مغني اللبيب
عن
كتب الأعاريب

تأليف الإمام

ابن هشام

جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين المصري الأنصاري

٧٠٨ - ٧٦١

حققه الأستاذ الدكتور

فخر الدين قباوة

على عدة نسخ خطية متصلة بالمصنف وابنه

دار اللباب

مُغْنِي اللَّبِيبِ
عَنْ
كُتُبِ الأَعَارِيبِ

الطبعَة الأولىٰ
١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م

9 786052 279014

دار اللباب
للدراسات وتحقيق التراث

تركيا - اسطنبول - الفاتح - اسكندر باشا - كزتاش - مفرق بنك الكويت
مقابل مستشفى الفاتح - بناء رقم ٧ - ط ٥
İskenderpaşa mh. Kıztaşı cd. No:7 D:5 Fatih (Özel Fatih Hastanesi Karşısı)
Lubab Yazma Eserleri İhya ve İlmi Araştırma Yayınları
Tel: 00902125255551 - Mob: 00905454729850
Www.allobab.com - Email: info@allobab.com

مُغني اللبيب

عن

كُتُبِ الأعاريب

تأليفُ الإمامِ

ابنِ هشامٍ

جمالِ الدينِ أبي مُحمّدٍ عبدِ اللهِ بنِ يُوسُفَ جمالِ الدّينِ المِصريِّ الأنصاريّ

٧٠٨ - ٧٦١

حقّقهُ الأستاذ الدّكتور

فخر الدّين قباوة

على عدّة نُسخ خطّيّة متّصلة بالمصنّف وابنه

دار اللُّباب

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

خُطبة المُحقّق

باسم الله العظيم والصلاةِ على نبيّه الكريم بدأتُ رحلتي المباركة مع هذا المصنَّف العِلميّ الفذّ في تاريخ العلوم الإنسانية، وباسمه العليّ القدير والسلامِ على رسوله البشير النذير أختتمها، داعيًا بكل رجاء وأمل أن يتقبّلها المولى ـ عزّ وجلّ ـ بقبول حسن، وينفعني بها في الدنيا والآخرة، وينفع بها إخواني وزملائي وأبنائي العاملين في ميادين التحقيق وعلوم القرآن المجيد.

رحلتي مع الكتاب:

لقد كانت بوادر هذه الرحلة منتصفَ القرن الماضي في كلية الآداب بجامعة دمشق، حين كنتُ طالبًا أتلقّى علم العربية على أستاذنا الفاضل سعيد الأفغاني ـ رحمه الله وتغمّده بعظيم الجزاء والإكرام ـ أتلقّى ذلك مع زملاء لي من بعض البلاد العربية، وكنت أنا وثلاثة من مدينة حلب ـ فرّج الله كربها وكرب أمثالها من طغيان المتهوّدين ـ يرغبون في العمل الجادّ المثمر قد اتفقنا أن نقرأ قبل كلّ محاضرة ما يُحتمل أن يقرّر علينا فيها، نجلس معًا ساعات في تلك القراءة من الطبَعات القديمة مع حاشيتَيِ الأمير والدُّسوقي، وهي غُفل من الضبط والترقيم وتمييز النثر من الشعر والآيات الكريمة والحديث الشريف والنصوص المقتبسة، فيكون بيننا كثيرُ حوار وخلاف وقليلُ إدراك لبعض المعلومات، ثم نتلقّى في القاعة اختصارًا وبيانًا وبعض التطبيقات من أستاذنا الكريم ـ رحمه الله وأحسن إليه ـ ونعود إلى منازلنا كلّ منّا يلخّص البحث ويُغنيه بالإشارات الوافية التي حصل عليها.

بقينا على ذلك سنتين متواليتين بحيث أدركْنا الشيء الكثير من مفاتيح الكتاب وأساليبه ومصطلحاته وتوجّهاته، وعلى ذلك لبثتُ أُتابع المطالعة وحدي فيه خلال مرحلتَيِ الدراسة الدنيا والعليا من الجامعة في دمشق والقاهرة لِحلّ ما يعترضني من المشكلات النحوية. ولمّا كُلّفتُ بتدريس النحو في قسم اللغة العربية بجامعة حلب ـ وكان ذلك منذ ٥٠ سنة ـ قرّرتُ على طلّاب السنتين الثانية والثالثة ما كنّا تلقّيناه عن شيخنا الكريم المرحوم، وشرعت أجمع الطلّاب في العطلة الصيفية ليقرؤوا عليّ بعض ذلك قراءة حوار وتدبّر، وتابعت هذا التدريس في الشرق والغرب.

ثم بدأ يقرأ عليّ بعض الشيوخ كثيرًا منه في حلب وفي إستنبول المباركتين، وأنا أحقّق العبارات والضبط وأوضّح المسائل والإشكالات العارضة، وأسجّل في الحواشي من مطبوعة دمشق ما يعنّ لي

من التفسير والتوجيه والاعتراض والنقد والتخطئة، حتى اجتمع لديّ ما هو مؤلف وحده، سقط بعضه في القص عند تجليد الكتاب. وكان الكثير من الزملاء والشيوخ يرغبون إليّ أن أُحقّق هذا المصنّف عمليًّا بما لديّ من الخبرة وما بين يديّ من المعلومات القيّمة والتجارب المتوافرة، فكنت أعتذر بفقد النسخ الخطّية المناسبة.

وخلال استقراري مهاجرًا بِديني ومجاهدًا بعِلمي في مدينة إستنبول الحصنِ الحصين للمسلمين والإسلام والكنزِ الثمين للعلوم الإسلامية والعربية، راجعت ما كنت أعهده من التراث الخطّيّ، وكلّفت أحد طلّابي الأبرار أن يرصد لي ما في المكتبة السليمانية من مخطوطات مغني اللبيب، ويأتيني بوصف مختصر لها، لأختار منها ما هو ذو قيمة علمية في تحقيق النص وتيسيره للعلماء والباحثين والدارسين.

وبعد غياب أشهر جاءني بابتسامة عُجب وانكسار، أنه عجز عن القيام بالواجب لأنه كبير كبير، ففي المكتبة العظيمة كما قال لي ١٥٠ نسخة خطّية من هذا الكتاب، وهذا ما ينوء بالعُصبة أُولي القوّة. قلت بدهشة بالغة: مِائَةٌ وخمسون؟ قال: «نعم مِائَةٌ وخمسون»! هنالك انصرفت بنفسي إلى المكتبة الكريمة، ولبثت ما شاء الله ـ تعالى ـ من الزمن أتصفّح تلك المخطوطات في الأفلام الرَّقْمية، لأختار ما يناسبني منها في رحلتي التي لقيتُ فيها أنصابًا أيَّ أنصاب!

مصنّف الكتاب:

هو ابن هشام[1] أبو محمّد جمالُ الدين عبد الله بن يوسف جمالِ الدين الأنصاري، وُلد في القاهرة سنة ٧٠٨، وأخذ علمَ القراءات عن الشِّهاب عبد اللطيف بن المرحّل ومحمّد بن محمّد الشهير بابن السرّاج، وعلمَ الحديث عن تاج الدين التبريزي وبدر الدين بن جماعة، وحدّث عنه أيضًا بالشاطبية في القراءات، وسمع من أبي حيّان النحوي وتاج الدين علي بن عبد الله الأردَبيلي وتاج الدين الفاكهاني وعبد اللطيف ابن عبد العزيز النحوي، وزار مكـّة غير مرّة وصنّف فيها كتابه هذا: مغني اللبيب.

لقد أتقن علم العربية عامة والإعراب خاصة ففاق أقرانه وشيوخه، وانفرد فيه بالفوائد الغريبة والمباحث الدقيقة والاستدراكات العجيبة والتحقيق البارع، حتى قيل: «إنه أنحى من سيبويه»، وأقول عن كتابه هذا: إنه فذٌّ في تاريخ التصنيف العالمي موضوعًا ومنهجًا ومعلومات وأسلوبًا وبيانات. وقد

(١) ترجمته في الدرر الكامنة ٢: ٣٠٨ ومقدمة ابن خلدون ص ٥٣٢ وحسن المحاضرة ١: ٢٥٧ والنجوم الزاهرة ١٠: ٧١٦ وشذرات الذهب ٦: ١٩١ وبغية الوعاة ٢: ٦٨ والبدر الطالع ١: ٤٠٠ ومفتاح السعادة ١ : ١٩٨ وهدية العارفين ١: ٤٦٥ وروضات الجنات ص ٤٥٥ وشرح التصريح ١: ٥ ودائرة المعارف الإسلامية (الاستعمارية المتهوّدة) ١: ٤٠٩ وأوضح المسالك ١: ٦ والمنهج الأحمدي ص ٢٥٥ ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ص٢٣٣ والمدارس النحوية ص ٣٤٦ وتاريخ الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف ص ١٣٦ ـ ١٣٧ . وانظر ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي.

تلقّن الـمذهب الشافعي حتّى أتقنه أيضًا، فدرّس علم التفسير بالقُبّة المنصورية في القاهرة، ثم صار إلى الـمذهب الـحنبلي، فعُيـّن مدرّسًا بالـمدرسة الـحنبلية، وشارك في علوم الـقراءات والتفسير والفقه. ومع ذلك كانت له صلات حميمة بفنون الكلام شعرًا ونثرًا وما يتعلّق بها من أصول تعبيرية وفنية وبيانية. أمّا الصلة بالحديث الشريف فهي خلاف ذلك، إذ أخذ علم الحديث عن شيخين من شيوخه، ولـم يترك مصنـّفًا يشعر بمتابعته لهذا العلم، ولـم يكن محدِّثًا أو حافظًا للقراءات القرآنية أو متمكنًا من علوم الحديث، على ما ظهر من محتويات هذا الكتاب.(١)

غير أنه كاد يتفرّد بالإعراب من علم النحو في عصره وفي موطنه كما ذكرنا من قبل، إذ أحاط بكثير من دقائقه ولطائفه، وصار عنده فيه من الـمَـلَـكة ما لـم يكن للكثير من غيره، وكان فيه على مذهب أهل المَوصل الذين أتقنوا أثر ابن جنّـي واتّبعوا مصطلح تعليمه، وشاع بين العرب والمسلمين أنه سيبويه عصره. وعندما حلّ بالقاهرة من كبار النحاة أمثال المُرادي وأبي حيّان شعر ابن هشام أن منزلته العلمية أصابها بعض انحسار، فشرع ينافسهم ويتعقب بعض أقوالهم بتعسّف، وينقل الكثير منها دون عزو أو إشارة وموهمًا أنها له. ثم توفي سنة ٧٦١ بالقاهرة، وقد تخرّج به عدد غفير جدًّا من التلاميذ العلماء، منهم محبّ الدين محمد ابنه وابن الملّاح الطرابلسي وعلي بن أبي بكر البالسي والنوبري وابن الفُرات وابن جماعة وابن الملقّن وابن إسحاق الدجوي، وترك آثارًا علمية ضخمة منها:

اعتـراض الشـرط على الشـرط والإعراب عـن قواعد الإعـراب وإعـراب لا إلـٰـهَ إلّا الله وإقامة الدليل علـى صحـة التمثيـل وفسـاد التأويـل وأنـت أعلـم ومالُـك وإنّ رحمـة الله قريب من المحسـنين و«إنّـما» وأوضـح المسـالك والتحصيل والتفصيل لكتـاب التذييل والتكميـل وتخليص الدلالـة والتذكرة وتخليص الشـواهد وتلخيـص الفوائـد وتوجيـه النصـب فـي مسـائل والجامـع الصغيـر وحواشـي الألفية وحواشـي التسـهيل ورفـع الخصاصـة عن قـراءة الخلاصة والروضـة الأدبية في شـواهد علوم العربية وشـذور الذهب فـي معرفـة كلام العرب.

وشرح التسهيل وشرح الجمل الكبرى وشرح حقيقة الاستفهام وشرح شذور الذهب وشرح قصيدة بانت سعاد وشرح القصيدة اللغزية وشرح قطر الندى وشرح اللمحة البدرية وشروط التنازع وشوارد المُلَح وموارد المِنَح وعُمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الـحاجب والفرق بين قولنا: واللهِ لا كلمت

---

(١) ممّا يذكر عن الـحُـفّـاظ للحديث أن أحمد بن الفرات كتب عن ١٧٥٠ شيخًا ودوّن ١٥٠٠٠٠٠ حديث، وأورد منها ٣٠٠٠٠٠ في التفسير والأحكام والفوائد، وأن ابن النجار محب الدين البغدادي أخذ عن ٣٠٠٠٠٠ شيخ، وأن ابن الجوزي جمال الدين كان قد حضر مجلسه ١٠٠٠٠٠ والإمام البخاري حضر مجلسه ٣٠٠٠٠٠. طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤٠ و٤٤٩ و٤٧٨. أمّا القراءة القرآنية ففي المغني عدّة مواضع كما سترى بعدُ، إن شاء الله، تُبيّن أن ابن هشام كان فيها غير متقن.

زيدًا و... بتكرار «لا» وبدون تكرارها وفوح الشذا بمسألة كذا وقطر الندى وكأنّك بالدنيا لم تكن وبالآخرة لم تزُل وكتاب ألغاز والمباحث المرْضية المتعلقة بمَنِ الشرطية ومختصر الانتصاف من الكشاف ومسائل نحوية ألغاز في إعراب آيات من القرآن وموقد الأذهان وموقظ الوسنان ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب ونكتة يسيرة مختصرة من الإعراب عن قواعد الإعراب والنكت ولله على الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلًا.

تاريخ الكتاب:

أمّا كتابنا «مغني اللبيب» فقد بدأت رحلته لدى جمال الدين ابن هشام الأنصاري سيبويه عصره(١) بعد أن خبر الدراسات النحوية الإعرابية علمًا وبحثًا وتصنيفًا، ولمس في كتب «أعاريب القرآن»(٢) ما يشتّت الفكر ويبدّد الغايات التعليمية، بالتكثّر والتكرار والاستطراد والخلافات المذهبية والعرض للبسائط الواضحة، وأحسّ بضرورة تحديدِ المنهج، ورسمِ الأصول النظرية والعملية للتحليل الإعرابي في المفرد والجملة وما يشبهها من ظرف أو جار ومجرور، واكتشاف القواعد العامّة والنقائص التي تتحكّم في ذلك العمل التطبيقي. ولذلك رأيناه يعكف على الجانب الإعرابي من ميدان النحو، يستخلص عناصره الأساسية، ويصنّفها في مسائل متميّزة متناسقة، ثم يضمّها تحت أبواب تمثّل الوحدة والتساوق والتآلف، ويعقد لها عنوانًا بدائيًّا يلخّص الغاية والوسيلة، هو «الإعراب عن قواعد الإعراب»:(٣)

لقد جعل ابن هشام هذه النبتة اليانعة رسالة مُحكَمة وافية، جمع فيها خلاصة تجاربه العلمية ومقاصده التعليمية، فكان لها حُسن الوقع عند ذوي الألباب، ونهايةُ عموم النفع في جماعة الطلّاب(٤). ذلك لأنها مقدّمة موجزة هادفة، كانت نواة مثمرة ولّدت نِتاجًا ضخمًا في هذا الميدان، ومثّلت الحلقة الأولى من سلسلة ثلاثية في قواعد إعراب القرآن الكريم لدى ابن هشام. وقد أوجز في هذه المقدّمة اللطيفة أبعاد خبرته وتطلّعاته، لتحديد مصطلحات التحليل الإعرابي، ودلالات الأدوات ووظائفها التركيبية، وتحليل الجملة العربية وبيان أنماطها وعلاقتها بما حولها من عناصر الكلام، ومعالجة أشباه الجمل ووظيفتها في تقييد الحدث والعناصر المحيطة به... كل ذلك بعبارات مكثّفة متراصّة جامعة

---

(١) انظر مقدمة ابن خلدون ص ١٠٠٠ و١٠٢٧ـ ١٠٢٨ والبدر الطالع ١: ٤٠٠ وبغية الوعاة ٢: ٦٨ ـ ٦٩ والنجوم الزاهرة ١٠: ٣٣٦ وحسن المحاضرة ١: ٥٣٦ وروضات الجنات ص ٣٤٦ وشذرات الذهب ٦: ١٩١ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢: ٢٧ ـ ٣١ وملحقه ٢: ١٦ ـ ٢٠ وص ٧ ـ ٩ من شرح قواعد الإعراب للكافيجي.

(٢) مغني اللبيب ص ٢ ـ ٤ من مطبوعة دمشق.

(٣) زعم البغدادي أن هذا العنوان ينسب إلى ابن مالك صاحب الألفية. إيضاح المكنون ١: ١٠٠ وهو وهم ظاهر. انظر ص ٤١ من الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر.

(٤) انظر ص ٣١ ـ ٣٢ من شرح قواعد الإعراب والمغني ص ١.

واختصار بعيد متميّز، ممّا جعل المؤرّخين يطلقون على هذه المقدّمة اسم «القواعد الصغرى».[١]

ولمّا اطمأن المصنّف إلى اهتمام المعاصرين بتلك القواعد وسيرورتها بين العلماء والدارسين، وتبدّى له بالمراجعة والممارسة ما فيها من إنجاز وتكثيف وعمق، واكتسب تجربة جديدة تُنمّي ما سبق وتُغذّيه وتُقرّبه، أنشأ حلقة ثانية على غرار تلك مع سعة الأفق وبُعد المرمى وكشف للخفي، سميت «القواعد الكبرى»[٢]. كان ذلك عام ٧٤٩ في مكّة المكرّمة، حيث أنجز الحلقة الثانية، وجعلها إتمامًا للأُولى، وبسطًا وتنويرًا لِما كان فيها من عمق وخفاء، وإرساء للوضوح الكامل في الإعراب التطبيقي.

غير أنّ القدَر لم يُمهل هذه الوليدة الثانية الواعدة أن تتمتّع بطفولتها وشبابها، ويَسعد بآثارها منشئُها وراعيها ابن هشام، فنكبه بفقدها[٣] في طريق عودته إلى موطنه مصر، مع مجموعة أُخرى من مصنَّفاته وكتبه.[٤] ولذا أعاد صاحبنا الكرّة لتعويض ما فقدَ من هذه السلسلة، فصنّف الحلقة الأخيرة بعد بضع سنوات في مكّة المكرَّمة أيضًا، وجاء بها نهاية في التفصيل والتيسير والبسط، وسمّاها «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». وبذلك أصبح كتابه المغني تتويجًا لجهوده في تلك الرحلة المباركة وهذا الميدان الكريم، يقرّب الفوائد إلى الأفهام، ويردّ الشريد من الأوابد، ويتعقّب الهَناتِ والأوهام، ويعبّد سُبل العلم والعمل بأقلّ ما يمكن من البذل والجهد والاهتمام.

والظاهر للعِيان أنّ ما بسطه ابن هشام في «المغني»، وإن كان صادرًا من منابعِ مقدّمة «قواعد الإعراب»، جاء في نهج متميّز وأسلوب فريد وموضوعات قيّمة ومعلومات وافرة ومادّة مستقصاة، لأنه لم يكن يقصد أن يكون شرحًا لها. ومِن ثَمَّ بقيت تلك المقدّمة[٥] مُغلقة الأبواب، خفيّة الحواشي والمتون، تقتضي ممن عاصر المصنِّف أو خلفه جهودًا للتفسير والتوضيح والتوجيه والتعقب والاستدراك والتقويم. ومن هنا نشأت الحاجة إلى حواش تعلّق وشروح تصنّف وكتب تؤلّف، لخدمة «قواعد الإعراب» وجعلها قريبة المنال في كل زمان ومكان.[٦]

---

(١) زعم أحد المعاصرين أن المقدمة الصغرى هي من آثار ابن هشام المفقودة. ـ انظر المسائل السفرية ص ٧ ـ وزعم آخر أن هذه المقدمة هي «النكت» أو «نبذة الإعراب»، ومنها نسخ خطية، وعليها شروح للعلماء. ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٢) زعم بعض المعاصرين أن اسمها «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب». دائرة المعارف الإسلامية ١ : ٤٠.

(٣) هذا ما نذهب إليه. وفيه بحث يقتضي التفصيل في مجال آخر. وانظر ص ١٧ ـ ٢١ من ابن هشام آثاره ومذهبه النحوي.

(٤) المغني ص ١.

(٥) زعم الصاوي في شرحه للمغني ١ : ١٤ أن ابن هشام صنّف شرحًا لهذه المقدمة.

(٦) انظر الإعراب عن قواعد الإعراب مطبوعة دار الفكر ص ٣٩ ـ ٤٢ وشرح قواعد الإعراب للكافيجي وتوضيح الإعراب في شرح قواعد الإعراب لمحمود بن إسماعيل الخرتبوتي وابن هشام آثاره ومذهبه النحوي ص ١٥ ـ ٤٦.

كأنّ ابن هشام كان بعد أن أنهى المرحلة الأولى من تصنيف كتابه المغني يجيز لبعض طلّابه نقل نسخ منها، حتّى إذا اعتدل لديه الكتاب وتمّ بصورته النهائية في زيارته الأخيرة لمكّة المشرّفة شرع يقرئه بعض طلّابه ومنهم ابنه محمّد محبّ الدين ليبلّغوا عنه، وهو خلال ذلك يزيد في المسائل والشواهد والتوجيه ويضيف ويضيف، ويعدّل بعض عباراته ويقدّم ويؤخّر ويصحّح ما يتّضح له من هنواته، فكانت له عدة إخراجات بينها قدْر وافر من الخلافات والزيادات. وقد ظهر ذلك في النسخ الكثيرة المعروفة من الكتاب في المكتبات العالمية، وآخر ما انتهى إلينا من ذلك أن نسخة قرئت عليه سنة ٧٦٠ وفي آخرها إجازة منه بخطّه كما سترى ـ إن شاء الله ـ في وصفنا للنسخ.

وقد استقبل العلماء هذا السِّفر الفذّ الضخم بالحفاوة البالغة لِما يمتاز به في موضوعه وموادّه ومعلوماته ومنهجه وأساليبه في التصنيف والعرض والتوجيه، فكانت له قراءات وافرة جدًّا في مجالس العلماء بعضهم على بعض، وبعض طلّابهم عليهم. وهذا البدر الدماميني كان في مجالس في أوائل القرن التاسع بالقاهرة مع أصحاب له يقرؤونه في الأزهر، وذكر أن النسخ التي حضر قراءتها أكثرُ من عشر، منها ما هو مقروء على الشيخ محبّ الدين ولد المصنّف، ومنها ما هو معتنًى بتصحيحه.[1] وكان لذلك استمرار في التاريخ إلى عصرنا هذا، حتى إنني أقرأته مرارًا، وكان آخر القراءات في هذا العام بمدينة إستنبول.

ولقد رأى في قراءاته العلماء ميادين واسعة للحوار والتفصيل والشرح والخلاف والتعقُّب والاستدراك والتصويب. ذلك أن ابن هشام تعرّض كثيرًا لجهود سابقيه ومعاصريه في أعاريبِ القرآن الكريم وتفاسيرِه وبسطِ مسائله اللغوية والنحوية وعرضِ آياته المباركة في مصنّفات علومه، وجمعَ منها ما يناسب تصميم كتابه ومنهجه وأساليبه في البسط والتوجيه، فكان عُظم موادّه مستقًى من تلك الكتب وما تعلّق بها من شروح وتعليقات ومصنّفات نحوية، أشهرها مؤلفات سيبويه والأخفش الأوسط والكسائي والفرّاء والمبرّد والزجاج والحَوفي والعُكبَري، وأكثر عبارات هؤلاء وما كان من تعليق عليها هو مستقًى في الغالب من كتب المتأخّرين كالفارسي وابن جنّي والزمخشري وابن الحاجب وابن الخبّاز وابن مالك وابن الشجري وابن عصفور والمُرادي وأبي حيّان، وليس له في ذلك إلّا الجمع والبسط والتوضيح والتفسير وشيء من الربط والتعقّب والنقد والتوجيه، مع ثُغُرات من التصحيف والتصرف في النقل. ولهذا كان مع عَظَمته وفضله وتميّزه أقرب إلى التصنيف منه إلى البحث والتأليف.

لقد أثار ابن هشام بكتابه هذا ضجّة في صفوف النحاة إذ وضع نفسه في أواخر حياته العِلمية حَكَمًا يفصل بين العلماء فيما ألقوا من أحكام في الإعراب والتفسير واللغة والتحليل النحوي ومعاني الأدوات، فانهالت عليه أصوات النحاة من كلّ صوب بالحوار والحجاج والتسفيه والتعقّب. كان، لتمرّسه بمصنفات

---

(١) انظر حواشي الدماميني ١٩٦. وقريب من ذلك ما ذكره الشمنّي في مُنصِفه.

أولئك الجهابذة خلال خمسين سنة من المعاناة دراسة وتدريسًا وتقويمًا، قد رأى من واجبه بسط المسائل الشائكة أو المُعضلة منها وما أُلقيَ فيها من الآراء والتوجيهات، ليكون حَكَمًا يرجّح الصواب ويستبعد الوهْم أو الخطأ أو الفساد. ولكثرة تمرّسه في هذا الميدان وتتبّعه موادَّه الشائكة المستعصية، صار كالقاضي المستفَزّ في مثل هذه الأحوال، يتحسّس في كل مسألة إشكالًا بل مشكلات ومعضلات تقتضي المتابعة والبيان، وإن كانت المسألة يسيرة بعيدة عن الإشكال.

وقد كنتُ وما زلتُ أقول: مَن أكثرَ معالجة المشاكل تَمَشكَلَ، لأنه يرى في بسائط الأمور أوهام المشكلات ويثير فيها ما يفتّق له مسارب القول والتعليل والاستدلال والحجاج، كما هو شأن الساسة والقضاة والمحامين المجرمين وأطبّاء أيامنا هذه، ولا سيّما النفسانيون منهم ذوو كراسيّ الاعتراف. وصاحبنا ابن هشام وأمثاله كان دأبهم تتبّع سقطات النحاة وأوهامهم، وقد يعقّدون بعض الأمور الصالحةِ اليسيرة ليخوضوا غِمارها المصطنع ويكتشفوا العواوير الوهمية. وهذا شاعر همّه الغزل فيمن يحبّ تراه يقول:

أُريدُ لِأنسَى ذِكرَها، فكأنَّما تَمثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

وذاك مستغرق في وصف الخمرة تسمعه يردّد:

وكُلَّ كأسٍ رآها ظَنَّها قَدَحًا وكُلَّ كَفٍّ رأها ظَنَّها السّاقي

وليس في الواقع لا ليلى ولا قدح ولا ساقٍ، وإنما هو الهذَيان والإدمان. والحمد لله رب العالمين.

على هذه الحال فتح صاحبنا ابن هشام آلاف المِلفّات وسلّط عليها بصائره المتشعّبة يستعرض فيها خبرته وذكاءه ونشاطة، ليفصّل دخائلها ويكشف عواويرها ويضع رأيه فيما هو عنده الصواب. وكان هذا العمل الجدلي المترامي الأطراف قد فتح عليه أبواب أمثاله من المتمشكلِين إلى عصرنا هذا، فكان لهم مؤلفات غفيرة قيّمة وتعليقات مبتذلة تفسر مسائله وتتبّع سقطاته وتجاوزه حدود الإنصاف.[1]

هذا الشيخ شمس الدين محمد بن الصائغ الحنفي المتوفَّى سنة ٧٧١، وهو معاصر لابن هشام، يعترض سبيله ويسفّه مَظالمه في كتاب سمّاه: تنزيه السلَف عن تمويه الخلَف، وقد تابع فيه ذلك إلى أثناء الباء الموحّدة من الكتاب، وكان عليه أيضًا حاشية إلى الباء للشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ابن الصائغ الزُّمُرُّدي المتوفَّى سنة ٧٧٧، وهذا بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني المتوفَّى سنة ٨٢٨ كان له شرح صغير عليه كتبه في مصر وذكر فيه أن ابن هشام بالغ في اعتراضه على المتقدّمين مع تراكيب

(١) انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ص ١٧٤٧ـ ١٧٥٤ وإيضاح المكنون ٣: ١٦ و١٧ و٤: ٢٢٨ و٥١٩ و٥٧١ وهدية العارفين ٢: ١٩٤ ومعجم المطبوعات العربية ص ٨٧٦ و١٨١٨ ومعجم المؤلفين ٦: ٢٠٣ و١١: ١٨٣ وبغية الوعاة ١: ٦١.

مغلقة، ثم رحل إلى البلاد الهندية، ليُظهر في مجالس العلماء شرحه الذي فرغ منه سنة ٨١٨ وسمّاه: تُحفة الغريب بشرح مغني اللبيب، ثم شرحه ثالثًا بإيضاح المتن حتى وصل إلى حرف الفاء ولم يكمل، ولو كمل لكان أحسن الشروح كلها، وجمع نجم الدين محمد بن أبي بكر المتوفَّى سنة ٨٢٧ بين ما جاء في قواعد الإعراب ومغني اللبيب من معاني الحروف فألف كتابًا سمّاه مساعد الطالب في الكشف عن قواعد الإعراب.

وعندما أقرأ الشيخ تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد الشُّمُنّي المتوفَّى سنة ٨٧٢ طلّابَه كتاب مغني اللبيب راجع ما صنّفه ابن الصائغ الحنفي والدماميني فرأى أنه مملوء باعتراضات يتجّه جوابها، ومشحون بإشكالات لم ينغلق بابها، وسأله بعض الطُّلّاب والأصحاب أن يقيّد تعليقه على ذلك بكتاب، وأن يضمّ إليه حلَّ الشواهد والأبيات وشرحَ ما لم يُشرح بعدُ من المشكلات، فاستجاب للطلب وفتح الله - سبحانه وتعالى - عليه بأجوبةٍ ما عظُم من ذلك، وألّف كتابًا يبسط ذلك سمّاه: المُنصِف من الكلام على مغني ابن هشام.

وكان أبو باشر شمس الدين محمد بن عمّار النحوي المتوفَّى سنة ٨٤٤ قد صنّف شرحًا للمغني في أربعة مجلدات وسمَّاه: كافي المغني، وشرحَه أيضًا الشيخ نور الدين علي العسيلي من رجال القرن التاسع، ثم ألّف الشيخ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفَّى سنة ٩١٣ شرحَ شواهد المغني، وذكر أنّ له حاشية عليه مسمّاة فتح القريب في حواشي مغني اللبيب، أودعها من الفوائد والفرائد ما لو رامه أحد غيره لم يكن له إلى ذلك سبيل، وله أيضًا تُحفة الأديب في نُحاة مغني اللبيب،(١) وله كذلك نكت على شرح شواهده. لقد كان شرحه للشواهد مختصرًا، فوضع شرحًا آخر لها مطوّلًا، ولمّا رأى أنه سيكون في أربعة مجلدات عدل إلى طريقة وسطى راجيًا أن يكون جامعًا كافيًا في جميع الشواهد العربية وافيًا لما يُحتاج إليه في أبيات الكتب الأدبية.

ثم شرح كتاب المغني أيضًا أحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن المُلّا المتوفَّى في حدود سنة ٩٩٠، وشرحه أحمد بن محمد علي بن أحمد الشهير بابن المُلّا الحَصكفي الحلبي الشافعي المتوفى سنة ١٠٠٣ شرحه في كتاب اسمه منتهى أمل الأديب من الكلام على مغنى اللبيب، وصنّف أحمد بن محمّد الرومي المعروف بآسيه مُلّا المتوفَّى سنة ١٠١١ شرحَ مغنى اللبيب في النحو، وصنّف أبو عبد الله محمّد ابن أحمد الإزنيقي المعروف بابن الوحي وحي زاده الرومي المتوفَّى سنة ١٠١٨ عليه شرحًا مفيدًا جامعًا في ستّة مجلدات أحسن فيه وأجاد وسمَّاه: مَواهب الأديب، ثم قال في آخره: ابتدأت في تأليفه سنة ستّ وألف بخانقاه الوالدة بأسكِدار، ووقع الفراغ في العشر الأخير من جُمادى الآخرة من شهور سنة ١٠١٥.

---

(١) المشهور تصحيف الاسم كما يلي: تُحفة الحبيب في نجاة مغني اللبيب. كشف الظنون ص ١٧٤٧ وهدية العارفين ١: ٢٣٧.

ووضع حاشية عليه المولى مصطفى بن بير محمد المعروف بعزمي زاده والمتوفَّى سنة ١٠٤٠، وعلّق حاشية عليه السيد إبراهيم بن أحمد بن محمّد العيالي اليمني المتوفى سنة ١٠٧١، وشرح شواهده عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفَّى سنة ١٠٩٣، وكان فاضلًا بارعًا مطلعًا على أقسام كلام العرب في النظم والنثر راويًا لوقائعها وحروبها وأيّامها، شرحَ الشواهد شرحًا وافيًا مفصّلًا على غرار ما صنع في «خزانة الأدب»، وسمّاه شرح أبيات مغني اللبيب، ونُشر في سبعة مجلدات، وشرحه شرحًا موجزًا مفيدًا المولى القاضي بالقسطنطينية مصطفى بن حاج حسن الأنطاكي المتوفَّى سنة ١١٠٠، وقد تعلّق نظره بأكثر الشروح.

وقد تابع النحاة المتأخرون جهودهم في هذا الميدان فألّف أبو البركات عبد الله بن حُسين بن مرعي ابن البغدادي المعروف بالسويدي الشافعي المتوفَّى سنة ١١٧٤ ما سمّاه إتحاف الحبيب على شرح مغنى اللبيب، وشرحه السيد نعمة الله الجزائري صاحب أنوار النعمانية، وعلّق عليه حاشية شمس الدين محمّد ابن محمّد السنباوي المَغربي المالكي الشهير بالأمير المتوفَّى ١٢٣٢، وكان الشيخ محمّد الدُّسوقي كتب على هامش نسخة المغني تعليقات كثيرة، ثم جرّدها ولده الشيخ مصطفى وفرغ من تجريدها سنة ١٢٣٣، فنُشرت وبهامشها المغني في جزأين ببولاق سنة ١٢٨٦، وألّف السيّد عبد الهادي نجا الأبياري المتوفَّى سنة ١٣٠٥ شرحًا سمّاه القصر المَبني على حواشي المُغني. أضف إلى ذلك كله تقارير أحمد الدردير وشرح الصاوي لقسم منه.

واختصر مغني اللبيب كلّ من الشيخ شمس الدين محمّد بن إبراهيم البيجوري المتوفَّى سنة ٨٦٣، ثم الشيخ محمد بن عبد المجيد الصامولي الشافعي عارضًا إيّاه على ترتيبه الأصلي، ومُعرضًا عن كثير من الأمثلة والإعراب، ومُضيفًا إلى ذلك نزرًا يسيرًا يناسبه من كلام غيره، فكان بعمله هذا تغيير في الكلام أو زيادة أو مخالفة، ثم أتبع ما لخّصه من القواعد بحواش تتّضح منها مبانيها وأمثلة تتجلّى بها معانيها، وسمّا صنيعه هذا ديوان الأريب في مختصر مغني اللبيب، وقد اختار كاتبه إدراج حواشٍ في الأصل وكتابة الأصل بالأحمر لتمييزه من الزيادات، وفرغ من ذلك كله في ربيع الأول سنة ٩٦١. واختصر كتاب المغني أيضًا فيض الله الحنفي المؤذن المتوفَّى سنة ١١٨٥، وأحمد المشتهر بالنائب، جمع فيه ما أورده ابن هشام في فاتحته ومعنى الباب الأول ومعاني الحروف إلى الباء لا غير، وسماه قُراضة الذهب في علمَيِ النحو والأدب.

وكذلك كان للشيخ رضي الدين محمد بن إبراهيم بن الحنبلي الحلبي اختصار سمّاه مغني الحبيب على مغني اللبيب، ونظم موفق الدين النحوي ابن يعيش الحلبي مولوي معاني مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وطبع في فاس، ونظمها عبد الباسط بن محمد البورَني المِناسي المتوفَّى سنة ١٤١٣ في ٢٢٧٦

بيتًا باسم مُذْني الحبيب ممّن يوالي مغني اللبيب، ثم شرح هذا النظم في كتاب اسمه منهاج الوصول إلى بيان الفروع بالأصول، وشرح ذلك النظم أيضًا محمد بن علي بن آدم الإتيُوبي الوَلّوي في مكة المكرّمة سمّاه فتح القريب المجيب في شرح مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب. وعندما شاع استعمال الطباعة كان للمغني نصيب وافر فيه، نعرض تفصيله فيما يلي من المطبوعات:[١]

١ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبع حَجَر في طهران، نشره محمد بن علي بن محمد رضا الخونساوئ سنة ١٢٦٨ و١٢٧٢ و١٢٧٤ و١٢٨٧.

٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، طبع حَجَر في تبريز بدار الطباعة، نشره مُلّا عبّاس الشيرازي سنة ١٢٧٠ و١٢٧٦.

٣ ـ فتح القريب بشواهد مغني اللبيب عن كتب الأعاريب للسيوطي في جزأين، نُشر بمطبعة العجم سنة ١٢٧١.

٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نُشر في القاهرة بمطبعة بولاق سنة ١٢٨٤.

٥ ـ حاشية الدُّسوقي وبهامشها مغني اللبيب، نشرها إبراهيم عبد الغفار الدسوقي في جزأين بمطبعة بولاق سنة ١٢٨٦.

٦ ـ حاشية محمّد الأمير على مغني اللبيب نَشرها محمد عبد الواحد الطوبي في جزأين سنة ١٢٩٩ في المطبعة العامرة الشرقية بخان أبي طقية في مصر.

٧ ـ حاشية محمّد الأمير على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نُشرت في القاهرة بمطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٠٢.

٨ ـ نشرة ثانية في مطبعة دار إحياء الكتب العربية عن نفس الطبعة السابقة.

٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه حاشية محمّد الأمير، نُشر في جزأين بمطبعة دار إحياء الكتب العربية.

١٠ ـ حاشية الدُّسوقي وبهامشها مغنى اللبيب، نُشرت في جزأين بمطبعة البابي الحلبي سنة ١٣٠٥.

١١ ـ المُنصف من الكلام على مغني ابن هشام وبهامشه تُحفة الغريب بشرح مغني اللبيب لمحمّد بن أبي بكر الدماميني، نُشر في جزأين بمطبعة محمد مصطفى سنة ١٣٠٥.

١٢ ـ نظم مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نُشر بفاس سنة ١٣٣٠.

---

(١) انظر معجم المطبوعات العربية والمعربة والمعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ٥: ٣٠١ ـ ٣٠٢.

١٣ ـ حاشية الدُّسوقي وبهامشها مغنى اللبيب، نشرها في جزأين محمد أحمد الطماوي بالمطبعة الحميدية سنة ١٣٥٨.

١٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره محمّد محيي الدين عبد الحميد في جزأين بالمكتبة التجارية من دون تاريخ.

١٥ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره محمّد علي حمد الله في جزأين بدار الفكر في دمشق سنة ١٣٨٤.

١٦ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره محمّد محيي الدين عبد الحميد في مجلدين بالمكتبة العصرية بصيدا وبيروت سنة ١٤١١.

١٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره حنّى الفاخوري في دار الجيل ببيروت عام ١٩٩١.

١٨ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره عبد اللطيف محمد الخطيب في مكتبة التراث العربي بالكويت عام ٢٠٠٠ في سبعة مجلدات.

١٩ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره بركات هبود في جزأين بدار الأرقم للطباعة والنشر عام ٢٠٠١.

٢٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره علي عاشوري الجنوبي في دار إحياء التراث العربي عام ٢٠٠١.

٢١ ـ فتح القريب المجيب في شرح مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب لمحمد بن علي بن آدم الإتيُوبي الوَلّوي نشر في مؤسسة الكتب الثقافية ومكتبة مصعب بن عمير الإسلامية سنة ٢٠٠٣.

٢٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره صلاح عبد العزيز علي السيّد في جزأين بدار السلام للطباعة والنشر في عام ٢٠٠٤.

٢٣ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، نشره حسن حمد في ثلاثة أجزاء بدار الكتب العلمية عام ٢٠٠٥.

٢٤ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب نشره محمد محيي الدين عبد الحميد في دار الطلائع المصرية عام ٢٠٠٥.

٢٥ ـ تُحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب تأليف جلال الدين السيوطي نشره حسن الملخ وسهى نعجة في جزأين بعالم الكتب الحديثة سنة ٢٠٠٥.

٢٦ ـ حاشية الدُّسوقي والسبك العجيب في نظم مغني اللبيب، نُشرا في دار السلام بالقاهرة عام ٢٠٠٥.

٢٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب بهامش حاشية الدُّسوقي، نشره عبد السلام محمد أمين في دار الكتب العلمية عام ٢٠٠٧.

٢٨ ـ شرح مغني اللبيب المُسمَّى «شرحَ المزج» للدماميني نشره عبد الحافظ حسن مصطفى العُسيلي في مكتبة الآداب بالقاهرة سنة ٢٠٠٧.

٢٩ ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب نشره أحمد عزو عناية في مؤسسة التاريخ العربي ببيروت عام ٢٠٠٧.

٣٠ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب وبهامشه شرح شواهد المغني للسيوطي، نشره صلاح عبد العظيم في مكتبة الآداب عام ٢٠٠٩.

٣١ ـ شرح الدماميني ممزوجًا بالمغني مع تعليقات الشمنّي نشره محمد السيد عثمان في مجلدين في دار الكتب العلمية عام ٢٠١٢.

تلك هي المطبوعات التي وصلت إلينا أخبارها من كتاب «مغني اللبيب» وما كان عليه من الحواشي والشرح والتلخيص والنظم، يضاف إليها الجزء الأول من شرح الصاوي. وقد زعم أكثر ناشريها المتخلِّفين أنهم حقّقوها، والواقع بحق أنه نشر تجاري بما تصوّروا أنه تحقيق، وسترى بيان ذلك ـ إن شاء الله ـ فيما أذكر بعد من: منهج التحقيق.

وصف النُّسخ:

كان عزمي على تحقيق هذا الكتاب الفذّ يزداد شدّة وحماسة كلّما رجعتُ إليه أو قُرئ عليّ، وعندما صدرتْ نشرة الكويت في مجلّداتها السبعة استبشرتُ خيرًا وشعرت بوجوب الانصراف عن متابعة أمر التحقيق، ولكن لمّا أشكلتْ علينا بعض عبارات المغني في مجالس قراءته عليّ بمدينة حلب ـ أنقذها الله وسائر أمثالها من فتن شياطين البشر ـ[1] وطلبتُ من أحد طلّابي النابهين أن يُسمعنا تلك المستشكِلة فيما بين

(١) هذا لقب أطلقتُه على المنظمة اليهودية العالمية منذ ٦٠ سنة، حين كان يُسمح لنا أن نجاهد في فلسطين بالمال والسلاح والأرواح، في قصيدة خاطبت بها المرأة الفلسطينية الباكية المفجوعة باليتم والترمّل والثكل والتشرد، وقلت فيها:

هــذا السِّــلاحُ، فعانِقِيــ ـــهِ، يَـرُدَّ تَسـكابَ الـدُّرَرْ
وتَنَظَّــري لِلثّــارِ يَـــو مًـا، لَيـسَ يُخلِفُـهُ القَـدَرْ
يَومًــا، نَــرُدُّ الكَيــدَ فِيــ ـــهِ عـلَى شَـياطِينِ البَـشَرْ
بِدِمَائنـــا، لا بالدُّمُـــو عِ، وبالدِّمـا نَيـلُ الوَطَـرْ

=

يديه من المطبوعة المذكورة كما هي في المتن والتحشية اهتزّت صورة الاستبشار في صدري وسخرتُ من عمل الناشر، ثم تكررت تلك المستشكلات وقراءة واقعها لديه وسخريتي حتى قلت: هذا تخليط وتخريب وتلفيق ممن يدّعي التحقيق. وإذ ذاك جدّدتُ العزم القديم ثانية وأنا أتابع البحث عن النُّسخ المناسبة للعمل الطيّب.

ثم قدّر الله ـ تعالى ـ لي أن أهاجر بديني وأجاهد بعلمي في مدينة إستنبول ـ حماها الله وأيّدها بنصره وجعلها عاصمة لإحياء الخلافة الإسلامية وقلبًا لنصر المسلمين والإسلام ـ وكان عندي نُسختان خطّيتان شاميّتان من أقدم نسخ الكتاب، أتوسّم فيهما الكفاية والغَناء، ولم أكن أعلم ما خفي في الأقدار من عالَم الغيب. وعندما علمتُ ما في المكتبة السليمانية المباركة من نُسخ المغني تابعتُ زيارتها أتصفّح ما فيها وما في مكتبة بايزيد أيضًا، فوقفتُ على عالَم غنيّ بالأعمال الطيّبة لأسلافنا من العلماء والنسّاخ والمالكين للتراث الواقفين له خدمة للعلم والبحث والإنتاج الكريم، ثم أعدت النظر مرارًا فيما تحصّل لديّ من النُّسخ لأختار ما هو أنسب لعمليات التحقيق فاجتمع لديّ ما يلي:

١ ـ نُسخة المدرسة الإسماعيلية: هي ذات الرقم ٢٠٥٠ في مكتبة الأوقاف الشرقية بمدينة حلب تاريخ نَسخها سنة ٧٦٨، تقع في ٣٠٦ ورقة، وهي تامّة كتبها عمر بن أحمد بن عُمر الصفدي بخطّ جيّد وضبط للشواهد والأمثلة والعبارات المُشكلة، وقابلها حتى نهايتها بالأصل المنقول عنه وبنسخ أُخرى كما جاء في حواشيها من اللَّحَق والتصويب وآخرِها من القول: بلغ مقابلة. والظاهر أن المعارضة كانت بنسخة من خطّ ابن هشام.[1] فقد جاء في حاشية الورقة ٣٥ تعليقًا على الأُلّاف: «بخطّه رحمه الله تعالى: الأُلّاف بضم الهمزة: جمع آلِف بالمدّ مثل: كافِر وكُفّار». ولهذا وما لها من القِدم وما فيها من الدقّة والبيان والانتظام قدّمتها على سائر النسخ واعتمدتها معبّرًا عنها في التعليقات بقولي: **الأصل**.

٢ ـ نُسخة الظاهرية:[2] هي ذات الرقم ٣٨٩٣ في المكتبة الظاهرية بدمشق تاريخ نسخها ٧٦٤، تقع في ١٩٥ ورقة، وهي تامّة كتبها محمود بن محمّد بن عُمر بخطّ جيّد وضبط مناسب، وقابلها بما نُقلت عنه وصحّحها، ثم قابلها أيضًا بنُسخ أُخرى زين الدين محمود بن الشيخ علاء الدين. وقد كادت لهذا ولقِدم تاريخها تكون لها التقدمة في التحقيق لولا الخللُ في بعض الضبط وعدّةُ خروم أشرت إليها في التعليقات. ولذا جعلتها رديفة واستعنت بها كثيرًا رامزًا إليها بالحرف: **ش**.

= والآن قد أصبح الخُلفاء وأعوانهم من طواغيت المسلمين السياسين والطائفيين كالمنظمة اليهودية في أخلاقها وأعمالها فهم ملّة واحدة.

(١) والظاهر أيضًا أن نسخة المؤلف هذه هي من الإخراجة الأولى للمغني قبل التعديل النهائي سنة ٧٥٦، إذ جاءت عبارات مزيدة وتصويبات في النسخ المتـأخرة تشير إلى ذلك، استفدت منها وألحقت ما يسدّ الخطا والبيان.

(٢) زعم المحشّي أنها نسختان: أ وب. انظر مطبوعة الكويت ١: ٢٦ ـ ٢٩.

٣ ـ نُسخة جامع والدهْ:(١) هي ذات الرقم ١٣٧ في المكتبة السليمانية بإستنبول، وقفها السلطان مراد خان بن السلطان سليم خان في مكتبة نور بنو سلطان جامع المَزبُور الذي بنته والدهْ سلطان العتيق بأَسكِدار، وقد زرتُ هذا الجامع وصليت فيه والحمد لله. والنسخة نقلها أحمد بن محمّد المقدسي سنة ٨٤٣ عن نسخة قرئت على المصنّف وقوبلت بها، وفي آخرها إجازة بخطّه سنة ٧٦٠ لمَن قرأها عليه ومَن سمعها أيضًا، وفي أوّلها أنّ شهاب الدين ابن حَجَر العسقلاني أخبر بها الناسخ أحمد المَقدسي عن مُحبّ الدين محمّد ابن المصنّف عن أبيه.

وهذه النسخة تقع في ١٨٤ ورقة، وهي دُرّة نادرة في تاريخ التراث لِما فيها من إسناد وما يرافقها من إجازة، فتكاد تكون أفضل النسخ، لكن ناسخها المَقدسي أساء إليها بنقله عن الخط الرديء لشيخه ابن حَجَر، وأفسدها بسوء كتابتها وإهمال الضبط، مع كثير جدًّا من الخروم أشرتُ إليه في التعليقات، وقد ألحق الناسخ وغيره بعض ذلك بالحواشي أو في مواضعها من المتن ناقصة متشابكة، ثم صحّح عبارات كثيرة أيضًا بالطمس والحك والمحو والتشويه. أضف إلى هذا أنّ إسناد الناسخ فيه علّة لأنّ مُحبّ الدين ابن المصنّف وُلد(٢) سنة ٧٥٠ وتوفّي والده سنة ٧٦١، وابن عشر سنوات لا يبلغ درجة العدالة وإحسان الضبط لمشكلات النحو والتعبير في مثل كتاب المغني وإن أصبح بعدُ أنحى من أبيه كما قيل، وابن حَجَر أخذ عنه بخطّه الرديء ما هذه حاله، وبذلك مع ما ذكرناه قبلُ فَقَدتْ هذه النسخة قيمتها التاريخية فلا تصلح لاعتمادها في تحقيق النص، وإنّما استفدت منها في بعض المواطن المشكلة ورمزت إليها بالحرف: ق.

٤ ـ نُسخة راغب باشا: هي ذات الرقم ١٣٨٤ في المكتبة السليمانية بإستنبول، لها أصل تاريخه يوم الجمعة سادس صفر من سنة ثمانِمِائَةٍ، ونَسَخَ ما بين أيدينا منه محمّد بن محمّد بن محمّد الدماميني الخالدي، وقابله سنة ٨٣٦ بنسخة صحيحة مقروءة على الشيخ العلّامة أبي عبد الله محمّد بن مرزوق المغربي، ثم قابله سنة ٨٤٦ بسخة مقروءة على محمّد مُحبّ الدين ابن المصنّف، وألحق بالحواشي عشرات وعشرات العبارات والكلمات والنصوص الطويلة جدًّا نتيجة المقابلتين المذكورتين.

تقع هذه النسخة في ٢٥٢ ورقة بخط وسط مائل قليلِ الضبط، وكثيرِ الخلل والاضطراب وتدخّلِ أقلام وأياد مختلفة مع تعديلات وافرة بالطمس والضبط والتصحيح العشوائية وإلحاق ما تداخل وتعذّرت قراءته. ولذلك ضعفتْ منزلة النسخة وبقيت مساعدة في قليل من العبارات ورمزتُ إليها بالحرف: خ.

---

(١) هذا اللفظ هو اسمٌ علم بسكون الهاء مثل: سِيدهْ وماجهْ.

(٢) قال عنه السيوطي: وُلد سنة خمسين وسبعمِائَةٍ، وكان أوحَد عصره في تحقيق النّحو، سمعتُ شيخنا قاضيَ القضاة علم الدّين البُلقينيّ يقول: كان والدي يقول: هُو أنحَى من أبيه، قَرأ على والده وغيره، وسمع الحديث على المَيدومي والقلانسي، وأجاز له التقي السُّبكيّ والعزّ ابن جماعة والبهاء ابن عقيل والجمال الإِسنَويّ وغيرهم. روى عنه الحافظ ابن حجر. مات في رجب سنة تسع وتسعين وسبعمِائَةٍ.بغية الوعاة ١: ١٤٨.

٥ ـ نسخة مُراد ملّا: هي ذات الرقم ١ / ١٧٢٩ في المكتبة السليمانية بإستنبول، أنهى نسخها عليّ ابن محمّد بن محمّد المحلّي الشافعي سنة ٨٧٥ بالقاهرة، ثم قرأها في السنة نفسها مع الشرح الكبير للدماميني ـ وهو في النسخة ٢ / ١٧٢٩ من المكتبة السليمانية ـ قرأ ذلك كله على شمس الدين محمد بن قاسم الشافعي، وأجازه الشيخ به وبما يجوز له وعنه روايتُه. وتقع هذه النسخة في ١٣٥ ورقة، كتبها القارئ المذكور لنفسه بخطّ جيّد وضبط حسن، وقد استعنت بها في التحقيق وأشرت إليها بالحرف: م.

٦ ـ نسخة بشير آغا: هي ذات الرقم ١٨١ في المكتبة السليمانية بإستنبول، نُقلت سنة ٨٩٥ من نسخة مقروءة على المصنّف محرّرة هي أخر النَّسخ الذي استقرّ عليه أمر هذا الكتاب، وفيها الأصل والمُلحَق من كلام المصنّف على التمام والكمال، نقلها عليّ... بن محمّد الطرابلسي الداراني بخطّ جيّد وضبط ممتاز جدًّا ولا سيما في العبارات المُشكلة، وقابلها بالأصل مع إثبات البلوغ بذلك، وفي الحواشي تصويبات كثيرة ونقلٌ عن عدّة نسخ، لكنّ في متنها وخاصّة القسم الثاني منها كثيرًا من الأوهام والنقص والزيادة والتقديم والتأخير. ومع ذلك استعنتُ بها كثيرًا في ضبط المفردات ورمزت إليها بالحرف: ب.

٧: نسخة مكتبة سيريز: هي ذات الرقم ٣٣٠٨ في المكتبة السليمانية بإستنبول، كتبها الناسخ سعيد ابن يوسف سنة ٩٧٦ بخطّ حسن مضطرب وضبط نادر وقابلها بالنسخة المنقولة عنها والتي كانت كُتبت للشيخ تقي الدين أحمد بن محمّد الشُّمُنّي صاحب المُنصِف من الكلام على ابن هشام، وقوبلتْ بأصل للمصنّف نفسه. وقد زعم الشمنّي في بعض تعليقاته أن نسخته توافق ما في خط المصنّف، فأوهمني صحة ما يقول، ثم تبيّن لي بعد الرجوع إلى ما نَقل عنها أن زعمه باطل، ونسخته غير موثّقة. ونسختُنا هذه هي في ٢٣٧ ورقة، وفيها أوهام كثيرة جدًا وفي وسطها ورقات كثيرة بخطّ أَخَر، وقد أغفلتُ الاهتمام بها، ولكنني رجعتُ إليها بالاستعانة ورمزت إليها بالحرف: ن.

منهج التحقيق:

ذكرت فيما مضى أنه كان عندي نسختان شاميتان قديمتان من المغني، ولمّا تصفّحت النسخ الخطّية في إستنبول لم أجد فيها، على كثرتها وتنوّع مستوياتها وقيمها العلمية، ما يرقى إلى مرتبة أصل يُعتمد عليه، فاخترت منها خمسًا هي أجودها، وبقيَتِ النسختان المذكورتان متقدّمتين في المرتبة والاعتماد. لقد تحصّل لديّ سبع نسخ كما ترى، مع نسخة في الظاهرية أيضًا استعنت بها في بعض المواضع المشكِلة. فالنسخ ثمانٍ وأبواب «مغني اللبيب» هي ثمانية أيضًا، وأبواب الجنّة هي ثمانية كذلك. فقد التقت هذه الأعداد في الجلالة والبركات كما قال الدماميني:

ألا إنّـمـا مُـغْـنِـي اللّـبيبِ مُـصَـنَّـفٌ ... جَـليلٌ، بِـهِ النَّحـوِيُّ يَحـوِي أمـانِـيَـهْ
ومـا هُـوَ إلّا جَنّـةٌ، قَـد تَـزَخـرَفَت ... ألَم تَـنظُرِ الأبـوابَ فِـيهِ ثَمـا نِيَـهْ؟

والواقع أن نسخة الظاهرية الدمشقية هي أقدم الشاميتين تاريخها سنة ٧٦٤، على حين أن تاريخ نسخة المكتبة الإسماعيلية الحلبية التي نُقلت إلى دمشق عَنوةً هو ٧٦٨، ولكن كاتب هذه كان أوعى وأضبط ممّا في الأولى التي كثر فيها الخلل في الضبط مع خروم أشرت إليها في التعليقات. ولهذا وجدتني أعتمد النسخة الحلبية وأجعلها «الأصل» في التحقيق، وأجعل أوراق النص تبعًا لأرقامها، ثم أستعين بالنسخة الشامية والأُخريات في عمليات التحقيق والتعليق مشيرًا إليها بالرموز المذكورة قبل.

وعلى هذا وزّعتُ النص كما جاء في صنيع ابن هشام مع مراعاة الأبواب والفصول والعناوين والفِقَر بما يناسب السياقات المختلفة، وضبطت العبارات بما تحتاج إليه بعلامات الإعراب والترقيم اللازمة لتوضيح معاني التراكيب وعلاقات بعضها ببعض، وأثبتُّ الشواهد القرآنية بلفظ القراءات التي أوردها المصنّف، ثم علّقت عليها في الحواشي بلفظ قراءة حفص للبيان، وخرّجت الأحاديث الشريفة بذكر ما كان في «الصحاح» بلفظه، والشواهد الشعرية بذكر مصادرها إن وُجدت وبما كان من البغدادي في «شرح أبيات مغني اللبيب»، وجعلت لها أرقامًا متسلسلة تساعد القارئ، وأحلت ما تكرّر على ما كان بالرقم الأول، وفسّرت معاني الغريب والمصطلح والعبارات الدقيقة أو الخفية، وذكرت مصادر الإحالات التي أوردها المصنّف ومراجع ما أمكن ذلك فيه، وعرّفت بالأعلام والكتب الواردة في المتن إذا لم تكن مشهورة بين الناس، وختمت الكتاب بالفهارس الفنية فهارس: الآيات الكريمة، وأطراف الحديث الشريف، وقوافي الشعر، والأعلام الإنسانية وغيرها، ومحتوى الكتاب.

أمّا المطبوعات فلم يكن فيها شيء من التحقيق العلمي المقرّر، وإنّما كانت نشرات بدائية لا يعرف واحد من مخرجيها معنى هذا العمل المنهجي الكريم دراسة وتطبيقًا، ولذا يكون في كل منها مئات الأوهام، ثم ينقل بعضهم عن بعض ذلك ويضيف إليه أضعافه. ولسوف ترى في تعليقاتي على النص كثرة الإشارة إلى ما كان عندهم من الإخلال والإفساد والتشويه. بل إن ما نُشر في الكويت، وزعم صاحبه أنه حقّقه على ٤ نسخ خطية من المكتبة الظاهرية، لفّق بين عبارات النسخ والمطبوعات ولم يعتمد نسخة معيّنة. فقد رجع إلى المطبوعات المتقدّمة ونقل النص مما فيها مع الأوهام الوافرة، وأضاف إليها ما هو أوفر، ثم ضمّ في تعليقاته جمهور الحواشي المشهورة للعلماء على المغني، مفتخرًا بذلك وملفّقًا بينها على غير وضوح أو تحرير أو بيان، فاجتمع لديه حشد هائل من الضلال لا يدرك مداه إلّا الله سبحانه.

كأنّ الذين نقلوا المتن لديه هم غير الذين نقلوا تلك الحواشي، وقد ضُمّ بعض ذلك إلى بعض على غير تحقيق وتدقيق، فكان لديه حَواطب ليل لا حاطب ليل واحد: التكرار المرير والتنافر والتناقض والتكاذب بين كل من الجوانب المتعددة المختلفة. أذكر من ذلك أنه كان في هذه المطبوعة عشراتٌ من

الأخطاء الفاحشة في الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة نصًّا وضبطًا وتخريجًا وشرحًا، وهو صاحب معجم القراءات القرآنية، ومئاتُ صور الفساد في المتن وبين المتن والحواشي في اللغة والتعبير والنحو والصرف وقراءة القرآن بسبب الجهالة والنقل عن الناشرين وعدم متابعة النسخ الأربع المختارة للتحقيق، وهو صاحب كتب مكدّسة في ذلك"! ثم أضاف صاحبنا الناشر إلى كل هذا أن أقحم من العناوين زيادة عشراتٍ وعشرات تتكرّر قبل عبارة المصنّف، من دون بيان لهذه التقحّمات الصبيانية، وتعليقاتٍ نقدية لتعقُّب ابن هشام في كثير منها الفهاهة والركاكة والتجنّي بالعبارات المبتذلة، جعلَتِ الكتاب في سبعة مجلدات يخاف الناس اقتناءها، بله أن يطّلعوا أو يقرؤوا فيها، وهو يكفيه مجلد واحد لطيف كما سترى في عملي هذا، إن شاء الله.

ثمّ كان تقطيع ناشر طبعة الكويت لعبارات المصنّف كلها بشكل عشوائي مع الفوضى في علامات الترقيم وأنواع الأقواس وفي علامات الإعراب والصرف والقطع والوصل، فضاعت صلات النص بعضه ببعض وغابت المقاصد والمعاني العلمية المباركة، وجاءت الأقواس المصلّبة حول الآيات الكريمة فكان في ذلك الإساءة والفساد. فكيف يصلح قوم صلّبوا آيات الله الكريمة؟ بُهِرتُ بهذا فعلًا وعجزت عن متابعته وتقصي بُهتانه وأباطيله، فوقفت عند ما تعثرت به خلال عملي وبيّنت خلله واضطرابه ووجه الصواب فيه، وأشرت إلى هذا الناشر باسم المحشّي أو صاحب المعجم، ولم أذكر اسمه لأنني لم أقصد شخصه بشيء، وإنّماتعقّبتُ ما عرضه من الأباطيل، ليتنبّه القُرّاء ويعرفوا طريق السداد.

فحريّ به أن يُخفِيَ كتابه هذا ويجنّب الناس الضرر والفساد، ثم يتوب إلى الله ـ عزّ وجلّ ـ ممّا جنى على ما صنّف ونشر من التراث، وعلى كتاب جامعٍ لأعاريب القرآن الكريم وموجّهٍ إلى كثير من الصواب فيها، غفل عنه العلماء أو وهموا فيه أو توهّموا، وضابطٍ للنهج القويم في التعبير الإعرابي وأساليبه وقواعده ومفاهيمه ومصطلحاته. أمّا سائر نشرات المغني فقد كان فيها شيء من ذلك، ولمّا تعذّر عليّ أن أذكر اسم ناشر كلٍّ منها فيما كان من الزلل والأوهام كما فعل المحشّي اكتفيت بجمعها كلها تحت رمز واحد هو الحرف: ط. هذا مع العلم أن المحشّي كان مشاركًا لهم في كثير من ذلك أيضًا.

هذا آخر ما وصل إلينا من تعقّبات العلماء والمحشّين والناشرين لصنيع ابن هشام في كتابه «المغني». وقديمًا قيل: «مَن غَربَلَ الناسَ نَخَلُوهُ» أي: من تعرّض لنقدهم وفتّش عن نقائصهم كان له منهم ما هو أشدّ حتى إنهم لَيجعلونه نُخالة، وقد لمسنا بعض ما انتثر من ذلك له وعليه. والحقّ أنّ ما عرضه ابن هشام في هذا الكتاب، من بسط وشرح وأحكام ونصوص ونقد واستدلال وآيات كريمة وأحاديث مشرّفة جاء فيه بعض الخطأ والوهم، ترى في اللهجات العربية ومذاهب العلماء وفي الكتاب نفسه والقواعد الكلّية التي جعلها هو خاتمة له، ترى في ذلك ما يُرَدّ به عليه.

وقد وقفتُ عند كثير من هذه المشكلات، وذكرتُ ما يبيّن وجه الصواب فيها بالأدلة الوافية. ثم إنّ ما تعقّبه به النحاة والناشرون في حواشيهم وشروحهم لم يخلُ من التجنّي عليه أيضًا وإيراد ما هو ضعيف أو مردود لنقده، فأشرتُ إلى بعض ذلك على غير قصد من الغربلة والنخل. فلقد أبى الله أن يتمّ إلاّ كتابه الكريم.

تلك نهاية المبلغ لديّ من العلم والعمل، أتقدّم بها إلى زملائي وطلّابي الأحباب نهجًا قويمًا للتحقيق المبارك، راجيًا من الله ـ جلّ وعلا ـ أن يتقبّلها بقبول حسن ويجزيني ما يحبّ ويرضى، ويساعدني على ذِكره وشكره وحسن عبادته، وأنا واثق أن هذا الكتاب ما زال في حاجة إلى متابعة ترميمه، وأقول بعد ٦٠ سنة من قراءته وإقرائه وشرحه ونقده: على العلماء الإخلاص في تسديده، وهيهات هيهات ذلك لأن ابن هشام ـ رحمه الله ـ وسّع الخرق على الراقع!

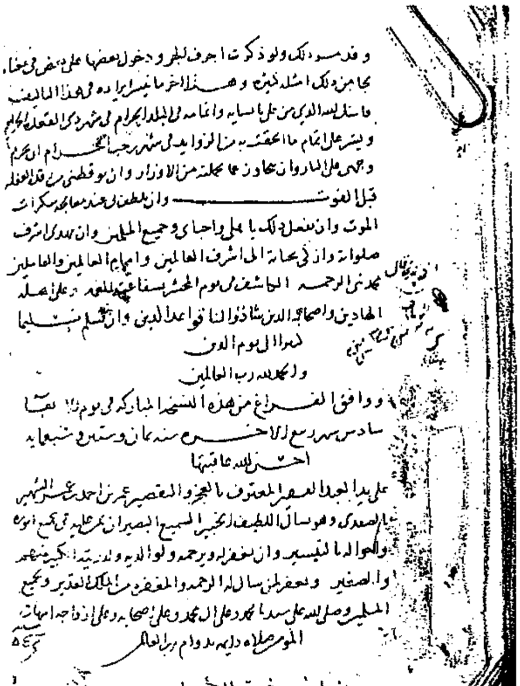
ولقد أعانني ـ سبحانه ـ بفضله في إنجاز هذا العمل الكريم، وساعدتني ملاحظات وإشارات وتوجيهات لبعض زملائي وطُلّابي خلال نصف قرن في تقويم النص والتعليقات، استفدت منها كثيرًا بعد أن أعدت النظر فيها مرارًا للتقيُّد بالمسؤولية، وسجّلت ما هو أقرب إلى الصواب. فشكر الله سعيهم وجزاهم عنّي خير الجزاء في الدنيا والآخرة.

وأخصّ بالذكر والشكر الجزيل هنا ما لقيت في مركز البحوث الإسلامية إيسام والمكتبة السليمانية من إكرام وعون، بالمنزلة الفذّة في تركية والعالَم، والرئاسة الفاضلة في العلم والعمل، والإدارة المباركة في التوجيه والعون الحميم، والأعضاء المُسعفين بالمحبّة والتقدير والاحترام والجُهد الكريم. ولا بدّ أن أُشير هنا إلى جهود دار اللباب إدارة وعاملين في اهتمامهم بنشره وإخراجه في الثوب الأنيق الذي يناسبه.
والحمدُ لله أوّلًا وآخرًا.

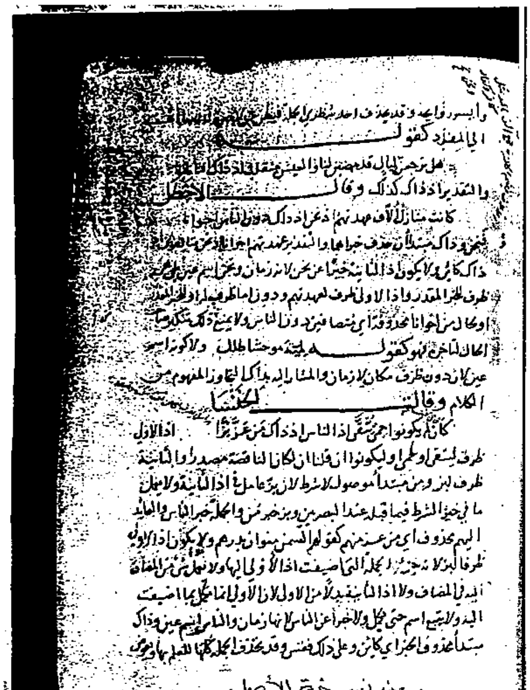
إستنبول يوم السبت ١٥ تموز سنة ٢٠١٧ و٢١ شوّال عام ١٤٣٨

الأستاذ الدكتور فخر الدين قباوة

نماذج من
النُّسخ الخطّيّة



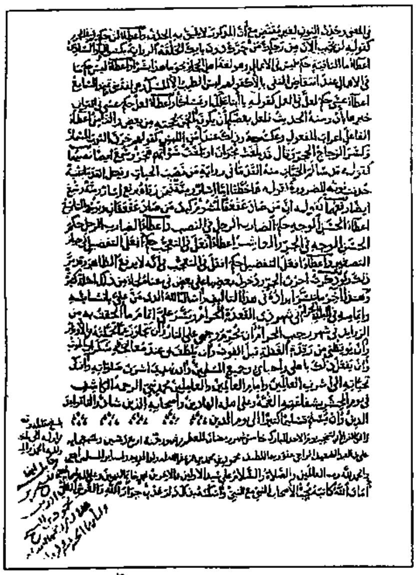
من نسخة الأصل



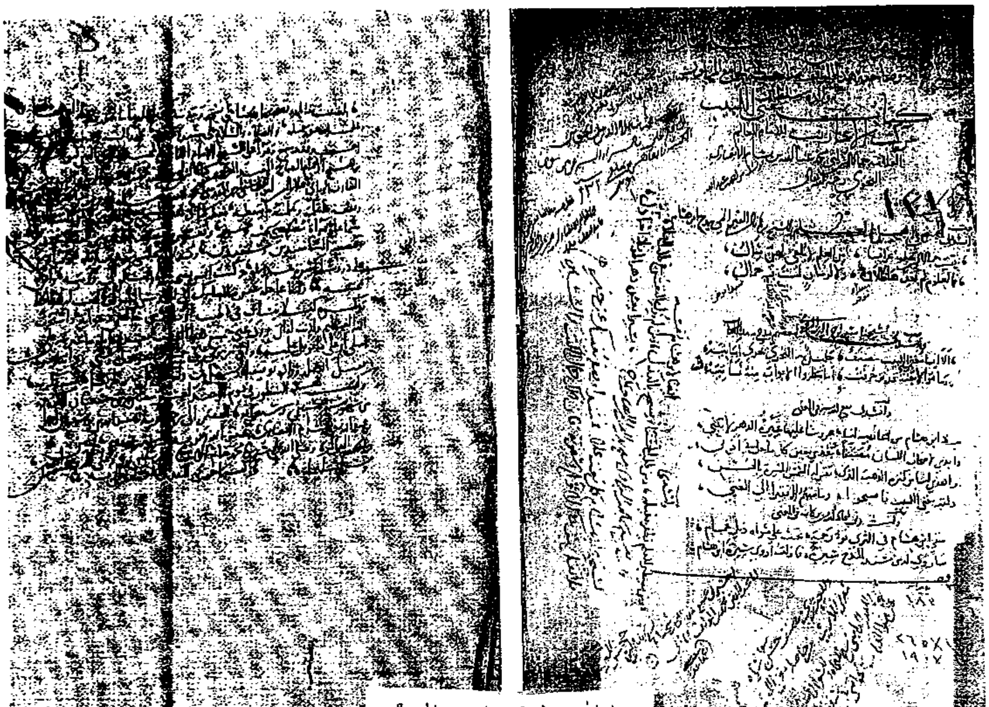
من نسخة الأصل



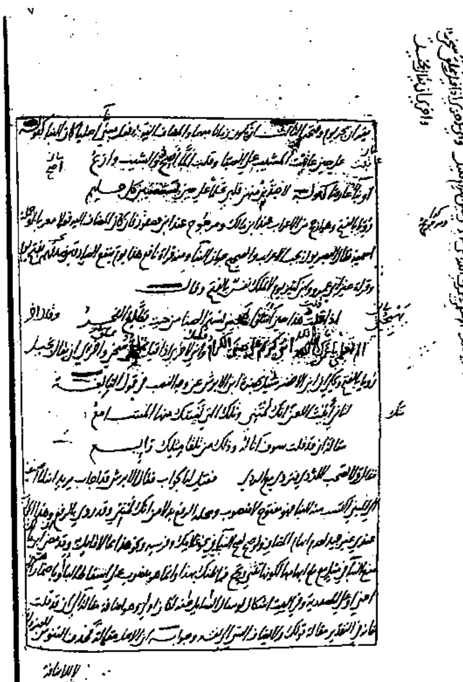
من نسخة الظاهرية



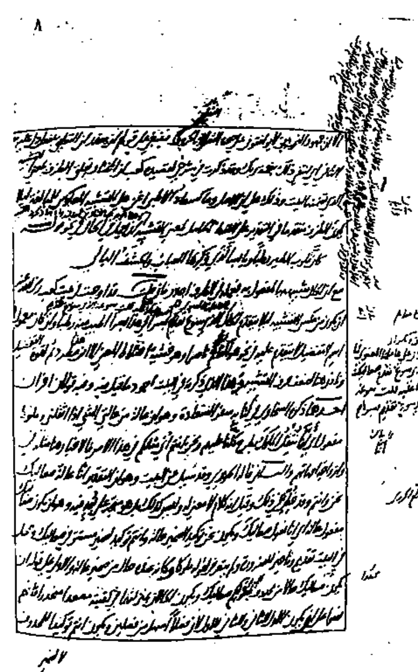
من نسخة الظاهرية



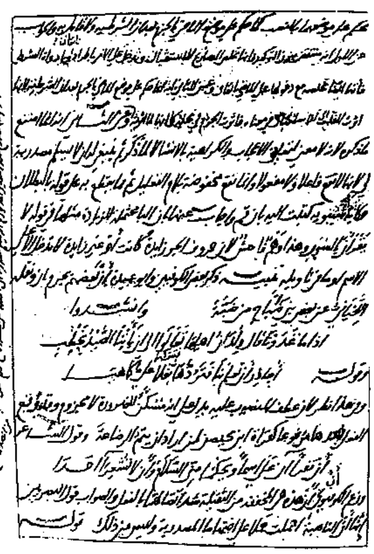
من نسخة جامع والدة



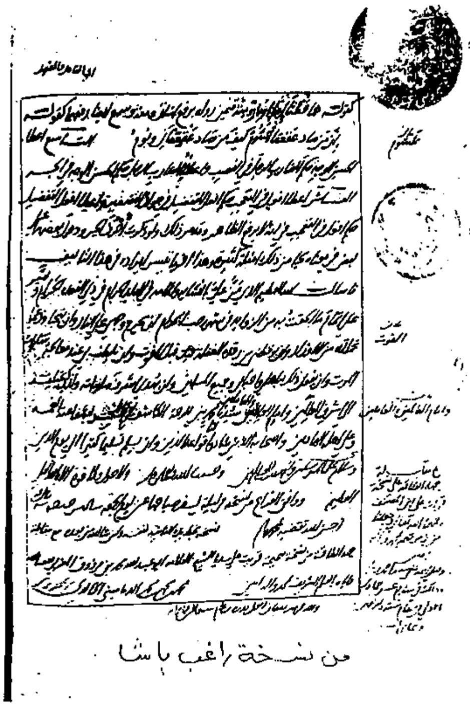
من نسخة راغب باشا



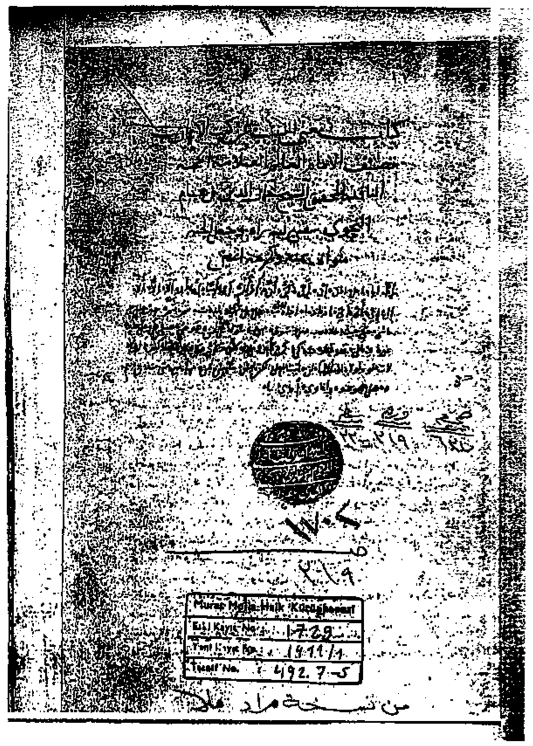
من نسخة راغب باشا



من نسخة راغب باشا



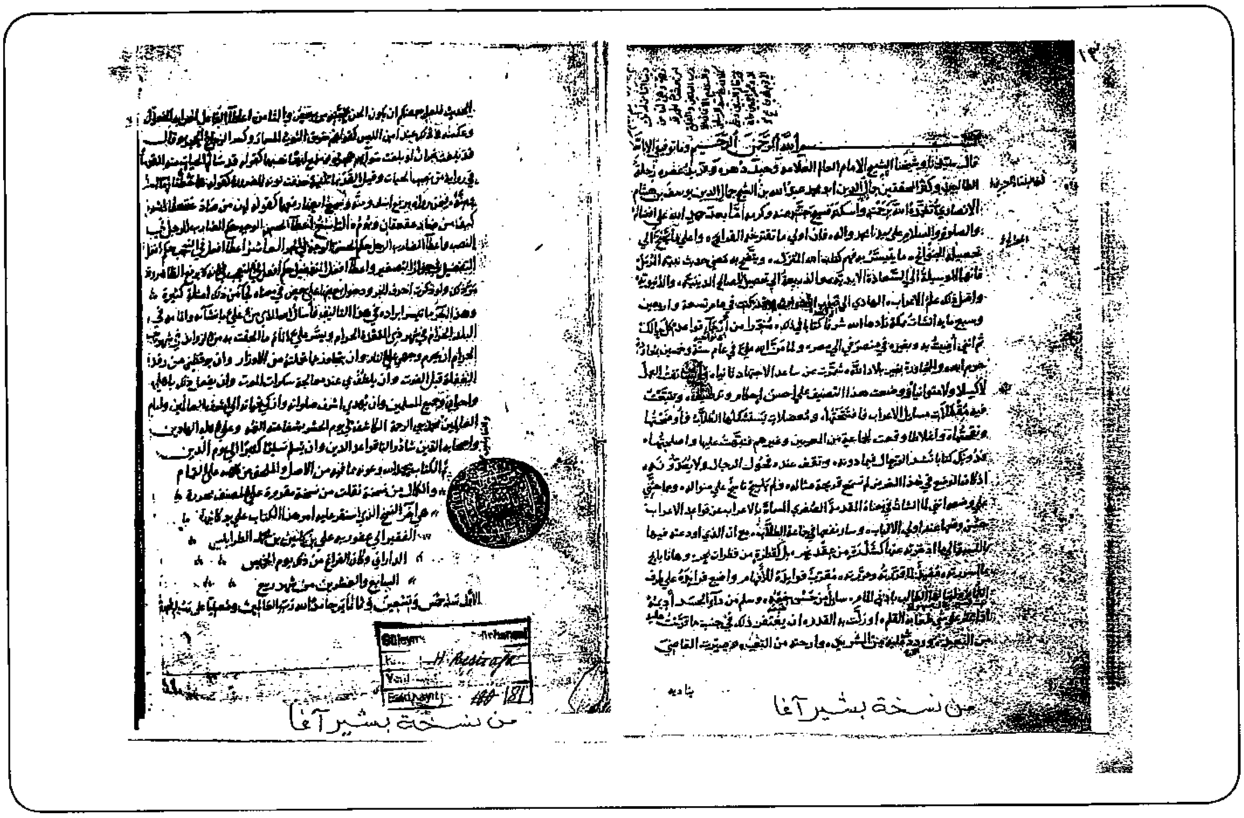
من نسخة راغب باشا

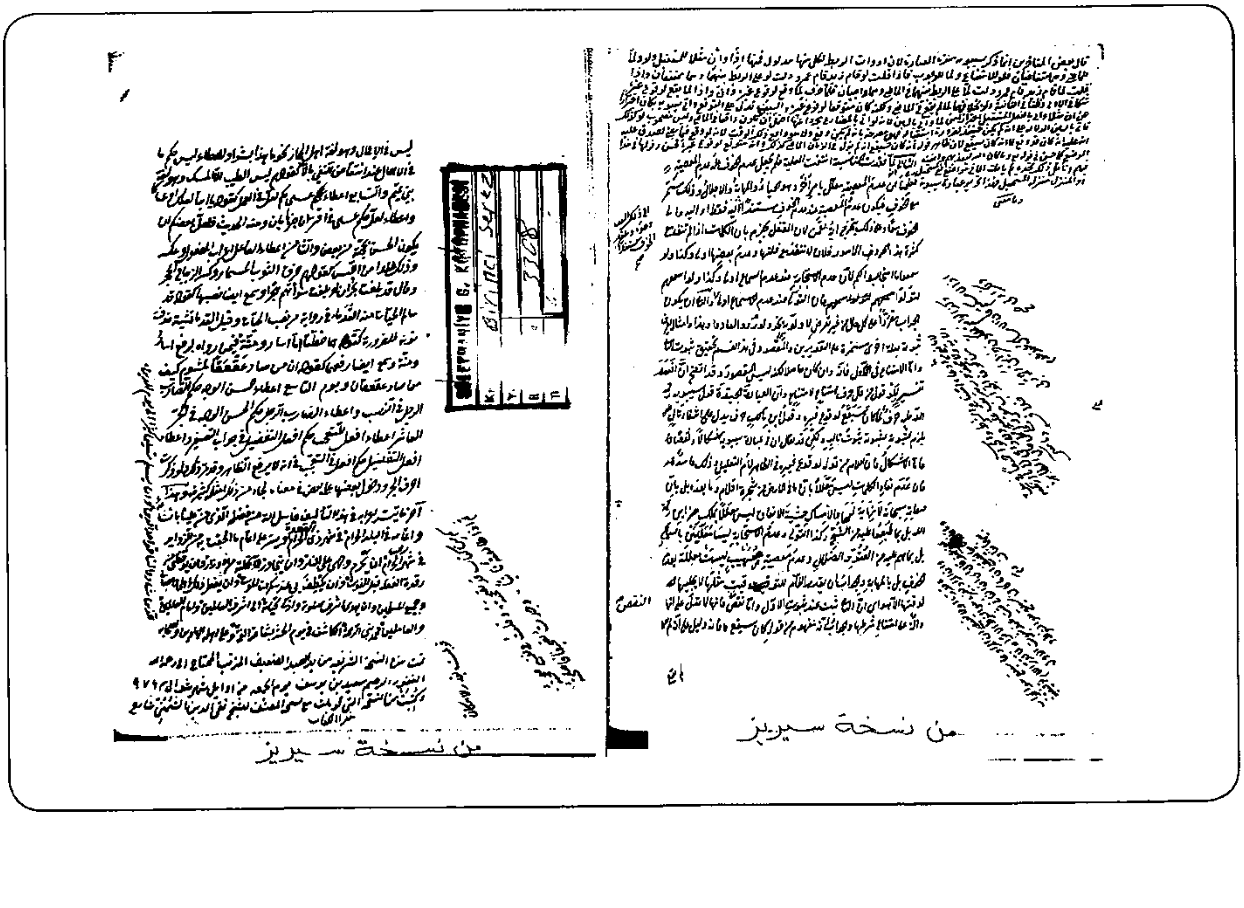


من نسخة مراد ملا



من نسخة مراد ملا


من نسخة بشير آغا
من نسخة بشير آغا


من نسخة سيريز
من نسخة سيريز

الرموز المستخدمة في التحقيق

الأصل: نسخة المدرسة الإسماعيلية ٢٠٥٠

ب: نسخة بشير آغا ١٨١

خ: نسخة راغب باشا ١٣٨٤

ش: نشخة الظاهرية ٣٨٩٣

ق: نسخة جامع والده ١٣٧

م: نسخة مراد ملّا ١/ ١٧٢٩

ن: نسخة مكتبة سيريز ٣٣٠٨

مُغْنِي اللَّبِيبِ

عَنْ

كُتُبِ الأَعَارِيبِ

مُحَقَّقًا

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلّى الله على سيّدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلام الأتَمّان الأكمَلان على سيِّد المُرسَلين محمّد خاتَم النبيِّين وإمام المُتّقين، وعلى آله وصحبه أجمعين، دائمًا إلى يوم الدِّين.

قال سيّدنا وشيخنا الإمام العالم العلّامة الأوحد رُحلة الطالبين وعُمدة البُلغاء المُعتبَرين وكَنز المحقّقين، جمالُ الدِّينِ أبو مُحمّد عبدُ الله بنُ الشَّيخِ جمالِ الدِّينِ[١] يُوسفَ بنِ هشامٍ الأنصاريُّ. تغمّدَه الله برحمته، وأسكَنه فسيحَ جنّته بِمَنِّه وكَرمِه:[٢]

أمّا بعدَ حمدِ الله علَى إفضالِه،[٣] والصَّلاةِ والسَّلام على سيِّدنا مُحَمَّدٍ وآلِه،[٤] فإنَّ أَولَى ما تَقترحُه القرائح وأعلَى ما تَجنحُ إلى تحصيله الجَوانح[٥] ما يَتيسّرُ به فهمُ كتابِ اللهِ المُنزَل[٦] ويَتّضح بهِ معنى حديثِ نبيِّهِ المُرسَل. فإنهما الوسيلةُ إلى السعادة الأبدية والذريعةُ إلى تحصيل المصالح الدينية والدُّنيَوية، وأصلُ ذلك عِلمُ الإعراب الهادي إلى صَوب الصواب.[٧] وقد كنتُ في عام تسعةٍ[٨] وأربعين وسبعِمِائَةٍ أنشأتُ بمكّة ـ زادها الله شرفًا ـ كتابًا في ذلك مُنوِّرًا من أرجاء قواعده كلَّ حالكٍ، ثمّ إنّني أُصبتُ به وبغيره في مُنصرَفي إلى مِصرَ، ولمّا منَّ الله ـ تعالى ـ عليّ في عام ستّة وخمسين بمُعاودة حَرم الله والمُجاورة في خير بلاد الله[٩] شمّرتُ عن ساعد الاجتهاد ثانيًا، واستأنفتُ العمل لا كَسِلًا ولا مُتَوانيًا، ووضعتُ هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، وتتبّعتُ فيه مُقفَلاتِ مسائل الإعراب فافتتحتُها، ومُعضِلاتٍ يستشكلها الطُّلّاب فأوضحتُها ونقّحتُها، وأغلاطًا وقعتْ لجماعة من المُعرِبين وغيرهم فنبّهتُ عليها وأصلحتُها.

---

(١) كذا في الأصل وب ون وحاشية الدسوقي والنسخة ٩٥٣٩ في الظاهرية وعدة نسخ في إستنبول، وسقط «جمال الدين» مما عدا ذلك، ولم يتنبه للزُومه من ترجم لابن هشام أو نشر له بعض كتبه.

(٢) ما مضى في الفقرتين من النص هو بخلاف في ش وم ون وط وليس في خ وق.

(٣) الإفضال: الإحسان. ق: أفضاله.

(٤) ط: وعلى آله.

(٥) القرائح: جمع قريحة. وهي القدرة على الإبداع. والجوانح: النفوس التي تميل إلى المعرفة والخير، جمع جانحة.

(٦) ش: المُنزَّل.

(٧) الصوب: الجهة.

(٨) في الأصل: «تسع» صُحِّح في الحاشية كما أثبتنا.

(٩) ب ون: بخير بلاد الله.

فدُونَكَ كتابًا تُشَدُّ الرِّحالُ فيما دُونَه، وتقف عنده فحول الرجال ولا يَعْدُونَه، إذ كان[١] الوضع في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمِثاله، ولم ينسج ناسج على مِنواله. وممّا حثّني على وضعه أنّني لمّا أنشأتُ في معناه المُقدّمةَ الصُّغرى المُسمّاةَ بـ «الإعراب عن قواعد الإعراب»[٢] حسُنَ وقعها عند أُولِي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطُّلّاب، مع أنّ الذي أودعتُه فيها بالنسبة إلى ما ادّخرتُه عنها كشَذْرة من عِقد نَحرٍ، بل كقَطْرة من قطَرات بَحر.

وها أنا بائحٌ بما أسررتُه مُفِيدٌ[٣]لِما قرّرتُه وحرّرتُه، مُقرّبٌ فوائدَه للأفهام واضعٌ فرائدَه على طرف الثُّمام[٤] لينالها الطّالب[٥] بأدنى إلمام، سائلٌ[٦] مَن حَسُنَ / ٤ خِيمُه[٧] وسلم من داء الحسد أديمُه، إذا عثر على شيء طغى به القلم أو زلّت به القدم، أن يَغْتفِر ذلك في جنب ما قرّبتُ عليه من البعيد ورددتُ عليه من الشَّريد، وأرحتُه من التعب وصيّرتُ القاصيَ يناديه من كَثَب، وأن يُحضِرَ قلبَه أنّ الجوادَ قد يَكبو وأنّ الصارمَ قد يَنبو وأنّ النارَ قد تَخبو، وأنّ الإنسان مَحلُّ النِّسيان، وأنّ الحسناتِ يُذهِبْنَ السَّيّئاتِ،[٨]

ومَــن ذا الَّذِي تُرضَــى سَجايــاهُ كُلُّـهــا؟ ... كَـفَــى الَـمَــرءَ نُـبــلًا أن تُعَدَّ مَعـايِبُـهْ!

ويَنحصر في ثمانية أبواب:

الباب الأول: في تفسير المُفردات وذِكر أحكامها.

الباب الثاني: في تفسير الجُمَل[٩]وذِكر أقسامها وأحكامها.

الباب الثالث: في ذِكر ما يتردّد بين المُفردات والجُمل، وهو الظرف والجارّ والمجرور، وذِكر أحكامهما.

الباب الرابع: في ذِكر أحكامٍ يكثر دَورها ويقبُح بالمُعرِب جهلها.

الباب الخامس: في ذِكر الأوجُه التي يَدخل على المُعرِب الخَلَلُ من جهتها.

---

(١) زاد هنا في ق وط: هذا.

(٢) هو كتيّب فيه ما يشبه مضمون «مغني اللبيب» نُشر في بيروت سنة ١٩٦٠.

(٣) ط: مُقَيِّد.

(٤) الثمام: نبات يُضرب به المثل في يُسر ما يوصَل إليه.

(٥) ط: الطّلّاب.

(٦) ش: سائلًا.

(٧) الخيم: السجيّة والخُلق.

(٨) البيت ليزيد بن محمد المهلّبي في زهر الآداب ١: ٦١.

(٩) ق: في ذكر الجمل.

الباب السادس: في التحذير من أُمور اشتَهَرتْ[1] بين المُعرِبين والصوابُ خلافُها.

الباب السابع: في كيفيّة الإعراب.

الباب الثامن: في ذِكر أُمور كُلّية، يتخرَّج عليها ما لا يَنحصر من الصُّوَر الجُزئية.

واعلم أنّني[2] تأمّلتُ كُتُب الإعراب، فإذا السبب الذي اقتضى طولَها ثلاثةُ أُمور:

أحدُها: كثرة التكرار ـ فإنّها[3] لم تُوضَع لإفادة القوانين الكُلّية بل للكلام على الصُّوَر الجزئية ـ فتراهم يتكلّمون على التركيب المُعيَّن بكلام ثم حيث جاءت نظائرُه أعادوا ذلك الكلام. ألا ترى أنّهم حيثُ مرّ بهم مِثلُ الموصول في قوله تعالى[4]: ﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ﴾ ذكروا أنّ فيه ثلاثةَ أوجُه، وحيثُ جاءهم مِثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى[5]: ﴿إنَّكَ أنتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ ذكروا فيه أيضًا ثلاثة أوجُه،[6] وحيثُ جاءهم مِثلُ الضمير المنفصل في قوله تعالى[7]: ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ علَيهِم﴾ ذكروا فيه وجهين، ويكرّرون ذِكرَ الخلافِ فيه إذا أُعرب فصلًا، ألَهُ محلٌّ باعتبار ما قبله أم باعتبار ما بعده أم لا محلّ له؟ والخلافِ[8] في كون المرفوع فاعلًا أو مبتدأً إذا وقع بعد «إذا» في نحو[9]: ﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾، أو «إنْ» في نحو[10]: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ﴾، أو الظرفِ في نحو[11]: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾؟ أو «لو» في نحو[12]: ﴿ولَو أنَّهُم صَبَرُوا﴾، وفي كون «أنّ وأنْ» وصلتِهما[13] بعد حذف الجارّ في نحو[14]: ﴿شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلـٰـهَ إلّا هُوَ﴾

---

(١) عند المحشّي: «اشتُهِرت» هنا وفي كثير من المواضع، وهو خطأ شائع بين أوصياء العربية.

(٢) أُلحق هنا في حاشية الأصل: لمّا.

(٣) يعني كتب الإعراب.

(٤) الآيتان ٢ و٣ من سورة البقرة لا ٢ فقط كما جاء في ط. والذين: في محل جر صفة للمتقين.

(٥) الآية ٣٥ من سورة آل عمران. وأنت: ضمير فصل وتوكيدٌ لا محل له من الإعراب.

(٦) ش وط: فيه ثلاثة أوجُه أيضًا.

(٧) الآية ١١٧ من سورة المائدة لا ١٢ كما جاء في ط أيضًا. وأنت: ضمير فصل وتوكيدٌ لا محل له من الإعراب.

(٨) ش: «والخلافَ». ن: والخلافُ.

(٩) الآية ١ من سورة الانشقاق. والسماء: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(١٠) الآية ١٢٨ من سورة النساء. وامرأة: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(١١) الآية ١٠ من سورة إبراهيم. وشك: مبتدأ مؤخر. والظرفِ: معطوف على «إن» مجرور بالعطف.

(١٢) الآية ٥ من سورة الحجرات. والمصدر المؤول في محل رفع فاعل لفعل محذوف: حصَلَ. وهو المرفوع المذكور قبل. ولو: معطوف على: الظرفِ.

(١٣) كذا، ومثله كثير في هذا الكتاب وغيره من كتب النحو والإعراب، و«أنّ» المجرّدة ليس لها صلة، بل لها معمولان هما اسمها وخبرها. فإن دخلت على «ما» الكافّة كان لها صلة. ق ون وب: أو أن وصلتهما.

(١٤) الآية ١٨ من سورة آل عمران. والمصدر المؤول: في محل نصب بنزع الخافض.

ونحوِ[١]: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُم أنْ يُقاتِلُوكُم﴾ في موضع خفضٍ بالجارّ المحذوف على حدّ قوله:[٢]

١ ـ أشــارَت، كُلَيْـبٍ بالأكُــفِّ، الأصابِــعُ

أو نصبٍ بالفعل المذكور على حدّ قوله:[٣]

٢ ـ فيــهِ، كَمــا عَسَــلَ الطَّريــقَ الثَّعلَــبُ؟

وكذلك يكرّرون الخلافَ في جواز العطف على الضميرِ المجرور من غير إعادة الخافض وعلى الضميرِ المتّصل المرفوع من غير وجود الفاصل، وغيرِ ذلك ممّا إذا استُقصِيَ أَمَلَّ القلَمَ وأعقبَ السأَمَ. فجمعتُ هذه المسائل ونحوها مقرَّرة محرَّرة في الباب الرابع من هذا الكتاب. فعليك بمراجعته، فإنك تجد به كنزًا واسعًا تُنفِق منه ومَنهلًا سائغًا تَرِدُه وتَصدر عنه.

والأمر الثاني: إيرادُ ما لا يتعلّق بالإعراب كالكلامِ في اشتقاق «اسم»[٤] أهو من السِّمة كما يقول الكوفيُّون أم[٥] من السُّموّ كما يقول البصريُّون؟ والاحتجاجِ[٦] لكلّ من الفريقَين وترجيحِ[٧] الراجح من القولَين، وكالكلام على أَلِفه لِمَ حُذفتْ من البَسملة خطًّا؟ وعلى باء الجرّ ولامه لِمَ كُسِرَتا لفظًا، وكالكلام على أَلِف «ذا» الإشاريةِ أزائدةٌ هي كما يقول الكوفيّون أم مُنقلبةٌ عن ياء هي عينٌ واللامُ ياءٌ أُخرى محذوفةٌ كما يقول البصريّون؟ والعجبُ من مكيِّ بن أبي طالب[٨] إذ أورد مثل هذا في كتابه الموضوع لبيان «مُشكِل الإعراب»، مع أنّ هذا ليس من الإعراب في شيء. وبعضُهُم إذا ذكر الكلمة ذكر تكسيرها وتصغيرها

---

(١) الآية ٩٠ من سورة النساء. والتقدير: عن أن يقاتلوكم. فالمصدر المؤول: في محل نصب بنزع الخافض.

(٢) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٢٠ يهجو جريرًا وصدرُه:

إذا قِيــلَ: أيُّ النّــاسِ شَــرٌّ قَبِيلــةً؟

يريد: إلى كُليبٍ. فاسم كليب مجرور بحرف الجر المحذوف.

(٣) عجز بيت لساعدة بن جؤية في شرح أشعار الهذليين ٣: ١٢٠ يصف الرمح، وصدرُه:

لَــدْنٌ بِهَــزِّ الكَــفِّ، يَعسِــلُ مَتنُــهُ

ويعسل: يضطرب. والطريقَ أي: في الطريق. وفي آخر هذا الشاهد ينتهي الاستفهام الاستدلالي الذي في قوله: «ألا ترى»؟ ولم يرَ ذلك الناشرون!

(٤) ش: الاسم.

(٥) زاد هنا في خ: «هو». ط: أو.

(٦) العطف هنا وفيما بعد هو على «الكلامِ». ش: والاحتجاجُ.

(٧) ش: وترجيحُ.

(٨) هو أبو محمد حمّوش بن محمد القيسي القيرواني نحوي مغربي توفي سنة ٤٣٧ في قرطبة. بغية الوعاة ٢: ٢٩٨ وتحفة الأديب ٧٣٩. وكتابه طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق.

وتأنيثها وتذكيرها وما ورد فيها[١] من اللغات وما رُوي من القراءات، وإن لم يُبْنَ[٢] على ذلك شيء من الإعراب.

والأمر الثالث:[٣] إعراب الواضحات، كالمبتدأ وخبره والفاعل ونائبه والجارّ والمجرور والعاطف والمعطوف، وأكثر الناس استقصاء لذلك الحَوفيُّ.[٤] وقد تجنّبتُ هذين الأمرين،[٥] وأتيتُ مكانهما بما يتبصّر به الناظر ويتمرّن به الخاطر، من إيراد النظائر القرآنية والشواهد الشعرية وبعض ما اتفق في المجالس النحوية.

ولمّا تمّ هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسّر / ٥ فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته، سمّيته بـ «مُغني اللَّبيب عن كُتُب الأعاريب». وخِطابي به لِمَن ابتدأ[٦] في تعلّم الإعراب ولِمَن استمسك منه بأوثق الأسباب. ومن الله ـ تعالى ـ أستمدّ الصواب والتوفيق إلى ما يُحظيني[٧] لديه بجزيل الثواب، وإيّاه أسألُ[٨] أن يعصم القلمَ من الخطأ والخطل والفهمَ من الزيغ والزلل. إنه أكرم مسؤول وأعظم مأمول،[٩] وهو حسْبي ونِعم الوكيلُ!

---

(١) سقطت من ش.

(٢) ش وخ ون: يَنبَنِ.

(٣) ش وخ: والثالث.

(٤) علي بن إبراهيم نحوي وقارئ ومفسر مصري توفي سنة ٤٠٣. تحفة الأديب ص ١٧٧ وبغية الوعاة ٢: ١٤٠.

(٥) أي: الثاني والثالث.

(٦) في حاشية الأصل: بدأ.

(٧) في خ وحاشية الأصل أيضًا: «يحُضيني» بإبدال الظاء ضادًا وهي لغة.

(٨) خ: أَسَلُ.

(٩) بقية الفقرة ليست في ش وق وط.

الباب الأول

في تفسير المفردات وذِكر[1] أحكامها

وأعني بالمفردات الحروفَ وما تضمّن معناها من الأسماء والظروف ـ فإنّها المحتاجة إلى ذلك ـ وقد رتَّبتها على حروف المُعجم[2] ليسهل تناولها، وربّما ذكرتُ أسماءً غيرَ تلك وأفعالًا لِمَسيس الحاجة إلى شرحها.

---

(١) سقطت من الأصل وش وألحقت بمتن الأصل مصحَّحًا عليها. وجمهور معلومات هذا الباب هو مستقًى من كتب المرادي: الجنى الداني ومعنى «لو» وكَلّا وبلى ومنظومة في معاني الحروف، ومن كتب ابن مالك وأبي حيّانَ والزمخشري. انظر ص ١٠ من الجنى الداني في حروف المعاني.

(٢) الترتيب على حروف المعجم عنده هو للحرف الأول من الأدوات، أي: في تنسيق الفصول، أمّا ما بعده من مفردات الفصل فقد يكون عنده على غير ذلك.

حرف الألِف

١ ـ الألِف[1] المُفرَدة

تأتي على وجهين:

أحدُهما: أن تكون حرفًا يُنادَى به[2] القريبُ كقوله:[3]

٣ ـ أفـاطِمَ، مَـهـلًا، بَعـضَ هـذا التَّدَلُّـلِ

ونقل ابن الخبّاز[4] عن شيخه أنّه للمتوسّط وأنّ الذي للقريب «يا». وهذا خَرقٌ لإجماعهم.

والثاني: أن تكون للاستفهام، وحقيقتُه طلب الفهم نحو: أزيدٌ قائمٌ؟

وقد أُجيز الوجهانِ في قراءة الحِرْمِيَّينِ[5]: ﴿أَمَن هُوَ قانتٌ آناءَ اللَّيلِ﴾. وكونُ الهمزة فيه للنداء هو قول الفرّاء،[6] ويُبَعِّدُهُ أنّه ليس في التنزيل نداءٌ بغير «يا»، ويُقرّبه سلامتُه مِن دعوى المَجاز إذ لا يكون الاستفهام منه ـ تعالى ـ على حقيقته، ومِن دعوى كثرة الحذف، إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمَن هو قانتٌ خيرٌ أم هذا الكافرُ؟ أي: المُخاطَب بقوله تعالى[7]: ﴿قُلْ: تَمَتَّعْ بِكُفرِكَ قَليلًا﴾، فحُذف شيئان: مُعادِلُ الهمزة

---

(١) المراد بالألف المفردة هو همزة القطع وحدها، وإنما سُمِّيَت كذلك عند العلماء جريًا على تسمية حروف المعجم بكلماتٍ أولُ حرف منها هو لفظ الحرف المعنِيّ نحو: باء تاء جيم سين قاف ميم لام ياء، ولكن أكثر الدارسين لا يعرفون ذلك، ويخلطون هذه الألف بألف المدّ.

(٢) ش: بها.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٢ عجزه:

وإن كُـنـتِ قَـد أزمَعـتِ صَـرمِـي فـأجـمِـلِـي

وفاطم أي: فاطمةُ. والصرم: الهجر والقطيعة.

(٤) هو أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي النحوي الضرير توفي سنة ٧٣٦. بغية الوعاة ١: ٣٠٤. وشيخه هو ابن معطٍ صاحب الألفية.

(٥) الحِرْمِيّان: القارئان المنسوبان إلى الحَرَمَين مكّة والمدينة، ابن كثير المكّي ونافع المدني. والشاهد هو أول الآية ٩ من سورة الزمر: ﴿أَمَّن هُوَ قانِتٌ آناءَ اللَّيلِ ساجِدًا وقائمًا، يَحذَرُ الآخِرةَ ويَرجُو رَحمةَ رَبِّهِ؟ قُلْ: هَل يَستَوِي الَّذِينَ يَعلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعلَمُونَ؟ إنَّما يَتَذَكَّرُ أُولُو الألبابِ﴾، ط: «أمَّنْ» خلافًا للنسخ المعتمدة. والقانت: المؤدِّي للطاعة. والآناء: جمع إِنًى. وهو الساعة من الزمن.

(٦) انظر معاني القرآن ٢: ٤١٦. والفرّاء هو يحيى بن زياد كان إمام نحاة الكوفة وتوفي سنة ٢٠٧. تحفة الأديب ص ٦٤١ وبغية الوعاة ٢: ٣٣٣. في الأصل وط: ويُبْعِدُهُ.

(٧) يعني المخاطَب بقوله تعالى: ﴿تَمَتَّعْ بِكُفرِكَ قَلِيلًا. إنَّكَ مِن أصحابِ النّارِ﴾، لا بالأمر: قلْ. والآية هي ذات الرقم ٨ من سورة الزمر.

والخبرُ. ونظيرُه في حذف المُعادِل قَولُ أبي ذُؤَيب[١]:

٤ ـ دَعانِي إلَيها القَلبُ، إنِّي لِأمرِهِ سَمِيعٌ، فما أدرِي: أرُشدٌ طِلابُها؟

تقديره: أم غَيٌّ؟ ونظيرُه في مجيء الخبرِ كلمةً[٢] «خيرٌ» واقعةً قبل «أم»[٣]: ﴿أفمَن يُلقَى في النّارِ خَيرٌ أم مَن يأتِي آمِنًا يَومَ القِيامةِ﴾؟

ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعادِل في البيت، لصحّةِ قولك: «ما أدري: هل طِلابُها رشدٌ»؟ وامتناعِ أن يُؤتَى لـ «هل»[٤] بمُعادِل. وكذلك[٥] لا حاجة في الآية إلى تقدير مُعادِل لصحّة تقدير الخبر بقولك: كمن ليس كذلك؟ وقد قالوا في قوله تعالى[٦]: ﴿أفمَن هُوَ قائمٌ علَى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ﴾: إنّ التقدير: «كمَن ليس كذلك؟» أو:[٧] «لم يُوحِّدُوهُ»؟[٨] ويكون ﴿وجَعَلُوا لِلهِ شُرَكاءَ﴾ معطوفًا على الخبر على التقدير الثاني. وقالوا: التقديرُ في قوله تعالى[٩]: ﴿أفمَن يَتَّقِي بِوَجهِهِ سُوءَ العَذابِ يَومَ القِيامةِ﴾: أي: كمَن يُنعَّمُ في الجنّة؟ وفي قوله تعالى[١٠]: ﴿أفمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فرآهُ حَسَنًا﴾: أي: كمَن هداه الله؟ بدليل: ﴿فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشاءُ ويَهدِي مَن يَشاءُ﴾، أو التقديرُ: «ذَهبتْ نفسُكَ عليهم حسْرةً»؟ بدليل: ﴿فلا تَذهَبْ نَفسُكَ علَيهِم حَسَراتٍ﴾.

وجاء في التنزيل موضعٌ مُصرَّحٌ فيه بهذا الخبرِ وحَذفِ المبتدأ،[١١] على العكس ممّا نحن فيه، وهو قوله تعالى[١٢]: ﴿كَمَن هُوَ خالِدٌ في النّارِ وسُقُوا ماءً حَمِيمًا﴾، أي: أفمَن هو خالدٌ في الجنّة يُسقَى مِن

(١) زاد هنا في ن وط: «الهُذَلي». والبيت في ديوانه ص ٧١.

(٢) كلمة: حال من «الخبرِ»، والمبتدأ «نظيرُ» خبره الآية القادمة في محل رفع على الحكاية. ن: كلمةُ.

(٣) الآية ٤٠ من سورة فصلت.

(٤) في الأصل: «لها» وتحتها عن نسخة: لـ «هل».

(٥) في الأصل ون: «وكذا». وتحتها في الأصل عن نسخة: وكذلك.

(٦) الآية ٣٣ من سورة الرعد: ﴿وجَعَلُوا لِلهِ شُرَكاءَ. قُلْ: سَمُّوهُم. أم تُنَبِّئُونَهُ بِما لا يَعلَمُ في الأرضِ، أم بِظاهِرٍ مِنَ القَولِ؟ بَل زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مَكرُهُم، وصُدُّوا عَنِ السَّبِيلِ. ومَن يُضلِلِ اللهُ فما لَهُ مِن هادٍ﴾. وما يلي بعد هو منها.

(٧) أُلحق هنا في حاشية الأصل: «كمَن». وهو خطأ ظاهر.

(٨) يعني: أفمَن هُوَ قائمٌ علَى كُلِّ نَفْسٍ بِما كَسَبَتْ لم يوحّدوه؟ وهذا ليصح عطف ما بعدُ عليه أي: وجعلوا له شركاء.

(٩) الآية ٢٤ من سورة الزمر.

(١٠) الآية ٨ من سورة فاطر. وما يلي بعدُ في الموضعين هو منها أيضًا.

(١١) ب ون وط: موضعٌ صُرّح فيه بهذا الخبر وحُذِف المبتدأ.

(١٢) الآية ١٥ من سورة محمد أوّلها: ﴿مَثَلُ الجَنّةِ الّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ فِيها أنهارٌ...﴾، والمراد أنّ خبر المتبدأ «مثل» هو جملة «فيها أنهارٌ» وخبر المبتدأ «أنهارٌ» هو «كائن» يتعلق به الجار والمجرور: فيها. والكاف: خبر لمبتدأ محذوف قدّره بعد: أي. فهنا جملتان خبريتان، وهذا التقدير فيه رِبًا إعرابي، والأولى أن الجملة استفهامية واحدة والكاف: خبر المبتدأ «مثل»، والتقدير: أمثلُ الجنة كمن هو خالد في النار؟ أي: أمثل الجنة كمثل جزاء مَن هو خالد في النار؟ وحُذفت همزة الاستفهام الإنكاري لزيادة =

هذه الأنهارِ كَمَن هو خالد في النّار؟ وجاءا مُصرَّحًا بهما على الأصل في قوله تعالى[١]: ﴿أوَمَن كانَ مَيْتًا فأحيَيناهُ وجَعَلْنا لَهُ نُورًا يَمشِي بِهِ في النّاسِ كَمَن مَثَلُهُ في الظُّلُماتِ لَيسَ بِخارِجٍ مِنها﴾؟ ﴿أفمَن كانَ على بَيِّنَةٍ مِن رَبِّهِ كَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ﴾؟[٢]

والألِف أصل أدوات الاستفهام، ولهذا خُصَّت بأحكام:

أحدُها: جواز حذفها، سَواءً تقدّمتْ[٣] على «أم» كقول عُمرَ بنِ أبي ربيعةَ:[٤]

٥ ـ بَـدا لِـيَ مِنهـا مِعصَـمٌ، حِيـنَ جَمَّرَتْ ... وكَـفٌّ خَضِـيـبٌ، زُيِّـنَتْ بِبَنـانِ

فـواللهِ مـا أدرِي، وإن كُنـتُ داريًـا: ... بِسَبـعٍ رَمَيـنَ الجَمـرَ، أم بِثَمـانِ؟

أراد: «أبِسبعٍ»؟ أم لم تتقدّمها[٥] كقول الكُمَيت:[٦]

٦ ـ طَرِبـتُ، وما شَـوقًا إلَـى البِيضِ أطرَبُ ... ولا لَـعِـبًـا مِـنِّي، وذُو الشَّـيبِ يَلعَبُ؟

أراد: أوَذُو الشّيبِ يَلعبُ؟ واختُلف في قول عُمرَ بنِ أبي ربيعةَ:[٧]

٧ ـ ثُـمَّ قـالُـوا: تُحِبُّهـا، قُلـتُ: بَـهـرًا ... عَـدَدَ الرَّمـلِ، والحَـصَى والتُّـرابِ

فقيل: أراد: أتُحِبُّها؟ وقيل: إنّه خبرٌ أي: أنتَ تُحبُّها. ومعنى قلتُ بهرًا: قلتُ: أحِبُّها حُبًّا بَهَرني بَهرًا، أي: غلَبَني غَلَبَةً. وقيل: معناه: عَجَبًا! وقال المُتـنبِّي:[٨]

٨ ـ أحْيـا، وأيسَـرُ ما قاسَيتُ ما قَـتَـلا ... والبَيـنُ جـارَ علَى ضَعفِي، وما عَدَلا! / ٦

أحْيا: فعل مضارع، والأصل «أأحْيا»؟ فحُذفت همزة الاستفهام. والواو للحال، والمعنى التعجُّب من حياته. يقول: كيف أحيا، وأقلُّ شيء قاسَيته قد قتل غيري؟

= تصوير مكابرة من يسوِّي بين الجنة التي تجري فيها تلك الأنهار وبين النار التي يُسقى أهلها الحميم. انظر الكشاف ٤: ٣٢١.

(١) الآية ١٢٢ من سورة الأنعام.

(٢) الآية ١٤ من سورة محمد.

(٣) أي: متساويًا تقدُّمُها وعدمُه. خ وق: «سواءٌ». يعني: سواءٌ تقدُّمها وعدمُه. ش: أتقدّمتْ.

(٤) الديوان ص ٢٥٧. والمعصم: موضع السوار من اليد. وجمرت أي: رمت الجمار بمِنى في الحج. والكف مؤنثة وصفت بخضيب دون تاء لأنه بمعنى اسم المفعول. والبنان: أطراف الأصابع. ورمين أي: بنانُها. والرواية: «رَمَيتُ» يعني أنه لم يدر ما فعل؟ وإثبات ياء «ثماني» ههنا واجب لعدم التنوين في الوقف على القافية، وحذفها هو على لغة مَن يحذفها في الوصل من «ثماني» نسيًا فتصبح النون حرف إعراب.

(٥) يعني: أم لم تتقدم الهمزة على: أم. وفي الأصل: «لم يتقدّمها». خ: لم تتقدم.

(٦) الديوان ص ١٨٣. وطربت أي: اضطربت وتهيّجت.

(٧) الديوان ص ٢٠.

(٨) الديوان ٣: ٢٨٢. وفي الأصل ون: «لاقَيتُ» وفي الحاشية عن نسخة: «قاسَيتُ». وهو الصواب لِما سيلي في الشرح.

والأخفش[١] يَقيس ذلك في الاختيار[٢] عند أمْن اللَّبس، وحُمِلَ[٣] عليه [قولُه تعالى][٤]: ﴿وتِلكَ نِعمةٌ تَمُنُّها علَيَّ﴾؟ وقولُه تعالى: ﴿هذا رَبِّي﴾؟ في المواضع الثلاثة.[٥] والمحقّقون على أنّه خبرٌ وأنّ[٦] مثل ذلك يقوله من يُنصِف خصمه مع علمه أنّه[٧] مُبْطِل فيحكي كلامه، ثم يكُرّ عليه بالإبطال بالحُجّة. وقرأ ابن مُحَيصِنٍ[٨]: ﴿سَواءٌ علَيهِم أنذَرتَهُم﴾، وقال ـ عليه الصلاة والسلام ـ لجبريل عليه السلام[٩]: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ»؟ فقال: «وإنْ زَنَى وإنْ سَرَقَ».

الثاني: أنها تَرِد لطلب التصوُّر نحو: أزيدٌ قائمٌ أم عَمرٌو؟ ولطلب التصديق نحو: أزيدٌ قائمٌ؟ وهَل: مُختصّة بطلب التصديق نحو: هل قامَ زيدٌ؟ وبقيّة الأدوات مُختصّة بطلب التصوُّر نحو: مَن جاءكَ؟ وما صنعتَ؟ وكم مالُكَ؟ وأينَ بيتُكَ؟ ومَتَى سَفَرُكَ؟

الثالث: أنها تدخل على الإثبات كما تقدّم، وعلى النَّفي نحو[١٠]: ﴿ألَم نَشرَحْ﴾؟ ﴿أوَلَمّا أصابَتْكُم مُصِيبةٌ﴾،[١١] وقولِه:[١٢]

٩ ـ ألا اصطِبارَ لِسَلمَى، أم لَها جَلَدٌ ... إذا أُلاقِي الّذي لاقاهُ أمثالِي؟

---

(١) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مَسعدة. بغية الوعاة ١: ٥٩١.

(٢) الاختيار أي: النثر أيضًا في الكلام دون الشعر.

(٣) الفعل مهمل ضبطه في الأصل وش ون، والبناء للمجهول من حاشية الدسوقي على الصواب، والحمل في الآية الثانية ليس للأخفش وهو منسوب إلى قطرب والزجاج. انظر تفسير السمعاني ٢: ١١١ وفتح القدير ٢: ٤٣٧ والجنى الداني ص ٣٥.

(٤) تتمة من ن وق وط. والآية هي ذات الرقم ٢٢ من سورة الشعراء. وذكر الاستفهام قول للأخفش في معاني القرآن ٣: ١٨.

(٥) يعني قول إبراهيم ﷺ لقومه في جداله لهم من الآيات ٧٦ ـ ٧٨ في سورة الأنعام: ﴿فلَمّا جَنَّ علَيهِ اللَّيلُ رأَى كَوكَبًا قالَ: هذا رَبِّي. فلَمّا أفَلَ قالَ: لا أُحِبُّ الآفِلِينَ. فلَمّا رأَى القَمَرَ بازِغًا قالَ: هذا رَبِّي. فلَمّا أفَلَ قالَ: لَئِنْ لَم يَهدِنِي رَبِّي لَأكُونَنَّ مِنَ القَومِ الضّالِّينَ. فلَمّا رأَى الشَّمسَ بازِغةً قالَ: هذا رَبِّي، هذا أكبَرُ. فلَمّا أفَلَتْ قالَ: يا قَومِ، إنِّي بَرِيءٌ مِمّا تُشرِكُونَ﴾ وكلامه بعدُ فيها.

(٦) ط: «وإنّ». وزعم المحشّي أن كليهما جائز.

(٧) ق وط: بأنه.

(٨) هو محمد بن عبد الرحمن السهمي مقرئ مكة توفي سنة ١٢٣. والآية هي ذات الرقم ٦ من سورة البقرة. ط ﴿أأنذرتَهُم﴾، وأقحم صاحب معجم القراءات في آخرها: «أم لَم تُنذِرْهُم» تبعًا للناشرين والمحشّين وخلافًا للنسخ المعتمدة. انظر تعليقنا في الورقة ١٧ على المسألة الثانية من كلام ابن هشام بعدُ على: أم.

(٩) حذفُ الهمزة هنا هو مرتان في السؤال دون الجواب. وذكر ابن حجر أن السائل هو أبو ذرّ رضي الله عنه والمسؤول هو النبي ﷺ، وما أورده لا يوجب ما ذهب إليه. انظر فتح الباري ١٠: ٢٣٨ والحديث ١١٨٠ في صحيح البخاري.

(١٠) الآية ١ من سورة الشرح. وزاد آخرها في ط: ﴿لَكَ صَدرَكَ﴾.

(١١) كذا أورد ابن هشام ما ليس من النفي سهوًا، ولمّا هنا: شرطية ظرفية للزمن الماضي وليست هي النافية، والآية هي ذات الرقم ١٦٥ من سورة آل عمران.

(١٢) البيت لقيس بن الملوّح في ديوانه ص ٢٢٨. والجلد: التصبّر. وعند محشّي ط: إذًا أُلاقِيْ.

ذكره[١] بعضهم وهو منتقض بـ «أم»[٢]. فإنها تشاركها في ذلك، تقول: أقام زيدٌ أم لم يقم؟[٣]

الرابع: تمام التصدير بدليلين: أحدُهما أنها لا تُذكر بعد «أم» التي للإضراب كما يُذكر غيرها، لا تقول: أقام زيد أم أقعد؟ وتقول: أم هل قعد؟ والثاني: أنها إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ «ثُمّ» قُدّمَت على العاطف،[٤] تنبيهًا على أصالتها في التصدير نحو[٥]: ﴿أوَلَم يَنظُرُوا﴾؟ ﴿أفلَم يَسِيرُوا﴾؟ ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾؟ وأخواتُها تتأخر عن حروف العطف كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو[٦]:﴿وكَيفَ تَكفُرُونَ﴾؟ ﴿فأينَ تَذهَبُونَ﴾؟ ﴿فأنّى تُؤفَكُونَ﴾؟ ﴿فهَل يُهلَكُ إلّا القَومُ الفاسِقُونَ﴾؟ ﴿فأيُّ الفَرِيقَينِ﴾؟ ﴿فما لَكُم في المُنافِقِينَ فِئَتَينِ﴾؟

هذا مذهب سيبويهِ[٧] والجمهور، وخالفهم جماعة أوّلُهم الزمخشري، فزعموا أنّ الهمزة في تلك المواضع في محلّها الأصلي وأنّ العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف، فيقولون: التقدير في[٨]﴿أفلَم يَسِيرُوا﴾؟ ﴿أفنَضرِبُ عَنكُمُ الذِّكرَ صَفحًا﴾؟ ﴿أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقَلَبتُم﴾؟ ﴿أفما نَحنُ بِمَيِّتِينَ﴾: أمَكَثُوا فلم يسيروا في الأرض؟ أنُهمِلُكُم فنضربُ عنكم الذكر صفحًا؟ أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قُتل انقلبتم؟ أنحن مخلَّدون فما نحن بِمَيِّتِينَ؟ ويُضَعِّفُ قولَهم ما فيه من التكلّف، وأنه غير مطّرد[٩]. أمّا الأوّل فلِدَعوى حذف الجملة. فإن قوبل بتقديم بعض المعطوف فقد يقال: إنه أسهلُ منه لأن المتجوَّز فيه على قولهم أقلُّ لفظًا مع أنّ في هذا التجوُّز تنبيهًا على أصالة شيء في شيء، أي: أصالة الهمزة في التصدُّر.[١٠] وأمّا الثاني فلأنه غير ممكن في نحو[١١]: ﴿أفمَن هُوَ قائمٌ على كُلِّ نَفسٍ بما كَسَبَت﴾؟

---

(١) يعني تفرُّد الهمزة بالدخول على النفي.

(٢) هذا على زعم البعض أن «أمِ» العاطفة هي حرف استفهام، وفيه نظر.

(٣) في هذا «أم» هي معادلة للهمزة، فتوهّم بعضهم أنها حرف استفهام. انظر الكلام على «أم» فيما بعدُ.

(٤) هذا وما بعد أيضًا على الزعم أن الحرف بعدُ هو حرف عطف، والصواب أنه قد يكون لغير العطف.

(٥) الآيات: ١٨٥ من سورة الأعراف و١٠٩ من سورة يوسف و٥١ من سورة يونس.

(٦) الآيات: ١٠١ من سورة آل عمران ـ وليست الواو في ط ـ و٢٦ من سورة التكوير و٩٥ من سورة الأنعام و٣٥ من سورة الأحقاف و٨١ من سورة الأنعام و٨٨ من سورة النساء.

(٧) انظر الكتاب ١: ٤٩١. ومذهبه هو الصواب لتجنب الربا في الإعراب.

(٨) الآيات: ١٠٩ من سورة يوسف و٥ من سورة الزخرف و١٤٤ من سورة آل عمران و٥٨ من سورة الصافات لا ٨٥ كما زعم صاحب معجم القراءات.

(٩) زاد هنا في ط: في جميع المواضع.

(١٠) ط: في التصدير.

(١١) الآية ٣٣ من سورة الرعد.

وقد جزم الزمخشري في مواضعَ بما يقوله الجماعة، منها قولُه في:[1] ﴿أفأمِنَ أهلُ القُرَى﴾: إنه عطفٌ على: ﴿فأخذْناهُم بَغْتةً﴾، وقولُه في:[2] ﴿أإنّا لَمَبعُوثُون أوَآباؤُنا﴾ فيمن قرأ بفتح الواو: إنّ «آباؤنا» عطفٌ على الضمير في «مبعُوثونَ»، وإنّه اكتُفِي بالفصل بينهما بهمزة الاستفهام، وجوّز الوجهينِ في موضعٍ فقال في قوله تعالى:[3] ﴿أفغَيرَ دِينِ اللهِ يَبغُونَ﴾؟: دخلتْ همزة الإنكار على الفاء العاطفةِ جملةً على جملة ثمّ توسّطَتِ الهمزةُ بينهما، ويجوز أن يُعطف[4] على محذوف تقديره: أيَتوَلَّونَ فغيرَ دِينِ اللهِ يَبغُونَ؟[5]

فصل

قد تَخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترِد لثمانية مَعانٍ:

أحدُها: التَّسويةُ. ورُبّما تُوُهِّم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة «سَواء» بخصوصِيّتِها،[6] وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد: ما أُبالِي وما أدري وليتَ شِعري، ونحوِهنّ. والضابط أنّها الهمزة الداخلة على جملة يَصِحّ حلول المصدر محلَّها نحوُ[7]: ﴿سَواءٌ علَيهِم أستَغفَرتَ لَـهُم أم لَم تَستَغفِرْ لَـهُم﴾، ونحوُ: ما أُبالي أقمتَ أم قعدتَ. ألا ترى أنه يصحّ: سواءٌ عليهمُ الِاستغفارُ وعدمُه، وما أُبالي بقيامكَ وقُعودكَ؟[8]

الثاني: الإنكارُ الإبطالي، وهذه تقتضي أنّ ما بعدها غيرُ واقع وأنَّ مدَّعيَه كاذب نحو[9]: ﴿أفأصْفاكُم

---

(١) الآيات ٩٥ ـ ٩٧ من سورة الأعراف ﴿ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئةِ الحَسَنةَ حَتَّى عَفَوا وقالُوا: قَد مَسَّ آباءَنا الضَّرّاءُ والسَّرّاءُ. فأخَذْناهُم بَغْتةً، وهُم لا يَشعُرُونَ ـ ولَو أنَّ أهلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوا لَفَتَحْنا علَيهِم بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ والأرضِ، ولكِنْ كَذَّبُوا فأخَذْناهُم بِما كانُوا يَكسِبُونَ ـ أفأمِنَ أهلُ القُرَى أن يأتِيَهُم بأسُنا بَياتًا وهُم نائمُونَ﴾؟ انظر الكشاف ١: ٥٦٢. والصواب أن الفاء حرف استئناف للسببية ولا عطف هنا. المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٥٨٢.

(٢) انظر الآيتين ٤٧ و٤٨ من سورة الواقعة.

(٣) الآيتان ٨٢ و٨٣ من سورة آل عمران ـ: ﴿فمَن تَوَلَّى بَعدَ ذلِكَ فأُولئكَ هُمُ الفاسِقُونَ، أفغَيرَ دِينِ اللهِ يَبغُونَ، ولَهُ أسلَمَ مَن في السَّماواتِ والأرضِ طَوعًا وكَرْهًا، وإلَيه يُرجَعُونَ﴾؟ يعني أن العطف هو على جملة جواب الشرط. انظر الكشاف ١: ٣٣٢. وهذا يقتضي أنه جرى على مذهب الجمهور في موضع، ثم خالفه فيما بعد من تفسير: الكشاف. وقد أوضح ذلك أبو حيّان في البحر المحيط ٤: ٣٤٩. والأولى أن الجملة استئنافية. انظر المفصل ص ٢٠٤.

(٤) ق: أن تعطف.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: والمعنى: أولئك هم الفاسقون فغيرَ دين الله يبغون.

(٦) ط: بخصوصها.

(٧) الآية ٦ من سورة المنافقون. والجملة بعد الهمزة في مثل هذا تقدّر بمصدر دون حرف سابك، فليست همزة التسوية حرفًا مصدريًا.

(٨) ط: وعدمه.

(٩) الآيات: ٤٠ من سورة الإسراء و١٤٩ من سورة الصافات و١٥ من سورة الطور و١٩ من سورة الزخرف و١٢ من سورة الحجرات و١٥ من سورة ق.

رَبُّكُم بِالبَنِينَ واتَّخَذَ مِنَ المَلائكةِ إناثًا﴾؟ ﴿فاستَفتِهِم: أَلِرَبِّكَ البَناتُ ولَهُمُ البَنُونَ﴾؟ ﴿أفسِحرٌ هذا﴾؟ ﴿أَشَهِدُوا خَلْقَهُم﴾؟ ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أنْ يأكُلَ لَحمَ أخِيهِ مَيْتًا﴾؟ ﴿أفعَيِينا بِالخَلقِ الأوَّلِ﴾؟ ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفيَ ما بعدها لَزم ثبوتُه / ٧ إن كان مَنفيًّا لأن نفي النفي إثباتٌ، ومنه[١]: ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبدَهُ﴾ أي: اللهُ كافٍ عبدَهُ. ولهذا عُطف[٢] ﴿ووَضَعْنا عَنكَ﴾ على ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ لمّا كان معناه: شَرَحْنا. ومثله[٣]: ﴿أَلَم يَجِدْكَ يَتِيمًا فآوَى؟ ووَجَدَكَ ضالًّا فهَدَى﴾، ﴿أَلَم يَجعَلْ كَيدَهُم في تَضلِيلٍ، وأرسَلَ علَيهِم طَيرًا أبابِيلَ﴾؟ ولهذا أيضًا كان قول جرير في عبد الملك:[٤]

١٠ ـ أَلَستُم خيرَ مَن رَكِبَ المَطايا وأندَى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ؟

مَدحًا، بل قيل: إنّه أمدَحُ بيت قالته العرب، ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحًا البتّةَ.

والثالث: الإنكارُ التوبيخي، فيقتضي أنّ ما بعدها واقع وأنّ فاعله مَلوم نحو[٥]: ﴿أَتَعبُدُونَ ما تَنحِتُونَ﴾؟ ﴿أَغَيرَ اللهِ تَدعُونَ﴾؟ ﴿أَإفكًا آلِهةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ﴾؟ ﴿أَتأتُونَ الذُّكرانَ﴾؟ ﴿أَتأخُذُونَهُ بُهتانًا﴾؟ وقولِ العجّاج:[٦]

١١ ـ أطَرَبًا، وأنتَ قِنَّسرِيُّ، والدَّهرُ بالإنسانِ دَوّارِيُّ؟

أي: أتطربُ، وأنت شيخ كبير؟

والرابع: التقريرُ، ومعناه حملُكَ المخاطَبَ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوتُه أو نفيُه، ويجب أن يليها الشيء الذي تقرّره[٧] به. تقول في التقرير بالفعل: أضربتَ زيدًا؟ وبالفاعل:[٨] أأنتَ ضربتَ زيدًا؟ وبالمفعول: أزيدًا ضربتَ؟ كما يجب ذلك في المستفهَم عنه. وقولُه تعالى[٩]: ﴿أَأنتَ فَعَلتَ هذا﴾؟ محتمِلٌ لإرادة الاستفهام الحقيقي بأن يكونوا لم يعلموا أنه الفاعل، ولإرادة التقرير بأن يكونوا قد علموا، ولا يكونَ استفهامًا عن الفعل ولا تقريرًا به لأن الهمزة لم تدخل عليه،

---

(١) الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٢) الآيتان ١ و٢ من سورة الانشراح: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ، ووَضَعْنا عنكَ وِزرَكَ﴾؟ والعطف هو للجملة بدون الواو قبلها.

(٣) الآيتان ٦ و٧ من سورة الضحى والآيتان ٢ و٣ من سورة الفيل.

(٤) ديوان جرير ص ٩٨. والمطايا: ما يُركب من الدوابّ، جمع مطيّة. والراح: اسم جمع واحدته راحة الكفّ.

(٥) الآيات: ٩٥ من سورة الصافات و٤٠ من سورة الأنعام و٨٦ من سورة الصافات و١٦٥ من سورة الشعراء و٢٠ من سورة النساء لا ١٩ كما جاء في ط.

(٦) البيتان من الرجز لا بيت واحد كما جاء في ط وهما في ديوانه ص ٣١٠. والدوّاري: الكثير التقلب والدوران.

(٧) أي: تقرّر المخاطَب.

(٨) يعني الفاعل في المعنى لأن الجواب يكون: نعم أنا ضربته، أو لا ما أنا ضربته.

(٩) الآية ٦٢ من سورة الأنبياء، وفيها سؤال الكافرين لإبراهيم عليه السلام.

ولأنه ـ عليه السلامُ ـ قد أجابهم بالفاعل بقوله[١]: ﴿بَل فَعَلَهُ كَبِيرُهُم هذا﴾.

فإن قلتَ: ما وجه حمل الزمخشري الهمزةَ في قوله تعالى[٢]: ﴿أَلَم تَعلَمْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾؟ على التقرير؟ قلتُ: قد اعتُذر عنه بأنّ مُراده التقريرُ بما بعد النفي لا التقريرُ بالنفي. والأَولى أن تُحمل الآية على الإنكار التوبيخي أو الإبطالي أي: ألم تعلم أيُّها المُنكِرُ للنَّسخِ؟

والخامس: التَّهكُّمُ نحو[٣]: ﴿أَصَلَواتُكَ تأمُرُكَ أن نَترُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا﴾؟

والسادس: الأمرُ نحو[٤]: ﴿أأسلَمتُم﴾؟ أي: أسلِمُوا.

والسابع: التَّعجُّبُ نحو[٥]: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾؟

والثامن: الإستِبطاءُ نحو[٦]: ﴿أَلَم يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾؟

وذكر بعضهم معانيَ أُخرَ لا صحّة لها.[٧]

تنبيه

قد تقع الهمزة فعلًا. وذلك أنّهم يقولون: وَأى، بمعنى: وَعَدَ، ومضارعه «يَئِي» بحذف الواو لوقوعها بين ياءٍ مفتوحة وكسرة كما تقول: وَقَي يَقِي[٨] ووَنَى يَنِي، والأمر منه «إهْ» بحذف اللام للأمر وبالهاء للسكت في الوقف. وعلى ذلك يتخرّج اللُّغْزُ المشهور وهو قوله:[٩]

١٢ ـ إنَّ، هِندُ المَلِيحةُ الحَسناءَ، وأيَ مَن أضمَرَتْ، لِخِلٍّ، وَفاءَ

فإنه يقال: كيف رَفعَ اسمَ[١٠] «إنَّ» وصفتَه الأُولى؟

والجواب أنّ الهمزة فعلُ أمرٍ والنونَ للتوكيد، والأصل «إِيْنَّ» بهمزة مكسورة وياء ساكنة للمخاطبة

(١) الآية ٦٣ من سورة الأنبياء. ط: عليه الصلاة والسلام قد أجابهم بالفاعل بقوله.

(٢) الآية ١٠٦ من سورة البقرة. والصواب أن الاستفهام هو للتحقيق مع التوبيخ، أي: أنتَ تعلم ذلك حقًّا. فلِمَ تُنكر النسخ؟

(٣) الآية ٨٧ من سورة هود. ط: أصلاتك.

(٤) الآية ٢٠ من سورة آل عمران: ﴿وقُل لِلَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ والأُمِّيِّينَ: أأسلَمتُم﴾؟ وانظر البحر المحيط ٥: ٢٥٣.

(٥) الآية ٤٥ من سورة الفرقان.

(٦) الآية ١٦ من سورة الحديد ٥٧ لا ٤٧ كما جاء في ط: ﴿أَلَم يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أن تَخشَعَ قُلُوبُهُم لِذِكرِ اللهِ وما نَزَلَ مِنَ الحَقِّ﴾؟ وزاد آخرَها في ق: ﴿أن تَخشَعَ قُلُوبُهُم لِذِكرِ اللهِ﴾.

(٧) بل لبعضها وجه من الصواب. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٢١٨٦.

(٨) ش وط: وَفَى يَفِي.

(٩) البيت منسوب إلى ابن الدبّاغ النحوي الصِّقلّي. بغية الوعاة ٢: ٣٥٦.

(١٠) ط: رُفِعَ اسمُ.

ونـون مشـددّة للتوكيـد، ثـم حُذفت اليـاء لالتقائها سـاكنة مـع النون المدغمـة، كما فـي قوله:[١]

١٣ ـ لَتقرَعِـنَّ علَـيَّ السِّـنَّ، مِـن نَـدَمٍ إذا تَـذَكَّـرتِ، يَـومًا، بَعـضَ أخلاقِـي

وهندُ: منادًى مثلَ[٢]: ﴿يُوسُفُ، أعرِضْ عَن هذا﴾، والمليحةُ: نعت لها على اللفظ كقوله:[٣]

١٤ ـ يـا حَكَـمُ الوارِثُ عَـن عَبـدِ المَلِـكْ

والحسناءَ: إمّا نعتٌ لها على الموضع كقول مادحِ عُمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله ـ تعالى ـ عنه:[٤]

١٥ ـ يَعُـودُ الفَضـلُ مِنـكَ علَى قُرَيشٍ وتَـفـرُجُ عَنـهُـمُ الكُـرَبَ الشِّـدادا

فمـا كَعـبُ بـنُ مـامَةَ وابـنُ سُعدَى بـأجْوَدَ مِنـكَ، يـا عُمـرُ الجَـوادا

وإمّا بتقدير «أمدَحُ» وإمّا نعتٌ لمفعول به محذوف أي: عِدِي ـ يا هندُ ـ الخَلّةَ[٥] الحسناءَ. وعلى الوجهين الأوّلين[٦] فيكون إنما أمرها بإيقاع الوعد الوفيّ من غير أن يعين لها الموعود. وقولُه: وأيَ: مصدر نوعي منصوب بفعل الأمر. والأصل: وأيًا مثلَ وأيِ مَن. ومثله[٧]: ﴿فأخَذْناهُم أخْذَ عَزِيزٍ مُقتَدِرٍ﴾. وقولُه: «أضمَرَتْ» بتاء التأنيث محمولٌ على معنى «مَن» مثل: مَن كانتْ أُمَّكَ؟[٨]

٢ ـ آ بالمَدِّ

حرفٌ لنداء البعيد،[٩] لم يذكره سيبويه وذكره / ٨ غيره.

٣ ـ أيا

حرف كذلك،[١٠] وفي «الصّحاح» أنه[١١] لنداء القريب والبعيد. وليس كذلك. قال[١٢]:

---

(١) البيت لتأبط شرًّا من مفضلية له.

(٢) الآية ٢٩ من سورة يوسف

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١١٨.

(٤) البيتان لجرير في ديوانه ص ١٣٥. وابن مامة وابن سعدى من أجواد العرب.

(٥) الخلّة: الحاجة. وفي الأصل وش وعند المحشّي: «المرأة». وهو يقتضي أنّ الحسناء: نعت ثان لا مفعول لفعل الأمر كما جاء قبل، وفي ذلك تكاذب.

(٦) هذا يُسفّهُ ما جاء قبلُ: المرأة.

(٧) الآية ٤٢ من سورة القمر.

(٨) المراد: أيُّ امرأةٍ كانت أمّك؟ وانظر الكتاب ١: ٤٠٤ وشرح المفصل ٧: ٩١ و١٣٦.

(٩) زاد هنا في ط: وهو مسموع.

(١٠) أي: لنداء البعيد.

(١١) زاد هنا في ط: «حرف». وانظر صحاح الجوهري (أيا).

(١٢) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ٢٥١. وزاد هنا في ط: «الشاعر». ونعمان: اسم وادٍ.

١٦ ـ أيا جَبَلَي نعمانَ، باللهِ، خَلِّيا نَسِيمَ الصَّبا، يَخلُصْ إلَيَّ نَسِيمُها

وقد تُبدل همزتُها[1] هاء قال:[2]

١٧ ـ فأصاخَ، يَرجُو أن يَكُونَ حَيًا ويَقُولُ مِن فَرَحٍ: هَيا رَبّا

٤ ـ أجَلْ بسُكون اللام

حرفُ جوابٍ مثلَ: نَعَمْ، فيكون تصديقًا للمُخبِرِ وإعلامًا للمُستخبِرِ ووعدًا للطالب، فتقع[3] بعد نحو: قامَ زيدٌ، ونحو: أقامَ زيدٌ؟ ونحو: اضرِبْ زيدًا. وقيّدَ المالَقيُّ[4] الخبرَ بالمُثبَتِ والطلبَ بغيرِ النهي، وقيل: لا تجيء[5] بعد الاستفهام. وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسنُ من «نَعَمْ»، و«نَعَمْ» بعد الاستفهام أحسنُ منها. وقيل: «تختصّ بالخبر». وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة. وقال ابن خَرُوف:[6] أكثرُ ما تكون[7] بعده.

٥ ـ إذَنْ

فيها مَسائل:

الأُولى: في نوعها. قال الجُمهور: هي حرفٌ. وقيل: اسمٌ، والأصل في «إذنْ أُكرِمَكَ»: إذا جئتَني أُكرِمُكَ،[8] ثم حُذفت الجملة وعوِّض التنوين عنها[9] وأُضمرتْ «أنْ». وعلى[10] الأوّل فالصحيح أنها بسيطة لا مركّبة من «إذْ وأنْ»، وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا «أنْ» مضمرةً بعدها.

---

(١) أي: همزة: أيا.

(٢) ينسب البيت إلى الراعي في ديوانه ص ٣٠٠. وبعده في متن خ بيت مصحَّحًا عليه، وهو مما ورد قبله عند الرواة وفي حاشية ب، والشاهد تتمة له. ط: «كقوله». والحيا: المطر. وهيا ربّا أي: يا ربِّي. قُلبت الياءُ ألفًا للتخفيف والكسرةُ قبلها فتحةً لمجانسة الألف.

(٣) أي: تقع كلمة «أجل». ش وخ ون وط: «فيقع». والطالب أي: من يطلب شيئًا بالأمر أو النهي.

(٤) هو أحمد بن عبد النور نحوي أندلسي توفي سنة ٧٠٢. انظر رصف المباني في حروف المعاني ص ٥٩.

(٥) ش وخ وط: لا يجيء.

(٦) ابن مالك هو صاحب الألفية. وابن خروف هو علي بن محمد نحوي أندلسي توفي سنة ٦٠٩. تحفة الأديب ص ٢٨٤ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٣.

(٧) في الأصل وب ون: يكون.

(٨) في الأصل: «أُكرِمَك». وفي خ بالفتح والضم معًا.

(٩) أي: وحذفت الألف لالتقاء الساكنين.

(١٠) زاد هنا في ط: القول.

المسألة الثانية: في معناها. قال سيبويه:[١] «معناها الجواب والجزاء». فقال الشَّلَوبِينُ:[٢] في كلّ موضع. وقال[٣] الفارسي: في الأكثر، وقد تتمحّض للجواب بدليل أنه يقال[٤]: «أُحِبُّكَ»، فتقول: «إذًا أظنُّكَ صادقًا»، إذ لا مُجازاة هنا. انتهى.[٥]

والأكثر أن تكون جوابًا لـ «إنْ» أو «لَو» ظاهرتَين أو مقدَّرتَين. فالأوّل: كقوله:[٦]

١٨ ـ لَئن عادَ لِي عَبدُ العَزِيزِ بِمِثلِها، وأمكَنَنِي مِنها، إذًا لا أُقِيلُها

وقولِ الحماسيّ:[٧]

١٩ ـ لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطةِ، مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا
إذًا لَقامَ، بِنَصرِي، مَعشَرٌ خُشُنٌ عِندَ الحَفِيظةِ، إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

فقوله «إذًا لَقامَ[٨]»: بدل من «لَم تَستَبِحْ»، وبدلُ الجواب جواب. والثاني: نحو أن يقال: «آتِيكَ»، فتقول: إذنْ أُكرِمَكَ أي: إن أتيتَني إذنْ أُكرِمَكَ.[٩] وقال الله تعالى[١٠]: ﴿ما اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ وما كانَ مَعَهُ مِن إلٰـه، إذًا لَذَهَبَ كُلُّ إلٰـه بِما خَلَقَ، ولَعَلا بَعضُهُم علَى بَعضٍ﴾. قال الفرّاء:[١١] حيث جاءت بعدها اللام فقبلَها «لو» مقدَّرةً، إن لم تكن ظاهرة.

المسألة الثالثة: في لفظها عند الوقف عليها، والصحيح أنّ نونها تبدل ألفًا تشبيهًا لها بتنوين المنصوب، وقيل: يوقف بالنون لأنها كنون: لنْ وأنْ،[١٢] رُوِيَ عن المازنيّ[١٣] والمبرّد. وينبني على الخلاف في الوقف

---

(١) انظر الكتاب ٢: ٣١٢.

(٢) هو أبو علي عمر بن محمد نحوي أندلسي توفي سنة ٦٤٥. تحفة الأديب ص ٦٥٦ وبغية الوعاة ٤: ٢٢٤.

(٣) الفارسي هو أبو علي الحسن بن أحمد شيخ ابن جنّي توفي سنة ٣٧٧. تحفة الأديب ص ٦٥٣ وبغية الوعاة ١: ٤٩٦. وزاد هنا في ط: أبو علي.

(٤) زاد هنا في ط: لك.

(٥) ط: إذ لا مجازاة هنا ضرورة اهـ.

(٦) البيت لكُثيّر عزّة في ديوانه ٢: ٧٨. وأُقيلها أي: أردّها.

(٧) هو قُريط بن أُنيف. انظر شرح الحماسة ١: ٨ ـ ١٢. والحفيظة: الغضب والحمية. واللوثة: الضعف. وفي حاشية الأصل عن نسخة: وقال.

(٨) زاد هنا في ط: بنصري.

(٩) يجوز النصب والجزم والرفع خلافًا لمحشّي ط. انظر آخر الكلام على: إذن. ط: أكرمْك.

(١٠) الآية ٩١ من سورة المؤمنون.

(١١) معاني القرآن ٢: ٢٤١. وقوله مردود. انظر البحر المحيط ٦: ٤١٩ والمفصل ص ١٢٧٩.

(١٢) ط: وإنْ.

(١٣) المازني هو أبوعثمان بكر بن محمد النحوي البصري توفي سنة ٢٤٩. بغية الوعاة ١: ٤٦٣.

عليها خلاف في كتابتها. فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رُسمت في المصاحف، والمازني والمبرّد بالنون، وعن الفرّاء: إن عملتْ كُتبتْ بالألف وإلّا كُتبتْ بالنون للفرق بينها وبين إذًا،[1] وتبعه ابن خروف.

المسألة الرابعة: في عملها، وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما أو انفصالها بالقسَم أو بـ «لا» النافيةِ. يقال: «آتِيكَ»، فتقول: إذنْ أُكرِمَكَ، ولو قلتَ: «أنا إذًا» قلتَ: «أُكرِمُكَ» بالرفع لفوات التصدُّر. فأمّا قوله:[2]

٢٠ ـ لا تَتـرُكَنِّـي فِيهِـمُ شَطِيرا إنِّـي إذَنْ أهـلِـكَ، أو أطِيـرا

فمؤوّل على حذف خبر «إنّ» أي: إنّي لا أقدر على ذلك. ثم استأنف ما بعده. ولو قلتَ: «إذًا يا عبد الله» قلتَ: «أُكرِمُكَ» بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا. وأجاز ابنُ عُصفور[3] الفصلَ بالظرف، وابنُ بابْشاذَ[4] الفصلَ بالنداء وبالدعاء، والكسائيُّ وهشامٌ[5] الفصلَ بمعمول الفعل، والأرجحُ حينئذٍ[6] عند الكسائي النصبُ وعند هشام الرفعُ. ولو قيل لك: «أُحِبُّكَ»، فقلتَ: «إذًا أظُنُّكَ صادقًا» رفعتَ لأنه حال.

تنبيه

قال جماعة من النحويِّين: إذا وقعتْ «إذًا» بعد الواو والفاء[7] جاز فيها الوجهان نحو[8]: ﴿وإذًا لا يَلبَثُونَ خَلفَكَ إلّا قَلِيلًا﴾، ﴿فإذًا لا يُؤتُونَ النّاسَ نَقِيرًا﴾،[9] وقُرِئ شاذًّا بالنصب فيهما. والتحقيق أنه إذا قيل: «إن تَزُرْني أَزُرْك، وإذنْ أُحسِن إليكَ» فإن قدّرتَ العطف على الجواب جزمتَ وبطَل عمل «إذًا»

---

(١) الأولى عكس ذلك وهو قريب من مذهب المبرّد والمازني، كما رسمناها فيما ورد من الشواهد والأمثلة خلافًا لما اضطرب فيه الناشرون للكتاب. ط: إذا.

(٢) بيتان من مشطور الرجز في الخزانة ٣: ٥٧٤. والشطير: الغريب البعيد. وعند المحشي: «شَطِيرًا». وأطير: أذهب بعيدًا بسرعة. خ وط: لفوات التصدير فأما قوله.

(٣) علي بن مؤمن الحضرمي الإشبيلي نحوي مغربي توفي سنة ٦٦٩. تحفة الأديب ص ٦٣٨ وبغية الوعاة ٢: ٢١٠ وابن عصفور والتصريف ص ٥٧ ـ ٧٨.

(٤) أبو الحسن طاهر بن أحمد نحوي مصري توفي سنة ٤٦٩. تحفة الأديب ص ١٠٧.

(٥) ما ذكره ابن هشام من التعليق على الرجز هو من الجنى الداني للمرادي ص ٣٦٢، وكذلك أمر جمهور ما في الباب الأول من هذا الكتاب كما حققت في مقدمتي على كتاب: الجنى الداني. وهشام هنا هو الضرير أبو عبد الله بن معاوية صاحب الكسائي توفي سنة ٢٠٩. تحفة الأديب ص ٧٧٩ وبغية الوعاة ٢: ٣٢٨.

(٦) أي: حين الفصل بما ذُكر.

(٧) ط: «أو الفاء». ن: بعد الفاء والواو.

(٨) الأية ٧٦ من سورة الإسراء: ﴿وإذًا لا يَلبَثُونَ خِلافَكَ إلّا قَلِيلًا﴾. ط: خِلافَكَ.

(٩) الأية ٥٣ من سورة النساء.

لوقوعها حشوًا، أو على الجملتين جميعًا[١] جاز الرفعُ والنصبُ لتقدّم العاطف. وقيل: يتعيّن النصب لأنّ ما بعدها مستأنَف[٢] أو لأنّ المعطوف على الأوّل أوّل.[٣] ومثل ذلك: «زيدٌ يقومُ وإذنْ أُحسِن إليه» إن عطفتَ على الفعلية رفعتَ أو على الاسمية فالمذهبانِ.[٤]

٦ ـ إن المكسورةُ الخفيفةُ

تَرِدُ على أربعة أوجُه:

أحدُها: أن تكون شرطية نحو[٥]: ﴿إنْ يَنتَهُوا يُغفَرْ لَهُم ما قَد سَلَفَ﴾، ﴿وإنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾. وقد تقترن / ٩ بـ «لا» النافيةِ فيظنّ مَن لا معرفة له أنها «إلّا» الاستثنائيةُ نحو[٦]: ﴿إلّا تَنصُرُوهُ فقَد نَصَرَهُ اللهُ﴾، ﴿إلّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُم﴾، ﴿وإلّا تَغفِرْ لي وتَرحَمْنِي أكُنْ مِنَ الخاسِرِينَ﴾، ﴿وإلّا تَصرِفْ عَنِّي كَيدَهُنَّ أصْبُ إلَيهِنَّ﴾. ولقد[٧] بلغني أنّ بعض من يدّعي الفضل سأل[٨] في: ﴿إلّا تَفعَلُوهُ﴾، فقال: ما هذا الاستثناء؟ أمُتّصلٌ أم مُنقطع؟

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية نحو[٩]: ﴿إنِ الكافِرُونَ إلّا في غُرُورٍ﴾، ﴿إنْ أُمَّهاتُهُم إلّا اللّائي وَلَدْنَهُم﴾ ـ ومن ذلك[١٠]: ﴿وإنْ مِن أهلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ﴾ أي: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلّا لَيُؤمنَنّ به. فحُذِفَ المبتدأُ وبقيتْ صفته.[١١] ومثله[١٢]: ﴿وإنْ مِنكُم إلّا وارِدُها﴾ ـ وعلى الجملة الفعلية نحو[١٣]: ﴿إنْ أرَدْنا إلّا الحُسنَى﴾، ﴿إنْ يَدعُونَ مِن دُونِهِ إلّا إناثًا﴾، ﴿وتَظُنُّونَ: إنْ لَبِثتُم إلّا

---

(١) ن: «معًا». ويعني: على جملتَي الشرط والجواب.

(٢) أي: لا ارتباط له بالشرط ولا يطلبه شيء قبله.

(٣) أي: كالأول في الحكم. والأول: ما يكون في ابتداء الكلام.

(٤) يعني المذهبين المذكورين قبلُ: جواز الرفع والنصب.

(٥) الآيتان: ٣٨ و١٩ من سورة الأنفال. وآخِرُ الأولى ناقص في ب وق وط، وهو ليس في متن الأصل ألحق به مصحَّحًا عليه.

(٦) الآيات: ٤٠ و٣٩ من سورة التوبة و٤٧ من سورة هود و٣٣ من سورة يوسف.

(٧) ط: وقد.

(٨) ط: «سئل». والآية هي ذات الرقم ٧٣ من سورة الأنفال: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا بَعضُهُم أولياءُ بَعضٍ. إلّا تَفعَلُوهُ تَكُنْ فِتنَةٌ في الأرضِ وفَسادٌ كَبِيرٌ﴾.

(٩) الآيتان: ٢٠ من سورة الملك و٢ من سورة المجادلة.

(١٠) الآية ١٥٩ من سورة النساء لا ١٥٨ كما جاء في ط. وزاد آخرَها في ط: ﴿قَبلَ مَوتِهِ﴾.

(١١) صفته أي: الجار والمجرور شبه الجملة وهي دليل الصفة المحذوفة. وخبر المبتدأ المقدر هو جملة القسم لا جملة الجواب كما زعم محشّي ط.

(١٢) الآية ٧١ من سورة مريم.

(١٣) الآيات: ١٠٧ من سورة التوبة ١١٧ من سورة النساء و٥٢ من سورة الإسراء و٥ من سورة الكهف.

قَلِيلًا﴾، ﴿إنْ يَقُولُونَ إلّا كَذِبًا﴾. وقولُ بعضهم: «لا تأتي «إنِ» النافيةُ إلّا وبعدها «إلّا» كهذه الآيات، أو «لمّا» المشدَّدة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة[1]: ﴿إنْ كُلُّ نَفسٍ لَمّا علَيها حافِظٌ﴾ بتشديد الميم أي: «ما كلّ نفس إلّا عليها حافظٌ» مردودٌ بقوله تعالى[2]: ﴿إنْ عِندَكُم مِن سُلطانٍ بِهذا﴾، ﴿قُلْ: إنْ أدرِي: أقَرِيبٌ ما تُوعَدُونَ﴾، ﴿وإنْ أدرِي: لَعَلَّهُ فِتْنَةٌ لَكُم﴾.

وخرّج جماعة على «إنِ» النافيةِ قولَه تعالى[3]: ﴿إنْ كُنّا فاعِلِينَ﴾، ﴿قُلْ: إنْ كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ﴾ - وعلى هذا فالوقف هنا -[4] وقولَه تعالى: ﴿ولَقَد مَكَّنّاهُم فِيما إنْ مَكَّنّاكُم فِيهِ﴾ أي: في الذي ما مكّناكم فيه. وقيل: «زائدةٌ». ويؤيّد الأوّلَ[5]: ﴿مَكَّنّاهُم في الأرضِ ما لَم نُمَكِّنْ لَكُم﴾. وكأنّه إنّما عُدِلَ[6] عن «ما»[7] لئلّا يتكرّر فيثقُلَ اللفظ. قيل: ولهذا لمّا زادوا على «ما» الشرطيةِ «ما» قلبوا ألف «ما» الأولى هاءً فقالوا: مَهْما. وقيل: بل هي في الآية[8] بمعنى «قد»، وإنّ من ذلك[9]: ﴿فذَكِّرْ إنْ نَفَعَتِ الذِّكرَى﴾. وقيل في هذه الآية: إنّ التقدير: وإن لم تنفعْ، مِثلَ: ﴿سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ أي: والبردَ. وقيل: إنّما قيل ذلك بعد أن عمّهم بالتذكير ولَزِمَتِ[10] الحُجّةُ. وقيل: ظاهره الشرط ومعناه ذمُّهم واستبعادٌ لنفع التذكير فيهم، كقولك: «عِظِ الظالمين إن سمعوا منك» تريد بذلك الاستبعادَ لا الشرطَ.

وقد اجتمعَتِ الشرطية والنافية في قوله تعالى[11]: ﴿ولَئِن زالَتا إنْ أمسَكَهُما مِن أحَدٍ مِن بَعدِهِ﴾ الأُولى شرطية، والثانية نافية جوابٌ للقسم الذي آذنتْ به اللام الداخلة على الأُولى، وجواب الشرط محذوف وجوبًا.

---

(١) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٢) الآيات: ٦٨ من سورة يونس و٢٥ من سورة الجن - وأقحم في حاشية الأصل «أم بعيد» على أنه منها لا «بعيد» فقط كما وهم صاحب المعجم - و١١١ من سورة الأنبياء.

(٣) الآيات: ١٧ من سورة الأنبياء: ﴿لَو أرَدْنا أن نَتَّخِذَ لَهْوًا لاتَّخَذْناهُ مِن لَدُنّا. إن كُنّا فاعِلِينَ﴾ و٨١ من سورة الزخرف: ﴿قُلْ: إن كانَ لِلرَّحمنِ وَلَدٌ فأنا أوَّلُ العابِدِينَ﴾ و٢٦ من سورة الأحقاف.

(٤) أي: على ولد.

(٥) الآية ٦ من سورة الأنعام.

(٦) في الأصل: عَدَلَ.

(٧) أي: كان النفي بـ«إن» بدلًا من «ما» في آية الأحقاف كما ذكر الدسوقي في حاشيته ١: ٢١، لا النفي بـ«لم» بدلًا من «ما» في آية الأنعام كما زعم صاحب المعجم.

(٨) أي «إن» في آية الأحقاف.

(٩) الآيتان: ٩ من سورة الأعلى و٨١ من سورة النحل: ﴿وجَعَلَ لَكُم سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ، وسَرابِيلَ تَقِيكُم بأسَكُم﴾.

(١٠) ط: ولزمتهم.

(١١) الآية ٤١ من سورة فاطر.

وإذا دخلتْ على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفرّاء، وأجاز الكسائي والمبرّد إعمالها عملَ «ليسَ»، وقرأ سعيد بن جُبير[١]: ﴿إنِ الَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِ اللهِ عِبادًا أمثالَكُم﴾، بنون خفيفة[٢] مكسورةٍ لالتقاء الساكنين ونصبِ «عبادًا» و«أمثالكم». وسُمِع من أهل العالية:[٣] إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافيةِ، وإنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ.

وممّا يتخرّج على الإهمال الذي هو لغة الأكثرين قولُ بعضهم: «إنَّ قائمٌ». وأصله «إنْ أنا قائمٌ» فحُذفت همزة «أنا» اعتباطًا[٤] وأُدغمت نون «إنْ» في نونها وحُذفت ألفها في الوصل. وسُمِع «إنَّ قائمًا» على الإعمال. وقولُ بعضهم:[٥] «نُقلت حركة الهمزة إلى النون ثم أُسقطت على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سُكِّنَتِ النون وأُدغمتْ» مردودٌ لأنّ المحذوف لعِلّة بمنزلة الثابت.[٦] ولهذا تقول: «هذا قاضٍ» بالكسر لا بالرفع، لأنّ حذف الياء لالتقاء الساكنين، فهي مقدّرة الثبوت، وحينئذ فيمتنع الإدغام لأن الهمزة فاصلة في التقدير. ومثل هذا البحثُ في قوله تعالى[٧]: ﴿لكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾.

والثالث:[٨] أن تكونَ مخفّفةً من الثقيلة فتدخلَ على الجملتين. فإن دخلت على الاسمية جاز إعمالها خلافًا للكوفيّين. لنا[٩] قراءةُ الحِرْمِيَّيْنِ وأبي بكر:[١٠] ﴿وإنْ كُلًّا لَما لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾، وحكايةُ سيبويه:[١١] إنْ عَمرًا لَمُنطلقٌ. ويكثر إهمالها نحو[١٢]: ﴿وإنْ كُلُّ ذلِكَ لَما مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا﴾، ﴿وإنْ كُلٌّ لَما جَمِيعٌ لَدَينا مُحضَرُونَ﴾ وقراءةِ حفص: ﴿إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ ـ وكذا قرأ ابن كثير إلّا أنه شدّدَ نون «هذانِّ» ـ ومن ذلك[١٣]: ﴿إنْ كُلُّ نَفسٍ لَما علَيها حافِظٌ﴾ في قراءة من خفّف «لَما».

---

(١) الآية ١٩٤ من سورة الأعراف.

(٢) ط: مخففة.

(٣) العالية: ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والاها.

(٤) تحته في ب: أي: لغير علّة.

(٥) أي: في شرح العبارتين المذكورتين قبل.

(٦) ط: لعِلّة كالثابت.

(٧) الآية ٣٨ من سورة الكهف لا ٣٩ كما جاء في ط. خ: ومثل هذا البحثِ في قوله تعالى.

(٨) سقطت الواو من ن وط.

(٩) لنا أي المقوّي لنا. انظر حاشية الصبان ٢: ٧. وتوهّم بعض الناشرين أن الصواب: دليلنا.

(١٠) الآية ١١١ من سورة هود: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم﴾. وإيراد ابن هشام «لما ليوفّينّهم» هنا فيه تلفيق بين قراءة الحرميين بتخفيف الميم وقراءة أبي بكر بالتشديد وله قراءة عن عاصم بالتخفيف. وكذلك ما سيرد بعد في الورقة ١٥ في الوجه الأول من «إنّ» المكسورة المشدّدة. وأبو بكر هو شُعبة بن عياش الكوفي.

(١١) الكتاب ١: ٢٨٣.

(١٢) الآيات: ٣٥ من سورة الزخرف ـ وعند صاحب المعجم: «لَمّا» في الآيات الثلاث وهي قراءة حفص خلافًا للنسخ المعتمدة ومع ذكر المحشّي أن ما: صلة، ومع قول ابن هشام: في قراءة من خفّف: لما ـ و٣٢ من سورة يس و٦٣ من سورة طه.

(١٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

وإن دخلتْ على الفعلية(١) وجب أهمالها،(٢) والأكثر كون الفعل ماضيًا ناسخًا نحو(٣): ﴿وإنْ كانَت لَكَبِيرةً﴾، ﴿وإنْ كادُوا لَيَفتِنُونَكَ﴾، ﴿وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لَفاسِقِينَ﴾، ودُونَه أن يكون مضارعًا ناسخًا نحو(٤): ﴿وإنْ يَكادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزلِقُونَكَ﴾، ﴿وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذِبِينَ﴾، ويُقاس على النوعين اتفاقًا، ودُونَ هذا أن يكون ماضيًا غير ناسخ نحو قوله:(٥)

٢١ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ، إنْ قَتَلتَ لَمُسلِمًا

ولا يُقاس(٦) عليه خلافًا للأخفش أجاز: «إنْ قامَ لَأنا وإنْ قعدَ لَأنتَ»، ودُونَ هذا أن يكون مضارعًا غيرَ ناسخ كقول بعضهم: «إنْ يَزِينُكَ / ١٠ لَنَفسُكَ وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ»، ولا يُقاس عليه إجماعًا. وحيث وَجَدتَ(٧) «إنْ» وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الأمثلة(٨) فاحكم [عليها](٩) بأنّ أصلها التشديد. وفي هذه اللام خلافٌ يأتي في باب اللام، إن شاء الله تعالى.

والرابع:(١٠) أن تكون زائدة كقوله:(١١)

٢٢ ـ ما إنْ أَتَيتُ بِشَيءٍ، أنتَ تَكرَهُهُ

وأكثرُ ما زِيدتْ بعد «ما» النافيةِ إذا دخلت على جملة فعليةٍ كما في البيت، أو اسميةٍ كقوله:(١٢)

٢٣ ـ فما إنْ طِبُّنا جُبنٌ، ولكِنْ مَنايانا، ودَولةُ آخَرِينا

---

(١) ش: على الفعل.

(٢) ط: على الفعل أهملت وجوبًا.

(٣) الآيات: ١٤٣ من سورة البقرة و٧٣ من سورة الإسراء و١٠٢ من سورة الأعراف لا ١٠١ كما جاء في ط.

(٤) الآيتان: ٥١ من سورة القلم و١٨٦ من سورة الشعراء.

(٥) كذا، والشطر صدر بيت لعاتكة بنت زيد في رثاء زوجها الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وعجزه مقحم في خ وط:

حَلَّتْ عليكَ عُقُوبةُ المُتَعَمِّدِ

انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٨٩.

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) خ: وُجِدَت.

(٨) ط: المسألة.

(٩) تتمة من ش وط.

(١٠) سقطت الواو من ط، وكذلك في كثير من المواضع بعد.

(١١) صدر بيت للنابغة في ديوانه ص ٤٦ يعتذر للنعمان وعجزه:

إذًا فلا رَفَعَتْ سَوطِي إلَيَّ يَدِي

(١٢) البيت لفروة بن مُسيك يعتذر لمقتل بعض قومه. والطبّ: العادة. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «حِينٌ» أي: موت في الحرب. والمنايا: جمع منيّة. والدولة: النصر. ط: «ودُولةُ». وانظر الخزانة ٢: ١٢١.

وفي هذه الحالة تَكُفُّ عملَ «ما» الحجازيةِ كما في البيت، وأمّا قوله:(١)

٢٤ ـ بَنِي غُدانةَ، ما إنْ أنتُمُ ذَهَبًا ولا صَرِيفًا، ولكِن أنتُمُ الخَزَفُ

في رواية مَن نصب «ذهبًا وصريفًا» فخُرِّج على أنّها نافية مؤكِّدة لـ «ما».

وقد تُزاد بعدَ «ما» الموصولةِ الاسمية كقوله:(٢)

٢٥ ـ يُرَجِّي المَرْءُ ما إنْ لا يَراهُ وتَعرِضُ، دُونَ أدناهُ، الخُطُوبُ

وبعدَ «ما» المصدريةِ كقوله:(٣)

٢٦ ـ ورَجِّ الفَتَى، لِلخَيرِ، ما إن رأَيتَهُ علَى السِّنِّ خَيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

وبعدَ «ألا» الاستفتاحيةِ كقوله:(٤)

٢٧ ـ ألا إنْ سَرَى لَيلِي، فبِتُّ كَئِيبا أُحاذِرُ أن تَنأى النَّوَى بِغَضُوبا

وقبلَ مَدّة الإنكار. سَمِعَ سيبويهِ رجلًا يقال له: «أتَخرُجُ إن أخصَبَتِ الباديةُ»؟ فقال:(٥) «أأنا إنِيهْ»؟(٦) مُنكِرًا أن يكون رأيه على غيرِ ذلك.(٧) وزعم ابن الحاجب(٨) أنّها تُزاد بعد «لَمّا» الإيجابية، وهو سهوٌ(٩) وإنّما تلك «أنِ» المفتوحةُ.

وزيد على هذه المعاني الأربعة معنيانِ آخَران، فزعم قُطرُبٌ(١٠) أنّها قد تكون بمعنى «قَد» كما مرّ

---

(١) البيت في الخزانة ٣: ٥٦٧. والصريف: الفضة. ش: «ذَهَبٌ ولا صَرِيفٌ». والخزف: الفخّار. خ وب: «خَزَفُ» وفي حاشية خ تصويب كما أثبتنا.

(٢) البيت لجابر بن رألان. والخطوب: الأمور العظيمة، جمع خطْب. وانظر الخزانة ٢: ١٢١.

(٣) البيت للمَعلوط القُريعي. وعلى السنّ أي: مع تقدم سنّه. وانظر الخزانة ٢: ١٢١.

(٤) سرى: جرى. وعند المحشّي: «كَئِيًا». وغضوب: اسم امرأة. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١١٤.

(٥) في الكتاب ١: ٤٠٦: «أنا إنِيهْ». والعبارة هذه كلمة واحدة تُرسم متصلة لا اثنتان، هي ضمير المتكلم مع زيادات. وعند المحشّي: «أأنا إنِيهْ» مع أقوال متضاربة ورسوم مختلفة تحيّر القارئين.

(٦) العبارة في الكتاب بهمزة واحدة في أولها كما ذكرنا، ولفظها هنا يكون بحذف ألف «أنا» الزائدة لوصلها بما بعدها، وأصلها «أأناهْ»؟ بعد حذف لفظ الألف وإلحاق ألف مدّة الإنكار وهاء السكت، ولمّا زيدت «إنْ» للتوكيد قبل المدّة التقى ساكنان هما النون الساكنة وألف الإنكار، فحُرّكت النون بالكسر وقلبت الألف ياء: «أأنا إنِيهْ»؟ مع حذف لفظ الألف كما ذكرنا.

(٧) ش وط: خلاف ذلك.

(٨) جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر نحوي مصري توفي سنة ٦٤٦. تحفة الأديب ص ٢١٦ وبغية الوعاة ٢: ١٣٤. والقول في الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٢٢٧.

(٩) كذا، بل هو جائز لا سهو، وزيادة «أنْ» بعد «لمّا» هي أشهر من زيادة: إنْ. شرح الكافية ٢: ٣٨٤.

(١٠) أبو علي محمد بن المستنير كان يلازم سيبويه وتوفي سنة ٢٠٦. تحفة الأديب ص ٦٦٥ وبغية الوعاة ١: ٢٤٣.

في[1]: ﴿إنْ نَفَعَتِ الذِّكرَى﴾، وزعم الكوفيّون أنّها تكون بمعنى «إذْ» وجعلوا منه[2]: ﴿واتَّقُوا اللهَ إنْ كُنتُم مُؤمِنِينَ﴾، ﴿لَتَدخُلُنَّ المَسجِدَ الحَرامَ إنْ شاءَ اللهُ آمِنِينَ﴾، وقولَه عليه الصلاةُ والسلام[3]: «وإنّا إن شاءَ اللهُ بِكُم لاحِقُونَ»، ونحوَ ذلك ممّا الفعلُ فيه محقَّق الوقوعِ، وقولَه:[4]

٢٨ ـ أتَغضَبُ، إنْ أُذْنا قُتَيبةَ حُزَّتا ... جِهارًا، ولَم تَغضَبْ لِقَتلِ ابنِ حازِمِ؟

قالوا: وليست شرطية لأن الشرط مستقبل، وهذه القصّة قد مضت.[5]

وأجاب الجُمهور عن قوله تعالى: ﴿إنْ كُنتُم مُؤمِنِينَ﴾ بأنّه شرط جيء به للتهييج والإلهاب، كما تقول لابنكَ: «إن كنتَ ابني فلا تفعلْ كذا»، وعن آية المشيئة بأنّه تعليم للعباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو بأنّ أصل ذلك للشرط[6] ثم صار يُذكر للتبرُّك، أو أنّ المعنى لتدخلُنّ جميعًا، إن شاء اللهُ ألّا يموتَ منكم أحد قبل الدخول ـ وهذا الجواب لا يَدفع السؤال ـ[7] أو أنّ ذلك من كلام رسول الله ﷺ لأصحابه[8] حين أخبرهم بالمنام فحُكِي ذلك لنا،[9] أو من كلام الملَك الذي أخبره في المنام.

وأمّا البيت فمحمول على وجهين: أحدهما: أن يكون على إقامة السبب مَقام المسبَّب، والأصل: «أتغضب إنِ افتخر مفتخرٌ بسبب حزِّه أُذنَي[10] قُتيبةَ»؟ إذِ الافتخار بذلك مُسبَّبٌ[11] عن الحزّ. الثاني: أن يكون على معنى التبيُّنِ أي: أتغضب إنْ تبيَّن في المستقبل أنّ أُذنَي قُتيبةَ حُزّتا فيما مضى؟ كما قال الآخَر:[12]

٢٩ ـ إذا ما انتَسَبْنا لَم تَلِدْني لَئِيمةٌ ... ولَم تَجِدي، مِن أنْ تُقِرِّي بِهِ، بُدّا

(١) الآية ٩ من سورة الأعلى: ﴿فذَكِّرْ، إن نَفَعَتِ الذِّكرَى﴾. وزاد قبلها في حاشية الأصل: «قوله تعالى» مصحّحًا عليه. انظر الورقة ٩.

(٢) الآيتان: ٥٧ من سورة المائدة و٢٧ من سورةالفتح.

(٣) الحديث ٦٠٧ في صحيح مسلم. والإحالة هنا على رصف المباني والجنى الداني ورياض الصالحين من أوهام المحشّي.

(٤) البيت للفرزدق في هجاء بطون قيس عيلان. الديوان ص ٨٥٥. ط: ابن خازِم.

(٥) يعني أنها ليست من المستقبل.

(٦) ش وط: الشرط.

(٧) يعني الاستشكال بأن يموت بعضهم قبل دخوله المسجدَ الحرام، وهو خُلف لا يجوز ممّن وعده مقطوع بصدقه. والاعتراض ليس في ش وب وهو ملحق بمتن الأصل وحاشية خ وفيها وفي ق: «لا يرفع السؤال». وعلامتا الاعتراض واجبتان هنا لتوضيح المعنى، خلافًا لقطع العبارة وعدم الاعتراض كما عند المحشّي، ومثله كثير جدًّا جدًّا عنده.

(٨) يعني ما بشّرهم به من دخول مكة. وزاد هنا في ط: رضي الله عنهم أجمعين.

(٩) ط: فحكى الله لنا ذلك.

(١٠) ط: حز أذني.

(١١) ش ون وط: إذ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب ومسبّبًا.

(١٢) البيت لزائد بن صعصعة الفقعسي يهجو امرأته بأن نسبها دون نسبه، وقد سقط عجزه من متن الأصل وألحق بالحاشية. شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٢٤.

أي: يتبيَّنُ أنّي لم تلدْني لئيمةٌ. وقال الخليل والمبرّد: الصواب «أَنْ أُذْنا» بفتح الهمزة،[١] أي: «لِأنْ أُذْنا»، ثمّ هي عند الخليل«أنِ» الناصبةُ،[٢] وعند المبرّد[٣] «أنِ» المخفّفةُ من الثقيلة. ويَرُدّ قولَ الخليل أنّ[٤] الناصبةَ لا يليها الاسم على إضمار الفعل، وأنّما[٥] ذلك لـ «إنِ» المكسورةِ نحو[٦]: ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾. وعلى الوجهين يتخرّج قول الآخَر:[٧]

٣٠ ـ إنْ يَقتُلُوكَ فإنَّ قَتلَكَ لَم يَكُنْ عارًا علَيكَ، ورُبَّ قَتلٍ عارُ

أي: إن يَفتخروا بسبب قتلك، أو إن يتبيّن أنهم قتلوك.

٧ ـ أن المفتوحةُ الهمزةِ الساكنةُ النونِ

على وجهين: اسم وحرف.

والاسم على وجهين: ضميرُ المتكلم في قول بعضهم[٨]: «أنْ / ١١ فعلتُ» بسكون النون، والأكثرون[٩] على فتحها وصلًا وعلى الإتيان بالألِف وقفًا، وضميرُ المخاطَب في قولك: «أنتَ وأنتِ وأنتُما وأنتُم وأنتُنّ»، على قول الجمهور: إنّ الضميرَ هو «أنْ» والتاءَ حرفُ خطاب.

والحرف على أربعة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تكون[١٠] حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع، وتقعَ في موضعين:

أحدهما: في الابتداء فيكونُ في موضع رفع نحو[١١]: ﴿وأنْ تَصُومُوا خَيرٌ لَكُم﴾، ﴿وأنْ تَصبِرُوا خَيرٌ لَكُم﴾، ﴿وأنْ يَستَعفِفْنَ خَيرٌ لَهُنَّ﴾، ﴿وأنْ تَعفُوا أقرَبُ لِلتَّقْوَى﴾. وزعم الزجّاج أنّ منه[١٢]: ﴿أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا

---

(١) زاد هنا في ط: من أن.

(٢) كذا هنا وفيما بعد! والصواب: المصدرية، وبعدها فعل ماض محذوف دلّ عليه ما بعدُ أي: حُزّتْ.

(٣) زاد هنا في ط: أنها.

(٤) زاد هنا في ش وط: أن.

(٥) ن وط: وإنّما.

(٦) الآية ٦ من سورة التوبة لا ٧ كما جاء في ط: ﴿وإنْ أحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فأجِرْهُ﴾.

(٧) البيت لثابت قطنة في الخزانة ٤: ١٨٤ يرثي يزيد بن المهلّب. والمراد بالوجهين هما المذكوران قبلُ في توجيه بيت الفرزدق. والأولى أن «إن» هنا شرطية للخبر المجازي مبالغة في المعنى، والتقدير: لقد قتلوك وإنّ قتلك لم يكن عارًا.

(٨) أي: بعض العرب.

(٩) أي: أكثر العرب.

(١٠) ش وق ون وط: يكون.

(١١) الآيات: ١٨٤ من سورة البقرة و٢٥ من سورة النساء و٦٠ من سورة النور و٢٣٧ من سورة البقرة. والذي في موضع الرفع هو المصدر المؤوّل لا «أنْ»، وكذلك ما يلي بعدُ من موضع النصب أو الجرّ.

(١٢) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة: ﴿ولا تَجعَلُوا اللهَ عُرْضةً لِأيمانِكُم، أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا وتُصلِحُوا بَينَ النّاسِ﴾. وانظر معاني القرآن وإعرابه =

وتُصلِحُوا بَينَ النّاسِ﴾ أي: خيرٌ لكم، فحُذف الخبر.(١) وقيل: التقدير: مخافةَ أن تبرُّوا. وقيل(٢) في: ﴿فاللهُ أحَقُّ أنْ تَخشَوهُ﴾: إنّ «أحقّ»: خبر عما بعده والجملة خبر عن اسم الله سبحانه، وفي:(٣) ﴿واللهُ ورَسُولُهُ أحَقُّ أنْ يُرضُوهُ﴾ كذلك. والظاهر فيهما أنّ الأصل: أحقُّ بكذا.

والثاني: بعد لفظ دالّ على معنًى غيرِ اليقين فيكون في موضع رفع نحو(٤): ﴿ألَم يأنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أنْ تَخشَعَ قُلُوبُهُم﴾؟ ﴿وعَسَى أنْ تَكرَهُوا شَيئًا﴾ الآيةَ، [ونحو: يُعجبني أن تفعلَ]، ونصبٍ نحو(٥): ﴿وما كانَ هذا القُرآنُ أنْ يُفتَرَى﴾، ﴿يَقُولُونَ نَخشَى أنْ تُصِيبَنا دائرةٌ﴾، ﴿فأرَدتُ أنْ أعِيبَها﴾، وخفضٍ نحو(٦): ﴿أُوذِينا مِن قَبلِ أنْ تأتِيَنا﴾، ﴿مِن قَبلِ أنْ يأتِيَ أحَدَكُمُ المَوتُ﴾، ﴿وأُمِرتُ لِأنْ أكُونَ﴾، ومُحتمِلةً لهما(٧) نحو: ﴿والَّذِي أطمَعُ أنْ يَغفِرَ لِي خَطِيئَتِي﴾(٨) أصلُه: في أنْ يغفر لي. ومثلُه: ﴿أنْ تَبَرُّوا﴾(٩) إذا قُدِّر: في أنْ تَبرّوا، أو لِئلّا(١٠) تبرّوا. وهل المحلُّ بعد حذف الجارّ جرٌّ أو نصبٌ؟ فيه خلاف وسيأتي.(١١) وقيل: التقدير: مخافةَ أنْ تَبرُّوا.

واختُلف(١٢) في المحلّ من نحو: «عسَى زيدٌ أنْ يقومَ»، فالمشهور أنه نصبٌ على الخبرية، وقيل: على المفعولية، وإنّ معنى «عسَيتَ أنْ تفعلَ»: قاربتَ أن تفعلَ، ونُقل عن المبرّد،(١٣) وقيل: نصبٌ بإسقاط الجارّ أو بتضمين الفعل معنى: قاربتَ ـ(١٤) نقله ابن مالك عن سيبويه ـ وإنّ المعنى: دنَوتَ من أن تفعلَ،

= ١: ٣٠٠. والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ نحوي مفسّر توفي سنة ٣١١. تحفة الأديب ص ٤٢١ وبغية الوعاة ١: ٤١١.

(١) في متن الأصل هنا زيادة بضعة أسطر، ضُرب عليها وأُثبتَ بدلًا منها في الحاشية ما هو صواب. وسقطت بقية الفقرة من ش وق ون.

(٢) الآية ١٣ من سورة التوبة. وليست بقية الفقرة في ب.

(٣) الآية ٦٢ من سورة التوبة. ق: ومنه.

(٤) الآيتان: ١٦ من سورة الحديد و٢١٦ من سورة البقرة. وما بين معقوفين زيادة من ط.

(٥) الآيات: ٣٧ من سورة يونس و٥٢ من سورة المائدة و٧٩ من سورة الكهف.

(٦) الآيات: ١٢٩ من سورة الأعراف و١٠ من سورة المنافقين: ﴿وأنفِقُوا مِمّا رَزَقْناكُم، مِن قَبلِ أن يأتِيَ أحَدَكُمُ المَوتُ﴾ و١٢ من سورة الزمر: ﴿وأُمرتُ لِأنْ أكُونَ أوَّلَ المُسلِمِينَ﴾.

(٧) أي: محتملة للنصب والخفض.

(٨) الآية ٨٢ من سورة الشعراء: ﴿والَّذِي أطمَعُ أن يَغفِرَ لي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ﴾. وليس «خطيئتي» في ن وط.

(٩) الآية ٢٢٤ من سورة البقرة: ﴿ولا تَجعَلُوا اللهَ عُرْضةً لِأيمانِكُم، أنْ تَبَرُّوا وتَتَّقُوا، وتُصلِحُوا بَينَ النّاسِ﴾.

(١٠) في الأصل: كيلا.

(١١) من هنا إلى «مسد المفعولين» ليس في متن الأصل وأُلحق بالحاشية مصحَّحًا عليه.

(١٢) هذه الفقرة وردت في ق وب قبل فقرة: «والثاني». وفي ق إشارة إلى وجوب التأخير.

(١٣) المقتضب ٣: ٧٠.

(١٤) انظر التسهيل ص ٦٠ والكتاب ١: ٤٧٧. ش ون وط: قارب.

أو قاربتَ أن تفعلَ ـ والتقدير الأوّل بعيدٌ إذ لم يُذكر هذا الجارُّ في وقت ـ وقيل: رفعٌ على البدل سدّ مسدّ الجزأين، كما سدّ في قراءة حمزة: ﴿ولا تَحسِبَنَّ[١] الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّ ما نُملِي لَهُم خَيرٌ لِأنفُسِهِم﴾ مسدَّ المفعولين.

و«أنْ» هذه موصول حرفي، وتُوصل بالفعل المتصرّف مضارعًا كان كما مرّ، أو ماضيًا نحو[٢]: ﴿لَولا أنْ مَنَّ اللهُ علَينا﴾، ﴿ولَولا أنْ ثَبَّتْناكَ﴾، أو أمرًا كحكاية سيبويه[٣]: «كتبتُ إليه بأنْ قُمْ». هذا هو الصحيح. وقد اختُلف من ذلك في أمرين: أحدُهما: كون الموصولة بالماضي والأمرِ هي الموصولة بالمضارع، والمخالف في ذلك ابن طاهر[٤] زعمَ أنها غيرها بدليلين: أحدهما: أن الداخلة على المضارع تُخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، والثاني: أنها لو كانت الناصبة لحُكم على موضعهما بالنصب كما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيةِ، ولا قائل به. والجواب عن الأوّل: أنه منتقض بنون التوكيد فإنها تُخلص المضارع للاستقبال وتَدخل على الأمر باطّراد [واتّفاق]،[٥] وبأدوات الشرط فإنها أيضًا تُخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق، وعن الثاني: أنه إنما حُكم على موضع الماضي بالجزم بعد «إن» الشرطيةِ لأنها أثّرَتِ القلبَ إلى الاستقبال في معناه فأثّرَتِ الجزم في محلّه، كما أنها لـمّا[٦] أثّرَتِ التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثّرَتِ النصبَ في لفظه.

الأمر الثاني:كونها توصل بالأمر، والمخالف في ذلك أبو حيّانَ[٧] زعم أنها لا توصل به وأنّ كلّ

---

(١) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران. والمصدر المؤول: بدل من «الذين» في محل نصب سد مسد المفعولين على طرح البدل. وفي قراءة غير حمزة بالياء يسد المصدر مسد المفعولين بدون البدلية. وفي الأصل: «في قراءة غير حمزة». وفتح السين هنا مع ياء الغائب عند صاحب المعجم خطأ فاحش، مع ذكره من الأقوال ما فيه بيان خطئه هذا وأخطاء كثيرة. وانظر الورقة ٦١.

(٢) الآيتان: ٨٢ من سورة القصص: ﴿لَولا أن مَنَّ اللهُ علَينا لَخَسَفَ بِنا﴾ و٧٤ من سورة الإسراء: ﴿ولَولا أن ثَبَّتْناكَ لَقَد كِدتَ تَركَنُ إلَيهِم شَيئًا قَلِيلًا﴾.

(٣) الكتاب: ١: ٤٧٩.

(٤) هو أبو بكر الخِدَبّ محمد بن أحمد الأنصاري الإشبيلي، نحوي أندلسي توفي سنة ٥٨٠. تحفة الأديب ص ٥٨٤ وبغية الوعاة ١: ٢٨. وغيرها أي: أنّ «أنْ» في ذلك هي غير الناصبة المتصلة بالمضارع.

(٥) تتمة مما عدا الأصل.

(٦) سقطت من ط.

(٧) أثير الدين محمد بن يوسف النّفزي الأندلسي عالِم كبير في النحو واللغة والتفسير والحديث والأدب، زار بعض بلاد المشرق ثم أقام في القاهرة وقد حضر عنده ابنُ هشام في قراءة ديوان زهير، ثم كان بينهما خلاف أدّى إلى تهجّم ابن هشام على شيخه بعبارات فجّة وتعقّبات كثيرة فيها أنظار لا نظر واحد، وحملَه على نقل كثير من أراء شيخه في المغني كأنها له هو دون إشارة إلى مصدرها. وقد توفي أبو حيان سنة ٧٤٥ في القاهرة. انظر ترجمة أبي حيّان في تحفة الأديب =

شيء سُمع من ذلك فـ «أنْ» فيه تفسيرية،[١] واستدلّ بدليلين: أحدُهما أنهما، أي: أنْ وفعل الأمر،[٢] إذا قُدّرا بالمصدر فات معنى الأمر. الثاني: أنهما لم يقعا فاعلًا ولا مفعولًا، لا يصحّ: أعجبني أن قمْ ولا كرهتُ أن قمْ، كما يصحّ ذلك مع الماضي ومع المضارع. والجواب عن الأول: أنّ فوات معنى الأمرية، في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر، كفوات معنى المُضيّ والاستقبال، في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور، ثم إنه يسلِّم مصدرية «أن» المخفَّفةِ من المشدّدة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو[٣]: ﴿والخامِسةَ أنْ غَضِبَ اللهُ علَيها﴾، إذ لا يُفهم الدعاءُ من المصدر إلّا إذا كان مفعولاً مطلقًا نحو سَقيًا له ورَعيًا،[٤] وعن الثاني: أنّه إنّما امتنع ما ذكره[٥] لأنّه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لِما ذَكر. ثم ينبغي له ألّا يسلّم مصدرية «كي» لأنّها لا تقع فاعلًا ولا مفعولًا، وإنّما تقع مخفوضة / ١٢ بلام التعليل.

ثم ممّا يُقطَع به على قوله بالبطلان حكايةُ سيبويه: «كتبتُ إليه بأنْ[٦] قُمْ»، وأجاب عنها بأنّ الباء محتمِلة للزيادة مثلَها في قوله:[٧]

٣١ ـ لا يَقرأْنَ بِالسُّوَرِ

وهذا وهَمٌ فاحشٌ لأنّ حروف الجرّ، زائدةً كانت أو غير زائدة، لا تدخل إلّا على الاسم أو ما في تأويله.

= ص ٢٣١ وبغية الوعاة ١: ٢٧٠.

(١) كذا يدّعي ابن هشام، مع أن أبا حيان لم يقل هذا وإنما كان له إقرارُ ورودها قبل الأمر، ومنعُ ذلك حين لا يتيسر تقدير المصدر الأمري كما سيلي في قول ابن هشام بعد. انظر كتاب «البحر المحيط لأبي حيان» تأليف عبد اللطيف محمد الخطيب.

(٢) سقط هذا التفسير من ق وش وخ وط.

(٣) الآية ٩ من سورة النور: ﴿والخامِسةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ علَيها، إن كانَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾.

(٤) ط: سقيًا ورعيًا.

(٥) ط: امتنع ذكرُه.

(٦) كذا، وهو افتئات من ابن هشام لأن عبارة سيبويه في الكتاب ١: ٤٧٩ وفي مواضع أُخرى ليس فيها باء، ولم ينبّه على ذلك المحشُّون.

(٧) في حاشية الأصل: «البيت:

هُنَّ الحَرائرُ، لا رَبّاتُ أحمِرةٍ سُودُ المَحاجِرِ، لا يَقرأنَ بالسُّوَرِ»

وهو منسوب إلى الراعي النميري في ديوانه ص ١٢٢. والأحمرة: جمع حمار. والمحاجر: جمع محجر، ما يبدو من الوجه.

تنبيه

ذكر بعض الكوفيّين وأبو عُبيدة[١] أنّ بعضهم يجزم بـ «أن»، ونقلَه اللِّحياني[٢] عن بعض بني صُباح[٣] من ضبّةَ، وأنشدوا[٤]:

٣٢ ـ إذا ما غَدَونا قالَ وِلدانُ أهلِنا: تَعالَوا، إلَى أن يأتِنا الصَّيدُ، نَحطِبِ

وقولَه:[٥]

٣٣ ـ أُحاذِرُ أنْ تَعلَمْ بِها، فتَرُدَّها فتَترُكَها ثِقلًا علَيَّ، كَماهِيا

وفي هذا نظر[٦] لأنّ عطف المنصوب عليه يدلّ على أنه مسكَّن للضرورة لا مجزوم.

وقد يُرفع الفعل بعدها كقراءةِ ابن مُحَيصِنٍ[٧]: ﴿لِمَن أرادَ أنْ يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾

وقولِ الشاعر:[٨]

٣٤ ـ أنْ تَقرأانِ علَى أسماءَ، وَيحَكُما، مِنِّي السَّلامَ، وألّا تُشعِرا أحَدا

وزعم الكوفيّون أنّ «أنْ» هذه هي المخفّفة من الثقيلة شذّ اتصالها بالفعل. والصواب قول البصريّين: إنّها «أن» الناصبةُ أُهملتْ حملًا على أُختِها «ما» المصدرية.[٩] وليس من ذلك قولُه:[١٠]

٣٥ ـ ولا تَدفِنَنِّي في الفَلاةِ، فإنَّني أخافُ، إذا ما مُتُّ، أنْ لا أذُوقُها

---

(١) معمر بن المثنَّى التيمي ولاء عالم لغوي توفي سنة ٢١١. تحفة الأديب ص ٦١٨ وبغية الوعاة ٢: ٢٩٤.

(٢) أبو الحسن علي بن المبارك من تلاميذ الكسائي وأبي عمرو الشيباني وأبي زيد الأنصاري. تحفة الأديب ص ٦٩٣ وبغية الوعاة ٢: ١٨٥.

(٣) صُباح بطن من قبيلة ضبّة. وفي الأصل ون وب وبعض الحواشي: «صَبّاح». ط: صَباح.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٨٩. وزاد هنا في ط: «عليه قوله». وغدونا أي: خرجنا صباحًا. ونحطب: نجمع الحطب، فعل مضارع مجزوم لأنه جواب لشرط محذوف، والتقدير: إن تأتوا. وهو من معنى: تعالَوا.

(٥) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٢.

(٦) يعني أن عطف «تردّ» بالنصب يقتضي أن «تعلم» منصوب أيضًا سُكّن لتوالي أربعة متحركات، لا للضرورة كما زعم ابن هشام ولا للإدغام أو الإخفاء كما ذكر المحشّون. والمعطوف هنا هو الفعل «تردّ» لا «فتردها» و«فتتركها» كما زعم المحشّي. ش وق: وفيه نظر.

(٧) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة: ﴿والوالِداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ حَولَينِ كامِلَينِ لِمَن أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ﴾. والرفع للفعل حمل لـ «أنْ» على أختها «ما» المصدرية.

(٨) في حاشية الأصل بيتان هما قبل هذا الشاهد. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٣٥.

(٩) ط: «على ما أختها المصدرية». وما ذكره ابن هشام هنا هو عكس الصواب، فالقول الأول هو للبصريين والثاني هو للكوفيين. انظر الخزانة ٣: ٥٦٠

(١٠) البيت لأبي مِحجن الثقفي في الخزانة ٣: ٥٥٠ يذكر شجرة العنب تكون منها الخمرة.

كما زعم بعضهم[1] لأنّ الخوف هنا يقينٌ، فـ «أنْ»: مخفّفة من الثقيلة.

٢ ـ الوجه الثاني: أن تكونَ مخفّفة من الثقيلة، فتقعَ بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منزلتَه نحو[2]: ﴿أفلا يَرونَ أنْ لا يَرجِعُ إلَيهِم قَولًا﴾؟ ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ﴾، ﴿وحَسِبُوا أنْ لا تَكُونُ﴾ فيمن رفع «تكون» وقوله:[3]

٣٦ ـ زَعَمَ الفَرَزدَقُ أنْ سَيَقتُلُ مِربَعًا أبشِرْ بِطُولِ سلامةٍ، يا مِربَعُ

وأنْ: هذه ثُلاثيّة الوضع،[4] وهي مصدرية أيضًا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافًا للكوفيّين، زعموا أنها لا تعمل شيئًا.[5] وشرطُ اسمها أنْ يكون ضميرًا محذوفًا، وربّما ثبَتَ كقوله:[6]

٣٧ ـ فلَو أنْكِ، في يَومِ الرَّخاءِ، سألْتِنِي طَلاقَكِ لَم أبخَلْ، وأنتِ صَدِيقُ

وهو[7] مختصّ بالضرورة على الأصحّ، وشرطُ خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلّا إذا ذُكِر الاسم فيجوز الأمران. وقد اجتمعا في قوله:[8]

٣٨ ـ بأنْكَ رَبِيعٌ، وغَيثٌ مَرِيعٌ وأنْكَ، هُناكَ، تَكُونُ الثِّمالا

٣ ـ الوجه الثالث:[9] أن تكون مفسِّرة بمنزلة: أيْ، نحو[10]: ﴿فأَوحَينا إلَيهِ أنِ اصنَعِ الفُلْكَ﴾، ﴿ونُودُوا أنْ تِلكُمُ الجَنّةُ﴾. وتحتمل المصدريةَ بأن يقدَّر قبلها حرف الجرّ، فتكونَ في الأُولى[11] «أنِ» الثُّنائيةَ لدخولها على الأمر، وفي الثانية المخفَّفةَ من الثقيلة لدخولها على الاسمية. وعن الكوفيّين إنكار «أنِ» التفسيرية

(١) يعني المبرّد. انظر المقتضب ٣: ٨.

(٢) الآيات: ٨٩ من سورة طه و٢٠ من سورة المزمل: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُم مَرضَى﴾ و٧١ من سورة المائدة: ﴿وحَسِبُوا ألّا تَكُونَ فِتنةٌ﴾. وعند صاحب المعجم: «ألّا تكونَ» خلافًا للنسخ المعتمدة ورغم ذكر ابن هشام رفع: تكون.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٤٨ يهجو الفرزدق. ومِربع هذا هو راويةُ جرير. ن: مَربعًا.

(٤) يعني أنها في الأصل على ثلاثة أحرف حذفت منها النون الثانية، لا أنها على الرفع والنصب والجر كما جاء في ط.

(٥) ما ذكره ابن هشام هنا فيه نظر. انظر الخزانة ٢: ٤٦٦.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٤٧.

(٧) يعني ورود اسمها بعدها.

(٨) البيت لعمرة بنت العجلان ترثي أخاها. الخزانة ٢: ٤٦٦. والمَريع: الكثير الخِصب. وعند المحشّي: «مُرِيعٌ». وفي حاشية الأصل تفسيرًا لـ «ثمالا»: أي: ملجأ.

(٩) سقط «الوجه» من ش وط.

(١٠) الآيتان: ٢٧ من سورة المؤمنون و٤٣ من سورة الأعراف: ﴿ونُودُوا أنْ تِلكُمُ الجَنّةُ أُورِثتُمُوها بِما كُنتُم تَعمَلُونَ﴾.

(١١) ذكر المحشّي والدسوقي في ١: ٣١ عن الدماميني أن التقدير: «وأوحينا إليه بالأمر بصنع الفلك». ومثل هذا التركيب سقيم لا يجوز تقديره في تفسير الآية الكريمة، وأولى منه كون «أن» حرفًا مصدريًّا، والمصدر المؤول: مفعولًا به. انظر الآية ٧٣ من سورة الأنبياء. ط: الأوّل.

البتّةَ، وهو مُتَّجِهٌ[١] لأنّه إذا قيل: «كتبتُ إليه أنِ افعَلْ»[٢] لم يكنِ «افعَلْ» نفسَ «كتبتُ» كما كان الذهب نفسَ العَسجَد، في قولك: هذا عَسجَدٌ أي: ذَهَبٌ.[٣] ولهذا لو جئتَ بـ«أي» مكانَ «أنْ» في المثال لوجدتَ الطبع غير قابل له.[٤]

ولها عند مُثبِتِها[٥] شروطٌ: أحدها: أن تُسبَق بجملة ـ فلذلك غُلِّطَ مَن جَعل منها[٦]: ﴿وآخِرُ دَعْواهُم أنِ الحَمدُ للهِ﴾ ـ والثاني: أن تتأخّر عنها جُملة، فلا يجوز: «ذكرتُ عَسجَدًا أنْ ذَهَبًا»، بل يجب الإتيانُ بـ«أيْ» أو تركُ حرف التفسير، ولا فرق بين الجملة الفعلية كما مثّلنا والاسمية نحو: كتبتُ إليه أنْ ما أنتَ وهذا؟ والثالث: أن يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مرّ، ومنه[٧]: ﴿وانطَلَقَ المَلأُ مِنهُم أنِ امشُوا﴾، إذ ليس المراد بالانطلاق المشيَ بل انطلاقَ ألسنتِهم[٨] بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي[٩] المُتعارَفَ بل الاستمرارَ على الشيء.[١٠] وزعم الزمخشري أنّ التي في قوله تعالى[١١]: ﴿أنِ اتَّخِذِي مِنَ الجِبالِ بُيُوتًا﴾ مفسِّرةٌ، وردّه أبو عبد الله الرازي[١٢] بأنّ قبله: ﴿وأوحَى رَبُّكَ إلَى النَّحلِ﴾، والوحيَ هنا إلهام باتفاق وليس في الإلهام معنى القول، [قال]:[١٣] وإنّما هي مصدرية أي: باتخاذ الجبالِ بيوتًا.

والرابع: ألّا يكون في الجملة السابقة أحرف القول، فلا يقال: «قلتُ له: أنِ افعلْ». وفي «شرح الجُمل

---

(١) يعني أن إنكار الكوفيين متّجه إلى الصواب. وفي الأصل ون وحاشية خ عن نسخة: «وهو عندي أوجَهُ». وفي حاشية الأصل عن نسخة ما أثبتنا. ط: «وهو عندي متّجه».

(٢) في الأصل وط: «قم» هنا وفيما بعد. وفي حاشية الأصل عن نسخة ما أثبتنا. والعبارة في ن مضطربة.

(٣) قول ابن هشام هنا قياس مع الفارق وهو بعيد عن معنى التفسير بـ«أن» لأن المفسَّر بها غير المفسَّر بـ«أي». إنه تفسير لمعمول الفعل قبلها لا للفعل نفسه. انظر حاشية الدماميني ١: ٣١.

(٤) في ش وق وط وحاشيتي الأصل وخ عن نسخة: لم تجده مقبولًا في الطبع.

(٥) ش: مُثبتيها.

(٦) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٧) الآية ٦ من سورة ص: ﴿وانطَلَقَ المَلأُ مِنهُم: أنِ امشُوا واصبِرُوا علَى آلِهتِكُم﴾.

(٨) خ: بل انطلاقُ ألسنتهم.

(٩) زاد هنا في ط: المشيَ.

(١٠) ط: على المشي.

(١١) الآية ٦٨ من سورة النحل، وما بعدُ هو منها. وانظر الكشاف ٢: ٢٠٩.

(١٢) انظر كتابه مفاتيح الغيب ٢٠: ٧٢. وما بعد الآية هو قول ابن هشام عن المفسّرين. والرازي فخر الدين محمد بن عمر الطبرستاني مشهور بالتفسير والكلام والعلوم الشرعية توفي سنة ٦٠٦. تحفة الأديب ص ٣٤٨ وطبقات المفسرين ٢: ٢١٥.

(١٣) بل الوحي من الله فيه معنى القول أي: الإلهام الربّانيّ لا القول البشري. انظر الفصل ص ١٠٠٢. وما بين معقوفين تتمة من ن وق وط.

الصغير» لابن عُصفور أنّها قد تكون مفسِّرة بعد صريح القول، وذكرَ الزمخشري[١] في قوله تعالى:[٢] ﴿ما قُلتُ لَهُم إلّا / ١٣ ما أَمَرتَنِي بِهِ أَنِ اعبُدُوا اللهَ﴾ أنّه يجوز أن تكون مفسِّرة للقول على تأويله بالأمر أي: ما أمرتهم إلّا بما[٣] أمرتَني به أن اعبدوا الله. وهو حسَن. وعلى هذا فيقال في الضابطِ[٤]: «ألّا يكون فيها حروف القول إلّا والقولُ مؤوَّل بغيره».

ولا يجوز في الآية أن تكون مفسِّرة لـ«أمرتَني» لأنه لا يصحّ[٥] أن يكون «اعبُدوا اللهَ ربِّي وربّكم» مقولًا لله ـ تعالى ـ فلا يصحّ أن يكون تفسيرًا لأمره لأن المفسِّر عين تفسيره، ولا أن تكون مصدريةً وهي وصلتها عطفَ بيان على الهاء في «بِهِ»، ولا بدلًا من «ما». أمّا الأول فلأنّ عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقّات، فكما أنّ الضمير لا يُنعت كذلك[٦] لا يُعطف عليه عطفَ[٧] بيان، ووَهَمَ[٨] الزمخشري فأجاز ذلك ذهولًا عن هذه النكتة. وممن نصّ عليها من المتأخّرين أبو محمّد بن السِّيد[٩] وابن مالك، والقياس معهما في ذلك. وأمّا الثاني فلأنّ العبادة[١٠] لا يَعمل فيها فعل القول. نَعَم إنْ أُوِّل القولُ بالأمر كما فعل الزمخشري في وجه التفسيرية جاز، وقد فاته[١١] هذا الوجه هنا فأطلق المنع.

فإن قيل: «لعلّ امتناعه من إجازته لأنّ «أمرَ» لا يتعدّى بنفسه إلى الشيء المأمور به إلّا قليلًا، فكذا ما أُوّل به»، قلنا: هذا لازم له على توجيهه التفسيريةَ، ويصحّ أن يقدَّر بدلًا من الهاء في «به». ووهَمَ الزمخشري

(١) الكشاف ١: ٤٩٢.

(٢) الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿ما قُلتُ لَهُم إلّا ما أمَرتَنِي بِهِ، أنِ اعبُدُوا اللهَ رَبِّي ورَبَّكُم﴾.

(٣) ش: إلّا ما.

(٤) الضابط هو ما ذكره ابن هشام من عدم أحرف القول قبل «أن» المفسّرة، فلا يجوز: «في هذا الضابطُ» الرفع كما زعم المحشّي، إذ جعله مبتدأ خبره الجملة «ألّا يكون»، وما ذكره مصدر مؤوّل باسم مفرد لا جملة. والصواب أن ما بين قوسين هنا هو في محل رفع على الحكاية نائب فاعل: يقال ـ انظر حاشية الدسوقي ١: ٣٢ ـ وليس خبرًا لمبتدأ محذوف كما زعم المحشّي أيضًا. وفي ط وحاشية ق عن نسخة: في هذا الضابط.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يصلح.

(٦) كذلك: توكيد لفظي للقول «كما أنّ». وتحته في الأصل عن نسخة: «فكذلك».

(٧) هذا هو االوجه، والرفع عند المحشّي تمحّك وتفيهق.

(٨) هذا هو الصواب بدليل «ذهولًا»، لا ما ظنّه المحشّي.

(٩) عبد الله بن محمد البطَلْيَوسي لغوي نحوي أندلسي توفي سنة ٥٢١. بغية الوعاة ٢: ٥٦.

(١٠) يعني المصدر المؤول من: أنِ اعبدوا. والاختيار أنه بدل من «ما» للبيان والتوكيد في محل نصب بالبدلية مع ملاحظة حضور المبدل منه. وجازت البدلية خلافًا لما زعم ابن هشام لأن البدل هو من الثواني يُغتفر فيه أن يكون تابعًا لمفعول قولٍ مع أنه لا يصلح أن يكون مفعولًا به هنا.

(١١) ط: ولكنه قد فاته.

فمنع ذلك ظنًّا منه أنّ المُبدَل منه في قوّة الساقط فتبقى الصلة بلا عائد، والعائدُ موجود حِسًّا[١] فلا مانع.

والخامس: ألّا يدخل عليها جارّ. فلو قلتَ: «كتبتُ إليه بأنِ افعَلْ» كانت مصدريةً.

مسألة

إذا وليَ «أنِ» الصالحةَ للتفسير مضارع معه «لا» نحو: «أشرتُ إليه أنْ لا يَفعل»[٢] جاز رفعُه على تقدير «لا» نافيةً وجزمُه على تقديرها ناهيةً ـ وعليهما فـ «أنْ» مفسِّرةٌ ـ ونصبُه على تقدير «لا» نافيةً و«أن» مصدرية. فإن فُقِدَتْ «لا» امتنع الجزم وجاز الرفع والنصب.

٤ ـ والوجه الرابع: أن تكون زائدة ولها أربعة مواضع: أحدُها وهو الأكثر: أن تقع بعد «لـمّا» التوقيتيةِ نحو[٣]: ﴿ولـمّا أنْ جاءتْ رُسُلُنا لُوطًا سِيءَ بِهِم﴾، والثاني: أن تقع بين «لو» وفعلِ القسم مذكورًا كقوله:[٤]

٣٩ ـ فأُقسِمُ أنْ لَوِ التَقَينا وأنتُمُ ... لَكانَ لَكُم يَومٌ، مِنَ الشَّرِّ، مُظلِمُ

أو مَتروكًا كقوله:[٥]

٤٠ ـ أما واللهِ، أنْ لَو كُنتَ حُرًّا ... وما بالحُرِّ أنتَ، ولا العَتيقِ

هذا قول سيبويه[٦] وغيرِه، وفي «مُقرَّب»[٧] ابن عُصفور أنّها في ذلك حرفٌ جيء به لربط الجواب بالقسم، ويُبَعِّدُه[٨] أنّ الأكثرَ تركُها والحروفَ الرابطة ليست كذلك. والثالث وهو نادر: أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:[٩]

٤١ ـ ويَومًا تُوافِينا، بِوَجهٍ مُقَسَّمٍ ... كأنْ ظَبْيةٍ، تَعطُو إلَى وارِقِ السَّلَمْ

---

(١) يعني المبدل منه فهو حاضر، وإن كان في نيّة الحذف عند بعضهم.

(٢) خ وط: أن لاتفعل.

(٣) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٤) البيت للمسيّب بن علس. الخزانة ٤: ٢٤٤.

(٥) العتيق: العبد أعتقه سيّده. وجواب الشرط محذوف تقديره: لقاومتك. والبيت في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٥٧.

(٦) كذا، وسيبويه والخليل يريان أنّ «أنْ» هذه كاللام الموطئة للقسم، وهو ما سيذكره ابن هشام عن ابن عصفور. انظر الكتاب ١: ٤٥٥ والبحر المحيط ٢: ٥٢٠.

(٧) في ١: ٢٠٥. وابن عصفور لم يشرح كتابه «المقرّب» باسم «الشرح الكبير» كما زعم المحشّي، وإنما هذا الشرح هو لجمل الزجاجي، اختصره أبوحيّان مرتَّبه ترتيب «المقرّب». انظر ابن عصفور والتصريف ص ٦٦.

(٨) ط: ويُبْعِدُه.

(٩) البيت لعِلباء بن الأرقم. الخزانة ٤: ٣٥٩. والمقسَّم: المجمَّل. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «ضبية» بإبدال الظاء ضادًا. وتعطو أي: تمدّ جسدها ويديها لتتناول. والوارق: ذو الورق. والسلم: نوع من نبات البادية.

في رواية من جرّ الظبية، والرابع: بعد «إذا» كقوله:[١]

٤٢ ـ فأمهلَهُ، حتّى إذا أنْ كأنّهُ مُعاطِي يَدٍ، في لُجّةِ الماءِ، غامِرُ

وزعم الأخفش[٢] أنّها تُزاد في غير ذلك وأنّها تنصب المضارع كما تجرّ «مِن» والباءُ الزائدتانِ الاسمَ، وجعل منه[٣]: ﴿وما لَنا ألّا نَتَوَكَّلَ علَى اللهِ﴾؟ ﴿وما لَنا ألّا نُقاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ﴾؟ وقال غيره: «هي في ذلك مصدرية»، ثم قيل: ضُمِّن «ما لنا» معنى: ما مَنعَنا؟ وفيه نظر لأنّه لم يَثبت إعمال الجارّ والمجرور في المفعول به،[٤] ولأنّ الأصل ألّا تكون «لا» زائدة. والصواب قول بعضهم: «إنّ الأصل: وما لنا في ألّا نفعلَ كذا»؟ وإنّما لم نُجوِّز[٥] للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال بدليل دخولها على الحرف، وهو «لو» و«كأنّ» في البيتين وعلى الاسم وهو «ظبية» في البيت السابق، بخلاف حرف الجرّ الزائد. فإنه كالحرف المُعدِّي في الاختصاص بالاسم فلذلك عَمِل[٦].

مسألة

ولا معنى لـ «أنِ» الزائدةِ غيرُ التوكيد كسائر الزوائد. قال أبو حيّانَ: وزعم الزمخشري أنه ينجرّ مع التوكيد معنًى آخَرُ، فقال في قوله تعالى[٧]: ﴿ولَمّا أنْ جاءتْ رُسُلُنا لُوطًا سِيءَ بِهِم﴾: دخلتْ «أنْ» في هذه القصّة ولم تدخل في قصّة إبراهيم في قوله[٨]: ﴿ولَمّا جاءتْ رُسُلُنا إبراهِيمَ بِالبُشْرَى قالُوا[٩]﴾ تنبيهًا وتأكيدًا في[١٠] أنّ الإساءة / ١٤ كانت بِعَقِب[١١] المجيء. فهي مؤكّدة[١٢] لِلاتصال واللُّزوم، ولا كذلك

---

(١) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٧١ يصف صيادًا لحمار الوحش. ومعاطي يد أي: متناول بيده. والغامر: المغمور وفيه معنى المبالغة.

(٢) معاني القرآن للأخفش ١: ١٨٠.

(٣) الآيتان: ١٢ من سورة إبراهيم: ﴿وما لَنا ألّا نَتَوَكَّلَ علَى اللهِ، وقَد هَدانا سُبُلَنا﴾؟ و٢٤٦ من سورة البقرة: ﴿وما لَنا ألّا نُقاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ، وقَد أُخرِجْنا مِن دِيارِنا وأبنائنا﴾؟ انظر معاني القرآن ١: ١٨٠.

(٤) سقط من خ وط. والمراد بالجار والمجرور هو: لنا.

(٥) ط: لم يجز.

(٦) زاد هنا في ط: فيه.

(٧) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت.

(٨) زاد هنا في ط: تعالى.

(٩) الآية ٣١ من سورة العنكبوت. وزاد هنا في الأصل والنسخ: «سَلامًا»، وهو سهو كان من ابن هشام أطال المحشّون والناشرون الكلام في تعقُّبه والتصرُّف في عبارته، وحذفه صاحب المعجم وزاد أيضًا: ﴿إنّا مُهلِكُو أهلِ هذِهِ القَرْيةِ﴾ دون بيان.

(١٠) ط: على.

(١١) ط: تعقب.

(١٢) زاد هنا في ط: في قصة لوط.

في قصّة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه[١] كالأوّل. وقال الشَّلَوبِينُ: لَمّا كانت «أنْ» للسبب في: «جئتُ أنْ تُعطِيَ»[٢]، أي: للإعطاء، أفادت هنا أنّ الإساءة كانت لأجل المجيء وبِعَقِبه.[٣] وكذلك في قولهم «أما والله أنْ لو فعلتَ لفعلتُ» أكّدت «أنْ» ما بعد «الواو»[٤]وهو السبب في الجواب. وهذا الذي ذكراه[٥] لا يعرفه كُبَراء النحويِّين.انتهى.[٦]

والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة «العنكبوت» ما نصُّه[٧]: «أنْ: صلةٌ أكّدت وجود الفعلين مرتَّبًا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما، كأنّهما وُجدا في جُزء واحد من الزمان، كأنّه قيل: لمّا أحسّ بمجيئهم فاجأته المَساءةُ من غير رَيثٍ». انتهى. والرَّيثُ: البُطءُ. وليس في كلامه تعرُّض للفرق بين القصّتين كما نَقَل عنه، ولا كلامه مخالف لكلام النحويِّين لإطباقهم على أنَّ الزائد يؤكّد[٨] معنًى ما جيء به لتأكيده،[٩] ولَمّا: تفيد وقوعَ الفعل الثاني عَقِيبَ[١٠] الأوّل وتَرَتُّبَه[١١] عليه. فالحرف الزائد يؤكّد ذلك.ثم إنّ قصّة الخليل ـ عليه السلام ـ[١٢] التي فيها «قالُوا سلامًا» ليست في السورة التي فيها «سِيءَ بِهِم» بل في سورة «هود» وليس فيها «لَمّا»، ثم كيف يُتَخيَّل أنّ التحيّة تقع بعد المجيء ببُطء؟ وإنَّما يَحسن اعتقادُنا تأخُّرَ[١٣] الجوابِ في سورة «العنكبوت» إذِ الجواب فيها[١٤]: ﴿قالُوا: إنّا مُهلِكُو أهلِ هذِهِ القَرْيةِ﴾، ثم[١٥] التعبيرُ بالإساءة لحنٌ لأنّ الفعل ثلاثيّ[١٦] كما نطق به التنزيل، والصواب «المَساءة» وهي عبارة الزمخشري.

---

(١) ط: فيها.

(٢) وكذا كان في ب ثم جعل بقلم آخر: «تعطيني». ط: أُعطي.

(٣) ط: وتعقبه.

(٤) يعني أن التوكيد للقسم الذي هو سبب لورود جوابه. انظر الكتاب ٣: ١٠٧. وعند المحشّي تبعًا للناشرين والدسوقي: «ما بعد لو» يعني أن التوكيد للشرط الذي هو سبب لورود جوابه.

(٥) أي: الزمخشري والشلوبين.

(٦) يعني كلام أبي حيان، ولم أقف عليه فيما بين يديّ من مصنّفاته. وانظر الارتشاف ص ١٦٩١ وشرح الألفية للمرادي ٢: ١٢١.

(٧) يعتمد ابن هشام هنا على ما في الكشاف ٢: ٤٩٦ لتعقُّب ما ذكره أبو حيان عن الزمخشري في كتاب آخر، فتعقُّبه مردود أصلًا.

(٨) ن: مؤكد.

(٩) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: لتوكيده.

(١٠) ط: عقب.

(١١) ط: وتُرتِّبه.

(١٢) الاعتراض ليس في خ وط. و«قالوا» ليس في ن.

(١٣) ط: تأخّرُ.

(١٤) الآية ٣١.

(١٥) ن: «التفسير». وزاد هنا في ط: إنّ.

(١٦) كذا، والإساءة فعلها ثلاثي أيضًا لكنه مزيد فيه حرف، والمساءة فعلها مجرد وهي مصدر ميميّ لا حقيقيّ يحتج به. ثم ليس هذا =

وأمّا ما نقله عن الشَّلَوبِينِ فمُعترَض من وجهين: أحدهما: أنّ المُفيد للتعليل في مثاله إنّما هو لام العِلّة المُقدَّرة لا «أنْ». والثاني: أنّ «أنْ» في المثال مصدرية، والبحث في الزائدة.

تنبيه

وقد ذُكر لـ «أنْ» معانٍ أربعةٌ أُخَرُ:

أحدُها: الشرطية كـ «إنِ» المكسورةِ وإليه ذهب الكوفيّون، ويرجّحه عندي أُمور: أحدها: تواردُ المفتوحة والمكسورة على المحلّ الواحد والأصلُ التوافق، فقُرئ بالوجهين في قوله تعالى[1]: ﴿أنْ تَضِلَّ إحداهُما﴾، ﴿ولا يَجرِمَنَّكُم شَنآنُ قَومٍ أنْ صَدُّوكُم﴾، ﴿أفنَضرِبُ عَنكُمُ الذِّكرَ صَفحًا أنْ كُنتُم قَومًا مُسرِفِينَ﴾؟ وقد مضى أنّه رُويَ بالوجهين قولُه:[2]

٤٣ ـ أتَغــضَبُ إن أُذْنــا قُتَيــبةَ حُــزَّتــا؟

الثاني: مجيءُ الفاء بعدها كثيرًا كقوله:[3]

٤٤ ـ أبـا خُـراشـةَ، أمّـا أنـتَ ذا نَفَـرٍ فـإنَّ قَومِـيَ لَـم تـأكُلْـهُمُ الضَّبُـعُ

الثالث: عطفُها على «إنِ» المكسورةِ في قوله:[4]

٤٥ ـ إمّـا أقَمـتَ، وأمّـا أنـتَ مُرتَحِـلًا، فـاللهُ يَـكـلأُ مـا تـأتِـي، ومـا تَـذَرُ

الرواية بكسرِ «إنِ» الأُولى وفتحِ الثانية. فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة.[5] وتعسّفَ ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال:[6] لمّا كان معنى قولِك: «إن جئتَني أكرمتُك» وقولِك: «أُكرِمُكَ لِإتيانِك إيّاي» واحدًا صحّ عطف التعليل على الشرط في البيت. وكذلك[7] تقول: إن جئتَني وأحسنتَ

= لحنًا كما زعم ابن هشام وقد وقع هو فيه أيضًا، ولا مانع عند العلماء أن يفسَّر اللفظ بخلافه ما دام المعنى سليمًا.

(١) الآيات: ٢٨٢ من سورة البقرة: ﴿فإنْ لَم يَكُونا رَجُلَينِ فرَجُلٌ وامرأتانِ، مِمَّن تَرضَونَ مِنَ الشُّهَداءِ، أنْ تَضِلَّ إحداهُما فتُذَكِّرَ إحداهُما الأُخرَى﴾ و٢ من سورة المائدة و٥ من سورة الزخرف. ط: فقرئ بالوجهين قوله تعالى.

(٢) مضى تحت الرقم ٢٨. وضبطت همزة «إنَ» في بعض النسخ بالكسر والفتح هنا وفي الآيات المتقدمة.

(٣) البيت لعباس بن مرداس في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٧٦. وأمّا أنت أي: لأن كنتَ. فالشاعر يسخر من المخاطب بسلامة قومه دون عون قوم المخاطب. والنفر: العدد الكثير. والضبع: السنون المجدبة. وبالشرط يعني: إن تفخر علينا بكثرة قومك فإن قومي أعزّة لم تنل منهم كثرة البلايا.

(٤) البيت في الخزانة ٢: ٨٢. ويكلأ: يرعى.

(٥) كذا ونقله المحشّي ثم عبّر بالمذكر عن الهمزة، والوجه كون المصدر المؤول من «أن» وما بعدها: في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: كونُك مرتحلًا كذلك. وهذه الجملة الاسمية: معطوفة على جملة: أقمت، في محل جزم بالعطف، وجاز فيها هذا لأن المعطوف هو من الثواني يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأوائل.

(٦) انظر الإيضاح ١: ٣٨٣.

(٧) ط: «ولذلك». وفسّره المحشّي بقوله: لأجل كون التعليل في معنى الشرط.

إليّ أكرمتُك، ثم تقول: إن جئتَني ولإحسانِكَ إليَّ أكرمتُك، وتجعلُ[١] الجوابَ لهما. انتهى. وما أظنّ أنّ العرب[٢] فاهتْ بذلك يومًا[٣].

المعنى الثاني: النفيُ كـ«إنِ» المكسورةِ أيضًا. قاله بعضهم في[٤]: ﴿أنْ يُؤتَى أحَدٌ مِثلَ ما أُوتِيتُم﴾. وقيل: إنّما المعنى[٥]: ولا تُؤمنوا بأن يُؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتم من الكتاب إلّا لِمَن تبع دينكم. وجملةُ القول:[٦] اعتراض.

الثالث: معنى «إذْ»، كما تقدّم عن بعضهم في «إنِ» المكسورةِ،[٧] وهذا قاله بعضهم في[٨]: ﴿بَل عَجِبُوا أنْ جاءَهُم مُنذِرٌ مِنهُم﴾، ﴿يُخرِجُونَ الرَّسُولَ وإيّاكُم أنْ تُؤمِنُوا﴾، وقولِه:[٩]

٤٦ ـ أتَغـضَبُ أن أُذْنـا قُتَيـبةَ حُزَّتـا؟

والصواب[١٠] أنّها في ذلك كلّه مصدرية وقبلها لام العلّة مقدّرةً.

والرابع: أن تكون بمعنى «لئلّا». قيل به في[١١]: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أنْ تَضِلُّوا﴾، وقولِه:[١٢]

٤٧ ـ نَزَلتُـم مَنـزِلَ الأضيـافِ مِنّـا ... فعَجَّلْنـا القِـرَى، أنْ تَشتِمُونـا

والصواب أنّها مصدرية،[١٣] والأصل: كراهيةَ أن تضلّوا، ومَخافةَ أن تشتمونا. وهو قول البصريّين. وقيل: هو على إضمار لام قبل «أن» و«لا» بعدها. وفيه تعسّف.

---

(١) ط: فتجعل.

(٢) ش: وما أظنّ العرب.

(٣) زاد هنا في ط وحاشية الأصل: ما.

(٤) الآية ٧٣ من سورة آل عمران: ﴿ولا تُؤمِنُوا إلّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُم ـ قُلْ: إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ ـ أن يُؤتَى أحَدٌ مِثلَ ما أُوتِيتُم﴾. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٥) ط: إن المعنى.

(٦) يعني جملة «قُلْ» في الآية الكريمة.

(٧) ط: في بحث إن المكسورة.

(٨) الآيتان: ٢ من سورة ق و١ من سورة الممتحنة.

(٩) مضى تحت الرقمين: ٢٨ و٤٣.

(١٠) فوقها في الأصل أن الصواب: والجواب.

(١١) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(١٢) البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٩٨. وأراد بالقرى استقبال العدوّ بالقتل.

(١٣) خ: «كونها مصدرية»، وفي الحاشية كما أثبتنا.

٨ ـ إنَّ المكسورةُ المشدَّدةُ

على وجهين:

أحدُهما: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر. قيل: وقد تنصبهما في لغة كقوله:(١)

٤٨ ـ إذا اسوَدَّ جُنحُ اللَّيلِ فلْتأتِ، ولْتَكُنْ خُطاكَ خِفافًا، إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا/ ١٥

وفي الحديث:(٢) «إنَّ قَعرَ جَهَنَّمَ سَبعِينَ خَرِيفًا». و(٣) خُرّج البيتُ على الحالية وأنّ الخبر محذوف أي: تلقاهم أسدًا، والحديثُ على أنّ القعر مصدر: قَعَرتُ البئرَ، إذا بلغتَ قعرَها، وسبعين: ظرف أي: إنّ بلوغَ قعرها يكون في سبعين عامًا. وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير شأن محذوفًا كقوله، عليه الصلاة والسلام(٤): «إنَّ مِن أَشَدِّ النّاسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ المُصَوِّرُونَ». الأصل «إنَّهُ» أي: إنّ(٥) الشأنَ، كما قال:(٦)

٤٩ ـ إنَّ مَن يَدخُلِ الكَنِيسةَ يَومًا يَلْقَ فِيها جآذِرًا وظِباءَ

وإنما لم تُجعل «مَن» اسمَها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله. وتخريج الكسائي الحديثَ على زيادة «مِن» في اسم «إنّ» يأباه غيرُ الأخفش من البصريّين، لأنّ الكلام إيجابٌ والمجرورَ معرفةٌ على الأصحّ،(٧) والمعنى أيضًا يأباه لأنهم ليسوا أشدَّ عذابًا من سائر الناس.

وتُخفَّف فتعمل قليلًا وتُهمَل كثيرًا، وعن الكوفيِّين أنها لا تُخفَّف وأنه إذا قيل: «إنْ زيدٌ لَمُنطلقٌ» فـ «إنْ» نافية واللام بمعنى: إلّا. ويَرُدّه أنّ منهم(٨) مَن يُعملها مع التخفيف. حكى سيبويه(٩): «إنْ عَمرًا لَمُنطلقٌ»، وقرأ الحِرْمِيّانِ وأبو بكر(١٠): ﴿وإنْ كُلًّا لَما لَيُوفِّيَنَّهُم﴾.

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة. الخزانة ٤: ٢٩٤.

(٢) الحديث لأبي هريرة ونصه هو في مسند البزار تحت الرقم ٩٧٦٨ لا ما أطال المحشّي في سرده من الأقوال. والأولى في التوجيه النحوي تقدير مضاف محذوف حلّ المضاف إليه محله في الإعراب، أي: سيرُ سبعين خريفًا. انظر شرح النووي على مسلم ٣: ٧٠ ـ ٧٢.

(٣) زاد هنا في ط: «قد» لا «وقد» كما زعم محشّي ط.

(٤) نص الحديث في سنن النسائي تحت الرقم ٥٣٦٤ لا ما أحال عليه المحشّي.

(٥) سقط الحرف من ط.

(٦) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٧٦ يتغزل بنساء النصارى. والجآذر: أولاد البقرة الوحشية جمع جُؤذر.

(٧) في متن الأصل: «على الأصل». وفي الحاشية عن نسخة: على الأصحّ.

(٨) أي: من العرب.

(٩) الكتاب ١: ٢٨٣

(١٠) انظر الآية في الوجه الثالث من «إن» المكسورةِ المخفّفة في الورقة ٩، وهي الآية ١١١ من سورة هود في قراءة حفص: ﴿وإنَّ كُلاًّ لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم﴾. وليس «وأبو بكر» في ش، وهو أصحّ لأن قراءته عن غير عاصم هي بتشديد «لَمّا» وعن عاصم بالتحقيق، ولكن صاحب المعجم أقحم «وأبو بكر» عن نسخة غير موثّقة مرجِّحًا ذلك مع سرد أدلة فيها ما يخطِّئه فعلًا.

الثاني: أن تكون حرف جواب بمعنى «نَعَم» خلافًا لأبي عُبيدة. استدلّ المُثبتون بقوله:[١]

٥٠ ـ ويَقُلْـنَ: شَيـبٌ قَـد عَـلا ... كَ، وقَـد كَبِـرتَ، فقُـلتُ: إنَّـهْ

ورُدّ بأنّا لا نسلِّم أنّ الهاء للسكت، بل هي ضمير منصوب بها[٢] والخبر محذوف أي: إنَّه كذلك. والجيّد الاستدلال بقول ابن الزُّبير[٣] ـ رضي الله عنهما ـ لمن قال له[٤]: «لَعَنَ اللهُ ناقةً حَمَلَتْني إلَيكَ»: «إنَّ وراكِبَها» أي: نعمْ ولعنَ راكبَها.[٥] إذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعًا.

وعن المبرّد أنه حمَل على ذلك قراءةَ مَن قرأ[٦]: ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾، واعتُرض بأمرين: أحدهما أنّ مجيء «إنَّ» بمعنى «نعمْ» شاذٌّ حتّى قيل: إنه لم يَثبُت[٧]. والثاني: أنّ اللام لا تدخل في خبر المبتدأ. وأُجيب عن هذا بأنها لام زائدة وليست للابتداء، أو بأنها داخلة على مبتدأ محذوف أي: لَـهُما ساحران، أو بأنها دخلت بعد «إنَّ» هذه لشَبهها بـ «إنَّ» المؤكِّدة لفظًا كما قال:[٨]

٥١ ـ ورَجِّ الفَتَـى لِلخَيـرِ، مـا إنْ رأيتَـهُ ... علَـى السِّـنِّ، خَـيـرًا، لا يَزالُ يَزِيـدُ

فزاد «إنْ» بعد «ما» المصدريةِ لشَبهها في اللفظ بـ «ما» النافيةِ. ويُضعِّفُ الأوّلَ أنّ زيادة اللام في الخبر خاصّةٌ[٩] بالشِّعر، والثانيَ أنّ الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين متنافِيَينِ.

وقيل: اسم «إنَّ» ضمير الشأن. وهذا أيضًا ضعيف لأنّ الموضوعَ لتقوية الكلام لا يناسبه الحذفُ، والمسموعَ من حذفه شاذٌّ إلّا في باب «أنّ» المفتوحة إذا خُفِّفتْ، فاستسهلوه لوروده في كلامٍ بُنِيَ على التخفيف، فحُذِف تبعًا لحذف النون، ولأنّه لو ذُكر لوجب التشديد. إذِ الضمائر تَرُدّ الأشياء إلى أُصولها. ألا ترى أنّ مَن يقول: «لَدُ ولم يَكُ وواللهِ»[١٠] يقول: لَدُنْكَ ولم يَكُنْهُ وبِكَ لَأفعلَنَّ»؟ ثم يَرِد إشكال دخول

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٦٦. والهاء: حرف زائد للسكت.

(٢) أي: بـ «إنّ».

(٣) ق: عبد الله بن الزبير.

(٤) انظر النهاية ١: ٧٨. ط: رضي الله عنه لمن قال له.

(٥) كذا، وفيه تقدير فعل غير لازم لأن بعد «نعم» جملة محذوفة تقديرها: لعنها اللهُ، وهو القياس في كلام العرب. فالصواب أن راكب: معطوف على المفعول به منصوب بالعطف.

(٦) هذه قراءة جماعة من القرّاء. البحر المحيط ٦: ٢٥٥. والآية هي ذات الرقم ٦٣ من سورة طه: ﴿إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾.

(٧) زاد هنا في ق: ولا يصح حمل التنزيل عليه.

(٨) البيت مضى تحت الرقم ٢٦.

(٩) في الأصل: خاص.

(١٠) يعني: بخلاف الأصل: لدن ولم يكن، وباء القسم وهو حرف القسم الأصلي.

اللام. وقيل: «هذانِ»(١) اسمها. ثم اختُلف فقيل: جاءت على لغة بَلحارثِ(٢) بنِ كعب في إجراء المثنّى بالألف دائمًا كقوله:(٣)

٥٢ ـ قَـد بَلَغـا، فـي المَجـدِ، غـايَتـاهـا

واختار هذا الوجهَ ابن مالك. وقيل: «هذان» مبنيٌّ لدلالته على معنى الإشارة، وإنَّ قول الأكثرين «هذَينِ» جَرًّا ونصبًا ليس إعرابًا أيضًا. واختاره ابن الحاجب. قلتُ: وعلى هذا فقراءة «هذان» أقيَسُ، إذِ الأصل في المبنيّ ألّا تختلف صيغه، مع أنّ فيها مناسبةً لألف «ساحران»، وعكسُه الياء في(٤): ﴿إحدَى ابنَتَيَّ هاتَينِ﴾ فهي هنا أرجحُ لمناسبة ياء: ابنتَيَّ. وقيل: لمّا اجتمعت ألف «هذا» وألف التثنية في التقدير قدَّر بعضهم سقوطَ ألف التثنية، فلم تَقبل ألفُ «هذا» التغييرَ.

تنبيه

تأتي «إنَّ» فعلًا ماضيًا مُسندًا لجماعة المؤنّث مِن الأيْنِ، وهو التَّعَب ـ تقول: النّساءُ إنَّ، أي: تَعِبْنَ ـ أو مِن «آنَ» بمعنى: قَرُبَ، أو مُسندًا لغيرهنَّ(٥) على أنه من: الأنين، و[على] أنه يكون مبنيًّا للمفعول(٦) على لغة مَن قال في «رُدَّ وحُبَّ»: رِدَّ وحِبَّ، بالكسر تشبيهًا له بـ «قِيلَ وبِيعَ»، والأصل مثلًا «أَنَّ زيدٌ يومَ الخميسِ» ثم قيل: «إنَّ يومُ(٧) الخميسِ»، وفعلَ أمر(٨) للواحد من الأنين، أو لجماعة الإناث / ١٦ من «آنَ» بمعنى: قَرُبَ، أو من الأين،(٩) أو للواحدة مؤكَّدًا بالنون من «وأَى» بمعنى: وَعَدَ،كقوله:(١٠)

٥٣ ـ إنَّ، هِنـدُ الـمَليحـةُ الـحَسـناءَ

وقد مرّ، ومركّبةً من «إنِ» النافيةِ و«أنا» كقول بعضهم: «إنَّ قائمٌ»، والأصل: «إنْ أنا قائمٌ»، ففُعل فيه

---

(١) يعني: ذان.

(٢) بلحارث هنا أصله: بني الحارث، خفف بحذف النون والياء مع همزة الوصل.

(٣) البيت لرجل من بني الحارث وقبله:

إنَّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا

انظر الخزانة ٣: ٣٣٧. وغايتاها أي: غايتا الأصالة، وهي بمعنى المجد في البيت.

(٤) الآية ٢٧ من سورة القصص: ﴿قالَ: إنِّي أُرِيدُ أن أُنكِحَكَ إحدَى ابنَتَيَّ هاتَينِ، علَى أن تأجُرَنِي ثَمانِيَ حِجَجٍ﴾.

(٥) يعني: لغير النساء، أي: للمفرد الغائب كما سيرد في المثال التالي.

(٦) ما بين معقوفين زيادة يقتضيها السياق، وفي الأصل وق وط: وأنه مبني للمفعول.

(٧) يومُ: نائب فاعل ومضاف.

(٨) ط: أو فعل أمر.

(٩) سقط «أو من الأين» من ن. ب وط: من الأين أو من آن بمعنى قرُب.

(١٠) صدر بيت مضى تحت الرقم ١٢.

ما مضى شرحه. فالأقسام[١] إذًا عشَرة: هذه الثمانيةُ والمؤكِّدة والجوابيّة.

تنبيه

في «الصحاح»[٢]: «الأينُ: الإعياء. قال أبو زيد[٣]: لا يُبنَى منه فِعل. وقد خُولِفَ فيه». انتهى. فعلى قول أبي زيد يَسقط بعض الأقسام.

٩ ـ أنَّ المفتوحةُ المشدّدةُ[٤]

على وجهين:

أحدُهما: أن تكون حرف توكيد[٥] تنصب الاسم وترفع الخبر، والأصحّ أنها فرع عن «إنَّ» المكسورةِ، ومن هنا صحّ للزمخشري[٦] أن يدّعي أنّ «أنّما» بالفتح تفيد الحصر كـ «إنّما». وقد اجتمعا في قوله تعالى[٧]: ﴿قُلْ: إنَّما يُوحَى إلَيَّ أنَّما إلَـهُـكُم إلـٰهٌ واحِدٌ﴾. فالأُولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس.[٨] وقولُ أبي حيّان[٩]: «هذا شيء انفرد به ولا يُعرف القولُ[١٠] بذلك إلّا في «إنّما» بالكسرِ» مردودٌ بما ذكرتُ، وقولُه «إنّ دعوى الحصر هنا باطلةٌ لاقتضائها أنه لم يُوحَ إليه غيرُ التوحيد» مردودٌ أيضًا بأنه حصرٌ مقيَّد، إذِ الخطابُ مع المشركين. فالمعنى: ما أُوحي إليّ في أمر الرُّبوبيّةِ إلّا التوحيدُ لا الإشراكُ. ويُسمَّى ذلك قصرَ قلبٍ، لقلب اعتقاد المخاطَب.[١١] وإلّا فما الذي يقول هو في نحو: ﴿وما مُحَمَّدٌ إلّا رَسُولٌ﴾؟[١٢] فإنّ «ما» للنفي و«إلّا» للحصر قطعًا، وليست صفته ـ عليه الصّلاةُ والسلام ـ[١٣] منحصرة في

---

(١) في الأصل: والأقسام.

(٢) انظر الصحاح (أين).

(٣) في الأصل: «قاله أبو زيد». ط: وقال أبو زيد.

(٤) زاد هنا في ط: «النون». وسقط «المشددة... مع موليه بالمصدر» من ش.

(٥) ألحق هنا بحاشية الأصل: مصدري.

(٦) انظر الكشاف ٢: ٣٣٩.

(٧) الآية ١٠٨ من سورة الأنبياء. ط: وقد اجتمعتا في قوله تعالى.

(٨) في حاشية الأصل عن نسخة: لقصر الموصوف على الصفة.

(٩) أبو حيان لم يخصّ «أنّما» بهذا بل عمّمه على «إنّما وأنّما» وجعل الحصر مفهومًا في نحو ذلك من السياق، ولم يجعل الزمخشريَّ منفردًا بذلك أيضًا. انظر البحر ١: ٦١ و٦: ٣٤٤ والجنى الداني ص ٤١٦. ففي العرض وردّه افتئات، وكذلك كثير مما اعترض فيه ابن هشام على أبي حيان وعلى أصحابه في هذا الكتاب.

(١٠) خ وب: لا نَعرف القولَ.

(١١) المخاطب في الآية هم المشركون بما أُمر النبي ﷺ أن يقوله لهم.

(١٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران. وليست «ما» بعدُ في ن.

(١٣) في الأصل وب: عليه السلام.

الرسالة، ولكن لمّا استعظموا موته جُعلوا كأنهم أثبتوا له البقاء الدائم، فجاء الحصر باعتبار ذلك، ويُسمَّى قصرَ إفراد.

والأصحّ أيضًا أنها موصول حرفي مؤوّل مع معمولَيه بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا فالمصدر المؤوّل به من لفظه، فتقدير بلغَني أنّك تنطلقُ[1] أو أنّك منطلقٌ: بلغني الانطلاقُ ـ[2] ومنه: «بلغني أنّك في الدار» التقدير: استقرارُك في الدار، لأن الخبر بالحقيقة[3] هو المحذوف من: استقرّ أو مستقرّ ـ وإن كان جامدًا قُدِّر بالكون نحو: بلغني أنّ هذا زيدٌ، تقديره: بلغَني كونُه زيدًا، لأنّ كل خبر جامد يصحّ نسبته إلى المُخبَر عنه بلفظ الكون. تقول: هذا زيد، وإن شئت: هذا كائنٌ زيدًا. ومعناهما واحدٌ. وزعم السُّهيلي[4] أنّ الذي يؤوَّل بالمصدر إنّما هو «أنِ» الناصبةُ للفعل لأنها أبدًا مع الفعل المتصرّف، و«أنّ» المشدّدةُ إنما تؤوَّل بالحديث.[5] قال: «وهو قول سيبويه. ويؤيّده أنّ خبرها قد يكون اسمًا محضًا نحو: علمتُ أنّ الليث الأسد. وهذا لا يُشعر بالمصدر». انتهى، وقد مضى أن هذا يقدّر بالكون. وتُخفّف «أنّ» بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدّم شرحه في «أنِ» الخفيفةِ.

الثاني: أن تكون لغة في «لعلّ» كقولِ بعضهم: «اِيتِ السوقَ أنّكَ تشتري لنا شيئًا»، وقراءةِ من قرأ[6]: ﴿وما يُشعِرُكُم أنّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنُونَ﴾؟ وفيها بحث سيأتي ـ إن شاء الله تعالى ـ[7] في باب اللام.

١٠ ـ أم

على أربعة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تكون متّصلة، وهذه[8] منحصرة في نوعين، وذلك لأنها إمّا أن يتقدّمَ[9] عليها همزة التسوية نحو: ﴿سَواءٌ علَيهِم أستَغفَرتَ[10] لَهُم أم لَم تَستَغفِرْ لَهُم﴾، ﴿سَواءٌ علَينا أجَزِعْنا أم

(١) في الأصل: منطلق.

(٢) ب ون: «انطلاقك» وهو أحسن. وسقطت الواو بعد من ن.

(٣) ط: في الحقيقة.

(٤) عبد الرحمن بن عبد الله لغوي نحوي أندلسي توفي سنة ٥٨١. بغية الوعاة ٢: ٨١. ط: إذ معناهما واحد وزعم السهيلي.

(٥) الحديث هنا: القصة والموضوع والشأن، لا «الحَدَث» كما زعم بعض المعاصرين. فعلمتُ أن هذا زيد يعني: علمتُ هذا الحديثَ.

(٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام، وهذه هي القراءة المشهورة.

(٧) ما بين خطَّين ليس في ط.

(٨) ط: وهي.

(٩) ط «تتقدم» هنا وفيما بعد.

(١٠) الآية ٦ من سورة المنافقون، وحذفت همزة الوصل هنا لفظًا وكتابة لأن حركتها الكسر بعد همزة الاستفهام. انظر علم =

صَبَرْنا﴾.(١) وليس منه قول زُهير:(٢)

٥٤ ـ وما أدرِي، وسَوفَ ـ إخالُ ـ أدرِي: أقَــومٌ آلُ حِـصـنٍ أم نِـسـاءُ؟

لِما سيأتي، أو يتقدّمَ عليها همزة يُطلب بها وبـ«أمِ» التعيينُ نحو: أزيدٌ في الدار أم عمرٌو؟ وإنما سمِّيتْ في النوعين متّصلةً لأنّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر. وتُسمَّى أيضًا مُعادِلةً لِمُعادَلتها للهمزةِ(٣) في إفادة التسويةِ في النوعِ الأوّل، والاستفهامِ في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجُه:

أوّلُها وثانيها: أنّ الواقعةَ بعد همزة التسوية لا تستحقّ جوابًا لأنّ المعنى معها ليس على الاستفهام، وأنّ الكلامَ معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر، وليست تلك كذلك لأنّ الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أنّ الواقعةَ بعد همزة التسوية لا تقع إلّا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلّا في تأويل المفردَين، وتكونان فعليّتَين كما تقدّم واسميّتَين كقوله: / ١٧(٤)

٥٥ ـ ولَسـتُ أُبـالِي، بَعـدَ فَقدِيَ مالِكًا: أمَـوتِـيَ نـاءٍ أم هُـوَ الآنَ واقِـعُ

ومختلفتين نحو(٥): ﴿سَواءٌ علَيكُم أدَعَوتُمُوهُم أم أنتُم صامِتُونَ﴾، و«أمِ» الأُخرى تقع بين المفردَين وذلك هو الغالب فيها نحو: ﴿أأنتُم أشَدُّ خَلقًا أمِ السَّماءُ(٦)﴾؟

وبينَ جملتين ليستا في تأويل المفردَين، وتكونان أيضًا فعليّتَين كقوله:(٧)

٥٦ ـ فقُمـتُ لِلطَّيـفِ مُرتـاعًا، وأرّقَنِـي فقُلـتُ: أهْـيَ سَرَتْ أم عـادَنِـي حُلُمُ؟

وذلك على الأرجح في«هي»، من أنها فاعل بمحذوف يفسّره«سَرَتْ»، واسميّتَين كقوله:(٨)

٥٧ ـ لَعَمـرُكَ ما أدرِي، وإن كُنتُ دارِيًـا: شُعَيثُ ابنُ سَهـمٍ أم شُعَيثُ ابنُ مِنقَـرِ؟

= الصرف ص ٢٤٦.

(١) الآية ٢١ من سورة إبراهيم.

(٢) ديوانه ص ٧٣. وجملة أقوم آل حصن: سدت هنا مسد مفعولي «أدري» الأول خلافًا للبصريين.

(٣) في الأصل: «الهمزةَ». ش وخ وط: المعادلة لمعادلتها للهمزة.

(٤) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٠٥ يرثي أخاه مالكًا. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ١٩٩.

(٥) الآية ١٩٣ من سورة الأعراف.

(٦) الآية ٢٧ من سورة النازعات. وزاد هنا في ق وط: ﴿بَناها﴾.

(٧) البيت للمرار بن منقذ. شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٠٢. والطيف: ما يُرى في المنام من خيال. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «للزَّور» أي: للزائر. ط: فأرّقني.

(٨) البيت للأسود بن يعفر. شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٠٨. وشعيث: اسم أبي جماعة مبتدأ، وما بعده خبره وليس صفة له. ولذلك ثبتت همزة الوصل في الموضعين. وسهم ومنقر: قبيلتان.

الأصل: «أشعيثٌ» بالهمزةِ[(١)] في أوّله والتنوينِ في آخره، فحذفَهما للضرورة،[(٢)] والمعنى: ما أدري: أيُّ النَّسَبَين هو الصحيح؟ ومثله بيتُ زُهير السابقُ ـ والذي غلّط ابنَ الشجري[(٣)] حتّى جعله من النوع الأوّل توهُّمُه أنّ معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتّةَ لِمُنافاته لفعل الدراية. وجوابه أنّ معنى قولك: «علمتُ أزيدٌ قائمٌ»؟: علمتُ جوابَ أزيدٌ قائمٌ؟ وكذلك: ما علمتُ ـ وبينَ المختلفتَين[(٤)] نحو: ﴿أأنتُم تَخلُقُونَهُ أم نَحنُ الخالِقُونَ﴾؟[(٥)] وذلك أيضًا على الأرجح، من كون «أنتم» فاعلًا.[(٦)]

مسألة

«أمِ» المُتصلةُ التي تستحقّ الجواب إنما تُجاب بالتعيين لأنها سؤال عنه، فإذا قيل: «أزيدٌ عندك أم عمرٌو»؟ قيل في الجواب: «زيد»، أو قيل: عمرٌو. ولا يقال: «لا» ولا «نعمْ». فإن قلتَ: فقد قال ذُو الرُّمّة:[(٧)]

٥٨ ـ تَقُولُ عَجُوزٌ، مَدرَجِي مُتَرَوِّحًا ... علَى بابِها، مِن عِندِ أهلِي، وغادِيا:
أذُو زَوجةٍ بِالمِصرِ، أم ذُو خُصُومةٍ ... أراكَ لَها، بِالبَصرةِ العامَ، ثاوِيا؟
فقُلتُ لَها: لا، إنَّ أهلِيَ جِيرةٌ ... لِأكثِبةِ الدَّهنا، جَمِيعًا، ومالِيا
وما كنتُ، مُذ أبصَرتِنِي، في خُصُومةٍ ... أُراجِعُ فِيها، يا ابنةَ القَومِ، قاضِيا

قلتُ: ليس قوله «لا» جوابًا لسُؤالها،[(٨)] بل ردٌّ لِما توهّمتْه من وقوع أحد الأمرَين: كونِه ذا زوجة وكونِه ذا خُصومة. ولهذا لم يكتفِ بقوله «لا» إذ كانَ ردُّ ما لم يُلفَظْ[(٩)] به إنّما يكون بالكلام التامّ.

---

(١) ط: بالهمز.

(٢) كذا، وحذف الهمزة جائز في الشعر والنثر، ويجوز أن يكون حذفُ التنوين منعًا من الصرف لأن اسم الجماعة علمٌ مؤنث.

(٣) هو أبو السعادات هبة الله بن علي نحوي لغوي توفي سنة ٥٤٢. بغية الوعاة ٢: ٣٢٤. وقول ابن الشجري هنا متعلق ببيت زهير. انظر الأمالي ٢: ٣٣٣.

(٤) العطف أيضًا على: بين المفردين. يعني: الجملتين المختلفتين.

(٥) الآية ٥٩ من سورة الواقعة.

(٦) يعني لفعل محذوف والتقدير: أتخلقونه؟ انظر البحر المحيط ٨: ٢١١. وقوله «أيضًا» يعني التشابه بين ما في الآية الكريمة وقول المرار في الأرجحية، كما شرح الدسوقي في حاشيته ١: ٤٣ حين ذكر أن ابن هشام يرجّح هنا الفعلية. وهذا يمنع تعلق «من» وما بعدها في الموضعين بالاسم: أرجح، ويقتضي فاصلة تحقّق ذلك، لأن «مِن» للسببية تتعلق أيضًا بالخبر المحذوف.

(٧) ديوانه ص ٦٥٣. والمدرج: السير. والمصر: البلد. والجيرة: الجيران. والأكثبة: جمع كثيب. والدهنا: اسم مكان. ط: وقاضيًا.

(٨) أي: عن أمرين، وكان عليه، ما دام سؤالها عنهما وهو ينفيهما معًا، أن يقول: «لا هذا ولا هذا». وابن هشام فصّل في ذلك فجعل البيت الأخير جواب ثاني السؤالين.

(٩) يعني توهُّمها أحد الأمرين. ق وط: ما لم تلفظ.

فلهذا قال: «إنَّ أهلِيَ جِيرةٌ» البيتَ،[١] «وما كُنتُ مُذ أبصَرتِنِي» البيتَ.[٢]

مسألة

إذا عَطفتَ بعد الهمزة بـ «أو» فإن كانت همزةَ التسوية لم يجُز قياسًا. وقد أُولع الفقهاء وغيرهم بأن يقولوا: «سواءٌ أكان[٣] كذا أو كذا». وهو نظير قولهم: «يجب أقلُّ الأمرَين من كذا أو كذا». والصواب العطف في الأوّل بـ «أم»، وفي الثاني بالواو.[٤] وفي «الصِّحاح»: «تقول: سواءٌ عليَّ قمتَ[٥] أو قعدتَ». انتهى. ولم يذكر غير ذلك، وهو سهوٌ،[٦] وفي «كامل»[٧] الهُذَليّ أنّ ابن مُحَيصِنٍ قرأ من طريق الزَّعفراني[٨]: ﴿سَواءٌ علَيهِم أنذَرتَهُم أو[٩] لَم تُنذِرْهُم﴾، وهذا من الشذوذ بمكان.[١٠]

وإن كانت همزةَ الاستفهام[١١] جاز قياسًا وكان الجواب بـ «نَعَم» أو بـ «لا». وذلك أنه إذا قيل: «أزيدٌ عندكَ أو عمرٌو»؟ فالمعنى: أأحدهما عندك أم لا؟ فإن أجبتَ بالتعيين صحّ لأنه جواب وزيادة. ويقال: «آلحسَنُ أوِ الحُسَينُ أفضلُ أمِ ابنُ الحَنَفيّةِ»؟ فتعطف الأوّلَ بـ «أو» والثانيَ بـ «أم»، ويُجاب عندنا[١٢]

---

(١) زاد هنا في ط: و.

(٢) ما ذكره من البيت الأول هو لبيان رد سؤالها الأول، والبيت الثاني لبيان رد الثاني.

(٣) ط: سواء كان.

(٤) إنما تكون الواو إذا كان المبيَّن هو الأمرين معًا، أمّا إذا كان المبيَّن أقلَّهما، أي: أحدهما، فالعطف بـ «أو». انظر حاشية الدماميني ٩٣.

(٥) في الصحاح: «أقمتَ» أسقط ابن هشام همزة التسوية، والكلامُ فيها.

(٦) كذا بالحكم على الفقهاء وغيرهم وعلى الجوهري، وفيه سهوٌ من ابن هشام. وإنما يجب العطف بـ «أم» إذا كان بعد «سواء» همزة التسوية، فإذا كان بعده فعلان بدون همزة ملفوظة أو مقدرة فواجبٌ العطفُ بـ «أو»، والجملة الفعلية الأولى في محل رفع مبتدأ عطفت عليها الثانية، تؤولان بمصدرين دون حرف سابك، والتقدير: الأمران سواء، والجملة الفعلية حال من الضمير المستتر في: سواء. وقد صحح تلك العبارة كل من السيرافي والدماميني والفاكهي ونُسب ذلك إلى سيبويه. وزعم السيرافي أن التقدير: إن قمت وإن قعدت فهما سواء عليّ. انظر حاشية الدماميني ص ٩١ ـ ٩٢ وهمع الهوامع ٢: ٢٥٢.

(٧) اسم الكتاب: الكامل في القراءات الخمسين. والهذلي هو يوسف بن علي مغربي من القرن الخامس. كشف الظنون ص ١٣٨١. ط: وفي كامل الهذل.

(٨) الآية ٦ من سورة البقرة. ط: ﴿أأنذرتَهُم﴾. وانظر كلام ابن هشام على جواز حذف الهمزة في الورقة ٦.

(٩) كذا بـ «أو» مع همزتين قبلُ في ط. وقراءة ابن محيصن هي: «أنذرتَهُم أم». انظر إعراب القرآن للنحاس ١: ١٨٤ والمحتسب ١: ٥٠ ومختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ص ١٠ والبحر المحيط ١: ٤٨ وحاشية الدسوقي ١: ١٢ والخزانة في الكلام على الشاهد العاشر بعد التسعمائة وتعليقنا في الورقة ٦ على هذه الآية في فصل الهمزة قبل. ومسألة القراءة ليست في ب ون ومتن الأصل وألحقت بحاشيته.

(١٠) أي: في مكان ظاهر.

(١١) العطف على: إن كانت همزة التسوية.

(١٢) أي: عند أهل السنّة والجماعة.

بقولك: «أحدُهما»، وعند الكَيسانيّة[١] بـ«ابنُ الحنفيّة»، ولا يجوز أن تجيب بقولك: «الحسَنُ» أو بقولك: «الحُسَينُ»، لأنه لم يَسأل عن الأفضل من الحسَن وابن الحنفيّة ولا من الحُسين وابن الحنفيّة، وإنما جَعل واحدًا منهما لا بعَينِه قرينًا لابن الحنفيّة، فكأنه قال: أأحدُهما[٢] أفضلُ أمِ ابنُ الحنفيّة؟

مسألة

سُمع حذف «أمِ»المتصلةِ ومعطوفِها كقول الهُذَلي[٣]:

٥٩ ـ دَعـانِي إلَيهـا القَلـبُ، إنِّـي لِأمـرِهِ سَـمِيـعٌ، فمـا أدرِي: أرُشـدٌ طِلابُهـا؟

تقديره: أم غَيٌّ؟ كذا قالوا، وفيه بحث كما مرّ. وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها، فقال في قوله تعالى:[٤] ﴿أفلا تُبصِرُونَ أم﴾: إنّ الوقف هنا وإنّ التقدير: «أم تُبصِرُونَ»؟ ثم تَبتدئُ[٥]: ﴿أنا خَيرٌ﴾. وهذا باطل إذ لم يُسمع حذف معطوف بدون عاطفه،[٦] وإنّما المعطوف جملة «أنا خيرٌ»، ووجه المُعادَلة بينها وبين الجملة قبلها أن الأصل: / ١٨ «أم تُبصِرُونَ»، ثم أُقيمَتِ الاسميةُ مَقام الفعليةِ والسببُ مَقامَ المسبَّبِ،[٧] لأنهم إذا قالوا له: «أنتَ خيرٌ» كانوا عنده بُصَراءَ. وهذا معنى كلام سيبويه.[٨]

فإن قلتَ: فإنهم يقولون: «أتفعل هذا أم لا»؟ والأصل: أم لا تفعل؟ قلتُ: إنما وقع الحذف بعد «لا» ولم يقع بعد العاطف، وأحرفُ الجواب[٩] تُحذَف الجُمل بعدها كثيرًا وتقوم هي في اللفظ مَقام تلك الجمل، فكأنّ الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها. وأجاز الزمخشري[١٠] حذف ما عَطَفت عليه «أم» فقال في:[١١] ﴿أم كُنتُم شُهَداءَ﴾: يجوز كون «أم» متصلة، على أنّ الخطاب لليهود، وحُذف مُعادِلها أي:

---

(١) الكيسانية: فرقة من الروافض هي أصحاب كيسان. وابن الحنفية هو محمد بن الإمام عليّ ـ رضي الله عنهما ـ وأُمّه من بني حنيفة.

(٢) ب وق: أحدهما.

(٣) البيت مضى تحت الرقم ٤.

(٤) الآيتان ٥١ و٥٢ من سورة الزخرف: ﴿ونادَى فِرعَونُ في قَومِهِ، قالَ: يا قَومِ، ألَيسَ لِي مُلكُ مِصرَ، وهذِهِ الأنهارُ تَجرِي مِن تَحتِي؟ أفلا تُبصِرُونَ؟ أم أنا خَيرٌ مِن هذا الَّذِي هُو مَهِينٌ ولا يَكادُ يُبِينُ﴾.

(٥) ط: يُبتدأ.

(٦) كذا، وقد ورد في الآثار خلاف ذلك. انظر شرح معاني الآثار ٢: ١٤١ وحاشية الدماميني ١٣٨.

(٧) عند المحشّي: المسببُ.

(٨) الكتاب ١: ٤٨٤.

(٩) كذا، ولا: حرف نفي هنا لا حرف جواب وهو في سؤال لا جواب له أيضًا. وانظر البحر ٨: ٢٢.

(١٠) زاد هنا في ط وبين السطرين في خ: وحده.

(١١) الآية ١٣٣ من سورة البقرة: ﴿أم كُنتُم شُهَداءَ، إذ حَضَرَ يَعقُوبَ المَوتُ﴾. وانظر الكشاف ١: ٢٤٠ والبحر المحيط ١: ٤٠٠. ونسبة ذلك إلى الزمخشري فيها نظر كما سترى بعدُ عن الواحدي.

أتدّعون على الأنبياء اليهوديةَ أم كنتم شهداء؟ وجوّز ذلك الواحدي[١] أيضًا وقدّر: أبلغَكم ما تنسبون إلى يعقوبَ من إيصائه بنيه باليهودية[٢] أم كنتم شهداء؟ انتهى.

٢ ـ الثاني:[٣] أن تكون منقطعة، وهي ثلاثة أنواع: مسبوقةٌ[٤] بالخبر المحض نحو[٥]: ﴿تنزِيلُ الكِتابِ لا رَيبَ فِيهِ مِن رَبِّ العالَمِينَ. أم يَقُولُونَ: افتَراهُ﴾، ومسبوقةٌ بهمزة لغير الاستفهام نحو[٦]: ﴿أَلَهُم أرجُلٌ يَمشُونَ بِها؟ أم لَهُم أيدٍ يَبطِشُونَ بِها﴾؟ إذ الهمزة في ذلك للإنكار فهي بمنزلة النفي والمتصلةُ لا تقع بعده، ومسبوقةٌ باستفهام بغير الهمزة نحو[٧]: ﴿هَل يَستَوِي الأعمَى والبَصِيرُ؟ أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾؟

ومعنى «أم» المُنقطعةِ الذي لا يفارقها الإضرابُ، ثم تارة تكون له مجرَّدًا، وتارة تُضمّن[٨] مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا أو استفهامًا طلبيًّا. فمن الأوّل[٩]: ﴿هَل يَستَوِي الأعمَى والبَصِيرُ؟ أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ؟ أم جَعَلُوا للهِ شُركاءَ﴾، أمّا الأُولى فلأنّه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام،[١٠] وأمّا الثانية فلأنّ المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء. قال الفرّاءُ:[١١] يقولون: «هَل لَكَ قِبَلَنا حقٌّ؟ أم أنتَ رجلٌ ظالمٌ»، يريدون: بل أنتَ.

ومن الثاني[١٢]: ﴿أم لَهُ البَناتُ ولَكُمُ البَنُونَ﴾؟ تقديره: بل أَلَهُ البناتُ ولكُمُ البنونَ؟ إذ لو قُدِّرَتْ للإضراب المحض لزم المُحالُ، ومن الثالث قولهم: «إنّها لَإبِلٌ، أم شاءٌ» التقدير: بل أهي شاءٌ.[١٣] وزعم أبو عُبيدة أنها قد تأتي بمعنى الاستفهام المجرّد فقال في قول الأخطل:[١٤]

---

(١) هو علي بن أحمد النيسابوري مفسر ولغوي ومؤرخ توفي سنة ٤٦٨ ـ انظر تحفة الأديب ص ٧٨١ ـ فهو أقدم من الزمخشري وأسبق منه في هذا التفسير.

(٢) في الأصل: «اليهودية». وفي الحاشية تصويب عن نسخة.

(٣) ط: الوجه الثاني.

(٤) ط: «مسبوقة» في المواضع الثلاثة.

(٥) الآيتان ٢ و٣ من سورة السجدة.

(٦) الآية ١٩٥ من سورة الأعراف. ط: لغير استفهام نحو.

(٧) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٨) ط: تتضمَّن.

(٩) الآية تقدمت قبل.

(١٠) ط: فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

(١١) معاني القرآن ١: ٧٢.

(١٢) الآية ٣٩ من سورة الطور.

(١٣) كذا على تقدير مبتدأ لأنهم لا يجيزون لـ «أم» عطف المفردات، والأَولى أنها تعطف المفردات كما يرد عن ابن مالك بعد، وهي هنا حرف عطف للإضراب الإبطالي ولا استفهام، وكذلك «بل» تعطف المفردات أيضًا خلافًا لهم.

(١٤) ديوانه ص ٣٤٥ والخزانة ٤: ٤٥٢. ونسبة ذلك القول إلى أبي عبيدة عن هذا البيت مردودة فقد أنكره هو بنفسه وكأنه مقول =

٦٠ - كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ، أم رأيتَ بِواسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ، مِنَ الرَّبابِ، خَيالا؟

: إنّ المعنى: هل رأيتَ؟

ونقل ابن الشجري[1] عن جميع البصريّين أنها أبدًا بمعنى «بل» والهمزةِ جميعًا، وأن الكوفيّين خالفوهم في ذلك. والذي يظهر[2] قولُهم إذ المعنى في نحو[3]: ﴿أم جَعَلُوا للهِ شُرَكاءَ﴾ ليس على الاستفهام، ولأنه يلزم البصريّين دعوى التوكيد في نحو: ﴿أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ﴾؟ ونحوِ[4]: ﴿أم ماذا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾؟ ﴿أم مَن هذا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَكُم﴾؟ وقولِه:[5]

٦١ - أَنَّى جَزَوا عامِرًا سُوءًا بِفِعلِهِمُ؟ أم كَيفَ يَجزُونَنِي السُّوءَى مِنَ الحَسَنِ؟
أم كَيفَ يَنفَعُ ما تُعطِي العَلُوقُ بِهِ رِئمانَ أنفٍ، إذا ما ضُنَّ باللَّبَنِ؟

العَلُوقُ بفتح العين المُهملة: الناقة التي علِق قلبُها بولدها. وذلك أنه يُنحَر[6] ثم يُحشَى جلده تِبنًا ويُجعل بين يديها لتَشَمَّه فتدرَّ عليه. فهي تَسكن إليه مرّة وتنفر عنه أُخرى.

وهذا البيت يُنشَد لِمَن يَعِدُ بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضدّه، وقد أنشده الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الأصمعي فرفع «رئمان»، فردّه عليه الأصمعي وقال: «إنه بالنصب»، فقال له الكسائي: «اسكتْ. ما أنت وهذا؟ يجوز الرفع والنصب والجرّ»، فسكتَ. ووجهُه أن الرفعَ على الإبدال من «ما» والنصبَ بـ «تُعطي» والخفضَ بدل من الهاء. وصوّبَ ابن الشجري إنكار الأصمعي، فقال: لأن رئمانها للبَوِّ بأنفها هو عطيّتها إيّاه لا عطيّة لها غيرُه، فإذا رُفع لم يبق لها عطيّة في البيت لأن في رفعه إخلاءَ «تُعطي» من مفعول[7] لفظًا وتقديرًا، والجرُّ أقرب إلى الصواب قليلًا، وإنما حقّ الإعراب والمعنى النصب، وعلى الرفع فيحتاج إلى تقدير ضمير راجع إلى المبدلِ منه أي: رئمانُ أنفٍ له.

= قبله. انظر مجاز القرآن ١: ١١ و٩٨ و١١٨.

(١) الأمالي ٢: ٣٣٥.

(٢) زاد هنا في ط: «لي». والمراد بقولهم قول الكوفيّين.

(٣) الآية ١٦ من سورة الرعد، وما بعدُ هو منها.

(٤) الآيتان: ٨٤ من سورة النمل: ﴿حَتَّى إذا جاؤُوا قالَ: أكَذَّبتُم بِآياتِي، ولَم تُحِيطُوا بِها عِلمًا؟ أمْ ماذا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾؟ و٢٠ من سورة الملك.

(٥) البيتان لأُفنون التغلبي ينكر على قومه سوء جزائهم معروفه بالسوء. والاستفهامان في البيت الأول للإنكار التوبيخي لا للتعجب كما زعم المحشّي. وعامر: اسم قبيلة. ط: «سُوءَى». وفعلهم أي: فعل بني عامر. وتعطي به أي: تمنحه. وفي الأصل: «يُعطي». والرئمان: عطف الناقة على ولدها ولا تُرضعه. ط: «رِئمانُ». وفي خ بالرفع والنصب وفوقهما: معًا. وأم: حرف عطف في البيتين بلا إضراب. وانظر الخزانة ٤: ٤٥٥.

(٦) يقال له: البوّ.

(٧) ط: من مفعوله.

والضمير في «بفعلهم» لعامر لأن المراد به القبيلة. ومِن: بمعنى البدل مثلَها في[1]: ﴿أرَضِيتُم بِالحَياةِ الدُّنيا مِنَ الآخِرةِ﴾؟ وأنكر ذلك بعضُهم وزعم أنّ «مِن» متعلقة بكلمة البدل محذوفة. ونظير / ١٩ هذه الحكاية أنّ ثعلبًا كان يأتي الرِّياشيَّ[2] ليسمع منه الشعر، فقال له الرياشي يومًا: كيف تروي «بازلًا» من قوله[3]:

٦٢ ـ ما تَنقِمُ الحَربُ العَوانُ مِنّي بازِلُ عامَينِ، حَديثٌ سِنّي؟

لِمِثلِ هذا، وَلَدَتني أُمّي؟

فقال ثعلب: ألِمِثلي تقول هذا؟ إنّما أصير إليك لهذه المقطَّعات والخُرافات. يُروى البيت بالرفع على الاستئناف،[4] وبالخفض على الإتباع، وبالنصب على الحال.

ولا تدخل «أم» المنقطعةُ على مُفرد، ولهذا قدّروا المبتدأ في «إنّها لَإبِلٌ أم شاءٌ»، وخرقَ ابن مالك[5] في بعض كتبه إجماع النحويّين فقال: «لا حاجة لتقدير مبتدأ»،[6] وزعم أنها تعطف المفرداتِ كـ «بل»، وقدّرها هنا بـ «بل» دون الهمزة، واستدلّ بقول بعضهم: «إنّ هناكَ لَإبِلًا أم شاءً» بالنصب. فإن صحّت روايته فالأَولى أن يقدَّر لـ «شاءً» ناصبٌ أي: أم أرى شاءً.

تنبيه

قد ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع. فمن ذلك قوله تعالى[7]: ﴿قُلْ: أتَّخَذتُم عِندَ اللهِ عَهدًا، فلَن يُخلِفَ اللهُ عَهدَهُ، أم تَقُولُونَ علَى اللهِ ما لا تَعلَمُونَ﴾؟ قال الزمخشري:[8] يجوز في «أم» أن تكون معادِلة بمعنى: أيُّ الأمرَينِ كائنٌ؟ على سبيل التقرير، لحصول العِلم بكون أحدهما، ويجوز

(١) الآية ٣٨ من سورة التوبة. ب: مثلُها في.

(٢) هو العبّاس بن الفرَج عالم بصري باللغة والشعر توفي سنة ٢٥٦ وليس أبا العباس كما زعم المحشّي، وثعلب هو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني نحوي لغوي كوفي توفي سنة ٢٩١. تحفة الأديب ص ١٣٠ و٣٣٦ وبغية الوعاة ١: ٤٧٤ و٣٩٦. وانظر القصة في معجم الأدباء ٥: ١٠٨.

(٣) ش وط: «بازل من قوله». والأبيات من مشطور السريع لعلي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ وليست من الرجز كما زعم المحشّي. وتنقم: تكره. والعوان: المتجددة. والبازل: البعير ظهر نابه فصار فتيًّا. خ: «بازل» بالرفع والنصب معًا، وفي ب بالجر أيضًا. انظر سيرة ابن هشام ٢: ٢٧٥. واستفهام الرياشي ينتهي في آخر الاشطار الثلاثة.

(٤) يعني أنه خبر لمبتدأ محذوف.

(٥) الصواب رأيه، ولا حاجة إلى تقديرات رِبَوية في الإعراب. وانظر التسهيل ص ١٧٦.

(٦) ش وط: إلى تقدير مبتدأ.

(٧) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

(٨) الكشاف ١: ٢٤٤.

أن تكـون منقطعـة. انتهى. ومن ذلـك قـول المتنبّي:(١)

٦٣ ـ أُحـادٌ، أم سُـداسٌ فـي أُحـادِ   لُـيَيلَتُنـا المَنُـوطـةُ بِالتَّنـادِي؟

فإن قدّرتها فيه متصلة فالمعنى أنه استطال الليلة، فشكَّ: أواحدةٌ هي أم سِتٌّ اجتمعتْ في واحدة؟ فطلب التعيينَ. وهذا من تجاهُل العارف كقوله:(٢)

٦٤ ـ أيـا شَجَـرَ الخـابُورِ، مالَـكَ مُورِقًا   كأنَّـكَ لَـم تَجـزَعْ علَـى ابـنِ طَـرِيـفِ؟

وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل «أُحادٌ»، ويكون تقديمُ الخبر وهو «أُحاد» على المبتدأ وهو «لُيَيلتُنا» تقديمًا واجبًا لكونه المقصودَ بالاستفهام مع «سُداس»، إذ شرط الهمزة المعادِلة لـ «أم» أن يليَها أحدُ الأمرَينِ المطلوبِ(٣) تعيينُ أحدِهما، ويليَ «أم» المُعادِلُ الآخَرُ، ليَفهم السامع مِن أوّل الأمر الشيءَ المطلوبَ تعيينُه. تقول إذا استفهمتَ عن تعيين المبتدأ: أزيدٌ قائمٌ أم عمرٌو؟ وإن شئتَ: أزيدٌ أم عمرٌو قائمٌ، وإذا استفهمتَ عن تعيين الخبر: أقائمٌ زيدٌ أم قاعدٌ؟ وإن شئتَ: أقائمٌ أم قاعدٌ زيدٌ؟

وإن قدّرتها منقطعةً فالمعنى أنه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدةٌ، ثم نظر إلى طولها فشكّ فجزم بأنها سِتٌّ في ليلة، فأضربَ أو شكّ: هل هي سِتٌّ في ليلة أم لا؟ فأضرب واستفهم. وعلى هذا فلا همزةَ مقدّرةٌ، ويكون تقديم «أُحاد» ليس على الوجوب، إذ الكلام خبر. وأظهرُ الوجهينِ الاتصالُ، لسلامته مِن الاحتياج إلى تقدير مبتدأ يكون «سُداسٌ»(٤) خبرًا عنه في وجه الانقطاع، كما لزم عند الجمهور في «إنّها لَإبِلٌ أم شاءٌ»؟ ومِن الاعتراض بجملةِ «أم هي سُداسٌ»؟ بين الخبر وهو «أُحاد» والمبتدأ وهو «لُيَيلتُنا»، ومِن الإخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة.(٥) فإنّ ذلك معلوم لا فائدة فيه. ولك أن تُعارض الأوّلَ بأنه يلزم في الاتصال حذفُ همزةِ الاستفهام، وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ.

واعلم أنّ هذا البيت اشتمل على لَحَنات:(٦) استعمالِ أُحاد وسُداس بمعنى: واحدةٌ وسِتٌّ،(٧) وإنّما

(١) البيت مطلع قصيدة له. ديوانه ١: ٢٢٤. والمنوطة: المتصلة. والتنادي: تبادل النداء استعدادًا للرحيل. وفي الأصل والنسخ: «بالتنادِ». وإثبات الياء هنا واجب لاتصال الاسم المنقوص بـ «أل».

(٢) كذا، والبيت لليلى بنت طريف ترثي أخاها. والخابور: اسم مكان. شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٧٤.

(٣) عند المحشّي: المطلوبُ.

(٤) ط: سداسٌ.

(٥) كذا، والمتنبي أخبر عن مصغّر الليلة المختصرة بأنها ليلة واحدة أي: تامة كاملة. فلا إشكال في ذلك.

(٦) انظر درة الغواص ص ١٤٩ لترى ما هو مصدر لقول ابن هشام هنا.

(٧) كذا، وإنما أراد المتنبي تهويل الليلية فعبّرعنها بأنها واحدة واحدة وستّ ستّ. يعني أنها مجموعتان من ذلك.

هما بمعنى: واحدةٌ واحدةٌ وستٌّ ستٌّ، واستعمالِ «سُداس» وأكثرهُم يأباه ويخصّ العدد المعدول بِما دُون الخمسة،[1] وتصغيرِ ليلة على «لُيَيلة» وإنما صغّرتها العرب على لُيَيلِية بزيادة الياء على غير قياس، حتى قيل: إنها مَبنيّة[2] على «لَيلاة»، في نحو قول الشاعر:[3]

٦٥ ـ فـي كُـلِّ مـا يَـومٍ، وكُـلِّ لَيـلاةْ

وممّا قد يُستشكل فيه أنه جمع بين متنافيَين: استطالةِ الليلة وتصغيرِها، وبعضهم يُثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله:[4]

٦٦ ـ دُوَيـهِيـةٌ، تَصفَـرُّ مِنـها الأنـامِـلُ

٣ ـ الثالث:[5] أن تقع زائدةً. ذكره أبو زيد وقال في قوله تعالى[6] ﴿أفلا تُبصِرُونَ؟ أم أنا خَيرٌ﴾: إنّ التقدير: أفلا تُبصرونَ؟ أنا خيرٌ. والزيادة ظاهرة في قول ساعدة بن جُؤيّة:[7]

٦٧ ـ يا لَيتَ شِعرِي، ولا مَنجَى مِنَ الهَرَمِ: أم هَـل علَى العَيشِ، بَعدَ الشَّيبِ، مِن نَدَمِ؟/ ٢٠

٤ ـ الرابع:[8] أن تكون للتعريف. نُقِلتْ عن طيِّئ وعن حِمْيَر، وأنشدوا:[9]

٦٨ ـ ذاكَ خَلِيـلِـي، وذُو يُـواصِلُـنِي يَرمِـي وَرائـي بِامْسَهـمِ وامْسَلِمَـةْ

وفي الحديث[10]: «لَيسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَرِ». كذا رواه النَّمِر بن تَولبٍ رضي الله عنه.[11] وقيل: إن

(١) الحقّ أنهم خصوا ذلك بهذا جريًا على ما سمعوا هم من الكلام، والقياس يجيز خلافه ولا إشكال، ثم إن المسموع عن العرب منته إلى: عُشار ومَعشر. شرح الأشموني ٢: ٢٤٢.

(٢) يعني أن التصغير هو لقولهم: ليلاة. وهذا يُشْعر أن المتنبي صغّر ليلة المختصرة لا ليلاة، وعظّم أهوالها في التعبير عنها بما يكون من التكرار في: أُحاد وسُداس. والله أعلم.

(٣) البيت لدَلَم أبي زُغيب. اللسان والتاج (ليل). وفي الأصل ون: « في قوله». وفي حاشية الأصل: في قول الشاعر.

(٤) عجز بيت للبيد صدره:

وكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوفَ تَـدخُـلُ بَـينَـهُـم

ديوانه ص ٢٥٦. والعجز مختل عند المحشّي. ودويهية: تصغير داهية. واصفرار الأنامل كناية عن الموت.

(٥) ق: الوجه الثالث.

(٦) الآيتان: ٥١ و٥٢ من سورة الزخرف: ﴿ونادَى فِرعَونُ في قَومِهِ، قالَ: يا قَومِ، أَلَيسَ لِي مُلكُ مِصرَ، وهذِهِ الأنهارُ تَجرِي مِن تَحتِي؟ أفلا تُبصِرُونَ؟ أم أنا خَيرٌ مِن هذا الَّذِي هُو مَهِينٌ ولا يَكادُ يُبِينُ﴾.

(٧) ديوان الهذليين ١: ١٩١. والشعر: العلم. وزيادة «أم» شائعة في لغة بعض أهل اليمن.

(٨) ق: الوجه الرابع.

(٩) البيت لبُجير بن عنمة الطائي. شرح شواهد الشافية ص ٤٥٢. وذو أي: الذي. والواو قبله حرف زائد. وامسلمة أي: والحجرة. يعني: بالسهام والحجارة.

(١٠) الحديث في شرح الجامع الصغير ٢: ٣٢٨.

(١١) النمر بن تولب شاعر صحابي مخضرم توفي سنة ١٤. الإصابة ٦: ٤٧٠.

هذه اللغة مختصّة بالأسماء التي لا تُدغَم لام التعريف في أوّلها نحو: غُلام وكِتاب، بخلاف: رَجل وناس ولِباس. وحكَى لنا بعض طلَبةِ اليمن أنه سمعَ في بلادهم مَن يقول: «خُذِ الرُّمحَ واركَبِ امْفَرَسَ».[١] ولعلّ ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم. ألا ترى إلى البيت السابق وأنّها في الحديث دخلتْ على النوعين؟[٢]

١١ ـ أل

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها:[٣] أن تكون اسمًا موصولًا بمعنى «الّذي» وفروعِه، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين، قيل: «والصفاتِ المُشبَّهة»، وليس بشيء[٤] لأنّ الصفة المشبّهة للثبوت فلا تؤوَّل بالفعل.[٥] ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة[٦]. وقيل: «هي في الجميع حرف تعريف» ـ ولو صحّ ذلك لَمَنعَتْ من إعمال اسمَي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغيرُ والوصفُ ـ وقيل: «موصول حرفي»، وليس بشيء[٧] لأنها لا تؤوَّل بالمصدر. وربَّما وُصِلتْ بظرف أو بجملة اسمية أو فعلية فعلها مضارع،[٨] وذلك دليل على أنها ليست حرف تعريف. فالأول كقوله:[٩]

٦٩ ـ مَن لا يَزالُ شاكِرًا علَى المَعَهْ . فهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ، ذاتِ سَعَهْ

والثاني كقوله:[١٠]

٧٠ ـ مِنَ القَومِ، الرَّسُولُ اللهِ مِنهُم لَهُم دانَت رِقابُ بَنِي مَعَدٍّ

والثالث كقوله:[١١]

---

(١) هذا قول من يعيش في القرن الثامن، لا يُحتج به ولعله مما تغيّر لفظه بمرور القرون عليه.

(٢) أي: ما تدغم في أوله اللام وما لا تدغم.

(٣) عند المحشّي: أحدهما.

(٤) كذا، وهو نفسه أثبته في شرح قطر الندى ص ١٠٢.

(٥) الحق أن المشتقات تتضمن معنى الفعل أي: المصدر، إلّا أسماء المكان والزمان والآلة وما نُقل من بقية المشتقات للتعبير به عن الذوات. بل إن بعض الثلاثة المذكورة قد تُنقل إلى معنى الصفات فتحتمل «ألِ» الاسميةَ الموصلة.

(٦) زاد هنا في ط: باتفاق.

(٧) بل هو الصواب، ولكن المراد أنها حرفية موصولة لا موصول حرفي مثل «أنْ وما» تؤوّل مع ما بعدها بمصدر، وليست هي اسمًا موصولًا لتعذر بيان جملة الصلة المزعومة.

(٨) نعم الموصولات هذه هي أسماء موصولة خلافًا للداخلة على المشتقات الحقيقية.

(٩) بيتان من مشطور الرجز في الخزانة ١: ١٤. والمعه أي: الذي حصل معه. والحري: الجدير.

(١٠) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٩١. والرَّسولُ اللهِ أي: الذين رسولُ اللهِ. ويجوز عدم إدغام اللام في الراء هنا وفي أمثاله. ودانت: خضعت. ومعدّ: ابن عدنان وهو أبو عرب الشمال.

(١١) تتمة البيت من أوله في خ وق وط: =

٧١ ـ صَـوتُ الحِـمارِ اليُجَـدَّعُ

والجميع خاصّ بالشِّعر خلافًا للأخفش، وابنِ مالكٍ في الأخير.(١)

والثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية: إمّا أن يكون مصحوبُها معهودًا ذِكريًّا نحو(٢): ﴿كَما أرسَلْنا إلَى فِرعَونَ رَسُولًا، فعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ﴾، ونحو: ﴿فِيها مِصباحٌ المِصباحُ في زُجاجةٍ الزُّجاجةُ كأَنَّها كَوكَبٌ(٣)﴾، ونحو: اشتريتُ فرسًا ثم بعتُ الفرسَ ـ وعِبرةُ هذه أن يسدّ الضميرُ مسدَّها مع مصحوبها ـ أو معهودًا ذِهنيًّا نحو(٤): ﴿إذْ هُما في الغارِ﴾، ونحو: ﴿إذْ يُبايِعُونَكَ تَحتَ الشَّجَرةِ﴾، أو معهودًا حضوريًّا. قال(٥) ابن عُصفور: ولا تقع هذه إلّا بعد أسماء الإشارة نحو: جاءني هذا الرجلُ، أو «أيٍّ» في النداء نحو: يا أيُّها الرجل، أو «إذا» الفجائيةِ نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ، أو في اسم الزمن(٦) الحاضر نحو: الآنَ. انتهى، وفيه نظرٌ، تقول لشاتم رجلٍ بحضرتكَ: لا تَشتُمِ الرجلَ ـ فهذه للحضور في غير ما ذَكر ـ ولأن التي بعد «إذا» ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالةَ التكلُّم فلا تُشبه ما الكلامُ فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على «الآنَ» أنها زائدة لأنها لازمة،(٧) ولا يُعرف أن التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة. والمثال الجيّد للمسألة قوله تعالى(٨): ﴿اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينكُم﴾.

والجنسية: إمّا لِاستغراقِ الأفراد وهي التي تخلُفها «كلٌّ»(٩) حقيقةً نحو(١٠): ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا﴾ ونحو: ﴿إنَّ الإنسانَ لَفِي خُسرٍ إلّا الّذِينَ آمَنُوا﴾، أو لِاستغراقِ خصائص الأفراد وهي التي تخلُفها «كلٌّ»

= يَقُـولُ الخَنـا، وأبغَـضُ العُجـمِ ناطِقًا إلَـى رَبِّـنا

وهو لذي الخِرق الطهوي يهجو به عدوه. والخنا: الفحش. وعند المحشّي: الخَنى. والعجم: جمع أعجم. وهو الحيوان والعاجز عن النطق من الناس. واليجدّع: الذي تُقطع أذناه. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٢٩٢.

(١) يعني أن ابن مالك يوافق الأخفش في الدخول على الفعل المضارع. انظر شرح الكافية الشافية ص ٣٠٠.

(٢) الآيتان ١٥ و١٦ من سورة المزمل.

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور. وزاد هنا في ط: ﴿دُرِّيٌّ﴾.

(٤) الآيتان: ٤٠ من سورة التوبة و١٨ من سورة الفتح.

(٥) انظر همع الهوامع ١: ٢٧٥. ط: وقال.

(٦) ط: اسم الزمان.

(٧) اللازمة: المُقارنة للوضع.

(٨) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٩) عند المحشّي: «كلٌّ» في المواضع.

(١٠) الآيات: ٢٨ من سورة النساء و٢ و٣ من سورة العصر.

مجازًا نحو: زيدٌ الرجلُ عِلمًا أي: الكامل في هذه الصفة، ومنه[١]: ﴿ذلِكَ الكِتابُ﴾، أو لتعريفِ الماهيّة وهي التي لا تخلفها «كلٌّ» لا حقيقةً ولا مجازًا نحو[٢]: ﴿وجَعَلْنا مِنَ الماءِ كُلَّ شَيءٍ حَيٍّ﴾، وقولِك: «واللهِ لا أتزوَّجُ النِّساءَ» أو «لا ألبَسُ الثِّيابَ». ولهذا يقع الحِنث بالواحد منهما. وبعضهم يقول في هذه: إنها لتعريف العهد. فإنّ الأجناس أُمور معهودة في الأذهان يتميّز[٣] بعضها عن بعض، ويُقسّم[٤] المعهود إلى شخص وجنس. والفرق بين المعرَّف بـ «أل» هذه[٥] وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيَّد والمُطلق، وذلك لأنّ ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن، واسمَ الجنس النكرةَ يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

تنبيه

قال ابن عُصفور:[٦] أجازوا في نحو: «مررتُ بهذا الرجلِ» كونَ «الرجل» نعتًا وكونَه بيانًا، مع اشتراطهم في البيان أن يكون أعرفَ من المُبيَّن وفي النعت ألّا يكون أعرفَ من المنعوت. فكيف يكون الشيء أعرفَ وغيرَ أعرف؟ وأجاب بأنه إذا قُدِّر بيانًا قُدِّرتْ «أل» فيه لتعريف الحضور ـ فهو[٧] يُفيد الجنس بذاته والحضور بدخول «أل»، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس ـ وإذا قُدِّر نعتًا قُدِّرَتْ «أل» فيه للعهد. فالمعنى:[٨] مررتُ بهذا وهو الرجل المعهود بيننا. فلا دلالة[٩] فيه على الحضور، والإشارةُ تدل عليه، / ٢١ فكانت أعرفَ. قال: وهذا معنى كلام سيبويه.[١٠]

الوجه الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان: لازمة[١١] وغير لازمة. فالأُولى: كالتي في الأسماء الموصولة على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالواقعة في الأعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنَّضر والنُّعمانِ واللّاتِ والعُزّى، أو لارتجالها كالسَّمَوءَل، أو لِغَلَبتها على بعض مَن هي له في الأصل كالبيت للكعبة والمدينة لطَيْبة والنجم للثُّريّا. وهذه في الأصل لتعريف العهد. والثانية: نوعان: كثيرةٌ واقعةٌ في الفصيح

---

(١) الآية ٢ من سورة البقرة: ﴿ذلِكَ الكِتابُ، لا رَيبَ فِيهِ﴾.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٣) ط: متميز.

(٤) ط: ويقسم.

(٥) يعني التي هي لتعريف الماهية.

(٦) انظر شرح التصريح على التوضيح ٢: ٢٢٨.

(٧) ط: فقد.

(٨) ش وط: «والمعنى». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فيه «أل» فالمعنى.

(٩) في الأصل: «ولا دلالة». وتحته عن نسخة: فلا دلالة.

(١٠) الكتاب ١: ٢٦٣.

(١١) أي: مقارنة للوضع.

وغيرُها. فالأُولى: الداخلة على علَم منقول من مجرّدٍ صالحٍ لها ملموحٍ أصلُه كحارث وعبّاس وضحّاك، تقول فيها:[١] الحارث والعبّاس والضحّاك. ويَتوقّف هذا النوع على السماع. ألا ترى أنه لا يقال مثلُ ذلك في نحو: مُحمَّد ومَعروف وأحمَد؟ والثانية: نوعان: واقعةٌ في الشعر، وواقعةٌ في شذوذ من النثر.

فالأُولى: كالداخلة على «يزيد وعَمرو»[٢] في قوله:[٣]

٧٢ ـ باعَدَ أُمَّ العَمرِ مِن أسِيرِها حُرّاسُ أبوابٍ، علَى قُصُورِها

وقوله:[٤]

٧٣ ـ رأيتُ الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدِ مُبارَكًا شَدِيدًا، بأعباءِ الخِلافةِ، كاهِلُهْ

فأما الداخلة على «وليد» في البيت فلِلَمح الأصل. وقيل: إنّ[٥] «أل» في «اليزيد والعَمر» للتعريف، وإنهما نُكِّرا ثم أُدخلت عليهما «أل» كما يُنكَّر العلَم إذا أضيف كقوله:[٦]

٧٤ ـ عَلا زَيدُنا يَومَ النَّقا رأسَ زَيدِكُم

واختُلف في الداخلة على «بنات أوبَر» في قوله:[٧]

٧٥ ـ ولَقَد جَنَيتُكَ أكمُؤًا وعَساقِلًا ولَقَد نَهَيتُكَ عَن بَناتِ الأوبَرِ

فقيل: زائدة للضرورة لأنّ[٨] «ابن أوبَر» علَم على نوع من الكمأة، ثم جُمع على: بنات أوبَر، كما يقال في

---

(١) ط: فتقول فيها.

(٢) فيه جمع وتفريق غير مرتب، لأن «يزيد» في البيت الثاني، و«عمرو» في البيت الأول.

(٣) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ١١٠. ش وط: «العمرو». وحذف الواو واجب هنا لدخول «أل» على: عمرو. انظر شرح شواهد الشافية ص ٥٠٦.

(٤) البيت للرمّاح بن أبرد يمدح الوليد بن يزيد بن عبد الملك. الخزانة ١: ٣٢٧. ط: وفي قوله.

(٥) سقطت من ش وب ون وط ومن نسخة كما جاء في حاشية الأصل.

(٦) صدر بيت لرجل من طيّئ عجزه:

بأبيَضَ ماضِي الشَّفرَتَينِ يَمانِي

الخزانة ١: ٣٢٧. والنقا: موضع كانت فيه الحرب. والأبيض: السيف. واليماني: المنسوب إلى اليمن. وعند المحشّي: «يمان»، وإثبات الياء بعد النون هنا واجب، لأن الألف هي عوض من الياء الأولى في النسب والثانية تَجعل الاسم كالمنقوص، وقد سقط التنوين بالوقف فلا وجه لحذف الياء إلّا على نادر من اللغة. انظر التاج (يمن).

(٧) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٣١٠. وجنيتك أي: أعطيتك. والأكمؤ: الكمأة اسم جمع واحده كمء. والعساقل: جمع عُسقول، نوع من الكمأة. وبنات أوبر: نوع من الكمأة رديء.

(٨) ط: أن.

جمع «ابن عِرس»:[١] بناتُ عِرس، ولا يقال «بنُو عِرس» لأنه لِما لا يَعقل. وردّه السخاوي[٢] بأنها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يَخفضه بالفتحة لأن فيه العلميةَ والوزن. وهذا سهو منه لأن «أل» تقتضي أن ينجرّ الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة[٣]، لأنه قد أُمن فيه التنوين. وقيل: «أل» فيه لِلَمح الأصل لأن[٤] «أوبرَ» صفة كحسَن وحُسين وأحمَر. وقيل: للتعريف وإن «ابن أوبر» نكرة كابن لبون، فـ «أل» فيه مثلُها في قوله:[٥]

٧٦ ـ وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لَم يَستَطِعْ صَولةَ البُزلِ القَناعِيسِ

قاله المبرّد،[٦] ويردُّه أنه لم يُسمع «ابنُ أوبرَ» إلّا ممنوعَ الصرف.

والثانية: كالواقعة في قولهم: ادخلُوا الأوّلَ فالأوّلَ،[٧] وجاؤوا الجمّاءَ الغَفِيرَ،[٨] وقراءةِ بعضهم[٩]: ﴿لَيَخرُجَنَّ الأعَزُّ مِنها الأذَلَّ﴾، بفتح الياء لأنّ الحال واجبةُ التنكير. فإن قدّرتَ «الأذلَّ» مفعولًا مطلقًا على حذف مضاف أي: خروجَ الأذلِّ، كما قدّره الزمخشري[١٠] لم يحتج إلى دعوى زيادة: أل.

تنبيه

كتب الرشيدُ ليلة إلى القاضي أبي يُوسُف،[١١] يسأله عن قول القائل:[١٢]

٧٧ ـ فإنْ تَرفُقِي، يا هِندُ، فالرِّفقُ أيمَنٌ ... وإنْ تَخرُقِي، يا هِندُ، فالخُرقُ أشأَمُ

فأنتِ طَلاقٌ، والطَّلاقُ عَزِيمةٌ ... ثَلاثٌ، ومَن يَخرُقْ أعَقُّ وأظلَمُ

---

(١) ابن عرس: دُوَيْبّة كالفأر تفتك بالدجاج. ط: «عُرس» بضم العين في المواضع الثلاثة.

(٢) أبو الحسن علم الدين علي بن محمد توفي سنة ٦٤٣. البغية ٢: ١٥٢.

(٣) زاد هنا في ط: فيه.

(٤) ن: فإن.

(٥) البيت لجرير يهجو عمر بن لجأ. ديوانه ص٣٢٣. وابن اللبون: الصغير من الإبل. ولز: ربط. والقرن: الحبل. يعني أنه ربط بحبل ليجري مع البعير. والبزل: جمع بازل. وهو البعير الفتيّ. والقناعيس: جمع قِنعاس. وهو الشديد.

(٦) المقتضب ٤: ٤.

(٧) أي: مترتّبين.

(٨) أي: كثيرين يسترون وجه الأرض.

(٩) الآية ٨ من سورة المنافقون. وعند صاحب المعجم: ﴿لَيُخرِجَنَّ﴾ خلافًا لنص ابن هشام والنسخ المعتمدة.

(١٠) الكشاف ٣: ٢٣٥.

(١١) هو يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة توفي سنة ١٨٢. وفي حاشية الأصل عن نسخة: فسأله.

(١٢) البيتان والثالث يأتي بعدُ وبيان ما فيها في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٣٢٤. والرفق: اللطف والكياسة. والأيمن: فيه اليُمن والخير. والخرق: العنف والطيش. والأشأم: فيه الشؤم والشر. وعزيمة أي: مقطوع به بائن. وأعق أي: هو أشد عقوقًا وكفرانًا للجميل. وفيه حذف الفاء الرابطة للجواب.

فقال:[١] ماذا يلزمه إذا رَفعَ الثلاثَ وإذا نصبها؟ قالَ أبو يوسف: فقلتُ: «هذه مسألة نحوية فِقهية، ولا آمَنُ الخطأ إن قلتُ فيها برأيٍ»،[٢] فأتيتُ الكسائي وهو في فراشه فسألته فقال: «إنْ رَفع ثلاثًا طلَقتْ[٣] واحدةً، لأنه قال: «أنتِ طلاقٌ» ثم أخبر أنّ الطلاق التامّ ثلاثٌ، وإن نصبَها طلَقَتْ ثلاثًا، لأنّ معناه: أنتِ طالِقٌ ثلاثًا، وما بينهما جملة معترضة»، فكتبتُ بذلك إلى الرشيد فأرسل إليّ بجوائزَ، فوجّهتُ بها إلى الكسائي. انتهى ملخَّصًا.

وأقول: إنّ الصواب أنّ كُلًّا من الرفع والنصب مُحتمِل لوقوع الثلاث[٤] ولوقوع الواحدة. أمّا الرفع فلأنّ «أل» في «الطلاق» إمّا لِمجاز الجنس[٥] كما تقول: «زيدٌ الرجلُ» أي: هو / ٢٢[٦] الرجل المُعتدُّ به، وإمّا لِلعهد الذِّكري مثلَها في[٧]: ﴿فعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ﴾ أي: وهذا الطلاق المذكور عزيمةٌ ثلاثٌ، ولا تكون للجنس الحقيقي[٨] لئلّا يلزمَ الإخبارُ عن العامّ بالخاصّ كما يقال: «الحيوانُ إنسانٌ». وذلك باطل إذ ليس كل حيوان إنسانًا ولا كل طلاق عزيمةٌ وثلاثٌ.[٩] فعلى العهدية يقع[١٠] الثلاثُ وعلى الجنسية تقع واحدةٌ،[١١] كما قال الكسائي. وأمّا النصب فلأنّه مُحتمِل لأنْ يكون على المفعول المطلق، وحينئذٍ يقتضي وقوع الثلاثِ ـ إذ المعنى: فأنتِ طالقٌ ثلاثًا، ثم اعترض بينهما بقوله: والطلاقُ عزيمةٌ ـ ولأنْ يكون حالًا من الضمير المستتر في «عزيمةٌ»، وحينئذ لا يلزم وقوع الثلاث لأنّ المعنى: والطلاق عزيمةٌ إذا كان ثلاثًا. فإنما يقع ما نواهُ. هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ مع قطع النظر عن شيء آخَر.[١٢] وأمّا الذي أراده هذا الشاعر المعيَّنُ فهو الثلاث، لقوله بعدُ:[١٣]

فبِينِي بها، أن كُنتِ غَيرَ رَفِيقةٍ ... وما لِامرِئٍ، بَعدَ الثَّلاثِ، مُقَدَّمُ

---

(١) أي: الرشيد لأبي يوسف. وفي الأصل: «ما يلزمه». والتصويب من الحاشية. وانظر شرح أبيات المغني ١: ٣٢٤.

(٢) ط: برأيي.

(٣) عند المحشّي: «طَلُقَتْ» بالضم هنا وفيما بعد.

(٤) يؤيده ما سيأتي في البيت الثالث.

(٥) أي: لاستغراق خصائص الأفراد.

(٦) الورقة ٢٢ مخرومة في الأصل كُتبت بخط آخر فيه بعض الوهم.

(٧) الآيتان: ١٥ و١٦ من سورة المزمل: ﴿كَما أرسَلْنا إلَى فِرعَونَ رَسُولًا، فعَصَى فِرعَونُ الرَّسُولَ﴾.

(٨) يعني: الاستغراق الحقيقي.

(٩) ط: ولا ثلاثًا.

(١٠) ش وط: تقع.

(١١) زاد هنا في ط: الطلاق.

(١٢) يعني ما يكون من وجوه أحكام الطلاق في قواعدها واستحساناتها. وسقط «مع قطع النظر عن شيء آخر» من ش، وأُشير في خ إلى زيادته عن نسخة.

(١٣) بها أي: باليمين المذكورة. وأن كنت أي: بسبب أنك كنت. ط: «إن». ومقدَّم أي: تقدُّم بالعودة إلى العِشرة بعد الثلاث.

مسألة

أجاز الكوفيّون وبعض البصريّين وكثير من المتأخّرين نيابة «أل» عن الضمير المضاف إليه، وخرّجوا على ذلك[١]: ﴿فإنَّ الجَنّةَ هِيَ المأوَى﴾، ومررتُ برجلٍ حسنِ الوجهُ، وضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، إذا رُفع: الوجه والظهر والبطن. والمانعون يقدّرون «له» في الآية و«منه»[٢] في الأمثلة. وقيّد ابن مالك الجوازَ بغير الصلة.[٣] وقال الزمخشري في[٤] ﴿وعَلَّمَ آدَمَ الأسماءَ كُلَّها﴾: إنّ الأصل «أسماءَ المُسمَّياتِ»، وقال أبو شامة[٥] في قوله:[٦]

٧٨ ـ بَـــدأتُ بـــ «بِاســـمِ اللهِ» فـــي النَّظْـــمِ

: «إنّ الأصل: في نظمي»، فجوّزا[٧] نيابتَها عن الظاهر[٨] وعن ضمير الحاضر[٩]. والمعروف من كلامهم[١٠] إنّما هو التمثيل بضمير الغائب.

مسألة

من الغريب أنّ «أَلْ» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قُطرُبٍ: «أَلْ فعلتَ»؟ بمعنى: هل فعلتَ؟ وهو من إبدال الخفيف ثقيلًا كما في «الآل» عند سيبويه،[١١] لكنّ ذلك أسهلُ[١٢] لأنه جُعل وسيلةً إلى الألف التي هي أخفّ الحروف.

---

(١) الآيتان ٤٠ و٤١ من سورة النازعات: ﴿وأمّا مَن خافَ مَقامَ رَبِّهِ، ونَهَى النَّفسَ عَنِ الهَوَى، فإنَّ الجَنّةَ هِيَ المأوَى﴾.

(٢) ط: يقدرون هي المأوى له والوجه منه والظهر والبطن منه.

(٣) يعني أن يكون المتصل بـ «أل» في جملة هي صلة الموصول نحو: هذا الذي ماتَ الابنُ أي: ابنه. وكذلك حكم ما يرد في جملة هي الخبر أو الصفة أو الحال.

(٤) الآية ٣١ من سورة البقرة، وليس «كلّها» في ن. وانظر الكشاف ١: ٢١٠.

(٥) شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي توفي سنة ٦٦٥.

(٦) أي: قول الشاطبي. وأوّل البيت مطلع القصيدة الشاطبية في القراءات السبع، وزاد آخرَه في ط «أوّلا». وعجزه:

تَبـارَكَ رَحمـانًـا رَحِيـمًـا ومَـوئِـلا

انظر شرح الشاطبية ص ٧. وعند المحشّي: أوّلًا ومَوئِلًا.

(٧) أي: كل منهما وجهًا جديدًا. وفي الأصل: فجوّز.

(٨) أي: المسمّيات في قول الزمخشري.

(٩) أي: المتكلم في قول أبي شامة.

(١٠) يعني: كلام النحاة القائلين بنيابة «أل» عن الضمير. وعندي صحة قول الزمخشري وأبي شامة مع نيابتها عن ضمير المخاطب في الإفراد والتثنية والجمع أيضًا. والله أعلم بالصواب.

(١١) يعني أن «آلْ» الذي بمعنى: أهل وعِيال وأتباع وأولياء أصله «أهْل» أبدلت الهاء الساكنة همزة، فصار اللفظ «أأْلْ» وهو ثقيل بل أثقل مما قبله. وإنما جاز الانتقال من الثقيل إلى الأثقل لأنه يوصل إلى الأخفّ، إذ وقوع الهمزة الساكنة بعد همزة مفتوحة يوجب إبدالها ألفًا، فيصير اللفظ «آلْ». وهو لطيف كما ترى. التصريف المشترك ص ٤٤ ـ ٤٥.

(١٢) ش: «لكن سهل ذلك أنه». ط: «سهل». ن: «أولى». وذلك أي: إبدال هاء «أهل» همزة.

١٢ ـ أما بالفتح والتخفيف

على وجهين:

١ ـ أحدُهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة «ألا»، وتكثر[١] قبل القسَم كقوله:[٢]

٧٩ ـ أما والَّذِي أبكَى وأضحَكَ، والَّذِي ... أماتَ وأحْيا، والَّذِي أمرُهُ الأمرُ

وقد تُبدل همزتها هاءً أو عينًا قبل القسم، وكِلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تُحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت «أنَّ»[٣] بعد «أما» هذه كُسِرتْ كما تُكسَر بعد «ألا» الاستفتاحية.

٢ ـ والثاني: أن تكون بمعنى: حَقًّا أو أحَقًّا؟ على خلاف في ذلك سيأتي. وهذه تُفتح بعدها «إنّ»[٤] كما تُفتح بعد: حَقًّا. وهي حرف عند ابن خروف وجعلَها مع «أنّ» ومعموليها[٥] كلامًا تركّب من حرف واسم،[٦] كما قال[٧] الفارسي في: يا زيدُ. وقال بعضهم: هي اسم بمعنى: حَقًّا.[٨] وقال آخرون: «هي كلمتان الهمزة للاستفهام و«ما» اسم بمعنى شيء، ذلك[٩] الشيء حقٌّ، فالمعنى: أحَقًّا». وهذا هو الصواب، وموضعُ «ما»[١٠] النصب على الظرفية كما انتصب «حَقًّا» على ذلك في نحو قوله:[١١]

٨٠ ـ أحَقًّا أنَّ جِيرَتَنا استَقَلُّوا

---

(١) ش وط: ويكثر.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي. شرح الحماسة ٣: ١١٩.

(٣) ن: «إنَّ» هنا وفيما بعد.

(٤) ط: تفتح أنّ بعدها.

(٥) ن: ومعمولها.

(٦) يعني أنه كالجملة مبتدأ لا خبر له عنده. انظر حاشية الأمير ١: ٥٢.

(٧) ط: قاله.

(٨) هو منصوب بنزع الخافض: في. وكذلك فيما سيذكر بعد، والمراد أن الجار المقدر والمجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ وهو المصدر المؤول. وعند الأخفش يكون المصدر فاعلًا للظرف فالجملة ظرفية. انظر الجنى الداني ص ٣٩٠.

(٩) ط: وذلك.

(١٠) في الأصل: أن.

(١١) صدر بيت للمفضل النكري عجزه:

فنِيَّتُنا ونِيَّتُهُم فَرِيقُ؟

وهو في الأصل مختلّ. انظر شرح الحماسة ٣: ١٤٩. والجيرة: الجيران. واستقلوا أي: نهضوا للرحيل. والنية: الجهة التي تُقصد. وفريق أي: مفترقتان، يجوز استعماله في المذكر والمؤنث والمثنى والجمع بلفظ واحد. ش وط: في قوله.

وهو قول سيبويه،(١) وهو الصحيح بدليل قوله:(٢)

٨١ ـ أفي الحَقِّ أنّي مُغرَمٌ بكِ هائمٌ ... وأنكِ لا خَلٌّ هَواكِ، ولا خَمرُ؟

فأدخل عليها «في»، و«أنّ» وصلتها:(٣) مبتدأ والظرف خبره. وقال المبرّد: حقًّا مصدر لـ «حَقَّ»(٤) محذوفًا و«أنَّ» وصلتها: فاعل.

وزاد المالَقي لـ «أما» معنًى ثالثًا،(٥) وهو أن تكونَ حرف عرض بمنزلة «لولا»(٦) فتختصَّ بالفعل نحو: أما تقومُ أما(٧) تقعدُ. وقد يُدَّعى في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريري مثلَها في «ألَم وألا»، وأنّ «ما»: نافية. وقد تُحذف هذه الهمزة كقوله:(٨)

٨٢ ـ ما تَرَى الدَّهرَ قَد أبادَ مَعَدًّا ... وأبادَ السَّراةَ، مِن عَدنانِ؟

١٣ ـ أمّا بالفتح والتشديد

قد تُبدل(٩) ميمها الأُولى ياء استثقالًا للتضعيف كقول عُمرَ بن أبي ربيعة:(١٠)

٨٣ ـ رأتْ رَجُلًا أيْما إذا الشَّمسُ عارَضَت ... فيَضحَى، وأيْما بِالعَشِيِّ فيَخصَرُ

وهي(١١) حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

أمّا أنها شرط فبِدَليل لزوم الفاء بعدها / ٢٣ نحو(١٢): ﴿فأمّا الَّذِينَ آمَنُوا فيَعلَمُون أنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّهِم، وأمّا الَّذِينَ كَفَرُوا فيَقُولُونَ﴾ الآيَةَ. ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يُعطف الخبر على

(١) الكتاب ١: ٤٦٢ و٤٦٨.

(٢) البيت لعابد بن المنذر. انظر شرح شواهد مغني اللبيب ١: ٣٥٦.

(٣) كذا، و«أنّ» لا صلة لها إلّا إذا كُفّت بـ «ما»، وإنما لها هنا اسم وخبر هما معمولاها كما ذكر ابن هشام عن ابن خروف منذ قليل. فالمصدر المؤول منها ومن معموليها: في محل رفع مبتدأ.

(٤) ش: مصدر يحقّ.

(٥) رصف المباني ص ٩٦.

(٦) ط: ألا.

(٧) ط: وأما.

(٨) معدّ: أبو عرب الشمال، وهو معدّ بن عدنان. والسراة: السادة، جمع سريّ. والبيت في شرح أبيات مغني اللبيب ١: ٣٥٨.

(٩) ط: وقد تبدل.

(١٠) البيت في ديوانه ص ٨٦. وعارضت: أصبحت في عُرض السماء. والعشي: المساء. خ وط: «وأمّا بالعَشِيِّ». ويضحى: يبرز للشمس. ويخصر: يبرد.

(١١) ط: وهو.

(١٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

مبتدئه، ولو كانت زائدة لصحّ الاستغناء عنها.[١] ولـمّا لم يصحّ ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعيّن أنها فاء الجزاء.

فإن قلتَ: قد استُغنِي عنها في قوله:[٢]

٨٤ ـ فـأمّا القِتـالُ لا قِتـالَ لَدَيكُـمُ

قلتُ: هو ضرورة[٣] كقول عبد الرحمن بن حسّان:[٤]

٨٥ ـ مَـن يَفعَـلِ الحَسَنـاتِ اللهُ يَشكُـرُهـا

فإن قلتَ: فقد حُذفتْ في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فأمّـا الَّذِينَ اسـوَدَّتْ وُجُوهُهُـم أكَفَرتُم[٥]﴾؟ قلتُ: الأصل: «فيُقال لهم: أكفرتم»؟ فحُذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعتْه الفاء في الحذف. ورُبَّ شيءٍ يصحّ تبعًا ولا يصحّ استقلالًا، كالحاجّ عن غيره يصلّي عنه ركعتَي الطَّواف، ولو صلّى أحد عن غيره ابتداءً لم يصحّ، على الصحيح. هذا قول الجمهور. وزعم بعض المتأخِّرين[٦] أنّ فاء جواب «أمّا» لا تُحذف في غير الضرورة أصلًا، وأنّ الجوابَ في الآية: ﴿فذُوقُوا العَذابَ﴾، والأصل: «فيُقال لهم: ذوقوا»، فحُذف القول وانتقلت الفاء للمقول،[٧] وأنّ ما بينهما اعتراض. وكذا قال في آية «الجاثية»: ﴿وأمّا الَّذِينَ كَفَرُوا أفلَم تَكُنْ آياتِي[٨]﴾؟ الآيةَ، قال: أصله «فيُقال لهم: ألَم تكن آياتي»؟ ثمّ حُذف[٩] القول وتأخّرتِ الفاء عن الهمزة.

---

(١) المعروف في النثر والشعر عدم الفاء في الجواب كما سيلي بعد، لكن لا يحسن استعماله.

(٢) صدر بيت للحارث بن خالد عجزه:

ولكِـنَّ سَيـرًا فـي عِـراضِ المَـواكِـبِ

الخزانة ١: ٣١٧.

(٣) كذا، وليس حذف الفاء ضرورة، فقد وردت نظائره كثيرًا في الأحاديث والآثار. انظر حاشية الدماميني ١: ١٢١.

(٤) صدر بيت عجزه:

والشَّـرُّ بالشَّـرِّ، عِنـدَ اللهِ مِثـلانِ

الخزانة ٤: ٥٤٧.

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران، وما سيلي بعدُ هو منها. وزاد هنا صاحب المعجم تبعًا للناشرين: ﴿بَعدَ إيمانِكُم﴾.

(٦) هو ابن الزملّكاني كمال الدين بن عبد الواحد الأنصاري قاضي دمشق توفي سنة ٦٤١. انظر البحر المحيط ٣: ٢٣ وبغية الوعاة ٢: ١١٩. وحذف هذه الفاء جائز في النثر والشعر، ولا يحسن الآن كما ذكرت منذ قليل.

(٧) ط: إلى المقول.

(٨) الآية ٣١. وزاد هنا في ط: ﴿تُتلَى علَيكُم﴾.

(٩) في الأصل: «فحذف». وفي الحاشية تصويب عن نسخة. والمراد بالقول هو الفعل مع الجار والمجرور: يقال لهم.

وأمّا التفصيل فهو غالب حالها[١] كما تقدّم في آية البقرة. ومن ذلك[٢]: ﴿أمّا السَّفِينةُ فكانَتْ لِمَساكِينَ﴾، ﴿وأمّا الغُلامُ﴾، ﴿وأمّا الجِدارُ﴾ الآياتِ. وقد يُترك تكرارها استغناء بذكر أحد القِسمَين عن الآخَر، أو بكلام يُذكر بعدها في موضع ذلك القِسم. فالأوّل نحو[٣]: ﴿يا أيُّها النّاسُ، قَد جاءَكُم بُرهانٌ مِن رَبِّكُم وأنزَلْنا إلَيكُم نُورًا مُبِينًا. فأمّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ واعتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدخِلُهُم في رَحْمةٍ مِنهُ وفَضلٍ﴾ أي: وأمّا الّذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا، والثاني نحو[٤]: ﴿هُوَ الَّذِي أنزَلَ علَيكَ الكِتابَ، مِنهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أُمُّ الكِتابِ، وأُخَرُ مُتَشابِهاتٌ. فأمّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِم زَيغٌ فيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنةِ وابتِغاءَ تأوِيلِهِ﴾ أي: وأمّا غيرُهم فيؤمنون به ويكِلُون معناه إلى ربّهم. ويدلّ على ذلك: ﴿والرّاسِخُونَ في العِلمِ يَقُولُونَ: آمَنّا بِهِ، كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا﴾، أي: كلٌّ من المُتشابه والمُحكَم من عند الله، والإيمانُ بهما واجب. وكأنه قيل: وأمّا الراسخون في العِلم فيقولون. وهذه الآية في «أمّا» المفتوحة نظير قولك في «إمّا» المكسورة: «إمّا أن تنطقَ بخيرٍ وإلّا فاسكتْ».[٥] وسيأتي ذلك. كذا ظهر لي، وعلى هذا فالوقف على ﴿إلّا اللهُ﴾.[٦] وهذا المعنى هو المُشار إليه في آية البقرة السابقة. فتأمّلْها. وقد تأتي لغير تفصيل أصلًا نحو: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ.

وأمّا التوكيد فقلّ مَن ذكرَه، ولم أرَ مَن أحكم شرحه غيرَ الزمخشري. فإنه قال:[٧] فائدةُ «أمّا» في الكلام أن تُعطيه فضل توكيد. تقول: «زيدٌ ذاهبٌ»، فإذا قصدتَ توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذَّهاب وأنه منه عزيمة قلتَ: «أمّا زيدٌ فذاهبٌ». ولذلك قال سيبويه[٨] في تفسيره: «مَهما يكنْ مِن شيءٍ فزيدٌ ذاهبٌ». وهذا التفسير مُدْلٍ بفائدتين: بيانِ كونه توكيدًا وأنّه في معنى الشرط. انتهى

ويُفصل بين «أمّا» وبين الفاء بواحد من أُمور ستّة: أحدُها: المبتدأ كالآيات السابقة، والثاني: الخبر نحو: أمّا في الدار فزيدٌ ـ وزعم الصّفّار[٩] أنّ الفصل به قليل ـ والثالث: جملة شرط نحو[١٠]: ﴿فأمّا إنْ كانَ

---

(١) ط: غالب أحوالها.

(٢) الآيات ٧٩ ـ ٨٢ من سورة الكهف.

(٣) الآيتان ١٧٤ و١٧٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٧ من سورة آل عمران: ﴿فأمّا الَّذِينَ في قُلُوبِهِم زَيغٌ فيَتَّبِعُونَ ما تَشابَهَ مِنهُ ابتِغاءَ الفِتنةِ وابتِغاءَ تأوِيلِهِ، وما يَعلَمُ تأوِيلَهُ إلّا اللهُ. والرّاسِخُونَ في العِلمِ يَقُولُونَ: آمَنّا بِهِ، كُلٌّ مِن عِندِ رَبِّنا﴾. وما بعدُ هو منها.

(٥) أي: وإمّا أن تسكت.

(٦) يعني: في الآية نفسها: وما يعلم تأويلَه إلّا اللهُ.

(٧) الكشاف ١: ٢٠٦.

(٨) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٩) قاسم بن علي البطليَوسي نحوي أندلسي من علماء القرن السابع. البغية ٢: ٢٥٦.

(١٠) الآيات: ٨٨ ـ ٩٣ من سورة الواقعة: ﴿فأمّا إن كانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ فرَوحٌ ورَيحانٌ وجَنّةُ نَعِيمٍ، وأمّا إن كانَ مِن أصحابِ اليَمِينِ فسَلامٌ لَكَ مِن أصحابِ اليَمِينِ، وأمّا إن كانَ مِنَ المُكَذِّبِينَ الضّالِّينَ فنُزُلٌ مِن حَمِيمٍ﴾. ش وط: الشرط نحو.

مِنَ المُقَرَّبِينَ فَرَوحٌ﴾ الآياتِ، والرابع: اسم منصوب لفظًا أو محلًّا بالجواب نحو[١]: ﴿فأمّا اليَتِيمَ فلا تَقهَرْ﴾ الآياتِ.

والخامس: اسمٌ كذلك[٢] معمول لمحذوف يفسّره ما بعد الفاء نحو: أمّا زيدًا فاضرِبْه، وقراءةِ بعضهم[٣]: ﴿وأمّا ثَمُودَ فهَدَيناهُم﴾ بالنصب. ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأن «أمّا» نائبة عن الفعل فكأنها فعل، والفعلُ لا يلي الفعلَ. وأمّا نحو: «زيدٌ كانَ يفعلُ» ففي «كان» ضمير فاصل[٤] في التقدير، وأمّا «ليسَ خلقَ اللهُ مِثلَه» ففي «ليس» أيضًا ضمير لكنه ضمير الشأن والحديث. وإذا قيل بأنّ ليس: حرفٌ، فلا إشكال. وكذا إذا قيل: فعلٌ يُشبه الحرفَ. ولهذا أهملها بنو / ٢٤ تميم إذ قالوا: «ليس الطِّيبُ إلّا المِسكُ» بالرفع.[٥]

والسادس: ظرف معمول لـ «أمّا» لِما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل[٦] المحذوف نحو: أمّا اليومَ فإنّي ذاهبٌ، وأمّا في الدار فإنَّ زيدًا جالسٌ. ولا يكون[٧] العامل ما بعد «أمّا»[٨] لأنّ خبر «إنَّ» لا يتقدّم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه[٩] والمازني والجمهور، وخالفهم المبرّد وابن دُرُستُوَيهِ[١٠] والفرّاء فجعلوا العامل نفس الخبر، وتوسّع الفرّاء فجوّزه في بقية أخوات: إنَّ. فإن قلتَ: «أمّا اليومَ فأنا جالسٌ» احتمل كونَ العامل «أمّا» وكونَه الخبرَ لعدم المانع. وإن قلتَ: «أمّا زيدًا فإنّي ضاربٌ» لم يجز أن يكون العامل واحدًا منهما وامتنعت المسألة عند الجمهور، لأن «أمّا» لا تنصب المفعول ومعمولَ خبر «إنّ» لا يتقدم، وأجاز ذلك[١١] المبرّدُ ومَن وافقه، على تقدير إعمال الخبر.

تنبيهان

الأوّل: أنه سُمع: «أمّا العبيدَ فذُو عبيدٍ» بالنصب، وأمّا قُريشًا فأنا أفضَلُها. وفيه عندي دليل على أمور: أحدُها أنه لا يلزم أن يقدَّر «مهما يكن من شيء»، بل يجوز أن يقدَّر غيرُه ممّا يليق بالمحلّ، إذ التقدير

---

(١) الآيات: ٩ ـ ١١ من سورة الضحى.

(٢) أي: منصوب. وفوقها في الأصل: أي: معمول لمحذوف.

(٣) الآيات ٨٩ ـ ٩٢ من سورة الواقعة.

(٤) يعني اسم: كان. وفي حاشية الأصل عن نسخة: فاعل.

(٥) انظر مجالس العلماء ص ١ ـ ٣.

(٦) يعني الفعل: يوجدْ. والفعل الذي نابت عنه هو: يكن.

(٧) فوقها في الأصل عن نسخة: «فلا» يعني: فلا يكون.

(٨) ط: ما بعد الفاء.

(٩) الكتاب ٢: ٣١٢.

(١٠) عبد الله بن جعفر نحوي لغوي توفي سنة ٣٤٧. تحفة الأديب ص ٣٢٧ وبغية الوعاة ٢: ٣٦.

(١١) وهو الصواب. ب وط: «عليها وأجاز». وانظر المقتضب ٣: ٢٧.

هنا: مهما ذكرتَ.[١] وعلى ذلك يتخرّج قولهم: أمّا العِلمَ فعالمٌ، وأمّا عِلمًا فعالمٌ. فهو أحسن ممّا قيل: إنه مفعول مطلق معمول لِما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرَّفًا وحال[٢] إن كان منكَّرًا. والثاني: أن «أمّا» ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به، والثالث: أنه يجوز: «أمّا زيدًا فإنّي أُكرِمُ» على تقدير العمل للمحذوف.

التنبيه الثاني: أنه ليس من أقسام «أمّا» التي في قوله تعالى[٣]: ﴿أمّاذا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾؟ ولا التي في قول الشاعر:[٤]

٨٦ ـ أبـا خُراشـةَ، أمّـا أنـتَ ذا نَفَـرٍ   فـإنَّ قَومِـيَ لَـم تأكُلهُـمُ الضَّبُـعُ

بل هي فيهما كلمتان: فالتي في الآية هي «أم» المنقطعة و«ما» الاستفهامية وأُدغمت الميم في الميم للتماثل، والتي في البيت هي «أن» المصدرية و«ما» المزيدة، والأصل: «لِأن كنتَ»، فحُذف الجارّ و«كان» للاختصار فانفصل[٥] الضمير لعدم ما يتصل به، وجيء بـ «ما» عوضًا من[٦] «كان»، وأُدغمَتِ النونُ في الميم للتقارب.[٧]

١٤ ـ إمّا المكسورةُ المشدّدة

قد تُفتح همزتها وقد تُبدل ميمها الأُولى ياء، وهي مركّبة عند سيبويه[٨] من «إنْ وما»، وقد تُحذف «ما» كقوله:[٩]

---

(١) الأولى أن يكون التقدير: أمّا ذِكرُك. وذكر: مبتدأ خبره الجملة بعد الفاء. وفي الخبر لفظ ما هو مفعول المبتدأ أو ضميره العائد عليه. وكذلك: العلمَ وصديقًا، وبعد الفاء جملة حذف مبتدؤها «هو»، خبر أيضًا. وما ذكره ابن هشام من عندياته هو لابن مالك في شرح التسهيل ٢: ٣٣٠ ـ ٣٣١. وكذلك كثير من التوجيهات النحوية والإعرابية في مغني اللبيب هي فيما أرى من مؤلفات ابن مالك والمرادي رحمهما الله.

(٢) في الأصل: «أو حال». وتحتها عن نسخة: وحال.

(٣) الآيات ٨٤ من سورة النمل: ﴿حَتَّى إذا جاؤُوا قالَ: أكَذَّبتُم بِآياتِي، ولَم تُحِيطُوا بِها عِلمًا؟ أمْ ماذا كُنتُم تَعمَلُونَ﴾؟ ويحسن أن يكون الرسم: «أمْ ماذا» في غير المصاحف كما أثبتنا هنا لأن رسم المصاحف لا يقاس عليه في الكتابة العامة. وقول ابن هشام: «التي» هو اسم «ليس» مؤخر عطف عليه نظيره بعد.

(٤) البيت مضى تحت الرقم ٤٤. والشاعر يفتخر بأن قومه راسخون أمام النكبات والدواهي بعزائمهم، لا بدعوى المخاطب أن قومه كثيرون. وفي الأصل: وإنّ.

(٥) في الأصل: «وانفصل» وتحتها عن نسخة: فانفصل.

(٦) هذا هو الصواب في التعبير لأن العوض يتعدى بـ «مِن» خلافًا لِما جرى على ألسن العلماء والعامّة وأقلامهم. ش وط: عن.

(٧) ق: وأدغمت الميم في النون للتقارب.

(٨) الكتاب ٢: ٦٧.

(٩) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨١ يصف تنعُّم الوعل في الصيف والشتاء. والصيِّف: مطر الصيف. وفي البيت أيضًا حذف «إمّا» قبل «مِن» في الشطر الأول. وانظر الخزانة ٤: ٤٣٤.

٨٧ ـ سَقَتهُ الرَّواعِدُ، مِن صَيِّفٍ وإنْ مِن خَرِيفٍ فلَن يَعدَما

أي: إمّا من صيّف وإمّا من خريف. وقال المبرّد والأصمعي[(١)]: «إنْ: في هذا البيت شرطية، والفاء فاء الجواب، والمعنى: وإنْ سقتْه من خريف فلن يعدم الرِّيَّ». وليس بشيء لأن المراد وصف هذا الوَعِل[(٢)] بالرِّيِّ على كلّ حال، ومع الشرط لا يلزم ذلك. وقال أبو عُبيدة[(٣)]: «إن» في البيت زائدة.

و«إمّا» عاطفة عند أكثرهم. أعني «إمّا» الثانية في[(٤)] قولك: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو. وزعم يُونُس والفارسي وابن كَيسانَ[(٥)] أنّها غير عاطفة كالأُولى، ووافقهم ابن مالك[(٦)] لملازمتها غالبًا الواوَ العاطفة. ومن غير الغالب قوله:[(٧)]

٨٨ ـ يا لَيتَما أُمَّنا شالَت نَعامتُها أيْما إلَى جَنَّةٍ أيْما إلَى نارِ

وفيه شاهدٌ ثانٍ وهو فتح الهمزة، وثالثٌ وهو الإبدال.[(٨)] ونقلَ ابن عُصفور[(٩)] الإجماعَ على أنّ «إمّا» الثانية غير عاطفة كالأُولى. قال: «وإنّما ذَكروها في باب العطف[(١٠)] لمُصاحبتها لحرفه». وزعمَ بعضهم أنّ «إمّا» عطفَتِ الاسم على الاسم، والواوَ عطفَتْ «إمّا» على «إمّا»، وعطفُ الحرف على الحرف غريب. ولا خلاف أنّ «إمّا» الأُولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو: قام إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو، وبين أحد معمولَي العامل ومعموله الآخر في نحو: رأيتُ إمّا زيدًا[(١١)] وإمّا عَمرًا، وبين المُبدل منه وبدله نحو قوله تعالى[(١٢)]: ﴿حَتَّى إذا رأَوا ما يُوعَدُونَ إمّا العَذابَ وإمّا السّاعةَ﴾. فإنّ ما بعد الأُولى بدلٌ من «ما» قبلَها.[(١٣)]

---

(١) المقتضب ٣: ٢٨ وشرح المفصل ٨: ١٠٢. وقولهما أقرب إلى الصواب.

(٢) الوعل: تيس الجبل. وفي الأصل: الرعد.

(٣) انظر مجاز القرآن ١: ٨١.

(٤) زاد هنا في ن وط: نحو.

(٥) ابن كيسان هو أبو الحسن محمد بن أحمد نحوي يجمع ما عند البصريين والكوفيين توفي سنة ٢٩٩. تحفة الأديب ص ٦٩١ والبغية ١: ١٨. ويونس هو ابن حبيب الضبي روى عنه سيبويه والكسائي والفرّاء وتوفي سنة ١٨٢. تحفة الأديب ص ٧٨٤ والبغية ٢: ٣٦٥.

(٦) التسهيل ص ١٧٤.

(٧) البيت لمعبد بن قرط وهو عاقّ لأُمّه. الخزانة ٤: ٤٣١. خ وط: «أمُّنا»، وفي ق بالنصب والرفع. وشالت نعامتها أي: ماتت.

(٨) يعني إبدال الميم ياء في الموضعين.

(٩) انظر المقرب ١: ٢٢٩.

(١٠) في الأصل: العاطف.

(١١) المعمولان هما الفاعل والمفعول به.

(١٢) الآية ٧٥ من سورة مريم.

(١٣) عند المحشّي تبعًا للناشرين: ممّا قبلها.

ولـ «إمّا» خمسة مَعان:

أحدُها:[١] الشكُّ نحو: جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو، إذا لم يُعلَمِ[٢] الجائي منهما، والثاني:[٣] الإبهامُ نحو[٤]: ﴿وآخَرُونَ مُرْجَؤُونَ لِأمرِ اللهِ، إمّا يُعَذِّبُهُم وإمّا يَتُوبُ / ٢٥ علَيهِم﴾، والثالث: التخييرُ نحو[٥]: ﴿إمّا أن تُعَذِّبَ وإمّا أن تَتَّخِذَ فِيهِم حُسنًا﴾، ﴿إمّا أن تُلقِيَ وإمّا أن نَكُونَ أوّلَ مَن ألقَى﴾. ووَهَم ابن الشجري فجعل من ذلك[٦]: «إمّا يُعَذِّبُهُم وإمّا يَتُوبُ علَيهِم». والرابع: الإباحةُ نحو: تعلّمْ إمّا فِقهًا وإمّا نحوًا، وجالسْ إمّا الحسَنَ وإمّا ابنَ سِيرِينَ. ونازعَ في ثبوت هذا المعنى لـ «إمّا» جماعةٌ مع إثباتهم إيّاه لـ «أو». والخامس: التفصيلُ نحو[٧]: ﴿إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا﴾، وانتصابُهما [على هذا][٨] على الحال المقدَّرة. وأجاز الكوفيّون كون «إمّا» هذه هي «إنِ» الشرطيةَ ـ و«ما» الزائدة. قال مَكّيّ:[٩] ولا يُجيز البصريّون أن يلي الاسمُ أداةَ[١٠] الشرط حتّى يكونَ بعدَه فعلٌ يفسّره مِثلُ[١١]: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ﴾. وردّ عليه ابن الشجري[١٢] بأنّ المضمر هنا «كانَ» فهو بمنزلة قوله:[١٣]

٨٩ ـ قَد قِيلَ ذلِكَ، إنْ حَقًّا، وإنْ كَذِبًا

---

(١) عند المحشّي أيضًا: أحدهما.

(٢) ش وط: لم تَعلم.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة عدم الواو قبل هذا وما بعدُ في المواضع الأربعة.

(٤) الآية ١٠٦ من سورة التوبة: ﴿وآخَرُونَ مُرْجَونَ لِأمرِ اللهِ، إمّا يُعَذِّبُهُم وإمّا يَتُوبُ علَيهِم﴾. وعند صاحب المعجم: «مُرْجَونَ» خلافًا للنسخ وتبعًا للناشرين.

(٥) الآيتان: ٨٦ من سورة الكهف و٦٥ من سورة طه.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٣.

(٧) الآية ٣ من سورة الإنسان: ﴿إنّا هَدَيناهُ السَّبِيلَ إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا﴾.

(٨) تتمة مما عدا الأصل. وقوله: «على الحال» هو من الإعراب الحُكمي، والإعراب الحقيقي أن الأول حال مقدرة والثاني: معطوف عليه منصوب بالعطف. وكذلك ما مضى في آية التوبة. لكن المحشّي علق عليهما بما يدل على الجهل.

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن ٢: ٤٣٥.

(١٠) ش: «أن يلي الاسمَ أداةُ الشرط». وكلاهما صواب، والمحشّي خطّأ النصب وهو المخطِئ.

(١١) الآية ١٢٨ من سورة النساء: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ مِن بَعلِها نُشُوزًا أو إعراضًا فلا جُناحَ علَيهِما أن يُصلِحا بَينَهُما صُلحًا﴾. ن وط: «نحو». وفي الأصل: «مثل نحو». وفي الحاشية عن نسخة: مثل.

(١٢) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٤٦.

(١٣) صدر بيت للنعمان بن المنذر عجزه:

فما اعتِذارُكَ مِن قَولٍ، إذا قِيلا؟

الخزانة ٢: ٧٨.

وهذه المعاني لـ «أو» كما سيأتي. إلّا أنّ «إمّا» يُبنَى الكلامُ[١] معها من أوّل الأمر على ما جيء بها لأجله من شكّ وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير نُدور، و«أو» يُفتَتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشكّ أو غيره، ولهذا لم تتكرّر.

وقد يُستغنَى عن «إمّا» الثانية بذكر ما يُغني عنها نحو: إمّا أن تتكلّم بخير وإلّا فاسكُتْ،[٢] وقولِ المُثقِّب العبدي:[٣]

٩٠ ـ فإمّا أن تَكُونَ أخِي بِصِدقٍ فأعرِفَ، مِنكَ، غَثِّي مِن سَمِينِي
وإلّا فاطَّرِحْنِي، واتَّخِذْنِي عَدُوًّا، أتَّقِيكَ وتَتَّقِينِي

وقد يُستغنَى عن الأُولى لفظًا كقوله:

٩١ ـ سَقَتهُ الرَّواعِدُ، مِن صَيِّفٍ

البيتَ، وقد تقدّم،[٤] وقولِه:[٥]

٩٢ ـ تُلِمُّ بِدارٍ، قَد تَقادَمَ عَهدُها وإمّا بأمواتٍ، ألَمَّ خَيالُها

أي: إمّا بدارٍ. والفرّاء يقيسه فيُجيز:[٦] زيد يقومُ وإمّا يقعدُ، كما يَجوز: أو يقعدُ.

تنبيه

ليس من أقسام «إمّا»[٧] التي في قوله تعالى[٨]: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَدًا﴾، بل هذه «إنِ» الشرطيةُ و«ما» الزائدةُ.

١٥ ـ أو

حرفُ عطف ذكر له المتأخّرون معانيَ[٩] انتهت إلى اثنَي عشَرَ:

---

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: إلّا أن إمّا بني الكلام.

(٢) يعني: وإمّا أن تسكت.

(٣) انظر الخزانة ١: ١٤٩. ط: «المثقَّب». والغث: ما فيه غش. والسمين: ما فيه نصح وخير. وجاز كون ضمير الفاعل في «أتقيك» للمتكلم لأن المفعول الأول قبلُ هو للمتكلم أيضًا. ومثل هذا كثير ومن بليغ البيان.

(٤) وهو هناك تحت الرقم ٨٧.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٦١٨. وتلمّ: تنزل. وألمّ: حلّ وأقام.

(٦) انظر معاني القرآن ١: ٣٩٠.

(٧) زعم المحشّي أنها: العاطفة. وقد مضى من قبلُ ما ينقضه أصلًا.

(٨) الآية ٢٦ من سورة مريم: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَدًا فقُولِي: إنّي نَذَرتُ لِلرَّحمنِ صَومًا، فلَن أُكَلِّمَ اليَومَ إنسِيًّا﴾. والتي: اسم «ليس» مؤخر.

(٩) ش: معان.

أحدُها:[١] الشكّ نحو[٢]: ﴿لَبِثنا يَومًا أو بَعضَ يَومٍ﴾. الثاني:[٣] الإبهام نحو[٤]: ﴿وإنّا أو إيّاكُم لَعَلَى هُدًى أو في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ الشاهدُ في «أوِ» الأُولى،[٥] وقولِ الشاعر:[٦]

٩٣ ـ نَحـنُ أو أنتُـمُ الأُلَـى أَلِفُوا الحَـقْـ ـقَ، فبُـعـدًا لِلمُـبطِلِيـنَ، وسُحْـقـا

والثالث:[٧] التخيير، وهي الواقعة بعدَ الطلب وقبلَ ما يمتنع فيه الجمع[٨] نحو: تزوّجْ هِندًا[٩] أو أُختَها، وخُذْ من مالي دِرهمًا أو دينارًا.[١٠] فإن قلتَ: «فقد مثّل العلماء بآيَتَيِ الكفّارة والفِدية للتخيير مع إمكان الجمع» قلتُ: يمتنع الجمع بين الإطعام والكِسوة والتحرير[١١] اللّاتي كلٌّ منهنّ كفّارةٌ، وبين الصِّيام[١٢] والصَّدقة والنُّسك اللّاتي كلٌّ منهنّ فديةٌ، بل تقع واحدة منهنّ كفّارةً أو فديةً والباقي قُربةٌ مستقلّة خارجة عن ذلك.

والرابع: الإباحة. وهي الواقعة بعدَ الطلب وقبلَ ما يجوز فيه الجمع نحو: جالِسِ العُلماءَ أوِ الزُّهّادَ، وتعلّمِ الفقهَ أوِ النحوَ. وإذا دخلتْ «لا» الناهيةُ امتنع فِعل الجميع نحو[١٣]: ﴿ولا تُطِعْ مِنهُم آثِمًا أو كَفُورًا﴾، إذِ المعنى: لا تفعلْ أحدَهما.[١٤] فأيُّهما فعلَه فهو أحدُهما. وتلخيصه أنها[١٥] تدخل للنهي عمّا كان مُباحًا،

---

(١) ط: الأول.

(٢) الآية ١١٣ من سورة المؤمنون.

(٣) ط: والثاني.

(٤) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٥) بل هو في الثانية أيضًا وتفيد المبالغة في ذلك. ط: الشاهد في الأولى.

(٦) البيت مدوّر بين القافين. والألى: الذين. ولا تزاد فيه الواو زيادتها في «أولي» و«أولو» بمعنى: أصحاب. والبعد: الهلاك. والسحق: الفناء والمحق. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ١٩.

(٧) في حاشية الأصل عن نسخة أنها ليس فيها الواو أيضًا.

(٨) أي: يمتنع شرعًا حكم الجمع مع ما قبلها، وكذلك التعبير في حكم الجواز بما يلي من الإباحة.

(٩) ش وط: هندَ.

(١٠) ط: دينارًا أو درهمًا.

(١١) يعني: على أن الجميع معًا كفّارة. وكذلك الحكم في الفدية.

(١٢) في حاشية الأصل عن نسخة: ولا بين الصيام.

(١٣) الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(١٤) أي: لا تفعل طاعة أحدهما. وهذا يعني في الظاهر عدمَ النهي عن طاعة الآخر لولا الجملة التالية بعدُ في قول المصنف، وعدمَ النهي عن الجمع بين طاعة الاثنين معًا، فيجب القول بأن «أو» في الآية ونظائرها هي لأحد الشيئين ومنع الخلوّ، بأن الحكم يشمل بقرينة الشرع ما قبل «أو» وما بعدها معًا وكلًّا منهما على حِدة أيضًا. انظر شرح الكافية ٢: ٣٧٢ وشرح المفصل ٨: ١٠٠. ط: لاتطع أحدهما.

(١٥) يعني: أنّ «لا».

وكذا حكم النهيِ الداخلِ على التخيير وِفاقًا للسِّيرافي.[١] وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة في التشبيهِ نحو[٢]: ﴿فهِيَ كالحِجارةِ أو أشَدُّ قَسْوةً﴾، والتقديرِ[٣] نحو: ﴿فكانَ قابَ قَوسَينِ[٤] أو أدنَى﴾، فلم يَخُصَّها بالمسبوقة بالطلب.

الخامس:[٥] الجمع المُطلق كالواو. قاله الكوفيّون والأخفش والجرمي،[٦] واحتجّوا بقولِ تَوبةَ:[٧]

٩٤ ـ وقَـد زَعَمَـتْ لَيلَـى بأنّـيَ فـاجِرٌ لِنَفـسِـي تُقـاها، أو علَيها فُجُـورُها

ـ وقيل: «أو» فيه للإبهام ـ وقولِ جرير:[٨]

٩٥ ـ جـاءَ الخِلافـةَ، أو كانَـت لَـهُ قَدَرًا كَمـا أتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى، علَـى قَـدَرِ

والذي رأيتُه في ديوان جرير: «إذْ كانَت».[٩] وقولِه:[١٠]

٩٦ ـ وكانَ سِـيّانِ ألّا يَسـرَحُوا نَعَمًـا أو يَسـرَحُوهُ بِهـا، واغبَـرَّتِ السُّـوحُ

أي: وكان الشأنُ ألّا يرعَوُا الإبل وأن يرعوها سِيّانِ لوجود القحط. وإنما قدّرنا «كانَ» شأنيّةً[١١] لئلّا يلزم الإخبار عن النكرة بالمعرفة.[١٢] وقولِ الراجز[١٣]: / ٢٦

٩٧ ـ إنَّ بِـهـا أكتَـلَ أو رِزامـا خُـوَيـرِبَيـنِ، يَنقُـفـانِ الهامـا

إذ لـم يقـل «خُوَيربًـا» كمـا تقول: «زيـدٌ أو عمرٌو لِصٌّ»، ولا تقول: لِصّـانِ. وأجاب الخليل عـن هذا بأنّ

---

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله نحوي لغوي فقيه فَرَضي مات سنة ٣٦٨. تحفة الأديب ص ٤٣٤ والبغية ١: ٥٠٧.

(٢) الآية ٧٤ من سورة البقرة. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٢٣.

(٣) يعني ذِكر المقدار.

(٤) أي: في مقدار قرب قوسين إذا لُصقت إحداهما بالأُخرى من جانبيهما وتطابقتا. والآية هي ذات الرقم ٩ من سورة النجم.

(٥) ش وط: والخامس.

(٦) أبو عمر صالح بن إسحاق نحوي لغوي فقيه بصري توفي سنة ٢٢٥. تحفة الأديب ص ١٦٠ والبغية ٢: ٨.

(٧) الشاعر هو توبة بن الحُمَيِّر، والبيت في الخزانة ٤: ٤٢٥.

(٨) ديوانه ص ٢٧٥. والبيت في مديح عمر بن عبد العزيز. وقدرًا أي: مقدّرة.

(٩) يعني: لأنها كانت. فإذ: حرف اعتراض في البيت للسببية، والجملة اعتراضية.

(١٠) البيت لأبي ذؤيب يذكر سنة الجدب والقحط وفيه تلفيق بين بيتين. انظر ديوان الهذليين ١: ١٠٧. وسيان أي: مِثلان. وبها أي: في السنة المذكورة. والسوح: جمع ساحة.

(١١) أي: أن اسمها ضمير الشأن، وهي فعل ماض ناقص لا تامّ.

(١٢) لا حاجة إلى هذا التقدير لأن الجملة فيها قلب في التركيب للمبالغة. والمعرفة هنا هي المصدر المؤول.

(١٣) البيتان لرجل أسدي. الكتاب ١: ١٨٧. وبها أي: في الأرض المذكورة قبل. وأكتل ورزام: اسمان لِلِصَّين. والخويرب: تصغير خارب للتفخيم. وينقف الهام أي: يكسر الرأس ويستخرج ما فيها.

«خُوَيرِبَينِ» بتقدير: أشتُمُ، لا نعتٌ تابع.(١) وقولِ النابغة:(٢)

٩٨ ـ قالَت: ألا لَيتَما هذا الحَمامَ لَنا ... إلى حَمامتِنا، أو نِصفَهُ، فقَدِ

فحَسَبُوهُ، فألفَوهُ كَما ذَكَرَتْ ... تِسعًا وتِسعِينَ، لَم تَنقُصْ ولَم تَزِدِ

ويقوّيه أنه يُروَى: «ونِصفَهُ».(٣) وقولِه:(٤)

٩٩ ـ قَومٌ، إذا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رأيتَهُم ... مِن بَينِ مُلجِمِ مُهرِهِ أو سافِعِ

ومن الغريب أنّ جماعة منهم ابنُ مالك(٥) ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنّها تجيء بمعنى «ولا» نحو(٦): ﴿ولا علَى أنفُسِكُم أن تأكُلُوا مِن بُيُوتِكُم أو بُيُوت آبائكُم﴾، وهذه هي تلك بِعَينها،(٧) وإنما جاءت «لا» توكيدًا للنفي السابق(٨) ومانعةً من توهُّم تعليق النفي(٩) بالمجموع لا بكلٍّ واحد. وذلك مستفاد من دليلٍ خارج عن اللفظ وهو الإجماع. ونظيره قولك: «لا يَحِلُّ(١٠) الزِّنَى والسَّرقةُ»، ولو تُرِكَت(١١) «لا» في التقدير لم يضرَّ ذلك. وزعم ابن مالك أيضًا أن «أوِ» التي للإباحة حالّة في(١٢) محلِّ الواو. وهذا أيضًا

---

(١) كذا، ولا يجوز النعت هنا لأن قبله اسمين علمين معرفتين. والصواب النصب على الحال من الضمير المستتر فيما تعلق به الجار والمجرور: بها. وتقدير «أشتم» يعني أن النصب من باب الذمّ، والجملة حالية أيضًا من الضمير المستتر لا من: أكتل أورزام، لأن ضمير المثنى فيها لا يناسب ذلك. ولو قال «وصف» بدلًا من «نعت» لكان المراد هو الحال، لأن الوصف يطلق في النحو على الخبر والحال والصفة. وانظر الكتاب ١: ٢٨٧.

(٢) يذكر النابغة إصابة زرقاء اليمامة في الحكم إذ أبصرت الحمام عن بعد وعدده ٩٩. ديوانه ص ٤٥. وقد أي: حسْبُ، مبني على السكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي: هذا حسبُ، وحرك بالكسر للقافية. والكاف: اسم في محل نصب مفعول به ثان ومضاف. وتسعًا: بدل منه منصوب بالبدلية.

(٣) ط: رُوِي ونِصفُهُ.

(٤) البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١١. والصريخ: المستغيث. وفي ط وحاشية الأصل عن نسخة: «ما بينَ». والسافع: من يمسك ناصية الفرس في الجري لأنها غير ملجمة.

(٥) التسهيل ص ١٧٦.

(٦) الآية ٦١ من سورة النور.

(٧) يعني أن «أو» في الآية الكريمة هي التي بمعنى الواو نفسها أيضًا. والحقّ أن ابن مالك ومن وافقه يريدون ذلك في الآية، لأن «أو» فيها بمعنى الواو مع النفي، إذ المعنى: ولا بيوت آبائكم. فلا غرابة في قولهم ولا إشكال. وكون «أو» هنا لمنع الخلوّ أولى، فالإباحة لأحد الأمرين وللجمع بينهما أيضًا. المفصل ص ١٣١٥.

(٨) يعني «ليسَ ولا ولا» في الآية نفسها.

(٩) في حاشية الأصل عن نسخة: النهي.

(١٠) زاد هنا في ط: لك.

(١١) يعني: ما ذُكر من الآية الكريمة لا من القول المذكور كما زعم المحشّي إذ ليس فيه «لا» بين المتعاطفين.

(١٢) سقطت من ش وط. ومراد ابن مالك ما في الآية الكريمة ونظائرها من منع الخلوّ. انظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٢٣.

مردودٌ لأنه لو قيل: «جالسِ الحسنَ وابنَ سِيرِينَ» كان المأمور به مجالستَهما[١]، ولم يخرج المأمور عن العُهدة[٢] بمجالسة أحدهما. هذا هو المعروف من كلام النحويّين، ولكنْ ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى[٣]: ﴿تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾ أنّ الواو تأتي للإباحة نحو: «جالِسِ الحسنَ وابنَ سِيرِينَ» وأنه إنّما جيء بالفَذْلَكة[٤] دفعًا لتوهُّم إرادة الإباحة في: ﴿فصِيامُ ثَلاثةِ أيّامٍ في الحَجِّ وسَبْعةٍ إذا رَجَعتُم﴾، وقلّده في ذلك صاحب «الإيضاح البياني»،[٥] ولا تُعرف هذه المقالة لنحوي.[٦]

والسادس: الإضراب كـ«بل». فعن سيبويه[٧] إجازةُ ذلك بشرطين: تقدُّم نفي أو نهي، وإعادةِ العامل نحو: ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو، ولا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمرٌو. ونقله عنه ابن عُصفور، ويؤيّده أنّه قال في[٨]: ﴿ولا تُطِعْ مِنهُم آثِمًا أو كَفُورًا﴾: ولو قلتَ: «أو لا تُطعْ كفورًا» انقلب المعنى. يعني أنه يصير إضرابًا عن النهي الأول، ونهيًا عن الثاني فقط. وقال الكوفيّون وأبو عليّ وأبو الفتح وابن بَرهانٍ:[٩] «تأتي للإضراب مطلقًا» احتجاجًا بقول جرير:[١٠]

١٠٠ ـ ماذا تَرَى في عِيالٍ، قَد بَرِمتُ بِهِم ... لَم أُحصِ عِدّتَهُم إلّا بِعَدّادِ؟
كانُوا ثَمانِينَ، أو زادُوا ثَمانِيَةً ... لَولا رَجاؤُكَ قَد قَتَّلتُ أولادِي

وقراءةِ أبي السَّمّال[١١]: ﴿أوْ كُلَّما عاهَدُوا عَهدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِنهُم﴾، بسكون الواو.[١٢]

---

(١) زاد هنا في ط: معًا.
(٢) العهدة أي: الإلزام. فالمخاطب مأمور بمجالسة أحدهما أيضًا.
(٣) الآية ١٩٦ من سورة البقرة: ﴿فمَن لَم يَجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أيّامٍ في الحَجِّ وسَبْعةٍ إذا رَجَعتُم. تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾. وما يلي بعدُ هو منها أيضًا.
(٤) يعني الإجمال بعد تفصيل بالقول: «فتِلك». وهي الفَتْلَكة عبّر عنها بالفذلكة لأنها أعمّ. انظر الكشاف ١: ٢٦٢.
(٥) هو جلال الدين محمد بن عبد الرحمن الخطيب القزويني صاحب تلخيص المفتاح والإيضاح، توفي سنة ٧٣٩. فاسمه محمد ولقبه جلال الدين لا كما زعم المحشّي. انظر بغية الوعاة ٢: ٢٣٣.
(٦) كذا، وكان السيرافي قد قال بها في شرح كتاب سيبويه والهروي في الأزهية ص ١٢٧، وسيرد ذكر ذلك عند ابن هشام نفسه في التنبيه التالي وغيره. انظر حاشية الدماميني ص ١٣٨.
(٧) الكتاب ١: ٤٨٩.
(٨) الآية ٢٤ من سورة الإنسان. وانظر الكتاب ١: ٤٩١ والجنى الداني ص ٢٢٩ وشرح الجمل ١: ٢٣٥.
(٩) أبو الفتح هو عثمان بن جنّي عالم لغوي نحوي توفي سنة ٣٩٢ ـ تحفة الأديب ص ١٧٨ وبغية الوعاة ٢: ١٣٢ ـ وابن برهان هو عبد الواحد بن علي. انظر شرح اللمع ١: ١٥٦ و٢٤٧.
(١٠) الديوان ص ١٥٦. والعيال: من يقوم الرجل بشأنهم من أهله، جمع عَيِّل. والعدّاد: من يُحسن عدّ الأمور.
(١١) الآية ١٠٠ من سورة البقرة. وأبو السمّال هو قعنب الأعرابي معروف باختيار قراءات شاذة. طبقات القراء ٢: ٢٧. ط: أبي السِّمال.
(١٢) ش: «أو». ط: واو «أو». والقراءة المشهورة هي بفتح الواو.

واختُلف في[1]: ﴿وأرسَلْناهُ إلَى مِائَةِ أَلْفٍ أو يَزِيدُونَ﴾، فقال الفرّاء[2]: «بل يزيدون. هكذا جاء في التفسير مع صحّته في العربية»، وقال بعض الكوفيّين: بمعنى الواو. وللبصريّين فيها أقوال: قيل: للإبهام، وقيل: للتخيير أي: إذا رآهم الرائي يُخَيَّرُ[3] بين أن يقول: هم مِائَة ألف، أو يقول: هم أكثر[4] - نقله ابن الشجري[5] عن سيبويه. وفي ثُبوته عنه نظرٌ، ولا يصحّ التخيير بين شيئين الواقعُ أحدُهما - وقيل: هي للشكّ مصروفًا إلى الرائي. ذكره ابن جنّي.[6] وهذه الأقوالُ غيرَ القول بأنها بمعنى الواو مقولةٌ في[7]: ﴿وما أمرُ السّاعةِ إلّا كَلَمحِ البَصَرِ أو هُوَ أقرَبُ﴾، ﴿فهِيَ كالحِجارةِ أو أشَدُّ قَسْوةً﴾.

والسابع: التقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. ذكره ابن مالك في منظومتَيه[8] وفي «شرح الكُبرى»،[9] ثم عدلَ عن ذلك[10] في «التسهيل» وشرحِه فقال[11]: تأتي للتفريق المجرّد من الشكّ والإبهام والتخيير. وأمّا هذه الثلاثة فإنّ مع كل منها تفريقًا مصحوبًا بغيره»، ومثّل بنحو[12]: ﴿إن يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيرًا﴾، ﴿وقالُوا: كُونُوا هُودًا أو نَصارَى﴾. قال: وهذا أولَى من التعبير بالتقسيم، لأن استعمال الواو في التقسيم أجوَدُ[13] نحو: الكلمة اسم وفعل وحرف، وقولِه:[14]

١٠١ - كَمـا النّـاسُ مَجرُومٌ علَيـهِ وجـارِمُ

(١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٢) معاني القرآن ٢: ٣٩٣.

(٣) هذا هو الصواب وهو قريب من معنى الشك يلي بعد. انظر معاني الحروف للرماني ص ٧٨ والكشاف ٢: ٦١٢. ط: تخير.

(٤) أُلحق هنا بحاشية الأصل: من ذلك.

(٥) أمالي ابن الشجري ٢: ٣١٩.

(٦) الخصائص ٢: ٢٦١.

(٧) الآيتان: ٧٧ من سورة النحل و٧٤ من سورة البقرة.

(٨) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: «في منظومته». وزاد في ط: «الصغرى». وهي الألفية وتعرف بالخلاصة.

(٩) الكبرى هي الكافية الشافية.

(١٠) ط: عنه.

(١١) شرح التسهيل ٣: ٣٦٢ - ٣٦٣. وفي النص خلاف.

(١٢) الآيتان: ١٣٥ من سورة النساء: ﴿إن يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيرًا فاللهُ أولَى بِهِما﴾ و١٣٥ من سورة البقرة. وزاد صاحب المعجم آخرها في ط: ﴿تهتَدُوا﴾.

(١٣) عبارة ابن مالك: أولى من استعمال: أو.

(١٤) عجز بيت لعمرو بن برّاقة صدره:

ونَـنْـصُـرُ مَـولانـا، ونَـعـلَـمُ أنّـهُ

شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٥٧. ط: الناسِ.

ومن مجيئه بـ «أو» قولُه:[١]

١٠٢ ـ فقالُوا لَنا: ثِنتانِ، لا بُدَّ مِنهُما ... صُدُورُ رِماحٍ أُشرِعَت، أو سَلاسِلُ

انتهى.

ومجيء الواو[٢] في التقسيم أكثرَ[٣] لا يقتضي أنّ «أو» لا تأتي له، بل إثباتُه الأكثريّةَ للواو يقتضي الثبوتَ في «أو» بقلّة.[٤] وقد صرّح بثبوته في البيت[٥] وليس فيه دليل، لاحتمال أن / ٢٧ يكون المعنى: «لا بدّ من إحداهما»،[٦] فحُذف المضاف كما قيل[٧] في: ﴿يَخرُجُ مِنهُما اللُّؤلُؤُ[٨]﴾. وغيرُه عدلَ عن العبارتَين فعبّر بالتفصيل، ومثَّله بقوله تعالى[٩]: ﴿وقالُوا: كُونُوا هُودًا أو نَصارَى﴾، و﴿قالُوا: ساحِرٌ أو مَجنُونٌ﴾، إذِ المَعنى: وقالتِ اليهود: كونوا هودًا، وقالتِ النصارى: كونوا نصارى. وقال بعضهم: ساحرٌ، وقال بعضهم: مجنونٌ. فـ «أو» فيهما لتفصيل الإجمال في «قالُوا». وتعسّف ابن الشجري فقال في الآية الأُولى:[١٠] إنها حُذف منها مضافٌ وواوٌ وجملتان فعليتان، وتقديره: وقال بعضهم يعني اليهودَ: كونوا هودًا، وقال بعضهم يعني النصارى: كونوا نصارى. قال: فقام[١١] «أو نصارى» مَقام ذلك كله. وذلك دليل على شرف هذا الحرف. انتهى.

الثامن:[١٢] أن تكون بمعنى «إلّا» في الاستثناء. وهذه ينتصب المضارع بعدها بإضمار «أنْ» كقولِهم:[١٣] لأَقتُلَنَّهُ أو يُسلِمَ، وقولِه:[١٤]

---

(١) البيت لجعفر بن علبة في شرح الحماسة ١: ٤٦. وأشرعت أي: صُوّبت للطعن. والسلاسل كناية عن الأسر، جمع سلسلة.

(٢) ش وق: وكون الواو.

(٣) كذا خلافًا لذكر «أجود» قبل. وفي ش وط وحاشية خ عن نسخة: «أجود». وهو خلاف ذِكر «الأكثريّة» بعدُ، وليست الأكثرية بمعنى الأجودية.

(٤) ق: «بل يقتضي أن ذلك غير أجود». ط: ثبوته بقلة لـ «أو».

(٥) زاد هنا في ط: الأخير.

(٦) فيما عدا ب ون: أحدهما.

(٧) أي: قيل: يخرج من أحدهما، وهو ذو الماء الملح.

(٨) الآية ٢٢ من سورة الرحمن. وزاد هنا صاحب المعجم: ﴿والمَرجانُ﴾.

(٩) الآيتان: ١٣٥ من سورة البقرة و٥٢ من سورة الذاريات، وجُعلت الواو في ط منها خطأ، وأسقطها المحشّي خطأ أيضًا.

(١٠) أمالي ابن الشجري ٢: ٣٢٠.

(١١) ط: فأقام.

(١٢) ط: والثامن.

(١٣) ط: كقولك.

(١٤) البيت لزياد الأعجم في الكتاب ١: ٤٢٨. وغمزت أي: ضغطت وعصرت. والقناة: الرمح استعاره للعزّة. والكعوب: جمع كعب. وهو ما نشز في القناة بين أنابيبها المتصلة. وتستقيم: تعتدل وتنقاد.

١٠٣ ـ وكُنتُ إذا غَمَزتُ قَناةَ قَومٍ كَسَرتُ كُعُوبَها، أو تَستَقِيما

وحَمل عليه بعض المحقِّقين قوله تعالى(١): ﴿لا جُناحَ علَيكُم، إن طَلَّقتُمُ النِّساءَ، ما لَم تَمَسُّوهُنَّ أو تَفرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضةً﴾، فقدّر «تفرضوا» منصوبًا بـ «أن» مضمرةً لا مجزومًا بالعطف على «تمسُّوهنّ»، لئلّا يصير المعنى: لا جُناح عليكم فيما يتعلّق بمُهور النساء إن طلّقتُموهنّ في مُدّةِ انتفاءِ أحَدِ هذينِ الأمرَينِ، مع أنه إذا انتفى الفرْض دُون المَسيس لزم مَهرُ المِثل، وإذا انتفَى المَسيس دُون الفرض لزم نِصفُ المُسمَّى، فكيف يصحّ نفيُ الجُناح عند انتفاء أحد الأمرين؟ ولأنّ المُطلَّقاتِ المفروضَ لهنَّ قد ذُكِرنَ ثانيًا بقوله تعالى: ﴿وإن طَلَّقتُمُوهُنَّ﴾ الآيَةَ، وتُرِكَ ذِكرُ المَمسوساتِ لِما تقدَّمَ من المفهوم، ولو كان «تَفرِضُوا» مجزومًا لكانت المَمسوساتُ والمَفروضُ لهنّ مُستَوِياتٍ(٢) في الذِّكر، وإذا قُدِّرتْ(٣) «أو» بمعنى «إلّا» خرجَتِ المَفروضُ لهنَّ(٤) عن مُشاركة المَمسوسات في الذِّكر.

وأجاب ابن الحاجب(٥) عن الأوّل بمنع كون المعنى مُدّةَ انتفاءِ أحدِهما بل مُدّةَ لم يكن واحدٌ منهما. وذلك بنفيهما جميعًا لأنه نكرةٌ(٦) في سياق النفي الصريح، بخلاف الأوّل فإنه لا ينفي إلّا أحدَهما، وأجاب بعضهم عن الثاني بأنّ ذكر المَفروض لهنَّ(٧) إنّما كان لِتعيين النِّصف لهنّ لا لِبيان أنّ لهنّ شيئًا في الجملة. وقيل: «أو» بمعنى الواو. ويؤيّده قول المفسِّرين: إنّها نزلتْ في رجلٍ أنصاريّ طلَّق امرأته قبل المَسيس وقبل الفرض. وفيها قول آخر سيأتي.(٨)

والتاسع: أن تكون بمعنى «إلَى». وهذه(٩) كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بـ «أن» مضمرةً نحو: لألزَمَنَّكَ أو تَقضِيَني(١٠) حقِّي، وقولِه:(١١)

---

(١) الآيتان ٢٣٦ و٢٣٧ من سورة البقرة: ﴿لا جُناحَ علَيكُم، إن طَلَّقتُمُ النِّساءَ ما لَم تَمَسُّوهُنَّ أو تَفرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضةً ومَتِّعُوهُنَّ، علَى المُوسِعِ قَدَرُهُ، وعلَى المُقتِرِ قَدَرُهُ، مَتاعًا بِالمَعرُوفِ حَقًّا علَى المُحسِنِينَ. وإن طَلَّقتُمُوهُنَّ مِن قَبلِ أنْ تَمَسُّوهُنَّ، وقَد فَرَضتُم لَهُنَّ فَرِيضةً، فنِصفُ مَا فَرَضتُم، إلّا أن يَعفُونَ أو يَعفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقدةُ النِّكاحِ﴾. وليس «تعالى» في ن.

(٢) ط: مستويين.

(٣) زعم المحشّي أنه يجوز: قَدَّرتَ.

(٤) سقط من ط.

(٥) الأمالي: ١: ٢٦٢.

(٦) كذا، والجملتان المقدرتان بهذا معرفتان لأن فيهما ضميرَيِ المخاطَبين والغائبات. وهذا يقتضي أن يصاغ التقديران المذكوران بلفظ معرفتين ولا وجه للفرق بينهما.

(٧) أي: بعدُ في الآية الثانية ذات الرقم ٢٣٧.

(٨) يعني أنه المعنى التاسع بمعنى: إلى.

(٩) ط: وهي.

(١٠) أي: تعطيني. ن: تقضي.

(١١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٤٧.

١٠٤ ـ لأستَسهِلَنَّ الصَّعبَ، أو أُدرِكَ المُنَى فما انقادَتِ الآمالُ إلّا لِصابِرِ

ومَن قال في «أو تَفرِضُوا»: «إنه منصوب» جوّز هذا المعنى فيه، ويكون غايةً لنفي الجُناح، لا لنفي المَسيس.[١]

والعاشر: التقريب نحو: ما أدري: أسَلَّمَ أو وَدَّعَ؟ قاله الحريريُّ[٢] وغيره.

الحاديْ عشَرَ:[٣] الشرطية نحو: لأضرِبَنَّه عاشَ أو ماتَ، أي: إن عاش بعد الضرب وإن مات. ومثله: لآتِيَنَّكَ أعطيتَني أو حرمتَني. قاله ابن الشجري.[٤]

الثانيْ عشَرَ: التبعيض نحو[٥]: ﴿وقالُوا: كُونُوا هُودًا أو نَصارَى﴾. نقله ابن الشجري[٦] عن بعض الكوفيين. والذي يظهر لي أنّه إنّما أراد معنى التفصيل[٧]. فإنّ كلّ واحد ممّا قبلَ «أوِ» التفصيليةِ وما بعدَها بعضٌ لِما تقدّم عليهما من المُجمَل، ولم يُرِد أنها ذُكرتْ لتُفيد مجرّد معنى التبعيض.

تنبيه

التحقيق أنّ «أو» موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدِّمون، وقد تَخرجُ إلى معنى «بل» وإلى معنى الواو، وأمّا بقيّة المعاني فمستفادة من غيرها. ومن العجب أنهم ذكروا أنّ من معاني صيغة «اِفعَل» التخييرَ والإباحةَ، ومثّلوه بنحو: خذْ من مالي درهمًا أو دينارًا، وجالسِ[٨] الحسنَ أو ابنَ سِيرِينَ، ثم ذكروا أنّ «أو» تُفيدهما ومثّلوا بالمثالين المذكورين لذلك.[٩] ومن البيّنِ الفسادِ المعنى العاشرُ،[١٠] و«أو» فيه إنّما هي للشكّ على زعمهم، وإنما استُفيد التقريب[١١] من إثبات اشتباه السلام بالتوديع، إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتَينِ ممتنعٌ أو مستبعَدٌ.[١٢] وينبغي لمن قال: «إنها تأتي

(١) زاد هنا في ط: «وقيل: أو بمعنى الواو». وذكر الدسوقي أن هذا المزيد «ثابت في بعض النسخ. كذا بخط الشنواني».

(٢) انظر درّة الغوّاص ص ١٩٦.

(٣) خ وب: والحادي عشر.

(٤) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣١٩.

(٥) الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٢٠.

(٧) زاد هنا في ش وط: السابق.

(٨) ط: أو جالس

(٩) ق: كذلك.

(١٠) ط: ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر.

(١١) ط: استفيد معنى التقريب.

(١٢) الظاهر أنه كانت تحيةٌ واحدة للسلام والوداع. يعني أن المتكلّم دخل فسلّم وانصرف.

للشرطية» أن يقول: «وللعطف» لأنه قدّر مكانها «وإنْ». والحق أنّ الفعل / ٢٨ الذي قبلها[١] على معنى حرف الشرط كما قدّره هذا القائل، وأنّ «أو» على بابها ولكنها لمّا عُطِفتْ على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط.

١٦ ـ ألا بفتح الهمزة والتخفيف

على خمسة أوجُه:

أحدُها: أن تكونَ للتنبيه فتدُلّ[٢] على تحقُّق ما بعدها، وتدخلَ على الجملتين نحو[٣]: ﴿ألا إنَّهُم هُمُ السُّفَهاءُ﴾، ﴿ألا يَومَ يأتِيهِم لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم﴾. ويقول المُعْرِبون فيها: «حرف استفتاح»، فيُبيِّنُون[٤] مكانها ويُهملون معناها. وإفادتُها التحقيقَ من جهة ترَكُّبها[٥] من الهمزة و«لا»، وهمزةُ الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادَتِ التحقيقَ نحو[٦]: ﴿أليسَ ذلِكَ بِقادِرٍ علَى أن يُحيِيَ المَوتَى﴾؟ قال الزمخشري:[٧] ولِكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلّا مصدّرةً بنحو ما يُتلقّى به القسَم نحو[٨]: ﴿ألا إنَّ أولِياءَ اللهِ﴾، وأُختُها «أما» من مُقدِّمات اليمين وطلائعها[٩] كقوله:[١٠]

١٠٥ ـ أمـا والَّذي لا يَعلَمُ الغَيبَ غَيرُهُ ... ويُحيِي العِظامَ البِيضَ، وهْيَ رَمِيمُ

وقولِه:[١١]

١٠٦ ـ أما والَّذِي أبكَى وأضحَكَ، والَّذِي ... أماتَ وأحْيا، والَّذِي أمرُه الأمرُ

والثاني: التوبيخ والإنكار كقوله:[١٢]

١٠٧ ـ ألا طِعانَ؟ ألا فُرسانَ عادِيَةً ... إلّا تَجَشُّؤَكُم حَولَ التَّنانِيرِ؟

---

(١) زاد هنا في ط وبين سطري الأصل: دالٌّ.

(٢) ط: فتدلُّ.

(٣) الآيتان: ١٣ من سورة البقرة و٨ من سورة هود.

(٤) في الأصل وش: فيُثبِتون.

(٥) ط: تركيبها.

(٦) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٧) الكشاف ١: ٣٨.

(٨) الآية ٦٢ من سورة يونس: ﴿ألا إنَّ أولِياءَ اللهِ لا خَوفٌ علَيهِم، ولا هُم يَحزَنُونَ﴾.

(٩) فيما عدا ب: «وطلائعه»، وفي الكشاف: وأُختها التي هي «أما» من طلائع اليمين ومقدماتها.

(١٠) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ١٢٤.

(١١) البيت مضى تحت الرقم ٧٩.

(١٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣. خ: «عادية» بالعين والغين معًا. والغادية: التي تبكّر للغارات. والتجشّؤ: تنفس المعدة لكثرة امتلائها. وضبط «تَجشُّؤكُم» بالنصب والرفع معًا في خ.

وقوله:[١]

١٠٨ ـ ألا ارعِواءَ لِمَن وَلَّت شَبيبتُهُ وآذَنت بِمَشيبٍ، بَعدَهُ هَرَمُ؟

والثالث: التمنّي كقوله:[٢]

١٠٩ ـ ألا عُمرَ وَلَّى مُستَطاعٌ رُجُوعُهُ فيَرأبَ ما أثأَتْ يَدُ الغَفَلاتِ

ولهذا نُصب «يرأبَ» لأنه جواب تمنٍّ مقرونٌ بالفاء.

والرابع: الاستفهام عن النفي كقوله:[٣]

١١٠ ـ ألا اصطِبارَ لِسَلمَى، أم لَها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الَّذِي لاقاهُ أمثالِي؟

وفي هذا البيت ردّ على من أنكر وجود هذا القِسم، وهو الشَّلَوبينُ.

وهذه الأقسام الثلاثة مختصّة بالدخول على الجملة الاسمية وتعمل عمل «لا» التبرئةِ، ولكن تختصّ التي للتمنّي بأنها لا خبر لها[٤] لفظًا ولا تقديرًا، وبأنها لا يجوز مراعاة محلّها مع اسمها، وبأنها[٥] لا يجوز إلغاؤها ولو تكرّرت. أمّا الأول فلأنّها بمعنى: أتمنّى، وأتمنّى لا خبرَ له، وأمّا الآخَرانِ فلأنّها بمنزلة: ليتَ. وهذا كله قول سيبويه[٦] ومَن وافقه. وعلى هذا فيكون قوله في البيت «مُستطاعٌ رجوعُه[٧]» مبتدأ وخبرًا على التقديم والتأخير، والجملة صفة[٨] على اللفظ، ولا يكون «مُستطاعٌ» خبرًا أو نعتًا على المحلّ و«رجوعُه» مرفوعٌ به عليهما[٩] لِما بينّا.

والخامس: العَرْض والتحضيض، ومعناهما طلب الشيء، ولكنّ[١٠] العَرْضَ طلبٌ بلِين والتحضيضَ طلبٌ بحثّ. وتختصّ «ألا» هذه بالفعلية نحو:[١١] ﴿ألا تُحِبُّونَ أن يَغفِرَ اللهُ لَكُم﴾، ﴿ألا

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٩٢. والارعواء: الكفّ عما هو مَعيب. وآذنت أي: أعلمت.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٩٢ أيضًا. ويرأب: يصلح. وأثأت: أفسدت.

(٣) البيت مضى تحت الرقم ٩.

(٤) بل يكون لها خبر، وهو في الشاهد عليها قبلُ: مستطاع، ورجوع: نائب فاعل له. وهذا خلاف ما سيذكره المصنف بعد.

(٥) ن وط: وأنها.

(٦) الكتاب ١: ٣٥٩.

(٧) سقطت من ن.

(٨) زاد هنا في ط: ثانية.

(٩) يعني: ولا يكون «رجوعُ» نائب فاعل: مستطاع، على تقدير الخبر أو النعت.

(١٠) سقطت الواو من ط.

(١١) الآيتان: ٢٢ من سورة النور و١٣ من سورة التوبة.

تُقاتِلُونَ قَومًا نَكَثُوا أيمانَهُم﴾. ومنه عند الخليل قوله:[١]

١١١ ـ ألا رَجُلًا جَزاهُ اللهُ خَيرًا، يَدُلُّ على مُحَصَّلةٍ، تَبِيتُ

والتقدير عنده: ألا تُرُونِي[٢] رجلًا هذه صفته، فحذف الفعل مدلولًا عليه بالمعنى. وزعم بعضهم أنه محذوف على شريطة التفسير أي: ألا جزى اللهُ رجلًا جزاه خيرًا. و«ألا»[٣] على هذا للتنبيه. وقال يونس:[٤] «ألا»: للتمنّي، ونُوِّن الاسمُ[٥] للضرورة. وقول الخليل أَولى لأنه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين، وإضمار الخليل أَولى من إضمار غيره، لأنه لم يُرِد أن يدعو لرجل على هذه الصفة وإنما قصدُه[٦] طلبُه. وأمّا قولُ ابن الحاجب في تضعيف هذا القول:[٧] «إنّ «يَدُلُّ» صفةٌ لـ «رجل» فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسِّرة وهي أجنبية» فمردودٌ بقوله تعالى[٨]: ﴿إنِ امرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ﴾، ثم الفصلُ بالجملة لازم وإن لم تقدّر مفسِّرة، إذ لا تكون صفة لأنها إنشائية.

١٧ ـ إلّا بالكسر والتشديد

على أربعة أوجه:

١ ـ أحدُها أن تكون للاستثناء نحو[٩]: ﴿فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلًا﴾، وانتصابُ ما بعدها في هذه الآية ونحوها بها على الأصحّ، ونحو[١٠]: ﴿ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾، وارتفاعُ ما بعدها في هذه الآية ونحوها على أنه بدل بعض من كلّ عند البصريين ـ ويُبَعِّده[١١] أنه لا ضمير معه في نحو: «ما جاءني أحدٌ إلّا زيدٌ» كما[١٢] في: «أكلتُ الرغيفَ ثلثَه»، وأنه مخالف للمبدل منه في النفي والإيجاب ـ[١٣] وعلى أنه معطوف على

(١) البيت لعمرو بن قنعاس في الخزانة ١: ٤٥٩. والمُحَصَّلة: المختارة المميَّزة. وفيما عدا الأصل: «مُحَصِّلةٍ»: أي تميّز الذهب من الفضة. وتبيت: تتزوّج وتقضي الليل معه.

(٢) كذا بحذف نون الإعراب للتخفيف.

(٣) زاد هنا في ق: هذه.

(٤) الكتاب ١: ٣٥٩.

(٥) ط: اسم لا.

(٦) تحتها في الأصل: قصدَ.

(٧) الأمالي ١: ٤١٣. ش: أنّ.

(٨) الآية ١٧٦ من سورة النساء: ﴿إنِ امرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ، ولَهُ أُختٌ، فلَها نِصفُ ما تَرَكَ﴾.

(٩) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(١٠) الآية ٦٦ من سورة النساء. ش وط: على الصحيح وقوله.

(١١) ط: ويبْعده.

(١٢) كما: لهما علاقة بخبر «لا» المحذوف. وزاد في ط بعد «في»: نحو.

(١٣) لا مانع من هذه المخالفة مع مراعاة معنى: إلّا.

المستثنى / ٢٩ منه وإلّا: حرف عطف، عند الكوفيّين. وهي عندهم[١] بمنزلة «لا» العاطفةِ في أنّ ما بعدها مخالف لِما قبلها، لكنّ ذاك[٢] منفي بعد إيجاب وهذا موجَب بعد نفي. ورُدّ بقولهم:[٣] «ما قام إلّا زيدٌ»، وليس شيء من أحرف العطف يلي العواملَ.[٤] وقد يُجاب بأنه ليس تاليَها في التقدير، إذ الأصل: ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ.

٢ ـ الثاني: أن تكون[٥] بمنزلة «غير» فيُوصفَ بها وبتاليها جمعٌ منكَّر أو شِبهُه.

فمِثال الجمع المنكَّر[٦]: ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾، فلا يجوز في «إلّا» هذه[٧] أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: لو كان فيهما آلهةٌ ليس فيهم اللهُ لَفَسَدَتا ـ وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم اللهُ لم تفسُدا، وليس ذلك المراد ـ ولا من جهة اللفظ لأن «آلهة» جمع منكّر في الإثبات فلا عموم له فلا يصحّ الاستثناء منه. لو[٨] قلتَ: «قام رجالٌ إلّا زيدًا» لم يصحّ اتّفاقًا. وزعم المبرّد أن «إلّا» في الآية[٩] للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجًّا بأن «لو» تدلّ على الامتناعِ وامتناعُ الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز وأن نحو: «لو كان معنا إلّا زيدٌ» أجودُ كلام.[١٠] ويردّه أنهم لا يقولون: «لو جاءني دَيّارٌ أكرمتُه، ولا[١١] لو جاءني مِن أحدٍ أكرمتُه»، ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز: «ما فيها ديّارٌ، وما جاءني من أحدٍ». ولمّا لم يجز ذلك دلّ على أن الصواب قول سيبويه: إنّ «إلّا» وما بعدها صفةٌ.[١٢]

قال الشَّلَوبينُ وابنُ الضّائع:[١٣] ولا يصحّ المعنى حتّى تكون «إلّا» بمعنى «غير» التي يراد بها العِوَض

(١) سقطت من ط. ق: عند الكوفيين ومن وافقهم وهي عندهم.
(٢) تحتها في الأصل: ذلك.
(٣) أي: قول العرب.
(٤) أي: يكون بعدها. ب وط: العامل.
(٥) زاد هنا في ش وط وحاشية ق: صفة.
(٦) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.
(٧) زاد تحتها في الأصل: الآية.
(٨) ط: فلو.
(٩) المقتضب ٤: ٤٠٨. ط: في هذه الآية.
(١٠) يعني: في التفريغ والحصر.
(١١) سقط «لا» من ن. وأُلحق هنا بحاشية الأصل «يقولون» ليصبح المراد: ولا يقولون.
(١٢) الكتاب ١: ٣٧٠. وعلى هذا تقول: إلّا اللهُ: صفة لـ «آلهةٌ» مرفوعة تفيد التوكيد.
(١٣) علي بن محمد الإشبيلي نحوي أندلسي وهو شيخ أبي حيّان، توفي سنة ٦٨٠. البغية ٢: ٢٠٤. وفي الأصل وخ: وابن الصائغ.

والبدَل.[١] قالا: وهذا هو المعنى[٢] في المثال الذي ذكره سيبويه توطئةً للمسألة، وهو: لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغُلِبْنا،[٣] أي: رجلٌ مكانَ زيدٍ أو عوضًا عن زيدٍ.[٤] انتهى.

قلتُ: وليس كما قالاهُ[٥] بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف، فهو في المثال مخصِّص مثلَه في قولك: «رجل[٦] موصوف بأنه غير زيد»، وفي الآية مؤكِّد مثلَه في قولك: «مُتعدِّدٌ موصوف بأنه غيرُ الواحِدِ». وهكذا الحكم أبدًا، إن طابق ما بعد «إلّا» موصوفَها فالوصف مخصِّص[٧]، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكِّد. ولم أرَ من أفصح عن هذا. لكنّ النحويّين قالوا: إذا قيل: «له عندي عشَرةٌ إلّا درهمًا» فقد أقرّ له بتسعة، فإن قال «إلّا درهمٌ» فقد أقرّ له بعشرة. وسِرُّه أن المعنى حينئذ: عشرةٌ موصوفةٌ بأنها غيرُ درهم. وكلُّ عشَرةٍ فهي موصوفة بذلك، فالصفة هنا مؤكِّدة صالحة للإسقاط مثلَها في[٨]: ﴿نَفْخةٌ واحِدةٌ﴾. وتتخرّج الآية[٩] على ذلك، إذ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهةٌ لفَسَدَتا أي: أنّ[١٠] الفسادَ يترتّب على تقدير تعدُّد الآلهة. وهذا هو المعنى المُرادُ.

ومثال المعرَّف الشبيهِ بالمنكَّر قوله:[١١]

١١٢ ـ أُنِيخَت، فألقَت بَلْدةً فَوقَ بَلْدةٍ . قَليلٍ بِها الأصواتُ إلّا بُغامُها

فإن تعريف «الأصوات» تعريفُ الجنس، ومثال شِبه الجمع قوله:[١٢]

١١٣ ـ لَو كانَ غَيري، سُلَيمَى، الدَّهرَ غَيَّرَهُ . وَقعُ الحوادِثِ، إلّا الصّارِمُ الذَّكَرُ

---

(١) ش ون وط: البدل والعوض.

(٢) ط: المعنِيّ.

(٣) ش: لغَلَبْنا.

(٤) ط: من زيد.

(٥) ط: قالا.

(٦) ط: جاء رجل.

(٧) زاد هنا في ط: له.

(٨) الآيات ١٣ ـ ١٥ من سورة الحاقة: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخةٌ واحِدةٌ، وحُمِلَتِ الأرضُ والجِبالُ فدُكَّتا دَكّةً واحِدةً، فيَومَئذٍ وَقَعَتِ الواقِعةُ﴾.

(٩) يعني آية الأنبياء.

(١٠) ط: إنّ.

(١١) البيت لذي الرُّمّة في ديوانه ص ٦٣٨ يصف بروك ناقته. والبلدة: صدرها. والبلدة: الأرض. وقليل بها أي: ليس فيها. ط: «قليلٌ». والبغام: صوت الناقة.

(١٢) البيت للبيد في ديوانه ص ٦٢. وسليمى يعني: يا سُليمى. والدهر أي: في هذا الزمان. والصارم: السيف القاطع. والذكر: المصنوع من أجود الحديد.

فـ «إلّا الصَّارِمُ»: صفة لـ «غيري». ومُقتضى كلام سيبويه أنه لا يُشتَرط كون الموصوف جمعًا أو شِبهَه، لتمثيله[١] بـ «لو كان معنا رجل إلّا زيدٌ[٢]»، وهو لا يُجري «لو» مُجرى النفي كما يقول المبرّد.

وتفارق «إلّا» هذه غيرًا من وجهين: أحدُهما: أنه لا يجوز حذف موصوفها، لا يقال: «جاءني إلّا زيدٌ» ويقال: «جاءني غيرُ زيدٍ»، ونظيرها في ذلك الجُملُ والظروفُ، فإنها تقع صفاتٍ ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها، والثاني: أنها[٣] لا يوصف بها إلّا حيث يصحّ الاستثناءُ، فيجوز: «عندي درهمٌ إلّا دانقٌ» لأنه يجوز «إلّا دانقًا»، ويمتنع «إلّا جيدٌ» لأنه يمتنع «إلّا جيّدًا»، ويجوز «درهمٌ غيرُ جيّد». قاله جماعات، وقد يقال: إنه مخالف لقولهم في: ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ[٤]﴾ الآيةَ، ولِمثال سيبويه: لو كان معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغُلِبْنا.[٥]

وشرطَ ابن الحاجب[٦] في وقوع «إلّا» صفةً تعذُّرَ الاستثناء، وجعل من الشاذّ قولَه:[٧]

١١٤ ـ وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ، لَعَمرُ أبِيكَ، إلّا الفَرقَدانِ

والوصفُ[٨] هنا مخصِّص لا مؤكِّد، لِما بيّنتُ[٩] من القاعدة.

٣ ـ والثالث: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ والمعنى. ذكره الأخفش والفرّاء وأبو عُبيدة،[١٠] وجعلوا منه[١١]: ﴿لِئلّا / ٣٠ يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُم حُجّةٌ إلّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنهُم﴾، ﴿لا يَخافُ لَدَيَّ المُرسَلُونَ إلّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسنًا بَعدَ سُوءٍ﴾ أي: ولا الّذين ظلموا، ولا مَن ظلم. وتأوّلهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.[١٢]

---

(١) أقحم في متن الأصل ما جعل اللفظ: كتمثيله.

(٢) زاد هنا في ق وط: لغُلبنا.

(٣) ط: أنه.

(٤) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء. وزاد هنا في ط: ﴿إلّا اللهُ لفَسَدَتا﴾.

(٥) ش وخ: لغَلَبْنا.

(٦) الأمالي ٢: ٥٤٦.

(٧) البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٧٨ والخزانة ٢: ٥٢. والفرقدان: نجمان متلازمان قرب القطب. وإلّا الفرقدان: صفة لكلّ.

(٨) في الأصل: «ثم الوصف». وفي الحاشية عن نسخة: فالوصف.

(٩) ش: ثبَت.

(١٠) انظر معاني القرآن للأخفش ١: ١١٩ وللفراء ١: ٨١ ومجاز القرآن ١: ١٢. وإنما ذكره الفراء عن غيره ولم يقرّه. ق: وأبو عبيد.

(١١) الآيات: ١٥٠ من سورة البقرة: ﴿وحَيثُما كُنتُم فوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطرَهُ، لِئلّا يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُم حُجّةٌ إلّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنهُم﴾ و١٠ و١١ من سورة النمل. وفي الشاهدين ترى أنّ «إلّا» هي بمعنى الواو مع: لا، لا بمنزلة الواو فقط. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(١٢) يعني أن ما بعد إلّا مبتدأ خبره محذوف في الآية الأولى: فإنهم يتعلقون بالشُّبة، والخبر في الثانية: فإني غفور رحيم. والجملة =

٤ ـ والرابع: أن تكون زائدةً. قاله الأصمعيُّ وابنُ جنّي وحمَلا عليه قوله:[١]

١١٥ ـ حَراجِيجُ، ما تَنفَكُّ إلّا مُناخةً عَلَى الخَسفِ، أو نَرمِي بِها بَلَدًا قَفْرا

وابنُ مالك وحَمل عليه قوله:[٢]

١١٦ ـ أرَى الدَّهرَ إلّا مَنجَنُونًا بأهلِهِ

وإنما المحفوظ «وما الدّهرُ»، ثم إن ثَبَتَتْ روايته فتَتخرَّج[٣] على أنّ «أرى» جوابٌ لقسَم مُقدّر وحُذفت «لا» كحذفها في[٤]: ﴿تاللهِ تَفتأُ﴾، ودلّ على ذلك الاستثناءُ المفرَّغ. وأمّا بيت ذي الرُّمّة فقيل: غلطٌ منه، وقيل: من الرُّواة وإنّ الرواية: «إلًّا»[٥] بالتنوين أي: شخصًا. وقيل: تنفكّ: تامّة بمعنى: ما تنفصل عن التعب أو ما تَخلص منه. فنفيُها نفيٌ، ومناخةً: حال. وقال جماعة كثيرة: هي ناقصة والخبر «علَى الخسف» ومناخةً: حال. وهذا فاسد لبقاء الإشكال إذ لا يقال: جاء زيد إلّا راكبًا.

تنبيه[٦]

ليس من أقسام «إلّا» التي في نحو[٧]: ﴿إلّا تَنصُرُوهُ فقَد نَصَرَهُ اللهُ﴾، وإنما هذه كلمتان «إنِ» الشرطيةُ و«لا» النافيةُ. ومن العجب أن ابن مالك، على إمامته، ذكرها في «شرح التسهيل» من أقسام: إلّا.[٨]

= الكبرى في محل نصب مستثنى. انظر المفصل ص ١٣٧٦.

(١) البيت لذي الرُّمّة في ديوانه ص ١٧٣ يصف إجهاد النوق. والحراجيج: جمع حُرجوج. وهي الناقة الضامرة. ش: «لا تَنفَكُّ». والخسف: الذل أي: على غير علف استعدادًا للرحيل.

(٢) صدر بيت لأحد بني سعد عجزه في ط:

وما صاحِبُ الحاجاتِ إلّا مُعَذَّبا

الخزانة ٢: ١٢٩. والمنجنون: الدولاب المتقلّب.

(٣) ط: إن صحّت روايته فتُخرّج.

(٤) الآية ٨٥ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: تاللهِ تَفْتأُ تَذكُرُ يُوسُفَ حَتّى تَكُونَ حَرَضًا﴾.

(٥) ط: «آلّا». وتفسير ابن هشام الإلَّ بالشخص غريب لم يقف عنده المحشّون، وهو مناسب للآل. والأولى أن يفسّر الإلّ بأنه ما له حُرمةٌ وحَقٌّ كالقَرابة والرَّحِمِ والجِوارِ والعَهدِ، من مصدر: ألَلتُ: إذا اجتهدتَ في الشّيء وحافظتَ عليه ولم تُضيِّعه. فالإلُّ اسمٌ كالذِّبح مِن الذَّبح، وهو إذًا الشّيءُ المُحافَظُ عليه المُعظَّمُ حَقُّه. انظر تاج العروس ٢٨: ١٩.

(٦) انظر الجنى الداني ص ٥٢١.

(٧) الآية ٤٠ من سورة التوبة. والتي: اسم «ليس» مؤخّر.

(٨) كذا، وابن مالك ذكرها في باب «إلّا» ليبيّن أنها مركبة كما ذكر ابن هشام قبلُ ولم يورد ما زعمه ابن هشام هنا. وانظر حاشية الأمير ١: ٦٩.

١٨ ـ ألّا بالفتح والتشديد

حرفُ تحضيض مختصٌّ بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض. فأمّا قوله:[١]

١١٧ ـ ونُبِّئْتُ: لَيلَى أرسَلَتْ بِشَفاعةٍ إلَيَّ، فهَلّا نَفسُ لَيلَى شَفِيعُها

فالتقدير: فهلّا كان هو، أي: الشأنُ. وقيل: التقدير: «فهلّا شَفَعَت نفسُ ليلَى»، لأنّ الإضمار من جنس المذكور أقيَس. وشفيعُها، على هذا، خبرٌ لمحذوف أي: هي[٢] شفيعُها.

تنبيه

ليس من أقسام «ألّا» التي في قوله تعالى[٣]: ﴿وإنَّهُ: بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، ألّا تَعلُوا عليَّ﴾، بل هذه كلمتان «أن» الناصبةُ و«لا» النافيةُ، أو «أنِ» المفسِّرةُ[٤] و«لا» الناهيةُ ولا موضع لها على هذا، وعلى الأول فهي[٥] بدل من ﴿كِتابٌ﴾ على أنه بمعنى مكتوب، وعلى أن الخبر[٦] بمعنى الطلب بقرينة ﴿وائْتُونِي﴾، ومثلها[٧]: ﴿ألّا يَسجُدُوا للهِ﴾ في قراءة التشديد، لكن «أنْ» فيها الناصبة ليس غيرُ، و«لا» فيها محتمِلة للنفي فتكون «ألّا» بدلًا من ﴿أعمالَهُم﴾ أو خبرًا لمحذوف أي: أعمالُهم ألّا يسجدوا، وللزيادةِ فتكون «ألّا» مخفوضة بدلًا من ﴿السَّبِيلِ﴾، أو مختلَفٌ[٨] فيها: أمخفوضةٌ هي أم منصوبةٌ؟ وذلك[٩] على أنّ الأصل: لئلّا، واللام متعلّقة بـ ﴿يَهتَدُونَ﴾.

---

(١) البيت لقيس بن الملوّح في ديوانه ص ١٩٥.

(٢) يعني ليلى لا «نفس ليلى» كما ذكر المحشّي لأنه يلتبس بالمذكور في البيت. والجملة الاسمية تفسيرية.

(٣) الآيات ٢٩ ـ ٣١ من سورة النمل: ﴿يا أيُّها المَلأُ، إنِّي أُلقِيَ إلَيَّ كِتابٌ كَرِيمٌ، إنَّهُ مِن سُلَيمانَ، وإنَّهُ بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ. ألّا تَعلُوا علَيَّ، وائْتُونِي مُسلِمِينَ﴾. والتي: اسم «ليس» مؤخّر.

(٤) الصواب أن المفسّرة هنا هي: المبيّنة للمعنى مثل: أيْ، وليست للتفسير النحوي. وجملة لا تعلوا: استئنافية بيانية ضمن خبر «إنَّ» الثانية وليست كما ذكر الزمخشري في الكشاف ٢: ٤٥ وابن هشام وغيره تأثّرًا به وكما وهِمَ المحشّي، إذ ليس قبلها مبهم لتفسّره، وليس في النهي والأمر بعدها صلة بالبسملة قبلُ وهي أوّل الرسالة كما جاء نص الآيات الكريمة. وأُقحِم بعدُ في ط: أو المخفَّفة من الثقيلة.

(٥) هذا يعني كون ما يتكلّم عليه المصنف هو جملة كما فهم المحشّون، والصواب أن المراد هو المصدر المؤول من «أن» وما بعدها: في محل رفع بدل من: كتاب. وكذلك ما يُذكر بعد.

(٦) أي: أن جملة لا تعلوا: خبرية بمعنى الإنشائية بالنهي أي: لا تعلوا.

(٧) الآيتان ٢٤ و٢٥ من سورة النمل: ﴿وجَدتُها وقَومَها يَسجُدُونَ لِلشَّمسِ مِن دُونِ اللهِ، وزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيطانُ أعمالَهُم، فصَدَّهُم عَنِ السَّبِيلِ فهُم لا يَهتَدُونَ ألّا يَسجُدُوا للهِ الَّذِي يُخرِجُ الخَبْءَ في السَّماواتِ والأرضِ، ويَعلَمُ ما يُخفُونَ وما يُعلِنُونَ﴾، وما بعدُ هو منها في المواضع الثلاثة.

(٨) أي: هي مختلف. ط: مختلفًا.

(٩) في الأصل: فذلك.

١٩ - إلَى

حرفُ جرّ له ثمانية مَعانٍ:

أحدُها: انتهاء الغاية الزمانيةِ نحو[١]: ﴿ثُمَّ أتِمُّوا الصِّيامَ إلَى اللَّيلِ﴾، والمكانيةِ نحو[٢]: ﴿مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إلَى المَسجِدِ الأقصَى﴾. وإذا دلّت قرينة على دخولِ ما بعدها نحو: «قرأتُ القرآن من أوّله إلى آخِره» أو خروجِه نحو: ﴿ثُمَّ أتِمُّوا الصِّيامَ إلَى اللَّيلِ﴾ ونحو[٣]:﴿فنَظِرةٌ إلَى مَيسَرةٍ﴾ عُمِلَ بها، وإلّا فقيل: يدخل إن كان من الجنس. وقيل: مطلقًا.[٤] وقيل: لا يدخل مطلقًا. وهو الصحيح لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردّد.[٥]

والثاني: المَعِيّة. وذلك إذا ضممتَ شيئًا إلى آخَر. وبه قال الكوفيّون وجماعة من البصريّين في: ﴿مَن أنصارِي إلَى اللهِ﴾؟[٦] وقولِهم: «الذَّود إلى الذَّود إبِلٌ». والذَّودُ: مِنَ الثلاث إلى العشْر[٧]. والمعنى: إذا جُمع القليل إلى مثله صار كثيرًا. ولا يجوز «إلى زيدٍ مالٌ» تريد: مع زيد مالٌ.

والثالث: التبيين. وهي المُبيِّنة لفاعليّةِ مجرورِها بعد ما يفيد حُبًّا أو بغضًا من فعل تعجّب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ، السِّجنُ أحَبُّ إلَيَّ﴾.[٨]

والرابع:[٩] مُرادَفة اللام نحو[١٠]: ﴿والأمرُ إلَيكِ﴾. وقيل: لانتهاء الغاية، أي: مُنتهٍ إليكِ. ويقولون: أحمَدُ إليكَ اللهَ سُبحانَهُ أي: أُنهِي حَمدَه إليكَ.[١١]

والخامس: موافَقة «في»، ذكرَه جماعة في قوله:[١٢]

---

(١) الآية ١٨٧ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١ من سورة الإسراء لا ٢ كما جاء في ط.

(٣) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة: ﴿وإنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ فنَظِرةٌ إلَى مَيسَرةٍ﴾.

(٤) ط: يدخل مطلقًا.

(٥) أي: عند الاحتمال وعدم القطع لافتقاد القرينة.

(٦) الآية ٥٢ من سورة آل عمران، والتقدير: مع الله أي: مصاحبِين الله.

(٧) ط: «من ثلاثة إلى عشرة». وسقط التفسير من ش ون وط.

(٨) الآية ٣٣ من سورة يوسف. فيوسف هنا هو الفاعل للحبّ في المعنى. وقد يكون في غير الحب والبغض كما سنرى في الشاهد ذي الرقم ١٢٠.

(٩) خ وق: الرابع.

(١٠) الآية ٣٣ من سورة النمل.

(١١) أي: أُنهِي ثواب حمد الله إليك.

(١٢) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٤ يعتذر للنعمان. وإلى الناس: متعلقان بحال محذوفة عن ضمير المتكلم قبلهما. والقار: القطران.

١١٨ ـ فلا تَترُكَنّي بالوَعيدِ كأنّني ... إلَى النّاسِ، مَطلِيٌّ بِهِ القارُ أجرَبُ

قال ابن مالك:(١) ويمكن أن يكون منه(٢): ﴿لَيَجمَعَنَّكُم إلَى يَومِ القِيامةِ﴾. وتأوّل بعضهم البيت على تعلُّق «إلى» بمحذوف أي: مطليٌّ بالقار مضافًا إلى الناس، فحذف وقَلَبَ الكلام.(٣) وقال ابن عُصفور:(٤) هو على تضمين مطليّ معنَى: مُبغَّض. قال: ولو صحَّ مجيء «إلى» بمعنى «في» لجاز: / ٣١ زيدٌ إلى الكُوفةِ.

والسادس: الابتداء كقوله:(٥)

١١٩ ـ تَقُولُ، وقَد عالَيتُ بالكُورِ فَوقَها: ... أيُسقَى، فلا يَروَى إلَيَّ ابنُ أحمَرا؟

أي: مِنّي.

والسابع: موافَقة «عِندَ» كقوله:(٦)

١٢٠ ـ أم لا سَبِيلَ إلَى الشَّبابِ، وذِكرُهُ ... أشهَى إلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلسَلِ؟

والثامن: التوكيدُ. وهي الزائدة، أثبت ذلك الفرّاء مستدلًّا بقراءة بعضهم(٧): ﴿أفئدةً مِنَ النّاسِ تَهوَى إلَيهِم﴾ بفتح الواو. وخُرِّجتْ على تضمين «تَهوَى» معنى: تَميلُ، أو على(٨) أنّ الأصل «تَهوِي» بالكسر فقُلِبت الكسرة فتحة والياء ألفًا، كما يقال في «رَضِيَ»: رَضَى، وفي «ناصِية»: ناصاةٌ. قاله ابن مالك(٩) وفيه نظر، لأنّ شرط هذه اللغة تحرُّكُ الياء في الأصل.

٢٠ ـ إيْ بالكسر والسكون

حرفُ جواب بمعنى: نَعَمْ، فيكون لتصديق الخَبَرِ(١٠) ولإعلام المُستخبِر ولوعد الطالب، وتقع(١١) بعد: قام

(١) شرح التسهيل ٣: ١٤٣.

(٢) الآية ١٢ من سورة الأنعام: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمةَ، لَيَجمَعَنَّكُم إلَى يَومِ القِيامةِ﴾ لا ٨٧ من سورة النساء كما جاء في ط.

(٣) يريد أن قلب التركيب يفيد المبالغة في المعنى. فكأنّ القار هو الذي طُلي بالشاعر.

(٤) الضرائر ص ٢٣٨.

(٥) البيت لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ٨٧ يذكر شكوى ناقته من كثرة ركوبها وإجهادها. والكور: ما يوضع فوق الناقة للركوب عليه. ش: الابتداء بها كقوله.

(٦) البيت لأبي كبير الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ٨٩. وأم: حرف استئناف للإضراب. ومن: لتبيين الفاعلية أولى. والرحيق: الخمرة. والسلسل: السهل البلع.

(٧) الآية ٣٧ من سورة إبراهيم، والقراءة المشهورة: «تَهوِي». وانظر معاني القرآن ٢: ٧٨.

(٨) سقطت من ط.

(٩) شرح التسهيل ٣: ١٤٣. وابن مالك لا يرى الشرط المذكور بعد.

(١٠) ط: المُخبر.

(١١) ط: فتقع.

زيدٌ، وهل قام زيدٌ؟ واضرِبْ زيدًا، ونحوهِنّ كما تقع «نعمْ» بعدهنّ. وزعم ابن الحاجب أنّها إنّما تقع بعد الاستفهام نحو(١): ﴿ويَستَنبِئُونَكَ: أَحَقٌّ هُوَ؟ قُلْ: إيْ ورَبِّي، إنَّهُ لَحَقٌّ﴾. ولا تقع عند الجميع إلّا قبل القسَم،(٢) وإذا قيل: «إيْ واللهِ» ثمّ أسقطتَ الواوَ جاز سكونُ الياء وفتحُها وحذفُها، وعلى الأوّل فيلتقي ساكنان على غير حَدِّهما.(٣)

٢١ ـ أيْ بالفتح والسكون

على وجهين:

حرفٌ لنداء البعيد أو القريب أو المتوسّط، على خلاف في ذلك. قال(٤):

١٢١ ـ أَلَم تَسمَعِي، أَيْ عَبدَ، في رَونَقِ الضُّحَى ... بُكاءَ حَماماتٍ، لَهُنَّ هَدِيرُ؟

وفي الحديث(٥): «أَيْ رَبِّ». وقد تُمَدُّ ألفها.(٦)

وحرفُ تفسير. تقول: عِندي عَسجَدٌ أي: ذهبٌ، وغَضَنفَرٌ أي: أسدٌ. وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدلٌ، لا عطفُ نَسَقٍ خلافًا للكوفيّين وصاحبَيِ «المُستوفَى» و«المِفتاح»،(٧) لأنّا لم نرَ عاطفًا يصلح للسقوط دائمًا، ولا عاطفًا ملازمًا لعطف الشيء على مرادفه. وتقع تفسيرًا للجُمل أيضًا كقوله:(٨)

١٢٢ ـ وتَرمِينَنِي بالطَّرْفِ أي: أنتَ مُذنِبٌ ... وتَقلِينَنِي، لكِنَّ إيّاكِ لا أقلِي

وإذا وقعتْ بعد «تقولُ» وقبل فعل مسند للضمير(٩) حُكي الضمير نحو: تقولُ: استكتمتُه الحديثَ أي:

---

(١) الآية ٥٣ من سورة يونس. ويعني ابن هشام أن ابن الحاجب حصر مجيئها بما بعد الاستفهام. وانظر الإيضاح ٢: ٢٢٣.

(٢) انظر جواهر الأدب ص ٢٢١.

(٣) وهذا يقتضي النبر للفظ الهمزة. وانظر الجنى الداني ص ٢٣٥ والإيضاح.

(٤) البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص ١٠١. وعبدَ: منادى لترخيم: عَبدة. ش: «عبدُ». والرونق: الإشراق والضياء. والهدير: الترداد في الحنجرة. ش: «هَدِيلُ أي: تصويت الحمام». وزاد هنا في ن وط: الشاعر.

(٥) الحديث ٦٨٩٥ في صحيح مسلم.

(٦) يعني أنه يقال: «آيْ» ويكون فيه التقاء الساكنين على غير حدّهما أيضًا.

(٧) صاحب المستوفَى في النحو هو كمال الدين علي بن مسعود، لا علي بن محمود كما زعم المحشّي، الفَرُّخان توفي سنة ٥٤٨، وصاحب مفتاح العلوم هو يوسف بن أبي بكر السكّاكي القزويني توفي سنة ٦٢٦. تحفة الأديب ص ٥٦٣ وبغية الوعاة ٢: ٢٠٦ و٣٦٤ وشرح الألفية للمرادي ٢: ٣٧٣. ط: «وصاحبَيْ المستوفى والمفتاح».

(٨) البيت في الخزانة ٤: ٤٩٠. وتقلين أي: تُبغضين. وقيل: لكنْ أي: لكنْ أنا، حُذفت الهمزة مع حركتها والألف وأدغمت النون في النون. والأولى أن الأصل لكنّه، حُذفت الهاء وهي ضمير الشأن. شرح المفصل ٨: ١٤٠. وجملة أنت مذنب: تفسيرية لجملة: ترمينني بالطرف.

(٩) يعني ضمير المتكلم.

سألتُه كِتمانَه. يقال ذلك بضمّ التاء، ولو جئتَ بـ«إذا» مكان «أيْ» فتحتَ[١] فقلت: «إذا سألتَه»، لأن «إذا» ظرف لـ«تقول». وقد نظم ذلك بعضهم فقال:[٢]

إذا كَنَيْتَ بـ«أيْ» فِعلًا، تُفَسِّرُهُ ... فضُمَّ تاءكَ فِيهِ ضَمَّ مُعتَرِفِ

وإنْ تَكُن بـ«إذا» يَومًا تُفَسِّرُهُ ... ففَتْحةُ التّاءِ أمرٌ غيرُ مُختَلِفِ

٢٢ ـ أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء

اسمٌ يأتي على خمسة أوجُه:

١ ـ شرطًا نحو[٣]: ﴿أيًّا ما تَدعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾، ﴿أيّما الأجلَينِ قَضَيتُ فلا عُدوانَ علَيَّ﴾.

٢ ـ واستفهامًا نحو[٤]: ﴿أيُّكُم زادَتهُ هذِهِ إيمانًا﴾؟ ﴿فبِأيِّ حَدِيثٍ بَعدَهُ يُؤمِنُونَ﴾؟ وقد تُخفَّف كقوله:[٥]

١٢٣ ـ تَنَظَّرتُ نَصرًا والسِّماكَينِ أيْهُما ... علَيَّ، مِنَ الغَيثِ، استَهَلَّتْ مَواطِرُهْ؟

٣ ـ وموصولًا نحو[٦]: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ﴾، التقدير: لَنَنزِعَنَّ الذي هو أشدُّ. قاله سيبويه[٧] وخالفه الكوفيّون وجماعة من البصريّين، لأنّهم يرون أن «أيًّا» الموصولةَ معربةٌ دائمًا كالشرطية والاستفهامية. قال الزجّاج: ما تبيّن لي أنَ سيبويهِ غلِطَ إلّا في موضعين هذا أحدُهما. فإنه يسلِّم أنّها تُعرب إذا أُفرِدتْ. فكيف يقول ببنائها إذا أُضِيفتْ؟ وقال الجَرميّ:[٨] خرجتُ من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندقَ[٩] إلى مكّة أحدًا يقول: «لأضرِبَنَّ أيُّهم قائمٌ» بالضمّ. انتهى.[١٠]

وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشدُّ: خبر،[١١] ثم اختلفوا في مفعول «ننزع»، فقال

---

(١) ط: فتحت التاء.

(٢) البيتان في الخزانة ٤: ٤٩٤. وكنيت أي: سترت الضمير في الفعل.

(٣) الآيتان: ١١٠ من سورة الإسراء و٢٨ من سورة القصص.

(٤) الآيتان: ١٢٤ من سورة التوبة و١٨٥ من سورة الأعراف.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٤٧ في مديح نصر بن سيّار. والسماكان: نجمان يكون مع أحدهما مطر جيد. واستهلّت: انصبّت. والمواطر: جمع ماطرة. وهي السحابة ذات المطر. والجملة الاستفهامية في محل نصب بدل من: نصرًا والسماكين، للبيان والتوكيد.

(٦) الآية ٦٩ من سورة مريم.

(٧) الكتاب ١: ٣٩٧.

(٨) شرح المفصل ٣: ١٤٦.

(٩) يعني خندق البصرة.

(١٠) ط: «اهـ». وزعم أحد المتخصّصين بعصرنا في دراسة ابن هشام أن «اهـ» رمز إليه.

(١١) ش: خبره.

الخليل: محذوفٌ والتقدير: لننـزعَنّ الذين[١] يقال فيهم: أيُّهم أشدّ؟ وقال يونس:[٢] الجملةُ، وعَلَّقتْ[٣] «ننـزع» عن العمل كما في[٤]: ﴿لِنَعلَمَ أيُّ الحِزبَينِ أحصَى﴾؟ وقال الكسائي والأخفش: كلّ شيعة، ومِن: زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة. وذلك على قولهما في جواز زيادة «مِن» في الإيجاب. ويردّ أقوالَهم أنّ / ٣٢ التعليق مختصّ بأفعال القلوب، وأنه لا يجوز «لَأضرِبَنَّ الفاسقُ» بالرفع بتقدير: الذي يقال فيه هو الفاسقُ، وأنه لم يثبت[٥] زيادة «مِن» في الإيجاب، وقولُ الشاعر:[٦]

١٢٤ ـ إذا ما لَقِيتَ بَنِي مالِكٍ فسَلِّمْ على أيُّهُم أفضَلُ

يُروَى بضمّ «أيُّ»، وحرفُ الجرّ لا يعلَّق[٧]، ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجارّ على معمول صلته، ولا يُستأنَف ما بعد الجارّ.

وجوّز الزمخشري[٨] وجماعة كونَها موصولةً مع أنّ الضمة إعراب، فقدّروا متعلَّق النـزع «مِن كلِّ شيعة»، وكأنه قيل: لننـزعنَّ بعضَ كلِّ شيعة، ثم قُدِّرَ[٩] أنه سُئل: مَن هذا البعض؟ فقيل: «هو الذي هو أشدُّ»، ثم حُذف المبتدآن المكتنِفان للموصول. وفيه تعسُّف ظاهر، ولا أعلمهم استعملوا أيًّا الموصولة مبتدأ، وسيأتي ذلك عن ثعلب. وزعم ابن الطَّراوة[١٠] أنّ أيًّا مقطوعة عن الإضافة، فلذلك بُنِيتْ، وأنّ «هم أشدّ» مبتدأ وخبر. وهذا باطلٌ برسم الضمير متصلًا بـ«أيّ»، وبالإجماع على أنها إذا لم تُضَف كانت مُعرَبة.

وزعم ثعلب أن أيًّا لا تكون موصولة أصلًا، وقال: لم يُسمع «أيُّهم هو فاضلٌ جاءني» بتقدير: الذي هو فاضلٌ جاءني.

٤ ـ والرابع: أن تكونَ دالّة[١١] على معنى الكمال، فتقعَ صفة للنكرة نحو: زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ! أي: كاملٌ في صفات الرجال، وحالًا للمعرفة كـ«مررتُ بعبدِ اللهِ أيَّ رجلٍ»!

---

(١) ط: الفريقَ الذي.

(٢) زاد هنا في ط: هو.

(٣) يعني أن «أيّ» علَّقت. ق وط: عُلِّقت.

(٤) الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٥) ن: ولم تثبت.

(٦) البيت لغسان بن وعلة في الخزانة ٢: ٥٢٢.

(٧) ط: وحروف الجر لا تعلّق.

(٨) الكشاف ٢: ٢٨٧. وفيه أن ضمة «أيُّ» هي ضمة إعراب خلافًا لمن أنكر ذلك.

(٩) ط: ثم قَدّر.

(١٠) أبو الحسن سليمان بن محمد المالَقي تفرد بآراء تخالف الجمهور وتوفي سنة ٥٢٨. البغية ١: ٦٠٢.

(١١) في حاشية الأصل عن نسخة: دالًّا.

٥ ـ والخامس: أن تكون وُصلة إلى نداء ما فيه «أل» نحو: يا أيُّها الرجلُ. وزعم الأخفش أنّ أيًّا لا تكون وُصلة، وأنّ[١] هذه هي الموصولة حُذف صدر صلتها وهو العائد، والمعنى: يا مَن هو الرجلُ. ويَرُدُّه أنه[٢]ليس لنا عائدٌ يجب حذفه، ولا موصولٌ التُزم كون صلته جملةً اسمية. وله أن يجيب عنهما بأنّ «ما» في قولهم «لا سيّما زيدٌ» بالرفع كذلك.

وزادَ[٣] قِسمًا، وهو أن تكون نكرة موصوفة نحو: «مررتُ بأيٍّ مُعجِبٍ لكَ» كما يقال: «بِمَن مُعجِبٍ لكَ». وهذا غير مسموع. ولا تكون «أيٌّ» غير مذكور معها مضافٌ إليها البتّةَ، إلّا في النداءِ والحكايةِ[٤]. يقال:[٥] جاءني رجلٌ، فتقول: أيٌّ؟ يا هذا،[٦] وجاءني رجلانِ، فتقول: أيّانِ؟ وجاءني رجالٌ، فتقول:[٧] أيُّون؟

تنبيه

قولُ أبي الطيّب:[٨]

١٢٥ ـ أيَّ يَومٍ سَرَرتَني بِوِصالٍ، لَم تَرُعْني ثَلاثةً بِصُدُودِ؟

ليست فيه «أيّ» موصولةً لأن الموصولة لا تُضاف إلّا إلى المَعرفة ـ[٩] قال أبو عليّ في «التذكرة» في قوله:[١٠]

---

(١) زاد هنا في ن وط: «أيًّا». وسقط «لا تكون وصلة» من الأصل ون وأُلحق بحاشية الأصل عن نسخة.

(٢) ط: ورُدّ بأنه.

(٣) أي: الأخفش.

(٤) يضاف هنا: «والشرطِ» كما في الوجه الأول. والحكاية أي: حكاية لفظ إعراب القائل في جوابك باستفهام للاستثبات عن النكرة، كما جاء في الأمثلة الثلاثة المذكورة بعدُ، والتقدير في الأوّل: أيٌّ مَن ذكرتَ؟ وكذلك بما يناسب الباقي، وفي الجواب بحكاية المؤنّث ومثنّاه وجمعه، وفي النصب والجرّ. وفي الوقف يكون السكون وما يناسبه، كما يجوز استعمال «أيّ» في الاستثبات عن الجميع.

(٥) في الأصل: «تقول». وتحتها عن نسخة: يقال.

(٦) تحتها في الأصل: أي: عيّن يا هذا.

(٧) في الأصل: «فيقال». وفوقها تصويب عن نسخة. وسقط «وجاءني» من ن قبلُ.

(٨) ديوانه ١: ٢٠٦. وفي الأصل وخ: «لَم تَسُؤْني»، وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا عن نسخة. وانظر في أمالي ابن الشجري ١: ٧٧ ما سيذكره ابن هشام في التعليق على هذا البيت.

(٩) كذا، والإضافة إلى نكرة جائزة في النثر والشعر، ومنها قوله تعالى: ﴿في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾ الآية ٨ من سورة الانفطار. ولا وجه لـ«أيّ» فيها غير الموصولة إلّا بتقديرات ربوية. وقال الفرزدق:

إذا حارَبَ الحَجّاجُ أيَّ مُنافِقٍ عَلاهُ بِسَيفٍ، كُلَّما هُزَّ يَقطَعُ

يعني: أيّ منافق كان.

(١٠) البيت لأبي تمام في شرح ديوانه ١: ٣٤٨. وفي الأصل وخ: «أيَّ». والسوالف: جمع سالفة. وهي صفحة العنق. واللوى وزرود: مواضع. ولذا كان العطف هنا بينهما بالفاء.

١٢٦ ـ أرأيتَ أيَّ سوالفٍ وخُدودِ بَرَزَتْ لَنا بينَ اللِّوَى فزَرُودِ؟

لا تكون «أيّ»[١] موصولةً لإضافتها إلى نكرة. انتهى ـ ولا شرطيّةً[٢] لأن المعنى حينئذ: إن سررتَني يومًا بوصالك آمنتَني ثلاثة أيّام من صدودك. وهذا عكس المعنى المراد. وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفيُ كقولك لمَن ادّعى أنه أكرمَك: أيَّ يومٍ أكرمتَني؟ والمعنى: ما سررتَني يومًا بوصالك إلّا ورُعتَني[٣] ثلاثةً بصدودك.

والجملة الأُولى: مستأنفة[٤] قُدِّم ظرفها لأن له الصدر، والثانية: إمّا في موضع جرٍّ صفةً لـ«وصال»[٥] على حذف العائد أي: «لم ترُعْني بعدَه»، كما حُذف في قوله تعالى: ﴿[٦] يَومًا لا تَجزي نَفسٌ﴾ الآيَةَ، أو نصبٍ حالًا من فاعلِ[٧] «سَرَرتَني» أو مفعولِه، والمعنى: أيَّ يوم سررتَني غيرَ رائعٍ لي، أو غيرَ مَرُوعٍ منكَ؟[٨] وهي حال مقدَّرة مثلَها في[٩]: ﴿طِبتُم. فادخُلُوها خالِدِينَ﴾، أو لا محلّ لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل في[١٠]: ﴿وإذْ قالَ مُوسَى لِقَومِهِ: إنَّ اللهَ يأمُرُكُم أنْ تَذبَحُوا بَقَرةً. قالُوا: أتَتَّخِذُنا هُزُوًا؟ قالَ: أعُوذُ باللهِ﴾، وكذا في بقيّة الآية[١١]. وفيه بُعدٌ، والمحقّقون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير: فما قالوا له؟ فما قال لهم؟ ومَن روى: «ثلاثةٌ» بالرفع لم يجُز عنده[١٢] كونُ الحال من فاعل «سررتَني» لخلوّ «ترعني» من ضميرِ ذي الحال.

٢٣ ـ إذْ

على أربعة أوجُه:

---

(١) زاد هنا في ش وط: فيه.

(٢) يعني «أيّ» في بيت المتنبي.

(٣) ش وط: روّعتني.

(٤) يعني ابتدائية.

(٥) فالواو في «ورُعتَني» قبل الجملة في الشرح هي زائدة للصوق الصفة بالموصوف.

(٦) الآية ٤٨ من سورة البقرة. وزادصاحب المعجم هنا في أوّلها: ﴿واتَّقُوا﴾ وفي آخرها: ﴿عَن نَفسٍ شَيئًا﴾. ولم يَسقط «يومًا» من النسخ خلافًا لما زعم.

(٧) فالواو قبل الجملة في الشرح هي زائدة للصوق الحال بصاحبها. وفي الأصل: «من التاء في». وفي الحاشية تصويب عن نسخة كما أثبتنا.

(٨) ط: غير مروَّع منك.

(٩) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(١٠) الآية ٦٧ من سورة البقرة.

(١١) كذا، والمراد: بقية الآيات ٦٧ ـ ٧١، توهّم ابن هشام أنها آية واحدة، ولم يتنبّه لذلك الناشرون والمحشّون.

(١٢) كذا أيضًا، ولم يَرِد قبلُ ما يعود عليه هذا الضمير، وهو لابن الشجري كما ذكرنا في التعليق على بيت المتنبي. ثم إن ما منعه ابنا هشام والشجري جائز في اللغة على تقدير «منك» كما ذكرا قبل مع تقدير: منك.

١ ـ أحدُها: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، ولها أربعةُ استعمالات:[١]

أحدُها: أن تكون ظرفًا وهو الغالب، نحو[٢]: ﴿فقَد نَصَرَهُ اللهُ، إذْ أخرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والثاني: أن تكون مفعولًا به نحو[٣]: ﴿واذكُرُوا إذْ كُنتُم / ٣٣ قَلِيلًا فكَثَّرَكُم﴾. والغالب على المذكورة في أوائل القَصص في التنزيل أن تكون مفعولًا به، بتقدير: اذكرْ،[٤] نحو: ﴿وإذْ قالَ رَبُّكَ لِلمَلائكةِ﴾، ﴿وإذْ قُلنا لِلمَلائكةِ﴾، ﴿وإذْ فَرَقْنا بِكُمُ البَحرَ﴾ ـ وبعض المُعرِبين يقول في ذلك: إنه ظرفٌ لـ «اذكرْ» مَحذوفًا. وهذا وَهَمٌ فاحشٌ لاقتضائه حينئذ الأمرَ بالذكر في ذلك الوقت، مع أن الأمرَ للاستقبال وذلك الوقتُ قد مضى قبلَ تعلّق الخطاب بالمكلّفين منّا، وإنما المراد ذِكرُ الوقت نفسه لا الذِّكرُ فيه ـ والثالث: أن تكون بدلًا من المفعول نحو[٥]: ﴿واذكُرْ في الكِتابِ مَريَمَ إذِ انتَبَذَتْ﴾، فإذ: بدل اشتمال من مريم على حدّ البدل في: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ﴾، وقولُه تعالى[٦]: ﴿اذكُرُوا نِعمةَ اللهِ علَيكُم إذْ جَعَلَ فِيكُم أنبياءَ﴾ يَحتمل كونَ «إذ» فيه ظرفًا للنعمة وكونَها بدلًا منها، والرابع: أن تكون[٧] مضافًا إليها اسمُ زمانٍ صالِحٌ للاستغناء عنه نحو: يومَئذٍ وحينَئذٍ، أو غيرُ صالحٍ له نحو قوله تعالى[٨]: ﴿بَعدَ إذْ هَدَيتَنا﴾.

وزعم الجمهور أن «إذْ» لا تقع إلّا ظرفًا أو مضافًا إليها، وأنها في نحو[٩]: ﴿واذكُرُوا إذْ كُنتُم قَلِيلًا﴾ ظرفٌ لمفعول محذوف أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذْ كنتم قليلًا، وفي نحو «إذِ انتَبَذَتْ» ظرفٌ لمضافٍ إلى المفعول[١٠] محذوفٍ أي: واذكر[١١] قصّةَ مريمَ. ويؤيّد هذا القولَ التصريحُ بالمفعول في[١٢]: ﴿واذكُرُوا نِعمةَ اللهِ علَيكُم إذْ كُنتُم أعداءً﴾.

---

(١) في الأصل وش وق وم والدماميني والدسوقي: «أربع استعمالات». وفي حاشية ق عن نسخة: «أربعة»، وكذلك كان في خ ثم كُشطت التاء. والظاهر من هذا أن ابن هشام كان وضعها بدون تاء ثم كان تصويبه في نسخته الأخيرة لأن الاستعمالات جمع استعمال.

(٢) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٨٦ من سورة الأعراف.

(٤) كذا، وقد يكون التقدير: اذكروا. والآيات هي ذات الأرقام: ٣٠ من سورة البقرة و٥٠ من سورة الكهف و٥٠ من سورة البقرة.

(٥) الآيتان: ١٦ من سورة مريم و٢١٧ من سورة البقرة. وليس «مريم» في ن.

(٦) الآية ٢٠ من سورة المائدة.

(٧) ط: أن يكون.

(٨) الآية ٨ من سورة آل عمران: ﴿رَبَّنا، لا تُزِغْ قُلُوبَنا بَعدَ إذْ هَدَيتَنا﴾.

(٩) الآية ٨٦ من سورة الأعراف. وزاد آخرَها في ن: ﴿فكثَّركم﴾.

(١٠) ش وط: مفعول.

(١١) فيما عدا خ وب وط: واذكروا.

(١٢) الآية ١٠٣ من سورة آل عمران.

ومن الغريب أنّ الزمخشري قال[١] في قراءة بعضهم:[٢] ﴿لَمِن مَنِّ اللهِ علَى المُؤمِنِينَ﴾: إنه[٣] يجوز أن يكون التقدير: مَنُّهُ إذْ بعث، وأن تكون «إذْ»[٤] في محل رفع كـ«إذا» في قولك: «أخطَبُ ما يكون الأميرُ إذا كان قائمًا» أي: لَمِن منِّ اللهِ على المؤمنين وقتُ بعثِه. انتهى. فمقتضى هذا الوجه أن إذْ: مبتدأ. ولا نعلم بذلك قائلًا،[٥] ثم تنظيره بالمثال غيرُ مناسب لأن الكلام في «إذْ» لا في: إذا. وكان حقَّه[٦] أن يقول: «إذْ كان»، لأنهم يقدّرون في هذا المثال ونحوه «إذْ» تارةً و«إذا» أُخرى بحسَب المعنى المراد، ثم ظاهره أنّ المثال يُتكلَّم به كذا،[٧] والمشهور أنّ حذف الخبر في ذلك واجبٌ، وكذلك المشهور أنّ «إذا» المقدّرةَ في المثال في موضع نصب، ولكن جوّز عبد القاهر[٨] كونَها في موضع رفع تمسُّكًا بقول بعضهم: «أخطبُ ما يكون الأمير يومُ الجمعة» بالرفع، فقاس الزمخشري «إذْ» على «إذا» والمبتدأَ على الخبر.

٢ ـ والوجه الثاني: أن تكون اسمًا للزمن المستقبل نحو[٩]: ﴿يَومَئذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها﴾. والجمهور لا يُثبتون هذا القِسم ويجعلون الآية من باب[١٠]: ﴿ونُفِخَ في الصُّورِ﴾. أعني: من تنزيل المستقبل الواجبِ الوقوعِ منزلةَ ما قد وقع. وقد يُحتجّ لغيرهم بقوله تعالى[١١]: ﴿فسَوفَ يَعلَمُونَ إذِ الأغلالُ في أعناقِهِم﴾. فإنّ «يَعلمون» مستقبل لفظًا ومعنًى لدخول حرف التنفيس عليه، وقد عَملَ[١٢] في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة: إذا.

---

(١) الكشاف ١: ٣٥٩.

(٢) الآية ١٦٤ من سورة آل عمران: ﴿لَقَد مَنَّ اللهُ علَى المُؤمِنِينَ، إذ بَعَثَ فِيهِم رَسُولًا مِن أنفُسِهِم، يَتلُو علَيهِم آياتِهِ﴾. والقراءة التي أوردها ابن هشام هنا هي لعيسى بن سليمان عن بعض القرّاء. وعند صاحب المعجم: «لَمِن مَنِّ اللهُ» كذا، وهذا وَهَمٌ فاحش، أضاف إليه أن اتهم ابنَ هشام والزمخشريَّ بمثل صنيعه وزعم أنه قراءة لعيسى بن سليمان، واتهم الدسوقي بأن «إذ ظرف لمبتدأ مؤخر لمحذوف»، ثم استدرك في التصويب فأشار إلى وهَمه وتركَ ذِمم ابن هشام والزمخشري وعيسى بن سليمان والدسوقي معلقة في التاريخ، وزاد هنا في ط: ﴿إذ بَعَثَ فِيهِم رَسُولًا﴾ خلافًا للنسخ المعتمدة. انظر ٢: ٢٣ـ٢٤ و٧: ٢٣٠ من مطبوعة التراث العربي في الكويت.

(٣) هذا هو مضمون قول الزمخشري كما يريد ابن هشام، وكسر الهمزة واجب هنا خلافًا لِما ذكره الدسوقي في حاشيته ١: ٨٦ وكما جاء في م وحاشية الدسوقي أيضًا، لأن هذه الجملة هي ابتدائية في قول الزمخشري وليست مبتدأً خبره «من الغريب» كما زعم المحشّي، والمبتدأ هو المصدر المؤوّل: أنّ الزمخشري قال.

(٤) في خ وحاشية الأصل عن نسخة: «ويجوز كون إذ»، وفي حاشية خ تصويب كما أثبتنا.

(٥) بل حكاه الشمنّي عن بعضهم. حاشية الأمير ١: ٧٥.

(٦) عند المحشّي: «حقُّه» وذكر في التعليق عليها: حقَّه بالنصب خبر «كان» مقدّم.

(٧) ط: هكذا.

(٨) هو الجُرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن إمام في العربية والبيان توفي سنة ٤٧١. بغية الوعاة ٢: ١٠٦.

(٩) الآية ٤ من سورة الزلزلة.

(١٠) الآية ٩٩ من سورة الكهف.

(١١) الآيتان ٧٠ و٧١ من سورة غافر.

(١٢) ط: وقد أعمل.

٣ ـ والثالث: أن تكون للتعليل[1] نحو: ﴿ولَن يَنفعَكمُ اليَومَ ـ إذْ ظَلَمتُم ـ أنَّكُم في العَذابِ مُشترِكُونَ﴾ أي: ولن ينفعكم اليوم اشتراكُكم في العذاب لأجل ظلمِكم في الدنيا. وهل هذه حرف بمنزلة لام العلّة، أو ظرف والتعليلُ مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ. فإنه إذا قيل: «ضربتُه إذ أساء» وأريدَ[2] الوقتُ اقتضى ظاهرُ الحال أن الإساءة سبب الضرب؟ قولانِ.[3] وإنما يرتفع السؤال[4] على القول الأوّل، فإنه لو قيل:[5] «لن ينفعكم اليومَ وقتَ ظلمكم الاشتراكُ في العذاب» لم يكن التعليل مستفادًا لاختلاف زمنَي الفعلين. ويبقى إشكال[6] الآية، وهو أن «إذ» لا تُبدل من «اليوم» لاختلاف الزمانين، ولا تكون ظرفًا لـ «ينفعَ» لأنه لا يعمل في ظرفين،[7] ولا لـ «مشتركون» لأن معمول خبر الأحرف الخمسة لا يتقدم عليها، ولأن معمول الصلة لا يتقدّم على الموصول، ولأن اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم.

وممّا حملوه على التعليل[8]: ﴿وإذْ لَم يَهتَدُوا بِهِ فسَيَقُولُونَ: هذا إفكٌ قَدِيمٌ﴾، ﴿وإذِ اعتَزَلتُمُوهُم وما يَعبُدُونَ إلّا اللهَ فأْوُوا إلَى الكَهفِ﴾، وقولُه:[9]

١٢٧ ـ فأصبَحُوا قَد أعادَ اللهُ نِعمتَهُم إذْ هُم قُرَيشٌ، وإذْ ما مِثلَهُم بَشَرُ / ٣٤

وقولُ الأعشى:[10]

١٢٨ ـ إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرتَحَلا وإنَّ في السَّفرِ، إذْ مَضَوا، مَهَلا

أي: إنّ[11] لنا حُلولًا في الدنيا، وإنّ لنا ارتحالًا عنها إلى الآخرة، وإنّ في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالًا لنا لأنهم مضَوا قبلنا وبقينا بعدهم. وإنما يصحّ ذلك كله على القول بأن «إذْ»[12] التعليليةَ

---

(١) كذا، ومراده السببية كما سترى في كلامه بعد. والآية هي ذات الرقم ٣٩ من سورة الزخرف. والوجه أن إذ: حرف اعتراض يفيد السببية، والجملة بعدها: اعتراضية بين الفعل وفاعله. انظر المجلد الخامس من الإعراب المنهجي للقرآن الكريم.

(٢) زاد هنا في ط: بـ «إذ». وزعم المحشّي أنه في المخطوطات بإسقاط: إذ.

(٣) قولان: خبر للوجهين المذكورين قبل بالاستفهام، والأول منهما مع الاعتراض هو الراجح.

(٤) أي: يزول الإشكال من كون «إذ» بمنزلة لام العلّة.

(٥) أي: في تفسير القول الثاني.

(٦) يعني: في القول الثاني أيضًا. وزاد هنا في ط وتحت الكلمة في الأصل بقلم آخر: «في». وزعم المحشّي أنه سقط لفظ «الآية» من مخطوطات. والتعبير هنا بلفظ «سقط» من صاحب المعجم هو من الكبائر، والساقط إنما هو: في.

(٧) أي: متناقضين.

(٨) الآيتان: ١١ من سورة الأحقاف و١٦ من سورة الكهف.

(٩) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢٢٣ يمدح عمر بن عبد العزيز.

(١٠) البيت في ديوانه ص ١٧٠.

(١١) سقطت من ن.

(١٢) سقطت من الأصل ون وأُلحقت بحاشية الأصل.

حرف كما قدّمنا. والجمهور لا يُثبتون ذلك.[1]

وقال أبو الفتح:[2] راجعتُ أبا عليّ مرارًا في قوله تعالى: ﴿ولَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ[3]﴾ الآيَةَ، مستشكلًا إبدال «إذْ» من «اليومَ»، فآخِرُ ما تحصّل منه أنّ الدنيا والآخرة متصلتان، وأنهما في حُكم الله ـ تعالى ـ سواء، فكأنّ اليومَ ماضٍ أو كأنّ «إذْ»[4] مستقبَلة. انتهى. وقيل: المعنى: إذْ ثبَتَ ظلمُكم، وقيل: التقدير: بعد إذْ ظلمتم. وعليهما أيضًا فـ«إذْ»: بدل من «اليومَ». وليس هذا التقدير مخالفًا لِما قدّمناه في[5]: ﴿بَعدَ إذْ هَدَيتَنا﴾ لأن المدَّعَى هناك أنّها[6] لا يُستغنَى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن «يوم» في «يومئذٍ» لا أنّها[7] لا تُحذف لدليل. وإذا لم تقدَّر[8] «إذْ» تعليلًا فيجوز أن تكون «أنّ» وصلتها تعليلًا والفاعل مستتر راجع إلى قولهم[9]: ﴿يا لَيتَ بَيني وبَينَكَ بُعدَ المَشرِقَينِ﴾ أو إلى «القَرِينُ». ويشهد لهما قراءةُ بعضهم: «إنَّكُم» بالكسر على الاستئناف.

٤ ـ والرابع: أن تكون للمُفاجأة. نصّ على ذلك سيبويه،[10] وهي الواقعة بعد «بينا» أو «بينما» كقوله:[11]

١٢٩ ـ استَقدِرِ اللهَ خَيرًا، وارضَيَنَّ بِهِ فبَينَما العُسرُ إذْ دارَتْ مَياسِيرُ

وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف لِمعنى المُفاجأة[12] أو حرف موكِّد[13] أي: زائد؟ أقوالٌ. وعلى القول

---

(١) ب وط: هذا القسم.

(٢) الخصائص ٢: ١٧٢.

(٣) الآية ٣٩ من سورة الزخرف. وزاد هنا في ط: ﴿إذْ ظَلَمتُم﴾.

(٤) ليست في ن.

(٥) الآية ٨ من سورة آل عمران. ط: لما قلناه في.

(٦) يعني «بعد» في آية آل عمران،

(٧) المصدر المؤول هنا معطوف بالنفي على نظيره في «أنّها» قبل، والمراد أن «بعدَ» في آية آل عمران لا يصلح الاستغناء عنه ولا يجوز حذفه كما يجوز الاستغناء عن «يوم» من «يومئذ»، وأن «بعدَ» هناك هو مراد مقصود معناه، وكذلك حال المقدَّر في آية الزخرف ولكن حُذف لدليل السياق عليه، إذ تتوقّف صحة المعنى على تقديره. وعند المحشّي نقلًا عن الناشرين: «لأنها» وبهذا انعكس المراد، وعلّق على ذلك بلفظ «بل» مناقضًا لذلك. انظر حاشية الدماميني ١٥٠.

(٨) أي: إذا لم تُجعل. ط: لم تُقدَّر.

(٩) الآية ٣٨ من سورة الزخرف، وما بعدُ هو منها.

(١٠) الكتاب ٢: ٣١١. وهو الصواب، وبين: يتعلق في البيت التالي بالفعل بعد: إذ.

(١١) البيت لعُثير بن لبيد العذري. اللسان (دهر). وانظر شرح أبيات المغني ٢: ١٦٨. وزاد بعده في متن خ بيت آخر عن نسخة.

(١٢) خ وط: بمعنى المفاجأة.

(١٣) ط: توكيد.

بالظرفية فقال ابن جنّي:[١] عاملها الفعل الذي بعدَها لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا وبينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور. وقال الشَّلَوبينُ: «إذ: مضافة للجملة[٢] فلا يعمل فيها الفعل ولا في «بينا وبينما» لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله، وإنما عاملهما[٣] محذوف يدل عليه الكلام، وإذ: بدل منهما». وقيل: العامل ما يلي «بين» بناءً على[٤] أنها مكفوفة عن الإضافة إليه كما يعمل تالي اسمِ الشرط فيه. وقيل: بين: خبر لمحذوف وتقدير[٥] «بينما أنا قائم إذ جاء عمرٌو[٦]»: بين أوقات قيامي مجيءُ عمرٍو، ثم حذف المبتدأ مدلولًا عليه بـ «جاء عمرٌو». وقيل: مبتدأ و«إذ»: خبره، والمعنى: حينُ أنا قائم حينُ جاء عمرٌو.[٧]

وذُكر لـ «إذ» معنيان آخران: أحدُهما: التوكيد، وذلك بأن تُحمل على الزيادة، قاله أبو عُبيدةَ وتبعه ابن قُتَيبةَ،[٨] وحملا عليه آياتٍ منها[٩]: ﴿وإذْ قالَ رَبُّكَ لِلمَلائكةِ﴾، والثاني: التحقيق كـ «قد» وحُملتْ عليه الآيةُ.[١٠] وليس القولان بشيء، واختار ابن الشجري أنها تقع زائدة بعد «بينا وبينما» خاصّةً، قال:[١١] لأنك إذا قلتَ: «بينما أنا جالس إذ جاء زيد» وقدّرتها[١٢] غيرَ زائدة أعملتَ فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة «جاء زيد»، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بين» فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.انتهى.[١٣] وقد مضى كلام النحويّين[١٤] في توجيه ذلك، وعلى القول بالتحقيق في الآية[١٥] فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل.

---

(١) انظر الجنى الداني ص ١٩٠.

(٢) ط: إلى الجملة.

(٣) ش وط: عاملها.

(٤) تحتها في الأصل عن نسخة: ما يلي بينا على.

(٥) زاد هنا في ط: قولك.

(٦) ط: «زيدٌ» هنا وفيما بعد.

(٧) في الأصل ون: «زيد».

(٨) عبد الله بن مسلم الدِّينَوَري إمام في اللغة والأدب والأخبار توفي سنة ٢٧٦. تحفة الأديب ص ٦٦٨ وبغية الوعاة ٢: ٦٣. وانظر مجاز القرآن ١: ٣٤ و٥٩ وتأويل مشكل القرآن ص ٢٥٢.

(٩) الآية ٣٠ من سورة البقرة.

(١٠) يعني الآية ٣٩ من سورة الزخرف: إذْ ظَلَمتُم.

(١١) أمالي ابن الشجري ٢: ٢٠٧.

(١٢) ش وط: فقدرتها.

(١٣) ط: اهـ.

(١٤) في الأصل: «كلام ابن جني والشلوبين في توجيه ذلك». وفي الحاشية تصويب عن نسخة كما أثبتنا.

(١٥) أي: الآية ٣٩ من سورة الزخرف: إذْ ظَلَمتُم. والمخلّص من الإشكال أن إذ: حرف اعتراض معناه السببية كما ذكرنا من قبل. والله أعلم.

مسألة

تلزم «إذ» الإضافةَ إلى جملةٍ إمّا اسميةٍ نحو(١): ﴿واذكُروا إذْ أنتُم قَلِيلٌ﴾، أو فعليةٍ فعلُها ماض لفظًا ومعنًى نحو(٢): ﴿وإذْ قالَ رَبُّكَ لِلمَلائكةِ﴾، ﴿وإذِ ابتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ﴾، ﴿وإذْ غَدَوتَ مِن أهلِكَ﴾، أو فعليةٍ فعلُها ماض معنًى لا لفظًا نحو(٣): ﴿وإذْ يَرفَعُ إبراهِيمُ القَواعِدَ مِنَ البَيتِ﴾، ﴿وإذْ يَمكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وإذْ تَقُولُ لِلَّذِي أنعَمَ اللهُ علَيهِ﴾. وقد اجتمعَتِ الثلاثة في قوله تعالى(٤): ﴿إلّا تَنصُرُوهُ فقَد نَصَرَهُ اللهُ، إذْ أخرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثانِيَ اثنَينِ، إذْ هُما في الغارِ، إذْ يَقُولُ لِصاحِبِهِ: لا تَحزَنْ. إنَّ اللهَ مَعَنا﴾، والأُولى:(٥) ظرف لـ«نصره» والثانية: بدل منها، والثالثة: قيل: بدلٌ ثانٍ، وقيل: ظرف لـ«ثانيَ اثنين». وفيهما وفي إبدال الثانية نظر، لأن الزمن الثاني والثالث غيرُ الأوّل. فكيف يُبدلان منه؟ ثم لا يُعرف أن البدل يتكرّر إلّا في بدل الإضراب،(٦) وهو ضعيف لا يُحمل عليه التنزيل. ومعنى «ثاني اثنين» واحدٌ(٧) من اثنين. فكيف يعمل في الظرف، وليس فيه معنى فِعلٍ؟ وقد يُجاب بأن تقارُب الأزمنة ينزِّلها منزلةَ المتّحدة ـ أشار إلى ذلك أبو الفتح في: المُحتَسب ـ(٨) والظرف يتعلّق بوهْم الفعل / ٣٥ وأيسر روائحه.

وقد يُحذف أحد شطرَيِ الجملة فيَظنّ مَن لا خِبرة له أنها أُضيفتْ إلى المفرد كقوله:(٩)

١٣٠ ـ هَـل تَرجِعَـنَّ لَيـالٍ، قَد مَضَينَ لَـنا والـعَيـشُ مُـنـقَـلِـبٌ، إذ ذاكَ، أفنـانـا؟

والتقدير: إذ ذاك كذلك، وقال الأخطل:(١٠)

١٣١ ـ كانَـتْ مَنـازِلَ أُلّافٍ، عَهِدتُـهُـمُ إذْ نَـحـنُ، إذْ ذاكَ، دُونَ النّـاسِ إخْوانـا

---

(١) الآية ٢٦ من سورة الأنفال.

(٢) الآيات: ٣٠ من سورة البقرة و١٢٤ من سورة البقرة أيضًا و١٢١ من سورة آل عمران.

(٣) الآيات: ١٢٧ من سورة البقرة ـ ومن البيت: ليس فيما عدا الأصل وم ـ و٣٠ من سورة الأنفال و٣٧ من سورة الأحزاب: ﴿وإذ تَقُولُ لِلَّذِي أنعَمَ اللهُ علَيهِ، وأنعَمتَ علَيهِ: أمسِكْ علَيكَ زَوجَكَ واتَّقِ اللهَ﴾.

(٤) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٥) أقحمت فاء في أول الكلمة في الأصل لتكون: «فالأولى». ش: «الأول». ط: الأولى.

(٦) كذا، بل يكون في غير الإضراب للبيان والمبالغة في التوكيد. تقول: قرأت الكتابَ بعضَه ثلثَه. انظر الكشاف ٢: ٢٧٢ والبحر ٥: ٤٢ ـ ٤٣. فهنا إذ: بدل ثان. المفصل ص ٦٩٣.

(٧) كذا بالرفع خلافًا للمفسِّر، وهو جائز عند العلماء.

(٨) في ١: ٢٩١.

(٩) البيت لشيخ من بني تميم في النوادر ص ٤٩٤. والأفنان: الأحوال المختلفة بالسرور والنِّعم، جمع فنن، ومعناه في الأصل: الغصن.

(١٠) البيت في ديوانه ص ٥٨٤ وشرح أبيات المغني ٢: ١٧٩. وإخوانا: حال من مفعول: عهد، خلافًا لما ذكر المصنّف أي: عرفتهم متآخين. ودون: ظرف زمان متعلق بحال مقدّمة عن: إخوانا.

أُلّاف بضم الهمزة: جمع آلِف بالمدّ مثل: كافِر وكُفّار.[١] ونحن[٢] وذاك مبتدآن حُذف خبراهما والتقدير: عهدتهم إخوانًا إذ نحن متآلفون إذ ذاك كائنٌ. ولا تكون «إذ» الثانيةُ خبرًا عن «نحن» لأنه زمان و«نحن» اسم عَين، بل هي ظرف للخبر المقدَّر، و«إذِ» الأُولى ظرف لـ «عهدتُهم»، ودونَ: إمّا ظرف له أو للخبر المقدَّر أو لحال من «إخوانا» محذوفة أي: مُتصافِينَ دون الناس. ولا يمنع من[٣] ذلك تنكيرُ صاحب الحال لتأخُّره، فهو كقوله:[٤]

١٣٢ ـ لِمَيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ

ولا كونُه اسمَ عين لأن «دُون» ظرف مكان لا زمان. والمُشارُ إليه بـ «ذاك» التجاوُرُ المفهوم من الكلام.

وقالت الخنساء:[٥]

١٣٣ ـ كأنْ لَم يَكُونُوا حِمًى، يُتَّقَى إذِ النّاسُ، إذ ذاكَ، مَن عَزَّ بَزّا

«إذِ» الأُولى: ظرف لـ «يُتّقى» أو لـ «حِمًى»[٦] أو لـ «يكونوا» إن قلنا: إنّ لـ «كان» الناقصةِ مصدرًا، والثانيةُ: ظرف لـ «بزّ». ومَن: مبتدأ موصول لا شرط لأن «بزّ» عامل في «إذِ» الثانية، ولا يعمل ما في حيّز الشرط فيما قبله عند البصريّين.[٧] وبزّ: خبرُ: مَن، والجملة: خبر: الناس، والعائد إليهم[٨] محذوف أي: من عزّ منهم، كقولهم: السَّمنُ مَنَوانِ بدرهم. ولا تكون «إذِ» الأُولى ظرفًا لـ «بزّ» لأنه جزء الجملة التي أضيفت «إذِ» الأُولى إليها ولا يعمل شيء من المضاف إليه في المضاف، ولا «إذِ» الثانيةُ بدلًا[٩] من

---

(١) سقط هذا التفسير من الأصل، وفي الحاشية بخط الناسخ: «بخطه رحمه الله تعالى: أُلّاف بضم الهمزة: جمع آلِف بالمدّ مثل: كافِر وكُفّار». يعني أن هذا التفسيرَ جاء في نسخة ابن هشام بخطّه وأصلَنا المعتمدَ معارَض بتلك النسخة.

(٢) في الأصل وب: «فنحن». وفي الحاشية بخط آخر: ونحن.

(٣) سقطت من الأصل والنسخ، وألحقت بحاشية الأصل عن نسخة.

(٤) صدر بيت لكثير عزة في ديوانه ٢ ٢١٠ عجزه:

يَلُوحُ، كأنَّهُ خِلَلُ

والخلل: جمع خِلّة. وهي البطانة المنقوشة يُلف بها جفن السيف.

(٥) في ديوانها ص ٤٧ ترثي إخوتها وأباها. والحمى: ما يتجنّبه الناس. وذاك أي: ذلك الحمى. وعز: غلب. وبز: سلب.

(٦) كذا، ولا يجوز تعلق الظرف به عند الجمهور لأنه اسم ذات موصوف بالجملة بعد، فالوجه الأول هو الصواب.

(٧) بل يعمل على مذهب البغداديين، وهو هنا أولى وأصحّ، والجملة الشرطية: خبر المبتدأ: الناس.

(٨) سقطت من ط.

(٩) ط: بدل.

الأُولى لأنّ الأُولى[1] إنما تكمُل بما أضيفت إليه ولا يُتبع اسم حتّى يكمُل، ولا خبرًا[2] عن «الناس» لأنها زمان «والناس» اسم عَين. وذاك: مبتدأ محذوفُ الخبرِ، أي: كائنٌ. وعلى ذلك فقِسْ.

وقد تُحذف الجملة كلها للعِلم بها ويُعَوَّض عنها التنوينُ وتُكسر الذال لالتقاء الساكنَين نحو: ﴿ويَومَئِذٍ يَفرَحُ المُؤمِنُونَ[3]﴾. وزعم الأخفش[4] أنّ «إذ» في ذلك مُعرَبة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مضاف إليها، ورُدَّ بأنّ بناءها لوضعها على حرفين وبأنّ الافتقار باقٍ في المعنى كالموصول تُحذف صلته لدليل ـ قال:[5]

١٣٤ ـ نَحنُ الأُلَى، فاجمَعْ جُمُو عَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَينا

أي: نحن الأُلى عُرفوا ـ وبأنّ العِوَضَ يَتَنَزَّلُ[6] مَنزلةَ المعوَّض عنه، فكأنَّ المضاف إليه مذكور، وبقوله:[7]

١٣٥ ـ نَهَيتُكَ، عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍو، بِعافِيةٍ، وأنتَ إذٍ صَحِيحُ

فأجاب عن هذا بأنّ الأصل «حِينَئِذٍ» ثم حُذف المضاف وبقي الجرّ كقراءة بعضهم[8]: ﴿واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾، أي: ثوابَ الآخرةِ.

تنبيه

أُضيفت «إذ» إلى الجملة الاسمية فاحتملَتِ الظرفيةَ والتعليليةَ في قول المتنبّي:[9]

١٣٦ ـ أمِنَ ازدِيارَكِ، في الدُّجَى، الرُّقَباءُ إذْ حَيثُ كُنتِ، مِنَ الظَّلامِ، ضِياءُ

وشرحُه أنّ أمِنَ: فعل ماضٍ فهو مفتوح الآخِر، لا مكسورُه على أنه حرف جرّ كما توهّم شخص ادّعى الأدب في زماننا وأصرَّ على ذلك. والازدياد أبلغ من الزيارة كما أن الاكتساب أبلغ من الكسب، لأن

---

(١) ط: من الأولى لأنها.

(٢) ط: ولا تكون خبرًا.

(٣) الآية ٤ من سورة الروم. وزاد هنا صاحب المعجم: ﴿بِنَصرِ اللهِ﴾ خلافًا للنسخ الخطية المعتمدة. وتقدير أوّلها: ويومَ إذ يَغلب الرومُ يفرح المؤمنون.

(٤) انظر معاني القرآن ١: ٣٨٤.

(٥) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٣٧ يخاطب امرأ القيس.

(٦) ط: يُنزّل.

(٧) العطف أيضًا على: «بأنّ بناءها». والبيت لأبي ذؤيب يخاطب قلبه في ديوان الهذليين ١: ٦٨. والعافية: الخير والسلامة. كذلك جاءت في ط بالفاء ثم فسرها المحشّي على أن لفظها: بعاقبة. والجار والمجرور: معلقان بحال من المخاطب. وإذ: متعلق بالصفة المشبهة: صحيح.

(٨) الآية ٦٧ من سورة الأنفال. وهذه القراءة لسليمان الجمّاز المدني.

(٩) ديوانه ١: ٩.

الافتعال للتصرُّف، والدال بدل عن التاء. وفي: مُتَعلّقة به لا بـ «أَمِنَ» لأن المعنى أنهم آمنُونَ[١] دائمًا أن تَزوري في الدجى. وإذْ: إمّا تعليل أو ظرف[٢] مُبدل من محلّ: في الدجى. وضِياء: مبتدأ خبره: حيثُ.[٣] وابتُدِئ بالنكرة لتقدّم خبرها عليها ظرفًا، ولأنها موصوفة في المعنى لأن «من الظلام» صفة لها في الأصل، فلمّا قدِّمت عليها صارت حالًا منها. ومِن: للبدل وهي[٤] متعلقة بمحذوف. وكان: تامّة وهي وفاعلها خفضٌ بإضافة: حيثُ. والمعنى: إذِ الضياءُ حاصل في كلّ موضع حصلتِ[٥] فيه بدلًا من الظلام.

٢٤ ـ إذْ ما

أداةُ / ٣٦ شرطٍ تجزم فعلين، وهي حرفٌ عند سيبويه[٦] بمنزلة «إنِ» الشرطيةِ، وظرفٌ عند المبرّد وابن السرّاج والفارسي، وعملُها الجزمَ قليلٌ لا ضرورةٌ[٧] خلافًا لبعضهم.

٢٥ ـ إذا

على وجهين:

١ ـ **أحدُهما**: أن تكون للمُفاجأة فتختصّ بالجمل الاسمية ولا تحتاجَ لجواب[٨] ولا تقعَ في الابتداء، ومعناها الحالُ لا الاستقبالُ نحو: خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب. ومنه[٩]: ﴿فإذا هِيَ حَيّةٌ تَسعَى﴾، ﴿إذا لَهُم مَكرٌ﴾.

وهي حرفٌ عند الأخفش،[١٠] ويرجّحه قولهم: «خرجتُ فإذا إنَّ زيدًا بالباب» بكسر «إنَّ» لأن «إنَّ» لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وظرفُ مكان عند المبرّد وظرفُ زمان عند الزجّاج. واختار الأوّلَ ابنُ مالك والثانيَ ابنُ عُصفور والثالثَ الزمخشريُّ،[١١] وزعم أنّ عاملها فعل مقدَّر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في

---

(١) ط: أمنوا.

(٢) الظرفية هنا تقييد وتحديدلانتشار ضيائها، والتعليل أي كون إذ: للسببية تعميم وتفخيم لذلك وهو أولى، والدليل قول ابن هشام قبلُ في الشرح: دائمًا.

(٣) يعني ما يتعلق به «حيث». وكذلك ما سيذكره للوصف بـ «من الظلام».

(٤) زاد هنا في ط: حال.

(٥) هذا تفسير لقول المتنبي: كنتِ.

(٦) الكتاب ١: ٤٢٣ وهو الصحيح.

(٧) في الأصل: لا ضرورةً.

(٨) ط: إلى جواب.

(٩) الآيتان: ٢٠ من سورة طه و٢١ من سورة يونس: ﴿وإذا أَذَقنا النّاسَ رَحمةً مِن بَعدِ ضَرّاءَ مَسَّتهُم إذا لَهُم مَكرٌ في آياتِنا﴾.

(١٠) وهو الصحيح.انظر الجنى الداني ص ٣٧٤.

(١١) التسهيل ص ٩٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ١: ٥٠٢ والمفصل ص ٣١ والكشاف ٢: ٥٠٧ والجنى الداني ص ٣٧٨.

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم[١]﴾ الآيَةَ: «[٢] التقدير: إذا دعاكم فاجأتم الخروجَ[٣] في ذلك الوقت». ولا يُعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ»، أو المقدّر في نحو: «فإذا الأسدُ» أي: حاضرٌ. وإن[٤] قدَّرتَ أنها الخبر فعاملها مستقِرٌّ أو استقَرَّ. ولم يقع الخبر معها في التنزيل إلّا مُصرَّحًا به نحو[٥]: ﴿فإذا هِيَ حَيّةٌ تَسعَى﴾،[٦] ﴿فإذا هُم خامِدُونَ﴾، ﴿فإذا هِيَ بَيضاءُ﴾، ﴿فإذا هُم بِالسّاهِرةِ﴾.

وإذا قيل: «خرجتُ فإذا الأسدُ» صحّ كونها عند المبرّد خبرًا أي: فبالحضرة الأسدُ، ولم يصحّ عند الزجّاج لأن الزمان لا يُخبر به عن الجُثّة، ولا عند الأخفش لأن الحرف لا يُخبر به ولا عنه. فإن قلتَ: «فإذا القِتالُ» صحّت خبريّتها عند غير الأخفش. وتقول: «خرجتُ فإذا زيدٌ جالسٌ، أو جالسًا» فالرفعُ على الخبرية و«إذا»: نصبٌ به، والنصبُ[٧] على الحالية والخبر «إذا» إن قيل بأنها مكان، وإلّا فهو محذوف. نعم يجوز أن تقدِّرها خبرًا عن الجُثّة مع قولنا: «إنها زمان» إذا قدّرتَ حذف مضاف، كأنْ تقدِّرَ في نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ»: فإذا حضورُ الأسدِ.[٨]

مسألة

قالتِ العربُ:[٩] «قد كنتُ أظُنُّ أنَّ العَقربَ أشَدُّ لَسعةً مِنَ الزُّنبُورِ، فإذا هوَ هيَ»، وقالوا أيضًا: «فإذا هوَ إيّاها». وهذا هو الوجه الذي أنكره سيبويه لـمّا سأله الكسائي، وكان من خبرهما أن سيبويه قَدِمَ على البرامكة،[١٠] فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يومًا، فلمّا حضر سيبويه تقدّم إليه الفرّاء

(١) الآية ٢٥ من سورة الروم. وزاد هنا في ط: ﴿دَعْوةً﴾، وجواب الشرط: ﴿إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾.

(٢) زاد هنا في ط: إنّ.

(٣) كذا، والصواب: فاجأتم الدعوةَ بالخروج. وليس ما ذكره ابن هشام في الكشاف، وإنما تأثره كثير من متأخري المفسرين، وجاء نظيره في تفسير الآية ٢٠ من تلك السورة. انظر الكشاف ٣: ٤٧٢.

(٤) ط: وإذا.

(٥) الآيات: ٢٠ من سورة طه: ﴿فألقاها، فإذا هِيَ حَيّةٌ تَسعَى﴾ و٢٩ من سورة يس: ﴿إن كانَت إلّا صَيحةً واحِدةً، فإذا هُم خامِدُونَ﴾ و٣٣ من سورة الشعراء: ﴿ونَزَعَ يَدَهُ، فإذا هِيَ بَيضاءُ لِلنّاظِرِينَ﴾ و١٣ و١٤ من سورة النازعات: ﴿فإنَّما هِيَ زَجْرةٌ واحِدةٌ، فإذا هُم بِالسّاهِرةِ﴾.

(٦) زاد هنا صاحب المعجم: ﴿فإذا هِيَ شاخِصةٌ﴾ تبعًا للناشرين. وهي الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٧) في الأصل: نصبت به فالنصب.

(٨) الفاء على كل حال هي حرف عطف، عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية، خلافًا لمن زعم أنها حرف زائد. وانظر الآية ٢٠ من سورة الروم.

(٩) أي: بعض العرب.

(١٠) انظر مجالس العلماء ص ٨ والإنصاف ص ٧٠٣. وفوق «يحيى» في ن: هو أبو جعفر.

وخَلَفٌ،[١] فسأله خلفٌ عن مسألة فأجاب فيها فقال له: «أخطأتَ»، ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له: «أخطأتَ»، فقال[٢]: «هذا سُوءُ أدبٍ»، فأقبل عليه الفرّاء فقال[٣]: «إنّ في هذا الرجل حِدّةً وعَجَلةً، ولكن ما تقول فيمن قال: هؤلاء أَبُونَ ومَرَرتُ بأَبِينَ؟[٤] كيف تقول على مثال ذلك من « وأيتُ، أو أَويتُ»؟ فأجابه فقال: أعِدِ النظرَ. فقال: لستُ أكلِّمُكما حتّى يحضُر صاحبُكما.

فحضر الكسائيُّ فقال له[٥]: تسألني أو أسألُك؟ فقال له سيبويه: «سل أنتَ»، فسأله عن هذا المثال فقال سيبويه: «فإذا هوَ هِيَ، ولا يجوز النصبُ»، وسأله عن أمثال ذلك نحو: خرجتُ فإذا عبدُ الله القائمُ، والقائمَ، فقال[٦]: كلُّ ذلك بالرفع. فقال له[٧] الكسائي: العربُ ترفع كلَّ ذلك وتنصبُه.[٨] فقال يحيى: قد اختلفتُما وأنتما رئيسا بلَدَيكما. فمن يحكم بينكما؟ فقال له الكسائي: هذه العرب ببابِكَ، قد سمعَ منهم أهل البلدَينِ، فيُحضرون ويُسألون. فقال يحيى وجعفرٌ: «أنصفتَ»، فأُحضروا فوافقوا الكسائيَّ، فاستكانَ[٩] سيبويه وأمرَ[١٠] له يحيى بعشَرة آلاف درهم، فخرج إلى فارسَ فأقام بها حتى مات، ولم يَعُد إلى البصرة. فيقال: إنّ العرب أُرشُوا[١١] على ذلك، أو إنهم[١٢] عَلِموا منزلة الكسائي عند الرشيد. ويقال: إنهم إنما قالوا: «القولُ قولُ الكسائي»، ولم ينطقوا بالنصب، وإنّ سيبويه قال ليحيى: مُرْهم أن ينطقوا بذلك. فإن ألسِنتَهم لا تَطُوعُ به.[١٣]

---

(١) كذا، وخلف الأحمر بصري، والصواب أن المراد ذِكرُه هنا هو علي بن المبارك الأحمر الكوفي تلميذ الكسائي. البغية ٢: ١٥٨. وفي حاشية الأصل عن نسخة: خلفٌ والفرّاء.

(٢) زاد هنا في ط: «له سيبويه». وزعم المحشّي أن المزيد على النسخ هو «سيبويه».

(٣) زاد هنا في ط: له.

(٤) يعني الجمع السالم لـ «أب» في حالتَي الرفع والنصب. وضبطُ المثالين كما جاء هنا غير مناسب لمذهب الفراء في وزن «أب». فليحرّر وانظر تعليقنا على سؤال الفراء في شرح المؤلف له بعد.

(٥) زاد هنا في ط: الكسائي.

(٦) ط: أو القائمَ فقال له.

(٧) سقطت من ط.

(٨) ط: وتنصب.

(٩) أي: انقبض وانكسر.

(١٠) ط: فأمر.

(١١) أي: دُفعت لهم رِشوة. ط: قد رُشوا.

(١٢) ط: أنهم.

(١٣) أي: لا تستطيع لفظه.

ولقد أحسنَ[١] الإمام الأديب أبو الحسن حازمُ بن محمّدٍ الأنصاريُّ[٢]، إذ قال في منظومته في النحو حاكيًا هذه الواقعةَ والمسألةَ: / ٣٧[٣]

والعُـرْبُ قَد تَحـذِفُ الأخبـارَ بَعـدَ: إذا   إذا عَـنَـتْ فَـجْـأَةَ الأمـرِ الَّـذِي دَهِـمـا

ورُبَّـمـا نَـصَبُـوا بالحـالِ بَـعـدَ: إذا   وبَعـدَ مـا رَفَعُـوا مِـن بَعدِهـا، رُبَـمـا

فـإنْ تَوالَـى ضَمِيـرانِ اكـتَسَى بِـهِمـا   وَجـهُ الحَقِيـقةِ، مِـن إشكـالِهِ، غَمَمـا

لِـذاكَ أعيَـتْ، علَـى الأفهـامِ، مَسـألـةٌ   أهـدَتْ إلَـى سِيبَوَيهِ الحَتـفَ والغُمَـما

قَـد كـانَتِ العَقرَبُ العَـوجـاءُ أحسِبُهـا   قِـدمًـا أشَـدَّ مِـنَ الزُّنبُـور وَقعَ حُمـا

وفي الجَوابِ علَيها، هَل «إذا هُـوَ هِـيْ»؟   أو هَـل «إذا هُـوَ إيّـاهـا»؟ قَـدِ اختُـصِما

وخَطَّـأَ ابـنُ زِيـادٍ وابـنُ حَـمزَةَ، فِيـــما قـالَ فِيهـا أبـا بِشـرٍ، وقَـد ظُلِمـا

وغـاظَ عَـمـرًا عَلِـيٌّ، فـي حُكُـومَـتِـهِ   يـا لَيتَـهُ لَـم يَكُـنْ، فـي أمرِهـا، حَكَمـا

كَغَيـظِ عَمـرٍو عَـلِيًّـا، فـي حُكُـومَـتِـهِ   يـا لَيتَـهُ لَـم يَكُـنْ، فـي أمـرِهِ، حَكَـمـا

وفَـجَّـعَ ابـنُ زِيـادٍ كُـلَّ مُـنـتَـحِـبٍ   مِـن أهلِـهِ، إذ غَـدا مِنـهُ يَفِيـضُ دِمـا

كَفَـجْـعةِ ابـنِ زِيـادٍ كُـلَّ مُـنـتَـحِـبٍ   مِـن أهـلِهِ، إذ غَـدا مِنـهُ يَفِيـضُ دَمـا

وأصبَحَـتْ، بَـعـدَهُ، الأنـقـاسُ بـاكِـيـةً   فـي كُـلِّ طِـرسٍ، كَـدَمـعٍ سَحَّ وانسَجَما

ولَيـسَ يَخـلُو امرُؤٌ مِن حـاسِـدٍ أضِـمٍ   لَولا التَّنافُسُ، في الـدُّنيـا، لَـمـا أضِـمـا

والغَبنُ، في العِلمِ، أشجَـى مِـحْـنةٍ عُلِمَتْ   وأبـرَحُ الـنّـاس شَـجْـوًا عـالِـمٌ هُضِما

---

(١) في الأصل: «أجاد». وفي الحاشية عن نسخة: أحسنَ.

(٢) هو هنيّ الدين نحوي أديب لغوي بياني مغربي أديب بليغ كان شيخ أبي حيّان وتوفي سنة ٦٨٤، ومنظومته هذه في ١٠٠٠ بيت لا ٢٢٠ كما ذكر المحشّي، مدح بها والي إفريقية. انظر تحفة الأديب ص ٢٢٦ ـ ٢٣٠ وديوان حازم ص ٢٢٣ ـ ٢٣٣. وزاد هنا في ط: القَرطاجَنّي.

(٣) العُرب: العَرَب. ودَهِمَ أي: فاجأ. وبالحال: متعلقان بالفعل قبلهما. ط: «للحال». ط: «ورُبَّما رَفَعُوا». والغَمَم: السَّتر. ط: «أحسَبُها... في أمرِهِ». والحتف: الموت. والغُمَم: الكُرُبات. والمنتحب: الباكي بعنف. وفي الأصل وط: «مُنتَخِبٍ». والبيت السابع ليس في ش. والأنقاس: حمع نِقس. وهو المِداد. ط: «الأنفاس». والطرس: الصحيفة. وسحّ: سال. والبيت الثاني عشر هو تلفيق بين بيتين. انظر شذرات الذهب ١: ٢٤٦ وطبقات الشافعية الكبرى ٩: ٤٩٤ ـ ٤٩٩. والغبن: الظلم. والأبرح: الأشدّ حزنًا. والشجو: الحزن العنيف.

وقوله «وربّما نصبوا» البيتَ[١] أي: وربّما نصبوا[٢]على الحال بعد أن رفعوا ما بعد «إذا» على الابتداء، فيقولون: فإذا زيدٌ جالسًا. وقولُه «رُبَما» في آخر البيت بالتخفيف توكيدٌ لـ «ربَّما» في أوّله بالتشديد. و«غَمَما» في آخر البيت الثالث بفتح الغين: كنايةٌ عن الإشكال والخَفاء. و«غُمَما» في آخر البيت الرابع بضمّها: جمع غُمّة.

وابن زياد هو الفرّاء واسمه يحيى، وابن حمزة هو الكسائيّ واسمه عليّ، وأبو بِشر سِيبَوَيهِ واسمه عَمرٌو. وألِف «ظلما» للتثنية[٣] إن بنيتَه للفاعل، وللإطلاق إن بنيتَه للمفعول. وعمرٌو وعليٌّ الأوّلان: سيبويه والكسائيّ، والآخَران: ابن العاصِي[٤] وابن أبي طالب رضي الله عنه.[٥] و«حَكَما» الأوّل: اسمٌ، والثاني: فِعلٌ، أو بالعكس دفعًا للإيطاء.[٦] و«زياد» الأوّل: والد الفرّاء، والثاني: زياد ابن أبيه. وابنه المُشار إليه هو ابنُ مَرجانةَ المُرسَلُ في قَتْلةِ[٧] الحُسَين رضي الله عنه. وأضِمَ: كـ «غَضِبَ» وزنًا ومعنًى وإعجامَ ضاد.[٨] والوصف منه «أضِمٌ» كـ «فَرِح». وهُضِمَ: مبني للمفعول أي: لم يُوَفَّ حقَّه.

وأمّا سؤال الفرّاء فجوابه أنّ «أبُونَ» جمع أبٍ، وأبٌ: فَعَلٌ[٩] بفتحتين، وأصله «أبَوٌ». فإذا بنينا مثله مِن «أوَى» أو مِن «وأَى» قلنا: «أوًى» كـ «هَوًى»، أو قلنا: «وأًى» كـ «هَوًى» أيضًا، ثم نجمعه[١٠] بالواو والنون فنحذف الألفَ كما تُحذف ألف «مُصطفًى» وتبقى[١١] الفتحة دليلًا عليها فنقول: «أوَوْنَ» أو «وأَوْنَ» رفعًا، و«أوَينَ» أو «وأَينَ» جرًّا ونصبًا، كما تقول في جمع عَصًا وقَفًا اسمَ رجل: «عَصَونَ وقَفَونَ وعَصَينَ وقَفَينَ». وليس هذا ممّا يَخفى على سيبويه ولا على أصاغر الطلبة، ولكنه كما قال أبو عُثمان المازني: «دخلتُ بغداد فأُلقِيَت عليّ مسائلُ، فكنتُ أُجيب فيها على مذهبي

---

(١) سقطت من ط، وفي موضعها: إلخ.

(٢) أي: بعض العرب.

(٣) يعني: الفاعل المثنّى. والتثنية لا تكون في الأفعال.

(٤) في الأصل وط: ابن العاصِ.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: عنه

(٦) الإيطاء: عيب في القافية بتكرار الكلمة نفسها في بيتين قريب ثانيهما من الأول.

(٧) خ وط: قَتَلة.

(٨) ط: الضاد.

(٩) هذا وزن الكلمة على لفظها الأصلي عند البصريين «أبَوٌ»، ولو أراد الوزن الحقيقي لـ «أبٌ» لقال: فَعٌ. وعند الكوفيين وزنه: فَعْلٌ. وهذا الخلاف في الأصل يسبب الخلاف في صياغة ما طُرح على سيبويه للإحراج. وفي الأصل: آبَ فَعَلَ.

(١٠) ط: «تجمعه» بالتاء وكذلك الأفعال المعطوفة أيضًا.

(١١) ش: ونُبقّي.

ويخطّئوني[١] على مذاهبهم». انتهى.[٢] وهكذا اتفق لسيبويه.[٣] رحمه الله تعالى.

وأمّا سؤال الكسائي فجوابه ما قال[٤] سيبويه وهو[٥] «فإذا هو هيَ». هذا هو وجه الكلام مثلُ «فإذا هِيَ بَيضاءُ، فإذا هِيَ حَيّةٌ[٦]»، وأمّا «فإذا هو إيّاها» إن ثَبَتَ فخارج عن القياسِ واستعمالِ الفصحاء كالجزم بـ«لن» والنصب بـ«لم» والجرّ بـ«لعلّ»، وسيبويه وأصحابُه لا يلتفتون لمثل ذلك،[٧] وإن تكلّم به بعض العرب.[٨] وقد ذُكر في توجيهه أُمور:[٩]

أحدها: لأبي بكرِ بنِ الخيّاط[١٠] وهو أن «إذا» ظرف فيه معنى: وجدتُ ورأيتُ، فجاز له أن ينصب المفعول، وهو مع ذلك ظرفٌ[١١] مُخبَرٌ به عن الاسم بعده. انتهى. وهذا خطأ لأنّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال، ولأنها تحتاج على زعمه إلى فاعل وإلى مفعول آخر، فكان[١٢] حقُّها أن تنصب ما يليها.[١٣]

والثاني: أن ضمير النصب استُعير في مكان ضمير الرفع. قاله ابن مالك، ويشهد له قراءةُ الحسن[١٤]: ﴿إيّاكَ يُعبَدُ﴾ ببناء الفعل للمفعول، ولكنه لا يتأتّى[١٥] / ٣٨ فيما أجازوه من قولك: «فإذا زيدٌ القائمَ»

---

(١) كذا بحذف نون الرفع للتخفيف. ط: ويخطئونني.

(٢) ط: اهـ.

(٣) يعني أن الكوفيين خطّؤوه على مذهبهم. فأبٌ أصله عندهم «أبْوٌ» ووزنه: فَعْلٌ، والجمع: أبْوُونَ وأبْوِينَ. وكذلك يكون خلاف في جمع ما يصاغ من: أوَى ووأى، فيكون: أيُونَ وأيِينَ، وأيُّونَ وأيِّينَ. وهذا يعني أن سؤال الفراء كما جاء قبلُ كان فيه تضليل للتعجيز، وكان عليه أن يقول تبعًا لمذهبه: أبْوُونَ وأبْيِين. فلعل ابن هشام وهم في الضبط أو النُّسّاخ هم الذين وهموا.

(٤) ط: ما قاله.

(٥) سقط «وهو» من ن.

(٦) زاد هنا في الأصل: تسعى.

(٧) ط: لمثل هذا.

(٨) ط: تكلم بعض العرب به.

(٩) المخلّص من الإشكال هو الأمر الثاني من دون تفريعاته أي: أن ضمير النصب قام مقام ضمير الرفع، وتقارُضُهما كثير في العربية، نحو: لولا أنتم ولولاكم، ورأيتك أنت، وهذا قولك أنت، وألّا يجاورنا إلّا كِ ديّار.

(١٠) هو محمد بن أحمد السمرقندي خلط مذهبَي البصرة والكوفة وتوفي سنة ٣٢٠. تحفة الأديب ص ٢٩١ والبغية ١: ٤٨.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) في حاشية الأصل عن نسخة: وكان.

(١٣) يعني أن يقال: فإذا هو إيّاها إيّاها.

(١٤) الآية ٤ من سورة الفاتحة، وإياك: ضمير نصب في محل رفع مبتدأ خبره جملة: يُعبد، وفي العبارة التفات من الخطاب إلى الغَيبة. انظر إتحاف البشر ص ١٢٢. وفي حاشية الأصل: «تُعبَدُ أي: أنت تعبد». وقد اضطرب المحشّون على المغني والناشرون له كثيرًا فيما سجّلوا وتتبّعوا واقترحوا.

(١٥) لأن المثال الذي ذكروه ليس فيه ضمير الغائب.

بالنصب. فينبغي أن يوجَّه هذا على أنه نعت مقطوع[١] أو حال على زيادة «أل»، وليس ذلك مما ينقاس. ومن جوّز تعريف الحال أو زعم أن «إذا» تعمل عمل «وجدتُ» وأنها رفعتْ «عبدُ الله»،[٢] بناء على أن الظرف يعمل وإن لم يعتمد، فقد أخطأ لأن «وجد» ينصب الاسمين ولأن مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل.

والثالث: أنه مفعول به والأصل «فإذا هو يُساويها» أو «فإذا هو يُشبِهُها»،[٣] ثم حُذف الفعل فانفصل الضمير. وهذا[٤] الوجه لابن مالك أيضًا، ونظيره قراءة عليّ رضي الله عنه[٥]: ﴿لَئِن أَكَلَهُ الذِّئبُ ونَحنُ عُصبةً﴾ بالنصب أي: نُوجد عصبةً أو نُرى عُصبةً. وأمّا قوله تعالى[٦]: ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَولِياءَ ما نَعبدُهُم﴾ إذا قيل: «إنّ التقدير: يقولون: ما نعبدهم» فإنما حسّنه أنّ إضمار القول مستسهَل عندهم.

والرابع: أنه مفعول مطلق والأصل: فإذا هو يَلسعُ لسعتَها، ثم حُذف الفعل كما تقول: «ما زيدٌ إلّا شُربَ الإبلِ»، ثم حُذف المضاف. نقله الشَّلَوبِينُ في حواشي «المفصّل» عن الأعلم،[٧] وقال: هو أشبَهُ[٨] ما وُجِّه به النصبُ.

الخامس:[٩] أنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: «فإذا هو ثابتٌ مِثلَها»، ثم حُذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال، على سبيل النيابة كما قالوا: «قضيّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها» على إضمار «مِثلَ». قاله ابن الحاجب في «أماليه»،[١٠] وهو وجه غريب. أعني انتصاب الضمير على الحال، وهو مبنيّ على قول الخليل. فإنه أجاز[١١] «له صوتٌ صوتُ الحمار»، بالرفع صفةً لـ«صوت» بتقدير «مِثلُ». وأمّا سيبويه فقال: «هذا قبيحٌ ضعيف». وممّن قال بالجواز ابن مالك، قال[١٢]: إذا كان المضاف إلى

(١) يعني أن يكون القائم: مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: أعني.

(٢) هذا على أن المثال: فإذا عبدُ اللهِ القائمَ.

(٣) ط: يشابهها.

(٤) زاد هنا في ط: «هو». انظر شرح التسهيل ١: ٣٢٥.

(٥) الآية ١٤ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: لَئِن أَكَلَهُ الذِّئبُ، ونَحنُ عُصْبةٌ، إنّا إذًا لَخاسِرُونَ﴾.

(٦) الآية ٣ من سورة الزمر: ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَولِياءَ، ما نَعبُدُهُم إلّا لِيُقَرِّبُونا إلَى اللهِ زُلفَى﴾.

(٧) يوسف بن سليمان الشنتمري نحوي أندلسي توفي سنة ٤٧٠. تحفة الأديب ص ١٠٤ والبغية ٢: ٣٥٦.

(٨) أي: أقرب.

(٩) ط: والخامس.

(١٠) الأمالي ٢: ١٢٥.

(١١) الكتاب ١: ٣٦١. ط: وهو مبني على إجازة الخليل.

(١٢) شرح الكافية ص ٩٧٠.

معرفةٍ كلمةَ[1] «مِثل» جاز أن تخلفها المعرفة في التنكير، فتقول: «مررت برجلٍ زُهيرٍ» بالخفض صفةً للنكرة، و«هذا زيدٌ زُهيرًا» بالنصب على الحال. ومنه قولهم:[2] «تفرَّقوا أيادي سَبا وأيديْ سَبا»، وإنما سُكِّنَتِ الياءانِ[3] مع أنهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والإعلال كما في: مَعدِيْكَرِبَ وقاليْ قَلا.

٢ ـ والثاني من وجهَي «إذا»: أن تكون لغير مُفاجأة، فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمّنةً معنى الشرط، وتختصّ بالدخول على الجُمل[4] الفعلية عكسَ الفُجائية. وقد اجتمعَتا[5] في قولِه تعالى[6]: ﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾، وقولِه تعالى[7]: ﴿فإذا أصابَ بِهِ مَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ إذا هُم يَستَبشِرُونَ﴾. ويكون الفعل بعدها ماضيًا كثيرًا ومضارعًا دُونَ ذلك، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤيب:[8]

١٣٧ ـ والنَّفــسُ راغِبــةٌ، إذا رَغَّــبتَهــا ... وإذا تُــرَدُّ إلَــى قَلِيــلٍ تَقنَــعُ

وإنّما دخلَتِ الشرطيةُ على الاسم في نحو[9]: ﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾ لأنه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدأٌ خلافًا للأخفش.[10] وأمّا قوله:[11]

١٣٨ ـ إذا بـاهِلِــيٌّ، تَحتَــهُ حَنظَلِيّـةٌ، ... لَــهُ وَلَــدٌ مِنهــا فــذاكَ المُــذَرَّعُ

فالتقدير: إذا كان باهليٌّ. وقيل: حنظلية: فاعل بـ«استقرّ» محذوفًا، وباهلي: فاعل بفعلٍ محذوف.[12] يفسّره العامل في «حنظلية». ويردّه أن فيه حذفَ المفسَّرِ ومفسِّرِه جميعًا، ويسهّله أن الظرف يدلّ على المفسِّر فكأنه لم يُحذف. ولا تعمل «إذا» الجزمَ إلّا في ضرورة كقوله:[13]

---

(١) ط: كلمةُ.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢٧٥ وشرح الكافية ص ١٦٩٦.

(٣) في الأصل وق: الياء.

(٤) في الأصل وط: «الجملة». وتحتها في الأصل عن نسخة: الجمل.

(٥) ط: اجتمعا.

(٦) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٧) الآية ٤٨ من سورة الروم.

(٨) البيت في ديوان الهذليين ١: ٣. والصواب أن «إذا» الأولى ليست شرطية وهي ظرفية تتعلق باسم الفاعل: راغبة.

(٩) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(١٠) معاني القرآن ٢: ٥٣٣.

(١١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٥١٤ يهجو قبيلة باهلة. والمذرّع: الذي أمّه أشرف من أبيه. ط: «المُدرَّعُ». وهو الذي يُلبَس الدرع لأنه أصيل كأمّه.

(١٢) ن وط: فاعل بمحذوف.

(١٣) البيت لعبد القيس بن الخفاف في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٢٣. والخصاصة: الفقر والحاجة. والجزم في مثل هذا ليس من الضرائر بل هو قليل في النثر وكثير في الشعر. انظر التسهيل ص ٢٣٧ وشرحه ٤: ٨٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٢٣.

١٣٩ ـ استَغْنِ، مـا أغنـاكَ رَبُّكَ، بالغِنَى ... وإذا تُـصِبْـكَ خَـصاصَـةٌ فتَجَمَّـلِ

قيل: وقد تخرج عن كلٍّ من الظرفية والاستقبال ومعنى الشرط. وفي كلٍّ من هذه فصلٌ:

الفصل الأول

في خروجها عن الظرفية

زعم أبو الحسن في[1]: ﴿حَتَّى إذا جاؤُوها﴾ أنّ «إذا» جرٌّ بـ «حتّى»، وزعم أبو الفتح في: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقِعةُ﴾ الآيةَ[2] فيمن نصب ﴿خافِضةً رافِعةً﴾ أنّ «إذا» الأُولى مبتدأ والثانيةَ خبر، والمنصوبين حالان وكذا جملة ﴿لَيسَ﴾ ومعمولَيها،[3] والمعنى: وقتُ وقوعِ الواقعة خافضةً لقوم / ٣٩ رافعةً لآخَرين هو وقتُ رجِّ الأرض. وقال قوم في «أخطبُ ما يكون الأميرُ قائمًا»: إن الأصل «أخطبُ أوقاتِ أكوانِ الأميرِ إذا كان قائمًا» أي: وقتُ قيامه، ثم حُذفَتِ الأوقات ونابت «ما» المصدريةُ عنها، ثم حُذف الخبر المرفوع وهو «إذا» وتبعتها[4] «كان» التامّة وفاعلُها في الحذف، ثم نابت الحال عن الخبر. ولو كانت «إذا» على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل إذا قلتَ: «أخطبُ أوقاتِ أكوانِ الأميرِ يومَ الجمعة»، إذا نصبتَ اليوم لأن الزمان لا يكون محلًّا للزمان. وقالوا في قول الحماسي:[5]

١٤٠ ـ وبعَـدَ غَدٍ، يا لَـهفَ نَفسِيَ مِن غَـدٍ ... إذا راحَ أصحـابِي، ولَـستُ بِـرائـحِ

: إنَ «إذا» في موضع جرٍّ بدلًا من «غد». وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولًا في قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لعائشة رضي الله عنها[6]: «إنِّي لَأعلَمُ إذا كُنتِ عنِّي راضِيةً، وإذا كُنتِ علَيَّ غَضْبَى».

والجمهور على أنّ «إذا» لا تخرج عن الظرفية، وأنّ «حتّى» في نحو «حتّى إذا جاؤُوها»: حرف

(١) الآية ٧٣ من سورة الزمر: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم إلَى الجَنَّةِ زُمَرًا، حَتَّى إذا جاؤُوها وفُتِحَت أبوابُها، وقالَ لَهُم خَزَنَتُها: سَلامٌ علَيكُم طِبتُم. فادخُلُوها خالِدِينَ﴾، لا ٧١ كما زعم صاحب المعجم هنا تبعًا لناشري المغني، وهي: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا. حَتَّى إذا جاؤُوها فُتِحَت أبوابُها وقالَ لَهُم خَزَنَتُها: أَلَم يأتِكُم رُسُلٌ مِنكُم﴾؟ وانظر المفصل ص ١٦٥٧ وشرح التسهيل ٢: ٢١٠.

(٢) يعني الآيات ١ ـ ٨ من سورة الواقعة: ﴿إذا وَقَعَتِ الواقِعةُ، لَيسَ لِوَقعَتِها كاذِبةٌ، خافِضةٌ رافِعةٌ، إذا رُجَّتِ الأرضُ رَجًّا، وبُسَّتِ الجِبالُ بَسًّا، فكانَت هَباءً مُنبَثًّا، وكُنتُم أزواجًا ثَلاثةً، فأصحابُ المَيمَنةِ ما أصحابُ المَيمَنةِ﴾! ط: الآيات.

(٣) في الأصل: ومعمولاها.

(٤) ط: وتبعها.

(٥) البيت لأبي الطمحان في شرح الحماسة ص ٣٨٨، والرواية فيه: «وقَبلَ غَدٍ». وبعد: معطوف على ظرف في البيت المتقدم. واللهف: التحسر.

(٦) الحديث ٤٩٣٠ في صحيح البخاري. وانظر شرح التسهيل ٢: ٢١٠. وتفسير المحشّي الحديثَ بالقول: «إني لأعلم وقت رضاك من وقت غضبك» ضيع معنى العطف على المفعول به في الجملة الثانية.

ابتداء[١] داخلٌ على الجملة بأسرها ولا عمَل له، وأمّا «إذا وَقَعَتِ[٢]» فإذا الثانية: بدل من الأُولى، والأُولى ظرفٌ[٣] وجوابُها محذوف لفهم المعنى وحسّنَه طولُ الكلام، وتقديره بعد «إذا» الثانية أي: انقسمتم أقسامًا وكنتم أزواجًا ثلاثة، وأمّا «إذا» في البيت فظرف لـ «لهفَ»، وأمّا التي في المثال ففي موضع نصب لأنّا لا نقدِّر زمانًا مضافًا إلى «ما يكون»، إذ لا موجب لهذا التقدير، وأمّا الحديث فـ «إذا»: ظرف لمحذوف وهو مفعول «أعلمُ»، وتقديره[٤] : «شأنَكِ» ونحوَه،كما تعلّقت[٥] «إذ» بالحديث في[٦]: ﴿هَل أتاكَ حَدِيثُ ضَيفِ إبراهِيمَ المُكرَمِينَ إذْ دَخَلُوا علَيهِ﴾؟

الفصل الثاني

في خروجها عن الاستقبال

وذلك على وجهين:

أحدُهما: أن تجيء للماضي كما جاءت «إذ» للمستقبل في قول بعضهم. وذلك كقوله تعالى[٧]: ﴿ولا علَى الَّذِينَ إذا ما أتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ: «لا أجِدُ ما أحمِلُكُم علَيهِ»، تَوَلَّوا﴾، ﴿وإذا رأَوا تِجارةً أو لَهوًا انفَضُّوا إلَيها﴾، وقولِه:[٨]

١٤١ ـ ونَدمانٍ، يَزِيدُ الكأسَ طِيبًا سَقَيتُ، إذا تَغَوَّرَتِ النُّجُومُ

والثاني: أن تجيء للحال. وذلك[٩] بعد القسَم نحو[١٠]: ﴿واللَّيلِ إذا يَغشَى﴾، ﴿والنَّجم إذا هَوَى﴾. قيل: لأنها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفًا لفعلِ القسَم لأنه إنشاءٌ لا إخبارٌ عن قسَم يأتي،[١١] لأن قسم الله ـ سبحانه ـ قديم، ولا لكونٍ محذوف[١٢] هو حال من «اللَّيل والنَّجم»، لأن

---

(١) أي: حرف استئناف والجملة الشرطية استئنافية.

(٢) زاد هنا في ط: الواقعة.

(٣) أي: وشرطٌ.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: ظرف لمفعول «أعلم» محذوف تقديره.

(٥) ط: تعلق.

(٦) الآية ٢٤ من سورة الذاريات. والحديث أي: لفظ «حديث» في الآية المباركة.

(٧) الآيتان: ٩٢ من سورة التوبة و١١ من سورة الجمعة.

(٨) البيت لبرج بن المسهر في شرح الحماسة ٣: ١٣٥. وإذا: ظرف للفعل قبلها هنا وليست شرطية.

(٩) في الأصل: «وذاك». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(١٠) الآيتان: ١ من سورة الليل و١ من سورة النجم.

(١١) في الأصل: «ثان». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

(١٢) أي: مع بقاء «إذا» للمستقبل.

الاستقبال والحال[١] متنافيان. وإذا بطل هذان الوجهان تعيّن أنه ظرف لأحدهما،[٢] على أن المراد به الحال. انتهى.[٣] والصحيح أنه لا يصحّ التعليق بـ«أُقسِم» الإنشائي لأن القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان، وأنه لا يمتنع التعليق[٤] بـ«كائنًا» مع بقاء «إذا» على الاستقبال، بدليل صحّة مجيء الحال المقدّرة باتفاق كـ«مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا» أي: مقدِّرًا الصيدَ به غدًا. كذا يقدّرون، وأوضح منه أن يقال: «مُريدًا به الصيدَ غدًا» كما فُسِّر «قمتُم» في[٥]: ﴿إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ﴾ بـ«أردتُم».

مسألة

في ناصب إذا مذهبان: أحدُهما: أنه شرطها وهو قول المحقِّقين، فتكون بمنزلة: متَى وحيثُما وأيّانَ، وقولُ أبي البقاء: «إنّه مردود بأنّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف» غيرُ وارد لأنّ «إذا» عند هؤلاء غير مضافة، كما يقوله الجميع إذا جزمت كقوله:[٦]

١٤٢ ـ وإذا تُصِبْكَ خَصاصةٌ فتَجَمَّلِ

والثاني: أنه ما في جوابها من فعل أو شِبْهه وهو قول الأكثرين.

ويَرِدُ عليهم أُمور: أحدُها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الأداة، وعلى قولهم تصير الجملتان واحدةً،[٧] لأن الظرفَ عندهم من جملة الجواب والمعمولَ داخل[٨] في جملة عامله. **والثاني** أنه ممتنع في قول زُهير:[٩]

١٤٣ ـ بَدا لِيَ أنّي لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقًا شَيئًا، إذا كانَ جائيا

---

(١) الاستقبال أي: الذي هو مدلول: إذا. والحال أي: التي جعلت «إذا» ظرفًا له. ن وط: الحال والاستقبال.

(٢) يعني: الليل والنجم، أي: حال كون الليل حين يغشى أو النجم حين هوى. وهو الصواب خلافًا لما يذكره ابن هشام بعد، لأن حالية المقسم به هنا ليست مقدرة في المستقبل كالمثال الذي أورده عن إرادة الصياد..

(٣) ط: اهـ.

(٤) ق وب: التعلق.

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ﴾.

(٦) عجز بيت مضى كاملًا تحت الرقم ١٣٩.

(٧) هذا هو الصواب لأن أداة الشرط وجملتي الشرط تصبح بالارتباط الشرطي جملة واحدة، لها موقع الجمل الاسمية والفعلية، ثم لكل من الجملتين الأصليتين موقعها الإعرابي الخاص بها.

(٨) ن: والجملة داخلة.

(٩) البيت في ديوانه ص ٢٨٧. والمدرك: النائل والمحصّل. ومضى أي: ذهب وانتهى. والسابق: الناجي والمتخلص. والجائي: الواقع عليّ حتمًا. وإذا: ظرف هنا لاسم الفاعل: سابقًا، وليست شرطية.

لأن الجواب محذوف وتقديره: إذا كان جائيًا فلا أسبقه. ولا يصحّ أن يقال: / ٤٠ «لا أسبقُ شيئًا وقت مجيئه»، لأن الشيء إنما يُسبق قبل مجيئه. وهذا لازم لهم أيضًا إن أجابوا بأنها غير شرطية وأنها معمولة لِما قبلها، وهو سابق.[١] وأمّا على القول الأوّل فهي شرطية محذوفة الجواب، وعاملها إمّا خبر «كان» أو نفس «كان» إن قلنا بدلالتها على الحدث. **والثالث**[٢]: أنه يلزمهم في نحو «إذا جئتَني اليومَ أكرمتُك غدًا»[٣] أن يعمل «أكرمتك» في ظرفين متضادّين. وذلك باطل عقلًا إذ الحدَث الواحد المعيَّن لا يقع بتمامه في زمنين،[٤] وقصدًا إذِ المراد وقوع الإكرام في الغد لا في اليوم.

فإن قلتَ: فما ناصب «اليوم» على القول الأوّل؟ وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان؟ قلتُ:[٥] لم يتضادّا كما في الوجه السابق، وعملُ العامل في ظرفي زمان يجوز، إذا كان أحدُهما أعمّ من الآخر نحو: «آتِيكَ يومَ الجُمُعةِ سَحَرَ»، وليس بدلًا لجواز: «سِيرَ عليه يومُ الجُمُعةِ سَحَرَ»، برفع الأول ونصب الثاني. نصّ عليه سيبويه[٦] وأنشد للفرزدق:[٧]

١٤٤ ـ مَتَى تَرِدَنْ يومًا سَفارِ تَجِدْ بِها ... أُدَيهِمَ، يَرمِي المُستَجِيزَ المُعَوَّرا

فـ «يومًا» يمتنع أن يكون بدلًا من «مَتَى» لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في «اليوم» في المثال أن يكون بدلًا من «إذا»، ويمتنع أن يكون ظرفًا لـ «تجدْ» لئلّا ينفصل «تَرِد» من معموله وهو «سَفارِ» بالأجنبي، فتعيّنَ أنه ظرفٌ ثانٍ لـ «تَرِد».[٨]

والرابع: أن الجواب ورد مقرونًا بـ «إذا» الفُجائيةِ نحو[٩]: ﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾، وبالحرف الناسخ نحو «إذا جئتَني اليومَ فإنّي أُكرِمُكَ»، وكلّ منهما لا يعمل ما بعده فيما قبلَه.

---

(١) ما ذكره ابن هشام مبني على أن السبق بمعنى التقدُّم، وتفسيره بالنجاة ينقض ما ذكره ويوجب تعلّق «إذا» باسم الفاعل: سابقًا. وقد طاح الإشكال.

(٢) القول لأبي حيان في شرح التسهيل. انظر الجنى الداني ص ٣٦٩.

(٣) هذا المثال مصنوع ويقتضي الشرط بـ «إنْ» لِما هو غير متيقّن بخلاف «إذا»، ثم إن الشرط بـ «إذا» يقتضي ترتُّب جوابه على فعله والزمانُ أيضًا يفيد السببية، والمعنى: أكرمك غدًا لمجيئك اليوم. وكل من الفعلين نال زمانه دون إشكال.

(٤) ط: زمانين.

(٥) ط: قلنا.

(٦) البيت ليس فيما نشر من الكتاب.

(٧) ديوانه ص ٣٥٥. وسفار: اسم بئر. وأُديهم: رجل من بني كعب كان يحمي تلك البئر بسهامه ويردّ الناس عنها. والمستجيز: المستقي. والمغور: الذي يورد إبله في الهاجرة. وفي الأصل وط: المُعَوِّرا.

(٨) الظرف الثاني فيما مضى كله هو للفعل المذكور مقيّدًا بالظرف الأول، والمقيد هو غير المطلق.

(٩) الآية ٢٥ من سورة الروم.

وورد أيضًا والصالحُ فيه للعمل صفةٌ كقوله تعالى[١]: ﴿فإذا نُقِرَ في النّاقُورِ فذلِكَ يَومَئِذٍ يَومٌ عَسِيرٌ﴾، ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف. وتخريج بعضهم هذه الآية على أن «إذا» مبتدأ وما بعد الفاء خبرٌ لا يصحّ إلّا على قول أبي الحسن ومَن تابعه في جواز تصرف «إذا» وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ، لأن عُسر اليوم ليس مسبّبًا عن النقر. والجيّدُ أن يُخرّج على حذف الجواب مدلولًا عليه بـ «عَسِير» أي: عَسُرَ الأمرُ. وأمّا قولُ أبي البقاء[٢]: «إنه يكون مدلولًا عليه بـ «ذلك» لأنه[٣] إشارة إلى النقر» فمردودٌ لأدائه إلى اتحاد السبب والمسبَّب وذلك ممتنع، وأمّا نحو: «فمَن كانتَ هِجرتُهُ إلَى اللهِ ورَسُولِهِ فهِجرتُه إلَى اللهِ ورَسُولِهِ»[٤] فمؤوَّل على إقامة السبب مَقام المسبَّب لاشتهار المسبَّب أي: فقد استحقّ الثوابَ العظيمَ المستقرَّ للمُهاجرين.

قال أبو حيّانَ[٥]: «وورد مقرونًا بـ «ما» النافيةِ نحو[٦]: ﴿وإذا تُتلَى علَيهِم آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجَّتَهُم﴾ الآيةَ، و«ما» النافيةُ لها الصدر» انتهى. وليس هذا بجواب،[٧] وإلّا لاقترن بالفاء مثل[٨]: ﴿وإنْ يَستَعتِبُوا فما هُم مِنَ المُعتَبِينَ﴾، وإنما الجواب محذوف أي: عمدوا إلى الحُجج الباطلة. وقولُ بعضهم: «إنه جواب على إضمار الفاء مثل[٩]: ﴿إنْ تَرَكَ خَيرًا الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ﴾ مردودٌ بأن الفاء لا تُحذف إلّا ضرورة كقوله:[١٠]

١٤٥ ـ مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

و«الوصيةُ» في الآية: نابت[١١] عن فاعل «كُتِبَ»، وللوالدين: متعلّقٌ بها لا خبرٌ، والجواب محذوف أي: فلْيُوصِ.

---

(١) الآية ٩ من سورة المدثر.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ص ١٢٤٩.

(٣) ط: فإنه.

(٤) الحديث ٥٤ في صحيح البخاري وصحيح مسلم ١٩٠٧.

(٥) انظر البحر المحيط ٨: ٤٩ والجنى الداني ص ٣٦٩. وسقطت الواو قبل «ورد» من ط.

(٦) الآية ٢٥ من سورة الجاثية: ﴿وإذا تُتلَى علَيهِم آياتُنا بَيِّناتٍ ما كانَ حُجّتَهُم إلّا أن قالُوا: ائتُوا بِآبائنا، إن كُنتُم صادِقِينَ﴾.

(٧) بل هو الجواب، وجاز عدم اقتران الجملة بالفاء في الآية لأن «إذا» ليست أصلًا في الشرط. المفصل ص ١٧٦٦.

(٨) الآية ٢٤ من سورة فصلت.

(٩) الآية ١٨٠ من سورة البقرة: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ المَوتُ إنْ تَرَكَ خَيرًا، الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ والأقرَبِينَ بِالمَعرُوفِ، حَقًّا علَى المُتَّقِينَ﴾.

(١٠) صدر بيت مضى تحت الرقم ٨٥.

(١١) ط: نائب.

وقولُ ابن الحاجب: «إنّ «إذا» هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب، وإنّ عاملها ما بعد «ما» النافيةِ كما عمل ما بعد «لا» في «يوم»(١) من قوله تعالى(٢): ﴿يَومَ يَرَونَ المَلائكةَ لا بُشرَى يَومَئذٍ لِلمُجرِمينَ﴾، وإنّ ذلك من التوسُّع في الظرف» مردودٌ بثلاثة أمور:

أحدُها: أنّ مثل هذا التوسُّع خاصّ بالشعر كقوله:(٣)

١٤٦ ـ ونَحنُ، عَـن فَضـلِكَ، مـا استَغنَـينا

والثاني: أنّ «ما» لا تُقاس على «لا». فإنّ «ما» لها الصدر مطلقًا بإجماع البصريّين. واختلفوا في «لا» فقيل: لها الصدر مطلقًا، وقيل: ليس لها الصدر مطلقًا لتوسّطها بين العامل والمعمول في نحو: إلّا تقمْ أقمْ، وجاء بلا زادٍ، وقولِه:(٤)

١٤٧ ـ ألا إنَّ قُـرطًـا عـلَـى آلَـةٍ ألا إنَّـنِـي كَـيـدَهُ لا أكِـيـدُ

وقيل: إنْ وقعتْ في صدر جواب القسم فلها الصدرُ لحلولها محلّ أدوات الصدر، وإلّا فلا. وهذا هو الصحيح، وعليه اعتمد سيبويه(٥) إذ جعل انتصاب «حَبَّ العِراقِ» في قوله:(٦)

١٤٨ ـ آلَيـتَ حَـبَّ العِـراقِ، الـدَّهـرَ أطعَـمُـهُ

على التوسّع وإسقاط الخافض وهو «على»، ولم يجعله من باب «زيدًا ضربتُه» لأن التقدير: «لا أطعَمُه» و«لا» هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسِّر في هذا الباب عاملًا.

الثالث:(٧) أنّ «لا» في الآية(٨) حرف ناسخ مِثلَه في(٩): لا رجلَ، والحرفُ الناسخ لا يتقدّمه معمولُ ما بعدَه ولو لم يكن نافيًا، لا يجوز «زيدًا إنّي أضربُ»، فكيف وهو حرف نفي؟ بل أبلَغُ من هذا أنّ العامل الذي بعده مصدرٌ، وهم يُطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله. وإنما العامل محذوف أي: اذكرْ يومَ، أو يُعذَّبون يومَ. / ٤١

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ما بعده في يوم.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الفرقان.

(٣) البيت من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٨ وسيرة ابن كثير ٣: ٣٥٥.

(٤) البيت للأخرم السنبسي في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٥٥. وقرط: اسم رجل. والآلة: الحالة.

(٥) الكتاب ١: ١٧.

(٦) صدر بيت للمتلمس في ديوانه ص ٦٥ والكتاب ١: ١٧ يخاطب عمرو بن هند وعجزه:

والحَـبُّ يـأكُـلُـهُ، فـي الـقَـريـةِ، السُّـوسُ

(٧) ش وط: والثالث.

(٨) يعني آية الفرقان.

(٩) زاد هنا في ط: نحو.

ونظير ما أورده أبو حيّان على الأكثرين[١] أن يُورَد عليهم قولُه تعالى[٢]: ﴿وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا: هَل نَدُلُّكُم علَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم: إذا مُزِّقتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إنّكُم لَفِي خَلقٍ جَدِيدٍ﴾؟ فيقال: لا يصحّ لـ «جديد» أن يعمل في «إذا» لأنّ «إنّ» ولامَ الابتداء يمنعان من ذلك لأنّ لهما الصدرَ، وأيضًا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف. والجواب[٣] أيضًا أنّ الجواب محذوف مدلول عليه بـ «جديد» أي: «إذا مُزِّقتُم تُجدَّدونَ» لأن الحرف الناسخ لا يكون في أوّل الجواب إلّا وهو مقرون بالفاء نحو[٤]: ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فإنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾. وأمّا[٥]: ﴿وإنْ أطَعتُمُوهُم إنَّكُم لَمُشرِكُونَ﴾ فالجملة جواب لقسَم محذوف مقدّر قبل الشرط بدليل[٦]: ﴿وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ الآيَةَ، ولا يَسوغ أن يقال: قدِّرْها[٧] خاليةً من معنى الشرط فتستغنيَ[٨] عن جواب، وتكونَ معمولةً لِما قبلها وهو «قال» أو «ندلّكم» أو «ينبّئكم»، لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت.

الفصل الثالث

في خروج «إذا» عن الشرطية

ومثالـه قولُـه تعالـى[٩]: ﴿وإذا ما غَضِبُـوا هُم يَغفِـرُونَ﴾ وقولُـه تعالـى[١٠]: ﴿والَّذِيـنَ إذا أصابَهُـمُ البَغْيُ هُم يَنتَصِـرُونَ﴾. فـ «إذا» فيهمـا ظـرف لخبـر المبتـدأِ بعدها، ولو كانت شـرطية والجملة الاسـمية جـوابٌ[١١] لاقترنـت بالفـاء مثـلَ[١٢]: ﴿وإنْ يَمسَسْـكَ بِخَيـرٍ فهُـوَ علَـى كُلِّ شَـيءٍ قَدِيـرٌ﴾. وقـولُ بعضهـم: «إنـه على إضمـار الفـاء» تقـدّم ردُّه،[١٣] وقـولُ آخَـرَ[١٤]: «إنّ الضميـر توكيـد لا مبتـدأ وإنّ مـا بعـده الجـواب» ظاهـرُ

(١) يعني ما جاء عن أبي حيان قبلَ قول ابن الحاجب، من أن «ما» النافية لها الصدر فلا تعلق «إذا» بجوابها.

(٢) الآية ٧ من سورة سبأ. وإذا: ليست شرطية هنا، وهي ظرفية تتعلق بالخبر المحذوف لـ «إنّ». المفصل ص ١٥٣٧.

(٣) أي: جواب الأكثرين على الاحتجاج بهذه الآية.

(٤) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٥) الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة: ﴿وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ ألِيمٌ﴾.

(٧) يعني آية سبأ.

(٨) في الأصل: فيستغني.

(٩) الآية ٣٧ من سورة الشورى.

(١٠) الآية ٣٩ من سورة الشورى. وليس «قوله تعالى» في ق وب.

(١١) ط: جوابًا.

(١٢) الآية ١٧ من سورة الأنعام.

(١٣) يعني: بالشاهد ١٤٥.

(١٤) هو أبو حيّان في البحر ٧: ٥٢٢. والقول في الآية الأولى موافق للقواعد فلا اعتراض عليه. حاشية الدسوقي ١: ١٠٧. وزعمُ =

التعسّف، وقولُ آخَرَ[١]: «إنّ جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها» تكلُّفٌ من غير ضرورة.

ومن ذلك «إذا» التي بعد[٢] القسَم نحو[٣]: ﴿واللَّيلِ إذا يَغشَى﴾، ﴿والنَّجمِ إذا هَوَى﴾، إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابًا في المعنى كما في قولك: «آتيكَ إذا أتيتَني»، فيكون التقدير: إذا يَغشى الليلُ وإذا هَوى النجمُ أقسَمتُ. وهذا ممتنع لوجهين: أحدهما: أن القسَم الإنشائي لا يقبل التعليق، لأن الإنشاء إيقاع والمعلَّق يحتمل الوقوعَ وعدمَه. فأمّا «إن جاءني[٤] فواللهِ لأُكرمَنّه» فالجواب في المعنى فعل الإكرام لأنه المسبَّب عن الشرط، وإنما دخل القسم بينهما لمجرّد التوكيد، ولا يمكن ادّعاء مثل ذلك هنا[٥] لأن جواب «والليل»[٦] ثابتٌ دائمًا، وجواب «والنجم»[٧] ماضٍ مستمرّ الانتفاء فلا يمكن تسبُّبُهما عن أمرٍ مستقبلٍ، وهو فعل الشرط. والثاني: أن الجواب خبري فلا يدلّ عليه الإنشاء لتبايُن حقيقتيهما.[٨]

٢٦ ـ ايمُنٌ[٩] المختصُّ بالقسم

اسمٌ لا حرفٌ خلافًا للزجّاج والرُّمّاني، مفردٌ مشتقّ من اليُمن[١٠]، وهمزته وصل، لا جمعُ يَمينٍ وهمزتُه قطعٌ، خلافًا للكوفيّين ـ ويردّه جوازُ كسرِ همزته وفتحِ ميمه، ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو: أفلُس وأكلُب، وقولُ نُصيب:[١١]

١٤٩ ـ فقالَ فَرِيقُ القَومِ، لَمّـا نَشَـدتُـهُـم: نَـعَـمْ، وفَـرِيـقٌ: لَيـمُنُ اللهِ، ما نَـدرِي

فحذفَ ألفَها في الدَّرْج ـ ويلزمه الرفعُ بالابتداء وحذفُ الخبر[١٢] وإضافتُه[١٣] إلى اسمِ اللهِ ـ سبحانه[١٤] ـ

= ابن هشام أن القول في الآيتين هو افتئات وبهتان.

(١) انظر التبيان ص ١١٣٥.

(٢) ط: بعدها.

(٣) الآيتان: ١ من سورة الليل و١ من سورة النجم.

(٤) زاد هنا بين الكلمتين في الأصل: «زيد» وفي الحاشية عن نسخة: لأكرمته.

(٥) يعني: في الآيتين.

(٦) هو: ﴿إنّ سعيكم لشتّى﴾. الآية ٤.

(٧) هو: ﴿ما ضَلَّ صاحِبُكم﴾. الآية ٢.

(٨) خ وط: حقيقتهما.

(٩) خ وق وب: أيمُن.

(١٠) زاد هنا في ش وط: وهو البركة.

(١١) العطف على: جوازُ. والبيت في ديوانه ص ٩٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٢٥٧. ونشدت أي: استحلفت. ط: لايمن.

(١٢) التقدير: ايمنُ اللهِ قسمي.

(١٣) في الأصل: وإضافة.

(١٤) زاد هنا في ط: وتعالى.

خلافًا لابن دُرُستُوَيهِ في إجازة جرّه بحرفٍ القسم، ولابن مالك في إجازة إضافته[١] إلى الكعبة وكاف الضمير.[٢] وجوّز ابن عُصفور[٣] كونه خبرًا والمحذوفَ مبتدأً[٤] أي: قسَمِيَ ايمنُ اللهِ.

(١) ط: في جواز إضافته.

(٢) انظر الجنى الداني ص ٥٤٠. ط: ولكاف الضمير.

(٣) المقرّب ٢: ٢٠٧.

(٤) ط: والمبتدأ محذوف.

حرف الباء

٢٧ ـ الباء المُفرَدة

حرفُ جرٍّ لأربعةَ عشَرَ معنًى:

أوّلُها: الإلصاق. قيل: «وهو معنًى لا يفارقُها»، فلهذا اقتَصر عليه سيبويه.[1] ثم الإلصاقُ: حقيقيٌّ كـ«أمسكتُ بزيدٍ» إذا قبضتَ على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يدٍ أو ثوب ونحوه، ولو قلتَ: «أمسكتُه» احتملَ ذلك وأن تكون منعتَه من التصرُّف، ومَجازيٌّ نحو: مررتُ بزيدٍ أي: ألصقتُ مُروري بمكانٍ يقرُبُ من زيدٍ. وعن الأخفش[2] أن المعنى: / ٤٢ مررتُ على زيد، بدليل[3]: ﴿وإنَّكُم لَتَمُرُّونَ علَيهِم مُصبِحِينَ﴾.

وأقولُ: إنّ كلًّا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيًّا إذا كان مُفضيًا إلى نفس المجرور كـ«أمسكتُ بزيدٍ وصعِدتُ على السَّطحِ»، فإن أفضى إلى ما يقرُب منه فمجازٌ كـ«مررتُ بزيدٍ» في تأويل الجماعة، وكقوله:[4]

١٥٠ ـ وباتَ علَى النّارِ النَّدَى والمُحَلَّقُ

فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالًا أَولَى بالتخريج عليه، كـ«مررتُ به[5] ومررتُ عليه»، وإن كان قد جاء كما في: «[وإنَّكُم][6] لتمرّون عليهم»،[7] ﴿يَمُرُّونَ علَيها﴾:[8]

---

(١) الكتاب ٢: ٣٠٤.

(٢) هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان عالم في اللغة والنحو والأدب توفي سنة ٣١٥. نور القبس ص ٣٤١. وانظر الخزانة ٣: ٦٧١.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الصافات.

(٤) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٠ يمدح المحلّق وصدره:

تُشَبُّ لِمَقرُورَينِ، يَصطَلِيانِها

وتشب: توقد النار ليلًا لاستقبال الضيوف. والمقروران: المُصابان بالبرد الشديد وهما المحلّق والكرم. ويصطلي: يستدفئ. والندى: الكرم. والمحلق: لقب الممدوح. ق وب: والمُحَلِّقُ.

(٥) سقط «مررت به و» من ش ون. ط: بزيد.

(٦) تتمة مما عدا الأصل وب وط، وقد تقدّمت الآية في هذه الصفحة.

(٧) الآية ١٠٥ من سورة يوسف.

(٨) صدر بيت لرجل من بني سلول عجزه:

فمَضَيتُ، ثُمَّتَ قُلتُ: لا يَعنِينِي

الخزانة ١: ١٧٣.

١٥١ ـ ولَقَد أمُرُّ علَى اللَّئِيمِ، يَسُبُّنِي

إلّا أنّ(١) «مررتُ به» أكثرُ فكان أولى بتقديره أصلًا. ويتّجهُ(٢) على هذا الخلاف خلافٌ في المقدَّر في قوله:(٣)

١٥٢ ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ، ولَم تَعُوجُوا

: أهو الباءُ أم «على»؟(٤)

الثاني: التعدية.(٥) وتُسمَّى باءَ النقل أيضًا، وهي المُعاقِبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولًا، وأكثرُ ما تعدِّي الفعلُ القاصرُ.(٦) تقول في «ذَهَبَ زيدٌ»: ذَهبتُ بزيدٍ وأذهبتُه. ومنه(٧): ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم﴾، وقُرِئ: «أذهَبَ اللهُ نُورَهُم».(٨) وقولُ المبرّد والسُّهَيليّ(٩): «إنّ بين التعديتَين فَرقًا، وإنّك إذا قلتَ: «ذهبتُ بزيدٍ» كنتَ مصاحِبًا له في الذَّهاب» مردودٌ بالآية، وأمّا قوله تعالى(١٠): ﴿ولَو شاءَ اللهُ لَذَهَبَ بِسَمعِهِم وأبصارِهِم﴾ فيَحتمل أنّ الفاعل ضميرُ البرق.

ولأنّ الهمزة والباءَ(١١) متعاقِبتان(١٢) لم يَجُز «أقَمتُ بزيدٍ».(١٣) فأمّا(١٤): ﴿تُنبِتُ بِالدُّهنِ﴾ فيمن ضمّ أوّلَه

(١) كذا، والتعبير مختلّ ظاهره استدراك على «أولى بالتخريج عليه»، وعندي أن الصواب «لأنّ» والجار والمجرور: متعلقان بـ «أولى» قبلهما. فالصواب هو تقدير العبارة: الأكثر استعمالًا من الوجهين هو أولى بالتخريج عليه لأن «مررت به» أكثر، مع مجيء كذا وكذا. وقد اضطرب المحشّون في إدراك ذلك والتعليق عليه. والله أعلم.

(٢) ط: ويتخرج.

(٣) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٥١٢ عجزه:

كَلامُكُمُ علَيَّ إذًا حَرامُ

وتعوجوا أي: تنعطفوا عليها.

(٤) كان عليه أن يقول: «آلباء هو أم على»؟ كما أوجب في همزة الاستفهام قبل.

(٥) التعدية هنا هي التعدية النحوية، خلاف التعدية اللغوية التي تكون حروف الجر فيها معدّية للفعل ونظائره إلى الاسم.

(٦) أي: أكثرُ ما تعدّيه هو الفعلُ القاصرُ. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: الفعلَ القاصرَ.

(٧) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٨) زاد هنا في ط: وهي بمعنى القراءة المشهورة.

(٩) انظر الجنى الداني ص ٣٨.

(١٠) الآية ٢٠ من سورة البقرة، وفيها قبلُ: ﴿يَكادُ البَرقُ يَخطَفُ أبصارَهُم...﴾. وليس «قوله تعالى» في ن.

(١١) في حاشية الأصل عن نسخة: ولأن الباء والهمزة.

(١٢) ن: متعاقبان.

(١٣) يعني: إذا أردت بالهمزة التعدية النحوية، أمّا إذا أردت بها المصاحبة مثلًا كما سيذكر بعدُ فلا بأس.

(١٤) هذه قراءة ابن كثير وآخرين الآيةَ ٢٠ من سورة المؤمنون: ﴿وشَجَرةً تَخرُجُ مِن طُورِ سَيناءَ، تَنبُتُ بِالدُّهنِ وصِبغٍ لِلآكِلِينَ﴾. وعند صاحب المعجم: «تَنبُتُ» خلافًا للنسخ المعتمدة ورغم قول المصنف: فيمن ضمّ أوّله وكسر ثالثه. ط: وأمّا.

وكسرَ ثالثَه فخُرِّج على زيادة الباء، أو على أنها للمصاحبة فالظرف حال الفاعلِ[١] أي: مصاحبةً للدُّهن، أو المفعولِ[٢] أي: تُنبِتُ الثَّمرَ مُصاحبًا للدُّهن، أو أنّ «أنبتَ» يأتي بمعنى «نَبَتَ» كقول زُهير:[٣]

١٥٣ ـ رأيتُ ذَوِي الحاجاتِ، حَولَ بُيُوتِهِم   قَطِينًا لَهُم، حَتَّى إذا أنبَتَ البَقلُ

ومِن ورودها مع المتعدّي:[٤] دفعَ اللهُ بعضَ النّاس ببعضٍ، وصككتُ الحَجرَ بالحَجرِ.[٥] والأصل: دفعَ بعضُ الناس بعضًا، وصكَّ الحَجرُ الحَجرَ.

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل نحو: كتبتُ بالقلم ونَجرتُ بالقَدُوم. قيل: ومنه باءُ[٦] البسملةِ، لأنّ الفعل[٧] لا يتأتّى على الوجه الأكمل إلّا بها.

الرابع: السببية نحو[٨]: ﴿إنَّكُم ظَلَمتُم أنفُسَكُم بِاتِّخاذِكُمُ العِجلَ﴾، ﴿فكُلًّا أخَذْنا بِذَنْبِهِ﴾. ومنه: لقيتُ بزيدٍ الأسدَ أي: بسبب لقائي إيّاه، وقولُه:[٩]

١٥٤ ـ قَد سُقِيَت آبالُهُم بالنّارِ

أي: إنّها بسبب ما وُسمت به من أسماء أصحابها يُخْلَى[١٠] بينَها وبينَ الماء.

الخامس:[١١] المُصاحَبة نحو[١٢]: ﴿اهبِطْ بِسَلامٍ﴾ أي: معَه، ﴿وقَد دَخَلُوا بِالكُفرِ﴾ الآيةَ.[١٣]

وقد اختُلف في الباء من قوله تعالى[١٤]: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمدِ رَبِّكَ﴾ فقيل: للمُصاحبة و«الحمد» مضاف إلى

---

(١) ط: «من الفاعل».

(٢) في الأصل: أو للمفعول.

(٣) البيت في ديوانه ص ١١١. ط: «رأيتَ». والقطين: الأهل. ط: «لها». وأنبت أي: نبت، وفيه معنى المبالغة

(٤) زاد هنا عند صاحب المعجم: «قوله تعالى» مع إيراد العبارة بعدُ على أنها من الآية ٢٥١ في سورة البقرة خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين.

(٥) كذا، والباء في المثالين ليست للتعدية النحوية، وهي داخلة على الفاعل دون أن تصيّره مفعولًا، لأن كل فعل نال مفعوله.

(٦) سقطت من ط.

(٧) يعني الفعل المقدر مع البسملة، وهو: أبدأ.

(٨) الآيتان: ٥٤ من سورة البقرة و٤٠ من سورة العنكبوت.

(٩) ط: صدر بيت عجزه:

والنّارُ قَد تَشفِي مِنَ الأُوارِ

شرح أبيات المغني ٢: ٣٠٠. والأُوار: شدة العطش.

(١٠) ق وط: يُخَلَّى.

(١١) ط: والخامس.

(١٢) الآية ٤٨ من سورة هود.

(١٣) الآية ٦١ من سورة المائدة.

(١٤) الآية ٣ من سورة النصر.

المفعول أي: سَبِّحْهُ[١] حامدًا له، أي: نَزِّهْهُ عمّا لا يليق به، وأثبِتْ له ما يليق به. وقيل: للاستعانة و«الحمد» مضاف إلى الفاعل أي: سبِّحْه بِما حَمِدَ به نفسَه، إذ ليس كل تنزيه بمحمود. ألا ترى أن تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات؟ واختُلف في: «سُبحانَكَ ـ اللّهُمَّ ـ وبِحَمدِكَ» فقيل: جملةٌ واحدة[٢] على أن الواو زائدة. وقيل: جملتان على أنها عاطفة ومتعلّق الباء محذوف، أي: وبحمدِك سبَّحتُكَ [سُبحانَكَ].[٣] وقال الخطّابيّ:[٤] المعنى: «وبمعونتك التي هي نعمة توجب عليَّ حمدَكَ سبَّحتُكَ، لا بحولي وقوّتي». يريد أنه ممّا أُقيم فيه المسبَّبُ مَقام السبب. وقال ابن الشجري[٥] في ﴿فتَستَجِيبُونَ بِحَمدِهِ﴾:[٦] هو كقولك: «أجبتُه بالتَّلبية» أي: فتُجيبونه بالثناء إذِ الحمدُ: الثناءُ، أو الباء[٧]: متعلقة بحال محذوفة أي: مُعلِنِينَ بحمده. والوجهان[٨] في «فسبِّح بحمدِ ربِّك».

والسادس: الظرفية نحو[٩]: ﴿ولَقَد نَصَرَكُمُ اللهُ بِبَدرٍ﴾، ﴿نَجَّيناهُم بِسَحَرٍ﴾.

والسابع: البَدَل كقول الحماسي:[١٠]

١٥٥ ـ فلَيتَ لِي بِهِمُ قَومًا، إذا رَكِبُوا ... شَدُّوا الإغارةَ، فُرسانًا ورُكْبانا

وانتصاب «الإغارةَ» على المفعول لأجله.[١١]

والثامن: المُقابَلة، وهي الداخلة على الأعواض كـ: «اشتريتُه بألفٍ،[١٢] وكافأتُ إحسانه بضِعفٍ»، وقولِهم: «هذا بذاكَ»، ومنه[١٣]: ﴿ادخُلُوا الجَنّةَ بِما كُنتُم تعمَلُونَ﴾. وإنما لم نقدِّرها باء السببية كما قال[١٤]

---

(١) ط: فسبحه.

(٢) كذا، وهو على هذا جملتان لأن النداء جملة ثانية اعتراضية فيه، وفي الوجه الثاني يكون ثلاث جمل، والمحشّي أطال الكلام والإحالات دون أن ينتبه لهذا. والحديث هو عن عمر رضي الله عنه في صحيح مسلم تحت الرقم ٣٩٩ لا ما ذكره المحشّي عن السيدة عائشة رضي الله عنها.

(٣) تتمة من خ وق.

(٤) أبو سليمان حمد بن محمد البستي لغوي وفقيه ومحدّث توفي سنة ٣٨٨. تحفة الأديب ص ٣٠٢ والبغية ١: ٥٤٦.

(٥) الأمالي ١: ٦٢.

(٦) الآية ٥٢ من سورة الإسراء. وانظر أمالي ابن الشجري ١: ٦٢. وليس «يريد أنه... فتستجيبون» في ن.

(٧) خ وق ون: «والباء». وزاد هنا في ش وط: للمصاحبة.

(٨) أي: المصاحبة والاستعانة.

(٩) الآيتان: ١٢٣ من سورة آل عمران و٣٤ من سورة القمر.

(١٠) البيت لقُريط بن أُنيف في شرح الحماسة ١: ١٠. ط: «شَنُّوا». وكذلك كانت في الأصل ثم صحّحت كما أثبتنا.

(١١) ش وط: على أنه المفعول لأجله.

(١٢) ط: نحو اشتريته بألف.

(١٣) الآية ٣٢ من سورة النحل.

(١٤) ط: قالت.

المُعتزلة، وكما قال الجميع في «لَن يَدخُلَ أَحَدُكُمُ الجَنّةَ بعَمَلِهِ»[١] لأنَّ المُعطَى[٢] بعِوَضٍ قد يُعطَى مَجّانًا، وأمّا المسبَّب فلا يوجد بدون السبب. وقد تبيّن أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف مَحمَلَيِ الباءين، جمعًا بين الأدلّة.[٣]

والتاسع: المُجاوَزة كـ «عَن»، فقيل: تختصّ بالسؤال نحو[٤]: ﴿فاسألْ بِهِ خَبِيرًا﴾ بدليل: ﴿يَسألُونَ عَن أنبائكُم﴾.[٥] وقيل: لا تختصّ به بدليل قوله تعالى[٦]: / ٤٣ ﴿يَسعَى نُورُهُم بَينَ أيدِيهِم وبِأيمانِهِم﴾، ﴿ويَومَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالغَمامِ﴾. وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في «شَقَقتُ[٧] السّنامَ بالشَّفرة» على أنّ الغَمام جُعل كالآلة التي يُشَقّ بها. قال: ونظيره[٨]: ﴿السَّماءُ مُنفَطِرٌ بِهِ﴾. وتأوّلَ االبصريّون «فاسألْ بِهِ خَبيرًا» على أن الباء للسببية، وزعموا أنها لا تكون بمعنى «عن» أصلًا، وفيه بُعد لأنه لا يقتضي قولُك «سألتُ بسببه» أن المجرور[٩] هو المسؤول عنه.

العاشر: الاستعلاء نحوُ[١٠]: ﴿مَن إن تأمَنْهُ بِقِنطارٍ﴾ الآيةَ، بدليل: ﴿هَل آمَنُكُم علَيهِ إلّا كَما أمِنتُكُم على أخِيهِ﴾؟ ونحوُ: ﴿وإذا مَرُّوا بِهِم يَتَغامَزُونَ﴾، بدليل: ﴿وإنَّكُم لَتَمُرُّونَ علَيهِم﴾، وقد مضى[١١] البحث فيه، وقولِه:[١٢]

١٥٦ ـ أرَبٌّ يَبُولُ الثُّعلُبانُ بِرأسِهِ؟

بدليل تمامه:

لَقَد ذَلَّ مَن بالَت علَيهِ الثَّعالِبُ

---

(١) الحديث ٧٤٧٣ في مسند أحمد برواية: «لا يدخلُ»، وما ذكره المحشّي من روايات كثيرة لاعلاقة له بموطن الشاهد.

(٢) أي: الشيء الذي يُعطى. ط: «المعطِي». وكذلك الفعل بعد. ومجّانًا أي: بغير عوض.

(٣) منها أن الله لا يجب عليه شيء إلّا ما أوجبه تكرّمًا، وأن الوعد على العمل الصالح بدخول الجنة تفضُّل منه أيضًا.

(٤) الآية ٥٩ من سورة الفرقان، لا ٥٨ كما جاء في ط.

(٥) الآية ٢٠ من سورة الأحزاب.

(٦) الآيتان: ١٢ من سورة الحديد و٢٥ من سورة الفرقان.

(٧) ضبط بالتضعيف في الأصل بقلم آخر.

(٨) الآية ١٨ من سورة المزمل. وانظر الكشاف ٣: ٢٨٣.

(٩) أي: الذي في محل جر بالباء. هذا مع أنه في الآية هو المسؤول عنه.

(١٠) الآيات: ٧٥ من سورة آل عمران: ﴿ومِن أهلِ الكِتابِ مَن إن تأمَنْهُ بِقِنطارٍ يُؤَدِّهِ إلَيكَ﴾ و٦٤ من سورة يوسف ـ وزاد آخرَها في الأصل وط ﴿مِن قَبلُ﴾ ـ و٣٠ من سورة المطفّفين و١٣٧ من سورة الصافّات.

(١١) انظر المعنى الأول للباء.

(١٢) البيت لراشد ين عبد ربه في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٣٠٤. والرب هنا: الصنم. ط: لقَد هانَ.

الحاديْ عشَرَ: التبعيض. أثبتَ ذلك الأصمعيّ والفارسي والقُتَبِي[١] وابن مالك. قيل: والكوفيّون وجعلوا منه[٢]: ﴿عَينًا يَشرَبُ بِها عُبادُ اللهِ﴾، وقولَه:[٣]

١٥٧ ـ شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ

وقولَه:[٤]

١٥٨ ـ شُربَ النَّزيفِ بِبَردِ ماءِ الحَشرَجِ

قيل: ومنه[٥]: ﴿وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم﴾. والظاهر أن الباء فيهنّ للإلصاق. وقيل: هي في آية الوُضوء للاستعانة، وإنّ في الكلام حذفًا وقلبًا. فإنّ «مَسَحَ» يتعدّى إلى المُزال عنه بنفسه وإلى المُزيل بالباء، فالأصل: امسَحُوا رُؤوسَكم بالماء. ونظيره بيت الكتاب:[٦]

١٥٩ ـ كَنَواحِ رِيشِ حَمامةٍ نَجدِيّةٍ ومَسَحتِ باللِّثَتَينَ عَصفَ الإثمِدِ

يقول: «إن لِثاتِكِ تَضربُ إلى سُمرة،[٧] فكأنّكِ مسحتِها بمسحوق الإثمد»، فقلب معمولَي: مَسَح.[٨] وقيل في شَرِبْنَ: «إنه ضُمِّن معنى: رَوِيْنَ».[٩] ويصحّ ذلك في «يَشرَبُ بِها» ونحوِه. وقال الزمخشري في «يَشرَبُ بِها»:[١٠] المعنى: يَشربُ بها الخمرَ، كما تقول شربتُ الماءَ بالعسل.

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة نحوي لغوي أديب توفي سنة ٢٦٧. البغية ٢: ٦٣. وانظر الجنى الداني ص ٤٣ والتسهيل ص ١٤٥. وفي الأصل وب: القُتَيبي.

(٢) الآية ٦ من سورة الإنسان.

(٣) صدر بيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١: ٥١ يصف السُّحب، وعجُزُه:

مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ، لَهُنَّ نَئِيجُ

وترفعت أي: صعدت في الجو. ومتى أي: من. والنئيج: السرعة مع الصخب.

(٤) عجز بيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٤١ صدره:

فلَثَمتُ فاها، آخِذًا بقُرُونِها

والقرون: خصل الشعر جمع قرن. والنزيف: المحموم. والحشرج: النقرة في الجبل يجتمع فيها الماء.

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة.

(٦) البيت لخفاف بن ندبة في الكتاب ١: ٩ يصف شفتي المرأة. وحذف ياء «نواحي» للتخفيف. والعصف: المسحوق. والإثمد: ما يُكحل به. وفي الأصل: «ومنه بيت كتاب سيبويه»، وفي الحاشية عن نسخة: ونظيره بيت.

(٧) جُعل في الأصل بقلم آخر: السُّمرة.

(٨) في قلب التركيب معنى المبالغة.

(٩) فالباء للاستعانة.

(١٠) الكشاف ٣: ٢٩٦. فالباء عنده للمصاحبة.

الثانيْ عَشَرَ: القَسَم، وهي[١] أصل أَحْرُفه،[٢] ولذلك خُصّت بجوازِ ذكر الفعل معها نحو: «أُقسِمُ باللهِ لأفعلَنَّ»،[٣] ودخولِها على الضمير نحو: «بِكَ لأفعلَنَّ»، واستعمالِها في القسَم الاستعطافي نحو:[٤] باللهِ هل قامَ زيدٌ؟ أي: أسألُكَ باللهِ مُستحلِفًا.

الثالثَ عَشَرَ: الغاية[٥] نحو: ﴿وقَد أحسَنَ بِي﴾،[٦] أي: إليَّ. وقيل: ضُمِّنَ[٧] «أحسنَ» معنى: لَطَفَ.[٨]

الرابعَ عَشَرَ: التوكيد، وهي الزائدة، وزيادتها في ستّة مواضع:

أحدُها: الفاعل، وزيادتها فيه واجبةٌ وغالبةٌ وضرورةٌ. فالواجبةُ في نحو: أحسِنْ بزيدٍ! في قول الجمهور: «إنّ الأصل «أحسَنَ زيدٌ» بمعنى: صارَ ذا حُسن، ثم غُيِّرتْ صيغة الخبر إلى الطلب، وزِيدَتِ الباءُ إصلاحًا للفظ». وأمّا إذا قيل بأنه أمرٌ لفظًا ومعنًى وأنّ[٩] فيه ضميرَ المخاطَب مستترًا فالباء مُعدِّيةٌ[١٠] مثلَها في: امرُرْ بزيدٍ. والغالبةُ: في فاعل «كفَى» في نحو[١١]: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾! قال[١٢] الزجّاج: «دخلت لتضمُّن «كفَى» معنى :اكتَفِ»، وهو من الحُسن بمكان،[١٣] ويُصحِّحه قولُهم: «اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه»، أي: لِيتَّقِ ولْيَفعلْ، بدليل جزم «يُثَبْ»، ويُوجِبُه قولُهم: «كفَى بِهندٍ»! بترك التاء. فإنِ احتُجَّ بالفاصل[١٤] فهو مجوِّز لا موجِبٌ بدليل[١٥]: ﴿وما تَسقُطُ مِن وَرَقةٍ﴾، [﴿وما تَخرُجُ مِن ثَمَرةٍ﴾]. فإن

(١) ط: وهو.

(٢) في الأصل: «حروفه». وفي الحاشية عن نسخة وش وط كما أثبتنا.

(٣) فيما عدا خ ون: لتفعلن.

(٤) في ن وحاشية الأصل عن نسخة: في نحو.

(٥) يعني انتهاء الغاية المكانية.

(٦) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٧) في الأصل: ضَمَّن.

(٨) فالباء للإلصاق المعنوي.

(٩) خ: «وإن». ط: إنه أمر لفظًا ومعنًى وأن.

(١٠) سقطت من ن. والتعدية هنا هي التعدية اللغوية لا النحوية، والمراد أن الباء تعدِّي الفعل إلى المفعول وليست زائدة، ومعناها الإلصاق المجازي. حاشية الدسوقي ١: ١١٤.

(١١) الآية ١٦٦ من سورة النساء. وليست «في» في ط.

(١٢) انظر معاني القرآن للزجاج ٢: ١٣٤. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «فقال». ط: وقال.

(١٣) أي: مكان عظيم.

(١٤) ن: بالفصل.

(١٥) الآيتان ٥٩ من سورة الأنعام: ﴿وما تَسقُطُ مِن وَرَقةٍ إلّا يَعلَمُها﴾ و٤٧ في سورة فصلت: ﴿وما تَخرُجُ مِن ثَمَرَاتٍ مِن أكمامِها، وما تَحمِلُ مِن أُنثَى ولا تَضَعُ إلّا بِعِلمِهِ﴾. وإفراد «ثمرة» هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وآخرين، خطّأها صاحب المعجم وأثبت «ثَمَراتٍ» خلافًا للنسخ التي بين يديه أيضًا. والآية الثانية ليست في الأصل وش وب.

عُورِض بقولك: «أحسِن بهندٍ»! فالتاء لا تَلحق صِيَغ الأمر وإن كان معناها الخبر.

وقال ابن السرّاج:[١] «الفاعل ضمير الاكتفاء». وصِحّة قوله موقوفة على جواز تعلُّق الجار بضمير المصدر، وهو قول الفارسي والرمّاني أجازا: مُروري بزيدٍ حسنٌ وهو بعمرٍو قبيحٌ. وأجاز الكوفيّون إعماله في الظرف وغيره،[٢] ومنع جمهور البصريّين إعماله مطلقًا، قالوا:[٣] ومِن مجيء فاعل «كفَى» هذه[٤] مجرَّدًا عن الباء قولُ سُحيم:[٥]

١٦٠ ـ كَفَى الشَّيبُ والإسلامُ لِلمَرءِ ناهِيا!

ووجهُ ذلك، على ما اخترناه،[٦] أنه لم يَستعملْ «كفَى» هنا بمعنى: اكتَفِ. ولا تُزاد الباء في فاعل «كفَى» التي بمعنى: أجزأ وأغنَى، ولا التي بمعنى: وقَى،[٧] والأُولى متعدّية[٨] لواحد كقوله:[٩]

١٦١ ـ قَليلٌ مِنكَ يَكفِيني، ولكِنْ قَليلُكَ لا يُقالُ لَهُ: قَليلُ

والثانيةُ متعدّية لاثنين كقوله تعالى[١٠]: ﴿وكَفَى اللهُ المُؤمِنينَ القِتالَ﴾، ﴿فسَيكفِيكَهُمُ / ٤٤ اللهُ﴾.

ووقع في شعر المتنبّي زيادة الباء في فاعل «كفَى» المتعدّيةِ[١١] لواحد، قال:[١٢]

١٦٢ ـ كَفَى ثُعَلًا فَخرًا بأنَّكَ مِنهُمُ ودَهرٌ، لِأن أمسَيتَ مِن أهلِهِ، أهلُ

ولم أرَ من انتقد عليه ذلك. فهذا[١٣] إمّا لسهو عن شرط الزيادة، أو لجعلهم هذه الزيادةَ مِن قَبيل الضرورة

---

(١) الأصول ٢: ٢٦٠.

(٢) غيره يعني: المفعول به.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة تقديم قول البصريين على قول الكوفيين.

(٤) سقطت من ن.

(٥) عجز بيت في ديوانه ص ١٦ صدره:

عُمَيرةَ ودِّعْ، إنْ تَجَهَّزتَ غادِيا

وكفى أي: كفاكَ.

(٦) أي: من أن الباء تزاد غالبًا في فاعل «كفى». ش: «اخترنا». وأسقط المحشّي «لم» بعدُ فانقلب المعنى وفسد المراد.

(٧) في الأصل وش: وفَى.

(٨) يعني: أن التي بمعنى «أجزأ وأغنى» ناصبةٌ لمفعول.

(٩) نُسب البيت إلى أحمد بن علي الميكالي. وله أي: عنه. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٣٤٢.

(١٠) الآيتان: ٢٥ من سورة الأحزاب و١٣٧ من سورة البقرة: ﴿وإن تَوَلَّوا فإنَّما هُم في شِقاقٍ، فسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ. وهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾.

(١١) في الأصل: «المتعدي». وفوقها عن نسخة: المتعدية.

(١٢) ديوان المتنبي ٢: ١٣٦. وانظر شرح أبيات المغني ٢: ٣٤٥.

(١٣) أي: عدم انتقادهم عليه.

كما سيأتي، أو لتقدير الفاعل غيرَ مجرورٍ الباء.[١] وثُعَل: رهط الممدوح وهم بطن من طيِّئ، وصرفُه للضرورة[٢] إذ فيه العَدل والعَلَمية كـ «عُمَر». ودهر: مرفوع عند ابن جنّي بتقدير: ولْيفخرْ دهرٌ. وأهلٌ: صفة له بمعنى مُستحِقٌّ. واللام متعلّقة بـ «أهل». وجوّز ابن الشجري[٣] في «دَهر» ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون مبتدأً حُذف خبره أي: يفتخر بك، وصحّ الابتداء بالنكرة لأنه قد وُصف بـ «أهل»، والثاني: كونه معطوفًا على فاعل «كفَى»[٤] أي: إنهم فخَروا بكونه منهم وفخَروا بزمانه لنضارة أيّامه ـ وهذا وجه لا حذف فيه ـ والثالث: أن تجرّه بعد أن ترفع «فخرًا» على تقدير كونه فاعلَ «كفى» والباء متعلّقةٌ بـ «فخرًا» لا زائدةٌ، وحينئذ فجَرُّ الدهر[٥] بالعطف وتقدِّر «أهلًا» خبرًا لـ «هو» محذوفًا.

وزعم المعرّي[٦] أنّ الصواب نصب «دهر» بالعطف على «ثُعلًا» أي: وكفَى دهرًا، هو أهل لأنْ أمسيتَ من أهله، أنّه أهل لكونك من أهله. ولا يخفى ما فيه من التعسّف. وشرحُه أنه عطفَ[٧] على المفعولِ المتقدّم وهو «ثُعلًا» والفاعلِ المتأخّر وهو «أنّك منهم» منصوبًا ومرفوعًا، وهما «دهرًا»[٨] و«أنْ» ومعمولاها وما تعلّق بخبرها، ثم حذف المرفوعَ[٩] المعطوف اكتفاءً بدلالة المعنى. وزعم الرَّبَعِي[١٠] أنّ النصب بالعطف على اسم «أنّ» وأنّ «أهل» عطف على خبرها. ولا معنًى للبيت على تقديره.

والضرورةُ: كقولِه:[١١]

١٦٣ ـ أَلَم يأتِيكَ، والأنباءُ تَنمِي، بِما لاقَت لَبُونُ بَنِي زِيادِ؟

وقولِه:[١٢]

١٦٤ ـ مَهما لِيَ اللَّيلةَ؟ مَهما لِيَهْ؟ أودَى بِنَعلَيَّ وسِربالِيَهْ

---

(١) يعني أنه ليس المجرورَ بهذه الباء، والفاعل هو «فخرٌ» على رواية الرفع. وفي ط وحاشية الأصل عن نسخة: بالباء.

(٢) بل هو منوّن وغير معدول: حاشية الدسوقي ١: ١١٥.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٢٠١ ـ ٢٠٣. وقول المعري والربعي منها أيضًا بتصرف.

(٤) وهو المصدر المؤول من «أنّك منهم» لأن الباء قبله في هذا الوجه هي حرف زائد.

(٥) يعني أنه معطوف على المصدر المؤوّل قبله. ط: بفخر لا زائدة وحينئذ يجر الدهر.

(٦) أبو العلاء أحمد بن عبد الله ولد في معرّة النعمان قرب مدينة حلب وتوفي سنة ٤٤٩. معجم الأدباء ٣: ١٤٠ ـ ١٦٥.

(٧) يعني: عطفه المتنبي بتقدير فعل محذوف: كفَى.

(٨) في الأصل وش: دهر.

(٩) كذا، وفيه حذف المعطوف على الفاعل، وهو مما لايجيزه البصريون وكثير من غيرهم، وإنما سوّغه أنه من الثواني التي يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

(١٠) علي بن عيسى البغدادي توفي سنة ٤٢٠. البغية ٢: ١٨١

(١١) البيت لقيس بن زهير في الخزانة ٣: ٥٣٤. ولم يجزم «يأتي» للضرورة. وتَنمي: تبلّغ. واللبون: النوق ذات اللبن.

(١٢) البيت لعمرو بن مِلقط في الخزانة ٣: ٦٣١. وأودى: تلف.

وقال ابن الضائع[١] في الأوّل: إن الباء متعلقة بـ«تَنمي» وإن فاعل «يأتي» مضمر، والمسألة[٢] من باب الإعمال.[٣] وقال ابن الحاجب[٤] في الثاني: «الباء: مُعَدِّيةٌ[٥] كما تقول: ذهبَ بنعلَيَّ»، ولم يتعرّض لشرح الفاعل وعَلامَ يعود إذا قُدِّر ضميرًا في «أودَى»؟ ويصحّ أن يكون التقدير: أودَى هو أي: مُوْدٍ،[٦] أي: ذهبَ ذاهبٌ كما جاء في الحديث:[٧] «لا يَزنِي الزّانِي حِينَ يَزنِي وهُوَ مُؤمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمرَ حِينَ يَشرَبُها وهُوَ مُؤمِنٌ» أي: ولا يشربُ هُوَ أي: الشاربُ، إذ ليس المرادُ: ولا يشربُ الزّانِي.

والثاني ممّا تُزاد فيه الباء: المفعولُ نحو[٨]: ﴿ولا تُلقُوا بأيدِيكُم إلَى التَّهلُكةِ﴾، ﴿وهُزِّي إلَيكِ بِجِذعِ النَّخْلةِ﴾، ﴿فلْيَمدُدْ بِسَبَبٍ إلَى السَّماءِ﴾، ﴿ومَن يُرِدْ فِيهِ بإلحادٍ بِظُلمٍ﴾، ﴿فطَفِقَ مَسحًا بِالسُّوقِ﴾ أي: يمسحُ السُّوقَ مَسحًا. ويجوز أن يكون صفة أي: مَسحًا واقعًا بالسُّوق، وقولِه:[٩]

١٦٥ ـ نَضرِبُ بالسَّيفِ، ونَرجُو بالفَرَجْ

الشاهد في الثانية، فأمّا الأولى فلِلاستعانة، وقولِه:[١٠]

١٦٦ ـ سُودُ المَحاجِرِ، لا يَقرأْنَ بالسُّوَرِ

وقيل: ضُمِّنَ «تُلقُوا» معنى: تُفضُوا. و«يُرِدْ»[١١] معنى: يَهِمّ،[١٢] و«نَرجُو» معنى: نَطمَعُ، و«يَقرأْنَ» معنى: يَرقِينَ ويَتبرّكنَ، وإنّه[١٣] يقال: «قرأتُ بالسُّورة»، على هذا المعنى، ولا يقال: «قرأتُ بكتابكَ» لفَوات معنى التبرّك فيه. قاله السُّهيلي. وقيل: المراد: لا تُلقُوا أنفُسَكم إلى التَّهلُكة بأيديكم، فحُذف

---

(١) خ وق: ابن الصائغ.
(٢) ط: فالمسألة.
(٣) يعني: من باب التنازع.
(٤) أمالي ابن الحاجب ٣: ١٣٦.
(٥) أي: للتعدية. وفي الأصل: «متعدية». وفوقها عن نسخة: معدية.
(٦) بل يعود على: ما. وهو: توكيد للفاعل المقدر.
(٧) الحديث ٥٥٧٨ في صحيح البخاري، وما ذكره المحشّي عن البخاري ليس هو ما رواه ابن هشام.
(٨) الآيات: ١٩٥ من سورة البقرة و٢٥ من سورة مريم و١٥ من سورة الحج ـ وزاد في ط آخرَها: ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾ ـ و٢٥ من سورة الحج ـ والباء الزائدة هي قبل: إلحاد. وليس «بِظُلمٍ» في ش ون وط ـ و٣٣ من سورة ص.
(٩) البيت من مشطور الرجز في الخزانة ٤: ١٥٩.
(١٠) مضى تحت الرقم ٣١.
(١١) ط: يريد.
(١٢) ط: يَهُمّ.
(١٣) ط: وأنه.

المفعول به، والباء للآلة كما في[1]: «كتبتُ بالقلمِ»، أو المراد: بسبب أيديكم، كما يقال: لا تُفسِدْ أمرَكَ برأيِكَ.[2]

وكثُرتْ زيادتها في مفعول «عَرَفتُ» ونحوِه، وقلّتْ في مفعول ما يتعدّى لاثنين كقوله:[3]

١٦٧ ـ تَبَلَتْ فُؤادَكَ، في المَنامِ، خَرِيدةٌ تَسقِي الضَّجِيعَ ببارِدٍ بَسّامِ

وقد زيدت في مفعول «كفَى» المتعدّيةِ لواحد. ومنه الحديثُ: «كَفَى بالمَرءِ كَذِبًا أن يُحَدِّثَ بِكُلِّ ما سَمِعَ»![4] وقولُه:[5]

١٦٨ ـ فكَفَى بِنا فَضلًا على مَن غَيرُنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا!

وقيل: إنما هي في البيت زائدة في الفاعل،[6] وحبُّ: بدل اشتمال على المحلّ. / ٤٥ وقال المتنبّي:[7]

١٦٩ ـ كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أنّنِي رَجُلٌ لَولا مُخاطَبَتِي إيّاكَ لَم تَرَنِي!

الثالث:[8] المبتدأ، وذلك في قولهم: بِحَسْبِكَ درهمٌ، وخرجتُ فإذا بزيدٍ، وكيفَ بكَ إذا كان كذا؟ ومنه عند سيبويه[9]: ﴿بِأَيِّكُمُ المَفتُونُ﴾؟ وقال أبو الحسن: «بأيّكم: متعلّق باستقرار محذوف مُخبَر به عن المَفتون»،[10] ثم اختُلف فقيل: المفتون: مصدر بمعنى الفِتنة. وقيل: الباء: ظرفية أي: في أيِّ طائفة منكم المَجنونُ؟[11]

تنبيه

من الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسمُ «ليسَ» بشرطِ أن يتأخّر إلى موضع الخبر كقراءةِ

(١) زاد هنا في ش وط: «قولك»، وزعم المحشّي أن «في قولك» سقط من باقي النسخ.

(٢) ط: بيدك.

(٣) ط: «كقولك». والبيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢١٤. وتبلت: أسقمت وأتلفت. والخريدة: الحَيِيّة. والضجيع: المضاجع. والبارد: ثغرها.

(٤) الحديث في صحيح مسلم ١: ١٠، وما ذكره المحشّي ليس ما رواه ابن هشام. ط: إثمًا.

(٥) البيت نُسب إلى حسان بن ثابت، وليس في ديوانه، وانظر ديوان كعب بن مالك ص ٨٩.

(٦) فالتقدير: كَفَانا، لا «يكفينا» كما ذكر المحشّي.

(٧) ديوانه ٢: ٤٣٤.

(٨) ط: والثالث.

(٩) الآية ٦ من سورة القلم.

(١٠) كذا، وانظر معاني القرآن للأخفش ٤: ٣٣.

(١١) هذا يعني أن المفتون اسم مفعول بمعنى: المجنون. ط: المفتون.

بعضهم[1]: ﴿لَيسَ البِرَّ بأنْ تُوَلُّوا﴾ بنصب «البرّ»، وقولِه:[2]

١٧٠ ـ أَلَيسَ عَجِيبًا بأَنَّ الفَتَى يُصابُ بِبَعضِ الَّذِي في يَدَيهِ؟

والرابع: الخبرُ، وهو ضربان: غيرُ مُوجَب فينقاس نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ،[3] ﴿وما اللهُ بِغافِلٍ﴾، وقولِهم: «لا خيرَ بخيرٍ بعدَه النارُ» إذا لم تُحمل على الظرفية، ومُوجَبٌ فيتوقّف على السّماع، وهو قول الأخفش[4] ومَن تابعه، وجعلوا منه[5]: ﴿جَزاءُ سَيِّئةٍ بِمِثْلِها﴾، وقولَ الحماسيّ:[6]

١٧١ ـ ومَنعُكَها بِشَيءٍ يُستَطاعُ

والأَولى تعليق «بمثلها» باستقرار محذوف هو الخبر، و«بشيء» بـ«منعُكها» والمعنى: ومنعُكها بشيءٍ مّا يُستطاع. وقال ابن مالك في «بِحَسْبِكَ زيدٌ»: إن زيدًا مبتدأ مؤخّر لأنه معرفة وحسُبك: نكرةٌ.[7]

والخامس: الحالُ المنفيُّ عاملُها كقولِه:[8]

١٧٢ ـ فما رَجَعَتْ بِخائبةٍ رِكابٌ حَكِيمُ بنُ المُسَيَّبِ مُنتَهاها

وقولِه:[9]

١٧٣ ـ فما انبَعَثتُ بِمَزؤُودٍ، ولا وَكَلِ!

ذكر ذلك ابن مالك، وخالفَه أبو حيّانَ وخرّج البيتين على أن التقدير: بحاجةٍ خائبةٍ، وبشخصٍ مَزؤُودٍ أي: مذعورٍ، ويريد بالمزؤود نفسَه على حدّ قولهم: «رأيتُ منه أسدًا». وهذا التخريج ظاهر في البيت الأوّل

(١) الآية ١٧٧ من سورة البقرة: ﴿لَيسَ البِرُّ بأن تُوَلُّوا وُجُوهَكُم قِبَلَ المَشرِقِ والمَغرِبِ﴾. وإنما زيدت الباء في القراءة الأولى لأن في العبارة القرآنية قلبًا في التركيب للمبالغة ولا غرابة في هذا ولا فيما بعده.

(٢) البيت لمحمود بن حسن الوراق في البيان والتبيين ٣: ١٩٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٣٨٥.

(٣) الآية ٧٤ من سورة البقرة: ﴿وما اللهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعمَلُونَ﴾. وزاد هنا: قوله تعالى.

(٤) معاني القرآن ٢: ٣٤٣.

(٥) الآية ٢٧ من سورة يونس.

(٦) عجز بيت لرجل من تميم في الخزانة ٢: ٤١٣ يعتذر عن إهداء فرسه، وصدره:

فلا تَطمَعْ، أبيتَ اللَّعنَ، فِيها

(٧) هو نكرة لأنه اسم مصدر بمعنى اسم الفاعل والتقدير: مُحسِبٌ إياك.

(٨) البيت لقُحيف العقيلي في الخزانة ٤: ٢٤٩. والركاب: الإبل التي تركب.

(٩) عجز بيت صدره:

كأنْ دُعِيتُ إلَى بأساءَ داهِمةٍ،

والداهمة: المباغتة. وانبعثت: نهضت وأسرعت. والوكَل: العاجز. شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٣٩٣. ط: وَكَلِ.

دُون الثاني، لأنّ صفاتِ الذمّ إذا نُفيت علىٰ سبيل المبالغة لم يَنتفِ أصلُها.[١] ولهذا قيل في[٢]: ﴿وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ﴾: إنّ فَعّالًا هنا[٣] ليس للمبالغة وإنّما هو للنَّسَبِ، كقوله:[٤]

١٧٤ ـ ولَيسَ بِذِي سَيفٍ، ولَيسَ بنَبّالِ

أي: وما ربُّك بذِي ظُلمٍ لأنّ الله[٥] لا يظلم الناس شيئًا. ولا يقال: «لقيتُ منه أسدًا أو بحرًا أو نحوَ ذلك» إلّا عند قصد المبالغة في الوصف بالإقدام والكرم.[٦]

والسادس: التوكيدُ بالنَّفس والعَين.[٧] وجعلَ منه بعضُهم[٨]: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾، وفيه نظرٌ إذ حقُّ الضميرِ المرفوعِ المتصلِ المؤكَّدِ بالنَّفْس والعَين[٩] أن يُؤكَّد أوّلًا بالمنفصل كـ:«قمتُم[١٠] أنتم أنفُسُكم»، ولأنّ التوكيد هنا ضائعٌ[١١] إذِ المأموراتُ بالتربُّص لا يذهبُ الوهْم إلى أنّ المأمورَ هنا[١٢] غيرُهنّ، بخلاف قولك: «زارني الخليفةُ نفسُه». وإنما ذُكِرَ الأنفُسُ هنا لزيادة البعث على التربُّص لإشعاره بما يَستَنكِفْنَ[١٣] منه، من طُموحِ أنفُسِهنّ إلى الرجال.

تنبيه

مذهب البصريِّين[١٤] أنَّ أحرُف الجرّ لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، كما أنّ أحرُف الجزم وأحرُف

---

(١) بل يكون نفي الأصل مبالَغًا فيه، لأن نفي المبالغة يقتضي المبالغة في النفي مؤكَّدًا، وهو ما غفل عنه ابن هشام وعلماء العربية.

(٢) الآية ٤٦ من سورة فصلت، ونفي المبالغة في الظلم يفيد إثبات العدل المحقق. المفصل ص ١٧٠٣. وزاد صاحب المعجم في ط آخرَها تبعًا للناشرين: ﴿لِلعَبِيدِ﴾.

(٣) سقطت من ط. وتحت «ظلّامًا» في الأصل زيادة «للعبيد»، وفي الحاشية عن نسخة تعليقًا على الجملة التالية: بل للنسب.

(٤) عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦٢ صدره:

لَيسَ بِذِي رُمحٍ، فيَطعُنَني بِهِ

والنبّال: ذو النبل يرمي بها. وسقط «كقوله» من ن.

(٥) زاد هنا في ط: تعالى.

(٦) ط: «أو الكرم». وفي حاشية الأصل عن نسخة: الإكرام.

(٧) ن: أو العين.

(٨) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة: ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأنفُسِهِنَّ ثَلاثَةَ قُرُوءٍ﴾. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٩) ط: أو بالعين.

(١٠) ط: نحو قمتم.

(١١) أي: لا فائدة فيه بدفع توهُّم إذ لاتوهُّم هنا. خ وش: التأكيد هنا ضائع.

(١٢) سقطت مما عدا الأصل.

(١٣) أي: يمتنعن.

(١٤) ليس هذا مذهب جميعهم بل هو لأكثرهم.

النصب كذلك، وما أوهم ذلك فهو عندهم إماّ مؤوَّلٌ تأويلًا يقبله اللفظ كما قيل في[١]: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخلِ﴾: إنّ «في» ليست بمعنى «علَى» ولكن شُبِّهَ المصلوب لِتمكُّنه من الجِذع بالحالّ في الشيء، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل يتعدَّى بذلك الحرف، كما ضَمَّنَ بعضهم «شَرِبْنَ» في قوله:[٢]

١٧٥ ـ شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ

معنى: «رَوِيْنَ»، و«أحسَنَ» في[٣]: ﴿وقَد أحسَنَ بِي﴾ معنى: لَطَفَ،[٤] وإمّا على شذوذ إنابةِ كلمة عن أُخرى. وهذا الأخير هو مَحمَل الباب كلِّه عند أكثر الكوفيِّين وبعض المتأخِّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبُهم أقلُّ تعسُّفًا.

٢٨ ـ بَجَلْ

على وجهين: حرفٍ بمعنى «نَعَمْ»، واسمٍ وهي على وجهين: اسمِ فعلٍ بمعنى: يَكفِي، واسمٍ مرادفٍ لـ«حَسْبُ». ويقال على الأوّل: «بَجَلْنِي»[٥] وهو نادرٌ، وعلى الثاني: «بَجَلِي». قال:[٦]

١٧٦ ـ ألا بَجَلِي، مِنَ الشَّرابِ، ألا بَجَلْ / ٤٦

٢٩ ـ بَلْ

حرفُ إضراب، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطالَ نحو[٧]: ﴿وقالُوا: «اتَّخَذَ الرَّحمنُ وَلَدًا». سُبحانَهُ! بَل عِبادٌ مُكْرَمُونَ﴾ أي: بل هُم عبادٌ، ونحو[٨]: ﴿أم يَقُولُونَ: «بِهِ جِنّةٌ». بَل جاءَهُم بِالحَقِّ﴾، وإمّا الانتقالَ من غرض إلى آخَر ـ ووَهِمَ[٩] ابن مالك إذ زعم في «شرح كافيته» أنّها لا تقع في التنزيل إلّا على هذا الوجه ـ ومثالُه[١٠]: ﴿قَد أفلَحَ مَن تَزَكَّى، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فصَلَّى. بَل تُؤْثِرُونَ الحَياةَ الدُّنيا﴾ ونحوُهُ[١١]: ﴿ولَدَينا كِتابٌ يَنطِقُ بِالحَقِّ، وهُم لا يُظلَمُونَ. بَل قُلُوبُهُم في غَمْرةٍ مِن هذا﴾، وهي في ذلك كلّه حرفُ

---

(١) الآية ٧١ من سورة طه.

(٢) مضى تحت الرقم ١٥٧.

(٣) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٤) ط: لَطُفَ.

(٥) ط: بَجَلَني.

(٦) عجز بيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٧٥. ط: «مِن ذا الشَّرابِ». وصدره:

ألا إنَّنِي شَرِبتُ أسْوَدَ حالِكًا

(٧) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء. وسقط «نحو» من ن.

(٨) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون.

(٩) انظر شرح الكافية ص ١٢٣٣. ط: ووَهَم.

(١٠) الآيات ١٤ ـ ١٦ من سورة الأعلى.

(١١) الآيتان ٦٢ و٦٣ من سورة المؤمنون. ط: «ونحو»، وليس «من هذا» في خ وش وب وط.

ابتداء[1] لا عاطفةٌ، على الصحيح. ومن دخولها على الجملة قولُه:[2]

١٧٧ ـ بَل بَلَدٍ، مِلْءُ الفِجاجِ قَتَمُهْ

إذ التقدير: بل رُبَّ بَلَدٍ موصوفٍ بهذا الوصف قطعتُه. ووَهِمَ[3] بعضهم فزعم أنها تُستعمل جارّةً.

وإن تلاها مُفردٌ فهي عاطفة، ثم إن تقدّمها أمر أو إيجاب كـ«اضربْ زيدًا بل عَمرًا، وقامَ زيدٌ بل عمرٌو» فهي لِجعلِ[4] ما قبلَها كالمَسكوت عنه[5] فلا يُحكم عليه بشيء، وإثباتِ[6] الحُكم لِما بعدها، وإن تقدّمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلَها على حالته وجعلِ ضدِّه لِما بعدَها[7] نحو: ما قامَ زيدٌ بل عَمرٌو، ولا يقمْ زيدٌ بل عَمرٌو. وأجاز المبرّد وعبد الوارث[8] أن تكون ناقلةً معنى النفي والنهي إلى ما بعدها. وعلى قولهما فيصحّ: ما زيدٌ قائمًا بل قاعدًا، وبل قاعدٌ، ويختلف المعنى. ومنع الكوفيون أن يُعطف بها بعد غيرِ النفي وشِبهه. قال هشام[9]: مُحال «ضربتُ زيدًا بل إيّاكَ». انتهى. ومنعُهم ذلك مع سَعة روايتهم دليلٌ على قلّته.

وتُزاد قبلها «لا» لتوكيدِ الإضراب بعد الإيجاب كقوله:[10]

١٧٨ ـ وَجهُكِ البَدرُ، لا بَلِ الشَّمسُ، لَو لَم ... يُقْضَ لِلشَّمسِ كَسْفَةٌ أو أُفُولُ

ولتوكيدِ تقرير ما قبلَها بعد النفي، ومنعَ ابن دُرُستُوَيهِ زيادتها بعد النفي، وليس بشيء لِقوله:[11]

١٧٩ ـ وما هَجَرتُكِ، لا بَل زادَني شَغَفًا ... هَجرٌ، وبُعدٌ تَراخَى لا إلَى أجَلِ

---

(١) أي: حرف استئناف يفيد الحصر.

(٢) بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥١. والفجاج: جمع فجّ. وهو الطريق بين جبلين. وفي الأصل: «مِلْءَ». والقتم: الغبار. والجملة ما بعد «بل» أولها مجرور لفظًا في محل رفع مبتدأ هنا، والجملة بعده صفة له.

(٣) ق وط: ووَهَمَ.

(٤) عند المحشّي: تُجعَلُ.

(٥) يعني: تُزيلُ الحكم عنه فهو مسكوت عنه.

(٦) العطف على: جعل.

(٧) ط: بعده.

(٨) هو ابن أخت [لا أخي كما ذكر المحشّي] أبي علي الفارسي أخذ عن خاله وكان شيخًا لعبد القاهر الجرجاني توفي سنة ٤٢١. البغية ٢: ٢٩٤. وانظر الجنى الداني ص ٢٣٦ والمقتضب ٤: ١٨٨ و٢٠١.

(٩) هو هشام الضرير من نحاة الكوفة.

(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ١٢٣. ط: «وَجهُكَ». ولا: حرف نفي هنا لتوكيد الإضراب وفي البيت التالي لتوكيد النفي والإضراب، وليست زائدة. والكسفة: الانكساف بسواد. والأفول: الغياب. وانظر قول ابن هشام في آخر الورقة ٩٧.

(١١) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ١٢٣.

٣٠ - بَلَى

حرفُ جواب أصليُّ الألِفِ. وقال جماعة: الأصل «بَلْ» والألفُ زائدة.[١] وبعض هؤلاء يقول: إنّها للتأنيث بدليل إمالتها. وتختصّ بالنفي وتفيد إبطاله، سواءٌ كان مجرّدًا نحو[٢]: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لنْ يُبْعَثُوا. قُلْ: بَلَى﴾، أم مقرونًا[٣] بالاستفهام حقيقيًّا كان نحو: أليسَ زيدٌ بقائمٍ؟ فتقول: «بَلَى»، أو توبيخيًّا نحو[٤]: ﴿أم يَحسَبُونَ أنّا لا نَسمَعُ سِرَّهُم ونَجْواهُم؟ بَلَى﴾؟ ﴿أيَحسَبُ الإنسانُ أنْ لنْ نَجمَعَ عِظامَهُ؟ بَلَى﴾؟ أو تقريريًّا نحو[٥]: ﴿أَلَم يأتِكُم نَذِيرٌ؟ قالُوا: بَلَى﴾، ﴿أَلَستُ بِرَبِّكُم؟ قالُوا: بَلَى﴾. أجرَوْا[٦] النفيَ مع التقرير مُجرى النفي المجرّد في ردّه بـ «بلَى».

ولذلك قال ابنُ عبّاس وغيرُه: «لو قالوا: «نَعَمْ» كفروا»،[٧] ووجهُه أنّ «نَعَمْ» تصديق للمُخبِر بنفي أو إيجاب، ولذلك[٨] قال جماعة من الفقهاء: لو قال: «أليسَ لي عليكَ ألفٌ»، فقال: «بلَى» لزمتْه، ولو قال: «نعمْ» لم تلزمه. وقال آخرون: «تلزمُه فيهما»، وجرَوا في ذلك على مقتضى العُرفِ لا اللغةِ. ونازع السُّهيلي وغيرُه[٩] في المحكيّ عن ابن عبّاس وغيرِه في الآية مُتمسّكين[١٠] بأنّ الاستفهام التقريري خبرٌ مُوجَب، ولذلك امتنع سيبويه[١١] من جعل «أم» متصلة في قوله تعالى[١٢]: ﴿أفلا تُبصِرُونَ؟ أم أنا خَيرٌ﴾ لأنها لا تقع بعد الإيجاب. وإذا ثبَت أنه إيجاب فـ «نعمْ» بعد الإيجاب تصديق له. انتهى.

ويُشكِلُ عليهم أنّ «بلَى» لا يُجاب بها[١٣] الإيجابُ وذلك متّفق عليه، ولكن وقعَ في كتب الحديث

---

(١) ذكر الفرّاء أنها زيدت للوقف. معاني القرآن ١: ٥٣. وهذا يفسر قول بعضهم: للتأنيث.
(٢) الآية ٧ من سورة التغابن. وزاد في ب وط آخرها: ﴿ورَبِّي﴾. ش وب: سواء أكان مجردًا نحو.
(٣) ش: أو مقرونًا.
(٤) الآيات: ٨٠ من سورة الزخرف و٣ و٤ من سورة القيامة.
(٥) الآيات: ٨ و٩ من سورة الملك و١٧٢ من سورة الأعراف.
(٦) ش: أُجرِيَ.
(٧) ط: لكفروا.
(٨) في حاشية الأصل عن نسخة: وكذلك.
(٩) ط وحاشية خ عن نسخة: وجماعة.
(١٠) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: مستمسكين.
(١١) الكتاب ٢: ٤٨٤.
(١٢) الآيتان ٥١ و٥٢ من سورة الزخرف: ﴿أفلا تُبصِرُونَ؟ أم أنا خَيرٌ مِن هذا الَّذِي هُو مَهِينٌ ولا يَكادُ يُبِينُ﴾.
(١٣) في حاشية الأصل عن نسخة: وبها.

ما[1] يقتضي أنّها يُجاب بها الاستفهامُ المُجرَّد.[2] ففي «صحيح البخاري» في كتاب «الأيمان»[3] أنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ «قال لأصحابه[4]: أَتَرضَونَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أهلِ الجَنّةِ؟ قالُوا: بَلَى»، وفي «صحيح مُسلم» في كتاب «الهِبة»: «أيَسُرُّكَ أَنْ يكُونُوا لَكَ[5] في البِرِّ سَواءً؟ قالَ: بَلَى. قال: فلا إذًا»،[6] وفيه أيضا أنه «قالَ:[7] أنتَ الَّذِي لَقِيتَنِي بِمَكّةَ»، فقالَ لَهُ المُجِيبُ: «بَلَى». وليس لهؤلاء أن يحتجّوا بذلك لأنه قليل، فلا يتخرّج عليه التنزيل.

واعلم أنّ تسمية الاستفهام في الآية تقريرًا عبارةُ جماعة، ومرادُهم أنه تقريرٌ بِما بعد النفي[8] كما مرّ في صدر «الكتاب»، وفي الموضع بحثٌ أوسعُ من هذا[9] في باب: النون.

٣١ ـ بَيدَ

ويقال: «مَيدَ» بالميم. وهو اسمٌ ملازم للإضافة إلى «أنّ» وصلتِها،[10] / ٤٧ وله معنيان:

أحدُهما: «غَيرَ»، إلّا أنه لا يقعُ مرفوعًا ولا مجرورًا بل منصوبًا، ولا يقع صفة ولا استثناءً متّصلًا وإنّما يُستثنَى به في الانقطاع خاصّةً. ومنه الحديثُ: «نَحنُ الآخِرُونَ السّابِقُونَ[11]. بَيدَ أَنَّهُم أُوتُوا الكِتابَ مِن قَبلِنا». وفي «مُسند الشافعي» ط:[12] «بائدَ أَنَّهُم».[13] وفي «الصِّحاح»: «بَيدَ بمعنى: غَيرَ. يقال: إنَّهُ كثيرُ المالِ، بَيدَ أَنَّهُ بخيلٌ». انتهى.[14] وفي «المُحكَم»[15] أنّ هذا المثال حكاه ابن السِّكِّيت،[16] وأنّ بعضهم

(١) سقطت من ن.

(٢) ب: ما يقتضي خلاف ذلك.

(٣) ط: الإيمان.

(٤) الحديث ٦٢٦٦ في صحيح البخاري.

(٥) ليست «لك» في ط.

(٦) الحديث ٤٢٧٢ في صحيح مسلم.

(٧) الحديث ١٩٦٧ في صحيح مسلم أيضًا. والقول الشريف هو جواب لسؤال قبله وليس استفهامًا، وفيه هنا «نَعَمْ». وقد ضلّل ابن هشام بهذا كثيرًا من المتأخّرين دون أن يتحرَّوا الصواب.

(٨) يعني: لا بما بعد الهمزة. وانظر الفقرة الأولى من: بلى.

(٩) أقحم هنا في ط: يأتيك.

(١٠) كذا، والصواب: المصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها، إذ ليس لـ «أنّ» صلة إلّا عندما تلغى بـ «ما».

(١١) زاد هنا في ط: يوم القيامة.

(١٢) ن: رحمه الله.

(١٣) كذا، وهذه الرواية هي في كتاب «الأُمّ» ١: ٢١٧. وفي الأحاديث ٢٥٥ ـ ٢٥٧ من مسند الشافعي: بَيدَ أَنَّهُم. فابن هشام واهم، وقد تابعه على ذلك بعض الجاهلين بدون تنبّه.

(١٤) انظر الصحاح (بيد). وفيه أن بعضهم فسر الحديث الشريف المشهور بمعنى: من أجل أني. ط: اهـ.

(١٥) هو معجم ضخم لابن سِيده اسمه المحكم والمحيط الأعظم.

(١٦) يعقوب بن السكيت راوية لغوي توفي سنة ٢٤٥. تحفة الأديب ص ٥٣٢ وبغية الوعاة ٢: ٣٩٤. وانظر إصلاح المنطق ص ٣٥.

فسّرها[1] بمعنى «على» وأنّ تفسيرها بـ «غَيرَ» أعلىَ.[2]

والثاني: أن تكون بمعنى: مِن أجلِ. ومنه الحديثُ: «أنا أفصَحُ مَن نَطَقَ بالضّادِ، بَيدَ أنّي مِن قُرَيشٍ، واستُرضِعتُ في بَنِي سَعدِ بنِ بَكرٍ».[3] وقال ابن مالك[4] وغيرُه: إنّها هنا بمعنى «غَيرَ» على حدّ قوله:[5]

١٨٠ ـ ولا عَيبَ فِيهِم، غَيرَ أنَّ سُيُوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ، مِن قِراعِ الكَتائبِ

وأنشد أبو عُبيدة[6] على مجيئها بمعنى «مِن أجلِ» قولَه:[7]

١٨١ ـ عَمدًا فَعَلتُ ذاكِ، بَيدَ أنّي أخافُ، إن هَلَكتُ، أنْ تُرِنّي

وقولُه: «تُرِنّي» من الرَّنين،[8] وهو الصوت.

٣٢ ـ بَلَه

على ثلاثة أوجُه: اسمٌ لـ «دَعْ»[9] ومصدرٌ بمعنى التَّركِ واسمٌ مرادف لـ «كيفَ»، وما بعدها منصوبٌ على الأوّل ومخفوضٌ على الثاني ومرفوعٌ على الثالث، وفتحُها بناءٌ على الأوّل والثالث وإعرابٌ على الثاني. وقد رُوِي بالأوجه الثلاثة قولُه يصف السيوف:[10]

١٨٢ ـ تَذَرُ الجَماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها بَلهَ الأكُفِّ، كأنّها لَم تُخلَقِ

---

(١) تفسيرها بـ «على» يعني أنها حرف جر للمصاحبة. وزاد هنا في ط: فيه.

(٢) انظر المحكم (بيد).

(٣) الحديث ٢٩١٧ في صحيح مسلم.

(٤) شرح شواهد التوضيح ص ١٥٤.

(٥) البيت للنابغة في ديوانه ص ١٥. والفلول: جمع فلّ. وهو التثلم. والقراع: المضاربة. والكتائب: جمع كتيبة. وهي القطعة من الجيش. والاستثناء هنا للمبالغة في المديح.

(٦) كذا في النسخ والمطبوعات والحواشي والهمع ٢: ٢٧٧ دون تنبّه المحشّين، وأكّد ذلك الدسوقي في حاشيته ١: ١٢٣ بأنه مع هاء التأنيث، والصواب: «أبو عُبَيد» القاسم بن سلّام صاحب «غريب الحديث» وهو إمام في علوم العربية والفقه توفي سنة ٢٢٣. بغية الوعاة ٢: ١٤٧. وفي غريب الحديث لأبي عُبيد ١: ١٢٩ أنه أنشد الرجز على مجيء «بيد» بمعنى «على» لا بمعنى: من أجل. فابن هشام هنا واهم أيضًا ينقل غير الصواب. وقد تكون «على» للتعليل لكن الرواية هي الرواية.

(٧) البيتان من مشطور الرجز لمنظور بن مرثد في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٢٢٥. وذاك أي: التخفّي وادّعاء الموت ليختبر حزن زوجته عليه. وحركت الكاف بالكسر لأن الخطاب لأنثى. خ وب وط: «ذاكَ». وفي غريب الحديث: لَم تُرِنّي.

(٨) الرنين هو مصدر الفعل المجرّد، وإليه يعود اشتقاق الأفعال المجردة والمزيدة. فلا إشكال في جعل «تُرِنّ» منه، ومن استشكل ذلك كالدماميني والمحشّي فهو المُشكِل.

(٩) يعني أنها اسم فعلِ أمرٍ بمعنى: اتركْ.

(١٠) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٧٧. وتذر: تجعل. والجماجم: جمع جُمجمة. وهي عظام الرأس. والضاحي: الظاهر البارز. والهامة: وسط الرأس.

وإنكارُ أبي عليّ أن يرتفع ما بعدها مردودٌ[١] بحكاية أبي الحسن وقُطرُبٍ له. وإذا قيل: «بلهَ الزَّيدَينِ أو المسلِمِينَ أو أحمدَ أو الِهنداتِ» احتمَلَتِ المصدريةَ واسم الفعل.

ومن الغريب[٢] أنّ في «البخاري» في تفسير «الم[٣] السجدة»: يقول الله[٤]: «أعدَدتُ لِعِبادِيَ الصّالِحِينَ ما لا عَينٌ رأتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ علَى قَلبِ بَشَرٍ، ذُخرًا مِن بَلهِ ما اطّلَعتُم علَيهِ»، فاستُعملت[٥] مُعرَبةً مجرورة بـ«مِن» وخارجةً[٦] عن المعاني الثلاثة، وفسّرها بعضهم بـ«غَير» وهو ظاهر. وبهذا يتقوّى مَن يعدّها في ألفاظ الاستثناء.

(١) هذا الرد في الارتشاف ص ١٥٥٤ والجنى الداني ص ٤٠٤.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة أن العبارة هنا مع ما قبلها هي: فالمصدرية واسم الفعل محتملان. ومن الغريب.

(٣) عند صاحب المعجم: ألمّ.

(٤) زاد هنا في ط: تعالى.

(٥) انظر الحديث ٤٥٠٢ في صحيح البخاري. ط: واستعملت.

(٦) سقطت الواو من ط.

حرف التاء

٣٣ ـ التاء المُفرَدة

مُحرَّكةٌ في أوائل الأسماء ومُحرَّكة في أواخرها، ومُحرَّكة في أواخر الأفعال ومُسكَّنة في أواخرها:

فالمحرّكة في أوائل الأسماء: حرف جرّ معناه القسَم، ويختصّ[1] بالتعجُّب وباسم الله ـ تعالى ـ وربّما قالوا: تَرَبِّي وتَرَبِّ الكعبةِ وتالرَّحمنِ. قال الزمخشري في:[2] ﴿وتاللهِ لَأَكِيدَنَّ أصنامَكُم﴾[3]: «الباء أصلُ أحرُف[4] القسَم، والواو بدلٌ منها، والتاء بدلٌ من الواو وفيها زيادة معنى التعجّب، كأنّه تعجّب من تسهُّل[5] الكيد على يده وتأتّيه، مع عتوّ نُمرُودَ وقهرِه». انتهى. والمُحرَّكة في أواخرها: حرف خِطاب نحو: أنتَ وأنتِ.

والمُحرَّكة في أواخر الأفعال: ضمير نحو: قمتُ وقمتَ وقمتِ. ووَهِمَ[6] ابن خَروف فقال في قولهم في النسب: «كُنتِيٌّ»: إنّ التاء هنا[7] علامة كالواو في «أكلوني البراغيثُ». ولم يَثبت في كلامهم أنّ هذه التاء تكون علامة.

ومن غريب أمر التاء الاسمية أنها جُرِّدَت عن الخِطاب، والتُزِمَ فيها لفظ التذكير والإفراد في: أرأيتكُما وأرأيتكُم وأرأيتَكَ[8] وأرأيتكُنَّ؟ إذ لو قالوا: «أرأيتُماكُما»؟[9] جمعوا بين خِطابَين، وإذا امتنعوا من اجتماعهما في «يا غُلامَكُم» فلم يقولوه كما قالوا: «يا غُلامَنا ويا غُلامَهم»، مع أنّ الغلام طارئٌ عليه الخِطابُ بسبب النداء وأنه خِطاب لاثنين[10] لا لواحد، فهذا أجدر. وإنما جاز «واغُلامَكِيهْ» لأنّ المندوب

(١) ن وط: وتختص.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء

(٣) الكشاف ٢: ٣١.

(٤) ط: حروف.

(٥) في الأصل وط: تسهيل.

(٦) انظر حاشية الدسوقي ١: ١٨٥. ط: ووَهَمَ.

(٧) سقطت من ش.

(٨) زاد هنا في ط: وأرأيتَكِ.

(٩) عند المحشّي: «أرأيتَماكُما» معلقًا عليه بأن ضم التاء خطأ، مع أنه هو الصواب في هذا التركيب من الرؤية القلبية، لا بمعنى: أخبراني.

(١٠) كذا، والخطاب هو هنا في الظاهر لواحد كما قال الدماميني لا لاثنين كما علّق عليه المحشّي. فالخطاب للغلام وذِكر أصحاب الغلام هو لتعيينه، فليسوا مخاطبين كما هو لتعيين المندوب بعد، وكذلك الحال في: يا غُلامَنا وياغلامَهم. وانظر حاشية الدسوقي ١: ١٢٥. خ: «ولأنه خطاب لاثنين». ط: وإنه خطاب لاثنين.

ليس بمخاطب في الحقيقة.(١) ويأتي تمام القول في «أرأيتَكَ» في حرف الكاف، إن شاء الله تعالى.

والتاء الساكنة في أواخر الأفعال حرفٌ وُضع علامةً للتأنيث كـ«قامَتْ». وزعم الجَلولي(٢) أنّها اسم، وهو خرقٌ لإجماعهم، وعليه فيأتي في(٣) الظاهر بعدها أن يكون بدلًا أو مبتدأ والجملة قبله خبر. ويردّه أنّ البدل صالح للاستغناء به عن المُبدل منه، وأنّ عود الضمير على ما هو بدل منه نحو «اللّهمَّ صلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ» قليلٌ، / ٤٨ وأنّ تقديم(٤) الخبر الواقع جملةً قليلٌ أيضًا كقوله:(٥)

١٨٣ ـ إِلَى مَلِكٍ، ما أُمُّهُ مِن مُحارِبٍ أبُوهُ، ولا كانَت كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ

وربَّما وُصلِت هذه التاء(٦) بـ«ثُمَّ ورُبَّ»، والأكثر تحريكُها معهما بالفتح.

(١) الغلام هنا متفجع عليه وليس منادًى على الحقيقة.

(٢) لعله أبو الحسن بن علي الأسدي. البغية ٢: ١٦٠.

(٣) يعني أن جعل تاء التأنيث اسمًا يقتضي فيما بعدها. وزاد هنا في ط: الاسم.

(٤) ط: تقدّم.

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣١٢ يمدح الوليد بن عبد الملك معرِّضًا بقبيلتي محارب وكليب. وجملة ما أمه من محارب: خبر مقدم للمبتدأ: أبو. والجملة الكبرى: صفة لملك.

(٦) أي: تاء التأنيث.

حرف الثاء

٣٤ ـ ثُمَّ

ـ ويقال فيها: «فُمَّ» كقولهم في جَدَثٍ:[١] «جَدَفٌ» ـ حرفُ عطفٍ[٢] يقتضي ثلاثة أمور: التشريكَ في الحكم والترتيبَ والمُهلةَ. وفي كلٍّ منها خلافٌ.

فأمّا التشريك فزعم الأخفش والكوفيّون أنه قد يتخلّف، وذلك بأن تقعَ زائدةً فلا تكونَ عاطفةً البتّةَ، وحملوا على ذلك قولَه تعالى[٣]: ﴿حَتّى إذا ضاقَتْ علَيهِمُ الأرضُ بِما رَحُبَتْ، وضاقَتْ علَيهِم أنفُسُهُم وظَنُّوا أنْ لا مَلْجأَ مِنَ اللهِ إلّا إلَيهِ، ثُمَّ تابَ علَيهِم﴾، وقولَ زُهير:[٤]

١٨٤ ـ أرانِي إذا أصبَحتُ أصبَحتُ ذا هَوًى فـثُـمَّ إذا أمسَيتُ أمسَيتُ غادِيا

وخُرِّجَتِ الآيةُ على تقدير الجواب،[٥] والبيتُ على زيادة الفاء.

وأمّا الترتيب فخالف قوم في اقتضائها إيّاه تمسُّكًا بقولِه تعالى[٦]: ﴿هُوَ الَّذي خَلَقَكُم مِن نَفسٍ واحِدةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنها زَوجَها﴾، ﴿وبَدَأَ خَلْقَ الإنسانِ مِن طِينٍ، ثُمَّ جَعَلَ نَسلَهُ مِن سُلالةٍ من ماءٍ مَهِينٍ، ثُمَّ سَوّاهُ ونَفَخَ فِيهِ مِن رُوحِهِ﴾، ﴿ذلِكُم وَصّاكُم بِهِ، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ، ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ﴾، وقولِ الشاعر:[٧]

١٨٥ ـ إنَّ مَن سادَ، ثُمَّ سادَ أبُوهُ ثُمَّ قَد سادَ، قَبلَ ذلِكَ، جَدُّهْ

والجواب عن الآية الأُولى من خمسة أوجه: أحدُها: أن العطف على محذوف أي: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها، ثمّ جعل منها زوجَها. الثاني: أن العطف على «واحدة» على تأويلها بالفعل أي: من نفسٍ توحّدتْ

---

(١) الجدث: القبر.

(٢) سقطت من ق وب.

(٣) الآية ١١٨ من سورة التوبة.

(٤) ديوانه ص ٢٨٥. ط: «أُرانِي». والهوى: الحاجات. والغادي: الذاهب صباحًا لحاجاته.

(٥) أي: تابَ عليهم. وما في الآية بعدُ معطوف عليه عطف توكيد.

(٦) الآيات: ٦ من سورة الزمر و٧ ـ ٩ من سورة السجدة و١٥٣ و ١٥٤ من سورة الأنعام. وقد أقحم ابن هشام هنا في أوّل آية الزمر «هُوَ الَّذِي» من الآية ١٨٩ في سورة الأعراف تبعًا للمرادي في الجنى الداني ص ٤٢٧ دُون تنبّه، فأزلتُ الإقحام هناك خلافًا لِما جاء هنا، وذكرتُ في التعليق عليه ما كان من المرادي، وقد حذفَ الإقحام هنا أيضًا بعض ناشري ط تحكُّمًا دون بيان، ثم زعم المحشّي صاحب معجم القراءات القرآنية أنني حذوتُ حذوهم في ذلك. وزعمُه هذا إنما هو افتئات وجهل بأصول التحقيق وبالأمانة العِلمية وبالتعبير عن عمل العلماء في التحقيق.

(٧) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٣٨٠ يمدح عمّ هارون الرشيد العباس بن عبيد الله بن أبي جعفر. وسقطت «قد» من الأصل وش وب ثم ألحقت بمتن الأصل عن نسخة.

أي: انفردتْ، ثمّ جعل منها زوجَها. الثالث: أن الذُّرّيّة أُخرجتْ من ظهر آدمَ ـ عليه السلامُ ـ كالذَّرِّ ثمّ خُلِقَتْ حَوّاءُ مِن قُصَيراه.[1] الرابع: أن خلق حوّاء من آدم لمـّا لم تجرِ عادة[2] بمثله جيء بـ «ثمّ» إيذانًا بترتُّبه وتراخيه في الإعجاب وظهور القُدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه. الخامس: أن «ثمّ» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحُكم، وأنه يقال: «بلغني ما صنعتَ اليومَ، ثمّ ما صنعتَ أمسِ أعجبُ» أي:[3] ثمّ أُخبِرُكَ أن الذي صنعتَه أمس أعجبُ. والأجوبة السابقة أنفعُ من هذا الجواب، لأنها تصحّح الترتيب والمُهلة وهذا يصحح الترتيب فقط إذ لا تراخي بين الإخبارَين، ولكنّ الجواب الأخير أعمّ لأنه يصحّ أن يجاب به عن الآية الأخيرة والبيت.

وقد أُجيب عن الآية الثانية أيضًا بأن «سَوّاه» عطفٌ على الجملة الأُولى لا الثانية، وأجاب ابن عُصفور[4] عن البيت بأن المراد أن الجدَّ أتاه السُّودُدُ[5] من قِبَلِ الأبِ والأبَ من قِبَلِ الابن، كما قال ابن الرومي:[6]

١٨٦ ـ قالُوا: «أبُو الصَّقرِ مِن شَيبانَ» قُلتُ لَهُم: ... كَلّا لَعَمرِي، ولكِنْ مِنهُ شَيبانُ

وكَم أبٍ قَد عَلا، بابنٍ، ذُرا حَسَبٍ ... كَما علَتْ، بِرَسُولِ اللهِ، عَدنانُ!

وأمّا المُهلة فزعم الفرّاء أنها قد تتخلّف بدليل قولك: «أعجبني ما صنعتَ اليومَ، ثمّ ما صنعتَ أمسِ أعجبُ»، لأن «ثمّ» في ذلك لترتيب الإخبار[7] ولا تراخيَ بين الإخبارَين. وجعل منه ابن مالك[8]: ﴿ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ﴾ الآيةَ، وقد مرّ البحث في ذلك. والظاهر أنها واقعةٌ موقع الفاء في قوله:[9]

١٨٨ ـ كَهَزِّ الرُّدَينِيِّ تَحتَ العَجاجِ ... جَرَى في الأنابِيبِ، ثُمَّ اضطَرَبْ

إذِ الهَزُّ متَى جرى في أنابيبِ الرمح تَعقَّبَه[10] الاضطرابُ ولم يتراخَ عنه.

---

(١) القصيرى: أقصر الضلوع وهي السفلى.

(٢) ط: العادة.

(٣) سقطت من ش.

(٤) انظر الجنى الداني ص٤٢٩.

(٥) ط: السؤدد.

(٦) البيتان في ديوانه ٦: ٤٢٥.

(٧) في ن وحاشية الأصل عن نسخة: لتراخي الإخبار.

(٨) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام، مضت في الصفحة المتقدمة. وزاد آخرَها هنا في ط: ﴿تمامًا﴾.

(٩) البيت لأبي دواد الإيادي في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٥٣. والرديني: الرمح المنسوب إلى ردينة. والعجاج: الغبار. والأنابيب: ما بين العقد في الرمح.

(١٠) ط: يعقبه.

مسألة

أجرى الكوفيّون «ثُمَّ» مُجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد فعل الشرط، واستُدلّ لهم بقراءة الحسن[١]: ﴿ومَن يَخرُجْ مِن بَيتِهِ مُهاجِرًا إلَى اللهِ ورَسُولِهِ، ثُمَّ يُدرِكَهُ المَوتُ، فقَد وَقَعَ أجرُهُ علَى اللهِ﴾، بنصب «يُدرِكَهُ[٢]»، وأجراها ابن مالك مُجراهما بعد الطلب فأجاز في قوله ﷺ:[٣] «لا يَبُولَنَّ أحَدُكُم في الماءِ الدّائمِ الَّذِي لا يَجرِي، ثُمَّ يَغتَسِلُ مِنهُ» ثلاثةَ أوجُه: الرفعَ بتقدير: «ثمّ هو يغتسلُ» وبه جاءت الرواية، والجزمَ / ٤٩ بالعطف على موضع فعل النهي، والنصبَ، قال: «بإعطاء «ثمّ» حُكمَ واو الجمع»، فتوهَّم تلميذه الإمام أبو زكريّا النَّوَويّ[٤] ـ رحمه الله ـ أن المرادَ إعطاؤها حكمَها في إفادة معنى الجمع، فقال[٥]: «لا يجوز النصب لأنه يقتضي أن المنهيَّ عنه الجمعُ بينهما دون إفراد أحدهما. وهذا لم يقلْه أحد، بلِ البولُ منهيٌّ عنه سواءٌ أراد الاغتسالَ فيه أو منه أم لا».انتهى.

وإنّما أراد ابن مالك إعطاءها حكمَها في النصب لا في المَعِيّة أيضًا. ثم ما أورده إنّما جاء من قِبَلِ المفهوم لا المنطوق، وقد قام دليل آخر على عدم إرادته.[٦] ونظيرُه إجازة الزجّاج والزمخشري في[٧]: ﴿ولا تَلبِسُوا الحَقَّ بِالباطِلِ وتَكتُموا الحَقَّ﴾ كونَ «تَكتُمُوا» مجزومًا وكونَه منصوبًا، مع أنّ النصب معناه النهيُ عن الجمع.

تنبيه

قال الطبري في قوله تعالى:[٨] ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمنتُم بِهِ﴾؟:

(١) الآية ١٠٠ من سورة النساء. وانظر البحر المحيط ٣: ٣٣٧.

(٢) القراءة المشهورة هي بجزم الفعل: يُدرِكْ. وزاد هنا في الأصل: الموت.

(٣) الحديث ٦٨٢ في صحيح مسلم. وليست جملة الدعاء في ط. والرواية هي الرواية. انظر شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٦٤.

(٤) هو محيي الدين يحيى بن شرف بن مِرَى، لا مري كما زعم المحشّي، فقيه شامي محدث توفِّي سنة ٦٧٦ لا ٦٣٦ كما زعم المحشّي أيضًا.

(٥) شرح مسلم ٣: ١٨٧.

(٦) يعني إرادة الجمع دون الإفراد، والحكم بإرادة الجمع والإفراد مشهور. ثم إنّ ما أجازه ابن مالك في الحديث الشريف هو حكم لغوي، ومثله كثير جدًّا في مصنّفات العلماء، يوهم الجهَلة أنه روايات صحيحة للحديث، ويبلّغون الناس ذلك، ويشيع الباطل بين الجماهير. فاتّقوا الله، أيّها المتفيقهون.

(٧) الآية ٤٢ من سورة البقرة. وزاد هنا في ط: «قوله تعالى». وانظر الكشاف ١: ٢١٣.

(٨) الآية ٥١ من سورة يونس: ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنتُم بِهِ؟ آلآنَ وقَد كُنتُم بِهِ تَستَعجِلُونَ﴾؟ وانظر تفسير الطبري ١١: ٨٥. وقد تعقب المفسّرون والمعربون قول الطبري دون تبصّر وإنصاف، مع أنه قد قرأ طلحة بن مصرّف: «أثَمّ» ـ انظر البحر المحيط ٥: ١٦٧ ـ وقراءة طلحة هذه تفسّر القراءة المشهورة لتكون المضمومة الثاء بمعنى مفتوحتها «هنالك» كما ذهب الطبري، والقراءات المختلفة قد يفسّر بعضها بعضًا، وقد ورد «هنالك» للإشارة إلى الزمان في أكثر من آية كريمة، والمعنى في هذه الآية كما ذكر =

معناه: أهُنالِكَ؟ وليست «ثُمّ» التي تأتي[١] للعطف.انتهى. وهذا وهْمٌ اشتَبَهَ عليه «ثُمّ» المضمومةُ الثاءِ بالمفتوحتِها.

٣٥ ـ ثَمَّ بالفتح

اسمٌ يُشار به إلى المكان البعيد نحو[٢]: ﴿وأزلَفْنا ثَمَّ الآخَرِينَ﴾، وهو ظرف لا يتصرّف ـ فلذلك غَلِطَ[٣] من أعربه مفعولًا لـ «رأيتَ» في قوله تعالى[٤]: ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ [رأيتَ]﴾ ـ ولا يتقدّمه حرف التنبيه ولا يتأخّر[٥] عنه كاف الخطاب.

= الطبري صحيح ودقيق ممتاز على رغم تعقّبات المفسرين والمعربين، وثُمّ: اسم مبني على الفتح في محل نصب ظرف زمان متعلق بالفعل «آمنتم»، وإذا: شرطية للمستقبل في محل نصب بدل من «ثُمّ» للبيان وتوكيد التوبيخ بالاستفهام، والآن: بدل ثان من «ثُمّ» للمبالغة في البيان والتوكيد، والظرف يفيد معنى الترتّب كالشرط، فلا مشاحّة في كون الشرط بدلًا منه وفيما ذهب إليه الطبري، ولا توهُّم في قوله ولا اشتباه. والله أعلم بالصواب.

(١) سقطت من ن.

(٢) الآيات ٦٤ ـ ٦٦ من سورة الشعراء: ﴿وأزلَفْنا ثَمَّ الآخَرِينَ، وأنجَينا مُوسَى ومَن مَعَهُ أجمَعِينَ، ثُمَّ أغرَقْنا الآخَرِينَ﴾.

(٣) ط: غُلِّطَ.

(٤) الآية ٢٠ من سورة الإنسان: ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ رأيتَ نَعِيمًا ومُلكًا كَبِيرًا﴾. والجملة الثانية تتمة مما عدا الأصل وق وب.

(٥) ب: ولا تتأخر.

حرف الجيم

٣٦ ـ جَيرِ

بالكسر على أصل التقاء الساكنين كـ «أمسِ»، وبالفتح للتخفيف كـ «أينَ وكيفَ»، حرفُ جوابٍ بمعنى «نَعَمْ» لا اسمٌ بمعنى «حقًّا» فتكونَ مصدرًا، ولا بمعنى «أبدًا» فتكونَ ظرفًا. وإلّا لأُعرِبتْ ودخلت عليها «أل»، ولم تؤكِّد «أجَلْ» في قوله:(١)

١٨٩ ـ أجَلْ جَيرِ، أن كانَتْ رِواءً أسافِلُهْ

ولا قُوبِلَ بها «لا» في قوله:(٢)

١٩٠ ـ إذا تَقُولُ «لا» ابنةُ العُجَيرِ تَصدُقُ، لا إذا تَقُولُ: جَيرِ

وأمّا قوله:(٣)

١٩١ ـ وقائلةٍ: أسِيتَ؟ فقُلتُ: جَيرِ أسِيٌّ، إنَّنِي مِن ذاكِ، إنَّهْ

فخُرِّج على وجهين: أحدُهما: أن الأصل: «جَيرِ إنَّ» بتأكيد «جيرِ» بـ «إنَّ» التي بمعنى: نعمْ، ثم حُذفت همزة «إنَّ» وخُفِّفتْ.(٤) الثاني: أن يكون شبّهَ آخِرَ النصف بآخِرِ البيت فنوّنَه تنوين الترنُّم، وهو غير مختصّ بالاسم، ووصلَ بنيّة الوقف.

٣٧ ـ جَلَل

حرفٌ بمعنى «نَعَمْ» حكاه الزجّاج في كتاب «الشّجرة»،(٥) واسمٌ بمعنى: عظيمٍ أو يَسيرٍ أو أجْلٍ.(٦)

---

(١) عجز بيت لطفيل الغنوي في ديوانه ص ١١٥ صدره:

وقُلنَ: ألا البَردِيُّ أوّلُ مَشرَبِ

والبردي: غدير يُنبت البردي. والرواء: جمع ريّان. ط: «ولم تؤكد أجل بجير في قوله:... إن كانت أُبيحَت دَعاثِرُهْ». وهذا عجز بيت لمضرس بن ربعي. وجملة لم تؤكّد: معطوفة على جملة: أُعربتْ.

(٢) الرجز في الجنى الداني ص ٤٣٤. يعني أن هذه المرأة تصدق في النفي وتخلف الوعد. وإذا: شرطية في أوله، والثانية: معطوفة مع النفي بـ «لا» وغير شرطية وهي في محل نصب بالعطف ومضافة لا تعلّق.

(٣) البيت لرجل من بني أسد. انظر الجنى الداني ص ٤٣٥. وأسيت أي: حزنتَ. وأسيّ: حزين. ط: ﴿ذاكَ﴾. وإنّ: نعم. والهاء: حرف للسكت. وما ذكر من التعليق بعده هو تفسير لآخر الشطر الأول.

(٤) يعني: بحذف النون الثانية. وهذا يقتضي أن يرسم: «جَيرِنْ» كما جاء في ق.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٤٣٣.

(٦) ط: أجَل.

فمـن الأوّل قولُه:(١)

١٩٢ ـ قَـومِـي هُـمُ قَتَلُـوا، أُمَيمَ، أخِـي وإذا رَمَــيــتُ يُصِـيـبُنِـي سَهـمِي

فلَئِــن عَفَــوتُ لَأعـفُــوَنْ جَـلَـلًا ولَئِــن سَطَــوتُ لَأُوهِنَــنْ عَظـمِــي

ومن الثاني قولُ امرئ القيس، وقد قُتل أبوه:(٢)

١٩٣ ـ ألا كُــلُّ شَــيءٍ، سِــواهُ، جَـلَــلْ

ومن الثالث قولُهم: فعلتُ ذلك(٣) مِن جَلَلِكَ. وقال جميل:(٤)

١٩٤ ـ رَســمِ دارٍ وَقَـفــتُ فـي طَلَـلِـهْ كِــدتُ أقضِــي الغَــداةَ مِــن جَلَـلِــهْ

فقيل: أراد: من أجلِه. وقيل: أراد: من عِظَمِه(٥) في عيني.

(١) البيتان للحارث بن وعلة في شرح الحماسة ١: ١٠٧. وأميم: ترخيم أُميمة. خ وط: «فإذا». وسطوت: بطشت بعنف.

(٢) عجز بيت في ديوانه ص ١٨٠ صدره:

بِـقَـتــلِ بَـنِــي أسَــدٍ رَبَّــهُــم

(٣) ط: كذا.

(٤) ديوانه ص ١٨٧. وأقضي: أموت. ط: الحياةَ.

(٥) ط: من عُظْمِهِ.

حرف الحاء[١]

٣٨ـ حاشا

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أن تكون فِعلًا متعدِّيًا متصرِّفًا. تقول: حاشَيتُه بمعنى: استَثنَيتُه. ومنه الحديث أنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ قال: «أُسامةُ أحَبُّ النّاسِ إلَيَّ»،[٢] ما حاشَى فاطِمةَ. ما: نافية، والمعنى: أنه ـ عليه الصلاة والسّلام ـ لم يَستثنِ فاطمةَ. وتَوهّم ابن مالك أنها «ما» المصدريةُ، وحاشا: الاستثنائيةُ، بناء على أنه من كلامه ـ عليه الصلاة والسلام ـ فاستدلّ به على أنه قد يقال:[٣] «قام القومُ ما حاشا زيدًا» كما قال:[٤]

١٩٥ ـ رأيتُ النّاسَ، ما حاشا قُرَيشًا ... وإنّا نحنُ أفضَلُهُم فِعالا

ويردُّه أنّ في «مُعجم الطبراني»[٥]: «ما حاشَى فاطِمةَ ولا غيرَها». ودليل تصرُّفه قولُه:[٦] / ٥٠

١٩٦ ـ ولا أرَى فاعِلًا في النّاسِ يُشبِهُهُ ... ولا أُحاشِي، مِنَ الأقوامِ، مِن أحَدِ

وتوهَّمَ المبرّد أنّ هذه[٧] مضارع «حاشا» التي يُستثنى بها، وإنما تلك[٨] حرفٌ أو فعلٌ جامد لتضمُّنه معنَى الحرف.

الثاني: أن تكون تنزيهيّة نحو[٩]: ﴿حاشَ لِلهِ﴾! وهي عند المبرّد وابن جنّي والكوفيّين فعلٌ. قالوا[١٠]: «لتصرُّفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرف». وهذان الدليلان ينفيان[١١] الحرفية ولا يُثبتان

---

(١) زاد هنا في ط: المهملة.

(٢) الحديث ٥٧٠٧ في مسند أحمد. وجعل صاحب المعجم «ما حاشى فاطمة» من الحديث الشريف تبعًا للناشرين، مع أن ابن هشام يورده على أنه مدرج بدليل أن «ما» نافية، وهو ما ذكره ابن هشام هنا والمحشّي نفسه.

(٣) يعني: في «حاشا» الجامدة. وتحته في الأصل عن نسخة: أنه يقال.

(٤) البيت للأخطل في ديوانه ص ٥٦٨ خلافًا لما زعم المحشّي. ط: فإنّا.

(٥) كذا، وهذه الرواية تكررت في مسند أحمد، ولم يتنبّه إلى ذلك المحشّي.

(٦) البيت للنابغة في ديوانه ص ٤٢ يمدح النعمان.

(٧) أي: التي في البيت. انظر المقتضب ٤: ٣٩٢. ط: هذا.

(٨) يعني التي يستثنى بها.

(٩) الآية ٥١ من سورة يوسف: ﴿قُلْنَ: حاشَ لِلهِ! ما عَلِمْنا عَلَيهِ مِن سُوءٍ﴾ لا الآية ٣١ بدليل ما سيلي بعدُ خلافًا لما ذكره المحشّي تبعًا للناشرين.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٥٥٩.

(١١) ط: ينافيان.

الفعلية. قالوا: «والمعنى في الآية: جانبَ يوسفُ المعصيةَ لأجلِ اللهِ». ولا يتأتّى مِثلُ هذا التأويل في[1]: ﴿حاشَ للهِ! ما هذا بَشَرًا﴾. والصحيح أنها اسم مرادف للبراءة،[2] بدليل قراءة بعضهم «حاشًا للهِ»[3] بالتنوين كما يقال: «براءةً[4] للهِ من كذا». وعلى هذا فقراءةُ ابنِ مسعود[5] رضي الله عنه: «حاشَ اللهِ» كـ «مَعاذَ اللهِ»، وليسا[6] جارًّا ومجرورًا كما توهّم ابن عطيّة،[7] لأنها إنما تَجرّ في الاستثناء ولتنوينها في القراءة الأُخرى ولدخولها على اللام في قراءة السبعة، والجارُّ لا يدخل على الجارّ. وإنما تُرِك التنوين في قراءة الجماعة[8] لبناء «حاشا» لشَبَهها بـ «حاشا» الحرفية. وزعم بعضهم أنها اسم فعلٍ[9] معناها: أتبرّأُ أو بَرِئتُ. وحاملُه على ذلك بِناؤها، ويردُّه إعرابُها في بعض اللغات.

الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريّين[10] إلى أنها حرف دائمًا بمنزلة «إلّا» لكنّها تجرّ المستثنى، وذهب الجرمي والمازني والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبو زيد والفرّاء وأبو عمرٍو الشيباني[11] إلى أنها تستعمل كثيرًا حرفًا جارًّا، وقليلًا فعلًا متعدِّيًا جامدًا لتضمُّنه معنى: إلّا. وسُمع: «اللّهُمَّ اغفِرْ لي ولِمَن يَسمَعُ،[12] حاشا الشّيطانَ وأبا الإصبَغِ»، وقال:[13]

١٩٧ ـ حاشا أبا ثَوبانَ، إنَّ بِهِ ضِنًّا علَى المَلحاةِ والشَّتمِ

ويُروى أيضًا: «حاشا أبِي» بالياء، ويَحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال:[14]

١٩٨ ـ إنَّ أباها وأبا أباها

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف: ﴿وقُلْنَ: حاشَ للهِ! ما هذا بَشَرًا. إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَريمٌ﴾. ط: ولا يتأتّى هذا التأويل في مثل.

(٢) ق: «للتنزيه والبراءة». وفي الأصل وخ ون: «للتنزيه». وفي حاشية الأصل عن نسخة: للبراءة.

(٣) ط: حاشًا اللهِ.

(٤) في الأصل: «تنزيهًا». وفي الحاشية عن نسخة: «براءة». ط: براءةٌ.

(٥) ن: «بدليل قراءة ابن مسعود»، وليس فيها ما بين «بدليل» و«قراءة».

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) أبو محمد عبد الحق بن غالب الغرناطي توفي سنة ٥٤١. طبقات المفسرين ١: ٢٦٠. وانظر مصنَّفه المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٧: ٤٩٦.

(٨) ط: في قراءتهم.

(٩) ن: «اسم وفعل». وزاد هنا في ط: ماض.

(١٠) انظر الكتاب ١: ٣٧٧ والجنى الداني ص ٥٦١.

(١١) هو إسحاق بن مِرار نحوي لغوي محدِّث كوفي توفي سنة ٢٠٦. تحفة الأديب ص ٦١٣ وبغية الوعاة ١: ٤٣٩. وانظر الجنى الداني ص ٥٦٢.

(١٢) في الأصل: «سمع». وتحتها عن نسخة: يسمع.

(١٣) البيت ملفق من بيتين للجُميح الأسدي. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٨٨. والملحاة: اللوم.

(١٤) مضى تحت الرقم ٥١.

وفاعلُ «حاشا»: ضميرٌ مستتر عائد على مصْدرِ الفعل المتقدّم عليها، أو اسمِ فاعِلِه، أو البعضِ المفهوم من الاسم العامّ. فإذا قيل: «قام القوم حاشا زيدًا» فالمعنى: جانَبَ هو، أي: قيامُهم أو القائمُ منهم أو بعضُهم، زيدًا.

٣٩ ـ حَتَّى

حرفٌ يأتي لأحدِ ثلاثة مَعان: انتهاءِ الغاية وهو الغالب، والتعليلِ، وبمعنى «إلّا» في الاستثناء وهذا أقلُّها وقلّ مَن يذكره. ويُستعمل على ثلاثة أوجه:

١ ـ أحدُها: أن يكون حرفًا جارًّا بمنزلة «إلى» في المعنى والعمل، ولكنّه يخالفه[١] في ثلاثة أمور:

أحدُها: أنّ لمخفوضه[٢] شرطين: أحدُهما عامّ، وهو أن يكون ظاهرًا لا مضمرًا خلافًا للكوفيّين والمبرّد. فأمّا قوله:[٣]

١٩٩ ـ أَتَتْ حَتّاكَ، تَقصِدُ كُلَّ فَجٍّ تُرَجِّي مِنكَ أنْها لا تَخِيبُ

فضرورةٌ. واختُلف في علّة المنع فقيل: هي أنّ مجرورها لا يكون إلّا بعضًا لِما قبلها أو كبعضٍ منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكلّ. ويردّه أنه قد يكون ضميرَ حاضرٍ[٤] كما في البيت فلا يعود على ما تقدّم، وأنه قد يكون ضميرًا غائبًا عائدًا على ما تقدّم غيرَ الكلّ كقولك: زيدٌ ضربتُ القومَ حتّاهُ. وقيل: العِلّة خشية التباسها بالعاطفة. ويردّه أنها لو دخلتْ عليه لقيل في العاطفةِ: قاموا حتّى أنتَ وأكرمتُهم حتّى إيّاكَ، بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلّا بعامله، وفي الخافضةِ[٥]: «حتّاك» بالوصل كما في البيت، وحينئذ فلا التباس. ونظيره أنهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب: رأيتكَ أنتَ، وفي البدل منه: رأيتكَ إيّاكَ. فلم يحصل[٦] لَبس. وقيل: لو دخلتْ عليه قُلبتْ ألفها ياء كما في «إلى»، وهي فرع عن «إلى»، فلا يُحتمل[٧] ذلك.

والشرط الثاني: خاصّ بالمسبوق بذي أجزاء، وهو أن يكون المجرور آخِرًا[٨] نحو: أكلتُ السمكةَ

---

(١) ط: وتستعمل.. أن تكون... ولكنها تخالفها.

(٢) ط: لمخفوضها.

(٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٩٣. والفج: الطريق.

(٤) ط: ضميرًا حاضرًا.

(٥) أُلحق هنا بحاشية خ: بحتّى.

(٦) في الأصل: «فلا يحصل»، وفي الحاشية عن نسخة وفي ن ما أثبتنا.

(٧) خ ون وط: فلا تحتمل.

(٨) في الأصل: «أجزاء». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا.

حتى رأسِها، أو ملاقيًا لآخِر جزءٍ نحو[١]: ﴿سَلامٌ هِيَ حَتَّى مَطلَعِ الفَجرِ﴾، ولا يجوز: سِرتُ البارحة حتى ثُلثَيها أو نِصفِها. كذا قال المَغاربة وغيرهم، وتوهّم ابن مالك[٢] أن ذلك لم يَقل به إلّا الزمخشريّ واعْتَرَض / ٥١ عليه بقوله:[٣]

٢٠٠ ـ عَيَّنَتْ لَيلةً، فما زِلتُ حَتَّى نِصفِها راجِيًا، فعُدتُ يَؤُوسا

وهذا ليس محلّ الاشتراط إذ لم يقل: «فما زلتُ في تلك الليلة حتّى نصفِها»، وإن كان المعنى عليه، ولكنّه لم يصرِّح به.

الثاني: أنها إذا[٤] لم يكن معها قرينةٌ تقتضي دخولَ ما بعدَها كما في قوله:[٥]

٢٠١ ـ ألقَى الصَّحِيفةَ كَي يُخَفِّفَ رَحلَهُ والزّادَ، حَتَّى نَعلِهِ ألقاها

أو عدمَ دخوله كما في قوله:[٦]

٢٠٢ ـ سَقَى الحَيا الأرضَ، حَتَّى أمكُنٍ عُزِيَت لَهُم، فلا زالَ عَنها الخَيرُ مَجدُودا

حُمِل على الدخول. ويُحكم في مثل ذلك لِما بعد «إلَى»بعدم الدخول حملًا على الغالب في البابين، هذا هو الصحيح في البابين، وزعم الشيخ شِهاب الدِّين القَرافي[٧] أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد «حتّى»، وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور، وإنما الاتفاق في «حتّى» العاطفةِ لا الخافضةِ، والفرق أنّ العاطفة بمنزلة الواو.[٨]

والثالث: أنّ كلًّا منهما قد ينفرد بمحلّ لا يصلح للآخَر. فممّا انفردتْ به «إلى» أنه يجوز «كتبتُ إلى زيدٍ، وأنا إلى عمرٍو» أي: هو غايتي كما جاء في الحديث[٩]: «أنا بكَ وإلَيكَ»، وسرتُ من البصرة إلى الكوفة، ولا يجوز «حتّى زيدٍ وحتّى عمرٍو» و«حتّى الكوفةِ». أمّا الأوّلان فلأن «حتّى» موضوعة لإفادة تقضّي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا إلى الغاية و«إلى» ليست كذلك. وأمّا الثالث فلضعف «حتّى» في الغاية، فلم يقابلوا بها ابتداءَ الغاية.

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٦٨ والجنى الداني ص ٥٤٤.

(٣) البيت في شرح شواهد المغني ٣: ٩٤.

(٤) جواب «إذا» هو جملة: حُمل.

(٥) البيت لأبي مروان النحوي في شرح أبيات المغني يذكر قصة المتلمس ٣: ٩٦.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٩٩. والمجدود: المقطوع.

(٧) أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي البهنسي المصري تلميذ العز بن عبد السلام وشيخ الفقه المالكي في عصره توفي سنة ٦٨٤ في القاهرة ودفن في القرافة. تحفة الأديب ص ٦٧٢ والديباج المذهب ص ٦٢ ـ ٦٧.

(٨) ط: بمعنى الواو.

(٩) الحديث ١٨٤٨ في صحيح مسلم.

وممّا انفردتْ به «حتّى» أنه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو: سرتُ حتى أدخلَها. وذلك بتقدير «حتى أن أدخلَها»، وأنِ: المضمرةُ والفعلُ في تأويل مصدر مخفوض بـ «حتّى»، ولا يجوز: سرتُ إلى أدخلَها. وإنما قلنا: «إن النصب بعد «حتّى» بـ «أنْ» مضمرةً»، لا بنفس «حتّى»[١] كما يقول الكوفيّون لأنّ «حتّى» قد ثبَتَ أنها تخفض الأسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، وكذا[٢] العكسُ.

ولـ «حتّى» الداخلةِ على المضارع المنصوب ثلاثة مَعانٍ: مُرادَفةُ «إلَى» نحو[٣]: ﴿حَتَّى يَرجِعَ إلَينا مُوسَى﴾، ومُرادَفةُ «كيِ» التعليليةِ نحو[٤]: ﴿ولا يَزالُونَ يُقاتِلُونَكُم حَتَّى يَرُدُّوكُم﴾، ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ: لا تُنفِقُوا علَى مَن عِندَ رَسُولِ اللهِ حَتّى يَنفَضُّوا﴾، وقولِك: أسلِمْ حتّى تدخلَ الجنّة، ويحتملُهما: ﴿فقاتِلُوا الَّتِي تَبغِي حَتَّى تَفِيءَ[٥]﴾، ومُرادَفةُ «إلّا» في الاستثناء.

وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه[٦] في تفسير قولهم: «واللهِ لا أفعلُ إلّا أنْ تفعلَ»: «المعنى: حتى أنْ تفعلَ». وصرّح به ابن هشام الخَضراوي[٧] وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في[٨]: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِن أحَدٍ حَتَّى يَقُولا﴾. والظاهر في هذه الآية خلافُه وأن المراد معنى الغاية. نعمْ هو ظاهر فيما أنشده ابن مالك من قوله:[٩]

٢٠٣ ـ لَيسَ العَطاءُ، مِنَ الفُضُولِ، سَماحةً ... حَتَّى تَجُودَ، وما لَدَيكَ قَلِيلُ

وفي قوله:[١٠]

٢٠٤ ـ واللهِ، لا يَذهَبُ شَيخِي باطِلا ... حَتَّى أُبِيرَ مالِكًا وكاهِلا

لأن ما بعدهما ليس غاية لِما قبلهما ولا مسبَّبًا عنه.

وجعل ابن هشام[١١] من ذلك الحديثَ « كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ علَى الفِطرةِ، حَتَّى يَكونَ أبواهُ هُما اللَّذانِ

(١) ش وط: لا بنفسها.
(٢) ش: فكذلك.
(٣) الآية ٩١ من سورة طه.
(٤) الآيتان: ٢١٧ من سورة البقرة و٧ من سورة المنافقون. وليس «ثلاثة معان... التعليلية» في ن.
(٥) الآية ٩ من سورة الحجرات. وزاد هنا في ط: ﴿إلَى أمرِ اللهِ﴾.
(٦) الكتاب ١: ٣٧٤.
(٧) أبو عبد الله محمد بن يحيى الأندلسي عالم في العربية والنحو توفي سنة ٦٤٦. بغية الوعاة ١: ٢٦٧. وانظر شرح التسهيل ٤: ٢٤ والتبيان ١: ٩٩ والجنى الداني ٥٥٤.
(٨) الآية ١٠٢ من سورة البقرة: ﴿وما يُعَلِّمانِ مِن أحَدٍ حَتَّى يَقُولا: إنَّما نَحنُ فِتنةٌ. فلا تَكفُرْ﴾.
(٩) البيت للمقنع الكندي في شرح الحماسة ٤: ١٢٥. ط: في قوله.
(١٠) البيتان من مشطور الرجز لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤ في الانتقام لمقتل أبيه. ومالك وكاهل: قبيلتان.
(١١) هذا ابن هشام الخضراوي.

يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ»،[١] إذ زمنُ الميلاد لا يتطاول فتكونَ «حتّى» فيه للغاية، ولا كونُه يولد على الفطرة علّةٌ لليهودية[٢] والنصرانية فتكونَ فيه للتعليل. ولك أن تخرّجه على أن فيه حذفًا أي: يولدُ على الفطرة ويستمرُّ على ذلك حتّى يكونَ.

ولا ينتصب الفعل بعد «حتّى» إلّا إذا كان مستقبَلًا، ثم إن كان استقبالُه بالنظر إلى زمن التكلم فالنصبُ واجب نحو[٣]: ﴿لَن نَبرَحَ علَيهِ عاكِفِينَ حَتَّى يَرجِعَ إلَينا مُوسَى﴾، وإن كان بالنسبة إلى ما قبلَها خاصّةً فالوجهان نحو[٤]: ﴿وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولَ ُ الرَّسُولُ﴾ الآيَةَ، فإنّ قولهم إنما هو مستقبَل بالنظر إلى الزِّلزال لا بالنظر إلى زمن قصّ ذلك علينا. وكذلك[٥] لا يرتفع / ٥٢ الفعل بعد «حتّى» إلّا إذا كان حالًا، ثم إن كانت حاليّته بالنسبة إلى زمن التكلُّم فالرفع واجبٌ كقولك: «سِرتُ حتّى أدخلُها»، إذا قلتَ ذلك وأنت في حالة الدخول، وإن كانت حاليّته ليست حقيقية بل كانت مَحكيّة رُفعَ، وجاز نصبُه إذا لم تقدِّر الحكاية نحو: «وزُلزِلُوا حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ» قراءةُ نافع بالرفع بتقدير: حتّى حالتُهم حينئذ أنّ الرسولَ والذين آمنوا معه يقولون: كذا وكذا.

واعلم أنه لا يرتفع الفعل بعد «حتّى» إلّا بثلاثةِ شروط: أحدُها أن يكون حالًا أو مؤوّلًا بالحال كما مثّلنا، والثاني: أن يكون مسبَّبًا عمّا قبلَها. فلا يجوز: سِرتُ حتّى تطلُعُ الشمس، ولا ما سِرتُ حتّى أدخلُها، وهل سِرتَ حتّى تدخلُها. أمّا الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبّب عن السير، وأمّا الثاني فلأن الدخول لا يتسبّب عن عدم السير، وأمّا الثالث فلأن السبب لم يتحقّق وجودُه. ويجوز: أيُّهم سار حتّى يدخلُها؟ ومتى سِرتَ حتّى تدخلُها؟ لأن السير محقّق،[٦] وإنما الشكّ في عين الفاعل وفي عين الزمان.[٧] وأجاز الأخفش الرفعَ بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابًا ثم أُدخِلتْ أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل «حتّى» خاصّةً. ولو عُرضتْ هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنعِ الرفع فيها،[٨] وإنما منعه إذا كان النفي مسلَّطا على السبب خاصةً، وكل أحد يمنع ذلك. والثالث: أن يكون فضلةً، فلا يصحّ في نحو

---

(١) انظر الحديث ٨٥٦٢ في مسند أحمد، وهو أيضًا في المعجمين الكبير والصغير، لكن المحشّي لم ير ذلك كما قال، وأثبت: «أو يُنصِّرانِهِ أو يُمَجِّسانِهِ» خلافًا للنسخ المعتمدة.

(٢) ط: علته اليهودية.

(٣) الآية ٩١ من سورة طه.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة: ﴿مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ وزُلزِلُوا، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ﴾؟

(٥) ش: ولذلك.

(٦) أقحم المحشّي هنا: فيصح أن يكون سببًا.

(٧) ن: أو في عين الزمان.

(٨) سقطت من ن.

«سَيري حتى أدخلَها» لئلّا يبقى المبتدأ بلا خبر، ولا في نحو «كان سَيري حتّى أدخلَها» إن قدّرتَ «كان» ناقصة، فإن قدّرتَها تامّة أو قلتَ: «سَيري أمسِ حتّى أدخلَها» جاز الرفع، إلّا إن علّقتَ «أمسِ» بنفس السير لا باستقرار محذوف.

٢ ـ الثاني من أوجه «حتّى»: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، إلّا أنّ بينهما فرقًا من ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أنّ لِمَعطوف «حتّى» ثلاثةَ شروط: أحدُها: أن يكون ظاهرًا لا مُضمرًا كما أن ذلك شرط مجرورها. ذكره ابن هشام الخَضراوي، ولم أقف عليه لغيره. والثاني: أن يكون إمّا بعضًا من جمعٍ قبلَها كـ« قَدِمَ الحاجُّ[1] حتّى المُشاةُ» أو جزءًا من كلّ نحو «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها»، أو كجزء نحو «أعجبتْني الجاريةُ حتّى حديثُها»، ويمتنع أن تقول: «حتّى ولدُها». والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيثُ يصحّ دخول الاستثناء ويمتنع[2] حيث يمتنع. ولهذا لا يجوز «ضربتُ الرجلينِ حتّى أفضلَهما». وإنما جاز:[3]

٢٠٥ ـ حَتَّى نَعلَهُ أَلقاها

لأن «ألقى الصحيفة والزاد»[4] في معنى: ألقى ما يُثقلُه. والثالث أن يكون غاية لِما قبلها إمّا في زيادة أو نقص. فالأوّل نحو: مات الناسُ حتّى الأنبياءُ، والثاني نحو: زاركَ الناسُ حتّى الحجّامون. وقد اجتمعا في قوله:[5]

٢٠٦ ـ قَهَرْناكُمُ حَتَّى الكُماةَ، فإنَّكُم لَتَخشَونَنا حَتَّى بَنِينا الأصاغِرا

الفرق الثاني: أنها لا تعطف الجُمل، وذلك لأن شرط معطوفها أن يكون جُزءًا ممّا قبلَها أو كجُزء منه كما قدّمناه، ولا يتأتّى ذلك إلّا في المفردات. هذا هو الصحيح، وزعم ابن السِّيد[6] في قول امرئ القيس:[7]

٢٠٧ ـ سَرَيتُ بِهِم، حَتَّى تَكِلُّ مَطِيُّهُم وحَتَّى الجِيادُ ما يُقَدْنَ بأرسانِ

فيمن رفع «تكلُّ» أنّ جملة «تكلُّ مطيُّهم» معطوفة بـ«حتّى» على «سريتُ بهم».

الثالث: أنها إذا عطفتْ على مجرور أُعِيد الخافضُ فرقًا بينها وبين الجارّة، فتقول: مررتُ

---

(١) الحاج: الحُجّاج.

(٢) ط: «وتمتنع»، مع قول المحشّي: ويمتنع دخول حتّى.

(٣) مضى تحت الرقم ٢٠١.

(٤) ط: إلقاء الصحيفة والزاد.

(٥) البيت في الجنى الداني ص ٥٤٩. والكماة: جمع كمِيّ. وهو الذي تستر بالسلاح. ط: فأنتمْ تَهابُونَنا.

(٦) هو ابن السِّيد البطلْيوسي.

(٧) البيت في ديوانه ص ٤١٠. والمطيّ: واحدته مطية. وهي ما يركب من الإبل. والأرسان: جمع رسن.

بالقـوم حتّـى بزيـدٍ. ذكـر ذلـك ابـن الخبّـاز وأطلقـه، وقيّـده ابن مالـك بـألّا يتعيّـن كونُها للعطـف نحو: عَجِبـتُ مـن القـومِ حتّـى بَنِيهِـم، وقولِه:[1]

٢٠٨ ـ جُودُ يُمناكَ فـاضَ في الخَلقِ، حَتَّـى ... بـائـسٍ، دانَ بـالإسـاءةِ دِيـنـا

وهـو حسـنٌ، وردّه أبـو حيّـانَ وقـال فـي المثـال[2]: هـي جـارّة إذ لا يُشـترط فـي تالـي الجـارّة أن يكون بعضًـا أو كبعـض، بخـلاف العاطفـة. ولهذا منعُـوا: أعجبتْنـي الجاريةُ حتّـى ولدُها. قال: وهـي في البيت محتمِلـة. انتهى.

وأقول:/ ٥٣ إنّ شرط الجارّةِ التاليةِ ما يُفهِم الجمعَ أن يكون مجرورُها بعضًا أو كبعض. وقد ذكر ذلك ابن مالك[3] في «باب حروف الجرّ»،[4] وأقرّه أبو حيّانَ عليه، ولا يلزم من امتناع «أعجبتْني الجاريةُ حتّى ابنُها» امتناعُ «عجبتُ من القومِ حتّى بَنِيهم» لأن اسمَ القوم يشمل أبناءهم واسمَ الجارية لا يشمل ابنها. ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الذي يصحّ أن تحُلّ فيه «إلَى» محلّ «حتّى» العاطفةِ هي[5] فيه محتمِلة للجارّة فيَحتاجُ حينئذ إلى إعادة الجارّ عند قصد العطف نحو «اعتكفتُ في الشهر حتّى في آخِره»، بخلاف المثال والبيتِ السابقين. وزعم ابن عُصفور[6] أن إعادة الجارّ مع «حتّى» أحسنُ، ولم يجعلها واجبة.

تنبيه

العطف بـ «حتّى» قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتّةَ ويحملون نحو «جاء القومُ حتّى أبوكَ، ورأيتُهم حتّى أباكَ، ومررتُ بهم حتّى أبِيكَ» على أنّ «حتّى» فيه ابتدائيةٌ وأنّ ما بعدها على إضمار عامل.[7]

٣ ـ الثالث من أوجُه حتّى: أن تكونَ حرف ابتداء،[8] أي: حرفًا تُبتدأ[9] بعده الجملُ، أي: تُستأنفُ، فتَدخلَ على الجملةِ الاسميةِ كقولِ جرير:[10]

(١) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ١١٣. وانظر شرح التسهيل ٣: ٣٥٩. ودانَ أي: تعبّد.

(٢) همع الهوامع ٥: ٢٦٠.

(٣) خ وب: ابن مالك ذلك.

(٤) التسهيل ص ١٤٦.

(٥) فيما عدا خ: «فهي»، وكذلك كان في خ ثم صُحّح كما أثبتنا وعلّق عليه ببيان.

(٦) انظر الجنى الداني ص ٥٥١.

(٧) المراد بالعامل هو مثل الفعل قبلها، وفي المثال الأخير يقدر: حتّى مررتُ بأبيك.

(٨) يعني: حرف استئناف بدليل ما سيقول بعد.

(٩) ط: يُبتدأ.

(١٠) البيت في ديوانه ص ٤٥٧. وتمج: تقذف. والأشكل: الذي اختلط بياضه بالحمرة.

٢٠٩ ـ فما زالَتِ القَتلَى تَمُجُّ دِماءَها بِدِجْلةَ، حَتّى ماءُ دِجْلةَ أشكَلُ

وقولِ الفرزدق:[1]

٢١٠ ـ فوا عَجَبا، حَتَّى كُلَيبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نَهشَلٌ أو مُجاشِعُ

ولا بُدَّ من تقدير محذوف قبل «حتّى» في هذا البيت يكون ما بعد «حتّى» غاية له أي: «فوا عَجَبا يَسُبُّني الناسُ[2] حتَّى كُليبٌ تَسُبُّني»، وعلى الفعليةِ التي فعلها مضارع كقراءة نافع رحمه الله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾،[3] وكقول حسّان:[4]

٢١١ ـ يُغشَونَ، حَتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم لا يَسأَلُونَ عَنِ السَّوادِ المُقبِلِ

وعلى الفعليةِ التي فعلها ماضٍ نحو[5]: ﴿حَتَّى عَفَوا وقالُوا﴾.

وزعم ابن مالك[6] أنّ «حتّى» هذه جارّة وأنّ بعدَها «أنْ» مضمرةً، ولا أعرف له في ذلك سلفًا وفيه تكلّف إضمارٍ من غير ضرورة. وكذا قال في[7] الداخلةِ على «إذا» في نحو: ﴿[حَتّى] إذا فَشِلتُم وتَنازَعتُم[8]﴾: إنّها الجارّة وإنّ[9] «إذا» في موضع جرّ بها. وهذه المقالة سبقه إليها الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها وأنها حرف ابتداء و«إذا»[10] في موضع نصب بشرطها أو جوابها، والجوابُ في الآية محذوف أي: امتُحنتم أو انقسمتم قسمين، بدليل: ﴿مِنكُم مَن يُرِيدُ الدُّنيا، ومِنكُم مَن يُرِيدُ الآخِرةَ﴾. ونظيرُه حذف جواب «لـمّا» في قوله تعالى[11]: ﴿فلَمّا نَجّاهُم إلَى البَرِّ فمِنهُم مُقتَصِدٌ﴾ أي: انقسموا قسمينِ فمنهم مقتصد ومنهم غير

---

(١) البيت في ديوانه ص ٥١٨. وعجبا أي: عجبي، قلبت الياء ألفًا. ط: «فياعَجَبًا». وكليب: رهط جرير. ونهشل ومجاشع من رهط الفرزدق.

(٢) كذا، فالشاعر يُثبت لنفسه الدناءة حتى يشتمه الناس، إلّا إذا كانت «أل» عهدية ذهنية والمراد: أدنياء الناس.

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة مضت من قبل. وزاد هنا في ط: برفع يقولُ.

(٤) ديوانه ص ١٨٠. ويغشون أي: يُقصدون للضيافة والعطاء. وتهر: تصوّت. والسواد: الكثرة من الناس.

(٥) الآية ٩٥ من سورة الأعراف.

(٦) انظر شرح التسهيل ٣: ١٦٦. وهذه أي: التي قبلَ فعل ماض.

(٧) زاد هنا في ط: حتى.

(٨) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران: ﴿ولَقَد صَدَقَكُمُ اللهُ وَعدَهُ، إذ تَحُسُّونَهُم بإذنِهِ. حَتَّى إذا فَشِلتُم وتَنازَعتُم في الأمرِ وعَصَيتُم، مِن بَعدِ ما أراكُم ما تُحِبُّونَ، مِنكُم مَن يُرِيدُ الدُّنيا، ومِنكُم مَن يُرِيدُ الآخِرةَ، ثُمَّ صَرَفَكُم عَنهُم﴾. وما بعدُ هو منها في المواضع الثلاثة. و«حتّى» ليست في الأصل، وزاد هنا صاحب المعجم: ﴿في الأمرِ﴾.

(٩) سقطت من خ وق.

(١٠) ط: وأن إذا.

(١١) الآية ٣٢ من سورة لقمان.

ذلك. وأمّا قول ابن مالك: «إنَّ «فمِنهُم مُقتَصِدٌ» هو الجواب» فمبنيٌّ[1] على صحّة مجيء جواب «لـمّا» مقرونًا بالفاء ولم يثبت. وزعم بعضهم أن الجواب في الآية الأُولى مذكور وهو ﴿عَصَيتُم﴾ أو ﴿صَرَفَكُم﴾. وهذا مبنيّ على زيادة الواو و«ثمّ»، ولم يثبت ذلك.

وقد دخلت «حتّى» الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله:[2]

٢١٢ ـ سَـريتُ بِهِم، حَتَّـى تَكِـلُّ مَطِيُّهُم وحَـتَّـى الجِيـادُ مـا يُقَـدْنَ بـأرسـانِ

فيمن رواه برفع «تكلُّ». والمعنى: حتّى كلّت، ولكنه جاء[3] على حكاية الحال الماضية كقولك: رأيتُ[4] زيدًا أمسِ وهو راكبٌ. وأمّا من نصب فهي «حتّى» الجارّة كما قدّمنا، ولا بُدّ على النصب من تقدير زمنٍ مضاف، [أي]:[5] إلى زمانِ كلالِ مطيِّهم.

وقد يكون الموضع صالحًا لأقسامِ «حتّى» الثلاثةِ كقولك: أكلتُ السمكة حتّى رأسها. فلك أن تخفض على معنى «إلَى» وأن تنصب على معنى الواو وأن ترفع على الابتداء. وقد رُوِيَ بالأوجه الثلاثة قولُه:[6]

٢١٣ ـ عَمَمتَهُـم بالنَّـدَى، حَتَّـى غُواتُـهُمُ، فـكُـنـتَ مالِـكَ ذِي غَـيٍّ وذِي رَشَـدِ

وقولُه:

٢١٤ ـ حَتَّـى نَـعـلُهُ ألـقـاها

إلّا أن بينهما[7] فرقًا من وجهين: أحدُهما أن الرفع في البيت الأوّل شاذٌّ لكون الخبر غير مذكور. ففي الرفع تهيئةُ العامل للعمل وقطعُه عنه. هذا[8] قول البصريّين وأوجبوا إذا قلت: «حتّى رأسُها» بالرفع أن تقول: «مأكولٌ». والثاني: أن النصب في البيت الثاني من وجهين: أحدُهما العطف والثاني إضمار العامل على شريطة التفسير، / ٥٤ وفي البيت الأوّل من وجه واحد. وإذا قلتَ: «قام القومُ حتّى زيدٌ قام» جاز الرفع

(١) في الأصل: وقال ابن مالك... وهذا مبنيّ.

(٢) مضى تحت الرقم ٢٠٧. والصواب أن «حتّى» الثانية في البيت هي حرف زائد لتوكيد نظيره قبله، لأن الجملة بعده معطوفة بالواو على جملة: تكلّ مطيّهم. ولم أجد من تنبّه لذلك.

(٣) زاد هنا في ط: بلفظ المضارع.

(٤) كذا، وذِكر الفعل الماضي هنا يُخلّ بحكاية الحال الماضية في الجملة التالية، ولو قال: «أُذكّرُك» لصحّ ما يريد.

(٥) تتمة من خ وق وش وط، وزاد قبلها في ط: إلى تكل.

(٦) البيت في الجنى الداني ص ٥٥٣. والندى: العطاء. والغواة: جمع غاو. وهو الضالّ. ورواية الرفع تقتضي أن حتّى: حرف اعتراض لا حرف ابتداء كما زعم المحشّي، لأن جملة غواتُهم معمومون: اعتراضية بين المتعاطفتين. والرشد: الهداية.

(٧) أي: بين ما في البيتين.

(٨) ط: وهذا.

والخفض دون النصب، وكان لك في الرفع أوجُهٌ: أحدها: الابتداء، والثاني: العطف، والثالث: إضمار الفعل، والجملة التي بعده[١] خبر على الأوّل، ومؤكِّدة على الثاني كما أنها كذلك مع الخفض، وأمّا على الثالث فتكون الجملة مفسِّرة.

وزعم بعض المغاربة[٢] أنه لا يجوز «ضربتُ القومَ حتّى زيدٍ ضربتُه» بالخفض ولا بالعطف، بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل، لأنه يمتنع جعلُ «ضربتُه» توكيدًا لـ «ضربتُ القومَ». قال: وإنما جاز الخفض في «حتّى نعلِه» لأن ضمير «ألقاها» للصحيفة، ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدَّر أنه للنعل.

ولا محلّ[٣] للجملة الواقعة بعد «حتّى» الابتدائية خلافًا للزجّاج وابن دُرُستُوَيهِ، زعما أنها في محل جرّ بـ «حتّى»، ويردّه أنّ حروف الجرّ لا تُعلَّق عن العمل وأنّما[٤] تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات، وأنّهم إذا أوقعوا بعدها «إنَّ» كسروها فقالوا: «مرض زيدٌ حتّى إنّهم لا يرجونه». والقاعدة أن حرف الجرّ إذا دخل[٥] على «أنّ» فُتحتْ همزتها نحو[٦]: ﴿ذٰلِكَ بِأَنَّ اللهَ هُوَ الحَقُّ﴾.

٤٠ ـ حَيثُ

وطَيِّئ تقول: «حَوثُ»، وفي الثاء فيهما[٧] الضمُّ تشبيهًا بالغايات لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها ـ وهو الجرّ ـ لا يظهر، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين، والفتحُ للتخفيف. ومِن العرب مَن يُعرب «حيث»، وقراءة مَن قرأ[٨]: ﴿مِن حَيثِ لا يَعلَمُونَ﴾ بالكسر تحتملها وتحتمل لغةَ البناء على الكسر. وهي للمكان اتفاقًا. قال الأخفش: وقد ترد للزمان.

والغالب كونها في محل نصبٍ على الظرفية، أو خفضٍ بـ «مِن»، وقد تُخفض بغيرها كقوله:[٩]

٢١٥ ـ لَـدَى حَيثُ أَلـقَـتْ رَحـلَهـا أُمُّ قَشـعَـمِ

---

(١) ط: بعدها.

(٢) أي: أحدهم.

(٣) انظر الجنى الداني ص ٥٥٢.

(٤) ش وط: وإنما.

(٥) ط: حروف الجر إذا دخلت.

(٦) أي: الآية ٦ من سورة الحج.

(٧) فيهما أي: في: حيث وحوث.

(٨) الآية ١٨٢ من سورة الأعراف: ﴿سَنَستَدرِجُهُم مِن حَيثُ لا يَعلَمُونَ﴾.

(٩) عجز بيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص ٢٢ صدره:

فَـشَــدَّ، ولَـم تَـفـزَعْ بُـيُـوتٌ كَـثِـيـرةٌ

يذكر غدر حصين بن ضمضم بقتل عدوّه. وشد أي: أسرع. ولم تفزع يعني: لم يبلغها ما كان لتمنع الغدر. وإنما أضاف «لدى» إلى «حيث» توطئة لدخولها على الجملة. ش: «لَدَى حَيثِ». وألقت رحلها أي: توقّفت. وأمّ قشعم: كنية المنية.

وقد تقع مفعولًا[١] وِفاقًا للفارسي، وحَمَلَ عليه[٢]: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالاتِهِ﴾، إذ المعنى أنه ـ سُبحانه ـ يعلم نفس المكان المستحقِّ لوضع الرسالة فيه لا شيئًا في المكان. وناصبها «يَعلمُ» محذوفًا مدلولًا عليه بـ «أعلمُ» لا «أعلمُ»[٣] نفسُه لأن «أفعلَ» التفضيلِ لا ينصب المفعول به. فإن أوّلتَه بـ «عالِم» جاز أن ينصبه في رأي بعضهم. ولم تقع اسمًا لـ «إنَّ»[٤] خلافًا لابن مالك،[٥] ولا دليل له في قوله:[٦]

٢١٦ ـ إنَّ حَيثُ استَقَرَّ مَن أنتَ راعِيهِ حِمًى، فِيهِ عِزّةٌ وأمانُ

لجواز تقدير «حيث» خبرًا[٧] و«حِمًى» اسمًا. فإن قيل: «يؤدّي إلى جعل المكان حالًّا في المكان» قلنا: هو نظير قولك: إنّ في مكّةَ دارَ زيد. ونظيره في الزمان: «إنّ في يَومِ الجُمُعة ساعةَ الإجابةِ».[٨]

وتلزم «حيثُ» الإضافةَ إلى الجُملة[٩] اسميةً كانت أو فعليةً، وإضافتُها إلى الفعلية أكثرُ، ومن ثَمَّ تَرَجَّح النصب في نحو: جلستُ حيثُ زيدًا أراهُ.[١٠] ونَدَرتْ إضافتها إلى [المفرد كقوله:[١١]

٢١٧ ـ بِبِيضِ المَواضِي، حَيثُ لَيِّ العَمائمِ

والكسائي يقيسُه،[١٢] وأندرُ من ذلك إضافتُها إلى][١٣] جملة محذوفة كقوله:[١٤]

---

(١) ط: وقد تقع حيث مفعولًا به.

(٢) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالتَهُ﴾. ط: رِسالتَهُ.

(٣) الأولى أن أعلمُ: على صيغة اسم التفضيل بمعنى مبالغة اسم الفاعل، ورسالات: مفعوله. المفصل ص ٥١٤. ن وط: لا بأعلم.

(٤) ط: لأنّ.

(٥) شرح التسهيل ٢: ٢٣٢.

(٦) البيت في الخزانة ٣: ١٥٧. والحمى: المكان المحميّ الأمين. ط: حِمًى.

(٧) أي: ظرفًا متعلقًا بالخبر المحذوف.

(٨) انظر الحديث ٢٠٠٦ في صحيح البخاري.

(٩) ط: إلى جملة.

(١٠) أي: بتقدير فعل محذوف قبل: زيدًا.

(١١) عجز بيت منسوب إلى الفرزدق صدره:

ونَطعُنُهُم تَحتَ الحُبا، بَعدَ ضَربِهِم

الخزانة ٣: ١٥٢. والحبا: جمع حُبْوة، وهي أن يشد الإنسان ركبتيه إلى ظهره بعمامته. والمواضي: السيوف القاطعة، جمع ماض. وليّ العمائم يكون على العنق. وزاد بعد الشاهد في ط: أنشده ابن مالك.

(١٢) زاد هنا في ط: «ويمكن أن يخرّج عليه قول الفقهاء: مِن حيث أن كذا». وهو مقحم من قول الدماميني. انظر حاشيته ص ٢٦٩ والارتشاف ص ١٤٤٩.

(١٣) ما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل.

(١٤) البيت لأبي حية النميري يصف حمار الوحش. وريدة أي: ريح ليّنة، فاعل فعل محذوف يفسره فعل محذوف بعده. وما: حرف زائد عوضًا من الجملة المحذوفة: هبّت. والجملة: في محل جر مضاف إليه. هذا على ما ذهب إليه ابن هشام، وفيه تعسّف =

٢١٨ ـ إذا رَيـدةٌ مِن حَيثُ ما نَفَحَـت لَـهُ، أتــاهُ بِـرَيّـاهـا خَـلِيــلٌ، يُـواصِـلُـهْ

أي: إذا ريدةٌ نفحت له من حيثُ هبّت[1]. وذلك لأن «ريدة» فاعل بفعلٍ محذوف[2] يفسّره: نفحتْ. فلو كان «نفحتْ» مضافًا إليه «حيثُ» لزم بطلانُ التفسير، إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف، [فلا يفسِّر عاملًا فيه].[3]

قال أبو الفتح في «كتاب التَّمام»:[4] ومَن أضاف «حيثُ» إلى المُفرد أعربها. انتهى. ورأيتُ بخطّ الضّابطِينَ:[5]

٢١٩ ـ أمـا تَـرَى، حَيـثَ سُهَيـلٍ طـالِعـا،

بفتح ثاءِ «حيث» وخفض «سهيلٍ»، و«حيثُ» بالضمّ و«سُهيلٌ» بالرفع أي: موجودٌ، فحذف الخبر.

وإذا اتّصلت بها «ما» الكافّةُ ضُمِّنتْ معنى الشرط وجَزمَتِ الفعلين كقوله:[6]

٢٢٠ ـ وحَيثُمـا تَستَقِـمْ يُقَـدِّرْ لَـكَ اللهُ نَـجـاحًـا، فـي غـابِـرِ الأزمـانِ

وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان.

= بحذف المفسَّر والمفسِّر. والصواب أن ما: حرف زائد للتوكيد، وحيث: مضافة إلى الجملة التي بعدها، والجملة هذه هي تفسير معنًى لا تفسير إعراب لئلّا يكون لها محل وليس لها محل. وفي تفسير المضاف إليه لِما قبل المضاف ما هو أيسر من الحذف المذكور. ونفحت: هبَّت. والريّا: الرائحة. والخليل هنا هو أنف الحمار. انظر شرح أبيات المغني ٣: ١٤٨.

(١) زاد هنا في خ: له.

(٢) ن وط: فاعل بمحذوف.

(٣) تتمة من خ وق وب وط.

(٤) التمام: كتيّب لابن جني فسّر فيه ما أغفله السكري من شرح ديوان الهذليين وهو مطبوع.

(٥) بيت من مشطور الرجز في الخزانة ٣: ١٥٥ بعده:

نَجمًـا، يُضِـيءُ كالشِّهـابِ لا مِعـا؟

وسهيل: اسم نجم. وطالعا: مفعول به. ط: «طالِعًا». ونجمًا: بدل منه.

(٦) البيت في الخزانة ٣: ١٦٢، وهو من بحر الخفيف مدوّر عند لفظ الجلالة وفي أوّله خزم بزيادة الواو، سقطت مما عدا الأصل والنسخ. هذا هو الظاهر، والراجح أن الواو مقحمة سهوًا من ابن هشام كما سيرد في شاهدين على «ربّما» بعدُ. ويقدِّرُ أي: يقضي ويحقِّق. والغابر: الزمن الآتي.

حرف الخاء المُعجَمة

٤١ ـ خَلا

على وجهين:

أحدُهما: أن تكون حرفًا جارًّا للمُستثنى، ثم قيل: / ٥٥ موضعها نصب[١] عن تمام الكلام.[٢] وقيل: «تتعلّق بما قبلها من فعل أو شِبهه على قاعدة أحرف الجرّ». والصواب عندي الأوّل لأنها لا تُعدِّي الأفعال[٣] إلى الأسماء، أي: لا تُوصِل[٤] معناها إليها بل تُزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروفَ الزائدة، ولأنها بمنزلة «إلّا» وهي[٥] غير متعلّقة.

والثاني: أن تكون فِعلًا متعدّيًا ناصبًا له،[٦] وفاعلها على الحدّ المذكور في فاعل: حاشا، والجملة: مستأنفة أو حاليّة على خلاف في ذلك. وتقول: «قاموا خلا زيدًا»، وإن شئت خفضتَ إلّا في نحو قول لبيد:[٧]

٢٢١ ـ ألا كُلُّ شَيءٍ، ما خَلا اللهَ، باطِلُ ... وكُلُّ نَعِيمٍ، لا مَحالةَ، زائلُ

وذلك لأنّ «ما»[٨] هذه مصدريةٌ فدخولها يعيّن الفعليّة، وموضع ما خلا: نصبٌ، فقال السِّيرافي: على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو: أرسلَها العِراكَ،[٩] وقيل: على الظرف على نيابتها وصلتِها[١٠] عن الوقت ـ فمعنى[١١] «قاموا ما خلا زيدًا» على الأوّل: قاموا خالِينَ عن زيد، وعلى الثاني: قاموا وقتَ خُلوّهم عن زيد. وهذا الخلاف المذكور في محلّها خافضةً وناصبةً ثابتٌ في: حاشا وعدا ـ وقال ابن خروف:[١٢]

---

(١) أي: هي وما بعدها كالمستثنى، والأولى: أن النصب هو على غرار الجار والمجرور، فهما شبه جملة أي: مفعول فيه.

(٢) أي: كالفضلات لا أنّ الجملة هي الناصبة كما زعم المحشّي، إذ ليس في العربية جملة تنصب.

(٣) في الأصل وحاشية خ: الفعل.

(٤) خ وط: لا تُوَصِّل.

(٥) أي: إلّا.

(٦) له أي: للمستثنى.

(٧) البيت في ديوانه ص ٢٥٦ وعجزه ليس في ش وط. وخلا الله أي: عدا ما اتصل بالله وأمره. وباطل أي: فانٍ. ولا محالة أي: لا بدّ. والزائل: الذاهب المتلاشي.

(٨) يعني التي ترد في الكلام قبل: خلا. زاد هنا في ط: في.

(٩) أي: مُعارِكةً.

(١٠) أي: «ما» المصدرية الزمانية مع صلتها جملة: خلا اللهَ.

(١١) خ وق وب: ومعنى.

(١٢) انظر الجنى الداني ص ٤٣٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٥٥.

على الاستثناء كانتصاب «غيرٍ» في: قاموا غيرَ زيد. وزعم الجرمي والرَّبَعي والكسائي والفارسي وابن جنِّي[١] أنه قد يجوز الجرّ على تقدير «ما» زائدةً. فإن قالوا: «ذلك بالقياس» ففاسدٌ لأن «ما» لا تُزاد قبل الجارّ والمجرور بل بعده نحو[٢]: ﴿عَمّا قَلِيلٍ﴾، ﴿فبِما رَحْمةٍ﴾، وإن قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يُقاس عليه.

---

(١) انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ١٥٥

(٢) بعده أي: بعد الجارّ. وسقط «بل بعده» من ن. والآيتان هما: ٤٠ من سورة المؤمنون: ﴿قالَ: عَمّا قَلِيلٍ لَيُصبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ و١٥٩ من سورة آل عمران: ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم﴾، وزاد آخرَها في ط: ﴿مِنَ اللهِ﴾.

حرف الراء

٤٢ ـ رُبَّ

حرفُ جرّ خلافًا للكوفيّين في دعوى اسميّته، وقولُهم: «إنّه أُخبر عنه في قوله:[١]

٢٢٢ ـ إنْ يَقتُلُوكَ فإنَّ قَتلَكَ لَم يَكُنْ   عارًا عليكَ، ورُبَّ قَتلٍ عارُ»

ممنوعٌ، بل عار: خبر لمحذوف،[٢] والجملة: صفة للمجرور، أو خبر للمجرور إذ هو في موضع مبتدأ، كما سيأتي.

وليس معناه التقليلَ دائمًا خلافًا للأكثرين، ولا التكثيرَ دائمًا خلافًا لابن دُرُستُوَيهِ وجماعة، بل تَرِد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلًا. فمِن الأوّل[٣]: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كانُوا مُسلِمِينَ﴾، وفي الحديث: «يا رُبَّ كاسِيةٍ في الدُّنيا عارِيةٍ يَومَ القِيامةِ»،[٤] وسُمع أعرابي يقول بعد انقضاء رَمضانَ: «يا رُبَّ صائمِهِ لَن يَصُومَهُ، ويا رُبَّ قائمِهِ لَن يَقُومَهُ» ـ وهو مما تمسّك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرّد بمعنى الماضي ـ[٥] وقال الشاعر:[٦]

٢٢٣ ـ فيا رُبَّ يَومٍ قَد لَهَوتُ ولَيلةٍ   بآنِسةٍ، كأنَّها خَطُّ تِمثالِ

وقال آخر:[٧]

٢٢٤ ـ رُبَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ   تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمالاتُ

وتوجيهُ ذلك[٨] أن الآية والحديث والمثال مسوقةٌ للتخويف، والبيتان[٩] مسوقان للافتخار، ولا يناسب واحدًا منهما التقليلُ.

---

(١) مضى تحت الرقم ٣٠.

(٢) فالتقدير: هو عار. والخبر محذوف أي: حاصلٌ. ولا حاجة إلى التقدير لأن سيبويه لا يُلزم وصف المجرور بـ «رُبّ».

(٣) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٤) انظر الحديث ١١٢٦ في صحيح البخاري، لا ما أحال عليه المحشّي. وفي الأصل وط: عاريةٌ.

(٥) يعني أن التقدير: صائمٍ فيه وقائمٍ فيه، لأن المجرور بـ «رُبّ» لا يكون معرفة. فاسم الفاعل هنا في الموضعين ليس مضافًا رغم أنه بمعنى الماضي، والضمير بعده في محل نصب على التوسع.

(٦) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٥٩. ويوم: مجرور لفظًا منصوب محلًّا مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل بعده. والرسم: الخط والتمثيل.

(٧) البيت لجَذيمة الأبرش في الخزانة ٤: ٥٦٧. وأوفيت: علوت وأشرفت لمراقبة العدوّ. والعلم: الجبل. والشَّمال: ريح الشمال العنيفة.

(٨) فيما عدا الأصل ون: ووجه الدليل.

(٩) ب وط: «والبيتين». وكذلك جُعل في خ بقلم آخر.

ومن الثاني قولُ أبي طالب:[١]

٢٢٥ ـ وأبيَضَ، يُستَسقَى الغَمامُ بِوَجهِهِ ثِمالُ اليَتامَى، عِصمةٌ لِلأرامِلِ

ـ يُريد النبيَّ ﷺ ـ وقولُ الآخَر:[٢]

٢٢٦ ـ ألا رُبَّ مَولُودٍ ولَيسَ لَهُ أبٌ وذِي وَلَدٍ لَم يَلْدَهُ أبَوانِ

وذِي شامةٍ غَرّاءَ، في حُرِّ وَجهِهِ مُجَلَّلةٍ، لا تَنقَضي لِأوانِ

ويَكمُلُ في تِسعٍ وخَمسٍ شَبابُهُ ويَهرَمُ في سَبعٍ، مَعًا، وثَماني

أراد عيسى وآدمَ ـ عليهما السلامُ ـ والقمرَ.

ونظيرُ «رُبَّ» في إفادة التكثير «كم» الخبريةُ،[٣] وفي إفادته تارةً وإفادة التقليل أُخرى «قد» على ما سيأتي، إن شاء الله ـ تعالى ـ في حرف القاف، وصِيَغُ التصغير.[٤] تقول: «حُجَيرٌ ورُجَيلٌ» فتكون للتقليل، وقال:[٥]

٢٢٧ ـ فُوَيقَ جُبَيلٍ شامِخٍ لَن تَنالَهُ، بِقُنّتِهِ، حَتَّى تَكِلَّ وتَعمَلا

وقال لبيد رضي الله عنه:[٦]

٢٢٨ ـ وكُلُّ أُناسٍ سَوفَ تَدخُلُ بَينَهُم دُوَيهِيَةٌ، تَصفَرُّ مِنها الأنامِلُ

إلّا أنّ الغالب في «قد» والتصغيرِ إفادتُهما للتقليل، و«رُبَّ» بالعكس.[٧]

---

(١) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ١٦٨ عطفًا على مفعول به منصوب في بيت سابق. فالواو حرف عطف وليست واو: رُبّ. وهذا يقتضي نصبَ «ثمال» و«عصمة» لا جرَّهما. وهما في ط بالرفع. والأبيض: الوضّاح الوجه النقيّ من العيوب. والغمام: السحاب. والثمال: الملجأ والكافي. وأُقحم قبل البيت في الأصل: «في النبيِّ ﷺ». والتعليق على البيت ليس فيما عدا الأصل وق وب ون، وقد حرّفه المحشّي وجعله قبل البيت.

(٢) الأبيات لعمرو الجنبي في الخزانة ١: ٣٩٧. والواو قبل «ليس»: حرف زائد للصوق الخبر بالمبتدأ بعد: رَبّ. ويلد: مجزوم بالسكون وحرك بالفتح لالتقاء الساكنين بعد تسكين اللام للتخفيف. والجملة: معطوفة بالواو أيضًا على جملة «ليس» في محل رفع بالعطف. والغراء: الواضحة البيّنة. والحرّ: الظاهر. ومجللة: كاسية لقسم منه. ط: «مجلَّلة». وتنقضي: تزول. والأوان: الزمان. وجملة: يكمل: معطوفة بالواو قبل «ذي» كذلك على جملة: ليس، والواو قبلها: حرف زائد لتوكيد العطف. ومعًا: حال من سبع وثمان. وفي الأصل والنسخ وط: «وثَمانِ». وإثبات الياء هنا واجب لعدم التنوين في الوقف إلّا على لغة ضعيفة تُحذف فيها الياء نسيًا.

(٣) عند المحشّي: الخبريةَ.

(٤) العطف على «كم»، وتقطيع العبارة عند المحشّي ضيّع ذلك.

(٥) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٨٧. والقنة: القمّة. وتكل أي: تتعب.

(٦) مضى تحت الرقم ٦٦.

(٧) شن: «التقليل ورب العكس». ط: التقليل.

وتنفرد «رُبَّ» بوجوبِ تصديرِها، ووجوبِ تنكير مجرورِها ونعتِه / ٥٦ إن كان ظاهرًا،[1] وإفرادِه وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميرًا، وغلبةِ حذف مُعدّاها[2] ومُضيِّه، وإعمالِها محذوفةً بعد الفاء كثيرًا وبعد الواو أكثرَ وبعد «بلْ» قليلًا وبدونهنَّ أقلَّ كقولِه:[3]

٢٢٩ ـ فمِثلِكِ حُبلَى قَد طَرَقتُ، ومُرْضِعٍ

وقولِه:[4]

٢٣٠ ـ وأبيَضَ، يُستسَقَى الغَمامُ بِوَجهِهِ

وقولِه:[5]

٢٣١ ـ بَل بَلَدٍ، ذِي صُعُدٍ وآكامْ

وقولِه:[6]

٢٣٢ ـ رَسمِ دارٍ وَقَفتُ في طَلَلِهْ

وبأنها زائدةٌ في الإعراب دونَ المعنَى.

فمحلُّ مجرورها في نحو «رُبَّ رجلٍ صالحٍ عِندِي» رفعٌ على الابتدائية، وفي نحو «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُ» نصبٌ على المفعولية، وفي نحو «رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه» رفعٌ أو نصبٌ كما في قولك: «هذا لقيتُه»، ويجوز مراعاةُ محلِّه كثيرًا، وإن لم يجز نحو «مررتُ بزيدٍ وعَمرًا» إلّا قليلًا. قال:[7]

٢٣٣ ـ وسِنٍّ كَسُنَّيقٍ سَناءً، وسُنَّمًا ذَعَرتُ بِمِدلاحِ الهَجِيرِ نَهُوضِ

فعطف «سُنَّمًا» على محلِّ: سِنٍّ. والمعنى: ذعرتُ بهذا الفرس ثورًا وبقرةً عظيمةً. وسُنَّيق:[8] جبل بعينه.

---

(١) الحقُّ عدم وجوب الوصف لأنّ «رُبَّ» بمعناها في السياق تفيد الوصف بالكثرة أو القلة، نحو: «ربَّ قتلٍ عارٌ» معناه: كثيرُ قتلٍ عارٌ.

(٢) معدّاها هو الفعل الذي يكون بعدها مفعوله، هذا إن كان ما بعدها في محل نصب مفعولًا.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٧ وعجزه:

فألهَيتُها عَن ذِي تَمائمَ مُحْوِلِ

وطرقتها أي: زرتها ليلًا. وذو التمائم: الطفل تكون في عنقه رُقى للوقاية. والمحْوِل: الذي بلغ الحول من عمره.

(٤) مضى تحت الرقم ٢٢٥، وعلّقنا على الوهم في زعم واو «رُبّ» فيه.

(٥) بيت من مشطور الرجز في الخزانة ٤: ٢٠٤. والصعد: العقبات، جمع صَعُود. والآكام: التلال: جمع أكمة.

(٦) مضى تحت الرقم ١٩٤.

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص٧٦. والمدلاح: الذي يكثر الاختيال بفارسه ولا يتعبه. وفيما عدا ن وط: بمدلاج.

(٨) في ق تقديم وتأخير في التعبير. وزاد هنا في ط: اسم.

وسناءً: ارتفاعًا. وزعم الزجّاج وموافقوه أنّ مجرورها لا يكون إلّا في محل نصبٍ، والصواب ما قدّمنا.(١)

وإذا زِيدتْ «ما» بعدها فالغالب أن تكفَّها عن العمل، وأن تهيّئها للدخول على الجمل الفعلية، وأن يكون الفعل ماضيًا لفظًا ومعنًى كقوله:(٢)

٢٣٤ ـ رُبَّما أوفَيتُ في عَلَمٍ تَرفَعَنْ ثَوبِي شَمالاتُ

ومن إعمالها قولُه:(٣)

٢٣٥ ـ رُبَّما ضَربةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ بَينَ بُصْرَى، وطَعْنةٍ نَجلاءِ

ومن دخولها على الاسمية قول أبي دُواد:(٤)

٢٣٦ ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فِيهِم وعَناجِيجُ، بَينَهُنَّ المِهارُ

وقيل: لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلًا، وإنّ «ما» في البيت نكرةٌ موصوفة، والجامل: خبر لـ «هو» محذوفًا، والجملة صفة لـ «ما».

ومن دخولها على الفعل المستقبل(٥): ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾. وقيل: هو مؤوّل بالماضي على حدّ قوله تعالى(٦): ﴿ونُفِخَ في الصُّورِ﴾. وفيه تكلُّف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عُبِّر به عن ماض متجوَّز به عن المستقبل، والدليل على صحّة استقبال ما بعدها قولُه:(٧)

٢٣٧ ـ فإن أهلِكْ فرُبَّ فَتًى سيَبكِي علَيَّ، مُهَذَّبٍ رَخْصِ البَنانِ

وقولُه:(٨)

---

(١) في الأصل وش وط: ما قدمناه.

(٢) البيت مضى تحت الرقم ٢٢٤. ق: ورُبَّما.

(٣) البيت لعدي بن الرعلاء في الخزانة ٤: ١٨٧. ق: «ورُبّما» أيضًا. وانظر ما مضى في التعليق على قول الشاعر: «حيثما تستقمْ». وبين: متعلق بالخبر المحذوف للمبتدأ «ضربة» وما عطف عليه. وبصرى: اسم مكان في الشام. وجازت إضافة «بين» إلى بصرى وحدها لأنها تشتمل على أمكنة.

(٤) البيت في ديوانه ص ٣١٦ وفي الخزانة ٤: ١٨٨. والشاعر هو أبو دُواد لا أبو دؤاد كما زعم المحشّي. وصدره ليس في متن ن وق. والجامل: جماعة الجِمال. والمؤبل: الكثير الإبل. والعناجيج: جمع عُنجوج. وهو ذو العنق الطويل من أجود الخيل. والمهار: جمع مُهر. وهو الصغير من الخيل.

(٥) الآية ٢ من سورة الحجر: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كانُوا مُسلِمِينَ﴾. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٦) الآية ٩٩ من سورة الكهف: ﴿وتَرَكْنا بَعضَهُم يَومَئِذٍ يَمُوجُ في بَعضٍ، ونُفِخَ في الصُّورِ فجَمَعْناهُم جَمعًا﴾.

(٧) البيت لجحدر بن مالك في شرح أبيات المغني ٣: ٢٠٣. والرخص: اللين. والبنان: أطراف الأصابع.

(٨) كذا، والبيت لهند بنت عتبة أمّ معاوية بن أبي سفيان قالته يوم بدر في مقتل أقربائها. واللهف: التحسر والجزع. انظر =

٢٣٨ ـ يـــا رُبَّ قـائلـــةٍ غَـدًا: يـــا لَـهْـــفَ أُمِّ مُـعـاوِيَــهْ

وفي «رُبَّ» سِتَّ[١] عشْرةَ لُغةً: ضمُّ الراء وفتحُها وكلاهما مع التشديد والتخفيف، والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث ساكنةً أو محرّكةً ومع التجرُّد منها. فهذه اثنتا عشْرةَ، والضمُّ والفتحُ مع إسكان الباء، وضمُّ الحرفين مع التشديد ومع التخفيف.

= شرح أبيات المغني ٣: ٢١٢.

(١) في الأصل وق: ستة.

حرف السِّين المُهمَلة

٤٣ ـ السِّين المُفرَدة

حرفٌ يختصّ بالمضارع ويُخلِصه[١] للاستقبال ويتنزَّلُ منه[٢] منزلةَ الجزء ـ ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به ـ وليس مقتَطعًا من «سَوفَ» خلافًا للكوفيّين، ولا مُدّةُ الاستقبال معه أضيقَ[٣] منها مع «سَوف» خلافًا للبصريّين. ومعنى قول المُعرِبين فيها: «حرفُ تنفيس»: حرفُ توسيع. وذلك أنها نَقلتِ[٤] المضارعَ من الزمن الضيّق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع. وهو الاستقبال. وأوضح من عبارتهم قولُ الزمخشري وغيرِه: حرفُ استقبال.

وزعم بعضهم[٥] أنها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال. ذكر ذلك في قوله تعالى[٦]: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾ الآيَةَ، واستدلّ عليه بقوله تعالى[٧]: ﴿سَيَقُولُ السُّفهاءُ مِنَ النّاسِ: ما وَلّاهُم عَن قِبلتِهِم﴾؟ مدَّعيًا أنّ ذلك إنما نزل بعد قولهم: «ما ولّاهُم عَن قِبلتِهِم»؟[٨] قال: فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال. انتهى./ ٥٧ وهذا الذي قاله لا يعرفه النحويّون، وما استند إليه من أنها نزلت بعد قولهم[٩] غيرُ موافَق عليه. قال الزمخشري:[١٠] فإن قلتَ: أيُّ[١١] فائدة في الإخبار[١٢]بقولهم قبل وقوعه؟ قلتُ: فائدته أنّ المُفاجأة للمكروه[١٣] أشدُّ، والعلمَ به قبل وقوعه أبعدُ عن الاضطراب إذا وقع. انتهى. ثمّ ولَو[١٤] سُلِّم فالاستمرار

(١) ط: ويُخلِّصه.

(٢) ب: معه.

(٣) خ وط: أضيقُ.

(٤) ش وط: تقلب.

(٥) ذكره أبو حيان عن بعضهم. انظر البحر ٣: ٣١٩.

(٦) الآية ٩١ من سورة النساء: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ، يُرِيدُونَ أنْ يأمَنُوكُم ويأمَنُوا قَومَهُم﴾.

(٧) الآية ١٤٢ من سورة البقرة.

(٨) ليس «عن قبلتهم» فيما عدا الأصل. وانظر البحر: ٣: ٣١٩.

(٩) زاد هنا في ط: ما ولّاهم.

(١٠) الكشاف ١: ٢٤٢. وقد أسقط ابن هشام سهوًا العبارة الدالّة على غير الموافقة.

(١١) ش: فأيُّ؟

(١٢) في الأصل: بالإخبار.

(١٣) ن: بالمكروه.

(١٤) كذا بالواو قبل «لو» خلافًا لما في ط. وقد اضطرب في تأويلها المحشّون والناشرون، مع أنها يسيرة تفيد الحال، ولو: حرف زائد للتعميم وانتهاء الغاية في الارتفاع، والجملة: حال مقدمة عن «المضارع»، والتقدير: ثم الاستمرار إنما استفيد من المضارع على كل حال. والفاء حرف زائد تشبيهًا للحال بالشرط في الترتب كما أن شِبه الجملة كذلك، وشِبه الجملة والحال عندي هما =

إنما استُفيد من المضارع كما تقول: «فلانٌ يَقري الضيفَ ويَصنع الجميلَ»، تريد أن ذلك دأبُه، والسّين مفيدةٌ للاستقبال إذِ الاستمرار إنما يكون في المستقبل.

وزعم الزمخشري أنها إذا دخلتْ على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا مَحالةَ، ولم أرَ من فهم وجه ذلك. ووجهُه أنها تُفيد الوعد بحصول الفعل، فدخولها على ما يُفيد الوعد أو الوعيد[1] مُقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه. وقد أومأ إلى ذلك في «سورة البقرة» فقال [في][2]: ﴿فَسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ﴾: «ومعنى السين أنّ ذلك كائن لا مَحالةَ، وإنْ تأخّر إلى حين»، وصرّح به في «سورة براءة» فقال في ﴿أُولئكَ سَيَرحَمُهُمُ اللهُ﴾:[3] «السّين مُفيدةٌ وجود الرحمة لا مَحالةَ. فهي تؤكّد الوعد كما تؤكِّد الوعيد، إذا قلتَ: سأنتقم منكَ».[4]

٤٤ ـ سَوفَ

مُرادِفةٌ للسين أو أوسعُ منها على الخلاف، وكأنّ القائل بذلك نظر إلى أنّ كثرة الحروف تدلّ على كثرة المعنى، وليس بمُطَّرِد. ويقال فيها: «سَفَ» بحذف الوسط و«سَوْ» بحذف الأخير و«سَيْ» بحذفه وقلب الوسط ياءً مبالغة في التخفيف. حكاها صاحب «المُحكَم».[5]

وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو[6]: ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ فتَرضَى﴾، وبأنها قد تُفصَل بالفعل المُلغَى كقوله:[7]

٢٣٩ ـ وما أدرِي، وسَوفَ ـ إخالُ ـ أدرِي: أقَومٌ آلُ حِصنٍ أم نِساءُ؟

٤٥ ـ سِيَّ من: لا سِيَّما

اسمٌ بمنزلة «مِثلٍ» وزنًا ومعنًى، وعينُه في الأصل واو، وتثنيتُه: سِيّانِ، ويَستغني[8] حينئذ عن الإضافة كما استغنت عنها «مِثل» في قوله:[9]

= من واد واحد في مثل هذا. انظر ما اضطرب فيه المحشّي والمنصف ١: ١٨٠.

(١) ن: والوعيد.

(٢) الآية ١٣٧: ﴿فسَيَكفِيكَهُمُ اللهُ، وهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾. وانظر الكشاف ١: ٢٤١. وما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل.

(٣) الآية ١٧. وانظر الكشاف ٢: ٤٨ ـ ٤٩.

(٤) زاد هنا في ط: انتهى.

(٥) صاحب المحكم هو ابن سِيده.

(٦) الآية ٥ من سورة الضحى. وليس «رَبُّكَ فتَرضَى» في خ وق وش.

(٧) مضى تحت الرقم ٥٤. و«سوف» إنما دخلت على الفعل «أدري» الثاني، وعجز البيت فيه تنازع بين الفعلين «أدري» المتعاطفين، وهو للأول مبالغة في الهجاء، والفصل بالاعتراض هو بالفعل «إخال» وحده.

(٨) ط: وتستغني.

(٩) مضى تحت الرقمين ٨٥ و١٤٥.

٢٤٠ ـ والشَّـرُّ بالشَّـرِّ، عِنـدَ اللهِ مِـثـلانِ

راستغنَوا بتثنيته عن تثنية «سَواء» فلم يقولوا: «سَواآن» إلّا شاذًّا كقوله:[١]

٢٤١ ـ فيا رَبِّ، إن لَم تَقسِمِ الحُبَّ بَيـنَنـا سَـواءَينِ فاجعَلْنِـي علَـى حُبِّهـا جَلْـدا

وتشديدُ يائه ودخولُ «لا» عليه ودخولُ الواو على «لا» واجب. قال ثعلب: مَن استعمله على خلاف ما جاء في قوله:[٢]

٢٤٢ ـ ألا رُبَّ يَـومٍ صـالِحٍ، لَكَ مِنهُـمـا ولا سِـيَّـمـا يَـومٍ بِـدارةِ جُلـجُـلِ

فهو مخطىءٌ. انتهى. وذكر غيره أنّه قد يُخفَّف وقد تحذف الواو كقوله:[٣]

٢٤٣ ـ فِ بالعُـقُـودِ وبالأيمـانِ، لا سِيَـما عَـقـدٌ، وَفـاءٌ بِـهِ مِـن أعـظَـمِ القُـرَبِ

وهو[٤] عند الفارسي نصبٌ على الحال. فإذا قيل: «قاموا لا سيَّما زيدٌ» فالناصب: قام ـ ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار «لا» كما تقول: رأيتُ زيدًا لا مِثلَ عمرٍو ولا مِثلَ خالدٍ ـ وعند غيره هو[٥] اسمٌ لـ «لا» التبرئةِ.

ويجوز في الاسم الذي بعدها[٦] الجرّ والرفع مطلقًا والنصبُ أيضًا إذا كان نكرة. وقد رُوي بهنّ:

٢٤٤ ـ ولا سِـيَّـمـا يَـوم

فالجرُّ[٧] أرجحها، وهو على الإضافة وما: زائدة بينهما مثلَها في[٨]: ﴿أيَّما الأجَلَينِ﴾، والرفع على أنه خبر لمُضمرٍ محذوف وما: موصولة أو نكرة موصوفة بالجملة، والتقدير: ولا مِثلَ الذِي هو يوم، أو ولا مِثلَ[٩] شيءٍ هو يوم ـ ويُضعِّفُه في نحو «ولا سيّما زيدٌ» حذفُ العائد المرفوع مع عدم الطول، وإطلاقُ «ما» على

(١) البيت لقيس بن الملوّح في ديوانه ص ٨٦. ولعل الرواية هي: إذْ، أو أنْ.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٥. وصدره ليس في ش ون. وضبط «يوم» في خ بالرفع وفي ط بالرفع والجر. ودارة جلجل: اسم غدير في ديار امرئ القيس.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٣: ٢١٩. وفِ: فعل أمر من الوفاء. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: «فِهْ» بهاء السكت وهي غير جائزة إلّا على إجراء الوصل مُجرى القطع، وهو غير لازم هنا خلافًا لِما ادّعاه المحشّي. والقُرَب: جمع قُرْبة. وهي التقرب إلى الله بالطاعة. ط: عقدٍ.

(٤) يعني: سيَّ. ن وط: وهي.

(٥) أي: الاسم «سِيّ».

(٦) أي: بعد: لاسيّما.

(٧) خ وط: والجرّ.

(٨) الآية ٢٨ من سورة القصص: ﴿أيَّما الأجَلَينِ قَضَيتُ فلا عُدوانَ علَيَّ﴾. وزاد في ط: «قَضَيتَ» كذا.

(٩) سقطت الواو من ط.

مَن يعقل. وعلى الوجهين ففتحة «سِيَّ» إعراب لأنه مضاف ـ والنصبُ على التمييز كما يقع التمييز بعد «مِثل» في نحو[١]: ﴿ولَو جِئنا بِمِثلِهِ مَدَدًا﴾، وما: كافّةٌ عن الإضافة، والفتحة بناءٌ مثلَها في: لا رجلَ. وأمّا انتصاب المعرفة نحو «ولا سيَّما زيدًا» فمنعه الجمهور وقال ابن الدّهّان:[٢] لا أعرف له وجهًا. ووجّهَه بعضهم بأنّ ما: كافّة، وأن «لا سيّما» تَنزَّلتْ[٣] منزلةَ «إلّا» في الاستثناء. ورُدَّ بأن المستثنى مُخرَجٌ وما بعدها داخلٌ / ٥٨ من باب الأَولى،[٤] وأُجيب بأنه مُخرَجٌ ممّا أفهمه الكلام السابق من مُساواته لِما قبلها. وعلى هذا فيكون استثناءً منقطعًا.

٤٦ ـ سَواءٌ

تكون بمعنى «مُسْتَوٍ» ويوصف بها المكانُ بمعنى أنه نَصَفٌ[٥] بين مكانين، والأفصحُ فيه حينئذ أن يُقصَر[٦] مع الكسر نحو[٧]: ﴿مَكانًا سِوًى﴾، وهو أحد الصفات التي جاءت على «فِعَلٍ» كقولهم: «ماءٌ رِوًى[٨] وقَومٌ عِدًى»، وقد يُمَدُّ مع الفتح، أو يُكسَرُ أو يُضَمُّ وكلاهما مع القصر وقُرِئ بهما، ويُوصَفُ به[٩] غيرُ المكان فيجب أن يُمَدَّ مع الفتح[١٠] نحو: مررتُ برجلٍ سَواءٍ والعَدَمُ، وبمعنى الوسَط وبمعنى التامّ فيُمدّ فيهما[١١] مع الفتح نحو قوله تعالى[١٢]: ﴿في سَواءِ الجَحِيمِ﴾، وقولِك: «هذا دِرهمٌ سَواءٌ»،[١٣] وبمعنى القَصد، فيُقصَر مع الكسر، وهو أغرب معانيها كقوله:[١٤]

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٢) ناصح الدين سعيد بن المبارك نحوي مشهور وُصف بأنه سيبويه عصره توفي سنة ٥٦٩. تحفة الأديب ص ٣٣١ وبغية الوعاة ١: ٥٨٧.

(٣) خ: «تُنزّل». ط: منزَّلة.

(٤) ط: أولى.

(٥) أي: وسَط. ط: نِصف.

(٦) في ن وبعض النسخ: تكون بمعنى مستوٍ فيُقصر.

(٧) الآية ٥٨ من سورة طه: ﴿فاجعَلْ بَينَنا وبَينَكَ مَوعِدًا، لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ، مَكانًا سُوًى﴾.

(٨) الروى: الرويّ.

(٩) خ وط: بهما.

(١٠) سقط «أو يكسر... مع الفتح» من خ وق وب وط، ثم أُلحق بالحواشي مختلًّا، فكثر الاضطراب في توجيهه بين المحشّين والناشرين ولا سيما صاحب المعجم. وانظر الكتاب ٢: ٢٣٢. ط: تمد مع الفتح.

(١١) سقط «وهو أحد الصفات... فيمد فيهما» من ن.

(١٢) الآية ٥٥ من سورة الصافات: ﴿فاطَّلَعَ، فرَآهُ في سَواءِ الجَحِيمِ﴾.

(١٣) سقطت بقية الفقرة من ن.

(١٤) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٢٧ يمدح خِداش بن زهير ويذم حُذيفة بن بدر. وعليه فـ «سِوى» هنا بمعنى «عن»، أي: عن حُذيفة. وهو المهجوّ. انظر شرح أبيات المغني ٣: ٢٢٠. فسِوى: ظرف مكان. والعشي: المساء يكون فيه استقبال =

٢٤٥ ـ فلأصرِفَنَّ سِوَى حُذَيفةَ مِدحتِي لِفَتَى العَشِيِّ، وفارسِ الأجرافِ

ذكره [ابن] الشجري.(١)

وبمعنى مكان أو «غَير»، على خلاف في ذلك فتُمدّ مع الفتح وتُقصرُ مع الضمّ، ويجوز الوجهان مع الكسر. وتقع هذه صفةً واستثناءً كما تقع «غَيرٌ»، وهو عند الزجّاجي(٢) وابن مالك كـ «غَير» في المعنى والتصرُّف، فتقول: «جاءني سِواك» بالرفع على الفاعلية، «ورأيتُ سِواك» بالنصب على المفعولية، «وما جاءني أحدٌ سِواك» بالنصب والرفع وهو الأرجح، وعند سيبويه(٣) والجمهور أنها ظرف مكان ملازمٌ للنصب لا يخرج عن ذلك إلّا في الضرورة، وعند الكوفيّين وجماعة(٤) أنها ترد بالوجهين، ورُدَّ على مَن نفى ظرفيّتَها بوقوعها صلة،(٥) قالوا: «جاء الذي سِواكَ». وأُجيب بأنه على تقدير «سِوى» خبرًا لـ «هو» محذوفًا أو حالًا لـ «ثَبَتَ» مضمرًا كما قالوا: لا أفعلُه ما أنَّ حِراءً مكانَه. ولا يمنع الخبريّةَ قولُهم: «سِواءَكَ»(٦) بالمدّ والفتح لجواز أن يقال: إنها بُنيت لإضافتها إلى المبنيّ كما في: غَير.

تنبيه

يُخبر بـ «سَواء» التي بمعنى «مُستَوٍ» عن الواحد فما فوقَه نحو(٧): ﴿لَيسُوا سَواءً﴾، لأنها في الأصل مصدر(٨) بمعنى الاستواء. وقد أُجيز في قوله تعالى(٩): ﴿سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم﴾ كونُها خبرًا عمّا قبلها أو عمّا بعدها أو مبتدأً، وما بعدَها فاعلٌ على الأوّل ومبتدأ على الثاني وخبر على الثالث.

وأبطل ابن عَمْرونٍ(١٠) الأوّلَ بأنّ الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله، والثانيَ بأن المبتدأ المشتمل

= الضيوف وافتتاح المجالس. والأجراف: مكان كانت فيه حرب. ط: الأحزابِ.

(١) أمالي ابن الشجري ١: ٢٣٦. وما بين معقوفين تتمة من خ وش وط.

(٢) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق لازمَ شيخَه الزَّجّاجَ فنُسب إليه وتوفي سنة ٣٣٩. تحفة الأديب ص ٤٢٦ وبغية الوعاة ٢: ٧٧. وانظر التسهيل ص ١٠٧.

(٣) الكتاب ١: ٢٠٣ و٢٨٧.

(٤) في الأصل: والجماعة.

(٥) ن: صفة.

(٦) يعني: «جاء الذي سِواءَك» لا «جاءني الذي سواك» كما زعم المحشّي. ط: «سَواءك».

(٧) الآية ١١٣ من سورة آل عمران.

(٨) بل هي اسم مصدر يفيد المبالغة للفعل: استوى.

(٩) الآية ٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾. وزاد صاحب المعجم آخرَها تبعًا للناشرين: ﴿أم لَم تُنذِرْهُم﴾.

(١٠) أبو عبد الله محمد بن محمد الحلبي توفي سنة ٦٤٩. البغية ١: ٢٣١. والأول هو أن سواء: خبر «إنّ» وأأنذرتهم: في محل رفع فاعل: سواء.

على الاستفهام واجبُ التقديم، فيقال له: «وكذا الخبرُ». فإن أجاب بأنه مِثل «زيدٌ أينَ هو»؟ منعناه[١] [وقلنا]: بل[٢] مِثل «كيف زيد»؟ لأنّ «أأنذرتَهم» إذا لم يُقدَّر بالمفرد لم يكن خبرًا لعدم تحمُّله ضميرَ «سواءٌ». وأمّا شُبهتُه فجوابها[٣] أنّ الاستفهام هنا ليس[٤] على حقيقته، فإن أجاب بأنه كذلك في نحو «علمتُ أزيدٌ قائمٌ»؟ وقد أُبقِيَ عليه استحقاق الصدرية بدليل التعليق،[٥] قلنا: بل الاستفهام مراد هنا إذ المعنى: علمتُ ما يجاب به قول المستفهِم: أزيدٌ قائمٌ؟ وأمّا في الآية ونحوِها فلا استفهامَ البتّةَ لا مِن قِبَل المتكلّم ولا غيرِه.

(١) أي: اعترضنا قوله بأن الاستفهام في الآية الكريمة داخل على ما هو مؤول بمفرد لا على جملة.

(٢) ما بين معقوفين هو تتمة من خ وق وب وش. ط: وقلنا له بل هو.

(٣) في الأصل وب: فجوابه.

(٤) خ وق: الاستفهام ليس هنا.

(٥) ش: التعلّق.

حرف العين المُهمَلة

٤٧ ـ عَدا

مِثل «خَلا» فيما ذكرنا[١] من القِسمين وفي حُكمها مع «ما» والخلافِ في ذلك، ولم يحفظ سيبويه فيها[٢] إلّا الفعليّةَ.

٤٨ ـ علَى

على وجهين:

١ ـ أحدُهما أن تكون حرفًا، وخالف في ذلك جماعة، فزعموا أنها لا تكون إلّا اسمًا ونسبوه لسيبويه.[٣] ولنا أمران: أحدُهما: قولُه:[٤]

٢٤٦ ـ تَحِنُّ، فتُبدِي ما بِها مِن صَبابةٍ وأُخفِي الّذي لَولا الأُسَى لَقَضاني

أي: لقضى عليّ، فحُذفتْ[٥] وجُعل مجرورها مفعولًا.[٦] وقد حمل الأخفش على ذلك[٧]: ﴿ولكِنْ لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: على سِرٍّ، أي: نكاحٍ. وكذلك[٨]: ﴿لَأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المُستَقِيمَ﴾ أي: على صِراطك. والثاني: أنهم يقولون: نزلتُ على الذي نزلتَ، أي: عليه، كما جاء[٩]: ﴿ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبُونَ﴾ أي: مِنه. ولها تسعة مَعانٍ:

أحدُها: الاستعلاء إمّا على المجرور وهو الغالب نحو[١٠]: ﴿وعلَيها وعلَى الفُلكِ تُحمَلُونَ﴾، أو على ما يَقرب منه نحو[١١]: ﴿أو أجِدُ علَى النّارِ هُدًى﴾، وقولِه:[١٢]

---

(١) ش وط: ذكرناه.

(٢) بل في الكتاب ١: ٣٧٧ جواز الوجهين. ط: ولم يحفظ فيها سيبويه.

(٣) انظر الكتاب ٢: ٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٤) البيت لعروة بن حزام في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٢٢٧. والصبابة: رقة الشوق. والأُسى: جمع أُسوة. وهي ما يُقتدى به من الناس.

(٥) يعني أنها لو كانت اسمًا لما حُذفت. وزاد هنا في ط: على.

(٦) أي: مفعولًا به على التوسّع.

(٧) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. وسقط التفسير من ن.

(٨) الآية ١٦ من سورة الأعراف.

(٩) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون.

(١٠) الآية ٢٢ من سورة المؤمنون.

(١١) الآية ١٠ من سورة طه.

(١٢) مضى تحت الرقم ١٥٠. ب وط: والمُحلِّق.

٢٤٧ ـ وبـاتَ علَى النّارِ النّدَى والمُحَلَّقُ

وقد يكون الاستعلاء معنويًا نحو(١): ﴿ولَهُم علَيَّ ذَنبٌ﴾، ونحو(٢): ﴿فَضَّلنا بَعضَهُم / ٥٩ علَى بَعضٍ﴾.

الثاني:(٣) المُصاحَبة كـ «مَع» نحو(٤): ﴿وآتَى المالَ علَى حُبِّهِ﴾، ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغفِرةٍ لِلنّاسِ علَى ظُلمِهِم﴾.

الثالث: المُجاوَزة كـ «عَن» كقوله:(٥)

٢٤٨ ـ إذا رَضِيَتْ علَيَّ بَنُو قُشَيرٍ، لَعَمرُ اللهِ، أعجَبَني رِضاها

أي: عنّي. ويَحتمل أنّ «رَضِيَ» ضُمِّن معنى: عَطَفَ. وقال الكسائي: «حُمِل على نقيضه وهو: سَخِطَ». وقال:(٦)

٢٤٩ ـ في لَيلةٍ، لا نَرَى بِها أحَدًا، يَحكِي علَينا، إلّا كَواكِبُها

أي: عنّا. وقد يقال: ضُمِّن «يَحكي» معنى: يَنِمُّ.

الرابع: التعليل كاللام نحو(٧): ﴿ولِتكَبِّروا اللهَ علَى ما هَداكُم﴾ أي: لهدايته إيّاكم، وقولِه:(٨)

٢٥٠ ـ عَلامَ تَقُولُ الرُّمحَ يُثقِلُ عاتِقِي إذا أنا لَم أطعُنْ، إذا الخَيلُ كَرَّتِ؟

الخامس: الظرفية كـ «في» نحو(٩): ﴿ودَخَلَ المَدِينةَ علَى حِينِ غَفْلةٍ﴾ ونحو(١٠): ﴿واتَّبَعُوا ما تَتلُو الشَّياطِينُ علَى مُلكِ سُلَيمانَ﴾ أي: في زمن مُلكه، ويَحتمل أنّ «تَتلُو» ضُمِّن(١١) معنى: تتقوَّلُ، فيكونُ

---

(١) الآية ١٤ من سورة الشعراء.

(٢) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة.

(٣) عُطف هذا في الأصل بالواو هنا وفي بعض ما يلي بعد.

(٤) الآيتان: ١٧٧ من سورة البقرة: ﴿وآتَى المالَ، علَى حُبِّهِ، ذَوِي القُربَى واليَتامَى والمَساكِينَ وابنَ السَّبِيلِ والسّائِلِينَ وفي الرِّقابِ﴾ و٦ من سورة الرعد.

(٥) البيت للقُحيف بن سليم في الخزانة ٤: ٢٤٧. وسقط «كعن» من ش ون.

(٦) البيت من المنسرح لأحيحة بن الجُلاح في الخزانة ٢: ١٨.

(٧) الآية ١٨٥ من سورة البقرة. والمراد بالتعليل هنا هو السببية، والنحاة كثيرًا ما يتسمّحون في التعبير بمثل هذا.

(٨) البيت لعمرو بن معديكرب في الخزانة ١: ٤٢٢. والعاتق: ما بين العنق والمنكب.

(٩) الآية ١٥ من سورة القصص: ﴿ودَخَلَ المَدِينةَ علَى حِينِ غَفلةٍ مِن أهلِها﴾.

(١٠) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

(١١) ط: مضمّن.

بمنزلة: ﴿ولَو تَقَوَّلَ علَينا[1]﴾.

السادس: موافَقة «مِن» نحو[2]: ﴿إذا اكتالُوا علَى النّاسِ يَستَوفُونَ﴾.

السابع: موافَقة الباء نحو[3]: ﴿حَقِيقٌ علَى ألّا أقُولَ﴾. وقد قرأ أُبَيٌّ بالباء.[4] وقالوا: اركبْ على اسم الله.

الثامن: أن تكون زائدة للتعويض أو لغيره.[5] فالأوّل كقوله:[6]

٢٥١ ـ إنَّ الكَريمَ، وأبِيكَ، يَعتَمِلْ إن لَم يَجِدْ يَومًا: علَى مَن يَتَّكِلْ؟

أي: من يتكلُ عليه، فحذف «عليه» وزاد «على» قبل الموصول تعويضًا[7]. قاله ابن جنّي:[8] وقيل: المراد: «إن لم يجد يومًا شيئًا»، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: على مَن يتّكلُ؟[9] وكذا قيل في قوله:[10]

٢٥٢ ـ ولا يُؤاتِيكَ، فِيما نابَ مِن حَدَثٍ، إلّا أخُو ثِقةٍ، فانظُرْ: بِمَن تَثِقُ؟

: إنّ الأصل: «فانظرْ[11] لِنفسِكَ»، ثم استأنف الاستفهام. وابن جنّي يقول في ذلك أيضًا: إنّ الأصل: «فانظرْ مَن تثقُ به»، فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضًا. وقيل: بل تمّ الكلام عند قوله «فانظرْ»، ثم ابتدأ مستفهمًا فقال: بِمَن تثقُ؟

والثاني: كقول حُميد بن ثور:[12]

٢٥٣ ـ أبَى اللهُ إلّا أنَّ سَرحةَ مالِكٍ علَى كُلِّ أفنانِ العِضاهِ تَرُوقُ

(١) الآيات ٤٤ ـ ٤٦ من سورة الحاقة: ﴿ولَو تَقَوَّلَ علَينا بَعضَ الأقاوِيلِ لَأخَذْنا مِنهُ بِاليَمِينِ، ثُمَّ لَقَطَعْنا مِنهُ الوَتِينَ﴾. وزاد هنا في ش وط: «بعضَ الأقاويلِ».

(٢) الآية ٢ من سورة المطففين.

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الأعراف: ﴿حَقِيقٌ علَى ألّا أقُولَ علَى اللهِ إلّا الحَقَّ﴾.

(٤) يعني: حَقِيقٌ بألّا أقُولَ.

(٥) ط: أو غيره.

(٦) بيتان من مشطور الرجز في الخزانة ٤: ٢٥٢.

(٧) زاد هنا في ش وط: له.

(٨) المحتسب ١: ٢٨١ والخصائص ٢: ٣٠٥. وانظر الجنى الداني ص ٤٧٨.

(٩) الأولى أن «مَن» اسم استفهام، والفعل قبله معلّق بالاستفهام عن العمل، والجملة: في محل نصب سدّت مسدّ مفعولي الفعل القلبي: يجد. وكذلك الحكم في البيت التالي: مسدّ مفعولَي: انظر.

(١٠) البيت لسالم بن وابصة في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٢٤٣. ويؤاتي: يوافق. خ وق وب: لا يُواتيكَ. وفي ن: البيت الذي قبله.

(١١) زاد هنا في خ: من تثق.

(١٢) البيت في ديوانه ص ٤١. والسرحة: الشجرة العظيمة. وهي هنا استعارة لامرأة. وكذلك الأفنان هنا. والعضاه: نوع من الشجر.

قاله ابن مالك، وفيه نظر لأنّ: راقَه الشيءُ بمعنى: أعجبَه. ولا معنى له هنا، وإنما المراد: تعلو وترتفع.

التاسع: أن تكون للاستدراك والإضراب كقولِك: «فلانٌ لا يدخلُ الجنّة لسُوء صنيعه. على أنه لا ييأسُ من رحمة الله[1]»، وقولِه:[2]

٢٥٤ ـ فوالله، لا أنسَى قَتيلًا، رُزِئتُهُ بِجانِبِ قُوسَى، ما بَقِيتُ علَى الأرضِ
علَى أنَّها تَعفُو الكُلُومُ، وإنَّما تُوَكَّلُ بالأدنَى، وإنْ جَلَّ ما يَمضِي

أي: على أنّ العادة نِسيانُ المَصائب البعيدةِ العهدِ، وقولِه:[3]

٢٥٥ ـ بِكُلٍّ تَداوَينا، فلَم يُشْفَ ما بِنا علَى أنَّ قُربَ الدّارِ خَيرٌ مِنَ البُعدِ

ثم قال:

علَى أنَّ قُربَ الدّارِ لَيسَ بِنافِعٍ إذا كانَ مَن تَهواهُ لَيسَ بِذِي وُدِّ

أبطل بـ«على» الأُولى عمومَ قوله: «لم يُشفَ ما بنا»، فقال: «بلَى[4] إنّ فيه شفاءً ما»، ثم أبطل بالثانية قوله: «على أنّ قرب الدار خيرٌ من البُعدِ».

وتعلُّقُ «على» هذه بما قبلها[5] كتعلُّق «حاشا» بما قبلها عند مَن قال به،[6] لأنها[7] أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج، أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي: والتحقيقُ على كذا. وهذا الوجه اختاره ابن الحاجب، قال: ودلّ على ذلك أنّ الجملة الأُولى وقعتْ على غير التحقيق، ثم جيء بما هو التحقيقُ فيها.

والثاني من وجهي «علَى»: أن تكون اسمًا بمعنى: فَوقٍ. وذلك إذا دخلت عليها «مِن» كقوله:[8]

---

(١) زاد هنا في ط: تعالى.

(٢) البيتان لأبي خِراش الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ١٥٨. ورزئته أي: أصبت به. وقوسى: اسم مكان. وتعفو: تذهب وتندمل. وتوكّل: تُلزم. ط: «نُوَكَّلُ». وجل: عظم.

(٣) البيتان لعبد الله بن الدمينة في ديوانه ص ٨٢. ط: لم يَشفِ.

(٤) في الأصل: بل.

(٥) زاد هنا في ط: عند من قال به.

(٦) سقط «عند من قال به» من ق وب.

(٧) في الأصل: فإنها.

(٨) صدر بيت لمزاحم بن الحارث عجزه:

تَصِلُّ، وعَن قَيضٍ بِزَيزاءَ مَجهَلِ

يصف طيران القطاة عن فرخها. والظمء: مدة الصبر عن شرب الماء. وتصل: تصوّت أحشاؤها. والقيض: قشر البيض. والزيزاء: الأرض الغليظة. انظر الخزانة ٤: ٢٥٣.

٢٥٦ ـ غَـدَتْ مِن علَيهِ، بَعـدَ مـا تَـمَّ ظِمْـؤُهـا

وزاد الأخفش موضعًا آخَر،[١] وهو أن يكون مجرورُها وفاعلُ متعلّقها ضميرين لمُسمًّى واحدٍ نحو قوله تعالى[٢]: ﴿أمسِكْ علَيكَ زَوجَكَ﴾، وقولِ الشاعر:[٣]

٢٥٧ ـ هَـــوِّنْ عـلَيـــكَ، فـــإنَّ الأُمُـورَ بِــكَـــفِّ الإلٰـــهِ مَـقـــادِيــــرُها

لأنه لا يتعدّى فِعل المضمرِ المتصلِ[٤] إلى ضميره المتّصلِ في غير / ٦٠ باب: ظَنَّ وفَقَدَ[٥] وعَدِمَ. لا يقال: «ضربتُني ولا فرحتُ بِي». وفيه[٦] نظرٌ لأنها لو كانت اسمًا في هذه المواضع لصحّ حلول «فوق» محلّها، ولأنها لو لَزِمتْ اسميّتُها لِما ذَكر[٧] لزِمَ الحكمُ باسميّة «إلَى» في نحو[٨]: ﴿فصُرْهُنَّ إلَيكَ﴾، ﴿واضمُمْ إلَيكَ﴾، ﴿وهُزِّي إلَيكِ﴾. وهذا كلّه يتخرّج إمّا على التعلّق بمحذوف كما قيل في اللام في «سَقيًا لَكَ»، وإمّا على حذف مضاف أي: هوِّنْ على نفسِكَ، واضمُمْ إلى نفسِكَ.

---

(١) يعني لكون «على» اسمًا بمعنى: فوق.

(٢) الآية ٣٧ من سورة الأحزاب. ومثل هذا لا أشكال فيه ولا يحتاج إلى تقدير، لأن الإمساك ليس واقعًا على المخاطب كما وقع المرور على المتكلم في قوله: «مررتُ بي وضربتُني وفرحتُ بي»، وإنما ذلك واقع في الآية الكريمة على الزوجة، فالفعل نصب مفعوله ولا تعدّي له إلى مفعول به آخر. وكذلك حكم البيت التالي لأن الأمور تنازعها الفعل «هوّن» وإنّ، وبينهما علاقة السببية، فكان العمل للثاني وأُضمر في الأول، أي: هوّنْها عليك فإنّ الأمورَ. ولمّا أُضمر المفعول ورد لفظه بعدُ بدلًا من القول: فإنها. انظر الدر المصون ٧: ٢٤٢ و٥٨٨ ـ ٥٨٩ و٩: ١٢٥ والمفصل ص ١١٢٩ والإعراب المنهجي ٣: ٦٤٣ ـ ٦٤٤.

(٣) البيت من المتقارب للأعور الشنّي في الجنى الداني ص ٤٧١، وفيه خرم بحذف حرفٍ أوله، وجعل أحد الناشرين البيت بجهله مدوّرًا حين ألحق الراء بأول العجز: الأُمُو رَ.

(٤) يريد: المستتر.

(٥) يضاف إلى ذلك فعلا: نَسِيَ وأبصرَ، وأن يكون الضمير لمتكلم مع غيره في اثنين أو جماعة نحو: دَعْنا ودعانا ودَعُونا ودَعِينا ودَعْنَنا، وقريب من ذلك ما يكون فيه الحصر بالضمير المنفصل بعد «إلّا» نحو: ما ظلمكَ إلّا أنتَ ولن ينفعَكم إلّا أنتم، وتقديمُ المعمول على الفعل نحو ما في الحديث القدسي: بِي حلفتُ، فتقول: إيّاي ضربتُ وإيّاكَ كذّبتَ وفيكِ فكّري وعليكما جنيتُما، وكذلك كونُ المفعول الثاني محذوفًا تدلّ عليه شبه جملة فيها الضمير نحو: جعلتُ الكتاب لي واتخذتُم المالَ لكم، وكونُه من الثواني يُغتفر فيها ما لا يغتفر في الأوائل كالآية ٥٧ من سورة النحل، وما في التحذير نحو: إيّاك النفاقَ. والتقدير: جَنِّبْ أو حَذِّرْ. انظر شرح الكافية ١: ١٨٢ والمفصل ص ٩٩٦ ـ ٩٩٧ والإعراب المنهجي ٣: ٦٤٣ ـ ٦٤٤. ط: فَقِدَ.

(٦) أي: في كون «على» اسمًا بمعنى: فوق.

(٧) في الأصل: بما ذكرَ.

(٨) الآيـات: ٢٦٠ مـن سـورة البقرة: ﴿فخُـذْ أربَعةً مِـنَ الطَّيـرِ، فصُرْهُنَّ إلَيكَ﴾ و٣٢ من سـورة القصـص: ﴿واضمُمْ إلَيـكَ جَناحَكَ مِـنَ الرَّهْـبِ﴾ و٢٥ مـن سـورة مريـم: ﴿وهُـزِّي إلَيكِ بِجِـذعِ النَّخْلـةِ، تُسـاقِطْ عَلَيـكِ رُطَبًـا جَنِيًّا﴾. وحُكـم هذه الآيـات الثلاث كحكـم آيـة الأحـزاب قبـلُ، فقـد نصبَ كل فعـل مفعوله ولا تعـدِّي له إلـى مفعول به آخر، وكالبيت الشـعري الذي جـاء بعدها لأن مفعولـه حاضـر بالتقدير.

وقد خرّج ابن مالك على هذا قولَه:[1]

٢٥٨ ـ وما أُصاحِبُ مِن قَومٍ، فأذكُرَهُم إلّا يَزِيدُهُم حُبًّا إلَيَّ هُمُ

فادَّعى أنّ الأصل «يَزيدون أنفُسَهم»، ثم صار «يَزِيدونَهُم»، ثم فُصل ضمير الفاعل للضرورة وأُخِّر عن ضمير المفعول. وحاملُه على ذلك ظنُّه أنّ الضميرين لمُسمًّى واحدٍ، وليس كذلك. فإنّ مراده أنه ما يُصاحب قومًا فيذكرَ قومَه لهم إلّا ويَزيدُ هؤلاء القومُ قومَه حبًّا إليه، لِما يسمعه من ثنائهم عليهم. والقصيدة في «حماسة أبي تمّام».[2]

ولا يحسُن تخريج ذلك على ظاهره[3] كما قيل في قوله:[4]

٢٥٩ ـ قَد بِتُّ أحرُسُنِي وَحدِي، ويَمنَعُنِي صَوتُ السِّباعِ بِهِ، يَضبَحْنَ، والهامِ

لأن ذلك[5] شعر فقد يُستسهَل فيه مثل هذا، ولا على قول ابن الأنباري[6]: «إنّ «إلَى» قد ترد اسمًا فيقال: انصرفتُ مِن إلَيكَ، كما يقال: غدوتُ مِن علَيكَ» لأنه إن كان ثابتًا ففي غاية الشذوذ، ولا على قول ابن عُصفور»: إنّ «إلَيكَ» في «واضمُمْ إلَيكَ»: إغراءٌ، والمعنى: خذْ جَناحَك أي: عصاك»، لأنّ «إلَى» لا تكون بمعنى «خُذْ» عند البصريّين،[7] ولأنّ الجناح ليس بمعنى العصا إلّا عند الفرّاء وشذوذ من المفسِّرين.

٤٩ ـ عَن

على ثلاثه أوجه:

١ ـ أحدُها: أن تكون حرفًا جارًّا، وجميع ما ذُكر لها عشَرةُ مَعانٍ:

أحدُها: المُجاوَزة، ولم يذكر البصريّون سِواه نحو: سافرتُ عنِ البلدِ، ورغبتُ عن كذا، ورمَيتُ[8] عنِ القوسِ. وذُكر لها في هذا المثال معنًى غيرُ هذا وسيأتي.

---

(١) البيت لزياد بن منقذ في شرح الحماسة ١: ١٨٢. وانظر شرح التسهيل ١: ١٥٦.

(٢) انظر شرح الحماسة ١: ٤٢٧.

(٣) يعني جعل ما ورد من الآيات الثلاث قبل على الظاهر بدون تقدير. ب: حمل ذلك.

(٤) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٢٨. وبه أي: في المكان المذكور قبل. ويضبحن أي: يصوّتن. والهام: طير الليل. وفي الأصل وق وب وط: «والهامُ». والمراد بظاهره أن الفعل «أحرسُ» في شعر فجاز أن يكون فاعله ومفعوله ضميرًا لمسمًّى واحد وليس من الأفعال الجائز فيها ذلك. ش: ولا يحسن ذلك على أنه كقوله.

(٥) يعني ما في بيتي زياد والنمر. وفي نسخة: لأنه باب الشعر.

(٦) هو أبو بكر محمد بن القاسم نحوي لغوي كوفي توفي سنة ٣٢٠. تحفة الأديب ص ٦٨ والبغية ١: ٢١٢. وانظر الجنى الداني ص ٢٤٤.

(٧) معنى «إليكَ» عند البصريين: تنَحَّ وابتعِد.

(٨) زاد هنا في ط: السهمَ.

والثاني:[١] البدَل نحو[٢]: ﴿واتَّقُوا يومًا لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ شَيئًا﴾، وفي الحديث: «صُومِي عَن أُمِّكِ».[٣]

والثالث: الاستعلاء نحو[٤]: ﴿فإنَّما يَبخَلُ عَن نَفسِهِ﴾، وقولِ ذِي الإصبع:[٥]

٢٦٠ـ لاهِ ابنُ عَمِّكَ! لا أفضَلتَ في حَسَبٍ عَنِّي، ولا أنتَ دَيّانِي فتَخزُونِي

أي: للهِ درُّ ابنِ عمِّكَ! لا أفضلتَ في حسَب عليَّ، ولا أنت مالِكي فتَسُوسَني. وذلك لأنّ المعروف أنْ يقال: أفضلتُ عليه. قيل: ومنه[٦]: ﴿إنِّي أحبَبتُ حُبَّ الخَيرِ عَن ذِكرِ رَبِّي﴾ أي: قدّمتُه عليه. وقيل: هي على بابها وتعلُّقها بحال محذوفة أي: منصرفًا عن ذكر ربّي. وحكى الرُّمّاني عن أبي عُبيدة[٧] أنّ أحببتُ: من أحبَّ البعيرُ إحبابًا إذا بركَ فلم يثُر. فعن: متعلّقة به باعتبار معناه التضمُّني وهي على حقيقتها أي: إنّي تثبّطتُ عن ذِكر ربّي. وعلى هذا فحُبَّ الخير: مفعول لأجله.

والرابع: التعليل نحو[٨]: ﴿وما كانَ استِغفارُ إبراهِيمَ لِأبِيهِ إلّا عَن مَوعِدةٍ﴾، ونحو[٩]: ﴿وما نَحنُ بتارِكِي آلِهتِنا عَن قَولِكَ﴾. ويجوز أن يكون حالًا من ضمير «تاركي»، أي: ما نتركها صادرينَ عن قولك. وهو رأي الزمخشري،[١٠] وقال في: ﴿فأزَلَّهُما الشَّيطانُ عَنها﴾:[١١] إن كان الضمير للشجرة فالمعنى: حملَهما على الزلّة بسببها، وحقيقته: أصدرَ الزَّلّة[١٢] عنها، ومثله[١٣]: ﴿وما فَعَلتُهُ عَن أمرِي﴾، وإن كان للجَنّة فالمعنى: نحّاهما عنها.

والخامس: مُرادَفة «بَعد» نحوُ[١٤]: ﴿عَمّا قَلِيلٍ لَيُصبِحُنَّ نادِمِينَ﴾، ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عَن مَواضِعِهِ﴾،

---

(١) سقطت الواو من ط هنا وفي بعض نظائره بعد.

(٢) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٣) لفظ الحديث في ذي الرقم ٧٤٢٤ من السنن الكبرى لا ما أحال عليه المحشّي.

(٤) الآية ٣٨ من سورة محمد: ﴿ومَن يَبخَلْ فإنَّما يَبخَلُ عَن نَفْسِهِ﴾.

(٥) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٢٨٥. وأفضلت أي: زدت.

(٦) الآية ٣٢ من سورة ص. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٧) انظر التبيان ص ١١٠٠.

(٨) الآية ١١٤ من سورة التوبة. والتعليل أي: السببية كما ذكرنا في: على.

(٩) الآية ٥٢ من سورة هود.

(١٠) الكشاف: ٢: ١٠٣.

(١١) الآية ٣٦ من سورة البقرة: ﴿فأزَلَّهُما الشَّيطانُ عَنها، فأخرَجَهُما مِمّا كانا فِيهِ﴾ لا ٢٦ كما جاء في ط. وانظر الكشاف ١: ١١٢.

(١٢) في الأصل: إصدار الزلة.

(١٣) الآية ٨٢ من سورة الكهف: ﴿وما فَعَلتُهُ عَن أمرِي. ذلِكَ تأوِيلُ ما لَم تَسطِعْ علَيهِ صَبرًا﴾.

(١٤) الآيتان: ٤٠ من سورة المؤمنون و١٣ من سورة المائدة.

بدليل أنّ في مكانٍ آخَرَ[١]: ﴿مِن بَعدِ مَواضِعِهِ﴾، ونحوُ[٢]: ﴿لَتَركَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾، أي: حالةً بعدَ حالةٍ. وقال:[٣]

٢٦١ ـ ومَنهَلٍ وَرَدتُهُ عَن مَنهَلِ

والسادس: الظرفية كقوله:[٤]

٢٦٢ ـ وآسِ سَراةَ الحَيِّ، حَيثُ لَقِيتَهُم ولا تَكُ، عَن حَملِ الرِّباعةِ، وانِيا

الرِّباعة: نجوم الحَمالة.[٥] قيل: بدليل[٦]: ﴿ولا تَنِيا في ذِكرِي﴾. والظاهر أنّ معنى ونَى عن كذا: جاوزَه ولم يدخل فيه. ونَى فيه: دخلَ فيه وفتَرَ.

والسابع: مُرادَفةُ «مِن» نحو[٧]: ﴿وهُوَ الَّذي يَقبَلُ التَّوبةَ عَن عِبادِهِ، ويَعفُو عَنِ السَّيِّئاتِ﴾ / ٦١ ـ الشاهدُ في الأُولى ـ ﴿أُولئكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنهُم أحسَنُ ما عَمِلُوا﴾، بدليل ﴿فتُقُبِّلَ مِن أحَدِهِما، ولَم يُتَقَبَّلْ مِنَ الآخَرِ﴾، ﴿رَبَّنا، تَقَبَّلْ مِنّا﴾.

والثامن: مُرادَفة الباء نحو[٨]: ﴿وما يَنطِقُ عَنِ الهَوَى﴾. والظاهر أنّها على حقيقتها وأنّ المعنى: وما يصدر قولُه عن هوًى.

والتاسع: الإستعانة. قاله ابن مالك[٩] ومثّلَه بـ «رمَيتُ عنِ القَوسِ» لأنهم يقولون أيضًا: رميتُ بالقوس. حكاهما الفرّاء، وفيه ردٌّ على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلّا إذا كانت القوس هي المَرمِيّة، وحكى أيضًا: رميتُ على القوس.[١٠]

العاشر: أن تكون زائدة للتعويض من أُخرى محذوفةٍ كقوله:[١١]

---

(١) الآية ٤١ من سورة المائدة: ﴿يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ مِن بَعدِ مَواضِعِهِ﴾.

(٢) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

(٣) بيت من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ص ١٥٧. والمنهل: مورد الماء.

(٤) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢١٧. يريد: في حمل الرباعة.

(٥) أي: أقسام الدية.

(٦) الآية ٤٢ من سورة طه. ط: قيل لأنّ «وَنَى» لا يتعدّى إلّا بـ «في» بدليل.

(٧) الآيات: ٢٥ من سورة الشورى ـ والأُولى أي: «عن» الأُولى في الآية ـ و١٦ من سورة الأحقاف ـ وهذه قراءة نافع وآخرين. ط: «نَتَقَبَّلُ عَنهُم أحسَنَ» خلافًا للنسخ المعتمدة مع تعليق صاحب المعجم بقوله: على تقدير: يتقبل أحسن ـ و٢٧ من سورة المائدة و١٢٧ من سورة البقرة. وهذه الأخيرة ليست في ش وب.

(٨) الآية ٣ من سورة النجم.

(٩) التسهيل ص ١٤٦. وانظر الجنى الداني ص ٢٤٦.

(١٠) ط: عن القوس.

(١١) البيت لزيد بن رزين في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٠٤. والحمام: الموت.

٢٦٣ ـ أَتَجزَعُ أَنْ نَفسٌ أتاهـا حِمامُها؟ فهـلّا الّتي، عَن بَينِ جَنبَيكَ، تَدفَعُ

قال ابن جنّي:[١] أراد: فهلّا تدفعُ عنِ الّتي بين جنبَيك، فحُذفتْ «عن» من أوّل الموصول، وزِيدتْ بعده.

٢ ـ الوجه الثاني: أن تكون حرفًا مصدريًّا، وذلك أنّ بَنِي تميم يقولون في نحو «أعجَبني أنْ تفعلَ»: عَنْ تفعلَ. قال ذو الرُّمّة:[٢]

٢٦٤ ـ أعَن تَرَسَّمتَ، مِن خَرقاءَ، مَنزِلةً ماءُ الصَّبابةِ، مِن عَينَيكَ، مَسجُومُ؟

يقال: ترسّمتُ الدارَ، أي: تأمّلتُها. وسَجَمَ الدمعُ: سالَ. وسَجَمَته العَينُ: أسالته.[٣] وكذلك يفعلون في «أنّ» المشدّدة فيقولون: «أشهدُ[٤] عَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ»، وتُسمَّى عَنعنةَ تميم.

٣ ـ الثالث: أن تكون اسمًا بمعنى: جانِب. وذلك مُتعيِّنٌ في ثلاثة مواضع:

أحدُها: أن تدخلَ عليها «مِن»، وهو كثير كقوله:[٥]

٢٦٥ ـ فلَقَد أَرانِي لِلرِّماحِ دَرِيئةً مِن عَن يَمِينِي مَرّةً، وأمامِي

ويحتمله عندي[٦]: ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِن بَينِ أيدِيهِم ومِن خَلفِهِم، وعَن أيمانِهِم وعَن شَمائلِهِم﴾، فتُقدَّر معطوفةً على مجرور «مِن»[٧] لا على «مِن ومجرورها». و«مِنِ» الداخلةُ على «عن»: زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا: فإذا قيل: «قعدتُ عن يمينه» فالمعنى: في جانب يمينه، وذلك محتمِل للملاصقة ولخلافها. فإن جئتَ بـ «مِن» تعيّن كون القعود ملاصقًا لأوّل الناحية.[٨]

---

(١) انظر المحتسب ١: ٢٨٢.

(٢) البيت في ديوانه ص ٥٦٧. وخرقاء: اسم امرأة. والصبابة: رقة الشوق.

(٣) سقط التفسير من ن.

(٤) في الأصل: وأشهد.

(٥) البيت للطرمّاح في ديوانه ص ١٧١ والخزانة ٤: ٢٥٨. ط: «أُراني». والدريئة: حلقة يُطعن فيها للتدرُّب. وللرماح: متعلقان بحال مقدمة محذوفة عن: دريئة. ودريئة: حال موطئة. ومن عن أي: من جانب، متعلقان بحال محذوفة عن: الرماح. وكذلك: مرّة، مفعول فيه نائب عن ظرف الزمان. وأمام: معطوف على «من عن» منصوب بالعطف ومضاف لا يعلق.

(٦) الآية ١٧ من سورة الأعراف. فعن أي: جانبٍ، في الموضعين. والعطف على: بين.

(٧) أي: الأولى، لا الأولى أو الثانية كما زعم الدسوقي والمحشّي.

(٨) انظر الجنى الداني ص ٢٤٣.

والثاني: أن تدخل عليها «علَى»، وذلكَ نادر والمحفوظُ منه بيتٌ واحد وهو قوله:[١]

٢٦٦ ـ علَى عَن يَمِينِي، مَرَّتِ الطَّيرُ سُنَّحًا

والثالث: أن يكون مجرورها وفاعل متعلَّقها ضميرين لمُسمًّى واحدٍ. قاله الأخفش، وذلك كقولِ امرئ القيس:[٢]

٢٦٧ ـ دَعْ عَنكَ نَهبًا، صِيحَ في حُجُراتِهِ

وقولِ أبي نُواس:[٣]

٢٦٨ ـ دَعْ عَنكَ لَومي، فإنَّ اللَّومَ إغراءُ

وذلك لئلّا يؤدّي إلى تعدِّي فِعل المضمرِ المتصلِ[٤] إلى ضميرِه المتصل. وقد تقدّم الجواب عن هذا.[٥] وممّا يدلّ على أنّها ليست هنا اسمًا أنها[٦] لا يصحّ حلول الجانب محلَّها.

٥٠ ـ عَوضُ

ظرفٌ لاستغراق المستقبل مثل: أبدًا، إلّا أنه مختصّ بالنفي، وهو مُعرَبٌ إن أُضيف كقولهم: «لا أفعلُه عَوضَ العائضِينَ»، مبنيٌّ إن لم يُضَف، وبناؤه إمّا على الضمّ كـ «قبلُ» أو على الكسر كـ «أمسِ» أو على الفتح كـ «أينَ». وسُمِّيَ الزمان عَوضًا لأنه كلَّما مضى منه جزءٌ عوّضه جزءٌ آخَر، أو لأنّ[٧] الدهر في زعمهم يسلب ويعوِّض. واختُلف في قول الأعشى:[٨]

٢٦٩ ـ رَضِيعَي لِبانِ ثَدْيِ أُمٍّ، تَحالَفا ... بأسحَمَ داجٍ، عَوضَ لا نَتَفَرَّقُ

---

(١) صدر بيت عجزه:

وكَيفَ سُنُوحٌ، واليَمِينُ قَطِيعُ؟

والسنح: جمع سانح. وهو الطائر يمر من يسارك إلى يمينك تتفاءل به العرب. والقطيع: المقطوعة. انظر شرح أبيات المغني ٣: ٣١٢.

(٢) صدر بيت له في ديوانه ص ١٧٤ عجزه:

ولكِنْ حَدِيثًا، ما حَدِيثُ الرَّواحِلِ؟

والنهب: الإبل المنهوبة. والحجرات: حظائر الإبل، جمع حُجرة. ط: «حَجَرَاتِهِ». وحديثًا أي: هات حدّثني. والرواحل: جمع راحلة. وهي الإبل التي رحل بها المخاطب. وانظر الجنى الداني ص ٢٤٤.

(٣) صدر بيت في ديوانه ص ٦ عجزه:

وداوِني بالَّتي كانَت هِيَ الدّاءُ

(٤) يريد المستتر.

(٥) انظر ذلك في معنى «على» الاسمية وتعليقنا هناك في الورقة ٦٠.

(٦) ط: أنه.

(٧) ن: «وقيل بل لأنّ». ط: مضى جزء منه عوضه جزء آخر وقيل بل لأن.

(٨) البيت في ديوانه ص١٢٠ يذكر الممدوح والكرم. واللِّبان: لبن الأمّ. ط: «لَبان»، والأسحم: الليل. ط: عَوضُ.

فقيل: ظرفٌ لـ «نتفرّق»، وقال ابن الكلبي(١): قَسَمٌ، وهو اسم صنَمٍ كان لبَكرِ بنِ وائل، بدليل قوله:(٢)

٢٧٠ ـ حَلَفتُ بِمائراتٍ، حَولَ عَوضٍ وأنصابٍ، تُرِكْنَ لَدَى السُّعَيرِ

والسَّعِير: اسم لصنم كان لعَنَزة. انتهى. ولو كان كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت.(٣)

٥١ ـ عَسَى

فِعلٌ مُطلقًا لا حرفٌ مُطلقًا خِلافًا لابنِ السَّرّاج وثعلبٍ،(٤) ولا حِينَ يتّصل بالضمير المنصوب كقوله:(٥)

٢٧١ ـ يا أبَتا، عَلَّكَ، أو عَساكا

خلافًا لسيبويه،(٦) حكاه عنه السِّيرافي، ومعناه الترجِّي في المحبوب والإشفاقُ في المكروه. وقد اجتمعا في قوله تعالى(٧): ﴿وعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئًا وهُوَ خَيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئًا وهُوَ شَرٌّ لَكُم﴾. وتُستعمل على أوجُه:

أحدُها: أن يقال: عَسَى زيدٌ أن يقومَ. واختُلِفَ في إعرابه على أقوال:

أحدُها ـ وهو قول الجمهور ـ أنه مثلُ: كانَ زيد يقوم. واستُشكل بأنّ الخبر في تأويل المصدر والمُخبَر عنه ذاتٌ، ولا يكون الحدَث عَينَ الذات. وأُجيب بأمور: أحدُها: أنه على تقدير مضاف إمّا قبل الاسم أي: عسَى أمرُ زيدٍ القيامَ، أو قبل الخبر أي: عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ، ومثله(٨):

(١) هو أبو المنذر هشام بن محمد مؤرّخ كوفي مشهور توفي سنة ٢٠٤. وفيات الأعيان ٢: ٢٥٨. ويريد ابن هشام أن ابن الكلبي يتكلم على: عوض. وقسَم أي: مُقسَم به. والمذكور في كتاب «الأصنام» ص ٤١ بهذا المعنى هو «السَّعير» فقط. وانظر الخزانة ٣: ٢١٠.

(٢) البيت لرُشَيد بن رُمَيض العَنَزي في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٢٦. والمائرات: دماء القرابين. وعند المحشّي: «السُّعَير» بالتصغير هنا وفيما بعد. وهو خلاف لِما في النسخ اتباعًا لقول: الصواب ضبطه بالتصغير. انظر معجم البلدان ٣: ٢٢٢ والتاج (سعر).

(٣) يعني بيت الأعشى. وقد يقال: إنه لم يُبنَ هنا وإنما هو ممنوع من الصرف وإن كان ساكن الوسط، لأنه اسمٌ علم مثل كثير من أسماء الأصنام مؤنثة حُذف حرف القسم قبله كما قيل: «اللهِ لأفعلنّ»، فهو مجرور بالفتحة عوضًا من الكسرة. وانظر حاشية الدماميني ص ٢٩٩ وحاشية الدسوقي ١: ١٦٣ والخزانة ٣: ٢١٠.

(٤) الجنى الداني ص ٤٦١.

(٥) بيت من مشطور الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٨١. ولعلك أو عساك أي: لعلك تجد رزقًا في رحيلك وعساك عائدٌ بالسلامة والفلاح.

(٦) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٧) الآية ٢١٦ من سورة البقرة.

(٨) الآية ١٧٧ من سورة البقرة: ﴿ولكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ والمَلائكةِ والكِتابِ والنَّبِيِّينَ﴾.

﴿ولكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ﴾ أي: ولكنّ صاحبَ البرّ[1]، أو ولكنّ البرَّ برُّ مَن آمنَ بالله، والثاني: أنه من باب: زيدٌ عدلٌ وصومٌ، ومثله[2]: ﴿وما كانَ هذا القُرآنُ [أنْ يُفتَرَى﴾، والثالث: أنّ «أنْ»: زائدة لا مصدرية. وليس بشيء لأنها قد] نَصَبتْ ولأنها لا تسقط إلّا قليلًا. والقول الثاني: أنها فعلٌ متعدٍّ بمنزلة «قارَبَ» معنًى وعملًا أو قاصرٌ بمنزلة: «قرُبَ مِن أن يفعل»، وحُذف الجارّ توسُّعًا. وهذا مذهب سيبويه والمبرّد.[3] والثالث: أنها فعلٌ قاصرٌ بمنزلة «قرُبَ» وأنْ والفعلُ: بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيّين. ويردّه أنه يكون حينئذ[4] بدلًا لازمًا تتوقّف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأنَ البدل. والرابع: أنها فعلٌ ناقصٌ كما يقول الجمهور، وأنْ والفعلُ: بدل اشتمال كما يقول الكوفيّون، وأنّ هذا البدل سدّ مسدّ الجزأين كما سدّ مسدّ المفعولين في قراءة حمزة رحمه الله[5]: ﴿ولا تَحسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّ ما نُملِي لَهُم خَيرٌ﴾ بالخطاب. واختاره ابن مالك.[6]

الاستعمالُ الثاني: أن تُسند إلى «أنْ والفعل» فتكونَ فعلًا تامًّا. هذا[7] المفهوم من كلامهم، وقال ابن مالك: عندي أنها ناقصةٌ أبدًا،/ ٦٢ ولكن سدّت «أن»وصلتُها في هذه الحالة مسدّ الجزأين كما في[8]: ﴿أحَسِبَ النّاسُ أن يُترَكُوا﴾؟ إذ لم يقل أحد: إنّ «حَسِبَ» خرجتْ في ذلك عن أصلها.

الثالثُ والرابع والخامس: أن يأتي بعدها المضارع المجرّدُ أو المقرونُ بالسين أو الاسمُ المفرد نحو: عسَى زيدٌ يقومُ، وعسَى زيدٌ سيقومُ، وعسَى زيدٌ قائمًا. والأوّل قليلٌ كقوله:[9]

٢٧٢ ـ عَسَى الكَربُ الّذِي أمسَيتُ فِيهِ ... يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

(١) زاد هنا في ط: من آمن بالله.

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس: ﴿وما كانَ هذا القُرآنُ أن يُفتَرَى مِن دُونِ اللهِ﴾. والمصدر المؤوّل يفيد المبالغة في الخبرية عُبّر به عن اسم المفعول لتوكيد المبالغة ـ انظر المفصل ص ٧٦٠ ـ وهذا القول أولى في نحو: عسى زيد أن يقوم. وما بين معقوفين تتمة من النسخ.

(٣) الكتاب ٣: ١٥٨ والمقتضب ١: ١٤٦.

(٤) ط: حينئذ يكون.

(٥) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران، والمصدر المؤول: بدل من «الذين» في محل نصب سد مسد المفعولين على طرح البدل. وفي قراءة غير حمزة بالياء يسد المصدر مسد المفعولين بدون البدلية. وعند صاحب المعجم: «ولا تَحسَبَنَّ». وانظر ما مضى منه في «أنْ» قبلُ. في الورقة ١١.

(٦) شرح التسهيل ١: ٣٩٤، وفيه القراءة بفتح السين أيضًا.

(٧) زاد هنا في ق وط: هو.

(٨) الآية ٢ من سورة العنكبوت: ﴿أحَسِبَ النّاسُ أن يُترَكُوا أن يَقُولُوا: آمَنّا. وهُم لا يُفتَنُونَ﴾؟

(٩) البيت لهُدبة بن الخشرم في الخزانة ٤: ٨١.

والثالث أقلُّ كقوله:(١)

٢٧٣ ـ أكثَرْتَ في اللَّومِ مُلِحًّا دائما لا تُكثِرَنْ، إنِّي عَسِيتُ صائما

وقولِهم في المثل: «عسَى الغُوَيرُ أبْؤُسًا».(٢) كذا قالوا، والصواب أنهما ممّا حُذف فيه الخبرُ، أي: يكونُ أبؤسًا، وأكونُ صائما، لأنّ في ذلك إبقاءً لهما على الاستعمال الأصلي، ولأنّ المرجوَّ كونه صائمًا لا نفس الصائم. والثاني نادرٌ جِدًّا كقوله:(٣)

٢٧٤ ـ عَسَى طَيِّئٌ مِن طَيِّئٍ، بَعدَ هذِهِ، سَتُطفِئُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ

و«عسَى» فيهنّ فعل ناقص بلا إشكال.

والسادسُ: أن يقال: عسايَ وعساكَ وعساهُ. وهو قليل وفيه ثلاثة مذاهب:

أحدُها: أنها أُجرِيتْ مُجرى «لعلّ» في نصب الاسم ورفع الخبر، كما أُجرِيتْ «لعلّ» مُجراها في اقتران خبرها بـ «أن». قاله سيبويه.(٤) والثاني: أنها باقية على عملها عملَ «كان» ولكن استُعير ضمير النصب مكانَ ضمير الرفع. قاله الأخفش،(٥) ويردُّه أمران: أحدهما: أن إنابة ضمير عن ضمير إنّما ثبتَتْ(٦) في المنفصل نحو: ما أنا كأنتَ، ولا أنتَ كأنا ـ وأمّا قوله:(٧)

٢٧٥ ـ يا بنَ الزُّبَيرِ، طالَما عَصَيكا

فالكاف بدل من التاء بدلًا تصريفيًّا، لا مِن إنابة ضمير عن ضمير كما ظنّ ابن مالك ـ(٨) والثاني: أنّ الخبر قد ظهر مرفوعًا في قوله:(٩)

٢٧٦ ـ فقُلتُ: عَساها نارُ كأسٍ، وعَلَّها تَشَكَّى، فآتِي نَحوَها فأعُودَها

والثالثُ: أنها باقية على إعمالها عملَ «كان»، ولكن قُلب الكلام فجُعل المُخبَر عنه خبرًا وبالعكس.

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٨٥.

(٢) المثل للزبّاء. مجمع الأمثال ٢: ١٧.

(٣) االبيت لقسام بن رواحة في شرح الحماسة ٣: ١٢ يترجى أن ينتصر بعض القبيلة على بعض المعتدي لتزول الحروب بينهما. والغلة: الحرارة. والجوانح: الأضلاع، جمع جانحة.

(٤) الجنى الداني ص ٤٦٧.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٤٦٧. وهذا الوجه أولى.

(٦) فيما عدا ب: «ثبت».

(٧) بيت من مشطور الرجز لأعرابي في شرح شواهد الشافية ص ٤٢٥.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ٤٦٥.

(٩) البيت لصخر بن جعد في الخزانة ٤: ٨١. وكأس: اسم امرأة. وتشكّى: تتشكّى أي: تمرض.

قاله المبرّد والفارسي،[١] ورُدّ باستلزامه في نحو قوله:[٢]

٢٧٧ ـ يـا أبَتـا عَـلَّـكَ، أو عَساكـا

الاقتصارَ على فعلٍ ومنصوبه. ولهما أن يُجيبا بأن المنصوب هنا مرفوع في المعنى، إذ مُدّعاهما أن الإعراب قُلب والمعنى بحاله.

السابعُ: عسَى زيدٌ قائمٌ. حكاه ثعلب،[٣] ويتخرّج هذا على أنها ناقصة وأن اسمها ضمير الشأن والجملة الاسمية الخبر.

تنبيه

إذا قيل: «زيدٌ عسَى أن يقومَ» احتَمل نقصانَ «عسَى» على تقدير تحمُّلها الضميرَ، وتمامَها على تقدير خلوّها منه. وإذا قلتَ: «عسَى أن يقومَ زيدٌ» احتَمل الوجهين أيضًا، ولكن يكون الإضمار في «يقوم» لا في «عسَى». اللّهمّ إلّا أن تقدِّرَ العاملين تنازعا زيدًا، فيحتملَ الإضمارَ في «عسَى» على إعمال الثاني. فإذا قلتَ: «عسَى أن يضربَ زيدٌ عَمرًا» فلا يجوز كونُ «زيدٌ» اسمَ «عسَى» لئلّا يلزم الفصلُ بين صلة «أن» ومعمولها وهو «عَمرًا» بالأجنبي وهو «زيد». ونظير هذا المثال قوله تعالى[٤]: ﴿عَسَى أن يَبعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحمُودًا﴾.

٥٢ ـ عَلُ بلام خفيفة

اسمٌ بمعنى: فَوق، التزموا فيه أمرين: أحدُهما: استعمالُه مجرورًا بـ «مِن»، والثاني: استعمالُه غيرَ مضاف، فلا يُقال: «أخذتُه مِن عَلِ السّطحِ» كما يقال: مِن عُلْوِه ومِن فَوقِه. وقد وَهِمَ في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك،[٥] وأمّا قولُه:[٦]

٢٧٨ ـ يـا رُبَّ يَـومٍ لِـيَ، لا أُظَلَّـلُـهْ أرمَـضُ مِن تَحـتُ، وأضحَـى مِن عَلُـهْ

فالهاء للسكت بدليل أنه مبنيّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا. ومتى أُريد به المعرفة كان مبنيًّا على الضمّ تشبيهًا بالغايات كما في هذا البيت، إذ المرادُ فوقيّةُ نفسِه لا فوقيّةٌ مطلقة، والمعنى أنه تُصيبه

(١) المقتضب ٣: ٧١ وانظر الجنى الداني ص ٤٦٩.

(٢) مضى تحت الرقم ٢٧١.

(٣) وكذا، المرويّ هو عن غلام ثعلب. انظر همع الهوامع ١: ٤٧٨.

(٤) الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

(٥) انظر الصحاح (علو) وشرح الكافية الشافية ٢: ١٠١.

(٦) القول بيتان من مشطور الرجز لأبي ثروان العكلي في الخزانة ١: ٤٠٤ لا بيت واحد كما زعم المحشّي. ولا أُظلله أي: لا أُظلَّل فيه. وأرمض: يصيبني الحرّ الشديد. والهاء المذكورة بعدُ هي في آخره.

الرمضاءُ من تحته وحرُّ الشمس من فوقه. ومثله قول الآخر يصف فرسًا:(١)

٢٧٩ ـ أقَبُّ مِن تَحتُ، عَرِيضٌ مِن عَلُ

ومتى أُريد به النكرة كان معربًا كقوله:/ ٦٣(٢)

٢٨٠ ـ كَجُلمُودِ صَخرٍ، حَطَّهُ السَّيلُ مِن عَلِ

إذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجُلمود انحطّ من مكانٍ ما عالٍ لا من علوّ مخصوص.

٥٣ ـ عَلَّ بلام مشدّدة مفتوحة أو مكسورة

لغةٌ في «لَعَلَّ»، وهي أصلها عند مَن زعم زيادة اللام. قال:(٣)

٢٨١ ـ لا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أنْ تَركَعَ يَومًا، والدَّهرُ قَد رَفَعَهْ

وهما بمنزلة «عسَى» في المعنى، وبمنزلة «إنّ» المشدّدة في العمل، وعُقَيلٌ تَخفض بهما وتُجيز في لامهما الفتحَ تخفيفًا والكسرَ على أصل التقاء الساكنين، ويصحّ النصب في جوابهما عند الكوفيّين تمسُّكًا بقراءةِ حفص(٤): ﴿لَعَلِّي أَبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ فأطَّلِعَ﴾ بالنصبِ، وقولِه:(٥)

٢٨٢ ـ عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دَولاتِها يُدِلْنَنا اللَّمَّةَ، مِن لَمّاتِها

فتَستَرِيحَ النَّفسُ مِن زَفْراتِها

وسيأتي البحث في ذلك.

(١) بيت من مشطور الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ٢٠٢ والخصائص ٢: ٣٦٥ والخزانة ٤: ٤٠٤ في وصف بعير لا فرس كما ذكر ابن هشام، والرواية في الأرجوزة بجر الصفات لا بالضم. وإنما يُضمّ «علُ» لإرادة المعرفة أي: عل البعير، لكن الأرجوزة هي بكسر حرف الروي اللام، فتكون الرواية: «مِن عَلِ» كما هي في ن إلّا إذا كان الراجز يقصد الإقواء. وقد تقحّم المحشّي فجعل الضبط في المواضع الثلاثة خلافًا لِما في النسخ الخطية والمطبوعات.

(٢) عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٤ صدره:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ، مُقبِلٍ مُدبِرٍ معًا

(٣) البيت للأضبط بن قُريع في الخزانة ٤: ٥٨٨. وحذفت نون التوكيد الخفيفة المتصلة بـ «تهين» لالتقاء الساكنين: النون ولام التعريف، لا النون وهمزة الوصل كما زعم المحشّي.

(٤) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة غافر: ﴿وقالَ فِرعَونُ: يا هامانُ، ابنِ لِي صَرحًا، لَعَلِّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ، فأطَّلِعَ إلَى إلٰـهِ مُوسَى. وإنِّي لأظُنُّهُ كاذِبًا﴾.

(٥) الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٨٤. والدولات: التقلبات. ط: «دُولاتِها». ويدلن أي: ينصرن. ط: «تُدِلْنَنا». واللمة: الشِّدة. وتسكين الفاء في الجمع للضرورة.

وذكر ابن مالك في «شرح العُمدة»[1] أنّ الفعل قد يُجزم بعدَ «لعلّ»[2] عند سقوط الفاء وأنشدَ:[3]

٢٨٣ ـ لَعَلَّ التِفاتًا مِنكِ نَحوِي مُقَدَّرٌ ... يَمِلْ بِكِ، مِن بَعدِ القَساوةِ، لِلرُّحْمِ

وهو غريب.

٥٤ ـ عِندَ

اسمٌ للحضور الحسّيِّ نحو[4]: ﴿فلَمّا رآهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ﴾، والمعنويِّ نحو[5]: ﴿قالَ الَّذي عِندَهُ عِلمٌ مِنَ الكِتابِ﴾، وللقُرب كذلك نحو[6]: ﴿عِندَ سِدرةِ المُنتَهَى، عِندَها جَنَّةُ المأوَى﴾ ونحو[7]: ﴿وإنَّهُم عِندَنا لَمِنَ المُصطَفَينَ الأخيارِ﴾، وكسرُ فائها أكثرُ من ضمِّها وفتحِها، ولا تقع إلّا ظرفًا أو مجرورةً بـ «مِن»، وقولُ العامّة: «ذهبتُ إلى عِندِه» لحنٌ، وقولُ بعض المولَّدينَ:[8]

٢٨٤ ـ كُلُّ عِندٍ، لَكَ، عِندِي ... لا يُساوِي نِصفَ عِندِ

قال الحريري[9]: «لحنٌ»، وليس كذلك، بل كلّ كلمة ذُكرت مرادًا بها لفظُها فسائغٌ أن تتصرّفَ تصرُّفَ الأسماء وأن تُعرب ويُحكى أصلُها.

تنبيهان

الأوّل: قولُنا: «[10] اسمٌ للحضور» موافق لعبارة ابن مالك،[11] والصواب: اسمٌ لمَكانِ الحضور. فإنّها

---

(١) عُمدة الحافظ وعُدّة اللافظ: مقدمة نحوية لابن مالك، وشرحها مطبوع.

(٢) ط: يجزم بلعل.

(٣) البيت في شرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٠٨. والخطاب فيه للمؤنّث جُعل في ط للمذكّر. والرحم: الرحمة.

(٤) الآية ٤٠ من سورة النمل: ﴿فلَمّا رآهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ قالَ: هذا مِن فَضلِ رَبِّي، لِيَبلُوَنِي﴾.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النمل أيضًا: ﴿قالَ الَّذي عِندَهُ عِلمٌ مِنَ الكِتابِ: أنا آتِيكَ بِهِ قَبلَ أن يَرتَدَّ إلَيكَ طَرْفُكَ﴾. وليس «مِنَ الكِتاب» في خ وق وب.

(٦) الآيتان ١٤ و١٥ من سورة النجم.

(٧) الآية ٤٧ من سورة ص.

(٨) البيت من مجزوء الرمل في درة الغواص ص ٢٥. والعند: المقدار في الأول والأخير. وعندي أي: في تقديري وما هو عندي. ط: «نِصفَ عِندِي». وفي حاشية الأصل عن نسخة: بعضَ عندي.

(٩) هو القاسم بن علي البصري له «المقامات» المشهورة توفي سنة ٥١١. تحفة الأديب ص ٢٠٥ وبغية الوعاة ٢: ٢٥٧. وانظر درة الغوّاص ص ٢٥.

(١٠) زاد هنا في ط: عند.

(١١) التسهيل ص ٩٧.

ظرفٌ لا مصدر، وتأتي أيضا لزمانه نحو[١]: «الصَّبرُ عِندَ الصَّدمةِ الأُولَى»، وجئتُك عَندَ طلوعِ الشمسِ.

الثاني: تُعاقِبُ «عِندَ» كلمتانِ: «لَدَى» مطلقًا نحو[٢]: ﴿لَدَى الحَناجِرِ﴾، ﴿لَدَى البابِ﴾، ﴿وما كُنتَ لَدَيهِم إذ يُلقُونَ أقلامَهُم: أيُّهُم يَكفُلُ مَريَمَ؟ وما كُنتَ لَدَيهِم إذْ يَختَصِمُونَ﴾، و«لَدُنْ» إذا كان المحلّ محلّ ابتداءِ غاية نحو: جئتُ مِن لَدُنْه، وقد اجتمعتا في قوله تعالى[٣]: ﴿آتَيناهُ رَحْمةً مِن عِندِنا، وعَلَّمْناهُ مِن لَدُنّا عِلمًا﴾. ولو جيء بـ«عند» فيهما أو بـ«لدنْ» لصحّ ولكنْ تُرِكَ دفعًا للتكرار.[٤] وإنّما حسُنَ تكرارُ «لَدَى» في: «وما كُنتَ لَدَيهِم» لتباعُد ما بينهما، ولا يصلح[٥] «لَدُنْ» هنا[٦] لأنه ليس محلَّ ابتداء.

ويَفترِقْنَ[٧] من وجهٍ ثانٍ،[٨] وهو أن «لدُنْ» لا يكون[٩] إلّا فضلة بخلافهما بدليل[١٠]: ﴿ولَدَينا كِتابٌ يَنطِقُ بِالحَقِّ﴾، ﴿وعِندَنا كِتابٌ حَفِيظٌ﴾، وثالثٍ وهو أنّ جرَّها بـ«مِن» أكثر من نصبها حتّى إنّها لم تجئ في التنزيل منصوبة وجرّ «عِند»كثيرٌ وجرّ «لدَى» ممتنعٌ، ورابعٍ وهو أنهما مُعرَبان[١١]وهي مبنيّة في لغة الأكثرين، وخامسٍ وهو أنها قد تضاف للجملة كقوله:[١٢]

٢٨٥ ـ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شابَ سُودُ الذَّوائبِ

وسادسٍ وهو أنها قد لا تُضاف، وذلك أنهم حكَوا في «غُدْوة» الواقعةِ بعدها الجرَّ بالإضافة

(١) لفظ الحديث في ذي الرقم ١٣٠٢ من صحيح البخاري، لا ما أحال عليه المحشّي.

(٢) الآيات: ١٨ من سورة غافر: ﴿وأنذِرْهُم يَومَ الآزِفةِ، إذِ القُلُوبُ لَدَى الحَناجِرِ، كاظِمِينَ﴾ و٢٥ من سورة يوسف: ﴿وألفَيا سَيِّدَها لَدَى البابِ﴾ و٤٤ من سورة آل عمران، وزاد صاحب المعجم ما هو أوّلُ الآية خلافًا للنسخ المعتمدة.

(٣) الآية ٦٥ من سورة الكهف.

(٤) ن: ترك التكرار.

(٥) ط: ولا تصلح.

(٦) يعني آية آل عمران.

(٧) أي: الكلمات الثلاث.

(٨) الوجه الأول هو ما في «لدن» من كون المحل محل ابتداء.

(٩) ط: لا تكون.

(١٠) الآيتان: ٦٢ من سورة المؤمنون لا ٦٣ كما جاء في ط و٤ من سورة ق. وقوله «بخلافهما» يعني أن «عند ولدى» تكونان عُمدة وفضلة، وما ذكره شاهدًا هنا هما فيه فضلة لكنهما متعلقتان بعمدة.

(١١) يعني إعراب: عند ولدَى. والأولى أنّ لدى: مبني على السكون مثل «على» الاسمية خلافًا لجمهور النحاة. انظر المفصل ص ١٥٧٩ و١٦٦٥ وشرح الكافية ٢: ١٢٣.

(١٢) عجز بيت للقطامي في ديوانه ص ٤٤ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣: ٣٩١ وصدره:

صَرِيعُ غَوانٍ، راقَهُنَّ ورُقنَهُ

والصريع: المطروح على الأرض بلا حركة. وراق: أعجب. وفي حاشية الأصل عن نسخة: «شِيبَ».والذوائب: الضفائر.

والنصبَ على التمييز[١] والرفعَ بإضمار «كان»تامّةً.

ثم اعلمْ أنّ «عِند» أمكنُ من «لدَى» من وجهين: أحدُهما: أنها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني. تقول: هذا القولُ عندي صوابٌ، وعندَ فلانٍ علمٌ. ويمتنع ذلك[٢] في «لدَى». ذكره ابن الشجري في «أماليه»[٣] ومَبرَمانُ[٤] في حواشيه. والثاني: أنك تقول: «عندي مالٌ» وإن كان غائبًا، ولا تقول: «لدَيَّ مالٌ» إلّا إذا كان حاضرًا. قاله الحريري وأبو هِلال العسكري وابن الشجري. وزعم المعرّي أنه لا فرق بين: «لدَى وعِند»،[٥] وقولُ غيره أولَى.

وقد أغناني هذا البحث عن عقد فصل لـ «لدُن» ولـ «لدَى» في باب اللام.

---

(١) أي: لدُنْ غُدوةً. لا لَدُنِ غدوةٍ، كما زعم المحشّي.

(٢) أي: كون «لدى» ظرفًا للمعاني، لا للإعيان كما ذكر المحشّي عن الدماميني في حواشيه ص ٣٠٩.

(٣) أمالي ابن الشجري ١: ٢٢٤.

(٤) محمد بن علي من تلاميذ نحاة البصرة توفي سنة ٣٤٥. تحفة الأديب ص ٧٣٥ والبغية ١: ١٧٥.

(٥) ن: لديّ وعندي.

حرف الغَينِ المُعجَمة

٥٥ ـ غَيرٌ

اسمٌ ملازمٌ للإضافة في المعنى، ويجوز أن يُقطع عنها لفظًا إن فُهم معناه[١] وتقدّمت عليها كلمة «ليسَ»، وقولُهم: «لا غَير» لحنٌ.[٢] ويقال: «قبضتُ عشَرةً ليس غيرُها»،[٣] برفع «غير» على حذف الخبر أي: مقبوضًا، وبنصبها على إضمار الاسم أي: ليس المقبوضُ غيرَها، / ٦٤ و«ليس غيرَ» بالفتح من غير تنوين على إضمارِ الاسم أيضًا وحذفِ المضاف[٤] لفظًا ونيّةِ ثبوتِه كقراءة بعضهم[٥]: ﴿لِلهِ الأمرُ مِن قَبلِ ومِن بَعدِ﴾ بالكسر من غير تنوين[٦] أي: من قبلِ الغَلَبِ ومن بعدِه، و«ليس غيرُ»[٧] بالضم من غير تنوين.

فقال المبرِّد[٨] والمتأخّرون: «إنّها ضمة بناء لا إعراب، وإنّ غيرًا[٩] شُبِّهتْ بالغايات كـ «قبلُ وبعدُ»»ـ فعلى هذا يَحتمل أن يكون اسمًا وأن يكون خبرًا ـ وقال الأخفش: «ضمةُ إعرابٍ لا بناءٍ لأنه ليس باسم زمانٍ كـ «قبلٍ وبعد» ولا مكانٍ كـ «فوقٍ وتحت»، وإنما هو بمنزلة: كلٍّ وبعض» ـ وعلى هذا فهو الاسم وحُذف الخبر ـ وقال ابن خروف: «يَحتمل الوجهين و«ليس غيرًا» بالفتح والتنوين و«ليس غيرٌ» بالضم والتنوين». وعليهما فالحركة إعرابية لأن التنوين إمّا للتمكين فلا يلحق إلّا المعربات، وإمّا للتعويض فكأنّ المضاف إليه مذكور. ولا تتعرّف «غيرٌ» بالإضافة لشدّة إبهامها، وتُستعمل «غيرٌ» المضافةُ لفظًا على وجهين:

أحدُهما وهو الأصل: أن تكون صفة للنكرةِ نحو[١٠]: ﴿نَعمَلْ صالِحًا غَيرَ الَّذِي كُنّا نَعمَلُ﴾، أو لمعرفةٍ قريبة منها نحو[١١]: ﴿صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم [غَيرِ المَغضُوبِ]﴾ الآيةَ، لأن المعرَّف الجنسيّ قريب من

---

(١) ط: المعنى.

(٢) كذا، وقد استعمله ابن هشام في كتابه غير مرة. وعندي أنه ليس من اللحن، و«لا» في ذلك هي حرف عطف ونفي تفيد مع «غير» معنى الحصر.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: لا غيرها.

(٤) يعني حذف المضاف إليه. والنحاة يسمّون كلًّا من المتضايفين مضافًا ومضافًا إليه، ثم يخصّون كلًّا منهما بما هو مشهور. انظر همع الهوامع ٢: ٥٠٠. وزاد هنا في ط: إليه.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) سقطت بقية الفقرة من ن.

(٧) العطف أيضًا على: ليس غيرُها.

(٨) المقتضب ٤: ٤٢٩.

(٩) ط: وإن غير.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة فاطر. وقوله «صفة للنكرة» نضيف أيضًا: وتكون حالًا من المعرفة وخبرًا.

(١١) الآية ٧ من سورة الفاتحة، و«غيرِ المَغضُوب» ليس في غير خ.

النكرة، ولأن «غيرًا» إذا وقعت بين ضدّين ضعُف إبهامها حتى زعم ابن السرّاج أنها حينئذ تتعرّف.[١] ويردّه الآيةُ الأُولى.

والثاني: أن تكونَ استثناء فتُعربَ بإعراب الاسم التالي «إلّا» في ذلك الكلام، فتقول: جاء القومُ غيرَ زيدٍ، بالنصب، وما جاءني أحدٌ غيرُ زيدٍ، بالنصب والرفع. وقال تعالى[٢]: ﴿لا يَستَوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾، يُقرأ برفع «غير» إمّا على أنه صفة لـ «القاعدون» لأنهم جنس، وإمّا على أنه استثناء وأُبدل على حدّ[٣]: ﴿ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾. ويؤيّده قراءةُ النصب وأنّ حُسنَ الوصفِ في «غيرِ المغضوب عليهم» إنما كان لاجتماع أمرين الجنسيةِ والوقوعِ بين الضدَّين، والثاني مفقود هنا، ولهذا لم يُقرأ بالخفض صفةً لـ «المؤمنين» إلّا خارجَ السبع لأنه لا وجهَ لها إلّا الوصفُ. وقُرِئ[٤]: ﴿مالَكُم مِن إلٰـهٍ غَيرِهِ﴾ بالجرّ صفةً على اللفظ، وبالرفع على الموضع، وبالنصب على الاستثناء وهي شاذّة، وتحتمل قراءة الرفع الاستثناءَ على أنه إبدال على المحلّ مثل: لا إلٰـهَ إلّا اللهُ. وانتصاب «غيرٍ» في الاستثناء عن تمام الكلام عند المَغاربة كانتصاب الاسم بعد «إلّا» عندهم واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عند الفارسي واختاره ابن مالك،[٥] وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة واختاره ابن الباذِشِ.[٦]

ويجوز بناؤها على الفتح إذا أُضيفت لِمبنيّ كقولِه:[٧]

٢٨٦ ـ لَم يَمنَعِ الشُّربَ مِنها غَيرَ أنْ نَطَقَت حمَامةٌ، في غُصُونٍ ذاتِ أوقالِ

وقولِه:[٨]

٢٨٧ ـ لُذْ بِقَيسٍ، حِينَ يأبَى غَيرَهُ تُلفِهِ بَحرًا، مُفِيضًا خَيرَهُ

وذلك في البيت الأوّل أقوى لأنه انضمّ فيه إلى الإبهام والإضافةِ لمبنيّ تضمُّنُ «غير» معنى «إلّا».

---

(١) أطال العلماء والمحشّون تعقب ابن السرّاج في هذا، والظاهر أنه أراد ما تكون فيه «غير» بين ضدّين معرفتين كما هي في آية الفاتحة. فقد طاح الإشكال.

(٢) الآية ٩٥ من سورة النساء: ﴿لا يَستَوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرُ أولِي الضَّرَرِ والمُجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بِأموالِهِم وأنفُسِهِم﴾.

(٣) الآية ٦٦ من سورة النساء: ﴿ولَو أنّا كَتَبنا علَيهِم أنِ اقتُلُوا أنفُسَكُم أوِ اخرُجُوا مِن دِيارِكُم ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾.

(٤) الآية ٥٩ من سورة الأعراف: ﴿مالَكُم مِن إلٰـهٍ غَيرُهُ﴾. وعند صاحب المعجم: «غَيرُهُ» خلافًا للنسخ المعتمدة. وليست بقية الفقرة مع القراءةِ والمثالِ في ش خلافًا لِما زعمه المحشّي.

(٥) انظر المقرّب لابن عصفور ١: ٧٢ والتسهيل ص ١٠٦.

(٦) أبو الحسن علي بن أحمد الغرناطي أوحد زمانه في إتقان علم العربية توفي سنة ٥٢٨. تحفة الأديب ص ١٠٥ والبغية ٢: ١٤٢ والقاموس والتاج (بذش).

(٧) البيت لأبي قيس بن الأسلت في الخزانة ٢: ٤٥. ومنها أي: من الناقة. والأوقال: الغصون اليابسة، جمع وَقْل.

(٨) بيتان من مشطور الرجز لا بيت واحد كما زعم المحشّي، وهما في شرح أبيات المغني ٣: ٣٩٨.

تنبيهانِ

الأوّل: مِن مُشكِلِ التراكيبِ التي وقعت فيها كلمة «غير» قولُ الحَكَمي:(١)

٢٨٨ ـ غيرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ ... يَنقَضِي، بالهَمِّ والحَزَنِ

وفيه ثلاثة أعاريبَ:(٢)

أحدُها: أنّ «غيرًا»(٣) مبتدأٌ لا خبر له، بل لِما أضيف إليه(٤) مرفوعٌ يغني عن الخبر. وذلك لأنه في معنى النفيِ والوصفُ بعده مخفوض لفظًا وهو في قوّة المرفوع بالابتداء، فكأنه قيل: ما مأسوفٌ على زمنٍ ينقضي مُصاحِبًا للهمّ والحزَن. فهو نظير «ما مَضرُوبٌ الزيدانِ» والنائب عن الفاعل الظرفُ.(٥) قاله ابن الشجري(٦) وتبعه ابن مالك.

والثاني أنّ «غيرًا» خبرٌ مقدَّم والأصل «زمنٌ ينقضي بالهمّ والحَزَن غيرُ مأسوف عليه»، ثم قدِّمتْ «غيرٌ» وما بعدها، ثم حُذف «زمنٌ» دون صفته فعاد الضمير المجرور بـ «على» على غير مذكور فأُتِيَ بالاسم الظاهر مكانَه. قاله ابن جنّي وتبعه ابن الحاجب.(٧) فإن قيل: فيه حذف الموصوف مع أنّ / ٦٥ الصفة غيرُ مفردة، وهو في مثل هذا ممتنعٌ. قلنا: في النثر، وهذا شعرٌ فيجوز فيه كقولِه:(٨)

٢٨٩ ـ أنا ابنُ جَلا

أي: أنا ابن رجلٍ جلا الأمورَ، وقولِه:(٩)

---

(١) الحكمي هو أبو نُواس، والبيت في الخزانة ١: ١٦٧. وفيما عدا الأصل ون: «زَمَنٍ»، وعدم التنوين واجب هنا لأن البيت مقفًى، وبعده:

إنّما يَرجُو الحَياةَ فَتًى ... عاشَ فِي أمنٍ مِنَ المِحَنِ

(٢) ط: ثلاثة أوجه.

(٣) ش وط: غير.

(٤) يعني أن الخبر هو اسم مرفوع لِما أضيف إليه المبتدأ «غير»، والمرفوع هو الجار والمجرور «على زمن» لا يعلقان وفي محل رفع نائب فاعل: مأسوف. وعبارة ابن هشام هنا هي كما في الأصل وبعض النسخ وط، وضُرب بقلم الناسخ في الأصل على «لما أضيف إليه» وسُجّل فوقه: «لَهُ» يعني: بل له مرفوعٌ. وفي خ العكس من ذلك وهو الصواب.

(٥) يعني الجار والمجرور: على زمن.

(٦) أمالي ابن الشجري ١: ٣٢. وانظر التسهيل ص ٤٤.

(٧) أمالي ابن الحاجب ٣: ١٢١.

(٨) قسيم بيت لسُحيم بن وَثيل في الخزانة ١: ١٢٣ تتمته:

وطَلّاعُ الثَّنايا ... مَتَى أضَعِ العِمامةَ تَعرِفُوني

(٩) بيت من الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٢: ٣١٢. يعني قوسًا هي بكفّيه.

٢٩٠ـ تَـرمِـي بِكَـفَّـي كـانَ مِـن أرمَـى البَـشَـرْ

أي: بكَفَّي رجلٍ كانَ.

والثالث: أنّه خبر لمحذوف، ومأسوفٌ: مصدر جاء على مَفعُول كالمَعسور والمَيسور، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسفٍ على زمن هذه صفته. قاله ابن الخشّاب،[١] وهو ظاهر التعسّف.

التنبيهُ الثاني: من أبيات المعاني[٢] قولُ حسّانٍ رضي الله عنه:[٣]

٢٩١ـ أتـانــا، فلَـم نَعــدِلْ سِـواهُ بِغَيـرِهِ، نَـبِـــيٌّ، بَـــدا فـي ظُـلــمةِ اللَّيلِ هـادِيــا

فيقال: سِواهُ هو[٤] غيره، فكأنّه قال: فلم نعدلْ غيرَه بغيرِه. والجواب: أنّ الهاء في «بغيره» لـ «السِّوَى»، فكأنّه قال: «فلم نعدلْ سِواه بغيرِ السِّوَى»، وغيرُ سِواه[٥] هو نفسُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ فالمعنى: فلم نعدلْ سِواه به ﷺ.[٦]

(١) عبد الله بن أحمد نحوي مشهور مشارك في الحديث والتفسير واللغة توفي سنة ٥٦٧. البغية ٢: ٢٩. وانظر مقدمة كتابه المرتجل ص ٥.

(٢) أي: ما يحتاج إلى تفسير معانيه. وفي الأصل: «من أثبات مشكل المعاني». وتحته عن نسخة: أبيات المعاني.

(٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٣. وعند المحشّي: هادِيًا.

(٤) سقطت من ن.

(٥) ط: وغير السوى.

(٦) ليست الجملتان في ط ون.

حرف الفاء

٥٦ ـ الفاء المُفرَدةُ

حرفٌ مُهمَل خلافًا لبعض الكوفيّين في قولهم: إنّها ناصبة في نحو «ما تأتِينا فتُحدِّثَنا»، وللمبرّد في قوله: إنها خافضة في نحو:[1]

٢٩٢ ـ فمِثْـلِكِ حُبلَـى قَد طَرَقـتُ، ومُرضِـعٍ

فيمَن جرّ مِثلًا والمعطوفَ. والصحيح أنّ النصب بـ «أنْ» مضمرةً كما سيأتي، وأنّ الجرّ بـ «رُبَّ» مضمرةً كما مرّ. وتردُ على ثلاثة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تكونَ عاطفة، وتُفيدَ ثلاثة أُمور:

أحدُها: الترتيب وهو نوعان: معنويّ كما في «قامَ زيدٌ فعمرٌو»[2]، وذِكريّ وهو عطفُ مُفصَّلٍ على مُجمَل نحو[3]: ﴿فأزلَّهُما الشَّيطانُ عَنها فأخرَجَهُما مِمّا كانا فِيهِ﴾ ونحو: ﴿فقَد سألُوا مُوسَى أكبَرَ مِن ذلِكَ فقالُوا: أرِنا اللهَ جَهْرةً﴾ ونحو: ﴿ونادَى نُوحٌ رَبَّهُ فقالَ: رَبِّ﴾ الآيةَ، ونحو: «تَوَضّأَ فغَسَلَ وَجهَهُ ويَدَيهِ ومَسَحَ رأسَه ورِجلَيهِ».[4] وقال الفرّاء: «[5] لا تُفيد الترتيبَ مُطلقًا» ـ وهذا مع قوله: «إنّ الواو تفيد الترتيب» غريبٌ ـ واحتجّ بقوله تعالى[6]: ﴿أهلَكْناها فجاءَها بأسُنا بَياتًا أو هُم قائلُونَ﴾، وأُجيب بأنّ المعنى: أردْنا إهلاكَها، أو بأنها للترتيب الذِّكري. وقال الجَرمي:[7] لا تفيد الفاء الترتيبَ في البِقاع ولا في الأمطار بدليل قولِه:[8]

٢٩٣ ـ بَيـنَ الدَّخُـولِ فحَـومَلِ

وقولِهم: «مُطِرنا مكانَ كذا فمكانَ كذا»، وإن[9] كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

---

(١) مضى تحت الرقم ٢٢٩.

(٢) عند المحشّي: فعمروٌ.

(٣) الآيات: ٣٦ من سورة البقرة و١٥٣ من سورة النساء و٤٥ من سورة هود وزاد آخرَها في ط: ﴿إنَّ ابني مِن أهلي﴾.

(٤) الحديث مرويّ عن عليّ رضي الله عنه. انظر مرقاة المفاتيح ص ٢٧٤٧ وشرح التصريح على التوضيح ٢: ٦١ لا ما أحال عليه المحشّي.

(٥) معاني القرآن ٢: ٤٢. قلت: لعلّ الإطلاق هو للنفي بـ «لا» لا للفعل بعدها. فهو يعني أنها تفيده ولكن لا تلزمه، فلا غرابة بين قوليه. وزاد هنا في ط: إنها.

(٦) الآية ٤ من سورة الأعراف لا ٣ كما جاء في ط.

(٧) انظر الجنى الداني ص ٦٣.

(٨) قسيم بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٣ تتمته:

قِفـا، نَبْـكِ مِـن ذِكـرى حَبِيـبٍ ومَنزِلِ بِسِـقطِ اللِّـوَى،

(٩) كذا، والصواب «إذا» كما جاء في شرح التصريح على التوضيح ٢: ١٦ وكما سيرد في المثالين القادمين.

الأمرُ الثاني: التعقيب، وهو في كلّ شيء بِحَسَبه. ألا ترى أنه يقال: «تزوّجَ فلانٌ فوُلِدَ له[١]»، إذا لم يكن بينهما إلّا مدّةُ الحَمل وإن كانت مُدّةً[٢] متطاولة، و«دخلتُ البصرة فبغدادَ» إذا لم تُقِم في البصرة ولا بين البلدين؟ وقال الله تعالى[٣]: ﴿أَلَم تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصبِحُ الأَرضُ مُخضَرّةً﴾؟ وقيل: الفاء في هذه الآية للسببية، وفاء السببية لا تستلزم التعقيب بدليل صحّة قولك: «إنْ يُسلمْ فهو يدخلُ الجنّةَ»، ومعلوم ما بينهما من المُهلة.

وقيل: تقع الفاء تارةً بمعنى «ثُمَّ»، ومنه الآيةُ[٤] وقولُه تعالى[٥]: ﴿ثُمَّ خَلَقْنا النُّطْفَةَ عَلَقَةً، فخَلَقْنا العَلَقَةَ مُضْغةً، فخَلَقْنا المُضْغةَ عِظامًا، فكَسَونا العِظامَ لَحمًا﴾، فالفاءات في «فخلقنا العلقة[٦]» وفي «فخلقنا المضغة» وفي «فكسونا» بمعنى «ثُمَّ» لتراخي معطوفاتها، وتارةً بمعنى الواو كقوله: «بَينَ الدَّخُولِ فحَومَلِ». وزعم الأصمعي[٧] أنّ الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز «جلستُ بين زيدٍ فعَمرٍو»، وأجيب بأنّ التقدير بين مواضعِ الدَّخولِ فمواضعِ حَومل، كما يجوز: جلستُ بين العلماء فالزهاد. وقال بعض البغداديين: الأصل «ما بينَ» فحَذفَ «ما» دون «بين» كما عكسَ ذلك مَن قال:[٨]

٢٩٤ ـ يا أحسَنَ النّاسِ، ما قَرْنًا إلَى قَدَمٍ

أصله «ما بينَ قرنٍ»، فحَذف «بينًا» وأقامَ «قرنًا» مَقامها. ومثله[٩]: ﴿ما بَعُوضةً فما فَوقَها﴾. قال: والفاء نائبة عن: إلَى.[١٠]

ويحتاج على هذا القول إلى أن يقال: «وصحّت / ٦٦ إضافة «بين» إلى «الدَّخول» لاشتماله على مواضع أو لأن التقدير: بين مواضعِ الدَّخول. وكون الفاء للغاية بمنزلة «إلَى» غريبٌ، وقد

(١) زاد هنا في ط: ولدٌ.
(٢) سقطت من ط.
(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج.
(٤) يعني آية الحج.
(٥) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.
(٦) زاد هنا في ط: مضغة.
(٧) انظر شرح السبع الطوال للخطيب التبريزي ص ٢٣.
(٨) صدر بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٤ عجزه:

ولا حِبالَ مُحِبٍّ واصِلٍ تَصِلُ

والقرن: خصال الشعر. وعند المحشّي: «قَدَمٍ».
(٩) الآية ٢٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ اللهَ لا يَستَحْيِي أن يَضرِبَ مَثَلًا ما بَعُوضةً فما فَوقَها﴾. والتقدير: ما بينَ بعوضةٍ إلى ما فوقها. انظر معاني القرآن ١: ٢٢.
(١٠) هذا مذهب هشام بن معاوية الضرير. شرح الكافية ٢: ٣٤٠. وسقط «إلى» من ش.

يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله:[(١)]

٢٩٥ ـ وأنتِ الّتي حَبَّبتِ شَغْبًا إلَى بَدًا إلَيَّ، وأوطاني بِلادٌ سِواهُما

إذ المعنى: شغبًا فبَدًا. وهما موضعان. ويدلّ على إرادة الترتيب قولُه بعده:[(٢)]

حَلَلتِ بِهذا حَلّةً، ثُمَّ حَلّةً بِهذا، فطابَ الوادِيانِ كِلاهُما

وهذا معنًى غريبٌ لـ «إلَى»[(٣)] لم أرَ من ذكره.

والأمر الثالث: السببية، وذلك[(٤)]غالب في العاطفة جملةً أو صفةً. فالأوّل نحو[(٥)]: ﴿فوَكَزَهُ مُوسَى فقَضَى علَيهِ﴾ ونحو: ﴿فتَلَقَّى آدَمُ مِن رَبِّهِ كَلِماتٍ فتابَ علَيهِ﴾، والثاني نحو: ﴿لآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِن زَقُّومٍ فمالِئُونَ مِنها البُطُونَ فشارِبُونَ علَيهِ مِنَ الحَمِيمِ[(٦)]﴾. وقد تجيء في ذلك لمجرّد الترتيب نحو[(٧)]: ﴿فراغَ إلَى أهلِهِ فجاءَ بِعِجلٍ سَمِينٍ فقَرَّبَهُ إلَيهِم﴾ ونحو: ﴿لَقَد كُنتَ في غَفْلَةٍ مِن هذا فكَشَفْنا عَنكَ غِطاءكَ﴾ ونحو: ﴿فأقبَلَتِ امرأتُهُ في صَرَّةٍ فصَكَّت وَجهَها﴾ ونحو: ﴿فالزّاجِراتِ زَجرًا فالتّالياتِ ذِكرًا﴾.

وقال الزمخشري: للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال:[(٨)] أحدها: أن تدلّ على ترتيبِ معانيها في الوجود كقوله:[(٩)]

٢٩٦ ـ يا لَهفَ زَيّابةَ، لِلحارِثِ الصّـابِحِ، فالغانِمِ، فالآيِبِ!

أي: الذي صَبحَ فغنِمَ فآبَ، والثاني: أن تدلّ على ترتيبها في التفاوُت من بعض الوجوه نحو قولك: «خذِ الأكملَ فالأفضلَ، واعملِ الأحسنَ فالأجملَ»،[(١٠)]والثالث: أن تدلّ على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو[(١١)]: رَحِمَ الله المُحلِّقين فالمُقصِّرين. انتهى. البيت لابن زيّابةَ، يقول: «يالهفَ أبِي[(١٢)]على الحارث، إذ

---

(١) البيتان لكثير عزة في ديوانه ص ٢٠٤. وفي الأصل ون: «شَعبًا» هنا وفيما بعد. والأولى أن «إلى» هنا بمعنى «مع» للمصاحبة. ط: «بَدا» دون تنوين في الموضعين.

(٢) ضُبط في الأصل: «حلّة» بفتح الحاء وكسرها في الموضعين.

(٣) في الأصل وخ وط: لأني.

(٤) زاد هنا في ن: أمر.

(٥) الآيتان: ١٥ من سورة القصص و٣٧ من سورة البقرة.

(٦) الآيات ٥٣ ـ ٥٥ من سورة الواقعة. وزاد هنا في ق: ﴿فشارِبُونَ شُربَ الهِيمِ﴾.

(٧) الآيات: ٢٦ و٢٧ من سورةالذاريات ـ والشاهد في الفاء الثانية. انظر المفصل ص ١٨٤٥ ـ و٢٢ من سورة ق و٢٩ من سورة الذاريات و١ ـ ٤ من سورة الصافات: ﴿والصّافّاتِ صَفًّا، فالزّاجِراتِ زَجرًا، فالتّالِياتِ ذِكرًا، إنَّ إلـٰهَكُم لَواحِدٌ﴾.

(٨) الكشاف ٢: ٥٩٧.

(٩) البيت لابن زيّابة في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٠.

(١٠) يعني أن الأفضل بعد الأكمل، والأجمل بعد الأحسن.

(١١) جعل البيضاوي هذا القول حديثًا شريفًا.

(١٢) ط: «أُمّي». وللرواة خلاف في زيابة اسم أبيه أو أمه. انظر شرح الحماسة للتبريزي ١: ٧٤ ـ ٧٥ والمنصف ٢: ٢.

صَبَحَ قومي بالغارة فغَنِمَ فآب سليمًا، ألّا أكونَ لقيتُه فقتلتُه»! وذلك لأنه يريد: يا لهفَ نَفْسِي!

٢ ـ والثاني من أوجُه الفاء: أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا، وهو منحصر في ستّ مسائل:

إحداها: أن يكون الجواب جملة اسمية نحو(١): ﴿وإن يَمسَسْكَ بِخَيرٍ فهُوَ علَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾ ونحو: ﴿إن تُعَذِّبْهُم فإنَّهُم عِبادُكَ، وإن تَغفِرْ لَهُم فإنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾.

الثانية: أن تكون فعلية كالاسمية، وهي التي فعلها جامدٌ نحو(٢): ﴿إن تَرَنِ أنا أقَلَّ مِنكَ مالًا ووَلَدًا فعَسَى رَبِّي أن يُؤتِيَنِي﴾، ﴿إن تُبدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا هِيَ﴾! ﴿ومَن يَكُنِ الشَّيطانُ لَهُ قَرِينًا فساءَ قَرِينًا﴾! ﴿ومَن يَفعَلْ ذلِكَ فلَيسَ مِنَ اللهِ في شَيءٍ﴾.

الثالثة: أن يكون فعلها إنشائيًّا نحوَ(٣): ﴿إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُونِي يُحبِبْكُمُ اللهُ﴾ ونحوَ: ﴿فإن شَهِدُوا فلا تَشهَدْ مَعَهُم﴾ ـ ونحوُ:(٤) ﴿قُلْ: أرَأيتُم: إن أصبَحَ ماؤُكُم غورًا فمَن يأتِيكُم بِماءٍ مَعِينٍ﴾؟ فيه أمرانِ: الاسمية والإنشاء ـ(٥) ونحوَ: إن قامَ زيدٌ فواللهِ لأقُومَنَّ، ونحوَ: إن لم يَتُبْ زيدٌ فيا خُسْرَهُ رَجُلًا!

والرابعة: أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنًى إمّا حقيقةً نحو(٦): ﴿إن يَسرِقْ فقَد سَرَقَ أخٌ لَهُ مِن قَبلُ﴾ ونحو: ﴿إن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن قُبُلٍ فصَدَقَت وهُوَ مِنَ الكاذِبِينَ، وإن كانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فكَذَبَت وهُوَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾ و«قد» هنا مُقدَّرة، وإمّا مَجازًا نحو(٧): ﴿ومَن جاءَ بِالسَّيِّئةِ فكُبَّت وُجُوهُهُم في النّارِ﴾، نُزِّل هذا الفعل لتحقُّق وقوعه منزلةَ ما وقع.

الخامسة: أن تقترن بحرف استقبال نحو(٨): ﴿مَن يَرتَدَّ مِنكُم عَن دِينِهِ فسَوفَ يأتِي اللهُ بِقَومٍ﴾ ونحو: ﴿وما يَفعَلُوا مِن خَيرٍ فلَن يُكفَرُوهُ﴾. السادسة: أن تقترن بحرف له الصدر كقوله:(٩)

---

(١) الآيتان: ١٧ من سورة الأنعام و١١٨ من سورة المائدة.

(٢) الآيات: ٣٩ و٤٠ من سورة الكهف و٢٧١ من سورة البقرة و٣٨ من سورة النساء و٢٨ من سورة آل عمران. ش: التي يكون فعلها جامدًا نحو.

(٣) الآيات: ٣١ من سورة آل عمران و١٥٠ من سورة الأنعام و٣٠ من سورة الملك.

(٤) نحوُ: مبتدأ وليس معطوفًا على «نحوَ»، وجملة فيه أمران: في محل رفع خبر للمبتدأ، والجملة الكبرى اعتراضية بين الآية قبلها وما عطف من المثالين القادمين، وبهذا نتخلص من الإشكالات التي أثارها المحشّون. انظر حاشية الدسوقي ١: ١٧٦.

(٥) ط: والإنشائية.

(٦) الآيات: ٧٧ و٢٦ و٢٧ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٩٠ من سورة النمل.

(٨) الآيتان: ٥٤ من سورة المائدة ـ وزاد آخرَها في ط: ﴿يُحِبُّهُم ويُحِبُّونَهُ﴾ ـ و١١٥ من سورة آل عمران.

(٩) البيت لربيعة بن مقروم في الخزانة ٤: ٢٠١ يفتخر بكثرة من ألهبته عداوته. والحنق: الغيظ. ط: «فذِي لَهَبٍ». وفي الأصل: «فذِي حَنَقٍ». وفوقها: لَهَب. وعند المحشّي: التهابًا.

٢٩٧ ـ فإن أهلِكْ فذي حَنَقٍ لَظاهُ عليَّ، يَكادُ يَلتَهِبُ التِهابا

لِما عرفتَ من أنّ «رُبَّ» مقدرةٌ وأنّها لها الصدر.

وإنما دخلتْ في نحو[1]: ﴿ومَن عادَ فيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ﴾ لتقدير الفعل خبرًا لمحذوف، فالجملة اسمية. وقد مرّ أنّ «إذا» الفُجائيةَ قد تنوب عن الفاء نحو[2]: ﴿وإن تُصِبْهُم سَيِّئةٌ بِما قَدَّمَت أيدِيهِم إذا هُم / ٦٧ يَقنَطُونَ﴾، وأنّ الفاء قد تُحذف في الضرورة كقوله:[3]

٢٩٨ ـ مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

وعن المبرّد[4] أنه منع ذلك حتّى في الشعر وزعم أنّ الرواية «مَن يَفعلِ الخَيرَ فالرَّحمنُ يَشكُرُهُ»، وعن الأخفش أنَّ ذلك واقع في النثر الصحيح[5] وأنّ منه قولَه تعالى: ﴿إن تَرَكَ خَيرًا الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ[6]﴾، وتقدّم تأويلُه. وقال ابن مالك: يجوز في النثر نادرًا، ومنه حديث اللُّقَطة:[7] «فإن جاءَ صاحِبُها، وإلّا استَمتِعْ بِها».

تنبيه

كما تَربط الفاءُ الجوابَ بشرطه كذلك[8] تربط شِبهَ الجواب بشِبه الشرط. وذلك في نحو: الذي يأتيني فله درهمٌ. وبدخولها فُهِم ما أراده المتكلّم من ترتّب لزوم الدرهم على الإتيان، ولو لم تدخل احتَمل ذلك وغيرَه. وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو[9]: ﴿لَئنْ أُخرِجُوا لا يَخرُجُونَ مَعَهُم﴾ في إيذانها بما أراده المتكلّم من معنى القسَم. وقد قُرئ بالإثبات والحذفِ قولُه تعالى[10]: ﴿وما أصابَكُم مِن مُصِيبةٍ فبِما كَسَبَت أيدِيكُم﴾.

٣ ـ الثالث:[11] أن تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها، وهذا لا يُثبِتُه سيبويه، وأجاز الأخفش

(١) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٣) مضى تحت الأرقام: ٨٥ و١٤٦ و٢٤٠. ط: للضرورة كقوله.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٦٩ ـ ٧٠.

(٥) ط: «الفصيح». وانظر معاني القرآن للأخفش ١ : ١٥٨. وقول ابن مالك هو الصواب.

(٦) الآية ١٨٠ من سورة البقرة: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أحَدَكُمُ المَوتُ إنْ تَرَكَ خَيرًا الوَصيّةُ لِلوالِدَينِ والأقرَبِينَ بِالمَعرُوفِ حَقًّا علَى المُتَّقِينَ﴾. وأُلحق بحاشية الأصل هنا: «والأقرَبِينَ». وانظر المفصل ص ٨٨.

(٧) في الأصل: «ومن ذلك الحديثُ في اللقطة». وفي الحاشية عن نسخة كما أثبتنا. والحديث هو ذو الرقم ٢٤٣٧ في البخاري، وفيه حذف جواب الشرط الأول مع الفاء والتقدير: فادفعْها إليه، وحذف الفاء الرابطة للثاني أي: فاستمتعْ بها.

(٨) كذلك: توكيد لفظي لقوله «كما» لا محل له من الإعراب. وقوله «بشرطه» يعني: بجملة الشرط. وانظر الجنى الداني ص ٧٠.

(٩) الآية ١٢ من سورة الحشر.

(١٠) الآية ٣٠ من سورة الشورى. وبالإثبات والحذف أي: للفاء.

(١١) أي: من أوجه الفاء.

زيادتها في الخبر مطلقًا وحكى: «أخوكَ فوُجِدَ»،[١] وقيّد الفراء والأعلم وجماعة الجوازَ بكون الخبر أمرًا أو نَهيًا. فالأمرُ كقولِه:[٢]

٢٩٩ ـ وقـائلـةٍ: خَـولانُ فانكِـحْ فَتـاتَـهُـم

وقولِه:[٣]

٣٠٠ ـ أنـتَ فـانـظُـر: لأيِّ ذاكَ تَـصِيـرُ؟

وحمل عليه الزجّاج[٤]: ﴿هذا فلْيَذُوقُوهُ﴾، والنهيُ نحو: زيدٌ فلا تضرِبْهُ. وقال ابن بَرهانَ:[٥] تُزاد الفاء عند أصحابنا جميعًا كقوله:[٦]

٣٠١ ـ وإذا هَـلَكـتُ فـعِـنـدَ ذلِكِ فاجـزَعِـي

انتهى. وتأوّل المانعون قولَه: «خَولانُ فانكِحْ» على أنّ التقدير: هذه خَولانُ، وقولَه: «أنتَ فانظُرْ» على أنّ التقدير: «انظرْ فانظرْ»، ثم حُذف «انظر» الأوّل وحده، فبرز ضميره فقيل: أنت فانظر، والبيتَ الثالث ضرورةً، وأمّا الآية فالخبر «حميمٌ» وما بينهما مُعترض، أو هذا: منصوب بمحذوف يفسّره «فلْيَذُوقُوهُ» مثلَ[٧]: ﴿وإيّايَ فارهَبُونِ﴾، وعلى هذا فـ«حَمِيمٌ» بتقدير: هو حميمٌ.

ومن زيادتها قولُه:[٨]

٣٠٢ ـ لَمّـا اتَّقَـى بِيَـدٍ عَظِيـمٍ جِرمُهـا فتَرَكـتُ ضـاحِـيَ جِلدِهـا يَتَذَبـذَبُ

---

(١) عند المحشّي: فوَجَدَ.

(٢) صدر بيت في الخزانة ١: ٢١٨ عجزه:

وأُكـرُومـةُ الحَـيَّـيـنِ خِـلـوٌ كَـمـا هِـيـا

وخولان: مبتدأ خبره جملة: انكحْ. والأكرومة: الموصوفة بالكرم. والحيان: قوم أبيها وقوم أمّها. وخلو: أي: لم تتزوّج.

(٣) عجز بيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٨٤ صدره في ط:

أرَواحٌ مُـوَدِّعٌ أم بُـكُـورٌ؟

(٤) الآية ٥٧ من سورة ص ومعاني القرآن ٤: ٣٣٩. وزاد آخرَها في ط: ﴿حَمِيمٌ وغَسّاقٌ﴾.

(٥) شرح اللمع ص ٢٤٣.

(٦) عجز بيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٧٢ صدره في ن:

لا تَجـزَعِـي، إنْ مُنـفِـسٌ أهـلَكـتُـهُ

ط: «فإذا». والمنفس: النفيس من المال. قيل: إن الفاء الأولى بعد الشرط زائدة، أو أيُّهما شئتَ. والصواب أن الثانية هي الزائدة، أمّا الأولى فرابطة لجواب الشرط وهو جملة إنشائية. ط: ذلكَ.

(٧) الآية ٤٠ من سورة البقرة.

(٨) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٤. والجرم: الجسم. وتركت أي: جعلت. والضاحي: الظاهر. ويتذبذب: يضطرب.

لأنّ الفاء لا تدخل في جواب «لَمّا» خلافًا لابن مالك.[١] وأمّا قوله تعالى[٢]: ﴿فلَمّا نَجّاهُم إلَى البَرِّ فمِنهُم مُقتَصِدٌ﴾ فالجواب محذوف أي: انقسموا قِسمَينِ فمنهم مقتصد ومنهم غيرُ ذلك، وأمّا قوله تعالى[٣]: ﴿ولَمّا جاءَهُم كِتابٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم، وكانُوا مِن قَبلُ يَستَفتِحُونَ على الَّذِينَ كَفَرُوا، فلَمّا جاءَهُم ما عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ فقيل: جوابُ «لَمّا» الأُولى «لَمّا» الثانيةُ وجوابُها - وهذا مردود لاقترانه بالفاء - وقيل: «كَفَرُوا بِهِ» جوابٌ لهما لأن الثانية تكرير للأُولى، وقيل: جواب الأُولى محذوف أي: أنكروه.

مسألة

الفاء في نحو[٤]: ﴿بَلِ اللهَ فاعبُدْ﴾ جوابٌ لـ «أمّا» مقدَّرةً عند بعضهم وفيه إجحاف، وزائدةٌ عند الفارسي[٥] وفيه بُعد، وعاطفةٌ عند غيره والأصلُ «تنبّهْ فاعبدِ اللهَ» ثم حُذِف «تنبّه» وقُدِّمَ المنصوب على الفاء إصلاحًا للَّفظ كيلا تقعَ الفاء صدرًا كما قال الجميع في الفاء في نحو «أمّا زيدًا فاضربْ» إذ الأصل: مَهما يكنْ من شيءٍ فاضربْ زيدًا. وقد مضى شرحه في حرف الهمزة.

مسألة

الفاء في نحو «خرجتُ فإذا الأسدُ» زائدةٌ لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة، وعاطفةٌ عند مَبرَمانَ وأبي الفتح،[٦] وللسببية المَحضة كفاء الجواب عند أبي إسحاق. ويجب عندي أن يُحمل على ذلك مثلُ: ﴿إنّا أعطَيناكَ الكَوثَرَ. فصَلِّ لِرَبِّكَ وانحَرْ[٧]﴾، ونحوُ: ائتِنِي فإنّي أُكرِمُكَ، إذ لا يُعطف الإنشاء على الخبر ولا العكس، ولا يحسن إسقاطها لِيَسهُل[٨] دعوى زيادتها.

---

(١) التسهيل ص ٢٤١.

(٢) الآية ٣٢ من سورة لقمان لا السجدة كما جاء في ط. والصواب أن الفاء رابطة للشرط. المفصل ص ١٣٩٤.

(٣) الآية ٨٩ من سورة البقرة. والشرط الثاني وحده: توكيد لفظي للشرط الأول، والفاء: زائدة للمبالغة في التوكيد، والجملة الأخيرة هي جواب الشرط الأول. المفصل ص ٤٣.

(٤) الآية ٦٦ من سورة الزمر لا سورة الروم كما جاء في ط.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٧٣. والفاء: حرف زائد لتوكيد تعليق الفعل بمفعوله المقدم مع المبالغة في الحصر. المفصل ص ١٦٥٤.

(٦) انظر الجنى الداني ص ٧٣. والصواب أن الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب والسببية.

(٧) الآيتان ١ و٢ من سورة الكوثر. وليست هذه الجملة المعطوفة مع الواو في ب وط ون. والصواب أن الفاء هي الفصيحة للاستئناف والسببية. المفصل ص ٢١٦٢. وكذلك حكم الفاء في المثال التالي.

(٨) في حاشية الأصل عن نسخة: «فيسهل». ش: لتسهل.

مسألة

﴿أيُحِبُّ أحَدُكُم أن يأكُلَ لَحمَ أخِيهِ مَيْتًا؟ فكَرِهتُمُوهُ﴾[١] قُدِّرَ أنهم قالوا بعد الاستفهام: «لا»، فقيل لهم: فهذا كرهتُمُوه ـ يعني: «والغِيبةُ مثلُه فاكرَهوها»ـ ثم حُذف المبتدأ وهو «هذا». وقال الفارسي:[٢] التقدير: «فكما كرهتُمُوه / ٦٨ فاكرَهوا الغِيبة»، وضعّفه ابن الشجري[٣] بأنّ فيه حذفَ الموصول وهو «ما» المصدريةُ دون صلتها وذلك رديء. وجملة ﴿واتَّقُوا اللهَ﴾ عطفٌ على: ﴿ولا يَغتَبْ بَعضُكُم بَعضًا﴾ على التقدير الأوّل، وعلى «فاكرهوا الغِيبة» على تقدير الفارسي.

وبَعدُ فعِندي أنّ ابن الشجري لم يتأمّل كلام الفارسي. فإنه قال: كأنهم قالوا في الجواب: «لا» فقيل لهم: فكرهتموه فاكرهوا الغِيبة واتّقوا الله. فـ «اتّقوا»:[٤] عطفٌ على فـ «اكرهوا»، وإن لم يُذكر كما في: ﴿اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ، فانفَجَرَتْ﴾،[٥] والمعنى: فكما كرهتموه فاكرهوا الغِيبة، وإن لم تكن «كما» مذكورةً، كما أنّ «ما تأتينا فتُحدِّثُنا»؟ معناه: فكيف تحدِّثُنا، وإن لم تكن «كيف» مذكورة. انتهى. وهذا يقتضي أنّ «كما» ليست محذوفة بل أنّ المعنى يُعطيها. فهو تفسيرُ معنًى لا تفسيرُ إعراب.

تنبيه

قيل: تكون الفاء[٦] للاستئناف كقوله:[٧]

٣٠٣ـ أَلَم تَسـأَلِ الـرَّبـعَ القَـواءَ؟ فيَنـطِـقُ

---

(١) الآية ١٢ من سورة الحجرات: ﴿ولا يَغتَبْ بَعضُكُم بَعضًا ـ أيُحِبُّ أحَدُكُم أن يأكُلَ لَحمَ أخِيهِ مَيْتًا؟ فكَرِهتُمُوهُ ـ واتَّقُوا اللهَ. إنَّ اللهَ تَوّابٌ رَحِيمٌ﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين. والصواب أن الهمزة: حرف استفهام للإنكار الإبطالي، أي: للنفي. ولذا جاز عطف جملة «كرهتموه» بفاء السببية على جملة الاستفهام مع إفادة التوكيد لها، أي: لا تحبونه فكرهتموه. المفصل ص ١٨٢٦.

(٢) الحجة للفارسي ٦: ٢١٢.

(٣) الأمالي ٢: ٣٢٩.

(٤) المعطوف هو الجملة بدون الفاء على الجملة بدون الفاء أيضًا خلافًا لِمَا عند المحشّي.

(٥) الآية ٦٠ من سورة البقرة: ﴿فقُلْنا: اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ، فانفَجَرَتْ مِنهُ اثنَتا عَشْرةَ عَينًا﴾.

(٦) سقط «قيل» من ش. ط: قيل الفاء تكون.

(٧) صدر بيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٤٤ عجزه:

وهَـل تُـخـبِـرَنْـكَ الـيـومَ بَـيـداءُ سَـمـلَـقُ؟

والربع: الدار. والقواء: الخرب الخاوي. والبيداء: الأرض القفر. والسملق: التي لا نبات فيها. والفاء في البيت ليست استئنافية ولا للعطف خلافًا لما ذكر المحشّي ونقل عن المرادي، وهي: حرف اعتراض للترتيب والتعقيب والسببية، ولا يلزم السببيةَ أن يُنصب ما بعدها دائمًا، خلافًا لِما يتوهّمه جَهَلة المُعربين، وجملة هو ينطق: اعتراضية بين جملتي الاستفهام. وابن هشام هنا يجاري علماء البيان، فيجعل الاعتراضية استئنافية.

أي: «فهو ينطقُ»، لأنها لو كانت للعطف لجُزِم[١] ما بعدها، ولو كانت للسببية لنُصب. ومثله[٢]: ﴿فإنَّما يَقُولُ لَهُ: «كُنْ»، فيَكُونُ﴾ بالرفع أي: فهو يكون حينئذ،[٣] وقولُه:[٤]

٣٠٤ ـ الشِّعرُ صَعبٌ، وطَوِيلٌ سُلَّمُهْ إذا ارتَقَى فِيهِ الَّذِي لا يَعلَمُهْ
زَلَّتْ بِهِ إلَى الحَضِيضِ قَدَمُهْ يُرِيدُ أنْ يُعرِبَهُ، فيُعجِمُهْ

أي: فهو يُعجِمُه. ولا يجوز نصبه بالعطف لأنه لا يريد أن يعجمه. والتحقيق أنّ الفاء في ذلك كلِّه للعطف وأنّ المعتمَدَ بالعطف الجملةُ لا الفعلُ، والمعطوفَ عليه في هذا الشعر قولُه «يريد». وإنّما يقدِّر النحويون كلمة «هو» ليبيّنوا أن الفعل ليس المعتمَدَ بالعطف.

٥٧ ـ في

حرفُ جرّ له عشَرةُ مَعانٍ:

أحدُها: الظرفية وهي إمّا مكانية أو زمانية، وقد اجتمعتا في قوله تعالى[٥]: ﴿الم، غُلِبَتِ الرُّومُ في أدنَى الأرضِ، وهُم مِن بَعدِ غَلَبِهِم سَيَغلِبُونَ في بِضعِ سِنِينَ﴾، أو مَجازية نحو[٦]: ﴿ولَكُم في القِصاصِ حَياةٌ﴾. ومن المكانية: «أدخلتُ الخاتِمَ في إصبَعِي[٧] والقَلَنسُوةَ في رأسِي»، إلّا أنّ فيهما قلبًا.

الثاني: المُصاحَبة نحو[٨]: ﴿ادخُلُوا في أُمَمٍ﴾ أي: معَهم ـ وقيل[٩]: التقدير: «ادخلُوا في جُملةِ أُمم»، فحُذف المضاف ـ ﴿فخَرَجَ علَى قَومِهِ في زِينَتِهِ﴾.[١٠]

---

(١) أي: بالعطف على «تسأل» لا على «ألم تسأل» كما زعم المحشّي.
(٢) الآية ١١٧ من سورة البقرة.
(٣) سقطت من ن. وهذا تفسير معنى لا تقدير إعراب، والأمر في الآية الكريمة كناية عن سرعة الإيجاد، إذ ليس هناك مخاطَب ولا طلب بالوجود، وإنما هي إرادة نافذة فورًا بلا قول ولا طلب، وليس بين الإرادة والوجود تقدّم أو تأخّر لأنهما متصاحبان. وكن أي: احدُثْ. ويكون أي: يحدث ويحصل. وقوله «فهو يكون» يعني أن جملة يكون: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الكبرى: استئنافية. والأولى أن جملة يكون: معطوفة على جملة «يقول» والفاء: عاطفة للترتيب الذكري، ولا حاجة إلى تقدير محذوف. المفصل ص ٥٧.
(٤) الرجز للحطيئة في ديوانه ص ١١١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٧.
(٥) الآيات ١ ـ ٤ من سورة الروم. ط: ألم.
(٦) الآية ١٧٩ من سورة البقرة.
(٧) ب: «الإصبع». ط: أصبعي.
(٨) الآية ٣٨ من سورة الأعراف.
(٩) الاعتراض ليس في ش ون.
(١٠) الآية ٧٩ من سورة القصص.

والثالث: التّعليل نحو[(١)]: ﴿فذلِكُنَّ الَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ﴾، ﴿لَـمَسَّكُم فِيما أَفَضتُم﴾، وفي الحديث[(٢)]: «إنَّ امرأةً دَخَلَتِ النّارَ في هِرّةٍ حَبَسَتها».

الرابع: الاستعلاء نحو[(٣)]: ﴿ولأُصَلِّبَنَّكُم في جُذُوعِ النَّخلِ﴾، وقال:[(٤)]

٣٠٥ ـ هُمُ صَلَبُـوا العَبدِيَّ في جِـذعِ نَـخلَـةٍ

وقال آخر:[(٥)]

٣٠٦ ـ بَطَـلٌ، كَأَنَّ ثِـيابَـهُ فـي سَرْحَـةٍ

والخامس: مُرادَفة الباء كقوله:[(٦)]

٣٠٧ ـ ويَركَـبُ يَـومَ الرَّوعِ مِنّـا فَوارِسٌ بَصِيـرُونَ في طَعـنِ الأبـاهِرِ والكُلَـى

وليس منه قولُه تعالى[(٧)]: ﴿يَذرَؤُكُم فِيهِ﴾ خلافًا لزاعمه،[(٨)] بل هي للتعليل، أي: يُكثِّرُكم بسبب هذا الجَعل. والأظهر[(٩)] قول الزمخشري أنّها[(١٠)] للظرفية المجازية. قال: جعلَ هذا التدبير كالمَنبع أو

(١) الآيتان: ٣٢ من سورة يوسف و١٤ من سورة النور: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم ورَحمَتُهُ في الدُّنيا والآخِرةِ لَمَسَّكُم فِيما أَفَضتُم فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾. والمراد بالتعليل هنا هو السببية.

(٢) الحديث ٧٤٨٠ في المعجم الأوسط. وانظر الدر المصون ١: ٨٨ وهمع الهوامع ٢: ٤٤٦ والحديث ٢٢٣٦ في صحيح البخاري. وهذا غير ما ذكره المحشّي وروى: أنَّ.

(٣) الآية ٧١ من سورة طه.

(٤) صدر بيت لسويد بن أبي كاهل في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٦٢ عجزه:

فـلا عَـطَسَـت شَـيبـانُ إلّا بـأجـدَعـا

وفي الأصل: «وهُمْ». والعبدي: رجل من عبد قيس. والأجدع: الأنف المقطوع.

(٥) صدر بيت لعنترة في ديوانه ص ١٥٧ عجزه:

يُحـذَى نِعـالَ السِّبـتِ، لَيـسَ بـتَـوءَمِ

والسرحة: الشجرة الضخمة. ويحذى: يلبس بقدمه. والسبت: جلد البقر. والتوءم: من زاحمه أخوه في بطن أمه ورضاعته. وعند المحشّي: بتَوأَمِ.

(٦) البيت لزيد الخيل في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٧١. والروع: الفزع. والبصير: الماهر. وفي: للإلصاق المعنوي. والأباهر: جمع أبهر. وهو عرق في الصلب. والكلى: جمع كلْية.

(٧) الآية ١١ من سورة الشورى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِن أنفُسِكُم أزواجًا، ومِنَ الأنعامِ أزواجًا، يَذرَؤُكُم فِيهِ﴾.

(٨) العبارة هنا مضطربة في النسخ، والمراد: لزاعم معنى الاستعانة. انظر الجنى الداني ص ٢٥١.

(٩) زاد هنا في ط: «الأقوى». وانظر الكشاف ٣: ٧٨.

(١٠) الكشاف ٣: ٧٨. وفتح الهمزة هنا واجب لأن المصدر المؤوّل تفسير لرأي الزمخشري وهو هنا بدل من «قول»، وليس مقول قول كما وهم المحشّي حين كسر الهمزة ثم وضع قبلها نقطتي تنصيص.

المَعدِن للبثّ والتكثير مثلَ: ﴿ولكُم في القِصاصِ حَياةٌ﴾.[١]

والسادس: مُرادَفة «إلَى» نحو[٢]: ﴿فردُّوا أيدِيَهُم في أفْواهِهِم﴾.

السابع: مُرادَفة «مِن» كقوله:[٣]

٣٠٨ ـ ألا عِمْ صَباحًا، أيها الطَّلَلُ البالِي   وهَل يَعِمَنْ مَن كانَ في العُصُرِ الخالِي؟
وهَل يَعِمَنْ مَن كانَ أحدَثُ عَهدِهِ   ثَلاثِينَ شَهرًا، في ثَلاثةِ أحوالِ؟

وقال ابن جنّي:[٤] التقدير: «في عَقِبِ ثلاثةِ أحوال». ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته «جلستُ زيدًا»، بتقدير: «جلوسَ زيدٍ» مع احتماله لأن يكون أصله: إلى زيد. وقيل: الأحوال: جمع حالٍ لا حولٍ، أي: في ثلاث حالات: نزولِ المطر وتعاقُبِ الرّياح ومرورِ الدهور. وقيل: يريد أنّ أحدث عهده خمسُ سِنِينَ ونصفٌ. فـ«في» بمعنى: مع.

الثامن: المُقايَسة، وهي الداخلة بين مَفضولٍ سابق وفاضلٍ لاحق نحو[٥]: ﴿فما مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا في الآخِرةِ إلّا قَليلٌ﴾.

التاسع: التعويض، وهي الزائدة عوضًا من أُخرى مَحذوفةٍ كقولك: ضَربتُ فيمَن رغبتَ. أصله: ضَربتُ / ٦٩ مَن رغبتَ فيه. أجازه ابن مالك[٦] وحدَه بالقياس على نحو قوله:[٧]

٣٠٩ ـ فانظُرْ: بِمَن تَثِقُ؟

على حمله على الظاهر،[٨] وفيه نظر.

العاشر: التوكيد، وهي الزائدة لغير التعويض. أجازه الفارسي[٩] في الضرورة وأنشد:[١٠]

---

(١) الآية ١٧٩ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٩ من سورة إبراهيم.

(٣) البيتان لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧٥. وعم أي: انعم. والطلل: ما شخص من آثار الديار. والعصر: الزمن. والخالي: الماضي. وابن هشام أورد البيتين على أن «في» لابتداء الغاية، أي: أن الثلاثين هي مبتدئة من ضمن ثلاث سنين.

(٤) الخصائص ٢: ٣١٤. وقوله يعني أن «في» للظرفية الزمانية، أي: «بعد ثلاثة أحوال» كما قال ابن جنّي نفسه.

(٥) الآية ٣٨ من سورة التوبة.

(٦) انظر شرح التصريح ١: ٦٥٠.

(٧) مضى تحت الرقم ٢٥٢.

(٨) في حاشية الأصل عن نسخة: على ظاهره.

(٩) انظر حاشية الصبان: ٣٢٦.

(١٠) الرجز لأبي سويد بن أبي كاهل في شرح أبيات المغني ٤: ٨١. وزاد هنا في ن: «قوله». وتخال: تظنّ، أي: تظنّ سواده يرندجًا؟ والأولى عدم الزياده وأن في العبارة قلبًا للمبالغة، والمراد: تظنّ جلدًا كائنًا في سواد الليل. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: =

٣١٠ ـ أنــا أبُــو سَعــدٍ، إذا اللَّيــلُ دَجـا تَــخــالُ فــي سَــوادِهِ يَـرَنــدَجا

وأجازه بعضهم في قوله تعالى(١): ﴿وقالَ: اركَبُوا فِيها﴾.

= «يُخالُ» مع أنه فسره بتقدير: تخال سواده يرندجًا. واليرندج: الجلد الأسود.

(١) الآية ٤١ من سورة هود.

حرف القاف

٥٨ ـ قَد

على وجهين: حرفيّةٌ وستأتي، واسميّةٌ وهي على وجهين: اسمُ فعلٍ وسيأتي، واسمٌ مرادف لـ «حَسْبُ». وهذه تُستعمل على وجهين: مبنيّةٌ وهو الغالب لشَبَهها بـ «قَدِ» الحرفيةِ في لفظها ولكثير من الحروف في وضعها، ويقال في هذه: «قَدْ زيدٍ درهمٌ» بالسكون،[1] و«قَدْنِي» بالنون حرصًا على بقاء السكون لأنه الأصل فيما يَبنُون، ومعربةً ـ وهو قليل ـ يقال: «قَدُ زيدٍ درهمٌ» بالرفع كما يقال: «حَسْبُه درهمٌ» بالرفع، و«قَدِي[2]» بغير نون كما يقال: حَسْبِي.

والمستعملة اسمَ فعلٍ مرادِفةٌ لـ «يكفي». يقال: قَدْ زيدًا دِرهمٌ، وقَدْنِي دِرهمٌ، كما يقال: يكفي زيدًا دِرهمٌ، ويكفيني درهمٌ. وقولُه:[3]

٣١١ ـ قَـدْنِـيَ مِـن نَـصـرِ الخُبَـيـبَـين، قَـدِي

تحتمل «قدِ» الأُولى أن تكون مرادِفة لـ «حَسْب» على لغة البناء وأن تكون اسمَ فعلٍ، وأمّا الثانية فتَحتمل الأوّلَ وهو واضح، والثانيَ على أن النون حذفت للضرورة كقوله:[4]

٣١٢ ـ إذْ ذَهَـبَ الـقَـومُ الكِـرامُ، لَيسِـي

وتَحتمل أنه[5] اسم فعلٍ لم يُذكَر مفعوله، فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين.

وأمّا الحرفيّة فمختصّة بالفعل المتصرّف الخبريّ المُثبَت المجرَّدِ من جازمٍ وناصبٍ وحرفِ تنفيس، وهي معه كالجزء لا تُفصل[6] منه بشيء اللّهمَّ إلّا بالقَسَم كقولِه:[7]

٣١٣ ـ أخـالِدُ قَد، واللهِ، أَوطـأتَ عَشْـوةً وما قـائـلُ المَعـرُوفِ فِينـا يُعَـنَّفُ

---

(١) سقطت من ن.

(٢) زاد هنا في ط: درهم.

(٣) بيت من مشطور الرجز لحُميد الأرقط في شرح أبيات المغني ٤: ٨٣. والخُبيبان: عبد الله بن الزبير وأخوه مُصعب، يُعرّض ببخلهما.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٥. وليسي أي: ليس الذاهبون إيّاي. والأصل في التعبير: ليسني.

(٥) ط: ويحتمل أنها.

(٦) ط: «فلا تفصل». وسقط «بشيء» من ن.

(٧) البيت ملفق من بيتين بقافيتين مختلفتين، صدره لأخي خالد البجلي وعجزه للفرزدق في ديوانه ص ٥٦١ والخزانة ٢: ٦٠٧. وأوطأت عشوة أي: فعلتَ ما لا بيان فيه. واللهمّ: توكيد لفظي للاستثناء، لا جملة اعتراضية.

وقولِ آخَر:(١)

٣١٤ـ فـقَـد، واللهِ، بَـيَّـنَ لِـي عَنائي بِـوَشْـكِ فِراقِـهِـم صُـرَدٌ، يَصِيحُ

وسُمع: قد ـ لعَمري ـ بِتُّ ساهرًا، وقد ـ واللهِ ـ أحسنتَ. وقد يُحذف(٢) بعدها لدليل كقول النابغة:(٣)

٣١٥ـ أفِـدَ التَّرَحُّـلُ، غَيـرَ أنَّ رِكـابَنـا لـمَّـا تَـزُلْ بـرِحـالِنـا، وكـأنْ قَـدِ

أي: وكأنْ قد زالَتْ. ولها خمسة مَعانٍ:

١ ـ أحدُها: التَّوَقُّع، وذلك مع المضارع واضحٌ كقولك: «قد يَقدَمُ(٤) الغائبُ اليومَ»، إذا كنتَ تتوقَّع قُدومه، وأمّا مع الماضي فأثبتَه الأكثرون. قال الخليل:(٥) يقال: «قد فَعَل» لقوم ينتظرون الخبر. ومنه قول المؤذِّن: «قد قامَتِ الصَّلاةُ» لأنّ الجماعة منتظرون لذلك. وقال بعضهم: تقول: «قد ركبَ الأميرُ» لِمَن ينتظر ركوبَه. وفي التنزيل(٦): ﴿قَد سَمِعَ اللهُ قَولَ الَّتِي تُجادِلُكَ في زَوجِها﴾، لأنها كانت تتوقّع إجابة الله ـ سُبحانَه وتَعالَى ـ لدُعائها. وأنكر بعضهم كونها للتوقُّع مع الماضي وقال: التوقُّع: انتظار الوقوع، والماضي قد وقعَ. وقد تبيّن بما ذكرنا أنّ مراد المُثبِتِين لذلك أنّها تدل على أنّ الفعل الماضي كان قبل الإخبار(٧) متوقَّعًا، لا أنّه الآن متوقَّع.

والـذي يظهـر لي قـولٌ ثالث، وهو أنهـا لا تُفيد التوقُّـع أصلًا، أمّا فـي المضارع فلأنّ قولـك: «يَقدَمُ الغائـبُ» يُفيـد التوقُّـع بـدون «قـد»، إذ الظاهر من(٨) حـال المُخبَر(٩) عن مسـتقبل أنـه متوقَّع لـه، وأمّا في الماضـي فلأنّـه لـو صـحّ إثبـات التوقُّع لهـا بمعنـى أنها تدخـل على ما هـو متوقّع لصـح أنْ يقـال في «لا رجـلَ» بالفتـح: إنّ «لا» للاسـتفهام لأنهـا لا تدخـل إلّا جوابًـا لمـن قال: هل مِـن رجلٍ؟ ونحـوَه. فالذي بعـد «لا» مسـتفهَم عنـه مـن جهـة شـخص آخَر،كمـا أن الماضـي بعـد «قـد» متوقَّـع كذلك.وعبـارة ابن مالـك فـي ذلـك حسـنة. فإنه قـال: «إنهـا تدخل علـى مـاض متوقَّـع»،(١٠) ولم يقـل: «إنهـا تُفيـد التوقُّع»

(١) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ٨٩. والوشك: القرب. والصرد: طائر يُتشاءم به.

(٢) أي: الفعل.

(٣) النابغة الذبياني والبيت في ديوانه ص ٣٠. وأفد: دنا. والركاب: ما يُركب من الإبل اسم جمع الراحلة. وتزول أي: تنتقل. والرحال: ما يُستصحب من الحاجات جمع رحل.

(٤) عند المحشّي: يقدُمُ.

(٥) الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٦) الآية ١ من سورة المجادلة. وليس «في زوجها» في خ وب وط، لا «زوجها» فقط كما زعم المحشّي.

(٧) زاد هنا في ط: به.

(٨) فوقها في الأصل عن نسخة: عن.

(٩) عند المحشّي: المُخَبِّر.

(١٠) التسهيل ص ٢٤٢.

ولم يتعرّض للتوقُّع في الداخلة على المضارع البتّة. وهذا[١] الحقّ.

٢ ـ الثاني: تقريبُ الماضي من الحال. تقول: «قامَ زيدٌ» فيَحتمل الماضيَ القريب والماضيَ البعيد. / ٧٠ فإن قلتَ: «قد قامَ» اختَصّ[٢] بالقريب. وانبنى على إفادتها ذلك أحكام:

أحدُها: أنها لا تدخل على «ليسَ وعسَى ونِعمَ وبئسَ» لأنهنّ للحال، فلا معنى لذكر ما يُقرِّب ما هو حاصل. ولذلك علّة أُخرى، وهي أن صيغهنّ لا يُفِدْنَ الزمان ولا يتصرّفنْ، فأشبهنَ الاسم. وأمّا قول عديّ:[٣]

٣١٦ ـ لَولا الحَياءُ، وأنَّ رأسي قَد عَسا فِيهِ المَشِيبُ، لَزُرتُ أُمَّ القاسِمِ

فـ«عَسا»[٤] هنا بمعنى: اشتدّ، وليست «عَسَى» الجامدةَ.

الثاني: وجوب دخولها عند البصريّين إلّا الأخفش على الماضي الواقع حالًا إمّا ظاهرةً نحو[٥]: ﴿وما لَنا ألّا نُقاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ، وقَد أُخرِجْنا مِن دِيارِنا وأبنائنا﴾؟ أو مقدَّرةً نحو[٦]: ﴿هذِهِ بِضاعتُنا رُدَّت إلَينا﴾ ونحو[٧]: ﴿أوجاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾، وخالفهم الكوفيّون والأخفش فقالوا: لا يُحتاج[٨] لذلك لكثرة وقوعها حالًا بدون «قد»، والأصل عدم التقدير لا سيّما فيما كثرَ استعمالُه.

الثالث: ذكره ابن عُصفور،[٩] وهو أن القَسَم إذا أُجيب بماض متصرّف مثبَت فإن كان قريبًا من الحال جيء باللام و«قد» نحو[١٠]: ﴿تاللهِ لَقَد آثَرَكَ اللهُ علَينا﴾، وإن كان بعيدًا جيء باللام وحدها كقوله:[١١]

٣١٧ ـ حَلَفتُ لَها باللهِ حِلْفَةَ فاجِرٍ لَنامُوا، فما إن مِن حَدِيثٍ ولا صالِي

---

(١) زاد هنا في ط: «هو»، وأُلحق بين الكلمتين في الأصل.

(٢) عند المحشّي: اختُصَّ.

(٣) عدي بن زيد والبيت في ديوانه ص ٩٩.

(٤) ن وط: فعسى.

(٥) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٧) الآية ٩٠ من سورة النساء: ﴿أوجاؤُوكُم، حَصِرَتْ صُدُورُهُم أنْ يُقاتِلُوكُم أو يُقاتِلُوا قَومَهُم﴾.

(٨) في الأصل: «لا نحتاج». ط: لا تحتاج.

(٩) المقرب ١: ٢٠٥.

(١٠) الآية ٩١ من سورة يوسف. ط: باللام وقد جميعًا نحو.

(١١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٤٦١. وفي الأصل: «حَلفةً». والصالي: المستدفئ بالنار. وفي الأصل: «صالٍ». ن: «صالِه». ط: «صالِ». وإثبات الياء هنا واجب لفقد التنوين في الوقف.

انتهى.[١] والظاهر في الآية والبيت عكسُ ما قال، إذ المراد في الآية «لقد فضّلك الله علينا بالصبر وسِيرة المُحسنِين»، وذلك محكوم له[٢] في الأزل وهو متّصف به مُذ عَقَلَ، والمراد في البيت أنهم ناموا قبل مجيئه.

ومُقتضى[٣] كلام الزمخشري[٤] أنها في نحو «والله لقد كان كذا» للتوقع لا للتقريب. فإنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَد أرسَلْنا نُوحًا﴾ في سورة «الأعراف»:[٥] فإن قلتَ: فما بالُهم لا يكادون ينطِقون بهذه اللام إلّا مع «قد»، وقلّ عنهم نحو قولِه: «حلفتُ لها باللهِ» البيتَ؟ قلتُ: لأنّ الجملة القسَمية لا تُساق إلّا تأكيدًا للجملة المُقسَم عليها التي هي جوابها، فكانت مَظِنّةً لمعنى المتوقَّع الذي هو معنى «قد» عند استماع المخاطَب كلمة القَسم. انتهى. ومقتضى كلام ابن مالك أنها مع الماضي إنما تفيد التقريب كما ذكره ابن عُصفور، وأن مِن شرطِ[٦] دخولها كونَ الفعل متوقَّعًا كما قدّمنا. فإنه قال في «تسهيله»:[٧] وتدخل على فعل ماض متوقَّع لا يُشبه الحرف لتقريبه من الحال. انتهى.

الرابع: دخول لام الابتداء في نحو: إنّ زيدًا لقد قامَ. وذلك لأن الأصل دخولُها على الاسم نحو: إنّ زيدًا لقائمٌ. وإنما دخلتْ على المضارع لشَبَهه بالاسم نحو[٨]: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم﴾، فإذا قرُب الماضي من الحال أشبهَ المضارعَ الذي هو شَبيه بالاسم، فجاز دخولها عليه.

٣ ـ المعنى الثالث: التقليل، وهو ضربان: تقليلُ وقوع الفعل نحو «قد يصدُقُ الكذوبُ، وقد يجودُ البخيلُ»، وتقليلُ متعلِّقِه[٩] نحو[١٠]: ﴿قَد يَعلَمُ ما أنتُم علَيهِ﴾ أي: أنّ ما هم[١١] عليه هو أقلّ معلوماته سبحانه. وزعم بعضهم أنها في هذه الأمثلة ونحوها للتحقيق، وأن التقليل في المثالين الأوّلين لم يُستفد من «قد»

(١) ط: «اهـ» هنا وفيما بعد كثيرًا.
(٢) زاد هنا في ط: به.
(٣) خ: ويقتضي.
(٤) الكشاف ١: ٥٥٢.
(٥) الآية ٥٩.
(٦) ط: شروط.
(٧) في ص ٢٤٢.
(٨) الآية ١٢٤ من سورة النحل.
(٩) يعني: ما يتعلق به من المفاعيل، أي معموله. ب وط: متعلَّقه.
(١٠) الآية ٦٤ من سورة النور. وجعلُها من الأمثلة لا يجوز. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.
(١١) هم أي: من كان مخاطَبًا حينئذ. انظر شرح التسهيل ٣: ١٨٠. ط: ما أنتم.

بل من قولك: «البخيل يجود والكذوب يصدق». فإنه إن لم يُحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدًا، إذ آخِرُ الكلام يُناقِضُ أوّلَه.(١)

٤ ـ الرابع: التكثير. قاله سيبويه في قول الهُذَلي:(٢)

٣١٨ ـ قَـدْ أتـرُكُ القِـرنَ مُصفَـرًّا أنامِلُـهُ

وقاله(٣) الزمخشري في:(٤) ﴿قَد نَرَى تَقَلُّبَ وَجهِكَ في السَّماءِ﴾، قال:(٥) «أي: ربّما نَرى. ومعناه تكثير الرؤية»، ثم استشهد بالبيت، واستشهد جماعة على ذلك ببيت العَرُوض:(٦)

٣١٩ ـ قَد أشهَدُ الغـارةَ الشَّعْواءَ، تَحمِلُني جَـرداءُ، مَـعرُوقـةُ اللَّحيَينِ، سُرحُـوبُ

٥ ـ الخامس: التحقيق نحو(٧): ﴿قَد أفلَحَ المُؤمِنُونَ﴾، ﴿قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾. وقد مضى أن بعضهم حمل عليه(٨): ﴿قَد يَعلَمُ ما أنتُم علَيهِ﴾. قال الزمخشري:(٩) دخلتْ «قد»(١٠) لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلى توكيد الوعيد. وقال غيره في:(١١) ﴿ولَقَد عَلِمتُمُ الَّذِينَ اعتَدَوا﴾: / ٧١ «قد» في الجملة الفعلية المُجاب بها القَسَم مثل «إنَّ» واللام في الجملة(١٢) الاسمية المُجاب بها القَسَم في إفادة التوكيد. وقد مضى نقل القول بالتقليلِ في الأُولى، والتقريبِ والتوقّع في مثل الثانية، ولكنّ القول بالتحقيق فيهما أظهر.

٦ ـ السادس: النفي. حكى ابن سِيدَه:(١٣) «قد كنتَ في خَيرٍ فتَعرِفَه» بنصب «تَعرِفَ». وهذا غريب،

---

(١) في الأصل: ناقض أوله.

(٢) كذا، وصدر البيت هذا هو لعَبيد بن الأبرص في ديوانه ص ٤٩ وعجزه:

كـأنّ أثـوابَـهُ مُجَّـت بـفِـرصـادِ

والقرن: المكافئ في الشجاعة. والفرصاد: التوت. وانظر الكتاب ٢: ٣٠٧.

(٣) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: وقال.

(٤) الآية ١٤٤ من سورة البقرة. وزاد هنا في ط: «قوله»، وليس «في السماء» في خ وق. وانظر الكشاف ١: ٢٤٤.

(٥) سقط الفعل من ط.

(٦) يعني البيت الذي يُستشهد به في علم العروض، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص٦٨. والشعواء: المتفرقة المنتشرة. والجرداء: الفرس الخفيفة الشعر. والمعروقة: النحيلة. والسرحوب: الطويلة.

(٧) الآيتان: ١ من سورة المؤمنون، وليست في خ وق وب وط، و٩ من سورة الشمس.

(٨) الآية ٦٤ من سورة النور. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٩) الكشاف ٢: ٢٩٨.

(١٠) ليست «قد» في ط.

(١١) الآية ٦٥ من سورة البقرة: ﴿ولَقَد عَلِمتُمُ الَّذِينَ اعتَدَوا مِنكُم في السَّبتِ، فقُلنا لَهُم: كُونُوا قِرَدةً خاسِئِينَ﴾.

(١٢) سقطت من خ وق.

(١٣) جعل المثالَ بعضهم شطرًا من الشعر. وانظر المحكم (قدد).

وإليه أشار في «التسهيل» بقوله:[1] وربّما نُفِيَ بـ «قَد» فنُصب الجواب بعدها. انتهى. ومَحمَله عندي على خلاف ما ذَكرا،[2] وهو أن يكون كقولك للكذوب: «هو رجل صادق»، ثم جاء النصب بعده[3] نظرًا إلى المعنى. وإن كانا إنّما حكما بالنفي لثبوت النصب فغيرُ مستقيم لمجيء قولِه:[4]

٣٢٠ ـ وألْـحَـقُ بالـحِـجـازِ، فأسـتَـرِيـحـا

وقراءةِ بعضِهم: ﴿بَل نَقذِفُ بِالحَقِّ علَى الباطِلِ، فيَدمَغَهُ﴾.[5]

مسألة

قيل: يجوز النصب[6] على الاشتغال في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يضربه عمرٌو» مطلقًا، وقيل: «يمتنع مطلقًا». وهو الظاهر لأن «إذا» الفُجائيَةَ لا يليها إلّا الجُمل الاسمية. وقال أبو الحسن وتبعه ابن عُصفور: يجوز في نحو «فإذا زيدٌ قد ضربه عمرٌو»، ويمتنع بدون «قد». ووجهه عندي أنّ التزام الاسمية مع «إذا» هذه إنَما كان للفرق بينها وبين[7] الشرطية المختصّة بالفعلية، فإذا اقترنتْ بـ «قد» تَحصَّل[8] الفرق بذلك، إذ لا تقترن الشرطية بها.

٥٩ ـ قَطُّ

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أن تكون ظرفَ زمان لاستغراق ما مضى، وهذه بفتحِ القاف وتشديدِ الطّاء مضمومةً في

---

(١) التسهيل ص ٢٣١.

(٢) أي: ابنا سيده ومالك. ط: ما ذكر.

(٣) أي: بعد قولك للكذوب تهكُّمًا. فالمراد بالخبر نفيٌ، أي: ما كنتَ في خير. وهذا خلاف ما توهّم المحشّي وأثبت: بعدها.

(٤) عجز بيت للمغيرة بن حبناء في الخزانة ٣: ٦٠٠ صدره:

سـأتـرُكُ مَـنـزِلـي لِـبَـنِـي تَـمِـيـمِ

والنصب للمضارعِ عندي هنا هو بـ «أن» مضمرة لأن الفاء تفيد العطف والترتيب والتعقيب والسببية، كما جاء في رواية: «لأستَرِيحا»، وتركُ المنزل يسبب الاستراحة للشاعر، فليس النصب للضرورة كما ذكر النحاة، وإن لم يكن قبل الفاء ما يوجب النصب في مذاهبهم. وعند المحشّي: وأُلحِقُ.

(٥) الآية ١٨ من سورة الأنبياء. والنصب هنا كما ذكرنا في البيت المتقدم لأن الفاء تفيد العطف والترتيب والتعقيب والسببية، والقذف بالحق يسبب دمغ الباطل. وهذا خلاف ما ذهب إليه المفسّرون والنحاة، وما اضطرب فيه المحشّي.

(٦) يعني نصب «زيد».

(٧) أقحم هنا في متن الأصل: إذا.

(٨) ب وط: «حصل». وذِكرُ «يحصل» وهَم فيما هو تصحيف.

أفصح اللغات، وتختصّ[1] بالنفي. يقال:«ما فعلتُه قَطُّ»، والعامّة تقول:[2] «لا أفعلُه قَطُّ»، وهو لحن. واشتقاقه من: «قَطَطتُه» أي: قطعتُه. فمعنى «ما فعلتُه قَطُّ»: «ما فعلته فيما انقطع من عمري»، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال. وبُنِيتْ لتضمُّنها معنى «مُذْ وإلَى» ـ إذ المعنى: مُذ أن خُلِقتُ[3] إلى الآنَ ـ على حركةٍ[4] لئلّا يلتقي ساكنان، وكانت الضمةَ تشبيهًا بالغايات. وقد تُكسَر على أصل التقاء الساكنين، وقد تُتبع قافُه طاءَه في الضمّ، وقد تُخفَّف طاؤه مع ضمّها أو إسكانها.

والثاني: أن تكون بمعنى «حَسْبِ»،[5] وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء. يقال: «قَطِي وقَطْكَ وقَطْ زيدٍ درهمٌ» كما يقال: «حَسْبِي وحَسْبُكَ وحَسْبُ زيدٍ درهمٌ». إلّا أنها مبنيّة لأنها موضوعة على حرفين و«حَسْب» مُعرَبة.

والثالث: أن تكون اسم فعلٍ بمعنى: يَكفي، فيقال: «قطْنِي» بنون الوقاية كما يقال: يكفيني.

وتجوز نون الوقاية على الوجه الثاني حفظًا للبناء على السكون، كما يجوز في «لدُنْ ومِنْ وعَنْ» لذلك.[6]

---

(١) في الأصل وش: فتختص.

(٢) في الأصل وط: «يقولون». وتحته في ط عن نسخة ما أثبتنا.

(٣) زاد هنا في ط: أو مذ خُلقت.

(٤) ط: «وعلى حركة». وأُلحقت الواو بالأصل بين الكلمتين، وكانت في متن خ ثم كُشطت. فالواو مقحمة سهوًا، وعلى حركة: متعلقان كما قال المحشّي بالفعل: بُنيتْ. وهذا ينكر وجود الواو. ومع هذا أثبتَ الواوَ في المتن جهلًا بأساليب الكلام والتراكيب العربية، أو لأن من كتب المتن عنده هو غير من كتب التعليقات فكان هذا التناقض، ومثله كثير في تلك المطبوعة. والله أعلم.

(٥) عند المحشّي: حَسْبِ.

(٦) كذا، ولحاق النون لِـ «قطْ» هنا كثير وغير لحاقها لِـ «لدن ومن وعن» إذ يكون حذفها للضرورة وحذفها بعد «قطْ» في قليل من الكلام كما سيرد في فصل النون المفردة بعد. وفي الأصل وط: كذلك.

حرف الكاف

٦٠ ـ الكاف المُفرَدة

جارّةٌ وغيرُها، والجارّة: حرفٌ واسمٌ، والحرف له خمسة مَعانٍ:

١ ـ أحدُها: التشبيهُ نحو: زيدٌ كالأسدِ.

٢ ـ والثاني: التعليلُ. أثبتَ ذلك قوم ونفاه الأكثرون، وقيّد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بـ «ما» كحكاية سيبويه:[١] كما أنّه لا يَعلمُ فتجاوزَ اللهُ عنه. والحقُّ جوازُه في المجرّدة من «ما» نحو[٢]: ﴿وَيْ كأنَّهُ لا يُفلِحُ الكافِرُونَ﴾ أي: أعجَبُ[٣] لعدم فلاحهم، وفي المقرونة بـ «ما» الزائدةِ[٤] كما في المثال وبـ «ما» المصدرية نحو[٥]: ﴿كَما أرسَلْنا فِيكُم﴾ الآيةَ. قال الأخفش[٦]: «أي: لأجل إرسالي فيكم رسولًا منكم فاذكُروني». وهو ظاهر في قوله تعالى[٧]: ﴿واذكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾. وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاصّ موضعَ العامّ، إذِ الذِّكر والهداية يشتركان في أمرٍ[٨] وهو الإحسان. فهذا في الأصل بمنزلة[٩]: ﴿وأحسِنْ كَما أحسَنَ اللهُ إلَيكَ﴾، والكاف للتشبيه ثم عُدل عن ذلك للإعلام بخصوصيّة المطلوب. وما ذكرناه في الآيتين من أنّ «ما» مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر، وزعم الزمخشري وابن عطيّة وغيرهما[١٠] أنها كافّة، وفيه إخراج الكاف عمّا ثبَتَ لها من عمل الجرّ لغير مُقتضٍ.

واختُلف في نحو قوله:[١١]

٣٢١ ـ وطَرفَكَ إمّا جِئتَنا فاحبِسَنَّهُ كَما يَحسَبُوا أنَّ الهَوَى حَيثُ تَنظُرُ

---

(١) الكتاب ١: ٤٧٠.

(٢) الآية ٨٢ من سورة القصص. والتعليل هنا يراد به السببية أيضًا.

(٣) كذا، والصواب: نعجبُ.

(٤) زاد هنا في ب وحاشية الأصل عن نسخة: «الكافة». ط: الكافة الزائدة.

(٥) الآيتان ١٥١ و١٥٢ من سورة البقرة: ﴿كَما أرسَلْنا فِيكُم رَسُولًا مِنكُم يَتلُو علَيكُم آياتِنا، ويُزَكِّيكُم ويُعَلِّمُكُمُ الكِتابَ والحِكْمَةَ ويُعَلِّمُكُم ما لَم تَكُونُوا تَعلَمُونَ، فاذكُرُونِي أذكُرْكُم﴾. وأُقحم لفظ «الآيةَ» ضمن نص الآية الكريمة في ط.

(٦) انظر معاني القرآن ١: ١٥٣.

(٧) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٨) زاد هنا في ط: واحد.

(٩) الآية ٧٧ من سورة القصص.

(١٠) الكشاف ١: ٢٤٦ والمحرّر الوجيز ٢: ٢٧ والبحر ١: ٤٤٤.

(١١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠١. وطرف: مفعول به لفعل محذوف. ط: «وطَرفُك». ب: كما يَحسِبوا.

فقال الفارسي: الأصل: «كيما» فحَذفَ الياءَ. وقال ابن مالك:[١] هذا تكلُّف، بل هي/ ٧٢ كاف التعليل و«ما» الكافّةُ ونُصب الفعل بها لشَبَهِها بـ «كي» في المعنى. وزعم أبو محمّد الأسوَد[٢] في كتابه المسمّى «نُزهةَ الأديب» أنّ أبا عليّ حرّف هذا البيت وأنّ الصواب فيه:

إذا جِئتَ فامنَحْ طَرفَ عَينِكَ غَيرَنا   لِكَي يَحسَبُوا البيتَ

٣ ـ والثالث: الاستعلاءُ، ذكره الأخفش والكوفيّون، وأنّ بعضهم قيل له: «كيفَ أصبحتَ»؟ فقال: «كَخَيرٍ»، أي: على خيرٍ.[٣] وقيل: «المعنى: بخيرٍ»، ولم يثبُت مجيء الكاف بمعنى الباء. وقيل: هي للتشبيه على حذف مضاف أي: كصاحبِ خَيرٍ.

وقيل في «كُنْ كَما أنتَ»: إنّ المعنى: على ما أنتَ عليه. وللنحويّين في هذا المثال أعاريبُ: أحدُها هذا،[٤] وهو أنّ «ما» موصولة وأنتَ: مبتدأ حُذف خبره. والثاني: أنّها موصولة وأنتَ: خبر حُذف مبتدؤه أي: كالذي هو أنتَ. وقد قيل بذلك في قوله تعالى[٥]: ﴿اجعَلْ لَنا إلـٰـهًا كَما لَهُم آلِهةٌ﴾ أي: كالذي هو لهم آلِهةٌ. والثالث: أنّ «ما» زائدة مُلغاة، والكاف أيضًا جارّة كما في قوله:[٦]

٣٢٢ ـ ونَنصُرُ مَولانا، ونَعلَمُ أنّهُ   كَما النّاسِ، مَجرُومٌ علَيهِ وجارِمُ

وأنتَ: ضمير مرفوع أُنيب عن المجرور كما في قولهم: ما أنا كأنتَ، والمعنى: كن فيما يُستقبل مماثلًا لنفسك فيما مضى.

والرابع: أنّ «ما» كافّة وأنتَ: مبتدأ حُذف خبره، أي: عليه أو كائنٌ. وقد قيل في «كما لهم آلهة»: إنّ «ما» كافّة. وزعم صاحب «المستوفَى»[٧] أنّ الكاف لا تُكفّ بـ «ما»، ورُدَّ عليه بقولِه:[٨]

٣٢٣ ـ وأعلَمُ أنّني وأبا حُمَيدٍ   كَما النَّشوانُ والرَّجُلُ الحَلِيمُ

وقولِه:[٩]

٣٢٤ ـ أخٌ ماجِدٌ، لم يُخزِني يَومَ مَشهَدٍ   كَما سَيفُ عَمرٍو لَم تَخُنْهُ مَضارِبُهْ

---

(١) شرح التسهيل ٣: ١٧٣.
(٢) الحسن بن أحمد الأعرابي الغُندجاني لغوي نسّابة عالم بأيام العرب توفي حوالي منتصف القرن الخامس. تحفة الأديب ص ٨٧ وكشف الظنون ص ٨٧.
(٣) انظر الجنى الداني ص ٨٤.
(٤) يعني ما مضى ذكره. وهذا الوجه هو الصواب.
(٥) الآية ١٣٨ من سورة الأعراف.
(٦) مضى تحت الرقم ١٠١.
(٧) وهو يعني أنّ ما: مصدرية. ط: المستوفِي.
(٨) البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ٩٧ والخزانة ٤: ٢٨٠.
(٩) البيت لنهشل بن حرّي في شرح أبيات المغني ٤: ١٢٨. وعند المحشّي: عَمرِو.

وإنّما يصحّ الاستدلال بهما، إذا لم يَثبُت أنّ «ما» المصدرية توصَل بالجملة الاسمية. الخامس: أنّ «ما» كافّة أيضًا، وأنتَ: فاعل، والأصل: كما كنتَ،[1] ثم حُذفت «كان» فانفصل الضمير. وهذا بعيد، بل الظاهر أنّ «ما» على هذا التقدير مصدريةٌ.

تنبيه

تقع «كَما» بعد الجُمل كثيرًا صفةً في المعنى، فتكون نعتًا لمصدر محذوف[2] أو حالًا، ويحتملهما قولُه تعالى[3]: ﴿كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلقٍ نُعِيدُهُ﴾. فإن قدَّرتَه نعتًا لمصدر فهو إمّا معمول لـ «نُعيدُه» أي: نعيدُ أوّلَ خلقٍ إعادةً مِثلَما بدأناه، أو لـ «نَطوِي» أي: نفعلُ هذا الفعلَ العظيم كفِعلنا هذا الفعلَ، وإن قدّرته حالًا فذو الحال مفعول «نُعيدُه» أي: نُعيدُه مُماثلًا للذي بدأناهُ. وتقع كلمة «كذلكَ» أيضًا كذلك.

فإن قلتَ: فكيف اجتمعتْ مع «مِثل» في قوله تعالى[4]: ﴿وقالَ الَّذِينَ لا يَعلَمُونَ: «لَولا يُكَلِّمُنا اللهُ، أو تأتِينا آيةٌ». كَذلِكَ قالَ الَّذِينَ مِن قَبلِهِم مِثلَ قَولِهِم﴾، و«مِثلَ» في المعنى نعت لمصدر «قالَ» المحذوف[5] كما أنّ «كذلك» نعتٌ له، ولا يتعدّى عامل واحد لمتعلَّقين[6] بمعنًى واحد، لا تقول: «ضربتُ زيدًا عمرًا»، ولا يكون «مِثلَ» توكيدًا لـ «كذلك» لأنه أبينُ منه كما لا يكون «زيدٌ» من قولك: «هذا زيدٌ يفعلُ كذا» توكيدًا[7] لذلك، ولا خبرًا لمحذوف بتقدير «الأمرُ كذلكَ» لِما يؤدّي إليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله؟ قلتُ: «مثلَ» بدلٌ من «كذلك»[8] أو بيان أو نصبٌ بـ «يَعلَمون»، أي: لا يعلمون اعتقادَ اليهود والنصارى، فـ «مثلَ» بمنزلتها في «مِثلُك لا يفعل كذا»، أو نصبٌ بـ «قالَ»، أو الكاف: مبتدأ والعائد محذوف أي: قالَه. وردّ ابن الشجري ذلك على مكّي[9] بأنّ «قال» قد استوفى معمولَه[10] وهو «مثلَ». وليس بشيء لأنّ «مثلَ» حينئذ مفعول مطلق أو مفعول به لـ «يَعلَمون» والضمير المقدّر مفعول به لـ «قالَ».

٤ ـ المعنى الرابع:[11] المُبادَرة، وذلك إذا اتصلتْ بـ «ما» في نحو «سَلِّمْ كما تَدخلُ، وصَلِّ كما يَدخل

(١) كان: فعل تامّ هنا.

(٢) سقطت من ب وط ومتن الأصل، وألحقت بالحاشية عن نسخة.

(٣) الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء: ﴿يَومَ نَطوِي السَّماءَ كَطَيِّ السِّجِلِّ لِلكِتابِ، كَما بَدَأْنا أَوَّلَ خَلقٍ نُعِيدُهُ﴾.

(٤) الآية ١١٨ من سورة البقرة.

(٥) زاد المحشّي هنا: «أي». والصواب: «أي: قولًا مثل» كما جاء في حاشية الأصل عن نسخة.

(٦) ب: لمتعلِّقين.

(٧) زاد هنا في ط: لهذا.

(٨) يعني: من الكاف في: كذلك. انظر المفصل ص ٥٥ و٥٧.

(٩) انظر مشكل إعراب القرآن ١: ٦٩ والأمالي ٣: ١٦٩.

(١٠) خ وق: «مفعوله» وفي الحاشيتين عن نسخة كما أثبتنا.

(١١) ط: والمعنى الرابع.

الوقتُ». ذكره ابن الخبّاز في «النهاية»[١] وأبو سعَيْد السِّيرافي وغيرهما، وهو غريب جِدًّا.

٥ ـ والخامس: التوكيد،[٢] وهي الزائدة نحو[٣]: ﴿لَيسَ كَمِثلِهِ شَيءٌ﴾. قال الأكثرون: التقدير: «ليس شيءٌ مِثلَه»، إذ لو لم[٤] تقدَّر زائدةً صار المعنى ليس شيءٌ مِثلَ مِثلِه، فيلزم المُحال وهو إثبات المِثل. وإنما زيدت لتوكيد نفي المِثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيًا[٥] ـ قاله ابن جنّي ـ ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا: «مِثلُك لا يَفعل كذا»، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته، ولكنهم إذا نفَوه عمّن هو على أخصّ أوصافِه فقد نفَوه عنه.

وقيل: «الكاف في الآية غيرُ زائدة»، ثم اختُلف فقيل: الزائدُ «مِثل» كما زيدت / ٧٣ في[٦]: ﴿فإن آمَنُوا بِمِثلِ ما آمَنتُم بِهِ﴾. قالوا: وإنّما زيدت هنا[٧] لتفصل الكافَ من الضمير. انتهى.[٨] والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم، بل زيادةُ الاسم لم تثبُت. وأمّا «بِمثلِ ما آمنتُم بِهِ» فقد يشهد للقائل بزيادة «مثل» فيها قراءةُ ابن عبّاس: «بِما آمنتُم بِهِ». وقد تُؤُوِّلتْ قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق، أي: إيمانًا مثلَ إيمانِكم به، أي: بالله سبحانه، أو بمحمّد ـ عليه أفضلُ الصلاة والسلام ـ أو بالقرآن. وقيل: «مِثلِ» للقرآن و«ما» للتوراة، أي: فإن آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم.

وفي الآية الأُولى قولٌ ثالث، وهو أن الكاف ومِثلًا لا زائدَ منهما. ثم اختُلف فقيل: «مِثلِ» بمعنى الذات، وقيل: بمعنى الصفة. وقيل: الكاف اسم مؤكَّد بـ «مِثلِ» كما عَكسَ ذلك من قال:[٩]

٣٢٥ ـ فصُيِّروا مِثلَ كَعَصفٍ مأكُولْ

***

وأمّا الكاف الاسمية الجارّة فمرادِفة لـ «مِثل»، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحقِّقين إلّا في الضرورة كقوله:[١٠]

---

(١) النهاية كتاب في النحو. كشف الظنون ص ١٩٨٩.

(٢) انظر الجنى الداني ص ٨٦.

(٣) الآية ١١ من سورة الشورى.

(٤) سقطت من ط.

(٥) الجنى الداني ص ٨٧. ط: ثانية.

(٦) الآية ١٣٧ من سورة البقرة: ﴿فإن آمَنُوا بِمِثلِ ما آمَنتُم بِهِ فقَدِ اهتَدَوا﴾.

(٧) أي: في آية الشورى.

(٨) ط: «اهـ» هنا وفي كثير من المواضع.

(٩) الرجز لحُميد الأرقط في الخزانة ٤: ٤٦٢. والعصف: التبن.

(١٠) الرجز للعجاج في ديوانه ص ٤١٥. والبرد: حبّ الغمام. والمنهمّ: الذائب.

٣٢٦ - يَضحَكْنَ عَن كالبَرَدِ المُنهَمِّ

وقال كثير(١) منهم الأخفشُ والفارسي: «يجوز في الاختيار»، فجوّزوا في نحو «زيدٌ كالأسدِ» أن تكون الكاف في موضع رفع، و«الأسد» مخفوضًا بالإضافة. ويقع مثل هذا في كتب المُعرِبين كثيرًا. قال الزمخشري في ﴿فأنفُخُ فِيهِ﴾:(٢) إنّ الضمير [راجع](٣) للكاف من ﴿كَهَيئَةِ الطَّيرِ﴾، أي: فأنفخ في ذلك الشيءِ المُماثلِ فيصير كسائر الطيور. انتهى. ووقع مثلُ ذلك في كلام غيره، ولو كان كما زعموا لسُمع في الكلام مثلُ: مررتُ بكالأسدِ.

وتتعيّن الحرفية في موضعين: أحدُهما: أن تكون زائدة خلافًا لمَن أجاز زيادة الأسماء، والثاني: أن تقع هي ومخفوضها صلة كقوله:(٤)

٣٢٧ - ما يُرتَجَى وما يُخافُ جَمَعا ... فهْوَ الَّذِي كاللَّيثِ والغَيثِ مَعا

خلافًا لابن مالك في إجازته أن يكونا(٥) مضافًا ومضافًا إليه على إضمار مبتدأ كما في قراءة بعضهم(٦): ﴿تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنُ﴾. وهذا تخريج للفصيح على الشاذّ. وأمّا قوله:(٧)

٣٢٨ - وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَينْ

فيَحتمل أنّ الكافين حرفان أُكّد أوّلهما بثانيهما كما قال:(٨)

٣٢٩ - ولا لِلِما بِهِم أبَدًا دَواءُ

وأن يكونا اسمين أُكّد أيضًا أوّلُهما بثانيهما، وأن تكون الأُولى حرفًا والثانية اسمًا.

* * *

وأمّا الكاف غير الجارّة فنوعان: مُضمَرٌ منصوب أو مجرور نحو(٩): ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾، وحرفُ معنًى لا محلّ له ومعناه الخِطابُ، وهي اللاحقة لاسم الإشارة نحو: «ذلكَ وتِلكَ» وللضمير المنفصل

(١) انظر الارتشاف ص ١٧١٣.

(٢) الآية ٤٩ من سورة آل عمران: ﴿أخلُقُ لَكُم مِنَ الطِّينِ كَهَيئَةِ الطَّيرِ، فأنفُخُ فِيهِ فيَكُونُ طَيرًا بإذنِ اللهِ﴾. وانظر الكشاف ١: ٣٢٤.

(٣) تتمة من خ ون وط.

(٤) البيتان من الرجز في الخزانة ٤: ١٣٨.

(٥) انظر التسهيل ص ١٤٧. ش وط: أن يكون.

(٦) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام: ﴿ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنَ وتَفصِيلًا لِكُلِّ شَيءٍ﴾.

(٧) الرجز لخطام المجاشعي في الخزانة ٢: ٣٥٣. والصاليات: الأثافيّ. ويؤثفين أي: يُثْفَين. يعني: يُجعلن أثافيّ كما وضعها أصحابها على حالها.

(٨) الرجز لمسلم بن معبد في شرح أبيات المغني ٤: ١٣٨ يشكو من البلاء.

(٩) الآية ٣ من سورة الضحى.

المنصوب في قولهم: «إيّاكَ وإيّاكُما» ونحوِهما ـ هذا هو الصحيح ـ ولبعض أسماء الأفعال نحو: حَيَّهَلَكَ ورُوَيدَكَ والنَّجاءَكَ! ولـ «أرأيتَ» بمعنى: أخبِرْني نحو[1]: ﴿أرأيتَكَ هذا الَّذي كَرَّمتَ علَيَّ﴾؟ فالتاء: فاعل، والكاف: حرف خِطاب. هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه.[2] وعكَسَ ذلك الفرّاء فقال:[3] «التاء: حرف خِطاب، والكاف: فاعل لكونها المطابِقةَ للمُسنَد إليه». ويردّه صحّةُ الاستغناء عن الكاف وأنها لم تقع قطُّ مرفوعةً. وقال الكسائي[4]: «التاء: فاعل، والكاف: مفعول». ويلزمه أن يصحّ الاقتصار على المنصوب في نحو «أرأيتَكَ زيدًا ما صنعَ»؟ لأنه المفعول الثاني، ولكنّ الفائدة لا تتم عنده فلا يجوز الاقتصار.[5] وأمّا «أرأيتَكَ هذا الَّذي كَرَّمتَ علَيَّ»فالمفعول الثاني محذوف أي: لِمَ كرّمتَه عليَّ، وأنا خيرٌ منه؟

وقد تَلحق ألفاظًا أُخَرَ شذوذًا، وحَمل على ذلك الفارسي قولَه:[6]

٣٣٠ ـ لِسانُ السُّوءِ تُهدِيها إلَينا ... وحِنتَ، وما حَسِبتُكَ أن تَحِينا

لئلّا يلزمَ الإخبارُ عن اسم العين بالمصدر. وقيل:[7] يُحتمل كونُ «أن» وصلتِها بدلًا من الكاف سادًّا مسدّ المفعولينِ كقراءةِ حمزة[8]: ﴿ولا تَحسِبَنَّ الَّذينَ كَفَرُوا أنَّ ما نُملِي لَهُم﴾ بالخِطابِ.

٦١ ـ كَي

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أن تكون اسمًا مُختصرًا من «كَيفَ» كقوله:[9]

٣٣١ ـ كَي تَجنَحُونَ إلَى سِلمٍ، وما ثُئِرَتْ ... قَتلاكُمُ، ولَظَى الهَيجاءِ تَضطَرِمُ؟

أراد: كيفَ؟ فحَذف الفاء كما قال بعضهم: «سَو أفعلُ» يريد: سَوفَ.

الثاني: أن تكون بمنزلة لام التعليل معنًى وعملًا، وهي الداخلة على «ما» الاستفهاميةِ في

(١) الآية ٦٢ من سورة الإسراء.

(٢) الكتاب ١: ٢٤٥.

(٣) معاني القرآن ١: ٣٣٣.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٩٣.

(٥) سقط «فلا يجوز الاقتصار» من ط.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٤٦. واللسان: الكلمة. وحنت أي: هلكت.

(٧) سقط الفعل من خ وب.

(٨) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران: ﴿ولا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أنَّ ما نُملِي لَهُم خَيرٌ لِأنفُسِهِم﴾. وعند صاحب المعجم: «ولا تَحسَبَنَّ» خلافًا لمسألة الاحتجاج كما أراد ابن هشام، مع تعليق المحشّي بأقوال وأقوال. وانظر ما مضى من هذا في الورقتين ١١ و٦١.

(٩) البيت في الخزانة ٣: ١٩٥. ب: «سَلمٍ» وفي خ بالفتح والكسر. واللظى: النار. والهيجاء: الحرب.

قولهم في السؤال عن العِلّة: «كَيمَهْ»؟ بمَعنى: لِمَهْ؟ وعلى «ما» المصدريةِ في قوله:[1]

٣٣٢ـ إذا أنتَ لَم تَنفَعْ فضُرَّ، فإنَّما يُرَجَّى الفَتَى كَيما يَضُرُّ ويَنفَعُ/ ٧٤

ـ وقيل: «ما: كافّةٌ» ـ وعلى «أنِ» المصدريةِ مضمرةً نحو: جئتُك كي تُكرِمَني، إذا قدَّرتَ النصب بـ «أن».

الثالث: أن تكون بمنزلة «أن» المصدريةِ معنًى وعملًا، وذلك في نحو[2]: ﴿لِكَيلا تأسَوا﴾. ويؤيّده صحّةُ حلول «أن» محلّها، وأنها[3] لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل. ومن ذلك قولُك: «جئتُكَ كَي تُكرمَني»، وقولُه تعالى[4]: ﴿كَيلا يَكُونَ دُولةً﴾، إذا قُدِّرَتِ اللامُ[5] قبلها. فإن لم تُقدَّر فهي تعليلية جارّة، ويجب حينئذ إضمار «أنْ» بعدها، ومثله في الاحتمالين قولُه:[6]

٣٣٣ـ أرَدتَ لِكَيما أنْ تَطِيرَ بِقِربَتِي

فـ «كي» إمّا تعليلية مؤكِّدة لـلّام أو مصدرية مؤكَّدة بـ «أنْ». ولا تظهر «أنْ» بعد «كي» إلّا في الضرورة كقوله:[7]

٣٣٤ـ فقالَت: أكُلَّ النّاسِ أصبَحتَ مانِحًا لِسانَكَ، كَيما أنْ تَغُرَّ وتَخدَعا؟

وعن الأخفش أنّ «كي» جارّةٌ دائمًا،[8] وأنّ النصب بعدها بـ «أنْ» ظاهرةً أو مُضمرة، ويردُّه نحوُ: «لِكَيلا تأسَوا»، فإن زعم أنّ «كَي» تأكيد[9] للّام كقوله:[10]

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ١٧٠.

(٢) الآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة الحديد: ﴿ما أصابَ مِن مُصِيبةٍ في الأرضِ ولا في أنفُسِكُم إلّا في كِتابٍ مِن قَبلِ أن نَبرَأَها ـ إنَّ ذلِكَ علَى اللهِ يَسِيرٌ ـ لِكَيلا تأسَوا علَى ما فاتَكُم، ولا تَفرَحُوا بِما آتاكُم﴾.

(٣) ط: ولأنها.

(٤) الآية ٧ من سورة الحشر: ﴿ما أفاءَ اللهُ علَى رَسُولِهِ مِن أهلِ القُرَى فلِلّهِ ولِلرَّسُولِ ولِذِي القُربَى واليَتامَى والمَساكِينِ وابنِ السَّبِيلِ، كَيلا يَكُونَ دُولةً بَينَ الأغنياءِ مِنكُم﴾.

(٥) في الأصل: قدرتَ اللامَ.

(٦) صدر بيت في الخزانة ٣: ٥٨٥ عجزه في حاشية الأصل:

فتَترُكَها شَنًّا بِبَيداءَ بَلقَعِ

وتترك: تجعل. والشن: البالية. والبلقع: المقفرة.

(٧) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٢٥.

(٨) كذا من الجنى الداني ص ٢٦٤. وانظر معاني القرآن ١: ٩٣.

(٩) خ وب: توكيد.

(١٠) مضى تحت الرقم ٣٢٩.

٣٣٥ ـ ولا لِلِما بِهِم أبَدًا دَواءُ

رُدّ بأنّ الفصيح المَقيس لا يُخرَّج على الشاذّ. وعن الكوفيّين أنها ناصبةٌ دائمًا،(١) ويردّه قولُهم: «كَيمَهْ»؟ كما يقولون: «لِمَهْ»؟ وقولُ حاتم:(٢)

٣٣٦ ـ فأوقَدتُ نارِي، كَي لِيُبصَرَ ضَوءُها وأخرَجتُ كَلبِي، وهْوَ في البَيتِ داخِلُهْ

لأنّ لام الجرّ لا تَفصل بين الفعل وناصبه. وأجابوا عن الأوّل بأنّ الأصل «كي تَفعلَ ماذا»؟ ويلزمهم كثرةُ الحذف، وإخراجُ «ما» الاستفهاميةِ عن الصدر، وحذفُ ألفها في غير الجرّ، وحذفُ الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبُت. نعمْ وقع في «صحيح البخاري» في تفسير(٣) ﴿وُجُوهٌ يَومَئِذٍ ناضِرةٌ﴾: «فيذهبُ كيما،(٤) فيعودُ ظهرُه طَبَقًا واحِدًا»، أي: كيما يَسجدَ. وهو غريب جِدًّا لا يَحتمل القياسَ عليه.

تنبيه

إذا قيل: «جئتُ لِتُكرِمَني»(٥) فالنصب بـ«أنْ» مضمَرةً، وجوّز أبو سعيد كونَ(٦) المضمَر «كي»، والأوّلُ أولى لأن «أنْ» أمكنُ في عمل النصب من غيرها، فهي أقوى على التجوّز فيها بأن تعمل مضمَرةً.

٦٢ ـ كَم

على وجهين: خبريّةٌ بمعنى «كَثير»، واستفهاميّةٌ بمعنى: أيُّ عددٍ؟ ويشتركان في خمسة أُمور: الاسميةُ والإبهامُ والافتقارُ إلى التمييز والبناءُ ولزومُ التصدير. وأمّا قولُ بعضهم في:(٧) ﴿أَلَم يَرَوا: كَم أهلَكْنا قَبلَهُم مِنَ القُرُونِ أَنَّهُم إلَيهِم لا يَرجِعُونَ﴾؟: أُبدلت «أنَّ» وصِلتُها(٨) من «كم» فمردودٌ بأنّ(٩) عامل البدل هو عامل

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: أبدًا.

(٢) البيت في ديوانه ص ٢٧٨.

(٣) كذا نقلًا من الجنى الداني للمرادي بزيادة «تفسير»، ق: «تفسيره»، وهو إقحام من ابن هشام سبب اضطراب المحشّين في التعليق والخلاف، لأن القول الشريف وارد في باب التوحيد لا في التفسير، وفيه: «كيما يسجد». انظر فتح الباري ١٣: ٤٢٨. والآية هي ذات الرقم ٢٢ من سورة القيامة.

(٤) كذا أيضًا، وهذا من حديث ورد بلفظ: «كيما يسجد» في نسخ البخاري. انظر الحديث ٧٠٠١ فيه وشرح البخاري لابن بطال ١٠: ٤٥٧ و٤٥٩ و٤٦٥. فلعل المرادي وقف على نسخة فيها ما ذُكر فنقل ابن هشام ذلك دون تحقيق. وبهذا ينحلّ الإشكال.

(٥) زاد هنا في ط: بالنصب.

(٦) زاد هنا في ب: الناصب.

(٧) الآية ٣١ من سورة يس.

(٨) كذا هنا وفيما بعد، وليس لـ«أنّ» صلة لأنها لم تُكفّ بـ«ما». انظر إعراب الجمل ص ١٩.

(٩) خ وب: «لأن». وفي حاشية ب كما أثبتنا عن نسخة.

المُبدل منه، فإن قَدَّر عاملَ المبدل[1] منه «يَرَوا» فـ «كم» لها الصدر فلا يعمل[2] فيها ما قبلها، وإن قَدَّره[3] «أهلكْنا» فلا تسلُّط له في المعنى على البدل. والصواب أنّ «كم» مفعول لـ «أهلكْنا» والجملةَ إمّا معمولةٌ[4] لـ «يروا» على أنه عُلِّق عن العمل في اللفظ و«أنّ» وصلتُها مفعول لأجله، وإمّا مُعترِضةٌ[5] بين «يرَوا» وما سدّ مسدّ مفعوليه، وهو «أنّ» وصِلتُها.

وكذلك قولُ ابن عُصفور في:[6] ﴿أَوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أَهلَكْنا﴾؟: «إنّ كم فاعلٌ» مردودٌ بأنّ[7] لها الصدرَ. وقولُه: «إنّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم، أنه يقول: ملكتُ كم عَبيدٍ»! فيُخرجُها عن الصدرية، خطأٌ عظيم إذ خرّج كلام الله ـ سبحانه ـ على هذه اللغة. وإنما الفاعل ضميرُ اسمِ الله ـ سبحانه ـ أو ضميرُ العِلمِ[8] أو الهُدى المدلولِ عليه بالفعل أو جملةُ «كَم[9] أهلكْنا» على القول بأن الفاعل يكون جملة إمّا مطلقًا، أو بشرط كونها مقترنةً بما يعلّق عن العمل والفعلُ قلبي نحو: ظهرَ لي أقام زيد؟ وجوّزَ أبو البقاء[10] كونه ضميرَ الإهلاك المفهومِ من الجملة، وليس هذا من المواطن التي يعود الضمير فيها على المتأخّر.

ويفترقان في خمسة أُمور:

أحدُها: أنّ الكلام مع الخبرية مُحتمِل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية. الثاني: أنّ المتكلّمَ بالخبرية لا يستدعي من مخاطَبِه جوابًا لأنه مُخبِر والمتكلّمَ بالاستفهامية يستدعِيه[11] لأنه مستخبِر. الثالث: أنّ الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية. يقال في الخبرية: «كم عَبيدٍ لي، خمسونَ بل ستّونَ»! وفي الاستفهامية: «كم مالُكَ؟ أعِشرونَ أم

(١) خ: قُدر عاملُ المبدل.

(٢) خ: ولا يعمل.

(٣) خ وط: قدّر.

(٤) خ: «مفعولة» وتحته عن نسخة كما أثبتنا.

(٥) يعني أن الجملة اعتراضية للتهديد والزجر.

(٦) الآية ٢٦ من سورة السجدة لا ٣٦ كما جاء في ط: ﴿أَوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أَهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِنَ القُرُونِ، يَمشُونَ في مَساكِنِهِم﴾؟ وانظر شرح التسهيل ٢: ١٢٣. والأولى ما سيذكره بعد، وهو أن جملة كم أهلكنا: في محل رفع فاعل للفعل: يهد.

(٧) زاد هنا في ط: كم.

(٨) ط: العَلَم.

(٩) ليس «كم» في ط، وهو المعلّق عن العمل.

(١٠) التبيان ص ٩٠٧.

(١١) ش وق: يستدعي ذلك.

ثلاثـونَ»؟ الرابـع: أنّ تمييـز[1] الخبريـةِ مفـرد أو مجمـوع، تقول: كـم عَبدٍ ملكـتُ![2] وكم عَبيـدٍ ملكتُ! قال:[3]

٣٣٧ ـ كَـم مُلُـوكٍ بـادَ مُـلكُهُـمُ ونَـعِـيـمِ سُـوقـةٍ بـادُوا!

وقال الفرزدق:[4] / ٧٥

٣٣٨ ـ كَـم عَمّـةٍ لَـكَ، يـا جَرِيـرُ، وخـالةٍ فَـدعـاءَ قَـد حَلَبَـتْ علَـيَّ عِشـارِي!

ولا يكون تمييز الاستفهامية إلّا مفردًا خلافًا للكوفيّين، والخامس:[5] أن تمييزَ الخبرية واجبُ الخفض وتمييزَ الاستفهامية منصوبٌ، ولا يجوز جرّه مطلقًا خلافًا للفرّاء والزجّاج وابن السرّاج وآخَرين، بل يُشترط[6] أن تُجرّ «كم» بحرف جرّ فحينئذ يجوز في التمييز وجهان: النصب وهو الكثير، والجرّ خلافًا لبعضهم وهو بـ«مِن» مضمرةً وجوبًا، لا بالإضافة خلافًا للزجّاج.

تلخّص أنّ في جرّ تمييزها أقوالًا: الجوازُ والمنع والتفصيل. فإن جُرّت هي بحرف جرّ نحو: «بكم درهمٍ[7] اشتريتَ»؟ جاز، وإلّا فلا. وزعم قوم أنّ لغة تميم جوازُ نصب تمييز «كم» الخبريةِ إذا كان[8] مفردًا، ورُوِيَ[9] قولُ الفرزدق:

كَم عَـمّـةٍ لَـكَ، يـا جَرِيـرُ، وخـالةٍ فَـدعـاءَ قَـد حَلَبَـتْ علَـيَّ عِشـارِي؟!

بالخفض على قياس تمييز الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية، أو على تقديرها استفهاميةً استفهامَ تهكُّم، أي: أخبِرْني بعدد عمّاتك وخالاتك اللاتي كنَّ يخدُمنَني. فقد نسيتُه ـ وعليهما فـ«كم» مبتدأ خبره: قد حلبتْ. وأُفرد الضمير حملًا على لفظ «كم» ـ وبالرفع على أنه مبتدأ وإن كان نكرة لكونه قد وُصف بـ«لكَ» وبـ«فدعاءُ» محذوفةٍ مدلولٍ عليها بالمذكورة، إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفَدَع،

---

(١) زاد هنا في ش وط: كم.

(٢) ط: ملكتَ.

(٣) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٣١ وقافيتُه رائية لفظها: بارا! أي: هَلَكَ. وفي البيت تمييز «كم» جمع معطوف عليه مفرد. فنعيم: معطوف على «ملوك» مجرور بالعطف، وليس على تقدير: كم نعيمِ سوقة! كما زعم المحشّي. والسوقة هم الرعيّة. وجملة بار: معطوفة بالواو أيضًا على جملة: باد ملكهم.

(٤) البيت في ديوانه ص ٣٦١. والفدعاء: التي اعوجّ رسغ يدها من كثرة العمل. وعليّ أي: لي. والعشار: جمع عُشَراء. وهي هنا الناقة التي مضى على وضعها عشرة أشهر. وسقط ما بعد البيت من ن حتى: عليَّ عشاري.

(٥) سقطت الواو من ط.

(٦) ط: بل بشرط.

(٧) في الأصل وب: درهمًا.

(٨) زاد هنا في ط: الخبر.

(٩) في الأصل وخ: «ورَوَى»، على أن القوم اسم جمع يجوز عود الضمير المفرد عليه، وإلّا قيل: رَوَوا.

كما حُذِفت[١] «لكَ» من صفة «خالة» استدلالًا عليها بـ«لكَ» الأُولى، والخبرُ: قد حلبتْ. ولا بدّ من تقدير «قد حلبتْ» أُخرى لأنّ المُخبَر عنه في هذا الوجه متعدّد لفظًا ومعنًى. ونظيره: زينبُ وهندٌ قامتْ. و«كم» على هذا الوجه ظرفٌ أو مصدر والتمييز محذوف أي: كم وقتٍ أو حلْبةٍ![٢]

٦٣ ـ كأيّنْ[٣]

اسمٌ مركّب من كاف التشبيه و«أيٍّ» المنوَّنةِ، ولهذا[٤] جاز الوقف عليها بالنون لأنّ التنوين لـمّا دخل في التركيب أشبهَ النون الأصلية، ولهذا رُسم في المصحَف نونًا. ومَن وقف عليها بحذفه اعتبر حُكمَه في الأصل، وهو الحذف في الوقف.

وتُوافِقُ «كأيِّن كَم» في خمسة أُمور: الإبهامُ والافتقارُ إلى التميز والبناءُ ولزومُ التصدير وإفادةُ التكثيرِ تارةً وهو الغالب نحو: ﴿وكأيِّنْ مِن نَبيٍّ قُتِلَ[٥] مَعَهُ رِبِّيُّونَ [كَثِيرٌ]﴾! والاستفهامِ أُخرى، وهو نادر ولم يُثبته إلّا ابن قُتيبة وابن عُصفور، وابن مالك واستَدلّ[٦] عليه بقول أُبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله عنه[٧]: «كأيِّنْ تَقرأُ سُورةَ الأحزابِ آيةً»؟ فقال: «ثلاثًا وسَبعِينَ».

وتخالفُها في خمسة أُمور: أحدُها: أنها مركّبة و«كَم» بسيطة على الصحيح خلافًا لمن زعم أنها مركّبة من الكاف و«ما» الاستفهاميةِ ثم حُذفت ألفها لدخول الجارّ وسُكِّنَت ميمها للتخفيف لثِقَل الكلمة بالتركيب. والثاني: أن مميِّزها مجرور بـ«مِن» غالبًا حتّى زعم ابن عُصفور[٨] لزومَ ذلك. ويردّه قول سيبويه:[٩] وكأيِّن رجلًا رأيتُ! زعم ذلك يونس، وكأيِّن قد أتاني[١٠] رجلًا. إلّا أنّ أكثر العرب لا يتكلّمون به إلّا مع «مِن». انتهى. ومن الغالب قولُه تعالى: «وكأيِّن مِن نَبيٍّ»! و[١١] ﴿كأيِّن مِن آيةٍ﴾! و﴿كأيِّن مِن دابّةٍ﴾! ومن النصب قولُه:[١٢]

---

(١) ط: حذف.

(٢) يعني: أو كم حلبةٍ!

(٣) ط: «كأيّ» هنا وفيما بعد مرارًا.

(٤) ط: ولذلك.

(٥) الآية ١٤٦ في سورة آل عمران. وعند صاحب المعجم: «قاتَلَ» خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين، وهي القراءة المشهورة. وليس «كثير» في الأصل وب.

(٦) أي: ابن مالك. انظر حاشية الدسوقي ١: ١٩٨. ب: واستُدِلّ.

(٧) انظر تفسير ابن كثير ٣: ٥٦٣ وشرح التسهيل لابن عقيل ٢: ٢١٧ وشرح الكافية ٢: ١٠١.

(٨) المقرب ١: ٣١٣.

(٩) الكتاب ١: ١٩٨.

(١٠) ط: أتانا.

(١١) الآيتان: ١٠٥ في سورة يوسف: ﴿وكأيِّن مِن آيةٍ في السّماواتِ والأرضِ يَمُرُّونَ علَيها، وهُم عَنها مُعرِضُونَ﴾! و٦٠ من سورة العنكبوت: ﴿وكأيِّنْ مِن دابّةٍ لا تَحمِلُ رِزقَها اللهُ يَرزُقُها وإيّاكُم﴾!

(١٢) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧. ط: «آلِمًا». وحم أي: قُدِّر وقُضي.

٣٣٩ ـ اطـرُدِ اليـأسَ بالرَّجـا، فكأيِّـنْ ... أَلَمَّـا حُـمَّ يُسـرُهُ بَعـدَ عُسـرِ!

وقولُه:[١]

٣٤٠ ـ وكائـنْ لَنـا فَضـلًا عليكُـم ومِنَّـةً ... قَـدِيمًـا! ولا تَـدرُونَ: مـا مَـنُّ مُنعِـمُ؟

والثالث: أنها لا تقع استفهاميةً عند الجمهور، وقد مضى، والرابع: أنها لا تقع مجرورة خلافًا لابن قُتيبة وابن عُصفور أجازا:[٢] بِكأيِّنْ تبيعُ هذا الثوبَ؟ والخامس: أن خبرها لا يقع مفردًا.[٣]

٦٤ ـ كَذا

ترد على ثلاثة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما، وهما كاف التشبيه و«ذا» الإشاريةُ كقولك: «رأيتُ زيدًا فاضلًا ورأيتُ عَمرًا كذا»، وقولِه:[٤]

٣٤١ ـ وأسلَمَنِـي الـزَّمـانُ كَـذا ... فـلا طَـرَبٌ، ولا أُنـسُ

وتدخل عليها هاءُ[٥] التنبيهِ كقوله تعالى[٦]: ﴿أهكَذا عَرشُكِ﴾؟

٢ ـ الثاني:[٧] أن تكون كلمة واحدة مركّبة من كلمتين مَكنِيًّا بها عن غيرِ عددٍ كقول أئمّة اللغة: قيل لبعضهم: أما بمكان كذا / ٧٦ وكذا وَجْذٌ؟[٨] فقال: «بَلَى وِجاذًا»، فنصب بإضمار «أعرِفُ وِجاذًا»[٩]، وكما جاء في الحديث أنَّهُ يُقالُ لِلعَبدِ يَومَ القِيامةِ: «أتَذكُرُ: يَومَ كَذا وكَذا فَعَلتَ[١٠] كَذا وكَذا»؟

٣ ـ والثالث: أن تكونَ كلمةً واحدة مركّبة مَكنِيًّا بها عن العَدَد، فتُوافقَ «كأيِّن» في أربعة أُمور: التركيبُ والبناءُ والإبهامُ والافتقارُ إلى التمييز، وتخالفها في ثلاثة أُمور:

---

(١) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٧ أيضًا. وما: في محل نصب مفعول مطلق مقدّم والتقدير: أيَّ مَنٍّ مَنَّ؟

(٢) الهمع ٢: ٦٠٤.

(٣) أي: بل جملةً. كذا، وفي هذا نظر لأن الخبر في البيت الأخير هو مفرد محذوف تقديره: «حاصلٌ» وقديمًا: نائب عن ظرف الزمان متعلق بالخبر المحذوف. فكان على ابن هشام أن يقيد حكمه بالقول: غالبًا.

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ١٦٨. وأسلمني أي: خذلني. وليس في البيت تشبيه، وإنما الكاف هنا: حرف جر للاستعلاء المعنوي بمعنى: على. والجار والمجرور: متعلقان بحال محذوفة عن ضمير المتكلم. وكذلك الحكم في المثال المتقدّم، يكون التعلق بحال من: عمرًا.

(٥) كذا في الأصل والنسخ. ط: «ها». وهو الصواب.

(٦) الآية ٤٢ من سورة النمل: ﴿فلَمّا جاءتْ قِيلَ: أهكَذا عَرشُكِ؟ قالَتْ: كأنَّهُ هُوَ﴾.

(٧) ط: والثاني.

(٨) الوجذ: حفرة صغيرة تمسك الماء.

(٩) ط: أعرف.

(١٠) نص الحديث في عمدة القاري ٦: ١٣٧ لا ما أحال عليه المحشّي. وزاد هنا في ط: «فيه» لا بعد «كذا» كما زعم المحشّي أيضًا. ويوم ظرف للفعل بعده.

أحدُها: أنها ليس لها الصدر، تقول: قَبضتُ كَذا وكَذا درهمًا. الثاني: أن تمييزها واجب النصب، فلا يجوز جرّه بـ «مِن» اتفاقًا، ولا بالإضافة خلافًا للكوفيِّين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يُقال: «كذا ثوبٍ وكذا أثوابٍ» قياسًا على العدد الصريح. ولهذا قال فقهاؤهم: إنه يَلزم بقول القائل: «له عندي كذا درهمٍ» مِائَةٌ، وبقوله: «كذا دراهمَ» ثلاثةٌ، وبقوله: «كذا كذا درهمًا» أحدَ عَشَرَ، وبقوله: «كذا درهمًا» عشرونَ، وبقوله: «كذا وكذا درهمًا» أحدٌ وعشرون، حملًا على المحقَّق من نظائرهنّ من العدد الصريح. ووافقهم على هذه التفاصيل غيرَ مسألتَيِ الإضافة المبرّدُ والأخفش وابن كَيسان والسِّيرافي وابن عُصفور، ووَهِمَ[1] ابن السِّيد فنقل اتفاق النحويّين على إجازة ما أجازه المبرّد ومن ذُكر معه. والثالث: أنها لا تُستعمل غالبًا إلّا معطوفًا عليها كقوله:[2]

٣٤٢ ـ عِدِ النَّفسَ نُعمَى بَعدَ بُؤساكَ، ذاكِرًا كَذا وكَذا، لُطفًا، بِهِ نُسِيَ الجَهدُ

وزعم ابن خروف[3] أنهم لم يقولوا: «كذا درهمًا» ولا «كذا كذا درهمًا»، وذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنّه قليل.

٦٥ ـ كَلّا

مركّبةٌ عند ثعلبٍ من كاف التشبيه و«لا» النافيةِ، قال: «وإنما شُدِّدَت لامها لتقوية المعنى ولدفع توهُّم بقاء معنى الكلمتين»، وعند غيره هي بسيطة، وهي عند سيبويه والخليل والمبرّد والزجّاج وأكثر البصريّين حرفٌ معناه الرَّدع والزَّجر، لا معنى لها عندهم إلّا ذلك. حتّى إنهم يُجيزون أبدًا الوقفَ عليها والابتداءَ بما بعدها، وحتّى[4] قال جماعة منهم: متى سمعتَ «كَلّا» في سُورة فاحكم بأنها مكّية، لأنّ فيها معنى التهديد والوعيد، وأكثرُ ما نزل ذلك بمكّة لأن أكثر العتوّ كان بها.

وفيه نظرٌ لأنّ لُزوم المكّية إنما يكون عن اختصاص العتوّ بها لا عن غلَبته، ثم لا تمتنع الإشارة إلى عتوّ سابق، ثم لا يظهر معنى الزّجر في «كلّا» المسبوقة بنحو[5]: ﴿في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾، ﴿يَومَ يَقُومُ النّاسُ لِرَبِّ العالَمِينَ﴾، ﴿ثُمَّ إنَّ علَينا بَيانَهُ﴾. وقولُهم: «المعنى: انتَهِ عن ترك الإيمان بالتصوير في

(١) انظر شرح الألفية للمرادي ٢: ٢٣٢. ط: ووَهَمَ.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٦٩. ط: «الجُهد». وفي ب بالفتح والضم.

(٣) شرح الألفية ٢: ٢٣٢.

(٤) هنا حتى: حرف زائد للتوكيد.

(٥) الآيات: ٦ ـ ٩ من سورة الانفطار: ﴿يا أيُّها الإنسانُ، ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ الَّذِي خَلَقَكَ فسَوّاكَ فعَدَلَكَ، في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ رَكَّبَكَ؟ كَلّا بَل تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾ و٤ ـ ٧ من سورة المطفّفين: ﴿ألا يَظُنُّ أُولئِكَ أنَّهُم مَبعُوثُونَ لِيَومٍ عَظِيمٍ، يَومَ يَقُومُ النّاسُ لِرَبِّ العالَمِينَ؟ كَلّا إنَّ كِتابَ الفُجّارِ لَفِي سِجِّينٍ﴾ و١٦ ـ ٢٠ من سورة القيامة: ﴿لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسانَكَ لِتَعجَلَ بِهِ. إنَّ علَينا جَمعَهُ وقُرآنَهُ. فإذا قَرأناهُ فاتَّبِعْ قُرآنَهُ. ثُمَّ إنَّ عَلَينا بَيانَهُ. كَلّا بَل تُحِبُّونَ العاجِلَةَ﴾.

أيِّ صورةٍ[١] شاء اللهُ، وبالبعث، وعن العجَلة بالقرّآن» تعسُّفٌ إذ لم يتقدّم في الأُولَيَينِ[٢] حكايةُ نفي ذلك عن أحد، ولطول الفصل في الثالثة[٣] بين «كلّا» وذِكرِ العجَلة، وأيضا فإنّ أوّل ما نزل خمسُ آيات من أوّل سورة «العلَق» ثم نزل[٤]: ﴿كَلّا إنَّ الإنسانَ لَيَطغَى﴾، فجاءت في افتتاح الكلام،[٥] والواردُ منها في التنزيل ثلاثةٌ وثلاثون موضعًا كلُّها في النصف الأخير.[٦]

ورأى الكسائي وأبو حاتم[٧] ومَن وافقهما أنّ معنى الرّدع والزّجر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا فيها معنًى ثانيًا يصحّ عليه أن يُوقَف دونَها ويُبتدأ بها، ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنَى على ثلاثة أقوال: أحدُها للكسائي ومتابعِيه قالوا: تكون بمعنى: حقًّا، والثاني لأبي حاتم ومتابعِيه قالوا: تكون بمعنى: ألا الاستفتاحيةِ، والثالث للنضر بن شُميل[٨] والفرّاء ومَن وافقهما قالوا: «تكون حرف جواب بمنزلة: إيْ، ونعمْ»، وحملوا عليه[٩]: ﴿كَلّا والقَمَرِ﴾، فقالوا: معناه: إي والقمرِ.

وقول أبي حاتم عندي أولى من قولهما لأنه أكثر اطّرادًا. فإنّ قولَ النّضر لا يتأتّى في آيتَي «المؤمنين[١٠] والشعراء[١١]» على ما سيأتي، وقولَ الكسائي لا يتأتّى في نحو[١٢]: ﴿كَلّا إنَّ كِتابَ الأبرارِ﴾، ﴿كَلّا إنَّ كِتابَ الفُجّارِ﴾، ﴿كَلّا إنَّهُم عَن رَبِّهِم يَومَئِذٍ لَمَحجُوبُونَ﴾، لأنّ «إنّ»[١٣] تُكسر بعد «ألا» الاستفتاحية ولا تُكسر[١٤] بعد «حقًّا» ولا بعد ما كان بمعناها، ولأنّ تفسير حرف بحرف أَولى من تفسير حرف باسم. وأمّا قولُ مكّي: «إنّ «كَلّا» على رأي الكسائي اسمٌ إذا كانت بمعنى: حقًّا» فبعيدٌ لأن اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية

(١) زاد هنا في ط: ما.

(٢) أي: الآيتين الأُولَيَين. يعني: لم يرد قبلهما شيء من إنكار التصوير والبعث. وفي الأصل وط: «الأوّلين» وزعم المحشّي أن المراد بذلك: «على الجمع». وهو وهَم.

(٣) يعني الآية الثالثة.

(٤) الآية ٦ من سورة العلق.

(٥) زاد هنا في خ ون: ولأنّ تفسير حرف بحرف أولى من تفسير حرف باسم. وسيرد بعد في مكانه المناسب بعد الفِقرة التالية.

(٦) أي: من التنزيل. يعني القرآن الكريم.

(٧) انظر الجنى الداني ص ٥٧٨. وأبو حاتم هو سهل بن محمد السجستاني إمام بصري في علوم القرآن واللغة والشعر توفي سنة ٢٥٠. البغية ١: ٦٠٦.

(٨) هو أبو الحسن بصري أخذ عن الخليل والعرب وتوفي سنة ٢٣٦. البغية ٢: ٣١٦.

(٩) الآية ٣٢ من سورة المدثر.

(١٠) يعني ما في الآيتين ٩٩ و١٠٠ منها.

(١١) يعني ما في الآيتين ٦١ و٦٢ منها.

(١٢) الآيات: ١٨ و٧ و١٥ من سورة المطفّفين.

(١٣) ط: أنّ.

(١٤) بل قد تُكسر نحو قولنا: حقًّا إنك كريم.. انظر الآية ٤ من سورة يونس.

قليلٌ، ومخالفٌ للأصل، ومُحْوِجٌ / ٧٧ لتكلُّف دعوى علّة لبنائها. وإلّا فلِمَ لا نُوِّنَتْ؟[١]

وإذا صلَح الموضع للرّدع ولغيره جاز الوقفُ عليها والابتداءُ بها[٢] على اختلاف التقديرَين، والأرجح حملها على الرّدع لأنه الغالب فيها، وذلك نحو[٣]: ﴿أطَّلَعَ الغَيبَ أمِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحمنِ عَهدًا؟ كَلّا سَنَكتُبُ ما يَقُولُ﴾، ﴿واتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ آلِهَةً، لِيَكُونُوا لَهُم عِزًّا. كَلّا سَيَكفُرُونَ بِعِبادَتِهِم﴾. وقد تتعيّن للرَّدع أوِ الِاستفتاح نحوُ[٤]: ﴿رَبِّ ارجِعُونِ، لَعَلِّي أعمَلُ صالِحًا فِيما تَرَكتُ. كَلّا إنَّها كَلِمةٌ﴾، لأنها لو كانت بمعنى «حقًّا» لَما كُسِرت همزة «إنّ»، ولو كانت بمعنى «نعمْ» لكانت للوعد بالرجوع لأنها بعد الطلب، كما يقال: أكرمْ[٥] فلانًا، فتقول: «نعمْ»، ونحوُ: ﴿قالَ أصحابُ مُوسَى: إنّا لَمُدرَكُونَ. قالَ: كَلّا إنَّ مَعِي رَبِّي[٦]﴾. وذلك لكسر «إنَّ» ولأنَّ «نعمْ» بعد الخبر للتصديق.

وقد يمتنع كونها للزَّجر نحو[٧]: ﴿وما هِيَ إلّا ذِكرَى لِلبَشَرِ. كَلّا والقَمَرِ﴾، إذ ليس قبلها ما يصح ردّه. وقولُ الطبري وجماعةٍ: «إنه لمّا نزل في[٨] عدد خَزَنة جهنّم ﴿علَيها تِسعةَ عَشَرَ﴾[٩] قالَ بعضُهم: «اكفُوني اثنينِ، وأنا أكفيكُم سبعةَ عَشَرَ»، فنزلت «كَلّا»[١٠] زجرًا له» قولُ متعسِّفٍ لأن الآيةَ[١١] لم تتضمّن ذلك.

تنبيه

قُرِئَ[١٢]: ﴿كَلًّا. سَيَكفُرُونَ بِعِبادتِهِم﴾ بالتنوين، إمّا على أنه مصدرُ «كَلَّ» إذا أعيا، أي: كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا، أو مِنَ الكَلِّ وهو الثِّقَل، أي: حملوا كَلًّا. وجوّز الزمخشري[١٣] كونه حرفَ الرّدع نُوِّن

(١) كذا بإدخال «لا» على الفعل الماضي بدون تكرار، فلعل المراد: لا تُنَوَّنُ. حاشية الدسوقي ١: ٢٠١.

(٢) عليها أي: على لفظها، وجاز الوقف قبلها والابتداء بها بسبب معناها المذكور.

(٣) الآيات: ٧٨ و٧٩ و٨١ و٨٢ من سورة مريم.

(٤) الآيتان ٩٩ و١٠٠ من سورة المؤمنون. ويجوز الزجر أيضًا في هذا الشاهد والذي بعده.

(٥) ش: الزم.

(٦) الآيتان ٦١ و٦٢ من سورة الشعراء. وزاد هنا في خ وب وط: ﴿سَيَهدِينِ﴾، وأشير في خ إلى أنه مزيد.

(٧) الآيتان ٣١ و٣٢ من سورة المدّثّر.

(٨) سقطت من ط. وانظر تفسير الطبري ١٩: ١٠٢ وتفسير القرطبي ١٩: ٨٠.

(٩) الآية ٣٠ من سورة المدّثّر. والقول التالي هو لِذِي الأَشُدَّين كلدة بن أُسَيد لا الحارث بن كلدة كما ذكر المحشّي، ولا ما زعمه كثير من الناشرين والباحثين والدارسين الجهلاء. انظر تفسير الجلالين الميسر ص ٥٧٦ والمفصّل في تفسير القرآن الكريم ص ٢٠٤٢-٢٠٤٣.

(١٠) أي: في الآية ٣٢ من سورة المدّثّر. ط: فنزل كلّا.

(١١) يعني الآية ٣٠ من سورة المدّثّر والتي بعدها. ب: «قولٌ متعسِّفٌ». ط: قولٌ متعسِّفٍ لأن الآية.

(١٢) عند صاحب المعجم: «كَلًّا». و الآيتان هما ذواتا الرقمين ٨١ و٨٢ من سورة مريم: ﴿واتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ آلِهَةً، لِيَكُونُوا لَهُم عِزًّا. كَلّا سَيَكفُرُونَ بِعِبادتِهِم﴾.

(١٣) الكشاف ٢: ٢٩١.

كما في[1] ﴿سَلاسِلًا﴾، وردّه أبو حيّانَ[2] بأن ذلكَ إنما صحّ[3] في «سلاسلًا» لأنه اسم أصله التنوين فرُجع به إلى أصله للتناسب، أو على لغة من يصرف ما لا ينصرف مُطلقًا أو بشرط كونه مَفاعِلَ أو مَفاعِيلَ. انتهى. وليس التوجيه منحصرًا عند الزمخشري في ذلك، بل جوَّز كون التنوين بدلًا من حرف الإطلاق المزيد في رأس الآية، ثم إنه وُصِل[4] بنيّة الوقف، وجَزمَ بهذا الوجه في[5] ﴿قَوارِيرًا﴾، وفي قراءة بعضهم: ﴿واللَّيلِ إذا يَسْرِ[6]﴾ بالتنوين. وهذه القراءة مصحِّحة لتأويله في «كَلًّا» إذ الفعل ليس أصله التنوين.

٦٦ ـ كأنَّ

حرفٌ مركّب عند أكثرهم حتّى ادعى ابن هشام[7] وابن الخبّاز الإجماعَ عليه، وليس كذلك. قالوا:[8] والأصل في «كأنَّ زيدًا أسدٌ»: «إنَّ زيدًا كأسدٍ»، ثم قُدّم حرف التشبيه اهتمامًا به ففُتحتْ همزة «إنّ» لدخول الجارّ[9]، ثم قال الزجّاج وابن جنّي:[10] ما بعد الكاف جَرٌّ بها. قال ابن جنّي: «وهي حرف لا يتعلّق بشيء لمفارقته الموضعَ الذي تتعلّق[11] فيه بالاستقرار، ولا يقدَّر له عاملٌ غيرُه لتمام الكلام بدونه، ولا هو زائد لإفادته التشبيه».

وليس قوله بأبعدَ من قول أبي الحسن: إنّ كاف التشبيه لا تتعلّق دائمًا. ولـمّا رأى الزجّاج أنّ الجارّ غيرَ الزائد حقُّه التعلُّق قدّرَ الكاف هنا اسمًا بمنزلة «مِثل»، فلزمه أن يقدِّر له موضعًا فقدّره مبتدأً، فاضطُرَّ إلى أن قدّر له خبرًا لم يُنطق به قطُّ ولا المعنى مُفتقر إليه، فقال: معنى «كأنّ زيدًا أخوكَ»: مثلُ أُخُوّةِ زيدٍ إيّاكَ كائنٌ. وقال الأكثرون: لا موضع لـ «أنّ» وما بعدها لأنّ الكاف و«أنّ» صارا بالتركيب كلمة واحدة. وفيه نظر لأن ذلك في التركيب الوضعي لا في التركيب الطارئ في حال التركيب الإسنادي.

---

(١) الآية ٤ من سورة الإنسان: ﴿إنّا أعتَدْنا لِلكافِرِينَ سَلاسِلَ وأغلالًا وسَعِيرًا﴾. وفي الأصل وط: ونوّن كما في.

(٢) البحر ٦: ٢١٤.

(٣) في الأصل وق: يصح.

(٤) خ وط: وَصَل.

(٥) الآية ١٥ من سورة الإنسان: ﴿ويُطافُ علَيهِم بِآنِيةٍ مِن فِضّةٍ وأكوابٍ كانَتْ قَوارِيرًا﴾.

(٦) الآية ٤ من سورة الفجر: ﴿واللَّيلِ إذا يَسْرِ﴾. وعند صاحب المعجم: «يَسرٍ» مع النص بالتنوين. وتعليق ابن هشام مردود لقياسه مع الفارق، إذ آية الفجر هذه فيها الفعل في فاصلة الآية، وما في آية مريم خلاف ذلك، وللفواصل القرآنية أحكام خاصة، لا يقاس عليها غيرها.

(٧) هو ابن هشام الخضراوي.

(٨) الجنى الداني ٥٦٨.

(٩) زاد هنا في ط: عليه.

(١٠) سر صناعة الإعراب ١: ٣٠٤.

(١١) يعني: حروف الجر. ش وب وط: يتعلق.

والـمُخلِّص عندي مِن الإشكال أن يُدَّعىَ أنها بسيطة، وهو قول بعضهم. وفي «شرح الإيضاح»(١) لابن الخبّاز: ذهب جماعة إلى أن فتح همزتها لطول الحرف بالتركيب، لا لأنها معمولة للكاف كما قال أبو الفتح. وإلّا لكان الكلام غيرَ تامّ، والإجماعُ على أنه تامّ. انتهى. وقد مضى أنّ الزجّاج يراه ناقصًا.

وذكروا لـ «كأنَّ» أربعة مَعانٍ:

١ ـ أحدُها وهو الغالب عليها والمتّفَق عليه: التشبيه. وهذا المعنى أطلقه الجمهور لـ «كأنَّ»، وزعم جماعة منهمُ ابن السِّيد(٢) أنه لا يكون إلّا إذا كان خبرها اسمًا جامدًا نحو «كأنَّ زيدًا أسدٌ» بخلاف: كأنّ زيدًا قائمٌ أو في الدارِ أو عندَك أو يقومُ. فإنها في ذلك كله للظنّ.

٢ ـ والثاني: الشكّ والظنّ،(٣) وذلك فيما ذكرنا، وحمل ابن الأنباري عليه «كأنّكَ بالشِّتاءِ مُقبِلٌ» أي: أظنُّه مُقبِلًا.

٣ ـ والثالث: التحقيق،(٤) ذكره الكوفيّون والزجّاجي وأنشدوا عليه:(٥)

٣٤٣ ـ فأصبَـحَ بَطْـنُ مَكّـةَ مُقشَعِـرًّا كـأنَّ الأرضَ لَيـسَ بِهـا هِشـامُ/ ٧٨

أي: لأنّ الأرض، إذ لا يكون تشبيهًا لأنه ليس(٦) في الأرض حقيقةً. فإن قيل: فإذا كانت للتحقيق فمِن أين جاء معنى التعليل؟ قلت: من جهة أنّ الكلام معها في المعنى جوابٌ عن سؤالٍ عن العلّة مقدّرٍ. ومثله(٧): ﴿اتَّقُوا رَبَّكُم. إنَّ زَلزَلَةَ السّاعةِ شَيءٌ عَظِيمٌ﴾. وأُجيب بأُمور: أحدُها: أنّ المراد بالظرفية الكونُ في بطنها لا الكونُ على ظهرها، فالمعنى أنه كان ينبغي ألّا يقشعرّ بطن مكّة مع دفن هشام فيه، لأنه لها كالغيث. الثاني: أنّه يَحتمل أن هشامًا قد خلّف من يسدّ مَسدّه فكأنّه لم يمتْ. الثالث: أنّ الكاف للتعليل و«أنّ» للتوكيد فهما كلمتان لا كلمة، ونظيره(٨): ﴿وَيْ كَأَنَّهُ لا يُفلِحُ الكافِرُونَ﴾! أي: أعجبُ(٩) لِعدم فلاح الكافرين.

---

(١) هو كتاب في النحو. وانظر الجنى الداني ص ٥٧٠.

(٢) زاد هنا في ط: البطليوسي.

(٣) الجنى الداني ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٤) ن: التخصيص.

(٥) البيت للحارث بن خالد في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٦٩ يرثي هشام بن المغيرة. والمقشعر: الجدب.

(٦) أقحم هنا في الأصل: «ابن هشام» والصواب: هشامٌ.

(٧) الآية ١ من سورة الحج. ب: «مقدر عن العلة مثله». ط: مقدرٌ ومثله.

(٨) الآية ٨٢ من سورة القصص.

(٩) كذا، والصواب «نعجبُ» لأن الكلام هنا على لسان جماعة لا مفرد.

٤ ـ والرابع: التقريب، قاله الكوفيّون وحملوا عليه: كأنّكَ بالشّتاءِ مُقبِلٌ، وكأنَّك بالفَرَجِ آتٍ، وكأنّكَ بالدُّنيا لم تكنْ و[1] بالآخِرة لم تَزَلْ، وقولَ الحريري:[2]

٣٤٤ ـ كَــأنّــي بِــكَ تَـنـحَــطُّ

وقد اختُلف في إعراب ذلك، فقال الفارسي: الكاف[3] حرف خطاب والباء زائدة في اسم «كأنّ». وقال بعضهم: الكاف اسم «كأنّ» وفي المثال الأوّل حَذفُ مضافٍ أي: كأنّ زمانَك مقبلٌ بالشتاء، ولا حذف في: «كأنّك بالدنيا لم تكن» بل الجملة الفعلية خبرٌ والباء بمعنى «في» وهي متعلقة بـ «تكن»، وفاعل «تكن» ضمير المخاطَب. وقال ابن عُصفور: الكاف والياء[4] في «كأنّك وكأنّي» زائدتان كافّتان لـ «كأنَّ» عن العمل كما تكفّها «ما»، والباء زائدة في المبتدأ. وقال ابن عَمرون:[5] المتّصل بـ «كأنّ» اسمها والظرف خبرها والجملة بعده حال، بدليل قولِهم: كأنّك بالشمس وقد طلعتْ بالواو، وروايةِ[6] بعضهم: «ولم تَكن ولم تَزَل» بالواو. وهذه الحال متمّمة لمعنى الكلام كالحال في قوله تعالى[7]: ﴿فما لَهُم عَنِ التَّذكِرةِ مُعرِضِينَ﴾؟ وكـ «حتّى» وما بعدها في قولك: ما زلتُ بزيدٍ حتّى فعل. وقال المطرِّزي:[8] الأصل «كأنّي أُبصِرُكَ تنحطُّ وكأنّي أُبصِرُ الدنيا لم تكن»، ثم حُذف الفعل وزِيدت الباء.

مسألة

زعم قوم أنّ «كأنَّ» قد تنصب الجزأين وأنشدوا:[9]

٣٤٥ ـ كــأنَّ أُذْنَـيــهِ، إذا تَـشَـوَّفـا، قــادِمَـــةً أو قَــلَــمًــا مُـحَـرَّفــا

فقيل: الخبر محذوف أي: تَحكيانِ.[10] وقيل: إنما الرواية: «تَخالُ أُذْنَيه». وقيل: الرواية: «قادِمتا أو

(١) القول للحسن البصري. انظر الجنى الداني ص ٥٧٣. وأُلحِقَ هنا في الأصل «كأنك».

(٢) البيت في مقامات الحريري ص ٨٠. وتنحطُّ أي: تهوي. خ وب: تنحطّ.

(٣) أي: والباء أيضًا.

(٤) ط: والباء.

(٥) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن محمد الحلبي النحوي أخذ النحو عن ابن يعيش وغيره وجالس ابن مالك وتوفي ٦٤٩. البغية ١: ١٧٥.

(٦) في الأصل: وروايةُ.

(٧) الآية ٤٩ من سورة المدثر.

(٨) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم فقيه نحوي معتزلي من خوارزم توفي سنة ٦١٠. تحفة الأديب ص ٧٤٨ والبغية ٢: ٣١١.

(٩) البيتان من مشطور الرجز لمحمد بن ذؤيب في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٧٧ يصف الفرس حين ينتصب للتَّنبُّه. وتشوف: تطاول ليسمع. والقادمة: ريشة الطائر. وأخبر عن الاثنين بالواحد لأن العضوين المشتركين في فعل واحد مع اتفاقهما في التسمية يجوز إفراد خبرهما إذ حكمهما واحد. والمحرف: المقطوط على غير استواء.

(١٠) ط: يحكيان.

قلما محرَّفا» بألفات من غير تنوين،[١] عليّ أن الأسماء مُثنّاة وحُذفَتِ النون للضرورة.[٢] وقيل: أخطأ قائله وهو أبو نُخَيلة، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحّنه أبو عمرٍو والأصمعي. وهذا وهَمٌ، فإنّ أبا عمرٍو تُوفِّيَ قبل الرشيد.

٦٧ ـ كُلّ

اسمٌ موضوع لاستغراق أفراد المُنكَّرِ نحو[٣]: ﴿كُلُّ نَفسٍ ذائقةُ المَوتِ﴾، والمُعرَّفِ المجموع نحو: ﴿وكُلُّهُم آتِيهِ[٤]﴾، وأجزاءِ المُفرَد المُعرَّف نحو: كلُّ زيدٍ حسنٌ. فإذا قلتَ: «أكلتُ كلَّ رغيفٍ لزيد» كانت لعموم الأفراد، فإن أضفت الرغيف إلى «زيد» صارت لعموم أجزاء فرد واحد. ومن هنا وجب، في قراءة غير أبي عمرٍو وابن ذَكوانَ[٥]: ﴿كَذلِكَ يَطبَعُ اللهُ علَى كُلِّ قَلبِ مُتكَبِّرٍ جَبّارٍ﴾ بترك تنوين «قلب»، تقديرُ[٦] «كلّ» بعد «قلبِ» ليعمّ أفرادَ القلوب كما عمّ كلُّ[٧] أجزاءِ القلب.

وتَرِدُ «كلّ» باعتبار كلّ واحدٍ ممّا قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجُه. فأمّا أوجُهُها باعتبار ما قبلها:

١ ـ فأحدُها: أن تكونَ نعتًا لنكرة أو معرفة، فتدلَّ[٨] على كماله، وتجبَ إضافتها إلى اسم ظاهر يماثله لفظًا ومعنى نحو: أطعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ، وقولِه:[٩]

٣٤٦ ـ وإنَّ الَّذِي حانَت بِفَلجٍ دِماؤُهُم ... هُمُ القَومُ، كُلُّ القَومِ، يا أُمَّ خالِدِ

٢ ـ والثاني: أن تكونَ توكيدًا لمعرفة. قال الأخفش والكوفيّون: «أو لنكرة محدودة»، وعليهما ففائدتها العمومُ وتجب إضافتها إلى اسم مضمر راجع إلى المؤكَّد نحو: ﴿فسَجَدَ المَلائكةُ كُلُّهُم أجمَعُونَ[١٠]﴾. قال ابن مالك: وقد يَخلُفه الظاهر كقوله:[١١]

٣٤٧ ـ كَم قَد ذَكَرتُكِ! لَو أُجزَى بِذِكرِكُمُ، ... يا أشبَهَ النّاسِ، كُلِّ النّاسِ، بالقَمَرِ

(١) ط: بألفات غير منونة.

(٢) والكسائي يرى أن هذا الحذف جائز في الشعر والنثر.

(٣) الآية ١٨٥ من سورة آل عمران.

(٤) الآية ٩٥ من سورة مريم. والمعرّف أي: المعرفة. وزاد هنا في ط: ﴿يَومَ القِيامةِ فَردًا﴾.

(٥) الآية ٣٥ من سورة غافر.

(٦) انظر المفصل ص ١٦٧٠. وأُقحم قبل «تقدير» في الأصل باء فصار اللفظ: بتقدير.

(٧) سقطت من ط.

(٨) ط: «فتدلُّ» وكذلك ما عطف عليه.

(٩) البيت للأشهب بن رُميلة في الخزانة ٢: ٥٠٠. وحانت: هلكت وذهبت هدرًا. وفلج: اسم موضع.

(١٠) ليست الكلمة في ش وق وب وط. والآية هي ذات الرقم ٣٠ من سورة الحِجر.

(١١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٤٢. وانظر شرح التسهيل ٣: ٢٩٢.

وخالفه أبو حيّان[(١)] وزعم أنّ كُلًّا في البيت نعتٌ مثلَها في «أطعَمَنا شاةً كلَّ شاةٍ» وليست توكيدًا. وليس قوله بشيء لأن التي يُنعت بها دالّةٌ على الكمال لا على عموم الأفراد. ومن توكيد النكرة بها قولُه:/ ٧٩[(٢)]

٣٤٨ ـ نَلبَثُ حَولًا كامِلًا كُلَّهُ لا نَلتَقي إلّا على مَنهَجِ

وأجاز الفرّاء والزمخشري[(٣)] أن تُقطع «كُلّ» المؤكّدُ بها عن الإضافة لفظًا تمسُّكًا بقراءة بعضهم[(٤)]: ﴿إنّا كُلًّا فِيها﴾، وخرّجها ابن مالك على أنّ «كلًّا» حال من ضمير الظرف،[(٥)] وفيه ضعف من وجهين: تقديمُ الحال على عامله الظرفي، وقطعُ «كلٍّ» عن الإضافة لفظًا وتقديرًا، ليصير[(٦)] نكرة فيصحَّ كونه حالًا. والأجود أن تقدّر «كلًّا» بدلًا من اسم «إن». وإنما جاز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدلَ كلٍّ لأنه مفيد للإحاطة مثلَ: قمتُم ثلاثتُكم.

٣ ـ والثالث: ألّا تكونَ تابعةً بل تاليةً للعوامل،[(٧)] فتقعَ مضافة إلى الظاهر نحو[(٨)]: ﴿كُلُّ نَفسٍ بِما كَسَبَت رَهِينَةٌ﴾، وغيرَ مضافة نحو[(٩)]: ﴿وكُلًّا ضَرَبنا لَهُ الأمثالَ﴾.

أمّا أوجُهُها الثلاثة التي باعتبار ما بعدَها فقد مضت الإشارة إليها، وهي [ثلاثةٌ أيضًا:

١ ـ الأوّلُ]:[(١٠)] أن تُضاف إلى الظاهر، وحكمها أن يعمل فيها جميع العوامل نحو: أكرمتُ كلَّ بني تميم.

٢ ـ الثاني: أن تُضاف إلى ضمير محذوف. ومقتضى كلام النحويّين أنّ حكمها كالتي قبلها، ووجهه أنهما سِيّانِ في امتناع التأكيد بهما. وفي «تذكرة»[(١١)] أبي الفتح: أنّ تقديم «كلّ» في قوله تعالى[(١٢)]: ﴿كُلًّا هَدَينا﴾ أحسنُ من تأخيره[(١٣)] لأن التقدير «كلّهم». فلو أُخّرتْ لباشرَتِ العامل، مع أنها في المعنى منزَّلةٌ

---

(١) قول أبي حيان واعتراض ابن هشام، وهو لناظر الجيش، في شرح أبيات المغني ٤: ١٨٤. وأبو حيان جعل ما في البيت مثل «مَرَرتُ بالرجل كلّ الرجل» بمعنى الكمال، لا مثل «أطعمنا شاة كلَّ شاة»، فتصرفَ ابن هشام في النقل ليخفي معنى الكمال وهو أمدحُ وأحسن. وفي هذا افتئات وبهتان. انظر همع الهوامع ٢: ١٦٦.

(٢) البيت للعرجي في ديوانه ص ١٧. والمنهج: الطريق فيه الناس.

(٣) معاني القرآن ٣: ١٠ والكشاف ٣: ٥٦.

(٤) الآية ٤٨ من سورة غافر: ﴿قالَ الَّذِينَ استَكبَرُوا: إنّا كُلٌّ فِيها. إنَّ اللهَ قَد حَكَمَ بَينَ العِبادِ﴾.

(٥) يعني: من الضمير المستتر في «فيها» على أن الجار والمجرور هنا مستقرّ.

(٦) في الأصل وط: لتصير.

(٧) وقد يكون العامل معنويًّا كما في الآية الأولى، أو مقدّرًا كما في الآية الثانية.

(٨) الآية ٣٨ من سورة المدثر.

(٩) الآية ٣٩ من سورة الفرقان.

(١٠) ما بين معقوفين من ش وخ مع زيادة قلقة في ط. وأقحم هنا في ط أيضًا: وهي.

(١١) هي التذكرة الأصبهانية.

(١٢) الآية ٨٤ من سورة الأنعام: ﴿ووَهَبنا لَهُ إسحاقَ ويَعقُوبَ، كُلًّا هَدَينا﴾.

(١٣) ط: تأخيرها.

مَنزلةَ ما لا يباشره. فلمّا قُدِّمت أشبهَتِ المرتفعَة بالابتداء في أنّ كلًّا منهما لم يسبقها عامل في اللفظ.

٣ ـ الثالث: أن تضافَ إلى ضمير ملفوظ به، وحكمها ألّا يعمل فيها غالبًا إلّا الابتداءُ نحو[1]: ﴿إنَّ الأمرَ كُلَّهُ لِلهِ﴾ فيمن رفع «كلًّا»، ونحو[2]: ﴿وكُلُّهُم آتِيهِ﴾، لأن الابتداء عامل معنوي. ومِن القليل قولُه:[3]

٣٤٩ ـ فيَصــدُرُ عَنــهُ كُلُّهــا، وهْــوَ نــاهِـلُ

ولا يجب أن يكون منه قول عليّ رضي الله عنه:[4]

٣٥٠ ـ فلَمّا تَبيَّنّــا الهُــدَى كــانَ كُـلُّـنا ... علَى طــاعةِ الرَّحــمــنِ والحَــقِّ والتُّقَــى

بلِ الأَولى تقدير «كان» شأنيةً.

فصل

واعلم أنّ لفظ «كلّ»[5] الإفرادُ والتذكير، وأنّ معناها بحسَب ما تُضاف إليه. فإن كانت مضافة إلى منكَّر وجب مراعاة معناها، فلذلك جاء الضمير:

١ ـ مُفردًا مذكَّرًا في نحو[6]: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾، ﴿وكُلَّ إنسانٍ ألزَمْناهُ﴾ وقولِ أبي بكر وكعبٍ ولبيدٍ رضي الله عنهم:[7]

٣٥١ ـ كُــلُّ امــرِئٍ مُصَبَّحٌ فــي أهـلِـهِ ... والمَــوتُ أدنَــى مِــن شِــراكِ نَعـلِــهِ

٣٥٢ ـ كُلُّ ابــنِ أُنثَى، وإن طــالَت سَلامتُهُ، ... يَــومًــا عــلَى آلَــةٍ حَـدبــاءَ مَحمُــولُ

٣٥٣ ـ ألا كُلُّ شَــيءٍ، مــا خَـلا اللهَ، بـاطِلُ ... وكُـــلُّ نَــعِـيــمٍ، لا مَـحـالــةَ، زائــلُ

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٢) الآيتان ٩٤ و٩٥ من سورة مريم: ﴿لَقَد أحصاهُم وعَدَّهُم عَدًّا، وكُلُّهُم آتِيهِ يَومَ القِيامةِ فَردًا﴾.

(٣) عجز بيت منسوب إلى كثيّر عزّة يصف ماء البئر، وصدره مقحم في ط:

يَــمِـيــــدُ، إذا مــــادَت عــلَـيـــهِ دِلاؤُهُــــم

ويميد أي: يتحرك. ويصدر أي: ترجع الدلاء. والناهل: الكثير كالريّان. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٩٠.

(٤) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٩٠.

(٥) زاد هنا في ط وحاشية الأصل عن نسخة: حكمه.

(٦) الآيتان: ٥٢ من سورة القمر و١٣ من سورة الإسراء، وأُلحِق بآخرها في الأصل: ﴿طائِرَهُ في عُنُقِهِ﴾، وزاد في ط: طائرَهُ.

(٧) البيتان الأولان من مشطور الرجز لحُكيم بن الحارث لا بيت واحد كما زعم المحشّي، تمثل بهما أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه. ومصبَّح أي: يقال له: صبَّحك الله بخير. ط: «مُصْبِحٌ». وشراك النعل: السير في وجه النعل. والشاهد الثاني في ديوان كعب ص١٩. وحدباء أي تابوت. وفي الأصل: «آلَةِ الحَدباءِ». والشاهد الثالث مضى تحت الرقم ٢٢١. وانظر شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ١٩٤ و١٩٩.

وقولِ السَّمَوءل:[١]

٣٥٤ ـ إذا المَرءُ لَم يَدنَسْ مِنَ اللُّؤمِ عِرضُهُ فَكُلُّ رِداءٍ، يَرتَديهِ، جَميلُ

٢ ـ ومُفرَدًا مُؤنَّثًا في قوله تعالى[٢]: ﴿كُلُّ نَفسٍ بِما كَسَبَتْ رَهِينةٌ﴾، ﴿كُلُّ نَفسٍ ذائقةُ المَوتِ﴾.

٣ ـ ومُثنًّى في قول الفرزدق:[٣]

٣٥٥ ـ وكُلُّ رَفِيقَي كُلِّ رَحلٍ، وإن هُما تَعاطَى القَنا قَومًا، هُما أَخَوانِ

وهذا البيت من المُشكلات لفظًا وإعرابًا ومعنًى[٤] فلْنشرحْه. قوله: كُلِّ رَحلٍ «كلّ» هذه زائدة، وعكسُه حذفُها في قوله تعالى[٥]: ﴿علَى كُلِّ قَلبِ مُتَكبِّرٍ جَبّارٍ﴾ فيمن أضاف. ورحل: بالحاء المُهملة. وتعاطَى: أصله «تَعاطَيا» فحذفَ لامَه للضرورة كما أثبتَ اللام[٦] للضرورة مَن قال:[٧]

٣٥٦ ـ لَها مَتْنتانِ خَظاتا

إذا قيل: «إنّ خَظاتا: فعل وفاعل»، أو الألفُ من «تعاطَى»[٨] لامُ الفعل ووحَّدَ الضمير لأنّ الرفيقين ليسا باثنين مُعيَّنَين بل هما كثير كقوله تعالى[٩]: ﴿وإن طائفتانِ مِنَ المُؤمِنِينَ اقتَتَلُوا﴾، ثم حَمل على اللفظ[١٠] إذ قال: «هُما أخَوانِ» كما قيل: ﴿فأصلِحُوا بَينَهُما﴾. وجملة هما أخوان: خبرُ كُلّ. وقوله: «قومًا» إمّا بدل

(١) البيت في ديوانه ص ٩٠.

(٢) الآيتان: ٣٨ من سورة المدثر و١٨٥ من سورة آل عمران. والثانية في ش مقدمة على الأولى.

(٣) البيت في ديوانه ص ٨٧. والرحل: ما يكون فوق البعير ليُركب عليه. وتعاطى القنا أي: تناول الرماح للقتال. وعند المحشّي: «قَوماهُما» مع تعليقات مضطربة، خلافًا لِما ذكر ابن هشام بعد.

(٤) ليس في البيت ما ذكره ابن هشام، وإنما حرّفه الفارسي بقراءة «قومًا» واضطرب فيه، فنقل ذلك كله عنه ابن هشام. انظر كتاب الشعر للفارسي ١: ١٣٣ والخزانة ٣: ٣٨٤. ش وط: لفظًا ومعنىً وإعرابًا.

(٥) الآية ٣٥ من سورة غافر: ﴿كَذلِكَ يَطبَعُ اللهُ علَى كُلِّ قَلبِ مُتَكبِّرٍ جَبّارٍ﴾.

(٦) في الأصل وخ وق وط: «وعكسه إثبات اللام»، ثم صحح في خ كما أثبتنا.

(٧) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٨ عجزه في ط وحاشية الأصل:

كما أَكَبَّ علَى ساعِدَيهِ النَّمِرْ

يصف الفرس. والمتن: الخط الممتد على يمين الصلب وشماله. ويريد ابن هشام أن الشاعر أثبت لام «خظا» لتحرك تاء التأنيث قبل ألف الفاعل، مع وجوب حذفها لالتقائها بسكون التاء في الأصل. ط: فيمن قال.

(٨) في الأصل وط: أو ألف تعاطى.

(٩) الآية ٩ من سورة الحجرات. والتنظير بهذه الآية الكريمة يقتضي أن تكون رواية البيت: «تعاطَوا قَنًا»، والظاهر أنه أراد بالكثير عدم التثنية لا الجمع القابل للإفراد. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٠٩.

(١٠) يعني لفظ ما أضيفت «كلّ» إليه وهو مثنّى، والأصل في التعبير أن تكون المراعاة كذلك. وذكر الدماميني في حاشيته ٢: ٢٢ أنه في نسخة: على المعنى.

من «القَنا» لأنّ قومهما من سببهما إذ معناه[١] «تَقاوُمُهما» فحذفَ الزوائدَ[٢] فهو بدلُ اشتمال، أو مفعولٌ لأجله أي: تعاطَيا القنا لمقاومةِ كلٍّ منهما الآخَرَ، أو مفعولٌ مطلق من باب[٣]: ﴿صُنْعَ اللهِ﴾ لأن تعاطيَ القنا يدلّ على تقاوُمِهما. ومعنى البيت: أنّ كلَّ الرُّفَقاءِ في السفر إذا استَقَرُّوا[٤] رفيقَين رفيقَين فهما كالأخوين، لاجتماعهما في السفر / ٨٠ والصُّحبة، وإن تعاطى كلٌّ[٥] منهما مُغالَبَةَ الآخَرِ.

٤ ـ ومجموعًا مذكّرًا في قولِه تعالى[٦]: ﴿كُلُّ حِزبٍ بِما لَدَيهِم فَرِحُونَ﴾، وقولِ لبيد:[٧]

٣٥٧ ـ وكُلُّ أُنـاسٍ سَوفَ تَدخُـلُ بَينَهُم دُوَيـهِـيَـةٌ، تَصفَـرُّ مِـنهـا الأنامِـلُ

٥ ـ ومؤنّثًا في قول الآخَر:[٨]

٣٥٨ ـ وكُلُّ مُصِيـباتِ الزَّمـانِ وَجَدتُها، سِـوَى فُـرقةِ الأحبـابِ، هَيِّنَـةَ الخَـطْـبِ

ويُروى:

وكُلُّ مُـصِـيـبـاتٍ تُـصِـيـبُ فإنَّـهـا

وعلى هذه الرواية[٩] فالبيت ممّا نحن فيه.

وهذا الذي ذكرنا[١٠] من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نصّ عليه ابن مالك،[١١] وردّه أبو حيّانَ بقول عنترة:[١٢]

(١) ط: معناها.

(٢) كذا، يعني: قومٌ أصله «تقاوُمٌ» حذفت التاء والألف وسكنت الواو. والمعروف أن القوم في مثل هذا هو اسم مصدر بمعنى المقاومة والتقاوم، كالعَهْد اسم مصدر بمعنى المعاهدة والتعاهد، وذلك أمر مقرر في أسماء المصادر لا يحتاج إلى استشكال والتواء في التفسير. وفي الأصل وخ وط: «فحُذفت الزوائد». وتحته تصويب في خ كما أثبتنا.

(٣) الآية ٨٨ من سورة النمل: ﴿وتَرَى الجِبالَ تَحسَبُها جامِدةً، وهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ، صُنْعَ اللهِ الَّذِي أتقَنَ كُلَّ شَيءٍ﴾.

(٤) ط: «استُقْرُوا». وفسره المحشّي بأنه من الاستقراء!

(٥) خ: كل واحد.

(٦) الآية ٥٣ من سورة المؤمنون.

(٧) مضى تحت الرقم ٦٦.

(٨) البيت لقيس بن ذريح في ديوانه ص ٦٦ وليس فيه شاهد هنا لأن «كل» مضاف فيه إلى معرفة: مصيبات الزمان، والمسألة في الإضافة إلى نكرة كما ترى في الرواية التالية. وهيّنة: مفعول به ثان. ط: هيّنةُ.

(٩) في الأصل وط: «وعلى هذا». وفي حاشية الأصل عن نسخة ما أثبتنا.

(١٠) في الأصل وط: ذكرناه.

(١١) التسهيل ص ١٦٦.

(١٢) البيت في ديوانه ص ١٦ وقول أبي حيان هو في شرح أبيات المغني ٤: ٢٢١. والعين: مطر أيام مستمر. والثرّة: الغزيرة. والحديقة: الدائرة الصغيرة فيها الماء. وجعلها المحشّي «قرارة» وفسّرها. ش: كُلَّ قَرارةٍ.

٣٥٩ ـ جادَت عليهِ كُلُّ عَينٍ ثَرّةٍ ... فتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقةٍ كالدِّرهَمِ

فقال: «تَرَكْنَ» ولم يقل: «تَرَكَتْ»، فدلّ على جواز: كلُّ رجلٍ قائمٌ وقائمونَ.(١) والذي يظهر(٢) خلاف قولهما وأنّ المضافة إلى المفرد إن أُريد نِسبة الحكم(٣) إلى كلِّ واحد وجب الإفراد نحو: كلُّ رجلٍ يُشبِعُه رغيفٌ، أو إلى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة. فإنّ المراد أنّ كل فرد من الأعين جادَ، وأنّ مجموع الأعين تركَت.(٤) وعلى هذا فتقول: «جاد عليّ كلُّ محسنٍ فأغناني أو فأغنَوني»، بحسَب المعنى الذي تريده.

وربّما جُمع الضمير مع إرادة الحُكم على كلّ واحد كقوله:(٥)

٣٦٠ ـ مِن كُلِّ كَوماءَ كَثِيراتِ الوَبَرْ

وعليه أجاز ابن عُصفور في قوله:(٦)

٣٦١ ـ وما كُلُّ ذِي لُبٍّ بِمُؤتِيكَ نُصحَهُ ... وما كُلُّ مُؤتٍ نُصحَهُ بِلَبِيبِ

أن يكون «مُؤتِيكَ» جمعًا(٧) حُذفت نونه للإضافة، ويَحتمل ذلك قولُ فاطمةَ الخُزاعية تبكي إخوتها:(٨)

٣٦٢ ـ إخْوتِي، لا تَبعَدُوا أبَدًا ... وبَلَى، واللهِ، قَد بَعِدُوا

كُلُّ ما حَيٍّ، وإن أمِرُوا، ... وارِدُو الحَوضِ الّذِي وَرَدُوا

وذلك في قولها: «أمِرُوا». فأمّا قولها: «وَرَدُوا» فالضمير لإخوتها. هذا إن حملتَ الحيّ على نقيض الميّت وهو الظاهر،(٩) فإن حملتَه على مرادِف القبيلة فالجمع في «أمِرُوا» واجبٌ مثلَه في(١٠): ﴿كُلُّ حِزبٍ بِما لَدَيهِم فَرِحُونَ﴾.

---

(١) هنا ينتهي قول أبي حيان، وفيه تفصيل أغفل ابن هشام ذكره، ليدّعي أنه من عنديّاته، ثم اتّهم أبا حيان بردّ قول ابن مالك.

(٢) زاد هنا في ط: لي.

(٣) يعني: معه. لم يتنبّه المحشّي لهذا التقدير في حاشية الدسوقي، وقال في التعليق: أي: مع المفرد.

(٤) في الأصل وط: تركن.

(٥) الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٢٣. والكوماء: الناقة الضخمة السنام.

(٦) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٣٣، وسقط عجزه من الأصل وخ وش ثم ألحق بالحواشي، وفي حاشية الأصل عن نسخة: ولا كلُّ.

(٧) كذا، وقول الشاعر «نصحه» في الموضعين يعني الإفراد لا الجمع. وأُلحق في حاشية الأصل عن نسخة «نصحه» بعد: مؤتيك.

(٨) البيتان في شرح الحماسة ١: ٣٧٨. ولا تبعدوا: دعاء بعدم الهلاك. وفي الأصل: «لا تَبعُدوا». وبلى: استدراك لتوكيد حصول نفي الدعاء وتحقيق ما بعده. وفي الأصل: «ويْلِي» وفي الحاشية: «ويْلي كلمة تحسّر وعذاب». وما: حرف زائد. وأمروا أي: كثروا واشتدوا.

(٩) ط: ظاهر.

(١٠) الآية ٥٣ من سورة المؤمنون.

وليس من ذلك[١]: ﴿وهَمَّت كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِم لِيأخُذُوهُ﴾، لأن القرآن لا يُخرَّج على الشاذّ، وإنما الجمع باعتبار معنى الأُمّة. ونظيره الجمع في قوله تعالى[٢]: ﴿أُمّةٌ قائمةٌ يَتلُونَ﴾، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وعلَى كُلِّ ضامِرٍ يأتِينَ[٣]﴾. فليس الضامر مفردًا في المعنى لأنه قَسِيم الجمع وهو ﴿رِجالًا﴾، بل هو اسمُ جمع كالجامِل والباقِر، أو صفةٌ لجمع محذوف أي: كلِّ نوعٍ ضامرٍ، ونظيره[٤]: ﴿ولا تَكُونُوا أوَّلَ كافِرٍ بِهِ﴾. فإنّ كافرًا[٥] نعت لمحذوف مفردٍ لفظًا مجموعٍ معنًى أي: أوّل فريقٍ كافرٍ. ولولا ذلك لم يُقَل: «كافرٍ» بالإفراد. وأشكلُ من الآيتين قوله تعالى[٦]: ﴿وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ﴾، ولو ظَفِر بها[٧] أبو حيّانَ لم يعدِل إلى الاعتراض ببيت عنترة. والجواب عنها أن جملة «لا يسّمّعون» مستأنفةٌ أُخبر بها عن حال المسترِقين، لا صفةٌ لـ«كلّ شيطان مارد[٨]» ولا حالٌ منه، إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمّع. وحينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كلّ» ولا إلى ما أُضيفت إليه، وإنما هو عائد إلى الجمع المستفاد من الكلام.

وإن كانت «كلّ» مضافة إلى معرفة فقالوا: يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو: كلُّهم قائمٌ أو قائمون. وقد اجتمعتا في قوله تعالى[٩]: ﴿إنْ كُلُّ مَن في السَّماواتِ والأرضِ إلّا آتِي الرَّحمنِ عَبدًا. لَقَد أحصاهُم وعَدَّهُم عَدًّا، وكُلُّهُم آتِيهِ يَومَ القِيامةِ فَردًا﴾. والصواب أنّ الضمير لا يعود إليها من خبرها إلّا مفردًا مذكّرًا على لفظها نحو: «وكلُّهم آتيه يوم القيامة» الآيَة، وقولِه تعالى فيما يحكيه عنه نبيُّه عليه الصلاة

---

(١) الآية ٥ من سورة غافر: ﴿كَذَّبَت قَبلَهُم قَومُ نُوحٍ والأحزابُ مِن بَعدِهِم، وهَمَّتْ كُلُّ أُمّةٍ بِرَسُولِهِم لِيأخُذُوهُ﴾. وذلك أي: جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد. ولا يتوهّم أحد أن الآية الكريمة من ذلك لأن الجمع هو في «أُمّة» لا في كل الأمم، مثل «حزب» كما ذكر قبل من آية سورة المؤمنون.

(٢) الآية ١١٢ من سورة آل عمران: ﴿مِن أهلِ الكِتابِ أُمّةٌ قائمةٌ، يَتلُونَ آياتِ اللهِ آناءَ اللَّيلِ، وهُم يَسجُدُونَ﴾.

(٣) الآية ٢٧ من سورة الحج: ﴿وأَذِّنْ في النّاسِ بِالحَجِّ، يأتُوكَ رِجالًا وعلَى كُلِّ ضامِرٍ، يأتِينَ مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾. وزاد هنا في الأصل: مِن كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ.

(٤) الآية ٤١ من سورة البقرة.

(٥) خ وط: كافر.

(٦) الآيات ٦ ـ ٨ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكَواكِبِ، وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلَى المَلَأِ الأعلَى﴾.

(٧) سقطت من ط. وابن هشام توهّم أن أبا حيان لا يعرف وجه الآية الكريمة ليعترض بها، والصحيح أنه يعرف ذلك وليس عليه أن يعترض بغيرها، وقد بسط تفصيلها في البحر المحيط ١: ٣٣٨.

(٨) ليست في ط.

(٩) الآيات ٩٣ ـ ٩٥ من سورة مريم. يعني أنه عاد الضمير على الأول مفردًا مرّتين في «آتي» وجمعًا في: أحصاهم وعدّهم.

والسلام[١]: «يا عِبادِي، كُلُّكُم جائعٌ إلّا مَن أطعَمْتُهُ» الحديثَ، وقولِه عليه الصلاة والسلام[٢]: «كُلُّ النّاسِ يَغدُو، فبائعٌ نَفسَهُ فمُعتِقُها أو مُوبِقُها» و«كُلُّكُم راعٍ وكُلُّكُم مَسؤُولٌ عَن رَعِيَّتِهِ» و«كُلُّنا لَكَ عَبدٌ». ومن ذلك[٣]: ﴿إِنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئكَ كانَ عَنهُ مَسؤُولًا﴾، وفي الآية حذفُ مضاف وإضمارٌ / ٨١ لِما دلّ عليه المعنى لا اللفظُ أي: إنّ كلَّ أفعال هذه الجوارح كان المكلَّف مسؤولًا عنه. وإنما قدّرنا المضاف لأنّ السؤال عن أفعال الحواس لا عن أنفُسها، وإنّما لم نُقدِّر ضميرَ «كانَ» راجعًا لـ «كلّ» لئلّا يخلو «مسؤولًا» عن ضمير، فيكونَ حينئذ مسندًا إلى «عنه» كما توهّم بعضهم. ويردّه أنّ الفاعل ونائبه لا يتقدّمان على عاملهما. وأمّا[٤]: «لَقَد أحصاهُم» فجملة أجيب بها القسَم[٥] وليست خبرًا عن «كلٌّ»، وضميرها راجع لـ «مَن» لا لـ «كلٌّ»، و«مَن» معناها الجمع.

وإن[٦] قُطِعتْ عن الإضافة لفظًا فقال أبو حيّانَ: يجوز مراعاةُ اللفظ نحو[٧]: ﴿كُلٌّ يَعمَلُ علَى شاكِلتِهِ﴾، ﴿فكُلًّا أخَذْنا بِذَنْبِهِ﴾، ومراعاةُ المعنى نحو[٨]: ﴿وكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ﴾. والصوابُ أنّ المقدَّر يكون مفردًا نكرة فيجب الإفراد كما لو صُرِّح بالمفرد، ويكون جمعًا معرَّفًا فيجب الجمع وإن كانت المعرفة لو ذُكِرَت لوجب الإفراد، ولكن فُعِل ذلك تنبيهًا على حال المحذوف فيهما. فالأوّل نحو[٩]: ﴿كُلٌّ يَعمَلُ علَى شاكِلَتِهِ﴾، ﴿كُلٌّ آمَنَ بِاللهِ﴾، ﴿كُلٌّ قَد عَلِمَ صَلاتَهُ وتَسبِيحَهُ﴾، إذ التقدير: كلُّ أحدٍ،[١٠] والثاني نحو[١١]: ﴿كُلٌّ لَهُ قانِتُونَ﴾، ﴿كُلٌّ في فَلَكٍ يَسبَحُونَ﴾، ﴿وكُلٌّ أتَوهُ داخِرِينَ﴾، «وكُلٌّ كانُوا ظالِمِينَ» أي: كلُّهم.

مسألتان

الأُولى: قال البيانيّون: إذا وقعتْ «كلّ» في حيّز النفي كان النفي موجَّهًا إلى الشُّمول خاصّةً، وأفاد

---

(١) الحديث ٦٧٣٧ في صحيح مسلم وليس في ن حتى: والسلام.

(٢) لفظ الأحاديث في ذوات الأرقام: ٥٥٦ من صحيح مسلم و٨٩٣ من صحيح البخاري و٦٥٩ في سنن النسائي الكبرى، لا ما أطال المحشّي من سرده والتعليقات عليه.

(٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

(٤) في آيات سورة مريم وقد تقدم ذكرها.

(٥) يعني قسمًا محذوفًا. وهو قول للنحاة والمعربين مردود. انظر الإعراب المنهجي ٣: ١٠٢٣ ـ ١٠٢٤.

(٦) ط: فإن.

(٧) الآيتان: ٨٤ من سورة الإسراء و٤٠ من سورة العنكبوت. وانظر البحر ٦: ٢٧٠ و١: ٥٣٣.

(٨) الآية ٥٤ من سورة الأنفال لا ٥٥ كما جاء في ط.

(٩) الآيات: ٨٤ من سورة الإسراء و٢٨٥ من سورة البقرة و٤١ من سورة النور.

(١٠) ن: كل واحد.

(١١) الآيات: ١١٦ من سورة البقرة و٣٣ من سورة الأنبياء و٨٧ من سورة النمل، وآية الأنفال مضت قبل قليل.

بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الأفراد كقولِكَ: ما جاء كلُّ القومِ، ولم آخُذْ كلَّ الدراهم، وكلَّ الدراهم لم آخُذْ، وقولِه:[1]

٣٦٣ ـ ما كُـلُّ رأيِ الفَتَـى يَدعُـو إلَـى رَشَـدِ

وقولِه:[2]

٣٦٤ ـ مـا كُـلُّ مـا يَتَمَـنَّـى المَـرءُ يُـدرِكُـهُ

وإن وقع النفي في حيّزها اقتضَى السلبَ عن كلِّ فرد كقولِه ـ عليه الصلاة والسلام ـ لمّا قال له[3] ذُو اليَدَينِ: «أنَسِيتَ أم قُصِرَتِ الصَّلاةُ»؟[4]: «كُلُّ ذلِكَ لَم يَكُنْ»، وقولِ أبي النجم:[5]

٣٦٥ ـ قَـد أصبَحَـت أُمُّ الخِيـارِ تَـدَّعِـي عـلَـيَّ ذَنـبًـا، كُـلُّـهُ لَـم أصـنَـعِ

وقد يُشكِلُ على قولهم، في القِسم الأوّل، قولُه تعالى[6]: ﴿واللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُختالٍ فَخُورٍ﴾، وقد صرّح الشَّلَوبِينُ وابن مالك في بيت أبي النجم بأنه لا فرق في المعنى بين رفع «كلّ» ونصبه، وردّ الشَّلَوبينُ على ابن أبي العافية[7] إذ زعم أنّ بينهما فرقًا. والحقّ ما قال[8] البيانيّون، والجواب عن الآية أنّ دلالة المفهوم إنما يُعوَّل عليها عند عدم المُعارِض، وهو هنا موجود، إذ دلّ الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقًا.

الثانية: «كلَّ» في نحو[9]: ﴿كُلَّما رُزِقُوا مِنها مِن ثَمَرةٍ رِزقًا قالُوا﴾ منصوبةٌ على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذي هو جواب في المعنى مثلَ «قالُوا» في الآية، وجاءتها الظرفية من جهة «ما» فإنها محتمِلة لوجهين: أحدُهما: أن تكون حرفًا مصدريًّا والجملة بعده صلة له فلا محل لها، والأصل «كلَّ وقتِ[10] رزقٍ»، ثم عُبِّر عن معنى المصدر بـ«ما» والفعلِ، ثم أُنيبا عن الزمان أي: كلَّ وقتِ رزقٍ، كما أُنيب

---

(١) صدر بيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٤٢ عجزه:

إذا بَـدا لَـكَ رأيٌ مُـشـكِـلٌ فـقِـفِ

وقف أي: تلبّثْ ولا تعجل في الحكم.

(٢) صدر بيت للمتنبّي في ديوانه ٣: ٤٦٩ عجزه:

تَجـري الرِّيـاحُ بِمـا لا تَـشـتَـهِـي السُّفُـنُ

(٣) سقطت من ط.

(٤) زاد هنا في الأصل: «قال» وهو توكيد لفظي لنظيره: «قوله» قبل. وانظر الحديث ٥٧٣ في صحيح مسلم. خ وط: أم قَصُرَت.

(٥) البيتان من مشطور الرجز في ديوانه ص ١٣٢.

(٦) الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٧) هو أبو بكر محمد بن عبد الرحمن الأزدي الأندلسي فقيه وشاعر وتوفي سنة ٥٨٣. البغية ١: ١٥٤.

(٨) ط: «ما قاله». وقصة أبي دُجانة في أُحُد تؤيّد قول البيانيين وابن أبي العافية، وهي تُعارض الإطلاق في تحريم الاختيال.

(٩) الآية ٢٥ من سورة البقرة: ﴿كُلَّما رُزِقُوا مِنها مِن ثَمَرةٍ رِزقًا قالُوا: هذا الَّذِي رُزِقْنا مِن قَبلُ﴾.

(١٠) أسقط المحشّي «وقت» ثم علّق بأن: الأولى أن يقول: كلّ وقت رزق. فتأمّل.

عنه المصدر الصريح في، جئتُك خُفوقَ النجمِ، والثاني: أن تكونَ اسمًا نكرة بمعنى «وقت»، فلا يُحتاجَ[١] على هذا إلى تقدير «وقت»، والجملة بعده في موضع خفض على الصفة، فيُحتاجُ[٢] إلى تقدير عائد منها أي: كلَّ وقتٍ رُزِقوا فيه. ولهذا الوجه مُبَعِّدٌ، وهو ادّعاء حذف عائدِ[٣] الصفة وجوبًا حيث لم يَرد مصرَّحا به في شيء من أمثلة هذا التركيب.

ومن هنا ضعُف قولُ أبي الحسن[٤] في نحو «أعجبني ما قمتَ»: إنّ «ما» اسم والأصل ما قمتَه أي: القيامُ الذي قمتَه، وقولُه في «يا أيُّها الرجلُ»: «إنّ أيًّا موصول[٥] والمعنى: يا مَن هو الرجل». فإن هذين العائدين لم يُلفظ بهما قطُّ، وهو مُبَعِّد عندي أيضًا لقول سيبويه[٦] في نحو: سِرتُ طويلًا وضربتُ زيدًا كثيرًا: «إنّ طويلًا وكثيرًا حالان من ضمير المصدر محذوفًا أي: سرتُه وضربتُه أي: السيرَ والضربَ»[٧]. فإن قلتَ: فقد قالوا: «ولا سيّما زيدٌ» بالرفع ولم يقولوا قطُّ: «ولا سيّما هو زيدٌ»، قلتُ: هي كلمة واحدة شذّوا فيها بالتزام الحذف. ويؤنسك بذلك أنّ فيها شذوذَين / ٨٢ آخَرين: إطلاقُ «ما» على الواحد ممّن يَعقل، وحذفُ العائد المرفوع بالابتداء مع قِصَر الصلة.

وللوجه الأوّل مُقرِّبان: كثرةُ مجيء الماضي بعدها نحو[٨]: ﴿كُلَّما نَضِجَت جُلُودُهُم بَدَّلْناهُمْ جُلُودًا﴾، ﴿كُلَّما أضاءَ لَهُم مَشَوا فِيهِ﴾، ﴿وكُلَّما مَرَّ علَيهِ مَلأٌ مِن قَومِهِ سَخِرُوا مِنهُ﴾، ﴿وإنِّي كُلَّما دَعَوتُهُم لِتَغفِرَ لَهُم جَعَلُوا﴾، وأنَّ «ما» المصدريةَ التوقيتية شرطٌ من حيث المعنى. فمن هنا احتِيج إلى جُملتَين إحداهما مرتّبة على الأُخرى، ولا يجوز أن تكون شرطية مثلَها[٩] في «ما تفعلْ أفعلْ» لأمرَين:[١٠] أنّ تلك عامّة فلا تدخل عليها أداة العموم، و[١١] أنّها لا تَرِد بمعنى الزمان على الأصحّ.

---

(١) ط: فلا تحتاج.

(٢) ط: فتحتاج.

(٣) سقطت من ط.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٣٣٢.

(٥) ط: موصولة.

(٦) الكتاب ١: ١٨٩.

(٧) زاد هنا في ط: لأنّ هذا العائد لم يُتلفّظ به قطُّ.

(٨) الآيات: ٥٦ من سورة النساء ـ وزاد آخرَها في ط ﴿غَيرَها﴾ ـ و٢٠ من سورة البقرة و٣٨ من سورة هود و٧ من سورة نوح: ﴿وإنِّي كُلَّما دَعَوتُهُم لِتَغفِرَ لَهُم جَعَلُوا أصابِعَهُم في آذانِهِم، واستَغشَوا ثِيابَهُم وأصَرُّوا واستَكبَرُوا استِكبارًا﴾.

(٩) خ: مثلُها.

(١٠) زاد هنا في ط: أحدهما.

(١١) زاد هنا في ط: الثاني.

وإذا قلتَ: «كلَّما استدعيتُكَ فإنْ زُرتَني فعَبدي حُرٌّ» فـ«كلَّ» منصوبة أيضًا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف[1] مدلول عليه بـ «حرّ» المذكورِ في الجواب، وليس العاملُ المذكورَ لوقوعه بعد الفاء و«إنْ». ولمّا أشكل ذلك على ابن عُصفور قال وقلّده الأُبَّدِيّ[2]: «إنّ كُلًّا في ذلك مرفوعة بالابتداء، وإنّ جملتي الشرط والجواب خبرُها، وإنّ الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهم»، وقدّرا في الكلام حذفَ ضميرين أي: «كُلُّ ما[3] استدعيتُك فيه فإنْ زرتَني فعبدي حرٌّ بعده»، لترتبط الصفةُ بموصوفها والخبرُ بمبتدئه. قال أبو حيّان: «وقولهما مدفوع بأنه لم تُسمع «كلّ» في ذلك إلّا منصوبةً» ثم تلا الآيات المذكورة وأنشد قوله:[4]

٣٦٦ ـ وقَولِـي، كُلَّمـا جَشَأَتْ وجـاشَتْ: مَكـانَـكِ، تُحـمَـدِي أو تَسـتَـرِيحِـي

وليس هذا ممّا البحثُ فيه لأنّه ليس فيه ما يمنع من[5] العمل.

٦٨ ـ كِلا وكِلْتا

مُفرَدانِ لفظًا مُثنَّيانِ معنًى مُضافانِ أبدًا لفظًا ومعنًى إلى كلمةٍ واحدةٍ مَعرفةٍ دالّة على اثنين، إمّا بالحقيقة والتنصيص نحو[6]: ﴿كِلتا الجَنتَّيَنِ﴾ ونحو: ﴿أَحَدُهُما أو كِلاهُما﴾، أو[7] بالحقيقة والاشتراك نحو: كِلانا ـ فإنّ «نا» مشترَكة بين الاثنين والجماعة ـ أو بالمجاز كقولِه:[8]

٣٦٧ ـ إنَّ لِلـخَيـرِ ولِلـشَّـرِ مَـدًى وكِـلا ذلِـكَ وَجـهٌ وقَـبَـلْ

فإنّ «ذلك» حقيقةٌ في الواحد وأُشير بها إلى المثنّى على معنى: «وكِلا ما ذُكِر»، على حدّها في قوله تعالى[9]: ﴿لا

(١) بل المذكور هو الناصب لـ«كل»، والفاء الأولى: حرف زائد، والجملة الشرطية كالجواب لِـ«كلّما» ويتعلق الظرف بما هو جواب له.

(٢) كذا ورد بالدال، والمشهور بالذال المعجمة كما جاء في ط خلافًا للأصول الخطّية، وهو أبو الحسن علي بن محمد الأندلسي نحوي مشهور وشيخ أبي حيان توفي سنة ٦٨٠. تحفة الأديب ص ٨٤ والبغية ١: ٤٢٤ و٢: ١٩٩. وانظر شرح أبيات المغني ٤: ٢٤٣.

(٣) ط: كلما.

(٤) البيت لعمرو بن الإطنابة في الخزانة ١: ٤٢٣. وجشأت وجاشت أي: اضطربت نفسي. والبيت شاهد على نصب «كلّ» دفعًا لقول ابن عصفور والأبّدي، لا لِما يمنع العمل أو يجيزه.

(٥) تحتها في الأصل عن نسخة: «عن». وكذلكم ما كان في المثال المصنوع قبل، ليس فيه ما يمنع من العمل. خ: ليس فيه فاء تمنع من.

(٦) الآيتان: ٣٣ من سورة الكهف: ﴿كِلتا الجَنّتَينِ آتَتْ أُكُلَها، ولَم تَظلِمْ مِنهُ شَيئًا﴾ و٢٣ من سورة الإسراء: ﴿إمّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاهُما فلا تَقُلْ لَهُما: «أُفٍّ»، ولا تَنهَرْهُما﴾.

(٧) ط: وإمّا.

(٨) البيت لعبد الله بن الزِّبَعرَى في ديوانه ص ٤١. والمدى: الغاية. وعند المحشّي: «مدىً». والوجه: الجهة. والقبل: الإقبال.

(٩) الآية ٦٨ من سورة البقرة: ﴿قالَ: إنَّهُ يَقُولُ: إنَّها بَقَرةٌ لا فارِضٌ ولا بِكرٌ، عَوانٌ بَينَ ذلِكَ﴾.

فارِضٌ ولا بِكرٌ عَوانٌ بَينَ ذلِكَ﴾. وقولُنا: «كلمةٍ واحدةٍ» احترازٌ من قوله:(١)

٣٦٨ ـ كِـلا أخِـي وخَلِيـلِـي واجِـدِي عَـضُـدًا

فإنه ضرورة نادرة. وأجاز ابن الأنباري إضافتها إلى المُفرد بشرط تكريرها نحو: كِلايَ وكِلاكَ مُحسِنانِ، وأجاز الكوفيّون إضافتها إلى النكرة المختصّة نحو: كِلا رجُلَينِ عِندَكَ مُحسِنانِ. فإنّ «رجُلين» قد تخصّصا بوصفهما بالظرف. وحكَوا: كِلتا جاريتَين عِندَك مقطوعةٌ يدُها أي: تاركةٌ للغَزْل.

ويجوز مراعاةُ لفظ «كِلا وكِلتا» في الإفراد نحو(٢): ﴿كِلتا الجَنَّتَينِ آتَتْ أُكُلَها﴾، ومراعاةُ معناهما وهو قليل. وقد اجتمعا في قوله:(٣)

٣٦٩ ـ كِلاهُمـا، حِينَ جَـدَّ الجَريُ بَينَهُما، قَـد أقـلَـعـا، وكِـلا أنـفَـيـهِـمـا رابِـي

ومثّل أبو حيّان لذلك بقول الأسود بن يَعفُر:(٤)

٣٧٠ ـ إنَّ المَنـيّـةَ والحُتُـوفَ كِـلاهُـمـا يُـوفِـي الـمَـنِـيّـةَ، يَـرقُـبـانِ سَـوادِي

وليس بمُتعيِّن(٥) لجواز كونِ «يرقبان» خبرًا عن «المنيّة والحتوف»، ويكونُ ما بينهما إمّا خبرًا أوّلَ(٦) أو اعتراضًا. ثم الصواب في إنشاده: «كِلاهُما يُوفِي المَخارِمَ»،(٧) إذ لا يقال: إنّ المنيّة تُوفي نفسَها.

---

(١) صدر بيت لأبي الشِّعر الهلالي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٥٧ عجزه:

فـي الـنّـائـبـاتِ، وإلـمـامِ الـمُـلِـمّـاتِ

(٢) الآية ٣٣ من سورة الكهف وقد مضت قبل قليل.

(٣) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٤. ط: «جَدَّ السَّيرُ». وإثبات ياء «رابِي» هنا واجب لفقد التنوين في الوقف. وعند المحشّي: «رابِ». وعلّق عليه المحشّي بالياء.

(٤) البيت في ديوانه ص ٢٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٦٢. والحتوف: جمع حتف. وهو الموت على الفراش. ويوفي: يعلو كالمراقب. والسواد: الشخص.

(٥) بل هو متعيّن لأن أبا حيان أورد البيت للتمثيل كما قال ابن هشام، والمثال يكفي فيه الاحتمال ـ حاشية الدسوقي ١: ٢١٦ ـ ثم إنّ اعتراض ابن هشام هو هنا مردود، لأن إسناد الشاعر الفعلين إلى مذكّر يمنع كون «يرقبان» خبرًا عن مؤنّثين: المنية والحتوف، ويوجب عودة الضمير فيه إلى: كِلا، وقول الشاعر نفسه في البيت التالي:

لن يَرضَيا مِـنّـي وَفـاءَ رَهِـيـنـةٍ، مِـن دُونِ نَـفْـسِـي، طـارِفِـي وتِـلادِي

يؤكد ذلك ويحققه. والاعتراض بجملة «كلاهما يوفي» كما زعم ابن هشام لا فائدة فيه هنا من فوائد الاعتراض، أمّا الرواية فمَن حفظ كان حجّة على مَن لا يحفظ، ولأبي حيان ذخيرة علمية من المشرق والمغرب ليست لابن هشام، وقد وجّه ابن هشام معنى المنية في عجز المنايا إلى غير ما أراد الشاعر، لأن «أل» في «المنية» هي نائبة عن ضمير المتكلم أعني: الشاعر نفسه، يريد: يوفي منيّتي، وليست هذه المنية هي المذكورة قبل. فالمعنى أن مجموع أنواع المنايا والحتوف يرصد منية الشاعر ليحقّقها ويقضي عليه. والحقّ أن أكثر اعتراضات ابن هشام في هذا الكتاب هو تعسف وتعنت وافتئات، ويتعذر جمع ذلك وبيانه.

(٦) في الأصل: «أوّلًا» فهو صفة مشبّهة على وزن: فَوْعَلٍ، مؤنثها: أوّلةٌ.

(٧) المخارم: الطرق في الجبال، جمع مَخرِم.

وقد سُئلت قديمًا عن قول القائل: «زيدٌ وعمرٌو كِلاهما قائمٌ وكِلاهما[1] قائمانِ»: أيُّهما الصوابُ؟ فكتبت: إنْ قُدِّرَ «كلاهما» توكيدًا قِيل: «قائمانِ»، لأنه خبر عن «زيد وعمرو»، وإنْ قُدِّرَ مبتدأ فالوجهانِ والمختارُ الإفراد. وعلى هذا فإذا قيل: «إنّ زيدًا وعمرًا» فإن قيل: «كلَيهما» قيل: «قائمانِ»، أو «كلاهما» فالوجهانِ. ويتعيّن مراعاة اللفظ في نحوِ: كلاهما مُحِبٌّ لصاحبه، لأنّ معناه: كلٌّ منهما، وقولِه:[2]

٣٧١ ـ كِلانا غَنِيٌّ عَن أخِيهِ حَياتَهُ ... ونَحنُ، إذا مُتنا، أشَدُّ تَغانِيا

٦٩ ـ كَيفَ

ويقال فيها:[3] «كَي» كما يقال في «سَوفَ»: «سَو». قال:[4] / ٨٣

٣٧٢ ـ كَي تَجنَحُونَ إلَى سِلمٍ، وما ثُئِرَتْ ... قَتلاكُمُ، ولَظَى الهَيجاءِ تَضطَرِمُ؟

وهو[5] اسم لدخولِ الجارّ عليه بلا تأويل[6] في قولهم: «على كيفَ تبيعُ الأحمرَينِ»؟[7] ولإبدالِ الاسم الصريح منه نحو: «كيف أنتَ؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ»؟ وللإخبارِ به مع مباشرة الفعل[8] في نحو: كيف كنتَ؟ فبالإخبار به انتفَتِ الحرفيةُ وبمباشرته للفعل[9] انتفَتِ الفعليةُ. وتُستعمل على وجهَين:

أحدُهما: أن تكون شرطًا فتقتضيَ فعلَين متّفقَي اللفظ والمعنى غيرَ مجزومين نحو: كيف تصنعُ أصنعُ، ولا يجوز «كيف تجلسُ أذهبُ» باتفاق، ولا «كيف تجلسْ أجلسْ» بالجزم عند البصريّين إلّا قُطرُبًا، لمخالفتها لأدوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مرّ. وقيل: «يجوز مطلقًا»، وإليه ذهب قُطرُبٌ والكوفيّون، وقيل: يجوز بشرط اقترانها بـ«ما». قالوا: «ومِن وُرودِها شرطًا[10]: ﴿يُنفِقُ كَيفَ يَشاءُ﴾، ﴿يُصَوِّرُكُم في الأرحامِ كَيفَ يَشاءُ﴾، ﴿فيَبسُطُهُ في السَّماءِ كَيفَ يَشاءُ﴾، وجوابُها في ذلك كلِّه محذوف لدلالة ما قبلها». وهذا يُشكل على إطلاقهم أنّ جوابها تجب مُماثلتُه لشرطها.

---

(١) ق وط: أو كلاهما.

(٢) البيت لعبد الله بن معاوية في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٤٦٢. وحياته أي: مدة حياته. وفي الأصل: مِتنا.

(٣) في الأصل وب: «فيه»، وتحته في الأصل عن نسخة كما أثبتنا.

(٤) مضى تحت الرقم ٣٣١.

(٥) في الأصل وخ: «وهي». وفي الحاشيتين ما أثبتنا.

(٦) يعني تأويل «كيف» بمعنى: حالة، كما قيل: انظر إلى كيف يصنع، يعني: حالةِ صُنعه.

(٧) الأحمران: اللحم والخمر.

(٨) ط: مباشرته الفعل.

(٩) ط: وبمباشرة الفعل.

(١٠) الآيات: ٦٤ من سورة المائدة و٦ من سورة آل عمران و٤٨ من سورة الروم.

والثاني وهو الغالب فيها: أن تكون استفهامًا إمّا حقيقيًّا نحو: كيفَ زيدٌ؟ أو غيرَه نحو(١): ﴿كَيفَ تَكفُرُونَ بِاللهِ﴾؟ الآيةَ، فإنه أُخرج مُخرَج التعجّب، وتقع خبرًا قبل ما لا يَستغنِي(٢) نحو: كيف أنتَ؟ وكيف كنتَ؟ ومنه: كيف ظننتَ زيدًا؟ وكيف أعلمتَه فرسَكَ؟ لأنّ ثانيَ مفعولَي «ظنّ» وثالثَ مفعولات «أعلم» خبران في الأصل، وحالًا قبل ما يَستغنِي(٣) نحو: كيف جاء زيدٌ؟ أي: على أيِّ حالة جاء زيد؟ وعندي أنّها تأتي في هذا النوع مفعولًا مطلقًا أيضًا وأنّ منه(٤): ﴿كَيفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾؟ إذ المعنى: أيَّ فعلٍ فعلَ ربُّك؟ ولا يتّجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل، ومثلُه(٥): ﴿فكَيفَ إذا جِئنا مِن كُلِّ أُمّةٍ بِشَهِيدٍ﴾؟ أي: فكيف إذا جئنا من كلّ أمّة بشهيدٍ يَصنعون؟ ثم حُذف عاملها مؤخّرًا عنها وعن «إذا». كذا قيل، والأظهر أنّ يقدَّر بين «كيف» و«إذا»، وتقدَّر «إذا» خاليةً عن معنى الشرط. وأمّا: ﴿كَيفَ وإنْ يَظهَرُوا(٦)﴾؟ فالمعنى: كيف يكونُ لهم عهدٌ وحالتُهم كذا وكذا؟ فكيف: حال من «عهدٌ» إمّا على أنّ «يكونُ»(٧) تامّةٌ، أو ناقصةٌ وقلنا بدلالتها على الحدَث، وجملة الشرط حال من ضمير الجمع.

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرفٌ،(٨) وعن السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف، ورتّبوا على هذا الخلاف أُمورًا: أحدُها: أنّ موضعها عند سيبويه نصب دائمًا، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ، نصبٌ مع غيره. الثاني: أنّ تقديرها عند سيبويه: في أيّ حال؟ أو على أيّ حال؟ وعندهما تقديرها في نحو «كيف زيدٌ»؟: أصحيحٌ زيدٌ؟ ونحوُه، وفي نحو «كيف جاء زيدٌ»؟: أراكبًا جاء زيدٌ؟ ونحوَه. الثالث: أن الجواب المُطابِق(٩) عند سيبويه أن يُقال: «على خيرٍ»، ونحوُه. ولهذا قال رؤبةُ، وقد قيل له: «كيفَ أصبحتَ»؟ فقال(١٠): «خيرٍ. عافاكَ اللهُ» أي: على خيرٍ، فحَذف الجار وبقّى(١١) عمله. فإن أُجيب

---

(١) الآية ٢٨ من سورة البقرة: ﴿كَيفَ تَكفُرُونَ بِاللهِ، وكُنتُم أمواتًا فأحياكُم﴾؟
(٢) ق: ما لا يُستغنَى.
(٣) ق: ما يُستغنَى.
(٤) الآية ١ من سورة الفيل: ﴿أَلَم تَرَ: كَيفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأصحابِ الفِيلِ﴾؟
(٥) الآية ٤١ من سورة النساء: ﴿فكَيفَ إذا جِئنا مِن كُلِّ أُمّةٍ بِشَهِيدٍ، وجِئنا بِكَ عَلَى هؤُلاءِ شَهِيدًا﴾؟
(٦) الآية ٨ من سورة التوبة: ﴿كَيفَ، وإن يَظهَرُوا عَلَيكُم لا يَرقُبُوا فِيكُم إلًّا ولا ذِمّةً﴾؟ وزاد هنا في ط: عليكم.
(٧) خ وق: تكون.
(٨) يريد أن المعنى: على أيّ حال؟ انظر الكتاب ٢: ٣١١. وانظر البحر ١: ١٩٣.
(٩) أي: المطابق للفظ السؤال عند سيبويه، وهو عنده سؤال عن الظرف. يعني: على أيّة حال.
(١٠) سقط مما عدا الأصل، وهو توكيد لفظي للفعل «قال» ملحق بحاشية الأصل مصحَّحًا عليه.
(١١) ط: وأبقى.

على المعنى[1] دُون اللفظ قيل: «صحيحٌ» أو «سقيمٌ»، وعندَهما على العكس.[2]

وقال ابن مالك ما معناه[3]: لم يقل أحد: «إنّ كيف ظرفٌ»، إذ ليست زمانًا ولا مكانًا، ولكنّها لـمّا كانت تفسَّر بقولك: «على أيِّ حال»؟ لكونها سؤالًا عن الأحوال العامّة سُمِّيت ظرفًا لأنها في تأويل الجارّ والمجرور، واسمُ الظرف يُطلق عليهما مَجازًا. انتهى. وهو حسَنٌ ويؤيّده الإجماع على أنه يقال في البدل: «كيف أنت؟ أصحيحٌ أم سقيمٌ»؟ بالرفع، ولا يُبدَل المرفوع من المنصوب.

تنبيه

قوله تعالى[4]: ﴿أفلا يَنظُرُونَ إِلَى الإِبِلِ؟ كَيفَ خُلِقَتْ﴾؟ لا تكون «كيف» بدلًا من «الإبل» لأنّ دخول الجار على «كيف» شاذّ ـ على أنه لم يُسمع في «إلى» بل في «على» ـ ولأنّ «إلى» متعلّقة بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم عليه، ولأنّ الجملة التي بعدها تصير حينئذ غيرَ مرتبطة، وإنما هي[5] منصوبة بما بعدها على الحال وفعلُ النظر معلَّق بها،[6] وهي وما بعدها بدلٌ من «الإبل» بدلَ اشتمال، والمعنى: إلى الإبلِ كيفيّةِ خلقِها. ومثلُه[7]: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى رَبِّكَ؟ كَيفَ مَدَّ الظِّلَّ﴾؟ ومثلُهما في إبدال جملة فيها «كيفَ» / ٨٤ مِن اسم مُفرد قولُه:[8]

٣٧٣ ـ إِلَى اللهِ أشكُو بالمَدِينةِ حاجةً ... وبالشّامِ أُخرَى، كَيفَ تَلتَقِيانِ؟

أي: أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما.[9]

مسألة

زعم قوم أنَّ «كيف» تأتي عاطفةً، ومِمّن زعم[10] ذلك عيسى بن مُوهَب،[11] ذكره في كتاب «العِلل» وأنشد عليه:[12]

---

(١) أي: على المعنى العام المراد، وهو خبر.

(٢) يعني أن يقدّم الجواب الخاص على العام دائمًا. انظر بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز ص ١٣٥١.

(٣) التسهيل ص ٢٤٢.

(٤) الآية ١٧ من سورة الغاشية.

(٥) أي: كيف.

(٦) أي: معلَّق بها عن العمل لفظًا. ش: متعلّق بها.

(٧) الآية ٤٥ من سورة الفرقان.

(٨) البيت ينسب إلى الفرزدق. ط: «يَلتَقِيانِ»، مع تعليق المحشّي بتفسير «تَلتَقيانِ»، وهو يناسب التفسير بعد. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٧٢ والمحتسب ٢: ١٦٥ ـ ١٦٦.

(٩) أي: تعذُّرَ كيفيةِ التقائهما.

(١٠) فوقها في الأصل عن نسخة: ذكر.

(١١) في الأصل: مَوهِب.

(١٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٧٣. ويروى: «الأباعِدُ». انظر ديوان المعاني ص ٣٥٤.

٣٧٤ ـ إذا قَلَّ مالُ المَرءِ لانَت قَناتُهُ وهانَ علَى الأدنَى، فكَيفَ الأباعِدِ؟

وهذا خطأ لاقترانها بالفاء، وإنما هي هنا اسم مرفوع المحلّ على الخبرية، ثم يَحتمل أن «الأباعِدِ» مجرور بإضافة مبتدأ محذوف[1] أي: فكيف حالُ الأباعِدِ؟[2] على حدّ قراءة ابن جمّاز: ﴿واللهُ يُرِيدُ الآخِرةِ﴾،[3] أو بتقدير: فكيف الهوانُ على الأباعِدِ؟ فحُذف المبتدأ والجارّ، أو بالعطف بالفاء ثم أُقحمتْ «كيف» بين العاطف والمعطوف لإفادة الأَولَوِية بالحكم.

---

(١) الأولى أن المحذوف هو الباء وبقي عمله، حرف جر يزاد كثيرًا قبل المبتدأ مع: كيف.

(٢) زاد هنا في ط: فحذف المبتدأ.

(٣) الآية ٦٩ من سورة الأنفال. وعند صاحب المعجم: «الآخرةَ» وهي القراءة المشهورة خلافًا لِما أراد ابن هشام.

حرف اللام

٧٠ ـ اللام المُفرَدة

ثلاثةُ أقسام: عاملةٌ للجرّ، وعاملة للجزم، وغيرُ عاملة. وليس في القِسمة أن تكون عاملة للنصب، خلافًا للكوفيّين وسيأتي.

[اللّام العاملة للجرّ]

فالعاملةُ للجرّ مكسورةٌ مع كلّ ظاهر نحو: لِزيدٍ ولِعَمرٍو،[١] إلّا مع المُستغاث المباشِر لـ«يا» فمفتوحةٌ نحو: يا للهِ ـ وأمّا قراءة بعضهم[٢]: ﴿الحَمدُ لُلهِ﴾ بضمّها فهو عارض للإتباع ـ ومفتوحةٌ مع كلّ مُضمَر نحو: لَنا ولَكم ولَهم، إلّا مع ياء المتكلم فمكسورةٌ. وإذا قيل: «يا لَكَ ويالِي» احتَمل كل منهما أن يكون مستغاثًا به وأن يكون مستغاثًا من أجله. وقد أجازهما ابن جنّي في قوله:[٣]

٣٧٥ـ فيا شَوقُ، ما أبقَى! ويالِي مِنَ النَّوَى

وأوجب ابن عُصفور[٤] في «يالِي» أن يكون مستغاثًا من أجله، لأنه لو كان مستغاثًا به لكان التقدير: «يا أدعُو لِي»، وذلك غير جائز في غير باب: ظننتُ وفَقَدتُ وعَدِمتُ. وهذا لازم له لا لابن جنّي لِما سأذكره بعدُ. ومن العرب مَن يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ: ﴿وما كانَ اللهُ لَيُعَذِّبَهُم﴾[٥].

ولِلّام الجارّة اثنان وعشرون معنًى:

أحدُها: الاستحقاق، وهي الواقعة بين معنًى وذاتٍ نحوُ: الحمدُ للهِ، والعِزّةُ للهِ، والمُلكُ للهِ، والأمرُ للهِ، ونحوُ[٦]: ﴿وَيلٌ لِلمُطَفِّفِينَ﴾ و﴿لَهُم في الدُّنيا خِزيٌ﴾، ومنه: و[٧] لِلكافرينَ النّارُ، أي: عذابُها.

---

(١) وكذلك في التعجّب خلافًا لكثير من العلماء نحو: «يا لِلبَحرِ»! لأن التقدير: يا هؤلاء اعجَبوا لِلبحرِ. انظر اللامات ص ٨٠.

(٢) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٣) صدر بيت للمتنبّي في ديوانه ١: ١٨٥ عجزه:

ويا دَمعُ، ما أجرَى! ويا قَلبُ، ما أصبَى!

(٤) انظر الجنى الداني ص ١٠٣.

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنفال: ﴿وما كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُم، وأنتَ فِيهِم﴾. وليست الواو في ط. وعند صاحب المعجم: ﴿لِيُعَذِّبَهُم﴾ خلافًا للنسخ المعتمدة ولما ذكر ابن هشام مع إقحام تتمة الآية هنا وذِكرها في التحشية عليها أيضًا.

(٦) الآيتان: ١ من سورة المطففين و٤١ من سورة المائدة.

(٧) كذا بالواو في الأصل والنسخ وليست في ط.

والثاني: الاختصاص نحو: الجنّةُ للمؤمنين،[١] وهذا الحَصِيرُ للمَسجدِ، والمِنبرُ للخطيبِ، والسَّرجُ للدّابّة، والقميصُ للعبدِ، ونحو[٢]: ﴿إنَّ لَهُ أبًا﴾، ﴿فإنْ كانَ لَهُ إخوةٌ﴾، وقولِك: هذا الشِّعر لِحَبيبٍ،[٣] وقولِك: أدُومُ لَكَ ما تَدومُ لِي.

والثالث: المِلك نحو[٤]: ﴿لَهُ ما في السَّماواتِ وما في الأرضِ﴾. وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنَيَينِ الآخَرَينِ،[٥] ويمثّل له بالأمثلة المذكورة أو نحوِها. ويرجّحه أنّ فيه تقليلًا للاشتراك، وأنّه إذا قيل: «هذا المالُ لزيدٍ والمسجدِ» لزم القول بأنها للاختصاص مع كون «زيد» قابلًا للمِلك، لئلّا يلزم استعمال المشترَك في مَعنَيَيه دُفعةً[٦]، وأكثرهم يمنعه.

والرابع:[٧] التمليك نحو: وَهَبتُ لِزيدٍ دينارًا.

الخامس: شِبه التمليك نحو[٨]: ﴿جَعَلَ لَكُم مِن أنفُسِكُم أزواجًا﴾.

السادس: التعليل كقولِه:[٩]

٣٧٦ ـ ويَومَ عَقَرتُ لِلعَذارَى مَطِيَّتِي

وقولِه تعالى[١٠]: ﴿لإيلافِ قُرَيشٍ﴾ وتعلّقُها بـ ﴿فلْيَعبُدُوا﴾، وقيل: بما قبله أي[١١]: ﴿فجَعَلَهُم كَعَصفٍ مأكُولٍ﴾ لإيلافِ قُرَيشٍ[١٢] ـ ورُجِّح بأنهما في مُصحف أُبَيٍّ سُورةٌ واحدة، وضُعِّف بأنّ جعْلَهم كعصف

(١) ب ون: للمتقين.

(٢) الآيتان: ٧٨ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: يا أيُّها العَزِيزُ، إنَّ لَهُ أبًا شَيخًا كَبِيرًا﴾ ـ وزاد آخرَها في ط: شَيخًا ـ و١١ من سورةَ النساء: ﴿فإنْ كانَ لَهُ إخوةٌ فلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

(٣) حبيب هو أبو تمّام. ش: لخُبَيب.

(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(٥) أي: المغايرين. يعني: الاستحقاق والملك. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٢١. وفي الأصل وخ: «الأخيرين». وفي حاشية خ عن نسخة ما أثبتنا.

(٦) أُلحق هنا في حاشية الأصل عن نسخة: واحدة.

(٧) سقطت الواو من ط. ومثل هذا كثير جدًّا.

(٨) الآية ٧٢ من سورة النحل.

(٩) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٥ عجزه:

فيا عَجَبًا مِن رَحلِها المُتَحَمَّلِ!

والمطية: الناقة التي تُركب. والمتحمَّل: الذي حُمِّل على غيرها. وابن هشام وآخرون يجعلون من التعليل معنى السببية أيضًا.

(١٠) الآيتان ١ ـ ٣ من سورة قريش: ﴿لإيلافِ قُرَيشٍ إيلافِهِم رِحلةَ الشِّتاءِ والصَّيفِ، فلْيَعبُدُوا رَبَّ هذا البَيتِ﴾.

(١١) الآية ٥ من سورة الفيل.

(١٢) جعل صاحب المعجم هذه العبارة في الآية ٥ من سورة الفيل.

إنما كان لكفرهم وجُرأتهم على البيت. وقيل: «متعلّقةٌ بمحذوف تقديره: اعجَبوا» ـ وقولِه تعالى[١]: ﴿وإنَّهُ لِحُبِّ الخَيرِ لَشَدِيدٌ﴾، أي: وإنّه من أجل حُبّ المالِ لَبَخيلٌ، وقراءةِ حمزة[٢]: ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لِما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكمةٍ﴾ الآيةَ، أي: لأجل إيتائي[٣] إيّاكم بعضَ الكتابِ والحكمةِ ثمّ لِمجيء محمّد ﷺ مصدِّقًا لِما معكم لَتُؤمِنُنَّ به. فما: مصدريةٌ[٤]، واللام تعليلية وتعلّقتْ بالجواب المؤخَّر،[٥] على الاتّساع في الظرف[٦] كما قال الأعشى:[٧]

٣٧٧ ـ عَـوضَ لا نَتَـفَرَّقُ / ٨٥

ويجوز كون «ما» موصولًا اسميًّا. فإن قلتَ: فأين العائد[٨] في ﴿ثُمَّ جاءَكُم رَسُولٌ﴾؟ فالجوابُ:[٩] أنّ ﴿ما مَعَكُم﴾ هو نفسُ «ما آتَيتُكُم»، فكأنّه قيل: «مُصدِّقٌ له». وقد يُضعَّف هذا لِقلّةِ نحو قوله:[١٠]

٣٧٨ ـ وأنـتَ الَّـذِي فـي رَحْـمـةِ اللهِ أطـمَـعُ

وقد يُرجَّح بأنّ الثَّوانيَ[١١] يُتسامَحُ فيها كثيرًا. وأمّا قراءة الباقين بالفتح فاللام لامُ التوطئة وما: شرطية، أو اللام للابتداء وما: موصولة، أي: لَلذي[١٢] آتيتُكمُوه، وهي مفعولةٌ على الأوّل ومبتدأٌ على الثاني.

ومن ذلك قراءةُ حمزة والكسائي: ﴿وجَعَلْنا مِنهُم[١٣] أئمّةً يَهدُونَ بأمرِنا لِما صَبَرُوا﴾ بكسر اللام، ومنها اللام الثانية في نحو: يا لَزيدٍ لِعَمرٍو، وتعلُّقها بمحذوف، وهو فِعلٌ من جملة مستقلّة أي: أدعوكَ

---

(١) الآية ٨ من سورة العاديات. ط: وكقوله تعالى.

(٢) الآية ٨١ من سورة آل عمران: ﴿وإذ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ: لَما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكمةٍ، ثُمَّ جاءكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُم لَتُؤمِنُنَّ بِهِ ولَتَنصُرُنَّهُ﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين.

(٣) ش وط: إتياني.

(٤) زاد هنا في ط: فيهما.

(٥) يعني جواب القسم المضمّن في: ميثاق.

(٦) أي: الجار والمجرور.

(٧) مضى تحت الرقم ٢٦٩. ط: عَوضُ.

(٨) يعني العائد على الاسم الموصول في الجملة المعطوفة على صلته.

(٩) ط: قلتُ.

(١٠) عجز بيت لمجنون ليلى في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٧٦ وصدره:

فيـا رَبَّ لَيـلَـى، أنـتَ فـي كُـلِّ مَـوطِـنٍ

ط: لقلته نحو قوله.

(١١) أي: التوابع.

(١٢) ط: الذي.

(١٣) الآية ٢٤ من سورة السجدة. وفي الأصل والنسخ: «وَجَعَلْناهُم»، وهو سهو من ابن هشام دخل عليه من آية سورة الأنبياء، والتلاوةُ هي كما أثبتنا. وعند صاحب المعجم: «وجَعَلْنا مِنكُم» مع تعليقات مطولة من المحشي تحقق خطأه الفادح.

لِعَمرٍو، أو اسمٌ(١) هو حال من المنادَى أي: مَدعوًّا لِعَمرٍو ـ قولانِ ولم يطّلع ابن عُصفور على الثاني فنقل الإجماع على الأوّل ـ ومنها اللام الداخلة لفظًا على المضارع في نحو(٢): ﴿وأنزَلْنا إلَيكَ الذِّكرَ لِتُبَيِّنَ لِلنّاسِ﴾، وانتصابُ الفعل بعدها بـ «أنْ» مضمرةً بعينِها وِفاقًا للجمهور،(٣) لا بـ «أنْ» مضمرةً أو بـ «كي» مصدريةً(٤) مضمرةً خلافًا للسِّيرافي وابن كَيسانَ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافًا لأكثر الكوفيّين، ولا بها لنيابتها عن «أنْ» خلافًا لثعلب. ولك إظهارُ «أنْ» فتقولُ: «جئتُكَ لِأنْ تُكرِمَني»، بل قد يجب(٥) وذلك إذا اقترن الفعل بـ «لا» نحو(٦): ﴿لِئَلّا يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُم حُجّةٌ﴾، لئلّا يحصل الثقل بالتقاء المِثلين.

فَرعٌ

أجاز أبو الحسن(٧) أن يُتلقّى القسَمُ بلام «كَي»، وجعل منه(٨): ﴿يَحلِفُونَ بِاللهِ لَكُم لِيُرضُوكُم﴾، فقال: المعنى: لَيُرضُنَّكُم.(٩) قال أبو علي: «وهذا عندي أولى من أن يكون متعلّقًا بـ «يَحلفُون» والمُقسَمُ عليه محذوفًا».(١٠) وأنشد أبو الحسن:(١١)

٣٧٩ ـ إذا قالَ: قَدْنِي، قُلتُ: بِاللهِ حَلْفةً لِتُغنِيَ عَنّي ذا إنائكَ أجمَعا

والجماعة يأبَون هذا لأنّ القسَم إنما يُجاب(١٢) بالجملة، ويَروُون البيتَ:(١٣) «لَتُغْنِنَّ» بفتح اللام وبنون التوكيد،(١٤) وذلك على لغة فَزارةَ في حذف آخر الفعل لأجل النون إذا(١٥) كان ياءً تلي كسرة كقوله:(١٦)

---

(١) ط: أو اسمٍ.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النحل. وسقط «نحو» من ن.

(٣) انظر الجنى الداني ص ١١٥.

(٤) ط: المصدرية.

(٥) فوقه في ب: الإظهار.

(٦) الآية ١٥٠ من سورة البقرة: ﴿وحَيثُما كُنتُم فوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطرَهُ، لِئَلّا يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُم حُجّةٌ﴾.

(٧) معاني القرآن ٢: ٣٠.

(٨) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٩) معاني القرآن ٢: ٣٠.

(١٠) هذا حلّ للمعنى بما يناسب جواب القسم، وكذلك الجواب المقدّر قبل.

(١١) البيت لحُريث بن عتّاب في الخزانة ٤: ٥٨٠. وقدني أي: حسبي. ط: «قلتُ قَدني قالَ باللهِ حِلفةً». وذا إنائك أي: ما فيه.

(١٢) والتقدير: «لَتَشرَبَنَّ لِتُغنِيَ». وعند المحشّي: «يحاب»، وقد اضطربت تعليقاته وتداخلت.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) ط: «ونون التوكيد». وأولى من هذا أن القسَم هنا لا يحتاج إلى جواب وأن الجار والمجرور لِتُغنِيَ: متعلقان بالفعل الناصب للمصدر: حَلفة.

(١٥) ط: إن.

(١٦) الخطاب في هذا البيت هو لمذكّر اسمه عمرو كما جاء في البيت بعده من شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٨٠، لا لمؤنث خلافًا لاستدلال ابن هشام وللدماميني في حاشيته ١٨٧. ولو كان لمؤنث لما ورد ههنا لأن حذف الياء في خطاب المذكّر لالتقائها =

٣٨٠ ـ وابكِنَّ عَيشًا، تَقَضّى بَعدَ جِدّتِهِ طابَت أصائلُهُ في ذلِكَ البَلَدِ

وقدّروا الجواب محذوفًا واللام متعلّقة به أي: لَيَكونَنَّ كذا لِيُرضُوكم، ولَتَشرَبَنَّ لِتُغنِيَ عنّي.

والسابع: توكيد النفي، وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقةً بـ«ما كان» أو بـ«لم يكن» ناقصتين مُسندتين لِما أُسند إليه الفعل المقرون باللام نحو[١]: ﴿وما كانَ اللهُ لِيُطلِعَكُم علَى الغَيبِ﴾، ﴿لَم يَكُنِ اللهُ لِيَغفِرَ لَهُم﴾. ويُسمِّيها أكثرهم لامَ الجُحود لِمُلازمتها للجَحد أي: النفي. قال النحّاس:[٢] والصواب تسميتها لامَ النفي لأنّ الجَحد في اللغة إنكارُ ما تعرفه لا مطلقُ الإنكارِ.انتهى. ووجه التوكيد فيها عند الكوفيّين أنّ أصل «ما كان لِيَفعلَ»: ما كان يَفعلُ، ثم أُدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أُدخلت الباء في: «ما زيدٌ بقائمٍ» لذلك. فعندهم أنها حرف زائد مؤكِّد غيرُ جارّ ولكنه ناصب،[٣] ولو كان جارًّا لم يتعلّق عندهم بشيء لزيادته. فكيف[٤] وهو غير جارّ؟ ووجهه عند البصريّين أنّ الأصل «ما كان قاصدًا للفعل»، ونفيُ قصد الفعل أبلغُ[٥] من نفيه. ولهذا كان قوله:[٦]

٣٨١ ـ يا عاذِلاتِي، لا تُرِدْنَ مَلامتِي إنَّ العَواذِلَ لَسْنَ لِي بأمِيرِ

أبلغَ من «لا تَلُمْنَنِي» لأنه نهيٌ عن السبب. وعلى هذا فهي عندهم حرف جرٍّ مُعَدٍّ متعلّقٌ بخبر «كان» المحذوف، والنصبُ بـ«أن» مضمرةً وجوبًا.

وزعم كثير من الناس في قوله تعالى[٧]: ﴿وإنْ كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾ في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأُولى وفتح الثانية أنها[٨] لام الجُحود. وفيه نظر لأنّ النافيَ على هذا غير «ما ولم» ولاختلاف فاعلَي: كان وتزول، والذي يظهر لي أنّها لام «كي»[٩] وأنّ «إنْ» شرطيةٌ أي: وعند الله جزاءُ مكرِهم وهو مكرٌ أعظمُ منه، وإن كان مكرهم لشِدّته مُعَدًّا لأجل زوال الأمور العظامِ المُشْبِهةِ

= بسكون النون الأولى بدلًا من بنائها على الفتح. وانظر حاشية الدسوقي ١: ٢٢٣.

(١) الآيتان: ١٧٩ من سورة آل عمران و١٣٧ من سورة النساء: ﴿إنَّ الَّذينَ آمَنُوا، ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ ازدادُوا كُفرًا، لَم يَكُنِ اللهُ لِيَغفِرَ لَهُم ولا لِيَهدِيَهُم سَبِيلًا﴾.

(٢) أبو جعفر أحمد بن محمد نحوي مصري توفي سنة ٣٣٨. البغية ١: ٣٦٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ١: ١٩٠ و٣: ٢٢.

(٣) بل اللام هي حرف جر لتوكيد النفي وهو غير زائد ولا ناصب ويتعلق باسم الفاعل من القصد كما ذكر البصريون.

(٤) زاد هنا في ش وط: به.

(٥) ط: ونفي القصد أبلغ.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٨٣.

(٧) الآية ٤٦ من سورة إبراهيم: ﴿وقَد مَكَرُوا مَكرَهُم، وعِندَ اللهِ مَكرُهُم، وإنْ كانَ مَكرُهُم لِتَزُولَ مِنهُ الجِبالُ﴾.

(٨) يعني اللام الأولى.

(٩) انظر الكشاف ٢: ١٨٤. ط: لام وكي.

في عِظَمِهـا الجبالَ،[١] كمـا تقول: أنا أشـجع من فـلانٍ وإن كان مُعـدًّا للنَّوازلِ.

وقد تُحذف «كان» قبل لام الجُحود كقولِه:[٢]

٣٨٢ ـ فمـا جَمـعٌ لِيَغـلِبَ جَمعَ قَومِي مُـقـاوَمـةً، ولا فَـردٌ لِـفَـردِ/ ٨٦

أي: «فما كانَ جمعٌ»، وقولِ أبي الدَّرداءِ ـ رضي الله عنه ـ في الرَّكعَتَينِ بعدَ العصرِ: « ما أنـا لِأَدَعَهُما».[٣]

والثامن: مُوافَقة «إلَى» نحو[٤]: ﴿بأنَّ رَبَّكَ أَوحَى لَها﴾، ﴿كُلٌّ يَجرِي لِأجَلٍ مُسَمًّى﴾، ﴿ولَو رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنهُ﴾.

والتاسع: مُوافَقة «علَى» في الاستعلاء الحقيقيِّ نحو[٥]: ﴿ويَخِرُّونَ لِلأذقانِ﴾، ﴿دَعانا لِجَنبِهِ﴾، ﴿وتَلَّهُ لِلجَبِينِ﴾، وقولِه:[٦]

٣٨٣ ـ فـخَـرَّ صَـرِيـعًـا، لِلـيَـدَيـنِ ولِلـفَـمِ

والمجازيِّ نحو[٧]: ﴿وإنْ أسأتُم فلَها﴾ ونحو قوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ لعائشة رضي الله عنها: «اشتَرِطِي لَهُمُ الوَلاءَ».[٨] وقال النحّاس: المعنى: من أجلهم. قال: ولا نَعرِف[٩] في العربية «لهم» بمعنى: عليهم.

---

(١) ط: المشبّهة لعظمها بالجبال.

(٢) البيت لعمرو بن معديكرب في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٨٤.

(٣) لهذا القول روايات مخالفة في التعبير والقائل، وهذه رواية غريب الحديث ٤: ١٤٦ ـ ١٤٧ ذكرها المرادي في الجنى الداني ص ١١٧ ونقلها ابن هشام مع القول الذي قبلها أيضًا عنه من دون بحث أو تحقيق، وعنه نقل ذلك متأخّرو النحاة. وانظر شمس العلوم ص ١٤٩١. والمشهور أن القول هو لأبي سعيد الخدري في الركعتين والإمامُ يخطب ـ انظر الحديث ٧٥٨ في مسند الحميدي والفائق والنهاية واللسان والتاج (حضج) ـ وتقديره وهو ما جاء في بعض الروايات: ما كنتُ لأدعَهما. ولا تجوز الإحالة على الجنى الداني كما فعل المحشّي، ثم نسب إلى الدماميني والشمنّي ما نفياه، وهو جواز أن يكون المعنى: أو ما أنا مُريدًا لتركهما. انظر حاشية الدماميني الورقة ١٨٧ وحاشية الدسوقي ١: ٢٢٤.

(٤) الآيات: ٤ و٥ من سورة الزلزلة: ﴿يَومَئِذٍ تُحَدِّثُ أخبارَها، بِأَنَّ رَبَّكَ أَوحَى لَها﴾ ـ وزاد قبلها في ط: قوله تعالى ـ و٢ من سورة الرعد و٢٨ من سورة الأنعام.

(٥) الآيات: ١٠٩ من سورة الإسراء و١٢ من سورة يونس و١٠٣ من سورة الصافات.

(٦) عجز بيت لجابر بن حُنيّ في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٨٦ وصدره مقحم في ط:

تَـنـاوَلَـهُ بـالرُّمـحِ، ثُـمَّ اتَّـنَـى لَـهُ

وتناوله: طعنه. واتّنى: انثنى أي: ثنّى. أُبدلَتِ النون ثاء للإدغام ثم أبدلت الثاءان تاءين للتخفيف، لا أُدغمت النون ثم أُبدلت التاء كما زعم المحشّي.

(٧) الآية ٧ من سورة الإسراء.

(٨) الحديث ١٥٠٤ في صحيح مسلم. وزعم المحشّي أن فيه: لا ها الله، إذا قالت.

(٩) كذا، وانظر إعراب القرآن له ٣: ٧٧. خ وق وش وط: ولا يُعرَف.

والعاشر: مُوافَقة «في» نحو[١]: ﴿ونَضَعُ المَوازِينَ القِسطَ لِيَومِ القِيامةِ﴾، ﴿لا يُجَلِّيها لِوَقتِها إلّا هُوَ﴾، وقولِهم: مضى لِسبيله. قيل: ومنه[٢]: ﴿يا لَيتَنِي قَدَّمتُ لِحَياتِي﴾، أي: في حياتي. وقيل: للتعليل [أي]:[٣] لأجل حياتي في الآخرة.

والحاديْ عَشَرَ: أن تكون بمعنى «عِندَ» كقولهم: كتبتُه لخمسٍ خلَونَ. وجعل منه ابن جنّي قراءة الجَحدَري[٤]: ﴿بَل كَذَّبوا بِالحَقِّ لِما جاءَهُم﴾، بكسر اللام وتخفيف الميم.

والثانيْ عَشَرَ: مُوافَقة «بَعدَ» نحو[٥]: ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمسِ﴾. وفي الحديث[٦]: «صُومُوا لِرُؤيتِهِ، وأفطِرُوا لِرُؤيتِهِ». وقال:[٧]

٣٨٤ ـ فلَمّا تَفَرَّقْنا كأنّي ومالِكًا، لِطُولِ اجتِماعٍ، لَم نَبِتْ لَيلةً مَعا

والثالثَ عَشَرَ: مُوافَقة «مَعَ». قاله بعضهم وأنشد عليه هذا البيت.

والرابعَ عَشَرَ: مُوافَقة «مِن» نحو: سمعتُ له صُراخًا، وقولِ جرير:[٨]

٣٨٥ ـ لَنا الفَضلُ في الدُّنيا، وأنفُكَ راغِمٌ ونَحنُ لَكُم يَومَ القِيامةِ أفضَلُ

والخامسَ عَشَرَ: التبليغ، وهي الجارّة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه نحو: قلتُ له، وأذِنتُ له، وفسّرتُ له.

والسادسَ عَشَرَ: مُوافقة «عَن» نحو[٩]: ﴿وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: لَو كانَ خَيرًا ما سَبَقُونا إلَيهِ﴾. قاله ابن الحاجب. وقال ابن مالك وغيره:[١٠] هي لام التعليل ـ وقيل: لام التبليغ والتُفِتَ[١١] عن الخطاب إلى الغَيبة ـ أو يكون اسمُ المَقولِ لهم[١٢] محذوفًا أي: قالوا لطائفة من المؤمنين لمّا سمعوا بإسلام طائفة

(١) الآيتان: ٤٧ من سورة الأنبياء و١٨٧ من سورة الأعراف.
(٢) الآيتان ٢٣ و٢٤ من سورة الفجر: ﴿يَومَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الإنسانُ، وأنّى لَهُ الذِّكرَى؟ يَقُولُ: يا لَيتَنِي قَدَّمتُ لِحَياتِي﴾.
(٣) تتمة مما عدا الأصل.
(٤) الآية ٥ من سورة ق والمحتسب ٢: ٢٨٢.
(٥) الآية ٧٨ من سورة الإسراء.
(٦) الحديث ١٩٠٩ في البخاري والجنى الداني ص ١٠١.
(٧) البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١٢٢ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٩١.
(٨) البيت في ديوانه ص ٤٥٧، والشاهد هو في الشطر الثاني.
(٩) الآية ١١ من سورة الأحقاف. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.
(١٠) شرح التسهيل ٣: ١٤٥.
(١١) خ: والتَفَتَ.
(١٢) أطال المحشّون في تخطئة ابن هشام هنا وذهبوا إلى أن الصواب «عنهم» كما جاء في حاشية الصبان ٢: ٣٢٥ بناء على أن جملة يكون: معطوفة على جملة: التُفِتَ. ولا يتعيّن هذا العطف، بل يكون «لهم» هنا بمعنى: عنهم. وهو رجوع إلى المعنى =

أُخرى. وحيثُ دخلت اللام على غير المَقولِ له فالتأويل على بعض ما ذكرناه نحو[١]: ﴿قالَتْ أُخراهُم لِأُولاهُم: رَبَّنا، هؤلاءِ أَضَلُّونا﴾، ﴿ولا أقولُ لِلَّذِينَ تَزدَرِي أعيُنُكُم: لَن يُؤتِيَهُمُ اللهُ خَيرًا﴾، وقولِه:[٢]

٣٨٦ ـ كَضَرائرِ الحَسناءِ، قُلْنَ لِوَجهِها حَسَدًا وبُغضًا: إنَّهُ لَدَمِيمُ

والسابعَ عَشَرَ: الصَّيرورة، وتُسمَّى لامَ العاقبة ولامَ المآل نحو[٣]: ﴿فالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا﴾، وقولِه:[٤]

٣٨٧ ـ فلِلمَوتِ تَغذُو الوالِداتُ سِخالَها كَما لِخَرابِ الدُّورِ تُبنَى المَساكِنُ

وقولِه:[٥]

٣٨٨ ـ فإنْ يَكُنِ المَوتُ أفناهُمُ فلِلمَوتِ ما تَلِدُ الوالِدَهْ

ويحتمله[٦]: ﴿رَبَّنا، إنَّكَ آتيتَ فِرعَونَ ومَلَأَهُ زِينةً وأموالًا في الحَياةِ الدُّنيا ـ رَبَّنا ـ لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ﴾، ويَحتمل أنها لام الدُّعاء[٧] فيكونُ الفعل مجزومًا لا منصوبًا ـ ومثلُه في الدُّعاء[٨]: ﴿ولا تَزِدِ الظّالِمِينَ إلّا ضَلالًا﴾ ـ ويؤيّده أنّ في آخر الآية[٩]: ﴿رَبَّنا، اطمِسْ علَى أموالِهِم، واشدُدْ علَى قُلُوبِهِم فلا يُؤمِنُوا﴾.

وأنكر البصريّون ومَن اتّبعهم[١٠] لامَ العاقبة. قال الزمخشري: والتحقيقُ[١١] أنها لام العِلّة وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة [كما في قوله: «فالتَقَطَهُ آلُ فِرعَونَ لِيَكُونَ لَهُم عَدُوًّا وحَزَنًا»]،[١٢] وبيانه أنه لم يكن داعيَهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًّا وحَزنًا بل المحبّةُ والتبنّي. غيرَ أن ذلك لمّا كان

= الأول وتحقيق لِما أورد ابن هشام الآية له، والمقول لهم، أي: عنهم، هم الطائفة الأُخرى المذكورة بعد. والله أعلم بالصواب.

(١) الآيتان: ٣٨ من سورة الأعراف و٣١ من سورة هود.

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٥. وفي الأصل: «لَذَمِيمُ» مع إشارة إهمال في الأصل تحت الذال. يعني: بالدال والذال.

(٣) الآية ٨ من سورة القصص.

(٤) البيت لسابق بن عبد الله البربري في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٩٥. والسخال: جمع سخلة. وهي الصغير من ولد الغنم استعير للطفل عامة.

(٥) البيت لنهيكة بن الحارث في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٩٦.

(٦) الآية ٨٨ من سورة يونس، وما بعدُ في آخر الفقرة هو منها.

(٧) أي: أن اللام هي لام الأمر، والمعنى هو الدعاء عليهم بذلك. انظر الكشاف ٢: ٨٤.

(٨) الآية ٢٤ من سورة نوح.

(٩) يعني: بعد ما أورد من الآية التي فيها ذكر فرعون مباشرة. وهو قبل آخرها، خلافًا لِما ذكر ابن هشام هنا.

(١٠) ط: تابعَهم.

(١١) الكشاف ٢: ٤٦٦. ش: والحقيقة.

(١٢) تتمة من حاشية ب عن نسخة، وكلام الزمخشري هنا هو في تفسير آية سورة القصص لا في تفسير آية سورة يونس، فما بين معقوفين هو واجب في النص خلافًا للنسخ والمطبوعات، وإن كان يوهم أنه من تفسير آية يونس.

نتيجةَ التقاطهم له وثمرته شُبِّه بالداعي الذي يُفعل الفعلُ لأجله. فاللّام مستعارة لِما يُشبِهُ التعليلَ كما استُعير الأسدُ لمن يُشبه الأسدَ.

والثامنَ عَشَرَ: القَسَم والتعجُّب معًا، وتختصّ باسم الله ـ سبحانه ـ كقوله:(١)

٣٨٩ ـ لِلهِ! يَبقَى علَى الأيّامِ ذُو حِيَدٍ

التاسعَ عَشَرَ: التعجُّب المجرَّد عن القَسَم، وتُستعمل في النداء كقولهم: يا لَلماءِ! ويا لَلعُشبِ!(٢) إذا تعجّبوا من كثرتهما، وقولِه:(٣) / ٨٧

٣٩٠ ـ فيا لَكَ مِن لَيلٍ، كأنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ مُغارِ الفَتلِ شُدَّتْ بِيَذبُلِ!

وقولِهم: يا لَكَ رجلًا عالمًا! وفي غيره(٤) كقولهم: لِلهِ دَرُّهُ فارسًا! ولِلهِ أنتَ! وقولِه:(٥)

٣٩١ ـ شَبابٌ وشَيبٌ، وافتقارٌ وثَروةٌ فلِلّهِ هذا الدَّهرُ! كَيفَ تَرَدَّدا!

المُتمِّمُ عِشرينَ: التعدية، ذكره ابن مالك في «الكافيةِ» ومثّلَ له في شرحها بقوله تعالى(٦): ﴿فَهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا﴾، وفي «الخُلاصةِ» ومثّلَ له ابنُه(٧) بالآية وبقولِكَ: قلتُ له: «افعلْ كذا»، ولم يذكره في «التسهيل» ولا في شرحه بل ذكر في شرحه(٨) أنّ اللام في الآية لِشِبه التمليك وأنّها في المثال للتبليغ. والأَولى عندي أن يمثَّل للتعدية بنحو: ما أضربَ زيدًا لِعَمرٍو! وما أحبَّهُ لِبَكرٍ!(٩)

---

(١) صدر بيت لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين ١: ٤٣٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٢٩٧ عجزه:

بِمُشمَخِرٍّ، بِهِ الظَّيّانُ والآسُ

وذو حيد أي: وَعِل. والحِيَد: عُقَد قرنه، جمع حَيْدة. وفي الأصل وخ وط «حَيَد». ويبقى أي: لا يبقى. والمشمخرّ: الجبل. والظيّان: ياسمين البرّ. والآسُ: الريحان. وعند المحشّي: والآسنُ.

(٢) كذا بفتح اللام في الموضعين، وهو سهو من ابن هشام وقع فيه كثير من العلماء بكل أسف ولم يتنبّه له المحشّون، والصواب كسرُها لأن التقدير: يا هؤلاء اعجَبُوا لِلماء! ويا هؤلاء اعجَبُوا لِلعُشب! وإنما يكون الفتح مع المستغاث به، وهو ما سيُذكر بعدُ في المعنى الحادي والعشرين. أمّا فتح اللام في قول امرئ القيس وفي قولهم بعدُ فلأنها دخلت على ضمير. انظر قوله «لِلهِ» بعدُ واللامات ص ٨٠ وتعليقنا على اللام الجارّة فيما مضى.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٢. والمغار: المُحكَم. ويذبل: اسم جبل.

(٤) يعني: وفي التعجّب وغير النداء.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ص ٤٥.

(٦) الآية ٥ من سورة مريم. وانظر شرح الكافية ص ٨٠٢.

(٧) يعني ابنَ ابنِ مالك يقال له: ابن الناظم، وهو محمد بن محمد بن عبد الله إمام في علوم العربية توفّي سنة ٦٨٦. البغية ١: ٢٢٥. والخلاصة هي الألفية.

(٨) كذا، وانظر شرح الكافية ص ٨٠٢. وسقط الفعل «ذكر» من ط.

(٩) كذا، واللام في هذا المثال هي للتبيين كما سيذكر في: الثاني والعشرون.

الحادي والعِشرون: التوكيد، وهي اللام الزّائدة وهي أنواع، منها اللام المعترِضة بين الفعل المتعدِّي ومفعوله كقولِه:[١]

٣٩٢ ـ ومَن يَكُ ذا عَظمٍ صَليبٍ، رَجا بِهِ لِيَكسِرَ عُودَ الدَّهرِ، فالدَّهرُ كاسِرُهْ

وقولِه:[٢]

٣٩٣ ـ ومَلَكتَ ما بَينَ العِراقِ ويَثرِبٍ مُلكًا، أجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهِدِ

وليس منه[٣]: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ خلافًا للمبرّد[٤] ومَن وافقه، بل ضُمِّن «رَدِفَ» معنى: اقترَبَ، فهو مثل[٥]: ﴿اقتَرَبَ لِلنّاسِ حِسابُهُم﴾.

واختُلف في اللام من نحو[٦]: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُم﴾، ﴿وأُمِرْنا لِنُسلِمَ لِرَبِّ العالَمِينَ﴾، وقولِ الشاعر:[٧]

٣٩٤ ـ أُرِيدُ لِأنسَى ذِكرَها، فكأنَّما تَمَثَّلُ لِي لَيلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

فقيل: زائدةٌ، وقيل: «للتعليل»، ثم اختَلف هؤلاء فقيل: المفعول محذوفٌ أي: يريد الله التبيينَ لِيبيِّنَ لكم ويَهديَكم أي: لِيَجمع لكم بين الأمرين، وأُمِرنا بما أُمِرنا[٨] به لِنُسلمَ، وأُريد السُّلوَّ لِأنسى. وقال الخليل وسيبويه[٩] ومَن تابعهما: الفعلُ في ذلك[١٠] مقدّر بمصدر مرفوع بالابتداء واللامُ وما بعدها خبرٌ أي: إرادةُ الله لِلتبيينِ، وأمرُنا لِلإسلام.[١١] وعلى هذا فلا مفعولَ للفعل.

ومنها[١٢] اللام المُسَمّاةُ بالمُقحَمة، وهي المُعترِضة بين المتضايفَين، وذلك في قولهم: يا بُؤسَ لِلحَربِ، والأصل: يا بُؤسَ الحَربِ، فأُقحمتْ تقويةً للاختصاص. قال:[١٣]

---

(١) البيت لتوبة بن الحُمَيّر في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٠٥.

(٢) البيت لابن ميّادة في ديوانه ص ١١٥. ط: ومعاهَد.

(٣) الآية ٧٢ من سورة النمل: ﴿قُلْ: عَسَى أن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعضُ الَّذِي تَستَعجِلُونَ﴾.

(٤) الكامل ص ٤٠٥.

(٥) الآية ١ من سورة الأنبياء.

(٦) الآيتان: ٢٦ من سورة النساء و٧١ من سورة الأنعام.

(٧) البيت لكثير عزة في ديوانه ص ١٧٦.

(٨) سقط «بما أمرنا» من ط.

(٩) الكتاب ١: ٤٧٩.

(١٠) زاد هنا في ط: كله.

(١١) خ: لنسلم.

(١٢) أي: ومن لام التوكيد.

(١٣) البيت لسعد بن مالك في الخزانة ١: ٢٢٤. ووضعت أي: أخملت. والأراهط: الجماعات، جمع أرهُط والمفرد رهط.

٣٩٥ - يـا بُـؤسَ لِلحَـربِ الَّتِي ... وَضَـعَـتْ أراهِـطَ، فـاستَـراحُـوا

وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف؟ قولانِ، أرجحُهما الأوّل لأنّ اللام أقرب ولأنّ الجار لا يعلّق.[1]

ومن ذلك[2] قولُهم: «لا أبا لِزيدٍ، ولا أخا لَهُ، ولا غُلامَي لَهُ»، على قول سيبويه[3]: «إنّ اسم «لا» مضافٌ لِما بعد اللام». وأمّا على قولِ من جعل اللام وما بعدها صفةً وجعل الاسم شبيهًا بالمضاف لأنّ الصفة من تمام الموصوف، وعلى قولِ من جعلَهما خبرًا وجعلَ «أبا وأخا» على لغةِ من قال:[4]

٣٩٦ - إنَّ أبـاهـا وأبـا أبـاهـا

وقولِهم: «مُكرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ»،[5] وجعلَ حذف النون على وجه الشذوذ كقوله:[6]

٣٩٧ - [قَطا قَطا]، بَيضُكِ ثِنـتـا وبَيضِي مِائَتا

فاللام للاختصاص وهي متعلّقة باستقرار محذوف.

ومنها[7] اللام المُسمّاة لامَ التقوية، وهي المزيدة لتقوية عاملٍ ضعُف إمّا بتأخُّره نحو[8]: ﴿هُدًى ورَحْمةٌ لِلَّذِينَ هُم لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ﴾ ونحو: ﴿إنْ كُنتُم لِلرُّؤيا تَعبُرُونَ﴾، أو بكونه فرعًا[9] في العمل نحو[10]: ﴿مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم﴾، ﴿فعّالٌ لِما يُرِيدُ﴾، ﴿نَزّاعةً لِلشَّوَى﴾، ونحو: ضربي لِزيدٍ حسنٌ، وأنا ضاربٌ لِعمرٍو. قيل: ومنه[11]: ﴿إنَّ هذا عَدُوٌّ لَكَ ولِزَوجِكَ﴾ وقولُه:[12]

---

(١) أي: لا يعلّق عن العمل.

(٢) يعني: ومن اللام المقحمة.

(٣) الكتاب ١: ٣١٥.

(٤) مضى تحت الرقم ٥٢.

(٥) مثل يضرب لمن كان على خلاف ما يوصف به، ومكره: خبر مقدم، وأخا: مبتدأ مؤخر ومضاف مرفوع بالضمة المقدرة على الألف كالاسم المقصور مثل: عصًا وفتًى. وهي لغة لبعض العرب.

(٦) الرجز مما وضعته العرب على لسان الحجَلة تخاطبُ به القطاة، وهو يقتضي الرواية: «ثِنتانِ» بإثبات النون لتمام وزنه كما جاء في بعض المصادر، وما بين معقوفين تتمة من ن وبعض النسخ وط وحاشية ش وبعض النسخ أيضًا. انظر المثل ٣٢٦٠ في مجمع الأمثال. والظاهر أنه ليس من الرجز لِما في المصادر من زيادات في اللفظ، وهو نوع من السجع. والله أعلم.

(٧) يعني: ومن لام التوكيد.

(٨) الآيتان: ١٥٤ من سورة الأعراف: ﴿أخَذَ الألواحَ، وفي نُسْختِها هُدًى ورَحْمةٌ لِلَّذِينَ هُم لِرَبِّهِم يَرهَبُونَ﴾ و٤٣ من سورة يوسف: ﴿يا أيُّها المَلَأُ، أفتُونِي في رُؤيايَ، إن كُنتُم لِلرُّؤيا تَعبُرُونَ﴾.

(٩) يعني أنه مشتق أو مصدر.

(١٠) الآيات: ٩١ من سورة البقرة و١٦ من سورة البروج و١٦ من سورة المعارج.

(١١) الآية ١١٧ من سورة طه. خ: وقيل ومنه.

(١٢) البيت لحاتم الطائي في ديوانه ص ٦٢.

٣٩٨ ـ إذا ما صَنَعتِ الزّادَ فالتَمِسي لَهُ أكِيلًا، فإنّي لَستُ آكِلَهُ وَحدِي

وفيه نظرٌ لأنّ «عدوًّا وأكِيلًا» وإن كانا بمعنى: مُعادٍ ومُؤاكِلٍ، لا ينصبان المفعول لأنهما موضوعان للثبوت وليسا مُجارِيَين للفعل في التحرّك والسكون، ولا مُحوَّلَين[1] عمّا هو مُجارٍ له لأنّ التحويل إنما هو ثابت في الصِّيَغ التي يراد بها المُبالغة، وإنما اللام في البيت للتعليل وهي متعلِّقة بـ «التمِسي»، وفي الآية متعلِّقة بـ «مُستقِرّ» محذوفٍ صفةٍ لـ «عدوّ»، وهي للاختصاص. وقد اجتمع التأخُّر والفرعية في[2]: ﴿وكُنّا / ٨٨ لِحُكمِهِم شاهِدِينَ﴾. وأمّا قوله تعالى[3]: ﴿نَذِيرًا لِلبَشَرِ﴾ فإن كان النذير بمعنى المُنذِر فهو مِثل «فَعّالٌ لِما يُرِيدُ»، وإن كان بمعنى الإنذار فاللام مثلُها في: «سَقيًا لِزيدٍ» وسيأتي.[4]

قال ابن مالك:[5] «ولا تُزاد لام التقوية مع عامل يتعدّى لاثنين، لأنها إن زيدت في مفعولَيه فلا يتعدّى فعل إلى اثنين بحرف واحد، وإن زيدت في أحدهما لزم ترجيحٌ من غير مرجِّح». وهذا الأخير ممنوع لأنه إذا تقدّم أحدهما دون الآخر وزيدت اللام في المقدَّم لم يلزم ذلك. وقد قال الفارسي[6] في قراءة مَن قرأ[7]: ﴿ولِكُلِّ وِجْهةٍ [هُوَ مُوَلِّيها]﴾ بإضافة «كلّ»: إنّه من هذا وإنّ المعنى: اللهُ مُوَلٍّ كلَّ ذي وِجهةٍ[8] وِجهتَه، والضمير على هذا للتَّوْلية». وإنما لم يَجعل[9] «كُلًّا» والضمير مفعولين ويُستَغنَى عن حذف «ذي ووجهتَه» لئلا يتعدّى العامل إلى الضمير وظاهره معًا. ولهذا قالوا في الهاء من قوله:[10]

٣٩٩ ـ هـذا سُراقـةُ، لِلقُـرآنِ يَـدرُسُـهُ

---

(١) في الأصل ون وق وب وط: «ولا محوّلان». وفي حاشيتي خ وق تصويب كما أثبتنا: ولا محوَّلين.

(٢) الآية ٧٨ من سورة الأنبياء. ط: التأخير والفرعية في.

(٣) الآية ٣٦ من سورة المدثر.

(٤) انظر المعنى الثاني والعشرين.

(٥) النص كله مع الاعتراض بالمنع وقول الفارسي هو من الجنى الداني ص ١٠٦. وانظر حاشية الصبان ١: ٩٩١.

(٦) انظر الحجة للفارسي ٢: ١٨٤.

(٧) الآية ١٤٨ من سورة البقرة: ﴿ولِكُلٍّ وِجْهةٌ هُوَ مُوَلِّيها﴾. وما بين معقوفين تتمة من النسخ. وعند صاحب المعجم خلافًا للنسخ المعتمدة ولِما أراد ابن هشام: ولِكُلٍّ وِجهةٌ.

(٨) ن وب: «ذَوِي وجهة» في الموضعين، وهو يقتضي «وجهتهم» بعدُ كما جاء في مطبوعة الحجة للفارسي. وانظر الجنى الداني ص ١٠٦.

(٩) الفعل في خ مسند إلى المتكلمين هنا وفيما بعد، وجُعل الثاني في ط مبنيًّا للفاعل.

(١٠) صدر بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣١٥ عجزه:

والمَرءُ عِندَ الرُّشا، إنْ يَلقَها، ذِيبُ

واللام: حرف جر زائد للتقوية والتوكيد، والقرآن: مفعول به مقدم. وجاء العجز في ش وط:

يُقطِّعُ اللَّيلَ تَسبِيحًا وقُرآنا

وهذا عجز بيت لحسان بن ثابت.

: إنّ الهاء مفعول مطلق لا ضمير «القرآن». وقد دخلَتِ اللام على أحد المفعولَين مع تأخُّرهما في قول ليلى:[١]

٤٠٠ ـ أحَجّاجُ، لا تُعطِي العُصاةَ مُناهُمُ ولا اللهُ يُعطِي لِلعُصاةِ مُناها

وهو شاذٌّ لِقوّة العامل.[٢]

ومنها[٣] لام المُستغاث عند المبرّد، واختاره ابن خروف بدليل صحّة إسقاطها، وقال جماعة: «غيرُ زائدة»، ثم اختلفوا فقال ابن جنّي: «متعلِّقة بحرف النداء لِما فيه من معنى الفعل»، ورُدَّ بأن معنى الحرف[٤] لا يعمل في المجرور، وفيه نظرٌ لأنه قد عمل في الحال في نحو قوله:[٥]

٤٠١ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ، رَطبًا ويابِسًا لَدَى وَكرِها، العُنّابُ والحَشَفُ البالِي

وقال الأكثرون: «متعلِّقة[٦] بفعل النداء المحذوف»، واختاره ابن الضائع[٧] وابن عُصفور[٨] ونسباه لسيبويه، واعترُض بأنه متعدٍّ بنفسه، فأجاب ابن أبي الربيع[٩] بأنه ضُمِّن معنى الالتجاءِ في نحو: «يا لَزيدٍ» والتعجّبِ في نحو: يا لَلدَّواهي»![١٠] وأجاب ابن عُصفور وجماعة بأنه[١١] ضعُف بالتزام الحذف فقُوِّي تعدِّيه باللام، واقتصر أبو حيّان على إيراد هذا الجواب،[١٢] وفيه نظرٌ لأن اللام المقوِّية زائدة[١٣] كما تقدّم، وهؤلاء لا يقولون بالزيادة.

فإن قلتَ: وأيضًا فإن اللام لا تدخل في نحو: «زيدًا ضربتُه» مع أن الناصب ملتزَم الحذفِ. قلتُ: لمّا

(١) البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ٩٠، والشاهد هو في الشطر الثاني.

(٢) سقط «لقوة العامل» من ش.

(٣) يعني: ومن اللام الزائدة.

(٤) كذا، يعني معنى الفعلية في الحرف. والمناسب كما في حاشية الأصل وخ وب: معنى الفعل.

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص١٦٦ يصف ما في بيت العُقاب. والعنّاب: ثمر في لونه حمرة. والحشف: التمر اليابس.

(٦) يعني لام المستغاث.

(٧) في الأصل وخ: ابن الصائغ.

(٨) الشرح الكبير ٢: ١٠٩.

(٩) أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشي نحوي أندلسي توفي سنة ٦٨٨. تحفة الأديب ص ٣٦٧ والبغية ٢: ١٢٥.

(١٠) أي: ألتجئ لِزيد وأتعجّب لِلدواهي. ولام الجر مفتوحة هنا في النسخ وط، والصواب الكسر كما ذكرنا قبل وكما سيلي في التنبيه، بخلاف: يا لَزيد.

(١١) أي: الفعل المذكور.

(١٢) ط: واقتصر على إيراد هذا الجواب أبو حيان.

(١٣) بل هي عند ابن هشام كما سيلي في «أحكام ما يشبه الجملة» يصح كونها غير زائدة وتتعلّق بالفعل المقوَّى. لا المقوِّي كما عند المحشّي.

ذُكر في اللفظ ما هو عِوَض منه كان بمنزلة ما لم يُحذف. فإن قلتَ: وكذلك حرف النداء عِوَضٌ من فعل النداء. قلتُ: إنما هو كالعِوَض، ولو كان عِوَضًا البتّة لم يجز حذفه، ثم إنه ليس بلفظ المحذوف فلم يَتنزَّل منزلته من كلّ وجه.

وزعم الكوفيّون أن اللام في المُستغاث بقيّة اسمٍ وهو «آل» والأصل: يا آلَ زيدٍ، ثم حُذفَت همزة «آل» للتخفيف وإحدى الألفَين[1] لالتقاء الساكنين، واستدلّوا بقوله:[2]

٤٠٢ ـ فخَيرٌ نَحنُ، عِنـدَ النّـاسِ، مِنكُـم إذا الـدّاعِـي الـمُـثَـوِّب قـالَ: يـا لا

فإن الجارّ لا يُقتصر عليه، وأُجيب بأن الأصل «يا قومِ لا فِرارَ، أو لا نَفِرُّ»،[3] فحُذف ما بعدَ «لا» النافية، أو الأصل «يا لَفُلان»، ثم حُذف ما بعدَ الحرف كما يقال: «ألا تا»؟ فيقال: «ألا فا»، يريدون: ألا تفعلوا؟[4] وألا فافعلوا.

تنبيه

إذا قيل: «يا لَزيدٍ» بفتح اللام، فهو مُستغاثٌ، فإن كُسِرت فهو مُستغاثٌ لأجله والمُستغاثُ محذوف، فإن قيل: «يا لَكَ» احتمل الوجهين، فإن قيل: «يا لِي» فكذلك عند ابن جنّي أجازهما في قوله:[5]

٤٠٣ ـ فيا شَوقُ، ما أبقَى! ويا لِي مِنَ النَّوَى ويـا دَمـعُ، مـا أجرَى! ويا قَلبُ، ما أصبَى!

وقال ابن عُصفور: «الصواب أنه مُستغاث لأجله لأن لام المستغاث متعلِّقة بـ «أدعو» فيَلزم تعدِّي فِعل المضمر المتّصل إلى ضميره المتّصل». وهذا لا يلزم ابنَ جنّي لأنه يرى تعلُّق اللام بـ «يا» كما تقدّم، و«يا» لا تتحمّل ضميرًا كما لا تتحمّله «ها» إذا عملتْ في الحال في نحو[6]: ﴿وهـذا بَعلِي شَيخًا﴾. نعمْ هو لازم لابن عُصفور لقوله في «يا لَزيدٍ لِعَمرٍو»: «إنّ لام / ٨٩ «لِعمرٍو» متعلقة بفعل محذوف تقديره: أدعوكَ لِعَمرٍو». وينبغي له هنا أن يرجع إلى قول ابن البـاذَش: «إنّ تعلُّقها باسم محذوف تقديره: مدعوًّا لِعَمرٍو». وإنما ادَّعيا وجوب التقدير لأن العامل الواحد لا يصل[7] بحرف

---

(١) يعني ألفي «يا» وآل.

(٢) البيت لزهير بن مسعود في الخزانة ١ : ٢٢٨. وفي الأصل: «الناس» وتحت النون نقطة وفوقهما: «معًا» يعني أنه يروى: «الباسِ» أيضًا. والمثوّب: المستغيث بجماعة يلوّح بثوبه ويكرّر قوله.

(٣) في الأصل: «لا نَفَرَ». وعُلّق عليه بقلم آخر: من النَّفْرة.

(٤) كذا في الأصل والنسخ، ولم ينبّه عليه المحشّون. والصواب كما في ط: ألا تفعلون؟

(٥) مضى تحت الرقم ٣٧٤. وانظر التعليق عليه هناك.

(٦) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٧) في حاشية ب عن نسخة: لا يعمل.

واحد مرَّتين. وأجاب ابن الضائع[1] بأنهما[2] مختلفان معنًى نحو: وهبتُ لك دينارًا لِترضَى.

تنبيه

زادوا[3] اللامَ في بعض المفاعيل المستغنية عنها[4] كما تقدَّم، وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المَفاعيل المفتقرة إليها[5] كقوله تعالى[6]: ﴿تَبغُونَها عِوَجًا﴾، ﴿والقَمَرَ قَدَّرْناه مَنازِلَ﴾، ﴿وإذا كالُوهُم أو وَزَنُوهُم يُخسِرُونَ﴾، وقالُوا: وهبتُك دينارًا، وصِدتُك ظَبيًا، وجَنَيْتُكَ ثَمرةً. قال:[7]

٤٠٤ ـ ولَقَــد جَنَيــتُكَ أكمُــؤًا وعَساقِلًا ولَقَــد نَهَيــتُكَ عَــن بَنــاتِ الأوبَــرِ

وقال:[8]

٤٠٥ ـ فتَـوَلَّــى غُـلامُهُــم، ثُـمَّ نـادَى: أظَـلِـيمًــا أصِـيدُكُــم، أم حِمــارا؟

وقوله:[9]

٤٠٦ ـ إذا قـالَــت حَــذامِ فأنـصِتُــوها

في رواية جماعةٍ، والمشهور: فصَدِّقُوها.

الثاني والعِشرون: التبيين، ولم يُوَفُّوها حقَّها من الشرح، وأقول: هي ثلاثة أقسام:

أحدُها: ما يُبيِّنُ المفعول من الفاعل، وهذه تتعلَّق بمذكور، وضابطها أن تقع بعد فعلِ تعجّب أو اسمِ تفضيل مُفهِمَين حُبًّا أو بغضًا. تقول: ما أحبَّني! وما أبغَضَني! فإن قلتَ: «لِفلانٍ»،[10] فأنت فاعلُ الحبِّ

---

(١) في الأصل وخ: ابن الصائغ.

(٢) يعني لامَي المستغاث والمستغاث له.

(٣) أي: العرب.

(٤) أي: عن اللام.

(٥) أي: إلى اللام.

(٦) الآيات: ٩٩ من سورة آل عمران: ﴿قُلْ: يا أهلَ الكِتابِ، لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ مَن آمَنَ، تَبغُونَها عِوَجًا، وأنتُم شُهَداءُ﴾؟ و٣٩ من سورة يس و٣ من سورة المطفّفين.

(٧) مضى تحت الرقم ٧٥، وسقط العجز من ط.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ٣٢٨.

(٩) صدر بيت للُجيم بن صعب في شرح أبيات المغني ٤: ٣٢٨ عجزه:

فـإنَّ الـقَــولَ مــا قــالَــتْ حَــذامِ

ط: وقال.

(١٠) هذه اللام تحتمل عند ابن هشام أن تكون للتعدية كما ذكر منذ قليل.

والبغضِ وهو مفعولُهما، وإن قلتَ «إلى فلانٍ» فالأمر بالعكس. هذا[١] شرح ما قاله ابن مالك،[٢] ويلزمه أن يذكر هذا المعنى في معاني «إلى» أيضًا لِما بيّنّا، وقد مضى في موضعه.

الثاني والثالث: ما يُبيِّنُ فاعليّةً غيرَ مُلتبسة بمفعوليّة وما يُبيِّنُ مفعوليّةً غيرَ ملتبسة بفاعليّة، ومصحوبُ كلّ منهما إمّا غيرُ معلوم مِمّا قبلها أو معلومٌ لكن استُؤنف بيانُه[٣] تقويةً للبيان وتوكيدًا له، واللام في ذلك كلِّه[٤] متعلّقة بمحذوف. مثال المُبيّنة للمفعوليّة: سَقيًا لِزيدٍ وجَدعًا له. فهذه اللام ليست متعلّقة بالمصدرين ولا بفعلَيهما[٥] المقدَّرين لأنهما متعدّيان، ولا هي مقوِّية للعامل لضعفه بالفرعية إن قُدِّر أنه المصدر، أو بالتزام الحذف إن قُدِّر أنه الفعل لأن لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط، لا يقال: «سَقيًا زيدًا ولا جَدعًا إيّاهُ»، خلافًا لابن الحاجب ذكره في «شرح المفصّل»،[٦] ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتُعلّقَ[٧] بالاستقرار لأن الفعل لا يوصف فكذا ما أُقيم مَقامه،[٨] وإنما هي لام مبيِّنةٌ للمدعوّ له أو عليه إن لم يكن معلومًا من سياق أو غيره، أو مؤكِّدةٌ للبيان إن كان معلومًا. وليس تقدير المحذوف «أعني»[٩] كما زعم ابن عُصفور[١٠] لأنه يتعدّى بنفسه، بل التقدير: إرادتي لزيد.

ويَنبني على أنّ هذه اللام ليست متعلِّقة بالمصدر أنّه لا يجوز في «زيدٌ سَقيًا له» أن تَنصب «زيدًا»[١١] بعامل محذوف على شريطة التفسير، ولو قلنا: «إنّ المصدر الحالّ محلّ فعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه، فتقول: زيدًا ضربًا»، لأن الضمير في المثال ليس معمولًا له ولا هو من جملته. وأمّا تجويزُ بعضهم في قوله تعالى[١٢]: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا فتَعسًا لَهُم﴾ كونَ «الَّذين» في موضع نصب على

---

(١) ط: وهذا.

(٢) شرح الكافية ص ١١٤٤.

(٣) عند المحشّي: بيانُ. كذا.

(٤) عند المحشّي: «كلِّ». كذا أيضًا.

(٥) عند المحشّي: «ولا بفعلهما». كذا كذلك.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١: ٢٢٧.

(٧) خ وق: «فتتعلّقَ». ط: فتتعلقُ.

(٨) خ وب: مُقامه.

(٩) سقط من ق.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٩٧.

(١١) في الأصل: أن يُنصب زيدًا.

(١٢) الآية ٨ من سورة محمد.

الاشتغال فوهَمٌ.[١] وقال ابن مالك في شرح باب النعت من «كتاب التسهيل»:[٢] اللام في «سَقيًا لكَ» متعلِّقة بالمصدر وهي للتبيين. وفي هذا تهافُتٌ لأنهم إذا أطلقوا القول بأنّ اللام للتبيين فإنما يريدون بها أنّها متعلِّقة بمحذوف استؤنف للتبيين.

ومثال المُبيِّنة للفاعليّة: تَبًّا لِزيدٍ ووَيحًا له. فإنهما في معنى: خَسِرَ وهَلَكَ. فإن رفعتَهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبرٌ ومحلُّهما الرفعُ ولا تبيينَ، لعدم تمام الكلام. فإن قلتَ: «تبًّا له ووَيحٌ»، فنصبتَ الأوّل ورفعتَ الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه، إذ اللام في الأول تَبيينٌ واللام المحذوفة لغيره. واختُلف في قوله تعالى[٣]: ﴿أيَعِدُكُم أنّكُم، إذا مِتُّم وكُنتُم تُرابًا وعِظامًا، أنّكُم مُخرَجُونَ؟ هَيهاتَ هَيهاتَ لِما تُوعَدُونَ﴾! فقيل: اللام زائدة وما: فاعلٌ. وقيل: الفاعل ضمير مستتر راجع إلى البعث أو الإخراج، فاللام للتبيين. وقيل هيهاتَ: مبتدأ بمعنى البُعد، والجارّ والمجرور: / ٩٠ خبرٌ.

وأمّا قوله تعالى[٤]: ﴿وقالَت: هَيتَ لَكَ﴾ فيمن قرأ بهاء مفتوحة وياءٍ ساكنة وتاءٍ إمّا[٥] مفتوحةٍ أو مكسورة أو مضمومة فـ «هَيت» اسمُ فعلٍ، ثم قيل: «مُسمّاه فعلٌ ماضٍ أي: تَهيّأتُ»، فاللام متعلّقة به كما تتعلّق بمُسمّاه، لو صُرِّحَ به. وقيل: «مُسمّاه فعلُ أمرٍ بمعنى: أقبِلْ أو تَعالَ»، فاللام للتبيين أي: إرادتي لك أو أقول لك، وأمّا من قرأ «هِئتُ»[٦] مثلَ «جِئتُ» فهو[٧] فعلٌ بمعنى «تَهيّأتُ» واللام متعلّقة به، وأمّا من قرأ كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطَب فاللام للتبيين مثلَها مع اسم الفعل، ومعنى تَهيُّئِهِ:[٨] تيسُّر انفرادها به، لا أنه قصَدَها بدليل: ﴿وراوَدَتْهُ﴾، فلا وجه لإنكار الفارسي هذه القراءةَ[٩] مع ثبوتها واتّجاهها. ويَحتمل أنها أصل قراءة هشام[١٠] «هِيتَ» بكسر الهاء وبالياء وبفتح التاء، وتكون على إبدال الهمزة.

---

(١) ط: فوَهْم.

(٢) في ٣: ٣٢١. فما ذكره المحشّي من القول يدل على الجهل.

(٣) الآيتان ٣٥ و٣٦ من سورة المؤمنون. والقول الأوّل هو الأولى.

(٤) الآية ٢٣ من سورة يوسف: ﴿وراوَدَتهُ الّتي هُوَ في بَيتِها عَن نَفسِهِ، وغَلّقَتِ الأبوابَ وقالَتْ: هَيْتَ لَكَ. قالَ: مَعاذَ اللهِ﴾! وما بعدُ هو منها. ق: في قوله تعالى.

(٥) سقطت من ط.

(٦) ب: «هِئتُ» بالهمز.

(٧) ق: فهي.

(٨) ط: تَهَيُّئه.

(٩) الحجة للفارسي ٤: ٤٢٠.

(١٠) كذا، وقراءة هشام بالهمز، وقد اضطرب المحشّون في توجيه العبارة بلا طائل. و«هيت» ليس في خ وب.

تنبيه

الظاهر أنّ «لها» من قول المتنبّي:[١]

٤٠٧ـ لَولا مُفارَقةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ لَها المَنايا إلَى أرواحِنا سُبُلا

جارٌّ ومجرورٌ متعلّق بـ «وَجَدَت»، لكنْ فيه تعدّي فعل الظاهر إلى ضميره المتّصل كقولك: «ضربَه زيدٌ»،[٢] وذلك ممتنع. فينبغي أن يُقدَّر صفةً في الأصل[٣] لـ «سُبُلًا»، فلمّا قُدِّم عليه صار حالًا منه، كما أنّ قوله «إلى أرواحنا» كذلك، إذ المعنى: سُبُلًا مَسلوكةً إلى أرواحنا. ولك في «لَها» وجه غريبٌ، وهو أنْ تقدِّره جمعًا لـ «لَهاةٍ» كحَصاةٍ وحَصًى،[٤] ويكونَ[٥] المَنايا: مضافًا إليه، ويكونَ إثبات اللَّهَوات للمنايا استعارةً شُبِّهت بشيء يَبتلع الناس، ويكونَ أقام اللَّها مَقام الأفواه[٦] لمُجاورة اللَّهواتِ للفم.

[اللّام العاملة للجَزم]

وأمّا اللّام العاملة للجزم فهي اللّام الموضوعة للطلَب وحركتُها الكسرُ، وسُلَيم تفتحها، وإسكانُها بعد الواو والفاء[٧] أكثرُ من تحريكها نحو[٨]: ﴿فلْيَستَجِيبُوا لِي ولْيُؤمِنُوا بِي﴾، وقد تُسكَّن بعد «ثُمَّ» نحو[٩]: ﴿ثُمَّ لْيَقضُوا﴾ في قراءة الكوفيّين وقالونَ والبزّي،[١٠] وفي ذلك ردٌّ على مَن قال: «إنّه خاصٌّ بالشِّعر». ولا فرقَ في اقتضاء اللّام الطلبية للجزم بين كون الطلب أمرًا نحو[١١]: ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِن سَعَتِهِ﴾، أو دعاءً نحو[١٢]: ﴿لِيَقضِ علَينا رَبُّكَ﴾، أو التماسًا كقولك لِمَن يُساويكَ: «لِيفعَلْ فلانٌ كذا»، إذا لم تُرِدِ الاستعلاءَ

---

(١) البيت في ديوانه ٢: ١٢١.

(٢) يعني أن ضمير المفعول هو لزيد أيضًا. وما ذُكر عن تعلق الجار والمجرور قبلُ ليس ممّا في هذا المثال لأن الفعل «وجد» نصب مفعوله «سبلًا» ولا يحتاج إلى مفعول آخر. أمّا «ضرب» فمفعوله ضمير «زيد» هنا وهو الفاعل أيضًا، أي: ضرب زيد نفسَه، فالقياس عند ابن هشام وغيره في مثل هذا باطل.

(٣) ق: في الأصل صفة.

(٤) زاد هنا في ط: ويكونَ «لَها» فاعلًا بـ «وَجَدَت».

(٥) ط: وتكون.

(٦) ب: مُقام الأفواه.

(٧) في الأصل وط: بعد الفاء والواو.

(٨) الآية ١٨٦ من سورة البقرة: ﴿فإنّي قَرِيبٌ، أُجِيبُ دَعْوةَ الدّاعِ إذا دَعانِ. فلْيَستَجِيبُوا لِي ولْيُؤمِنُوا بِي، لَعَلَّهُم يَرشُدُونَ﴾. ط: الداعي إذا دعاني.

(٩) الآية ٢٩ من سورة الحج: ﴿ثُمَّ لْيَقضُوا تَفَثَهُم، ولْيُوفُوا نُذُورَهُم، ولْيَطَّوَّفُوا بِالبَيتِ العَتِيقِ﴾.

(١٠) عند صاحب المعجم: والبرّي.

(١١) الآية ٧ من سورة الطلاق. وليس «مِن سَعَتِهِ» فيما عدا الأصل.

(١٢) الآية ٤٢ من سورة الزخرف.

عليه. وكذا لو أُخرجَت عن الطلب إلى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبرُ نحو[١]: ﴿مَن كانَ في الضَّلالةِ فليَمدُدْ لَهُ الرَّحمنُ مَدًّا﴾، ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنا ولْنَحمِلْ خَطاياكُم﴾ أي: فيَمُدُّ ونَحمِلُ، أو التهديدُ نحو[٢]: ﴿ومَن شاءَ فلْيَكفُرْ﴾. وهذا هو معنى الأمر في[٣]: ﴿اعمَلُوا ما شِئتُم﴾.

وأمّا[٤]: ﴿لِيَكفُروا بِما آتيناهُم ولِيتَمَتَّعُوا﴾ فيَحتمل اللامان منه التعليلَ، فيكونُ ما بعدهما منصوبًا، والتهديدَ فيكون مجزومًا، ويتعيّن الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكّنها، فيترجَّح بذلك أن تكون اللام الأولى كذلك، ويؤيّده أنَّ بعدهما: ﴿فسَوفَ يَعلَمُونَ﴾، وأمّا[٥]: ﴿ولْيَحكُمْ أهلُ الإنجِيلِ﴾ فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب لأنه يُقرأ بسكون الميم، ومَن كسر اللام ـ وهو حمزة ـ فهي لام التعليل لأنه يَفتح الميم، وهذا التعليل إمّا هو[٦] معطوف على تعليلٍ آخرَ مُتصيَّدٍ[٧] من المعنى لأن قوله تعالى[٨]: ﴿وآتيناهُ الإنجِيلَ فِيهِ هُدًى ونُورٌ﴾ معناه: وآتيناه الإنجيل للهُدى والنورِ ـ ومثلُه[٩]: ﴿إنّا زَيَّـنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكَواكِبِ، وحِفظًا﴾، لأنّ المعنى: إنّا خلقنا الكواكبَ في السماء الدنيا[١٠] زينةً وحفظًا ـ وإمّا متعلّق بفعل مقدَّر مؤخَّر أي: لِيَحكمَ أهل الإنجيل بِما أنزل الله أنزَلَه. ومثلُه[١١]: ﴿وخَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرضَ بِالحَقِّ، ولِتُجزَى كُلُّ نَفسٍ﴾ أي: ولِلجزاء خلقَهما، وقولُه سُبحانه وتعالى[١٢]: ﴿وكَذلِكَ نُرِي إبراهِيمَ مَلَكُوتَ السَّماواتِ والأرضِ، ولِيَكُونَ مِن المُوقِنِينَ﴾ أي: وأريناه ذلك، وقولُه تعالى[١٣]: ﴿هُوَ علَيَّ هَيِّنٌ، ولِنَجعَلَهُ آيَةً لِلنّاسِ﴾ أي: خلَقناه[١٤]من غير أب.

---

(١) الآيتان: ٧٥ من سورة مريم ـ وفي الأصل وب: «فلْيُمدِدْ» ثُم: يُمِدُّ ونحمل ـ و١٢ من سورة العنكبوت.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٤٠ من سورة فصلت.

(٤) الآية ٦٦ من سورة العنكبوت: ﴿لِيَكفُرُوا بِما آتيناهُم ولِيَتَمَتَّعُوا. فسَوفَ يَعلَمُونَ﴾.

(٥) الآية ٤٧ من سورة المائدة: ﴿ولْيَحكُمْ أهلُ الإنجِيلِ بِما أنزَلَ اللهُ فِيهِ﴾.

(٦) سقطت من ط.

(٧) ط: متصيدٌ.

(٨) الآية ٤٦ من سورة المائدة.

(٩) الآيتان ٦ و٧ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكَواكِبِ وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ﴾.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) الآية ٢٢ من سورة الجاثية لا ٢٣ كما جاء في ط.

(١٢) الآية ٧٥ من سورة الأنعام. ط: سبحانه.

(١٣) الآية ٢١ من سورة مريم.

(١٤) يعني: وخلقناه لنجعله. وعندي أن الجار والمجرور: معطوفان على نظيريهما «عليَّ» في محل نصب بالعطف ولا يعلقان، خلافًا لما اضطرب فيه المعربون. انظر الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ٣: ٩٧١. ط: وخلقناه.

وإذا كان مرفوعُ فعلِ الطلب فاعلًا مُخاطَبًا استُغنيَ عن اللام بصيغة «افعلْ»[1] غالبًا نحو: قُمْ واقعُدْ، وتجبُ اللام إنِ انتفَتِ الفاعليةُ نحو: لِتُعْنَ بحاجتي، أو الخِطابُ نحو: ليَقُمْ زيدٌ، أو كلاهما نحو: ليُعْنَ زيدٌ بحاجتي. ودخولُ اللام على فِعل المتكلّم قليل سواءٌ أكانَ المتكلّم مُفردًا نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «قُومُوا فلْأُصَلِّ لَكُم»،[2] أو معه غيرُه كقوله تعالى[3]: ﴿وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا: اتَّبِعُوا سَبِيلَنا، ولْنَحمِلْ / ٩١ خَطاياكُم﴾، وأقلُّ منه دخولُها في فعل الفاعل المخاطَب كقراءة جماعة[4]: ﴿فبِذلِكَ فلْتَفرَحُوا﴾، وفي الحديث: «لِتأخُذُوا مَصافَّكُم».[5]

وقد تُحذَف اللام في الشِّعر ويَبقى عملُها كقولِه:[6]

٤٠٨ ـ فلا تَستَطِلْ مِنِّي بَقائي ومُدَّتِي ... ولكِنْ يَكُنْ لِلخَيرِ مِنكَ نَصِيبُ

وقولِه:[7]

٤٠٩ ـ مُحَمَّدُ، تَفْدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ ... إذا ما خِفتَ، مِن شَيءٍ، تَبالا

أي: لِيَكنْ، ولِتَفدِ. والتَّبالُ: الوَبالُ، أُبدِلتِ الواو المفتوحة تاءً مثل: تَقْوَى.

ومنع المبرِّد[8] حذف اللام وبقاءَ عملِها[9] حتى في الشعر، وقال في البيت الثاني: إنه لا يُعرَفُ قائلُه، مع احتماله لأن يكون دُعاءً بلفظ الخبر مثلَ[10]: يَغفِرُ اللهُ لكَ ويَرحَمُكَ اللهُ، وحُذفتِ الياء تَخفيفًا واجتُزِئَ[11] عنها بالكسرة كقوله:[12]

(١) في الأصل وط: «افعَلْ». وفتح العين غير واف لأن الفعل قد يكون مضمومها أو مكسورها، كما فيما يلي وبعد.

(٢) الحديث في شواهد التوضيح ص ١٨٦. ب: أم معه.

(٣) الآية ١٢ من سورة العنكبوت.

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس: ﴿قُلْ: بِفَضلِ اللهِ وبِرَحْمتِهِ. فبِذلِكَ فلْيَفرَحُوا. هُوَ خَيرٌ مِمّا يَجمَعُونَ﴾.

(٥) هذه رواية المفسرين والنحاة واللغويين، ورواية الحديث هي «مَناسِكَكُم» لا «مَصافَّكُم». انظر الحديثين ٥١ و١٢٩٧ في صحيح مسلم وشرح الكافية الشافية ص ١٥٦٦ وما جاء منه في كتب المغازي والسيرة واضطراب المحشّي.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٣٣.

(٧) البيت لأبي طالب يخاطب النبي ﷺ في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٥٣٥. وعند المحشّي: «تُفْدِ» في الشعر والشرح والحاشية.

(٨) المقتضب ١: ١٣٢.

(٩) ط: وإبقاء عملها.

(١٠) ط: نحو.

(١١) ق: واجتزؤوا.

(١٢) عجز بيت لمضرس بن ربعي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٣٧ صدره:

فطِرتُ بِمُنصُلِي في يَعمَلاتٍ

وطرت أي: أسرعت. والمنصل: السيف. واليعملة: الناقة القوية على العمل. والسريح: النعال المصطنعة للإبل.

٤١٠ ـ دَوامِيَ الأيدِ، يَخبِطْنَ السَّريحا

قال: وأمّا قولُه:[(١)]

٤١١ ـ علَى مِثلِ أصحابِ البَعُوضةِ فاخمُشِي، لَكِ الوَيلُ، حُرَّ الوَجهِ، أو يَبكِ مَن بَكَى

فهو على قُبحه جائزٌ لأنه عَطفٌ على المعنى، إذ «اخمُشي ولْتَخمُشي» بمعنًى واحد.

وهذا الذي منعه المبرّد في الشعر أجازه الكسائي في الكلام[(٢)] لكن بشرط تقدُّم «قُلْ»، وجعل منه[(٣)]: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا: يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ أي: لِيُقيمُوها، ووافقَه ابن مالك في «شرح الكافية» وزاد عليه أنّ ذلك يقع في النثر[(٤)] قليلًا بعدَ القول الخبري كقوله:[(٥)]

٤١٢ ـ قُلتُ لِبَوّابٍ، لَدَيهِ دارُها: تِيئذَنْ، فإنِّي حَمْؤُها وجارُها

أي: لِتَأْذَنْ، فحَذف اللامَ وكَسر[(٦)] حرفَ المضارعة. قال: وليس الحذف بضرورة لتمكُّنه من أن يقول: إيذَن.[(٧)] انتهَى. قيل: «وهذا تخلُّصٌ من ضرورة لضرورة، وهي إثبات همزة الوصل[(٨)] في الوصل»، وليس كذلك لأنهما بيتان لا بيتٌ مصرَّع.[(٩)] فالهمزة في أوّل البيت لا في حشوه بخلافها في نحو قوله:[(١٠)]

٤١٣ ـ لا نَسَبَ اليَومَ ولا خُلَّةً إتَّسَعَ الخَرقُ علَى الرّاقِعِ

والجُمهور على أنّ الجزم في الآية مثلُه في قولك: ائتِنِي أُكرِمْكَ. وقد اختُلف في ذلك على

---

(١) البيت لمتيِّم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤ والخزانة ٣: ٦٢٩. والبعوضة: موضع قُتل فيه أخوه مالك. ط: فاخمِشِي.

(٢) انظر الجنى الداني ص ١١٣.

(٣) الآية ٣١ من سورة إبراهيم.

(٤) شرح الكافية ١٥٦٩. والنثر والاختيار شيء واحد خلافًا لما فهم محشّي ط.

(٥) الرجز لمنصور بن مرثد في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٤٠. ولديه دارها أي: هو لدى دارِها. وقُلب التركيب للمبالغة. ط: تأذَنْ.

(٦) ط: وكُسِرَ.

(٧) همزة الوصل هنا واجبة القطع لأنها في أول بيت كما سيذكر ابن هشام لا في وسطه. ط: ائذنْ.

(٨) إثبات همزة الوصل يعني قطعها في اللفظ، وهو واجب في بدء أول العجز إذا قُطع الكلام في آخر الصدر كما هو في البيت التالي، ويوجب إبدال الهمزة الثانية ياء.

(٩) كذا قال، وتابعه المحشّون على أنه بيتان من مشطور الرجز لا بيت واحد مصرّع بدعوى أن عروض الأول موافقة لروي الثاني دون ما يستحقه من الوزن. والصواب عندي أنه بيت واحد والعروضَ فيها الخبن بحذف سين مستفعلن وكذلك في الضرب ـ انظر الوافي في العروض والقوافي ص ٣١ ـ ٣٢ و١١٥ ـ ١١٧ والتقفيةَ حاصلة سواء قلنا إن الرجز بيتان من المشطور أو بيت واحد كامل. والحق أنه بيت واحد كامل من الرجز يكون لفظ أول عجزه كما أثبتناه، فلا مجال للقول والخلاف ولزعم ابن مالك. انظر مطبوعة الكويت ٣: ٢٣٢ والدماميني ١٩٠ والدسوقي ١: ٢٣٧.

(١٠) البيت لأبي عامر بن حارثة السلمي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٤١. والخلة: الصداقة.

ثلاثة أقوال: أحدُها للخليل وسيبويه: أنه بنفس الطلب لِما تَضمَّنه[١] من معنى «إنِ» الشرطيةِ كما أن أسماء الشرط إنما جَزمتْ لذلك، والثاني: للسيرافي والفارسي:[٢] أنه بالطلب لنيابته مَناب الجازم الذي هو الشرط المقدَّر كما أن النصب بـ«ضَربًا» في قولك: «ضَربًا زيدًا» لنيابته عن «اضرِبْ» لا لتضمّنه معناه، والثالث للجمهور: أنه بشرط مقدَّر بعد الطلب. وهذا أرجح من الأوّل لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل، ولا كذلك الحذف، وأيضًا فإن تضمين الفعل معنى الحرف إمّا غير واقع أو غير كثير، ومن الثاني لأن نائب الشيء يُؤدِّي[٣] معناه، والطلب لا يُؤدِّي معنى الشرط.

وأبطل ابن مالك بالآية أن يكون الجزم في جواب شرطٍ مقدَّرٍ لأن تقديره يستلزم ألّا يتخلّف أحدٌ من المقول له ذلك عن الامتثال، ولكنّ التخلُّف واقع، وأجاب ابنه بأن الحكم مُسند إليهم على سبيل الإجمال لا إلى كلِّ فرد، فيَحتمل أن الأصل «يَقُمْ أكثرُهم» ثم حُذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه، فارتفع واتَّصل بالفعل، وباحتمال[٤] أنه ليس المرادُ بالعباد الموصوفِين بالإيمان مطلقًا بل المُخلِصين منهم وكلُّ مؤمنٍ مخلصٍ قال له الرسول: «أقِمِ الصلاةَ» أقامها. وقال المبرّد:[٥] التقدير: قل لهم: «أقيمُوا» يُقيموا، والجزم في جواب «أقيمُوا» المقدّرِ لا في جواب: قل. ويردّه أن الجواب لا بد أن يخالف المُجاب إمّا في الفعل والفاعل[٦] نحو: «ائتِني أُكرِمْكَ»، أو في الفعل نحو: «أسلِمْ تَدخلِ الجنّةَ»، أو في الفاعل نحو: «قمْ أقمْ»، ولا يجوز أن يتوافقا فيهما. وأيضًا فإن الأمر[٧] للمواجَهة و«يُقيموا» للغَيبة. وقيل: «يُقيموا» مبنيّ لحلوله محلَّ «أقيمُوا» وهو مبنيّ. وليس بشيء.

وزعم الكوفيون[٨] وأبو الحسن أن لام الطلب حُذفت حذفًا مستمرًّا في نحو «قُمْ واقعدْ»، وأن الأصل «لِتَقمْ ولِتَقعدْ» فحُذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة. وبقولهم أقول لأنّ الأمر معنًى فحقُّه[٩] أن يؤدَّى بالحرف، ولأنه أخو النهي / ٩٢ ولم يُدَلَّ عليه إلّا بالحرف، ولأنّ الفعل إنما وُضع لتقييد الحدَث

---

(١) الكتاب ١: ٤٤٩. وفي الأصل: ضُمِّنه.

(٢) انظر الهمع ٢: ٣٩٩.

(٣) في الأصل: «مؤدّي». وسقطت الواو التي بعدُ من ط وقطع الكلام ففسد المراد.

(٤) العطف على: بأن الحكم مسند.

(٥) المقتضب ٢: ٨٤.

(٦) ط: أو في الفاعل.

(٧) زاد هنا في ط: المقدَّر.

(٨) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٦٩.

(٩) ط: معنىً حقه.

بالزمان المحصَّل، وكونُه أمرًا أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:[١]

٤١٤ ـ لِتَقُمْ أنتَ، يا ابنَ خيرِ قُرَيشٍ

وكقراءة جماعة[٢]: ﴿فبذلِكَ فلْتَفرَحُوا﴾، وفي الحديث: «لِتأخُذوا مَصافَّكُم»،[٣] ولأنك تقول: «اغزُ واخشَ وارمِ واضرِبا واضرِبوا واضرِبي» كما تقول في الجزم، ولأن البناء لم يُعهد كونه بالحذف، ولأن المحقِّقين على أن أفعال الإنشاء مجرّدة عن الزمان كـ«بِعتُ وأقسمتُ وقبِلتُ»، وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالًا بأن تجرُّدها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر، ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو «قُمْ» لأنه ليس له حالة غيرُ هذه، وحينئذ فتُشكل فعليّته، وإذا[٤] ادُّعِيَ أنّ أصله «لِتَقُمْ» كان الدالَّ على الإنشاء اللامُ لا الفعلُ.[٥]

[اللّام غير العاملة]

وأمّا اللّام غيرُ العاملة فسبع:

١ ـ إحداها:[٦] لام الابتداء، وفائدتها أمران: توكيدُ مضمون الجملة ـ ولهذا زَحلَقوها في باب «إنَّ» عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكِّدين ـ وتخليصُ المضارع للحال. كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك[٧] الثانيَ بقوله تعالى[٨]: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم يومَ القِيامةِ﴾، ﴿إنِّي لَيَحزُنُنِي أنْ تَذهَبُوا بِهِ﴾. فإنّ الذهاب كان مستقبلًا، فلو كان «يَحزنُ»[٩] حالًا لزم تقدُّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثرُه، والجواب: أن الحكم[١٠] في ذلك اليوم واقع لا محالةَ فنُزِّل مَنزلةَ[١١] الحاضر المُشاهَد، وأن التقدير: قصدُ

---

(١) صدر بيت في الخزانة ٣: ٦٣٠ وعجزه في ش وق وط وحاشية الأصل ون عن نسخة:

فلْتُقَضِّيْ حَوائجَ المُسلِمينا

،وتحته في الأصل: «فلِتَقضِي» مصحّحًا عليه. وتقضي: مجزوم بحذف حرف العلة، وإثباته هنا إشباع لحركة الضاد، أو منصوب وسكّن على لغة لبعض العرب. خ وب: كي لِتقضي.

(٢) الآية ٥٨ من سورة يونس، وقد مضت منذ قليل.

(٣) الحديث مضى قبل الشاهد الشعري ٤٠٨.

(٤) ط: فإذا.

(٥) ط: الدالُّ على الإنشاء اللامَ لا الفعلَ.

(٦) في الأصل: أحدها.

(٧) شرح التسهيل ١: ٢٢.

(٨) الآيتان: ١٢٤ من سورة النحل و١٣ من سورة يوسف، زاد أوّلَها في ط: ﴿قالَ﴾، وليس «به» في الأصل.

(٩) ط: «الحزن»، وفي حاشية الأصل عن نسخة: يحزنني.

(١٠) في الآية الأولى.

(١١) ط: في ذلك اليوم لا محالة فنزل منزل.

أن تذهبوا، والقصدُ حالٌ. وتقدير أبي حيّان «قصدُكِم أن تذهبوا» مردودٌ بأنه يقتضي حذف الفاعل لأن «أن تذهبوا» على تقديره منصوبٌ.(١)

وتدخل باتفاق في موضعين: أحدُهما: المبتدأ نحو(٢): ﴿لَأَنتُم أَشَدُّ رَهْبَةً﴾، والثاني: بعد «إنَّ». وتدخل في هذا الباب على ثلاثة باتفاق: الاسم نحو(٣): ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدُّعاءِ﴾، والمضارعِ لشَبَهه به نحو(٤): ﴿وإِنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم﴾، والظرفِ نحو(٥): ﴿وإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾، وعلى ثلاثة باختلاف: أحدُها: الماضي الجامد نحو: «إنَّ زيدًا لَعَسَى يقومُ،(٦) أو لَنِعمَ الرجلُ»! قاله أبو الحسن ـ ووجهُه أن الجامد يُشبه الاسم ـ وخالفه الجمهور، والثاني: الماضي المقرون بـ «قد» قاله الجمهور ـ ووجهُه أن «قد» تقرِّب الماضيَ من الحال فيُشبهُ المضارعَ المُشبِهَ للاسم ـ وخالف في ذلك خطّاب ومحمد بن مسعود الغَزْني(٧) وقالا: «إذا قِيل: «إن زيدًا لقد قامَ» فهو جواب لقَسَم مقدّر»، والثالث: الماضي المتصرِّف المجرَّد من «قد» أجازه الكسائي وهشام(٨) على إضمار «قد»، ومنعه الجمهور وقالوا: إنما هذه لام القَسَم، فمتى تقدّم فعل القلب فُتحت همزة «إن» كـ «علمتُ أنّ زيدًا لَقامَ»، والصواب عندهما الكسر.(٩)

واختُلف في دخولها في غير باب «إنّ» على شيئين: أحدُهما: خبر المبتدأ المتقدِّم نحو «لَقائمٌ زيدٌ»، فمُقتضَى كلام جماعة(١٠) الجوازُ، وفي(١١) «أمالي ابن الحاجب»: لام الابتداء يجب معها المبتدأ. الثاني: الفعل نحو «لَيَقومُ زيدٌ»، فأجاز ذلك ابن مالك والمالَقي(١٢) وغيرُهما،

---

(١) يعني أن المصدر المؤول في محل نصب مفعول به للمصدر «قصد»، وقصدُ: فاعل للفعل: يحزن، ولا يقوم المنصوب مقام ناصبه، على حين يقوم المضاف إليه «أن تذهبوا» مقام المضاف المحذوف: قصدُ. والحق أن أبا حيان ذكر بيان المعنى لا تقدير الإعراب، ولا مشاحّة في الخلاف بينهما، وابن هشام متعسّف.

(٢) الآية ١٣ من سورة الحشر: ﴿لَأَنتُم أَشَدُّ رَهْبَةً في صُدُورِهِم مِنَ اللهِ﴾.

(٣) الآية ٣٩ من سورة إبراهيم.

(٤) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٥) الآية ٤ من سورة القلم. والظرف هنا هو الجار والمجرور.

(٦) ط: أن يقومَ.

(٧) هو ابن الزكي محمد بن مسعود صاحب كتاب «البديع» كما ذكر ابن هشام في الجهة الثالثة من الباب الخامس، توفِّي أوائل القرن الخامس. البغية ١: ٢٤٥. وخطاب: ابن يوسف الماردي أبو بكر صاحب «الترشيح» من كبار المحققين الأندلسيين توفِّي بعد منتصف القرن الخامس. تحفة الأديب ص ١١٩ والتكملة لكتاب الصلة ١: ٢٩١.

(٨) انظر المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ١: ٣٢١.

(٩) يعني كسر الهمزة مع تقدير: قد. وسقط «والصواب عندهما الكسر» من الأصل وش وخ، وأُلحق بحاشية الأصل مصحَّحًا عليه مرتين.

(١٠) زاد هنا في ط: من النحويّين.

(١١) الأمالي ١: ١٤٨. ط: وإن كان في.

(١٢) شرح الكافية الشافية ٢: ٨٤٠ ورصف المباني ص ٢٣١.

زاد المالَقي الماضيَ الجامدَ نحو(١): ﴿لَبِئسَ ما كانُوا يَعمَلُونَ﴾! وبعضُهم المتصرِّفَ المقرونَ بـ«قد» نحو(٢): ﴿ولَقَد كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِن قَبلُ﴾، ﴿لَقَد كانَ في يُوسُفَ وإخْوتِهِ آياتٌ﴾. والمشهور أن هذه لام القسم. وقال أبو حيّان في(٣) ﴿ولَقَد عَلِمتُمُ﴾: هي لام الابتداء مفيدةً لمعنى التوكيد، ويجوز أن يكون قبلها قسَم مقدَّر وألّا يكونَ.(٤) انتهَى. ونصَّ جماعة على منع ذلك كلِّه، قال ابن الخبّاز في «شرح الإيضاح»: لا تدخل لام الابتداء على الجمل الفعلية إلّا في باب: إنَّ. انتهَى. وهو مُقتضَى ما قدّمناه عن ابن الحاجب، وهو أيضًا قول الزمخشري قال في تفسير(٥) ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ [رَبُّكَ]﴾: لامُ الابتداء لا تدخل إلّا على المبتدأ والخبر. وقال في:(٦) ﴿لَأُقسِمُ﴾: «هي لام الابتداء دخلت على مبتدأ محذوف»، ولم يقدِّرها لام القسَم لأنها عنده ملازمة للنون، وكذا زعم في «ولسوفَ يُعطيك [ربُّك]» أنّ المبتدأ مقدر أي: ولَأنتَ سوف يعطيك ربُّك.

وقال ابن الحاجب:(٧) اللام في ذلك لام التوكيد، وأمّا قول بعضهم: «إنها لام الابتداء وإن المبتدأ مقدَّر بعدها» ففاسد من جهات: إحداها أن اللام مع الابتداء كـ«قد» مع الفعل و«إنَّ» مع الاسم. فكما(٨) لا يُحذف الفعل / ٩٣ والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللامُ بعد حذف الاسم. والثانية: أنه إذا قُدِّر المبتدأ في نحو «لسوف يقوم زيدٌ» يصير التقدير: لزيدٌ سوف يقوم زيدٌ. ولا يخفى ما فيه من الضعف. والثالثة: أنه يلزم إضمارٌ(٩) لا يَحتاج إليه الكلام. انتهَى. وفي الوجهين الأخيرين نظر، لأن تكرار الظاهر إنما يَقبح إذا صُرِّح بهما، ولأن النحويّين قدّروا مبتدأ بعد الواو في نحو: «قمتُ وأصُكُّ عينَه»، وبعد الفاء في نحو(١٠): ﴿ومَن عادَ فيَنتَقِمُ اللهُ مِنهُ﴾، وبعد اللام في نحو(١١): ﴿لَأُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾، وكلُّ ذلك تقدير لأجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا،(١٢) وأمّا الأول فقد قال جماعة في:(١٣) ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾: إنّ التقدير: لهما

---

(١) الآية ٦٢ من سورة المائدة لا ٦٥ كما جاء في ط. وانظر رصف المباني ص ٢٣٢.

(٢) الآيتان: ١٥ من سورة الأحزاب و٧ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٦٥ من سورة البقرة: ﴿ولَقَد عَلِمتُمُ الَّذِينَ اعتَدَوا مِنكُم في السَّبتِ﴾. ط: «عَلِمتُمْ». وانظر البحر ١: ٢٤٥.

(٤) عدم تقدير القسم أولى من الربا في الإعراب.

(٥) الآية ٥ من سورة الضحى: ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ فتَرضَى﴾. وليس «ربّك» في الأصل هنا وفيما بعد. وانظر الكشاف ٣: ٣٤٥ و٢٩٢.

(٦) الآية ١ من سورة القيامة: ﴿لا أُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾. ب: على المبتدأ أو الخبر وقال في.

(٧) الأمالي ١: ١٤٨. وقوله هو الصواب.

(٨) قول «كذلك» فيما بعد هو توكيد لفظي لـ«كما». والتقدير: لا تُحذف اللام. وسقط حتى «حذف الاسم» من ن. وفي الأصل وب: وكما.

(٩) زاد هنا فوقها في الأصل: «ما». يعني: إضمارُ ما.

(١٠) الآية ٩٥ من سورة المائدة.

(١١) الآية ١ من سورة القيامة.

(١٢) في الأصل: هنا.

(١٣) الآية ٦٣ من سورة طه. وعند صاحب المعجم: «إنْ» وهي القراءة المشهورة، مع تعليقات لا صلة لها بالشاهد.

ساحران، فحُذف المبتدأ وبقيَتِ اللام، ولأنّه[1] يَجُوز على الصحيح نحو: لقائمٌ زيدٌ.

وإنما يُضعِّف قولَ الزمخشري أنّ فيه تكلُّفين لغير ضرورة، وهما تقديرُ محذوف وخلعُ اللام عن معنى الحال لئلّا يجتمع دليلا الحال والاستقبال. وقد صرّح بذلك في تفسير[2]: ﴿لَسَوفَ أُخرَجُ حَيًّا﴾، ونظّره بخلع اللام عن التعريف وإخلاصها للتعويض في «يا أللهُ».[3] وقولُه: «إنّ لام القسم مع المضارع لا تفارق النونَ» ممنوعٌ، بل تارةً تجب اللامُ وتمتنع النونُ، وذلك مع التنفيس كالآية، ومع تقديم المعمول بين اللام والفعل نحو[4]: ﴿ولَئنْ مُتُّم أو قُتِلتُم لَإلَى اللهِ تُحشَرُونَ﴾، ومع كون الفعل للحال نحو: «لَأُقسِمُ»، ـ وإنما قدّر البصريون هنا مبتدأ لأنهم لا يُجيزون لمن قصد الحال أن يُقسِم إلّا على الجملة الاسمية ـ وتارةً يمتنعان، وذلك مع الفعل المنفيّ نحو[5]: ﴿تاللهِ تَفتأُ﴾، وتارةً يَجبان،[6] وذلك فيما بقي نحو[7]: ﴿وتاللهِ لَأَكِيدَنَّ أصنامَكُم﴾.

مسألة

لِلامِ الابتداء الصدريّةُ، ولهذا عَلَّقَتِ العامل في «علمتُ لَزيدٌ منطلقٌ»، ومنعَتْ مِن النصب على الاشتغال في نحو «زيدٌ لَأنا أُكرِمُه»، ومِن أن يتقدَّم عليها الخبرُ في نحو «لَزيدٌ قائمٌ»، والمبتدأُ في نحو «لقائمٌ زيدٌ» ـ فأما قوله:[8]

٤١٥ ـ أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهرَبَهْ

فقيل: اللام زائدةٌ، وقيل: للابتداءِ والتقديرُ: لَهِي عجوزٌ ـ وليس لها الصدريّةُ في باب «إنَّ» لأنها فيه مؤخّرة من تقديم. ولهذا تُسمَّى المُزَحلَقةَ والمُزَحلَفةَ[9] أيضًا، وذلك لأن أصل «إنَّ زيدًا لَقائمٌ»: «لَإنَّ زيدًا قائمٌ»، فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فأخّروا اللام دون «إنَّ» لئلّا يتقدّم معمول الحرف عليه. وإنما لم نَدَّعِ[10] أنّ الأصل «إنَّ لَزيدًا قائمٌ» لئلّا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول،

(١) مسحت الواو هنا في الأصل ثم سجلت تحت السطر عن نسخة لأن هذا الكلام هو علة ثانية في المسألة.

(٢) الآية ٦٦ من سورة مريم. وانظر الكشاف ٢: ٢٨٦.

(٣) في الأصل وط: «يالله»، ثم ألحقت الهمزة بالأصل وهو الصواب. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٤١.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران.

(٥) الآية ٨٥ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: تاللهِ، تَفتأُ تَذكُرُ يُوسُفَ، حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أو تَكُونَ مِنَ الهالِكِينَ﴾.

(٦) خ وق وب: يجيئان.

(٧) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٨) بيت من مشطور الرجز منسوب إلى رؤبة في ديوانه ص ١٧٠. والشهربة: الطاعنة في السنّ.

(٩) ط: اللام المزحلَقة والمزحلِقة.

(١٠) في الأصل: «لم يُدَّعَ». انظر سر صناعة الإعراب ص ٣٧١.

ولأنهم[١] قد نطقوا باللام مقدّمة على «إنّ» في نحو قوله:[٢]

٤١٦ ـ لَهِنَّكَ، مِن بَرقٍ، علَيَّ كَرِيمُ

ولاعتبارهم[٣] حكمَ صدريّتها فيما قبلَ «إنّ» دُون ما بعدها.

دليلُ الأوّل أنها تَمنع من تسلُّط فعل القلب على «إنّ» ومعمولَيها، ولذلك كُسرَتْ في نحو[٤]: ﴿والله يَعلَمُ: إنّكَ لَرَسُولُهُ﴾، بل قد أثّرت هذا المنعَ مع حذفها في قول الهُذَلي:[٥]

٤١٧ ـ فغَبَرتُ بَعدَهُمُ بِعَيشٍ ناصِبٍ وإخالُ: إنِّي لاحِقٌ مُستَتبِعُ

الأصل: «إنِّي لَلاحقٌ»، فحُذفت اللام بعدما عَلَّقتْ «إخالُ»، وبقيَ الكسر بعد حذفها كما كان مع وجودها، فهو ممّا نُسخ لفظه وبَقي حُكمُه،[٦] ودليل الثاني أنّ عمل «إنَّ» يتخطّاها. تقول: إنَّ في الدار لَزيدًا، وإنَّ زيدًا لَقائمٌ. وكذلك يتخطّاها عملُ العامل بعدَها نحو: إنَّ زيدًا طَعامَكَ لَآكِلٌ. ووَهِمَ[٧] بدر الدين بن مالك فمَنَعَ من ذلك، والوارد منه في التنزيل كثيرٌ نحو[٨]: ﴿إنَّ رَبَّهُم بِهِم يَومَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾.

تنبيه

«إنَّ زيدًا لَقامَ أو لَيَقُومَنَّ» اللام:[٩] جوابُ قَسَم مقدَّر لا لامُ الابتداء. فإذا دخلتْ عليها «علمتُ» مثلًا فُتِحتْ همزتُها،[١٠] فإن قلتَ مثلًا: «لقد قامَ»[١١] فقالوا: «هي لام الابتداء وحينئذ يجب كسر الهمزة». وعندي أن الأمرين محتمَلان.[١٢]

---

(١) العطف على: لئلّا. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٤٢.

(٢) عجز بيت لمحمد بن سلمة في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٤٧ وصدره:

ألا يا سَنا بَرقٍ علَى قُلَلِ الحِمَى

والقلل: القِمم، جمع قُلّة. والحمى: المكان يحميه أصحابه.

(٣) العطف أيضًا على «لئلّا» وإن كان متممًا لـ «لأنهم» خلافًا للدماميني. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٤٢ والدماميني ورقة ١٩١.

(٤) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١: ٨ في رثاء أبنائه. وغبرت: بقيت. والناصب: المتعِب. وإخال: أظنّ. ولاحق أي: بهم. والمستتبع: التابع، ط: مُستَتبَعُ.

(٦) ن: وبقي معناه.

(٧) ط: ووَهَمَ.

(٨) الآية ١١ من سورة العاديات.

(٩) يعني: في الجملتين المتقدمتين.

(١٠) التقدير: علمتُ أنّ زيدًا لقامَ وعلمتُ أنّ زيدًا لَيَقُومَنَّ.

(١١) يعني: «إنّ زيدًا لقد قام» بعد قول «علمتُ». وقد اختلّ القول في ط كما يلي: «فإن قلت لقد قام زيد»، فذهب المحشّي يستدرك على ابن هشام ويورد أقوالًا لا صلة لها بالمسألة، ويزعم نقل ابن هشام لبعضها.

(١٢) سقط التنبيه كله من النسخ ومتن الأصل وألحق بحاشيته مصحّحًا عليه.

فصل

وإذا[١] خُفِّفَتْ «إنَّ» نحو[٢]: ﴿وإنْ كانَتْ لَكَبِيرةً﴾، ﴿إنْ كُلُّ نَفسٍ لَمّا علَيها حافِظٌ﴾، فاللام عند سيبويه والأكثرين لامُ الابتداء أفادت، مع إفادتها لتوكيدِ النِّسبة[٣] وتخليصِ المضارع للحال، الفرقَ بين «إنِ» المخفَّفةِ من الثقيلة و«إنِ» النافيةِ. ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة. اللّهمَّ إلّا أن يدلّ دليل على قصد الإثبات كقراءةِ أبي رجاء[٤]: ﴿وإنْ كُلُّ ذلِكَ لِما مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا﴾ بكسر اللام، أي: لِلَّذي،[٥] وكقولِه:[٦]

٤١٨ ـ إنْ كُنتُ قاضِيَ نَحبِي يومَ بَينِكُمُ ... لَو لم تَمُنُّوا بِوَعدٍ غَيرِ تَودِيعِ/ ٩٤

ويجب تركُها مع نفي الخبر كقوله:[٧]

٤١٩ ـ إنِ الحَقُّ لا يَخفَى علَى ذِي بَصِيرةٍ ... وإنْ هُوَ لَم يَعدَمْ خِلافَ مُعانِدِ

وزعم أبو عليّ وأبو الفتح وجماعة أنها لامٌ غيرُ لام الابتداء اجتُلِبتْ للفرق، قال أبو الفتح: قال لي أبو عليّ: ظننتُ أنّ فلانًا نحويٌّ مُحسِنٌ، حتّى سمعتُه يقول: إنَّ اللام التي تَصحبُ[٨] الخفيفةَ هي لام الابتداء. فقلتُ له: أكثرُ نحويِّي بغدادَ على هذا. انتهى. وحُجّة أبي عليّ[٩] دخولُها على الماضي المتصرّف نحو: «إنْ زيدٌ لَقامَ»، وعلى منصوبِ الفعل المؤخَّرِ عن ناصبه[١٠] في نحو[١١]: ﴿وإنْ وَجَدْنا أكثَرَهُم لَفاسِقِينَ﴾، وكلاهما لا يجوز مع المشدَّدة. وزعم الكوفيّون أنَّ اللام في ذلك

---

(١) ط: وإن.

(٢) الآيتان: ١٤٣ من سورة البقرة: ﴿وإنْ كانَتْ لَكَبِيرةً إلّا علَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ و٤ من سورة الطارق.

(٣) ط: توكيد النسبة.

(٤) الآيات ٣٣ ـ ٣٥ من سورة الزخرف: ﴿ولَولا أن يَكُونَ النّاسُ أُمّةً واحِدةً لَجَعَلْنا لِمَن يَكفُرُ بالرَّحمنِ لِبُيُوتِهِم سُقُفًا مِن فِضّةٍ ومَعارِجَ علَيها يَظهَرُونَ، ولِبُيُوتِهِم أبوابًا وسُرُرًا علَيها يَتَّكِئُونَ وزُخرُفًا. وإنْ كُلُّ ذلِكَ لَمّا مَتاعُ الحَياةِ الدُّنيا، والآخِرةُ عِندَ رَبِّكَ لِلمُتَّقِينَ﴾.

(٥) أي: لِلَّذي هو متاع الحياة.

(٦) البيت في شرح أبيات المغني ٤: ٣٥٣. وإنْ: لتوكيد الإثبات، والمعنى: إنّني.

(٧) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٥٤. والشاهد في الشطر الأول لا في الشطرين كما جاء في ط.

(٨) زاد هنا في ط: إن.

(٩) خ وق وش وط: وحجتهم.

(١٠) ط: عنه ناصبة.

(١١) الآية ١٠٢ من سورة الأعراف.

كلِّه بمعنى «إلّا» وأنّ «إنْ» قبلها نافية، واستدلّوا على مجيء اللام للاستثناء[١] بقوله:[٢]

٤٢٠ ـ أمسَى أبانُ ذَليلًا بَعدَ عِزّتِهِ   وما أبانُ لَمِن أعلاجِ سُودانِ

وعلى قولهم يقال: «قد علِمنا إنْ كنتَ لَمُؤمنًا» بكسر الهمزة لأنّ النافية مكسورة دائمًا، وكذا على قول سيبويه لأنّ لام الابتداء تعلّق العامل عن العمل، وأمّا على قول أبي عليّ وأبي الفتح فتُفتح.

٢ ـ القسم الثاني:[٣] اللام الزائدة، وهي الداخلة في خبر المبتدأ في نحو قوله:[٤]

٤٢١ ـ أُمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهرَبَهْ

وقيل: الأصل «لَهِيَ عجوزٌ»، وفي خبر «أنَّ» المفتوحة كقراءة سعيد بن جُبير[٥]: ﴿إلّا أنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ﴾ بفتح الهمزة،[٦] وفي خبر «لكنَّ» في قوله:[٧]

٤٢٢ ـ ولكِنَّني، مِن حُبِّها، لَعَمِيدُ

وليس دخول اللام مَقيسًا بعد «أنّ» المفتوحة خلافًا للمبرّد، ولا بعد «لكنَّ» خلافًا للكوفيّين، ولا اللام بعدهما لام الابتداء خلافًا له ولهم. وقيل: اللامان[٨] للابتداء على أنّ الأصل «ولكنْ إنَّني» فحُذفَت همزةُ «إنَّ» للتخفيف، ونونُ «لكنْ» كذلك[٩] لِثقل اجتماع الأمثال، وعلى أنّ «ما» في قوله:[١٠]

٤٢٣ ـ وما أبانُ؟ لَمِن أعلاجِ سُودانِ

استفهامٌ، وتمّ الكلام عند «أبان» ثم ابتداءُ:[١١] لَمِن أعلاج،[١٢] بتقدير: لَهُو من أعلاج. وقيل: هي لام زيدت في خبر «ما» النافيةِ. وهذا المعنى عكسُ المعنى على القولَين السابقَين.

---

(١) أي: للحصر.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٥٥. وأبان: اسم رجل. والأعلاج: جمع عِلج. وهو الكافر غير العربي.

(٣) أي: من أقسام اللام غير العاملة.

(٤) مضى تحت الرقم ٤١٥. ط: في خبر المبتدأ نحو قوله.

(٥) الآية ٢٠ من سورة الفرقان: ﴿وما أرسَلْنا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلِينَ إلّا إنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ، ويَمشُونَ في الأسواقِ﴾. ط: ألا أنّهم.

(٦) يعني همزة «أنّ» لا همزة «إنّ» كما زعم المحشي.

(٧) عجز بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٥٦ صدره:

يَلُومُونَني، في حُبِّ ليلَى، عَواذِلي

والعميد: الذي هدّه العشق.

(٨) أي: لام «لَعميد» ولام: لَمِن.

(٩) ط: لذلك.

(١٠) مضى تحت الرقم ٤٢٠.

(١١) خ: «ابتُدئ». ط: ابتدأ.

(١٢) زاد هنا في ط: أي.

وممّا زيدت فيه أيضًا خبر «زالَ» في قوله:[١]

٤٢٤ ـ وما زِلتُ، مِن لَيلَى، لَدُن أنْ عَرَفتُها لَكالهائمِ المُقصَى بِكُلِّ مَرادِ

وفي المفعول الثاني لـ «أرَى» في قولِ بعضهم: «أراكَ لَشاتِمِي» ونحوِ ذلك. قيل: وفي مفعول «يَدعُو» من قوله تعالى[٢]: ﴿يَدعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقرَبُ مِن نَفعِهِ﴾.

وهذا مردود لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه. ومجموع ما قيل في اللام في هذه الآية قولان: أحدُهما: هذا، وهو أنها زائدة وقد بيّنّا فساده، والثاني: أنها لام الابتداء، وهو الصحيح. ثم اختلف هؤلاء فقيل: إنها مُقدَّمة من تأخير والأصل: «يدعو مَن لَضَرُّه أقربُ من نفعه»، فمَن: مفعول، وضرُّه أقربُ: مبتدأ وخبر، والجملة: صلة لـ «مَن». وهذا بعيد لأن لام الابتداء لم يُعهد فيها التقدُّم عن موضعها. وقيل: إنها في موضعها وإنّ مَن: مبتدأ، و﴿لَبِئسَ المَولَى﴾: خبرُه، لأن التقدير: لبئس المولى هوَ! وهو الصحيح.

ثم اختلف هؤلاء في مطلوب «يَدعو» على أربعة أقوال: أحدُها: أنها لا مطلوب لها وأن الوقف عليها، وأنها إنما جاءت توكيدًا لـ «يَدعو» في قوله تعالى: ﴿يَدعُو مِن دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُ وما لا يَنفَعُهُ﴾. وفي هذا القول دعوى خلاف الأصل مرّتَين، إذ الأصل عدمُ التوكيد، والأصل ألّا يُفصل المؤكَّد من توكيده ولا سيّما في التوكيد اللفظي. والثاني: أن مطلوبه مقدَّم عليه وهو ﴿ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ﴾ على أن «ذلِك» موصول وما بعده صلة وعائد، والتقدير: يدعو الذي هو الضلال البعيد. وهذا الإعراب لا يستقيم عند البصريّين لأن «ذا» لا تكون عندهم موصولة إلّا إذا وقعت بعد «ما» أو «مَنِ» الاستفهاميّتين. والثالث: أن مطلوبه محذوف والأصل «يَدعوه» والجملة حال، والمعنى: ذلك هو الضلال البعيد مَدعوًّا، والرابع: أن مطلوبه الجملة بعده. ثم اختلف هؤلاء على قولين: أحدُهما: أن «يَدعو» بمعنى: يقول. والقول يقع على الجُمل، والثاني: أن «يَدعو» ملموح فيه معنى فعلٍ من أفعال القلوب. واختلف هؤلاء / ٩٥ على قولين: أحدُهما: أن معناه: يظنُّ، لأن أصل[٣] معناه يُسمِّي فكأنه قيل:[٤] يُسمِّي مَن ضَرُّهُ أقربُ من نفعه إلـٰهًا ولا يصدر ذلك عن يقين[٥]، فكأنه قيل: يظنّ. وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدّرناه. والثاني: أن معناه: يزعمُ، لأن الزعم قول مع اعتقاد.[٦]

---

(١) البيت لكثيّر عزة في ديوانه ص ٨٩. والمقصَى: المبعد. والمراد: مكان الارتياد. ط: من قوله.

(٢) الآيتان ١٢ و١٣ من سورة الحج: ﴿يَدعُو مِن دُونِ اللهِ ما لا يَضُرُّهُ وما لا يَنفَعُهُ. ذلِكَ هُوَ الضَّلالُ البَعِيدُ. يَدعُو لَمَن ضَرُّهُ أَقرَبُ مِن نَفعِهِ. لَبِئسَ المَولَى! ولَبِئسَ العَشِيرُ﴾! وما بعدُ في المواضع هو منها بعدُ ثم قبلُ.

(٣) زاد هنا في ط: يدعو.

(٤) ط: قال.

(٥) فوقها في الأصل عن نسخة وفي خ وب ون: «اعتقاد». ط: عن يقين اعتقاد.

(٦) ق: عن اعتقاد.

ومن أمثلة اللام الزائدة قولُك: «لَئنْ قامَ زيدٌ أقمْ أو فأنا أقومُ» أو أنت ظالمٌ لئن فعلتَ. وكل ذلك[١] خاصّ بالشعر وسيأتي توجيهه والاستشهاد عليه.

٣ ـ الثالث:[٢] لامُ الجواب، وهي ثلاثة أقسام: لامُ جواب «لَو» نحو[٣]: ﴿لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا﴾، ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾، ولامُ جواب «لَولا» نحو[٤]: ﴿ولَولا دَفعُ اللهِ النّاسَ بَعضَهُم بِبَعضٍ لَفَسَدَتِ الأرضُ﴾، ولامُ جواب القسَم نحو[٥]: ﴿تاللهِ، لَقَد آثَرَكَ اللهُ علَينا﴾، ﴿وتاللهِ، لَأَكِيدَنَّ أصنامَكُم﴾. وزعم أبو الفتح[٦] أن اللام بعد «لو ولولا ولوما» لامُ جواب قسمٍ مقدّر، وفيه تعسُّفٌ[٧]. نعم الأَولى في[٨]: ﴿ولَو أنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ﴾ أن تكون اللام لامَ جواب القسم،[٩] بدليل كون الجملة اسميةً، وأمّا القول[١٠] بأنها لام جواب «لو» وأن الاسمية استُعيرت مكانَ الفعلية كما في قوله:[١١]

٤٢٥ ـ وقَد جَعَلَتْ قَلُوصُ ابنَي سُهَيلٍ، مِنَ الأكوارِ، مَرتَعُها قَريبُ

ففيه تعسُّف. وهذا الموضع ممّا يدلّ عندي على ضعف قول أبي الفتح، إذ لو كانت اللام بعد «لو» أبدًا في جواب قسَمٍ مقدَّر لكثر مجيءُ[١٢] نحوِ: لو جاءني لأنا أكرمُه، كما يكثر ذلك في باب القسَم.

٤ ـ الرابع:[١٣] اللام الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها مبنيٌّ على قَسَم قبلَها لا على الشرطِ. ومن ثَمَّ تُسمَّى اللامَ المُؤْذِنَةَ، وتُسمَّى المُوَطِّئَةَ أيضًا لأنها وطّأَتِ الجواب للقَسَم أي: مهّدته له، نحو[١٤]: ﴿لَئنْ أُخرِجُوا لا يَخرُجُونَ مَعَهُم، ولَئنْ قُوتِلُوا لا يَنصُرُونَهُم، ولَئنْ نَصَرُوهُم لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ﴾.

---

(١) ط: فكل ذلك.

(٢) أي: من أقسام اللام غير العاملة.

(٣) الآيتان: ٢٥ من سورة الفتح ـ وزاد آخرَها في ط: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ـ و٢٢ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٢٥١ من سورة البقرة.

(٥) الآيتان: ٩١ من سورة يوسف و٥٧ من سورة الأنبياء.

(٦) سر صناعة الإعراب ص ٣٩٣.

(٧) أُلحق هنا بحاشية الأصل مصحّحًا عليه: لأنه تقدير شيء يُستغنى عن تقديره، فلا تتوقّف عليه فائدة.

(٨) الآية ١٠٣ من سورة البقرة.

(٩) ط: جواب قسم مقدر.

(١٠) يعني: في الآية المتقدمة. وعندي أن الجملة الاسمية مفسِّرة لجملة الجواب: لَأُثِيبُوا، ولا تجب الفاء هنا لأن الجملة الفعلية المفسَّرة حاضرة في الذهن. المفصل ص ٥٠.

(١١) البيت لرجل من بني بُحتر في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٤٦١. وجعلت: طفقت. والقلوص: الناقة الفتيّة. ط: «بَني». والأكوار: جمع كُور. وهو الرحل وأداته.

(١٢) زاد هنا في ط: الجواب بعد «لو» جملةً اسمية.

(١٣) يعني: من أقسام اللام غير العاملة.

(١٤) الآية ١٢ من سورة الحشر.

وأكثرُ ما تدخل على «إنْ»، وقد تدخل على غيرها كقوله:(١)

٤٢٦ ـ لَمَتَى صَلَحتَ لَيُقضَيَنْ لَكَ صالِحٌ ولَتُجزَيَنَّ، إذا جُزِيتَ، جَميلا

وعلى هذا فالأحسنُ في قوله تعالى(٢): ﴿لَما آتيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكْمةٍ﴾ ألّا تكونَ موطِّئة وما: شرطية، بل للابتداء وما: موصولة،(٣) لأنه حملٌ على الأكثر.(٤) وأغرَبُ ما دخلت عليه «إذْ» وذلك لشَبَهها(٥) بـ «إنْ»، وأنشد أبو الفتح:(٦)

٤٢٧ ـ غَضِبَتْ علَيَّ لِأنْ شَرِبتُ بِجَزّةٍ فَلَإذْ غَضِبتِ لَأشرَبَنْ بِخَرُوفِ

وهو نظير دخول الفاء في(٧): ﴿فإذْ لَم يأتُوا بِالشُّهَداءِ فأُولئكَ عِندَ اللهِ هُمُ الكاذِبُونَ﴾، شُبِّهتْ «إذْ» بـ «إنْ» فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب الشرط.

وقد تُحذف(٨) مع كون القَسَم مقدَّرًا قبل الشرط نحوُ(٩): ﴿وإنْ أطَعتُمُوهُم إنَّكُم لَمُشرِكُونَ﴾ ـ وقولُ بعضهم:(١٠) «ليس هنا قَسَم مقدَّر، وإنّ الجملة الاسمية جوابُ الشرط على إضمار الفاء كقوله:(١١)

٤٢٨ ـ مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها»

مردودٌ لأن ذلك خاصّ بالشعر ـ وكقولِه تعالى(١٢): ﴿وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾. فهذا لا يكون إلّا جوابًا للقَسَم.

---

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٦٣. والصالح: الجزاء الحسن.

(٢) الآية ١٢ من سورة الحشر: ﴿وإذ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ، لَما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكمةٍ، ثُمَّ جاءكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُم، لَتُؤمِنُنَّ بِهِ ولَتَنصُرُنَّهُ﴾. وليس «وحكمة» في ط.

(٣) وخبر «ما» محذوف دل عليه جواب القسم وتقديره: تؤمنون به. المفصل ص ٢٠٣.

(٤) يعني دخول اللام الموطئة على: إنْ.

(٥) ق: لتشبيهها.

(٦) البيت في سر صناعة الإعراب ص ٢٩٧ وشرح أبيات المغني ٤: ٣٦٥. والجَزّة: قطعة من الصوف. ق وط: «بجِزّةٍ». والجِزّة: ما يُجزّ من صوف الخروف الواحد. وإذ: حرف سببية هنا وفي الآية التالية.

(٧) الآية ١٣ من سورة النور. والفاء قبل اسم الإشارة: حرف زائد لتعليق الخبر بسببه ولشَبه السببية بالشرط في الترتب. المفصل ص ١٢٩١.

(٨) أي: اللام الموطئة.

(٩) الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(١٠) هذا القول مع رده هو اعتراض. وعند المحشّي: «وقولِ بعضهم». وجَعل صاحب المعجم هذا القول آية «الأنعام» المتقدمة قبلُ إذ أوردها في الحاشية تعليقًا عليه. والحواشي عنده هناك مضطربة متداخلة لتدخّل أيد كثيرة فيها.

(١١) مضى تحت الرقم ٨٥.

(١٢) الآية ٧٣ من سورة المائدة: ﴿وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أليمٌ﴾.

وليست موطّئة في قولِه:(١)

٤٢٩ ـ لَئن كانَتِ الدُّنيـا، علَـيَّ كَما أرَى، تَبـارِيـحَ مِـن لَيلَـى فلَلمَـوتُ أرْوَحُ

وقولِه:(٢)

٤٣٠ ـ لَئن كـانَ مـا حُدِّثتُهُ اليَومَ صـادِقًـا أصُـمْ فـي نَـهـارِ القَيـظِ لِلشَّمسِ بـادِيـا

وقولِه:(٣)

٤٣١ ـ ألِمـمْ بِزَينَـبَ، إنَّ البَيـنَ قَـد أفِدا قَـلَّ الـثَّواء، لَئـن كـانَ الرَّحِيـلُ غَـدا

بل هي في ذلك كلّه زائدةٌ كما تقدّمَتِ الإشارة إليه. أمّا الأوّلانِ فلأن الشرط قد أُجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم(٤) في البيت الثاني. فلو كانت اللام للتوطئة لم يُجَب إلّا القسَمُ. هذا هو الصحيح، وخالفَ في ذلك الفرّاءُ(٥) فزعم أنّ الشرط قد يُجاب مع تقدُّم القَسَم عليه. وأمّا الثالث فلأنّ الجواب قد حُذف مدلولًا عليه بما قبلَ «إنْ». فلو كان ثَمّ قَسَمٌ مقدَّر لزم الإجحافُ بحذف جوابَين.

٥ ـ الخامس:(٦) لام «أل» كالرَّجلِ والحارثِ. وقد مضى شرحُها.(٧)

٦ ـ السادس:(٨) اللام اللاحقة / ٩٦ لأسماء الإشارة للدلالة على البُعد أو على توكيدِه، على خلاف في ذلك. وأصلها السكونُ كما في «تِلْكَ»، وإنما كُسِرَت في «ذلِكَ» لالتقاء الساكنَينِ.

٧ ـ السابع:(٩) لامُ التعجُّب غيرُ الجارّة نحو: لَظَرُفَ زيدٌ! ولَكَرُمَ عمرٌو! بمعنى: ما أظرَفَهُ! وما أكرَمَهُ! ذكره ابن خالَوَيهِ(١٠) في كتابه المسمَّى بـ«الجُمَل»، وعندي أنها إمّا لامُ الابتداء دخلتْ على الماضي لشَبَهه بِجُموده(١١) بالاسم، وإمّا لامُ جوابِ قَسَم مقدَّر.

---

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٨٦. والتباريح: الشدائد: جمع تبريح.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤ : ٣٧١. وأصوم أي: أقوم.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٣٨٣. وألمم بها أي: زُرها. وأفد: قرب. والثواء: الإقامة.

(٤) زاد هنا في ق: به.

(٥) معاني القرآن ١ : ٦٧.

(٦) يعني من اللام غير العاملة.

(٧) في الكلام على: أل.

(٨) يعني من اللام غير العاملة.

(٩) يعني من اللام غير العاملة.

(١٠) أبو عبد الله الحسن بن أحمد الهمَذاني إمام في اللغة والنحو واختص بسيف الدولة وأولاده توفي سنة ٣٧٠. البغية ١ : ٥٣٠. والكتاب هو «الجُمل في النحو»، وما حقّقتُه ونشرتُه منذ ٥٠ سنة من كتاب «الجمل في النحو» للخليل بن أحمد زعم بعض الدارسين أنه لابن خالويه هذا.

(١١) ط: لجموده.

٧١ ـ لا

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أن تكون نافية، وهذه على خمسة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تكون عاملة عمل «إنَّ»، وذلك إذا[١] أُريدَ بها نفيُ الجِنس على سبيل التنصيص، وتُسمَّى حينئذٍ تَبرئةً. وإنما يظهر نصب اسمها إذا كان خافضًا نحو: لا صاحِبَ جُودٍ مَمقوتٌ، وقولِ أبي الطيّب:[٢]

٤٣٢ ـ فلا ثَوبَ مَجدٍ غَيرُ ثَوبِ ابنِ أحمَدٍ عَلَى أحَدٍ، إلّا بِلُؤمٍ مُرَقَّعُ

أو رافعًا نحو: لا حَسَنًا فِعلُه مذمومٌ، أو ناصبًا نحو: لا طالعًا جَبلًا حاضرٌ. ومنه: لا خيرًا مِن زيدٍ عندنا، وقولُ أبي الطيّب:[٣]

٤٣٣ ـ قِفا قَليلًا بها علَيَّ، فلا أَقَلَّ مِن نَظْرةٍ، أُزَوِّدُها

ويجوز رفع «أقلّ» على أن تكون عاملةً عملَ: ليسَ.

وتُخالف «لا» هذه «إنَّ» من سبعة أوجُه: أحدُها: أنّها لا تعمل إلّا في النكرات. الثاني: أنّ اسمها إذا لم يكن عاملًا فإنه يُبنَى ـ قيل لتضمُّنه معنى «مِن» الاستغراقية، وقيل: لتركيبه مع «لا» تركيبَ: خمسةَ عشَرَ ـ وبناؤه على ما يُنصب به لو كان مُعرَبًا، فيُبنَى على الفتح في نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ، ومنه[٤]: ﴿لا تَثرِيبَ علَيكُمُ﴾، ﴿قالُوا: لا ضَيرَ﴾، ﴿يا أهلَ يَثرِبَ، لا مُقامَ لَكُم﴾، وعلى الياء في نحو: لا رجُلَينِ، ولا قائمِينَ ـ وعن المبرّد[٥] أنّ هذا مُعرَب لبُعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف. ولو صحّ هذا للزم الإعرابُ في: يا زَيدانِ ويا زَيدُونَ، ولا قائلَ به ـ وعلى الكسرةِ في نحو: لا مُسلِماتِ. وكان القياس وجوبَها ولكنّه جاء بالفتح، وهو الأرجح لأنها الحركة التي يستحقُّها المركَّب، وفيه ردٌّ على السِّيرافي والزجّاج إذ زعما أنّ اسم «لا» غيرَ العامل مُعرَبٌ وأنّ ترك تنوينه للتخفيف.

---

(١) ط: إن.

(٢) البيت في ديوانه ١: ٤١٣ يمدح علي بن أحمد الخراساني. ط: «غَيرَ». وفي ب بالفتح والضم. وفي الأصل: «لَومِ». وتحتها بقلم آخر: من المَلامة.

(٣) البيت في ديوانه ١: ٢٩٦. وأقل: اسم «لا» منصوب بالفتحة. وأزوّدها أي: أُعطاها زادًا، بضمير المؤنث لا المذكر كما زعم المحشّي. والجملة: صفة لنظرة، وخبر «لا» محذوف.

(٤) الآيات: ٩٢ من سورة يوسف ـ وزاد في ط أولَها: ﴿قالَ﴾ وآخرها: ﴿اليَومَ﴾ ـ و٥٠ من سورة الشعراء و١٣ من سورة الأحزاب.

(٥) انظر المقتضب ١: ٢٧٩.

ومثلُ «لا رجلَ» عند الفرّاء[1] «لا جَرَمَ» نحو[2]: ﴿لا جَرَمَ أنَّ لَهُمُ النّارَ﴾، والمعنى عنده: لا بُدَّ من كذا، أو لا مَحالةَ في كذا، فحُذفت «مِن» أو «في». وقال قُطرُبٌ: «لا» رَدٌّ،[3] أي: ليس الأمر كما وصفُوا،[4] ثم ابتُدِئ ما بعده،[5] وجرَمَ: فِعل لا اسمٌ، ومعناه: وجَبَ، وما بعده فاعل. وقال قوم: «لا» زائدة، و«جَرَمَ» وما بعده:[6] فعلٌ وفاعل،كما قال قُطرُب. وردّه الفرّاء[7] بأن «لا» لا تُزاد في أوّل الكلام. وسيأتي البحث في ذلك.

والثالث: أنَّ ارتفاع خبرها عند إفراد اسمها نحو «لا رجلَ قائمٌ» بِما كان مرفوعًا به قبل دخولها لا بِها. وهذا قول سيبويه[8] وخالفه الأخفش والأكثرون، ولا خلاف بين البصريّين في أنّ ارتفاعه بها إذا كان اسمُها عاملًا.[9] الرابع: أنّ خبرها لا يتقدّم على اسمها ولو كان ظرفًا أو مجرورًا. الخامس: أنه يجوز مراعاة محلّها مع اسمها قبل مُضيّ الخبر وبعده، فيجوز رفعُ النعت والمعطوف من[10] نحو: لا رجلَ ظريفٌ فيها، ولا رجلَ وامرأةٌ فيها. السادس: أنّه يجوز إلغاؤها إذا تكرّرتْ نحو: لا حَول ولا قُوّة إلّا باللهِ.[11] ولك فتحُ الاسمين ورفعُهما والمغايرةُ بينَهما، بخلاف نحوِ قوله:[12]

٤٣٤ ـ إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرتَحَلا وإنَّ في السَّفرِ، إذْ مَضَوا، مَهَلا

فلا مَحِيدَ عن النصب. والسابع: أنّه يكثر حذف خبرها إذا عُلم نحو[13]: ﴿قالُوا: لا ضَيرَ﴾، ﴿فلا فَوتَ﴾، وتميمٌ لا تذكره حينئذٍ.

(١) معاني القرآن ٢: ٨.

(٢) الآية ٦٢ من سورة النحل: ﴿ويَجعَلُونَ للهِ ما يَكرَهُونَ، وتَصِفُ ألسِنتُهُمُ الكَذِبَ أنَّ لَهُمُ الحُسنَى. لا جَرَمَ أنَّ لَهُمُ النّارَ وأنَّهُم مُفرَطُونَ﴾.

(٣) زاد هنا في ط: لِما قبلها.

(٤) في الأصل وحاشية خ عن نسخة: وُصف.

(٥) ش: ابتدأ ما بعدها.

(٦) ط: وما بعدها.

(٧) معاني القرآن ٣: ٢٠٧.

(٨) كذا، بل مذهب سيبويه أنها تنصب الاسم وترفع الخبر كأخواتها. انظر الكتاب ١: ٣٤٥. ط: القول لسيبويه.

(٩) ق وط: اسمًا عاملًا.

(١٠) ط: والمعطوف عليه.

(١١) والخبر محذوف قبل: إلّا، وإلّا: حرف استثناء ملغًى، والجار والمجرور: متعلقان بحال محذوفة عن الضمير المستتر في الخبر المحذوف: كائنانِ أوكائنين.

(١٢) مضى تحت الرقم ١٢٨. وعند المحشّي تنوين «مرتحلا ومهلا» مع أن البيت مطلع القصيدة.

(١٣) الآيتان: ٥٠ من سورة الشعراء و٥٠ من سورة سبأ: ﴿ولَو تَرَى إذْ فَزِعُوا فلا فَوتَ، وأُخِذُوا مِن مَكانٍ قَرِيبٍ﴾.

٢ ـ الثاني:[١] أن تكون عاملة عمل «ليسَ» كقوله:[٢]

٤٣٥ ـ مَـن صَـدَّ عَـن نيرانِـهـا فـأنـا ابـنُ قَـيـسٍ، لا بَـراحُ

وإنما لم يقدِّروها مُهملةً والرفعَ[٣] بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار، وفيه نظر لجواز تركه في الشعر.[٤]

و«لا» هذه تُخالف «ليسَ» من ثلاث جِهات: إحداها: أن عملها قليل حتّى ادُّعِيَ أنه ليس بموجود. الثانية: أن ذِكر خبرها قليل حتّى إنّ الزجّاج لم يظفر به فادّعى أنها تعمل في الاسم خاصّةً وأن خبرها مرفوع. ويَردّه قولُه:[٥] / ٩٧

٤٣٦ ـ تَعَزَّ، فلا شَيءٌ علَى الأرضِ باقِيا ولا وَزَرٌ، مِمّا قَضَى اللهُ، واقِيا

وأمّا قوله:[٦]

٤٣٧ ـ نَصَرتُكَ، إذْ لا صاحِبٌ غَيرَ خاذِلٍ فبُوِّئتَ حِصنًا بالكُماةِ حَصِينا

فلا دليل فيه كما توهَّم بعضهم، لاحتماله لأن[٧] يكون الخبر محذوفًا، وغيرَ: استثناء. الثالثة: أنها لا تعمل إلّا في النكرات خلافًا لابن جنّي وابن الشجري،[٨] وعلى ظاهر قولهما جاء قول النابغة:[٩]

٤٣٨ ـ وحَلَّت سَوادَ القَلبِ، لا أنا باغِيًا سِواها، ولا في حُبِّها مُتراخِيا

وعليه بَنى المتنبّي قولَه:[١٠]

٤٣٩ ـ إذا الجُودُ لَم يُرزَقْ خَلاصًا مِنَ الأذَى فلا الحَمدُ مَكسُوبًا، ولا المالُ باقِيا

تنبيه

إذا قيل: «لا رجلَ في الدارِ» بالفتح تعيّن كونها نافيةً للجنس، ويقال في توكيده: «بلِ امرأةٌ»، وإن قيل

---

(١) أي: من أوجه «لا» النافية.

(٢) البيت لسعد بن مالك من قيس بن ثعلبة في الخزانة ١: ٢٢٣. ونيرانها أي: نيران الحرب.

(٣) ط: والرفعُ.

(٤) ومنه البيت المتقدم.

(٥) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٧٧. وتعزّ أي: اصبر. والوزر: الملجأ والحِصن.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٧٨. وبوّئت أي: أُسكِنتَ. والكُماة: جمع كميّ. وهو المدجّج بالسلاح.

(٧) ط: لاحتماله أن.

(٨) انظر الجنى الداني ص ٢٩٣ والأمالي ١: ٢٨٢.

(٩) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٨٦. والباغي: الطالب. ط: ولا عن.

(١٠) البيت في ديوانه ٢: ٥١١.

بالرفع تعيّن كونها عاملةً عملَ «ليسَ»، وامتنع أن تكون مُهملة وإلّا لتكرّرتْ[1] كما سيأتي، واحتَمل أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوَحدة، ويقال في توكيده على الأوّل: «بلِ امرأةٌ»، وعلى الثاني: «بل رجلانِ أو رجالٌ». وغلط كثير من الناس فزعموا أن العاملة عمل «ليسَ» لا تكون إلّا نافية للوَحدة لا غيرُ، ويَرِدُ عليهم نحوُ قوله:[2]

٤٤٠ـ تَعَزَّ، فلا شَيءٌ علَى الأرضِ باقِيا البيتَ

وإذا قيل: «لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار» برفعهما احتَمل كونَ «لا» الأُولى عاملةً في الأصل عملَ «إنَّ» ثم أُلغيت لتكرارها فيكونُ ما بعدها مرفوعًا بالابتداء، وأن تكونَ عاملةً عملَ «ليسَ» فيكونَ ما بعدها مرفوعًا بها. وعلى الوجهين فالظرف[3] خبر عن الاسمين إن قُدِّرَتْ «لا» الثانيةُ[4] تكرارًا للأُولى وما بعدها معطوفًا، فإن قُدِّرَتِ[5] الأُولى مُهملةً والثانيةُ عاملةً عملَ «ليسَ» أو بالعكس فالظرف خبرٌ عن أحدهما وخبرُ الآخَر محذوفٌ، كما في قولك: «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ»، ولا يكون خبرًا عنهما لئلّا يلزم محذورانِ: كونُ الخبر الواحد مرفوعًا ومنصوبًا، وتواردُ عاملَين على معمول واحد.

وإذا قيل: «ما فيها مِن زيتٍ ولا مَصابيحَ» بالفتح احتَمل كونَ الفتحة بناءً مثلَها في «لا رجالَ» وكونَها علامةً للخفض بالعطف و«لا» مُهملةٌ. فإن قلتَه بالرفع احتَمل كونَ «لا» عاملةً عملَ «ليسَ» وكونَها مُهملةً والرفعُ بالعطف على المحلّ. وأمّا قوله تعالى: ﴿وما يَعزُبُ عَن رَبِّكَ مِن مِثقالِ ذَرّةٍ في الأرضِ ولا في السَّماءِ، ولا أصغرَ مِن ذلِكَ ولا أكبرَ﴾[6] فظاهرُ الأمر جوازُ كون «أصغرَ وأكبرَ» معطوفين على لفظ «مثقالِ» أو على محلِّه، وجوازُ كون «لا» مع الفتح تبرئةً، ومع الرفع مهملةً أو عاملة عمل: ليسَ. ويقوّي العطفَ أنه لم يُقرأ في سورة «سبأ» في قوله تعالى: ﴿عالِمِ الغَيبِ لا يَعزُبُ عَنهُ مِثقالُ ذَرّةٍ﴾ الآيةَ[7] إلّا بالرفع، لمّا لم يُوجَدِ الخفضُ في لفظِ «مِثقال»، ولكن يُشكِلُ عليه أنه يفيد ثُبوتَ العُزوب عندَ ثُبوت «الكِتاب» كما أنك

(١) ط: تكررت.

(٢) مضى تحت الرقم ٤٣٦.

(٣) يعني الجار والمجرور متعلقان بالخبر المحذوف.

(٤) ط: الثانيةَ.

(٥) ط: قَدَّرتَ.

(٦) الآية ٦١ من سورة يونس.

(٧) الآية ٣: ﴿وقالَ الَّذِينَ كَفَرُوا: لا تأتِينا السّاعةُ. قُلْ: بَلَى، ورَبِّي لَتأتِيَنَّكُم، عالِمِ الغَيبِ، لا يَعزُبُ عَنهُ مِثقالُ ذَرّةٍ في السَّماواتِ ولا في الأرضِ، ولا أصغَرُ مِن ذلِكَ ولا أكبَرُ، إلّا في كِتابٍ مُبِينٍ﴾. ط: عالِمُ.

إذا قلتَ: «ما مررتُ برجلٍ إلّا في الدارِ» كان إخبارًا بثُبوت مرورٍ[1] برجل في الدار، وإذا امتنع هذا تعيّن أنّ الوقف على «في السَّماءِ» وأنّ ما بعدها مُستأنف، وإذا ثَبَتَ ذلك في سورة «يونس»[2] قلنا به في سورة «سبأ» وأنّ الوقف على ﴿الأرضِ﴾ وأنّه إنّما لم يجئ فيه الفتحُ اتّباعًا للنقل. وجوّز بعضُهم العطفَ فيهما على ألّا يكون معنَى «يعزُبُ»: يَخفَى، بل يَخرج إلى الوجود.

٣ ـ الوجه الثالث:[3] أن تكون عاطفة ولها ثلاثة شروط: أحدُها أن يتقدّمها إثباتٌ كـ «جاء زيدٌ لا عمرٌو» أو أمرٌ كـ «اضربْ زيدًا لا عَمرًا». قال سيبويه:[4] أو نداءٌ نحو: يا ابنَ أخي لا ابنَ عمّي. وزعم ابن سعدانَ[5] أنّ هذا ليس من كلامهم. الثاني: ألّا تقترن بعاطف فإذا قيل: «جاءني زيدٌ لا بل عمرٌو» فالعاطف: بل، ولا: ردٌّ لِما قبلها وليست عاطفة، وإذا قلتَ: «ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو» فالعاطف: الواو ولا: توكيد للنفي. وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بـ «لا» وهو تقدُّم النفي. وقد اجتمعا أيضًا في[6]: ﴿ولا الضّالِّينَ﴾. والثالث: أن يتعاند متعاطفاها، فلا يجوز: جاءني رجل لا زيدٌ، لأنه يصدق على «زيد» اسمُ الرجل بخلاف: / ٩٨ جاءني رجل لا امرأةٌ.

ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافًا للزجّاجي، أجاز: يقوم زيد لا عمرٌو، ومنع: قام زيد لا عمرٌو. وما منعه مسموع فمنعُه مدفوع. قال امرؤ القيس:[7]

٤٤١ ـ كأنَّ دِثارًا حَلَّقَت بِلَبُونِهِ عُقابُ تَنُوفَى، لا عُقابُ القَواعِلِ

دِثار: اسم راعٍ.[8] وحلّقت: ذَهبَت. واللَّبون: نُوقٌ ذاتُ لبَن.[9] وتَنوفَى: جبل عالٍ. والقَواعل: جبال صغار. وقوله[10] «إنّ العامل مقدَّر بعد العاطف، ولا يقال: «لا قام عمرٌو»، إلّا على الدعاء» مردودٌ بأنه لو توقّفتْ صحّة العطف على صحّة تقدير العامل بعد العاطف لامتنعَ: ليسَ زيد قائمًا ولا قاعدًا.

٤ ـ الوجه الرابع:[11] أن تكون جوابًا مناقضًا لـ «نَعَمْ»، وهذه تُحذف الجُمل بعدها كثيرًا، يقال:

---

(١) ط: مرورك.

(٢) في الآية التي وردت في الفقرة قبل قليل.

(٣) أي: من أوجه «لا» النافية.

(٤) الكتاب ١: ٣٠٥.

(٥) أبو جعفر محمد بن سعدان نحوي مقرئ كوفي أعمى توفي سنة ٢٣١. البغية ١: ٧٨. وما سيذكره ابن هشام بعدُ مع «بل» جعلَ «لا» من قبلُ فيه حرفًا زائدًا لتوكيد الإضراب. انظر كلامه على الشاهد ١٧٨.

(٦) الآيتان ٦ و٧ من سورة الفاتحة: ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم ولا الضّالِّينَ﴾.

(٧) البيت في ديوانه ١٧٤.

(٨) ن: اسم رام.

(٩) ط: ذوات لبن.

(١٠) أي: الزجاجي لا الزجاج كما زعم المحشي.

(١١) أي: من أوجه «لا» النافية.

أجـاءك زيدٌ؟ فتقـول: «لا». والأصـل: لا لم يَجِئ.

٥ ـ والخامس:[١] أن تكون على غير ذلك، فإن كان ما بعدها جملةً اسمية صدرُها معرفة أو نكرة ولم تعمل فيها[٢]، أو فعلًا ماضيًا لفظًا وتقديرًا،[٣] وجب تكرارها. مثال المعرفة[٤]: ﴿لا الشَّمسُ يَنبَغِي لَها أنْ تُدرِكَ القَمَرَ ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارِ﴾، وإنما لم تتكرَّر في «لا نَولُكَ أن تفعلَ» لأنه بمعنى:[٥] لا يَنبغي لك، فحملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا في «يَذَرُ» حملًا على «يَدَعُ» لأنهما بمعنًى. ولولا أنّ الأصل في «يَذَرُ» الكسرُ لَما حُذفَتِ الواو، كما لم تُحذف في: يَوجَلُ. ومثال النكرة التي لم تعمل فيها «لا»: ﴿لا فِيها غَولٌ ولا هُم عَنها يُنزَفُونَ﴾،[٦] والتكرار هنا واجب بخلافه في[٧]: ﴿لا لَغْوٌ فِيها ولا تأثِيمٌ﴾.

ومثال الفعل الماضي[٨]: ﴿فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى﴾، وفي الحديث: «فإنَّ المُنبَتَّ لا أرضًا قَطَعَ ولا ظَهرًا أبقى»،[٩] وقولُ الهُذَلي: «كيفَ أَغرَمُ مَن لا شَرِبَ ولا أَكَلَ، ولا نَطَقَ ولا استَهَلّ»؟[١٠] وإنما تُرك التكرار في: «لا شَلَّتْ يَداكَ»، و«لا فَضَّ اللهُ فاكَ»، وقولِه:[١١]

٤٤٢ ـ ولا زالَ مُنهَــلًّا بِجَرعـائكِ القَطـرُ

وقولِه:[١٢]

٤٤٣ ـ لا بــارَكَ اللهُ فــي الغَوانِــي، هَـل يُـصـبِـحْــنَ إلّا لَـهُــنَّ مُـطَّـلَــبُ؟

---

(١) أي: من أوجه «لا» النافية.

(٢) يعني: لم تعمل «لا» في النكرة. أمّا المعرفة فلا تعمل فيها أصلًا: لا.

(٣) أي: في اللفظ والمعنى. ط وق: أو تقديرًا.

(٤) الآية ٤٠ من سورة يس.

(٥) ن: لا نولك أن تفعل كذا فإنه بمعنى.

(٦) الآية ٤٧ من سورة الصافات. وفي الأصل: يَنزِفُونَ.

(٧) الآية ٢٣ من سورة الطور، والتكرار فيها جائز. وفي الأصل: لا لَغْوَ فِيها ولا تأثِيمَ.

(٨) الآية ٣١ من سورة القيامة.

(٩) الحديث ٤٥٢٠ في السنن الكبرى.

(١٠) ورد هذا القول للهذلي في الحديث ٥٤٢٦ في صحيح البخاري، وهو سجع. وضَبط المحشّي الفعلين الماضيين بالفتح، وزعم أن السكون غريب.

(١١) عجز بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٠٦ صدره:

ألا يــا اسلَـمِـي، يــا دارَ مَـيٍّ، علَــى البِلَــى

والجرعاء: الأرض الرملية.

(١٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرُّقيات في ديوانه ص ٣. والغواني: جمع غانية. وهي المرأة الجميلة استغنت بجمالها عن الزينة. وأثبت الياء هنا للضرورة. ويصبحن: يكنّ في الصباح.

لأنّ المراد الدعاءُ، فالفعل مستقبل في المعنى. ومّثله في عدم وجوب التكرار لعدم قصد المُضيّ[١] إلّا أنه ليس دعاءً قولُك: والله لا فَعلتُ كذا، وقولُ الشاعر:[٢]

٤٤٤ ـ حَسْبُ المُحِبِّينَ، في الدُّنيا، عَذابُهُمُ   تاللهِ، لا عَذَّبَتْهُم بَعدَها سَقَرُ

وشذَّ ترك التكرار في قولِه:[٣]

٤٤٥ ـ لاهُمَّ، إنَّ الحارِثَ بنَ جَبَلَهْ   زَنا على أبيهِ، ثُمَّ قَتَلَهْ
وكانَ في جاراتِهِ لا عَهدَ لَهْ   وأيُّ أمرٍ سَيِّئٍ لا فَعَلَهْ؟

زَنا، بتخفيف النون. كذا رواه يعقوب[٤] وأصله «زَنأ» بالهمز بمعنى: ضَيَّقَ. وُروي بتشديدها. والأصل: زَنَى بامرأة أبيه، فحَذفَ المضاف وأنابَ «على» عن الباء. وقال أبو خِراش [الهُذَلي] وهو يطوف بالبيت:[٥]

٤٤٦ ـ إنْ تَغفِرِ، اللّهُمَّ، تَغفِرْ جَمّا   وأيُّ عَبدٍ، لَكَ، لا ألَمّا؟

وأمّا قوله تعالى[٦]: ﴿فلا اقتَحَمَ العَقَبَةَ﴾ فإنّ «لا» فيه مكرّرة في المعنى لأنّ المعنى: فلا فَكَّ رَقبةً ولا أطعمَ مِسكينًا، لأنَ ذلك تفسير للعَقَبة. قاله الزمخشري،[٧] وقال الزجّاج:[٨] إنّما جاز لأن[٩] ﴿ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ معطوف عليه وداخلٌ في النفي، فكأنه قيل: فلا اقتحمَ ولا آمنَ. انتهى. ولو صحّ لجاز: لا أكلَ زيدٌ وشَرِبَ. وقال بعضهم: لا: دعائية دُعِيَ[١٠] عليه ألّا يفعل خيرًا.

---

(١) ط: بعدم قصد المضي.

(٢) البيت لمؤمّل بن أميل في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٩١.

(٣) الرجز لابن عفيف العبدي في شرح أبيات مغني اللبيب ٤: ٣٩٢. ولاهمّ أي: اللّهمّ. وزنا عليه هنا أي: ضيّقَ عليه، لا زنى بامرأته، كما اضطرب المحشّي فزعم تبعًا لابن هشام بالحذف والإنابة، ثم ادّعى أن أصله «زنّى» وهو من: زنّأ، مع أنه رواه في المتن: زَنا.

(٤) هو أبو يوسف بن السِّكِّيت أخذ عن البصريين والكوفيين والبغداديين والأعراب وتوفي سنة ٢٤٤. بغية الوعاة ٢: ٢١٨. والرجز في إصلاح المنطق ص ٢٤٠، وروايته فيه: «زَنّا» بتشديد النون قال: «وكان أصله: زَنّأ علَى أبِيهِ، بالهمز فتركه للضرورة». وهذا خلاف ما زعمه ابن هشام والمحشّي. انظر حاشية الدماميني ١٩٦ والخزانة ٤: ٢٩٩.

(٥) الرجز لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١١٦ فلعل أبا خراش تمثّل به. وألَمّ أي: ارتكب اللمم من المعصية. وما بين معقوفين من ن وط. وعند المحشّي في التعليق هنا تخليط عجيب.

(٦) الآيات ١١ ـ ١٧ من سورة البلد: ﴿فلا اقتَحَمَ العَقَبةَ. وما أدراكَ: ما العَقَبةُ؟ فَكُّ رَقَبةٍ، أو إطعامٌ في يَومٍ ذِي مَسغَبةٍ يَتِيمًا ذا مَقرَبةٍ أو مِسكِينًا ذا مَترَبةٍ، ثُمَّ كانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وتَواصَوا بِالصَّبرِ وتَواصَوا بِالمَرحَمةِ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٧) الكشاف ٣: ٣٣٩.

(٨) معاني القرآن ٥: ٣٢٩.

(٩) الآية ١٧ من سورة البلد.

(١٠) ط: دعاء.

وقال آخرُ: تحضيضٌ والأصل «فألا(١) اقتحَمَ» ثم حُذفت الهمزة. وهو ضعيف.

وكذلك يجب تكرارها إذا دخلتْ على مُفردٍ خبرٍ أو صفةٍ أو حالٍ نحو: زيدٌ لا شاعرٌ ولا كاتبٌ، وجاء زيدٌ لا ضاحكًا ولا باكيًا، ونحو(٢): ﴿إنَّها بَقَرةٌ لا فارِضٌ ولا بِكرٌ﴾، ﴿وظِلٍّ مِن يَحمُومٍ لا بارِدٍ ولا كَرِيمٍ﴾، ﴿وفاكِهةٍ كَثِيرةٍ لا مَقطُوعةٍ ولا مَمنُوعةٍ﴾، ﴿مِن شَجَرةٍ مُبارَكةٍ زَيتُونةٍ لا شَرقِيّةٍ ولا غَربِيّةٍ﴾.

وإن كان ما دخلت عليه فعلًا مضارعًا لم يجب تكرارها نحو(٣): ﴿لا يُحِبُّ اللهُ الجَهرَ بِالسُّوءِ﴾، / ٩٩ ﴿قُلْ: لا أسألُكُم علَيهِ أجرًا﴾. وإذا لم يجب أن تُكرّر في «لا نَولُكَ(٤)» لكون الاسم المَعرفة في تأويل المضارع فألّا يجبَ في المضارع أحقُّ. ويتخلّص المضارع بها للاستقبال عند الأكثرين، وخالفهم ابن مالك لصحّة قولك: «جاء زيد لا يتكلّمُ» بالاتفاق، مع الاتفاق على أنّ الجملة الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال.

تنبيه

من أقسام «لا» النافيةِ المُعترِضةُ بين الخافض والمخفوض نحو: جئتُ بِلا زادٍ، وغضبتُ من لا شيءٍ. وعن الكوفيّين أنّها اسمٌ وأنّ الجارّ دخل عليها نفسِها وأنّ ما بعدها خفض بالإضافة، وغيرُهم يراها حرفًا ويسمّيها زائدةً كما يسمُّون «كانَ» في نحو «زيدٌ كان فاضلٌ» زائدةً،(٥) وإن كانت مُفيدةً لمعنًى وهو المُضيّ والانقطاع، فعُلم أنهم قد يريدون بالزائدِ المعترضَ بين شيئين مُتطالِبَين، وإن لم يصحّ أصل المعنى بإسقاطه كما في مسألة «لا» في نحو: غضبتُ من لا شيءٍ، وكذلك إذا كان يفوت بفواته معنًى كما في مسألة «كان». وكذلك «لا» المُقترنةُ بالعاطف في نحو «ما جاءني زيدٌ ولا عمرٌو» ويسمّونها(٦) زائدةً وليست بزائدة البتّةَ. ألا ترى أنه إذا قيل: «ما جاءني زيدٌ وعمرٌو» احتَمل أن المراد نفيُ مجيء كلٍّ منهما على كلِّ حال، وأن يُراد نفيُ اجتماعهما في وقت المجيء، فإذا جيء بـ«لا» صار الكلام نصًّا في المعنى الأوّل؟ نعم هي في قوله تعالى(٧):

---

(١) كذا في خ وق وب وبعض النسخ، وفي الأصل وش وغير نسخة وطبعة «فألّا» بالتشديد، وتحته في الأصل: «بمعنى هلّا». وهو معنى ذكره ابن هشام في باب الهمزة. وانظر المحرر الوجيز ٥: ٤٨٥ والجنى الداني ص ٢٩٩.

(٢) الآيات: ٦٨ من سورة البقرة و٤٣ و٤٤ من سورة الواقعة و٣٢ و٣٣ من سورة الواقعة و٣٥ من سورة النور: ﴿الزُّجاجةُ كَأنَّها كَوكَبٌ دُرِّيٌّ، يُوقَدُ مِن شَجَرةٍ مُبارَكةٍ زَيتُونةٍ لا شَرقِيّةٍ ولا غَربِيّةٍ﴾.

(٣) الآيتان: ١٤٨ من سورة النساء و٩٠ من سورة الأنعام.

(٤) زاد هنا في ط: أن تفعل.

(٥) سقطت من ق.

(٦) سقطت الواو من الأصل.

(٧) الآية ٢٢ من سورة فاطر. ط: سبحانه.

﴿وما يَستَوِي الأحياءُ ولا الأمْواتُ﴾ لمجرّد التوكيد. وكذا إذا قيل: لا يستوي[1] زيدٌ ولا عمرٌو.

تنبيه

اعتراضُ «لا» بين الجارّ والمجرور في نحو: غضبتُ من لا شيءٍ، وبين الناصب والمنصوب في نحو[2]: ﴿لِئلّا يَكُونَ لِلنّاسِ﴾، وبين الجازم والمجزوم في نحو[3]: ﴿إلّا تَفعَلُوهُ﴾، وتقدُّمُ معمول ما بعدها عليها في نحو[4]: ﴿يَومَ يأتِي بَعضُ آياتِ رَبِّكَ لا يَنفَعُ نَفسًا إيمانُها﴾ الآيةَ، دليلٌ على أنها ليس لها الصدر بخلاف «ما». اللّهمَّ إلّا أن تقع في جواب القسَم، فانّ الحروف التي يُتلقّى بها القسَم كلُّها لها الصدر. ولهذا قال سيبويه في قوله:[5]

٤٤٧ ـ آلَيتَ حَبَّ العِراقِ، الدَّهرَ، أطعَمُهُ

:[6] «إنَّ التقدير: على حَبِّ العراقِ، فحُذف الخافضُ ونُصب ما بعده بوصول الفعل إليه»، ولم يجعله من باب «زيدًا ضربتُه»، لأنّ التقدير: لا أطعمه. وهذه الجملة: جواب لـ «آليتَ». فإن معناه: حلفتَ. وقيل: «لها الصدر مطلقًا»، وقيل: «لا مطلقًا». والصواب الأوّل.

الثاني من أوجُه «لا»:[7] أن تكون موضوعة لطلب الترك،[8] وتختصّ بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله، سواءٌ أكان[9] المطلوب منه مخاطَبًا نحو[10]: ﴿لا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وعَدُوَّكُم أولِياءَ﴾، أو[11] غائبًا نحو: ﴿لا يَتَّخِذِ المُؤمِنُونَ الكافِرِينَ أولِياءَ﴾،[12] أو متكلِّمًا نحو: لا أرَيَنَّكَ ههنا، وقوله:[13]

---

(١) زاد هنا في ب: لا.

(٢) الآية ١٥٠ من سورة البقرة: ﴿وحَيثُما كُنتُم فوَلُّوا وُجُوهَكُم شَطرَهُ، لِئلّا يَكُونَ لِلنّاسِ علَيكُم حُجّةٌ﴾.

(٣) الآية ٧٣ من سورة الأنفال: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا بَعضُهُم أولياءُ بَعضٍ. إلّا تَفعَلُوهُ تَكُنْ فِتنةٌ في الأرضِ وفَسادٌ كَبِيرٌ﴾.

(٤) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٥) مضى تحت الرقم ١٤٨.

(٦) الكتاب ١: ١٧. وابن هشام نقل رأي سيبويه هنا، وغفل عن تعلّق «الدهرَ» بالفعل بعده، فلا صحّة للصدارة المذكورة.

(٧) الوجه الأول هو النافية، وهذا الثاني تكون «لا» فيه ناهية.

(٨) هذا هو الشائع، وقد تكون لطلب عدم القيام بالفعل.

(٩) عند المحشي: «كان» بإسقاط همزة التسوية.

(١٠) الآية ١ من سورة الممتحنة.

(١١) كذا «أو» هنا وفيما بعد وفيما قبل أيضًا بكثرة، وقد تعقب الدماميني ابنَ هشام في العطف بـ «أو» على ما بعد همزة التسوية، مع أنه عنده لحن كما نص عليه في فصل «أم»، وذكر أن ذلك جاء في النسخ التي حضر قراءتها في الأزهر، وهي أكثر من عشر، منها ما هو مقروء على الشيخ محب الدين ولد المصنّف، ومنها ما هو معتنًى بتصحيحه. انظر حواشي الدماميني ١٩٦ والمنصف ١: ٩٩ والدسوقي ١: ٢٥٥. ونقل المحشّي هذا النص مع أنه لم يورد في المتن همزة التسوية هنا كما ذكرنا قبل. فتأمّل.

(١٢) الآية ٢٨ من سورة آل عمران.

(١٣) صدر بيت للنابغة في ديوانه ص ٧٤ عجزه في ن وحاشية الأصل:

=

٤٤٨ ـ لا أعرِفَنْ رَبرَبًا، حُورًا مَدامِعُها

وهذا النوع ممّا أُقيم فيه المسبَّب مَقام السبب،[١] والأصل: لا تكن ههنا فأراكَ. ومثله في الأمر[٢]: ﴿ولْيَجِدُوا فِيكُم غِلْظةً﴾ أي: وأغلِظوا عليهم لِيجدوا ذلك. وإنما عُدل إلى الأمر بالوجدان تنبيهًا على أنه المقصود لذاته، وأمّا الإغلاظ فلم يُقصد لذاته بل ليجدوه. وعكسه[٣]: ﴿لا يَفتِنَنَّكُمُ الشَّيطانُ﴾ أي: لا تَفتَتِنوا بِفِتنة الشيطان.

واختُلف في «لا» من قوله تعالى[٤]: ﴿واتَّقُوا فِتْنةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خاصّةً﴾ على قولين: أحدُهما: أنها ناهية، فتكون من هذا، والأصل: لا تتعرّضوا للفِتنة فتُصيبَكم، ثم عُدل عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرُّض، وأُسند هذا المسبَّب إلى فاعله. وعلى هذا فالإصابة خاصّة بالمتعرِّضين، وتوكيدُ الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثلَ[٥]: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا﴾، ولكنَّ وقوعَ الطلب صفةً للنكرة ممتنعٌ فوجب إضمار القول أي: واتّقوا فتنة مقولًا فيها ذلك، كما قيل في قوله:[٦]

٤٤٩ ـ جاؤُوا بِمَذقٍ، هَل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ؟

الثاني: أنها نافية، واختلف القائلون بذلك على قولين:

أحدُهما: أن الجملة صفة لـ «فِتنة» ولا حاجة إلى إضمار قول لأن الجملة خبرية، وعلى هذا / ١٠٠ فيكون دخول النون [شاذًّا] مثلَه في قوله:[٧]

٤٥٠ ـ فلا الجارةُ الدُّنيا بِها تَلحَيَنَّها

= مُرَدَّفاتٍ على أعقابِ أكوارِ

ولا أعرفن أي: لا أرَيَنْ. والربرب: القطيع من البقر مستعار هنا للنساء. والمدامع هنا: العيون جمع مدمع. والأكوار جمع: كور.

(١) ط: مُقام السبب.

(٢) الآية ١٢٣ من سورة التوبة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، قاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُم مِنَ الكُفّارِ، ولْيَجِدُوا فِيكُم غِلْظةً﴾.

(٣) الآية ٢٧ من سورة الأعراف.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(٥) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا عَمّا يَعمَلُ الظّالِمُونَ﴾.

(٦) الرجز في شرح شواهد مغني اللبيب ٥: ٥. والمذق: اللبن الممزوج بالماء. وعند المحشّي: «قَطّ» بالتشديد. وحذف التشديد هنا واجب للقافية.

(٧) صدر بيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٧ عجزه:

ولا الضَّيفُ عَنها، إن أناخَ، مُحَوَّلُ

يصف إبله بأن الجارة لا تشتمها لانتفاعها بألبانها، والضيف يُكرم بها. وما بين معقوفين من خ ون وط.

بل هو في الآية أسهلُ لعدم الفصل وهو فيهما سمَاعي، والذي جوّزه تشبيه «لا» النافيةِ بـ «لا» الناهيةِ. وعلى هذا الوجه تكون الإصابة عامّة للظالم وغيره، لا خاصّة بالظالمين كما ذكر الزمخشري،[1] لأنها قد وُصفتْ بأنها لا تُصيب الظالمين خاصّة. فكيف تكون مع هذا خاصّة بهم؟

والثاني: أن الفعل جواب للأمر،[2] وعلى هذا فيكون التوكيد أيضًا خارجًا عن القياس[3]. وممّن ذكر هذا الوجه الزمخشري،[4] وهو فاسد[5] لأن المعنى حينئذ: فإنكم إن تتّقوها لا تصيبُ الظالمَ خاصّة.[6] وقولُه: «إن التقدير: إن أصابتكم لا تُصيب الظالم خاصّة» مردودٌ لأن الشرط إنما يُقدَّر من جنس الأمر لا من جنس الجواب.[7] ألا ترى أنك تقدِّر في «ائتِنِي أُكرمْك»: إن تأتِنِي أُكرِمْكَ؟ نعم يصحّ الجوابُ في قوله تعالى[8]: ﴿ادخُلُوا مَساكِنَكُم﴾ الآيةَ، إذ يصحّ: إن تدخلوا ﴿لا يَحطِمَنَّكُم﴾، ويصحّ أيضًا النهيُ على حدّ «لا أرينَّكَ ههنا»، وأمّا الوصف فيأتي مكانَه هنا أن تكون الجملة حالًا،[9] أي: ادخلوا[10] غيرَ محطومِين. والتوكيدُ بالنون على هذا الوجه وعلى الوجه الأوّل سماعيٌّ، وعلى النهي قياسيٌّ.

ولا فرق في اقتضاء «لا» الطلبيةِ للجزم بين كونِها مفيدة للنهي سواءٌ أكان[11] للتحريم كما تقدّم أو

---

(١) انظر الكشاف ٢: ١١. والزمخشري أورد هنا ما هو للفرّاء كما ذكر أبو حيان في البحر ٤: ٤٨٤، ثم وهِم الزمخشري في شرح المعنى خلافًا له بالعكس، وخلافًا لما زعم المحشّي والدسوقي في حاشيته ١: ٢٥٦.

(٢) في الأصل وط: الأمر.

(٣) زاد هنا أيضًا في ش وط: شاذًّا.

(٤) هذا القول للفراء أيضًا، فالزمخشري ليس صاحب ذلك وإنما أورد ثلاثة أقوال، قدّم منها ما هو جواب للطلب وكأنه يفضّله، وفيه تعميم الحكم كما جاء في شرحه له، ولكنه خلّط في تفسير الثالث، وهو للفراء وصف للفتنة بالجملة، فزعم أن الحكم فيه خاصّ أيضًا كما بيّنا قبل. انظر التعليقة المتقدمة والكشاف ٢: ١١.

(٥) هذا الحكم هو لأبي حيّان في البحر ٤: ٤٨٤، نقله ابن هشام دون عزو. ومثل هذا كثير في «مغني اللبيب» إذا كان فيه معلومات جيّدة.

(٦) ط: لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة.

(٧) يعني وجوب التقدير: إن تتّقوها لا تُصِبِ الذين ظلموا منكم خاصّة.

(٨) الآية ١٨ من سورة النمل: ﴿حتّى إذا أتَوا علَى وادِ النَّملِ قالَتْ نَمْلةٌ: يا أَيُّها النَّملُ، ادخُلُوا مَساكِنَكُم، لا يَحطِمَنَّكُم سُلَيمانُ وجُنُودُهُ، وهُم لا يَشعُرُونَ﴾.

(٩) أُلحق ههنا في حاشية الأصل عن نسخة: لأن الجملة الحالية وصف لذويها أي: لصاحبها، في المعنى.

(١٠) ط: ادخلوها.

(١١) خ وط: سواء كان.

للتنزيه نحو[1]: ﴿ولا تنسَوُا الفَضلَ بَينكُم﴾، وكونِها للدعاء كقوله تعالى[2]: ﴿رَبَّنا، لا تُؤاخِذْنا﴾، وقولِ الشاعر:[3]

٤٥١ ـ يَقُولُونَ: لا تَبعَـدْ، وهُم يَدفِنُـونَنِي ... وأيــنَ مَـكــانُ البُـعـدِ إلّا مَكـانِيـا؟

وقولِ الآخر:[4]

٤٥٢ ـ فـلا تَشلَـلْ يَـدٌ، فَتكَـتْ بِعَمـرٍو ... فــإنَّـــكَ لَـــن تَــذِلَّ، ولَـن تُضـامـا

ـ ويحتمل النهيَ والدعاءَ قولُ الفرزدق:[5]

٤٥٣ ـ إذا مـا خَرَجْنـا مِن دِمَشقَ فلا نَـعُـدْ ... لَـهــا أبَـدًا، مـا دامَ فِـيـهـا الجُـراضِـمُ

أي: العظيمُ البطن ـ وكونِها[6] للالتماس كقولك لنظيرك غيرَ مستعلٍ عليه: «لا تفعلْ كذا». وكذا الحكمُ إذا أُخرجتْ[7] عن الطلب إلى غيره كالتهديد في قولك لولدك أو عبدك: لا تُطِعْني.

وليس أصلُ «لا» التي يُجزم الفعلُ بعدها لامَ الأمر فزيدت عليها ألِف خلافًا لبعضهم، ولا هي «لا» النافيةَ[8] والجزمُ بلام أمر مقدَّرة خلافًا للسُّهَيلي.[9]

والثالث:[10] «لا» الزائدةُ الداخلة في الكلام لمجرّد تقويته وتوكيده نحو[11]: ﴿ما مَنَعَكَ إذْ رأيتَهُم ضَلُّوا ألّا تَتَّبِعَنِ﴾؟ ﴿ما مَنَعَكَ ألّا تَسجُدَ﴾؟ ويوضّحه الآية الأُخرى[12]: ﴿ما مَنَعَكَ أنْ تَسجُدَ﴾؟ ومنه[13]: ﴿لِئلّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ﴾ أي: لِيَعلموا، وقولُه:[14]

---

(١) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة. ق: أم للتنزيه نحو.

(٢) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة: ﴿رَبَّنا، لا تُؤاخِذْنا، إنْ نَسِينا أو أخطأْنا﴾.

(٣) البيت لمالك بن الريب في ديوانه ص ٤٦ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤. وتبعد: تهلك. ومكان: بدل من «أين» للبيان والتوكيد، وإلّا: حرف استثناء ملغًى.

(٤) البيت لرجل من بكر بن وائل في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥.

(٥) البيت في شرح شواهد مغني اللبيب ٥: ١٧.

(٦) العطف على «كونِها» الأوّل. وعند المحشّي مع تقطيعه العبارة قبلُ: وكونُها.

(٧) ط: خرجت.

(٨) ط: ولا هي النافيةُ.

(٩) انظر الجنى الداني ص ٣٠٠ والارتشاف ص ١٨٥٧.

(١٠) يعني: من أوجُه «لا».

(١١) الآيات: ٩٢ و٩٣ من سورة طه و١٢ من سورة الأعراف.

(١٢) الآية ٧٥ من سورة ص.

(١٣) الآية ٢٩ من سورة الحديد: ﴿لِئلّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ أنْ لا يَقدِرُونَ علَى شَيءٍ مِن فَضلِ اللهِ﴾.

(١٤) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٧٩. وعند المحشّي: «ويَلحِينَنِي»!

٤٥٤ ـ ويَلحَينَني في اللَّهوِ، ألّا أُحِبَّهُ ... ولِلَّهوِ داعٍ دائبٌ، غيرُ غافِلِ

وقولُه:(١)

٤٥٥ ـ أبَى جُودُهُ لا البُخلَ، واستعجَلَتْ بِهِ ... «نَعَمْ»، مِن فَتًى، لا يَمنَعُ الجُودَ قاتِلُهْ

وذلك في رواية من نصب «البخلَ». فأمّا من خفض فـ «لا» حينئذ اسمٌ مضاف لأنه أريد به اللفظ. وشرحُ هذا المعنى أن كلمة «لا» تكون للبخل وتكون للكرَم، وذلك أنها إذا وقعتْ بعد قول القائل: «أعطِنِي» أو «هل تُعطِينِي»؟ كانت للبخل، فإن وقعتْ بعد قوله: «أ تمنعني عطاءكَ»؟ أو «أتَحرِمني نَوالَك»؟ كانت للكرَم. وقيل: هي غيرُ زائدة أيضًا في رواية النصب، وذلك على أن تُجعل اسمًا مفعولًا، والبخلَ: بدلًا(٢) منها. قاله الزجّاج،(٣) وقال آخرُ: «لا»: مفعول به، والبخلَ: مفعول لأجله أي: كراهيةَ البخلِ مثلَ(٤): ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أنْ تَضِلُّوا﴾، أي: كراهيةَ أن تضلّوا. وقال أبو علي في «الحُجّة»:(٥) قال أبو الحسن: فسّرَته العربُ: أبَى جودُه البخلَ، وجعلوا(٦) «لا» حشوًا. انتهى.

وكما اختُلف في «لا» في هذا البيت: أنافيةٌ أم زائدةٌ؟ كذلك اختُلف فيها في مواضع من التنزيل:

أحدُها: قوله تعالى(٧): ﴿لا أُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾ فقيل: «هي: نافيةٌ»، واختَلف هؤلاء في مَنفيِّها على قولين: أحدُهما:(٨) أنه شيء تقدَّم، وهو ما حُكي عنهم كثيرًا من إنكار البعث، فقيل لهم: «ليس الأمر كذلك»، ثم استُؤنف القسَم ـ قالوا: وإنما صحّ ذلك لأن القرآن كلَّه كالسُّورة(٩)، / ١٠١ ولهذا يُذكر الشيءُ في سورة وجوابُه في أخرى نحوُ(١٠): ﴿وقالوا: يا أيُّها الَّذِي نُزِّلَ علَيهِ الذِّكرُ، إنَّكَ لَمَجنُونٌ﴾، وجوابُه(١١): ﴿ما أنتَ بِنِعْمةِ رَبِّكَ بِمَجنُونٍ﴾ ـ والثاني: أن مَنفيّها «أُقسِمُ»، وذلك على أن يكون إخبارًا لا إنشاءً، واختاره الزمخشري قال:

---

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٠. وعند المحشّي: «مِن فتىً لا يمنعُ الجُودُ قاتِلَهْ»!

(٢) ش: بدل.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٢٢.

(٤) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٥) في ١: ١٦٩. والكتاب هو: الحجة للقرّاء السبعة، شرح فيه الفارسي ما في «كتاب السبعة» لابن مجاهد من القراءات ووجوه الإعراب فيها، وقد طبع في دمشق عام ١٩٨٧.

(٦) ط: وجعلت.

(٧) الآية ١ من سورة القيامة.

(٨) عند المحشّي: أحدها.

(٩) زاد هنا في ط: الواحدة.

(١٠) الآية ٦ من سورة الحجر. ط: في سورة أُخرى نحو.

(١١) الآية ٢ من سورة القلم. وسقطت واو العطف من خ وب.

والمعنى في ذلك: أنه لا يُقسَمُ بالشيء إلّا إعظامًا له، بدليل[1]: ﴿فلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ. وإنَّهُ لَقَسَمٌ، لَو تَعلَمُونَ، عَظِيمٌ﴾. فكأنه قيل: إنّ إعظامه بالإقسام به كلا إعظامٍ، أي: إنّه[2] يستحقّ إعظامًا فوق ذلك.

وقيل: «هي زائدة»، واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين: أحدُهما: أنها زيدت توطئة وتمهيدًا لنفي الجواب، والتقدير: لا أُقسِمُ بيومِ القيامةِ لا يُترَكون سُدًى. ومثلُه: ﴿فلا وربِّكَ لا يُؤمِنُونَ حَتّى يُحَكِّمُوكَ[3]﴾، وقولُه:[4]

٤٥٦ ـ فلا وأبيكِ، ابنةَ العامِريْـ ـيِ، لا يَدَّعِي القَومُ أنّي أفِرْ

ورُدَّ بقوله تعالى[5]: ﴿لا أُقسِمُ بِهذا البَلَدِ﴾ الآياتِ، فإنّ جوابه مُثبتٌ وهو: ﴿لَقَد خَلَقْنا الإنسانَ في كَبَدٍ﴾. ومثلُه «فلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ» الآيةَ. والثاني: أنها زيدت لمجرّد التوكيد وتقويةِ الكلام كما في[6]: ﴿لِئَلّا يَعلَمَ أهلُ الكِتابِ﴾. ورُدَّ بأنها لا تزاد لذلك صدرًا بل حشْوًا كما أن زيادة «ما» و«كان» كذلك نحوُ[7]: ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لهم﴾، ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ﴾، ونحوُ: زيدٌ كان فاضلٌ. وذلك لأن زيادةَ الشيء تفيد اطِّراحه وكونَه أوّل الكلام يفيد الاعتناء به. قالوا: ولهذا نقول بزيادتها في نحو[8]: ﴿فلا أُقسِمُ بِرَبِّ المَشارِقِ والمَغارِبِ﴾، ﴿فلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾، لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه.[9] وأجاب أبو علي بما تقدّم[10] من أنّ القرآن كالسورة الواحدة.[11]

الموضع الثاني:[12] قوله تعالى[13]: ﴿قُلْ: تَعالَوا أتْلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُم علَيكُم، ألّا تُشرِكُوا بِهِ

---

(١) الآيتان ٧٥ و٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) ط: أنه.

(٣) الآية ٦٥ من سورة النساء. وزاد هنا في ط: ﴿فِيما شجَرَ بَينَهُم﴾.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٤. وعند المحشّي: «أفِرّ» بالتضعيف. وحذف التضعيف واجب في القافية.

(٥) الآيات ١ ـ ٤ من سورة البلد: ﴿لا أُقسِمُ بِهذا البَلَدِ، وأنتَ حِلٌّ بِهذا البَلَدِ، ووالِدٍ وما وَلَدَ، لَقَد خَلَقْنا الإنسانَ في كَبَدٍ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الحديد، وقد مضت منذ قليل.

(٧) الآيتان: ١٥٩ من سورة آل عمران ـ وليس «لِنْتَ لَهُم» في ط ـ و٧٨ من سورة النساء.

(٨) الآيتان: ٤٠ من سورة المعارج و٧٥ من سورة الواقعة.

(٩) يعني الآية الأولى من سورة القيامة.

(١٠) من هنا إلى «ومثله وآية لهم» خرم في متن خ، وأُلحق بالحاشية في اضطراب وخلل على أنه من الأصل مصحَّحًا عليه.

(١١) انظر ما جاء قبل قليل.

(١٢) يعني: مما اختُلف فيه في «لا» أنافية أم زائدة في مواضع من التنزيل؟ لا من مواضع «لا» كما زعم المحشّي هنا ثم أصاب فيما بعد.

(١٣) الآية ١٥١ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ: تَعالَوا، أتلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُم علَيكُم، ألّا تُشرِكُوا بِهِ شَيئًا، وبِالوالِدَينِ إحسانًا، ولا تَقتُلُوا أولادَكُم مِن إملاقٍ ـ نَحنُ نَرزُقُكُم وإيّاهُم ـ ولا تَقرَبُوا الفَواحِشَ ما ظَهَرَ مِنها وما بَطَنَ، ولا تَقتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إلّا بِالحَقِّ. =

شَيْئًا﴾، فقيل: إنّ «لا» نافية، وقيل: ناهية، وقيل: زائدة. والجميع محتمَل.

وحاصل القول في الآية أنّ «ما» خبرية بمعنى «الّذي» منصوبة بـ «أتلُ»،[1] وحرّم ربكم: صلة، وعليكم: متعلّقٌ[2] بـ «حرّم». هذا هو الظاهر، وأجاز الزجّاج[3] كون «ما» استفهاميةً منصوبة بـ «حرّم»، والجملة محكيّة بـ «أتلُ» لأنه بمعنى: أقول. ويجوز أن يعلّق «عليكم» بـ «أتلُ». ومَن رجّح إعمال أوّل المتنازعَين ـ وهم الكوفيّون ـ رجّحه على تعلّقه بـ «حرّم».

وفي «أنْ» وما بعدها أوجُه: أحدُها: أن يكونا في موضع نصب بدلًا من «ما»، وذلك على أنها موصولة لا استفهامية، إذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام. الثاني: أن يكونا في موضع رفع خبرًا لـ «هو» محذوفًا، أجازهما بعض المُعربين. وعليهما فـ «لا» زائدة. قاله ابن الشجري،[4] والصواب أنها نافية على الأوّل، وزائدة على الثاني. والثالثُ: أن يكون الأصل «أُبيِّنُ لكم ذلك لئلّا تُشركوا». وذلك لأنهم إذا حرَّم عليهم رؤساؤهم ما أحلَّه الله ـ تعالى ـ لهم[5] فأطاعوهم أشركوا، لأنهم جعلوا غيرَ الله بمنزلته. والرابعُ: أن الأصل «أُوصيكم بألّا تُشركوا» بدليل أنّ ﴿وبِالوالِدَينِ إحسانًا﴾ معناه: وأُوصيكم بالوالدَين، وأنّ في آخر الآية ﴿ذلِكُم وَصّاكُم بِهِ﴾. وعلى هذين الوجهين فحُذفَتِ الجملة وحرف الجرّ. والخامسُ: أنّ التقدير «أتلُ عليكم ألّا تُشرِكوا»، فحُذف مدلولًا عليه بما تقدّم. وأجاز هذه الأوجهَ الثلاثة الزجّاج.[6] والسادسُ: أنّ الكلام تمّ عند «حرّم ربُّكم»، ثمّ ابتُدِئ[7] «عليكم ألّا تُشركوا وأن تُحسِنوا بالوالدين إحسانًا وألّا تَقتلوا ولا تَقربوا». فـ «عليكُم» على هذا اسمُ فعلٍ بمعنى: الزَمُوا. و«أنْ» في الأوجه الستّة مصدريةٌ، و«لا» في الأوجه الأربعة الأخيرة نافية. والسابعُ: أنَّ «أنْ» مفسِّرة بمعنى: أي، و«لا» ناهية، فالفعل[8] مجزوم لا منصوب، وكأنّه قيل: أقول لكم: لا تُشرِكوا به شيئًا وأحسِنوا بالوالدَين إحسانًا. وهذان الوجهان الأخيران أجازهما ابن الشجري.[9]

= ذلِكُم وَصّاكُم بِهِ، لَعَلَّكُم تَعقِلُونَ﴾، وما بعدُ هو منها.

(١) عند المحشّي: «أتْلُ» هنا وفيما بعد.

(٢) ط: متعلقة.

(٣) معاني القرآن ٢: ٣٠٤.

(٤) الأمالي ١: ٤٧. والعبارة فيها تقديم وتأخير في ق.

(٥) سقط من ط.

(٦) معاني القرآن ٢: ٣٠٣.

(٧) خ وب: ابتدأ.

(٨) في الأصل وط: والفعل.

(٩) الأمالي ١: ٤٨.

الموضع الثالث:[١] قوله تعالى: ﴿وما يُشعِرُكُم أنَّها إذا جاءتْ لا يُؤمِنُونَ﴾؟ فيمَن فتح الهمزة،[٢] فقال قوم منهم الخليل والفارسي:[٣] «لا: زائدة. وإلّا لكان عذرًا[٤] للكُفّار»،/ ١٠٢وردّه الزجّاج[٥] بأنها نافية في قراءة الكسر، فيجب ذلك في قراءة الفتح. وقيل: «نافية»، واختَلف القائلون بذلك فقال النحّاس:[٦] حُذف المعطوف أي: أو أنهم يؤمنون. وقال الخليل في قولٍ له آخَر: «أنَّ» بمعنى «لعلّ» مثلَ: إيْتِ[٧] السُّوقَ أنَّكَ تَشتري لنا شيئًا. ورجّحه الزجّاج وقال:[٨] إنهم أجمعوا عليه. وردّه الفارسي فقال:[٩] التوقُّع الذي في «لعلّ» ينافيه الحكم بعدم إيمانهم. يعني في قراءة الكسر. وهذا نظير ما رجّح به الزجّاج كونَ «لا» غيرَ زائدة. وقد انتصروا لقول الخليل بأن قالوا: يؤيّده أنّ «يُشعِركُم، ويُدرِيكُم» بمعنًى[١٠]، وكثيرًا ما تأتي «لعلّ» بعد فعل الدِّراية نحو[١١]: ﴿وما يُدرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾؟ وأنّ في مصحف أُبَيّ: «وما أدراكُم لَعَلَّها».

وقال قوم: «أنّ»: مؤكِّدةٌ، والكلام فيمن حُكم بكفرهم ويُئس من إيمانهم،[١٢] والآية عُذر للمؤمنين أي: إنّكم معذورون لأنكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء من أنّهم لا يؤمنون حينئذ. ونظيره[١٣]: ﴿إنَّ الَّذِينَ حَقَّت عليَهِم كَلِمةُ رَبِّكَ لا يُؤمِنُونَ، ولَو جاءتْهُم كُلُّ آيةٍ﴾. وقيل: التقدير: لأنّهم، واللام متعلّقة بمحذوف أي: لأنّهم لا يؤمنون امتنعْنا من الإتيان بها، ونظيره[١٤]: ﴿وما مَنَعَنا أن نُرسِلَ بِالآياتِ إلّا أنْ كَذَّبَ بِها الأوَّلُونَ﴾، واختاره الفارسي.[١٥] واعلم أنّ مفعولَ[١٦] «يُشعِرُكُم» الثانيَ على هذا القول وعلى

---

(١) يعني: مما اختُلف فيه في «لا» أنافية أم زائدة؟ والآية هي ذات الرقم ١٠٩ من سورة الأنعام.

(٢) يعني همزة: أنّ.

(٣) الحجة ٣: ٣٨١.

(٤) أي: بأن مجيئها يسبب إيمانهم، فالمسلمون يطلبونها بحق. وأُلحق هنا بحاشية الأصل عن نسخة «لهم أي».

(٥) معاني القرآن ٢: ٢٨٢. وانظر البحر ٤: ٢٠٢.

(٦) انظر البحر ٤: ٢٠٢.

(٧) ط: ائتِ.

(٨) معاني القرآن ٢: ٢٨٣.

(٩) الحجة ٣: ٣٧٧.

(١٠) أُلحق هنا بحاشية الأصل عن نسخة: واحد.

(١١) الآية ٣ من سورة عبس.

(١٢) في الأصل تصحيحٌ جعل العبارة: «لِمن حُكم بكفرهم ويُئس من إيمانهم والسياق يأباه». والعبارة أصحّ مما هنا في ش.

(١٣) الآيتان ٩٦ و٩٧ من سورة يونس لا ٩٦ فقط كما جاء في ط.

(١٤) الآية ٥٨ من سورة الإسراء.

(١٥) هذا ما ذكره أبو حيان في البحر ٤: ٢٠٢، وليس في الحجة ٣: ٣٧٧ ـ ٣٨٠.

(١٦) سقطت ورقات هنا من ب ثم وردت بعدُ.

القول بأنها بمعنى «لعلّ» محذوفٌ أي: إيمانَهم، وعلى بقيّة الأقوال «أنَّ» وصلتُها.

الموضع الرابع:(١) ﴿وحَرامٌ علَى قَرْيةٍ أهلَكْناها أنَّهُم لا يَرجِعُونَ﴾، فقيل: لا: زائدةٌ، والمعنى: مُمتنعٌ على أهل قرية قدّرْنا إهلاكَهم لِكُفرهم(٢) أنَّهم يَرجعون عن الكُفر إلى قيام الساعة. وعلى هذا فـ «حَرامٌ» خبرٌ مقدّم(٣) وجوبًا لأن المُخبَر عنه «أنَّ» وصلتُها، ومثله:(٤) ﴿وآيةٌ لَهُم أنّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُم﴾، لا مبتدأٌ و«أنَّ» وصلتُها فاعلٌ أغنَى عن الخبر كما جوّزه أبو البقاء،(٥) لأنه ليس بوصف صَريح، ولأنه لم يَعتمد على نفي ولا استفهام. وقيل:(٦) نافية، والإعراب إمّا على ما تقدّم، والمعنى: مُمتنع عليهم أنَّهم لا يرجعون إلى الآخرة، وإمّا على أنّ «حَرامٌ»: مبتدأ حُذف خبره أي: قبولُ أعمالِهم، وابتُدئ بالنكرة لتقيُّدها(٧) بالمعمول، وإمّا على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي: والعمل الصالح حرامٌ عليهم. وعلى الوجهين فـ «أنَّهُم لا يَرجِعُونَ» تعليل على إضمار اللام، والمعنى: أنهم(٨) لا يَرجعون عمّا هم فيه. ودليل المحذوف ما تقدّم من قوله تعالى(٩): ﴿فمَن يَعمَلْ مِنَ الصّالِحاتِ، وهُوَ مُؤمِنٌ، فلا كُفرانَ لِسَعيِهِ﴾. ويؤيّدهما تمام الكلام قبل مجيء «إنّ» في قراءة بعضهم بالكسر.

الموضع الخامس:(١٠) ﴿ما كانَ لِبَشَرٍ أنْ يُؤتِيَهُ اللهُ الكِتابَ والحُكمَ والنُّبُوّةَ، ثُمَّ يَقُولَ لِلنّاسِ: كُونُوا عِبادًا لِي مِن دُونِ اللهِ ـ ولكِنْ كُونُوا رَبّانِيِّينَ بِما كُنتُم تُعَلِّمُونَ الكِتابَ، وبِما كُنتُم تَدرُسُونَ ـ ولا يأمُرَكُم أنْ تَتَّخِذُوا المَلائكةَ والنَّبِيِّينَ أربابًا﴾. قُرئ في السَّبع برفع «يأمُرُكُم» ونصبه، فمَن رفعه قطعه ممّا(١١) قبله وفاعلُه ضميرُه ـ تعالى ـ أو ضميرُ الرسول، ويؤيّد الاستئنافَ قراءةُ بعضهم «ولَن يأمُرَكُم»، و«لا» على هذه القراءة: نافيةٌ لا غيرُ. ومَن نصبه فهو معطوف على «يُؤتِيَهُ» كما أنَّ «يَقُولَ» كذلك، و«لا» على هذا:(١٢) زائدةٌ مؤكِّدةٌ لمعنى النفي السابق، وقيل: على «يَقُولَ». ولم يذكر الزمخشري غيرَه، ثمّ جوّز في «لا» وجهين:(١٣)

---

(١) يعني: مما اختُلف فيه في «لا» أنافية أم زائدة؟ والآية هي ذات الرقم ٩٥ من سورة الأنبياء.

(٢) يعني: الذي سبّب هلاكهم. وسقط «الكفرهم» من ط.

(٣) خ: متقدم.

(٤) الآية ٤١ من سورة يس: ﴿وآيةٌ لَهُم أنّا حَمَلْنا ذُرِّيَّتَهُم في الفُلْكِ المَشحُونِ﴾. وهنا ينتهي الخرم الملحق في خ.

(٥) التبيان ص ٩٢٧.

(٦) زاد هنا في ط: لا.

(٧) ط: لتقييدها.

(٨) في الأصل: «لأنهم». وسقطت من ط.

(٩) الآية ٩٤ من سورة الأنبياء.

(١٠) الآيتان ٧٩ و٨٠ من سورة آل عمران.

(١١) ط: عما.

(١٢) ط: هذه.

(١٣) الكشاف ١: ٣٣١.

أحدُهما: الزيادةُ، فالمعنى: ما كان لبشرٍ أن يُنصِّبه الله للدعاء إلى عبادته وترك الأنداد، ثم يأمرَ الناس بأن يكونوا عبادًا له، ويأمرَكم أن تتّخذوا الملائكة والنبيِّين أربابًا، والثاني: أن تكون غيرَ زائدة، ووجّهه بأنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ[1] كان ينهَى قريشًا عن عبادة الملائكة، وأهلَ الكتاب عن عبادة عُزير وعيسى، فلمّا قالوا له:[2] «أنتّخذُك ربًّا»؟ قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبئَه[3] اللهُ ثم يأمرَ الناس بعبادته وينهاكم[4] عن عبادة الملائكة والأنبياء. هذا ملخّص كلامه، وإنما فسّر «لا يأمر» بـ «ينهَى» لأنها حالته عليه الصلاة والسلام. وإلّا فانتفاء الأمر أعمّ من النهي والسكوت. والمراد الأوّل[5] وهي الحالة التي يكون بها البشر متناقضًا، لأنَّ نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين / ١٠٣ فلا يستحقّون[6] أن يُعبدوا، وهو شريكهم في كونه مخلوقًا. فكيف يأمرهم بعبادته؟ والخطابُ في «ولا يأمُرَكُم» على القراءتين التفاتٌ.

تنبيه

قرأ جماعة[7]: ﴿واتّقُوا فِتْنَةً لَتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وخرّجها أبو الفتح[8] على حذف ألف «لا» تخفيفًا كما قالوا: «أمَ واللهِ»، ولم يَجمع بين القراءتين بأن يُقدِّر «لا»[9] في قراءة الجماعة زائدة لأنّ التوكيد بالنون يأبى ذلك.

٧٢ ـ لاتَ

اختُلف فيها في أمرين:

١ ـ أحدُهما: في حقيقتها، وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدُها: أنها كلمة واحدة فِعلٌ ماضٍ، ثم اختَلف هؤلاء على قولين: أحدُهما: أنها في الأصل بمعنى «نَقَصَ»، من قوله تعالى[10]: ﴿لا يَلِتْكُم مِن أعمالِكُم شَيئًا﴾ ـ فإنه يقال: «لاتَ يَلِيتُ» كما يقال: «ألَتَ يألِتُ»، وقد قُرئ بهما، ثم استُعملت للنفي كما أنّ «قَلَّ»

(١) ش: «عليه أفضل الصلاة والسلام». ط: أن النبي عليه الصلاة والسلام.

(٢) ليس «له» في ط.

(٣) ب: يستنبيه.

(٤) ش وط: وينهاهم.

(٥) يعني النهي.

(٦) ط: لا يستحقون.

(٧) الآية ٢٥ من سورة الأنفال: ﴿واتَّقُوا فِتنةً، لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خاصّةً﴾.

(٨) المحتسب ١: ٢٧٧.

(٩) كذا، ولو زعم أن ألف «لا» هي الزائدة لصح الجمع بين القراءتين. ط: تقدر لا.

(١٠) الآية ١٤ من سورة الحجرات: ﴿وإن تُطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِن أعمالِكُم شَيئًا. إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وليس «شيئًا» في خ.

كذلك. قاله أبو ذرٍّ الخُشَني ـ[(١)] والثاني: أن أصلها «لَيِسَ» بكسر الياء، فقُلِبت[(٢)] ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، وأُبدلَتِ السين تاءً. والمذهب الثاني: أنها كلمتان «لا» النافيةُ والتاء لتأنيث اللفظة كما في «ثُمَّتَ وربَّتَ»، وإنما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين، قاله الجمهور، والثالث أنها كلمة وبعضُ كلمة، وذلك أنها «لا» النافيةُ والتاء زائدة في أول «الحِين». قاله أبو عُبيدة وابن الطَّراوة،[(٣)] واستدلّ أبو عُبيدة بأنه وجدَها في «الإمام» ـ وهو مُصحف عُثمان رضي الله عنه ـ مختلطةً بـ «حِين» في الخطّ، ولا دليل فيه. فكم في خطّ المُصحف من أشياءَ خارجةٍ عن القياس! ويشهد للجمهور أنه يوقف عليها بالتاء والهاء، وأنها رُسمت منفصلةً عن الحِين، وأن التاء قد تُكسر على أصل حركة التقاء الساكنين، وهو معنى قول الزمخشري:[(٤)] وقُرِئ بالكسر على البناء كـ «جَيْرِ». انتهَى. ولو كان فعلًا ماضيًا لم يكن للكسر وجه.

٢ ـ الثاني:[(٥)] في عملها، وفي ذلك أيضًا ثلاثة مذاهب: أحدها: أنها لا تعمل شيئًا، فإن ولِيَها مرفوعٌ فمبتدأ حُذف خبره، أو منصوبٌ فمعمولٌ[(٦)] لفعل محذوف، وهذا قول الأخفش[(٧)] والتقديرُ عنده في الآية:[(٨)] لا أرَى حِينَ مناصٍ، وعلى قراءة الرفع: ولا حِينُ مناصٍ كائنٌ لهم. الثاني: أنها تعمل عمل «إنَّ» فتنصب الاسم وترفع الخبر، وهذا قول آخَرُ للأخفش،[(٩)] والثالث: أنها تعمل عمل «ليسَ»، وهو قول الجمهور. وعلى كلِّ قول[(١٠)] فلا يُذكَر بعدها إلّا أحدُ المعمولَين،[(١١)] والغالب أن يكون المحذوف هو المرفوعَ. واختُلف في معمولها، فنصَّ الفرّاء على أنها لا تعمل الّا في لفظة الحِين، وهو ظاهر قول سيبويه، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنها تعمل في الحِين وفيما رادفَه. قال الزمخشري:[(١٢)] زيدَتِ التاء على «لا» وخُصّت بنفي الأحيان.

---

(١) مصعب بن محمد الأندلسي إمام في النحو والعربية والشعر وأيام العرب توفي سنة ٦٠٤. البغية ٢٨٧.

(٢) زاد هنا في ط: الياء.

(٣) انظر الجنى الداني ص ٤٨٦ ومجاز القرآن ١: ١٠٨.

(٤) الكشاف ٣: ٣.

(٥) ط: الأمر الثاني.

(٦) في الأصل وط: فمفعول.

(٧) كذا زعم ابن عصفور، والقول هو للسيرافي، وانظر معاني القرآن للأخفش ٢: ٤٥٣ والهمع ١: ١٢٦ و٤٦١ و٢: ١٢٣ وشرح كتاب سيبويه٣: ٤٣.

(٨) يعني الآية ٣ من سورة ص، وسترد بعد قليل.

(٩) كذا أيضًا، وانظر معاني القرآن له ٢: ٤٥٣.

(١٠) يعني من القولين الأخيرين. أمّا الأول فليس لها فيه معمول لأن المنصوب ناصبه: أرى. وليس هذا الفعل معمولًا لها، وما ذكره المحشّي لا وجه له.

(١١) ن: أحد المفعولين.

(١٢) الكشاف ٣: ٢.

تنبيه

قُرِئَ[1]: ﴿ولاتَ حِينِ مَناصٍ﴾ بخفضِ الحِين، فزعم الفرّاء أنَّ «لاتَ» تُستعمل حرفًا جارًّا لأسماء الزمان خاصّةً[2] كما أنَّ «مُذ ومُنذُ» كذلك، وأنشد:[3]

٤٥٧ ـ طَلَبُوا صُلحَنا، ولاتَ أوانٍ

وأُجيب عن البيتِ[4] بجوابين: أحدُهما: أنه على إضمار «مِنِ» الإستغراقيةِ،[5] ونظيرُه في بقاء عمل الجارّ مع حذفِه وزيادتِه قولُه:[6]

٤٥٨ ـ ألا رَجُلٍ، جَزاهُ اللهُ خَيرًا

فيمن رواه بجرّ «رَجُل»، والثاني: أن الأصل «ولاتَ أوانَ صُلحٍ»[7] ثم بُني المضاف لقطعه عن الإضافة، وكان بناؤه على الكسر لشَبَهه بـ «نَزالِ» وزنًا، أو لأنه قُدِّر بناؤه على السكون ثم كُسر على أصل التقاء الساكنين كـ «أمسِ وجَيرِ»، ونُوِّن للضرورة ـ وقال الزمخشري:[8] «للتعويض كيَومَئِذٍ». ولو كان كما زعم لأُعرب لأنّ العِوض يَتنزَّلُ[9] منزلةَ المُعوَّض منه ـ وعن القراءةِ[10] بالجواب الأوّل وهو واضح، وبالثاني وتوجيهُه أنّ الأصل «حينَ مناصِهم» ثم نُزِّل قطعُ المضاف إليه من «مَناص» منزلةَ قطعه من «حِين» لاتّحاد المضاف والمضاف إليه. قاله الزمخشري:[11] وجُعل التنوين عوضًا عن المضاف إليه، ثم بُنى الحِين لإضافته إلى غير متمكّن. انتهَى. والأَولى أن يقال: إنّ التنزيل المذكور اقتضَى بناء الحِين ابتداء، وإنّ المَناص مُعربٌ، وإن كان قد قُطع عن الإضافة / ١٠٤ بالحقيقة، لكنّه ليس بزمانٍ فهو كـ «كلّ وبعض».

---

(١) الآية ٣ من سورة ص: ﴿كَم أهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ فنادَوا، ولاتَ حِينَ مَناصٍ﴾! والمناص: الفِرار.

(٢) كذا، وانظر معاني القرآن ٢: ٢٩٧.

(٣) صدر بيت لأبي زُبيد الطائي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٩ وعجزه:

فأجَبنا أنْ لاتَ حِينَ بَقاءِ

يعني أنهم طلبوا الصلح في غير وقته، فأجابوهم بأنه لا بقاء لهم الآن. فالتقدير عندي: ولات وقتِ صلحٍ كائنًا. وهذا خلاف ما اضطرب فيه المحشّون. وعند المحشّي: أن لاتَ حينَ.

(٤) يريد صدر البيت.

(٥) وهي حرف جر زائدٌ.

(٦) مضى تحت الرقم ١١١.

(٧) يعني أن التقدير: ولاتَ الأوانُ أوانَ صلحٍ. فاسم «لات» محذوف. ط: أوانُ صلح.

(٨) الكشاف ٣: ٣. وهو في الكلام على الآية الكريمة أيضًا.

(٩) في الأصل: مُنزّل.

(١٠) العطف على: عن البيت.

(١١) الكشاف ٣: ٣. وفي الأصل: قال الزمخشري.

٧٣ ـ لَو

على خمسة أوجُه:

١ ـ أحدُها: «لَوِ» المستعملةُ في نحو: لو جاءني أكرمتُه.[١] وهذه تفيد ثلاثة أُمور: أحدُها: الشرطية. أعني عقد السببيّة والمُسبَّبيّة بين الجملتين بعدها. والثاني: تقييد الشرطية بالزمن الماضي. وبهذا الوجه وما يُذكر بعده فارقتْ «إنْ». فإنّ [«إنْ»][٢] تلك لعقد السببيّة والمُسبَّبيّة في المستقبل، ولهذا قالوا: الشرط بـ«إنْ» سابق على الشرط بـ«لو». وذلك لأن الزمن المستقبل[٣] سابق على الزمن الماضي عكسَ ما يَتوهّم المبتدئون. ألا ترى أنك تقول: «إن جئتَني غدًا أكرمتُك»، فإذا انقضى الغد ولم يجئ قلت: لو جئتَني أمسِ أكرمتُك؟ الثالث: الامتناع. وقد اختلف النحاة في إفادتها له وكيفية إفادتها إيّاه على ثلاثة أقوال:

أحدُها: أنها لا تُفيده بوجهٍ، وهو قول الشَّلَوبِين،[٤] زعم أنها لا تدلّ على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي، كما دلّت «إنْ» على التعليق في المستقبل ولم تدلَّ[٥] بالإجماع على امتناع ولا ثبوت، وتبعه على هذا القول ابن هشام الخَضراوي. وهذا الذي قالاه كإنكار الضروريات، إذ فهمُ الامتناع منها كالبديهي، فإنّ كلّ مَن سمعَ «لو فَعَلَ» فهم عدمَ وقوع الفعل من غير تردّد. ولهذا يصحّ في كل موضع استُعملت فيه أن تُعقِبه بحرف الاستدراك داخلًا على فعل الشرط مَنفيًّا لفظًا أو معنًى، تقول: لو جاءني أكرمتُه لكنّه[٦] لم يجئْ.

ومنه قولُه:[٧]

٤٥٩ ـ ولَو أنَّما أسعَى لِأدنَى مَعِيشةٍ ... كَفانِي، ولَم أطلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المالِ
ولكِنَّما أسعَى لِمَجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقَد يُدرِكُ المَجدَ المُؤَثَّلَ أمثالِي

وقولُه:[٨]

٤٦٠ ـ فلَو كانَ حَمدٌ يُخلِدُ النّاسَ لَم تَمُتْ ... ولكِنَّ حَمدَ النّاسِ لَيسَ بِمُخلِدِ

---

(١) ط: لأكرمته.
(٢) تتمة من ن.
(٣) يعني: في الشرط.
(٤) انظر الجنى الداني ص ٢٧٦.
(٥) ط: ولم تدلُّ إن.
(٦) ط: ولكنه.
(٧) البيتان لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٩. والمؤثل: القديم له أصل.
(٨) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٣٦.

ومنه قولُه تعالى[1]: ﴿ولَو شِئنا لآتينا كُلَّ نَفسٍ هُداها، ولكِنْ حَقَّ القَولُ مِنِّي: لَأملَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ أي: ولكن لم أشأْ ذلك فحقَّ القول منّي، وقولُه تعالى[2]: ﴿ولَو أراكَهُم كَثِيرًا لَفَشِلتُم ولَتَنازَعتُم في الأمرِ، ولكِنَّ اللهَ سَلَّمَ﴾ أي: فلم يُرِيكُمُوهُم[3] كذلك، وقولُ الحماسيّ:[4]

٤٦١ ـ لَو كُنتُ مِن مازِنٍ لَم تَستَبِحْ إبِلِي بَنُو اللَّقِيطةِ، مِن ذُهلِ بنِ شَيبانا

ثمّ قال:

لكِنَّ قَومِي، وإن كانُوا ذَوِي عَدَدٍ، لَيسُوا مِنَ الشَّرِّ في شَيءٍ، وإن هانا

إذِ المعنى: لكنَّني لستُ من مازنٍ، بل من قوم ليسوا في شيء من الشرّ وإن هان، وإن كانوا ذَوِي عددٍ. فهذه المواضع ونحوُها بمنزلة قوله تعالى[5]: ﴿وما كَفَرَ سُلَيمانُ، ولكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿فلَم تَقتُلُوهُم ولكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم، وما رَمَيتَ إذْ رَمَيتَ ولكِنَّ اللهَ رَمَى﴾.

الثاني:[6] أنها تُفيد امتناعَ الشرط وامتناعَ الجواب جميعًا، وهذا هو القول الجاري على ألسنة المُعرِبين ونصَّ عليه جماعة من النحويّين، وهو باطل بمواضع كثيرةٍ، منها قولُه تعالى[7]: ﴿ولَو أنَّنا نَزَّلْنا إلَيهِمُ المَلائكةَ وكَلَّمَهُمُ المَوتَى وحَشَرْنا علَيهِم كُلَّ شَيءٍ قُبُلًا ما كانُوا لِيُؤمِنُوا﴾، ﴿ولَو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ والبَحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعةُ أبحُرٍ ما نَفِدَتْ كِلماتُ اللهِ﴾، وقولُ عُمر رضي الله عنه[8]: «نِعمَ العَبدُ صُهَيبٌ! لَو لَم يَخَفِ اللهَ لَم يَعصِهِ»، وبيانُه[9] أنّ كلَّ شيء امتنع ثَبَتَ نقيضُه، فإذا امتنع «ما قامَ» ثَبَتَ «قامَ» وبالعكس. وعلى هذا، فيلزم على هذا القول في الآية الأُولى ثبوتُ إيمانِهم مع عدم نزولِ الملائكة وتكليمِ الموتى لهم وحشرِ كلِّ شيء عليهم، وفي الثانية نفادُ الكلمات مع عدم كونِ كلِّ ما في الأرض من شجرة أقلامًا تكتب الكلماتِ وكونِ البحرِ الأعظم بمنزلة الدَّواة وكونِ سبعة الأبحر[10] مملوءةً مِدادًا وهي تَمُدّ ذلك البحر، ويلزم في الأثر ثبوتُ المَعصية مع ثبوت الخوف. وكلُّ ذلك عكسُ المراد.

(١) الآية ١٣ من سورة السجدة.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأنفال.

(٣) كذا في الأصل والنسخ بعدم حذف الياء للجزم وهي لغة لبعض العرب بحذف ضمة الإعراب، وحذفت في ط دون بيان.

(٤) البيتان مضيا تحت الرقم ١٩.

(٥) الآيتان: ١٠٢ من سورة البقرة و١٧ من سورة الأنفال.

(٦) ط: والثاني.

(٧) الآيتان: ١١١ من سورة الأنعام و٢٧ من سورة لقمان.

(٨) هذا هو المشهور، وروي على أنه حديث شريف كما في عمدة القاري ١: ٢٠٢.

(٩) أي: بيان بطلان قول المعربين والجماعة: امتناع الشرط والجواب.

(١٠) ط: السبعة الأبحر.

والثالث: أنها تفيد امتناع الشرط خاصّة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته، ولكنّه إن كان مساويًا للشرط في العموم كما في قولك: / ١٠٥ «لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا» لزم انتفاؤه لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاءُ مسبَّبه، وإن كان أعمَّ كما في قولك: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا» فلا يلزم انتفاؤه، وإنما يلزم انتفاء القدْر المساوي منه للشرط. وهذا قول المحقِّقين. ويتلخّص على هذا أن يقال: إنّ «لو» تدلّ على ثلاثة أمور: عَقدُ السببيّة والمسبَّبيّة، وكونُهما في الماضي، وامتناعُ السبب.[1] ثم تارةً يُعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارةً لا يُعقل.[2]

فالنوع الأوّل:[3] على ثلاثة أقسام: ما يوجِب فيه الشرعُ أو العقل انحصارَ مُسبَّبيّةِ الثاني في سببيّة الأوّل نحو[4]: ﴿ولَو شِئنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾، ونحو: لو كانت الشمس طالعةً كان النهار موجودًا ـ وهذا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناعُ الثاني قطعًا ـ وما يوجب أحدُهما فيه عدمَ الانحصار المذكور نحو: لو نامَ[5] لانتقض وُضوءُه، ونحو: لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا ـ وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأوّل امتناعُ الثاني كما قدّمنا ـ وما يجوِّز فيه العقلُ ذلك نحو: لو جاءني أكرمتُه. فإنّ العقل يجوّز انحصار سبب الإكرام في المجيء، ويرجّحه أن ذلك هو الظاهر من ترتيب الثاني على الأول وأنه المتبادِر إلى الذهن واستصحابُ الأصل. وهذا النوع[6] يدلّ فيه العقلُ على انتفاء المسبَّب المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقًا، ويدلّ الاستعمال والعُرف على الانتفاء المطلق.

والنوع الثاني:[7] قسمان: أحدُهما:[8] ما يُراد فيه تقرير الجواب وُجِد الشرط أو فُقِد، ولكنّه مع فَقده أَولى، وذلك كالأثر عن عُمر فإنّه يدلّ على تقرير عدم العصيان على كلّ حال، وعلى أنّ انتفاء المَعصية مع ثبوت الخوف أَولى، وإنما لم تدلّ[9] على انتفاء الجواب لأمرين: أحدُهما: أنّ دلالتها على ذلك إنما هو[10] من باب مفهوم المُخالفة، وفي هذا الأثر دلّ مفهوم المُوافقة على عدم

---

(١) العطف أيضًا على «عقدُ». ط: وكونهما في الماضي وامتناعِ السبب.

(٢) اعترض الدماميني على هذا ثم ذكر له ما يسوّغه، ولكن المحشّي ذكر الاعتراض وغاب عنه التسويغ. انظر حاشية الدماميني ١٩٨.

(٣) يعني ما يُعقل فيه ارتباط مناسب بين الجزأين.

(٤) الآية ١٧٦ من سورة الأعراف لا ٢٧٥ كما جاء في ط.

(٥) ط: قامَ.

(٦) يعني: القِسم. وهو الثالث مما أجمل قبل.

(٧) يعني ما لا يُعقل فيه ارتباط مناسب بين الجزأين.

(٨) أي: القِسم الأول.

(٩) يعني: لو.

(١٠) كذا بعودة ضمير المذكر على: دلالة، ولم يتنبه لذلك المحشّون.

المَعصيـة لأنـه إذا انتفـت المَعصية عند عـدم الخوف فعند الخـوف أَولى، وإذا تعارض هـذان المفهومان قُـدِّم مفهـوم المُوافقـة. الثانـي: أنـه لمـّا فُقِـدت المناسـبة انتفـت العلّيّـة، فلم يُجعـل عدم الخـوف علّة عـدم المَعصيـة، فعلمنـا أنّ عـدم المَعصيـة معلَّل بأمر آخـر، وهـو الحياء والمهابـة والإجـلال[١]، وذلك مستمرّ مـع الخـوف، فيكـون عـدم المَعصية عنـد عدم الخـوف مسـتندًا إلى ذلك السـبب وحـده، وعند الخـوف مسـتندًا إليـه فقـط أو إليـه وإلـى الخـوف معًا. وعلـى ذلـك تتخـرّج آيـة «لُقمـان»[٢] لأن العقل يجـزم بـأن الكلمـات إذا لـم تنفَـد، مـع كثـرة هـذه الأمـور، فـلَأَلّا تنفَـد مـع قلّتهـا وعـدم بعضهـا أَولى. وكـذا[٣]: ﴿ولَـو سَـمِعُوا ما اسـتَجابُوا لَكُم﴾ لأن عدم الاسـتجابة عند عدم السـماع أَولى، وكـذا[٤]: ﴿ولَو أسـمَعَهُم لَتَوَلَّـوا﴾ فـإن التولِّـيَ عند عدم الإسـماع أَولى، وكذا: ﴿لَـو أنتُم تَملِكُـونَ خَزائنَ رَحْمـةِ رَبِّي إذًا لَأمسَـكتُم[٥]﴾ فـإنّ الإمسـاك عند عدم ذلـك أَولى.

والثاني:[٦] أن يكون الجواب مقرَّرًا على كلِّ حال من غير تعرُّض لِأَولوية نحو[٧]: ﴿ولَو رُدُّوا لَعادُوا﴾. فهذا وأمثاله يُعرَف ثبوتُه بعلّة أُخرى مستمرّة على التقديرين، والمقصودُ في هذا القسم تحقيقُ ثبوت الثاني، وأمّا الامتناع في الأوّل فإنه وإن كان حاصلًا لكنه ليس المقصودَ. وقد اتَّضحَ أنّ أفسدَ تفسيرٍ[٨] لـ «لَو» قولُ من قال: «حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ»، وأنّ العبارة الجيّدة قولُ سيبويه رحمه الله:[٩] «حرفٌ لِما كان سيقعُ لوقوع غيره»، وقولُ ابن مالك: «حرفٌ يدلّ على انتفاءِ تالٍ يلزمُ[١٠] لثبوته ثبوتُ تاليه».[١١] ولكن قد يقال: إنّ في عبارة سيبويه إشكالًا ونقصًا.[١٢]

فأمّا الإشكالُ فإنّ اللامَ من قوله «لوقوع غيره» في الظاهر لامُ التعليل، وذلك فاسد فإنّ عدمَ نفاد

---

(١) زاد هنا في ط: والإعظام.

(٢) يعني الآية ٢٧ من تلك السورة وقد مضت قبل.

(٣) الآيتان ١٣ و١٤ من سورة فاطر: ﴿والَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِهِ ما يَملِكُونَ مِن قِطمِيرٍ. إن تَدعُوهُم لا يَسمَعُوا دُعاءَكُم، ولَو سَمِعُوا ما استَجابُوا لَكُم﴾.

(٤) الآية ٢٣ من سورة الأنفال: ﴿ولَو عَلِمَ اللهُ فِيهِم خَيرًا لَأسمَعَهُم، ولَو أسمَعَهُم لَتَوَلَّوا وهُم مُعرِضُونَ﴾.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء. وزاد هنا في ط: ﴿خَشْيَةَ الإنفاقِ﴾.

(٦) يعني القسم الثاني من النوع الثاني.

(٧) الآية ٢٨ من سورة الأنعام: ﴿ولَو رُدُّوا لَعادُوا لِما نُهُوا عَنهُ﴾.

(٨) هذا عن المرادي في الجنى الداني ص ٢٧٤ مع التهويل، وهو مردود.

(٩) الكتاب ٢: ٣٠٧.

(١٠) ش وط: ويلزم.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٠.

(١٢) ط: «ونقضًا» بالضاد هنا وفيما بعد.

الكلمات ليس معلَّلًا بأنّ ما في الأرض من شجرة أقلام وما بعده بل بأنّ صفاتِه ـ سبحانه ـ لا نهاية لها، والإمساكَ خشيةَ الإنفاق ليس معلَّلًا بمُلك[1] خزائن رحمة الله بل بما طُبعوا عليه من الشحّ، وكذا التولّي وعدمُ الاستجابة ليسا معلَّلَين بالسماع بل بما هم عليه من العتوّ والضلال، وعدمُ مَعصية صهيب ليست معلَّلة بعدم الخوف بل بالمَهابة. والجواب أن تقدَّر اللام للتوقيت مثلَها في[2]: ﴿لا يُجَلِّيها لِوقتِها إلّا هُوَ﴾ أي: أنّ الثانيَ ثَبَتَ[3] عند ثبوت الأوّل. وأمّا النقصُ فلأنها لا تدلّ على أنها دالّة على امتناع شرطها. والجواب: أنه مفهوم / ١٠٦ من قوله: «[4] كان سيقع»، فإنه دليل على أنه لم يقع. نعمْ في عبارة ابن مالك نقصٌ، فإنها لا تفيد أنّ اقتضاءها للامتناع في الماضي، فإذا قيل: «لَو: حرف يقتضي في الماضي امتناعَ ما يليه واستلزامَه لتاليه» كان ذلك أجودَ العبارات.

تنبيهان

الأوّل: اشتَهر[5] بين الناس السؤالُ عن معنى الأثر المرويِّ عن عُمر ـ رضي الله عنه ـ[6] وقد وقع مثلُه في حديثِ رسول الله ﷺ وكلامِ الصِّدِّيق رضي الله عنه، وقلّ من يتنبّه لهما. فالأول: قولُه ـ عليه الصلاة والسلام ـ في بنت أبي سلَمة: «إنّها لَو لَم تَكُن رَبِيبَتِي في حِجري ما حَلَّت لِي. إنّها لَابنةُ أخِي مِنَ الرَّضاعةِ»،[7] فإنّ حِلَّها له ـ عليه الصلاة والسلام ـ مُنتفٍ[8] من جهتَين: كونُها ربيبتَه في حِجره، وكونُها ابنةَ أخيه من الرَّضاعة، كما أنّ مَعصية صُهيب مُنتفيةٌ من جهتَي المَخافة والإجلال، والثاني: قولُه ـ رضي الله عنه ـ لمّا طوّل في صلاة الصُّبح وقيل له: «كادَتِ الشَّمسُ تَطلُعُ»[9]: «لَو طَلَعَتْ ما وَجَدَتْنا غافِلِينَ»، لأنّ الواقع عدمُ غفلتهم وعدمُ طلوعها وكلٌّ منهما يقتضي أنّها لم تجدهم[10] غافلين. أمّا الأوّل فواضحٌ، وأمّا الثاني فلأنّها إذا لم تطلُع لم تجدهم البتّةَ لا غافلين ولا ذاكرين.

---

(١) ط: بملكهم.

(٢) الآية ١٨٧ من سورة الأعراف: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ السّاعةِ: أيّانَ مُرْساها؟ قُلْ: إنّما عِلمُها عِندَ رَبّي، لا يُجَلِّيها لِوَقتِها إلّا هُوَ﴾ لا ١٨٦ كما جاء في ط.

(٣) ط: إنّ الثاني يثبت.

(٤) زاد هنا في ط: ما.

(٥) ط: اشتُهر.

(٦) مضى قبل منذ قليل.

(٧) لفظ الحديث ٢٧٤١٢ في مسند أحمد لا ما ذكره المحشّي من فتح الباري.

(٨) زاد هنا في ط: عنه.

(٩) القول في الرياض النضرة في مناقب العشرة ١: ٩٠.

(١٠) زاد هنا في ن: «البتة» وسقط بعد منها.

الثاني: لَهِجَتِ الطَّلَبَةُ بالسؤال عن قوله تعالى(١): ﴿ولَو عَلِمَ اللهُ فِيهِم خَيرًا لَأسمَعَهُم، ولَو أسمَعَهُم لَتَوَلَّوا وهُم مُعرِضُونَ﴾، وتوجيهُه أنّ الجملتين يتركّب منهما قياسٌ، وحينئذ فيُنتَجُ: «لو علم اللهُ فيهم خيرًا لَتَوَلَّوا»، وهذا مستحيل. والجواب من ثلاثة أوجُه:(٢) اثنانِ يَرجعان إلى نفي كونه قياسًا وذلك بإثبات اختلاف الوسط: أحدُهما: أنّ التقدير: لأسمعَهم إسماعًا نافعًا، ولو أسمعَهم إسماعًا غيرَ نافعٍ لتولَّوا، والثاني: أنْ يقدَّر(٣): «ولو أسمعَهم» على تقدير عدم علم الخير فيهم، والثالثُ: بتقدير كونه قياسًا متّحدَ الوسط صحيحَ الإنتاج، والتقدير: ولو علم الله فيهم خيرًا وقتًا ما لتولَّوا بعد ذلك(٤).

٢ ـ الثاني من أقسام «لَو»:(٥) أن تكون حرفَ شرط في المستقبل إلّا أنها لا تَجزم كقولِه:(٦)

٤٦٢ ـ ولَو تَلتَقِي أصداؤُنا بَعدَ مَوتِنا، ومِن دُونِ رِمسَينا مِنَ الأرضِ سَبسَبُ
لَظَلَّ صَدَى صَوتِي، وإن كُنتُ رِمّةً، لِصَوتِ صَدَى لَيلَى يَهِشُّ ويَطرَبُ

وقولِ توبةَ:(٧)

٤٦٣ ـ ولَو أنَّ لَيلَى الأخيَلِيّةَ سَلَّمَتْ علَيَّ، ودُونِي جَندَلٌ وصَفائحُ
لَسَلَّمتُ تَسلِيمَ البَشاشةِ، أو زَقا إلَيها صَدًى، مِن جانِبِ القَبرِ، صائحُ

وقولِه:(٨)

٤٦٤ ـ لا يُلْفِكَ الرّاجِيكَ إلّا مُظهِرًا خُلُقَ الكِرامِ، ولَو تَكُونُ عَدِيما

---

(١) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

(٢) المخلّص من هذه الأوجه والإشكالات وما أثاره المعربون والمفسرون من خلاف وتعقيد فيما هو يسير يسير أن الشرط الأول في الآية الكريمة هو من القسم الأول عند ابن هشام قبل، تحقق فيه علم الله أن الكافرين لا خير فيهم ومصرُّون على الكفر والعناد، والشرط الثاني مبنيًّا على الأول هو من القسم الثاني عنده أيضًا جوابه مقرّر وُجد الشرط أو فُقد، فهم متولُّون عن الحق ومعرضون عنه وإن أسمعهم الله إياه. وجملة هم معرضون: حال من فاعل «تولى» تفيد توكيد الفعل نفسِه، وكونُها اسميةً هو للدلالة على الثبوت، وتصديرُها بالضمير زيادةٌ في التوكيد. ولولا ذلك قيل: لتولوا معرضين. انظر الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ٢: ٧٤٧ـ٧٤٨.

(٣) ط: تقدر.

(٤) زاد هنا في ط: الوقت.

(٥) يعني: من أوجه «لو». والوجه الأول هو الامتناعية في الماضي.

(٦) البيتان لأبي صخر الهذلي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٨. والرمس: القبر. والسبسب: الأرض القفر. والرمة: العظام البالية. ويهش: يميل ويرتاح. ط: يَهَشُّ.

(٧) البيتان في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٩. والجندل: الحجارة. وزقا: صاح. ط: صَدَىً.

(٨) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٤٤. ويلفك أي: يجدْك. والنهي هنا للدعاء. والعديم: الفقير.

وقولِه تعالى[١]: ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا علَيهِم﴾ أي: ولْيَخشَ الذين إنْ شارفُوا[٢] أن يَتركوا.

وإنما أوَّلْنا الترك بمُشارفة التَّرك لأنّ الخطاب للأوصياء، وإنما يتوجّه إليهم قبل التَّرك لأنهم بعده أمواتٌ، ومثله[٣]: ﴿لا يُؤمِنُونَ بِهِ حَتَّى يَرَوُا العَذابَ الأَلِيمَ﴾ أي: حتّى يُشارفوا رؤيتَه ويُقاربوها، لأنّ بعده: ﴿فيأتِيَهُم بَغْتةً، وهُم لا يَشعُرُونَ﴾، وإذا رأَوه ثمّ جاءهم لم يكن مجيئُه لهم بغتةً وهم لا يَشعرون. ويَحتمل أن تُحمل الرؤية على حقيقتها، وذلك على أن يكونوا يرونه فلا يظنّونه عذابًا[٤]: ﴿وإنْ يَرَوا كِسْفًا مِنَ السَّماءِ ساقِطًا يَقُولُوا: سَحابٌ مَرْكُومٌ﴾، أو[٥] يعتقدونه عذابًا ولا يظنّونه واقعًا بهم. وعليهما فيكون أخذُه لهم بغتةً بعد رؤيته. ومن ذلك[٦]: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ﴾ أي: إذا قاربَ حضورُه،[٧] ﴿وإذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فأمسِكُوهُنَّ﴾، لأنّ بلوغ الأجل انقضاءُ العِدّة، وإنّما الإمساكُ قبلَه.

وأنكر ابن الحاجّ[٨] في نقده على «المُقرَّب» مجيءَ «لو» للتعليق في المستقبل، قال: ولهذا لا تقول: «لو يَقومُ زيد فعمرٌو منطلقٌ» كما تقول ذلك مع: إنْ. وكذلك أنكره بدر الدين بن مالك[٩] وزعم أنّ إنكار ذلك قول أكثر المحقِّقين، قال: وغاية ما في أدلّة مَن أثبتَ ذلك[١٠] أنّ ما جُعل شرطًا لـ «لَو» مستقبلٌ في نفسه أو مقيَّدٌ بمستقبل. وذلك / ١٠٧ لا ينافِي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج «لَو» عمّا عُهد فيها من المضيّ. انتهَى. وفي كلامه نظر في مواضع:

---

(١) الآية ٩ من سورة النساء.

(٢) زاد هنا في ط: وقاربوا.

(٣) الآيتان ٢٠١ و٢٠٢ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ٤٤ من سورة الطور. وزاد هنا في ط: مثل.

(٥) ط: أي.

(٦) الآية ١٨٠ من سورة البقرة: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ إنْ تَرَكَ خَيرًا، الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ والأقرَبِينَ بِالمَعرُوفِ﴾. ط: إن كان خيرًا.

(٧) الآية ٢٢١ من سورة البقرة: ﴿وإذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ، فبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ، فأمسِكُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ أو سَرِّحُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ﴾. وليس «فأمسِكُوهُنَّ» في ط.

(٨) هو أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي توفي سنة ٦٥١. بغية الوعاة ١: ٣٥٩. والمقرَّب كتاب في النحو لابن عصفور مطبوع.

(٩) انظر الجنى الداني ص ٢٨٥.

(١٠) أي: التعليق في المستقبل.

أحدُها:(١) نقْلُه عن أكثر المحقِّقين. فإنّا لا نعرف مِن كلامهم إنكارَ ذلك، بل كثيرٌ منهم ساكتٌ عنه، وجماعةٌ منهم أثبتُوه.

والثاني: أن قوله: «وذلك لا ينافي» إلى آخره مُقتضاه أنّ الشرط مُمتنع(٢) لامتناع الجواب، والذي قرّره هو وغيره من مثبتِي الامتناع فيهما أنّ الجوابَ هو الممتنع لامتناع الشرط، ولم نرَ أحدًا صرّح بخلاف ذلك إلّا ابنَ الحاجب وابنَ الخبّاز.

فامّا ابنُ الحاجب فإنه قال في «أماليه»:(٣) ظاهرُ كلامهم أنّ الجواب امتنعَ لامتناع الشرط، لأنهم يذكرونها مع «لولا» فيقولون: لولا: حرف امتناع لوجود، والممتنع مع «لولا» هو الثاني قطعًا. فكذا يكون قولهم في «لو». وغيرُ هذا القول أولى لأنّ انتفاء السبب لا يدلّ على انتفاء مُسبَّبه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَرُ. ويدلّ على هذا(٤): ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾، فإنها مَسوقة لنفي التعدّد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة [لأنه](٥)خلافُ المفهوم من سياق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاءُ الفساد، لجواز وقوع ذلك وإن لم يكن تعدد في الآلهة، لأنّ المراد بالفساد فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإلـٰهُ الواحد سبحانه. انتهَى. وهذا الذي قاله خلافُ المتبادِر في مثل «لو جئتَني أكرمتُكَ» وخلافُ ما فسّروا به عبارتهم إلّا بدرَ الدين فإنّ المعنى انقلب عليه لتصريحه أوّلًا بخلافه، وإلّا ابنَ الخبّاز فإنّه من ابن الحاجب أخذ وعلى كلامه اعتمد، وسيأتي البحث معه. وقولُه(٦): «المقصود نفيُ التعدُّد لا نفي الفساد»(٧) مُسلَّمٌ، ولكنّ ذلك اعتراض على مَن قال: «إنَّ لو: حرف امتناع لامتناع»، وقد بيّنّا فساده. فإن قال: «(٨) على تفسيري لا اعتراضَ عليهم» قلنا: فما تصنع بـ «لو جئتَني لأكرمتُك»، و(٩) ﴿لَو عَلِمَ اللهُ فِيهِم خَيرًا لأسمَعَهُم﴾؟ فإنّ المراد نفيُ الإكرام والإسماع لانتفاء المجيءِ وعلمِ الخير فيهم لا العكسُ.

---

(١) في الأصل وخ وب: «في موضعين أحدهما». وهو جائز وصحيح لقوله بعدُ: الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين. ومع هذا فقد صُحِّح في خ وب بقلم آخر كما أثبتنا.

(٢) ط: يمتنع.

(٣) في ٢: ٥١.

(٤) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٥) أسقط المحشّي «لأنه» زاعمًا فقده في المخطوطات، وهو في خ وق وب وغيرها، فأفسد المراد. وعدم «لأنه» يقتضي أن تكون العبارة على الصواب كما هي في الأصل: لأن امتناع الفساد لامتناع الآلهة خلافُ المفهوم.

(٦) انظر أمالي ابن الحاجب ٢: ٥١.

(٧) ط: لانتفاء الفساد.

(٨) زاد هنا في ط: إنه.

(٩) الآية ٢٣ من سورة الأنفال.

وأمّا ابن الخبّاز فإنّه قال في «شرح الدُّرّة»،[١] وقد تلا قوله تعالى:[٢] ﴿ولَو شِئنا لَرَفَعْناهُ بِها﴾: يقول النحويّون: «إنّ التقدير: لم نشأْ فلم نرفعْه»، والصواب: «لم نرفعْه فلم نشأْ»، لأنّ نفيَ اللازم يوجب نفي الملزوم، ووجودَ الملزوم يوجب وجود اللازم، فيلزم مِن وجود المشيئة وجودُ الرفع، ومِن نفي الرفع نفيُ المشيئة. انتهَى. والجواب: أنّ الملزوم هنا مشيئة الرفعِ لا مطلقُ المشيئة، وهي مساوية للرفع أي: متى وُجِدَت وُجِدَ ومتى انتفتْ انتفَى، وإذا كان اللازم والملزوم بهذه الحيثية لزم من نفي كلٍّ منهما انتفاءُ الآخَر.

الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين: أنّ ما قاله من التأويل مُمكن في بعض المواضع دون بعض. فممّا أمكن فيه قولُه تعالى[٣]: ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا﴾ الآيَةَ، إذ لا يستحيل أن يقال: «لو شارفتَ فيما مضى أنك تُخلِّفُ ذرّية ضعافًا لخفتَ عليهم، لكنّك لم تُشارف ذلك فيما مضى»، وممّا لا يُمكن ذلك فيه قولُه تعالى[٤]: ﴿وما أنتَ بِمُؤمِنٍ لَنا، ولَو كُنّا صادِقِينَ﴾ ونحوُ ذلك.[٥] وكونُ «لَو» بمعنى «إنْ» قالَه كثير من النحويّين في نحوِ: «وما أنتَ بمؤمنٍ لَنا، ولَو كُنّا صادِقِينَ»،[٦] ﴿لِيُظهِرَهُ علَى الدِّينِ كُلِّهِ، ولَو كَرِهَ المُشرِكُونَ﴾، ﴿قُلْ: لا يَستَوِي الخَبِيثُ والطَّيِّبُ، ولَو أعجَبَكَ كَثرةُ الخَبِيثِ﴾، ﴿ولَو أعجَبَتْكُم.... ولَو أعجَبَكُم﴾، ﴿ولَو أعجَبَكَ حُسنُهُنَّ﴾، ونحوِ[٧]:«أعطُوا السائلَ، ولَو جاءَ على فَرَسٍ»، وقولِه:[٨]

٤٦٥ ـ قَومٌ، إذا حارَبُوا شَدُّوا مآزِرَهُم ... دُونَ النِّساءِ، ولَو باتَتْ بأطهارِ

وأمّا نحوُ[٩]: ﴿ولَو تَرَى إذْ وُقِفُوا علَى النّارِ﴾، ﴿أنْ لَو نَشاءُ أصَبْناهُم﴾، وقولِ كعب رضي الله عنه:[١٠]

٤٦٦ ـ أرَى وأسمَعُ ما لَو يَسمَعُ الفِيلُ

---

(١) هي الدرة الألفية في علم العربية لشيخه ابن مُعطٍ.

(٢) الآية ١٧٦ من سورة الأعراف لا ١٧٥ كما جاء في ط. والدرة شرحها ابن الخباز.

(٣) الآية ٩ من سورة النساء: ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا علَيهِم﴾.

(٤) الآية ١٧ من سورة يوسف.

(٥) سقط «ونحو ذلك» من ش.

(٦) الآيات التالية هي ذوات الأرقام: ٣٣ من سورة التوبة: ﴿هُوَ الَّذِي أرسَلَ رَسُولَهُ بِالهُدَى ودِينِ الحَقِّ، لِيُظهِرَهُ علَى الدِّينِ كُلِّهُ، ولَو كَرِهَ المُشرِكُونَ﴾ و١٠٠ من سورة المائدة: ﴿قُلْ: لا يَستَوِي الخَبِيثُ والطَّيِّبُ، ولَو أعجَبَكَ كَثرةُ الخَبِيثِ﴾ لا ١٠١ كما جاء في ط و٢٢١ من سورة البقرة: ﴿ولا تَنكِحُوا المُشرِكاتِ حَتَّى يُؤمِنَّ، ولَأَمَةٌ مُؤمِنةٌ خَيرٌ مِن مُشرِكةٍ، ولَو أعجَبَتْكُم، ولا تُنكِحُوا المُشرِكِينَ حَتَّى يُؤمِنُوا. ولَعَبدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ، ولَو أعجَبَكُم﴾ لا ٢٢٦ كما جاء في ط و٥٢ من سورة الأحزاب: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّساءُ مِن بَعدُ ولا أن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِن أزواجٍ، ولَو أعجَبَكَ حُسنُهُنَّ﴾.

(٧) الحديث ١٨٠٨ في الموطأ والرواية «وإن»، والنحاةُ يروونه بـ«ولو» وهي أبعد في انتهاء الغاية.

(٨) البيت للأخطل في ديوانه ص ٨٤.

(٩) الآيتان: ٢٧ من سورة الأنعام و٩٩ من سورة الأعراف.

(١٠) عجز بيت له في ديوانه ص ٢٠ صدره:

لَقَد أقُومُ مَقامًا، لَو يَقُومُ بِهِ

فمِن القِسم الأوّل لا من هذا القِسم، لأن المضارع في ذلك مرادٌ به المُضيُّ. وتحرير[١] ذلك أنْ تعلم أنّ خاصّيّةَ «لَو» فرضُ ما ليس بواقع واقعًا، ومن ثَمَّ انتفى شرطُها في الماضي والحال لِما ثبتَ من كون متعلِّقها غيرَ واقع، وخاصّيّةَ «إنْ» تعليقُ أمر / ١٠٨ بأمرٍ مستقبلٍ محتمَلٍ ولا دلالة لها على حُكم شرطها في الماضي والحال. فعلى هذا قولُه:

٤٦٧ ـ ولَـــو باتَـــتْ بأطـــهارِ

يتعيّنُ فيه معنى «إنْ» لأنّه خبرٌ عن أمر مستقبلٍ محتمَلٍ ـ أمّا استقبالُه فلأنّ جوابه محذوف دلّ عليه «شدُّوا»، وشدُّوا: مستقبل لأنه جواب: إذا، وأمّا احتمالُه فظاهر، ولا يمكن جعلها امتناعيةً للاستقبال والاحتمال ـ ولأن المقصود تحقُّقُ[٢] ثُبوت الطُّهر لا امتناعُه.

وأمّا قولُه:[٣]

٤٦٨ ـ ولَـو تَلـتَـقِـي أصداؤُنا البيـــتَ

وقولُه:[٤]

٤٦٩ ـ ولَـــو أنَّ لَـيـلَـى البيـــتَ

فيَحتمل أنّ «لَـو» فيهما بمعنى «إنْ» على أنّ المراد مجرَّدُ الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل، ويَحتمل أنها على بابها وأنّ المقصود فرضُ هذه الأمور واقعةً والحكمُ عليها مع العِلم بعدم وقوعها. والحاصل أنّ الشرط متى كان مستقبلًا محتمَلًا وليس المقصود فرضَه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى «إنْ»، ومتى كان ماضيًا أو حالًا أو مستقبلًا ولكن قُصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية.

٣ ـ والثالث:[٥] أن تكون حرفًا مصدريًّا بمنزلة «أنْ» إلّا أنها لا تَنصب، وأكثرُ وقوع هذه بعد «وَدَّ» أو «يَوَدُّ» نحو[٦]: ﴿وَدُّوا لَو تُدهِنُ فيُدهِنُونَ﴾، ﴿يَوَدُّ أحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ﴾، ومِن وقوعها بدونهما قولُ قُتَيلةَ:[٧]

٤٧٠ ـ ما كانَ ضَـرَّكَ لَو مَنَنـتَ، ورُبَّما مَــنَّ الفَـتَـى، وهْوَ المَغِيـظُ المُحنَـقُ؟

---

(١) ش وط: وتقرير.

(٢) ش: تحقيق.

(٣) مضى تحت الرقم ٤٦٢. وسقط «أصداؤنا» من ط.

(٤) مضى تحت الرقم ٤٦٣.

(٥) يعني: من أوجه «لو».

(٦) الآيتان: ٩ من سورة القلم ـ والجملة المعطوفة فيها ليست في خ وط ـ و٩٦ من سورة البقرة: ﴿يَوَدُّ أحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ألفَ سَنةٍ﴾.

(٧) هذه قتيلة بنت النضر بن الحارث الذي قُتل بعد بدر. والبيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٥١.

وقولُ الأعشى:[١]

٤٧١ ـ ورُبَّمـا فـاتَ قَومًـا جُـلُّ أمرِهِـمُ مِـنَ التَّأنِّـي، وكانَ الحَـزمَ لَـو عَجِلُـوا

وقولُ امرئ القيس:[٢]

٤٧٢ ـ تَجاوَزتُ أحراسًـا إلَيهـا ومَعشَـرًا عـلَـيَّ حِـراصًـا، لَو يُشِـرُّونَ مَقتَلِـي

وأكثرُهم لم يُثبت ورود «لَو» مصدريّةً، والذي أثبتَه الفرّاءُ وأبو علي وأبو البقاء والتّبريزي وابن مالك.[٣]

ويقول المانعون في نحو «يودّ أحدُهم لو يُعمَّر[٤]»: إنّها شرطية وإنّ مفعولَ «يودّ» وجوابَ «لو» محذوفان، والتقدير: يودّ أحدُهم التعميرَ، لو يعمَّر ألفَ سنةٍ لَسَرَّه ذلك. ولا خفاءَ بما في ذلك من التكلُّف. ويشهد للمُثبتِين قراءةُ بعضهم[٥]: «وَدُّوا لَو تُدهِنُ فيُدهِنُوا»، بحذف النون، فعَطَفَ «يُدهنُوا» بالنصب على «تُدهنُ» لمّا كان معناه: أن تُدهنَ. ويُشكل عليهم دخولُها على «أنّ» في نحو[٦]: ﴿وما عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أنَّ بَينَها وبَينَهُ أمَدًا بَعِيدًا﴾، وجوابُه أن «لو» إنما دخلت على فعل محذوف مقدَّر بعد «لو» تقديره: تودّ لو ثَبَتَ أنّ بينها. وأورد ابن مالك السؤالَ في:[٧] ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرَّةً﴾، وأجاب بما ذكرنا وبأنّ هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو[٨]: ﴿فِجاجًا سُبُلًا﴾، والسؤالُ في الآية[٩] مدفوعٌ من أصله لأنّ «لو» فيها ليست مصدريّةً، وفي الجواب الثاني[١٠] نظر لأنّ تأكيد الموصول[١١] قبلَ مجيء صلته شاذٌّ كقراءة زيد بن علي[١٢]: ﴿والَّذِينَ مَن قَبلَكُم﴾ بفتح الميم.

---

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٥٧. وفاتهم أي: ضاع منهم. ق: «مع التأنّي». ط: الحَزمُ.

(٢) البيت في ديوانه ص ١٤٣. خ وق وط: «علَيها». ويشرّون أي: يُظهِرون. خ: يُسِرُّونَ.

(٣) انظر الجنى الداني ص ٢٨٨ وشرح التسهيل ١: ٢٢٩. والتبريزي هو أبو زكريا يحيى بن علي من علماء اللغة والنحو والأدب توفي سنة ٥٠٢. بغية الوعاة ٢: ٣٣٨.

(٤) زاد هنا في ط: ألفَ سنة.

(٥) انظر الكتاب ١: ٤٢٢ وشرح الكافية الشافية ص ٣٠٣.

(٦) الآية ٣٠ من سورة آل عمران. والوجه عندي أن «لو» هي حرف زائد توكيدًا لـ «أنّ». الإعراب المنهجي ١: ٢: ٥٢.

(٧) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء: ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرَّةً، فنَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾، والمصدر المؤول بعد الفاء معطوف على المصدر المؤول قبله. وانظر شرح التسهيل ١: ٢٣٠.

(٨) الآية ٣١ من سورة الأنبياء: ﴿وجَعَلْنا في الأرضِ رَواسِيَ أن تَمِيدَ بِهِم، وجَعَلْنا فِيها فِجاجًا سُبُلًا، لَعَلَّهُم يَهتَدُونَ﴾.

(٩) يعني الآية الأولى التي أوردها ابن مالك.

(١٠) يعني أن «أنّ» توكيد لـ «لو». ثم لو صح هذا التوكيد اللفظي لكان ما بعد «أنّ» منصوب ومرفوع بلا عامل.

(١١) ط: توكيد الموصول.

(١٢) الآية ٢١ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها النّاسُ، اعبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم والَّذِينَ مِن قَبلِكُم، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾.

٤ ـ والرابع:[١] أن تكون للتمنّي نحو: لو تأتِينِي فتُحدِّثَني. قيل: ومنه[٢] ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرّةً﴾ أي: فليتَ لنا كرّةً. ولهذا نُصب ﴿فنكُونَ﴾ في جوابها كما انتصب «فأفُوزَ» في جواب «ليتَ» في:[٣] ﴿يا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُم فأفُوزَ فَوزًا عَظِيمًا﴾. ولا دليل في هذا لِجواز أن يكون النصب في «فنكُونَ»[٤] مثلَه في[٥]: ﴿إلّا وَحيًا أو مِن وَراءِ حِجابٍ أو يُرسِلَ رَسُولًا﴾، وقولِ مَيْسُونَ:[٦]

٤٧٣ ـ ولُبْسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَينِي أحَبُّ إلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

واختُلف في «لَو» هذه فقال ابن الضائع وابن هشام:[٧] هي قِسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يُؤتى لها بجواب منصوب كجواب «ليتَ». وقال بعضهم: هي «لوِ» الشرطيةُ أُشربتْ معنى التمنّي، بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابَين جوابٍ منصوب بعد الفاء وجوابٍ باللام كقوله:[٨]

٤٧٤ ـ فلَو نُبِشَ المَقابِرُ عَن كُلَيبٍ فيُخبَرَ بالذَّنائبِ: أيُّ زِيرِ
بِيَومِ الشَّعثَمَينِ؟ لَقَرَّ عَينًا وكَيفَ لِقاءُ مَن تَحتَ القُبُورِ؟/ ١٠٩

وقال ابن مالك[٩]: «هي لوِ: المصدرية أغنت عن فعل التمنّي». وذلك أنه أورد قول الزمخشري: «وقد تجيء لو: في معنى التمنّي[١٠] نحو: لو تأتيني فتُحدِّثَني»، فقال: إن أراد[١١] أن الأصل: وَدِدتُ لو تأتيني[١٢]، فحَذف فعلَ التمنّي لدلالة «لو» عليه فأشبهتْ «ليتَ» في الإشعار بمعنى التمنّي فكان لها جواب كجوابها فصحيحٌ، أو أنها حرفٌ وُضع للتمنّي كـ «ليتَ» فممنوعٌ لاستلزامه منعَ الجمع بينها وبين فعل التمنّي كما لا يُجمع بينه وبين: ليتَ. انتهى.

---

(١) يعني: من أوجه «لو».
(٢) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء: ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرّةً، فنكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾، وما بعدُ هو منها.
(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء لا ٧٢ كما جاء في ط. وليس «فوزًا عظيمًا» في خ وب ون وط.
(٤) يعني عطف المصدر المؤوّل من «أن» المقدّرة والفعل على المصدر «كرّة». وفيما عدا ب وط وحاشية الأصل عن نسخة: «فأفُوزَ».
(٥) الآية ٥١ من سورة الشورى: ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ، إلّا وَحيًا أو مِن وَراءِ حِجابٍ﴾.
(٦) هي زوجة معاوية، والبيت في الخزانة ٣: ٥٩٢. وتقر: تطمئن وتهدأ. والشفوف: جمع شَفّ. وهو الثوب الشفّاف.
(٧) هو ابن هشام الخضراوي.
(٨) البيتان لمهلهل بن ربيعة في ديوانه ص ٣٩. وكليب: أخو مهلهل قُتل في الذنائب وكان يعيِّر مهلهلًا بأنه زير نساء. ط: «الذئاب». والشعثمان: من أعداء كليب قتلهما مهلهل بثأره.
(٩) انظر الجنى الداني ص ٢٩٨.
(١٠) زاد هنا في ط: في.
(١١) أي: الزمخشري.
(١٢) زاد هنا في ط أيضًا: فتحدثني.

ـ الخامس:[١] أن تكون للعَرض نحو: لو تَنزِلُ عندنا فتُصيبَ خيرًا. ذكره في «التسهيل».[٢]

وذكر ابن هشام اللخميّ[٣] وغيرُه لها معنًى آخَر وهو التقليل[٤] نحو: «تَصَدَّقُوا، ولَو بِظِلفٍ مُحرَقٍ»،[٥] وقولِه تعالى[٦]: ﴿ولَو علَى أنفُسِكُم﴾، وفيه نظر.

وهنا مَسائل

إحداها: أنّ «لو» خاصّةٌ بالفعل، وقد يليها اسمٌ مرفوع معمول لمحذوف يفسِّره ما بعده، أو اسمٌ منصوب كذلك، أو خبرٌ لـ «كانَ» محذوفةً، أو اسمٌ هو في الظاهر مبتدأٌ ما بعده خبره.[٧] فالأوّل: كقولِهم: «لَو ذاتُ سِوارٍ[٨] لَطَمَتني»، وقولِ عمر[٩]: «لَو غَيرُكَ قالَها، يا أبا عُبَيدةَ»، وقولِه:[١٠]

٤٧٥ ـ لَـو غَيرُكُـم، عَلِقَ الزُّبَـيرُ بِحَبلِـهِ ... أدّى الـجِـوارَ إلَـى بَـنِـي الـعَـوّامِ

والثاني: نحو: لو زيدًا رأيتُه أكرمتُه، والثالث: نحو[١١]: «التَمِسْ ولَو خاتَمًا مِن حَدِيدٍ»، واضرِبْ ولَو زيدًا، وألا ماءَ[١٢] ولَو بارِدًا، وقولِه:[١٣]

٤٧٦ ـ لا يأمَنُ الدَّهـرَ ذُو بَغيٍ، ولَو مَلِكًـا ... جُنُـودُهُ ضـاقَ عَنها السَّهـلُ والجَبَـلُ

واختُلف في[١٤] ﴿قُل: لَو أنتُم تَملِكُونَ﴾ فقيل: مِن الأوّل والأصلُ «لو تَملِكُونَ تَملِكُونَ»، فحُذف الفعل الأول فانفصل الضمير. وقيل: مِن الثالث أي: «لو كنتُم تَملِكُون»، فرُدَّ بأنّ المعهودَ بعد «لو» حذفُ «كان»

---

(١) يعني: من أوجه «لو».

(٢) في ص ٢٣١.

(٣) أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي توفي سنة ٥٦٠. بغية الوعاة ١: ٤٨.

(٤) ط: القليل.

(٥) انظر الحديث ٢٧٤٥٠ في مسند أحمد. وفي الأصل: مَحروق.

(٦) الآية ١٣٥ من سورة النساء: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، كُونُوا قَوّامِينَ بِالقِسطِ شُهَداءَ لِلهِ، ولَو علَى أنفُسِكُم﴾.

(٧) كذا، والصواب: ما بعده أو قبله خبره. ط: وما بعده الخبر.

(٨) القول لحاتم طيّئ، والرواية: لَو غيرُ ذاتِ سِوارٍ. انظر مجمع الأمثال ٢: ١٧٤ والمقتضب ١: ١٤٧.

(٩) القول في الحديث ٥٩٢٧ من صحيح البخاري. وزاد هنا في ط: رضي الله عنه.

(١٠) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٥٣. وغير: فاعل لفعل محذوف والتقدير: عاهدَ غيرُكم الزبيرَ. ولا يصح تقديره: «علق» كما ذكر المحشّي لانعكاس المعنى. والحبل: العهد. والجوار أي: حق العهد.

(١١) الحديث ٤٨٤٢ في صحيح البخاري.

(١٢) ماء: اسم «لا» مبني على الفتح، وهي بمعنى التمنّي لا خبر لها. ط: «ألا ماءٌ»، مع تعليقات للمحشّي لا وجه لها. انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٧٥ وكتاب سيبويه ١: ٣٦٩.

(١٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٨١.

(١٤) الآية ١٠٠ من سورة الإسراء: ﴿قُل: لَو أنتُم تَملِكُونَ خَزائنَ رَحمةِ رَبِّي إذًا لَأمسَكتُم خَشيةَ الإنفاقِ﴾.

ومرفوعِها معًا، فقيل: الأصل «لو كنتُم أنتُم تَملِكُونَ»، فحُذفا. وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد.[1]

والرابع: نحو قوله:[2]

٤٧٧ ـ لَـو بِغَيـرِ الـمـاءِ حَلقِـي شَـرِقٌ كُنـتُ كالغَصّـانِ، بالمـاءِ اعتِصـارِي

وقوله:[3]

٤٧٨ ـ لَو في طُهَيّـةَ أحـلامٌ لَمـا عَرَضُـوا دُونَ الَّـذِي أنـا أرمِيـهِ، ويَـرمِينِـي

واختُلف فيه[4] فقيل: محمولٌ على ظاهره، وإنّ الجملة الاسمية وَلِيَتْها شذوذًا كما قيل في قوله:[5]

٤٧٩ ـ فهَـلّا نَفـسُ لَيلَـى شُفِيـعُـها

وقال الفارسي:[6] هو من النوع الأوّل، والأصل: لو شَرِقَ حلقي هوَ شَرِقٌ، فحُذف الفعل أوّلًا والمبتدأ آخِرًا.

وقال المتنبّي:[7]

٤٨٠ ـ ولَو قَلَمٌ أُلقِيـتُ في شَـقِّ رأسِـهِ، مِنَ السُّـقمِ، ما غَيَّـرتُ مِن خَـطِّ كـاتِبِ

فقيل: لحنٌ لأنه لا يُمكن أن يقدَّر: ولو أُلقيَ قلمٌ.[8] وأقول: رُوي بنصب «قلم» ورفعه، وهما صحيحان والنصب أوجَهُ بتقدير: ولو لابَستُ قلمًا، كما يُقدَّر في نحو: زيدًا حُبِستُ عليه، والرفعُ بتقدير فعل دلّ عليه المعنى أي: ولو حَصل قلمٌ، أو:[9] ولو لُوبِسَ قلمٌ، كما قالوا في قوله:[10]

٤٨١ ـ إذا ابنُ أبِـي مُـوسَـى بِـلالًا بَلَـغتِـهِ

فيمن رفع ابنًا: «إنّ التقدير: إذا بُلِغَ»، وعلى الرفع فيكون «أُلقِيتُ» صفةً لـ«قلمٌ» و«مِنِ» الأولى تعليلية على

---

(١) ط: للحذف بين الجمع والتوكيد.

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٩٣. والشرق: الغاصّ. والاعتصار: شرب الماء رويدًا لإزالة الغصّة.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٥٨٧. وطهية: اسم قبيلة.

(٤) أي: قول عديّ، لا في البيتين كما زعم المحشّي.

(٥) مضى تحت الرقم ١١٧.

(٦) انظر إيضاح شواهد الإيضاح ١: ٧٥.

(٧) البيت في ديوانه ١: ١٤٩. وفي الأصل: «قَلَمًا». وفي الحاشية تصحيح عن نسخة: قَلَمٌ.

(٨) بل هو جائز على القلب في التركيب للمبالغة في المعنى.

(٩) هذا ذِكر لتقدير آخر بالفعل المجهول يناسب الشاهد وما بعده، لا تفسير لما قبله فقط، فلا يجوز «أي» مكان «أو» كما جاء عند المحشّي تبعًا للناشرين مع تعليق له يخطّئه.

(١٠) صدر بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٢٥٣ يخاطب ناقته وعجزه:

فـقـامَ بِـنَـصـلٍ بَيـنَ وَصلَيـكِ جـازِرُ

وفي خ وق وب: «ابن» بالرفع والنصب. والوصل: العظم. والجازر: الجزّار.

كلّ حال، وهي[1] متعلّقة بـ «أُلقِيتُ» لا بـ «غَيّرتُ» لوُقوعه في حيّز «ما»النافية، وقد تُعلّق بـ «غَيّرتُ» لأنّ مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله:[2]

٤٨٢ ـ ونَحنُ عَن فَضلِكَ ما استَغنَينا

المسألة الثانية: تقع «أنَّ» بعدها كثيرًا نحو[3]: ﴿ولَو أنّهُم آمَنُوا﴾، ﴿ولَو أنّهُم صَبَرُوا﴾، ﴿ولَو أنّا كَتَبْنا علَيهِم﴾، ﴿ولَو أنّهُم فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ﴾،[4]

٤٨٣ ـ ولَو أنّما أسعَى لِأدنَى مَعِيشةٍ

وموضعُها عند الجميع رفعٌ، فقال سيبويه:[5] بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه، واختُصّت[6] من بين سائر ما يؤوّل بالاسم بالوقوع بعد «لو» كما اختُصّت «غُدوةٌ» بالنصب بعد «لدُن» والحِينُ بالنصب بعد: لاتَ. / ١١٠ وقيل: «على الابتداء والخبرُ محذوف»، ثم قيل: يُقدَّر مقدَّمًا أي: ولو ثابتٌ إيمانُهم، على حدّ[7]: ﴿وآيةٌ لَهُم أنّا حَمَلْنا﴾. وقال ابن عُصفور: بل يُقدَّر هنا مؤخَّرًا، ويشهد له أنّه يأتي مؤخَّرًا بعد «أمّا» كقوله:[8]

٤٨٤ ـ عِندِي اصطِبارٌ،وأمّا أنّني جَزِعٌ يَومَ النَّوَى فلِوَجدٍ، كادَ يَبرِيني

وذلك لأنّ «لعلّ» لا تقع هنا فلا تَشتبهُ «أنَّ» المؤكّدة، إذا قُدِّمتْ، بالتي بمعنى: لعلّ. فالأَولى حينئذ أنْ يقدَّر مؤخَّرًا على الأصل أي: ولو إيمانُهم ثابتٌ.

وذهب المبرّد والزجّاج والكوفيّون إلى أنّه على الفاعليّة و[9] الفعلُ مقدَّر بعدها أي: ولو ثَبَتَ أنّهم آمنوا. ورُجِّح بأنّ فيه إبقاءَ «لو» على الاختصاص بالفعل. قال الزمخشري: ويجب كونُ خبرِ[10] «أنّ» فعلًا

---

(١) سقط «وهي» من خ وط.

(٢) مضى تحت الرقم ١٤٦.

(٣) الآيات: ١٠٣ من سورة البقرة: ﴿ولَو أنّهُم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ. لَو كانُوا يَعلَمُونَ﴾ ـ وزاد في ط «واتّقَوا» ـ و٥ من سورة الحجرات: ﴿ولَو أنّهُم صَبَرُوا حَتّى تَخرُجَ إلَيهِم لَكانَ خَيرًا لَهُم. واللهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ و٦٦ من سورة النساء في الموضعين لا ٦٥ كما جاء في ط: ﴿ولَو أنّا كَتَبْنا علَيهِم أنِ اقتُلُوا أنفُسَكُم، أوِ اخرُجُوا مِن دِيارِكُم ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم، ولَو أنّهُم فَعَلُوا ما يُوعَظُونَ بِهِ لَكانَ خَيرًا لَهُم وأشَدَّ تَثبِيتًا﴾.

(٤) مضى تحت الرقم ٤٥٩. ط: وقوله... ولو أنّ ما.

(٥) الكتاب ١: ٤٧٠.

(٦) في الأصل: واختَصّت.

(٧) الآية ٤١ من سورة يس.

(٨) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٩٣. ولوجد: متعلقان بخبر المصدر المؤوّل من: أنّ. ويبريني أي: يُضعِفني ويَهزلني.

(٩) وهو أولى. انظر الجنى الداني ص ٢٧٩.

(١٠) سقطت من ط. وانظر المفصل ص ٣٢٣.

ليكون عوضًا من الفعل المحذوف. وردّه ابن الحاجب[1] وغيره بقوله تعالى[2]: ﴿ولَو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ﴾، وقالوا: إنّما ذاك[3] في الخبر المشتقِّ لا الجامدِ[4] كالذي في الآيةِ وفي قولِه:[5]

٤٨٥ ـ ما أطيَبَ العَيشَ، لَو أنَّ الفَتَى حَجَرٌ تَنبُو الحَوادِثُ عَنهُ، وهْوَ مَلمُومُ!

وقولِه:[6]

٤٨٦ ـ ولَو أنّها عُصفُورةٌ لَحَسِبْتُها مُسَوَّمةً، تَدعُو عُبَيدًا وأزنَما

ورَدَّ ابن مالك[7] قولَ هؤلاءِ بأنّه قد جاء اسمًا مُشتقًّا كقوله:[8]

٤٨٧ ـ لَو أنَّ حَيًّا مُدرِكُ الفَلاحِ أدرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّماحِ

وقد وُجِدَت آيةٌ في التنزيل وقَع فيها الخبرُ اسمًا مشتقًّا، ولم يتنبّه لها الزمخشري كما لم يتنبّه لآية «لُقمانَ»، ولا ابنُ الحاجب وإلّا لَما مَنع من ذلك، ولا ابنُ مالك وإلّا لَما استدلّ بالشِّعر، وهي قوله تعالى[9]: ﴿يَوَدُّوا لَو أنَّهم بادُونَ في الأعرابِ﴾، ووُجِدَت آيةٌ الخبرُ فيها ظرفٌ[10]، وهي[11]: ﴿لَو أنَّ عِندَنا ذِكرًا مِنَ الأوَّلينَ﴾.

المسألة الثالثة: لِغَلَبةِ دخول «لو» على الماضي لم تَجزم ولو أُريد بها معنى «إن» الشرطيةِ، وزعم بعضهم أنّ الجزم بها مطَّرد على لغةٍ، وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقولِه:[12]

٤٨٨ ـ لَو يَشأْ طارَ بِهِ ذُو مَيعةٍ لاحِقُ الآطالِ، نَهدٌ ذُو خُصَلْ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٦٩.

(٢) الآية ٢٧ من سورة لقمان: ﴿ولَو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ، والبَحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعةُ أبحُرٍ، ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾.

(٣) أي: كون الخبر فعلًا. خ وق: ذلك.

(٤) في حاشية خ: الجامد لا المشتق.

(٥) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٢٧٣ وشرح أبيات المغني ٥: ٩٤. وتنبو: ترجع بعد إصابته. والملموم: المجموع بسلامة.

(٦) البيت للعوام بن شوذب في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٩٧. والمسوّمة: الخيل المُعلَمة بعلامات متميزة. وعبيد وأزنم: بطنان من بني يربوع. ش: عَبيدًا.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٦٣٦.

(٨) الرجز للبيد في ديوانه ص ٣٣٣. وملاعب الرماح هو عامر بن مالك عمّ الشاعر كان لقبه ملاعب الأسنّة.

(٩) الآية ٢٠ من سورة الأحزاب: ﴿يَحسَبُونَ الأحزابَ لَم يَذهَبُوا، وإن يأتِ الأحزابُ يَوَدُّوا لَو أنَّهم بادُونَ في الأعرابِ﴾. و«لو» هنا زائدة لتوكيد المصدر المؤوّل بعدها، والكلام على الشرطية، فالشاهد في غير المسألة.

(١٠) أي: متعلق بالخبر المحذوف وهو مشتق. وزاد هنا في ط: لغو.

(١١) الآيتان ١٦٨ و١٦٩ من سورة الصافات لا ١٦٨ فقط كما جاء في ط: ﴿لَو أنَّ عِندَنا ذِكرًا مِنَ الأوَّلينَ لَكُنّا عِبادَ اللهِ المُخلَصِينَ﴾.

(١٢) كذا، والبيت لامرأة من بني الحارث بن كعب في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٥. والميعة: النشاط. ولاحق الآطال أي: ضامر الخواصر. والخصل: شعر العُرف. وانظر الأمالي الشجرية ١: ٣٣٣.

وقوله:[١]

٤٨٩ ـ تامَتْ فُؤادَكَ، لَو يَحزُنْكَ ما صَنَعَتْ، إحـدَى نِسـاءِ بَـنِـي ذُهـلِ بنِ شَيبـانا

وقد خُرِّج هذا[٢] على أنَّ ضمة الإعراب سُكِّنَت تخفيفًا كقراءة أبي عمرٍو[٣]: ﴿يَنصُرْكُم﴾ و﴿يُشعِرْكُم﴾ و﴿ويأمُرْكُم﴾، والأوّلُ على لغة مَن يقول: «شا يَشا»، بألف ثم أُبدلتْ همزةً ساكنة كما قيل[٤]: «العأْلَم والخأْتَم»، وهو توجيه قراءة ابن ذكوانَ[٥]: ﴿مِنسأْتَهُ﴾ بهمزة ساكنة. فإنّ الأصل «مِنسأَتَهُ» بهمزة مفتوحة «مِفْعَلَة» مِن: نَسأه إذا أخّرَه، ثم أُبدلت الهمزة ألفًا ثم الألف همزةً ساكنة.

[المسألة][٦] الرابعة: جواب «لو» إمّا مضارعٌ منفيّ بـ «لم» نحو: «لَو لَم يَخَفِ اللهَ لَم يَعصِهِ»، أو ماضٍ مُثبتٌ أو منفيٌّ بـ «ما»، والغالبُ على المثبت دخولُ اللام عليه نحو[٧]: ﴿لَو نَشاءُ لَجَعَلْناهُ حُطامًا﴾، ومِن تجرُّده منها نحوُ[٨]: ﴿لَو نَشاءُ جَعَلْناهُ أُجاجًا﴾، والغالبُ على المنفيّ تجرُّدُه منها نحو[٩]: ﴿ولَو شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ﴾، ومن اقترانه بها قوله:[١٠]

٤٩٠ ـ ولَو نُعـطَى الخِيـارَ لَمـا افتَرقْنا ولـكِـنْ لا خِـيـارَ مَـعَ اللَّيالِـي

ونظيرُه في الشذوذ اقترانُ جواب القسَم المنفيّ بـ «ما» بها كقوله:[١١]

٤٩١ ـ أمـا والَّذِي لَو شـاءَ لَم يَخلُقِ النَّـوَى لَـئـن غِبتَ عَن عَينِـي لَمـا غِبتَ عَن قَلبِـي

---

(١) البيت للقيط بن زُرارة في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٠٩. وتامت: تيّمت وأتلفت. والمعنى: لو صَنعتْ ما يحزنك من القطيعة لتامت فؤادك، لكنها جاءت وسرّتك. وجواب الشرط دل عليه ما قبله، وفي جملة الشرط قلب للتعبير يفيد المبالغة.

(٢) يعني البيت الثاني.

(٣) الآيات: ٢٠ من سورة الملك: ﴿أم مَن هذا الَّذِي هُو جُندٌ لَكُم يَنصُرُكُم مِن دُونِ الرَّحمنِ﴾؟ و١٠٩ من سورة الأنعام: ﴿وما يُشعِرُكُم أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾؟ و١٦٨ و١٦٩ من سورة البقرة: ﴿ولا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيطانِ. إنَّهُ لَكُم عَدُوٌّ مُبِينٌ. إنَّما يأمُرُكُم بِالسُّوءِ والفَحشاءِ وأنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ ما لا تَعلَمُونَ﴾ لا ١٦٨ فقط كما جاء في ط.

(٤) زاد هنا في ط: في.

(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ: ﴿ما دَلَّهُم عَلَى مَوتِهِ إلّا دابّة الأرضِ تأكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾.

(٦) تتمة من ط.

(٧) الآية ٦٥ من سورة الواقعة.

(٨) الآية ٧٠ من سورة الواقعة.

(٩) الآية ١١٢ من سورة الأنعام.

(١٠) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١١١. والخيار: اختيار ما يكون، وزعمُ الشذوذ فيه مردود.

(١١) البيت للعباس بن الأحنف في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١١٢.

ووَرَدَ[1] جواب «لوِ» الماضي مقرونًا بـ «قد» ـ وهو غريب ـ كقول جرير:[2]

٤٩٢ ـ لَـو شِئـتِ قَد نَقَعَ الفُـؤادُ بِشَربـةٍ تَـدَعُ الحَـوائـمَ لا يَجُـدْنَ غَلِيـلا

ونظيرُه في الشذوذ اقترانُ جواب «لولا» بها كقول جرير أيضًا:[3]

٤٩٣ ـ لَـولا رَجـاؤُكَ قَـد قَتَّلـتُ أولادِي

قيل: وقد يكون جواب «لو» جملة اسمية مقرونة باللام أو بالفاء كقولِه تعالى[4]: ﴿وَلَو أَنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ﴾ ـ وقيل: هي جوابٌ لقَسَم مقدَّر ـ / ١١١ وقولِ الشاعر:[5]

٤٩٤ ـ قالَت سَـلامةُ: لَم يَكُـنْ لَكَ عـادةٌ أنْ تَـتـرُكَ الأعـداءَ حَـتَّـى تُـعـذَرا

لَـو كـانَ قَتـلٌ، يـا سـلامَ، فراحـةٌ لكِـن فَـرَرتُ مَخافـةً أن أُوسَـرا

٧٤ ـ لَولا

على أربعة أوجُه:

أحدُها: أن تدخل على[6] اسمية ففعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأُولى نحو: لولا زيدٌ لَأكرمتُك، أي: لولا زيدٌ موجودٌ. فأمّا قوله عليه الصلاة والسلام[7]: «لَولا أنْ أشُقَّ علَى أُمَّتِي لَأمَرتُهُم بِالسِّواكِ عِندَ كُلِّ صَلاةٍ» فالتقدير: لَولا مَخافةُ أن أشُقَّ على أُمّتي لَأمرتهُم[8] أمرَ إيجاب. وإلّا لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقّةُ والموجود الأمرُ. وليس المرفوع بعد «لولا» فاعلًا بفعل محذوف، ولا بـ «لولا» لنيابتها عنه، ولا بها أصالةً خلافًا لزاعمِي ذلك، بل رفعُه بالابتداء، ثم قال أكثرهم: يجب كون الخبر كونًا مطلقًا محذوفًا، فإذا أُريد الكون المقيَّد لم يَجُز أن تقولَ: «لولا زيدٌ قائمٌ» ولا أن تحذفَه، بل تجعلَ مصدرَه هو المبتدأ فتقول: لولا قيامُ زيدٍ لَأتيتُك»، أو تُدخِلَ «أنَّ» على المبتدأ فتقولَ: «لولا أنَّ زيدًا قائمٌ»، وتصيرَ «أنَّ»

---

(١) ط: وقد ورد.

(٢) البيت في ديوانه ص ٤٥٣. ونقع: ارتوى. وتدع: تجعل. والحوائم: جمع حائمة. وهي النفس التي تدور حول المنهل لتشرب. ش: «لا يَجِدْنَ». والغليل: العطش.

(٣) مضى تحت الرقم ١٠٠.

(٤) الآية ١٠٣ من سورة البقرة. وقد ذكرنا في الورقة ٩٥ وجه الصواب فيها، وزعمُ القسَم المقدّر مردود.

(٥) البيتان لعامر بن الطفيل في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١١٥. ق وب: «عادةً». وتُعذر: يكون لك عذر مقبول. وراحة: خبر لمبتدأ محذوف أي: هو راحة.

(٦) زاد هنا في ط: جملتين.

(٧) الحديث ٦٨١٣ في صحيح البخاري.

(٨) زاد هنا في ط: «أي». وليس «على أُمّتي» في خ وب ون. وفي تقدير ابن هشام نظر، والظاهر أن عند: متعلق بالمصدر: السواك. والمعنى: لولا وجود المشقة، أي: لولا المشقةُ موجودة في السواك لأمرتهم أن يستاكوا عند كل صلاة. فلا حاجة إلى «مخافة». انظر فتح الباري ٢: ٤٧٧.

وصلتُها مبتدأً محذوفَ الخبر وجوبًا [أو مبتدأً لا خبر له أو فاعلًا بـ «ثَبَتَ» محذوفًا، على الخلاف السابق في فصل: لَو].(١)

وذهب الرُّمّاني وابن الشجري والشَّلَوبِينُ وابن مالك(٢) إلى أنه يكون كونًا مطلقًا كالوجود والحُصول فيجب حذفه، وكونًا مقيَّدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إنْ لم يُعلم نحو: «لَولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهدٍ بِالإسلامِ لَهَدَمتُ الكَعبةَ»،(٣) ويجوز الأمرانِ إنْ عُلِمَ. وزعم ابن الشجري أنّ مِن ذِكره: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم(٤)﴾، وهذا غير متعيِّن لجواز تعلُّق الظرف بالفضل، ولَـحَّنَ جماعة ممّن أطلق وجوبَ حذف الخبر المعرّيَّ في قوله في صفة سيف:(٥)

٤٩٥ ـ يُذِيبُ الرُّعبُ مِنهُ كُلَّ عَضبٍ فلَولا الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسالا

وليس(٦) بجيّد لاحتمال تقديرِ «يُمسِكُ»(٧) بدلَ اشتمال، على أنّ الأصل «أنْ يُمسِكَهُ» ثم حُذِفتْ «أنْ» وارتفع الفعل، أو تقديرِ «يُمسِكُهُ» جملةً مُعترضة. وقيل: «يَحتمل أنه حال من الخبر المحذوف» ـ وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأنه خبر في المعنى ـ وعلى الإبدال والاعتراض والحال عند من قال به يتخرّج أيضًا قول تلك المرأة:(٨)

٤٩٦ ـ فواللهِ، لَولا اللهُ تُخشَى عَواقِبُهْ لَزُعزِعَ، مِن هذا السَّرِيرِ، جَوانِبُهْ

وزعم ابن الطَّراوة(٩) أنّ جواب «لولا» أبدًا هو خبر المبتدأ، ويردّه أنه لا رابط بينهما.

وإذا وَلِيَ «لولا» مضمرٌ فحقُّه أن يكون ضمير رفع نحو(١٠): ﴿لَولا أنتُم لَكُنّا مُؤمِنِينَ﴾، وسُمِع قليلًا:

---

(١) انظر المسألة الثانية من مسائل: لو. وما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل، استشكلها الدماميني لِما رأى فيها من خلاف للمصطلح الإعرابي، وليس فيها ذلك. انظر المنصف ٢: ٦٤.

(٢) انظر الجنى الداني ص ٦٠٠ وشرح التسهيل ١: ٢٧٦.

(٣) الحديث ١٣٣٣ في صحيح مسلم والرواية: «لَولا أنّ قَومَكِ... بِشِركٍ»، لا ما أحال عليه المحشّي من روايات، وأكثر النحاة يروونه: لَولا قَومُك.

(٤) الآية ٨٢ من سورة النساء: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم ورَحمَتُهُ لَاتَّبَعتُمُ الشَّيطانَ إلّا قَلِيلًا﴾. يعني أن عليكم: متعلقان بالخبر المحذوف، والمحذوف المقدر كالمذكور. وزاد هنا في ط وبين سطري الأصل: ورَحمَتُهُ.

(٥) البيت في الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٩٤. والعضب: السيف القاطع. ط: في وصف سيف.

(٦) أي: هذا التلحين.

(٧) ق وط: يمسكه.

(٨) البيت لامرأة تشكو فراق زوجها في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٢٢.

(٩) الجنى الداني ص ٦٠١.

(١٠) الآية ٣٢ من سورة سبأ.

«لولايَ ولولاكَ ولولاهُ» خلافًا للمبرّد، ثم قال سيبويه[1] والجمهورُ: هي جارّةٌ للضمير مختصّة به كما اختَصّت[2] «حتّى» والكاف بالظاهر ولا تتعلّق «لولا» بشيء، وموضع المجرور بها رفعٌ بالابتداء والخبرُ محذوفٌ. وقال الأخفش:[3] الضمير مبتدأ، و«لولا» غير جارّة، ولكنّهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع، كما عكسوا إذ قالوا: «ما أنا كأنتَ ولا أنتَ كأنا» ـ وقد أسلفنا أنّ النيابة إنما وقعتْ في الضمائر المنفصلة لشَبَهها بالأسماء الظاهرة في الاستقلال ـ[4] فإذا عُطف عليه اسم ظاهر نحو «لولاكَ وزيدٌ» تعيّن رفعُه لأنها لا تخفض الظاهر.

الثاني: أن تكونَ للتحضيض والعَرض، فتختصّ بالمضارع أو ما في تأويله نحو[5]: ﴿لَولا تَستغفِرُونَ اللهَ﴾ ونحو[6]: ﴿لَولا أَخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ﴾. والفرق بينهما أنّ التحضيضَ طلب بحثٍّ وإزعاج والعَرضَ طلب بلينٍ وتأدُّب.[7]

والثالث: أن تكونَ للتوبيخ والتنديم، فتختصّ بالماضي نحو[8]: ﴿لَولا جاؤُوا علَيه بأربَعةِ شُهَداءَ﴾، ﴿فلَولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ قُرباناً آلِهةً﴾، ومنه: ﴿ولَولا إذْ سَمِعتُمُوهُ قُلتُم﴾ إلّا أنّ الفعل أُخِّر، وقولُه:[9]

٤٩٧ ـ تَعُدُّون عَقرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجدِكُم، بَنِي ضَوطَرَى، لَولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا

إلّا أنّ الفعل أُضمر أي: لولا عددتُم، وقولُ النحويّين «لولا تعدّون» / ١١٢ مردودٌ إذ لم يُرِد أن يحضّهم على أن يعدّوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عدّه في الماضي، وإنما قال «تعدّون» على حكاية الحال. فإن كان مراد النحويّين مثل ذلك فحسنٌ.

---

(١) الكتاب ١: ٣٨٨.

(٢) عند المحشّي: «اختُصّت» هنا وفي كثير من المواضع.

(٣) الجنى الداني ص ٦٠٤.

(٤) في الأصل وط: لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة.

(٥) الآية ٤٦ من سورة النمل: ﴿لولا تَستَغفِرُونَ اللهَ، لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ﴾.

(٦) الآية ١٠ من سورة المنافقين: ﴿رَبِّ، لَولا أَخَّرتَنِيَ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾. يعني أن لولا: للعَرض، والأولى أنها للتمني والدعاء.

(٧) ط: وأدب.

(٨) الآيات: ١٣ من سورة النور و٢٨ من سورة الأحقاف و١٦ من سورة النور: ﴿ولَولا إذ سَمِعتُمُوهُ قُلتُم: ما يَكُونُ لَنا أن نَتَكَلَّمَ بِهذا، سُبحانَكَ! هذا بُهتانٌ عَظِيمٌ﴾. وزاد آخرَها في ط: ما يَكُونُ لَنا أنْ نَتَكَلَّمَ بِهذا.

(٩) البيت لجرير في ديوانه ٣٣٨. والنيب: جمع ناب. وهي الناقة المُسِنّة. وبنو ضوطرى: لقب قوم الفرزدق. والضوطرى: الحمقاء.

وقد فُصِلت من الفعل بـ «إذ» وبـ «إذا»[١] معمولَين له وبجملة شرط[٢] مُعترِضة. فالأوّل نحو[٣]: ﴿ولَولا إذْ سَمِعتُمُوهُ قُلتُم﴾، ﴿فلَولا إذْ جاءَهُم بأسُنا تَضَرَّعُوا﴾،[٤] والثاني والثالث نحو[٥]: ﴿فلَولا إذا بَلَغَتِ الحُلقُومَ، وأنتُم حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ، ونَحنُ أقرَبُ إلَيهِ مِنكُم ولكِنْ لا تُبصِرُونَ، فلَولا إنْ كنتُم غَيرَ مَدِينِينَ تَرجِعُونَها﴾، المعنى: فهلّا تَرجِعُونَ الرُّوحَ إذا بلغَتَ الحلقومَ إن كنتُم غيرَ مَربُوبِينَ،[٦] وحالتُكم أنكم تُشاهِدون ذلك، ونحن أقربُ إلى المُحتضَر منكم بعِلمنا أو بالملائكة، ولكنّكم لا تُشاهدون ذلك. و«لولا» الثانية تكرارٌ للأُولى.[٧]

والرابع: لاستفهام نحو[٨]: ﴿لَولا أخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ﴾، ﴿لَولا أُنزِلَ إلَيهِ مَلَكٌ﴾. قاله الهَرَوي، وأكثرُهم لا يذكره، والظاهر أنّ الأُولى للعَرض، وأنّ الثانية مِثلُ[٩]: ﴿لَولا جاؤُوا علَيهِ بأربَعةِ شُهَداءَ﴾.

وذكر الهَرَوي أنها تكون نافية بمنزلة «لَم»، وجعل منه[١٠]: ﴿فلَولا كانَتْ قَرْيةٌ آمَنَتْ فنَفَعَها إيمانُها إلّا قَومَ يُونُسَ﴾. والظاهر أنّ المعنى على التوبيخ أي: فهلّا كانت قريةٌ واحدةٌ من القُرى المُهلَكة تابتْ عن الكُفر قبل مَجيء العذابِ فنَفَعَها ذلك. وهو تفسير الأخفش والكسائي والفرّاء وعلي بن عيسَى والنحّاس،[١١] ويؤيّده قراءة أُبَيٍّ وعبد الله «فهَلّا[١٢]»، ويلزم من هذا المعنى النفيُ لأنّ التوبيخ يقتضي عدم الوقوع. وقد يُتوهَّم أنَ الزمخشري قائلٌ بأنها للنفي، لقوله: «والاستثناء منقطع بمعنى: لكنْ، ويجوز كونُه متّصلًا والجملةُ في معنى النفي، كأنّه قيل: ما آمنتْ». ولعله إنما أراد ما ذكرنا، ولهذا قال: «والجملة في معنى النفي»، ولم يقل: «ولولا: للنفي». وكذا قال في:[١٣] ﴿فلَولا إذْ جاءَهُم بأسُنا تَضَرَّعُوا﴾:[١٤] معناه:

---

(١) ط: وإذا.

(٢) ط: شرطية.

(٣) الآية مضت قبل قليل.

(٤) الآية ٤٣ من سورة الأنعام.

(٥) الآيات ٨٣ ـ ٨٧ من سورة الواقعة، و«إذا» فيها ليست شرطية كما ترى في شرح ابن هشام بعد، فلا اعتراض أيضًا كما زعم.

(٦) فوقها في خ وفي ط: «مَدِينِينَ». ن: مدينين مربوبين.

(٧) أي: توكيد لفظي. ش: تكرار الأولى.

(٨) الآيتان: ١٠ من سورة المنافقون ـ ولولا: للتمنيّ والدعاء كما ذكرنا من قبل ـ و٧ من سورة الفرقان. ط: «أُنزِلَ علَيهِ». والاستفهام فيها للتعجيز. وفي الأصل: للاستفهام نحو.

(٩) الآية ١٣ من سورة النور، وقد مضت منذ قليل.

(١٠) الآية ٩٨ من سورة يونس. وانظر الأزهية ص ١٧٨.

(١١) انظر معاني القرآن للفراء ١: ٤٧٩ وإعراب القرآن للنحاس ٢: ٧٥.

(١٢) زاد هنا في ط: كانتْ.

(١٣) الآية ٤٣ من سورة الأنعام. ط: لَولا.

(١٤) الكشاف ١: ٥٠٤.

نفيُ التضرُّع، ولكنّه جِيءَ بـ«لولا» ليُفاد أنّهم لَم يكن لهم عُذرٌ في ترك التضرُّع إلّا عِنادُهم وقسوةُ قلوبهم وإعجابُهم بأعمالهم التي زيّنها الشيطان لهم. انتهى.

فإنِ احتجَّ مُحتجّ للهَرَوي بأنه قُرِئَ بنصبِ «قَوم» على أصل الاستثناء ورفعِه على الإبدال فالجواب أنّ الإبدال يقع بعد ما فيه رائحةُ النفي كقوله:[1]

٤٩٨ ـ عـافٍ، تَغَيَّـرَ إلّا النُّـؤيُ والـوَتِـدُ

فرَفَـعَ لمّـا كان «تغيّـر» بمعنـى: لـم يبـقَ علـى حالـه. وأدقُّ مـن هذا قـراءةُ بعضهـم[2]: ﴿فشَـرِبُوا مِنـهُ إلّا قَليـلٌ مِنهُـم﴾، لمّـا كان «شـربوا منـه» فـي معنـى: فلـم يكونـوا منـه،[3] بدليـل ﴿فمَـن شَـرِبَ مِنـهُ فلَيسَ مِنّـي﴾. ويوضّـح لـكَ ذلـك أنّ البـدل فـي غيـر المُوجَـب أرجحُ مـن النصـب، وقـد أجمعَتِ[4] السـبعة علـى النصـب فـي: «إلّا قَـومَ يُونُسَ»، فـدلّ على أنّ الـكلام مُوجَـب ولكنْ فيـه رائحة غيـر الإيجاب كما في قوله:[5] تَغَيَّـرَ إلّا النُّـؤيُ والوَتِـدُ.

تنبيه

ليس من أقسام «لولا» الواقعةُ في نحو قوله:[6]

٤٩٩ ـ ألا زَعَمَـت أسمـاءُ أنْ لا أُحِبُّـهـا فقُـلـتُ: بَلَـى، لَـو لا يُنازِعُـنِـي شُغلِـي

لأنّ هـذه كلمتـان بمنزلـة قولـك: «لَـو لَـم»، والجـواب محـذوف أي: لَـو لَـم يُنازعْنـي شُـغلي لَزرتُـكِ. وقيـل: بـل هي «لـولا» الامتناعيةُ والفعـل بعدها على إضمـار «أنْ»، على حـدّ قولهم: «تَسـمعُ بالمُعَيدِيْ خيـرٌ من أن تَـراهُ».[7]

---

(١) عجز بيت للأخطل في ديوانه ص ١١٤ صدره:

وبـالـصَّـرِيـمـةِ مِـنـهـا مَـنـزِلٌ خَـلَـقٌ

والصريمة: اسم موضع. والخلق: البالي. والعافي: الدارس. والنؤي: حفرة حول الخباء تمنع عنه الماء.

(٢) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة: ﴿فلَمّا فَصَلَ طالُوتُ بِالجُنُودِ قالَ: «إنَّ اللهَ مُبتَلِيكُم بِنَهَرٍ. فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنّيَ، إلّا مَنِ اغتَرَفَ غُرفةً بِيَدِهِ»، فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلًا مِنهُم﴾ لا ٢٤٨ كما جاء في ط. وما بعدُ هو منها.

(٣) منه أي: من قوم طالوت.

(٤) علق صاحب المعجم على ما أثبتَ في المتن هنا بما فيه اضطراب يوهم غير الصواب.

(٥) زاد هنا في ط: عافٍ.

(٦) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١: ٣٤.

(٧) مثل يضرب لمن كان خبره أحسن من منظره. مجمع الأمثال ١: ١٢٩. ومُعَيديْ: منسوب إلى مصغّر مَعَدّ، بحذف الدال الأولى والياء الثانية من ياءي النسب للتخفيف. انظر الخصائص ٣: ٢٠٥ والممتع الكبير في التصريف ص ٧٠. ط: «بالمُعَيدِيِّ»، ولم يتنبه المحشّي إلى وجوب حذف الياء الثالثة.

٧٥ـ لَوما

بمنزلة «لَولا» [في جميع أقسامها].[١] تقول: لوما زيدٌ لَأكرمتُكَ. وفي التنزيل[٢]: ﴿لَوما تأتِينا بِالمَلائكةِ﴾.
وزعم المالَقي[٣] أنها لم تأتِ إلّا للتحضيض، [ويردُّه قولُ الشاعر:[٤]

٥٠٠ ـ لَوما الإصاخةُ لِلوُشاةِ لَكانَ لِي، مِن بَعدِ سَخطِكِ، في رِضاكِ رَجاءُ]

٧٦ـ لَم

حرفُ جزم لنفي المضارع وقلبِه ماضيًا نحو[٥]: ﴿لَم يَلِدْ ولَم يُولَدْ﴾ الآيةَ، وقد يرتفع الفعل [المضارع][٦] بعدها كقوله:[٧]

٥٠١ ـ لَولا فَوارِسُ، مِن نُعمٍ وأُسرتُهُم يَومَ الصُّلَيفاءِ، لَم يُوفُونَ بالجارِ

فقيل: ضرورةٌ، وقال ابن مالك: لغةٌ.[٨] وزعم اللِّحياني أنّ بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم[٩]: ﴿أَلَم نَشرَحَ﴾؟ وقولِه:[١٠]

٥٠٢ ـ في أيِّ يومَيَّ مِنَ المَوتِ أفِرْ؟ أيَومَ لَم يُقدَرَ، أم يَومِ قُدِرْ؟

وخُرِّجا على أنّ الأصل «نَشرَحَنْ» و«يُقدَرَنْ»، ثم حُذفَت نون التوكيد الخفيفة وبقيَتِ الفتحة دليلًا عليها.
وفي هذا شذوذانِ: توكيد المنفي بـ«لم» وحذف النون لغير وقف / ١١٣ ولا ساكنين.
وقال أبو الفتح:[١١] الأصل «يُقدَرْ» بالسكون، ثم لمّا تجاورَتِ الهمزةُ المفتوحة والراء الساكنة، وقد

---

(١) تتمة من ن. وسقطت بقية الفقرة من ش.
(٢) الآية ٧ من سورة الحجر لا ٧٠ كما في ط: ﴿لَوما تأتِينا بِالمَلائكةِ، إن كُنتَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾.
(٣) رصف المباني ص ٢٩٧.
(٤) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٣٧. والإصاخة: الاستماع مع القبول. ومابين معقوفين تتمة من خ ون وط.
(٥) الآية ٣ من سورة الإخلاص. وفي قول ابن هشام هنا والمفسرين والعلماء خطأ فادح، لأنّ الله ـ تعالى ـ: هو موجود بذاته، أمّا «لم» في الجملتين وفي الآية ٤ أيضًا فهي للحال اللازمة تفيد الاستمرار في النفي، وإلّا احتُمل المُحال. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٢١٦٧. والإعراب المنهجي ٥: ١٣٨٧ ـ ١٣٨٨.
(٦) تتمة من ق وب ون. ط: وقد يرفع الفعل المضارع.
(٧) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٣١. ونُعم: اسم قبيلة. ط: «وأُسرتِهِم». والصليفاء: اسم موضع كانت فيه الحرب. والضمير في «يُوفون» هو لقوم آخرين هجاهم بعدم النجدة وحدهم. وبالجار أي: بذمّة الجار. والجملة: جواب الشرط.
(٨) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٥ والجنى الداني ص ٢٦٦.
(٩) الآية ١ من سورة الشرح: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ وانظر الكشاف ١: ٥٠٤.
(١٠) الرجز للحارث بن منذر في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٣٣. وحذف التضعيف في القافية واجب. ب وط: «أفِرّ». وفي الأصل وق: «أيومَ.. أم يومَ».
(١١) سر صناعة الإعراب ص ٧٥.

أجرتِ العرب الساكنَ المجاور للمحرَّك مُجْرى المُحرَّكِ والمُحرَّكَ مُجرى الساكنِ إعطاءً للجارِ حُكم مُجاوِرِه، أبدلوا الهمزة المحرَّكة ألفًا كما تُبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ـ يعني: ولزمَ حينئذ فتحُ ما قبلها إذ لا تقع الألف إلّا بعد فتحة ـ قال: وعلى ذلك قولُهم: «المَراةُ والكَماةُ» بالألف، وعليه خرّج أبو علي[١] قول عبدِ يَغُوثَ:[٢]

٥٠٣ ـ كأنْ لَم تَرا قَبلِي أسِيرًا يَمانِيا

فقال: أصله «تَرْأى» بهمزة بعدها ألف كما قال سُراقةُ البارقي:[٣]

٥٠٤ ـ أُرِي عَينَيَّ ما لَم تَرْأياهُ

أصله: «تَرأى»،[٤] ثم حُذفتِ الألف للجازم ثم أُبدلتِ الهمزة ألفًا لِما ذكرْنا.

وأقيسُ من تخريجهما[٥] أن يقال في قوله:[٦]

٥٠٥ ـ أيَومِ لَم يُقدَرَ

: نُقِلَت حركة همزة «أم» إلى راء «يُقدَرْ»، ثم أُبدِلت[٧] الهمزةُ الساكنة ألفًا كما قيل: المَراةُ والكماةُ،[٨] ثمّ الألفُ همزةً متحرّكة لالتقاء الساكنين. وكانت الحركة فتحة إتباعًا لفتحة الراء كما في[٩]: ﴿ولا الضّألِّينَ﴾ فيمَن هَمَزَ،[١٠] وكذلك القولُ في: المَراةِ والكَماةِ، وقولِه:[١١]

٥٠٦ ـ كأنْ لَم تَرا

---

(١) الحجة ٥: ٢٣٩ و٦: ٤٢٥.

(٢) عجز بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٣٧ صدره:

وتَضحَكُ مِنِّي شَيخةٌ عَبشَمِيَّةٌ

والعبشمية: المنسوبة إلى عبد شمس.

(٣) صدر بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٣٩ عجزه:

كِلانا عالِمٌ بالتُّرَّهاتِ

والترّهات: الأباطيل. يذكر الشاعر أن ما ادّعاه للمتنبئ المختار من ملائكة بين جنوده هو أكاذيب يعرف كلاهما بطلانها.

(٤) يعني ما في قول عبد يغوث. وسقط «أصله تَرأى» مما عدا الأصل.

(٥) أي: تخريج أبي علي وأبي الفتح.

(٦) مضى تحت الرقم ٥٠٢. ط: أيومَ.

(٧) ط: بدلت.

(٨) سقط «كما قيل المراة والكماة» من ط، ومع جمل من ن ثم جاء في آخر الفقرة. وقوله «ثمّ» يعني: ثم أُبدلت.

(٩) الآيتان ٦ و٧ من سورة الفاتحة: ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم، غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِم ولا الضّالِّينَ﴾.

(١٠) في الأصل: همزه.

(١١) مضى تحت الرقم ٥٠٣. وزاد آخره في ط: قبلي أسيرًا يَمانِيا.

ولكن لم تُحرَّكِ الألف فيهنّ(١) لعدم التقاء الساكنين.

وقد تُفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقولِه:(٢)

٥٠٧ ـ فـذاكَ ولَـم، إذا نَحـنُ امتَرَينـا، تَكُـنْ فـي النّـاسِ يُدرِكُـكَ الـمِـراءُ

وقولِه:(٣)

٥٠٨ ـ فأضحَتْ مَغانِيها قِفارًا رُسُومُها كـأنْ لَـم، سِوَى أهلٍ مِنَ الوَحشِ، تُؤهَلِ

وقد يليها الاسم معمولًا لفعل محذوف يفسِّره ما بعده كقوله:(٤)

٥٠٩ ـ ظُنِنـتُ فَقِيرًا ذا غِنًـى، ثُـمَّ نِلتُـهُ فـلَـم ذا رَجـاءٍ ألـقَـهُ غَيـرَ واهِـبِ

٧٧ ـ لَمّا

على ثلاثة أوجُه:

١ ـ أحدُها: أن تختصَّ(٥) بالمضارع فتجزمَه وتنفيَه وتقلبَه ماضيًا كـ «لَم». إلّا أنّها تُفارقُها في خمسة أُمور:(٦)

أحدُها: أنّها لا تقترن بأداة شرط، لا يقال: «إنْ لَـمّا تَقُم»، وفي التنزيل(٧): ﴿وإنْ لَم تَفعَلْ﴾، ﴿وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ﴾.

الثاني: أنّ مَنفيَّها مستمرُّ النفي إلى الحال كقوله:(٨)

٥١٠ ـ فإن كُنتُ مأكُـولًا فكُنْ خَيـرَ آكِـلٍ وإلّا فـأدرِكْـنِـي، ولَـمّـا أُمَـزَّقِ

---

(١) أي: في المراة والكماة وترا.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤٢. وهو في هجاء المخاطَب بأنه يطعن في الأقوال تزييفًا وبهتانًا، إذا تجادلا منفردين. وامترينا: تجادلنا. والمراء: الطعن في قول الآخرين.

(٣) البيت لذي الرمة يصف الديار في ديوانه ص ٤٢٧. والمغاني: أماكن الإقامة، جمع مَغنًى. والقفار: جمع قفر. وهي الخاوية. والرسوم: جمع رسم. وهو أثر الديار غير بارز.

(٤) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤٤. ومراد الشاعر أنه في فقره ظنه الناس غنيًّا لأنه يتعفف، ثم اغتنى فلم يحرم قاصدًا ما طلبه.

(٥) ط: أنها تختصّ.

(٦) ش: من خمسة أمور.

(٧) الآيتان: ٦٧ ﴿يا أيُّها الرَّسُولُ، بَلِّغْ ما أُنزِلَ إلَيكَ مِن رَبِّكَ. وإن لَم تَفعَلْ فما بَلَّغتَ رِسالَتَهُ﴾ و٧٣ من سورة المائدة: ﴿وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أليمٌ﴾ لا ٧٢ كما جاء في ط. وليس «عما يقولون» في خ وط.

(٨) البيت للممزَّق العبدي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤٥.

ومَنفيُّ «لَم» يَحتمل الاتصالَ نحو(١): ﴿ولَم أكُنْ بِدُعائكَ ـ رَبِّ ـ شَقِيًّا﴾ والانقطاعَ مِثلَ(٢): ﴿لَم يَكُنْ شَيئًا مَذكُورًا﴾. ولهذا جاز «لم يكن ثمّ كانَ» ولم يَجُز «لـمّا يكنْ ثمّ كانَ»، بل يقال: لمّا يكن وقد يكونُ. ومثّل ابن مالك(٣) للنفي المنقطِع بقوله:(٤)

٥١١ ـ وكُنتَ إذْ كُنتَ، إلَـهي، وَحـدَكا لَـم يَـكُ شَـيءٌ، يـا إلَـهي، قَبـلَكـا

وتبعَه ابنه فيما كتب على «التسهيل».(٥) وذلك وَهَمٌ فاحشٌ.(٦) ولامتداد النفي بعد «لـمّا» لم يجُز اقترانُها بحرف التعقيب بخلاف «لم»، تقول: «قمتُ فلم تقمْ»، لأن معناه: وما قمتَ عقِيبَ قيامي، ولا يجوز: «قمتُ فلمّا تقمْ»، لأن معناه: وما قمتَ إلى الآن.

والثالث: أنّ مَنفيَّ «لـمّا» لا يكون إلّا قريبًا من الحال ولا يُشترط ذلك في مَنفيِّ «لـم»، تقول: «لـم يكن زيد في العام الماضي مُقيمًا»، ولا يجوز: «لـمّا يكن». وقال ابن مالك: لا أشترطُ(٧) كون

---

(١) الآية ٤ من سورة مريم لا ٣ كما جاء في ط.

(٢) الآية ١ من سورة الإنسان: ﴿هَلْ أتَى علَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ، لَم يَكُنْ شَيئًا مَذكُورًا﴾؟

(٣) شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٣.

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٠.

(٥) شرح التسهيل ٤: ٣٤.

(٦) قيل: لأن نفي وجود الشيء هنا مقيد بالقبلية أي: بما قبل الكون فقط، ثم ينقطع فيحصل الوجود معك. ورُدّ بأن نفي ذلك متحقّق قبل الكون وفي زمنه وبعده، وبما أن القبلية على الله مُحالة فقد تعيّن النفي للمعيّة أي: لم يكن شيء معك، فالنفي مستمرّ بوجوده ـ تعالى ـ قبل خلق العالم، ثم كان. وهذا قريب مما مضى في سورة الإخلاص. وقيل وقيل وقيل، حتى وُصف الراجز أنه بِدْعيٌّ متّهم بأمور. ومعنى الرجز صحيح جيّد لا مقال فيه، لأن جملة لم يك شيء قبلك: في محل نصب حال ماضية عن الضمير المتصل في «وحدك»، وتقييد الوحدة بهذه الحالية يؤكّدها، والمعنى: كنت وحدك غيرَ مشارِك لك شيء قبل ذلك ومع وجودك أيضًا. وهذا كما تقول: كان النبي ﷺ يعلّم الصحابة القرآن الكريم متفرّدًا غير سابقه أحدٌ في ذلك. والتمثيل هنا للتقريب ولله المَثل الأعلى.

وكنتُ وما زلتُ أقول: مَن أكثر معالجة المشاكل تَمَشكَلَ، لأنه يرى في بسائط الأمور أوهام المشكلات ويثير فيها ما يفتّق له مسارب القول والتعليل والاستدلال والحجاج، كما هو شأن الساسة والقضاة والمحامين المجرمين وأطبّاء أيامنا هذه، ولا سيّما النفسانيون منهم. وصاحبنا ابن هشام وأمثاله دأبهم تتبّع سقطات النحاة وأوهامهم، وقد يعقّدون بعض الأمور الصالحةِ اليسيرة ليخوضوا غمارها المصطنع ويكتشفوا العواوير الوهمية. وهذا شاعر همّه الغزل فيمن يحبّ تراه يقول:

أُريـدُ لِأنسَـى ذِكـرَها، فكأنّـما تَمثَّـلُ لِـي لَـيلَـى بِكُـلِّ سَبِيـلِ

وذاك مستغرق في وصف الخمرة تسمعه يردّد:

وكُـلُّ كـأسٍ رآهـا ظنَّـها قَدَحًا وكُـلُّ كَـفٍّ رآهـا ظَنَّهـا السّاقي

وليس في الواقع لا ليلى ولا قدح ولا ساقٍ، وإنما هو الهذَيان والإدمان. والحمد لله رب العالمين.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١٥٧٤. ط: لا يشترط.

مَنفيِّ «لمّا» قريبًا من الحال، مثلَ[١]: «عصَى إبليسُ ربَّه ولـمّا يَندَمْ» بل ذلك غالبٌ لا لازمٌ.

والرابع: أنّ مَنفيَّ «لـمّا» متوقَّع ثبوتُه بخلاف مَنفيِّ «لم». ألا ترى أن معنى[٢] ﴿بَلْ لَمّا يَذُوقُوا عَذابِ﴾: أنهم لم يذوقوه إلى الآنَ وأن ذوقهم له متوقَّع؟ قال الزمخشري في:[٣] ﴿ولَمّا يَدخُلِ الإيمانُ في قُلُوبِكُم﴾: ما في «لـمّا» من معنى التوقُّع دالٌّ على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعدُ. انتهَى. ولهذا أجازوا «لم يُقضَ ما لا يكونُ» ومنعوه في «لـمّا». وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأمّا بالنسبة إلى الماضي فهما سِيّانِ في نفي المتوقَّع وغيره، مثال المتوقَّع أن تقول: مالي قمتُ فلم تقمْ، أو ولـمّا تقمْ. ومثال غير المتوقَّع أن تقول ابتداءً: لم تقمْ، أو لـمّا تقمْ.

الخامس: أنّ مَنفيَّ «لمّا» / ١١٤ جائز الحذف لدليل كقوله:[٤]

٥١٢ ـ فجِئتُ قُبُورَهُم بَدْءًا، ولَمّا ... فنادَيتُ القُبُورَ، فلَم يُجِبْنَهْ

أي: ولمّا أكن بَدْءًا قبل ذلك أي: سيِّدًا، ولا يجوز «وصلتُ إلى بغدادَ ولم» تريد: ولم أدخلْها. فأمّا قولُه:[٥]

٥١٣ ـ احفَظْ وَدِيعتَكَ الّتِي استُودِعتَها ... يَومَ الأعارِبِ، إنْ وَصَلتَ وإنْ لَمِ

فضرورةٌ.

وعلَة هذه الأحكام كلِّها أنَّ «لم» لنفي «فَعَلَ»، و«لـمّا» لنفي: قد فَعَلَ.

٢ ـ الثاني من أوجُه لـمّا: أن تختصَّ بالماضي فتقتضيَ جملتين وُجِدَت ثانيتُهما عند وجود أُولاهما نحو: لـمّا جاءني أكرمتُه. ويقال فيها: حرفُ وُجودٍ لوُجود، وبعضهم يقول: حرفُ وُجوبٍ لوُجوب. وزعم ابن السرّاج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جنّي[٦] وتبعهم جماعة أنّها ظرفٌ بمعنى: حِين، وقال ابن مالك:[٧] بمعنى «إذْ». وهو حسَنٌ لأنها مُختصّة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة. وردَّ ابن خَروف على مدّعي الاسمية بجواز[٨]: «لَمّا أكرمتَني أمسِ أكرمتُك اليومَ» لأنها إذا قُدِّرَت ظرفًا كان عاملُها الجوابَ

(١) القول هو في المقرّب ١: ٢٧١ لابن عصفور لا لابن مالك كما ذكر المحشّي.

(٢) الآية ٨ من سورة ص.

(٣) الآية ١٤ من سورة الحجرات: ﴿قالَتِ الأعرابُ: آمَنّا. قُلْ: لَم تُؤمِنُوا، ولكِن قُولُوا: أسلَمْنا. ولَمّا يَدخُلِ الإيمانُ في قُلُوبِكُم﴾. وانظر الكشاف ٣: ١٥٧.

(٤) ينسب البيت إلى ذي الرمة. شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥١. ط: «بدأ» هنا وفيما بعد. والهاء في القافية للسكت.

(٥) البيت لابن هرمة في ديوانه ص ١٩١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٢. خ وط: «الأعازبِ».

(٦) انظر الأصول ٢: ١٥٧ والخصائص ٢: ٢٥٣ و٣: ٢٢٢.

(٧) التسهيل ص ٢٤١.

(٨) إذا صحت العبارة فلفظ أوّلها «لِما» بكسر لام السببية وتخفيف «ما» على أنها مصدرية. وزاد هنا في ط: أن يقال.

والواقعُ في اليوم لا يكون في أمسِ.[١] والجواب: أن هذا مِثلُ[٢]: ﴿إنْ كُنتُ قُلتُهُ فقَد عَلِمتَهُ﴾، والشرطُ لا يكون إلّا مُستقبلًا، ولكنّ المعنى: إن يَثبُتْ[٣] أنيّ كنتُ قلتُه. وكذا هنا المعنى: لـمّا ثَبَتَ اليومَ إكرامُكَ لي أمسِ أكرمتُكَ.

ويكون جوابها فعلًا ماضيًا اتّفاقًا، وجملةً اسمية مقرونة بـ «إذا» الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك،[٤] وفعلًا مضارعًا عند ابن عُصفور.[٥] دليل الأوّلِ[٦]: ﴿فلَمّا نَجّاكُم إلَى البَرِّ أعرَضتُم﴾، والثاني: ﴿فلَمّا نَجّاهُم إلَى البَرِّ إذا هُم يُشرِكُونَ﴾، والثالثِ: ﴿فلَمّا نَجّاهُم إلَى البَرِّ فمِنهُم مُقتَصِدٌ﴾، والرابعِ: ﴿فلَمّا ذَهَبَ عَن إبراهِيمَ الرَّوعُ وجاءَتْهُ البُشرَى يُجادِلُنا﴾ وهو مؤوَّل بـ «جادَلَنا».[٧] وقيل في آية الفاء: إنّ الجواب محذوف أي: انقسموا قِسمَين، فمنهم مقتصدٌ، وفي آية المضارع: إنّ الجواب «جاءته البُشرى» على زيادة الواو، أو محذوفٌ أي: أقبلَ يُجادلُنا.

ومن مُشكِلِ «لَمّا» هذه قولُ الشاعر:[٨]

٥١٤ ـ أقُولُ لِعَبدِ اللهِ لَمّا سِقاؤُنا، ونَحنُ بِوادِي عَبدِ شَمسٍ، وهاشِمِ

فيقال: أين فِعلاها؟ والجواب أنّ «سِقاؤنا» فاعلٌ بفعل محذوف يفسِّره «وَهَى» [وهو][٩] بمعنى: سقطَ، والجواب محذوف تقديره «قلتُ»[١٠] بدليل قوله: «أقولُ». وقوله: «شِم» أمرٌ مِن قولكَ: «شِمتُ البرقَ»، إذا نظرتَ إليه. والمعنى: لمّا سقطَ سِقاؤنا قلتُ لعبد الله: شِمْهُ.

٣ ـ والثالث: أن تكونَ حرف استثناء، فتدخلَ على الجملة الاسمية نحو[١١]: ﴿إنْ كُلُّ نَفسٍ لَـمّا

---

(١) ط: في الأمس.

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة. وزعمُ المستقبل هنا مردود لأن الفعل «كنت» جعل الشرط في الماضي.

(٣) ط: ثَبَتَ.

(٤) التسهيل ص ٢٤١.

(٥) انظر الهمع ٣: ٢٢٠.

(٦) الآيات: ٦٧ من سورة الإسراء و٦٥ من سورة العنكبوت و٣٢ من سورة لقمان و٧٤ من سورة هود، وزاد آخرَها في ط: ﴿في قَومِ لُوطٍ﴾.

(٧) بل المراد بالفعل المضارع هو التجدد والاستمرار.

(٨) البيت لتميم بن رافع المخزومي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٣.

(٩) تتمة من خ وق وب ون.

(١٠) بل لا حاجة إلى جواب لأن «إذا» في البيت هي ظرفية فقدت معنى الشرط تتعلق بالفعل قبلها: أقول.

(١١) الآية ٤ من سورة الطارق.

علَيها حافِظٌ﴾ فيمن شدّد الميم، وعلى الماضي لفظًا لا معنًى نحو: أَنشُدُكَ اللهَ لَـمّـا فعلتَ،[١] أي: ما أسألكَ[٢] إلّا فِعلَكَ. قال:[٣]

٥١٥ ـ قالَتْ لَهُ: بِـاللهِ، يـا ذا البُردَيـنْ، لَـمّـا غَنِـثْـتَ نَفَسًا أوِ اثنَيـنْ

وفيه ردٌّ لقول الجوهري:[٤] إنّ «لَـمّـا» بمعنى: «إلّا» غيرُ معروفٍ في اللغة.

وتأتي «لَـمّا» مركّبةً من كلمات ومن كلمتين:

فأمّا المركَّبة من كلمات فكما تقدّم في[٥]: ﴿وإنَّ كُلًّا لَـمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم﴾ في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون «إنَّ» وميم «لَمّا» فيمن قال: الأصل: «لَمِن ما» فأُبدلَتِ النون ميمًا وأُدغمت، فلمّا كثرت الميمات حُذِفَتِ الأُولى.[٦] وهذا القول ضعيف لأن حذف مثل هذه الميم استثقالًا لم يثبت، وأضعفُ منه قولُ آخَرَ: إنّ الأصل «لَـمًّـا»[٧] بالتنوين بمعنى: جَمعًا،[٨] ثم حُذف التنوين إجراء للوصل مُجرى الوقف، لأن استعمال «لَـمّـا» في هذا المعنى بعيد، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد، وأضعفُ من هذا قولُ آخَرَ: إنّه «فَعْلَى» من اللَّمِّ،[٩] وهو بمعناه ولكنه مُنع الصرفَ لألف التأنيث. ولم يثبت استعمال هذه اللفظة، وإذا كان «فَعْلَى» فهلّا كُتب بالياء، وهلّا أماله مَن قاعدتُه الإمالة.

واختار ابن الحاجب[١٠] أنّها «لَـمّا» الجازمةُ حُذف / ١١٥ فعلها، والتقدير: لَمّا يُهمَلوا أو لَـمّا يُترَكوا، لدلالة ما تقدّم من قوله تعالى[١١]: ﴿فمِنهُم شَقِيٌّ وسَعِيدٌ﴾، ثم ذَكر الأشقياء والسعداء ومجازاتَهم. قال: ولا أعرف وجهًا أشبهَ من هذا، وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أنَّ مِثله لم يقع في التنزيل، والحقّ ألّا يُستبعد لذلك. انتهى. وفي تقديره نظرٌ، والأَولى عندي أن يُقدَّر «لَـمّا

---

(١) هذه الجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل قبلها.

(٢) ويزاد هنا لبيان التركيب: بالله.

(٣) الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٥. وغنثت أي: شربت ثم تنفّست. وهو كناية عن الجماع. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل المقدر بعد «له»: ما أسألكَ.

(٤) الصحاح (لمّا).

(٥) الآية ١١١ من سورة هود: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمّا، لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم﴾. وزاد آخرَها في ط: رَبُّكَ.

(٦) ويقدر فعل القسم بعد: لمّا.

(٧) ط: لمًّا.

(٨) فهي صفة لِما قبلها تفيد التوكيد.

(٩) ط: اللَّمَم.

(١٠) الأمالي ١: ٦٨.

(١١) الآية ١٠٥ من سورة هود.

يُوَفَّـوا أعمالَهـم» أي: أنهـم إلـى الآنَ لم يُوَفَّوْهَا وسَـيُوَفَّونها.[١] ووجـه رُجحانه أمران: أحدُهمـا: أنَّ بعده «لَيُوَفِّيَنَّهُـم» وهـو دليـل على أنّ التوفيـة لم تقع بعدُ وأنها سـتقع، والثانـي: أنَّ مَنفيَّ «لَـمّا» متوقَّع الثبوت كمـا قدَّمنـا والإهمالَ غيـر متوقَّـع الثبوت.

وأمّا قراءة أبي بكر بتخفيف «إنْ» وتشديد «لَـمّا»[٢] فتَحتمل وجهين: أحدُهما: أن تكون مخفَّفة من الثقيلة ـ ويأتي في «لَـمّا» تلك الأوجُه[٣] ـ والثاني: أن تكون «إنْ» نافية و«كُلًّا» مفعولٌ بإضمار «أرَى» و«لَمّا»[٤] بمعنى: إلّا. وأمّا قراءة النحويَّينِ[٥] بتشديد النون وتخفيف الميم وقراءة الحِرْمِيَّينِ[٦] بتخفيفهما فـ «إن» في الأُولى على أصلها من التشديد ووجوب الإعمال، وفي الثانية مخفَّفة من الثقيلة وأُعملت على أحد الوجهين، واللام من «لَـمّا» فيهما لام الابتداء، قيل: أو هي[٧] في قراءة التخفيف الفارقةُ بين «إنِ» النافيةِ والمخفَّفة من الثقيلة ـ وليس كذلك لأنّ تلك إنما تكون عند تخفيف «إنّ» وإهمالها ـ و«ما» زائدةٌ بجملة القسَم[٨] للفصل بين اللاّمَين كما زيدت الألفُ للفصل بين الهمزتين في نحو[٩]: ﴿ءَآنذَرتَهُم﴾، وبين النونات في نحو: اضربْنانٍّ، يا نِسوةُ. قيل: «وليست موصولة بجملة القسَم لأنها إنشائية». وليس كذلك لأنّ الصلة في المعنى جملة الجواب، وإنما جملة القسَم مسوقة لمجرّد التوكيد. ويشهد لذلك قوله تعالى[١٠]: ﴿وإنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ﴾. لا يقال: «لعلّ مَن: نكرةٌ، أي: لَفريقٌ[١١] ليُبطِّئَنّ»، لأنها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية.

وأمّا المركّبة من كلمتين فكقوله:[١٢]

٥١٦ ـ لَـمّا رأيـتُ أبـا يَزِيـدَ مُـقـاتِـلًا أدَعَ الـقِـتـالَ، وأشـهَـدَ الهَـيـجـاءَ

(١) في الأصل: ويستوفونها.

(٢) ن: وتشديد الميم.

(٣) يعني الأوجه الثلاثة التي ضعّفها والوجه الأخير الذي اختاره ابن الحاجب. وزاد هنا في ق: الثلاثة.

(٤) في ب وحاشية خ: الميم.

(٥) هما أبو عمرو والكسائي.

(٦) هما نافع وابن كثير.

(٧) ش: وهي.

(٨) يعني: جملة جواب القسم. وسقط «بجملة القسم» من خ ون وط ومتن الأصل، ثم ألحق بحاشية الأصل مع زيادة: لأنها.

(٩) الآية ٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ علَيهِم ءَآنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾. وعند صاحب المعجم تبعًا للناشرين وخلافًا للنسخ المعتمدة ولما ذكر ابن هشام: أأنذرتهم.

(١٠) الآية ٧٢ من سورة النساء لا ٧١ كما جاء في ط.

(١١) كذا، والصواب «لفريقًا» كما جاء في إحدى نسخ الظاهرية.

(١٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٤.

وهو لُغزٌ يقال فيه: أين جواب «لَـمّا»؟ وبِمَ[1] انتصب: أدعَ؟ وجواب الأوّل أنّ الأصل «لن ما»، ثم أُدغمت النون في الميم للتقارب ووُصِلا خطًّا للإلغاز، وإنما حقُّهما أن يُكتبا منفصلَين. ونظيره في الإلغاز قوله:[2]

٥١٧ ـ عافَتِ الماءَ في الشِّتاءِ، فقُلنا: بَرِّديهِ، تُصادِفيهِ سَخِينا

فيقال: كيف يكون التبريد سببًا لمصادفته سخينًا؟ وجوابه أنّ الأصل «بلْ رِدِيهِ» ثم كُتب على لفظه للإلغاز، وعن الثاني[3] أنَّ انتصابه بـ«لن»، و«ما» الظرفيةُ وصلتُها ظرف له فاصلٌ بينه وبين «لن» للضرورة. فيُسأل حينئذ: كيف يَجتمع قولُه: «لن أدعَ القتالَ» مع قوله: «لن أشهدَ الهيجاءَ»؟ فيجاب بأنَّ «أشهدَ» ليس معطوفًا على «أدعَ»، بل نصبه بـ«أنْ» مضمرة، و«أنْ» والفعل: عطف على «القتالَ» أي: لن أدع القتالَ وشهودَ الهيجاء، على حدّ قول مَيسونَ:[4]

٥١٨ ـ ولُبسُ عَباءَةٍ، وتَقَرَّ عَيني

٧٨ ـ لَن

حرفُ نصبٍ ونفي واستقبال، وليس أصلُه وأصلُ «لَم»: «لا»، فأُبدلَتِ الألف نونًا في «لَن» وميمًا في «لَم» خلافًا للفرّاء، لأنّ المعروف إنّما هو إبدالُ النون ألفًا لا العكسُ نحو[5]: ﴿لَنَسفَعًا﴾ و﴿لَيَكُونًا﴾، ولا أصلُ «لَن»: «لا أن» فحُذفَتِ الهمزةُ تخفيفًا والألفُ للساكنين خلافًا للخليل[6] والكسائي، بدليل جوازِ تقديم معمولِ معمولِها عليها نحو: زيدًا لَن أضربَ، خلافًا للأخفش الصغير، وامتناعِ نحو: زيدًا يُعجِبُني أن تَضربَ، خلافًا للفرّاء، ولأنّ الموصول وصلته مفردٌ و«لن أفعلَ» كلام تامٌّ. وقولُ المبرّد: «إنه مبتدأ حُذف خبرُه أي: لا الفِعلُ واقعٌ» مردودٌ بأنه لم يُنطق به، مع أنه لم يَسدَّ شيء مسدَّه بخلاف نحو «لولا زيدٌ لَأكرمتكَ»، وبأنّ الكلام تامٌّ بدون المقدَّر، وبأنّ / ١١٦ «لا»[7] الداخلةَ على الجملة الاسمية واجبةُ التكرار إذا لم تعمل. ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك، فإنّ الاستقراء يشهد بذلك. ولا تُفيد «لَن» توكيدَ

(١) في الأصل وخ وب: «بما»، وهي لغة في اسم الاستفهام مع حرف الجر.

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٥.

(٣) يعني السؤال الثاني في البيت الأول، وهو نصب: أدعَ.

(٤) مضى تحت الرقم ٤٧٣.

(٥) الآيتان: ١٥ من سورة العلق: ﴿كَلّا. لَئِن لَم يَنتَهِ لَنسفَعَنْ بِالنّاصِيةِ﴾ و٣٢ من سورة يوسف: ﴿ولَئِن لَم يَفعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ مِنَ الصّاغِرِينَ﴾.

(٦) انظر الكتاب ١: ٤٠٧.

(٧) سقطت من ط.

النفي خلافًا للزمخشري في «كشّافه»،[١] ولا تأبيدَه خلافًا له في «أُنموذجه»، وكلاهما دعوى بلا دليل. قيل: ولو كانت للتأبيد لم يُقيَّد منفيُّها بـ «اليوم» في[٢]: ﴿فلَن أُكَلِّمَ اليَومَ إنسِيًّا﴾، ولكان ذِكر الأبد في[٣]: ﴿ولَن يَتَمَنَّوهُ أبَدًا﴾ تكرارًا، والأصل عدمُه.

وتأتي للدعاء كما أتت «لا» كذلك[٤] وِفاقًا لجماعة منهم ابن عُصفور، والحُجّة في قوله:[٥]

٥١٩ ـ لَـن تَزالُـوا كَذلِكُـم، ثُـمَّ لا زِلْـتُ لَكُـم خـالِـدًا خُـلُـودَ الجِبـالِ

وأمّا قوله تعالى[٦]: ﴿قالَ: رَبِّ، بِما أنعَمتَ عَلَيَّ فلَن أكُونَ ظَهِيرًا لِلمُجرِمِينَ﴾ فقيل: ليس منه كما زعموا[٧] لأنّ فعل الدعاء لا يُسند إلى المتكلّم بل إلى المخاطَب أو الغائب نحو: يا رَبِّ لا عذّبتَ فلانًا، ونحو: لا عذَّب اللهُ عَمرًا. انتهى. ويردّه قولُه:

ثُمَّ لا زِلْـتُ لَكُـم خـالِـدًا خُـلُـودَ الجِبـالِ

وتلقِّي القسَمِ بها وبـ «لَم» نادر جِدًّا كقول أبي طالب:[٨]

٥٢٠ ـ واللهِ لَـن يَصِلُـوا إلَيكَ بِجَمعِهِم حَـتَّـى أُوَسَّـدَ فـي التُّـرابِ دَفِـيـنـا

وقيل لبعضهم: ألكَ بَنُونَ؟ فقال: «نعم ـ وخالِقِهم ـ لم تَقمْ عن مِثلِهم مُنجِبةٌ». ويَحتمل هذا أن يكون على حذف الجواب[٩] أي: إنَّ لي لَبَنِينَ، ثم استأنف جملة النفي.

وزعم بعضهم أنها قد تَجزم كقولِه:[١٠]

---

(١) الكشاف ١: ١٩٢.

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم: ﴿إنِّي نَذَرتُ لِلرَّحمنِ صَومًا، فلَن أُكَلِّمَ اليَومَ إنسِيًّا﴾.

(٣) الآية ٩٥ من سورة البقرة: ﴿ولَن يَتَمَنَّوهُ أبَدًا بِما قَدَّمَتْ أيدِيهِم. واللهُ عَلِيمٌ بِالظّالِمِينَ﴾.

(٤) ط: لذلك.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٩.

(٦) الآية ١٧ من سورة القصص.

(٧) سقط «كما زعموا» من النسخ وط ومتن الأصل، ثم أُلحق بحاشية الأصل.

(٨) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٥٨ يخاطب به أبو طالب النبيَّ ﷺ.

(٩) أي: جملة جواب القسم، وقدّرها ابن هشام بعد: أي. وفي هذا التقدير نظر لأن بعد «نعم» جملةً محذوفة هي جواب «هل» بلفظ ما قدّره من جواب القسم. وحذفُ الجوابين معًا في مثل هذا غريب، والصواب هنا أن الجملةَ المقدرة هي جواب السؤال بعد «نعم» ـ وحذفُ مثلها في الشعر والنثر كثير جدًّا ـ أُكِّد بالقسم فليس للقسم جواب لأنه اعتراض بين الموصوف المحذوف والصفة كما ترى. وفي هذا خلافُ ما اضطرب فيه النحاة من أقوال، وسقوطُ الاحتجاج بالشاهد المذكور. والحمد لله ربّ العالمين.

(١٠) عجز بيت لكثيّر عزة في ديوانه ص ١٠٠ وصدره:

أيـادِيْ سَـبـا، يـا عَـزُّ، مـا كُـنـتُ بَعـدَكُـم

وأيادي سبا أي: مشتّت الشمل. وما: حرف زائد. ويحلَى لهما أي: ترياه حلوًا. فالفعل: يَحلَى مثل: يَرضَى، لا يَحلو، كما زعم المحشّي.

٥٢١ ـ فلَـن يَحْـلَ لِلعَينَيـنِ بَعـدَكِ مَنظَرُ

وقوله:(١)

٥٢٢ ـ لَـن يَخِـبِ الآنَ مِن رَجائـكَ مَن حَـرَّكَ، مِـن دُونِ بـابِـكَ، الحَلَـقَـهْ

والأوّل مُحتمِل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة.

٧٩ ـ لَيتَ

حرفُ تَمَنٍّ يتعلّق بالمُستحيلِ(٢) غالبًا كقوله:(٣)

٥٢٣ ـ فيالَيـتَ الشَّبـابَ يَعُـودُ يَومًا فأُخـبِـرَهُ بِـمـا فَـعَـلَ الـمَـشِيـبُ

وبالمُمكنِ قليلًا، وحكمه أن ينصب الاسم ويرفع الخبر. قال الفرّاء وبعض أصحابه: وقد ينصبهما كقوله:(٤)

٥٢٤ ـ يـا لَيـتَ أيّـامَ الـصِّبـا رَواجِعـا

وبَنَى على ذلك ابنُ المعتزّ قوله:(٥)

٥٢٥ ـ مَرَّتْ بِنا سَحَرًا طَيرٌ، فقُلتُ لَهـا: طُـوبـاكِ، يـالَـيتَـنِي إيّـاكِ، طُـوباكِ

والأوّل عندنا محمول على حذف الخبر، وتقديره: «أقبلَتْ»، لا «تكونُ»(٦) خلافًا للكسائي لعدم تقدُّم «إنْ» و«لَو» الشرطيّتَين. ويصحّ بيت ابن المعتزّ على إنابة ضمير النصب عن ضمير الرفع.

وتقترن بها «ما» الحرفيةُ فلا تُزيلها عن الاختصاص بالأسماء، لا يقال: «ليتَما قامَ زيدٌ» خلافًا لابن أبي الربيع(٧) وطاهر القَزويني،(٨) ويجوز حينئذ إعمالُها لبقاء الاختصاصِ وإهمالُها

---

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٦١ يمدح الحسين بن علي رضي الله عنهما.

(٢) يكون التمنّي كذلك إذا عُبّر به عن الماضي نحو: ليتَنا صبرْنا إذِ ابتُلينا، وقد يكون للممكن إذا عُبّر به عن المستقبل نحو: ليتَنا نصبرُ إذا ابتُلينا.

(٣) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٢٣.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ص ٤٠٥.

(٥) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٦٥. والطير: اسم جمع واحده طائر. وطوبى: مفعول مطلق لفعل محذوف ومضاف أي: طِبتِ طُوباك.

(٦) هذا كون عامّ تامّ، ورواجعا: حال من الفاعل، وذِكر «إنْ ولو» بعدُ يقتضي الكون الناقص. فتأمّلْ.

(٧) هو أبو الحسن عبيد الله بن أحمد الإشبيلي انتهى إليه علم العربية في زمانه وتوفي سنة ٦٨٨. تحفة الأديب ص ٣٦٧ والبغية ٢: ١٢٥.

(٨) بهاء الدين طاهر بن أحمد معروف بأبي محمد النجار نحوي صرفي مشارك في العلوم توفي سنة ٧٥٦. الوافي بالوفيات ١٤: ٩١.

حملًا على أخواتها، وروَوا بالوجهين قولَ النابغة:(١)

٥٢٦ ـ قالَتْ: ألا لَيتَما هذا الحَمامَ لَنا إلَى حَمامتِنا، أو نِصفَهُ، فقَدِ

ويَحتمل أنّ الرفع على أنَّ «ما» موصولةٌ وأنَّ الإشارة خبرٌ لـ «هو» محذوفًا أي: ليتَ الذي هو هذا الحمامُ لنا، فلا يدلّ(٢) حينئذ على الإهمال، ولكنّه احتمال مرجوح لأنّ حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلةِ غيرِ «أيّ» مع عدم طول الصلة قليلٌ. ويجوز «ليتَما زيدًا ألقاهُ» على الإعمال، ويمتنع على إضمار فعلٍ على شريطة التفسير.

٨٠ ـ لَعَلَّ

حرفٌ يَنصب الاسم ويرفع الخبر. قال بعض أصحاب الفرّاء: «وقد ينصبهما»، وزعم يُونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب، وحكى «لعلّ أباكَ منطلقًا»، وتأويله عندنا على إضمار «يوجدُ»، وعند الكسائي على إضمار «يكونُ»، وقد مرّ(٣) أنَّ عُقَيلًا يَخفِضون بها المبتدأ كقوله:(٤)

٥٢٧ ـ لَعَلِّ أبِي المِغوارِ مِنكَ قَريبُ

وزعم الفارسي(٥) أنه لا دليل في ذلك لأنه يَحتمل أنّ الأصل «لعلّه لأبي المِغوارِ منكَ جوابٌ / ١١٧ قريبٌ»، فحَذف موصوفَ «قريب» وضمير الشأن ولام «لعلّ» الثانية تخفيفًا وأدغم الأُولى في لام الجرّ، ومِن ثَمَّ كانت مكسورة، ومَن فتح فهو على [قولِ](٦) مَن يقول: «المالُ لَزيدٍ» بالفتح. وهذا تكلُّفٌ كثير، ولم يثبت تخفيف «لعلّ»، ثم هو محجوج بنقل الأئمة أنّ الجرّ بـ «لعلِّ» لغة قوم بأعيانهم.

واعلم أنّ مجرورَ «لعلِّ» في موضع رفع بالابتداء، لتنزيل «لعلِّ» منزلة الجارّ الزائد نحو «بِحَسْبِكَ دِرهمٌ»، بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل، وقولَه: «قريبُ»(٧) خبرُ ذلك المبتدأ، ومثلُه «لولايَ لكان كذا» على قول سيبويه:(٨) «إنّ لولا جارّةٌ»، وقولُك: «رُبَّ رجلٍ يقول ذلك» ونحوَه، وقولُه:(٩)

---

(١) مضى تحت الرقم ٩٨ وفي ط ضبط الشاهد بالنصب والرفع.

(٢) أي: رفع الحمام.

(٣) انظر الورقة ٦٤.

(٤) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٦٦ يرثي أخاه أبا المِغوار وصدره:

فقُلتُ: ادعُ أُخرَى، وارفَعِ الصَّوتَ جَهْرةً

وعند المحشّي: «لَعَلَّ» هنا وفيما بعدُ خلافًا للنسخ المعتمدة ولما ذكر ابن هشام بعد.

(٥) الحجة ١: ١٧٦.

(٦) سقطت من الأصل وخ وق وب ون وألحقت بين الكلمتين في خ. ط: لغة.

(٧) زاد هنا في ط: هو.

(٨) انظر ما مضى في الورقة ١١١.

(٩) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٣٥ صدره: =

٥٢٨ ـ وجِيــرانٍ لَنــا كــانُوا كِــرامِ؟

على قولِ سيبويه:[١] «إنّ «كان» زائدةٌ»، وقولِ الجُمهور: «إنّ الزائدة لا تعمل[٢] شيئًا». فقيل: الأصل «هم لنا»، ثم وُصل الضمير بـ «كان» الزائدة إصلاحًا للفظ، لئلّا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل. وقيل: بلِ الضمير توكيدٌ للمستتر في «لنا» على أنّ «لنا» صفة لـ «جيران»، ثم وُصل كما ذُكر.[٣] وقيل: بل هو معمول لـ «كان» بالحقيقة، فقيل: على أنّها ناقصة و«لنا» الخبر. وقيل: بل على أنّها زائدة وأنّها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغَى نحو: زيدٌ ـ ظننتُ ـ عالمٌ.

وتتّصل بـ «لعلّ» «ما» الحرفيةُ فتكفُّها عن العمل لزوال اختصاصها حينئذ، بدليل قوله:[٤]

٥٢٩ ـ لَعَلَّمــا أضاءَت لَــكَ النّــارُ الحِمــارَ المُقَيَّــدا

وجوّز قوم إعمالها حينئذ حملًا على «ليتَ» لاشتراكهما في أنّهما يغيّران معنى الابتداء، وكذا قالوا في «كأنّ»، وبعضهم خصّ «لعلّ» بذلك لأشَدِّيّة التشابُه، لأنّها و«ليتَ» للإنشاء، وأمّا «كأنّ» فللخبر. قيل: وأوّل لحن سُمع بالبصرة:[٥]

٥٣٠ ـ لَعَــلَّ لَهــا عُــذرٌ، وأنــتَ تَلُــومُ

وهذا محتمِلٌ لتقدير ضمير الشأن كما تقدّم في[٦]: «إنَّ مِن أَشَدِّ النّاسِ عَذابًا يَومَ القِيامةِ المُصَوِّرُونَ». وفيها عشْرُ لُغاتٍ مشهورةٍ، ولها مَعانٍ:

أحدها: التوقُّع، وهو تَرجِّي المحبوب والإشفاقُ من المَكروه نحو: لعلَّ الحبيبَ مُواصِلٌ،[٧] ولعلَّ

= فكَيــفَ إذا مَــرَرتُ بــدارِ قَــومٍ

وقولُه: معطوفٌ هو و«قولُك» على خبرِ «مثلُ»، أي: المحكيِّ بعده. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: «ونحوه قوله». وفي هذا إخلال فاضح بما أراد ابن هشام.

(١) الكتاب ١: ٢٨٩.

(٢) ط: الزائد لا يعمل.

(٣) في الأصل وب وط: لما ذكر.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٣ يهجو خصمه بتقييد الحمار مذلّة وعجزًا وخوفًا عليه، وتتمته أوله:

أعِــدْ نَظــرًا، يــا عَبــدَ قَيــسٍ،

(٥) عجز بيت لمسلم بن الوليد في ديوانه ص ٣٤١ صدره:

فَلا تَبْــدَهــا باللَّــومِ قَبــلَ سُــؤالِهــا

(٦) الحديث مضى في الورقة ١٥.

(٧) ط: واصل.

الرَّقيبَ حاصِلٌ.[١] وتختصّ بالمُمكن، وقولُ فرعونَ[٢]: ﴿لَعَلِّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ﴾ إنّما قاله جهلًا أو مَخرَقةً وإفكًا.[٣]

والثاني: التعليل، أثبتَه جماعة منهم الأخفش والكسائي، وحملوا عليه[٤]: ﴿فقُولا لَهُ قَولًا لَيِّنًا، لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أو يَخشَى﴾، ومَن لم يثبت ذلك يحملُه على الرَّجاء ويَصرفُه للمخاطَبَين أي: اذهَبا على رجائكما.

والثالث: الاستفهام، أثبتَه الكوفيّون. ولهذا عُلِّق بها الفعلُ في نحوِ[٥]: ﴿لا تَدرِي: لَعَلَّ اللهَ يُحدِثُ بَعدَ ذلِكَ أمرًا﴾؟ ونحوِ: ﴿وما يُدرِيكَ: لَعَلَّهُ يَزَّكَّى﴾؟ قال الزمخشري:[٦] وقد أشرَبَها معنَى «ليتَ» مَن قرأ[٧]: ﴿فأطَّلِعَ﴾. انتهَى. وفي الآية بحث سيَجيء.

ويقترن خبرُها بـ«أنْ» كثيرًا حملًا على «عسَى» كقوله:[٨]

٥٣١ ـ لَعَلَّكَ يَومًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ

وبحرف التنفيس قليلًا كقوله:[٩]

٥٣٢ ـ فقُولا لَها قَولًا رَقِيقًا، لَعَلَّها ستَرحَمُنِي مِن زَفرةٍ وعَوِيلِ

وخرَّج بعضهم نصب «فأطَّلِعَ» على تقدير «أنْ» مع «أبلُغُ»[١٠] كما خُفِضَ المعطوفُ من بيت زهير:[١١]

٥٣٣ ـ بَدا لِيَ أنِّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شيئًا، إذا كانَ جائيا

على تقدير الباء مع: مُدرِك.

---

(١) الحاصل: الموجود.

(٢) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة غافر: ﴿وقالَ فِرعَونُ: يا هامانُ، ابنِ لِي صَرحًا، لَعَلِّي أبلُغُ الأسبابَ، أسبابَ السَّماواتِ، فأطَّلِعَ إلَى إلٰـهِ مُوسَى. وإنِّي لَأظُنُّهُ كاذِبًا﴾ لا ٣٦ فقط كما جاء في ط.

(٣) المخرقة: الحُمق. والإفك: الكذب والادّعاء.

(٤) الآية ٤٤ من سورة طه. والتعليل بـ«لعلّ» مع الترجّي كثير جدًّا في كلام العرب.

(٥) الآيتان: ١ من سورة الطلاق و٣ من سورة عبس.

(٦) المفصل ص ٣٠٣.

(٧) الآية ٣٦ من سورة غافر مضى منها قول فرعون قبل.

(٨) صدر بيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٧٥ عجزه:

علَيكَ، مِنَ اللّائي يَدَعنَكَ أجدَعا

ويدع: يجعل. والأجدع: المقطوع الأنف كناية عن الذلة والهوان.

(٩) البيت لعبد الله بن مسلم في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٧٧. والزفرة: التنفس الشديد لكثرة الألم.

(١٠) ط: أبلُغَ.

(١١) مضى تحت الرقم ١٤٢. ط: جائيًا.

ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضيًا خلافًا للحريري،[١] وفي الحديث[٢]: «وما يُدرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلعَ علَى أهلِ بَدرٍ، فقالَ: اعمَلُوا ما شِئتُم. فقَد غَفَرتُ لَكُم»، وقال الشاعر:[٣]

٥٣٤ ـ وبُدِّلتُ قَرحًا دامِيًا، بَعدَ صِحّةٍ لَعَلَّ مَنايانا تَحَوَّلْنَ أبْؤُسا

وأنشد سيبويه:[٤]

٥٣٥ ـ أعِدْ نَظَرًا، يا عَبدَ قَيسٍ، لَعَلَّما أضاءَت لَكَ النّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا

فإنِ اعتُرِض بأنّ «لعلّ» هنا مكفوفة بـ «ما» فالجواب أنّ شُبهة المانع أنّ «لعلَّ» للاستقبال فلا تدخل على الماضي، ولا فرق على هذا بين كون الماضي معمولًا لها أو معمولًا لِما في / ١١٨ حيّزها.[٥] وممّا يوضّح بُطلانَ قوله ثبوتُ ذلك في خبر «ليتَ»، وهي بمنزلة «لعلّ» نحو[٦]: ﴿يا لَيتَنِي مِتُّ قَبلَ هذا وكُنتُ نَسيًا مَنسِيًّا﴾، ﴿يا لَيتَنِي كُنتُ تُرابًا﴾، ﴿يا لَيتَنِي قَدَّمتُ لِحَياتِي﴾، ﴿يا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُم﴾.

تنبيه[٧]

مِن مُشكِلِ باب «ليتَ» وغيرِه قولُ يزيدَ بنِ الحَكَم:[٨]

٥٣٦ ـ فلَيتَ كَفافًا كانَ خَيرُكَ كُلُّهُ وشَرُّكَ عَنِّي، ما ارتَوَى الماءُ، مُرتَوِي

وإشكالُه من أوجُه: أحدُها: عدمُ ارتباط خبر «ليتَ»[٩]، إذ الظاهر أنّ «كفافًا» اسم «ليتَ» وأنّ «كان» تامّةٌ وأنّها وفاعلَها الخبرُ ولا ضمير في هذه الجملة، والثاني:[١٠] تعليقُه «عن» بـ «مُرتَوٍ»، والثالث: إيقاعُه «الماء» فاعلًا بـ «ارتَوَى»، وإنّما يقال: ارتوَى الشاربُ.

---

(١) درة الغواص ص ٢٩.

(٢) لفظه في الحديث ٢٤٩٤ في صحيح مسلم لا ما ذكره المحشّي عن البخاري.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٧.

(٤) البيت مضى تحت الرقم ٥٢٩.

(٥) في حاشية ب: صوابه أن يقول: «أو في حيّزها». انظر حاشية الدسوقي ١: ٢٩١.

(٦) الآيات: ٢٣ من سورة مريم لا ٢٢ كما جاء في ط و٤٠ من سورة النبأ و٢٤ من سورة الفجر ـ وزاد أولَها في ط: ﴿يَقُولُ﴾ ـ و٧٢ من سورة النساء.

(٧) كذا، وهذا التنبيه موضعه آخِر باب «ليتَ»، وقد مضى منذ قليل. فلو أخّر ابن هشام باب «ليت» وجعله بعد «لعلّ» لاستقام الترتيب مع هذا التنبيه. ش: مسألة.

(٨) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٨٠.

(٩) زاد هنا في ط: باسمها.

(١٠) زاد هنا في ش وط: في.

والجواب عن الأوّل: أنّ «كفافًا» إنّما هو خبرٌ لـ «كانَ» مقدَّمٌ عليها، وهو بمعنى: كافٍ،(١) واسمَ «ليتَ» محذوف للضرورة أي: فليتَكَ أو فليتَهُ أي: فليتَ الشأنَ، ومثلُه قولُه:(٢)

٥٣٧ ـ فلَيتَ دَفَعتَ الهَمَّ عَنِّيَ ساعةً

و«خيرُك» اسم «كانَ» و«كلُّه» توكيد له،(٣) والجملة خبر: ليتَ. وأمّا «وشرُّك» فيُروى بالرفع عطفًا على «خيرُك»، فخبرُه إمّا محذوفٌ تقديره: كفافًا، فـ «مُرتَوٍ» فاعل بـ «ارتوى»، وإمّا «مُرتَوٍ» على أنه سُكِّن للضرورة كقوله:(٤)

٥٣٨ ـ ولَو أنَّ واشٍ باليَمامةِ دارُهُ، وداري بأعلَى حَضْرَمَوتَ، اهتَدَى لِيا

ويُرْوَى(٥) بالنصب إمّا على أنّه اسم لـ «ليتَ» محذوفةً،(٦) وسهّل حذفَها تقدُّمُ ذِكرها كما سهّل(٧) ذلك حذفَ «كلّ» وبقاءَ الخفض في قوله:(٨)

٥٣٩ ـ أكُلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امرأً ونارٍ، تَوَقَّدُ باللَّيلِ، نارا؟

وإمّا على العطف على اسم «ليتَ» المذكورةِ إنْ قُدِّر ضميرَ المخاطب. فأمّا ضميرُ الشأن فلا يُعطف عليه لو ذُكر، فكيف وهو محذوف؟ ومُرتَوٍ: على الوجهين مرفوعٌ إمّا لأنّه خبرُ «ليتَ» المحذوفةِ أو لأنّه عطف على خبر «ليتَ» المذكورةِ.

وعن الثاني: أنّه(٩) ضُمِّن «مُرتَوٍ» معنى «كافّ» لأن المُرتويَ يكفُّ عن الشرب كما جاء(١٠): ﴿فلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِهِ﴾، لأنَّ في «يُخالِفُونَ» معنى:(١١) يَعدِلُون ويَخرُجُونَ. وإن علّقتَه(١٢)

---

(١) ش: «كافٍ» هنا وفيما بعد.

(٢) صدر بيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٦٢ وعجزه في ن وحاشية الأصل:

فبِتنا، عَلَى ما خَيَّلَتْ، ناعِمَي بالِ

وعلى ما خيّلت أي: على كل حال.

(٣) سقطت من ط.

(٤) البيت لقيس بن الملوح في ديوانه ص ٢٩٤.

(٥) يعني: شرّك. ط: ورُوي.

(٦) الأولى أنه معطوف على اسم «ليت» قبله كما سيرد بعد.

(٧) ط: ما سهل.

(٨) البيت لأبي دواد الإيادي في ديوانه ص ٣٥٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٩٠. ونارًا أي: للضيافة.

(٩) ط: بأنه.

(١٠) الآية ٦٣ من سورة النور: ﴿فلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِهِ أن تُصِيبَهُم فِتنةٌ أو يُصِيبَهُم عَذابٌ ألِيمٌ﴾.

(١١) ط: لأن يخالفون في معنى.

(١٢) أي حرف الجرّ: عن.

بـ «كَفافًا» محذوفًا على وجهٍ مرَّ ذِكره فلا إشكالَ.

وعن الثالث: أنّه إمّا على حذف مضاف أي: شاربُ الماءِ، وإمّا على جعل الماء مرتويًا مجازًا كما جُعِل صاديًا في قوله:[1]

٥٤٠ ـ وجِئتُ هَجِيرًا، يَترُكُ الماءَ صادِيا

ويُروَى[2] «الماءَ» بالنصب على تقدير «مِن» كما في[3]: ﴿واختارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ﴾، ففاعل «ارتَوَى» على هذا «مُرتَو» كما تقول: ما شَرِبَ[4] الماءَ شاربٌ.

٨١ ـ لكِنَّ مشدّدةَ النّون

حرفٌ يَنصب الاسم ويرفع الخبر، وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدُها وهو المشهور: أنّه واحد وهو الاستدراك، وفُسِّر بأن تَنسب لِما بعدها حكمًا مخالفًا لحكم ما قبلها. ولذلك لا بدّ أن يتقدّمها كلام مناقضٌ لِما بعدها نحو: ما هذا ساكنًا لكنّه متحرِّكٌ، أو ضِدٌّ له نحو: ما هذا[5] أبيضُ لكنّه أسودُ، قيل: أو خلافٌ نحو: ما زيدٌ قائمًا لكنّه شاربٌ. وقيل: لا يجوز ذلك. والثاني: أنّها تَرِدُ تارة للاستدراك وتارة للتوكيد. قاله جماعة منهم صاحب «البسيط»،[6] وفسّروا الاستدراك برفع ما يُوهِم[7] ثبوتَه نحو: ما زيدٌ شجاعًا لكنّه كريمٌ، لأنّ الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فنفيُ أحدِهما يوهم انتفاءَ الآخَر، وما قام زيدٌ لكنَّ عمرًا قام. وذلك إذا كان بين الرجلين تلابُس أو تماثُل في الطريقة. ومثّلُوا التوكيدَ[8] بنحو: «لو جاءني أكرمتُه لكنّه لم يجئ»، فأكّدتْ ما أفادته «لو» من الامتناع. والثالث: أنّها للتوكيد دائمًا مثلَ «إنّ» ويصحب التوكيدَ معنى الاستدراكِ، وهو قول ابن عُصفور، قال في «المقرَّب»:[9]

---

(١) عجز بيت للمتنبي في ديوانه ٤: ٢٨٩ وصدره:

لَقِيتُ المَرَورَى، والشَّناخِيبَ دُونَهُ،

والمروري: اسم موضع هنا لا جمع مروراة كما زعم المحشّي. والشناخيب: جمع شُنخوب: وهو القطعة من الجبل العالي. ط: «وجُبتُ» مع أن المحشّي علّق عليه بلفظ «جئت». انظر أمالي ابن الحاجب ١: ٢٩٧. وعند المحشّي: صاديًا.

(٢) يعني بيت بزيد بن الحكم.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة الأعراف. وزاد آخرها في ط: ﴿رَجُلًا﴾.

(٤) ما: حرف مصدري للزمان.

(٥) ش وط: ما هو.

(٦) صاحب البسيط هو ابن أبي الربيع والكتاب مطبوع.

(٧) ط: ما تُوُهِّم.

(٨) ط: للتوكيد.

(٩) في ١: ١٠٦.

«إنّ وأنّ ولكنّ، ومعناها التوكيد»،[١] ولم يزد على ذلك، وقال في الشرح: معنى «لكنّ»[٢] التوكيد وتُعطي مع ذلك الاستدراكَ. انتهَى. والبصريّون على أنّها بسيطة، وقال الفرّاء:[٣] أصلها «لكِنْ إنَّ[٤]» فطُرِحَتِ الهمزةُ للتخفيف / ١١٩ ونونُ «لكِنْ» للساكنين كقوله:[٥]

٥٤١ ـ ولاكِ اسقِنِي، إن كانَ ماؤُكَ ذا فَضلِ

وقال باقي الكوفيّين: لكِنَّ:[٦] مركَّبة من «لا وإنَّ والكاف»[٧] الزائدةِ لا التشبيهيةِ، وحُذفَتِ الهمزة تخفيفًا.

وقد يُحذف اسمها كقوله:[٨]

٥٤٢ ـ فلَو كنُتَ ضَبِّيًّا عَرَفتَ قَرابتِي ولكِنَّ زَنجِيٌّ عَظِيمُ المَشافِرِ

أي: ولكنّكَ[٩]، وعليه بيتُ المتنبّي:[١٠]

٥٤٣ ـ وما كُنتُ مِمَّن يَدخُلُ العِشقُ قَلبَهُ ولكِنَّ مَن يُبصِرْ جُفُونَكِ يَعشَقِ

وبيتُ الكتاب:[١١]

٥٤٤ ـ ولكِنَّ مَن لا يَلقَ أمرًا يَنُوبُهُ بِعُدّتِهِ يَنزِلْ بِهِ، وهْوَ أعزَلُ

ولا يكون الاسم فيهما «مَن» لأنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ولا تدخل اللام في خبرها خلافًا للكوفيّين، احتجُّوا بقولِه:[١٢]

(١) الحق أن جميع الأدوات النحوية كل منها يفيد التوكيد بالإضافة إلى معناه الخاصّ لأنه لفظ مختصر من تركيب لغوي قديم.

(٢) سقطت من ط.

(٣) الجنى الداني ص ٦١٧.

(٤) ط: أنّ.

(٥) عجز بيت للنجاشي الحارثي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٩٤ صدره في ن وحاشية الأصل:

فلَستُ بآتِيهِ، ولا أستَطِيعُهُ

وهو على لسان ذئب زاره وأجاب دعوته إلى الأكل معه بقوله هذا.

(٦) سقطت من ن وط. ش: «هي». ب: إنها.

(٧) كان عليه أن يقول لبيان الترتيب: «لا والكاف وإنّ». وخالف ذلك لوصف الكاف بعد.

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١. والرواية: غَليظٌ مَشافِرُهْ. والمهجو رجل من بني ضبّة، نفى عنه الفرزدق تلك النسبة وزعم أنه من الزنوج.

(٩) زاد هنا في ط: زَنجيّ.

(١٠) البيت في ديوانه ١: ٤٥٨.

(١١) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٦ والكتاب ١: ٤٣٩. والعدّة: السلاح وما يدافع به الإنسان عن نفسه.

(١٢) مضى تحت الرقم ٤٢٢.

٥٤٥ ـ ولكِنَّنِي مِن حُبِّها لَعَمِيدُ

ولا يُعرَف له قائلٌ ولا تتمّةٌ ولا نظيرٌ، ثمّ هو محمول على زيادة اللام أو على أنّ الأصل «لكنْ إنَّنِي»،(١) ثمّ حُذِفتِ الهمزةُ تخفيفًا(٢) ونونُ «لكنْ» للساكنين.

٨٢ ـ لكِنْ ساكنةَ النون

ضربان: مخفَّفةٌ من الثقيلة، وهي حرف ابتداء(٣) لا يعمل خلافًا للأخفش ويُونس(٤) لدخولها بعد التخفيف على الجُملتين، وخفيفةٌ بأصل الوضع، فإن وليَها كلام فهي حرف ابتداء لمجرّد إفادة الاستدراك وليست عاطفة،(٥) ويجوز أن تُستعمل بالواوِ نحو(٦): ﴿ولكِنْ كانُوا هُمُ الظّالِمِينَ﴾ وبدونها نحو قول زهير:(٧)

٥٤٦ ـ إنَّ ابنَ وَرقاءَ لا تُخشَى بَوادِرُهُ لكِنْ وَقائعُهُ، في الحَربِ، تُنتَظَرُ

ـ وزعم ابن أبي الربيع أنها حين اقترانها بالواو عاطفةٌ جملةً على جملة وأنه ظاهرُ قولِ سيبويه ـ(٨) وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين: أحدُهما: أن يتقدّمها نفي أو نهي نحو: ما قام زيدٌ لكنْ عمرٌو، ولا يقمْ زيدٌ لكن عمرٌو. فإن قلتَ: «قام زيدٌ»، ثم جئت بـ«لكِنْ» جعلتها حرف ابتداء(٩) فجئت بالجملة فقلت: «لكنْ عمرٌو لم يقمْ». وأجاز الكوفيّون «لكنْ عمرٌو» على العطف، وليس بمسموع. الشرط الثاني: ألّا تقترن بالواو، قاله الفارسي وأكثر النحويّين، وقال قوم: لا تُستعمل مع المفرد إلّا بالواو.

واختُلف في نحو «ما قام زيدٌ ولكنْ عمرٌو» على أربعة أقوال: أحدُها ليُونس: أنَّ(١٠) «لكنْ» غير عاطفة والواو عاطفةٌ مفردًا على مفرد. الثاني لابن مالك:(١١) أنَّ «لكنْ» غيرُ عاطفة والواوَ عاطفةٌ جُملةً(١٢) حُذف بعضها على جملة صُرِّح بجميعها. قال: فالتقدير في نحو «ما قامَ زيدٌ ولكنْ عمرٌو»: ولكنْ قامَ عمرٌو،

---

(١) ط: أنني.

(٢) ط: تخفيضًا.

(٣) بل استدراك أو عطف.

(٤) الجنى الداني ص ٥٨٦.

(٥) كذا، بل هي بدون الواو تفيد العطف أيضًا.

(٦) الآية ٧٦ من سورة الزخرف: ﴿وما ظَلَمْناهُم ولكِنْ كانُوا هُمُ الظّالِمِينَ﴾.

(٧) البيت في ديوانه ص ٣٠٦. والبوادر: جمع بادرة. وهي الحِدّة تغلب صاحبها وتتحكم فيه.

(٨) الكتاب ١: ٤٧. ب: ظاهر في قول سيبويه.

(٩) كذا أيضًا، بل هي تفيد العطف كذلك.

(١٠) ط: «إنّ» هنا وفيما بعد من المواضع الثلاثة. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٣١.

(١١) شرح الكافية الشافية ص ١٢٣٠.

(١٢) ش وط: لجملة.

وفي[1] ﴿ولكِنْ رَسُولَ اللهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾: ولكنْ كان رسولَ اللهِ. وعلة ذلك أنّ الواو لا تعطف مفردًا على مفردٍ مخالفٍ له في الإيجاب والسلب،[2] بخلاف الجُملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفُهما فيه نحو: قام زيدٌ ولم يقمْ عمرٌو. والثالث لابن عُصفور[3] أنَّ «لكنْ»عاطفة والواوَ زائدة لازمة. والرابع لابن كيسانَ،[4] أنَّ «لكنْ» عاطفة والواوَ زائدة غيرُ لازمة.

وسُمع: «ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ» بالخفض، فقيل: على العطف، وقيل: بجارّ مقدَّر أي: لكنْ مررتُ بطالحٍ، وجاز إبقاء عمل الجارّ بعد حذفه لقوّة الدلالة عليه بتقدُّم ذكره.

٨٣ ـ لَيسَ

كلمةٌ دالّة على نفي الحال، وتنفي غيرَه بالقرينة نحو «ليسَ خلقَ اللهُ مِثلَه»[5] وقولِ الأعشى:[6]

٥٤٧ ـ لَـهُ نـافِـلاتٌ، مـا يَغِـبُّ نَوالُـها ... ولَـيـسَ عَـطـاءُ الـيَـومِ مـانِعَهُ غَـدا

وهي فِعلٌ لا يتصرّف وزنه «فَعِلَ» بالكسر ثمّ التُزم تخفيفه، ولم نقدّره «فَعَلَ» بالفتح لأنه لا يُخفَّف ولا «فَعُلَ» بالضمّ لأنه لم يوجد في يائيّ العين إلّا في: / ١٢٠ هَيُؤَ. وسُمع «لُستُ» بضمّ اللام، فيكون على هذه اللغة كـ «هَيُؤَ». وزعم ابن السرّاج أنّه حرف بمنزلة «ما»، وتابعه الفارسي[7] في «الحَلَبيّات» وابن شُقَير[8] وجماعة، والصواب الأوّل بدليل: لَستُ ولَستُما ولَيسا ولَيسُوا ولَيستْ[9]. وتُلازمُ رفعَ الاسم ونصبَ الخبر، وقيل: قد تخرج عن ذلك في مواضع:

١ ـ أحدُها: أن تكون حرفًا ناصبًا للمُستثنى بمنزلة «إلّا» نحو: أتَوني ليسَ زيدًا. والصحيح أنّها الناسخة وأنّ اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم ممّا تقدّم، واستتارَه واجب فلا يليها في اللفظ إلّا

---

(١) الآيـة ٤٠ مـن سـورة الأحـزاب: ﴿مـا كانَ مُحَمّدٌ أبـا أحَدٍ مِـن رِجالِكُـم، ولكِـنْ رَسُـولَ اللهِ وخاتَـمَ النَّبِيِّينَ﴾. وليـس «وخاتمَ النبيِّـن» في ط.

(٢) بل يكون العطف مع ملاحظة معنى: لكن. وتقول: أنت غير خائنٍ ولا كاذبٍ. والجر بعطف المخالف.

(٣) الجنى الداني ص ٥٨٧.

(٤) الجنى الداني ص ٥٨٨.

(٥) القـول يـراد بـه المـدح أو الـذم، واسـم «ليـس» ضمير يعـود علـى المقصود بذلـك. هذا علـى قـول المصنـف، والأولى كما يذكـر بعـدُ أنَّ ليس: حـرف نفي.

(٦) البيت في ديوانه ص ٤٦ يمدح النبي ﷺ. والنافلة: العطاء الزائد على الواجب. ويغب: ينقطع. وهكذا فسّر المحشّي «تغب». والنوال: العطاء. ش: ما تُغبّ نَوالَها.

(٧) انظر الجنى الداني ص ٤٩٣ والحلبيات ص ٢٢٢ والأصول ١: ٨٢.

(٨) أبو بكر أحمد بن الحسن نحوي بغدادي توفي سنة ٣١٧. تحفة الأديب ص ٥٤٠ والبغية ١: ٣٠٢.

(٩) في ط زيادة: ولستنّ ولسنَ.

المنصوبُ. وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيبويهِ النحوَ، وذلك أنه جاء إلى حمّادِ بن سَلَمة[١] لكتابة الحديث، فاستملَى منه قولَه ﷺ[٢]: «لَيسَ مِن أصحابِي أحدٌ إلّا ولَو شِئتُ لَأخَذتُ علَيهِ، لَيسَ أبا الدَّرداءِ»، فقال سيبويهِ: «لَيسَ أبُو الدَّرداءِ»،[٣] فصاح به حمّادٌ: لحَنتَ ـ يا سيبويهِ ـ إنّما هذا استثناءٌ. فقال[٤]: «واللهِ لأطلُبَنَّ عِلمًا لا تُلحِّنُني معَه»[٥]، ثم مضى ولزِمَ الأخفشَ[٦] وغيره.

٢ ـ والثاني: أن يقترن الخبر بعدها بـ«إلّا» نحو «ليسَ الطِّيبُ إلّا المِسكُ»[٧]. فإنّ بني تميم يرفعونه حملًا لها على «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي، كما حَمل أهل الحجاز «ما» على «ليسَ» في الإعمال عند استيفاء شروطها. حكى ذلك عنهم أبو عمرِو بنُ العَلاءِ، فبلغ ذلك عيسى بنَ عُمر الثّقفيَّ[٨] فجاءه فقال: «يا أبا عمرٍو، ما شيء بلغني عنك»؟ ثم ذكر ذلك له فقال له أبو عمرو: نِمتَ وأدلجَ الناسُ. ليس في الأرض تميميٌّ إلّا وهو يرفع، ولا حجازيٌّ إلّا وهو ينصب. ثم قال لليزيدي[٩] ولخلف الأحمر: «اذهبا إلى أبي مَهدِيّ[١٠] فلقِّناه الرفعَ ـ فإنه لا يرفع ـ وإلى المُنتجِع التميميّ[١١] فلقِّناه النصبَ. فإنه لا ينصب»، فأتياهما وجهِدا بكلِّ منهما أن يَرجع[١٢] عن لغته فلم يفعل، فأخبرا أبا عمرٍو وعنده عيسى[١٣]، فقال له عيسى: بهذا فُقتَ الناس.

وخرّج الفارسي ذلك على أوجُه:[١٤] أحدُها: أنّ في «ليسَ» ضميرَ الشأن، ولو كان كما زعم لدخلتْ إلّا على أوّل الجملة الاسمية الواقعة خبرًا فقيل: «ليسَ إلّا الطِّيبُ المِسكُ» كما قال:[١٥]

---

(١) نحوي ومحدّث بصري كبير القدر توفي سنة ١٦٧. البغية ١: ٥٤٨.

(٢) الحديث في عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد ١: ٣٥١ ومرقاة المفاتيح ٢: ٥٤٣ ومجالس العلماء ص ١١٨، ولم يهتد إليه المحشّي.

(٣) ليس «فقال سيبويه... الدرداء» عند المحشّي.

(٤) زاد هنا في ط: سيبويه.

(٥) ق وط: لا يلحّنني معه أحد.

(٦) يعني الأخفش الأكبر. ط وبين السطرين في خ عن نسخة: الخليل.

(٧) زاد هنا في ط: «بالرفع». وانظر مجالس العلماء ص ١ ـ ٦.

(٨) إمام في النحو وشيخ سيبويه توفي سنة ١٥٠. تحفة الأديب ص ٥٨٦ والبغية ٢: ٢٣٧.

(٩) هو أبو محمد يحيى بن المبارك نحوي بصري وأحد القرّاء الفصحاء توفي سنة ٢٠٢. تحفة الأديب ص ٧٩١ والبغية ٢: ٣٤٠.

(١٠) أعرابي من الحجازيين كان يروي عنه البصريون.

(١١) هو المنتجع بن نبهان روى عنه العلماء. إنباه الرواة ٣: ٣٢٣.

(١٢) المصدر المؤول: في محل جر بدل من: كلّ.

(١٣) زاد هنا في ق: بذلك.

(١٤) انظر الجنى الداني ص ٣٩٦.

(١٥) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٠٨. ط: ولا ضرًّا.

٥٤٨ ـ ألا لَيسَ إلّا ما قَضَى اللهُ كائنٌ ... وما يَستطِيعُ المَرءُ نَفعًا ولا ضَرّا

وأجاب بأنّ «إلّا» قد تُوضع في غير موضعها مِثلَ[١]: ﴿إنْ نَظُنُّ إلّا ظَنًّا﴾ وقولِه:[٢]

٥٤٩ ـ وما اغتَرَّهُ الشَّيبُ إلّا اغتِرارا

أي: إنْ نحن إلّا نظنُّ ظنًّا، وما اغترّه اغترارًا إلّا الشّيبُ، لأنّ الاستثناء المفرَّغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة فيه. وأجيب بأنّ المصدر في الآية والبيت نوعيٌّ على حذف الصفة أي: إلّا ظنًّا ضعيفًا، وإلّا اغترارًا عظيمًا. الثاني: أنّ «الطِّيب» اسمها وأنّ خبرها محذوف أي: في الوجود، وأنّ المسك بدل من اسمها. الثالث: أنّه كذلك ولكن «إلّا المِسكُ» نعت للاسم لأنّ تعريفه تعريف الجنس[٣]أي: ليس طيبٌ غيرُ المِسكِ طِيبًا.[٤] ولأبي نزار الملقَّبِ[٥] بمَلِك النحاة توجيهٌ آخَر، وهو أنّ الطيب اسمها والمسك مبتدأ حُذف خبره، والجملة خبر «ليسَ» والتقدير: إلّا المسكُ أفخرُه.

وما تقدّم من نقل أبي عمرٍو أنّ ذلك لغةُ تميم يَرُدُّ[٦] هذه التأويلاتِ. وزعم بعضهم أنّ قائل ذلك[٧] قدّرها حرفًا وأنّ من ذلك قولَهم: «ليسَ خلقَ اللهُ مِثلَه»، وقولَه:[٨]

٥٥٠ ـ هِيَ الشِّفاءُ لِدائي، لَو ظَفِرتُ بِها ... ولَيسَ مِنها شِفاءُ النَّفسِ مَبذُولُ

ولا دليل فيهما لجواز كون «ليسَ» فيهما شأنيةً.

٣ ـ الموضع الثالث: أن تدخل على الجملة الفعلية أو على المبتدأ والخبر مرفوعين،كما مثّلنا.[٩] وقد أجبنا عن ذلك.[١٠]

---

(١) الآية ٣٢ من سورة الجاثية: ﴿وإذا قِيلَ: إنَّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ، والسّاعةُ لا رَيبَ فِيها. قُلتُم ما نَدرِي: ما السّاعةُ؟ إنْ نَظُنُّ إلّا ظَنًّا، وما نَحنُ بِمُستَيقِنِينَ﴾ لا ٣١ كما جاء في ط.

(٢) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ٨٠ صدره:

أَحَلَّ بِهِ الشَّيبُ أثقالَهُ

(٣) زاد هنا في ط: فهو نكرة معنى.

(٤) في الأصل: ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبًا.

(٥) هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله من أئمة النحاة، تنقل بين بغداد وخراسان والشام وتوفي سنة ٥٦٨. تحفة الأديب ص ٧٧٠ وبغية الوعاة ١: ٥٠٤. خ وش: «المتلقّب». وأثبت المحشّي ما أثبتنا ثم زعم أنه تحريف وذكر في الحاشية: المتلقب.

(٦) في الأصل: يَردُ عليه.

(٧) ط: عن قائل ذلك أنه.

(٨) البيت لهشام بن عُقبة في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٠٩.

(٩) يعني: في البيت الشعري المتقدم وما قبله.

(١٠) ط: على ذلك.

٤ ـ الرابع: أن تكون حرفًا عاطفًا، أثبتَ ذلك الكوفيّون أو البغداديون، على خلاف بين النَّقَلة، واستدلّوا بنحو قولِه:[١]

٥٥١ ـ أينَ المَفَرُّ، والإلهُ الطّالِبُ؟ والأشرَمُ المَغلُوبُ لَيسَ الغالِبُ/ ١٢١

وخُرِّج على أنّ الغالب اسمها والخبر محذوف. قال ابن مالك:[٢] وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على الأشرم[٣] أي: ليسَهُ الغالبُ، كما تقول: «الصديقُ كانَهُ زيدٌ»، ثم حُذف لاتّصاله. ومُقتضَى كلامه أنّه لولا تقديره متّصلًا لم يجُز حذفُه. وفيه نظر.[٤]

---

(١) البيت لنُفَيل بن حبيب في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢١١. والأشرم: المشقوق الأنف، وهو هنا أبرهة الحبشي الذي غزا الكعبة وأهلكه الله.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٢٣٣.

(٣) ق: إلى الأشرم.

(٤) يعني أنه يجوز تقدير الضمير منفصلًا نحو: «ليس الغالب إيّاه». وأقحم المحشّي هنا عُنواني «لدن ولدى» مع اعتذار ابن هشام فيما مضى عنهما وتعليق عليه. وهذا منتهى التقحّم والربا فيما يُدَّعى من التحقيق وهو منه براء.

حرف الميم

٨٤ـ ما

تأتي على وجهين: اسميةً وحرفيةً، وكلّ منهما ثلاثة أقسام:

[أوجُه «ما» الِاسميةِ]

فأمّا أوجُه الِاسمية:

١ ـ فأحدُها: أن تكون مَعرفة، وهي نوعان: ناقصةٌ وهي الموصولة نحو(١): ﴿ما عِندَكُم يَنفَدُ وما عِندَ اللهِ باقٍ﴾، وتامّةٌ وهي نوعان: عامّةٌ أي: مقدّرة بقولك: «الشيءُ»، وهي التي لم يتقدّمها اسم تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى نحو(٢): ﴿إنْ تُبدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا هِيَ﴾! أي: فنِعْمَ الشيءُ هي! والأصل: فنِعْمَ الشيءُ إبداؤُها! لأن الكلام في الإبداء لا في الصَّدَقات، ثمّ حُذف المضاف وأُنيب عنه المضاف إليه فارتفع،(٣) وخاصّةٌ وهي التي تقدّمها ذلك(٤) وتُقدَّر من لفظ ذلك الاسم نحو: غَسلتُه غَسلًا نِعِمّا! ودَقَقتُه دَقًّا نِعِمّا! أي: نِعْمَ الغَسلُ! ونِعْمَ الدَّقُّ! وأكثرهم لا يُثبت مجيء «ما» معرفةً تامّة، وأثبته جماعة منهم ابن خَروف ونقله عن سيبويه.(٥)

٢ ـ والثاني: أن تكون نكرة مجرَّدة عن معنى الحرف، وهي أيضًا نوعان: ناقصةٌ وتامّةٌ:

فالناقصة هي الموصوفة وتقدَّر بقولك: «شيءٌ» كقولِهم: مررتُ بِما مُعجِبٍ لكَ أي: بشيءٍ مُعجِبٍ لكَ، وقولِه:(٦)

٥٥٢ ـ لِما نافِعٍ يَسعَى اللَّبِيبُ، فلا تَكُنْ ... لِشَيءٍ، بَعِيدٍ نَفعُهُ، الدّهرَ ساعِيا

وقولِ الآخَر:(٧)

٥٥٣ ـ رُبَّ ما تَكرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأمـ ... ـرِ لَهُ فُرْجةٌ، كَحَلِّ العِقالِ

أي: رُبَّ شيءٍ تكرهه النفوس، فحُذف العائد من الصفة إلى الموصوف. ويجوز أن تكون «ما» كافّةً

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

(٣) ب وط: فانفصل وارتفع.

(٤) ذلك أي: اسم تكون هي وعاملها صفةً له في المعنى. ط: يتقدمها ذلك.

(٥) الكتاب ١: ٤٧٦.

(٦) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢١٢. ط: ساعيًا.

(٧) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠. والفرجة: الانفراج. والعقال: حبل تربط به يد البعير بعقدة يسيرة الحلّ.

والمفعول المحذوف اسمًا ظاهرًا أي: قد تكرة النفوس من الأمر شيئًا أي: وصفًا فيه،[١] أوِ الأصلُ: من الأُمور أمرًا.[٢] وفي هذا إنابة المفرد عن الجمع، وفيه وفي الأوّل إنابة الصفة غيرِ المفردة عن الموصوف، إذ الجملة بعده صفةٌ له. وقد قيل في:[٣] ﴿إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ﴾: إنّ المعنى: نِعْمَ هو شيئًا يَعظُكم به! فما: نكرة تامّة[٤] تمييزٌ، والجملة صفةٌ والفاعل مستترٌ. وقيل: ما: معرفةٌ موصولة فاعل،[٥] والجملة صلة. وقيل غير ذلك. وقال سيبويه في:[٦] ﴿هذا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ﴾:[٧] «المرادُ: شيءٌ لديَّ عتيدٌ» أي: مُعَدٌّ[٨] لجهنّم بإغوائي إيّاه، أو حاضرٌ. والتفسير الأوّل رأيُ الزمخشري،[٩] وفيه أنّ «ما» حينئذ للشخص العاقل،[١٠] وإن قُدِّرتْ «ما» موصولةً فعتيدٌ: بدلٌ منها أو خبرٌ ثانٍ أو خبرٌ لمحذوف.

والتامّةُ تقع في ثلاثة أبواب: أحدُها: التعجُّب نحو: ما أحسنَ زيدًا! المعنى: شيءٌ حسَّنَ زيدًا. جزم بذلك جميع البصريّين إلّا الأخفشَ فجوَّزه،[١١] وجوّز أن تكون معرفةً موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها، وأن تكون نكرةً موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتًا لها. وعليهما فخبرُ المبتدأ محذوف وجوبًا تقديره: شيءٌ عظيمٌ، ونحوُه. الثاني: باب «نِعْمَ وبِئْسَ» نحو: غسلتُه غَسلًا نِعِمّا! ودققتُه دقًّا نِعِمّا! أي: نِعْمَ شيئًا! فما: نصب على التمييز عند كثير[١٢] من المتأخّرين منهم الزمخشري، وظاهرُ كلام سيبويه أنها معرفة تامّة كما مرّ.[١٣] والثالث: قولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحدٍ بالإكثار من فعلٍ كالكتابة: إنَّ زيدًا ممّا أنْ يكتبَ أي: إنّه من أمرٍ كتابةٍ أي: إنّه مخلوق من أمرٍ، ذلك[١٤] الأمر هو الكتابة. فما: بمعنى شيء، و«أنْ» وصلتُها في موضع خفض

(١) يعني: في الأمر. وكون «ما» كافّة يقتضي وصلها بـ«رُبَّ» أي: رُبَّما.

(٢) ط: أمرًا من الأمور.

(٣) الآية ٥٨ من سورة النساء.

(٤) كذا، وفي حاشية ب: «صوابه: ناقصة»، وفي ط ونسختين من الظاهرية بدمشق: «ناقصة».

(٥) هذا الوجه أولى.

(٦) الآية ٢٣ من سورة ق.

(٧) الكتاب ١: ٢٦٩.

(٨) زاد هنا في خ وب ون وط: أي.

(٩) الكشاف ٣: ١٦٢.

(١٠) هو الإنسان الكافر.

(١١) الجنى الداني ص ٣٣٧.

(١٢) في الأصل وب ون وط: جماعة.

(١٣) شرح التسهيل ٢: ٩.

(١٤) ط: وذلك.

بـدلًا[١] منهـا، والمعنى: بمنزلته في:[٢] ﴿خُلِقَ الإنسـانُ مِن عَجَلٍ﴾، جُعل لكثرة عجَلتـه كأنّه خُلق منها.[٣] وزعـم السِّـيرافي وابـن خروف، وتبعهمـا ابن مالك[٤] ونقله عن سيبويه، أنهـا معرفة تامّة بمعنى: الشـيءُ أو الأمـر، و«أنْ» وصلتُهـا مبتـدأ والظرف خبره،/ ١٢٢ والجملـة خبر لـ«إنّ». ولا يتحصّـل للكلام معنًى طائـلٌ[٥] على هـذا التقدير.

٣ـ والثالث: أن تكون نكرة مضمَّنة[٦] معنى الحرف، وهي نوعان:

أحدُهما: الِاستفهامية، ومعناها: أيُّ شيءٍ؟ نحو[٧]: ﴿ما هِيَ﴾؟ ﴿ما لَونُها﴾؟ ﴿وما تِلكَ بِيَمِينِكَ﴾؟ ﴿قالَ مُوسَى: ما جِئتُم بِهِ﴾؟ وذلك على قراءة أبي عمرٍو: ﴿آلسِّحرُ﴾؟ بمدّ الألف. فما: مبتدأ والجملة بعدها خبر، وآلسِّحرُ: إمّا بدلٌ من «ما» ولهذا قُرن بالاستفهام، وكأنه قيل: آلسِّحرُ جئتم به؟ وإمّا بتقدير: أهو السِّحرُ؟ أو آلسِّحرُ هو؟ وأمّا من قرأ: «السِّحرُ» على الخبر فما: موصولةٌ، والسِّحرُ: خبرها. ويقوّيه[٨] قراءة عبد الله: «ما جِئتُم بِهِ سِحرٌ».

ويجب حذفُ أَلِف «ما» الِاستفهاميةِ إذا جُرَّت، وإبقاءُ الفتحة دليلًا عليها نحو: فِيمَ؟ وإلامَ؟ وعَلامَ؟ وقال:[٩]

٥٥٤ ـ فتِلكَ وُلاةُ السَّوءِ، قَد طـالَ مُكثُـهُم ... فحَـتّـامَ حَـتّـامَ العَنـاءُ المُـطَـوَّلُ؟

وربّما تَبِعَتِ الفتحةُ الأَلِفَ في الحذف.[١٠] وهو مخصوص بالشعر كقوله:[١١]

٥٥٥ ـ يـا أبـا الأسـوَدِ، لِـمْ خَلَّفْتَنِي ... لِـهُـمُـومٍ طـارِقـاتٍ وذِكَـرْ؟

(١) ش وط: بدل.
(٢) الآية ٣٧ من سورة الأنبياء.
(٣) أي: من العجلة.
(٤) شرح التسهيل ٣: ١٢.
(٥) الطائل: النافع ذو الفائدة.
(٦) ش: متضمّنة.
(٧) الآيات: ٦٨ و٦٩ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: ادْعُ لَنا رَبَّكَ، يُبَيِّنْ لَنا ما هِيَ؟ قالَ: إنَّهُ يَقُولُ: إنَّها بَقَرةٌ لا فارِضٌ ولا بِكرٌ عَوانٌ بَينَ ذلِكَ. فافعَلُوا ما تُؤمَرُونَ. قالُوا: ادعُ لَنا رَبَّكَ، يُبَيِّنْ لَنا ما لَونُها﴾؟ و١٧ من سورة طه و٨١ من سورة يونس. وزاد آخرَها صاحب المعجم: «السِّحرُ» خلافًا للنسخ المعتمدة ولما استشهد به ابن هشام.
(٨) ش: وتقوّيه.
(٩) ط: «وعَلامَ وبِمَ قال». والبيت للكميت في ديوانه ٣: ٢١١. ط: «السُّوءِ». وفي حاشية خ عن نسخة: مُلكُهُم.
(١٠) سقط «في الحذف» من ق.
(١١) البيت في الخزانة ٣: ١٩٧.

وعلّةُ حذف الألف الفرقُ بين الاستفهام والخبر. فلهذا حُذِفت في نحو[١]: ﴿فِيمَ أنتَ مِن ذِكراها﴾؟ ﴿فناظِرةٌ: بِمَ يَرجِعُ المُرسَلُونَ﴾؟ ﴿لِمَ تَقُولُونَ ما لا تفعَلُونَ﴾؟ وثبَتَت في[٢]: ﴿لَمَسَّكُم فِيما أفَضتُم فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾، ﴿يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إلَيكَ﴾، ﴿ما مَنَعَكَ أنْ تَسجُدَ لِما خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾؟

وكما لا تُحذف الألف في الخبر لا تَثبُت في الاستفهام. وأمّا قراءة عِكرِمة وعيسى[٣]: ﴿عَمّا يَتَساءَلُونَ﴾؟ فنادرٌ،[٤] وأمّا قول حسّان:[٥]

٥٥٦ ـ علَى ما قامَ يَشتِمُني لَئِيمٌ كَخِنزِيرٍ، تَمَرَّغَ في دَمانِ؟

فضرورةٌ. والدَّمانُ كالرَّماد وزنًا ومعنًى. ويُروى: «في رَمادِ». فلذلك رجّحتُه على تفسير ابن الشجري له بالسَّرْجِين.[٦] ومثله قول الآخر:[٧]

٥٥٧ ـ إنّا قَتَلْنا بِقَتلانا سَراتَكُمُ أهلَ اللِّواءِ، ففِيما يَكثُرُ القِيلُ؟

ولا يجوز حملُ القراءة المتواترة على ذلك لضعفه. فلهذا ردّ الكسائي قول المفسّرين في:[٨] ﴿بِما غَفَرَ لِي رَبِّي﴾: «إنّها استفهامية»، وإنّما هي مصدرية. والعجبُ من الزمخشري[٩] إذ جوّز كونَها استفهاميةً مع ردّه على مَن قالَ في: ﴿فبِما[١٠] أغوَيتَنِي﴾: «إنّ المعنى: بأيِّ شيءٍ أغوَيتَني»؟

---

(١) الآيات: ٤٣ من سورة النازعات و٣٥ من سورة النمل و٢ من سورة الصف.

(٢) الآيات: ١٤ من سورة االنور: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم ورَحمتُهُ في الدُّنيا والآخِرةِ لَمَسَّكُم فِيما أفَضتُم فِيهِ عَذابٌ عَظِيمٌ﴾ لا ٦٨ من سورة الأنفال كما جاء في ط و٤ من سورة البقرة: ﴿والَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إلَيكَ وما أُنزِلَ مِن قَبلِكَ، وبِالآخِرةِ هُم يُوقِنُونَ﴾ وفي ط أيضًا: «هم يؤمنون» و٧٥ من سورة ص.

(٣) الآية ١ من سورة النبأ: ﴿عَمَّ يَتَساءلُونَ﴾؟ وعند صاحب معجم القراءات خلافًا للنسخ ولِما أراد ابن هشام: عَمَّ.

(٤) أي: فشيء نادر.

(٥) البيت في ديوانه ص ٧٩. وزعمُ الضرورة فيه مردود بالقراءة المذكورة قبلُ. والقصيدة دالية كما سيلي: في رَمادِ.

(٦) السرجين: الزِّبل. وانظر الأمالي ٢: ٢٣٣.

(٧) البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٨٣. والسراة: أشراف الناس.

(٨) الآيتان ٢٦ و٢٧ من سورة يس: ﴿قالَ: يا لَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ بِما غَفَرَ لِي رَبِّي، وجَعَلَنِي مِنَ المُكرَمِينَ﴾. وانظر معاني القرآن للفراء ٢: ٣٧٤.

(٩) الكشاف ٢: ٥٨٥.

(١٠) هذا هو الصواب كما جاء في نسخة ق ـ وهي مقابلة ومصححة على نسخة أجازها ابن هشام سنة ٦٧٠ ـ خلافًا لما في الأصل والنسخ والمطبوعات، ولم يتنبّه له الناشرون والمحشّون جميعًا ـ وهو من الآية ١٦ في سورة الأعراف: ﴿قالَ: فبِما أغوَيتَنِي لَأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المُستَقِيمَ﴾ ـ فاضطربت أقوالهم بالتوجيه والنقد والافتراضات، مع أن قول الزمخشري هو الوارد في نصّ ابن هشام على الصواب. انظر الكشاف ١: ٥٤٢. أمّا غير النسخة ق فما جاء فيها هو من الآية ٣٩ في سورة الحِجر: ﴿قالَ: رَبِّ، بِما أغوَيتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُم في الأرضِ ولَأُغوِيَنَّهم أجمَعِينَ﴾، وذكر الزمخشري في تفسيرها أن ما: مصدرية، ولم يتعرّض لكونها =

بـأنّ[١] إثبـات الألـف قليـلٌ شـاذٌّ، وأجـاز هنو وغيـره أن تكـون[٢] بمعنـى: الَّـذي. وهـو بعيـد لأنّ الذي غُفِـر له هـو الذُّنـوبُ، ويَبعـد إرادةُ الاطّـلاعِ عليهـا وإنْ غُفِرتْ.

وقال جماعة منهم الإمام فخر الدين في:[٣] ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ﴾: إنّها للاستفهام التعجّبي أي: فبأيِّ رحمةٍ؟ ويردّه ثبوت الألف وأنَّ خفض «رحمة» حينئذ لا يتَّجه لأنها لا تكون بدلًا من «ما» إذ المُبدَل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام نحو: ما صنعتَ أخيرًا أم شرًّا؟ ولأنّ «ما» النكرةَ الواقعة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني[٤] عن الوصف إلّا في بابَيِ التعجُّب ونِعْمَ وبِئسَ، وفي نحو[٥] قولهم: «إنِّي ممّا أنْ أفعلَ» على خلاف فيهنّ وقد مرّ، ولا عطفَ[٦] بيان لهذا ولأنّ «ما» الاستفهاميةَ لا توصف وما لا يُوصف كالضمير لا يُعطَف عليه عطفَ البيان،[٧] ولا مضافًا إليه[٨] لأنّ أسماء الاستفهام وأسماء الشرط والموصولاتِ لا يضاف منها غيرُ «أيّ» باتّفاق و«كم» في الاستفهام عند الزجّاج في نحو: بكم درهمٍ اشتَريتَ؟ والصحيح أنَ جرَّه[٩] بـ «مِن» محذوفةً.[١٠]

وإذا رُكِّبَت «ما» الاستفهاميةُ مع «ذا» لم تُحذف[١١] ألِفُها نحو: لِماذا جئتَ؟ لأنّ ألِفَها قد صارت حشوًا.

وهذا فصل عقدتُه لـ «ماذا»

اعلم أنّها تأتي في العربية على أوجُه:

أحدُها: أن تكون «ما» استفهامًا[١٢] و«ذا» إشارةً نحو: ماذا التَّوانِي؟ و[١٣]

= استفهامية. انظر الكشاف ٢: ١٩٠ وأقوال المحشّين.

(١) الجار والمجرور: متعلقان بالمصدر: ردّ. وفي الأصل: «فإنّ». ط: «وأنّ». انظر الكشاف ٢: ٥٨٥.

(٢) يعني ما في آية سورة يس.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران: ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم﴾.

(٤) خ وب: لا يستغني.

(٥) ط: وإلّا في نحو.

(٦) العطف بالواو هنا هو على: بدلًا.

(٧) خ وش وط: عطف بيان.

(٨) أي: اسمٌ بعده.

(٩) أي: المجرور بعد: كم. ط: أنّ جرُّه.

(١٠) انظر شرح التسهيل ٢: ٤٢٠.

(١١) فوقها في خ عن نسخة: فلا تحذف.

(١٢) ط: «استفهامية» هنا وفيما بعد.

(١٣) الواو تتمة من ش وط، والجملة الاستفهامية التالية هي من شاهد شعري خلافًا لما فعل المحشّي، وَرَدَ كاملًا في إحدى النسخ، =

٥٥٨ ـ مـاذا الـوُقُـوفُ؟

والثاني: أن تكون «ما» استفهامًا و«ذا» موصولةً كقول لبيد رضي الله عنه:(١)

٥٥٩ ـ ألا تَسـألانِ المَـرءَ: مـاذا يُحاوِلُ؟ أنَحبٌ فيُقضَى أم ضَلالٌ وباطِلُ؟/ ١٢٣

فما: مبتدأ بدليل إبداله المرفوعَ منها، وذا: موصول بدليل افتقاره للجملة بعده. وهو أرجح الوجهين في:(٢) ﴿ويَسألُونَكَ: ماذا يُنفِقُونَ؟ قُلِ: العَفْوُ﴾ فيمَن رفع «العَفو» أي: الذي ينفقونه العفوُ، إذ الأصل أن تُجاب الاسميةُ بالاسميةِ والفعليةُ بالفعليةِ.

الثالث: أن يكون «ماذا» كلُّه استفهامًا على التركيب كقولِك: لماذا جئتَ؟ وقولِه:(٣)

٥٦٠ ـ يا خُـزرَ تَـغـلِـبَ، مـاذا بـالُ نِسْـوَتِـكُـم

وهو أرجح الوجهين في الآية في قراءة غير أبي عمرو: «قُلِ: العَفْوَ» بالنصب أي: يُنفِقونَ العفوَ.

الرابع: أن يكون «ماذا» كلُّه اسمَ جنس بمعنى: شيء، أو موصولًا بمعنى: الَّذِي، على خلاف في تخريج قولِ الشاعر:(٤)

٥٦١ ـ دَعِـي مـاذا عَـلِمـتِ، سأتَّقِيـهِ ولـكِـنْ بالـمُـغَـيَّبِ نَـبِّـئِـيـنِـي

فالجمهور على أنّ «ماذا» كلَّه مفعولُ «دَعِي»، ثم اختُلف فقال السِّيرافي وابن خروف: موصولٌ بمعنى: الَّذِي. وقال الفارسي:(٥) نكرةٌ بمعنى: شيء. قال: لأنّ التركيب ثبَتَ في الأجناس دون الموصولات. وقال ابن عُصفور: لا يكون(٦) «ماذا» مفعولًا لـ «دَعِي» لأنّ الاستفهام له الصدر، ولا لـ «علمتِ» لأنّه لم يُرِد أن يستفهم عن معلومها ما هو؟ ولا لمحذوف يفسّره(٧) «سأتّقيه» لأنّ «علمتِ» حينئذ لا محل لها، بل ما:(٨)

= وهو قسيم بيت في شرح الشواهد للسيوطي ص ٧١١ تمامه:

مـاذا الوُقُـوفُ عـلَى نـارٍ، وقـد خَـمَـدَتْ؟ يـا طـالَـمـا أُوقِـدَتْ في الحَـربِ نِيـرانُ!

(١) البيت في ديوانه ص ٣٥٤. والنحب: الأجَل.

(٢) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٣) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٥٩٨ عجزه:

لا يَسـتَـفِـقْـنَ إلَى الـدَّيـرَيـنِ تَـحـنـانـا؟

والخزر: جمع أخزر. وهو الصغير العينين ضيّقهما كالخنازير.

(٤) البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢٣١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٣٠.

(٥) الحجة ٢: ٣١٧. وزاد هنا في ط: ما.

(٦) ط: لا تكون.

(٧) ط: يفسّده.

(٨) زاد هنا في ط: اسم.

استفهامٌ مبتدأٌ وذا: موصولٌ خبرٌ، وعلمتِ: صلة. وعُلِّق «دعِي» عن العمل بالاستفهام. انتهَى. ونقول: إذا قدَّرتَ «ماذا» بمعنى «الّذي» أو بمعنى «شيء» لم يمتنع كونُها مفعولَ «دعي»، وقولُه: «لم يُرد أن يستفهمها[1] عن معلومها» لازمٌ له إذ جَعل[2] «ماذا» مبتدأ وخبرًا، ودعواه تعليقَ «دعِي» مردودة بأنها ليست من أفعال القلوب. فإن قال: «إنّما أردت أنه قَدَّر الوقف على: دعِي، فاستأنف ما بعده» ردَّه قول الشاعر: «ولكِنْ»، فإنّها لا بدّ أن يخالف ما بعدها ما قبلها، والمُخالَف[3] هنا «دعِي». فالمعنى: دعِي كذا ولكنْ افعلي كذا. وعلى هذا فلا يصحّ استئناف ما بعد «دعِي» لأنه لا يقال: مَن في الدار؟ فإنّني أُكرمُه ولكن أخبريني[4] عن كذا.

الخامس: أن تكون «ما» زائدة، وذا: للإشارة كقوله:[5]

٥٦٢ ـ أنَـورًا؟ سَـرْعَ مـاذا، يـا فَـرُوقُ

أنـورًا: بالنـون أي: أنِفـارًا؟ و«سَـرْعَ» أصلـه بضم الـراء فخُفِّف. يقـال: سَـرُع ذا خروجًا، أي: أسـرعَ هذا فـي الخـروج. قال الفارسـي:[6] يجوز كـون «ذا» فاعل «سَـرْعَ»وما: زائـدة، ويجوز كون «ماذا» كلُّه اسـمًا كما فـي قوله:[7]

٥٦٣ ـ دَعِـي مـاذا عَـلِمتِ

السادس: أن تكون «ما» استفهامًا، وذا: زائدة. أجازه جماعة منهم ابن مالك في نحو: ما ذا صنعتَ؟ وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو: لِمَ ذا جئتَ؟ والتحقيق أنّ الأسماء لا تُزاد.

النوع الثاني:[8] الشرطية، وهي نوعان:

غيرُ زمانيةٍ نحو[9]: ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ يَعلَمْهُ اللهُ﴾، ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾. وقد جُوِّزَت في: ﴿وما بِكُم مِن نِعْمةٍ فمِنَ اللهِ﴾، على أنّ الأصل «وما يَكنْ»، ثمّ حُذف فعل الشرط كقوله:[10]

---

(١) ط: يستفهم.

(٢) في الأصل وخ وب: «إذا جعل». ط: إذا جعلت.

(٣) ط: والمخالِف.

(٤) ط: أخبرني.

(٥) صدر بيت لزغبة الباهلي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٣٣ عجزه:

وحَبـلُ الـوَصـلِ مُـنـتَـكِـثٌ حَـذِيـقُ

ونورًا أي: أنفَرتِ نِفارًا؟ والفروق: التي تفارق الريب. والحذيق: المقطوع.

(٦) الحجة ٢: ٣١٦.

(٧) مضى تحت الرقم ٥٦١. وزاد آخره هنا في ط: سأتّقيه.

(٨) يعني: من نوعي «ما» النكرة المضمّنة معنى الحرف.

(٩) الآيات: ١٩٧ و١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثلِها﴾ و٥٣ من سورة النمل.

(١٠) البيت لهُدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٩٨ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٣٤. والعقل: الدية.

٥٦٤ ـ إنِ العَقلُ في أموالِنا لا نَضِقْ بِها ذِراعًا، وإنْ صَبرًا فنَصبِرُ لِلصَّبرِ

أي: إن يكنِ العقلُ وإن نَحبسْ[١] حَبسًا. والأرجح في الآية أنّها موصولةٌ وأنّ الفاء داخلة على الخبر، لا شرطيةٌ والفاء داخلة على الجواب.

وزمانيةٌ، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن برّي وابن مالك،[٢] وهو ظاهرٌ في قوله تعالى[٣]: ﴿فما استَقامُوا لَكُم فاستَقِيمُوا لَهُم﴾ أيِ: استَقِيمُوا لهم مُدّةَ استقامتِهم لكم، ومُحتمِلٌ في:[٤] ﴿فما استَمتَعتُم بِهِ مِنهُنَّ فآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾. إلا أنّ «ما» هذه مبتدأٌ لا ظرف،[٥] والهاء من «به» راجعة إليها، ويجوز فيها الموصولة[٦] و«فآتُوهنَّ» الخبر، والعائد محذوف أي: لأجله. وقال:[٧]

٥٦٥ ـ فما تَكُ، يا بنَ عَبدِ اللهِ، فِينا فلا ظُلمًا نَخافُ ولا افتِقارا

استدلّ به ابن مالك على مجيئها للزمان، وليس بقاطع لاحتماله للمصدر أي: للمفعول المطلق. فالمعنى: أيَّ كونٍ تكنْ فينا طويلًا أو قصيرًا.[٨]

[أوجُه «ما» الحرفيةِ]

وأمّا أوجُه الحرفيةِ: / ١٢٤

١ ـ فأحدُها: أن تكون نافية، فإن دخلت على الجملة الاسمية أعملَها الحجازيّون والتِّهاميّون والنجديّون عملَ «ليسَ» بشروط معروفة نحو[٩]: ﴿ما هذا بَشَرًا﴾، ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾. وعن عاصم أنّه رفع «أُمَّهاتُهُم» على التميمية. ونذَرَ تركيبُها مع النكرة تشبيهًا لها بـ«لا» كقوله:[١٠]

٥٦٦ ـ وما بأسَ، لَو رَدَّت علَينا تَحِيّةً قَلِيلٌ علَى مَن يَعرِفُ الحَقَّ عابُها

---

(١) أي: نحبس أنفسنا للصبر. ط: نُحبَس.

(٢) شرح الكافية الشافية ص ١٦٢٥. وابن بري هو أبو محمد عبد الله بن بري المقدسي المصري عالم في اللغة والنحو توفي سنة ٥٥٢. البغية ٢: ٣٤.

(٣) الآية ٧ من سورة التوبة.

(٤) الآية ٢٤ من سورة النساء لا ٢٣ كما جاء في ط.

(٥) ط: مبتدأة لا ظرفية.

(٦) ط: الموصولية.

(٧) البيت للفرزدق في ديوانه ١: ١٩٣.

(٨) انظر شرح التسهيل لابن عقيل ٣: ١٤٢.

(٩) الآيتان ٣١ من سورة يوسف: ﴿وقُلْنَ: حاشَ للهِ! ما هذا بَشَرًا، إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ و٢ من سورة المجادلة لا ٥٢ كما جاء في ط: ﴿الَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسائهِم ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم، إنْ أُمَّهاتُهُم إلّا اللّائي وَلَدْنَهُم﴾.

(١٠) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٣٩. والعاب: العيب.

وإن دخلتْ على الفعلية لم تعمل نحو[١]: ﴿وَما تُنفِقُونَ إلّا ابتِغاءَ وَجهِ اللهِ﴾. فأمّا: ﴿وما تُنفِقُوا مِن خَيرٍ فَلِأنفُسِكُم﴾، ﴿وما تُنفِقُوا مِن خَيرٍ يُوَفَّ إلَيكُم﴾ فـ «ما» فيهما شرطية، بدليل الفاءِ في الأُولى والجزمِ في الأولى والثانية.[٢] وإذا نَفَتِ المضارعَ تَخلَّص عند الجمهور للحال، وردّ عليهم ابن مالك بنحو[٣]: ﴿قُلْ: ما يَكُونُ لِي أنْ أُبَدِّلَهُ﴾، وأُجيب بأنّ شرط كونه للحال انتفاءُ قرينةِ خلافِه.

٢ ـ والثاني: أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانيةٌ وغيرُها. فغيرُ الزمانية نحو[٤]: ﴿عَزِيزٌ علَيهِ ما عَنِتُّم﴾، ﴿وَدُّوا ما عَنِتُّم﴾، و﴿ضاقَت علَيهِمُ الأرضُ بِما رَحُبَت﴾، ﴿فذُوقُوا بِما نَسِيتُم لِقاءَ يَومِكُم هذا﴾، ﴿لَهُم عَذابٌ شَدِيدٌ بِما نَسُوا يَومَ الحِسابِ﴾، ﴿لِيَجزِيَكَ أجرَ ما سَقَيتَ لَنا﴾، وليست هذه بمعنى «الّذي» لأنّ الّذي سقاه لهم الغنمُ، وإنّما الأجر على السقي الّذي هو فِعله لا على الغنم. فإن ذهبتَ تقدِّر أجرَ السقي الّذي سقيتَه لنا فذلك تكلُّف لا مُحْوِج إليه. ومنه:[٥] ﴿بِما كانُوا يَكذِبُونَ﴾، ﴿آمِنُوا كَما آمَنَ النّاسُ﴾، وكذا حيث اقترنتْ بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين. وفي هذه الآيات ردّ لقول السُّهيلي:[٦] إنّ الفعل بعد «ما» هذه لا يكون خاصًّا، فتقولُ: «أعجبني ما تفعلُ»، ولا يجوز: أعجبني ما تخرجُ.

والزمانية نحو[٧]: ﴿ما دُمتُ حَيًّا﴾، أصله: مُدّةَ دوامي حيًّا، فحُذف الظرف وخلفتْه «ما» وصلتُها كما جاء في المصدر الصريح[٨]: جئتُك صلاةَ العصرِ، وآتيكَ قُدومَ الحاجِّ. ومنه:[٩] ﴿إن أُرِيدُ إلّا الإصلاحَ ما استَطَعتُ﴾، ﴿فاتَّقُوا اللهَ ما استَطَعتُم﴾ وقولُه:[١٠]

٥٦٧ ـ أجارتَنـــا، إنَّ الخُطُـــوبَ تَنُوبُ ... وإنِّـــي مُقِيـــمٌ، مـــا أقـــامَ عَسِيـــبُ

---

(١) الآية ٢٧٢ من سورة البقرة: ﴿وما تُنفِقُوا مِن خَيرٍ فلِأنفُسِكُم، وما تُنفِقُونَ إلّا ابتِغاءَ وَجهِ اللهِ، وما تُنفِقُوا مِن خَيرٍ يُوَفَّ إلَيكُم وأنتُم لا تُظلَمُونَ﴾، وما بعدُ هو منها قبلُ وبعدُ في الموضعين.

(٢) يعني الشاهدين الأخيرين. خ وب وط: والجزم في الثانية.

(٣) الآية ١٥ من سورة يونس: ﴿قُلْ: ما يَكُونُ لِي أن أُبَدِّلَهُ مِن تِلقاءِ نَفسِي. إن أتَّبِعُ إلّا ما يُوحَى إلَيَّ﴾. وأن هي: دليل المستقبل. وانظر شرح التسهيل ١: ٢٣.

(٤) الآيات: ١٢٨ من سورة التوبة و١١٨ من سورة آل عمران و١١٨ من سورة التوبة ـ وجعلها صاحب المعجم الآية ٢٥ خلافًا لما في جميع النسخ واتهم غيره بدعوى بُهتانية مردودة ـ و١٤ من سورة السجدة ـ وليس «هذا» في خ وب ون ـ و٢٦ من سورة ص لا ١٢٦ كما جاء في ط و٢٥ من سورة القصص.

(٥) الآيتان: ١٠ و١٣ من سورة البقرة.

(٦) نتائج الفكر ص ١٤٤.

(٧) الآية ٣١ من سورة مريم: ﴿وأوصانِي بِالصَّلاةِ والزَّكاةِ ما دُمتُ حَيًّا﴾.

(٨) زاد هنا في ط: نحو.

(٩) الآيتان: ٨٨ من سورة هود و١٦ من سورة التغابن.

(١٠) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٧١. والخطوب: المصائب العظيمة. وعسيب: اسم جبل.

ولو كان معنى كونها زمانيةً أنها تدلّ على الزمان بذاتها لا بالنيابة لكانت اسمًا، ولم تكن مصدرية كما قال ابن السِّكِّيت وتبعه ابن الشجري في قوله:[(١)]

٥٦٨ ـ مِنّا الَّذي هو ما إنْ طَرَّ شارِبُهُ والعانِسُونَ، ومِنّا المُرْدُ والشِّيبُ

: «معناه: حين طرّ». قلتُ: وزِيدتْ «إنْ» بعدها لشَبَهها في اللفظ بـ«ما» النافية كقوله:[(٢)]

٥٦٩ ـ ورَجِّ الفَتَى لِلخَيرِ، ما إنْ رأيتَهُ علَى السِّنِّ، خَيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

وبعدُ فالأَولى في البيت[(٣)] تقدير «ما» نافيةً لأنّ زيادة «إنْ» حينئذ قياسيةٌ، ولأنّ فيه سلامةً مِن الإخبار بالزمان عن الجُثّة ومِن إثبات معنًى واستعمالٍ لـ«ما» لم يَثْبُتا[(٤)]، وهما كونها للزمان مجرّدةً وكونها مضافةً. وكأنّ الذي صرفهما[(٥)] عن هذا الوجه مع ظهوره أنّ ذِكر المُرْد بعد ذلك لا يَحسن إذ الذي لم ينبت شاربه أمردُ، والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا. ألا ترى أن العانسين ـ وهم الذين لم يتزوّجوا ـ لا يناسبون بقية الأقسام. وإنّما العرب مَحميُّون من الخطأ في الألفاظ دون المعاني. وفي البيت مع هذا العيبِ شذوذان: إطلاقُ العانس على المذكّر وإنّما الأشهر استعماله في المؤنّث، وجمعُ الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالّة على المفاضلة.

وإنّما عدلتُ عن قولهم: «ظرفية» إلى قولي: «زمانية» ليشمل نحو[(٦)]: ﴿كُلَّما أضاءَ لَهُم مَشَوا فِيهِ﴾. فإنّ الزمان المقدّر هنا مخفوضٌ أي: كلَّ وقتِ إضاءةٍ. والمخفوضُ لا يسمَّى ظرفًا.

ولا يُشارِك[(٧)] «ما» في النيابة عن الزمان «أنْ» خلافًا لابن جنّي، وحمل عليه قولَه[(٨)]:

٥٧٠ ـ وتاللهِ، ما إنْ شَهلةٌ أُمُّ واحِدٍ بأوجَدَ مِنِّي، أنْ يُهانَ صَغِيرُها/ ١٢٥

وتبعه الزمخشري[(٩)] وحمل عليه قولَه تعالى[(١٠)]: ﴿أنْ آتاهُ اللهُ المُلكَ﴾، ﴿إلّا أنْ يَصَّدَّقُوا﴾، ﴿أتَقتُلُونَ رَجُلًا

---

(١) البيت لِدثار بن رفاعة في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٤٢. وطرّ: ظهر. والشارب: الشعر فوق الشفة العليا. والعانس: من تأخر زواجه بعد بلوغه. والمرد: جمع أمرد. وهو من لم يظهر شعر لحيته. وانظر أمالي ابن الشجري ٢: ٢٣٨.

(٢) مضى تحت الرقم ٢٦.

(٣) يعني بيت دثار.

(٤) زاد هنا في ط: له.

(٥) يعني ابنَي السكيت والشجري.

(٦) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٧) ط: ولا تشارك.

(٨) البيت لساعدة بن جؤية في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ١٤٢. والشهلة: العجوز.

(٩) انظر الجنى الداني ص ٣٣٠ ـ ٣٣٢ والكشاف ١: ٢٩٤ و٤١٧ و٣: ٥١.

(١٠) الآيات: ٢٥٨ من سورة البقرة: ﴿ألَم تَرَ إلَى الَّذِي حاجَّ إبراهِيمَ في رَبِّهِ أنْ آتاهُ اللهُ المُلكَ﴾؟ و٩٢ من سورة النساء: ﴿ومَن قَتَلَ =

أنْ يَقُولَ: رَبِّيَ اللهُ﴾؟ ومعنى التعليل في البيتَ والآيات مُمكن وهو متّفَق عليه، فلا مَعدِل عنه.

وزعم ابن خروف أنّ «ما» المصدريةَ حرف باتّفاق، ورَدّ على من نقل فيها خلافًا. والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرّح الأخفش وأبو بكر باسميتها، ويرجّحه أنّ فيه تخليصًا[1] من دعوى اشتراكٍ لا داعي إليه. فإنّ «ما» الموصولة الاسمية ثابتة باتّفاق، وهي موضوعة لِما لا يَعقل، والأحداثُ من جملة ما لا يَعقل. فإذا قيل: «أعجبني ما قمتَ» قلنا: التقدير: أعجبني الذي قمتَه. وهو يعطي معنى قولهم: أعجبني قيامُك. ويَردّ ذلك أنّ نحوَ: «جلستُ ما جلس زيدٌ» تريد به المكانَ ممتنعٌ مع أنه ممّا لا يَعقل، وأنه يستلزم أن يُسمع كثيرًا «أعجبني ما قمتَه» لأنه عندهما الأصلُ وذلك غير مسموع، قيل: «ولا مُمكنٌ[2] لأنّ «قام» غيرُ متعدٍّ». وهذا خطأ بيّنٌ لأنّ الهاء المقدّرة مفعول مطلق لا مفعول به.

وقال ابن الشجري:[3] أفسد النحويّون تقدير الأخفش بقوله تعالى[4]: ﴿ولَهُم عَذابٌ أليمٌ بِما كانُوا يُكَذِّبُونَ﴾، فقالوا: إن كان الضمير المحذوف للنبيّ[5] أو للقرآن صحّ المعنى وخلَتِ الصلة من عائد،[6] أو للتكذيب فسد المعنى لأنهم إذا كذّبوا التكذيبَ بالقرآنِ والنبيِّ[7] كانوا مؤمنين. انتهَى. وهذا سهوٌ منه ومنهم، لأنّ «كذّبوا» ليس واقعًا على «التكذيب» بل مؤكّد به لأنه مفعول مطلق لا مفعول به والمفعولُ به محذوف أيضًا أي: بما كانوا يكذّبون النبيَّ أو القرآنَ تكذيبًا. ونظيره[8]: ﴿وكَذَّبُوا بِآياتِنا كِذّابًا﴾.

ولأبي البقاء في هذه الآية[9] أوهام متعدّدة. فإنه قال: «ما: مصدرية صلتها: يُكذِّبُونَ، ويُكذِّبونَ: خبرُ: كان، ولا عائدَ على: ما، ولو قيل باسميتها»، فتضمّنت مقالته الفصلَ بين «ما» الحرفيةِ وصلتها[10]، وكونَ «يكذّبون» في موضع نصب لأنه قدَّره خبرَ «كان»، وكونَه لا موضع له لأنه قدره صلةَ «ما»، واستغناءَ

= مُؤْمِنًا خَطأً فتَحرِيرُ رَقَبةٍ مُؤمِنةٍ ودِيَةٌ مُسَلَّمةٌ إلَى أهلِهِ إلّا أنْ يَصَّدَّقُوا﴾ و٢٨ من سورة غافر.

(١) ط: تخلّصًا.

(٢) ش: ولا يمكن.

(٣) الأمالي ٢: ٢٤٠.

(٤) الآية ١٠ من سورة البقرة. وهذه هي القراءة المقصودة بدليل ذكر التكذيب بعدُ خلافًا لما جاء في ط، وهي قراءة نافع وآخرين. وانظر الأمالي ٢: ٢٤٠.

(٥) زاد هنا في ط: عليه السلام.

(٦) ط: عن عائد.

(٧) ط: أو النبي.

(٨) الآية ٢٨ من سورة النبأ.

(٩) يعني آية البقرة. وانظر التبيان ص ٢٧.

(١٠) زاد هنا في ط: بكان.

الموصول الاسمي عن عائد. وللزمخشري غلطةٌ عَكسُ هذه الأخيرة. فإنه جوّز مصدرية «ما» في:(١) ﴿واتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ما أُترِفُوا فِيهِ﴾، مع أنّه قد عاد عليها الضمير،(٢) ويجوز أن تكون مصدرية زمانية، إمّا أنها بتأويل الزمان أو الزمانُ مقدَّر قبلها. فحينئذ يجوز أن يكون(٣) في «ما أُترِفوا» عائد عليه ولا غلط.

وندر وصلها بالفعل الجامد في قوله:(٤)

٥٧١ ـ أَلَيسَ أَمِيرِي في الأُمُورِ بأنتُما بِما لَستُما أهلَ الخِيانةِ والغَدرِ؟

وبهذا البيت رجح القول بحرفيتها، إذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير.

٣ ـ الوجه الثالث:(٥) أن تكون زائدة، وهي نوعان: كافّةٌ وغيرُ كافّة. والكافّة ثلاثة أنواع:

أحدُها: الكافّة عن عمل الرفع، ولا تتّصل إلّا بثلاثة أفعال: قلَّ وكثُرَ وطالَ.(٦) وعلّة ذلك شَبَهُهُنّ بـ «رُبّ»، ولا يدخلْنَ حينئذ إلّا على جملة فعلية صُرِّح بفعليتها كقوله:(٧)

٥٧٢ ـ قَلَّما يَبرَحُ اللَّبِيبُ، إلَى ما يُورِثُ المَجدَ، داعِيًا أو مُجِيبا

فأمّا قول المرّار:(٨)

٥٧٣ ـ صَدَدتِ، فأطْوَلتِ الصُّدُودَ، وقَلَّما وِصالٌ، علَى طُولِ الصُّدُودِ، يَدُومُ

فقال سيبويه:(٩) ضرورةٌ. فقيل: وجه الضرورة أنّ حقَّها أن يليها الفعل صريحًا، والشاعر أولاها فعلًا مقدَّرًا لا صريحًا،(١٠) وأنّ «وصالٌ» مرتفع بـ «يَدُومُ» محذوفًا مفسَّرًا بالمذكور. وقيل: «وجهُها أنه قَدّم الفاعلَ»، وردّه ابن السِّيد بأنّ البصريّين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر. وقيل: وجهُها أنّه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله:(١١)

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة هود والكشاف ٢: ١٢٠.

(٢) بقية الفقرة ليست في النسخ وط ومتن الأصل، ألحقت بالحاشية مصحّحًا عليها.

(٣) كذا وهو صواب.

(٤) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٤٤. والأمير: الآمِر والولي. وأمير: خبر مقدم. وأنتما: في محل رفع اسم مؤخر زيدت قبله الباء. وبما: متعلقان بـ «أمير».

(٥) يعني: من أوجه «ما» الحرفية. وفي الأصل وخ وق: «الثاني». وفي حاشية الأصل: صوابه الثالث.

(٦) يضاف إلى ذلك: شَدّ وقَصُرَ، ويجوز أن يقاس على ذلك نحو: عَظُمَ وصَغُرَ.

(٧) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٤٥. ويبرح: يزال. وإلى: تتعلق بالخبر. ط: بفعلها كقوله.

(٨) هو المرّار الفقعسي، والبيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٤٦. والوجه أن الجملة الاسمية هي صلة الموصول الحرفيّ كما سيذكر بعد، والمصدر المؤول فاعل.

(٩) الكتاب ١: ١٢ و٤٥٩.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) مضى تحت الرقم ١١٧.

٥٧٤ ـ فهَـلاّ نَفـسُ لَيلَـى شَفِيعُـها

وزعـم المبـرّد أنّ «مـا» زائـدة،[١] ووصـال: فاعـل لا مبتـدأ، وزعـم بعضهـم أنّ «مـا» مـع هـذه الأفعـال مصدريـة لا كافّـة.

والثاني:[٢] الكافّة عن عمل النصب والرفع، وهي المتصلة بـ «إنّ» وأخواتها نحو[٣]: ﴿إنّما اللهُ إلـهٌ واحِدٌ﴾، ﴿كأنّما يُساقُونَ إلَى المَوتِ وهُم يَنظُرُونَ﴾، وتُسمَّى المَتلوّةُ[٤] بفعل مُهيِّئة. وزعم[٥] ابن دُرُستُوَيه وبعض / ١٢٦ الكوفيّين أنّ «ما» مع هذه الحروف اسمٌ مُبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وفي أنّ الجملة بعده مفسِّرة له ومُخبرٌ بها عنه، ويردُّه[٦] أنّها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير «إنّ» وأخواتها، وردّه ابن الخبّاز في «شرح الايضاح» بامتناع «إنّما أين زيد»؟ مع صحّة تفسير ضمير الشأن بجملة الاستفهام. وهذا سهو منه إذ لا يفسَّر ضمير الشأن بالجُمل غير الخبرية. اللهمّ إلّا مع «أنِ» المخفَّفةِ من الثقيلة، فإنه قد يفسَّر[٧] بالدعاء نحو: أما أنْ[٨] جزاكَ اللهُ خيرًا، وقراءةِ بعض السبعة[٩]: ﴿والخامِسةُ أنْ غَضِبَ اللهُ علَيها﴾.

على أنّا لا نسلِّم أنّ اسم «أن» المخفَّفةِ يتعيّن كونه ضميرَ شأن، إذ يجوز هنا أن يُقدَّر[١٠] ضميرُ المخاطَب في الأوّل والغائبة في الثاني. وقد قال سيبويه في[١١]: ﴿أنْ يا إبراهِيمُ، قَد صَدَّقتَ الرُّؤيا﴾: إنّ التقدير: أنّكَ قد صدّقتَ الرُّؤيا.[١٢] وأمّا[١٣] ﴿إنَّ ما تُوعَدُونَ لَآتٍ﴾، ﴿وأنَّ ما يَدعُونَ مِن دُونِهِ الباطِلُ﴾،

---

(١) المقتضب ١: ٨٤.

(٢) خ وب: «الثانية». وكذلك جُعلت في الأصل بقلم آخر.

(٣) الآيتان: ١٧١ من سورة النساء و٦ من سورة الأنفال. وليس «وهم ينظرون» في ش وخ وب وط.

(٤) خ: المتلوةَ.

(٥) انظر الارتشاف ص ١٢٨٤.

(٦) زاد هنا في ق عن نسخة: مجيء الخبر مفردًا.

(٧) خ وب: فإنها قد تفسر.

(٨) اسم أن: ضمير الشأن، وخبر المصدر المؤول من «أن» محذوف أي كائنٌ.

(٩) الآية ٩ من سورة النور: ﴿ويَدْرأُ عَنها العَذابَ أن تَشهَدَ أربَعَ شَهاداتٍ بِاللهِ إنَّهُ لَمِنَ الكاذِبِينَ، والخامِسةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ علَيها، إن كانَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾، وتلك القراءة هي لنافع. ط: والخامِسةَ.

(١٠) ش: نقدّر.

(١١) الآيتان ١٠٤ و١٠٥ من سورة الصافات. و«الرؤيا» ليس في خ. وانظر الكتاب ١: ٤٨٠. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(١٢) ليست في ش وط. وانظر الكتاب ١: ٤٨٠.

(١٣) الآيات: ١٣٤ من سورة الأنعام و٣٠ من سورة لقمان ـ وجعلها صاحب المعجم من سورة الحج نقلًا عن الناشرين، وتلك يجب أن يكون فيها: «هو الباطل»، و«هو» أيضًا ليس في الأصل والنسخ وط ـ و٩٥ من سورة النحل ـ ط: أنّ ـ و٥٥ من سورة المؤمنون و٤١ من سورة الأنفال.

﴿إنَّ ما عِندَ اللهِ هُوَ خَيرٌ لَكُم﴾، ﴿أيَحسَبُونَ أنَّ ما نُمِدُّهُم بِهِ مِن مالٍ وبَنِينَ نُسارِعُ لَهُم في الخَيراتِ﴾؟ ﴿واعلَمُوا أنَّ ما غَنِمتُم مِن شَيءٍ فأنَّ للهِ خُمُسَهُ﴾ فـ «ما» في ذلك كله اسمٌ باتّفاق والحرفُ عاملٌ، وأمّا[١] ﴿إنّما حَرَّمَ علَيكُمُ المَيْتَةَ﴾ فمَن نصب «الميْتة» فـ «ما»: كافّة، ومن رفعها ـ وهو أبو رجاء العُطاردي ـ فـ «ما»: اسم موصول والعائد محذوف، وكذلك:[٢] ﴿إنَّ ما صَنَعُوا كَيدُ ساحِرٍ﴾ فمن رفع «كيد» فـ «إنَّ» عاملة و«ما»: موصولة[٣]، لكنّه محتمِل للاسمي والحرفي أي: إنّ الذي صنعوه أو إنّ صَنيعَهم،[٤] ومن نصب ـ وهو ابن مسعود والربيع بن خُثَيم ـ[٥] فـ «ما»: كافّة. وجزم النحويّون بأنّ «ما» كافّة في:[٦] ﴿إنَّما يَخشَى اللهَ مِن عِبادِهِ العُلَماءُ﴾، ولا يمتنع أن تكون بمعنى «الّذي»، والعلماء: خبر، والعائد مستتر في «يَخشى»، وأُطلِقتْ «ما» على جماعة العُقلاء كما في قوله تعالى[٧]: ﴿أو ما مَلَكَتْ أيمانُكُم﴾، ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ﴾.

وأمّا قول النابغة:[٨]

٥٧٥ ـ قالَتْ: ألا لَيتَما هذا الحَمامَ لَنا

فمَن نصب «الحمامَ» ـ وهو الأرجح عند النحويّين في نحو: «ليتَما زيدًا قائمٌ» ـ فـ « ما» زائدة غير كافّة، وهذا: اسمها، ولنا: الخبر. قال سيبويه[٩]: وقد كان رُؤبة بن العجّاج يُنشده رفعًا. انتهى. فعلى هذا يَحتمل أن تكون «ما» كافّة، وهذا: مبتدأ، ويَحتمل أن تكون موصولة، وهذا: خبر لمحذوف،أي: ليتَ الذي هو هذا الحمامُ لنا. وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير «أيّ» مع عدم طول الصلة، وسهُل ذلك لتضمُّنه[١٠] إبقاءَ الإعمال.

---

(١) الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٦٩ من سورة طه لا ٦٨ كما جاء في ط.

(٣) زاد هنا في ط: والعائد محذوف.

(٤) في الأصل وط: صُنعهم.

(٥) ط: خيثم.

(٦) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٧) الآية ٣ من سورة النساء: ﴿وإنْ خِفتُم ألّا تُقسِطُوا في اليَتامَى فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ، مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ، فإن خِفتُم ألّا تَعدِلُوا فواحِدةً أو ما مَلَكَتْ أيمانُكُم﴾، وما بعدُ هو منها ولكنه قبلُ في سياق الآية. وابن هشام يعني: كما أُطلقت «ما» في الآية مرتين على جماعة العاقلات.

(٨) مضى تحت الرقم ٩٨.

(٩) الكتاب ١: ٢٨٢.

(١٠) في الأصل: مع عدم الطول ويسهّل ذلك تضمنه.

وزعم جماعة من الأُصوليّين والبيانيّين أن «ما» الكافّةَ التي مع «إنّ» نافيةٌ، وأن ذلك سبب إفادتها للحَصر، قالوا: لأنّ «إنَّ» للإثبات و«ما» للنفي، فلا يجوز أن يتوجّها معًا إلى شيءٍ واحد لأنه تناقضٌ، ولا أن يتوجّه[1] النفي للمذكور بعدَها لأنه خلاف الواقع باتّفاق، فتعيّن صرفُه لغير المذكور وصرفُ الإثبات للمذكور، فجاء الحصر.

وهذا البحث مبنيّ على مقدِّمتَين باطلتين بإجماع النحويّين، إذ ليست «إنّ» للإثبات، وإنّما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان مثلَ: إنَّ زيدًا قائمٌ، أو نفيًا مثلَ: إنَّ زيدًا ليس بقائم، ومنه[2]: ﴿إنَّ اللهَ لا يَظلِمُ النّاسَ شَيئًا﴾، وليست «ما» للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها: ليتَما ولعلَّما ولكنَّما وكأنَّما. وبعضهم ينسب القول بأنّها نافية للفارسي في كتاب «الشِّيرازيات»،[3] ولم يَقل ذلك الفارسي[4] في «الشِّيرازيات» ولا في غيرها، ولا قاله نحوي غيرُه، وإنما قال الفارسي في «الشِّيرازيات»: إنّ العرب عاملوا «إنّما» معاملة النفي و«إلّا» في فصل الضمير كقوله الفرزدق:[5]

٥٧٦ ـ وإنَّما يُدافِعُ عَن أحسابِهِم أنا أو مِثلِي

فهذا كقول الآخر:[6]

٥٧٧ ـ قَد عَلِمَتْ سَلمَى وجاراتُها: ما قَطَّرَ الفارِسَ إلّا أنا

وقولُ أبي حيّان[7]: «لا يجوز فصل الضمير المحصور بـ «إنّما»، وإنّ الفصل في / ١٢٧ البيت الأوّل ضرورةٌ» واستدلالُه بقوله تعالى[8]: ﴿قُلْ: إنَّما أعِظُكُم بِواحِدةٍ﴾، ﴿إنَّما أشكُو بَثِّي وحُزنِي إلَى اللهِ﴾، ﴿وإنَّما تُوَفَّونَ أُجُورَكُم يَومَ القِيامةِ﴾ وَهَمٌ،[9] لأن الحصر فيهنّ في جانب الظرف لا الفاعل. ألا ترى أنّ المعنى: ما أعظكم إلّا بواحدة، وكذلك الباقي؟

---

(١) في الأصل: وأن يحكم بتوجّه.

(٢) الآية ٤٤ من سورة يونس.

(٣) انظر قول المرادي في الجنى الداني ص ٣٩٨. وسقط إلى «إن العرب» من خ.

(٤) زاد هنا في ط: لا.

(٥) قسيم بيت في ديوانه ص ٧١٢ تتمته:

أنا الذّائدُ الحامِي الذِّمارَ،

والذمار: العهد والحرمات.

(٦) البيت لعمرو بن معديكرب في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٥٦. وقطّره: ألقاه على أحد جانبيه.

(٧) لابن هشام في هذه المسألة تعسّف وافتئات على أبي حيّان في نسبة الحكم والاستدلال بالآيات الكريمة، ومثل ذلك كثير في هذا الكتاب. فأبو حيّان نسب الضرورة في الفصل إلى سيبويه، وذكر مذهب مَن خالفه، والآيات المذكورة هي لمسألة غير ما نحن فيه، ولا حول ولا قوة إلّا بالله. انظر الارتشاف ص ٩٣٧ ـ ٩٣٩ والهمع ١: ٢٣٧.

(٨) الآيات: ٤٦ من سورة سبأ لا ٦٤ كما جاء في ط و٨٦ من سورة يوسف و١٨٦ من سورة آل عمران.

(٩) فيما عدا ب: وَهْم.

والثالث: الكافّة عن عمل الجرّ، وتتّصل بأحرُف وظروف: فالأحرُف:

أحدُها: «رُبَّ»، وأكثرُ ما تدخل حينئذ على الماضي كقوله:(١)

٥٧٨ ـ رُبَّمـا أَوفَيـتُ فـي عَلَـمٍ   تَـرفَعَـنْ ثَـوبِـي شَمـالاتُ

لأنّ التكثيرَ والتقليل إنّما يكونان فيما عُرف حَدُّه، والمستقبلَ مجهول. ومِن ثَمَّ قال الرُّمّاني في:(٢) ﴿رُبَما يَوَدُّ﴾: إنّما جاز لأنّ المستقبل معلوم عند الله ـ تعالى ـ كالماضي. وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازًا مثلَ:(٣) ﴿ونُفِخَ في الصُّوْرِ﴾. وقيل: «التقدير: ربَما كان يودّ». وتكون «كان» هذه شأنية، وليس حذف «كان» بدون «إنْ» و«لَو» الشرطيتين سهلًا، ثم الخبر حينئذ ـ وهو «يودّ» ـ مُخرَّجٌ(٤) على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير: كان. ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافًا للفارسي.(٥) ولهذا قال في قول أبي دُواد:(٦)

٥٧٩ ـ رُبَّمـا الـجامِـلُ الـمُـؤَبَّـلُ فِـيـهِـم

: ما: نكرةٌ موصوفة بجملة حُذف مبتدؤها، أي: رُبَّ شيءٍ هو الجاملُ.

الثاني: الكافُ نحو: كُن كَما أنتَ، وقولِه:(٧)

٥٨٠ ـ كَما سَيـفُ عَمرٍو لَم تَخُنْـهُ مَضارِبُـهْ

قيل: ومنه(٨) ﴿اجعَلْ لَنا إلـٰهًا كَما لَهُم آلِهةٌ﴾. وقيل: ما: موصولة والتقدير: كالذي هو آلِهةٌ لهم. وقيل: لا تُكَفُّ الكافُ بـ «ما»، وإنّ «ما» في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية.

الثالث: الباءُ كقوله:(٩)

٥٨١ ـ فلَئِـن صِـرتَ لا تُحِيـرُ جَوابًا   لَبِمـا قَـد تُـرَى، وأنـتَ خَطِيـبُ

---

(١) مضى تحت الرقم ٢٢٤.

(٢) الآية ٢ من سورة الحجر: ﴿رُبَما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَو كانُوا مُسلِمِينَ﴾. وزاد آخرَها في ط: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

(٣) الآية ٩٩ من سورة الكهف.

(٤) ط: مُخرَج.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٤٥٦ وشرح التسهيل لابن عقيل ٢: ٢٨٢.

(٦) مضى تحت الرقم ٢٣٦. والشاعر هو أبو دُواد لا أبو دؤاد كما جاء في ط.

(٧) مضى تحت الرقم ٣٢٤.

(٨) الآية ١٣٨ من سورة الأعراف لا ١٣٧ كما جاء في ط.

(٩) البيت لمطيع بن إياس في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٥٨. وتُحير: تردّ.

ذكره ابن مالك وأنّ «ما» الكافّة أحدثتْ مع الباء معنى التقليل،[١] كما أحدثتْ مع الكاف[٢] معنى التعليل في نحو[٣]: ﴿واذكُرُوهُ كَما هَداكُم﴾. والظاهر أنّ الباء والكاف للسببية،[٤] وأنّ «ما» معهما مصدرية، وقد سَلَّم[٥] أنّ كلًّا من الكاف والباء يأتي للتعليل مع عدم «ما» كقوله تعالى[٦]: ﴿فبِظُلمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا علَيهِم طَيِّباتٍ﴾، ﴿ويْ كأنَّهُ لا يُفلِحُ الكافِرُونَ﴾! وقال[٧]: «التقدير: أعجبُ[٨] لعدم فلاح الكافرين». ثمّ المناسب في البيت معنى التكثير[٩] لا التقليلِ.

الرابع: «مِن» كقول أبي حيّة:[١٠]

٥٨٢ ـ وإنّا لَـمِـمّـا نَـضـرِبُ الكَبْـشَ ضَـرْبـةً

قاله ابن الشجري.[١١] والظاهر أنّ «ما» مصدرية، وأنّ المعنى مثلُه في[١٢]: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ﴾ وقولِه:[١٣]

٥٨٣ ـ وضَـنَّـتْ علَينـا، والضَّنِـيـنُ مِنَ البُـخْـلِ

فجُعِلَ[١٤] الإنسان والبخيل مخلوقَين من العَجَل والبُخل مبالغةً.

وأمّا الظروف فأحدُها: «بَعدُ» كقوله:[١٥]

---

(١) في الأصل: «التعليل» وهو الصواب خلافًا لما ذكر ابن مالك وما زعمه المحشّي من الشرح. انظر شرح الكافية الشافية ص ٨٤٢. وشرح التسهيل ٣: ١٧٢ ـ ١٧٣ والهمع ٢: ٤٧٤.

(٢) فيما عدا خ وب وط: في الكاف.

(٣) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.

(٤) في الأصل وط: للتعليل.

(٥) ط: سُلِّم.

(٦) الآيتان: ١٦٠ من سورة النساء لا ١٥٩ كما جاء في ط ـ وزاد آخرها في ط: ﴿أُحِلَّت لَهُم﴾ ـ و٨٢ من سورة القصص.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ٧٩٠. وأُقحم بعد الواو في الأصل: «أن». ب ون وط: وأنّ.

(٨) كذا، والصواب: نعجب.

(٩) هذا يعني أن «قد» في البيت لتوكيد التكثير.

(١٠) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٥: ٢٥٣ عجزه:

عـلَـى رأسِـــهِ، تُـلـقِــي الـلِّـسـانَ مِـنَ الـفَـمِ

والكبش: سيد القوم.

(١١) الأمالي ٢: ٢٤٤.

(١٢) الآية ٣٧ من سورة الأنبياء.

(١٣) عجز بيت للبعيث المجاشعي في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٥٦ صدره:

ألا أصـبَـحَـتْ أسـمـاءُ جـاذِمـةَ الـحَـبـلِ

(١٤) ط: فجَعَلَ.

(١٥) البيت للمرّار الفقعسي في الخزانة ٤: ٤٩٣. والعلاقة: الهوى. والأفنان: الأغصان، أراد بها ذوائب الشعر. والثغام: نوع من =

٥٨٤ ـ أعَلاقــةً أُمَّ الوُلَـيِّــدِ، بَـعْــدَمــا أفنــانُ رأسِــكَ كالثَّـغــامِ المُخلِــسِ؟

المُخلِس بكسر اللام: المُختلطُ رَطْبُه بيابسه.[1] وقيل: «ما: مصدرية»، وهو الحقّ[2] لأنّ فيه إبقاءَ «بعدُ» على أصلها من الإضافة، ولأنّها لو لم تكن مضافة لنُوِّنتْ.

والثاني: «بَينَ» كقوله:[3]

٥٨٥ ـ بَيْنَمــا نَـحْــنُ بــالأراكِ مَـعًــا إذ أَتَــى راكِــبٌ عـلَــى جَـمَـلِــهْ

وقيل: ما: زائدةٌ، وبين: مضافة إلى الجملة، وقيل: زائدةٌ، وبين: مضافة إلى زمنٍ محذوفٍ مضافٍ إلى الجملة أي: بينَ أوقاتِ نحنُ بالأراك. والأقوال الثلاثة[4] في «بين» مع الألف في نحو قوله:[5]

٥٨٦ ـ فبَينا نَسُـوسُ النّـاسَ، والأمرُ أمرُنـا، إذا نَـحْــنُ فِـيـهِـم سُـوقةٌ لَيـسَ نُـنْـصَفُ

والثالث والرابع:[6] «حيثُ وإذْ»، ويُضمَّنان حينئذٍ معنى «إنِ» الشرطيةِ فيجزمان فعلين.

وغيرُ الكافّة: نوعانِ: عِوَضٌ وغيرُ عِوَض. فالعِوَضُ في موضعين: أحدُهما: في نحو قولهم: «أمّا أنتَ مُنطلِقًا انطلقتُ»، والأصل: انطلقتُ لأنْ كنتَ / ١٢٨ مُنطلقًا، فقُدِّم المفعول له للاختصاص، وحُذف الجارّ و«كان» للاختصار، وجِيء بـ «ما» للتعويض، وأُدغمَتِ النون للتقارب، والعمل عند الفارسي وابن جنّي[7] لـ «ما» لا لـ «كانَ»، والثاني: نحو[8] قولهم: «افعلْ هذا إمّا لا»، وأصله: إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه.

وغيرُ العِوَضِ: تقع بعدَ الرافع كقولك: شَتّانَ ما زيدٌ وعمرٌو! وقولِ مُهلهِل:[9]

٥٨٧ ـ لَــو بِأبــانَيْــنِ جــاءَ يَخطُـبُهـا زُمِّــلَ مــا أنــفُ خــاطِــبٍ بِــدَمِ

وقد مضى البحث في قوله:[10]

٥٨٨ ـ أنَــورًا؟ سَــرْعَ مــاذا، يــا فَــرُوقُ

= النبات يبيض لونه حين ييبس.

(١) هذا التفسير ليس فيما عدا الأصل ون وط.

(٢) في الأصل وخ وط: «الظاهر». وفي حاشية خ تصويب كما أثبتنا.

(٣) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٨٨. والأراك: اسم موضع. والراكب هنا هو الشاعر نفسه.

(٤) زاد هنا في ط: تجري.

(٥) كذا، والبيت لهند بنت النعمان بن المنذر. والسوقة: الرعيّة.

(٦) خ وق: والرابع والخامس.

(٧) شرح المفصل ٢: ٩٨.

(٨) ط: في نحو.

(٩) البيت في ديوانه ص ٨١. وأبانان: جبلان. وزمّل: كسي ولطّخ.

(١٠) مضى تحت الرقم ٥٦٢.

وأنّ التقدير: أنِفارًا؟ أسْرَعَ هذا،(١) وبعدَ الناصبَ الرافع نحو: ليتَما زيدًا قائمٌ، وبعدَ الجازم نحو(٢): ﴿وإمّا يَنزَغَنَّكَ﴾، ﴿أيًّا ما تَدْعُوا﴾، ﴿أينما تَكُونُوا﴾، وقولِ الأعشى:(٣)

٥٨٩ ـ مَتَى ما تُناخِي عِندَ بابِ ابنِ هاشِمٍ ... تُراحِي، وتَلْقَي مِن فَواضِلِهِ نَدَى

وبعدَ الخافض، حرفًا كان نحو(٤): ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم﴾، ﴿عَمّا قَلِيلٍ﴾، ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِم﴾، وقولِه:(٥)

٥٩٠ ـ رُبَّما ضَربةٍ بِسَيفٍ صَقِيلٍ ... بَينَ بُصرَى، وطَعْنةٍ نَجلاءِ

وقولِه:(٦)

٥٩١ ـ ونَنصُرُ مَولانا، ونَعلَمُ أنّهُ ... كَما النّاسِ، مَجرُومٌ عليهِ وجارِمُ

أو اسمًا كقولِه تعالى(٧): ﴿أيَّما الأجَلَينِ﴾، وقولِ الشاعر:(٨)

٥٩٢ ـ نامَ الخَلِيُّ، وما أُحِسُّ رُقادِي ... والهَمُّ مُحتَضِرٌ لَدَيَّ وِسادِي

مِن غَيرِ ما سَقَمٍ، ولكِنْ شَفَّنِي ... هَمٌّ، أراهُ قَد أصابَ فُؤادِي

وقولِه:(٩)

٥٩٣ ـ ولا سِيَّما يَومٍ، بِدارةِ جُلجُلِ

أي: ولا مِثلَ يومٍ. وقولُه(١٠): «بدارة» صفة لـ«يوم»، وخبرُ «لا» محذوفٌ.

---

(١) ط: سرُع هذا.

(٢) الآيات: ٢٠٠ من سورة الأعراف لا ١٩٩ كما جاء في ط: ﴿وإمّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزْغٌ فاستَعِذْ باللهِ. إنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ـ ط: إمّا ينزَغنَّكَ مِنَ الشّيطانِ نَزغٌ ـ و١١٠ من سورة الإسراء: ﴿قُلِ: ادعُوا اللهَ، أوِ ادعُوا الرَّحمنَ. أيًّا ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾ و١٤٨ من سورة البقرة: ﴿أينَما تَكُونُوا يأتِ بِكُمُ اللهُ جَمِيعًا﴾.

(٣) البيت في ديوانه ص ٤٦ يخاطب ناقته. وابن هاشم: الرسول ﷺ. والفواضل: الأيادي العظيمة، جمع فاضلة. والندى: الكرم.

(٤) الآيات: ١٥٩ من سورة آل عمران ـ وليس «منَ اللهِ لنتَ لهم» في ش وخ وب ـ و٤٠ من سورة المؤمنون: ﴿قالَ: عَمّا قَلِيلٍ لَيُصبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ و٢٥ من سورة نوح: ﴿مِمّا خَطِيئاتِهِم أُغرِقُوا فأُدخِلُوا نارًا، فلَم يَجِدُوا لَهُم مِن دُونِ اللهِ أنصارًا﴾. وفي الأصل: خَطاياهُم.

(٥) مضى تحت الرقم ٢٣٥.

(٦) مضى أيضًا تحت الرقم ٣٢٢. ومجروم: بدل من الكاف.

(٧) الآية ٢٨ من سورة القصص: ﴿قالَ: ذلِكَ بَينِي وبَينَكَ. أيَّما الأجَلَينِ قَضَيتُ فلا عُدوانَ عليَّ. واللهُ علَى ما نَقُولُ وَكِيلٌ﴾.

(٨) البيتان للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٢٥ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥ : ٢٧٩. والخليّ: الخالي من الهمّ. والمحتضر: الحاضر. وشفّني أي: أهزلني.

(٩) مضى تحت الرقم ٢٤٢.

(١٠) ط: وقولِه.

ومَن رفع «يومٌ» فالتقدير: ولا مِثلَ الّذي هو يَومٌ. وحسَّنَ حذفَ العائدِ طولُ الصلة بصفة «يومٌ». ثم إنّ[١] المشهور أنّ «ما» مخفوضةٌ وخبر «لا» محذوفٌ. وقال الأخفش: «ما: خبرٌ لـ «لا»». ويلزمه قطعُ «سِيَّ» عن الإضافة من غير عِوَض، قيل[٢]: وكونُ[٣] خبر «لا» معرفةً.[٤] وجوابه أنه قد يقدِّر «ما» نكرةً موصوفة، أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه[٥] في «لا رجلَ قائمٌ»: إنّ ارتفاع الخبر بما كان مرتفعًا به لا بـ «لا» النافيةِ. وفي «الهِيتِيّات»[٦] للفارسي: إذا قيل: «قاموا لا سيَّما زيدٍ» فـ «لا» مهملةٌ و«سِيَّ» حال أي: قاموا غيرَ مماثلين لزيد في القيام. ويردّه صحّةُ دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة، وعدمُ تكرار «لا» وذلك واجب مع الحال المفردة. وأمّا مَن نصبه فهو تمييزٌ، ثم قيل: «ما» نكرة تامّة مخفوضة بالإضافة. وكأنّه[٧] قيل: «ولا مِثلَ شيءٍ»، ثم جيء بالتمييز. وقال الفارسي: «ما» حرف كافٌّ لـ «سِيَّ» عن الإضافة، فأشبهَتِ الإضافةَ في «على التمرةِ مثلُها زُبدًا»،[٨] وإذا قلتَ «لا سيّما زيد» جاز جرّ «زيد» ورفعُه وامتنع نصبُه.

وزِيدَت قبلَ الخافض كما في قول بعضهم: «ما خلا زيدٍ وما عدا عمرٍو»، بالخفض وهو نادرٌ، وبعدَ أداة الشرط،[٩] جازمةً كانت نحو[١٠]: ﴿وإمّا تَخافَنَّ﴾، ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ﴾، أو غيرَ جازمة نحو[١١]: ﴿حَتَّى إذا ما جاؤُوها شَهِدَ علَيهِم سَمعُهُم﴾، وبينَ المتبوع وتابعه في نحو[١٢]: ﴿مَثَلًا ما بَعُوضةً﴾. قال الزجّاج:[١٣] «ما» حرف زائد للتوكيد عند جميع البصريّين. انتهى. ويؤيّده سقوطُها في قراءة ابن مسعود

---

(١) سقطت من وخ وق وب وط.

(٢) ط: وقيلِ.

(٣) أي: ويلزمه كونُ.

(٤) ط: معرفةٌ.

(٥) الكتاب ١: ٣٤٥.

(٦) هي مسائل أملاها بمدينة «هِيت» بالعراق فسُمِّيت بذلك. وقيل: تكلّم فيها على «هَيتَ وهاتِ». انظر المنصف ٢: ٨٤ وحاشية الدسوقي ١: ٣١٣.

(٧) ط: فكأنه.

(٨) يعني أن إضافة «مثل» إلى الضمير كفتها عن الإضافة إلى: زبد، إذ أصل التركيب: على التمرة مثلُ زبدٍ.

(٩) ط: وتزاد بعد أداة الشرط.

(١٠) الآيتان: ٥٨ من سورة الأنفال لا ٥٧ كما جاء في ط: ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِن قَومٍ خِيانةً فانبِذْ إلَيهِم علَى سَواءٍ. إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الخائنِينَ﴾ و٧٨ من سورة النساء. وفي ش وط قدِّمت الآية الثانية على الأولى.

(١١) الآية ٢٠ من سورة فصلت: ﴿حَتَّى إذا ما جاؤُوها شَهِدَ عَلَيهِم سَمعُهُم وأبصارُهُم وجُلُودُهُم بِما كانُوا يَعمَلُونَ﴾. وزاد أخرَها في ط: وأبصارُهُم.

(١٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ اللهَ لا يَستَحيِي أن يَضرِبَ مَثَلًا ما بَعُوضةً فما فَوقَها﴾.

(١٣) معاني القرآن ١: ١٠٤.

رضي الله عنه.(١) وبعوضة: بدل. وقيل: «ما» اسمٌ نكرة صفة لـ «مَثَلًا» أو بدل منه، وبعوضة: عطف بيان على: ما. وقرأ رؤبة برفع «بَعُوضةٌ». فالأكثرون(٢) على أنّ «ما» موصولة أي: الذي هو بعوضةٌ، وذلك عند البصريّين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة،(٣) وهو شاذٌّ عند البصريّين قياسٌ عند الكوفيّين. واختار الزمخشري كون «ما» استفهاميةً مبتدأً، وبعوضة: خبرَها. والمعنى: أيُّ شيءٍ البعوضةُ فما فوقها في الحقارة؟

وزادها الأعشى مرّتين في قوله:(٤)

٥٩٤ ـ إمّـا تَرَيْنـا حُفـاةً لا نِعـالَ لَنا إنّـا كَـذلِكَ مـا نَحفَـى ونَنتَعِـلُ

وأُميّةُ بن أبي الصلت ثلاثَ مرّات في قوله:(٥) / ١٢٩

٥٩٥ ـ سَلَـعٌ مـا، ومِثلُـهُ عُشَـرٌ ما عـائـلٌ مـا، وعـالَـتِ البَيقُـورا

وهذا البيت قال عيسى بن عُمر:(٦) لا أدري: ما معناه؟ ولا رأيتُ أحدًا يعرفه. وقال غيره: كانوا إذا أرادوا الِاستسقاء في سَنة الجدْب عقدوا في أذناب البقر وبين عراقيبِها السَّلَعَ بفتحتَين والعُشَرَ بضمّة ففتحة ـ وهما ضربانِ من الشجر ـ ثمّ أوقدوا فيها النار وصعِدوا بها(٧) الجبال ورفعوا أصواتَهم بالدعاء. قال:(٨)

٥٩٦ ـ أجـاعِلٌ أنـتَ بَيقُـورًا مُسَلَّعـةً ذَريـعـةً لَـكَ بَيـنَ اللهِ والـمَطَـرِ؟

ومعنى عالَتِ البَيقورَ:(٩) أنّ السَّنة أثقلَتِ البقرَ بما حمَّلتْها من السَّلَع والعُشَر.

وهذا فصل عقدته للتدريب في: ما

قوله تعالى(١٠): ﴿ما أغنَى عَنهُ مالُهُ وما كَسَبَ﴾ تَحتمل «ما» الأُولى النافيةَ أي: لم يُغْنِ، والاستفهاميةَ

(١) ليست الجملة في خ وب ون وط.

(٢) ط: والأكثرون.

(٣) الظاهر أن صلة «ما» هنا مطوّلة بـ «فما فوقها» لأن العطف على «بعوضة»، والعطف يحصل به الطول، فلا شذوذ فيه عند البصريين خلافًا لزعم ابن هشام. حاشية الدسوقي ١: ٣١٣. وفي حاشية خ عبارة لا تنسجم مع السياق.

(٤) البيت في ديوانه ص ١٤٧. وفاء الجواب محذوفة.

(٥) البيت في ديوانه ص ٧٥. وعائل: مُجهِد. وعالت أُجهدت. والبيقور: اسم جمع للبقر.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٢٤٦.

(٧) زاد هنا في ق: في.

(٨) البيت لودّاك بن ثميل في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٩١. والمسلّعة: التي عُقد السلع والعُشَر بأذنابها. والذريعة: الوسيلة.

(٩) ب ون وط: البيقورا.

(١٠) الآية ٢ من سورة المسد.

فتكون مفعولًا مطلقًا والتقدير: أيَّ إغناءٍ[١] أغنى عنه ماله؟ ويَضعف كونُه مبتدأً لِحذف المفعول[٢] المضمر حينئذ، إذ تقديره: أيُّ إغناءٍ أغناه عنه مالُه؟ وهو نظير: زيدٌ ضربتُ، إلّا أنّ الهاء المحذوفة في الآية مفعولٌ مطلق[٣] وفي المثال مفعولٌ به. وأمّا «ما» الثانيةُ[٤] فموصول اسمي أو حرفي أي: والّذي كَسَبَه[٥] أو وكَسْبُه. وقد يَضعف الاسمي بأنه إذا قُدِّر «والّذي كَسَبَه» لزم التكرار لتقدّم ذكر المال. ويجاب بأنه يجوز أن يراد به[٦] الولد. ففي الحديث[٧]: «أحقُّ ما أكَلَ الرَّجُلُ مِن كَسبِهِ، وإنَّ وَلَدَهُ مِن كَسبِهِ». والآيةُ حينئذ نظيرُ[٨]: ﴿لَن تُغنِيَ عَنهُم أموالُهُم ولا أولادُهُم﴾.

وأمّا[٩]: ﴿وما يُغنِي عَنهُ مالُهُ، إذا تَرَدَّى﴾، ﴿ما أغنَى عَنِّي مالِيَهْ﴾ فـ «ما» فيهما مُحتمِلة للاستفهامية وللنافية، ويرجِّحها[١٠] تعيُّنها في: ﴿فما أغنَى عَنهُم سَمعُهُم ولا أبصارُهُم﴾. والأرجحُ في[١١]: ﴿وما أُنزِلَ علَى المَلَكَينِ﴾ أنّها موصولةٌ عطفٌ على ﴿السِّحرَ﴾. وقيل: «نافيةٌ»، فالوقفُ على: السِّحرَ. والأرجحُ في: ﴿لِتُنذِرَ قَومًا ما أُنذِرَ آباؤُهُم﴾[١٢] النافيةُ بدليل[١٣]: ﴿وما أرسَلْنا إلَيهِم قَبلَكَ مِن نَذِيرٍ﴾، وتحتمل الموصولةَ.[١٤] والأظهرُ في[١٥]: ﴿فاصدَعْ بِما تُؤمَرُ﴾ المصدريةُ، وقيل: موصولةٌ. قال ابن الشجري:[١٦] ففيه خمسةُ حذوف،

---

(١) ط: أيُّ إغناء.

(٢) ط: بحذف المفعول.

(٣) زعم المحشّي أنه مفعول به ثم ناقض ذلك.

(٤) يعني الثالثة.

(٥) ط: «كَسِبَ» بالكسر هنا وفيما بعد.

(٦) ط: «يراد بها». وفي الأصل: «يرادفه». وفي الحاشية عن نسخة: به.

(٧) الحديث ٢٤٠٣٢ في مسند أحمد، لا ما أحال عليه المحشّي، والرواية المشهورة: إنّ أطيبَ.

(٨) الآية ١٠ من سورة آل عمران: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَن تُغنِيَ عَنهُم أموالُهُم ولا أولادُهُم مِنَ اللهِ شَيئًا﴾!

(٩) الآيتان: ١١ من سورة الليل و٢٨ من سورة الحاقة.

(١٠) أي: يرجّح أنّ ما في الآيتين المتقدمتين، لا في التالية كما زعم المحشّي، هي للنفي. والآية التالية هي ذات الرقم ٢٦ من سورة الأحقاف: ﴿وجَعَلْنا لَهُم سَمعًا وأبصارًا وأفئِدةً، فما أغنَى عَنهُم سَمعُهُم ولا أبصارُهُم ولا أفئِدتُهُم مِن شَيءٍ، إذ كانُوا يَجحَدُونَ بِآياتِ اللهِ﴾.

(١١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة: ﴿وما كَفَرَ سُلَيمانُ، ولكِنَّ الشَّياطِينَ كَفَرُوا، يُعَلِّمُونَ النّاسَ السِّحرَ، وما أُنزِلَ علَى المَلَكَينِ بِبابِلَ هارُوتَ ومارُوتَ﴾.

(١٢) الآية ٦ من سورة يس. وزاد هنا في ط: أنها.

(١٣) الآية ٤٤ من سورة سبأ.

(١٤) ط: الموصولية.

(١٥) الآية ٩٤ من سورة الحجر.

(١٦) الأمالي ٢: ٢٣٩.

والأصل: بما تُؤمر بالصدع به، فحُذفَتِ الباءُ فصار «بالصَّدْعِهِ»،[١] فحُذفَت «أل» لامتناع اجتماعها[٢] مع الإضافة فصار «بِصَدْعِهِ»، ثمّ حُذِف المضاف كما في[٣]: ﴿واسألِ القَرْيَةَ﴾ فصار «بِهِ»، ثمّ حُذِف الجارّ كما قال عمرو بن مَعدِيكَرِب:[٤]

٥٩٧ ـ أمَرتُكَ الخَيرَ، فافعَلْ ما أُمِرتَ بِهِ

فصار «تُؤمَرُهُ»، ثم حُذِفَتِ الهاءُ كما حُذِفَت في[٥]: ﴿أهذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾؟ وهذا تقرير ابن جنّي.[٦]

وأمّا[٧]: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾ فـ «ما» شرطية ولهذا جَزَمتْ، ومحلّها النصب بـ « نَنسَخْ»، وانتصابها إمّا على أنّها مفعول به مثلَ[٨]: ﴿أيًّا ما تَدْعُوا﴾، فالتقدير: أيَّ شيءٍ ننسخ، لا «أيَّ آيةٍ ننسخْ» لأنّ ذلك[٩] لا يجتمع مع «مِن آيةٍ»، وإمّا على أنّها مفعول مطلق، فالتقدير: أيَّ نَسْخٍ ننسخْ، فـ «آيةٍ» مفعول «ننسخْ»[١٠] ومِن: زائدة.[١١] وردَّ هذا أبو البقاء بأنّ «ما» المصدرية لا تعمل،[١٢] وهذا سهو منه فإنّه نفسَه نقل عن صاحب هذا الوجه أنّ «ما» مصدر بمعنى[١٣] أنها مفعول مطلق، ولم ينقل عنه أنّها مصدرية.

وأمّا قوله تعالى[١٤]: ﴿مَكّنّاهُم في الأرضِ ما لَم نُمَكِّنْ لَكُم﴾ فـ «ما» مُحتمِلة للموصوفة أي: شيئًا لم

---

(١) ط: بالصدعَةِ.

(٢) ط: جمعها.

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

(٤) صدر بيت في ديوانه ص ٦٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٢٩٢ عجزه:

فقد تَركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

والنشب: العقار.

(٥) الآية ٤١ من سورة الفرقان.

(٦) هنا ينتهي قول ابن الشجري. وانظر المحتسب ١: ٥١ و٢٧٢. وفي الأصل وب: تقدير ابن جني.

(٧) الآية ١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثْلِها﴾.

(٨) الآية ١١٠ من سورة الإسراء: ﴿أيًّا ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾.

(٩) يعني هذا التقدير الذي نُفي احتماله الآن.

(١٠) ب: بننسخ.

(١١) ذكر الزيادة في سياق الشرط لأنه غير موجَب كما قال أبوعلي الفارسي. فما اعترض به المحشّي مردود. انظر الورقة ١٣٢ والكلام على «مهما» فيما بعد.

(١٢) يعني: لا تجزم.

(١٣) في الأصل: يعني.

(١٤) الآية ٦ من سورة الأنعام. وليس التعليق على هذه الآية في ب وش ون.

نمكّنه لكم، فحُذف العائد، وللمصدرية الظرفية أي: أنّ[1] مدّة تمكينهم أطولُ. وانتصابها في الأوّل على المصدر، وقيل: على المفعول به على تضمين «مكّنّا» معنى: أعطينا. وفيه تكلُّفٌ.

وأمّا قوله تعالى[2]: ﴿فقَلِيلًا ما يُؤمِنُونَ﴾ فـ«ما» مُحتمِلة لثلاثة أوجُه:

أحدُها: الزيادةُ، فتكون إمّا لمجرّد تقوية الكلام مثلَها في[3]: ﴿فبِما رَحْمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم﴾، فتكون حرفًا باتّفاق، و«قَلِيلًا» في معنى النفي مثلَه في قوله:[4]

٥٩٨ ـ قَلِيلٍ بِها الأصواتُ إلّا بُغامُها

وإمّا لإفادة التقليل مثلَها في: أكلتُ أكلًا ما. وعلى هذا فيكون تقليلًا بعد تقليل، ويكون التقليل على معناه. ويزعم قوم أنّ «ما» هذه[5] اسم كما قدّمناه في[6]: ﴿مَثَلًا / ١٣٠ ما بَعُوضةً﴾.

والوجه الثاني: النفيُ، وقليلًا: نعت لمصدر محذوف أو لظرف محذوف أي: إيمانًا قليلًا أو زمنًا قليلًا. أجاز ذلك بعضهم، ويردّه أمران: أحدُهما: أنّ «ما» النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، ويَسهُل ذلك شيئًا ما على تقدير «قليلًا» نعتًا للظرف لأنّهم يتّسعون في الظرف، وقد قال:[7]

٥٩٩ ـ ونَحنُ عَن فَضلِكَ ما استَغنَينا

والثاني: أنهم لا يجمعون بين مَجازَين. ولهذا لم يُجيزوا «دخلتُ الأمرَ» لئلّا يجمعوا بين حذف «في» وتعليق الدخول باسم المعنى، وأجازوا:[8] دخلتُ في الأمر ودخلتُ الدارَ، واستقبحوا «سِيرَ عليه طويلٌ» لئلّا يجمعوا بين جعل الحدَث أو الزمان مَسِيرًا وبين حذف الموصوف، بخلاف: سِيرَ عليه طويلًا وسِيرَ عليه سَيرٌ طويلٌ أو زمنٌ طويلٌ.

والثالث:[9] أن تكون مصدرية، وهي وصِلتُها فاعلٌ بـ«قليلًا»، وقليلًا: حالُ معمولٍ لمحذوف دلّ

---

(١) سقطت من ق. ط: إنّ.

(٢) الآية ٨٨ من سورة البقرة: ﴿وقالُوا: قُلُوبُنا غُلْفٌ. بَل لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفرِهِم، فقَلِيلًا ما يُؤمِنُونَ﴾.

(٣) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٤) مضى تحت الرقم ١١٢. ط: مثلها في قوله... قَلِيلٌ.

(٥) ب: وزعم قوم أن هذه.

(٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ اللهَ لا يَستَحيِي أن يَضرِبَ مَثَلًا ما بَعُوضةً فما فَوقَها﴾. وانظر آخر الورقة ١٢٨.

(٧) مضى تحت الرقم ١٤٦.

(٨) خ وق ون وط: بخلاف.

(٩) يعني: والوجه الثالث من أوجه آية ٨٨ من البقرة.

عليه المعنى أي: لعنَهم اللهُ فأُخِّرُوا[١] قليلًا إيمانُهم. أجازه ابن الحاجب[٢] ورجّح معناه على غيره.

وقولُه تعالى[٣]: ﴿ومِن قَبلُ ما فَرَّطتُم في يُوسُفَ﴾ ما: إمّا زائدةٌ فـ «مِن» متعلّقة بـ «فرّطتُم»، وإمّا مصدريةٌ، فقيل: موضعُها هي وصِلتِها رفعٌ بالابتداء وخبرُه: مِن قبلُ. ورُدَّ بأنّ الغاياتِ لا تَقع أخبارًا ولا صلاتٍ ولا صفاتٍ ولا أحوالًا. نصّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحقِّقين، ويُشكل عليهم[٤]: ﴿كَيفَ كانَ عاقِبةُ الَّذِينَ مِن قَبلُ﴾؟ وقيل: نصبٌ[٥] عطفًا على «أنّ» وصلتِها، أي: ألم تعلموا أخذَ أبيكم الموثقَ وتفريطَكم؟ ويلزم على هذا الإعرابِ الفصلُ بين العاطف والمعطوف بالظرف[٦]. فإن قيل: قد جاء[٧]: ﴿وجَعَلْنا مِن بَينِ أيدِيهِم سَدًّا ومِن خَلفِهِم سَدًّا﴾، ﴿رَبَّنا، آتِنا في الدُّنيا حَسَنةً وفي الآخِرةِ حَسَنةً﴾، قلنا: ليس هذا من ذلك كما توهّم ابن مالك،[٨] بل المعطوف شيئان على شيئين.[٩]

وقولُه تعالى[١٠]: ﴿لا جُناحَ علَيكُم إنْ طَلَّقتُمُ النِّساءَ ما لَم تَمَسُّوهُنَّ﴾ ما: ظرفية، وقيل: «بدلٌ من: النساء». وهو بعيدٌ.

وتقول: «أصنعُ[١١] ما صنعتَ»، فـ «ما» موصولة أو شرطية، وعلى هذا فتحتاج إلى تقدير جواب.[١٢] فإن قلتَ «أصنعُ ما تصنعُ» امتنعَتِ الشرطية لأنّ شرط حذف الجواب مُضِيُّ فعل الشرط.

وتقول: «ما أحسَنَ ما كانَ زيدٌ»! فـ «ما» الثانية: مصدرية، و«كان زيد» صلتُها، والجملة:[١٣] مفعول. ويجوز عند من جوّز إطلاق «ما» على آحاد مَن يَعلم أن يُقدِّرها بمعنى: الذي، ويُقدِّر «كان» ناقصةً رافعةً

---

(١) ب: «فأُخزوا». وفي خ ضُبط بالوجهين. ط: «فأَخّروا». كذا، مع أن ما نَقله المحشّي عن ابن الحاجب هو كما أثبتنا وفيه خلل.

(٢) الأمالي ١: ١٠٦.

(٣) الآية ٨٠ من سورة يوسف: ﴿أَلَم تَعلَمُوا أنَّ أباكُم قَد أَخَذَ علَيكُم مَوثِقًا مِنَ اللهِ؟ ومِن قَبلُ ما فَرَّطتمُ في يُوسُفَ﴾.

(٤) الآية ٤٢ من سورة الروم.

(٥) ط: نُصِبَ.

(٦) زاد هنا في ط: وهو ممتنع.

(٧) الآيتان: ٩ من سورة يس و٢٠١ من سورة البقرة. خ وق: فقد جاء.

(٨) التسهيل ص ١٧٨ وشرح الكافية الشافية ص ١٢٣٨. وقد ضُرب على «بل» في الأصل وأُلحق بالحاشية: «ويكون في يوسف: عُطف على الخبر، فلا يلزم ما قال بعضهم من الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف لأنَّ».

(٩) يعني: في كل من الآيتين.

(١٠) الآية ٢٣٦ من سورة البقرة: ﴿لا جُناحَ علَيكُم، إنْ طَلَّقتُمُ النِّساءَ ما لَم تَمَسُّوهُنَّ أو تَفرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضةً﴾.

(١١) عند المحشّي: «اصنعْ» بالأمر هنا وفيما بعد ولا معنى لأمر الإنسان أن يصنع ما صنع بدون قيد، ثم إن تقدير المحشّي جواب الشرط: «اصنع أيَّ شيء صنعته اصنعه» بدون فاء يمنع ذلك، ثم إنّ اسم الشرط هنا هو مفعول به مقدم للفعل بعده، وتقديره مفعولًا للفعل قبله ممتنع لأن اسم الشرط له الصدارة لا يعمل فيه ما قبله.

(١٢) ن وط: لتقدير جواب.

(١٣) يعني: المصدر المؤول من «ما» وما بعدها. وليس هذا بجملة خلافًا لِما فهم المحشّي غير مرة.

لضميرها وينصب[1] «زيدًا» على الخبرية، ويجوزُ على قوله أيضًا أن تكون بمعنى: الذي، مع رفع «زيدٌ» على أن يكون الخبر ضميرَ «ما»، ثم حُذِف، والمعنى: ما أحسنَ الذي كانَهُ زيدٌ! إلّا أنّ حذف خبر «كان» ضعيفٌ.

وممّا يُسأل عنه قولُ الشاعر في صفة فرسٍ[2] صافنٍ أي: ثانٍ في وقوفه إحدى قوائمِه:[3]

٦٠٠ ـ أَلِفَ الصُّفُونَ، فما يَزالُ كأنَّهُ ... مِمّا يَقُومُ على الثَّلاثِ، كَسِيرا

فيقال: كان الظاهرُ رفعَ «كَسِير»[4] خبرًا لـ «كأنَّ». والجواب أنه خبر لـ «يَزالُ» ومعناه: كاسِرٌ أي: ثانٍ[5] كـ «رَحِيم وقَدِير» لا مكسورٌ ضدُّ الصَّحيح كـ «جَرِيح وقَتِيل»، وما: مصدرية، وهي وصِلتُها[6] خبرُ «كأنّ» أي: أَلِفَ القيامَ على الثلاث فلا يزال ثانيًا إحدى قوائمه حتّى كأنّه مخلوق من قيامه على الثلاث. وقيل: «ما»[7] بمعنى: الَّذي، وضمير «يقومُ» عائد إليها، وكسيرا: حال من الضمير، وهو بمعنى مكسور، و«كأنّ» ومعمولاها: خبر «يزالُ» أي: كأنّه من الجنس الذي يقوم على الثلاث. والمعنى الأوّل أَولى.

٨٥ ـ مِن

[تأتي][8] على خمسةَ عَشَرَ وجهًا:

أحدُها: ابتداءُ الغاية،[9] وهو الغالب عليها حتّى ادّعى جماعة أنّ سائر معانيها راجعةٌ إليه، وتأتي لهذا المعنى[10] في غير الزمان نحو[11]: ﴿مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ﴾، ﴿إنَّهُ مِن سُلَيمانَ﴾. قال الكوفيّون والأخفش والمبرّد وابن دُرُستَوَيه: وفي الزمان أيضًا بدليل[12]: ﴿مِن أوّلِ يَومٍ﴾، وفي الحديث[13]:

(١) ط: وتنصب.

(٢) ب ون: في وصف فرس.

(٣) البيت منسوب إلى امرئ القيس في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٠١.

(٤) ط: كسيرًا.

(٥) فسّر المنصوب بالمرفوع، وهو جائز.

(٦) كذا، والمراد أن المصدر في محل جر بـ «مِن» والجار والمجرور: متعلقان بالخبر المحذوف.

(٧) يعني التي بعد: من.

(٨) تتمة مما عدا الأصل. وانظر ما في فصل: مَن.

(٩) الغاية هنا: المسافة.

(١٠) في ب ون وحاشية خ عن نسخة: وتقع لذلك.

(١١) الآيات: ١ من سورة الإسراء: ﴿سُبحانَ الَّذِي أسرَى بِعَبدِهِ لَيلًا مِنَ المَسجِدِ الحَرامِ إلَى المَسجِدِ الأقصَى﴾ و٢٩ و٣٠ من سورة النمل: ﴿قالَتْ: يا أيُّها المَلأُ، إنِّي أُلقِيَ إلَيَّ كِتابٌ كَرِيمٌ. إنَّهُ مِن سُلَيمانَ﴾.

(١٢) الآية ١٠٨ من سورة التوبة: ﴿لَمَسجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقوَى مِن أوَّلِ يَومٍ أحَقُّ أن تَقُومَ فِيهِ﴾.

(١٣) الحديث ٩٧٠ في صحيح البخاري.

«فمُطِرنا مِنَ الجُمُعةِ إلَى الجُمُعةِ»، وقال النابغة:[١]

٦٠١ ـ تُخُيِّرْنَ مِن أزمانِ يومِ حَليمةٍ إلَى اليومِ، قَد جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجارِبِ/ ١٣١

وقيل: التقدير: مِن مُضِيِّ أزمان[٢]، ومن تأسيسِ أوّل يوم. وردّه السُّهَيلي بأنّه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير الزمان.

الثاني: التبعيض نحو[٣]: ﴿مِنهُم مَن كَلَّمَ اللهُ﴾، وعلامتها إمكان سدّ «بعضٍ» مَسدَّها كقراءة ابن مسعود[٤]: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا بَعضَ ما تُحِبُّونَ﴾.

الثالث: بيان الجِنس، وكثيرًا ما تقع بعد «ما ومهما» وهما بها أولى لإفراط إبهامهما نحو[٥]: ﴿ما يَفتَحِ اللهُ لِلنّاسِ مِن رَحْمةٍ فلا مُمسِكَ لَها﴾، ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾، ﴿مَهما تأتِنا بِهِ مِن آيةٍ﴾، وهي ومخفوضُها في ذلك في موضع نصب على الحال. ومِن وقوعها بعد غيرهما [نحوُ][٦]: ﴿يُحَلَّونَ فِيها مِن أساوِرَ مِن ذَهَبٍ، ويَلبَسُونَ ثِيابًا خُضرًا مِن سُندُسٍ وإستَبرَقٍ﴾ ـ الشاهد في غير الأُولى فإنّ تلك للابتداء، وقيل: زائدة ـ ونحوُ[٧]: ﴿فاجتَنِبُوا الرِّجسَ مِنَ الأوثانِ﴾.

وأنكر مجيءَ «مِن» لبيان الجنس قومٌ وقالوا: هي في «مِن ذهب» و«مِن سُندس» للتبعيض، وفي «مِنَ الأوثان» للابتداء، والمعنى: فاجتنبوا من الأوثان الرِّجسَ، وهو[٨] عبادتها. وهذا تكلُّف. وفي كتاب «المصاحف»[٩] لابن الأنباري أنّ بعض الزنادقة تمسّكَ بقوله تعالى[١٠]: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ مِنهُم مَغفِرةً﴾، في الطعن على بعض الصحابة. والحقُّ أنّ «مِن» فيها للتبيين لا للتبعيض أي: الّذين [آمنوا][١١] هم هؤلاء. ومثلُه[١٢]: ﴿الَّذِينَ استَجابُوا للهِ والرَّسُولِ مِن بَعدِ ما أصابَهُمُ القَرحُ لِلَّذِينَ

(١) البيت في ديوانه ص ١٥ يصف السيوف. ويوم حليمة كان فيه نصر للمناذرة.

(٢) زاد هنا في ط: يوم حليمة.

(٣) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة: ﴿تِلكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعضَهُم علَى بَعضٍ، مِنهُم مَن كَلَّمَ اللهُ، ورَفَعَ بَعضَهُم دَرَجاتٍ﴾.

(٤) الآية ٩٢ من سورة آل عمران: ﴿لَن تَنالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ﴾. وفي تلك القراءة كانت «بعض» في موضع: مِن.

(٥) الآيات: ٢ من سورة فاطر و١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثلِها﴾ و١٣٢ من سورة الأعراف: ﴿وقالُوا: مَهما تأتِنا بِهِ مِن آيةٍ، لِتَسحَرَنا بِها، فما نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾ لا ١٣١ كما جاء في ط. وليست الآية الثالثة في ق.

(٦) الآية ٣١ من سورة الكهف. وما بين معقوفين تتمة من خ و ب.

(٧) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٨) خ وق: وهي.

(٩) هو: كتاب الردّ على من خالف مُصحف عثمان. انظر إنباه الرواة ٣: ٢٩٤.

(١٠) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(١١) تتمة من خ و ب.

(١٢) الآية ١٧٢ من سورة آل عمران.

أحسَنُوا مِنهُم واتَّقَوا أجرٌ عَظِيمٌ﴾، وكلُّهم مُحسنٌ ومُتَّقٍ،[١] ﴿وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ، لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أَلِيمٌ﴾. فالمقول فيهم ذلك كلُّهم كُفّارٌ.

الرابع: التعليل نحو: ﴿مِمّا خَطاياهُم[٢] أُغرِقُوا﴾، وقولِه:[٣]

٦٠٢ ـ وذلِـــك مِـــن نَبـــأٍ جـاءَنِـــي

وقولِ الفرزدق[٤]:

٦٠٣ ـ يُغـضِـي حَيـاءً، ويُغـضَـى مِن مَهـابتِـهِ

الخامس: البدل نحو[٥]: ﴿أَرَضِيتُم بِالحَياةِ الدُّنيا مِنَ الآخِرةِ﴾؟ ﴿لَجَعَلْنا مِنكُم مَلائكةً في الأرضِ يَخلُفُونَ﴾ لأنّ الملائكة لا تكون من الإنس، ﴿لَنْ تُغنِيَ عَنهُم أموالُهُم ولا أولادُهُم مِنَ اللهِ شَيئًا﴾! أي: بدلَ طاعة الله أو بدلَ رحمة الله، «ولا يَنفَعُ ذا الجَدِّ مِنكَ الجَدُّ»[٦] أي: لا ينفع ذا الحظِّ حظُّه من الدنيا بَدَلَكَ[٧] أي: بَدلَ طاعتكَ أو بَدلَ حظِّكَ أي: بدلَ حظِّه[٨] منكَ. وقيل: ضُمِّنَ «يَنفَعُ» معنى: يَمنعُ. ومتى عُلِّقتْ «مِن» بـ «الجَدُّ» انعكس المعنى. أمّا[٩]: ﴿فلَيسَ مِنَ اللهِ في شَيءٍ﴾ فليس من هذا خلافًا لبعضهم، بل «مِن» للبيان أو للابتداء، والمعنى: فليس[١٠] في شيء مِن ولايةِ الله. وقال ابن مالك في قول أبي نُخَيل:[١١]

٦٠٤ ـ ولَـم تَـذُقْ، مِـنَ البُـقُـولِ، الفُسـتُـقـا

: المرادُ: بدلَ البقولِ.[١٢]

---

(١) الآية ٧٤ من سورة المائدة.

(٢) المراد بالتعليل هنا هو السببية. والآية ٢٥ من سورة نوح. وهذه قراءة أبي عمرو. ن: «خطاياكم». ط: خَطِيئاتِهِم.

(٣) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٨٥ عجزه:

وأُنـبِـئـتُـهُ عَـن أَبِـي الأَسـوَدِ

(٤) صدر بيت في ديوانه ٢: ١٧٩ عجزه:

فَـمـا يُكـلَّـمُ إلّا حِيـنَ يَبـتَسِـمُ

وزاد هنا في ط: «في علي بن الحسين».

(٥) الآيات: ٣٨ من سورة التوبة و٦٠ من سورة الزخرف: ﴿ولَو نَشاءُ لَجَعَلْنا مِنكُم مَلائكةً في الأرضِ يَخلُفُونَ﴾ و١٠ من سورة آل عمران. وما بعدُ هو تفسير لها.

(٦) الحديث ٨٠٨ في صحيح مسلم.

(٧) ق وط: من الدنيا حظه بذلك.

(٨) خ: أو بدل حظه.

(٩) الآية ٢٨ من سورة آل عمران: ﴿لا يَتَّخِذِ المُؤمِنُونَ الكافِرِينَ أولياءَ مِن دُونِ المُؤمِنِينَ. ومَن يَفعَلْ ذلِكَ فلَيسَ مِنَ اللهِ في شَيءٍ﴾.

(١٠) ش: ليس.

(١١) الرجز في شرح أبيات المغني ٥: ٣٢٤ يصف امرأة بدوية. والبقول: ما اخضرّت به الأرض من النبات.

(١٢) شرح الكافية الشافية ص ٨٠٠.

وقال غيره: تَوهَّم الشاعر أنّ الفستق من البُقول. وقال الجوهري:[١] «الرواية: النُّقُولِ، بالنون». و«مِن» عليهما:[٢] للتعبيض، والمعنى على قول الجوهري أنّها تأكل النقول إلّا الفستقَ. وإنّما المُراد أنّها لا تأكل إلّا البقولَ لأنّها بدوية. وقال الآخَر يصف عاملِي الزكاة بالجَور:[٣]

٦٠٥ــ أَخَذُوا المَخاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلُبَّةً ظُلْمًا، ويُكتَبُ لِلأَمِيرِ: أَفِيلا

أي: بدلَ الفصيل. والأفِيل: الصغير، لأنه يأفُلُ[٤] بين الإبل أي: يغيب. وانتصاب «أفِيلا» على الحكاية، لأنهم يكتبون: أدّى فلانٌ أفيلًا. وأنكر قوم مجيء «مِن» للبدل فقالوا: التقدير: أرضيتُم بالحياة الدُّنيا بدلًا من الآخرة؟[٥] فالمُفيد للبدلية متعلَّقها المحذوف، وأمّا هي فللابتداء، وكذا الباقي.

السادس: مُرادَفة «عَن» نحو[٦]: ﴿فوَيلٌ لِلقاسِيةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكرِ اللهِ﴾، ﴿يا وَيلَنا. قَد كُنّا في غَفْلةٍ مِن هذا﴾. وقيل: «هي في هذه[٧] للابتداء، لتفيدَ أنّ ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ». وكأنّ هذا القائل يعلّق معناها[٨] بـ«ويل» مثلَ[٩]: ﴿فوَيلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النّارِ﴾، ولا يصحّ كونه تعلّقًا صناعيًّا للفصل بالخبر.[١٠] وقيل: هي فيهما[١١] للابتداء، أو هي في الأُولى[١٢] للتعليل، أي: من أجل ذِكر الله لأنه إذا ذُكِر[١٣] قستْ قلوبُهم. وزعم ابن مالك[١٤] أنّ «مِن» في نحو «زيد أفضَلُ من عمرٍو» للمجاوزة، وكأنّه قيل: جاوز زيدٌ عمرًا / ١٣٢ في الفضل. قال: وهو أولى من قول سيبويه[١٥] وغيره: «إنّها لابتداء الارتفاع في نحو: أفضلُ

---

(١) الصحاح (بقل). وزاد هنا في ن: إنّ.

(٢) أي: على القولِ بتوهّم الشاعر والقولِ برواية: النقول، لا على روايتي الباء والنون كما زعم المحشّي.

(٣) البيت للراعي النميري في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٢٥. والمخاض: الناقة ضربها الفحل فحملت. والفصيل: ابن الناقة قَوِيَ ففُصِل عن أمه. وغلبة: أي: مغالبة وقهرًا. ط: يصف عامل الزكاة بالجور.

(٤) ط: يأفِل.

(٥) أي: في آية التوبة. وقوله «هي» يعني: مِن. ط: التقدير في أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلًا منها.

(٦) الآيتان: ٢٢ من سورة الزمر و٩٧ من سورة الأنبياء.

(٧) زاد هنا في ق وط: «الآية». يعني آية الأنبياء.

(٨) اضطرب التعليق على هذا التفسير وهو ظاهر جليّ، فاقترحوا إسقاط «معنى»، وذكر المحشّي إسقاط «مِن»!

(٩) الآية ٢٧ من سورة ص.

(١٠) يعني الخبر الذي في آية الأنبياء أي: الجملة الخبرية جوابًا للنداء. انظر حاشية الدسوقي ١: ٣١٩ـ ٣٢٠.

(١١) يعني آيتي الزمر والأنبياء.

(١٢) في الأصل: الأول.

(١٣) ط: ذُكر الله.

(١٤) شرح التسهيل ٣: ١٣٥. وانظر الجنى الداني ص ٣١١.

(١٥) الكتاب ٢: ٣٠٧.

منه، وابتداء الانحطاط في نحو: شرٌّ منه» إذ لا يقع بعدها: إلَى. انتهَى، وقد يقال: ولو[1] كانت للمجاوزة لصحّ في موضعها: عَن.

السابع: مُرادَفة الباء نحو[2]: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾. قاله يُونس،[3] والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مُرادَفة «في» نحو[4]: ﴿أَرُونِي: ماذا خَلَقُوا مِنَ الأرضِ﴾؟ ﴿إذا نُودِيَ لِلصَّلاةِ مِن يَومِ الجُمُعةِ﴾. والظاهر في الأُولى أنها[5] لبيان الجنس مثلَها في[6]: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾.

التاسع: مُرادَفة[7] «عِندَ» نحو[8]: ﴿لَن تُغنِيَ عَنهُم أَموالُهُم ولا أولادُهُم مِنَ اللهِ شَيئًا﴾. قاله أبو عُبيدة،[9] وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل.[10]

العاشر: مُرادَفة «رُبَّما»، وذلك إذا اتصلت بـ «ما» كقوله:[11]

٦٠٦ ـ وإنّا لَمِمّا نَضرِبُ الكَبشَ ضَربةً ... علَى رأسِهِ، تُلقِي اللِّسانَ مِنَ الفَمِ

قاله السِّيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم،[12] وخرّجوا عليه قول سيبويه[13]: «واعلمْ أنّهم ممّا يَحذفون كذا». والظاهر أنّ «مِن» فيهما ابتدائية و«ما»[14] مصدرية، وأنّهم جُعلوا كأنّهم خُلقوا من الضربِ والحذفِ مثلَ[15]: ﴿خُلِقَ الإنسانُ مِن عَجَلٍ﴾.

الحاديْ عَشَرَ: مُرادَفة «علَى» نحو[16]: ﴿ونَصَرْناهُ مِنَ القَومِ﴾. وقيل: على التضمين، أي: منعناه منهم بالنصر.

---

(١) الواو: حرف زائد لوصل ما بعدهُ بما قبل القول إشعارًا بأنه مبنيّ عليه، وليست في ط.
(٢) الآية ٤٥ من سورة الشورى: ﴿وتَراهُم يُعرَضُونَ علَيها خاشِعِينَ مِنَ الذُّلِّ، يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾.
(٣) انظر معاني القرآن للأخفش ص ٤٧١ والجنى الداني ص ٣١٤.
(٤) الآيتان: ٤٠ من سورة فاطر و٩ من سورة الجمعة.
(٥) ط: أنها في الأولى.
(٦) الآية ١٠٦ من سورة البقرة.
(٧) ش وق وط: موافقة.
(٨) الآية ١٠ من سورة آل عمران.
(٩) مجاز القرآن ١: ١٧.
(١٠) انظر المعنى الخامس قبل قليل.
(١١) مضى تحت الرقم ٥٨٢.
(١٢) الهمع ٤: ٢١٥.
(١٣) الكتاب ١: ٤٧٧.
(١٤) زاد هنا في ب: «منهما» وفي ن: فيهما.
(١٥) الآية ٣٧ من سورة الأنبياء.
(١٦) الآية ٧٧ من سورة الأنبياء: ﴿ونَصَرْناهُ مِنَ القَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا﴾.

الثانيْ عَشَرَ: الفصل، وهي الداخلة على ثاني المُتضادَّين نحو[1]: ﴿واللهُ يَعلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ﴾، ﴿حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾. قاله ابن مالك،[2] وفيه نظر لأنّ الفصل مُستفاد من العامل، فإنّ «مازَ ومَيّزَ» بمعنى: فصلَ، والعِلمَ صفة توجب التمييز. والظاهر أنّ «مِن» في الآيتين للابتداء أو بمعنى: عَن.

الثالثَ عَشَرَ: الغاية. قال سيبويه:[3] وتقول: «رأيتُه من ذلك الموضعِ»، فجعلتَه غاية لرؤيتك أي محلًّا للابتداء والانتهاء. قال: «وكذا: أخذتُه من زيدٍ». وزعم ابن مالك[4] أنّها في هذه للمجاوزة، والظاهر عندي أنّها للابتداء لأن الأخذ ابتدأ[5] من عنده وانتهى إليك.

الرابعَ عَشَرَ: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من رجلٍ. فإنّه قبل دخولها يَحتمل نفيَ الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصحّ أن يقال: «بل رجلانِ»، ويمتنع ذلك بعد دخول «مِن».

الخامسَ عَشَرَ: توكيد العُموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من أحدٍ، أو من ديّارٍ. فإنّ «أحدًا وديّارًا» صِيغتا عُموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أُمور: أحدُها: تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ أو استفهامٍ بـ «هَل» نحو[6]: ﴿وما تَسقُطُ مِن وَرَقةٍ إلّا يَعلَمُها﴾، ﴿ما تَرَى في خَلقِ الرَّحمنِ مِن تَفاوُتٍ. فارجِعِ البَصَرَ: هَل تَرَى مِن فُطُورٍ﴾؟ وتقول: لا يقمْ من أحدٍ. وزاد الفارسي الشرطَ كقوله:[7]

٦٠٧ ـ ومَهما تَكُنْ عِندَ امرِئٍ مِن خَلِيقةٍ، وإنْ خالَها تَخفَى علَى النّاسِ، تُعلَمِ

وسيأتي في[8] فصل: مَهما. والثاني: تنكير مجرورها، والثالث:[9] كونُه فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأً.

---

(١) الآيتان: ٢٢٠ من سورة البقرة و١٧٩ من سورة آل عمران: ﴿ما كانَ اللهُ لِيَذَرَ المُؤمِنِينَ علَى ما أنتُم علَيهِ، حَتَّى يَمِيزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾.

(٢) شرح التسهيل ٣: ١٣٧.

(٣) الكتاب ٢: ٣٠٨.

(٤) كذا، وانظر شرح التسهيل ٣: ١٣٦.

(٥) في الأصل وط: ابتدئ.

(٦) الآيتان: ٥٩ من سورة الأنعام و٣ من سورة الملك.

(٧) البيت لزهير في ديوانه ص ٣٢. والخليقة: العادة. وزيادة الشرط في هذه المسألة هي لبعض البصريين أيضًا. الارتشاف ص ١٧٢٤.

(٨) سقطت من ط.

(٩) هذا هو الشرط الثالث عند ابن هشام وبعض النحاة، ويدخل فيه ما كان فاعلًا في الأصل نحو نائب الفاعل واسم «كان» وأخواتها. وزعم المحشّي أن هذا الثالث ليس شرطًا لأن أكثر النحاة أهمل ذكره. انظر التنبيه الرابع فيما يلي.

تنبيهات

أحدُها: قد اجتمعتْ زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى[(١)]: ﴿ما اتَّخَذَ اللهُ مِن وَلَدٍ، وما كانَ مَعَهُ مِن إلٰهٍ﴾. ولك تقدير[(٢)] «كان» تامّةً لأنّ مرفوعها فاعلٌ، وناقصةً لأنّ مرفوعها شَبيه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا «به» هي عبارة ابن مالك،[(٣)] فتَخرج بقيّةُ المفاعيل. وكأنّ وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنّهنّ في المعنى بمنزلة المجرور بـ«مَع» وباللام وبـ«في» ولا تُجامعهنّ «مِن»، ولكنْ لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجهٌ وقد خرّج عليه أبو البقاء[(٤)]: ﴿ما فَرَّطْنا في الكِتابِ مِن شَيءٍ﴾، فقال: مِن: زائدةٌ، وشيءٍ: في موضع المصدر أي: تفريطًا مثلَ[(٥)]: ﴿لا يَضُرُّكُم كَيدُهُم شَيئًا﴾، والمعنى: تفريطًا وضَرًّا.[(٦)] قال: ولا يكون مفعولًا به لأنّ «فرّط» إنّما يتعدّى إليه بـ«في»، وقد عُدِّيَ بها إلى: الكتاب. قال: وعلى هذا فلا حُجّة في الآية لمن ظنّ أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحًا. قلت: / ١٣٣ وكذا لا حُجّة فيها لو كان «شيء» مفعولًا به، لأنّ المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى[(٧)]: ﴿ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلّا في كِتابٍ مُبِينٍ﴾، وهو رأي الزمخشري[(٨)] والسياقُ يقتضيه.

الثالث: القياس أنّها لا تُزاد في ثاني مفعولَي «ظنّ» ولا ثالث مفعولات «أعلَمَ» لأنهما في الأصل خبرٌ، وشذّت قراءة بعضهم[(٩)]: ﴿ما كانَ يَنبَغِي لَنا أنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِن أولِياءَ﴾ ببناء «نُتَّخَذَ»[(١٠)] للمفعول، وحمَلَها ابن مالك على شذوذ زيادة «مِن» في الحال،[(١١)] ويظهر لي فساده في

---

(١) الآية ٩١ من سورة المؤمنون.

(٢) ط: أن تقدر.

(٣) انظر التسهيل ص ١٤٤ وشرحه ٣: ١٣٠.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الأنعام. وانظر التبيان ص ٤٩٣.

(٥) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران.

(٦) خ وب: وضيرًا.

(٧) الآية ٥٩ من سورة الأنعام: ﴿وما تَسقُطُ مِن وَرَقةٍ إلّا يَعلَمُها، ولا حَبّةٍ في ظُلُماتِ الأرضِ ولا رَطْبٍ ولا يابِسٍ إلّا في كِتابٍ مُبِينٍ﴾.

(٨) الكشاف ١: ٥٠٢.

(٩) الآية ١٨ من سورة الفرقان. والشاهد هو في «مِن» الثانية.

(١٠) ط: نَتّخِذَ.

(١١) شرح التسهيل ٣: ١٣٩.

المعنى، لأنك إذا قلتَ: «ما كان لك أن تَتَّخذ زيدًا في حالة كونه خاذلًا لكَ» فأنت مثبتٌ لخِذلانه ناهٍ عن اتخاذه. وعلى هذا فيلزم أنّ الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل[١] الشرط الثالث،[٢] فيلزمهم زيادتها في الخبرِ في نحو: ما زيدٌ قائمًا، والتمييزِ في نحو: ما طابَ زيد نفسًا، والحالِ في نحو: ما جاء أحدٌ راكبًا. وهم لا يُجيزون ذلك، وأمّا قول أبي البقاء في:[٣] ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾:[٤] «إنّه يجوز كون «آية» حالًا و«مِن» زائدة كما جاءت «آيةً» حالًا في[٥]: ﴿هذِهِ ناقةُ اللهِ لَكُم آيةً﴾، والمعنى: أيَّ شيءٍ ننسخْ قليلًا أو كثيرًا» ففيه تخريجُ التنزيل على شيء إن ثبَتَ فهو شاذٌ ـ أعني: زيادةَ «مِن» في الحال ـ وتقديرُ[٦] ما ليس بمشتقّ[٧] ولا منتقلٍ ولا يظهر فيه معنى الحال حالًا، والتنظيرُ بما لا يناسب فإنّ «آيةً» في «هذه ناقةُ اللهِ لكُم آيةً» بمعنى «علامة» لا واحدة الآيِ، وتفسيرُ اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله: «قليلًا أو كثيرًا» وإنّما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من: آية.

ولم يشترطِ الأخفش واحدًا من الشرطين الأوّلين،[٨] واستدلّ بنحو[٩]: ﴿ولَقَد جاءَكَ مِن نَبأِ المُرسَلِينَ﴾، ﴿يَغفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُم﴾، ﴿يُحَلَّونَ فِيها مِن أساوِرَ﴾، ﴿نُكَفِّرْ عَنكُم مِن سَيِّئاتِكُم﴾، ولم يشترط الكوفيّون الأوّل، واستدلّوا بقولهم:[١٠] قد كانَ مِن مطرٍ، وبقول عمر بن أبي ربيعة:[١١]

٦٠٨ ـ ويَنمِي لَها حُبُّها عِندَنا فما قالَ مِن كاشِحٍ لَم يَضِرْ

---

(١) زاد هنا في ط: هذا.

(٢) يعني كون المجرور بـ«من» الزائدة فاعلًا أو مفعولًا به أو مبتدأ.

(٣) الآية ١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثلِها﴾.

(٤) التبيان ص ١٠٢.

(٥) الآية ٧٣ من سورة الأعراف.

(٦) العطف على «تخريج» وكذلك: التنظير وتفسير. وتقطيع المحشّي عبارة ابن هشام ضيّع ذلك فيها.

(٧) كذا، وكلمة آية هي في الأصل اسم مصدر للفعل: أيّا، بمعنى اسم الفاعل من المجرّد للمبالغة: آيِيَة، كما ذكر الكسائي والفراء، حذفت منها الياء للتخفيف وعُبّر بها عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. الممتع الكبير ص ٣٦٨ والتاج (أيي). فهي منتقلة من مشتق كما ترى.

(٨) انظر معاني القرآن ص ٩٩ و٢٠٩ و٢٢٣ و٢٧٤.

(٩) الآيات: ٣٤ من سورة الأنعام: ﴿ولَقَد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبلِكَ، فصَبَرُوا علَى ما كُذِّبُوا وأُوذُوا، حَتّى أتاهُم نَصرُنا، ولا مُبَدِّلَ لِكَلِماتِ اللهِ. ولَقَد جاءَكَ مِن نَبأِ المُرسَلِينَ﴾ و٣١ من سورة الأحقاف: ﴿يا قَومَنا، أجِيبُوا داعِيَ اللهِ وآمِنُوا بِهِ يَغفِرْ لَكُم مِن ذُنُوبِكُم﴾ و٣١ من سورة الكهف ـ وزاد أخرَها في ط: ﴿مِن ذَهَبٍ﴾ ـ و٢٧١ من سورة البقرة: ﴿إنْ تُبدُوا الصَّدَقاتِ فَنِعِمّا هِيَ! وإنْ تُخفُوها وتُؤتُوها الفُقَراءَ فهُوَ خَيرٌ لَكُم ويُكَفِّرُ عَنكُم مِن سَيِّئاتِكُم. واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. خ: يكفّر.

(١٠) أي: قول العرب. وانظر الارتشاف ص ١٧٢٣.

(١١) البيت في ديوانه ص ١٦٧.

وخرّج الكسائيُّ على زيادتها[1]: «إنَّ مِن أشَدِّ النّاسِ عَذابًا يومَ القِيامةِ المُصَوِّرُونَ»، وأوردَ[2] ابنُ جنّي قراءةَ بعضهم[3]: ﴿لَمّا آتَيناكُم مِن كِتابٍ وحِكْمةٍ﴾ بتشديد «لَمّا»، وقال[4]: «أصله: لَمِن ما، ثمّ أُدغم ثمّ حُذفتْ ميم: مِن»، وجوّز الزمخشريّ في[5]: ﴿وما أنزَلْنا علَى قَومِهِ﴾ الآيةَ كونَ المعنى: ومِنَ الّذي[6] كنّا مُنزِلِينَ، فجوّز زيادتها مع المعرفة. وقال الفارسي في[7]: ﴿ويُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ مِن جِبالٍ فِيها مِن بَرَدٍ﴾: يجوز كون «مِن ومِن» الأخيرتين زائدتين. فجوّز الزيادة في الإيجاب.[8]

وقال المخالفون:[9] التقدير: قد كان هو أي: كائنٌ من جنس المطر، وفما قال هو أي: قائل من جنس الكاشح، وإنّه من أشدِّ الناس أي: إنّ الشأنَ، ولقد جاءك هو أي: جاءٍ من الخبر كائنًا من نبأ المرسلين، أو ولقد جاءك نبأ من نبأ المرسلين، ثم حُذف الموصوف. وهذا ضعيف في العربية لأنّ الصفة غير مفردة، فلا يَحسن تخريج التنزيل عليه.

واختُلف في «مِن» الداخلةِ على «قبل وبعد» فقال الجمهور: «لابتداء الغاية»، ورُدَّ بأنّها لا تدخل عندهم على الزمان كما مرّ، وأُجيب بأنهما غير متأصّلين في الظرفية وإنّما هما في الأصل صفتان للزمان، إذ معنى «جئتُ قبلَكَ»: جئتُ زمنًا قبلَ زمنِ مجيئك. فلهٰذا سهُل ذلك فيهما. وزعم ابن مالك أنّها زائدة، وذلك مبنيّ على قول الأخفش في عدم الاشتراط لزيادتها.

---

(١) الحديث مضى من قبل في الورقة ١٥.

(٢) سقط الفعل من ق وب ون وط. وفي الأصل: وخرّج.

(٣) الآية ٨١ من سورة آل عمران: ﴿وإذ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ لَما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكمةٍ، ثُمَّ جاءكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُم، لَتُؤمِنُنَّ بِهِ ولَتَنصُرُنَّهُ﴾. وفيما عدا خ: «آتيتكم». وما تكلم عليه ابن جني هنا قراءة الأعرج كما أثبتنا وهي بنون العظمة، غفل عنها المحشّون وصاحب المعجم مع كثرة ما أورد من التعليقات. والمحذوفة في قول ابن جنّي هي التي قبل «ما» الموصولة لا التي قبل «كتاب» كما زعم الدسوقي في حاشيته ١: ٣٢٢.

(٤) المحتسب ١: ١٦٤.

(٥) الآية ٢٨ من سورة يس: ﴿وما أنزَلْنا علَى قَومِهِ مِن بَعدِهِ مِن جُندٍ مِنَ السَّماءِ، وما كُنّا مُنزِلِينَ﴾. وزادت تتمتها في ط. والمراد بالتوجيه في الإعراب أن ما: معطوف على «جند» والعطف يعني تكرار العامل، فزيادة «مِن» كأنها قبل «ما» الموصولة أيضًا. وانظر عدم ذلك التوجيه في الكشاف ٤: ١٥ ثم انظر البحر ٧: ٣٣٢ لبيان أنه مما ذكره ابن عطيّة في المحرر الوجيز.

(٦) في الأصل: «من الذين». والقول ليس للزمخشري كما ذكرنا قبل.

(٧) الآية ٤٣ من سورة النور.

(٨) زاد صاحب المعجم هنا عن ثلاث نسخ أن بعضهم قال ذلك في الآية ٣٤ من سورة الأنعام مع إيراد الآية أيضًا، وقد مضت في أول الفقرة هذه عن الأخفش، فإيرادها هنا تكرار وتقحّم غير مناسب، وسيرد التعليق عليها آخر الفقرة التالية.

(٩) أي: لِما ورد من عبارات قبل في زيادة «من» خلاف الشرطين المقرّرين.

مسألة

﴿كُلَّما أرادُوا أنْ يَخرُجُوا مِنها مِن غَمٍّ﴾[١] «مِن» الأُولى للابتداء، والثانية للتعليل وتعلّقها بـ «أرادُوا» أو بـ «يَخرجوا»، أو للابتداء فالغمّ بدل اشتمال وأُعيد الخافض وحُذف الضمير أي: من غمٍّ فيها.

مسألة

﴿مِمّا تُنبِتُ الأرضُ مِن بَقْلِها﴾[٢] «مِن» الأُولى للابتداء، والثانيةُ إمّا كذلك فالمجرور بدل بعض وأُعيد الجارّ، وإمّا لبيان الجنس فالظرف حال والمُنبَت محذوف أي: ممّا تُنبتُه كائنًا من هذا الجنس.

مسألة / ١٣٤

﴿ومَن أظلَمُ مِمَّن كَتَمَ شَهادةً عِندَهُ مِنَ اللهِ﴾؟[٣] «مِن» الأُولى مثلُها في «زيدٌ أفضلُ من عمرٍو»، و«مِن» الثانيةُ: للابتداء، على أنّها متعلّقة باستقرار مقدَّر أو بالاستقرار الذي تعلّقت به «عندَ» أي: شهادةً حاصلةً عنده ممّا أخبرَ اللهُ به، قيل:[٤] أو بمعنى «عَن» على أنّها متعلّقة بـ «كتمَ»، على جعل كتمانه عن الأداء الذي أوجبه الله كتمانَه عن الله. وسيأتي[٥] أنّ «كتمَ» لا يتعدَّى بـ «مِن».

مسألة

﴿إنَّكُم لَتأتُونَ[٦] الرِّجالَ شَهْوةً مِن دُونِ النِّساءِ﴾؟ «مِن»: للابتداء، والظرف صفة لـ «شهوة» أي: شهوةً مبتدأةً[٧] من دُونهنّ، قيل: أو للمُقابلة كـ «خذْ هذا مِن دُون هذا» أي: اجعلْه عِوَضًا منه. وهذا يرجع إلى معنى البدل الذي تقدّم، ويردّه أنه لا يصحّ التصريح به ولا بالعِوَض مكانَها هنا.

مسألة

﴿ما يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن أهلِ الكِتابِ..[٨]﴾ الآيةَ فيها «مِن» ثلاثَ مرّات: الأُولى: للبيان[٩]

---

(١) الآية ٢٢ من سورة الحج: ﴿كُلَّما أرادُوا أن يَخرُجُوا مِنها مِن غَمٍّ أُعِيدُوا فِيها﴾.

(٢) الآية ٦١ من سورة البقرة: ﴿فادْعُ لَنا رَبَّكَ، يُخرِجْ لَنا مِمّا تُنبِتُ الأرضُ مِن بَقْلِها وقِثّائها وفُومِها وعَدَسِها وبَصَلِها﴾.

(٣) الآية ١٤٠ من سورة البقرة.

(٤) ط: وقيل.

(٥) كذا، وفي ق وب ون: «وقد مرّ»، وكلاهما غير صحيح.

(٦) الآية ٨١ من سورة الأعراف. وفي الأصل وخ وب: «أتأتُونَ» مكان «إنَّكُم لَتأتُونَ»، وهو سهو من ابن هشام دخل عليه مما في الآية ٨٠ من تلك السورة.

(٧) خ وب: مبتدئة.

(٨) الآية ١٠٥ من سورة البقرة. وزاد هنا صاحب المعجم تبعًا للناشرين: ﴿ولا المُشرِكِينَ أنْ يُنَزَّلَ علَيكُم مِن خَيرٍ مِن رَبِّكُم﴾. وقوله «الآيةَ» يشير إلى ذلك فلا موجب لذكره.

(٩) في ط وحاشية الأصل عن نسخة: للتبيين.

لأنّ الكافرين نوعان: كِتابيّون ومُشركونَ، والثانية: زائدةٌ، والثالثة: لابتداء الغاية.

مسألة

﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِن زَقُّومٍ﴾،[١] ﴿ويَومَ نَحشُرُ مِن كُلِّ أُمّةٍ فَوجًا مِمَّن يُكَذِّبُ﴾ الأُولى فيهما:[٢] للابتداء، والثانية: للتبيين.

مسألة

﴿نُودِيَ مِن شاطِئِ الوادِ[٣] الأيمَنِ في البُقْعةِ المُبارَكةِ مِنَ الشَّجَرةِ﴾ «مِن» فيهما:[٤] للابتداء، ومجرور الثانية بدلٌ من مجرور الأُولى بدلَ اشتمال لأنّ الشجرة كانت نابتة بالشاطئ.

٨٦ ـ مَن

على خمسة أوجُه:[٥]

١ ـ شرطيةٌ نحو[٦]: ﴿مَن يَعمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾.

٢ ـ واستفهاميةٌ نحو[٧]: ﴿مَن بَعَثَنا مِن مَرقَدِنا﴾؟ ﴿فمَن رَبُّكُما؟ يا مُوسَى﴾. وإذا قيل: «مَن يفعلُ هذا إلّا زيدٌ»؟ فهي «مَنِ» الاستفهاميةُ أُشرِبَت معنى النفي. ومنه[٨]: ﴿ومَن يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلّا اللهُ﴾؟ ولا يتقيّد جواز ذلك بأن يتقدّمها الواو خلافًا لابن مالك[٩] بدليل[١٠]: ﴿مَن ذا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ إلّا بإذنِهِ﴾؟ وإذا قيل: «مَن ذا لَقِيتَ»؟ فمَن: مبتدأ، وذا: خبرٌ موصولٌ والعائد محذوف. ويجوز على قول الكوفيين في زيادة الأسماء كونُ «ذا» زائدةً، ومَن: مفعولًا. وظاهر كلام جماعة أنّه يجوز في «مَن ذا لقيتَ»؟ أن تكون[١١] «مَن

---

(١) الآيات: ٥١ ـ ٥٣ من سورة الواقعة: ﴿ثُمَّ إنَّكُم ـ أيُّها الضّالُّونَ المُكَذِّبُونَ ـ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِن زَقُّومٍ فمالِئُونَ مِنها البُطُونَ﴾ و٨٣ من سورة النمل: ﴿ويَومَ نَحشُرُ مِن كُلِّ أُمّةٍ فَوجًا مِمَّن يُكَذِّبُ بِآياتِنا، فهُم يُوزَعُونَ﴾.

(٢) فيهما أي: في الآيتين. ط: منهما.

(٣) الآية ٣٠ من سورة القصص: ﴿فلَمّا أتاها نُودِيَ، مِن شاطِىءِ الوادِ الأيمَنِ في البُقْعةِ المُبارَكةِ مِنَ الشَّجَرةِ، أنْ يا مُوسَى إنِّي أنا اللهُ رَبُّ العالَمِينَ﴾. وفي الأصل وخ وب ون وط: الوادي.

(٤) فيهما أي: في الموضعين من الآية.

(٥) ن وط: «أربعة أوجه». واضطرب المحشّون في تعيين الخامس، والظاهر أن المراد به هو الزيادة للتوكيد، سيذكره ابن هشام ويردّه كما ذكر لـ«مهما» معنى الاستفهام ثم ردّه.

(٦) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٧) الآيتان: ٥٢ من سورة يس و٤٩ من سورة طه، وجُعلت فيها إشارة الاستفهام بعد «يا موسى». وهو خطأ فاحش.

(٨) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران.

(٩) التسهيل ص ٢٤٣.

(١٠) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة.

(١١) ب: وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون.

وذا» مركبتين كما في قولك: ماذا صنعتَ؟ ومَنع ذلك أبو البقاء في مواضع من إعرابه وثعلبٌ في «أماليه»[1] وغيرُهما، وخصّوا جواز ذلك بـ «ماذا» لأنّ «ما» أكثر إبهامًا، فحسُن أن تُجعل مع غيرها كشيء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها، ولأنّ التركيب خلاف الأصل. وإنّما دلّ عليه الدليل مع «ما»، وهو قولهم: «لماذا جئتَ»؟[2] بإثبات الألف.

٣ ـ وموصولةٌ نحو[3]: ﴿أَلَم تَرَ أنَّ اللهَ يَسجُدُ لَهُ مَن في السَّماواتِ ومَن في الأرضِ﴾؟

٤ ـ ونكرةٌ موصوفة. ولهذا دخلتْ عليها «رُبَّ» في نحو قوله:[4]

٦٠٩ ـ رُبَّ مَن أنضَجتُ غَيظًا قَلبَهُ ... قَد تَمَنَّى لِيَ مَوتًا، لَم يُطَعْ

ووُصِفتْ بالنكرة في نحو قولهم:[5] مررتُ بِمَن مُعجِبٍ لكَ، وقولِ حسّان رضي الله عنه:[6]

٦١٠ ـ فكَفَى بِنا فَضلًا علَى مَن غَيرِنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا!

ويُروى برفع «غَيرُ» فيَحتمل أنّ «مَن» على حالها، ويَحتمل الموصوليةَ. وعليهما فالتقدير: على[7] مَن هو غيرُنا، والجملة: صفة أو صلة. وقال الفرزدق:[8]

٦١١ ـ إنِّي وإيّاكَ، إذ حَلَّتْ بأرحُلِنا، ... كَمَن، بِوادِيهِ بَعدَ المَحلِ، مَمطُورِ

أي: كشخصٍ مَمطورٍ بواديه.[9]

وزعم الكسائي أنها لا تكون نكرة إلّا في موضع يخصّ النكراتِ، ورُدَّ بهذين البيتين فخرّجهما على الزيادة، وذلك شيء لم يثبت كما سيأتي. وقال تعالى[10]: ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ: آمَنّا بِاللهِ﴾، فجزم جماعةٌ بأنها موصوفة، وهو بعيد لقلّة استعمالها، وآخرون بأنها موصولة، وقال الزمخشري:[11] إن قدّرتَ «أل» في

(١) هي أمال في اللغة والأدب والنحو عرفت باسم «مجالس ثعلب». انظر منها ص ٥٢٦.

(٢) ط: «لما جئت». وعلّق محشّي بالتخطئة والتصويب مختومًا بالقول: «فتأمّل». وما ذكره لا يُفهم له مضمون ليُتأمّل.

(٣) الآية ١٨ من سورة الحج. وفي الأصل: وموصولة في نحو.

(٤) البيت لسويد بن أبي كاهل في الخزانة ٢: ٥٤٦. ط: في قوله.

(٥) ط: ووصفت النكرة في قولهم.

(٦) مضى تحت الرقم ١٦٨. ش وط: وقال حسان رضي الله عنه.

(٧) سقطت من خ وق ون.

(٨) البيت في ديوانه ص ٢٦٣ يمدح يزيد بن عبد الملك ويهجو يزيد بن المهلّب لأنه لم يكرمه. وحلت أي: نزلت إبلي. والأرحل: جمع رحل. وهو ما يوضع على ظهر البعير ويكون فيه متاع المسافر وحاجاته. والممطور: الذي هطل عليه المطر. والمطر هنا هو عطاء الممدوح المخاطب، فكأنه مذكور في الشطر الثاني ليصح التشبيه.

(٩) كذا، والأولى أن بوادي: متعلقان بصفة لـ «مَن». وممطور: صفة ثانية كما ذكر الفارسي.

(١٠) الآية ٨ من سورة البقرة: ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ: آمَنّا بِاللهِ وبِاليَومِ الآخِرِ. وما هُم بِمُؤمِنِينَ﴾.

(١١) الكشاف ١: ١٢٨.

«النّاس» للعهد فموصولةٌ مثلَ[١]: ﴿ومِنهُمُ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾، أو للجنس فموصوفة مثلَ: ﴿مِنَ المُؤمِنِينَ رِجالٌ[٢]﴾. ويحتاج إلى تأمّل.

تنبيهان

الأوّل: تقول: «مَن يُكرِمنِي أُكرِمهُ» فتحتمل «مَنِ» الأوجُهَ الأربعة، فإن قدَّرتها شرطيةً جزمتَ الفعلين، أو موصولةً[٣] أو موصوفةً رفعتَهما، أوِ استفهاميةً رفعتَ الأوّل وجزمتَ الثاني[٤] لأنه جواب بغير الفاء.[٥] و«مَن» فيهنّ: مبتدأ، وخبرُ الاستفهاميةِ الجملةُ الأُولى، والموصولةِ والموصوفةِ[٦] / ١٣٥ الجملةُ الثانية، والشرطيةِ الأُولى[٧] أو الثانيةُ على خلاف في ذلك. وتقول: «مَن زارني زُرتُه» فلا تَحسنُ الاستفهاميةُ ويَحسن ما عداها.

الثاني: زِيدَ في أقسام «مَن» قسمان آخران:

أحدُهما: أن تأتي نكرةً تامّةً، وذلك عند أبي عليّ قاله في قوله:[٨]

٦١٢ ـ ونِعمَ مَن هُوَ في سِرٍّ وإعلانِ!

فزعم أن الفاعل مستتر،[٩] ومَن: تمييز، وقولَه «هو» مخصوص بالمدح، فهو مبتدأٌ خبره ما قبله أو خبرٌ لمبتدأ محذوف. وقال غيره: مَن: موصول فاعلٌ، وقولُه «هو» مبتدأٌ[١٠] خبره «هو» آخَرُ محذوف على حدّ قوله:[١١]

٦١٣ ـ وشِعرِي شِعرِي

---

(١) الآية ٦١ من سورة التوبة.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الأحزاب: ﴿مِنَ المُؤمِنِينَ رِجالٌ صَدَقُوا ما عاهَدُوا اللهَ علَيهِ، فمِنهُم مَن قَضَى نَحْبَهُ ومِنهُم مَن يَنتَظِرُ، وما بَدَّلُوا تَبدِيلًا﴾. وزاد هنا في ط: صَدَقُوا.

(٣) سقط «أو موصولة» من ط.

(٤) ويجوز الرفع فالجملة حال مقدَّرة عن الفاعل والمفعول معًا.

(٥) يعني أن جملة جواب الاستفهام قد يراد بها أنها جواب لشرط مقدر: إن يكرمْني.

(٦) أُلحق هنا في ب: أو كلاهما.

(٧) يعني أن خبر الشرطية هو الجملة بعدها.

(٨) عجز بيت في الخزانة ٤: ١١٥ صدره:

ونِعمَ مَزكأُ مَن ضاقَتْ مَذاهِبُهُ!

(٩) يعني الممدوح.

(١٠) الأولى أنه خبر مبتدؤه محذوف.

(١١) قَسيم بيت من مشطور الرجز لأبي النجم في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٤٠ تتمته قبله:

أنا أبُو النَّجمِ،

والظرف متعلّق بالمحذوف لأنّ فيه معنى الفعل أي: ونعمَ مَن هو الثابتُ في حالتَي السِّرِّ والعلانيةِ! قلتُ: ويحتاج إلى تقدير «هو» ثالثٍ يكون مخصوصًا بالمدح.

الثاني: التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنّها ترد زائدةً كـ «ما»، وذلك سهلٌ على قاعدة الكوفيّين في أنّ الأسماء تُزاد، وأنشد عليه:[١]

٦١٤ ـ فكَفَى بِنا فَضلًا علَى مَن غَيرِنا

فيمن خفضَ «غيرًا»، وقولَه:[٢]

٦١٥ ـ ياشاةَ مَن قَنَصٍ لِمَن حَلَّت لَهُ،

فيمن رواه بـ «مَن» دُون «ما» وهو خلاف المشهور، وقولَه:[٣]

٦١٦ ـ آلُ الزُّبَيرِ سَنامُ المَجدِ، قَد عَلِمَتْ ذاكَ القَبائلُ، والأثرَونَ مَن عَدَدا

ولنا أنّها في الأوّلَين نكرةٌ موصوفة أي: على قومٍ غيرِنا، ويا شاةَ إنسانٍ قنَصٍ ـ وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة ـ و«عَدَدا» إمّا صفةٌ لـ «مَن» على أنه اسم وُضع موضعَ المصدر وهو العدّ أي: والأثرَونَ قومًا ذوِي عدّ[٤] أي: قومًا معدودِينَ، وإمّا[٥] معمول لـ «يُعَدُّ»[٦] محذوفًا صلةً أو صفةً لـ «مَن» ومَن: بدلٌ من: الأثرَونَ.

٨٧ ـ مَهما

اسمٌ لِعَودِ الضمير إليها في[٧]: ﴿مَهما تأتِنا بِهِ مِن آيةٍ لِتَسحَرَنا بِها﴾. وقال الزمخشري وغيره: عاد عليها ضمير «به» وضمير «بها» حملا على اللفظ وعلى المعنى. انتهَى. والأَولى أن يعود ضمير «بها» لـ «آية». وزعم السُّهيلي[٨] أنّها تأتي حرفًا بدليل قول زُهير:[٩]

---

(١) مضى تحت الرقم ١٦٨.

(٢) صدر بيت لعنترة في ديوانه ص ١٥٢، وأُقحم عجزه في ط:

حَرُمَتْ علَيَّ، ولَيتَها لَم تَحرُمِ

والشاة كناية عن ابنة عمّه. وفي الأصل: غيرنا وقوله.

(٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٥: ٣٤٤. والأثرون: الأكثرون، معطوف على: سنام.

(٤) ب: قومًا عددًا.

(٥) أي: عددا.

(٦) عند المحشّي: «يَعُدُّ» مع أن في التعلق «يُعَدُّ» مرارًا.

(٧) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف لا ١٣١ كما جاء في ط: ﴿وقالُوا: مَهما تأتِنا بِهِ مِن آيةٍ لِتَسحَرَنا بِها فما نَحنُ لَكَ بِمُؤمِنِينَ﴾.

(٨) الجنى الداني ص ٦١١.

(٩) مضى تحت الرقم ٦٠٧.

٦١٧ ـ ومَهما تكُنْ عِندَ امرِئٍ مِن خَليقةٍ، وإنْ خالَها تَخفَى علَى النّاسِ، تُعلَمِ

قال: فهي هنا حرف بمنزلة «إنْ» بدليل أنّها لا محل لها. وتبعه ابن يَسعُونَ[1] واستدلّ بقوله:[2]

٦١٥ ـ قَد أُوبِيَتْ كُلَّ ماءٍ، فهْيَ ضاوِيةٌ مَهما تُصِبْ أُفُقًا مِن بارِقٍ تَشِمِ

قال: إذ لا تكون مبتدأً لعدم رابطٍ[3] مِن الخبر وهو فعل الشرط، ولا مفعولًا لاستيفاء فعل الشرط مفعولَه، ولا سبيل إلى غيرهما، فتعيّن أنها لا موضع لها.

والجواب أنها في الأوّل[4] إمّا خبرُ «تكن» و«خليقة» اسمُها و«مِن» زائدة لأنّ الشرط غيرُ مُوجَب عند أبي عليّ،[5] وإمّا مبتدأٌ واسم «تكن» ضميرٌ راجع إليها والظرف خبرٌ، وأُنّث ضميرها لأنها الخليقة في المعنى، ومثله «ما جاءتْ حاجتَكَ»؟ فيمن نصب «حاجتَك»، ومِن خليقة: تفسير للضمير كقوله:[6]

٦١٩ ـ لِما نَسَجَتها مِن جَنُوبٍ وشَمْأَلِ

وفي الثاني[7] مفعولُ «تُصب» و«أُفقًا» ظرف، ومن بارق: تفسير لـ «مَهما» أو متعلّق بـ «تُصب» فمعناها التبعيض،[8] والمعنى: أيَّ شيء تُصب في أُفق من البوارق تَشِمْ. وقال بعضهم: «مَهما» ظرف زمان، والمعنى: أيَّ وقت تُصب بارقًا من أُفق، فقُلِبَ الكلامُ،[9] أو: في أُفق بارقًا، فزاد «مِن» واستعمل «أُفقًا» ظرفًا. انتهى. وسيأتي أنّ «مَهما» لا تُستعمل ظرفًا.

وهي بسيطة لا مركَّبة من «مَهْ» و«ما» الشرطيةِ، ولا من «ما» الشرطيةِ و«ما» الزائدةِ ثمّ أُبدلتْ الهاء من الألف الأُولى دفعًا للتكرار، خلافًا لزاعمِي ذلك.

---

(١) هو يوسف بن يبقى التجيبي توفي سنة ٦٤٠. بغية الوعاة ٢: ٣٦٣.

(٢) البيت لساعدة بن جؤية يصف حمير الوحش في ديوان الهذليين ١: ١٩٨. وأوبيت أي: منعت. والضاوية: الهزيلة. وتشم: تنظر لتعرف موقع المطر.

(٣) ط: الرابط.

(٤) يعني بيت زهير.

(٥) انظر ما مضى في الورقة ١٣٢.

(٦) عجز بيت لامرئ القيس يصف الديار في ديوانه ص ١٤٣ صدره:

فتُوضِحَ فالمِقراةِ، لَم يَعفُ رَسمُها

وتوضح والمقراة: اسما موضعين. ويعفو: يمّحي. ونسجتها أي: اختلفت عليها فتركت فيها أشكالًا.

(٧) يعني «مهما» في بيت ساعدة.

(٨) هذا يعني أن «مِن» للتبيين وتعلق «من بارق» هو بحال محذوفة عن «مهما» لا بالفعل: تصب.

(٩) ط: فقَلَبَ الكلامَ.

ولها ثلاثة مَعانٍ:

أحدُها: ما لا يَعقل غيرُ الزمان مع تضمُّن معنى الشرط، ومنه الآيةُ.[١] ولهذا فُسِّرتْ بقوله تعالى: «مِن آيةٍ»، وهي[٢] فيها إمّا مبتدأٌ أو منصوبةٌ[٣] على الاشتغال فيُقدَّر لها عامل متعدٍّ كما في «زيدًا مررتُ به» متأخِّرٌ[٤] عنها لأنّ لها الصدرَ أي: مهما تُحضِرْنا تأتِنا به.

الثاني: الزمانُ والشرط، فتكون ظرفًا لفعل الشرط. ذكره ابن مالك، وزعم[٥] / ١٣٦ أنّ النحويّين أهملوه، وأنشد لحاتم:[٦]

٦٢٠ ـ وإنَّكَ مَهما تُعطِ بَطنَكَ سُؤلَهُ وفَرجَكَ نالا مُنتَهى الذَّمِّ أجمَعا

وأبياتًا أُخَر. ولا دليل في ذلك لجواز كونها للمصدر بمعنى: أيّ إعطاءٍ كثيرًا أو قليلًا. وهذه المقالة[٧] سبق إليها ابنَ مالك غيرُه، وشدّد الزمخشري الإنكار على مَن قال بها فقال: هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يُحرِّفها مَن لا يدَيْ له[٨] في علم العربية، فيضعها في[٩] غير موضعها ويظنّها بمعنى «متى» ويقول: «مهما جئتَني أعطيتُك» ـ وهذا من وضعه وليس[١٠] من كلام واضع العربية ـ ثمّ يذهب فيفسّر بها الآيةَ فيُلحد في آيات الله. انتهى. والقول بذلك في الآية[١١] ممتنعٌ، ولو صحّ ثبوته في غيرها، لتفسيرها بـ «مِن آية».

الثالث: الاستفهام، ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلّوا عليه بقوله:[١٢]

٦٢١ ـ مَهما لِيَ اللَّيلةَ؟ مَهما لِيَهْ؟ أودَى بِنَعلَيَّ وسِرباليَهْ

(١) أي: التي مضى ذكرها منذ قليل.
(٢) يعني: مهما.
(٣) خ وق وب: منصوب.
(٤) ط: متأخرًا.
(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٦٢٥. وفي الأصل هنا خرم بمقدار ورقتين ينتهي قبل «حرف النون» وأرقام النسخة مع ذلك متوالية، وقد اعتمدت في تحقيقه على النسخ.
(٦) البيت في ديوانه ص ١٠٠. ب: وآنك.
(٧) يعني: الزمان والشرط.
(٨) الكشاف ١: ٢٦٩. ط: لا يد له.
(٩) سقطت من ط.
(١٠) زاد هنا في ق: هذا.
(١١) أي: التي وردت من قبل.
(١٢) مضى تحت الرقم ١٦٤.

فزعموا أنّ «مهما» مبتدأ، ولي: الخبر، وأُعيدَتِ الجَملة توكيدًا، وأودى بمعنى: هَلَكَ، ونَعلاي:[١] فاعل، والباء: زائدة مثلَها في[٢]: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾! ولا دليل في البيت لاحتمال أنَّ التقدير: مَهْ: اسمُ فعل بمعنى: اكفُفْ، ثمّ استأنفَ استفهامًا بـ «ما» وحدَها.

تنبيه

من المُشكِل قولُ الشاطبي رحمه الله:[٣]

٦٢٢ ـ ومَـهـمـا تَصِلْـهـا، أو بَـدأتَ بَـراءةً،

ونقول فيه: لا يجوز في «مهما» أن تكون مفعولًا به لـ «تَصِل» لاستيفائه مفعولَه، ولا مبتدأً لعدم الرابط. فإن قيل: قدِّرْ « مهما» واقعةً على «بَراءة» ليكون[٤] ضمير «تَصِلها» راجعًا إلى «بَراءة»، وحينئذ فـ «مهما» مبتدأ أو مفعول لمحذوف يفسّره «تَصِل»، قلنا: اسم الشرط عامٌّ، وبراءة: اسم[٥] خاصٌّ، فضميرها كذلك فلا يرجع إلى العامّ. وبالوجه الذي بطَل به ابتدائيةُ «مَهما» يبطُل كونُها مشتغِلًا عنها العاملُ بالضمير. وهذه بخلافها في قوله:[٦]

٦٢٣ ـ ومَـهـمـا تَـصِـلْـهـا مَـعْ أواخِـرِ سُـورةٍ

فإنّها هناك[٧] واقعة على البسملةِ التي في أوّل كلّ سورة، فهي عامّة فيصحّ فيها الابتداءُ، والنصبُ[٨] بفعلٍ

---

(١) ط: ونعلي.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الرعد، وجعلها صاحب المعجم آية أُخرى ومن سورة مغايرة بواو قبل: كفى.

(٣) صدر بيت من قصيدة له في «القراءات السبع» في الشاطبية ص ٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣ وعجزه:

لِـتَـنـزِيـلِـهـا بالسَّـيـفِ لَـسـتَ مُبَـسمِـلا

وتصلها أي: تصل سورة براءة، أي: التوبة، بما قبلها. وتنزيلها بالسيف أي: الأمر بالحرب ونبذ عهود الخائنين لأن البسملة أمان والأمر بالسيف إعلان للحرب. ومبسملًا أي: قارئًا البسملة في أول السورة. ومهما: اسم شرط جازم في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان كما سيذكر بعد، أو في محل نصب مفعول مطلق للفعل بعده ولا تقدير لمحذوف خلافًا للمصنف. وبراءة: منصوب بنزع الخافض هو الباء. وحُذفت الفاء الرابطة لجواب الشرط قبل «لتنزيلها»، والجار والمجرور: متعلقان بخبر: ليس. وهذا خلاف ما ذكر المحشّون، والنفي في «ليس» معناه النهي. والشاطبي هو القاسم ـ لا أبو القاسم كما زعم المحشّي ـ ابن فِيُّرة الأندلسي إمام في النحو والقراءات والتفسير والحديث توفي سنة ٥٩٠. البغية ٢: ٢٦٠.

(٤) ط: فيكون.

(٥) سقطت من ب.

(٦) صدر بيت أيضًا في الشاطبية ص ٧ عجزه:

فـلا تَـقِـفَـنَّ الـدَّهـرَ فِـيـهـا، فـتَـثـقُـلا

(٧) يعني في البيت الثاني.

(٨) ب: أو النصب.

يفسّره «تَصِلْ» أي: وأيَّ بسملةٍ تصلْ تصلْها، والظرفيةُ بمعنى: وأيَّ وقتٍ تَصِلِ البسملةَ، على القول بجواز ظرفيتها.

وأمّا هنا[1] فيتعيّن كونها ظرفًا لـ «تَصِل» بتقدير: وأيَّ وقتٍ تَصِلْ براءة، أو مفعولًا به حُذف عامله أي: ومهما تفعلْ، ويكون «تَصل وبَدأتَ» بدلَ تفصيل من ذلك الفعل. وأمّا ضمير «تَصِلْها» فلك أن تُعيده على اسم مُظهَر قبله محذوفًا أي: ومهما تفعلْ في براءة تَصِلْها أو بدأتَ بها، وحَذف «بها» ولمّا خفي المعنى بحذف مَرجع الضمير ذَكر «براءة» بيانًا له، إمّا على أنه بدل منه أو على إضمار: أعني. ولك أن تُعيده على ما بعده وهو «براءة» إمّا على[2] أنه بدل منه مثلَ «رأيتُه زيدًا» فمفعول «بدأتَ» محذوف، أو على أن الفعلين تنازعاها فأعمل الثانيَ متَّسِعًا فيه بإسقاط الباء، وأضمر الفضلةَ في الأوّل على حد قوله:[3]

٦٢٤ ـ إذا كُنتَ تُرضِيهِ، ويُرضِيكَ صاحِبٌ جِهارًا، فكُنْ في الغَيبِ أحفَظَ لِلوِدِّ

٨٨ ـ مَعَ

اسمٌ بدليل التنوينِ في قولك «معًا» ودخولِ الجارّ في حكاية سيبويه[4]: «ذهبتُ مِن مَعِهِ» وقراءةِ بعضهم[5]: ﴿هذا ذِكرٌ مِن مَعِيْ﴾. وتسكينُ عينه لغةُ غَنْمٍ وربيعةَ لا ضرورةٌ خلافًا لسيبويه،[6] واسميّتُها حينئذ باقيةٌ. وقولُ النحاس:[7] «إنّها حينئذ حرفٌ بالإجماع» مردودٌ. وتُستعمل مُضافةً فتكون ظرفًا، ولها حينئذ ثلاثة مَعانٍ: أحدُها: موضعُ الاجتماع، ولهذا يُخبَر بها عن الذوات نحو[8]: ﴿واللهُ مَعَكُم﴾، والثاني: زمانُه نحو: جئتُكَ معَ العصر، والثالث: مُرادَفةُ «عِندَ» وعليه القراءةُ[9] وحكايةُ سيبويه السابقتان، ومُفردةً[10] فتُنوَّنُ وتكون حالًا. وقد جاءت ظرفًا مُخبَرًا به في نحو قوله:[11]

---

(١) يعني في البيت الأول.

(٢) سقطت من ط.

(٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٧.

(٤) الكتاب ١: ٢٠٩.

(٥) الآية ٢٤ من سورة الأنبياء: ﴿قُلْ: هاتُوا بُرهانَكُم. هذا ذِكرُ مَن مَعِيَ وذِكرُ مَن قَبلِي﴾. وقراءة «مِن» هي ليحيى بن يعمر وطلحة ابن مصرّف، جعلها صاحب معجم القراءات هنا في المتن بفتح ياء «مَعِي» خلافًا لما علّقه في الحاشية ولما ذكر في معجمه ٦: ١٢.

(٦) الكتاب ١: ٢٠٩.

(٧) إعراب القرآن ٢: ١٤٩ والجنى الداني ص ٣٠٦.

(٨) الآية ٣٥ من سورة محمد: ﴿فلا تَهِنُوا وتَدعُوا إلَى السَّلمِ، وأنتُمُ الأعلَونَ واللهُ مَعَكُم ولَن يَتِرَكُم أعمالَكُم﴾.

(٩) يعني قراءة آية الأنبياء.

(١٠) العطف على «مضافة»، خلافًا لما قدّره المحشّي.

(١١) صدر بيت لجندل بن عمرو في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٨ عجزه:

وأرماحُنا مَوصُولةٌ، لَم تَقَضَّبِ

٦٢٥ ـ أفيقُوا، بَنِي حَربٍ، وأهْواؤُنا مَعًا

وقيل: هي حال والخبر محذوف.

وهي في الإفراد بمعنى «جميعًا» عند ابن مالك،[1] وهو خلاف قولِ ثعلب:[2] إذا قلتَ: «جاءا جميعًا» احتَمل أنّ فعلهما في وقت واحد[3] أو في وقتين، وإذا قلت:«جاءا معًا» فالوقت واحد. انتهَى. وفيه نظر، وقد عادلَ بينهما مَن قال:[4]

٦٢٦ ـ كُنتُ ويَحيَى كَيَدَيْ واحِدٍ نَرمِي جَمِيعًا، ونُرامَى مَعا

وتُستعمل «معًا» للجماعة كما تستعمل للاثنين. قال:[5]

٦٢٧ ـ إذا حَنَّتِ الأُولَى سَجَعْنَ لَها مَعا

وقالتِ الخنساء:[6]

٦٢٨ ـ وأفنَى رِجالِي، فبادُوا مَعًا فأصبَحَ قَلبِي بِهِم مُستَفَزّا

٨٩ ـ مَتَى

على خمسة أوجُه:

اسمُ استفهام نحو[7]: ﴿مَتَى نَصرُ اللهِ﴾؟ واسمُ شرط كقوله:[8]

٦٢٩ ـ مَتَى أضَعِ العِمامَةَ تَعرِفُونِي

---

(١) الارتشاف ص ١٤٥٨.

(٢) الجنى الداني ص ٣٠٨.

(٣) سقطت من خ وق.

(٤) البيت لمحمد المخزومي في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١١. ط: مَعًا.

(٥) عجز بيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٧ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٣ يصف نوقًا ثلاثًا تحنّ على حُوار واحد ليدرّ لبنها، وصدره:

يُذَكِّرْنَ ذا البَثِّ الحَزِينَ بِبَثِّهِ

والبث: ذكر التوجّع والتألم. ط:«الحزينِ... مَعًا». وحنّت أي: صوّتت من الجزع. والأُولى: إحداهنّ. وسجعن لها أي: ردّدت الناقتان الأخريان صوتها. فقد عبّر عن الاثنين بضمير الجماعة للمبالغة، لا خلافًا لما أراد المصنّف كما زعم المحشّي.

(٦) البيت في ديوانها ص ٤٧ ترثي إخوتها وزوجها. والمستفزّ: المستخفّ المضطرب.

(٧) الآية ٢١٤ من سورة البقرة: ﴿أم حَسِبتُم أنْ تَدخُلُوا الجَنّةَ، ولَمّا يأتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوا مِن قَبلِكُم؟ مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ وزُلزِلُوا، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ؟ ألا إنَّ نَصرَ اللهِ قَرِيبٌ﴾.

(٨) مضى تحت الرقم ٢٨٩.

واسمٌ مرادف للوسَط، وحرفٌ بمعنى «مِن» أو «في» وذلك في لغة هُذَيل، يقولون: أخرَجَها متَى كُمِّه، أي: مِنه. وقال ساعدةُ:[١]

٦٣٠ ـ أَخْيَلَ بَرقًا مَتَى حابٍ، لَهُ زَجَلٌ

أي: مِن[٢] سحابٍ حابٍ، أي: ثقيلِ المشي له تصويتٌ. واختُلف في قول بعضهم: «وضعتُه متَى كُمِّي»، فقال ابن سِيدَهْ:[٣] بمعنى «في»، وقال غيره: بمعنى: وَسَط. وكذلك اختَلفوا[٤] في قول أبي ذُؤيب يصف السحاب:[٥]

٦٣١ ـ شَرِبْنَ بِماءِ البَحرِ، ثُمَّ تَرَفَّعَتْ مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ، لَهُنَّ نَئيجُ

فقيل: بمعنى «مِن»، وقال ابن سِيدَهْ:[٦] بمعنى وَسَط.

٩٠ ـ مُنذُ ومُذْ[٧]

لهما ثلاثُ حالات:

إحداها: أن يليَهما[٨] اسم مجرور، فقيل: «هما اسمان مضافان»، والصحيح أنّهما حرفا جرّ بمعنى «مِن» إن كان الزمان ماضيًا، وبمعنى «في» إن كان حاضرًا، وبمعنى «مِن وإلى» جميعًا إن كان معدودًا نحو: ما رأيتُه مذْ يومِ الخميسِ، أو مذْ يومِنا أو عامِنا، أو مذْ ثلاثةِ أيّامٍ. وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى ترجيحِ جرّ «منذُ» للماضي على رفعه، وترجيحِ رفع «مذْ» للماضي على جرّه. ومن الكثير في «منذ» قولُه:[٩]

---

(١) صدر بيت لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ٢: ٢٠٩ يصف حمار وحش ينتظر المطر، وعجزه:

إذا يُفَتِّرُ مِن تَوماضِهِ حَلَجا

وأَخْيَلَ برقًا أي: رآه متهيّئًا لمطر. ط: «أُخِيلُ». والحابي: الذي كأنه يحبو. والزجل: الرعد. ويفتر: يقلل. والتوماض: اللمعان. وحلج: أمطر.

(٢) سقطت من ش.

(٣) اللسان والتاج (متى) المحكم ٩/ ٥٢٨.

(٤) ط: واختُلف.

(٥) مضى تحت الرقم ١٥٨.

(٦) المخصَّص ١٤: ٥٩.

(٧) ق: مذ ومنذ.

(٨) ط: أن يليها.

(٩) عجز بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٠٨ صدره:

قِفا، نَبْكِ مِن ذِكرى حبيبٍ وعِرفانِ

والعرفان: معرفة الدار. وعفت: درست وامّحت.

٦٣٢ ـ ورَبـعٍ، عَـفَـت آثـارُهُ مُـنـذُ أزمـانِ

ومن القليل في «مذْ» قولُه:(١)

٦٣٣ ـ أقـوَيْـنَ مُـذْ حِـجَـجٍ، ومُـذْ دَهـرِ؟

والحالة الثانية: أن يليَهما اسم مرفوع نحو: «مذْ يومُ الخميس ومنذُ يومانِ»، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسي:(٢) مبتدآنِ وما بعدهما خبر، ومعناهما «الأمدُ» إن كان الزمان حاضرًا أو معدودًا، وأوّلُ المُدّة إن كان ماضيًا. وقال الأخفش والزجّاج والزجّاجي:(٣) ظرفانِ مُخبَر بهما عمّا بعدهما، ومعناهما: «بينَ وبينَ» مُضافَين. فمعنى «ما لَقِيتُه مذْ يومانِ»: بيني وبينَ لقائه يومانِ. ولا خفاء بما فيه من التعسُّف. وقال أكثر الكوفيّين: «ظرفانِ مضافان لجملة حُذف فعلُها وبقي فاعلُها، والأصل: مذْ كان يومانِ»، واختاره السُّهيلي وابن مالك.(٤) وقال بعض الكوفيّين: خبرٌ لمحذوف أي: ما رأيتُه مِنَ الزمانِ الذي هو يومانِ، بناءً على أنّ «منذُ»(٥) مركّبة من كلمتين: «مِن» و«ذُو» الطائيّة.

الحالة الثالثة: أن يليَهما الجُملُ الفعلية أو الاسمية كقولِه:(٦)

٦٣٤ ـ مـا زالَ مُـذ عَـقَـدَت يَـداهُ إزارَهُ

وقولِه:(٧)

٦٣٥ ـ ومـا زِلـتُ أبـغِـي الـمـالَ مُـذ أنـا يـافِعٌ

والمشهور أنّهما حينئذ ظرفانِ مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمنٍ مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآنِ، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكونَ هو الخبر.

---

(١) عجز بيت لزهير في ديوانه ص ٨٦ صدره:

لِـمَـنِ الـدِّيـارُ، بِـقُـنَّـةِ الحِجـرِ،

والقنة: القمة. والحجر: اسم موضع كانت فيه ديار ثمود. وأقوين أي: خلَون. والحجج: السنوات، جمع حِجّة.

(٢) الجنى الداني ص٥٠٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢: ٦٠.

(٣) شرح الجمل ٢: ٦٠.

(٤) الارتشاف ص ١٤١٨ وشرح الكافية الشافية ص ٨١٥، وهو الأولى.

(٥) ط: مذْ.

(٦) صدر بيت للفرزدق في ديوانه ص ٥٨٩ عجزه:

فـسَـمـا، فـأدركَ خَـمـسَـةَ الأشـبـارِ

وسما: شبّ. وأدرك: بلغ طوله.

(٧) صدر بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٥ عجزه:

وَلِـيـدًا وكَـهـلًا حِـيـنَ شِـبـتُ، وأمـرَدا

وأصل «مُذْ»: «مُنذُ» بدليل رجوعهم إلى ضمّ ذال «مُذْ» عند ملاقاة الساكن نحو «مُذُ اليومِ»، ولولا أنّ الأصل الضمُّ لكسروا، ولأنّ بعضهم يقول: «مُذُ زمنٍ طويل»، فيضمّ مع عدم الساكن. وقال ابن مَلْكونٍ:[1] هما أصلان لأنّه لا يُتصَّرف في الحرف ولا شِبهه. ويَرُدُّه[2] تخفيفُهم: إنّ وكأنّ ولكنّ ورُبَّ وقَطُّ. وقال المالَقي:[3] إذا كانت «مُذُ»[4] اسمًا فأصلها «منذُ»، أو حرفًا فهي أصل.[5]

(١) إبراهيم بن محمد الإشبيلي نحوي أندلسي توفي سنة ٥٨٤. البغية ١: ٤٣٠. وانظر الجنى الداني ص ٣٠٥.

(٢) ط: وَيُردُّه.

(٣) رصف المباني ص ٣٢٢.

(٤) ط: «مُذْ»، كذا وقد مضى أنه إذا كان بعد «مذ» ساكنٌ حرِّكت ذالها بالضم.

(٥) هنا ينتهي خرم الأصل وكان أوله عند زعم ابن مالك في معنى «مهما» الثاني.

حرف النون

٩١ ـ النون المُفرَدة

تأتي على أربعة أوجُه:

١ ـ **أحدُها: نون التوكيد**، وهي خفيفة وثقيلة، وقد اجتمعتا في[١]: ﴿لَيُسجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ﴾، وهما أصلان عند البصريّين، وقال الكوفيّون: «الثقيلة أصلٌ»،[٢] ومعناهما التوكيد. قال الخليل: «والتوكيد بالثقيلة أبلغُ». وتختصّان[٣] بالفعل، وأمّا قولُه:[٤]

٦٣٦ ـ أقائلُنَّ: أحضِروا الشُّهُودا؟

فضرورةٌ سوّغَها شَبَهُ الوصف بالفعل. ويؤكَّد بهما صيغُ الأمر مُطلقًا، ولو كان دُعائيًّا كقوله:[٥]

٦٣٧ ـ فأنزِلَنْ سَكِينةً علَينا

إلّا «أفعِلْ»! في التعجُّب لأن معناه كمعنى الفعل الماضي. وشذّ قوله:[٦]

٦٣٨ ـ فأحْرِ بِهِ بِطُولِ فَقرِ! وأحْرِيا!

ولا يؤكَّد بهما الماضي مطلقًا، وشذّ قولُه:[٧]

٦٣٩ ـ دامَنَّ سَعدُكِ، لَو رَحِمتِ مُتَيَّمًا ... لَولاكِ لَم يَكُ لِلصَّبابةِ جانِحا

---

(١) الآية ٣٢ من سورة يوسف: ﴿ولَئِن لَم يَفعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ مِنَ الصّاغِرِينَ﴾. وفي الأصل وخ: «اجتمعا في». وزاد بعدُ في ط: قوله تعالى.

(٢) هذا يعني أن الخفيفة مخففة من الثقيلة.

(٣) ط: ويختصان.

(٤) الرجز ينسب إلى رؤبة في ديوانه ص ١٧٣. والخطاب هنا لمفرد لا لجماعة خلافًا لما ذكره المحشّي وجمهور النحاة، وإن روي: «أقائلون». والدليل أن في أول الرجز: «أريتَ» أي: أخبِرْ حالَكَ أأنتَ قائلٌ كذا؟ والجملة الاسمية في محل نصب مفعول به ثان للفعل: أخبر، لا جواب الشرط لأنه محذوف بدلالة الجملة الاسمية عليه.

(٥) الرجز لعامر بن الأكوع في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣٧.

(٦) عجز بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣٩ صدره:

ومُستَبدِلٍ مِن بَعدِ غَضيا صُرَيمةً

والغضيا: المِائة من الإبل. والصريمة: مصغّر صِرمة. وهي القطعة الصغيرة من الإبل. ومعنى الشطر الثاني: ما أجدَرَهُ بطول الفقر! والباء: حرف جر زائدٌ في الفاعل، والثانية تتعلق بالفعل: أحر. وفي الأصل وش: «فأحرِ لَهُ». وفوقها في الأصل: «بِهِ» عن نسخة. وأحريا: توكيد لفظي لنظيره قبلُ لا محل له من الإعراب أبدلت فيه نون التوكيد الخفيفة ألفًا للوقف، ولم تحذف ياء الفعل لاتصاله بهذه النون. والواو قبل الفعل حرف زائد للمبالغة في التوكيد.

(٧) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٤٣. والصبابة: رقة الشوق. ط: جانِحًا.

والذي سهّله أنه بمعنى: افعلْ.

وأمّا المضارع فإنْ كان حالًا لم يؤكّد بهما،[1] وإن كان مستقبلًا أُكِّد بهما وجوبًا في نحو[2]: ﴿وتاللهِ لَأَكِيدَنَّ أصنامَكُم﴾، وقريبًا من الوجوب بعد «إمّا» في نحو[3]: ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِن قَومٍ﴾، ﴿وإمّا يَنزَغَنَّكَ﴾ - وذكر ابن جنّي أنّه قُرِئ[4]: ﴿فإمّا تَرَيْنَ﴾، بياء ساكنة بعدها نونُ الرفع على حدّ قوله:[5]

٦٤٠ - [يَومَ الصُّلَيفاءِ] لَم يُوفُونَ بالجارِ

ففيها[6] شُذوذانِ: تركُ نون التوكيد، والإتيان بنون الرفع[7] مع الجازم - وجوازًا[8] كثيرًا بعد الطلب نحو[9]: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا﴾، وقليلًا في مواضعَ كقولهم:[10]

٦٤١ - ومِن عِضَةٍ ما يَنبُتَنَّ شَكِيرُها

٢ - **الثاني: التنوين**، وهو نونٌ زائدة ساكنة تلحق الآخِر لغيرِ توكيد، فخرج نونُ «حَسَنٍ» لأنها أصل، ونونُ «ضَيفَنٍ» للطفيلي لأنها متحرّكة، ونونُ «مُنكسِر وانكسَرَ» لأنها غيرُ آخِر، ونونُ نحو[11]: ﴿لَنسفَعَنْ﴾ لأنها للتوكيد، وأقسامُه خمسة:

١ - تنوين التمكين، وهو اللاحق للاسم المُعرَب المنصرف إعلامًا ببقائه على أصله، وأنه لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنَى ولا الفعلَ فيُمنعَ الصرفَ،[12] ويُسمَّى تنوينَ الأمكنية أيضًا وتنوينَ الصرف. وذلك كزيدٍ ورجلٍ ورجالٍ.

---

(١) في الأصل وخ وق: «بها» هنا وفيما بعد.

(٢) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٣) الآيتان: ٥٨ من سورة الأنفال: ﴿وإمّا تَخافَنَّ مِن قَومٍ خِيانةً فانبِذْ إلَيهِم علَى سَواءٍ. إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ الخائنِينَ﴾ - وليس «مِن قَومٍ» في ش وب - و٢٠٠ من سورة الأعراف: ﴿وإمّا يَنزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيطانِ نَزْغٌ فاستَعِذْ بِاللهِ. إنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.

(٤) الآية ٢٦ من سورة مريم: ﴿فإمّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أحَدًا فقُولِي: إنّي نَذَرتُ لِلرَّحمنِ صَومًا، فلَن أُكَلِّمَ اليَومَ إنسِيًّا﴾. وانظر المحتسب ٢: ٤٢.

(٥) قسيم بيت مضى تحت الرقم ٥٠١. وما بين معقوفين تتمة من ش وط.

(٦) يعني: في القراءة المذكورة.

(٧) ش وط وق: وإثبات نون الرفع.

(٨) العطف أيضًا على: وجوبًا.

(٩) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا عَمّا يَعمَلُ الظّالِمُونَ﴾. وزاد آخرَها في الأصل: عَمّا.

(١٠) عجز بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٤٤ صدره:

إذا ماتَ مِنهُم سَيِّدٌ سُرِقَ ابنُهُ

وسُرق ابنه أي: سُرق منه في الصفات والسيادة. والعضة: الشجرة العظيمة. وما: حرف زائد للتوكيد. والشكير: ما ينبت حول الشجرة من أصلها يشبهها وينتمي إليها كما يشبه الابن أباه.

(١١) الآية ١٥ من سورة العلق: ﴿كَلّا لَئِن لَم يَنتَهِ لَنَسفَعَنْ بِالنّاصِيةِ﴾. والمراد هو النون الثانية. وسقط «نحو» من ط.

(١٢) ط: فيمنع من الصرف.

٢ ـ وتنوين التنكير، وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنيّة فرقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ «صَهٍ ومَهٍ وإيهٍ»، وفي العَلَم المختوم بـ «وَيهٍ» بقياس نحو: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخَرُ. وأمّا تنوين «رجلٌ» ونحوِه من المُعرَبات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهّم بعض الطلبة. ولهذا لو سمَّيتَ به رجلًا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير.

٣ ـ وتنوين المُقابَلة، وهو اللاحق لنحو «مُسلِماتٍ» جُعل في مُقابلة النون في: مسلِمِينَ. وقيل: «هو عِوَض من الفتحة[1] نصبًا». ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحةُ قد عُوِّض عنها الكسرةُ. فما هذا العوض الثاني؟ وقيل: «هو تنوين التمكين». ويَردّه ثبوتُه مع التسمية به كـ «عَرَفاتٍ»[2] كما تبقى نون «مُسلِمِينَ» مُسمًّى به، وتنوينُ التمكين لا يجامع العِلَّتين.[3] ولهذا لو سُمِّي بـ «مُسلِمة أو عَرَفة» زال تنوينهما. وزعم الزمخشري[4] أنّ «عَرَفاتٍ» مصروفٌ لأنّ تاءه ليست للتأنيث وإنّما هي والألف للجمع، قال: ولا يصحّ أن يقدَّر فيه تاءٌ غيرها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنّث تأبى ذلك، كما لا تقدَّر التاء في «بنت» مع أن التاء المذكورة مُبدلة من الواو، ولكنّ اختصاصها بالمؤنّث يأبى ذلك. وقال ابن مالك:[5] اعتبار تاء نحو «عَرَفات»[6] في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو «عَرَفة ومُسلِمة» لأنّها لتأنيث معه جمعيّةٌ، ولأنّها علامة لا تتغيّر في وصل ولا وقف.

٤ ـ وتنوين العِوَض، وهو اللاحق عِوَضًا من حرفٍ أصلي أو زائد، أو مضافٍ إليه مفردٍ أو جملةٍ.[7] فالأوّلُ كـ «جَوارٍ وغَواشٍ»، فإنه عِوَضٌ من الياء وِفاقًا لسيبويه والجُمهور، لا عِوَضٌ / ١٣٧ من ضمّة الياء وفتحتها النائبة عن الكسرة خلافًا للمبرّد، إذ لو صحّ لعُوِّضَ عن حركاتٍ نحو «حُبلَى»، ولا هو تنوين التمكين والاسمُ منصرفٌ خلافًا للأخفش.[8] وقولُه: «لمّا حُذفت الياء التحق الجمع بأوزان الآحاد كسَلامٍ وكَلامٍ فصُرف» مردودٌ لأنّ حذفها عارض للتخفيف، وهي مَنْوِيّة بدليل أنّ الحرف الذي بقي أخيرًا لم يحرَّك بحسب العوامل، وقد وافقَ على أنّه لو سُمِّي بـ «كَتِف» امرأةٌ ثمّ سُكِّن تخفيفًا لم يجُز صرفه كما

---

(١) ط: عن الفتحة.

(٢) وهو اسم الجبل الكريم.

(٣) يعني المانعتين من الصرف كالعلمية والتأنيث.

(٤) الكشاف ١: ٢٧٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ص ١٤٢٧.

(٦) يعني أنها للمقابلة.

(٧) ط: مفردًا أو جملةً.

(٨) الهمع ٤: ٤٠٦.

جاز صرف «هِند»، وأنه إذا قيل في «جَيئَل»[1] عَلَمًا لِرجل: «جَيَل» بالنقل لم ينصرف انصرافَ «قَدَم» عَلَمًا لِرجل لأن حركةَ تاء «كَتِف» وهمزةَ «جَيئَل»[2] مَنْوِيّا الثبوت، ولهذا لم تُقلَب ياء «جَيَل» ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها.

والثاني: كـ «جَنَدِلٍ» فإنّ تنوينه عِوَض من ألفِ «جَنادِلَ». قاله ابن مالك. والذي يظهر خلافُه وأنه تنوينُ الصرفِ، ولهذا يُجرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعية كذهاب الياء من نحو «جَوارٍ وغَواشٍ». والثالثُ: تنوين «كلّ وبعض» إذا قُطِعتا عن الإضافة نحو[3]: ﴿وكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الأمثالَ﴾، ﴿فَضَّلْنا بَعضَهُم علَى بَعضٍ﴾. وقيل: هو تنوين التمكين رَجَعَ لزوال الإضافة التي كانت تعارضه. والرابعُ: اللاحق لـ «إذْ» في مثل[4]: ﴿وانشَقَّتِ السَّماءُ فهِيَ يَومَئِذٍ واهِيةٌ﴾، والأصل: «فهي يومَ إذِ انشقّت واهيةٌ»، ثم حُذِفَتِ الجملةُ المضافُ إليها[5] للعِلم بها، وجيء بالتنوين عوضًا عنها وكُسِرَتِ الذالُ للساكنين.[6] وقال الأخفش:[7] التنوين تنوين التمكين، والكسرة إعرابُ المضافِ إليه.

٥ ـ وتنوين الترنُّم، وهو اللاحق للقوافي المُطلَقة بدلًا من حرف الإطلاق وهو الألف والواو والياء، وذلك في إنشاد بني تميم. وظاهر قولهم أنّه تنوينٌ مُحصِّلٌ للترنُّم، وقد صرّح بذلك ابن يعيشَ كما سيأتي، والذي صرّح به سيبويه[8] وغيرُه من المحقِّقين أنه جيء به لقطع الترنُّم، وأنّ الترنُّم ـ وهو التغنّي ـ يحصل بأحرف الإطلاق لِقَبولها لمدّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنَّموا جاؤوا بالنون في مكانها. ولا يختصّ هذا التنوين بالاسم بدليل قوله:[9]

٦٤٢ ـ وقُـولِـي، إنْ أصَبــتُ: لَقَــد أصابَـنْ

---

(١) الجيئل: أنثى الضباع. ط: جيأل.

(٢) ط: «جيل». وقوله: «مَنوِيّا» أخبر به عن المؤنثَين بمذكّرَين، وهو خطأ ظاهر صوابه «مَنوِيَّتا». وقد تكلّم هو على مثله في توجيه «نارًا تلظّى». انظر الورقة ٢٤٠.

(٣) الآيتان: ٣٩ من سورة الفرقان: ﴿وكُلًّا ضَرَبْنا لَهُ الأمثالَ وكُلًّا تَبَّرْنا تَتبِيرًا﴾ و٢١ من سورة الإسراء: ﴿انظُرْ كَيفَ فَضَّلْنا بَعضَهُم علَى بَعضٍ؟ ولَلآخِرةُ أكبَرُ دَرَجاتٍ وأكبَرُ تَفضِيلًا﴾.

(٤) الآية ١٦ من سورة الحاقة. ط: في نحو.

(٥) يعني التي أضيف إليها: إذ.

(٦) ط: «لالتقاء الساكنين». وذكر المحشّي أن «لالتقاء» من إحدى النسخ، ولم يتنبه لمصير التركيب بدون هذه الزيادة: «وكُسرت الذال الساكنين». فتأمّل: كيف يكون التحقيق المزعوم؟

(٧) معاني القرآن ص ٣٥٤.

(٨) الكتاب ٢: ٢٩٨.

(٩) عجز بيت لجرير في ديوانه ص ٦٤ وصدره:

أقِـلِّـي اللَّـومَ، عـاذِلَ، والعِتـابَـنْ

وقوله:[١]

٦٤٣ ـ لَـمّـا تَـزُلْ بِـرِحـالِنـا، وكـأنْ قَـدِنْ

٦ ـ وزاد الأخفش والعروضيّون تنوينًا سادسًا سمّوه[٢] الغاليَ، وهو اللّاحق لآخِرِ القوافي المقيَّدة كقول رؤبة:[٣]

٦٤٤ ـ وقـاتِـمِ الأعمـاقِ خـاوِي المُخْتَـرَقِـنْ

وسُمِّيَ غاليًا لتجاوزه حدَّ الوزن، ويسمِّي الأخفش الحركة التي قبله غُلُوًّا،[٤] وفائدته الفرقُ بين الوقف والوصل.[٥] وجعله ابن يعيشَ[٦] من نوع تنوين الترنُّم زاعمًا أنّ الترنُّم يحصل بالنون نفسِها لأنّها حرفٌ أغنُّ. [قال]:[٧] «وإنّما سُمِّيَ المُغنِّي مُغنِّيًا لأنّه يُغنِّنُ صوته أي: يجعل فيه غُنّةً». والأصل عنده «مُغَنِّنٌ» بثلاث نونات فأُبدلت الأخيرة ياء تخفيفًا.

وأنكر الزجّاج والسِّيرافي[٨] ثبوت هذا التنوين البتّةَ لأنه يكسر الوزن، وقالا: «لعلّ الشاعر كان يزيد «إنْ» في آخر كل بيت فضعُف صوته بالهمزة فتوهّم السامع أنّ النون تنوين»، واختار هذا القول ابنُ مالك.[٩] وزعم أبو الحجّاج بن مَعزوز[١٠] أنّ ظاهر كلام سيبويه في المُسمّى تنوينَ الترنُّم أنّه نون عُوِّضتْ[١١] من المَدّة وليس بتنوين، وزعم ابن مالك في «التُّحفة»[١٢] أنّ تسميةَ اللاحق للقوافي المُطلَقة والقوافي المُقيَّدة

(١) مضى تحت الرقم ٣١٥.

(٢) ط: وسمّوه.

(٣) الرجز في ديوانه ص ١٠٤، وأقحم بعده في ط بيت آخر. والأعماق: النواحي جمع عُمق. والمخترق: الموضع الذي يسلكه الناس. وعند المحشّي: «المختَرَقْنْ» بسكون القاف مع أن المصنف قد ذكر عن الأخفش تسمية هذه الحركة ورأيَ الزجاج والسيرافي في أصلها.

(٤) الجنى الداني ص١٤٧.

(٥) يعني أن النون تدلّ على وقف المنشد في آخر البيت دون وصل بما بعده. أما السكون بدون النون فلا يدل على وقف لأنه قد يكون من وزن الشعر.

(٦) شرح المفصل ٩: ٣٤.

(٧) تتمة مما عدا الأصل.

(٨) الارتشاف ص ٦٧١.

(٩) شرح الكافية ص ١٤٣٠.

(١٠) يوسف بن معزوز نحوي أندلسي من الجزيرة الخضراء توفي حوالي سنة ٦٢٥. البغية ٢: ٣٦٢.

(١١) الكتاب ٢: ٣٠٠. ط: عوض.

(١٢) هي منظومة في الصرف اسمها «تحفة المودود في المقصور والممدود» له شرح عليها. بغية الوعاة ١: ١٣١. وانظر الجنى الداني ص ١٤٨.

تنوينًا مجازٌ، وأنّما[١] هو نون أُخرى زائدة. ولهذا لا تَختصّ بالاسم وتُجامع الألفَ واللام وتَثبت في الوقف.[٢]

٧ ـ وزاد بعضهم[٣] سابعًا، وهو تنوين الضرورة، وهو اللّاحق لِما لا ينصرف كقوله:[٤]

٦٤٥ ـ ويَومَ دَخَلتُ الخِدرَ، خِدرَ عُنَيزةٍ

وللمَنادَىٰ المضمومِ كقوله:[٥]

٦٤٦ ـ سَلامُ اللهِ، يا مَطَرٌ، علَيها

وبقوله أقولُ في الثاني دُون الأوّل،[٦] لأنّ الأوّل تنوين التمكين لأنّ الضرورة أباحت الصرف، وأمّا الثاني فليس / ١٣٨ تنوينَ تمكين لأنّ الاسم مبنيٌّ على الضمّ.

٨ ـ وثامنًا وهو التنوين الشاذّ كقول بعضهم: «هؤُلاءٍ قَومُك» حكاه أبو زيد،[٧] وفائدته مجرّد تكثير اللفظ كما قيل في أَلِف «قَبَعثَرَى».[٨] وقال ابن مالك:[٩] الصحيح أنّ هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون «ضَيفَنٍ»[١٠] وليس بتنوين. وفيما قاله نظر لأنّ الذي حكاه سمّاه تنوينًا، فهذا دليل منه على أنّه سمعه في الوصل دون الوقف، ونون «ضَيفَنٍ» ليست كذلك.

وذكر ابن الخبّاز في «شرح الجُزولية»[١١] أنّ أقسام التنوين عشَرة، وجعل كلًّا من تنوين المنادى وتنوين صرف ما لا ينصرف قِسمًا برأسه. قال: «والعاشر: تنوين الحكاية مثلَ أن تسمِّي رجلًا بـ«عاقلةٍ لَبيبةٍ». فإنّك

(١) ط: وإنّما.

(٢) ط: لا يختص بالاسم ويجامع الألف واللام ويثبت في الوقف.

(٣) زاد هنا في ط: تنوينًا.

(٤) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٦ عجزه:

فقالتْ: لَكَ الوَيلاتُ، إنّكَ مُرْجِلي

وهذا العجز مقحم في المتن عند المحشّي مع زيادات سقيمة فيها كلام عنيزة بصيغة المذكّر. والخدر: الهودج. ومرجلي أي: قاتل جملي وجاعلي ماشية لا مركوب لي. وعند المحشّي أيضًا: لما ينصرف كقوله.

(٥) صدر بيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٥٣ عجزه:

ولَيسَ علَيكَ، يا مَطَرُ، السّلامُ

(٦) الأول هو بيت امرئ القيس، والثاني هو قول الأحوص.

(٧) انظر الجنى الداني ص١٤٩.

(٨) القبعثرى: الجمل الضخم.

(٩) انظر الجنى الداني ص ١٤٩.

(١٠) الضيفن: من يتبع الضيف دون أن يُدعى.

(١١) الجزولية مقدمة في النحو ألفها عيسى بن عبد العزيز الجُزولي المتوفَّى سنة ٦٠٧. بغية الوعاة ٢: ٢٣٦.

تحكي اللفظ المسمَّى به». وهذا اعتراف منه بأنّه تنوين الصرف لأنّ الذي كان قبلَ التسمية حُكي بعدها.

٣ ـ **الثالث: نون الإناث**، وهي اسمٌ في نحو «النِّسوةُ يَذهَبْنَ» خلافًا للمازني، وحرفٌ في نحو «يَذهَبْنَ النِّسوةُ» في لغة من قال: «أكلُوني البراغيثُ»، خلافًا لمن زعم أنّها اسم وما بعدها بدلٌ منها، أو مبتدأٌ مؤخَّر والجملة قبله خبرُه.

٤ ـ **الرابع: نون الوقاية**، وتُسمَّى نونَ العِماد أيضًا، وتلحق قبل ياءِ المتكلّم المنتصبةِ[١] بواحد من ثلاثة: أحدُها: الفعلُ متصرِّفًا كان نحو «أكرَمَنِي» أو جامدًا نحو «عسانِي، وقاموا ما خَلانِي وما عَدانِي وحاشانِي»،[٢] إن قُدِّرتْ[٣] فِعلًا. وأمّا قوله:[٤]

٦٤٧ ـ إذْ ذَهَبَ القومُ الكِرامُ لَيسِي

فضرورةٌ. ونحوُ «تأمرُونَنِي»[٥] يجوز فيه الفكُّ والإدغامُ والنطقُ بنون واحدة، وقد قُرئ بهنّ في «السبعة»،[٦] وعلى الأخيرة فقيل: النون الباقية نونُ الرفع، وقيل: نونُ الوقاية. وهو الصحيح. الثاني: اسمُ الفعل نحو «دَراكِنِي وتَراكِنِي وعلَيكَنِي» بمعنى: أدرِكْني واترُكْني والزَمْني. الثالث: الحرفُ نحو «إنَّنِي»، وهي جائزةُ الحذفِ مع «إنَّ وأنَّ ولكِنَّ وكأنَّ»، وغالبةُ الحذفِ مع «لعلّ»، وقليلتُه مع: ليتَ.

وتَلحق أيضًا قبل الياء المخفوضة[٧] بـ «مِن وعَن» إلّا في الضرورة، وقبل المُضاف إليها[٨] «لدُنْ أو قَدْ أو قَطْ» إلّا في قليل من الكلام، وقد تَلحق في غير ذلك شذوذًا كقولِهم: «بَجَلْنِي» بمعنى: [بَجَلِي أي:] حَسْبِي، وقولِه:[٩]

٦٤٨ ـ أمُسلِمُنِي إلَى قَومِي شَراحِي؟

يريد: شَراحِيلُ. وزعم هشام أنّ الذي في «مُسلِمُنِي» ونحوه تنوينٌ لا نونٌ، وبنى ذلك على قولِه في

(١) أي: التي في محل نصب.

(٢) ن: وما حاشاني.

(٣) يعني: حاشا.

(٤) الرجز مضى تحت الرقم ٣١٢.

(٥) عند صاحب المعجم: «تأمُرُونِّي» وجعله من الآية ٦٤ في سورة الزمر.

(٦) خ ون وط: «السبع». وفي حاشية خ عن نسخة: السبعة.

(٧) يعني الياء التي في محل جر.

(٨) أي: إلى ياء المتكلم.

(٩) عجز بيت ليزيد بن مخرم في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٥٦ صدره:

فما أدري، وظَنِّي كُلُّ ظَنٍّ:

وأمسلمُني أي: أمُسلِمِيْ، لا «أمُسلِمِيّ» كما زعم المحشّي. وما بين معقوفين تتمة من خ ون.

«ضارِبُنِـي»:[١] «إنّ اليـاء منصوبةٌ»،[٢] ويردّه قول الشـاعر:[٣]

٦٤٩ ـ ولَـيـسَ المُـوافِـينِـي لِيُـرفَـدَ خـائبًـا

وفي الحديث[٤]: «غَيرُ الدَّجّالِ أَخْوَفُنِي علَيكُم»، والتنوينُ لا يجامع الألفَ واللام ولا اسمَ التفضيل لكونه غيرَ منصرفٍ،[٥] وما لا ينصرفُ لا تنوينَ فيه.[٦] وفي «الصحاح» أنّه «يقال: بَجَلِي ولا يقال: بَجَلْنِي».[٧] وليس كذلك.

٩٢ ـ نَعَمْ بفتح العين

وكِنانة تكسِرُها وبها قرأ الكسائي، وبعضُهم يُبدِلُها حاءً وبها قرأ ابن مسعود، وبعضُهم يكسِر النون إتباعًا لكسرة العين تنزيلًا لها منزلةَ الفعل في قولك[٨]: «نِعِمَ وشِهِدَ» بكسرتين كما نُزِّلتْ «بَلَى»[٩] منزلةَ الفعل في الإمالة. والفارسي لم يطّلع على هذه القراءة وأجازها بالقياس. وهي[١٠] حرف تصديقٍ ووعدٍ وإعلامٍ. فالأوّلُ بعدَ الخبر كـ «قامَ زيدٌ أو ما قامَ زيدٌ»،[١١] والثاني بعدَ «افعلْ ولا تَفعلْ» وما في معناهما نحو: هلّا تفعلُ وهلّا لم تفعلْ، وبعدَ الاستفهام في نحو: «هل تُعطيني»؟ ويُحتمل أن تُفسَّر في هذا[١٢] بالمعنى [الثالثِ]،[١٣] والثالثُ المتعيِّن بعدَ الاستفهام[١٤] في نحوِ: هل جاءكَ زيدٌ؟ ونحوِ[١٥]: ﴿فهَل وَجَدتُم ما وَعَدَ

(١) في الأصل وخ وب وط: ضاربي.

(٢) يعني: لأن التنوين يمنع الإضافة.

(٣) صدر بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٥٨ لا عجز كما جاء في ط، وعجزه:

فـإنَّ لَـهُ أضعـافَ مـا كـانَ أمَّـلا

والنون هنا للوقاية لا للتنوين.

(٤) الحديث ٧٥٦٠ في صحيح مسلم. وأخوفني أي: أخوَف مُخَوِّفاتي. فشرُّ غيرِ الدجّال أشدّ ما يخوّفني عليكم لأن الدجاجلة كثيرون وخطرهم عظيم جدًّا.

(٥) سقط «والتنوين... منصرف» من ش ومتن الأصل ثم ألحق بحاشيته.

(٦) سقط «وما لا ينصرف لا تنوين فيه» من خ وق وب ون وألحق بحاشية خ مصحّحًا عليه.

(٧) القول في الصحاح منسوب إلى الأخفش، والمحشّي اتهم ابن هشام بالتوهيم.

(٨) ن وط: في قولهم.

(٩) سقطت «بلى» من ق، وسقط «تنزيلًا لها... بالقياس» من خ وق وب وألحق بحاشية خ مصحّحًا عليه.

(١٠) أي: نعمْ.

(١١) ط: وما قام زيد.

(١٢) يعني القول الأخير: هل تعطيني؟ وسقط «في هذا» و«المتعيّن بعد» من ق.

(١٣) أي: الإعلام. وهو تتمة من خ وب وط. ن: بالمعنيين.

(١٤) ط: والثالث بعد الاستفهام.

(١٥) الآيات: ٤٤ من سورة الأعراف: ﴿قَد وَجَدْنا ما وَعَدَنا رَبُّنا حَقًّا. فهَل وَجَدتُم ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا؟ قالُوا: نَعَمْ. فأذَّنَ مُؤَذِّنٌ =

رَبُّكُم حَقًّا﴾؟ ﴿أإنَّ لَنا لَأَجْرًا﴾؟ وقولُ صاحب «المُقرِّب»:(١) «إنّها بعد الاستفهام للوعد» غيرُ مطَّرد لِما بيَّنّاهُ.(٢)

قيل: وتأتي للتوكيد إذا وقعتْ صدرًا نحو: «نَعَمْ هذه أطلالُهم». والحقُّ أنّها في ذلك حرف إعلام وأنّها جواب لسؤال مُقدَّر.(٣) ولم يذكر سيبويه معنى الإعلام البتّةَ بل قال:(٤) «وأمّا نَعَمْ فعِدةٌ وتصديقٌ، وأمّا بَلَى فيوجَب بها بعد النفي». وكأنّه رأى أنّه إذا قيل: «هل قام زيدٌ»؟ فقيل: / ١٣٩ «نعمْ» فهي لتصديق ما بعد الاستفهام. والأَولى ما ذكرناه من أنّها للإعلام إذْ لا يصحّ أن تقول لقائلِ ذلك: «صدقتَ» لأنّه إنشاءٌ لا خبرٌ.

واعلمْ أنه إذا قيل: «قامَ زيدٌ» فتصديقه «نعمْ» وتكذيبه «لا»، ويمتنع دخول «بَلَى» لعدم النفي، وإذا قيل: «ما قامَ زيدٌ» فتصديقه «نعمْ» وتكذيبه «بَلَى»، ومنه(٥): ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لنْ يُبعَثُوا. قُلْ: بَلَى﴾، ويمتنع دخول «لا» لأنّها لنفي الإثبات لا لنفي النفي، وإذا قيل: «أقامَ زيدٌ»؟ فهو مِثل «قامَ زيدٌ»(٦) ـ أعني أنّك تقول إنْ أثبتَّ القيامَ: «نعمْ»، وإنْ نفيتَه: «لا»، ويمتنع دخول «بَلَى» ـ وإذا قيل: «ألم يقمْ زيدٌ»؟ فهو مثل «لم يقمْ زيدٌ» فتقول إنْ(٧) أثبتَّ القيامَ: «بلَى» ويمتنع دخول «لا»، وإنْ نفيتَه قلتَ: «نعمْ». قال الله تعالى(٨): ﴿أَلَم يأتِكُم نَذِيرٌ؟ قالُوا: بَلَى﴾، ﴿أَلَستُ بِرَبِّكُم؟ قالُوا: بَلَى﴾، ﴿أوَلَم تُؤمِنْ؟ قالَ: بَلَى﴾. وعن ابن عبّاس ـ رضي الله عنهما ـ أنّه لو قيل: «نعمْ» في جواب «ألستُ بربّكم»؟ كان كُفرًا.(٩)

والحاصل أنّ «بَلَى» لا تأتي إلّا بعد نفيٍ، وأنَ « لا» لا تأتي إلّا بعد إيجابٍ، وأنّ «نعمْ» تأتي بعدهما. وإنّما جاز(١٠): ﴿بَلَى قَد جاءَتكَ آياتِي﴾ مع أنّه لم يتقدّم أداةُ نفي لأنّ ﴿لَو أنَّ اللهَ هَدانِي﴾ يدلّ على نفي

= بَينَهُم أنْ لَعنَةُ اللهِ علَى الظّالِمِينَ﴾ و١١٣ و١١٤ من سورة الأعراف: ﴿وجاءَ السَّحَرةُ فِرعَونَ، قالُوا: أإنَّ لَنا لَأجْرًا، إن كُنّا نَحنُ الغالِبِينَ؟ قالَ: نَعَمْ، وإنَّكُم لَمِنَ المُقَرَّبِينَ﴾.

(١) في ١: ٢٩٤.

(٢) ط: «لما بيّنّا قبلُ». وقبل: تصحيف لـ «قيل»، لم ينتبه له المحشّون، فذكروا اللفظين جهلًا بكل غباء وافتئات.

(٣) يجوز أن تكون حرف تصديق لما بعدها.

(٤) الكتاب ٢: ٣١٢.

(٥) الآية ٧ من سورة التغابن: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أنْ لَن يُبعَثُوا. قُلْ: بَلَى ورَبِّي لَتُبعَثُنَّ، ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِما عَمِلتُم. وذلِكَ علَى اللهِ يَسِيرٌ﴾. وزاد آخرَها في ط: ورَبِّي.

(٦) ط: ما قام زيد.

(٧) ط: إذا.

(٨) الآيات: ٨ و٩ من سورة الملك لا ٨ فقط كما جاء في ط و١٧٢ من سورة الأعراف و٢٦٠ من سورة البقرة.

(٩) ط: لكان كفرًا.

(١٠) الآيات ٥٧ ـ ٥٩ من سورة الزمر: ﴿أو تَقُولَ: لَو أنَّ اللهَ هَدانِي لَكُنتُ مِنَ المُتَّقِينَ. أو تَقُولَ حِينَ تَرَى العَذابَ: لَو أنَّ لِي كَرَّةً، =

هدايته، ومعنى الجواب حينئذ: بلَى قد هدَيْتُكَ بَمجيءِ الآياتِ، أي: قد أرشدتُك بذلك مثلَ[١]: ﴿وأمّا ثَمُودُ فهَدَيناهُم﴾.

وقال سيبويه في «باب النعت»[٢] في مناظرة جرت بينه وبين بعض النحويّين: فيقال له: «ألستَ تقول: كذا[٣]»؟ فإنّه لا يجد بُدًّا من أن يقول: «نعمْ»، فيقال له: «أفلستَ تفعل كذا»؟ فإنه قائلٌ: «نعمْ»،[٤] فزعم ابن الطَّراوة أنّ ذلك لحنٌ، وقال جماعة من المتقدّمين والمتأخّرين منهم الشَّلَوبينُ: إذا كان قبل النفي استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرّد، وإن كان مرادًا به التقريرُ فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفي رعيًا للفظه، ويجوز عند أمن اللَّبس أن يُجاب بما يُجاب به الإيجاب رعيًا لمعناه. ألا ترى أنّه لا يجوز بعده دخولُ «أحدٌ» ولا الاستثناءُ المفرَّغ؟ لا يقال: أليس أحدٌ في الدار؟ ولا: أليس في الدار إلّا زيدٌ؟[٥] وعلى ذلك قولُ الأنصار[٦] للنبي ﷺ، وقد قال لهم: «أَلَستُم تَرَونَ لَهُم ذلِكَ»؟:«نَعَمْ»، وقولُ جَحدر:[٧]

٦٥٠ ـ أَلَيسَ اللَّيلُ يَجمَعُ أُمَّ عَمرٍو ... وإيّانا؟ فذاكَ بِنا تَداني
نَعَمْ، وأرَى الهِلالَ كَما تَراهُ ... ويَعلُوها النَّهارُ كَما عَلاني

وعلى ذلك جرى كلام سيبويه.[٨]

وقال ابن عُصفور:[٩] أجرَتِ العربُ التقرير في الجواب مُجرى النفي المحض، وإن كان[١٠] إيجابًا

= فأكُونَ مِنَ المُحسِنِينَ. بَلَى قَد جاءَتْكَ آياتِي، فكَذَّبتَ بِها واستَكبَرتَ وكُنتَ مِنَ الكافِرِينَ﴾، وما بعدُ هو منها قبلُ.

(١) الآية ١٧ من سورة فصلت. ط: لذلك مثل.

(٢) كذا، والنص من الكتاب ٢: ٣١٢ في باب عدّة ما يكون عليه الكلم.

(٣) زاد هنا في ط: وكذا.

(٤) كذا أيضًا، وفي مطبوعة الكتاب: «بلَى». فقول ابن الطراوة وما كان ردًّا عليه مبنيّان على نسخة تخالف ما في المطبوعة، فلا وضع ولا تحريف خلافًا لما زعم المحشّي.

(٥) بل يقال مثل ذلك في التقرير لا في التحقيق كما سيرد لابن عصفور بعدُ تعليقًا على بيتي جحدر.

(٦) كذا كذلك، والقول هو قول المهاجرين للأنصار. انظر الحديث في عقود الزبرجد ٣: ٢٨٠ وغريب الحديث ٢: ١٢٣ وأمالي ابن الشجري ٢: ٦٤، وتخريج الرضي لأحاديث شرح الكافية ص ٢٧٦ وورد فيه «بلى» مكان: نعم. وزاد هنا في ط: رضي الله تعالى عنهم.

(٧) البيتان في الخزانة ٤: ٤٨٠. والتداني: التقارب. وإثبات الياء هنا في القافية واجب لأن التنوين محذوف في الوقف فلم يلتقِ ساكنان.

(٨) زاد هنا المحشّي تبعًا للناشرين: والمُخطِّئُ مُخْطِئٌ.

(٩) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٨٥.

(١٠) سقطت من ط.

في المعنى، فإذا قيل: «أَلَم أُعطِكَ درهمًا»؟ قيلَ في تصديقه: «نعمْ» وفي تكذيبه: «بلَى». وذلك لأنّ المقرِّ[1] قد يوافقك فيما تدّعيه وقد يخالفك، فإذا قال: «نعمْ» لم تَعلم:[2] هل أراد «نعم لم تُعطِني» على اللفظ أو «نعم أعطيتني» على المعنى؟ فلذلك أجابوه على اللفظ ولم يلتفتوا إلى المعنى. وأمّا «نعمْ» في بيت جَحدر فجواب لغير مذكور، وهو ما قدّره في اعتقاده من أنّ الليل يجمعه وأُمَّ عمرو، وجاز ذلك لأمن اللبس لعِلمه أنّ كل أحد يعلم أنّ الليل يجمعه وأُمَّ عمرو، أو هو جواب لقوله: «وأرَى الهلالَ» البيتَ، وقدّمه عليه ـ قلتُ:[3] أو لقوله: «فذاكَ بنا تَدانِي» وهو أحسن ـ قال:[4] وأمّا قول الأنصار فجاز لزوال اللَّبس لأنه قد عُلم أنّهم يريدون «نعم نعرفُ لهم ذلك». وعلى هذا يُحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير. انتهَى.

ويتحرّر على هذا أنّه لو أُجيب «ألستُ بربّكم» بـ«نعمْ» لم يَكفِ في الإقرار لأن الله ـ سبحانه وتعالى ـ أوجب في الإقرار بما يتعلّق بالربوبية العبارةَ التي لا تحتمل غير المعنى المُرادِ من المُقِرّ.[5] ولهذا لا يدخل في الإسلام بقوله: «لا إلٰـهٌ إلّا اللهُ» برفع «إلٰه» لاحتماله لنفي الوحدة[6]. ولعلّ ابن عباس رضي الله عنهما إنّما قال: «إنّهم لو قالوا «نعمْ» لم يكن إقرارًا كافيًا»،[7] وجوّز الشَّلَوبينُ أن يكون مراده أنّهم لو قالوا: «نعمْ» جوابًا للملفوظ به على ما هو الأفصح لكان كُفرًا،[8] إذ الأصل تطابقُ الجواب والسؤال / ١٤٠ لفظًا. وفيه نظر لأنّ التكفير لا يكون بالاحتمال.

---

(١) ق: المقول.

(٢) عند المحشّي: «لم يُعلَم» مع أنه أورد عبارة ابن عصفور في تعليقه: لم تَدرِ.

(٣) هذا اعتراض من ابن هشام بين كلام ابن عصفور، وهو قول لأبي حيّان. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٠. وقد غفل عن ذلك المحشّي في التجنّي على ابن هشام.

(٤) سقطت من خ وش وط. والقول بعدُ هو للمهاجرين كما ذكرنا قبل.

(٥) ق: المقرر.

(٦) زاد هنا في ط: فقط.

(٧) هذا يعني الشك فيما روي عن ابن عباس من لفظ.

(٨) ط: كُفْرًا.

حرف الهاء

٩٣ ـ الهاء المُفرَدة

على خمسة أوجُه:

أحدُها: أن تكونَ ضميرًا للغائب، وتُستعملَ في موضعَي الجرّ[١] والنصب نحو[٢]: ﴿قالَ لَهُ صاحِبُهُ، وهُوَ يُحاوِرُهُ﴾.

والثاني: أن تكون حرفًا للغَيبة، وهي الهاء في «إيّاهُ». فالتحقيق[٣] أنّها حرف لمجرّد معنى الغَيبة، وأنّ الضمير «إيّا» وحدها.

والثالث: هاء السكت، وهي اللاحقة لبيان حركةٍ أو حرفٍ نحو[٤]: ﴿ما هِيَهْ﴾؟ ونحو: ههُناهْ[٥] ووا زَيداهْ. وأصلها أن يوقف عليها، وربّما وُصلتْ بنيّة الوقف.

والرابع: المُبدَلة من همزة الاستفهام كقوله:[٦]

٦٥١ ـ وأتَى صَواحِبُها، فقُلْنَ: هَذا الَّذي ... مَنَحَ المَوَدّةَ غَيرَنا، وجَفانا؟

والتحقيق ألّا تُعَدّ هذه لأنها ليست بأصل.[٧] على أنّ بعضهم زعم أنّ الأصل «هذا»[٨] فحُذِفَت الألف.[٩]

والخامس: هاء التأنيث نحو «رَحمَهْ» في الوقف، وهو قول الكوفيّين، زعموا أنّها الأصل وأنّ التاء في الوصل[١٠] بدل منها، وعكسَ ذلك البصريّون. والتحقيق ألّا تُعَدَّ، ولو قلنا بقول الكوفيّين، لأنها جزءُ كلمةٍ[١١] لا كلمةٌ.

---

(١) ط: موضعيْ الجرّ.

(٢) الآية ٣٧ من سورة الكهف: ﴿قالَ لَهُ صاحِبُهُ، وهُوَ يُحاوِرُهُ: أكَفَرتَ بِالَّذي خَلَقَكَ مِن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطفَةٍ ثُمَّ سَوّاكَ رَجُلًا﴾؟

(٣) خ وط: والحق.

(٤) الآية ١٠ من سورة القارعة: ﴿وما أدراكَ: ماهِيَهْ﴾؟

(٥) ط: ها هناه.

(٦) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٢٠٨. وهذا يعني: أذا؟

(٧) ط: بأصلية.

(٨) يعني اسم الإشارة مع «ها».

(٩) أي: فحذفت رسمًا، والأصل «ها ذا»، والهاء هنا هي من «ها» التنبيهية.

(١٠) ق: في أصل الوصل.

(١١) ق: جزء من كلمة.

٩٤ ـ ها

على ثلاثة أوجُه:

أحدُها: أن تكون اسمًا لفعلٍ وهو «خُذْ» ويجوز مدّ ألفها. ويُستعملان بكاف الخطاب وبدونها، ويجوز في الممدودة أن يُستغنَى[١] عن الكاف بتصريف همزتها تصاريفَ الكاف فيقال: «هاءَ» للمذكّر بالفتح، و«هاءِ» للمؤنّث بالكسر، وهاؤُما وهاؤُنَّ وهاؤمْ. ومنه[٢]: ﴿هاؤُمُ اقرَؤُوا كِتابِيَهْ﴾.

الثاني:[٣] أن تكونَ ضميرًا للمؤنّث، فتُستعملَ مجرورةَ الموضع ومنصوبتَه نحو[٤]: ﴿فألْهَمَها فُجُورَها وتَقْواها﴾.

والثالث: أن تكونَ للتنبيه، فتدخلَ على أربعة: أحدُها: الإشارةُ غيرُ المختصّة بالبعيد نحو «هذا» بخلافِ: ثَمَّ وهَنّا[٥] بالتشديد وهُنالِكَ، والثاني: ضميرُ الرفعِ المُخبَرُ عنه باسم إشارة نحو[٦]: ﴿ها أنْتُم أُولاءِ﴾ ـ وقيل: «إنّما كانت داخلة على الإشارة فقُدِّمتْ»، فرُدّ بنحو[٧]: ﴿ها أنْتُم هٰؤُلاءِ﴾، فأُجيب بأنها أُعيدتْ توكيدًا ـ والثالث: نعتُ «أيّ» في النداء نحو: يا أيُّها الرَّجلُ. وهي في هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء، قيل: وللتعويض عمّا تضاف إليه «أيٌّ». ويجوز في هذه في لغة بني أسد أن تُحذف ألفها وأن تُضمّ هاؤها إتباعًا. وعليه قراءة ابن عامر[٨]: ﴿أيُّهُ الثَّقَلانِ﴾، [﴿أيُّهُ السّاحِرُ﴾، ﴿أيُّهُ المُؤمِنُونَ﴾]، بضم الهاء في الوصل. والرابع: اسمُ الله ـ تعالى ـ في القسَم عند حذف الحرف،[٩] يقال: «ها أللهِ» بقطع الهمزة ووصلها،[١٠] وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.[١١]

---

(١) ب: أن تَستغني.

(٢) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٣) ط: والثاني.

(٤) الآية ٨ من سورة الشمس.

(٥) ط: وهِنّا.

(٦) الآية ١١٩ من سورة آل عمران: ﴿ها أنتُم أُولاءِ، تُحِبُّونَهُم ولا يُحِبُّونَكُم، وتُؤمِنُونَ بِالكِتابِ كُلِّهِ﴾. خ وط: باسم الإشارة نحو.

(٧) الآية ٦٦ من سورة آل عمران: ﴿ها أنتُم هٰؤُلاءِ حاجَجتُم فِيما لَكُم بِهِ عِلمٌ﴾.

(٨) الآيات: ٣١ من سورة الرحمن ﴿سَنَفرُغُ لَكُم أيُّها الثَّقَلانِ﴾ و٤٩ من سورة الزخرف: ﴿يا أيُّها السّاحِرُ، ادعُ لَنا رَبَّكَ بِما عَهِدَ عِندَكَ. إنَّنا لَمُهتَدُونَ﴾ و٣١ من سورة النور. وما بين معقوفين تتمة من خ وق وب وط بخلاف في الترتيب.

(٩) أي: حرف القسم.

(١٠) يعني: «ها اللهِ» لا «هاللهِ» كما زعم المحشّي. وما زعمه يرد فيما يلي بعدُ مع: هأللهِ.

(١١) أي: هأللهِ. وهذا يرجح أن الهاء بدل من حرف القسم.

٩٥ ـ هَل

حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابيِّ دُون التصوُّر ودُون التصديق السلبيِّ، فيمتنع نحوُ «هل زيدًا ضربتَ»؟ لأن تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحوُ «هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو»؟ إذا أُريد بـ «أمِ» المتصلةُ، و«هل لم يقمْ زيدٌ»؟ ونظيرُها في الاختصاص بطلب التصديق «أمِ» المنقطعةُ، وعكسُهما «أمِ» المتصلةُ وجميعُ أسماء الاستفهام فإنّهنّ لطلب التصوّر لا غيرُ، وأعمُّ من الجميعِ الهمزةُ فإنّها مشترَكة بين الطلبَينِ. وتفترق «هَل» من الهمزة من عشَرة أوجُه:

أحدُها: اختصاصُها بالتصديق، والثاني: اختصاصُها بالإيجاب. تقول: «هل قامَ»؟[1] ويمتنع «هل لم يقمْ»؟ بخلاف الهمزة نحو[2]: ﴿أَلَم نَشرَحْ﴾؟ ﴿أَلَن يَكفِيَكُم﴾؟ ﴿أَلَيسَ اللهُ بِكافٍ عَبدَهُ﴾؟ وقال:[3]

٦٥٢ ـ ألا طِعــانَ؟ ألا فُرســانَ عــادِيــةً؟

والثالث: تخصيصُها المضارعَ بالاستقبال نحو: هل تسافر؟ بخلاف الهمزة نحو: أتظنُّه قائمًا؟ وأمّا قول ابن سِيدَهْ في «شرح الجُمل»: «لا يكون الفعل المستفهَم عنه إلّا مستقبلًا» فسهوٌ.[4] قال الله سبحانه وتعالى[5]: ﴿فهَل وَجدتُم ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا﴾؟ وقال زُهير:[6]

٦٥٣ ـ فمَن مُبْلِغُ الأحــلافِ عَنِّــي رِسالةً ... وذُبــيــانَ؟ هَــل أقسَــمتُمُ كُلَّ مُقسَــمِ؟

والرابع والخامس والسادس: أنّها لا تدخل على الشرط ولا على «إنَّ» ولا على اسم بعده فعلٌ في الاختيار،[7] بخلاف الهمزة بدليل[8]: ﴿أفإنْ مِتَّ فهُمُ الخالِدُونَ﴾؟ / ١٤١ ﴿أإنْ ذُكِّرتُم﴾؟ ﴿أإنَّكَ لَأنتَ يُوسُفُ﴾؟ ﴿أبَشَرًا مِنّا واحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾؟ والسابع والثامن: أنّها تقع بعد العاطف لا قبله، وبعد «أم» نحو[9]:

---

(١) عند المحشّي: «هل زيد قائم»، مع إيراده في التعليق ما ذكرنا.

(٢) الآيات: ١ من سورة الشرح: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ و١٢٤ من سورة آل عمران: ﴿أَلَن يَكفِيَكُم أنْ يُمِدَّكُم رَبُّكُم بِثَلاثةِ آلافٍ مِنَ المَلائكةِ مُنزَلِينَ﴾؟ و٣٦ من سورة الزمر.

(٣) مضى تحت الرقم ١٠٧. ط: عادِيةٌ.

(٤) قول ابن هشام «فسهو» خبرٌ للمبتدأ «قولُ»، وليس من كلام ابن سيده كما جعله صاحب المعجم.

(٥) الآية ٤٤ من سورة الأعراف.

(٦) البيت في ديوانه ص ١٨. والأحلاف: حلفاء ذبيان جمع حِلف. وفي الأصل وخ: الأحلافَ.

(٧) الاختيار أي: النثر.

(٨) الآيات: ٣٤ من سورة الأنبياء: ﴿وما جَعَلْنا لِبَشَرٍ مِن قَبلِكَ الخُلدَ. أفإن مِتَّ فهُمُ الخالِدُونَ﴾؟ و١٩ من سورة يس: ﴿قالُوا: طائرُكُم مَعَكُم. أإنْ ذُكِّرتُم؟ بَل أنتُم قَومٌ مُسرِفُونَ﴾ ـ وزاد آخرَها في ن وط: بَل أنتُم قَومٌ مُسرِفُونَ ـ و٩٠ من سورة يوسف و٢٤ من سورة القمر.

(٩) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف. والفاء في هذه الآية الكريمة حرف استئناف لا حرف عطف خلافًا لما زعم ابن هشام وغيره. انظر المفصل ص ١٧٨٨. وهم كثيرًا ما يتسمّحون في ذلك.

﴿فهَل يُهلَكُ إلّا القَومُ الفاسِقُونَ﴾؟ وفي الحديث[١]: «وهَل تَرَكَ لَنا عَقِيلٌ مِن رِباعٍ»؟ وقال:[٢]

٦٥٤ ـ لَيتَ شِعرِي: هَل ثُمَّ هَل آتِيَنْهُم

وقال تعالى[٣]: ﴿قُلْ: هَل يَستَوِي الأعمَى والبَصِيرُ؟ أم هَل تَستَوِي الظُّلُماتُ والنُّورُ﴾؟

التاسع: أنّها[٤] يُراد بالاستفهام بها النفيُ، ولذلك دخلتْ على الخبَر بعدها «إلّا» في نحو[٥]: ﴿هَل جَزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ﴾؟ والباءُ في قوله:[٦]

٦٥٥ ـ ألا هَل أخُو عَيشٍ لَذِيذٍ بِدائمِ؟

وصحّ العطف في قوله:[٧]

٦٥٦ ـ وإنَّ شِفاءً عَبْرةٌ مُهَراقَةٌ وهَل عِندَ رَسمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ؟

[ويُروَى: شِفائي]،[٨] إذ لا يُعطف الإنشاءُ على الخبر.

فإن قلتَ: قد مرّ لكَ في صدر الكتاب أنّ الهمزة تأتي لمِثلِ ذلك مثلَ[٩]: ﴿أفأصفاكُم رَبُّكُم بِالبَنِينَ﴾؟ ألا ترى أنّ الواقع أنّه ـ سبحانه ـ لم يُصفِهم بذلك؟ قلتُ: إنّما مرّ أنّها للإنكار على مدَّعي ذلك، ويلزم من ذلك الانتفاءُ لا أنّها للنفي ابتداءً، ولهذا لا يجوز «أقام إلّا زيدٌ»؟ كما يجوز «هل قام إلّا زيدٌ»؟[١٠] ﴿فهَل علَى الرُّسُلِ إلّا البَلاغُ المُبِينُ﴾؟ ﴿هَل يَنظُرُونَ إلّا السّاعةَ﴾؟ وقد يكون الإنكار مُقتضِيًا لوقوع الفعل على العكس من هذا، وذلك إذا كان بمعنى: ما كان ينبغي لك أن تفعل، نحو: أتَضرب زيدًا وهو أخوك؟ ويتلخّص أنّ الإنكار على ثلاثة أوجُه: إنكارٌ على مَن ادَّعى وقوعَ الشيء ويلزمُ من هذا النفيُ، وإنكارٌ على

---

(١) الحديث ١٣٥١ في صحيح مسلم. والرباع: المنازل جمع رَبع.

(٢) صدر بيت للكميت في ديوانه ص ١٧٩ عجزه مقحم في ط:

أو يَحُولَنْ دُونَ ذاكَ حِمامُ؟

وشعري أي: علمي. وعند المحشّي: «آتِيَنَّهُم». والحمام: الموت.

(٣) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٤) علق عليها المحشّي باضطراب وتشتت. ط: أنّه.

(٥) الآية ٦٠ من سورة الرحمن.

(٦) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٨٦٣ صدره:

يَقُولُ، إذا اقلَولَى علَيها وأقرَدَتْ

يهجو خصمه بإتيان أُتن الحمير. واقلولى: ارتفع. وعليها أي: على الأتان. وأقردت: سكنت.

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٤. وفي الأصل وط: «شِفائي». ومُهَراقة: مسفوحة. ط: «مُهْراقةٌ». والدارس: العافي.

(٨) تتمة من خ وب.

(٩) الآية ٤٠ من سورة الإسراء: ﴿أفأصفاكُم رَبُّكُم بِالبَنِينَ، واتَّخَذَ مِنَ المَلائكةِ إناثًا؟ إنَّكُم لَتَقُولُونَ قَولًا عَظِيمًا﴾.

(١٠) الآيتان: ٣٥ من سورة النحل و٦٦ من سورة الزخرف.

مَن أوقع الشيء ـ ويَختصّان بالهمزة ـ وإنكارٌ لوقوع الشيء، وهذا هو معنى النفيِ، وهو[1] الذي تنفرد به «هل» عن الهمزة.

العاشر:[2] أنّها تأتي بمعنى «قَد»، وذلك مع الفعل. وبذلك فَسّر قولَه تعالى[3]: ﴿هَل أَتَى [عَلَى الإنسانِ]﴾؟ جماعةٌ منهم ابن عبّاس ـ رضي الله عنه ـ والكسائي والفرّاء والمبرّد، قال في «مُقتضَبه»:[4] هل: للاستفهام نحو: هل جاء زيدٌ؟ وتكون[5] بمنزلة «قَد» نحو قوله جلَّ اسمُه: «هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ»؟ انتهَى.

وبالغَ الزمخشري فزعم أنّها أبدًا بمعنى «قَد» وأنّ الاستفهام إنّما هو مستفاد من همزة مقدّرة معها، ونقله في «المفصَّل»[6] عن سيبويه فقال: وعند سيبويه أنّ «هل» بمعنى «قَد»، إلّا أنّهم تركوا الألف[7] قبلها لأنّها لا تقع إلّا في الاستفهام. وقد جاء دخولها عليها في قوله:[8]

٦٥٧ ـ سائلْ فَوارِسَ يَربُوعٍ بِشَدّتِنا: أَهَل رأَونا بِسَفحِ القاعِ ذِي الأكَمِ؟

انتهَى. ولو كان كما ذكر[9] لم تدخل إلّا على الفعل كـ «قَد»، [وثَبَتَ في كتاب سيبويه ـ رحمه الله ـ ما نقله عنه]،[10] ذَكره في «باب أَمِ» المتصلة، ولكنْ فيه أيضًا ما قد يخالفه. فإنّه قال في «باب عِدّة ما يكون عليه الكَلِم» ما نصّه: «وهَل، وهي للاستفهام»، ولم يزد على ذلك. وقال الزمخشري في «كشّافه»:[11] هل أَتَى أي: قد أَتَى، على معنى التقرير والتقريب جميعًا أي: أتى على الإنسان قبلَ زمانٍ قريبٍ طائفةٌ من الزمان

(١) ق: وهذا.

(٢) ط: والعاشر.

(٣) الآية ١ من سورة الإنسان: ﴿هَل أَتَى عَلَى الإنسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ لَم يَكُن شَيئًا مَذكُورًا﴾. وما بين معقوفين تتمة من خ وق وب، وزاد في ش وط: حِينٌ مِنَ الدَّهرِ.

(٤) في ١: ٤٣.

(٥) ش وط: وقد تكون.

(٦) في ص ٣١٩.

(٧) أي: الهمزة.

(٨) البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٥٥. وبشدتنا أي: عن حملتنا عليهم في الحرب. والقاع: ما استوى من الأرض. والأكم: المرتفعات من الأرض واحدتها أكمة.

(٩) ط: زعم.

(١٠) هذا في خ وق وب وط، والعبارة مضطربة في النسخ. وفي الأصل: «ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه. ذكره في باب أم المتصلة ولكن فيه أيضًا ما قد يخالفه فإنه قال»، وأُلحق بعده وفي حاشية ن: «ولم أر في كتاب سيبويه ما نقله عنه. إنما قال». وهو في ش بخلاف يسير. وما أثبتُّه هو من النسخ التي هي من أواخر ما كتب المصنّف. فقد ذكر أولًا أنه لم ير ذلك في «الكتاب» ثم رأى ما هو الصواب فعدّل رأيه، وقد اضطرب المحشّون والناشرون في إثبات ما يجب وتفسير ما هو حاصل. وانظر قول سيبويه في الكتاب ١: ٥١ و٤٩٢ وحاشية الدسوقي ٢: ١٦.

(١١) في ٣: ٢٩٥.

الطويل الممتدّ لم يكن فيه شيئًا مذكورًا، بل شيئًا مَنسِيًّا نُطفةً في الأصلاب. والمراد بالإنسان الجنس بدليل[١]: ﴿إنّا خَلَقْنا الإنسانَ مِن نُطْفةٍ﴾. انتهَى.

وفسّرها[٢]غيره بـ «قَد» خاصّة ولم يحملوا «قَد» على معنى التقريب بل على معنى التحقيق، وقال بعضهم: معناها التوقُّع، وكأنه قيل لقوم يتوقّعون الخبر عما أتى على الإنسان ـ وهو آدم عليه الصلاة والسلام ـ قال: والحِين: زمنُ كونه طِينًا. وفي «تسهيل»[٣] ابن مالك أنه تتعيّن مرادَفةُ «هل» لـ «قَد» إذا دخلتْ عليها الهمزةُ. يعني: كما في البيت، ومفهومُه أنّها لا تتعيّن لذلك إذا لم تدخل عليها[٤]. بل قد تأتي لذلك كما في الآية، وقد لا تأتي له، وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري، فزعموا أنّ «هل» لا تأتي بمعنى «قَد» أصلًا. وهذا هو الصواب عندي إذ لا متمسَّك لمن أثبت ذلك إلّا أحدُ ثلاثة أُمور:

أحدها: / ١٤٢ تفسير ابن عبّاس رضي الله عنه.[٥] ولعله إنّما أراد أنّ الاستفهام في الآية للتقرير وليس باستفهام حقيقي، وقد صرّح بذلك جماعة من المفسّرين فقال بعضهم:[٦] «هل» هنا للاستفهام التقريري، والمقرَّر به من أنكر البعث، وقد عُلم أنّهم يقولون: «نعمْ قد مضى دهرٌ طويل لا إنسان فيه»، فيقال لهم: «فالذي أحدث الناسَ بعد أن لم يكونوا كيف يمتنع عليه إحياؤهم بعد موتهم»؟ وهو معنى قوله تعالى[٧]: ﴿ولَقَد عَلِمتُمُ النَّشْأةَ الأُولَى. فلَولا تَذَكَّرُونَ﴾ أي: فهلّا تذكَّرون فتَعلمون أنّه[٨] مَن أنشأ شيئًا بعد أن لم يكن قادرٌ على إعادته بعد عدمه. انتهى.

وقال آخَر مثلَ ذلك، إلّا أنه فسّر الحِين بزمن التطوير[٩] في الرحِم، فقال: «المعنى: أَلَم يأتِ على الناس حينٌ من الدهر كانوا فيه نُطفًا ثمّ عَلَقًا ثمّ مُضَغًا إلى أن صاروا شيئًا مذكورًا»؟ وكذا قال الزجّاج،[١٠] إلّا أنّه حمل «الإنسان» على آدمَ ـ عليه الصلاة والسلام ـ فقال: المعنى: أَلَم يأتِ على الإنسان حينٌ من الدهر كان فيه تُرابًا وطِينًا إلى أن نُفخ فيه الرُّوحُ؟ انتهَى. وقال بعضهم: لا تكون «هل» للاستفهام التقريري،

---

(١) الآية ٢ من سورة الإنسان.

(٢) ن: وقد فسرها.

(٣) في ص ٢٤٢.

(٤) أُلحق هنا بحاشية الأصل: الهمزة.

(٥) المراد هو ما ذكره ابن عباس منذ قليل في تفسير الآية لا كتابه كما زعم المحشّي ثم خلّط في ذكر تفسير عكرمة والتنوير واسم الكتاب أيضًا.

(٦) انظر مشكل إعراب القرآن لمكّيّ ٢: ٤٣٤.

(٧) الآية ٦٢ من سورة الواقعة. خ وب: النَّشاءةَ.

(٨) ط: أنّ.

(٩) ط: التصوير.

(١٠) انظر معاني القرآن ٥: ٢٥٧.

وإنّما ذلك من خصائص الهمزة. وليس كما قال. وذكر جماعة من النحويّين أنّ «هل» تكون بمنزلة «إنّ» في إفادة التأكيد،[1] والتحقيق، وحملوا على ذلك[2]: ﴿هَل في ذلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾؟ وقدّروه جوابًا للقسَم، وهو بعيد.

والدليل الثاني: قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مَقاصدهم، وقد مضى أنّ سيبويه لم يقل ذلك،[3] والثالث: دخول الهمزة عليها في البيت،[4] والحرف لا يدخل على مثله في المعنى، وقد رأيتُ عن السِّيرافي أنّ الرواية الصحيحة «أمْ هلْ»، و«أمْ» هذه منقطعة بمعنى «بل» فلا دليل، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذٌّ، فيمكن تخريجه[5] على أنّه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد، على سبيل التوكيد كقوله:[6]

٦٥٨ ـ ولا لِلِمـــا بِهِـــم أبَـــدًا دَواءُ

بل الذي في ذلك البيت أسهلُ لاختلافِ اللفظين وكونِ أحدهما على حرفين، فهو كقوله:[7]

٦٥٩ ـ فأصبَحَ لا يَسألُنَهُ عَن بِما بِهِ

٩٦ ـ هُوَ وفروعُه

تكون أسماءً ـ وهو الغالب ـ وأحرُفًا في نحو: زيدٌ هُوَ الفاضلُ، إذا أُعرب فصلًا وقلنا: لا موضعَ له من الإعراب. وقيل: هي[8] مع القول بذلك أسماءٌ كما قال الأخفش في نحو «صَهْ ونَزالِ»: أسماءٌ لا محلّ لها، وكما في الألف واللام في نحو «الضّارب» إذا قدرناهما اسمًا.

---

(١) ط: التوكيد.

(٢) الآية ٥ من سورة الفجر.

(٣) كذا قول ابن هشام، وهو مبنيّ على رأيه الأول فيما ذكر من المعنى العاشر قبل قليل، وقد غفل عما بدا له بعدُ وما أجراه من التعديل. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٦.

(٤) يعني بيت زيد الخيل المتقدم.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٣٤٤.

(٦) مضى تحت الرقم ٣٢٩.

(٧) صدر بيت في الخزانة ٤: ١٦٢ أُقحم عجزه في ط:

أصَعَّـــدَ فـــي عُلْـــوِ الهَـــوَى أم تَصَـــوَّبـــا؟

وصعّد: ارتفع. والجملة: في محل نصب مفعول به ثان. وصوّب: انحدر.

(٨) خ وب: هو.

حرف الواو

٩٧ ـ الواو المُفرَدة

انتهى مجموع ما ذُكر من أقسامها إلى أحدَ عشَرَ:[١]

١ ـ الأوّل: العاطفة، ومعناها مُطلَقُ الجمعِ، فتعطف الشيء على مُصاحِبِه نحو[٢]: ﴿فأنجَيناهُ وأصحابَ السَّفينةِ﴾، وعلى سابقِه نحو[٣]: ﴿ولَقَد أرسَلْنا نُوحًا وإبراهِيمَ﴾، وعلى لاحقِه نحو[٤]: ﴿كَذلِكَ يُوحِي إلَيكَ وإلَى الَّذِينَ مِن قَبلِكَ﴾. وقد اجتمع هذان[٥] في: ﴿ومِنكَ ومِن نُوحٍ وإبراهِيمَ ومُوسَى وعِيسَى ابنِ مَريَمَ﴾. فعلى هذا إذا قيل: «قامَ زيدٌ وعمرٌو» احتَمل ثلاثة مَعانٍ. قال ابن مالك: وكونُها للمعيّة[٦] راجحٌ وللترتيب كثيرٌ ولعكسه قليلٌ. انتهَى. ويجوز أن يكون بين متعاطفَيها تقاربٌ أو تراخٍ نحو[٧]: ﴿إنّا رادُّوهُ إلَيكِ وجاعِلُوهُ مِنَ المُرسَلِينَ﴾، فإنّ الردَّ بُعيدَ إلقائه في اليمّ، والإرسالَ على رأس أربعين سنة.

وقولُ بعضهم: «إنّ معناها الجمعُ المطلقُ» غيرُ سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق،[٨] وإنّما هي للجمع لا بقيدٍ. وقولُ السِّيرافي:[٩] «إنّ النحويّين واللغويّين أجمعوا على أنّها لا تفيد الترتيب» مردودٌ، بل قال بإفادتها إيّاه[١٠] قُطرُبٌ والرَّبَعي والفرّاء وثعلب وأبو عُمر الزاهد[١١] وهشام والشافعي،[١٢] ونقل الإمام في «البرهان»[١٣] عن بعض الحنفيّة أنّها للمعيّة. وتَنفرد عن سائر أحرف العطف بخمسةَ عشَرَ حُكمًا:

---

(١) ق: «خمسة عشر». وإنما صارت أحد عشر لأنه أسقط منها واو الثمانية وواو الإنكار وواو التذكّر والواو المبدلة من همزة. وقد اضطرب المحشّون، ولا سيّما محشّي ط، في ذكر العدد وما أسقط منه.

(٢) الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ٢٦ من سورة الحديد.

(٤) الآية ٣ من سورة الشورى.

(٥) يعني: العطف على اللاحق وعلى السابق. والآية هي ٧ من سورة الأحزاب. وليس «بن مريم» في خ وق وب وش.

(٦) أي: المعية اللغوية بالاجتماع هنا وفيما بعد قليل، لا الإعرابية التي تكون فيها الواو للتنصيص على المعية، ولم ينبّه المحشّون على ذلك. وانظر التسهيل ص ١٧٤ وشرح التسهيل ٣: ٣٤٧.

(٧) الآية ٧ من سورة القصص.

(٨) الحقّ أن ذكر المطلق هنا ليس قيدًا وإنما هو بيان للإطلاق. المنصف ٢: ٣١.

(٩) انظر الجنى الداني ص ١٥٨.

(١٠) الجنى الداني ص ١٥٨ ـ ١٦٠.

(١١) هو غلام ثعلب محمد بن عبد الواحد أحفظُ الناسِ للغة توفي سنة ٣٤٥. البغية ١: ١٦٤. ط: وأبو عمرو الزاهد.

(١٢) انظر المنصف للشمني ٢: ١٠٤.

(١٣) هذا الكتاب في أصول الفقه لإمام الحرمين ضياء الدين عبد الملك الجويني المتوفّى سنة ٤٧٨. وانظر البرهان ١: ٥٠ والجنى الداني ١٦٠.

أحدُها: احتمالُ معطوفِها للمعاني الثلاثة السابقة، والثاني: اقترانُها بـ «إمّا» نحو(١): ﴿إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا﴾، / ١٤٣ والثالث: اقترانُها بـ «لا» إن سُبقتْ بنفي ولم تُقصَدِ المعيّةُ نحو: ما قامَ زيدٌ ولا عَمرٌو، لتُفيد(٢) أنّ الفعل منفيٌّ عنهما في حالتَيِ الاجتماع والافتراق. ومنه(٣): ﴿وما أمْوالُكُم ولا أولادُكُم بِالَّتِي تُقَرِّبُكُم عِندَنا زُلفَى﴾، والعطفُ حينئذ من عطف الجُمل عند بعضهم على إضمار العامل، والمشهورُ أنه من عطف المفردات. وإذا فُقِد أحد الشرطَين(٤) امتنع دخولُها، فلا يجوز نحوُ: قامَ زيدٌ ولا عَمرٌو، وإنّما جازَ(٥): ﴿ولا الضَّالِّينَ﴾ لأنّ في ﴿غَيرِ﴾ معنى النفي، وإنّما جاز قولُه:(٦)

٦٦٠ ـ فاذهَبْ، فأيُّ فَتًى في النّاسِ أحرَزَهُ ... مِن حَتفِهِ ظُلَمٌ دُعجٌ، ولا جَبَلُ؟

لأنّ المعنى: لا فتَى أحرزَه، مثلَ(٧): ﴿فهَل يُهلَكُ إلّا القَومُ الفاسِقُونَ﴾؟ ولا نحوُ(٨) «ما اختصمَ زيدٌ ولا عمرٌو» لأنه للمعيّة(٩) ليسَ غيرُ، وأمّا(١٠): ﴿وما يَستَوِي الأعمَى والبَصِيرُ ولا الظُّلُماتُ ولا النُّورُ ولا الظِّلُّ ولا الحَرُورُ، وما يَستَوِي الأحياءُ ولا الأمْواتُ﴾ فـ «لا» الثانية والرابعة والخامسة زوائدُ لأمن اللَّبس.

والرابع: اقترانُها بـ «لكِنْ» نحو(١١): ﴿ولكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾، والخامس: عطفُ المفرد السببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الربط كـ « مررتُ برجلٍ قائمٍ زيدٌ وأخوهُ» ونحوُ «زيدٌ قامَ(١٢) عمرٌو وغلامُهُ»، وقولِك في «باب الاشتغال»: «زيدًا ضربتُ عَمرًا وأخاهُ»، والسادس: عطفُ العَقد على النيِّف نحو: أحدٌ وعشرون، والسابع: عطفُ الصفات المفرَّقة مع اجتماع منعوتها كقوله:(١٣)

---

(١) الآية ٣ من سورة الإنسان: ﴿إنّا هَدَيناهُ السَّبِيلَ، إمّا شاكِرًا وإمّا كَفُورًا﴾. والمراد هو الاقتران بـ «إما» الثانية.

(٢) ط: ولتفيد.

(٣) الآية ٣٧ من سورة سبأ.

(٤) يعني السبق بالنفي وعدم قصد المعية، لا المبالغة كما زعم المحشّي.

(٥) الآية ٧ من سورة الفاتحة: ﴿صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِم ولا الضّالِّينَ﴾، وما بعدُ هو منها قبلُ.

(٦) البيت للمتنخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ٣٥. وأحرزه أي: حفظه وحماه. والظلم: جمع ظُلْمة. وهي ذهاب النور. والدعج: جمع دعجاء. وهي الشديدة السواد. ط: ولا جِيَلُ.

(٧) الآية ٣٥ من سورة الأحقاف.

(٨) العطف على «نحوُ» وفي الأصل ون: «ولا يجوز». وليس «وإنما جاز... الفاسقون» في ق.

(٩) يعني أن الفعل يفيد المشاركة.

(١٠) الآيات ١٩ ـ ٢٢ من سورة فاطر. وفي الأصل: لا غير وأما.

(١١) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب: ﴿ما كانَ مُحَمَّدٌ أبا أحَدٍ مِن رِجالِكُم، ولكِنْ رَسُولَ اللهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾.

(١٢) ط: قائمٌ.

(١٣) البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٢١٤. والربع: الديار. والمسلوب: المجرّد من الخيام. والبالي: الفانية آثاره. وعند المحشّي: «وبالِ». وإثبات الياء واجب لأن التنوين محذوف في القافية.

٦٦١ ـ بَكَيتُ، وما بُكا رَجُلٍ حَزينٍ عَلى رَبعَينِ: مَسلُوبٍ وبالِي؟

والثامن: عطفُ ما حقُّه التَّثنيةُ أو الجمعُ نحو قولِ الفرزدق:(١)

٦٦٢ ـ إنَّ الرَّزِيّةَ، لا رَزِيّةَ مِثلُها، فِقدانُ مِثلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ

وقولِ أبي نُواس:(٢)

٦٦٣ ـ أقَمنا بِها يَومًا ويَومًا وثالِثًا ويَومًا، لَهُ يَومَ التَّرَحُّلِ خامِسُ

وهذا البيت يَتساءل أهل الأدب عنه(٣) فيقولون: كم أقاموا؟ والجواب: ثمانيةً،(٤) لأنّ «يومًا» الأخيرَ رابعٌ، وقد وُصف بأنّ يوم الترحُّل خامسٌ له، وحينئذ فيكون يوم الترحّل هو الثامن بالنسبة إلى أوّل يوم.

التاسع: عطف ما لا يُستغنَى عنه كـ«اختصمَ زيدٌ وعمرٌو، واشتركَ زيدٌ وعمرٌو»، وهذا من أقوى الأدلّة على عدم إفادتها الترتيبَ. ومن ذلك: جلستُ بين زيد وعمرو. ولهذا كان الأصمعي يقول: الصواب:(٥)

٦٦٤ ـ بَينَ الدَّخُولِ وحَومَلِ

لا «فحَومَلِ». وأجيب بأنّ التقدير: بينَ نَواحي الدَّخول. فهو كقولك: جلستُ بينَ الزّيدِينَ فالعَمرِينَ، أو بأنّ الدّخول مشتمل على أماكن. وتُشاركها في هذا الحُكمِ(٦) «أمِ» المتّصلةُ في نحو: سَواءٌ عليَّ أقمتَ أم قعدتَ. فإنها عاطفةٌ ما لا يُستغنَى عنه.

والعاشرُ والحاديْ عشَرَ: عطفُ العامّ على الخاصّ وبالعكس. فالأوّل نحو(٧): ﴿رَبِّ، اغفِرْ لِي ولِوالِدَيَّ، ولِمنَ دَخَلَ بَيتِي مُؤمِنًا، ولِلمُؤمِنِينَ والمُؤمِناتِ﴾، والثاني نحو(٨): ﴿وإذْ أخَذْنا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثاقَهُم ومِنكَ ومِن نُوحٍ﴾ الآيةَ. ويُشاركُها في هذا الحُكم الأخير «حَتّى» كـ«ماتَ النّاسُ حتّى الأنبياءُ، وقَدِمَ الحاجُّ حتّى المُشاةُ»، فإنّها عاطفة خاصًّا على عامّ.

والثانيْ عشَرَ: عطف عاملٍ حُذِف وبقي معموله على عاملٍ آخرَ مذكورٍ يجمعُهما معنًى واحدٌ كقوله:(٩)

(١) البيت في ديوانه ص ١٩٠ في رثاء المحمدَين أخي الحجاج وابنه.

(٢) البيت في ديوانه ص ٣٧. وبها أي: بدار كسرى. ط: أبي نوافس.

(٣) ط: يتساءل عنه أهل الأدب.

(٤) خ: ثمانيةٌ.

(٥) مضى هو وقول الأصمعي تحت الرقم ٢٩٣.

(٦) في الأصل وق: ويستثنى من هذا الحكم.

(٧) الآية ٢٨ من سورة نوح.

(٨) الآية ٧ من سورة الأحزاب.

(٩) عجز بيت للراعي في ديوانه ص ٢٦٩ والخزانة ٢: ٧٣، وصدره مقحم في ط:

إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يَومًا

٦٦٥ ـ وزجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيُونا

أي: وكَحَّلْنَ العُيُونَ. والجامع بينهما التحسينُ، ولولا هذا التقييدُ[1] لورد: اشتريتُه بدرهمٍ فصاعدًا، إذ التقدير: فذهبَ الثمنُ صاعدًا.[2]

والثالثَ عشَرَ: عطفُ الشيء على مُرادِفه نحوُ[3]: ﴿إنَّما أشكُو بَثِّي وحُزني إلَى اللهِ﴾ ونحوُ: ﴿أُولئكَ علَيهِم صَلَواتٌ مِن رَبِّهم ورَحْمةٌ﴾ ونحوُ: ﴿عِوَجًا / ١٤٤ ولا أمْتًا﴾، وقولِه عليه الصلاة والسلام[4]: «لِيَلِنِي مِنكُم ذَوُو الأحلامِ والنُّهَى»، وقولِ الشاعر:[5]

٦٦٦ ـ وألفَى قولَها كَذِبًا ومَينا

وزعم بعضهم أنّ الرواية «كَذِبًا مُبِينا»، فلا عطف ولا تأكيد. ولك أن تقدّر «الأحلام» في الحديث: جمع حُلُم بضمّتَين. فالمعنى: لِيَلِني البالغون العُقلاء. وزعم ابن مالك[6] أنّ ذلك قد يأتي في «أو» وأنّ منه[7]: ﴿ومَن يَكسِبْ خَطيئةً أو إثمًا﴾. والرابعَ عشَرَ: عطفُ المقدَّم على متبوعه للضرورة كقوله:[8]

٦٦٧ ـ ألا يا نَخْلةً مِن ذاتِ عِرقٍ، عليكِ، ورَحْمةُ اللهِ، السَّلامُ

والخامسَ عشَرَ: عطفُ المخفوض على الجِوار كقوله تعالى[9]: ﴿وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وأرجُلِكُم﴾ فيمن خفض الأرجل، وفيه بحث سيأتي.[10]

---

(١) التقييد هو أن يجمع الفعلين معنى واحدٌ. وفي الأصل: «التفسير». يعني ما ذكر من التحسين الجامع بين الفعلين.

(٢) هذا إذا كان الثمن قد ارتفع بعد شراء المتكلم ولم يشتر هو بعدُ، أمّا إذا اشترى هو بعدُ فلا مسوّغ لذلك التقدير، ويكون صاعدًا: معطوفًا على الجار والمجرور «بدرهم» منصوبًا بالعطف.

(٣) الآيات: ٨٦ من سورة يوسف و١٥٧ من سورة البقرة و١٠٥ ـ ١٠٧ من سورة طه: ﴿ويَسألونَكَ عَنِ الجِبالِ. فقُلْ: يَنسِفُها رَبِّي نَسفًا، فيَذَرُها قاعًا صَفصَفًا، لا تَرَى فِيها عِوَجًا ولا أمْتًا﴾.

(٤) لفظ الحديث هو في السنن الكبرى ٣: ١٣٧ لا ما أحال عليه المحشّي.

(٥) عجز بيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٨٣ صدره:

وقَدَّمَتِ الأديمَ لِراهِشَيهِ

وقدّمت أي: الزّبّاءُ. والأديم: الجلد لمنع سقوط دمه على الأرض. وراهشيه أي: عِرقي ذراعي جذيمة بن الأبرش.

(٦) شرح الكافية الشافية ص ١٢٢٣.

(٧) الآية ١١٢ من سورة النساء: ﴿ومَن يَكسِبْ خَطيئةً أو إثمًا، ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا، فقَدِ احتَمَلَ بُهتانًا وإثمًا مُبِينًا﴾.

(٨) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ والخزانة ١: ١٩٢. والنخلة: كناية عن المرأة. وذات عرق: اسم موضع.

(٩) الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾.

(١٠) انظر القاعدة الثانية في آخر الكتاب.

تنبيه

زعم قوم أنّ الواو قد تخرج عن إفادة مُطلَق الجمع، وذلك على أوجُه:

أحدُها: أن تُستعمل بمعنى «أو»، وذلك على ثلاثة أوجُه:[١] أحدُها أن تكون بمعناها في التقسيم كقولِك: الكلمة اسم وفعل وحرف، وقولِه:[٢]

٦٦٨ ـ كَمـا النّـاسِ: مَـجـرُومٌ علَيـهِ وجـارِمُ

وممّن ذكر ذلك ابن مالك في «التُّحفة»،[٣] والصواب أنّها في ذلك على معناها الأصلي، إذِ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت «أو» هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثرَ من استعمال الواو. والثاني: أن تكون بمعنى «أو»[٤] في الإباحة، قاله الزمخشري[٥] وزعم أنّه يقال: جالسِ الحسنَ وابنَ سِيرينَ أي: أحدَهما، وأنّه لهذا قيل[٦]: ﴿تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾ بعد ذكر ﴿ثلاثةِ﴾، ﴿وسَبْعةٍ﴾ لئلّا يُتوهَّم إرادةُ الإباحة. والمعروفُ من كلام النحويّين أنّه لو قيل: «جالسِ الحسنَ وابنَ سِيرينَ» كان أمرًا بمجالسة كلّ منهما، وجعلوا ذلك فرقًا بين العطف بالواو والعطف بـ «أو». والثالث: أن تكون بمعناها في التخيير، قاله بعضهم في قوله:[٧]

٦٦٩ ـ وقالُوا: نأتْ، فاخترْ لَها الصَّبرَ والبُكا فـقُـلـتُ: البُـكـا أشـفَـى إذًا لِغَلِيلِـي

قال: معناه: أو البكاءَ،[٨] إذ لا يجتمع مع الصبر.

ونقول: يَحتمل أنّ الأصل: فاخترْ مِن الصبر والبكاء أي: أحدَهما، ثم حَذف «مِن» كما في[٩]: ﴿واختارَ مُوسَى قَومَهُ﴾، ويؤيّده أنّ أبا عليّ القاليَّ رواه بـ «مِن»،[١٠] وقال الشاطبي ـ رحمه الله تعالى ـ في باب البسملة:[١١]

---

(١) ط: ثلاثة أقسام.

(٢) مضى تحت الرقم ١٠١.

(٣) انظر الجنى الداني ص ١٦٧.

(٤) ب وط: بمعناها.

(٥) الكشاف ١: ١٦٢.

(٦) الآية ١٩٦ من سورة البقرة: ﴿فإذا أمِنتُم فمَن تَمَتَّعَ بِالعُمْرةِ إلَى الحَجِّ فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ. فمَن لَم يَجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أيّامٍ في الحَجِّ وسَبْعةٍ إذا رَجَعتُم. تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾ لا ١٩٢ كما جاء في ط، وما بعدُ هو منها قبلُ.

(٧) البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص ١٨٠.

(٨) خ وق وب: أو البكا.

(٩) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف: ﴿واختارَ مُوسَى قَومَهُ سَبعِينَ رَجُلًا لِمِيقاتِنا﴾.

(١٠) في الأمالي ٢: ١٦٤: مِنَ الصّبر والبكا.

(١١) قسيم بيت في الشاطبية ص ٨ تمامه:

ووَصلُـكَ بَيـنَ السُّـورتَـيـنِ فَصـاحةٌ وصِـلْ واسـكُـتَـنْ، كُـلٌّ جَـلاياهُ حَصَّـلا

وبين السورتين أي: بدون البسملة. ط: «واسكتَا». وكل أي: ممن وصل أو سكت. والجلايا: جمع جليّة. وهي الأمر الواضح.

٦٧٠ ـ وَصِلْ واسكُتَنْ

فقال شارحو كلامه:[١] المرادُ التخييرُ. ثم قال محقِّقوهم: ليس ذلك من قِبَل الواو بل من جهة أنّ المعنى: وصلْ إن شئتَ واسكتْ[٢] إن شئتَ. قال[٣] أبو شامة: وزعم بعضهم أنّ الواو تأتي للتخيير مجازًا.

والثاني: أن تكون بمعنى باء الجرّ كقولهم: أنتَ أعلمُ ومالُكَ،[٤] وبعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا.[٥] قاله جماعة وهو ظاهر، والثالث: أن تكون بمعنى لام التعليل، قاله الخارْزَنجي[٦] وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى[٧]: ﴿أو يُوبِقْهُنَّ بِما كَسَبُوا ويَعْفُ عَن كَثِيرٍ، ويَعلَمَ الَّذِينَ﴾، ﴿أم حَسِبتُم أنْ تَدخُلُوا الجَنّةَ، ولَمّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم، ويَعلَمَ الصّابِرِينَ﴾، ﴿يا لَيتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ﴾. والصواب أنّ الواو فيهنّ للمَعِيّة كما سيأتي.

٢ و٣ ـ الثاني[٨] والثالث من أقسام الواو: واوان يرتفع ما بعدهما:

إحداهما: واو الاستئناف نحو[٩]: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُم، ونُقِرُّ في الأرحامِ ما نَشاءُ﴾، ونحو: «لا تأكلِ السَّمكَ وتَشربُ اللَّبنَ»، فيمَن رفع، ونحو[١٠]: ﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ. ويَذَرُهُم﴾ فيمَن رفع أيضًا، ونحو[١١]:

---

(١) انظر شرح الشاطبية للضباع ص ٣٠.

(٢) ط: واسكنن.

(٣) ط: وقال.

(٤) الباء هنا للمصاحبة بمعنى: مع، أي: أنت أعلمُ مع مالك. أمّا الإعراب فمال: مبتدأ خبره محذوف أي: حاضرٌ. والجملة في محل نصب حال من الضمير في أعلمُ. انظر الكتاب ١: ١٥١.

(٥) الباء هنا: للمقابلة والعوض. وشاة: حال من الشاء منصوبة. ودرهمًا: معطوف عليه منصوب، والتقدير: الشاءَ مسعَّرًا شاةٌ بدرهم. المقتضب ١: ١٨٩. وللجماعة والمحشِّين في هذين المثالين تقديرات رِبَويّة بعيدة جدًّا.

(٦) أبو حامد أحمد بن محمد البستي إمام في اللغة والأدب توفي سنة ٣٤٨. البغية ١: ٣٨٨.

(٧) الآيات: ٣٢ ـ ٣٥ من سورة الشورى: ﴿ومن آياتِهِ الجَوارِ في البَحرِ كالأعلامِ. إن يَشَأْ يُسكِنِ الرِّيحَ، فيَظلَلْنَ رَواكِدَ على ظَهرِهِ ـ إنَّ في ذلِكَ لَآياتٍ لِكُلِّ صَبّارٍ شَكُورٍ ـ أو يُوبِقْهُنَّ بِما كَسَبُوا، ويَعفُ عَن كَثِيرٍ. ويَعلَمَ الَّذِينَ يُجادِلُونَ في آياتِنا: ما لَهُم مِن مَحِيصٍ﴾ لا ٣٤ كما جاء في ط ـ وزاد آخرَها في ش: يُجادِلونَ ـ و١٤٢ من سورة آل عمران و٢٧ من سورة الأنعام: ﴿يا لَيتَنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا ونَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾. وزاد آخرَها في ط: بآياتِ رَبِّنا ونَكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ.

(٨) ط: والثاني.

(٩) الآية ٥ من سورة الحج: ﴿إن كُنتُم في رَيبٍ مِنَ البَعثِ فإنّا خَلَقناكُم مِن تُرابٍ ثُمَّ مِن نُطفَةٍ ثُمَّ مِن عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُضغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وغَيرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُم، ونُقِرُّ في الأرحامِ ما نَشاءُ إلَى أجَلٍ مُسَمًّى﴾. والصواب أن جملة نقر: معطوفة على جملة «خلقناكم» خلافًا لما ذكر المفسرون والمعربون. انظر المفصل ص١٢٢٥ ـ ١٢٢٦.

(١٠) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف: ﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ. ويَذَرُهُم في طُغيانِهِم يَعمَهُونَ﴾.

(١١) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

﴿واتَّقُوا اللهَ. ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾. إذ لو كانت واوَ العطف لانتصب «نُقِرّ» ولانتصب أو انجزم «تَشرب» ولجُزم «يَذَر» كما قرأ الآخرون، وللزم عطف الخبر على الأمر. وقال:[1]

٦٧١ ـ علَى الحَكَمِ المأتِيِّ يومًا، إذا قَضَى قَضِيَّتَهُ، ألّا يَجُورَ، ويَقصِدُ/ ١٤٥

وهذا متعيّن للاستئناف لأنّ العطف يجعله شريكًا في النفي فيلزم التناقض. وكذلك قولهم[2]: «دَعْنِي ولا أعُودُ» لأنّه لو نُصب[3] كان المعنى ليجتمعْ تركُك لعقوبتي وتركي لِما تنهاني عنه. وهذا باطل لأنّ طلبه لترك العقوبة إنّما هو في الحال، فإذا تقيّد تركُ المنهيِّ [عنه][4] بالحال لم يحصل غرض المؤدِّب، ولو جُزم فإمّا بالعطف ولم يتقدّم جازم، أو بـ «لا» على أن تقدَّر ناهيةً، ويردّه أنَ المقتضيَ لترك التأديب إنّما هو الخبرُ عن نفي العَود، لا نهيُه نفسَه عن العَود. إذ لا تناقض بين النهي عن العَود وبين العَود،[5] بخلاف العَود والإخبار بعدمه. ويوضِحه أنك تقول: أنا أنهاه وهو يفعل، ولا تقول: «أنا لا أفعل وأنا أفعل» معًا.[6]

والثانية: واو الحال الداخلةُ على الجملة الاسمية نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، وتُسمَّى واوَ الابتداء، ويقدّرها سيبويه والأقدمون بـ «إذ»،[7] ولا يريدون أنهما بمعنًى ـ[8] إذ لا يرادف الحرفُ الاسمَ ـ بل أنّها[9] وما بعدها قيد للفعل السابق كما أنّ «إذ» كذلك، ولم يقدِّروها[10] بـ «إذا» لأنّها لا تدخل على الجمل الاسمية. ووَهِم أبو البقاء في قوله[11]: ﴿وطائفةٌ قَد أَهَمَّتهُم أنفُسُهُم﴾:[12]«الواو للحال، وقيل: بمعنى: إذ». وسبقه إلى ذلك مكّيٌّ[13] وزاد عليه فقال: «الواو للابتداء، وقيل: للحال، وقيل: بمعنى: إذ». انتهى. والثلاثة بمعنًى واحدٍ، فإن أراد بالابتداء الاستئنافَ فقولُهما سواءٌ. ومن

---

(١) البيت لحُريث التغلبي في الخزانة ٣: ٦١٣. ويقصد: يعدل. ب ون وط: وقال الشاعر.

(٢) انظر الحديث ٢١٨٧ في صحيح البخاري. والصواب عندي أن جملة لا أعود: في محل نصب حال مقدّرة عن المفعول به قبلها.

(٣) ب وط: نَصَب.

(٤) تتمة من خ وش وط.

(٥) يعني أنه قد يقع النهي ويستمر العود إلى المنهي عنه.

(٦) وضع «معًا» بين القوسين يفسد المراد.

(٧) انظر الكتاب ١: ٩٠ والجنى الداني ص ١٦٤.

(٨) ط: أنها بمعناها.

(٩) ط: بل إنها.

(١٠) ط: ولم يقدرها.

(١١) أي: في قوله في قول الله تعالى. والآية هي ١٥٤ من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أنزَلَ علَيكُم مِن بَعدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعاسًا، يَغشَى طائفةً مِنكُم، وطائفةٌ قَد أَهَمَّتهُم أنفُسُهُم يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيرَ الحَقِّ ظَنَّ الجاهِلِيَّةِ﴾. وزاد هنا في ن وط: تعالى.

(١٢) زاد هنا في ط: «: فقال». وانظر التبيان ص ٣٠٣.

(١٣) وسبق مكّيًا سيبويه كما أشرنا قبل إلى قوله في كتابه.

أمثلتها داخلةً على الجملة الفعلية قولُه:[1]

٦٧٢ ـ بأيدِي رِجالٍ، لَم يَشِيمُوا سُيُوفَهُم ولَم تَكثُرِ القَتلَى بِها حِينَ سُلَّتِ

ولو قُدِّرتْ[2] للعطف لانقلب المدح ذمًّا. وإذا سُبقتْ بجملة حاليّة احتملتْ، عند من يجيز تعدُّد الحال، العاطفةَ والابتدائيةَ نحو[3]: ﴿اهبِطُوا بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ، ولَكُم في الأرضِ مُستَقَرٌّ﴾.

٤ و٥ ـ الرابع والخامس: واوان ينتصب ما بعدهما، وهما:

واوُ المفعول معه كـ «سِرتُ والنيلَ»، وليس النصب بها خلافًا للجُرجاني.[4] ولم تأتِ في التنزيل بيقين.[5] فأمّا قوله تعالى[6]: ﴿فأجمِعُوا أمرَكُم وشُرَكاءَكُم﴾ في قراءة السبعة «فأجمِعُوا» بقطع الهمزة و«شُركاءَكُم» بالنصب فتحتمل الواوُ فيه ذلك، وأن تكون عاطفة مفردًا على مفرد بتقدير مضاف أي: وأمرَ شركائكم، أو جملةً على جملة بتقدير فعلٍ أي: واجمَعُوا شركاءكم، بوصل الهمزة. ومُوجِبُ التقدير في الوجهين أنّ «أجمَع» لا يعلَّق[7] بالذوات بل بالمعاني كقولك: «أجمَعُوا على كذا»،[8] بخلاف «جَمَعَ» فإنّه مُشترَكٌ بدليل[9]: ﴿فجَمَعَ كَيدَهُ﴾، ﴿الَّذِي جَمَعَ مالًا وعَدَّدَهُ﴾. ويُقرأ «فاجمَعُوا» بالوصل فلا إشكالَ، ويُقرأ برفع الشركاء عطفًا على الواو[10] للفصل بالمفعول.

والواوُ الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم صريح أو مؤوَّل. فالأوّل: كقوله:[11]

٦٧٣ ـ ولُبسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَينِي أحَبُّ إلَيَّ مِن لُبسِ الشُّفُوفِ

والثاني:[12] شرطه أن يتقدّم الواوَ نفيٌ أو طلبٌ، ويُسمِّي الكوفيّون هذه[13] واوَ الصرف، وليس النصب بها

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ص ١٣٩. ويشيم: يُغمد. وسُلّت أي: من أغمادها للقتال.

(٢) ط: قدّرتَها.

(٣) الآية ٢٤ من سورة الأعراف: ﴿قالَ: اهبِطُوا، بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ، ولَكُم في الأرضِ مُستَقَرٌّ ومَتاعٌ إلَى حِينٍ﴾.

(٤) انظر الارتشاف ص ١٤٨٥. وبعد في ط: ولم يأت.

(٥) يعني أن واو المفعول معه لم ترد في القرآن الكريم بشكل قاطع عند ابن هشام. ويحتمل غيرَ ذلك ما حمل عليها عند غيره. انظر دراسات أسلوب القرآن الكريم ٣: ٤٩٥.

(٦) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٧) ط: لا يتعلق.

(٨) ط: على قول كذا.

(٩) الآيتان: ٦٠ من سورة طه: ﴿فتَوَلَّى فِرعَونُ فجَمَعَ كَيدَهُ ثُمَّ أتَى﴾ و٢ من سورة الهمزة.

(١٠) يعني واو الجماعة.

(١١) كذا، والصواب: «كقولها». وقد مضى البيت تحت الرقم ٤٧٣.

(١٢) يعني: والثانية من الواوين ينتصب ما بعدهما.

(١٣) ط: وسمّى الكوفيون هذه الواو.

خلافًا لهم، ومثالُها[١]: ﴿ولَمّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم، ويَعلَمَ الصّابِرِينَ﴾ وقولُه:[٢]

٦٧٤ ـ لا تَنـهَ عَـن خُلُـقٍ، وتأتِـيَ مِثلَـهُ

والحقُّ أنّ هذه واوُ العطف[٣] كما سيأتي.

٦ و٧ ـ السادس والسابع: واوان ينجرّ ما بعدهما، وهما:[٤]

واوُ القسَم، ولا تدخل إلّا على مُظهَر ولا تتعلّق إلّا بمحذوف نحو[٥]: ﴿والقُرآنِ الحَكِيمِ﴾، فإنْ تلتْها واوٌ أُخرى نحو[٦]: ﴿والتِّينِ والزَّيتُونِ﴾ فالتالية واو العطف، وإلّا لاحتاج كلّ من الاسمَين إلى جواب.

وواوُ «رُبَّ» كقوله:[٧]

٦٧٥ ـ ولَيلٍ كَمَوجِ البَحرِ أرخَى سُدُولَهُ

ولا تدخل إلّا على مُنكَّر ولا تتعلّق إلّا بمؤخَّر، والصحيح أنّها واو العطف[٨] وأنّ الجر بـ «رُبَّ» محذوفةً خلافًا للكوفيّين والمبرّد،[٩] وحجّتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة:[١٠]

٦٧٦ ـ وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُختَرَقِنْ

وأُجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس / ١٤٦ المتكلّم. ويوضِّح كونَها عاطفةً أنّ واو العطف لا تدخل عليها كما تدخل على واو القسَم. قال:[١١]

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٢) صدر بيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٥ عجزه:

عارٌ عَلَيكَ، إذا فَعَلتَ، ذَمِيمُ

(٣) وهي للتنصيص على المعية.

(٤) ش وط: إحداهما.

(٥) الآية ٢ من سورة يس.

(٦) الآية ١ من سورة التين.

(٧) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥١ عجزه مقحم في ط:

عَلَيَّ بأنواعِ الهُمُومِ، لِيَبتَلِي

ط: الثانية واو ربّ كقوله.

(٨) نعم هي في قول امرئ القيس حرف عطف ـ انظر شرح السبع الطوال ص ٦٥ ـ وهي في كثير من الشعر والنثر حرف استئناف، وإذا كانت في أول الكلام فهي زائدة توطئة للجرّ بـ «رُبَّ». أمّا التعلّق المذكور لها فهو معنوي لا نحوي.

(٩) المقتضب ١: ٢٣٦.

(١٠) مضى تحت الرقم ٦٤٤. ط: المخترقْ.

(١١) صدر بيت لغيلان بن شجاع في الخزانة ١: ٣٩ عجزه:

ولا كانَ أدنَى مِن عُبَيدٍ ومُشرِقِ

وهذا العجز مقحم في ط مع بيت قبله. وعُبيد ومُشرق: ابنا الشاعر.

٦٧٧ ـ وواللهِ، لَـــولا تَـمـرُهُ مـــا حَـبَـبـتُـهُ

٨ـ والثامن: واوٌ دخولُها كخروجها، وهي الزائدة، أثبتَها الكوفيّون والأخفش وجماعة،(١) وحُمِل على ذلك(٢): ﴿حتّى إذا جاؤُوها وفُتِحَت أبوابُها﴾، بدليل الآية الأُخرى.(٣) وقيل: هي عاطفة، والزائدة الواو في: ﴿وقالَ لَهُم خزَنتُها﴾.(٤) وقيل: هما عاطفتان والجواب محذوف أي: كان كَيتَ وكَيتَ. وكذا البحثُ في(٥): ﴿فلَمّا أسلَما وتَلَّهُ لِلجَبِينِ ونادَيناهُ﴾ الأُولى أو الثانيةُ زائدةٌ على القول الأوّل، أو هما عاطفتان والجواب محذوف على القول الثاني. والزيادة ظاهرة في قولِه:(٦)

٦٧٨ ـ فما بـالُ مَن أسعَـى لِأجبُـرَ عَظـمَهُ   حِـفــاظًـا، ويَـنـــوِي مِن سَفاهتِهِ كَسـرِي؟

وقولِه:(٧)

٦٧٩ ـ ولَقَـد رَمَقتُـكَ في المَجـالِسِ كُلِّهـا   فــإذا وأنــتَ تُـعِـيــنُ مَــن يَـبـغِـيــنِـي

٩ ـ والتاسع: واو الثمانية، ذكرها جماعة من الأُدباء كالحريري ومن النحويّين الضعفاء كابن خالَوَيه ومن المفسّرين كالثعلبي،(٨) وزعموا أنّ العرب إذا عدُّوا قالوا: «ستّهْ، سبعهْ، وثمانيهْ»(٩) إيذانًا بأنّ السبعة عددٌ تامٌّ وأنّ ما بعده(١٠) عددٌ مستأنف، واستدلّوا على ذلك بآيات: إحداها(١١): ﴿سَيَقُولُونَ: ثَلاثةٌ رابِعُهُم كَلبُهُم﴾ إلى قوله سبحانه: ﴿سَبْعةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم﴾. وقيل: هي في ذلك لعطف جملة على جملة، إذ التقدير: هم سبعةٌ،(١٢) ثم قيل: الجميعُ كلامُهم.(١٣) وقيل: العطف من كلام الله ـ تعالى ـ والمعنى: نعمْ هم

---

(١) انظر الجنى الداني ص ١٦٤ ـ ١٦٦.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم إلَى الجَنّةِ زُمَرًا، حَتّى إذا جاؤُوها وفُتِحَت أبوابُها وقالَ لَهُم خَزَنتُها: سَلامٌ علَيكُم. طِبتُم فادخُلُوها خالِدِينَ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٣) يعني الآية ٧١ من السورة نفسها: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا. حَتّى إذا جاؤُوها فُتِحَتْ أبوابُها﴾.

(٤) المخلّص من هذه المقولات المختلفة أن حتى: حرف جر، وإذا: في محل جر ومضافة، والتعلق بالفعل: سيق. فلا زيادة ولا حذف. المفصل ص ١٦٥٨. وأُقحم هنا في حاشية الأصل: وقيل هي عاطفة.

(٥) الآيتان ١٠٣ ـ ١٠٥ من سورة الصافات: ﴿فلَمّا أسلَما وتَلَّهُ لِلجَبِينِ ونادَيناهُ: أن يا إبراهِيمُ، قَد صَدَّقتَ الرُّؤيا﴾.

(٦) البيت لابن الذئبة الثقفي في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١١٩.

(٧) البيت لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٤١٢. ويبغيني أي: يقصدني بالضرر.

(٨) هو أبو إسحاق أحمد بن محمد النيسابوري توفي سنة ٤٢٧. طبقات المفسرين ١: ٦٥.

(٩) ط: ستة سبعة وثمانيةٌ.

(١٠) ط: ما بعدها.

(١١) الآية ٢٢ من سورة الكهف: ﴿سَيَقُولُونَ: ثَلاثةٌ رابِعُهُم كَلبُهُم. ويَقُولُونَ: خَمْسةٌ سادِسُهُم كَلبُهُم. رَجمًا بِالغَيبِ. ويَقُولُونَ: سَبْعةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم. قُلْ: رَبِّي أعلَمُ بِعِدَّتِهِم، ما يَعلَمُهُم إلّا قَلِيلٌ﴾، وما يلي بعدُ في الموضعين هو منها.

(١٢) يعني أن ثامنهم كلبهم: جملة معطوفة على هذه الجملة المقدرة.

(١٣) أي: أن جميع الجمل التي بعد «يقولون» عدا «رجمًا بالغيب» هو كلامهم.

سبعة وثامنُهم كلبهم، وإنّ هذا تصديق لهذه المقالة كما أنّ ﴿رَجمًا بِالغَيبِ﴾ تكذيبٌ لتلك المقالة. ويؤيّده قول ابن عبّاس رضي الله عنهما:[1] «حين جاءت الواو انقطعَتِ العِدّة» أي: لم يبقَ عِدّةٌ عادٌّ يُلتفتُ إليها.

فإنْ قلتَ: إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء: ﴿قُلْ: رَبِّي أعلَمُ بِعِدّتِهِم. ما يَعلَمُهُم إلّا قَلِيلٌ﴾؟ قلتُ: وجه الجملة الأُولى توكيدُ صحّةِ التصديقِ بإثبات علم المُصدِّق، ووجه الثانية الإشارةُ إلى أنّ القائلين تلك المقالةَ الصادقة قليلٌ أو أنّ الذي قالها منهم عن يقين قليلٌ، أو لَمّا[2] كان التصديق في الآية خفيًّا لا يَستخرجه إلّا مثلُ ابن عبّاس قيل ذلك. ولهذا كان يقول: «أنا مِن ذلك القليل. هم سبعة وثامنهم كلبهم». وقيل: «هي واو الحال». وعلى هذا فيقدَّر المبتدأ اسمَ إشارة أي: هؤلاء سبعةٌ،[3] ليكون في الكلام ما يعمل في الحال. ويردّ ذلك أنّ حذف عامل الحال إذا كان معنويًّا ممتنعٌ، وبهذا[4] ردّوا على المبرّد قولَه في بيت الفرزدق[5]

٦٨٠ ـ وإذْ مــا مِـثـلَـهُــم بَـــشَرُ

: إنّ مثلَهم[6] حالٌ ناصبُها خبرٌ محذوفٌ، أي: وإذْ ما في الوجود بشرٌ مماثلًا لهم.

الثانية: آية الزُّمَر، إذ قيلَ:[7] ﴿فُتِحَتْ﴾ في آية النار لأنّ أبوابها سبعة، [وقيل]:[8] ﴿وفُتِحَتْ﴾ في آية الجنّة إذ أبوابها ثمانية. وأقول: لو كان لواو الثمانية حقيقةٌ لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عددٍ البتّةَ، وإنّما فيها ذكر الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاصّ، ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها، وقد مرّ أن الواو في «وفُتِحَتْ» مُقحمةٌ عند قوم وعاطفة عند آخَرين، وقيل: هي واو الحال أي: جاؤوها[9] مفتَّحة أبوابُها كما صُرِّح بـ«مُفتَّحةً» حالًا في[10]: ﴿جَنّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ﴾. وهذا قول المبرّد[11] والفارسي وجماعة. قيل: وإنّما فُتحتْ لهم قبل مجيئهم إكرامًا لهم عن أن يقفوا حتّى تُفتَح لهم.

---

(١) انظر الكشاف ٢: ٦٧٧ والدر المصون ٤: ٤٤٥. والمراد هو الواو التي بعد: سبعة.

(٢) سقط «لمّا» عند المحشّي فضاع معنى الشرط. فأين التحقيق؟

(٣) ش: اسم الإشارة هؤلاء سبعة.

(٤) ط: ولهذا.

(٥) مضى تحت الرقم ١٢٧.

(٦) ش: «وأنّ مثلهم». ط: أن مثلها.

(٧) الآية ٧١: ﴿وسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إلَى جَهَنَّمَ زُمَرًا. حَتَّى إذا جاؤُوها فُتِحَتْ أبوابُها﴾.

(٨) كنت منذ عشرات السنوات قد زدت هنا واوا يحتاج إليها السياق، والآن وقفت على هذه التتمة بخط الناسخ بين سطري خ. فالحمد لله ربّ العالمين. والآية هي ذات الرقم ٧٣ مضت قبل قليل.

(٩) ط: جاؤوه.

(١٠) الآيتان ٤٩ و٥٠ من سورة ص: ﴿وإنَّ لِلمُتَّقِينَ لَحُسنَ مآبٍ، جَنّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ﴾.

(١١) كذا في الجنى الداني ص ٦٩ أيضًا نقله ابن هشام دون تبصّر، وهو خلاف قول المبرد. انظر المقتضب ٢: ٨٠ و٤: ٤٤١.

الثالثة:[١] ﴿والنّاهُونَ عَنِ المُنكَرِ﴾ فإنّه الوصف الثامن. والظاهر أنّ العطف في هذا الوصف بخصوصيته[٢] إنّما كان من جهة أنّ الأمر والنهي من حيث هما أمرٌ ونهيٌ متقابلان بخلاف بقيّة الصفات، أو لأنّ الآمرَ بالمعروف ناهٍ عن المنكر ـ وهو ترك المعروف ـ والناهيَ عن المنكر آمرٌ بالمعروف، فأشير إلى الاعتداد بكل من الوصفَين وأنّه لا يَكفِي فيه ما يحصل[٣] في ضمن الآخر.[٤] وذهب أبو البقاء،[٥] على إمامته، في هذه الآية مذهب الضعفاء فقال: / ١٤٧ إنما دخلَتِ الواو في الصفة الثامنة إيذانًا بأنّ السبعة عندهم عددٌ تامّ، ولذلك قالوا: «سبعٌ في ثمانية» أي: سبعُ أذرُعٍ في ثمانيةِ أشبارٍ. وإنّما دلّتِ[٦] الواو على ذلك لأنّ وضعَها على مُغايرةِ ما بعدها لِما قبلها.

الرابعة:[٧] ﴿وأبكارًا﴾ في آية «التحريم»، ذكرها القاضي الفاضلُ[٨] وتبجّح باستخراجها، وقد سبقه إلى ذكرها[٩] الثعلبي، والصواب أنّ هذه الواو وقعتْ بين صفتَين هما تقسيم لِمَن اشتمل على جميع الصفات السابقة فلا يصح إسقاطها، إذ لا تجتمع الثيوبة والبَكارة، وواوُ الثمانية عند القائل بها صالحة للسقوط. وأمّا قول الثعلبي: «إنّ منها الواوَ في قوله تعالى:[١٠] ﴿سَبعَ لَيالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ حُسُومًا﴾ فسهوٌ بيّنٌ، وإنما هذه واو العطف وهي واجبة الذكر. ثمّ إنّ «أبكارًا» صفةٌ تاسعة لا ثامنة، إذ أوّل الصفات ﴿خَيرًا مِنكُنَّ﴾ لا ﴿مُسلِماتٍ﴾. فإن أجاب بأنّ «مُسلمات» وما بعده تفصيلٌ لـ «خَيرًا منكنّ» فلهذا لم تُعدَّ قسيمةً لها، قلنا: وكذلك ﴿ثَيِّباتٍ وأبكارًا﴾ تفصيلٌ للصفات السابقة. فلا تَعدَّهما[١١] معهنّ.

١٠ ـ والعاشر:[١٢] الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها، لتأكيد لُصوقها بموصوفها وإفادتها

---

(١) الآية ١١٢ من سورة التوبة: ﴿التّائبُونَ العابِدُونَ الحامِدُونَ السّائحُونَ الرّاكِعُونَ السّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعرُوفِ والنّاهُونَ عنِ المُنكَرِ والحافِظُونَ لِحُدودِ اللهِ. وبَشِّرِ المُؤمِنِينَ﴾.

(٢) ط: بخصوصه.

(٣) ش وط: بكل منهما وأنه لا يُكتَفَى فيه بما يحصل.

(٤) نُقلت بقية الفقرة من هنا في ش وجُعلت في التعليق على الآية الرابعة.

(٥) التبيان ص ٦٦٢.

(٦) ط: دخلت.

(٧) الآية ٥: ﴿عَسَى رَبُّهُ، إن طَلَّقَكُنَّ، أن يُبدِلَهُ أزواجًا خَيرًا مِنكُنَّ مُسلِماتٍ مُؤمِناتٍ قانِتاتٍ تائباتٍ عابِداتٍ سائحاتٍ ثَيِّباتٍ وأبكارًا﴾.

(٨) أبو علي عبد الرحيم بن علي اللخمي العسقلاني توفي سنة ٥٩٦. شذرات الذهب ٤: ٢١٧.

(٩) ق: استخراجها.

(١٠) الآية ٧ من سورة الحاقة: ﴿سَخَّرَها علَيهِم سَبعَ لَيالٍ وثَمانِيَةَ أيّامٍ حُسُومًا﴾.

(١١) يعني أن الصفات السابقة هي على قول الثعلبي ستّ، وما بعدها تفصيل لها لا يضاف عليها أيضًا ليعدّ معها. فلا تعدَّهما أيها المخاطَب. ط: فلا نعدّها.

(١٢) سقطت واو العطف من ط قبل: العاشر. وكذلك في كثير من المواضع.

أنّ اتصافه بها أمرٌ ثابت. وهذه الواو أثبتَها الزمخشري[١] ومَن قلّده، وحملوا على ذلك مواضعَ الواوُ فيها كلِّها واوُ الحال نحو[٢]: ﴿وعَسَى أنْ تَكرَهُوا شَيئًا وهُوَ خَيرٌ لَكُم﴾ الآيَةَ، ﴿سَبْعَةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم﴾، ﴿أو كالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وهِيَ خاوِيَةٌ [عَلَى عُرُوشِها]﴾، ﴿وما أهلَكْنا مِن قَرْيَةٍ إلّا ولَها كِتابٌ مَعلُومٌ﴾، والمسوِّغُ لمجيء الحال من النكرة في هذه الآية أمرانِ: أحدُهما: خاصّ بها وهو تقدُّم النفي، والثاني: عامّ في بقية الآيات وهو امتناع الوصفية، إذ الحال متَى امتنع كونها صفة جاز مجيئها من النكرة. ولهذا جاءت منها عند تقدّمها عليها نحو: في الدار قائمًا رجلٌ، وعند جمودها نحو: هذا خاتمٌ حديدًا، ومررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ.[٣] ومانعُ الوصفية في هذه الآية أمرانِ: أحدُهما: خاصّ بها وهو اقتران الجملة بـ «إلّا» إذ لا يجوز التفريغُ في الصفات، لا تقول: ما مررتُ بأحدٍ إلّا قائمٍ ـ نصّ على ذلك أبو علي وغيره ـ والثاني: عامّ في بقية الآيات وهو اقترانها بالواو.

١١ ـ الحاديْ عشَرَ: واو ضمير الذكور نحو: الرِّجالُ قامُوا، وهي اسم، وقال الأخفش والمازني: «حرفٌ والفاعلُ مستترٌ»،[٤] وقد تُستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا مَنزلتَهم نحو قوله تعالى[٥]: ﴿يا أيُّها النَّملُ، ادخُلُوا مَساكِنَكُم﴾. وذلك لتوجيه الخطاب إليهم. وشذّ قولُه:[٦]

٦٨١ ـ شَرِبتُ بِها، والدِّيْكُ يَدعُو صَباحَهُ ... إذا ما بَنُو نَعشٍ دَنَوا فتَصَوَّبُوا

والذي جرّأه على ذلك قولُه «بَنُو» لا «بَنات»، والذي سوّغ ذلك أنّ ما فيه من تغيير نظم الواحد شَبّهَه بجمع التكسير[٧] فسهُل مجيئُه لغير العاقل. ولهذا جاز تأنيث فعله نحو[٨]: ﴿إلّا الَّذِي آمَنَت بِهِ بَنُو إسرائيلَ﴾، مع امتناع: قامَتِ الزَّيدُونَ.

---

(١) الكشاف ٢: ٢٥٥.

(٢) الآيات: ٢١٦ من سورة البقرة و٢٢ من سورة الكهف وقد مضت قبل قليل و٢٥٩ من سورة البقرة ـ وما بين معقوفين تتمة من خ وش وب وط ـ و٤ من سورة الحِجر.

(٣) أي: مقدار ما يأخذ قعوده من الأرض. وعند المحشّي: «قِعدةَ رجل» بكسر القاف وفسّرها بفتحها.

(٤) انظر الجنى الداني ص ١٧٣.

(٥) الآية ١٨ من سورة النمل. والخطاب بالواو وبالكاف مع الميم إنما يكون للعقلاء.

(٦) البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٥. وصباحه أي: في صباحه. وبنات نعش: نجوم معروفة. ودنوا: مالوا للغروب. وتصوّبوا: انحدروا.

(٧) أي: شبّهه ما فيه من تغيير بالتغيير في جمع التكسير.

(٨) الآية ٩٠ من سورة يونس: ﴿وجاوَزْنا بِبَنِي إسرائيلَ البَحرَ، فأتبَعَهُم فِرعَونُ وجُنُودُهُ، بَغْيًا وعَدْوًا. حَتَّى إذا أدرَكَهُ الغَرَقُ قالَ: آمَنتُ أنَّهُ لا إلٰـهَ إلّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إسرائيلَ، وأنا مِنَ المُسلِمِينَ﴾. وقوله «تأنيث فعله» أي: اتصاله بتاء التأنيث، والفعل لا يكون فيه تأنيث ولا تذكير.

١٢ ـ الثانيْ عشَرَ: واو علامة المذكَّرين في لغة طيِّئ أو أزدِ شَنُوءَةَ أو بَلْحارثِ، ومنه الحديثُ[١]: «يَتَعاقَبُونَ فِيكُم مَلائكةٌ بِاللَّيلِ ومَلائكةٌ بِالنَّهارِ»، وقولُه:[٢]

٦٨٢ ـ يَلُومُونَنِي في اشتِراءِ النَّخِيـلِ أهلِي، وكُلُّهُمُ ألْوَمُ

وهي عند سيبويه حرفٌ دالٌّ على الجماعة كما أنّ التاءَ في «قامتْ»[٣] حرفٌ دالّ على التأنيث. وقيل: هي اسم مرفوع على الفاعلية. ثم قيل: ما بعدَها[٤] بدلٌ منها، وقيل: مبتدأ والجملة خبرٌ مقدَّم. وكذا الخلاف في نحو: قاما أخواكَ، وقُمْنَ نِسْوتُكَ. وقد تُستعمل لغير العُقلاء إذا نُزِّلوا مَنزلتَهم. قال أبو سعيد: نحو: «أكلُوني البَراغيثُ، إذ وُصِفَتْ[٥] بالأكلِ لا بالقرصِ».[٦] وهذا سهوٌ منه، فإنّ الأكل من صفات الحيوان عاقلِه وغيرِ عاقلِه.[٧] وقال / ١٤٨ ابن الشجري: عندي أنّ الأكل هنا بمعنى العُدوان والظلم كقوله:[٨]

٦٨٣ ـ أكلتَ بَنِيكَ أكلَ الضَّبِّ، حَتَّى وَجَدتَ مَرارةَ الكَلَأِ الوَبِيلِ

أي: ظلمتَهم، وشَبَّهَ الأكل المعنوي بالحقيقي. والأحسنُ في «الضبّ» في البيت ألّا يكون في موضع نصب على حذف الفاعل أي: مثل أكلكَ الضبَّ، بل في موضع رفع على حذف المفعول أي: مثل أكلِ الضبِّ أولادَه، لأن ذلك أدخل في التشبيه. وعلى هذا فيَحتمل الأكل الثاني أن يكون معنويًّا لأنّ الضبّ ظالمٌ لأولاده بأكله إيّاهم. وفي المَثَل: «أعَقُّ مِن ضَبٍّ».[٩]

وقد حَملَ بعضُهم على هذه اللغة[١٠]: ﴿ثُمّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم﴾، ﴿وأسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾، وحملُهما على غير هذه اللغة أَولَى لضعفها، وقد جُوِّزَ في «الّذِينَ ظَلَمُوا» أن يكون بدلًا من الواو في «وأسَرُّوا»، أو مبتدأً خبرُه إمّا «أسَرُّوا»[١١] أو قولٌ محذوف عاملٌ في جملة الاستفهام، أي: يقولون: هل

---

(١) الحديث ٦٩٩٢ في صحيح البخاري.

(٢) البيت لأحيحة بن الجُلاح في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٣٢. ط: «فكُلُّهُمُ». وألوم أي: أحقّ باللوم وأكثر مَلومية.

(٣) انظر الكتاب ١: ٢٣٦. ط: قالت.

(٤) ط: إن ما بعدها.

(٥) ب وط: إذا وصفت.

(٦) انظر أمالي ابن الشجري ١: ١٣٤.

(٧) ش: «وغيرها». ط: عاقلةً وغيرَ عاقلة.

(٨) البيت لأرطاة بن سُهية في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٣٤. والوبيل: الوخيم.

(٩) مجمع الأمثال ٢: ٤٧.

(١٠) الآيات: ٧١ من سورة المائدة: ﴿وحَسِبُوا ألّا تَكُونَ فِتنةٌ فعَمُوا وصَمُّوا، ثُمّ تابَ اللهُ علَيهِم، ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم. واللهُ بَصِيرٌ بما يَعمَلُونَ﴾. و٢ و٣ من سورة الأنبياء: ﴿ما يأتِيهِم مِن ذِكرٍ مِن رَبِّهِم مُحدَثٍ إلّا استَمَعُوهُ، وهُم يَلعَبُونَ لاهِيةً قُلُوبُهُم، وأسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا: هَل هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم﴾؟ وما بعدُ هو منها في المواضع الثلاثة.

(١١) ط: وأسرّوا النجوى.

هذا؟ وأن يكون خبرًا لمحذوف أي: هم الذين، أو فاعلًا بـ «أَسَرُّوا» والواو علامةً كما قدّمنا، أو بـ «يقول» محذوفًا، أو بدلًا من واو ﴿استَمَعُوهُ﴾، وأن يكون منصوبًا على البدل من مفعول ﴿يأتِيهم﴾، أو على إضمار «أذُمُّ» أو «أعني»، وأن يكون مجرورًا على البدل من «الناس» في ﴿اقترَبَ لِلنّاسِ حِسابُهُم﴾ أو من الهاء والميم في ﴿لاهِيَةً قُلُوبُهُم﴾. فهذه أحدَ عَشَرَ وجهًا،[١] وأمّا الآية الأُولى فإذا قُدِّرَتِ الواوان فيها علامتَين فالعاملان قد تنازعا الظاهرَ، فيجب حينئذ أن تُقدِّر في أحدهما ضميرًا مستترًا راجعًا إليه. وهذا من غرائب العربية. أعني وجوب استتار الضمير في فعل الغائبينَ. ويجوز كونُ «كثير» مبتدأً وما قبله خبرًا، وكونُه بدلًا من الواو الأُولى مثلَ «اللّهُمَّ، صَلِّ علَيهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ». فالواو الثانية حينئذ عائدة على مقدّمٍ[٢] رُتبةً، ولا يجوز العكس لأنّ الأُولى حينئذ لا مفسِّر لها.

ومنع أبو حيّانَ أن يُقال على هذه اللغة:[٣] «جاؤُوني مَن جاءكَ»، لأنّها لم تُسمع[٤] إلّا مع ما لفظُه جمعٌ. وأقول: إذا كان سببُ دخولها[٥] بيانَ أنّ الفاعلَ الآتيَ جمعٌ كان لحاقها هنا أَولى لأنّ الجمعيّة خفيّة، وقد أوجب الجميعُ علامة التأنيث في «قامتْ هند» كما أوجبوها في «قامتِ امرأة»، وأجازوها في «غلتِ القِدر وانكسرتِ القوس» كما أجازوها في: طلعتِ الشمس ونفعتِ الموعظة، وجوّز الزمخشري في[٦]: ﴿لا يَملِكُونَ الشَّفاعةَ إلّا مَنِ اتَّخَذَ عِندَ الرَّحمنِ عَهدًا﴾ كونَ «مَن» فاعلًا والواوِ علامةً.

وإذا قيل: «جاؤوا زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ» لم يَجز عند ابن هشام[٧] أن يكون من هذه اللغة، وكذا يقول[٨] في «جاءا زيدٌ وعمرٌو»، وقولُ غيرِه أَولى لِما بيّنّا من أنّ المراد بيان المعنى،[٩] وقد رُدّ عليه بقوله:[١٠]

---

(١) كذا، وتحتمل بالتفصيل أن تكون ثلاثة عشر.

(٢) ط: متقدم.

(٣) يعني لغة طيئ وأزد شنوءة وبلحارث.

(٤) أي: تلك اللغة.

(٥) أي: دخول «مَن» وقبلها الواو علامة للجمع. وما أورده ابن هشام بعدُ في هذه الفقرة هو حجّة له بما في غير تلك اللغة على أبي حيان بورود التاء علامة مع المؤنث المجازي، فالواو علامة مع: مَن. وهذا يعني أن القياس مع الفارق فاحتجاجه غير صحيح، وتجويز الزمخشري بعدُ ما في آية مريم ليس حجة على أبي حيان أيضًا.

(٦) الآية ٨٧ من سورة مريم. وانظر الكشاف ٢: ٢٩٢.

(٧) هذا ابن هشام الخضراوي.

(٨) ط: تقول.

(٩) في الأصل: بيان الشيء.

(١٠) عجز بيت لعبيد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير في ديوانه ص ١٩٦ وصدره:

تَوَلّى قِتالَ المارِقِينَ بِنَفسِهِ

والمبعد: الغريب. والحميم: الصديق.

٦٨٤ ـ وقد أسْلَمَاهُ مُبعَدٌ وحَمِيمُ

وليس بشيء لأنّه[١] يَمنع التخريجَ لا التركيبَ،[٢] ويجب القطع بامتناعها[٣] في نحو «قامَ زيد أو عمرو» لأنّ القائم واحد، بخلاف «قامَ أخواكَ أو غلاماكَ» لأنه اثنان. وكذلك تَمتنع[٤] في «قام أخواك أو زيد». وأمّا قوله تعالى[٥]: ﴿إمّا يَبلُغانِّ عِندَكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاهُما﴾ فمَن زعم أنّه من ذلك فهو غالِطٌ، بل الألف ضمير «الوالدَين» في ﴿وبِالوالِدَينِ إحسانًا﴾ وأحدُهما أو كِلاهما بتقدير: «يبلغُه أحدُهما أو كِلاهما»، أو أحدُهما: بدل بعض وما بعده بإضمار فعل، ولا يكون معطوفًا لأنّ بدل الكلّ لا يعطف على بدل البعض، لا تقول: «أعجبني زيد وجهُه وأخوكَ» على أنّ الأخ هو زيد لأنك لا تعطف المبيِّن على المخصِّص.

فإن قلت: «قامَ أخَواكَ وزيدٌ» جاز «قامُوا» بالواو إنْ قدّرته من عطف المفردات، و«قاما» بالألف إنْ قدّرته من عطف الجمل كما قال السُّهيلي في[٦] ﴿لا تأخُذُه / ١٤٩ سِنةٌ ولا نَومٌ﴾: إنّ التقدير: ولا يأخذُه نومٌ.

١٣ ـ الثالثَ عشَرَ: واوُ الإنكار[٧] نحو: «آلرَّجُلُوهْ»[٨] بعد قول القائل: قام الرَّجُلُ. والصواب ألّا تُعدّ هذه لأنّها إشباع للحركة، بدليل «آلرَّجُلاهْ» في النصب و«آلرَّجُلِيهْ» في الجر. ونظيرها الواوُ في «مَنُو»؟ في الحكاية[٩] وفي «أنظُورُ» مِن قوله:[١٠]

---

(١) أي: ابن هشام الخضراوي. وبعدُ في ط: منع.

(٢) أي: يمنع تخريج الجملتين على تلك اللغة ولا يمنع صحتهما.

(٣) يعني: امتناع تلك اللغة في المثال التالي لأنه ليس للمفرد حرف يدل عليه، وفي المثال الثاني تجوز لأن الألف تدل على الاثنين.

(٤) خ وب: يمتنع.

(٥) الآية ٢٣ من سورة الإسراء: ﴿وقَضَى رَبُّكَ ألّا تَعبُدُوا إلّا إيّاهُ، وبِالوالِدَينِ إحسانًا. إمّا يَبلُغَنَّ عِندَكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاهُما فلا تَقُل لَهُما: «أُفٍّ» ولا تَنهَرْهُما، وقُلْ لَهُما قَولًا كَرِيمًا﴾. ط: «يبلُغانِّ». ن: «يبلغانّ» بالتشديد دون حركة، وكذلك الضبط عند صاحب المعجم مع ذكره أصحاب قراءة كسر النون. انظر معجم القراءات ٣: ٣١٦ وشذور الذهب ص ٥٣.

(٦) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة: ﴿اللهُ لا إلـهَ إلّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ، لا تأخُذُهُ سِنةٌ ولا نَومٌ﴾.

(٧) أي: إنكار ما يرد في كلام قبلُ.

(٨) أُبدلت همزة الوصل هنا وفي الموضعين بعدُ ألفًا لأن حركتها الفتح وقبلها همزة استفهام. وهذا جائز. وفي الأصل: «أألرجلوه» بهمزتي قطع. ط: «اَلرجلوه» بهمزة وصل وبدونها مع إهمال الضبط اللازم هنا وفيما بعد.

(٩) يعني قول «منو» وأخواته في حكاية قول متقدم للاستثبات، من نحو: جاء زيدٌ.

(١٠) عجز بيت في المسائل الحلبيات ص ١١٣ وشرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٠ صدره:

وأنّني حَوثُما يَثنِي الهَوَى بَصَرِي

وحَوثُما: في الشطرين، لا في الثاني وحده كما في ط. وأنظور أي: أنظُرُ.

٦٨٥ ـ مِن حَوثُما سَلَكُوا أدنُو فأنظُورُ

وواوُ القوافي كقوله:(١)

٦٨٦ ـ سُقِيتِ الغَيثَ، أيَّتُها الخِيامُو

١٤ ـ الرابعَ عَشَرَ: واوُ التذكُّر كقول مَن أراد أن يقول: «يقومُ زيدٌ» فنسي «زيدٌ» فأراد مدَّ الصوت ليتذكَّر إذْ لم يُرِد قطعَ الكلام: «يَقُومُو». والصواب أنّ هذه كالتي قبلها.

١٥ ـ الخامسَ عَشَرَ: الواو المُبدَلة من همزةِ الاستفهام المضمومِ ما قبلَها كقراءة قُنبُل(٢): ﴿وإلَيهِ النُّشُورُ وَأمِنتُم﴾؟ ﴿قالَ فِرعَونُ: وَآمَنتُم بِهِ﴾؟ والصواب ألّا تُعدّ هذه أيضًا لأنّها مُبدلة، ولو صحّ عدّها لصحّ عدّ الواو من أحرُف الاستفهام.

٩٨ ـ وا

على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف نداء مُختصًّا بباب النُّدبة نحو: وا زَيداهْ. وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي.

والثاني: أن تكون اسمًا لـ «أعجبُ» كقوله:(٣)

٦٨٧ ـ وا بِأبِي أنتِ، وفُوكِ الأشنَبُ! كأنَّما ذُرَّ عليهِ الزَّرنَبُ

[أو زَنجَبِيلٌ، وهْوَ عِندِي أطيَبُ]

وقد يقال: «واهًا» كقوله:(٤)

٦٨٨ ـ واهًا لِسَلمَى! ثُمَّ واهًا واها! هِيَ المُنَى، لَو أنَّنا نِلناها

---

(١) عجز بيت لجرير في ديوانه ص ٥١٢ صدره:

مَتَى كانَ الخِيامُ بِذِي طُلُوحٍ؟

وذو طلوح: اسم موضع.

(٢) الآيات: ١٥ و١٦ من سورة الملك: ﴿فامشُوا في مَناكِبِها وكُلُوا مِن رِزقِهِ، وإلَيهِ النُّشُورُ، أأمِنتُم مَن في السَّماءِ أن يَخسِفَ بِكُمُ الأرضَ، فإذا هِيَ تَمُورُ﴾؟ و١٢٣ من سورة الأعراف: ﴿قالَ فِرعَونُ: آمَنتُم بِهِ قَبلَ أن آذَنَ لَكُم. إنَّهُ لَكَبِيرُكُمُ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحرَ﴾. والمراد هو الواوان قبل الفعلين، والثانية مبدلة من الهمزة الأولى في قراءة: أآمَنتم؟

(٣) الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٣. والبيت الثالث تتمة من ن وط. والأشنب: البارد الطيب المذاق. والزرنب: نبت طيب الرائحة. والزنجبيل هنا: الخمرة.

(٤) بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم في ديوانه ص ٢٢٧ والبيت الثاني ليس في ن وط.

٩٩ ـ ويْ[١]

كقوله:[٢]

٦٨٩ ـ وَيْ، كأنْ مَن يَكُن لَهُ نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَن يَفتَقِرْ يَعِشْ عَيشَ ضُرِّ!

وقد يَلحق هذا[٣] كافُ الخطاب كقوله:[٤]

٦٩٠ ـ ولَقَد شَفَى نَفسِي، وأبرأَ سُقمَها قِيلُ الفَوارِسِ: وَيكَ! عَنتَرَ، أقدِمِ

وقال الكسائي:[٥] «أصل وَيكَ: وَيلَكَ. فالكاف ضمير مجرور». وأمّا[٦]: ﴿وَيْ كأنَّ اللهَ﴾! فقال أبو الحسن:[٧] وَيْ: اسمُ فعلٍ، والكاف: حرف خطاب، وأنّ: على إضمار اللام، والمعنى: أعجبُ[٨] لأنّ اللهَ. وقال الخليل: «وَيْ» وحدها كما قال:[٩]

٦٩١ ـ وَيْ كأنْ مَن يَكُن البيتَ

وكأنَّ: للتحقيق كما قال:[١٠]

٦٩٢ ـ كأنّني، حِينَ أُمسِي لا تُكَلِّمُني، مُتَيَّمٌ، يَشتَهِي ما لَيسَ مَوجُودا

أي: إنّني، حينَ أُمسي، [على هذه الحالة].[١١]

---

(١) سقط هذا العنوان من ط فاختل عدد المفردات في مغني اللبيب، وجُعل «ووي» بالعطف على «واهًا» نائب فاعل: يقال. والواو الأولى ممسوحة من الأصل. فالظاهر أن ابن هشام جعل «وي» حرفًا مستقلًّا عن «وا»، كما ذكر المرادي في الجنى الداني ص ٣٥٢، وعدل عن ذلك أحيانًا فجعله لغة لـ «وا» في بعض النسخ من كتابه. والراجح ما أثبتنا.

(٢) البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٤٤. والنشب: المال. ط: ضُرّ.

(٣) ط: «وقد تلحق هذه». وفي ن وحاشية خ عن نسخة: وقد يلي هذا.

(٤) البيت لعنترة في ديوانه ص ١٥٤.

(٥) انظر الجنى الداني ص ٣٥٣.

(٦) الآية ٨٢ من سورة القصص: ﴿وأصبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوا مَكانَهُ بِالأمسِ يَقُولُون: وَيْكَأَنَّ اللهَ يَبسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ، ويَقدِرُ! لَولا أن مَنَّ اللهُ علَينا لَخَسَفَ بِنا.وَيْكَأَنَّهُ لا يُفلِحُ الكافِرُونَ﴾!

(٧) كذا، وانظر الخصائص ٣: ١٤٠.

(٨) كذا أيضًا، والصواب: «نعجبُ»، لأن الكلام لجماعة لا للمفرد.

(٩) مضى تحت الرقم ٦٨٩.

(١٠) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص٣١٢. وهو هنا شاهد على تفسير «كأنَّ» في الآية الكريمة قبل.

(١١) في الأصل: «أنا حين أُمسي». وما بين معقوفين تتمة من ش ون وط.

١٠٠ ـ حرف الألف

والمراد به[١] هنا الحرفُ الهاوي الممتنعُ الابتداءُ به لكونه لا يقبل الحركة. فأمّا الذي يراد به الهمزة فقد مرّ في صدر الكتاب. وابن جنّي[٢] يرى أنّ هذا الحرف اسمُه «لا»، وأنّه الحرف الذي يُذكر قبل الياء عند عدّ الحروف، وأنّه لمّا لم يُمكن أن يُلفَظ[٣] به في أوّل اسمه كما فُعل في أخواته، إذ قيل: «صاد، جيم» تُوُصِّل إليه باللام، كما تُوُصِّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف[٤] حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا،[٥] وأنّ قول المعلِّمين: «لامَ اِلِف»[٦] خطأ لأنّ كلًّا من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيانَ كيفيّة تركيب الحروف بل سردَ أسماء الحروف البسائط. ثم اعترَض على نفسه بقول أبي النجم:[٧]

٦٩٣ ـ أقبَلتُ مِن عِندِ زِيادٍ كالخَرِفْ   تَخُطُّ رِجلايَ بِخَطٍّ مُختَلِفْ
تُكَتِّبانِ في الطَّريقِ لامَ اِلِفْ

وأجاب بأنّه لعلّه تلقّاه من أفواه العامّة، لأنّ الخطَّ ليس له تعلّق بالفصاحة.

وقد ذُكر للألف تسعة أوجُه:

أحدها: أن تكون للإنكار[٨] نحو «أعَمراهْ» لِمَن قال: لقيتُ عَمرًا. الثاني: أن تكون للتذكُّر كـ «رأيت الرَّجُلا». وقد مضى أنّ التحقيق ألّا يُعدّ هذان. الثالث: / ١٥٠ أن تكون ضمير الاثنين نحو: الزيدانِ قاما. وقال المازني: هي حرف والضمير مستتر. الرابع: أن تكون علامةَ الاِثنَين كقولِه:[٩]

٦٩٤ ـ أُلفِيَتا عَيناكَ عِندَ القَفا

---

(١) سقطت من ط.

(٢) سر صناعة الإعراب ص ٤٣ و٦٥١.

(٣) ط: يُتلفّظ.

(٤) يعني أنهم يقولون: أل، والألف واللام.

(٥) أي: ليتبادل اللام والألف ما يُبتدأ بلفظه في التسمية.

(٦) كذا في الأصل والنسخ بحذف همزة القطع، وهو الصواب. ط: «لام ألف». وعلّق عليه المحشّي بتخطئة ابن هشام لقطع الهمزة خلافًا لقول المعلمين. فتأمّل.

(٧) الأبيات في ديوانه ص ١٤١.

(٨) انظر ما مضى في أواخر فصل الواو من معنى الإنكار والتذكر.

(٩) صدر بيت لعمرو بن ملقط في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٥٤ يذكر هرب المخاطَب، وعجُزه مقحم في ط:

أولَى فأولَى لَكَ، ذا واقِيَهْ

وأولى: كلمة تهديد، كرِّرت للتوكيد. والجملة اعتراضية. وذا: حال من الضمير في: عيناك. والواقية: الوقاية.

وقولِه:[١]

٦٩٥ ـ وقَد أسلَماهُ مُبعَدٌ وحَمِيمُ

وعليه قول المتنبّي:[٢]

٦٩٦ ـ ورَمَى، وما رَمَتا يَداهُ، فصابَنِي سَهمٌ يُعَذِّبُ، والسِّهامُ تُرِيحُ

والخامس: الألِف الكافّةُ كقوله:[٣]

٦٩٧ ـ فبَينا نَسُوسُ النّاسَ، والأمرُ أمرُنا، إذا نحنُ فِيهِم سُوقةٌ، لَيسَ نُنصَفُ

وقيل: الألف بعضُ «ما» الكافّةِ، وقيل: إشباعٌ و«بين» مضافة إلى الجملة. ويؤيّده أنّها قد أُضيفت إلى المفرد في قوله:[٤]

٦٩٨ ـ بَينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوغِهِ يَومًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلفَعُ

والسادس: أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو[٥]: ﴿آأنذَرتَهُم﴾، ودخولُها جائز لا واجب. ولا فرق بين كون الهمزة الثانية محقَّقةً أو مُسهّلةً.[٦] السابع: أن تكون فاصلة بين النونَينِ[٧] نونِ النِّسوة ونونِ التوكيد في[٨] نحو: اضرِبْنانِّ. وهذه واجبةٌ.

الثامن: أن تكون لمدّ الصوت بالمُنادى المُستغاثِ أو المُتعجَّبِ منه أو المَندوبِ كقولِه:[٩]

٦٩٩ ـ يا يَزِيدا لِآمِلٍ نَيلَ عِزٍّ وغِنًى، بَعدَ فاقةٍ وهَوانِ

وقولِه:[١٠]

٧٠٠ ـ وا عَجَبا لِهذِهِ الفَلِيقَهْ!

---

(١) مضى تحت الرقم ٦٨٤.

(٢) البيت في ديوانه ١: ١٦٥.

(٣) مضى تحت الرقم ٥٨٦.

(٤) البيت لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ١: ١٨. والتعانق: الاعتناق للقتال. والروغ: المراوغة. والسلفع: الواسع الصدر.

(٥) الآية ٦ من سورة البقرة ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ عليهِم أَأنذَرتَهُم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾. ط: أأنذَرتَهُم.

(٦) يعني أنها بين بين: «آأنذَرتَهُم»، لا «أاانذرتَهُم» إلى صورة الألف كما زعم صاحب المعجم. ش ون وط: مسهّلة أو محقّقة.

(٧) سقطت من ش وط.

(٨) سقطت أيضًا من ش وط.

(٩) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٥٨. والفاقة: الحاجة.

(١٠) الرجز لابن قنّان في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٥٩. وعند المحشّي: «يا عَجَبًا»! وأقحم بعده بيتًا آخر أيضًا. والفليقة: الداهية.

وقولِه:(١)

٧٠١ـ حُمِّلتَ أمرًا عَظِيمًا، فاصطَلَعتَ بِهِ   وقُمتَ فِيهِ بأمرِ اللهِ، يا عُمَرا

التاسع: أن تكون بدلًا من نون ساكنة، وهي إمّا نون التوكيد أو تنوين المنصوب. فالأوّل: نحو(٢): ﴿لَنسفَعا﴾، ﴿ولَيَكُونا﴾، وقولِه:(٣)

٧٠٢ـ ولا تَعبُدِ الشَّيطانَ، واللهَ فاعبُدا

ويَحتمل هذا أن يكون(٤) من باب «يا حَرَسِيُّ اضرِبا عُنقَه».(٥) والثاني كـ«رأيتُ زيدا» في لغة غير ربيعة.

ولا يجوز أن تُعدَّ(٦) الألفُ المبدلة(٧) من نون «إذنْ»، ولا ألفُ التكثير كـ«قَبَعثَرى»،(٨) ولا ألفُ التأنيث كألف «حُبلَى»، ولا ألفُ الإلحاق كألف «أرطًى»، ولا ألفُ الإطلاق كالألف في قوله:(٩)

٧٠٣ـ مِن طَلَلٍ كالأتحَمِيِّ أنهَجا

ولا ألفُ التثنية كـ«الزيدانِ»، ولا ألفُ الإشباع الواقعةُ في الحكاية نحو: «مَنا» أو في غيرها في الضرورة كقوله:(١٠)

٧٠٤ـ أعُوذُ باللهِ مِنَ العَقرابِ

ولا الألفُ التي تُبيَّن بها الحركة في الوقف، وهي ألف «أنا» عند البصريّين، ولا ألفُ التصغير نحو «ذَيّا واللّذَيّا»، لِما قدّمناه.

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ٣٠٤ يرثي عمر بن عبد العزيز. واضطلعت به أي: قويت عليه ونهضت به مرتفعًا. ط: فاصطَبَرتَ لَهُ.

(٢) الآيتان: ١٥ من سورة العلق: ﴿لَئِن لَم يَنتَهِ لَنَسفَعَنْ بِالنّاصِيةِ﴾ ـ وعند صاحب المعجم: لنَسفعًا ـ و٣٢ من سورة يوسف ﴿ولَئِن لَم يَفعَلْ ما آمُرُهُ لَيُسجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ مِنَ الصّاغِرِينَ﴾. وعند صاحب المعجم: وليكُونًا.

(٣) عجز بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٦ صدره:

وذا النُّصُبَ المَنصُوبَ لا تَنسُكَنَّهُ

وذا النصب: ما يُنصب ويعلّى من الأوثان للعبادة. وتنسك: تعبد.

(٤) ط: ويحتمل أن تكون هذه النون.

(٥) الحرسيّ: الحارس. واضربا أي: اضربْ. وهو للواحد بلفظ الاثنين (لا المثنّى كما زعم المحشّي) للمبالغة.

(٦) أي: في حروف المعاني لأنها ليست كلمات مستقلة.

(٧) يعني: في الوقف: إذا.

(٨) القبعثرى: الجمل العظيم الخلق. ط: كألف قبعثرى.

(٩) الرجز للعجاج في ديوانه ص ٣٤٨. والأتحمي: بُرد مخطّط. وأنهج: بلي.

(١٠) الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٦٨.

حرف الياء

١٠١ ـ الياء المُفرَدة

على ثلاثة أوجُه.[١] وذلك أنّها تكون ضميرًا للمؤنّثة نحو: تَقُومِينَ وقُومِي ـ وقال الأخفش والمازني: هي حرفُ تأنيثٍ والفاعلُ مستتر ـ وحرفَ إنكار نحو: أزَيدُنِيهْ؟ وحرفَ تَذكار[٢] نحو: قَدِي. وقد تقدّم البحث فيهما.[٣] والصواب ألّا يُعدّا كما لا تُعدّ ياء التصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوُهنّ، لأنهنّ أجزاءٌ للكلمات لا كلماتٌ.

١٠٢ ـ يا

حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقةً أو حُكمًا، وقد يُنادَى بها القريبُ توكيدًا. وقيل: هي مُشترَكةٌ بين القريب والبعيد، وقيل: بينَهما وبينَ المتوسّط. وهي أكثر أحرف النداء استعمالًا، ولهذا لا يقدَّر عند الحذف سواها نحو[٤]: ﴿يُوسُفُ، أعرِضْ عَن هذا﴾، ولا يُنادَى اسمُ اللهِ ـ تعالى ـ والاسمُ المُستغاث و«أيُّها وأيَّتُها» إلّا بها، ولا المَندوبُ إلّا بها أو بـ «وا»، وليس نصب المُنادى بها ولا بأخواتها أحرُفًا، ولا بهنَّ أسماءَ لـ «أدعُو» مُتحمِّلَةً[٥] لضمير الفاعل خلافًا لزاعمي ذلك، بل بـ «أدْعو» محذوفًا لزومًا. وقولُ ابن الطَّراوة: «النداءُ إنشاءٌ، وأدعُو: خبرٌ» سهوٌ [منه]،[٦] بل «أدعُو» المُقدَّرُ إنشاءٌ كـ «بعتُ وأقسمتُ».

وإذا وَلِيَ «يا» ما ليس بمُنادًى كالفعلِ في[٧]: ﴿ألا يا / ١٥١ اسجُدُوا﴾، وقولِه:[٨]

٧٠٥ ـ ألا يـا اسقِيـانِـي قَبـلَ غـارةِ سِنـجـالِ

---

(١) كذا، وهي عنده على وجه واحد. ط: تأتي على ثلاثة أوجه.

(٢) ط: تذكّر.

(٣) انظر ما مضى من ذلك في أواخر الواو المفردة.

(٤) الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٥) ط: محتملة.

(٦) تتمة من ش وط.

(٧) الآيتان ٢٤ و٢٥ من سورة النمل: ﴿فهُم لا يَهتَدُونَ ألّا يَسجُدُوا للهِ الَّذِي يُخرِجُ الخَبْءَ في السَّماواتِ والأرضِ، ويَعلَمُ ما تُخفُونَ وما تُعلِنُونَ﴾.

(٨) صدر بيت للشماخ في ديوانه ص ٤٥٦ عجزه مقحم في ط:

وقَبـلَ مَـنـايـا عـادِيـاتٍ وآجـالِ

ط: «بعد غارة». وسنجال: اسم موضع.

والحرفِ في نحو[١]: ﴿يا لَيتَني كُنتُ مَعَهُم﴾، «يا رُبَّ كاسِيةٍ في الدُّنيا عارِيةٌ يَومَ القِيامةِ»،[٢] والجملةِ الإِسمية كقوله:[٣]

٧٠٦ ـ يا لَعْنةُ اللهِ والأقوامِ كُلِّهِمُ والصّالِحِينَ، علَى سِمعانَ مِن جارِ

فقيل: هي للنداء والمُنادى محذوف. وقيل: هي لمجرَّد التنبيه لئلّا يلزمَ الإجحافُ بحذف الجملة كلّها. وقال ابن مالك:[٤] «إن وَلِيَها دعاءٌ كهذا البيت أو أمرٌ نحو «ألا يا اسجُدُوا» فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلَهما نحوُ[٥]: ﴿يا آدَمُ، اسكُنْ﴾، ﴿يا نُوحُ، اهبِطْ﴾، ونحوُ: ﴿يا مالِكُ، لِيَقضِ علَينا رَبُّكَ﴾، وإلّا فهي للتنبيه». والله أعلم.[٦]

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء. وزاد آخرَها في ط: ﴿فأفُوزَ فَوزًا﴾.

(٢) الحديث مضى من قبل في الورقة ٥٥.

(٣) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ١٧١.

(٤) انظر الجنى الداني ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ والتسهيل ص ١٧٩.

(٥) الآيات: ٣٥ من سورة البقرة: ﴿وقُلنا: يا آدَمُ، اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجَنّةَ﴾ و٤٨ من سورة هود: ﴿قِيلَ: يا نُوحُ، اهبِطْ بِسَلامٍ مِنّا وبَرَكاتٍ علَيكَ وعلَى أُمَمٍ مِمَّن مَعَكَ﴾ و٧٧ من سورة الزخرف.

(٦) الجملة ليست من قول ابن مالك خلافًا لِما عند المحشّي.

الباب الثاني منَ الكتاب

في تفسير الجُملة وذكرِ أقسامها وأحكامها

الباب الثاني من الكتاب(1)

في تفسير الجُملة وذكرِ أقسامها وأحكامها

شرحُ الجُملة وبيانُ أنّ الكلام أخصُّ منها لا مرادفٌ لها

الكلامُ: هو القول المُفيد بالقَصد. والمراد بالمُفيد ما دلّ على معنًى يَحسُن السكوت عليه. **والجُملة**: عبارة عن الفعلِ وفاعله كـ «قامَ زيدٌ»، والمبتدأِ وخبرِه كـ «زيدٌ قائمٌ»، وما كان بمنزلة أحدهما نحو: ضُرِب اللِّصُّ وأقائمٌ الزيدانِ؟ وكان زيدٌ قائمًا وظننتُه قائمًا. وبهذا يظهر لكَ أنّهما ليسا مترادفَين كما يتوهَّمه(2) كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب «المفصَّل»،(3) فإنّه بعد أن فرَغ من حدّ الكلام قال: «وتُسمَّى الجُملةَ».(4) والصواب أنّها أعمُّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: «جُملة الشرط، جُملة الجواب، جُملة الصلة». وكلُّ ذلك ليس مفيدًا فليس كلامًا.

وبهذا التقرير(5) يتّضح لك وجهُ(6) قولِ ابن مالك في قوله تعالى:(7) ﴿ثُمَّ بَدَّلْنا مَكانَ السَّيِّئةِ الحَسَنةَ حَتَّى عَفَوا وقالُوا: «قَد مَسَّ آباءَنا الضَّرّاءُ والسَّرّاءُ»، فأخَذْناهُم بَغْتةً وهُم لا يَشعُرُونَ. ولَو أنَّ أهلَ القُرَى آمَنُوا واتَّقَوا لَفَتَحْنا علَيهِم بَرَكاتٍ مِنَ السَّماءِ والأرضِ، ولكِنْ كَذَّبُوا فأخَذْناهُم بِما كانُوا يَكسِبونَ. أفأمِنَ أهلُ القُرَى أن يأتِيَهُم بأسُنا بَياتًا وَهُم نائمُونَ﴾؟:(8) «إنّ الزمخشريّ حكم بجواز الِاعتراض بسبع جُمل(9) إذ زعم أنّ (أفأمِنَ)(10) معطوفٌ على (فأخَذْناهُم)، ورَدّ عليه مَن ظنّ أنّ

---

(1) جمهور هذا الباب هو مستقًى من كتاب المرادي «جُمل الإعراب» ومنظومة له أيضًا هي «أبيات من الكامل تتضمن أنواع الجمل» وكتبه المختلفة، وكتب ابن مالك وأبي حيان والزمخشري. انظر الجنى الداني في حروف المعاني ص ١٠. وسقط «من الكتاب» من ط.

(2) خ وق: «يتوهم». وفي حاشية خ عن نسخة كما أثبتنا.

(3) في ص ٦.

(4) ط: ويسمّى جملة.

(5) ن: التقدير.

(6) ط: صحةُ.

(7) الآيات ٩٥ ـ ٩٧ من سورة الأعراف.

(8) انظر شرح التسهيل ٢: ٣٧٨ والكشاف ١: ٥٦٢ والبحر المحيط ١: ٨٥.

(9) كذا، والصواب أنها تسع جمل، والاعتراضية هي الجملة الشرطية «لو» فقط والبقية هي ضمن الاعتراض. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١٦ ـ ١٧.

(10) كذا أيضًا، والجملة استئنافية. فإن صح العطف فهو لجملة «أمن» بدون الفاء على جملة: أخذناهم بغتة. ومثل هذا كثير في =

الجملة والكلام مترادفان، فقال: «إنّما اعترض بأربع جُمل»،[١] وزعم أنّ مِن عِندِ «ولو أنَّ[٢]» إلى «والأرضِ» جملةٌ لأنّ الفائدة إنّما تتمّ بمجموعه.

وبعدُ ففي القولَين نظر: أمّا قولُ ابن مالك فلأنّه كان من حقّه أن يعُدَّها ثمانيَ جمل إحداها (وهُم لا يَشعُرُونَ)، وأربعةٌ[٣] في حيِّز «لَو» وهي: آمنوا، واتّقوا، وفتحنا، والمركّبةُ[٤] من «أنّ» وصلتِها[٥] مع «ثَبَتَ» مقدَّرًا أو مع «ثابتٌ»[٦] مقدَّرًا على الخلاف في أنّها فعليّة أو اسميّة،[٧] والسادسةُ (ولكِنْ كَذَّبُوا)، والسابعةُ (فأخَذْناهُم)، والثامنةُ (بِما كانُوا يَكسِبُونَ).[٨] فإن قلتَ: لعلّه بنَى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه[٩] من كون «أنّ» وصلتِها مبتدأً لا خبر له، وذلك لطوله وجرَيان الإسناد في ضمنه. قلتُ: إنّما مراده أن يبيّن ما لزم على إعراب الزمخشريّ، والزمخشريُّ يرى «أنّ» وصلتَها هنا فاعلًا[١٠] بـ «ثَبَتَ».

وأمّا قول المعترِض فلأنّه كان مِن حقِّه أن يعدَّها ثلاثَ جمل، وذلك لأنّه لا يَعُدُّ (وهُم لا يَشعُرُونَ) جملةً لأنّها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلّة برأسها، ويَعُدُّ «لو»[١١] وما في حيِّزها جملةً واحدة،[١٢] فعليّةٌ إن قَدّر: ولو ثبَتَ أنّ أهل القرى آمنوا واتَّقَوا، أو اسميّةٌ إن قَدّر: ولو[١٣] إيمانُهم وتقواهم ثابتان، ويَعُدُّ (ولكِن كَذّبُوا)جملةً، و(فأخَذْناهُم بِما كانُوا يَكسِبُونَ) كلَّه جملةً. وهذا هو التحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة لأنّ الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملةَ اعتراض، وتلك لا تكون إلّا كلامًا تامًّا.[١٤]

= كلام ابن هشام وغيره من النحاة.

(١) كذا، والصواب أنها ثلاث جمل. ثم إن الحكم بالاعتراضية يكون للأولى فقط كما ذكرنا قبل.

(٢) زاد هنا في ط: أهلَ القُرَى.

(٣) كذا بالتاء لأن المعدود غير مذكور. ب: أربع.

(٤) في ب وحاشية خ عن نسخة: المؤلفة.

(٥) كذا ومثله كثير في قول ان هشام، وليس لـ «أنّ» صلة إذا لم تتصل بـ «ما» الكافّة، وإنما لها معمولان: اسمها وخبرها.

(٦) ش: أو ثابت.

(٧) ب: اسمية أو فعلية.

(٨) كذا، والجملة هي «كانوا يكسبون» من دون «بما».

(٩) الكتاب ١: ٤٧٠.

(١٠) هذا مفعول به ثان للفعل: يرى. ط: أنّ أنّ وصلتها هنا فاعل.

(١١) في الأصل: برأسها وما بعدها وما بعد لو.

(١٢) زاد هنا في ط: إمّا.

(١٣) زاد هنا في ط: أن.

(١٤) زاد هنا في ش وط: والله تعالى أعلم.

انقسام الجملة إلى اسميّة وفعليّة وظرفيّة

الاسميّة[١]: التي صدرها اسم كـ «زيدٌ قائمٌ وهيهاتَ العَقيقُ»! و«قائمٌ الزيدانِ» عند/ ١٥٢ من جوّزه ـ وهم[٢] الأخفش والكوفيّون ـ والفعليّة: التي صدرها فعل كـ «قامَ زيد وضُربَ اللصُّ وكانَ زيد قائمًا وظننتُه قائمًا ويقومُ زيد وقُمْ»، والظرفيّة: المصدَّرة بظرف أو مجرور نحو «أعندك زيدٌ؟ و أفي[٣] الدار زيد»؟ إذا قدَّرتَ زيدًا فاعلًا بالظرف والجارّ والمجرور لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأً مُخبَرًا عنه بهما. ومثَّل الزمخشريّ ذلك[٤] بـ «في الدار» من قولك: زيدٌ[٥] في الدار. وهو مبنيٌّ على أنّ الاستقرار المقدَّر فعل لا اسمٌ، وعلى أنّه حُذف وحدَه وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عَمِل فيه. وزاد الزمخشريُّ وغيره في الجملِ الشرطيّةَ،[٦] والصواب أنّها من قبيل الفعليّة لِما سيأتي.

تنبيه

مرادُنا بصدر الجملة[٧] المسندُ أو المسند إليه، فلا عِبرة بما تقدّم عليهما من الحروف. فالجملةُ مِن نحو «أقائمٌ الزيدانِ؟ وأزيدٌ أخوكَ؟ ولعل أباكَ منطلق وما زيد قائمًا» اسميّةٌ، ومِن نحو «أقام زيدٌ؟ وإن قام زيدٌ وقد قام زيدٌ وهَلّا قمتَ» فعليّةٌ. والمعتبر أيضًا ما هو صدر [الكلام][٨] في الأصل، فالجملة مِن نحو «كيف جاء زيدٌ»؟ ومِن نحو[٩]﴿فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾؟ ومِن نحو ﴿فَرِيقًا كَذَّبتُم وفَرِيقًا تَقتُلُونَ﴾ و﴿خاشِعًا أَبصارُهُم يَخرُجُونَ﴾ فعليّةٌ لأنّ هذه الأسماء في نيّة التأخير، وكذا الجملة في نحو «يا عبدَ الله» ونحو ﴿وإن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾، ﴿والأنعامَ خَلَقَها﴾، ﴿واللَّيلِ إذا يَغشَى﴾ لأنّ صُدورَها في

---

(١) ط: «فالاسمية». وزاد هنا وبعدَ الفعلية والظرفية أيضًا: هي.

(٢) ط: وهو.

(٣) إنما فصلنا بين الواو و«أفي» لئلا يُتوهَّم خطأٌ في تقديم الواو على الهمزة. ومثل هذا كثير لا يراعيه الناشرون وأدعياء العربية. فلْيُتنبَّه له.

(٤) ط: لذلك.

(٥) كذا، وفي المفصل ص ١٣: «خالدٌ». ط: في قولك زيد.

(٦) هي جملتا الشرط والجواب مع الأداة قبلهما. وغير الزمخشري هو الفارسي قبله ومن تابعه. انظر المفصل ص ١٣ وشرح المفصل ١: ٨٨ ـ ٨٩ والكشاف ٢: ١٠٤. وعند المحشي: «وزاد الزمخشري وغيره الجملَ الشرطية»، وزعم أن هذا ما في النسخ.

(٧) ش: الجمل.

(٨) تتمة من ن.

(٩) الآيات: ٨١ من سورة غافر و٨٧ من سورة البقرة ـ وفي ط: «ففريقًا» على ما هو في لفظ الآية ـ و٧ من سورة القمر: ﴿خُشَّعًا أبصارُهُم يَخرُجُونَ مِنَ الأجداثِ﴾ ـ وفي ط: «خُشَّعًا» خلافًا للنسخ المعتمدة، وزاد في آخرها: ﴿مِنَ الأجداثِ كأنّهُم جَرادٌ مُنتَشِرٌ﴾ ـ و٦ من سورة التوبة و٥ من سورة النحل و١ من سورة الليل.

الأصل أفعالٌ، والتقدير: أدعو زيدًا،[١] وإن اَستجارك أحدٌ، وخلقَ الأنعامَ، وأُقسِمُ بالليل.[٢]

ما يجب على المسؤول [في المسؤول][٣] عنه
أن يُفصِّل فيه لاحتماله الِاسميّةَ والفعليّة [والظرفية][٤]
لاختلاف التقدير أو لاختلاف النحويّين، ولذلك أمثلة:

أحدُها: صدر الكلام من نحو: إذا قام زيد فأنا أُكرمه. وهذا مبنيٌّ على الخلاف السابق[٥] في عامل «إذا»، فإن قلنا: «جوابُها» فصدر الكلام جملة اسميّة، و«إذا» مقدَّمةٌ من تأخير، وما بعد «إذا» متمِّم لها لأنّه مضاف إليه. ونظيرُ ذلك قولك: يومَ يسافر زيد أنا مسافر، وعكسُه قوله:[٦]

٧٠٧ ـ فبَيــنا نَحــنُ نَرقُبُــهُ أتانــا

إذا قدَّرتَ ألف «بَينا» زائدةً و«بين» مضافةً للجملة الاسميّة فإنّ صدرَ الكلام جملة فعليّة والظرفُ مضاف إلى جملة اسميّة، وإن قلنا: العامل في «إذا» فعل الشرط و«إذا» غير مضافة، فصدر الكلام جملة فعليّة قُدِّم ظرفها كما في قولك: متى تقمْ فأنا أقومُ.

الثاني:[٧] أفي الدار زيدٌ؟ وأعندك عمرٌو؟ فإنّا إن قدّرْنا المرفوع مبتدأً أو مرفوعًا بمبتدأ محذوف، تقديره: كائن أو مستقرّ، فالجملة اسميّة ذات خبر في الأُولى وذات فاعل مُغنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قدّرناه فاعلًا بـ «استقرَّ» ففعليّةٌ، أو بالظرف فظرفيّةٌ.

الثالث: نحوُ «يومانِ» في نحو: ما رأيتُه مُذ يومانِ. فإنّ تفسيره[٨] عند الأخفش والزجّاج: بيني وبين لقائه يومانِ، وعند أبي بكر وأبي عليّ: أمَدُ انتفاءِ الرؤيةِ يومانِ. وعليهما فالجملة اسميّة لا محلَّ لها[٩]

(١) كذا، والمنادى بالمثال قبلُ هو: عبد الله.

(٢) ط: وأقسم والليل.

(٣) تتمة من خ عن نسخة.

(٤) تتمة من خ أيضًا وفيها: «والحرفية» وهو سبق قلم. وفي الأصل وب: «لاحتماله للاسمية والفعلية».

(٥) انظر الورقة ٤٩. والصواب أن هذه الجملة هي جملة شرطية فيها جملتان: فعلية فاسمية، بخلاف الشاهد الشعري التالي ليس فيه شرطية.

(٦) صدر بيت ينسب إلى نُصيب في ديوانه ص ١٠٤ عجزه:

مُـعَـلِّــقَ وَفْـضــةٍ، وزِنــادَ راعِــي

والوفضة: المِخلاة. وزناد: معطوف على محلّ: وفضة. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: «راعِ». وإثبات الياء هنا واجب في القافية لعدم التقاء ساكنين.

(٧) زاد هنا في ط: نحو.

(٨) ط: تقديره.

(٩) الأولى أن الجملة في محل نصب حال من الفاعل والمفعول، وأل: نائبة عن ضميريهما.

و«مُذ»(١) خبرٌ على الأوّل ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائيّ وجماعة: المعنى: «مُذ كان يومانِ(٢)»، فـ «مُذ»: ظرفٌ لِما قبلها، وما بعدها جملة فعلية(٣) حُذف فعلها، وهي في محلّ خفض. وقال آخرون: المعنى: مِن الزمن(٤) الذي هو يومانِ، و«مُنذ» مركّبة من حرفِ الابتداء و«ذو» الطائيّةِ واقعةً على الزمن، وما بعدها جملة اسميّة حُذف مبتدؤها ولا محلّ لها لأنّها صلة.

الرابع: ماذا صنعتَ؟ فإنه يَحتمل معنيَين، أحدهما: ما الذي صنعتَه؟ فالجملة اسميّة قُدِّم خبرها عند الأخفش ومبتدؤها عند سيبويه، والثاني: أيَّ شيءٍ صنعتَ؟ فهي فعليّة قُدِّم مفعولها. فإن قلتَ: ماذا صنعتَه؟ فعلى التقدير الأوّلِ الجملةُ بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّةَ بأن تقدِّر ماذا: مبتدأ،(٥) والفعليّةَ بأن تقدّره مفعولًا لفعل محذوف على شريطة التفسير، ويكونَ تقديره بعد «ماذا» لأنّ الاستفهام له الصدر.(٦)

الخامس: / ١٥٣ نحوُ:(٧) ﴿أَبَشَرٌ يَهدُونَنا﴾؟ فالأرجح تقدير «بشرٌ» فاعلًا بـ «يَهدِي»(٨) محذوفًا والجملة فعليّة، ويجوز تقديره مبتدأ. وتقديرُ الاسميّة في:(٩)﴿أأنتُم تَخلُقُونَهُ﴾؟ أرجحُ منه في «أبشرٌ يَهدونَنا»؟ لمعادلتها الاسميّةَ(١٠) وهي ﴿أم نَحنُ الخالِقُونَ﴾؟ وتقديرُ الفعليّة في قوله:(١١)

٧٠٨ ـ فقُلتُ: أَهِيَ سَرَت أم عادَنِي حُلُمُ؟

أكثرُ رُجحانًا من تقديرها في «أبشرٌ يَهدونَنا»؟ لمُعادلتها الفعليّةَ.

السادس: نحوُ: قاما أخواكَ. فإن الألف إن قُدِّرتْ حرفَ تثنية كما أنّ التاء حرف تأنيث في «قامتْ هندٌ» أوِ اسمًا وأخواكَ: بدلٌ منها فالجملة فعليّة، وإن قُدِّرتِ اسمًا وما بعدها مبتدأً(١٢) فالجملة اسميّة قُدّم خبرها.

---

(١) ط: «منذ» هنا وفيما بعد من الموضعين التاليين، لأنها عندهم هي أصل: مُذ. ولذا ستردُ «منذ» بعدُ كما سترى.

(٢) سقطت من ط.

(٣) زاد هنا في ط: فعلها ماض.

(٤) كذا، وهو على تفسير «منذ»، والمثال فيه «مذ»، فالمراد أنهما بمعنى واحد.

(٥) أُقحم المحشّي هنا تبعًا للناشرين: «وصنعته الخبر» بدعوى زيادة بيان.

(٦) كذا، والمعروف أن «ماذا» وحدها من بين أدوات الاستفهام يجوز أن تخرج عن الصدر. حاشية الدسوقي ٢: ٣٧. ط: له صدر الكلام.

(٧) الآية ٦ من سورة التغابن: ﴿ذلِكَ بِأنَّهُ كانَتْ تأتِيهِم رُسلُهُم بِالبَيِّناتِ، فقالُوا: أَبَشَرٌ يَهدُونَنا﴾؟

(٨) ط: ليهدي.

(٩) الآيتان ٥٨ و٥٩ من سورة الواقعة: ﴿أفَرأيتُم ما تُمنُونَ؟ أأنتُم تَخلُقُونَهُ أم نَحنُ الخالِقُونَ﴾؟ وما بعدُ هو منها.

(١٠) فيما عدا الأصل وخ: للاسمية.

(١١) عجز بيت مضى تحت الرقم ٥٦. وقد أُقحم صدره في ط.

(١٢) ط: مبتدأ.

السابع:(١) نِعمَ الرجلُ زيدٌ! فإن قُدِّر «نعمَ الرجلُ» خبرًا عن «زيدٌ» فاسميّةٌ كما في: زيدٌ نعمَ الرجلُ! وإن قُدِّر «زيدٌ» خبرًا لمحذوف(٢) فجملتان فعليّة واسميّة.

الثامن: جملةُ البَسملة. فإن قُدِّر: ابتدائي باسم الله، فاسميّةٌ وهو قول البصريِّينَ، أو: أبدأُ باسم الله، ففعليّةٌ وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشريّ غيره، إلّا أنّه يقدِّر الفعل مؤخَّرًا ومناسِبًا لِما جُعلَتِ البسملة مَبدأً له،(٣) فيقدِّر: باسم الله أقرأُ، باسم الله أحُلُّ،(٤) باسم الله أرتحلُ. ويؤيِّده الحديث: «بِاسمِكَ - رَبِّي - وَضَعتُ جَنبِي».(٥)

التاسع: قولُهم: «ما جاءت حاجتُكَ»؟ فإنه يُروى برفع «حاجتُكَ» فالجملة فعليّة، وبنصبها فالجملة اسميّة، وذلك لأنّ «جاء» بمعنى: صارَ. فعلى الأوّل ما: خبرُها وحاجتُك: اسمُها، وعلى الثاني ما: مبتدأ واسمُها ضمير «ما» وأُنِّث حملًا على معنى: ما، وحاجتَك: خبرُها. ونظيرُ «ما» هذه «ما» في قولك: ما أنتَ ومُوسى؟ فإنّها(٦) أيضًا تَحتمل الرفعَ والنصب. إلّا أنّ الرفعَ على الابتدائيّة أو الخبريّة على خلاف(٧) سيبويه والأخفش وذلك إذا قدَّرتَ «موسى» عطفًا على «أنت»، والنصبَ على الخبريّة أو المفعوليّة وذلك إذا قدّرتَه مفعولًا معه، إذ لا بدّ من تقدير فعل حينئذ أي: ما تكونُ؟ أو ما تصنعُ؟ ونظير «ما» هذه في الوجهين(٨) على اختلاف التقديرين «كيف» في نحو: كيف أنتَ ومُوسَى؟ إلّا أنّها لا تكون مبتدأً ولا مفعولًا به، فليس للرفع إلّا توجيه واحد،(٩) وأمّا النصب فيجوز كونه على الخبريّة أو الحاليّة.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: قعدَ عمرٌو وزيدٌ قامَ. والأرجح(١٠) الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافق الجملتين المتعاطفتين. وممّا(١١) يترجّح فيه الفعليةُ نحو: موسى أكرِمْهُ، ونحو:(١٢)

---

(١) زاد هنا في ط: نحو.

(٢) يضاف إلى هذا: أو مبتدأً لخبر محذوف. ط وش: للمبتدأ المحذوف.

(٣) يضاف إلى هذا: أو مبتدأً لخبر محذوف: ط: مبتدأ له.

(٤) الكشاف ١: ٢٢. ط: أو باسم الله أحلّ.

(٥) لفظ الحديث في صحيح مسلم ٤: ٢٠٨٥ تحت الرقم ٦٤ من باب ما يقوله عند النوم، لا ما أحال عليه المحشّي.

(٦) أي: ما.

(٧) زاد هنا في خ عن نسخة وفي ط: بين.

(٨) ط: هذه في هذين الوجهين.

(٩) هو الخبرية.

(١٠) ط: قائم فالأرجح.

(١١) جَعل المحشي بقية الفقرة بحثًا جديدًا، وهي من البحث في المثال العاشر بدليل المثال الأخير فيها.

(١٢) هنا مثالان لا مثال واحد بالعطف كما زعم المحشّي.

زيدٌ لِيَقُمْ، وعمرٌو لا يَذهبْ، بالجزم لأنّ وقوع الجملة الطلبيّة خبرًا قليلٌ. وأمّا نحو: زيدٌ قام، فالجملة اسميّة لا غيرُ لعدم ما يطلب الفعل. هذا قول الجمهور، وجوّز المبرِّد وابن العَريف[١] وابن مالك فعليّتَها على الإضمار والتفسير، والكوفيّون على التقديم والتأخير. فإن قلتَ: «زيدٌ قامَ وعمرٌو قعدَ عنده»، فالأُولى اسميّة عند الجمهور والثانية محتمِلة لهما على السَّواء عند الجميع.

انقسام الجملة إلى الصُّغرَى والكُبرَى[٢]

الكُبرى هي: الاسمية[٣] التي خبرها جملةٌ نحو: زيدٌ قامَ أبوه، وزيدٌ أبوه قائمٌ. والصُّغرى هي: المَبنِيّة على المبتدأ، كالجملة المُخبَر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كُبرى وصُغرى[٤] باعتبارين نحو: زيدٌ أبوه غلامُه منطلِقٌ. فمجموع هذا الكلام جملة كُبرى ليس غيرُ،[٥] وغلامُه منطلقٌ: صُغرى ليس غيرُ لأنها خبر، وأبوه غلامُه منطلقٌ: كُبرى باعتبار «غلامُه منطلقٌ» صُغرى[٦] باعتبار جملةِ الكلام، ومثلُه[٧]: ﴿لكِنّا هُوَ اللهُ رَبِّي﴾، إذ الأصل: لكِنْ أنا هو الله ربّي، ففيها أيضًا ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدَّر[٨] «هو» ضميرًا له[٩] ـ سبحانه ـ ولفظُ الجلالة بدلًا منه[١٠] أو عطفَ بيان عليه، كما جزم به ابن الحاجب،[١١] بل قُدِّر ضميرَ شأن[١٢] ـ وهو الظاهر ـ ثم حُذفت همزة «أنا» حذفًا اعتباطيًّا، وقيل: حذفًا قياسيًّا بأن نُقلتْ حركتها ثمّ حُذفت، ثمّ أُدغمت نون «لكِنْ»[١٣] في نون: أنا.

تنبيهان:

الأوّل: ما فسّرتُ به الجملة/ ١٥٤ الكُبرى هو مقتضَى كلامهم،[١٤] وقد يقال: كما تكون

(١) أبو القاسم الحسين بن الوليد عالم أندلسي في النحو واللغة توفي سنة ٣٩٠. البغية ١: ٥٤٢.
(٢) ط: صغرى وكبرى.
(٣) أو الفعلية فعلها ناسخ وطرفها جملة كما سيذكر بعدُ: كان زيد يتكلم وظننتُ زيدًا يسأل. وجملتا يتكلم ويسأل: صغريان.
(٤) ط: صغرى وكبرى.
(٥) في الأصل وق وط: «لا غير» في الموضعين.
(٦) ط: وصغرى.
(٧) الآية ٣٩ من سورة الكهف.
(٨) ش: لم تقدَّر.
(٩) ب: «ضميرًا لِلهِ». ش وط: ضمير.
(١٠) ط: بدل منه.
(١١) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٧٥.
(١٢) ط: ضمير الشأن.
(١٣) أي: بعد تسكين النون للإدغام. ويَرِدُ عليه أن المحذوف قياسيًّا هو كالحاضر في اللفظ لا يجيز الإدغام.
(١٤) أي: كلام النحاة.

مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل، نحو: ظننتُ زيدًا يقومُ أبوه.[١]

الثاني: إنما قلتُ: «صُغرى وكُبرى» موافقةً لهم، وإنّما الوجه استعمال «فُعلَى» أفعلَ بـ «أل» أو بالإضافة، ولذلك لُحِّن مَن قال:[٢]

٧٠٩ـ كَأنَّ صُغرَى وكُبرَى، مِن فَواقِعِها، حَصباءُ دُرٍّ علَى أرضٍ، مِنَ الذَّهَبِ

وقولُ بعضهم: إنّ «مِن» زائدةٌ وإنّهما[٣] مضافان على حدّ قوله:[٤]

٧١٠ـ بَينَ ذِراعَي وجَبْهةِ الأسَدِ

يردُّهُ أنّ الصحيح أنّ «مِن» لا تُقحم في الإيجاب ولا مع تعريف المجرور، ولكن ربّما استُعمل «أفعَلُ» التفضيل الذي لم يُرَد به المفاضلة مطابِقًا مع كونه مجرّدًا، قال:[٥]

٧١١ـ إذا غابَ عَنكُم أسوَدُ العَينِ كُنتُمُ كِرامًا، وأنتُم ما أقامَ ألائمُ

أي: لِئامٌ. فعلى هذا يتخرّج البيتُ وقولُ النحويّين[٦]، وكذلك قول العَرُوضيّين: فاصلةٌ صُغرَى وفاصلةٌ كُبرَى.

قد يَحتمل الكلامُ الكُبرى وغيرَها[٧]

لهذا[٨] النوع أمثلة:

أحدُها: نحو[٩]: ﴿أنا آتيكَ بِهِ﴾ إذ يَحتمل «آتِيكَ» أن يكون فعلًا مضارعًا ومفعولًا وأن يكون اسمَ فاعل ومضافًا إليه مثل: ﴿وإنَّهُم آتيهِم عَذابٌ[١٠]﴾، ﴿وكُلُّهُم آتِيهِ يَومَ القِيامةِ فَردًا﴾،[١١] ويؤيِّده أنّ أصل

---

(١) وكذلك الجملة الصغرى قد تكون مصدّرة بالمبتدأ نحو: ظننتُ زيدًا أبوه عالمٌ.

(٢) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٧٢ يصف الخمرة في الكأس. والفواقع: النُّفّاخات تطفو على سطح السائل، جمع فاقعة. ط: «فَقاقِعِها». والحصباء: صغار الحجارة.

(٣) يعني: كبرى وصغرى في قول أبي نواس.

(٤) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ وصدره:

يا مَن رأى عارِضًا، أُسَرُّ بِهِ

والعارض: السحاب. وذراعا القمر وجبهته هي من منازل القمر في السماء.

(٥) البيت للفرزدق أيضًا في الخزانة ٣: ٥٠٠. وأسود العين: اسم جبل.

(٦) المراد بالبيت المذكور هو قول أبي نواس. وزاد هنا في ط: صغرى وكبرى.

(٧) جَعل المحشّي هذا السطر بالعطف فقرة متمّمة لما قبلُ تبعًا للناشرين لا عنوانًا متميّزًا كما في النسخ.

(٨) ط: ولهذا.

(٩) الآية ٤٠ من سورة النمل: ﴿قالَ الَّذي عِندَهُ عِلمٌ مِنَ الكِتابِ: أنا آتِيكَ بِهِ قَبلَ أن يَرتَدَّ إلَيكَ طَرْفُكَ﴾.

(١٠) الآية ٧٦ من سورة هود: ﴿إنَّهُ قَد جاءَ أمرُ رَبِّكَ، وإنَّهُم آتِيهِم عَذابٌ غَيرُ مَردُودٍ﴾. وزاد هنا في ش وط وفوق الكلمة في خ: غَيرُ مَردُودٍ.

(١١) الآية ٩٦ من سورة مريم.

الخبر الإفرادُ وأنّ حمزةَ يُميل الألف من «آتِيكَ»، وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من همزة.[١] الثاني: نحو: زيدٌ في الدار، إذ يَحتمل تقديرَ «استقرّ» وتقديرَ: مُستقِرّ. الثالث: نحو: إنّما أنتَ سَيرًا، إذ يَحتمل تقديرَ «تَسيرُ» وتقديرَ: سائرٌ. وينبغي أن يَجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها. الرابع: زيدٌ قائمٌ أبوه، إذ يحتمل أن يقدَّر «أبوه» مبتدأً وأن يقدَّرَ فاعلًا بـ «قائمٌ».

تنبيه

يتعيّن في قوله:[٢]

٧١٢ـ ألا عُمرَ، وَلَّى، مُستَطاعٌ رُجُوعُهُ؟

تقديرُ «رُجوعُه» مبتدأً و«مُستطاعٌ» خبرَه، والجملة في محلٍّ نصب على أنّها صفة لا في محلّ رفع على أنّها خبر، لأنّ «ألا» التي للتمنّي لا خبر لها عند سيبويه[٣] لا لفظًا ولا تقديرًا ـ فإذا قيل: «ألا ماءَ» كان ذلك كلامًا مؤلَّفًا من حرف واسم، وإنّما تمَّ الكلام بذلك حملًا على معناه وهو: أتمنّى ماءً ـ وكذلك يمتنع تقدير «مُستطاعٌ» خبرًا و«رُجوعُه» فاعلًا[٤] لِما ذكرنا، ويمتنع أيضًا تقدير «مُستطاعٌ» صفةً على المحلّ، أو تقدير «مُستطاعٌ رُجوعُه» جملةً في موضع رفع على أنّها صفة على المحلّ إجراءً لـ «ألا» مُجرى «ليتَ» في امتناع مراعاة محلِّ اسمها. وهذا أيضًا قول سيبويه[٥]، وخالفه في المسألتين المازِنيُّ والمبرّد.[٦]

انقسامُ الكُبرى إلى ذات وجه وذات وجهين[٧]

ذات الوجهين هي: اسميّة الصدر فعليّة العجُز نحو: زيدٌ يقومُ أبوه. كذا قالوا، وينبغي أن يُزاد[٨] عكسُ ذلك[٩] نحو: «ظننت زيدًا أبوه قائمٌ» بناء على ما قدّمنا. وذات الوجه نحو: زيدٌ أبوه قائمٌ، ومثله على ما قدّمنا نحوُ: ظننتُ زيدًا يقومُ أبوه.

---

(١) ط: من الهمزة.

(٢) مضى تحت الرقم ١٠٩، وقد أُقحم عجُز البيت في ط.

(٣) الكتاب ١: ٣٥٩ و٣٨٩.

(٤) كذا، والمراد: نائب فاعل.

(٥) زاد هنا في ط: في الوجهين.

(٦) المقتضب ١: ٢٨٧.

(٧) ط: انقسام الجملة الكبرى إلى ذات وجه وإلى ذات وجهين.

(٨) ويزاد أيضًا الجملة التي هي اسمية الصدر أو فعليته، والعجز جملة شرطية نحو: زيد إذا تكلم صدق وظننت زيدًا إذا جاء تحدّث إلينا. وأُقحم هنا في متن الأصل: عليه.

(٩) زاد هنا في ط: في.

الجُمل التي لا محلّ لها من الإعراب

وهي سبع، وبدأنا بها لأنّها لم تَحُلَّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل[١] في الجُمل.

١

فالأولى: **الابتدائية**، وتُسمَّى أيضًا الـمُستأنَفة.[٢] وهو أوضح[٣] لأنّ[٤] الابتدائية تُطلق أيضًا على الجملة المصدَّرة بالمبتدأ، ولو كان لها محلٌّ. ثمّ الجمل الـمُستأنفة نوعان:

أحدُهما: الجملة المفتتَح بها النطق، كقولك ابتداء: زيدٌ قائمٌ. ومنه الجُمل المفتتَح بها السُّوَر.

الثاني:[٥] الجملة المقتطعة ممّا[٦] قبلها، نحو: «مات فلانٌ. رحمه اللهُ[٧]» وقولِه تعالى[٨]: ﴿قُلْ: سأتلُو علَيكُم مِنهُ ذِكرًا. إنّا مَكّنّا لَهُ في الأرضِ﴾. ومنه جملة العامل المُلغَى لِتأخُّره نحو: «زيدٌ قائمٌ. أظُنُّ». فأمّا العامل المُلغَى لتوسُّطه نحو: «زيدٌ ـ أظُنُّ ـ قائمٌ» فجملته أيضًا لا محلّ لها إلّا أنّها من باب جُمل الاعتراض.

ويَخصّ البيانيّون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدّر نحو قوله تعالى: ﴿هَل أتاكَ حَديثُ/ ١٥٥ ضَيفِ إبراهِيمَ المُكرَمِينَ، إذ دَخَلُوا علَيهِ فقالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ[٩]﴾؟ فإن جملة القول الثانيةَ جواب لسؤال مقدَّر[١٠] تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فُصلت عن الأُولى فلم تُعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلامٌ. قَومٌ مُنكَرُونَ﴾ جملتان حُذف خبرُ الأُولى ومبتدأُ الثانية، إذ التقدير: سلامٌ عليكم، أنتم قومٌ مُنكَرون.[١١] ومثله في استئناف جملة القول الثانية[١٢]: ﴿ونَبِّئْهُم عَن ضَيفِ إبراهِيمَ، إذ دَخَلُوا علَيهِ فقالُوا: سَلامًا. قالَ: إنّا مِنكُم وَجِلُونَ﴾. وقد استُؤنفت

---

(١) ش: وهو أصل.

(٢) أي: التي يُبدئ بها الكلام. يقال: استأنف الشيءَ، إذا أخذ أوله، أي: كان أول من أخذه.

(٣) كذا، والصواب أن الابتدائية أوضح وأصحّ لأنها تكون في أول الكلام يُفتتح بها النطق، والاستئنافية تكون منقطعة مما قبلها بعد انتهاء كلامٍ لِاستئنافِ كلام آخر قد يكون ذا صلة بما قبله وقد لا يكون. ولهذا قسم المصنّف المستأنفة قسمين.

(٤) زاد هنا في ط: الجملة.

(٥) ط: والثاني.

(٦) ط: المنقطعة عمّا.

(٧) زاد هنا في ش وط: تعالى.

(٨) الآية ٩٤ من سورة الكهف.

(٩) الآيتان ٢٤ و٢٥ من سورة الذاريات: ﴿هَل أتاكَ حَدِيثُ ضَيفِ إبراهِيمَ المُكرَمِينَ، إذ دَخَلُوا علَيهِ، فقالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ. قَومٌ مُنكَرُونَ﴾؟ وما بعدُ هو منها. وزاد هنا في ط: قَومٌ مُنكَرُونَ.

(١٠) سقطت من الأصل وخ وق وش ثم ألحقت بحاشية الأصل.

(١١) ليس: «إذ. . . منكرون» في ش.

(١٢) الآيتان ٥١ و٥٢ من سورة الحِجر.

جملتا القول في قوله تعالى[١]: ﴿ولَقَد جاءَت رُسُلُنا إبراهِيمَ بِالبُشرَى. قالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ﴾.

ومن الاستئناف البيانيّ أيضًا قوله:[٢]

٧١٣ ـ زَعَمَ العَواذِلُ أنَّني في غَمْرةٍ، صَدَقُوا، ولكِنْ غَمْرَتِي لا تَنجَلِي

فإنّ قوله «صَدَقُوا» جواب لسؤال[٣] تقديره: أصدقوا أم كذبوا؟ ومثله[٤]: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ. رِجالٌ﴾ فيمن فتح باء: يُسَبَّحُ.

تنبيهات:

الأوّل: من الاستئناف ما قد يخفى وله أمثله كثيرة:

أحدُها: «لا يَسَّمَّعُونَ» مِن قوله تعالى[٥]: ﴿وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلَى المَلأِ الأعلَى﴾. فإنّ الذهن يتبادر إلى أنه[٦] صفةٌ لـ «كلّ شيطان» أو حالٌ[٧] منه، وكلاهما باطل. إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسّمّع، وإنّما هي استئناف نحويّ،[٨] ولا يكون استئنافًا بيانيًّا لفساد المعنى أيضًا. وقيل: يَحتمل أن الأصل: «لئلّا يسَّمَّعوا» ثمّ حُذفَتِ اللام كما في «جئتُك أن تُكرِمَني»، ثمّ حُذفت «أنْ» فارتفع الفعل كما في قوله:[٩]

٧١٤ ـ ألا أيُّهذا الزّاجِرِي، أحضُرُ الوَغَى

فيمَن رفع «أحضرُ»، واستَضعف الزمخشريُّ الجمع بين الحذفَين.[١٠] فإن قلتَ: اجعلْها حالًا مقدَّرة، أي: وحِفظًا مِن كلِّ شيطان مارد مقدَّرًا عدمُ سماعه أي: بعدَ الحِفظ. قلتُ: الذي يقدِّر وجود معنى

(١) الآية ٦٩ من سورة هود.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٠. والعواذل: جمع عاذلة. وهي اللائمة. والغمرة: الشِّدّة. وتنجلي: تنكشف.

(٣) زاد هنا في ط: مقدر.

(٤) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة النور: ﴿في بُيُوتٍ أذِنَ اللهُ أن تُرفَعَ ويُذكَرَ فِيها اسمُهُ، يُسبِّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ، لا تُلهِيهِم تِجارةٌ ولا بَيعٌ عَن ذِكرِ اللهِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ﴾. وزاد هنا في ط: «قوله تعالى». وله: في محل رفع نائب فاعل للفعل: يُسَبَّحُ. ورجال: فاعل فعل محذوف تقديره: يُسَبِّحُ. وهذه الجملة استئنافية بيانية كأنها جواب لسؤال تقديره: من يُسبِّحُ له؟

(٥) الآيتان ٧ و٨ من سورة الصافات.

(٦) أي: قول: لا يسّمّعون. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: «فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه» هنا وفيما بعد أيضًا، وذكر أنه أثبتَ ما في المخطوطات، وإن كان ما أثبتوه أخيرُ وأحسنُ!! كذا.

(٧) زاد هنا في ق بين السطرين في الأصل: مقدّرة.

(٨) ط: للاستئناف النحوي.

(٩) صدر بيت لطرفة في ديوانه ص ٢٦ وعجزه في حاشية الأصل ومقحم في ط:

وأنْ أشهَدَ اللَّذّاتِ، هَل أنتَ مُخلِدِي؟

(١٠) انظر الكشاف ٢: ٥٩٨.

الحال هو صاحبها،[١] كالمَمرور به في قولك: مررتُ برجل معه صقرٌ صائدًا به غدًا، أي: مقدِّرًا حال المُرور به أن يصيد به غدًا، والشياطين لا يقدِّرون عدم السماع ولا يريدونه.

الثاني[٢]: ﴿إنّا نَعلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلِنُونَ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿فلا يَحزُنْكَ قَولُهُم﴾. فإنه ربّما يتبادر الذهن إلى[٣] أنه محكيٌّ بالقول، وليس كذلك لأن ذلك ليس مقولًا لهم.

الثالث[٤]: ﴿إنّ العِزّةَ للهِ جَمِيعًا﴾ بعد[٥]: ﴿ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم﴾، وهي كالتي قبلها. وفي «جمال القُرّاء» للسخاويّ أنّ الوقف على ﴿قولُهم﴾ في الآيتين واجبٌ،[٦] والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب.[٧]

الرابع[٨]: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ بعد: ﴿أوَلَم يَرَوا: كَيفَ يُبدِئُ اللهُ الخَلقَ﴾؟ لأنّ إعادة الخلق لم تقع بعدُ فيُقَرَّرُوا[٩] برؤيتها. ويؤيّد الاستئنافَ فيه قولُه ـ تعالى ـ على عَقِب ذلك: ﴿قُلْ: سِيرُوا في الأرضِ فانظُرُوا: كَيفَ بَدَأَ الخَلقَ؟ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأةَ الآخِرةَ﴾.

الخامس: زعمَ أبو حاتم[١٠] أنّ من ذلك[١١]: ﴿تُثِيرُ الأرضَ﴾، فقال: الوقف على ﴿ذَلُولٌ﴾ جيّدٌ، ثم يَبتدئُ «تُثِيرُ الأرضَ» على الاستئناف،[١٢] وردّه أبو البقاء بأنّ ﴿ولا﴾[١٣] إنّما تَعطف على النفي وبأنّها لو أثارت الأرض كانت ذلولًا. ويَرُدّ اعتراضَه الأوّلَ صحّةُ: مررتُ برجل يُصلّي ولا يلتفتُ، والثانيَ أنّ أبا حاتم زعم أنّ ذلك من عجائب هذه البقرة. وإنّما وجهُ الردّ

(١) كذا، والتقدير المذكور يكون بحسب سياق النص. ففي الآية الكريمة يكون التقدير أيضًا للهِ ـ تعالى ـ وفي المثال المذكور بعدُ يكون لصاحبها وهو: رجل.

(٢) الآية ٧٦ من سورة يس: ﴿فلا يَحزُنْكَ قَولُهُم. إنّا نَعلَمُ ما يُسِرُّونَ وما يُعلِنُونَ﴾.

(٣) ط: يتبادر إلى الذهن.

(٤) الآية ٦٥ من سورة يونس: ﴿ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم. إنَّ العِزّةَ للهِ جَمِيعًا. هُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾.

(٥) في الأصل وق وخ وش: «فلا يَحزُنْك». والصواب من ب. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٦) كذا، وفي ص ٦٧٠ من ذلك الكتاب لم ينص على الوجوب، ثم نص عليه في ص ٦٩٣.

(٧) بل هو في الآيتين وأمثالهما واجب صناعي لا شرعي، ويقال له أيضًا: لازم.

(٨) الآية ١٩ من سورة العنكبوت: ﴿أوَلَم يَرَوا: كَيفَ يُبدِئُ اللهُ الخَلقَ؟ ثُمَّ يُعِيدُهُ. إنَّ ذلِكَ عَلَى اللهِ يَسِيرٌ. قُلْ: سِيرُوا في الأرضِ فانظُرُوا: كَيفَ بَدَأَ الخَلقَ؟ ثُمَّ اللهُ يُنشِئُ النَّشْأةَ الآخِرةَ﴾.

(٩) ط: «فيُقَرّوا». وبعدُ أي: إلى الآن.

(١٠) انظر زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي ١: ٩٨.

(١١) الآية ٧١ من سورة البقرة: ﴿إنّها بَقَرةٌ، لا ذَلُولٌ تُثِيرُ الأرضَ ولا تَسقِي الحَرْثَ﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين.

(١٢) كذا، والصواب أن الجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر في: ذلول. فالاستئناف مردود لورود العطف بالواو بعدُ في الآية كما سيلي. وما ردّ به ابن هشام فيه نظر لأن مثاله ليس فيه منفيّ قبل العطف.

(١٣) كذا أيضًا، والعطف هو بالواو وحدها كما ذكرنا.

أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كُلِّفوا بأمر موجود لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في «لا ذَلول»[١] إذ لا يُقال: «مررتُ برجلٍ لا شاعرٍ» حتّى[٢] تقولَ: ولا كاتبٍ. لا يُقال: قد تكرّرت بقوله تعالى: ﴿ولا تَسقِي[٣]﴾، لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

الثاني:[٤] قد يَحتمل اللفظ الاستئنافَ وغيره، وهو نوعان: أحدُهما: ما إذا حُمل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جُزء يكون معه كلامًا، نحو «زيدٌ»[٥] من قولك: نِعمَ الرجلُ زيدٌ! والثاني: ما لا يُحتاج فيه إلى ذلك لكونه جملةً تامّة، وذلك كثير جدًّا/ ١٥٦ نحو الجملة المنفيّة[٦] وما بعدها في قوله تعالى[٧]: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا، لا تَتَّخِذُوا بِطانةً مِن دُونِكُم، لا يأْلُونَكُم خَبالًا وَدُّوا ما عَنِتُّم، قَد بَدَتِ البَغْضاءُ مِن أفواهِهِم وما تُخفِي صُدُورُهُم أكبَرُ﴾. قال الزمخشريُّ:[٨] الأحسنُ والأبلغ أن تكون مستأنَفاتٍ على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانةً من دُون المسلمين، ويجوز أن يكون «لا يألونكم وقد بدت» صفتين،[٩] أي: بطانةً غيرَ مانعِيكم[١٠] فسادًا، باديةً بغضاؤهم. ومنع الواحديُّ هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين،[١١] وزعم أنه لا يقال: «لا تتّخذ صاحبًا يؤذيك أحبَّ مفارقتَك».

والذي يظهر أن الصفة تتعدّد بغير عاطف، وإن كانت جملة، كما في الخبر نحو[١٢]: ﴿الرَّحمنُ عَلَّمَ القُرآنَ، خَلَقَ الإنسانَ، عَلَّمَهُ البَيانَ﴾. وحصل للإمام[١٣] في تفسير هذه الآيةَ[١٤] سهو، فإنه سأل: ما الحِكمة في تقديم «مِن دُونكم» على «بطانة»؟ وأجاب بأن مَحَطّ النهي هو «مِن دُونكم» لا «بطانة»،

---

(١) يعني: «لا» التي في: لا ذلول. ط: «ذلول» بدون: لا.

(٢) أي: إلّا أن.

(٣) زاد هنا في ط: الحَرثَ.

(٤) ط: التنبيه الثاني.

(٥) يعني أنه خبر لمحذوف تقديره: هو، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: الممدوح.

(٦) في الأصل: المقدرة.

(٧) الآية ١١٨ من سورة آل عمران.

(٨) الكشاف ١: ٣٤٥.

(٩) فيما عدا خ وب وط: صفتان.

(١٠) فيما عدا ق: «مانعتكم» على وصف البطانة هنا ثم وصف أصحابها بعد. وفي الكشاف ١: ٣٤٥: «غير آلِيكُم» أي: مانعِيكم.

(١١) انظر مفاتيح الغيب للرازي ٨: ٢١٧.

(١٢) الآيات ١ ـ ٤ من سورة الرحمن. والجمل الفعلية فيها ليست صفات. فلعلّه يريد بالصفة ما يكون خبرًا أو حالًا أو نعتًا.

(١٣) تحته في ب: «الرازي». وزاد هنا في ط: فخر الدين.

(١٤) يعني آية آل عمران. وانظر مفاتيح الغيب ٨: ٢١٦.

فقَدّم الأهمَّ.[١] وليست التلاوة[٢] كما ذَكَرَ. ونظير هذا[٣] أن أبا حيّان فسّر في سورة «الأنبياء» كلمة «زُبُرًا» بعد قوله تعالى[٤]: ﴿وتَقَطَّعُوا أمرَهُم بَينَهُم﴾، وإنّما هي في سورة «المؤمنين»[٥] وتركَ تفسيرها هناك،[٦] وتبعه على هذا السهو رجلانِ[٧] لخَّصا من تفسيره إعرابًا.

الثالث:[٨] من الجمل ما جرى فيه خلاف أمستأنف[٩] أم لا؟ وله أمثلة:

أحدُها: نحو «أقومُ» من قولك:[١٠] إن قامَ زيد أقومُ. وذلك لأن المبرّد يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه[١١] يرى أنه مؤخّر من تقديم وأن الأصل: أقومُ إن قامَ زيد،[١٢] وأن جواب الشرط محذوف. ويؤيّده التزامهم في مثل ذلك كونَ الشرط ماضيًا. وانبنَى[١٣] على هذا مسألتان: إحداهما: أنه هل يجوز «زيدًا إن أتاني أكرِمُه» بنصب «زيدًا»؟ فسيبويه يجيزه كما يجوز[١٤] «زيدًا أكرِمُه إن أتاني»، والقياسُ أن المبرد[١٥] يمنعه لأنه في سياق أداة الشرط فلا يعمل فيما تقدّم على الشرط، فلا يفسِّر عاملًا فيه. والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل[١٦] يُجزم أم لا؟[١٧] فعلى قول سيبويه لا يجوز

---

(١) ط: فلذلك قدّم الأهمّ.

(٢) يعني ترتيب ألفاظ الآية.

(٣) يعني: السهو في ألفاظ الآية.

(٤) الآية ٩٣ من سورة الأنبياء: ﴿وتَقَطَّعُوا أمرَهُم بَينَهُم. كُلٌّ إلَينا راجِعُونَ﴾. وانظر البحر المحيط: ٦: ٣٣٨ و٤٠٩.

(٥) يعني الآية ٥٣ منها: ﴿فتَقَطَّعُوا أمرَهُم بَينَهُم زُبُرًا﴾ لا ٥٤ كما ذكر صاحب المعجم تبعًا للناشرين، ولا «وتَقَطَّعُوا» كما جاء في ط.

(٦) أي: في سورة: المؤمنون.

(٧) هما السمين الحلبي والصفاقسي، وليس الدرّ المصون تلخيصًا من البحر المحيط كما زعم ابن هشام والمحشّي لأنه أوفى منه في أمور من إعراب القرآن الكريم وعلومه.

(٨) ط: التنبيه الثالث.

(٩) ط: هل هو مستأنف.

(١٠) ط: أقوم من نحو.

(١١) الكتاب ١: ٤٣٦.

(١٢) فجملة أقوم: ابتدائية في المثال المذكور قبل.

(١٣) ط: وينبني.

(١٤) يعني على الاشتغال بتقدير فعل ناصب. ط: كما يجيز.

(١٥) المقتضب ٢: ٦٩ ـ ٧٠.

(١٦) يريد بالمسألة الثانية نحو: إن أتيتني أكرمُكَ وأُحسن إليك. وعبارة ابن هشام هنا بدون فاء الجواب، وهو جائز لأن «إذا» ليست أصلًا في الشرط، أو أن الجملة الاستفهامية هي خبر: أنّ.

(١٧) ب: أو لا.

الجزم، وعلى قول المبرّد ينبغي أن يجوز الرفعُ بالعطف على لفظ الفعل والجزمُ بالعطف على محل الفاء المقدّرة[١] وما بعدها.

الثاني: «مُذ ومُنذُ» وما بعدهما[٢] في نحو: ما رأيته مُذ يومانِ، فقال السِّيرافي: «في موضع نصب على الحال»، وليس بشيء لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جوابًا لسؤال تقديره عند من قدّر «مُذ» مبتدأً: ما أمدُ ذلك؟ وعند من قدّرها خبرًا: ما بينَك وبينَ لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستثناء «ليسَ ولا يكونُ وخَلا وعَدا وحاشا»، فقال السِّيرافي: «حال»، إذ المعنى: قام القومُ خالِينَ عن زيد، وجوّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور.[٣] فإن قلتَ: جاءني رجال ليسوا زيدًا، فالجملة صفة. ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيدًا»، على الحال.

الرابع: الجملة بعد «حتّى» الابتدائيّةِ كقوله:[٤]

٧١٥ ـ حَتَّى ماءُ دِجلةَ أشكَلُ

فقال الجمهور: «مستأنفة»، وعن الزجّاج وابن دُرُستُوَيه أنها في موضع جر بـ«حتّى»، وقد تقدّم.[٥]

٢

الجملة الثانية: المُعترِضة بين شيئين لإفادة الكلام تقويةً وتسديدًا أو تحسينًا، وقد وقعتْ في مواضع:

أحدُها: بين الفعل ومرفوعه كقولِه:[٦]

٧١٦ ـ شَجاكَ، أظُنُّ، رَبعُ الظّاعِنينا

ويُروى بنصب «الربعَ»[٧] على أنه مفعول أوّل و«شجاكَ» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه، وقولِه:[٨]

(١) كذا، والمحل المذكور هو للجملة وحدها بدون الفاء.

(٢) يعني الجملة المقدرة: أمدُ انتفاء الرؤية يومان. وفيها الضمير الرابط إذا كان التقدير لجواب السؤال الثاني الذي أورده هنا وهو: بيني وبين لقائه يومان. انظر تعليقنا عليه في الورقة ١٥٢.

(٣) شرح الجمل ٢: ٢٦١.

(٤) مضى تحت الرقم ٢٠٩.

(٥) انظر الورقة ٥٤.

(٦) صدر بيت عجزه:

ولَم تَعبأ بِعَذلِ العاذِلينا

وهو في شرح أبيات المغني ٦: ١٢٨. وشجا: أحزن. والربع مكان المنزل. والظاعن: الراحل. والعذل: اللوم والعتاب.

(٧) كذا بالتعريف. ط: «ربع». والنصب يعني أنه مفعول أول للفعل قبله: أظنّ، لا مقدّر كما ذكر المحشّي، للفعل: أظنّ.

(٨) البيت لجويرية بن زيد في شرح أبيات المغني ٦: ١٨٣. وأدركتني أي: أحاطت بي. والعزل: جمع أعزل. وهو الذي =

٧١٧ـ وقَـد أدرَكَتـنِي، والحَـوادِثُ جَـمّـةٌ، أسِـنّـةُ قَـومٍ، لا ضِـعـافٍ ولا عُـزلِ

وهو الظاهر في قوله:(١)

٧١٨ـ ألَـم يـأتِيـكَ، والأنـبـاءُ تُـنـمِـي، بِـمـا لاقَـت لَـبُـونُ بَـنِـي زِيـادِ؟ / ١٥٧

على أن الباء زائدة في الفاعل، ويَحتمل أنّ «يأتـي وتُنمـي» تنازعا «ما» فأُعمل الثاني وأُضمر الفاعل في الأوّل فلا اعتراضَ ولا زيادةَ، ولكنّ المعنى على الأول أوجهُ إذ الأنباء من شأنها أن تُنمي بهذا وبغيره.

الثاني: بينه وبين مفعوله كقوله:(٢)

٧١٩ـ وبُـدِّلَـت، والـدَّهـرُ ذُو تَـبَـدُّلِ، هَـيـفًـا دَبُـورًا بالـصَّـبـا والشَّمْـأَلِ

والثالث: بين المبتدأ وخبره كقوله:(٣)

٧٢٠ـ وفِيـهِـنَّ، والأيّـامُ يَعـثُرْنَ بالفَتَـى، نَـوادِبُ، لا يَـمـلَـلْـنَـهُ، ونَـوائحُ

ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغَى في نحو: زيدٌ ـ أظنُّ ـ قائمٌ، وبجملة الاختصاص في نحو قوله علَيه الصّلاةُ والسّلامُ(٤): «نَحنُ ـ مَعاشِرَ الأنبياءِ ـ لا نُورَثُ»، وقولِ الشاعر:(٥)

٧٢١ ـ نَـحـنُ، بَـنـاتِ طـارِقْ، نَـمـشِـي عـلَـى الـنَّـمـارِقْ

وأمّـا الاعتـراض بـ «كانَ» الزائدةِ في نحو قولـه(٦): «أوَ نَبِيٌّ ـ كانَ ـ مُوسَـى»؟ فالصحيح أنهـا لا فاعل لها فلا جملة.

والرابع: بين ما أصلهما(٧) المبتدأُ والخبر كقوله:(٨)

= ليس معه سلاح.

(١) مضى تحت الرقم ١٦٣. ط: تَنمي.

(٢) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي في ديوانه ص ١٨٠. وبدلت أي: أُبدلت. ونائب الفاعل يعود على ريح مذكورة قبل البيت. والهَيف: ريح تهب بين الجنوب والدبور. والدبور: ريح تهب من المغرب. والصبا: تهب من المشرق. والشمْأل: تهب من الشمال.

(٣) البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٢ وشرح أبيات المغني ٦: ١٨٦ يذكر فضل النساء. وفيهنّ أي: في النساء. والنوادب: جمع نادبة. وهي الباكية على الميّت.

(٤) روي الحديث بهذا اللفظ كثيرًا في مصنفات شروح الحديث، فليست روايته هنا بالمعنى كما ذكر المحشّي.

(٥) كذا، والبيتان من الرجز لهند بنت بياضة من بني طارق في شرح أبيات المغني ٦: ١٨٨. والصواب كما جاء في ب: «الشاعرة» والنمارق: جمع نُمرقة. وهي الفِراش.

(٦) الحديث هو قول أبي أمامة الباهلي في مسند أحمد ٥: ١٧٩ و٢٦٥، لا ما أحال عليه المحشّي، وروايته: «آدمُ» بدل: موسى.

(٧) ط: ما أصله.

(٨) البيت للفرزدق في ديوانه ٢: ١٠٦، والرواية فيه: وإن شَطَّت علَيَّ أنالُها. والنوى: البعد والفراق. وجملة لعلي أزورها: صلة =

٧٢٢ ـ وإنّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الّتي لَعَلّي، وإن شَطَّت نَواها، أزُورُها

وذلك على تقدير «أزورُها» خبرَ «لعلّي»،[1] وتقدير الصلة محذوفةً[2] أي: التي أقولُ: «لعلّي»، وقولِه:[3]

٧٢٣ ـ لَعَلَّكَ، والمَوعُودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ، بَدا لَكَ في تِلكَ القَلُوصِ بَداءُ

وقولِه:[4]

٧٢٤ ـ يا لَيتَ شِعرِي، والمُنَى لا تَنفَعُ: هَل أغدُوَنْ يَومًا، وأمرِي مُجمَعُ؟

إذا قيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمَشعوري، لتكونَ الجملة نفسَ المبتدأ[5] فلا تحتاجَ إلى رابط، وأمّا إذا قيل: إنّ[6] الخبر محذوف، أي موجودٌ، أو إنّ «ليتَ» لا خبر لها ههنا[7] إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلِّق عنه بالاستفهام، وقولِ الحماسي:[8]

٧٢٥ ـ إنَّ الثَّمانِينَ، وبُلِّغتَها، قَد أحوَجَت سَمعِي إلَى تَرجُمانْ

وقالَ ابنُ هَرْمة:[9]

٧٢٦ ـ إنَّ سُلَيمَى، واللهُ يَكلَؤُها، ضَنَّت بِشَيءٍ، ما كانَ يَرزَؤُها

= الموصول. وجملة إن شطت أزورها: في محل نصب حال مقدمة عن فاعل الفعل بعدها: أزور. وزعمُ الاعتراض يقتضي أن قبلها جملة شرطية محذوفة: «إن لم تشُطَّ أزورُها» هي الاعتراضية، والتي في البيت مع جواب الشرط المقدر «أزورُها» معطوفة على نظيرتها المحذوفة، ولم يُجزم الفعل المضارع لأن فعل الشرط ماض. وفي هذا التقدير تعسف وربّا لا داعي له.

(١) ط: لعلّ.

(٢) إنما قدِّرت الصلة محذوفة بناء على أن الترجّي إنشاء لا يصلح في صلة الموصول، وهو مردود وقد يكون الإنشاء سادًّا مسد الصلة كما يسدّ مسدّ الخبر. فجملة لعلي أزورها: صلة الموصول. وجملة إن شطت: في محل نصب حال مقدمة عن المفعول به في: أزورها.

(٣) البيت لمحمد بن بشير الخارجي في شرح أبيات المغني ٦: ١٩٣. ط: «وكقوله». والقلوص: الفتيّة من النوق. والبداء: الرأي.

(٤) البيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٦: ١٩٦. ومجمع أي: مُحكَم.

(٥) يعني اسم «ليت» لأن أصله المبتدأ، وجملة أغدون: خبر: ليت.

(٦) ط: بأنّ.

(٧) ب: هنا.

(٨) البيت لمحلّم بن عوف الخزاعي في حماسة الظرفاء ص ٢٢. والثمانون يعني بها ما بلغه هو من العمر. وجملة بُلّغتها: دعاء من الشاعر للمخاطب أن يعيش ليبلغ ذلك العمر أيضًا. ط: ترجُمانِ.

(٩) البيت في ديوانه ص ٥٥. وجملة قال: معطوفة على المصدر «قول» قبل بيت الفرزدق. ط: «وقول ابن هرمة». ويكلأ: يحفظ ويرعى. وضنت: بخلت. ويرزأ: ينقص ويؤذي.

وقولِ رُؤبَةَ:(١)

٧٢٧ـ إنِّـي، وأسطـارٍ سُطِـرنَ سَطرا، لَـقـائـلٌ: يـا نَـصـرُ، نَـصـرٌ نَـصـرا

وقولِ كُثَيِّر:(٢)

٧٢٨ـ وإنِّـي، وتَهيـامِي بِعَـزَّةَ بَعـدَمـا تَـخَـلَّـيـتُ مِـمّـا بَيـنَـنـا وتَـخَـلَّـتِ،
لَكـالـمُرتَجِـي ظِـلَّ الغَمـامـةِ، كُلَّمـا تَبَـوَّأَ مِنـهـا لِلمَقِـيـلِ اضمَحَـلَّـتِ

قال أبو علي:(٣) تَهيامي بِعَزّة: جملة معترضة(٤) بين اسم «إنّ» وخبرها. وقال أبو الفتح:(٥) يجوز أن تكونَ الواو للقسم كقولك: إني ـ وَحُبِّكِ ـ لَضَنينٌ بكِ، فتكونَ الباء متعلّقة بالتهيام لا بخبر محذوف.

والخامس:(٦) بين الشرط وجوابه نحو(٧): ﴿وإذا بَدَّلْنا آيَةً مَكانَ آيَةٍ ـ واللهُ أعلَمُ بِما يُنَزِّلُ ـ قالُوا: إنَّما أنتَ مُفْتَرٍ﴾، ونحو: ﴿فإن لَم تَفعَلُوا ـ ولَن تَفعَلُوا ـ فاتَّقُوا النّارَ﴾، ونحو: ﴿إن يَكُن غَنِيًّا أو فَقِيرًا ـ فاللهُ أَولَى بِهِما ـ فلا تَتَّبِعُوا الهَوَى﴾. قاله(٨) جماعة منهم ابنُ مالك.(٩) والظاهر أن الجواب «فاللهُ أولَى بِهِما»،(١٠) ولا يرُدّ ذلك تثنيةُ الضمير كما توهّموا، لأن «أو» هنا للتنويع وحُكمها حُكم الواو في وجوب المطابقة، نصّ عليه الأُبَّذِيُّ(١١) وهو الحق.

وأمّا(١٢) قولُ ابن عُصفور: «إنّ تثنية الضمير في الآية شاذّةٌ»(١٣) فباطلٌ كبطلان قوله مثلَ ذلك في إفراد

(١) البيتان من مشطور الرجز في ديوانه ص ١٧٤. والأسطار: سطور المُصحف الشريف. ط: سطرًا... نصرًا

(٢) البيتان في ديوانه ص ٥٨. والتهيام: شِدّة الهُيام. وتبوّأ: اتّخذ مكانًا. والمقيل: القيلولة في وقت الظهيرة.

(٣) الخصائص ١: ٣٤٠. ب: وقال أبو علي.

(٤) كذا، والأولى أن الجملة حالية من اسم: إنّ. والأولى أيضًا أنّ الباء: تتعلق بالمصدر: تهيام. وإن صح الاعتراض فهو تتمة البيت كلها بعد «إنّي» وفيها أربع جمل، والجملة المذكورة خبرها محذوف دلّ عليه: بعدَ. وهو ظرف متعلق بالخبر.

(٥) سر صناعة الإعراب ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) الآيات: ١٠١ من سورة النحل و٢٤ من سورة البقرة و١٣٥ من سورة النساء: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، كُونُوا قَوّامِينَ بِالقِسطِ شُهَداءَ لِلهِ، ولَو علَى أنفُسِكُم أوِ الوالِدَينِ والأقرَبِينَ، إنْ يَكُنْ غَنِيًّا أو فَقِيرًا فاللهُ أولَى بِهِما. فلا تَتَّبِعُوا الهَوَى أنْ تَعدِلُوا﴾.

(٨) يعني الاعتراض في الآية الأخيرة.

(٩) شرح التسهيل ٢: ٣٧٦ ـ ٣٧٧.

(١٠) ليس «فلا تتبعوا... بهما» في ش.

(١١) هو بالذال ويروى بالدال. ط: الآبدي.

(١٢) سقطت الواو المتقدمة من ط.

(١٣) المقرب ١: ٢٣٥.

الضمير في[١]: ﴿واللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أن يُرضُوهُ﴾. وفيه[٢] ثلاثة أوجُه: أحدُها: أن «أحقُّ» خبر عنهما، وسهَّلَ إفرادَ/ ١٥٨ الضمير أمران: معنويٌّ وهو أنّ إرضاء الله ـ سبحانه ـ إرضاءٌ لرسوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبالعكس[٣]: ﴿إنَّ الَّذِينَ يُبايِعُونَكَ إنَّما يُبايِعُونَ اللهَ﴾، ولفظيٌّ وهو تقدّمُ[٤] إفراد «أحقُّ» ـ ووجهُ ذلك[٥] أنّ اسم التفضيل المجرّد من «أل» والإضافةِ واجبُ الإفراد نحو[٦]: ﴿لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحَبُّ﴾، ﴿قُلْ: إنْ كانَ آباؤُكُم وأبناؤُكُم وإخوانُكُم وأزواجُكُم وعَشِيرَتُكُم﴾ إلى قوله: ﴿أَحَبَّ إلَيكُم﴾ ـ والثاني: أنّ «أحقُّ» خبرٌ عن اسم الله ـ سبحانه ـ وحُذف مثله خبرًا عن اسمه ـ عليه الصلاة والسلام ـ أو بالعكس، والثالث: أنّ «أنْ يُرضُوهُ» ليس في موضع جرّ أو نصب بتقدير «بأن يُرضُوه» بل في موضع رفع بدلًا من[٧] أحد الاسمين، وحُذف من الآخَر مثلُ ذلك، والمعنى: وإرضاءُ الله وإرضاءُ رسوله أحقُّ مِن إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القَسَم وجوابه كقولِه:[٨]

٧٢٩ ـ لَعَمرِي، وما عَمرِي علَيَّ بِهَيِّنٍ، لَقَد نَطَقَت بُطلًا علَيَّ الأقارِعُ

وقولِه تعالى[٩]: ﴿قالَ: فالحَقَّ ـ والحَقَّ أقُولُ ـ لَأَملأَنَّ﴾، الأصل: أُقسِمُ بالحقِّ لأملأنّ وأقولُ الحقَّ، فانتصب «الحقّ» الأوّلُ بعد إسقاط الخافض بـ «أُقسِمُ» محذوفًا، و«الحقّ» الثاني بـ «أقولُ»، واعتُرض بجملة «أقولُ الحقَّ» وقُدِّم معمولها للاختصاص. وقُرِئ برفعهما بتقدير: فالحقُّ قسَمي والحقُّ أقولُه، وبجرّهما على تقدير واو القسَم في الأوّل وتقدير الثاني[١٠] توكيدًا كقولك: واللهِ واللهِ لَأفعلَنّ. وقال الزمخشري: جُرَّ الثاني على أنّ المعنى: وأقولُ: «والحقِّ» أي: هذا اللفظَ، فأُعمل القول في لفظ واو القسَم ومجرورها[١١]

---

(١) الآية ٦٢ من سورة التوبة: ﴿يَحلِفُونَ بِاللهِ لَكُم لِيُرضُوكُم، واللهُ ورَسُولُهُ أَحَقُّ أن يُرضُوهُ﴾. وانظر المقرب ١: ٢٣٥.

(٢) ط: وفي ذلك.

(٣) الآية ١٠ من سورة الفتح.

(٤) ط: تقديم.

(٥) في الأصل: ذاك.

(٦) الآيتان: ٨ من سورة يوسف: ﴿إذ قالُوا: لَيُوسُفُ وأَخُوهُ أَحَبُّ إلَى أبِينا مِنّا، ونَحنُ عُصْبةٌ. إنَّ أبانا لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾ و٢٤ من سورة التوبة: ﴿قُلْ: إن كانَ آباؤُكُم وأبناؤُكُم وإخوانُكُم وأزواجُكُم وعَشِيرَتُكُم وأموالٌ اقتَرَفتُمُوها وتِجارةٌ تَخشَونَ كَسادَها ومَساكِنُ تَرضَونَها أَحَبَّ إلَيكُم مِنَ اللهِ ورَسُولِهِ وجِهادٍ في سَبِيلِهِ فتَرَبَّصُوا حَتَّى يأتِيَ اللهُ بِأمرِهِ. واللهُ لا يَهدِي القَومَ الفاسِقِينَ﴾.

(٧) ط: بدلًا عن.

(٨) البيت للنابغة في ديوانه ص ٦٩. والأقارع: بنو قُريع بن عوف وهم الذين وشَوا بالنابغة لدى النعمان.

(٩) الآيتان ٨٤ و٨٥ من سورة ص: ﴿قالَ: فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ، لَأملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ ومِمَّن تَبِعَكَ مِنهُم أجمَعِينَ﴾.

(١٠) هذا يعني أن جملة «أقول» اعتراضية بين القسم وجوابه أيضًا. ط: في الأول والثاني.

(١١) ط: «مع مجرورها». وانظر الكشاف ٣: ٢٢.

على سبيل الحكاية. قال:(١) وهو وجهٌ حسنٌ دقيقٌ جائزٌ في الرفع والنصب. انتهى.(٢) وقُرئ برفع الأول ونصب الثاني، قيل: «أي: فالحقُّ قسَمي أو فالحقُّ منّي أو(٣) فالحقُّ أنا»، والأوّلُ أَولى. ومن ذلك(٤) قوله تعالى: ﴿فَلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ﴾ الآيةَ.(٥)

والسابع: بين الموصوف وصفته كالآية(٦) فإن فيها اعتراضين: اعتراضًا بين الموصوفِ وهو ﴿قَسَمٌ﴾ وصفتِه وهو ﴿عَظِيمٌ﴾ بجملة ﴿لَو تَعلَمُونَ﴾،(٧) واعتراضًا بين «أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ» وجوابِه وهو ﴿إِنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ﴾ بالكلام الذي بينهما. وأمّا قول ابن عطيّة:(٨) «ليس فيها إلّا اعتراض واحد وهو «لَو تَعلَمُونَ» لأنّ «وإِنَّهُ لَقَسَمٌ عَظِيمٌ» توكيدٌ لا اعتراضٌ» فمردودٌ لأنّ التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض.

والثامن: بين الموصول وصلته كقوله:(٩)

٧٣٠ـ ذاكَ الَّـذِي، وأبِيـكَ، يَـعـرِفُ مـالِكًـا

ويحتمله قولُه:(١٠)

٧٣١ ـ وإنِّـي لَـرامٍ نَـظْـرةً البيـتَ(١١)

وذلك على أن تُقدِّرَ الصِّلة «أَزُورُها» وتُقدِّرَ(١٢) خبر «لعلّ» محذوفًا أي: لعلّي أفعلُ ذلك.

---

(١) الفعل «قال» توكيد لنظيره قبلُ، واستشكله المحشّي بدون تبصّر.

(٢) ط: اهـ.

(٣) ش وط: أي.

(٤) يعني الاعتراض بين القسم وجوابه.

(٥) الآيات ٧٥ ـ ٧٨ من سورة الواقعة: ﴿فلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ ـ وإِنَّهُ لَقَسَمٌ، لَو تَعلَمُونَ، عَظِيمٌ ـ إِنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ في كِتابٍ مَكنُونٍ﴾، توهّم ابن هشام أنها آية واحدة هنا وفي الفقرة التالية، وما بعدُ هو منها في المواضع الأربعة. ط: الآيات.

(٦) يعني آيات الواقعة.

(٧) يعني الجملة الشرطية بما فيها من الجملتين، والأَولى أن لو: حرف تمنٍّ، أي: يُتمنّى لكم علم ذلك. وجملة تعلمون: اعتراضيّة. انظر المفصّل في تفسير القرآن الكريم ص ١٩٠٢.

(٨) المحرر الوجيز ٤: ٢٦٨.

(٩) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٤٣٠ عجزه:

والحَـقُّ يَـدمَـغُ تُـرَّهـاتِ البـاطِـلِ

والترّهات: الأباطيل.

(١٠) مضى تحت الرقم ٧٢١ مع تعليقنا عليه. وأُقحمت في ط تتمة البيت.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) في الأصل: «وتقدير». ط: ويقدّر.

والتاسع: بين أجزاء الصِّلة نحو: ﴿والَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ ـ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها ـ وتَرهَقُهُم ذِلّةٌ﴾ الآياتِ،(١) فإنّ جملةَ «تَرهَقُهُم(٢) ذِلّةٌ» معطوفةٌ على «كَسَبُوا السَّيِّئاتِ» فهي من الصِّلة، وما بينهما اعتراض بُيِّنَ به قدرُ جزائهم، وجملةَ ﴿ما لَهُم مِنَ اللهِ مِن عاصِمٍ﴾ خبرٌ. قاله ابن عصفور وهو بعيدٌ، لأنّ الظاهر أنّ «ترهقهم» لم يُؤتَ به لتعريف «الذين» فيُعطفَ على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيّئاتِ، ثم إنه ليس بمتعيِّن لجواز أن يكونَ الخبر «جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِها» فلا يكونَ في الآية اعتراض. ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي كما ذُكر وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر ﴿كأنّما أُغشِيَتْ﴾ فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿أُولَئِكَ أصحابُ النّارِ﴾ فالاعتراض بأربع جمل، ويَحتمل ـ وهو الأظهر ـ أن «الّذين» ليس مبتدأً بل معطوفًا(٣) على «الّذين» الأُولى أي:(٤) للّذين أحسنوا الحُسنَى وزيادةٌ وللّذين(٥) كسبوا السيئات جزاءُ سيئةٍ بمِثلها. فـ «مِثلها» هنا في مقابلة الزيادة هناك.

ونظيرُها في المعنى قولُه تعالى(٦): ﴿مَن جاءَ بالحَسَنةِ فلَهُ خَيرٌ مِنها، ومَن جاءَ بالسَّيِّئةِ فلا يُجزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئاتِ إلّا ما كانُوا يَعمَلُونَ﴾، وفي اللفظ قولُهم: في الدارِ زيدٌ والحُجرةِ عمرٌو. وذلك من العطف على معمولَي عاملين عند الأخفش،(٧) وعلى إضمار/ ١٥٩ الجارِّ عند سيبويه والمحقِّقين. وممّا يرجّح هذا الوجهَ أنّ الظاهر أنّ الباء في «بمثلها» متعلّقة بالجزاء، فإذا كان «جزاءُ سيّئة» مبتدأً احتيج إلى تقدير الخبر أي: واقعٌ ـ قاله أبو البقاء ـ(٨) أو: لهم. قاله الحَوفي،(٩) وهو أحسنُ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو: الذين. وعلى ما اخترناه يكون «جزاءُ»(١٠) عطفًا على «الحُسنى» فلا يحتاج إلى تقديرٍ آخر. وأمّا قولُ أبي الحسن وابن كَيسان:(١١) «إنّ «مثلها»(١٢) هو الخبر وإنّ الباء زيدت في الخبر

(١) كذا، والمراد الآيتان ٢٦ و٢٧ من سورة يونس: ﴿لِلَّذِينَ أحسَنُوا الحُسنَى وزِيادةٌ، ولا يَرهَقُ وُجُوهَهُم قَتَرٌ ولا ذِلّةٌ ـ أُولئِكَ أصحابُ الجَنّةِ هُم فِيها خالِدُونَ ـ والَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئاتِ جَزاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثلِها وتَرهَقُهُم ذِلّةٌ، مالَهُم مِنَ اللهِ مِن عاصِمٍ، كأنّما أُغشِيَتْ وُجُوهُهُم قِطَعًا مِنَ اللَّيلِ مُظلِمًا. أُولئِكَ أصحابُ النّارِ، هُم فِيها خالِدُونَ﴾، توهّم ابن هشام أنها آيات، وما بعدُ هو منهما في المواضع الثلاثة.

(٢) ط: وترهقهم.

(٣) ط: معطوف.

(٤) سقطت من ط. وجعلُ الاعتراضيات متعدّدة هو من الإعراب الحُكمي، والصواب أنّ البعض معطوف أو مستأنف ضمن الاعتراض.

(٥) ط: والذين.

(٦) الآية ٨٤ من سورة القصص.

(٧) انظر المقتضب ٤: ١٩٥. ط: عاملين مختلفين عند الأخفش.

(٨) التبيان ص ٦٧١ ـ ٦٧٢.

(٩) انظر البحر المحيط ٥: ١٤٧.

(١٠) يعني: في آيتي سورة يونس.

(١١) معاني القرآن للأخفش ص ٣٤٣ والبحر المحيط ٥: ١٤٧.

(١٢) ط: بمثلها.

كما زيدت في المبتدأ في: بحسبك درهمٌ» فمَردودٌ عند الجمهور، وقد يؤنِس بقولهما(١): ﴿وجَزاءُ سَيِّئةٍ سَيِّئةٌ مِثلُها﴾.

والعاشر: بين المُتضايفَين كقولهم: هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ، ولا أخا ـ فاعلم ـ لِزيدٍ. وقيل: الأخ هو الاسم والظرفُ(٢) الخبر، وإنّ الأخ جاء(٣) على لغة القصر كقولهم(٤): «مُكرَهٌ أخاكَ لا بَطَلٌ».(٥) فهو كقولهم: لا عَصا لكَ.

الحاديْ عشَرَ: بين الجارّ والمجرور كقولك(٦): اشتريتُه بـ ـ أُرَى ـ(٧) ألفِ درهمٍ.

الثانيْ عشَرَ: بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله:(٨)

٧٣٢ ـ كــأنَّ، وقَـد أتَـى حَـولٌ كَمِيـلُ، أثــافِـيَــهــا حَــمــامــاتٌ مُـثُــولُ

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية تقدّمت على صاحبها ـ وهو اسم «كأنّ» ـ على حدّ الحال في قوله:(٩)

٧٣٣ ـ كـأنَّ قُـلُـوبَ الطَّيـرِ، رَطْبًـا ويابِسًـا لَـدَى وَكـرِها، الـعُنّـابُ والحَشَـفُ البالِـي

الثالثَ عشَرَ: بين الحرف وتوكيده كقوله:(١٠)

٧٣٤ ـ لَيــتَ، وهَـل يَنـفَـعُ شَيـئًـا لَيـتُ؟ لَــيــتَ شَـبــابًــا بُــوعَ، فــاشـتَـرَيـتُ

الرابعَ عشَرَ: بين حرف التنفيس والفعل كقوله:(١١)

٧٣٥ ـ ومـا أدرِي، وسَوفَ ـ إخـالُ ـ أدرِي: أقَــــومٌ آلُ حِـــصـــنٍ أم نِـــســـاءُ؟

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الشورى. وفاعل «يؤنس» على الحكاية هو الآية الكريمة بعدُ. وعبارة ابن هشام هنا مضطربة جدًّا في النسخ والمطبوعات.

(٢) الظرف هو الجار والمجرور «لزيد» متعلقان بالخبر المحذوف.

(٣) زاد هنا في ط: حينئذ.

(٤) المراد بالقصر أن الاسم «أخا» في المثال مقصور كالعصا. ط: الأخ حينئذ جاء على لغة القصر كقوله.

(٥) القول من أمثال العرب في المستقصى ٢: ٣٤٧. وسقط «لا بطل» من ش.

(٦) ط: كقوله.

(٧) أُرى أي: أظنّ.

(٨) البيت لأبي الغول الطهوي في شرح أبيات المغني ٦: ٢١٦ يصف الأطلال. وأتى أي: مضى عليها. والكميل: الكامل. والأثافي: حجارة الموقد توضع عليها القِدر، جمع أُثفية. والمثول: المنتصبة، مصدر وُصف به الجمع للمبالغة.

(٩) مضى تحت الرقم ٤٠١. والحال هنا ليست متقدّمة على صاحبها، ومراد ابن هشام هو كون الحال من اسم: كأنّ.

(١٠) البيتان من مشطور الرجز لرؤبة في شرح أبيات المغني ٦: ٢١٩. وليتُ أي: التمنّي. وبوع أي: بِيعَ.

(١١) مضى تحت الرقم ٥٤.

وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن «سَوف» وما بعدها اعتراض بين «أدرِي» وجملة الاستفهام.

الخامسَ عشَرَ: بين «قَد» والفعلِ كقوله:[1]

٧٣٦ ـ أخالِدُ قَد، واللهِ، أَوطأتَ عَشْوةً

السادسَ عشَرَ: بين حرف النفي ومَنفيِّه كقولِه:[2]

٧٣٧ ـ ولا، أُراها، تَزالُ ظالِمةً

وقولِه:[3]

٧٣٨ ـ فلا، وأبِي دَهماءَ، زالَت عَزيزةً

السابعَ عشَرَ: بين جُملتين مستقلّتين نحو[4]: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِن حَيثُ أَمَرَكُمُ اللهُ ـ إِنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ ـ نِساؤُكُم حَرثٌ لَكُم﴾. فإن «نساؤكم حرث لكم» تفسير لقوله تعالى: «من حيثُ أمركم الله» أي: إنّ المأتِيَّ الذي أمر الله به هو مكانُ الحرثِ، دلالةً[5] على أنّ الغرض الأصليّ في الإتيان طلبُ النسل لا محضُ الشهوة. وقد تضمّنتْ هذه الآية الاعتراضَ بأكثرَ من جملة، ومِثلها في ذلك قولُه تعالى[6]: ﴿ووَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ ـ حَمَلَتهُ أُمُّهُ وَهْنًا علَى وَهْنٍ وفِصالُهُ في عامَينِ ـ أنِ اشكُرْ لِي ولِوالِدَيكَ﴾، وقولُه تعالى[7]: ﴿رَبِّ، إنّي وَضَعتُها أُنثَى ـ واللهُ أعلَمُ بِما وَضَعَتْ ولَيسَ الذَّكَرُ كالأُنثَى ـ وإنِّي سَمَّيتُها مَرْيَمَ﴾ فيمَن قرأ بسكون تاء «وَضَعَتْ»، إذِ الجملتان المصدَّرتان بـ «إنِّي» مِن قولها ـ عليها السلام ـ وما بينهما اعتراضٌ، والمعنى: وليس الذكر الّذي طلبتْه [كائنًا][8] كالأُنثى الّتي وُهِبتْ لها. وقال الزمخشري:[9] هنا

---

(١) مضى تحت الرقم ٣١٣.

(٢) صدر بيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ص ٥٦ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٢١ عجزه:

تُحدِثُ لِي قَرحةً، وتَنكَؤُها

وأُرى: أظنّ. ط: «أَراها». والقرحة: الجرحة. وتنكؤها أي: تقشرها.

(٣) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٢٣ وعجزه:

علَى قَومِها، ما دامَ لِلزَّندِ قادِحُ

(٤) الآيتان ٢٢٢ و٢٢٣ من سورة البقرة: ﴿فإذا تَطَهَّرْنَ فأتُوهُنَّ مِن حَيثُ أمَرَكُمُ اللهُ ـ إنَّ اللهَ يُحِبُّ التَّوّابِينَ ويُحِبُّ المُتَطَهِّرِينَ ـ نِساؤُكُم حَرْثٌ لَكُم. فأْتُوا حَرْثَكُم أنَّى شِئتُم﴾.

(٥) ط: الذي أمركم الله به هو مكان الحرث ودلالة.

(٦) الآية ١٤ من سورة لقمان.

(٧) الآية ٣٦ من سورة آل عمران على لسان حنّة أُمّ مريم ما عدا الاعتراض، على هذه القراءة.

(٨) تتمة من ن.

(٩) الكشاف ١: ٣٢٠.

جملتان معترضتان كقوله تعالى[١]: ﴿وإنَّهُ لَقَسَمٌ ـ لَو تَعلَمُونَ ـ عَظِيمٌ﴾ انتهى. وفي التنظير نظرٌ[٢] لأن الذي في الآية الثالثة[٣] اعتراضان كلّ منهما بجملة لا اعتراضٌ واحد بجملتين.

[تنبيه][٤]

وقد يُعتَرَض بأكثرَ من جملتين كقوله تعالى[٥]: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الكِتابِ يَشتَرُونَ الضَّلالَةَ ويُرِيدُونَ أن تَضِلُّوا السَّبِيلَ ـ واللهُ أعلَمُ بأعدائكُم وكَفَى بِاللهِ وَلِيًّا! وكَفَى بِاللهِ نَصِيرًا ـ! مِنَ الَّذِينَ هادُوا يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ﴾؟ إن قُدِّر «من الّذين هادوا» بيانًا لـ «الّذين أُوتوا» أو تخصيصًا[٦] لهم إذ كان[٧] اللفظ عامًّا في اليهود/ ١٦٠ والنصارى والمرادُ اليهود، أو بيانًا لـ «أعدائكم» والمعترَض به[٨] على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأوّل ثلاث[٩] وهي «والله أعلم[١٠]»[١١]، «وكفى بالله» مرّتين، وأمّا «يشترون ويريدون» فجملتا تفسيرٍ لِمُقدَّر[١٢] إذ المعنى: ألم ترَ إلى قِصّة الّذين أُوتوا؟ وإن عُلِّقتْ[١٣] «مِنَ»[١٤] بـ «نَصيرًا» مثلَ[١٥]: ﴿ونَصَرْناهُ مِنَ القَومِ﴾، أو بخبر محذوف على أنّ «يحرّفون» صفةٌ لمبتدأ محذوف أي: قومٌ يحرّفون، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ» أي: منّا فريقٌ، فلا اعتراض البتّةَ. وقد مرّ أن الزمخشري أجاز في سورة «الأعراف» الاعتراضَ بسبع جمل على ما ذَكر ابن مالك.[١٦]

---

(١) الآيات ٧٥ ـ ٧٧ من سورة الواقعة: ﴿فلا أُقسِمُ بِمَواقِعِ النُّجُومِ ـ وإنَّهُ لَقَسَمٌ، لَو تَعلَمُونَ، عَظِيمٌ ـ إنَّهُ لَقُرآنٌ كَرِيمٌ في كِتابٍ مَكنُونٍ﴾.

(٢) القول لأبي حيان في البحر المحيط ٢: ٤٤٠.

(٣) هذا في ن وهو الصواب ـ يعني ما في سورة الواقعة لا ما في سورة آل عمران كما زعم صاحب المعجم ـ وفيما عدا ن: الثانية.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) الآيات ٤٤ ـ ٤٦ من سورة النساء. و«الكلم» ليس فيما عدا الأصل وق وط.

(٦) فيما عدا خ ون: وتخصيصًا.

(٧) ط: إذا كان.

(٨) ط: والمعترِض.

(٩) زاد هنا في ط: جمل.

(١٠) أُلحق هنا بحاشية الأصل: بأعدائكم.

(١١) زاد هنا في ن: أقلّ منه على التقدير الأول.

(١٢) بل الجملة الأولى حال من «الذين» والثانية معطوفة عليها. المفصل ص ٢٩٠.

(١٣) ط: عَلَقت.

(١٤) ط: مِنْ.

(١٥) الآيتان ٧٦ و٧٧ من سورة الأنبياء: ﴿ونُوحًا إذ نادَى مِن قَبلُ، فاستَجَبْنا لَهُ فنَجَّيناهُ وأهلَهُ مِنَ الكَرْبِ العَظِيمِ، ونَصَرْناهُ مِنَ القَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا﴾.

(١٦) انظر ما مضى في الورقة ١٥١.

وزعم أبو عليّ[١] أنه لا يُعترَض بأكثرَ من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر:[٢]

٧٣٩ ـ أرانِـــي، ولا كُـفـــرانَ للهِ آيَـةً   لِنَفـسِيَ، قَـد طـالَبـتُ غَيـرَ مُنِيـلِ

: إن «آيَة» ـ وهي مصدر: أوَيتُ له إذا رَحِمتَه ورقَقتَ له ـ[٣] لا ينتصب بـ «أوَيتُ» محذوفةً لئلّا يلزم الاعتراض بجملتين. قال: وإنما انتصابه باسم «لا» أي: ولا أكفر اللهَ رحمةً منّي لنفسي. ولزمه من هذا تركُ تنوين الاسم المُطَوَّل،[٤] وهو قول البغداديّين أجازوا «لا طالعَ جَبَلًا»، أجرَوه في ذلك مُجرى المضاف كما أُجريَ مُجراه في الإعراب. وعلى قولهم يتخرّج الحديث[٥]: «لا مانِعَ لِما أعطَيتَ ولا مُعطِيَ لِما مَنَعتَ»، وأمّا على قول البصريّين[٦] فيجب تنوينه، ولكنّ الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك[٧] قولَ أبي عليّ بقوله تعالى[٨]: ﴿وما أرسَلْنا مِن قَبلِكَ إلّا رِجالًا يُوحَى[٩] إلَيهِم ـ فاسألُوا أهلَ الذِّكرِ إن كُنتُم لا تَعلَمُونَ ـ بِالبَيِّناتِ والزُّبُرِ﴾، وبقول زُهير:[١٠]

٧٤٠ ـ لَعَمـرِي، والخُطُـوبُ مُغَيِّـراتٌ   وفـي طُـولِ الـمُـعـاشَـرةِ التَّـقـالِـي،

لَقَـد بـالَيـتُ مَـظـعَـنَ أُمِّ أوفَـى،   ولَـكِـنْ أُمُّ أوفَـى لا تُـبـالِـي

وقد يُجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليلُ الجواب عند الأكثرين ونفسُه عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة،[١١] وبأنه يجب أن يقدَّر للباء متعلَّق محذوف، أي: «أرسلناهم بالبيّنات»،[١٢] لأنه لا يُستثنَى بأداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل «إلّا» فيما بعدها، إلّا إن[١٣] كان مستثنًى نحو: ما قام إلّا زيدٌ، أو مستثنًى منه نحو: ما قام إلّا زيدًا أحدٌ، أو تابعًا له نحو: ما قام أحدٌ إلّا زيدًا فاضلٌ.

---

(١) الحجة ٦: ٨٧.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٢٥. والمنيل: المُعطي.

(٣) ط: رفَقتَ به.

(٤) أي: المطوّل بالعمل فيما بعده. يعني الشبيه بالمضاف.

(٥) الحديث ٨٠٨ في صحيح البخاري.

(٦) ط: في قول البصريين.

(٧) انظر شرح التسهيل ٢: ٣٧٨ والبحر المحيط ١: ٨٥.

(٨) الآيتان ٤٣ و٤٤ من سورة النحل.

(٩) هذه قراءة ابن كثير وآخرين. وفي ط وعند صاحب المعجم خلافًا للنسخ المعتمدة: نُوحِي.

(١٠) البيتان في ديوانه ص ٣٤٢. والتقالي: التباغض. والمظعن: الرحيل. وأُمّ أوفى: زوجته المفارقة له.

(١١) بل الجملة الشرطية مع جوابها المحذوف في محل نصب حال من فاعل: اسأل. فلا إشكال في قول ابن مالك.

(١٢) بل الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة عن الضمير في: إليهم. انظر الإعراب المنهجي ٣: ٦٣٠ ـ ٦٣١.

(١٣) ما ذكره من شرط هنا أجاز الأخفش والفارسي خلافه بورود الحال وشبه الجملة زيادةً على ما ذكره أيضًا. انظر البحر المحيط ٥: ٤٩٤ والدر المصون ٢: ٣٧٧ و٣: ٩٠. ط: إذا.

مسألة

كثيرًا ما تَشتبه المعترِضة بالحالية، ويميّزها منها أُمور:

أحدُها: أنها تكون غير خبرية كالأمرية في[1]: ﴿ولا تُؤمِنُوا إلّا لِمَن تَبعَ دِينَكُم ـ قُل: إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ ـ أن يُؤتَى أحَدٌ مِثلَ ما أُوتِيتُم﴾. كذا مثّل ابن مالك[2] وغيره بناء على أنّ[3] «أن يُؤتَى أحَدٌ» متعلّق بـ«تُؤمنوا» وأنّ المعنى: ولا تُظهروا تصديقكم بأنّ أحدًا يؤتَى من كُتب الله مثلَ ما أُوتيتم وبأنّ ذلك الأحد يحاجّونكم عند الله يوم القيامة بالحقّ فيغلبونكم إلّا لأهل دينكم لأنّ ذلك لا يغيّر اعتقادهم، بخلاف المسلمين فإنّ ذلك يزيدهم ثباتًا، وبخلاف المشركين فإنّ ذلك[4] يدعوهم إلى الإسلام. ومعنى الاعتراض حينئذ أنّ الهدى بيد الله، فإذا قدّره لأحد لم يضُرَّه مكرُكم.[5]

والآية محتمِلة لغير ذلك، وهي[6] أن يكون الكلام قد تمّ عند الاستثناء والمرادُ: ولا تُظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه آخره إلّا لمن كان منكم[7] ثم أسلم، وذلك لأنّ إسلامَهم كان أغيظ لهم ورجوعَهم[8] إلى الكفر كان عندهم أقرب. وعلى هذا فـ«أن يُؤتى» من كلام الله ـ تعالى ـ وهو متعلّق بمحذوف مؤخّر، أي: لكراهية أن يُؤتى أحد دبّرتم هذا الكيد. وهذا الوجه أرجحُ لوجهين: أحدُهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير: «أأن يُؤتَى» بهمزتين، أي: ألكراهية أن يُؤتى[9] قلتم ذلك؟ والثاني: أنّ في الوجه الأول عَمَلَ[10] ما قبل «إلّا» فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا.[11]

وكالدعائية في قولِه:[12]

٧٤١ـ إنَّ الـثَّـمـانِيـنَ، وبُـلِّـغـتَـها، قَـد أحْـوَجَـت سَمعِي إلَـى تَرجُمانْ/ ١٦١

(١) الآية ٧٣ من سورة آل عمران: ﴿ولا تُؤمِنُوا إلّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُم ـ قُل: إنَّ الهُدَى هُدَى اللهِ ـ أنْ يُؤتَى أحَدٌ مِثلَ ما أُوتِيتُم، أو يُحاجُّوكُم عِندَ رَبِّكُم. قُل: إنَّ الفَضلَ بِيَدِ اللهِ، يُؤتِيهِ مَن يَشاءُ. واللهُ واسِعٌ عَلِيمٌ﴾. ط: واللهُ ذُو الفَضلِ العَظِيمِ.

(٢) شرح التسهيل ٢: ٣٧٧.

(٣) سقطت من ط.

(٤) ذلك أي: أن أحدًا يوتَى مثل التوراة.

(٥) ط: مكرهم.

(٦) ق: «وهـو». وتذكير الضمير هنا أولى لعودته على «غير ذلك» ولموافقة المصدر المؤوّل بعده.

(٧) زاد هنا في ط: كعبد الله بن سلام.

(٨) ب: ورجوعُهم.

(٩) فيما عدا خ وب: لكراهية أن يؤتى.

(١٠) ب وط: «عَمِلَ». وهذا يقتضي كون «أن» قبله مخففة واسمها ضمير الشأن.

(١١) انظر ما قبل هذه المسألة.

(١٢) مضى تحت الرقم ٧٢٥. ط: ترجمانِ.

وقولِه:[١]

٧٤٢ـ إنَّ سُلَيمَى، واللهُ يَكلَؤُها، ضَنَّت بِشَيءٍ، ما كانَ يَرزَؤُها

وكالقسَمية في قولِه:[٢]

٧٤٣ـ إنِّي، وأسطارِ البيتَ[٣]

وكالتّنزيهية في قوله تعالى[٤]: ﴿ويَجعَلُونَ للهِ البَناتِ ـ سُبحانَهُ ـ ولَهُم ما يَشتَهُونَ﴾، كذا مثّل بعضهم، وكالاستفهامية في قوله تعالى[٥]: ﴿فاستَغفَرُوا لِذُنُوبِهِم ـ ومَن يَغفِرُ الذُّنوبَ إلّا اللهُ ـ ؟ ولَم يُصِرُّوا﴾. كذا مثّل ابن مالك.[٦]

فأمّا الأُولى فلا دليل فيها إذا قُدّر «لهم» خبرًا و«ما» مبتدأً والواوُ للاستئناف لا عاطفةً جملةً على جملة، وقُدِّر الكلام تهديدًا كقولك لعبدك: «لك عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعادَه[٧] أو التهكُّمَ به، بل إذا قُدِّر «لهم»[٨] معطوفًا على «للهِ» و«ما» معطوفةً على «البناتِ»، وذلك ممتنع في الظاهر إذ لا يتعدّى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلّا في باب «ظَنَّ» وفي: فقَدَ وعَدِمَ، نحو[٩]: ﴿فلا يَحسِبُنَّهُم بِمَفازةٍ﴾ فيمن ضمّ الباء ونحو ﴿أن رَآهُ استَغنَى﴾، ولا يجوز مثلُ «زيدٌ ضربَهُ» تريد: ضرب نفسَه. فإنّما[١٠] يصِحُّ في الآية[١١] العطفُ المذكور إذا قُدِّر أنّ الأصل «ولِأنفُسِهم» ثم حُذف المضاف، وذلك تكلّفٌ. ومن العجب

---

(١) مضى تحت الرقم ٧٢٦.

(٢) مضى تحت الرقم٧٦. وزاد آخرَه في ط: سُطِرنَ سَطرًا.

(٣) سقطت من ط. وابن هشام يعني البيتين لأن الشاهد هو من مشطور الرجز وكل شطر بيت على حدة.

(٤) الآية ٥٧ من سورة النحل.

(٥) الآية ١٣٥ من سورة آل عمران: ﴿والَّذِينَ إذا فَعَلُوا فاحِشةً أو ظَلَمُوا أنفُسَهُم ذَكَرُوا اللهَ فاستَغفَرُوا لِذُنُوبِهِم ـ ومَن يَغفِرُ الذُّنُوبَ إلّا اللهُ ـ؟ ولَم يُصِرُّوا علَى ما فَعَلُوا وهُم يَعلَمُونَ﴾.

(٦) شرح التسهيل ٢: ٣٧٨.

(٧) ط: إبعاده.

(٨) زاد هنا في ق: الخبر.

(٩) الآيات: ١٨٨ من سورة آل عمران: ﴿لا تَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَفرَحُونَ بِما أتَوا، ويُحِبُّونَ أنْ يُحمَدُوا بِما لَم يَفعَلُوا، فلا تَحسَبَنَّهُم بِمَفازةٍ مِنَ العَذابِ. ولَهُم عَذابٌ ألِيمٌ﴾. وعند صاحب المعجم: «فلا تَحسَبُنَّهُم» وزاد آخرَها تبعًا للناشرين: مِنَ العَذابِ ـ و٦ و٧ من سورة العلق: ﴿كَلّا إنَّ الإنسانَ لَيَطغَى، أن رآهُ استَغنَى﴾. ويضاف إلى ما ذكر ابن هشام من ذلك التعدّي أيضًا تقدمُ الجار والمجرور على الفعل نحو: بي حلفتُ، وإليّ أُوجّه هذا السؤال، والحصرُ نحو: لا أعتب في هذا إلّا عليّ، ويُغتفر في الثواني كالمعطوف ما لا يغتفر في الأوائل، وأشياء كثيرة أُخر ذكرتها من قبل. وسقط «في» من ط.

(١٠) ط: «وإنما». وسقطت الفاء من ش.

(١١) يعني آية النحل.

أن الفرّاء والزمخشري والحَوفي[١] قدّروا العطف المذكور ولم يقدِّروا المضاف المحذوف، ولا يصحّ العطف إلّا به. وأمّا الثانية: فنَصَّ هو[٢] وغيره على أنّ الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملةُ خبرية.

وقد فُهم ممّا أوردته، من أن المعترضة تقع طلبية، أنّ الحالية لا تكون[٣] إلّا خبرية وذلك بالإجماع.[٤] وأمّا قولُ بعضهم في قول القائل:[٥]

٧٤٤ـ اطلُبْ، ولا تَضجَرَ مِن مَطلَبِ

: «إنّ الواو للحال وإنّ لا: ناهيةٌ» فخطأٌ، وإنما هي عاطفةٌ إمّا مصدرًا يُسبك من «أنْ» والفعلِ على مصدر متوهّم من الأمر السابق أي: ليكنْ منك طلبٌ وعدمُ ضَجَر، أو جملةً على جملة. وعلى الأوّل ففتحة «تضجرَ» إعرابٌ و«لا» نافية،[٦] والعطفُ مثلُه في قولِك: «ائتِني ولا أجفوَك» بالنصب وقولِه:[٧]

٧٤٥ـ فقُلتُ: ادعِي وأدعُوَ، إنَّ أندَى لِصَوتٍ أن يُنادِيَ داعِيانِ

وعلى الثاني: فالفتحة للتركيب والأصلُ: «ولا تَضجرَنْ» بنون التوكيد الخفيفة، فحُذفت للضرورة و«لا» ناهية، وعطفُ النهي على الأمر مثلُه[٨] في قوله تعالى[٩]: ﴿واعبُدُوا اللهَ ولا تُشرِكُوا بِهِ شَيئًا﴾.

الثاني:[١٠] أنّه يجوز تصديرُها بدليل استقبال كالتنفيس في قوله:[١١]

٧٤٦ـ [وما أدرِي] ـ وسَوفَ، إخالُ، أدرِي ـ:

وأمّا قولُ الحَوفيّ في:[١٢] ﴿إنِّي ذاهِبٌ إلى رَبِّي، سَيَهدِينِ﴾: «إنّ الجملة حاليةٌ» فمردودٌ،[١٣] وكـ «لن»

---

(١) معاني القرآن ٢: ١٠٦ والكشاف ٢: ٢٠٦.

(٢) أي: ابن مالك.

(٣) ط: لا تقع.

(٤) كذا، وهو زعم مردود بما جاء عن الفرّاء.

(٥) صدر بيت لبعض المولّدين في شرح أبيات المغني ٦: ٢٢٨. ط: «مِن مَطلبِ». وعجزه مقحم في ط:
فآفةُ الطّالِبِ أن يَضجَرا

(٦) زعمَ المحشّي أنها زائدة، وهو وهَمٌ شنيع.

(٧) البيت لدثار بن شيبان النمري في شرح أبيات المغني ٦: ٢٢٩.

(٨) في الأصل وط: «والعطف مثله». وفي حاشية الأصل تصويب عن نسخة كما أثبتنا.

(٩) الآية ٣٦ من سورة النساء.

(١٠) يعني: من الأمور التي تميِّز الجملة المعترضة من الحالية.

(١١) مضى تحت الرقم ٥٤. وما بين معقوفين تتمة من ش وط لبيان الاعتراض.

(١٢) الآية ٩٩ من سورة الصافات.

(١٣) بل الحالية المقدّرة هنا جائزة، أي: مقدِّرًا لي الهداية، أو مقدَّرةً لي الهدايةُ.

في[١]: ﴿ولَن تَفعَلُوا﴾، وكالشَّرط في[٢]: ﴿فهَل عَسَيتُم ـ إنْ تَوَلَّيتُم ـ أنْ تُفسِدُوا﴾؟ ﴿قالَ: هَل عَسَيتُم ـ إنْ كُتِبَ علَيكُمُ القِتالُ ـ ألّا تُقاتِلُوا﴾؟ ﴿ولا جُناحَ علَيكُم ـ إنْ كانَ بِكُم أذًى مِن مَطَرٍ أو كُنتُم مَرضَى ـ أنْ تَضَعُوا أسلِحَتَكُم﴾، ﴿إنِّي أخافُ ـ إنْ عَصَيتُ رَبِّي ـ عَذابَ يَومٍ عَظِيمٍ﴾، ﴿فكَيفَ تَتَّقُونَ ـ إنْ كَفَرتُم ـ يَومًا﴾، ﴿فلَولا ـ إنْ كُنتُم غَيرَ مَدِينِينَ ـ تَرجِعُونَها﴾. وإنّما جاز «لَأضربَنَّه إنْ ذهبَ وإنْ مكَثَ» لأنّ المعنى: لَأضربنَّه على كلّ حال، إذ لا يصحّ أن يُشترط وجودُ الشيء وعدمُه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:[٣]

٧٤٧ـ واعلَمْ ـ فعِلمُ المَرءِ يَنفَعُهُ ـ أنْ سَوفَ يأتِي كُلُّ ما قُدِرا

وكجملةِ: ﴿فاللهُ أولَى بِهِما﴾ في قولٍ وقد مضى،[٤] وكجملةِ: ﴿فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ﴾؟[٥] الفاصلةِ بين ﴿فإذا انشَقَّتِ السَّماءُ فكانَت وَرْدَةً﴾ وبين الجواب وهو ﴿فيَومَئِذٍ لا يُسألُ﴾ والفاصلةِ بين ﴿ومِن دُونِهِما جَنَّتانِ﴾ وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ﴾ وبين صفتِهما[٦] ـ وهي ﴿مُدْهامَّتانِ﴾ في الأُولى و﴿حُورٌ مَقصُوراتٌ﴾ في الثانية ـ ويَحتملان تقديرَ مبتدأٍ فتكون الجملة إمّا صفة وإمّا مستأنفة.

الرابع: أنّه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبَت كقول المتنبّي:[٧]

٧٤٨ـ يا حادِيَي عِيرِها، وأحسِبُنِي أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيلَ أفقِدُها، / ١٦٢
قِفا قَلِيلًا بِها علَيَّ، فلا أَقَلُّ مِن نَظْرةٍ أُزَوَّدُها

قوله: «أفقدُها» على إضمار: أن،[٨] وقوله: «أقلّ» يروى بالرفع والنصب.

---

(١) الآية ٢٤ من سورة البقرة: ﴿فإن لَم تَفعَلُوا ـ ولَن تفعَلُوا ـ فاتَّقُوا النّارَ الَّتِي وَقُودُها النّاسُ والحِجارةُ، أُعِدَّتْ لِلكافِرِينَ﴾.

(٢) الآيات: ٢٢ من سورة محمد ـ وزاد آخرَها في ط: ﴿في الأرضِ﴾ ـ و٢٤٦ من سورة البقرة ـ و١٠٢ من سورة النساء و١٥ من سورة الأنعام و١٧ من سورة المزمل: ﴿فكَيفَ تَتَّقُونَ، إن كَفَرتُم، يَومًا يَجعَلُ الوِلدانَ شِيبًا﴾؟ و٨٦ و٨٧ من سورة الواقعة: ﴿فلَولا ـ إن كُنتُم غَيرَ مَدِينِينَ ـ تَرجِعُونَها، إن كُنتُم صادِقِينَ﴾. والحالية مما بعدها أو قبلها في النص الكريم جائزة أيضًا بل متعيّنة عندي في الآيات لأنها قيد في المستقبل لما هو مستقبل أيضًا. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٣١.

(٤) الآية ١٣٥ من سورة النساء. وانظر الورقة ١٥٧.

(٥) الآيات: ٣٧ ـ ٣٩ من سورة الرحمن: ﴿فإذا انشَقَّتِ السَّماءُ فكانَتْ وَرْدةً كالدِّهانِ ـ فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ ـ؟ فيَومَئِذٍ لا يُسألُ عَن ذَنبِهِ إنسٌ ولا جانٌّ﴾ و٦٢ ـ ٦٤: ﴿ومِن دُونِهِما جَنّتانِ ـ فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ ـ؟ مُدْهامَّتانِ﴾ و٧٠ ـ ٧٢ من سورة الرحمن: ﴿فِيهِنَّ خَيْراتٌ حِسانٌ ـ فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ ـ؟ حُورٌ مَقصُوراتٌ في الخِيامِ﴾. وزاد في ط: «عن ذَنبِهِ إنسٌ» بعد: لا يُسأل.

(٦) ط: صفتيهما.

(٧) البيتان في ديوانه ١: ٢٩٦. والحادي: السائق. ط: فلا أقَلَّ.

(٨) وهي غير عاملة هنا.

تنبيه

للبيانِيِّينَ في الاعتراض اصطلاحاتٌ مخالفة لاصطلاح النحويِّين، والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في:[١] ﴿ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ﴾: يجوز[٢] أن تكون[٣] حالًا من فاعل ﴿نعبدُ﴾ أو من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما،[٤] وأن تكون معطوفة على «نعبدُ»، وأن تكون اعتراضية مؤكِّدة أي: ومِن حالنا أنّا مُخلِصون له التوحيدَ. ويَرُدُّ عليه مثلَ ذلك مَن لا يعرف هذا العِلم كأبي حيّان،[٥] توهُّمًا منه أنه لا اعتراض إلّا ما يقوله النحوي،[٦] وهو الاعتراض بين شيئين متطالِبَين.

٣

الجملة الثالثة: **التفسيرية**، وهي الفَضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه. وسأذكر لها[٧] أمثلة توضّحها:

أحدُها[٨]: ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، هَل هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم﴾؟ فجملة الاستفهام مفسِّرة لـ «النّجوَى» و«هل»[٩] هنا للنفي، ويجوز أن تكون[١٠] بدلًا منها إن قلنا: «إنَّ ما فيه معنى القول[١١] يعمل في الجمل» ـ وهو قول الكوفيّين ـ وأن تكون معمولة لقول محذوف هو حال مثلَ[١٢]: ﴿والمَلائكَةُ يَدخُلُونَ علَيهِم مِن كُلِّ بابٍ: سَلامٌ علَيكُم﴾.

الثاني[١٣]: ﴿إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِن تُرابٍ ثُمَّ قالَ لَهُ: «كُنْ»، فيَكونُ﴾. فـ «خَلَقَهُ» وما بعده تفسير لـ «مَثَلِ آدم» لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قُدِّر جسدًا من طين ثم كُوِّن، بل

(١) الآية ١٣٣ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: نَعبُدُ إلـٰـهَكَ وإلـٰـهَ آبائكَ، إبراهِيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ إلـٰـهًا واحِدًا، ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ﴾. وليس «وإسماعيل» في ط، وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٢) الكشاف ١: ٢٤٠. ط: ويجوز.

(٣) ط: يكون.

(٤) زعم صاحب المعجم أن قول الزمخشري ينتهي هنا، والصواب أن نهايته هي: التوحيد.

(٥) ردّ أبي حيان مبني على ما يذكره النحويون من مواقع الجملة الاعتراضية، فالجملة المذكورة هنا استئنافية لا اعتراضية كما يتسمّح البيانيون، ولا توهّم من أبي حيّان لأن البحث هنا هو في النحو لا في البيان، والادعاءُ الباطل مع التوهم هو من ابن هشام. انظر البحر المحيط ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٦) في ق وحاشية الأصل عن نسخة: النحويون.

(٧) ق وط: لك.

(٨) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٩) في الأصل: لأن هل.

(١٠) أي: الجملة المذكورة.

(١١) وهو هنا «أسرُّوا» لا «النجوى» كما زعم المحشّي. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٥٦.

(١٢) الآيتان ٢٣ و٢٤ من سورة الرعد. ط: وهو حال مثل.

(١٣) الآية ٥٩ من سورة آل عمران.

باعتبار المعنى، أي: إنّ شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مُستَمِرِّ العادة،[١] وهو التولُّد[٢] بين أبوَين.

والثالث[٣]: ﴿هَل أدُلُّكُم علَى تِجارةٍ تُنجِيكُم مِن عَذابٍ ألِيم، تُؤمِنُونَ باللهِ﴾. فجملة «تُؤمنون» تفسير للتّجارة، وقيل: مستأنَفة معناها الطلبُ، أي: «آمِنوا» بدليل «يَغفِرْ لَكُم»[٤] بالجزم، كقولهم: «اتَّقى اللهَ امرُؤٌ وفَعَلَ[٥] خيرًا يُثَبْ علَيهِ»، أي: لِيَتَّقِ اللهَ ولْيَفعلْ يُثَبْ. وعلى الأوّل فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلًا للسبب ـ وهو الدلالة ـ مَنزلةَ المُسَبَّب. وهو الامتثال.

الرابع[٦]: ﴿ولَمّا يأتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوا مِن قَبلِكُم، مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ وزُلزِلُوا﴾، وجوّز أبو البقاء كونَها[٧] حاليةً على إضمار «قد»، والحالُ لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.[٨]

الخامس[٩]: ﴿حَتَّى إذا جاؤُوكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، إن قُدِّرت «إذا» غيرَ شرطية فجملة القول تفسير لـ «يُجادلونكَ»، وإلّا فهي[١٠] جواب «إذا»، وعليهما فـ «يُجادلونكَ»: حال

تنبيه

المفسِّرة ثلاثة أقسام: مجرّدةٍ[١١] من حرف التفسير كما في الأمثلة السابقة، ومقرونةٍ بـ«أيْ» كقوله:[١٢]

٧٤٩ ـ وتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أيْ: أنتَ مُذنِبٌ

---

(١) الإضافة هنا للصفة إلى موصوفها للمبالغة في المعنى، أي: العادة المستمِرّة.

(٢) ن: التوالد.

(٣) الآيات ١٠ ـ ١٢ من سورة الصف: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، هَل أدُلُّكُم علَى تِجارةٍ تُنجِيكُم مِن عَذابٍ ألِيم؟ تُؤمِنُونَ باللهِ ورَسُولِهِ، وتُجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بِأموالِكُم وأنفُسِكُم ـ ذلِكُم خَيرٌ لَكُم إن كُنتُم تَعلَمُونَ ـ يَغفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم، ويُدخِلْكُم جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ ومَساكِنَ طَيِّبةً في جَنّاتِ عَدنٍ. ذلِكَ الفَوزُ العَظِيمُ﴾.

(٤) ليس «لكم» في ب وط.

(٥) ط: امرؤ فعل.

(٦) الآية ٢١٤ من سورة البقرة: ﴿أم حَسِبتُم أنْ تَدخُلُوا الجَنّةَ، ولَمّا يأتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوا مِن قَبلِكُم؟ مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ وزُلزِلُوا، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ؟ ألا إنَّ نَصرَ اللهِ قَرِيبٌ﴾. والشاهد هو جملة «مستهم البأساء» تفسيرية لمثل الذين.

(٧) انظر التبيان ص ١٧١.

(٨) بل تأتي لأن المَثل هنا بمعنى القصة وهي مما يشتمل عليه المضاف إليه، والحالية أولى وهي حكاية الحال الماضية.

(٩) الآية ٢٥ من سورة الأنعام: ﴿وإن يَرَوا كُلَّ آيةٍ لا يُؤمِنُوا بِها، حَتَّى إذا جاؤُوكَ يُجادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا: إنْ هذا إلاّ أساطِيرُ الأوَّلِينَ﴾.

(١٠) يعني جملة القول.

(١١) ط: «مجردةٌ» بالرفع هنا وفيما عطف عليه.

(١٢) مضى تحت الرقم ١٢٢. وجملة أنت مذنب: تفسيرية لجملة «ترمينني بالطرف» كما ذكر المصنّف من قبل.

ومقرونةٍ بـ «أنْ» نحو[١]: ﴿فأوحَينا إلَيهِ أنِ اصنَعِ الفُلكَ﴾، وقولِكَ: «كتبتُ إليه أنِ افعلْ»، إن لم تقدِّرِ الباءَ قبل: أن.

السادس[٢]: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾. فجملة «ليسجنُنّه» قيل: هي مفسِّرة للضمير في «بَدا» الراجعِ إلى البَداءِ المفهومِ منه. والتحقيقُ أنها جواب لقسَم مقدَّر وأن المفسِّر مجموع الجملتين،[٣] ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاءً لأنّ المفسِّر هنا إنّما هو المعنى المتحصِّل من الجواب وهو خبَرِيٌّ[٤]، وذلك المعنى هو سَجنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ فهذا هو البَداء الذي بدا لهم.

ثمّ اعلمْ أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسِّرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين: أحدُهما: أن يكون المفسَّر إنشاء أيضًا نحو: أحسِنْ إلى زيد أعطِه ألفَ دينار، والثاني: أن يكون مفردًا مؤدِّيًا عن جملة نحوُ[٥]: ﴿وأسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٦] ـ وإنّما قلنا فيما مضى[٧]: «إنّ الاستفهام يُراد[٨] به النفي» تفسيرًا لِما اقتضاه المعنى وأوجبَتْه الصناعة لأجل الاستثناء المفرَّغ، لا لأنّ التفسير[٩] أوجب ذلك ـ ونحوُ:[١٠] بلغني عن زيد كلامٌ، واللهِ لأفعلنَّ كذا. ويجوز أن يكون «ليَسجُنُنّه» جوابًا لـ «بَدا» لأنّ أفعال القلوب لإفادتها التحقيقَ تُجاب بما يجاب به القسَم، قال:[١١]

٧٥٠ ـ ولَقَد عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ مَنِيَّتِي

(١) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون، والتفسير هو لمفعول: أوحى. وسقط «نحو» من ط.

(٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾.

(٣) أي: جملة القسم وجملة الجواب.

(٤) زاد هنا في ط: لا إنشائي.

(٥) الآية ٣ من سورة الأنبياء. انظر المثال الأول للجملة التفسيرية. ط: مؤديًا معنى الجملة.

(٦) زاد هنا في ط: الآية.

(٧) أي: في التعليق على هذه الآية قبل قليل.

(٨) ط: مراد.

(٩) ط: لا أنّ التفسير.

(١٠) ط: ونظيره.

(١١) صدر بيت لعامر بن حَوط عجزه:

لا بَعدَها خَوفٌ علَيَّ، ولا عَدَمْ

وهو في التاج(عدم) وشرح أبيات المغني ٦: ٢٣٢. وأقحم في ط عجز له تبعًا لأوهام النحاة هو:

إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُها

وهو من بيت للبيد في ديوانه ص ٣٠٨ يصف الذئاب والبقرة الوحشية وابنها صدره:

صادَفْنَ مِنها غِرّةً، فأصَبْنَهُ

والغِرّة: الغفلة. وأصبنه أي: افترسن ابنها.

وقال الكوفيون: الجملة[١] فاعل. ثم قال/ ١٦٣ هشام وثعلبٌ وجماعة:[٢] يجوز ذلك في كلّ جملة، نحو: يُعجبُني تقومُ. وقال الفرّاء وجماعة: «جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيًّا وباقترانها بأداة معلِّقة نحو: ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ؟ وعُلِمَ هل قعدَ عمرٌو»؟[٣] وفيه نظر لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ مِن أن تكون مجوِّزةً، وكيف يُعلَّق[٤] الفعل عمّا هو منه كالجزء؟ وبعدُ فعندي أنّ المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصّةً دون سائر المعلِّقات، وعلى أنّ الإسناد إلى مضافٍ محذوفٍ لا إلى الجملة[٥]. ألا ترى أنّ المعنى: ظهرَ لي جوابُ أقامَ زيد؟ أي: جوابُ قولِ القائل ذلك. وكذا[٦] في: عُلِمَ أقعدَ[٧] عمرٌو؟ وذلك لا بدَّ من تقديره دفعًا للتناقض، إذ ظهورُ الشيء والعِلمُ به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به. فإن قلتَ: ليس هذا ممّا تصحّ[٨] فيه الإضافة إلى الجمل، قلتُ: قد مضى لنا[٩] عن قريب أنّ الجملة التي يُراد بها اللفظ يُحكَم لها بحكم المفردات.

السابع[١٠]: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا [في الأرضِ]﴾، زعم ابن عُصفور[١١] أنّ البصريّين يقدّرون نائبَ الفاعل[١٢] ضميرَ المصدر، وجملةَ النهي مفسِّرةً[١٣] لذلك المضمر،[١٤] وقيل: الظرف[١٥] نائب الفاعل[١٦] فالجملة في محل نصب. ويُرَدُّ بأنّه لا تتمّ الفائدة بالظرف، وبعَدَمِه في[١٧]: ﴿وإذا قِيلَ: إنّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ﴾. والصواب أنّ النائبَ الجملةُ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبتْ مفسِّرةً؟

---

(١) يعني جملة: ليَسجنُنّه.

(٢) انظر البحر ١: ٤٦ ـ ٤٧.

(٣) يريد أن الجملة الاستفهامية هي نائب فاعل، ويعبّر عن ذلك بالفاعل تبعًا للزمخشري.

(٤) ط: تعلّق.

(٥) زاد هنا في ط: الأُخرى.

(٦) ط: وكذلك.

(٧) كذا، والمثال قبلُ هو: هل قعدَ.

(٨) ب: يصح.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) الآية ١١ من سورة البقرة. وما بين معقوفين تتمة من خ وط.

(١١) انظر البحر المحيط ١: ٦٤.

(١٢) زاد هنا في ط: في قيل.

(١٣) خ وط: وجملةُ النهي مفسّرةٌ.

(١٤) ط: الضمير.

(١٥) أي: الجار والمجرور.

(١٦) ط: «نائب عن الفاعل». والمراد بالظرف هنا الجار والمجرور في: لهم.

(١٧) الآية ٣٢ من سورة الأحقاف. وضبط المحشّي «بعدمه» بأشكال غريبة جدًّا.

والمفعولَ به[١] متعيِّنٌ للنيابة، وقولُهم: «الجمْلة لا تكون فاعلًا ولا نائبًا[٢]» جوابُه: أنّ التي يُراد بها لفظُها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتدأً نحو[٣]: «لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ: كَنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ»، وفي المَثل: «زَعَمُوا: مَطِيّةُ الكَذِبِ». ومن هنا لم يَحتج الخبرُ إلى رابط في نحو: «قولي[٤] لا إلـٰـهَ إلّا اللهُ»، كما لا يَحتاج إليه الخبرُ المفرد الجامد.

الثامن[٥]: ﴿وَعَدَ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَهُم مَغفِرةٌ وأجرٌ عَظِيمٌ﴾، لأنّ «وَعَدَ» يتعدّى إلى اثنين[٦] وليس الثاني هنا «لهم مغفرة» لأنّ ثاني مفعولَي «كَسا» لا يكون جملة، بل هو محذوف والجملة مفسِّرةٌ له وتقديره: خيرًا عظيمًا أو الجنّةَ، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مَقامَ المسَبَّب إذ الجنّة مسبَّبةٌ[٧] عن استقرار الغُفران والأجر.

وقولي في الضابط: «الفَضلةُ» احترزتُ به عن الجملةِ المفسِّرة لضمير الشأن. فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المرادِ به، ولها موضعٌ[٨] بالإجماع لأنها خبرٌ في الحال أو في الأصل، وعن الجملةِ المفسِّرة في باب «الاشتغال» [في نحو: زيدًا ضربتُه].[٩] فقد قيل: «إنها تكون ذات محلٍّ» كما سيأتي.[١٠] وهذا القيد[١١] أهملوه، ولا بدّ منه.

مسألة

قولنا: «إنّ الجملة المفسِّرة لا محلّ لها» خالفَ فيه الشَّلَوبِينُ، فزعم أنّها بحسَب ما تفسِّره، فهي في نحو «زيدًا ضربتُه» لا محلَّ لها، وفي نحوِ[١٢]: ﴿إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾ ونحوِ: «زيدٌ الخُبزَ يأكلُه» بنصب «الخبز» في محل رفع. ولهذا يظهر الرفع إذا قلتَ: آكِلُهُ، وقال:[١٣]

---

(١) ط: والمفعولُ به.

(٢) زاد هنا في ط: عنه.

(٣) لفظ الحديث ورد مرارًا، خلافًا لِما زعمه المحشّي، منها الحديث ٩٧٨٨ في السنن الكبرى للنسائي.

(٤) وضعُ صاحب المعجم نقطتين هنا خطأ يفسد المراد من إيراد المَثل في المسألة.

(٥) الآية ٩ من سورة المائدة.

(٦) في الأصل وط: لاثنين.

(٧) ش: مسبّب.

(٨) أي: محل من الإعراب.

(٩) تتمة ممّا عدا الأصل.

(١٠) انظر آية سورة القمر بعد.

(١١) يعني قيد «الفضلة». ب: التقييد.

(١٢) الآية ٤٩ من سورة القمر. وجملة خلقناه: تفسيرية للبيان والتوكيد.

(١٣) صدر بيت لهشام المرّي في شرح أبيات المغني ٦: ٢٣٣ عجزه:

=

٧٥١ـ فمَن نَحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ

فظهر الجزمُ.[١] وكأنّ الجملة المفسِّرة عنده[٢] عطفُ بيان أو بدلٌ. ولم يُثبِتِ الجمهورُ وقوع البيان والبدل جملةً، وقد بيّنتُ أنّ جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تُسمَّى في الاصطلاح جملةً مفسِّرة وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثبت جواز حذف المعطوف عليه عطفَ البيان، واختُلف في المبدَل منه، وفي «البغداديّات» لأبي عليّ أنّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدَّرة، فإنّه قال ما ملخَّصُه: إنّ الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله:[٣]

٧٥٢ـ لا تَجزَعي، إنْ مُنفِسًا أهلَكتُهُ

مجزومان في التقدير،[٤] وإنّ[٥] انجزام الثاني ليس على البدلية إذ لم يثبُت حذف المبدَل منه، بل على تكرير «إنْ»، أي: إنْ أهلكتُ مُنفِسًا إنْ أهلكتُه. وساغ إضمار «إنْ» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلّا ضرورةً لاتّساعهم فيها، بدليل إيلائهم إيّاها الاسمَ، ولأنّ تقدُّمَها مُقوٍّ للدلالة عليها.

ولهذا أجاز سيبويه:[٦] «بِمَن تَمرُرْ أمرُرْ»، ومنعَ: «مَن تَضرِبْ أنزلْ»[٧] حتّى تقول:[٨] عليه. وقال فيمَن قال: «مررتُ برجلٍ صالحٍ إلّا صالحٍ فطالحٍ»[٩] بالخفض: إنه أسهل من إضمار «رُبّ» بعد الواو. وربّ شيء يكون ضعيفًا ثم يحسن/ ١٦٤ للضرورة، كما في: «ضربَ غلامُه زيدًا» فإنه ضعيف جدًّا، وحسُن في[١٠]: ضربُوني وضربتُ قومَك، واستُغنيَ بجواب الأُولى[١١] عن جواب الثانية كما استُغنيَ في نحو: أزيدًا ظننتَه قائمًا، عن ثاني مفعولَي «ظننتَ» المقدّرةِ[١٢] بثاني مفعولَي المذكورةِ.[١٣]

= ومَن لا نُجِرْهُ يُمسِ مِنّا مُفزَّعا

ويبت أي: يقضِ الليل.

(١) يعني: في: نُؤمِنْهُ.

(٢) أي: عند الشَّلَوبين.

(٣) مضى تحت الرقم ٣٠١.

(٤) أي: في محل جزم لأنهما فعلان ماضيان لا يُجزمان، وهما: المفسَّر المقدّر قبل «منفسًا» والمفسِّر الوارد بعده.

(٥) في الأصل: وإنّما.

(٦) الكتاب ١: ٤٤٣.

(٧) زاد هنا في ط: لعدم دليل على المحذوف وهو: علبه.

(٨) يعني: بعد: أنزلْ.

(٩) أي: إن لم أمرر بصالحٍ فبطالحٍ.

(١٠) زاد هنا في ط: نحو.

(١١) يعني: في الشاهدين الشعريين المتقدمين.

(١٢) ش وط: المذكورة.

(١٣) في الأصل وط تقديم وتأخير. وانظر حاشية الدسوقي ٢: ٦٠.

٤

الجملة الرابعة: **المُجاب بها القسَمُ** نحو[١]: ﴿والقُرآنِ الحَكِيمِ، إنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِينَ﴾ ونحو: ﴿وتاللهِ لَأَكِيدَنَّ أصنامَكُم﴾. ومنه[٢]: ﴿لَيُنبَذَنَّ في الحُطَمةِ﴾، ﴿ولَقَد كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِن قَبلُ﴾ يقدَّر لذلك ولِما أشبهه[٣] القسَمُ.

وممّا يَحتمل جوابَ القسَم[٤]: ﴿وإنْ مِنكُم إلّا وارِدُها﴾، وذلك بأن تقدَّر الواو عاطفةً على ﴿ثُمَّ لَنَحنُ أعلَمُ﴾،[٥] فإنه وما قبله أجوِبة[٦] لقوله تعالى: ﴿فوَرَبِّكَ لَنَحشُرَنَّهُم﴾. وهذا مُراد ابن عطيّة من قوله:[٧] هو قسَمٌ والواو تقتضيه، أي: هو جواب قسَم[٨] والواو هي المحصِّلة لذلك لأنها عطفتْ.[٩] وتوهَّم أبو حيّانَ عليه ما لا يُتَوَهَّم على صغار الطلَبة، وهو[١٠] أن الواو حرف قسم، فردّ عليه بأنه يلزم منه حذفُ المجرور وبقاء الجارّ وحذفُ القسَم مع كون الجواب منفيًّا بـ «إنْ».

تنبيه

من أمثلة جواب القسَم ما يَخفى نحو[١١]: ﴿أم لَكُم أيمانٌ علَينا بالِغةٌ إلَى يَومِ القِيامةِ، إنَّ لَكُم لَما

---

(١) الآيات: ٢ و٣ من سورة يس و٦٨ من سورة الأنبياء.

(٢) الآيتان: ٤ من سورة الهمزة: ﴿كَلّا لَيُنبَذَنَّ في الحُطَمةِ﴾ و١٥ من سورة الأحزاب: ﴿ولَقَد كانُوا عاهَدُوا اللهَ مِن قَبلُ، لا يُوَلُّونَ الأدبارَ. وكانَ عَهدُ اللهِ مَسؤُولًا﴾، وتقدير القسم قبل «لقد» فيه نظر.

(٣) في ط وحاشية الأصل: وما أشبهه.

(٤) الآيات ٦٨ ـ ٧١ من سورة مريم: ﴿فوَرَبِّكَ لَنَحشُرَنَّهُم والشَّياطِينَ، ثُمَّ لَنُحضِرَنَّهُم حَولَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا، ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ علَى الرَّحمنِ عِتِيًّا، ثُمَّ لَنَحنُ أعلَمُ بِالَّذِينَ هُم أولَى بِها صِلِيًّا، وإن مِنكُم إلّا وارِدُها، كانَ علَى رَبِّكَ حَتمًا مَقضِيًّا﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين.

(٥) كذا، والعطف على الجملة بعد: ثمّ.

(٦) كذا أيضًا، والصواب أن الجواب هو جملة «لَنَحشُرَنَّهُم»، والباقيات معطوفة كلّ منها على التي قبلها.

(٧) المحرَّر الوجيز ٩: ٥١١. ونُسب القول إلى أبي عبيدة، وليس في المجاز ٢: ١٠. فلعله من كتاب آخر أو لأبي عُبيد وعنه أخذ ابن عطية والقرطبي، ثم فصلا بقسَم آخر مقدّر بين الآية وما قبلها في التفسير، وهما يريدان العطف على القسَم بمثله لا على الجواب. وبذلك يصح تعقُّب أبي حيان لابن عطية ويقبح تعسُّف ابن هشام.

(٨) في المحرَّر الوجيز: «حتمٌ» وهو تصحيف بنى عليه المحشّي تعقُّبًا هزيلًا لابن هشام مع خطأ نحوي شنيع.

(٩) ط: عاطفة.

(١٠) في البحر المحيط ٦: ٢٠٩. ط: وهي.

(١١) الآيات: ٣٩ من سورة القلم و٨٣ و٨٤ من سورة البقرة: ﴿وإذ أخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إسرائيلَ لا تَعبُدُونَ إلّا اللهَ وبِالوالِدَينِ إحسانًا وذِي القُربَى واليَتامَى والمَساكِينِ، وقُولُوا لِلنّاسِ حُسنًا، وأقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ، ثُمَّ تَوَلَّيتُم إلّا قَلِيلًا مِنكُم ـ وأنتُم مُعرِضُونَ ـ وإذ أخَذْنا مِيثاقَكُم لا تَسفِكُونَ دِماءَكُم، ولا تُخرِجُونَ أنفُسَكُم مِن دِيارِكُم، ثُمَّ أقرَرتُم، وأنتُم تَشهَدُونَ﴾. وسقط «ونحو» من ط. وعطف الأمر على الخبر هنا جائز لأنه من الثواني يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأوائل.

تَحكُمُونَ﴾، ونحو: ﴿وإذْ أخَذْنا مِيثاقَ بَنِي إسرائيلَ، لا تَعبُدُونَ إلّا اللهَ﴾، ﴿وإذْ أخَذْنا مِيثاقَكُم، لا تَسفِكُونَ دِماءَكُم﴾. وذلك لأنّ أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قاله كثيرون منهم الزجّاجُ[١]، ويوضِحه: ﴿وإذْ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ لَيُبَيِّنُنَّهُ[٢] لِلنّاسِ﴾. وقال الكسائيّ والفرّاء[٣] ومَن وافقَهما: التقدير: بألّا تعبدوا إلّا الله وبألّا تسفكوا، ثم حُذف الجارّ ثم «أنْ» فارتفع الفعل. وجوّز الفرّاء أن يكون الأصل النهيَ[٤] ثم أُخرج مُخرجَ الخبر، ويؤيّده أنّ بعده ﴿وقُولُوا﴾ ﴿وأقِيمُوا﴾ ﴿وآتُوا﴾.

وممّا يَحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق:[٥]

٧٥٣ـ تَعَشَّ، فإن عاهَدتَنِي لا تَخُونُنِي ... نَكُن مِثلَ مَن، يا ذِئبُ، يَصطَحِبانِ

فجملةُ النفي إمّا جوابٌ لـ «عاهدتَني» كما قال:[٦]

٧٥٤ـ أرَى مُحرِزًا عاهَدتُهُ لَيُوافِيَنْ، ... فكانَ كَمَن أغرَيتُهُ بِخِلافِ

فلا محلّ لها، أو حالُ الفاعل[٧] أو المفعول أو كلَيهما فمحلّها النصب، والمعنى شاهدٌ للجوابية. وقد يُحتجُّ للحالية بقوله أيضًا:[٨]

٧٥٥ـ ألَم تَرَنِي عاهَدتُ رَبِّي، وإنَّنِي ... لَبَينَ رِتاجٍ قائِمًا ومَقامِ

علَى حَلفَةٍ لا أشتِمُ الدَّهرَ مُسلِمًا ... ولا خارِجًا مِن فِيَّ زُورُ كَلامِ

وذلك أنه عَطف «خارجًا» على محلّ جملة «لا أشتِم»، فكأنه قال: حلفتُ غيرَ شاتم ولا خارجًا. والذي عليه المحقّقون أنّ «خارجًا» مفعول مطلق، والأصل: ولا يَخرج خُروجًا، ثم حَذفَ الفعل وأناب الوصف عن المصدر،[٩] كما عُكس في[١٠]: ﴿إن أصبَحَ ماؤُكُم غَورًا﴾، لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين

(١) معاني القرآن ١: ١٦٢.

(٢) هذه قراءة ابن كثير وآخرين في الآية ١٨٧ من سورة آل عمران: ﴿وإذ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ ولا تَكتُمُونَهُ﴾، وما بعدُ هو من آية البقرة ٨٣ في المواضع الثلاثة. وعند صاحب المعجم «لَتُبَيِّنُنَّهُ» خلافًا للنسخ المعتمدة وفي الحاشية: ليبيننة. كذا.

(٣) معاني القرآن للفراء ١: ٥٣ وللأخفش ص ١٦٦.

(٤) كذا، والفرّاء قدّر «أن» لا «بأن»، وذكر النهي في قراءة: لا تَعبُدُوا. انظر معاني القرآن ١: ٥٣. فلعلّ ذلك في كتاب آخر له.

(٥) البيت في ديوانه ٢: ٣٢٩.

(٦) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٤٠. ط: لَيُوافِقَنْ.

(٧) ط: حال من الفاعل.

(٨) البيتان في ديوانه ٢: ٢١٢. والرتاج: باب الكعبة المشرّفة. والمقام: مقام إبراهيم عليه السلام. وفيَّ أي: فمي.

(٩) أُلحق هنا بحاشية الأصل: «على الفعل» مصحّحًا عليه، والمراد: معطوفًا على الفعل: أشتم. ولعل الصواب: «عن الفعل» أي: أن الوصف نائب عن الفعل: يخرج.

(١٠) الآية ٣٠ من سورة الملك: ﴿قُل: أرَأيتُم إن أصبَحَ ماؤُكُم غَورًا فمَن يأتِيكُم بِماءٍ مَعِينٍ﴾؟ وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

مَقام إبراهيم أنه لا يشتِم مُسلِمًا في المستقبل ولا يتكلّم بزُور، لا أنّه حلف في حال اتّصافه بهذين الوصفين على شيء آخَر.

مسألة

قال ثعلبٌ: لا تقع جملة القسَم خبرًا، فقيل في تعليله: لأنّ نحو «لَأفعلَنّ» لا محلّ له فإذا بُني على مبتدأ فقيل «زيدٌ لَيَفعلَنّ» صار له موضع.[١] وليس بشيء، لأنه إنّما مَنَعَ وقوعَ الخبر جملةً قسَمية لا جملةً هي جواب القسَم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا إذ لا تنفكُّ إحداهما عن الأُخرى، وجملتا القسَم والجواب يمكن أن يكون لهما محلّ[٢] كقولك: قال زيد: أُقسِمُ لأفعلَنّ. وإنّما المانع عنده إمّا كونُ جملةِ القسَم لا ضمير فيها فلا تكون خبرًا لأن الجملتين هنا[٣] ليستا كجملتَيِ الشرط[٤] والجزاء، لأن الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا منع بعضهم وقوعها صلةً، وإمّا كونُ[٥] جملة القسَم إنشائيّةً[٦] والجملة الواقعة خبرًا لا بدّ من احتمالها للصدق والكذب ولهذا منع قوم من الكوفيّين منهم/ ١٦٥ ابنُ الأنباريّ أن يقال: زيدٌ اضرِبْه، وزيدٌ هل جاءك؟ وعندي[٧] أنّ كلًّا من التعليلَين مُلغًى:[٨]

أمّا الأوّل فلأنّ الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة[٩]، وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عُصفور[١٠] أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسَمية وجوابِها، وذلك قوله تعالى[١١]: ﴿وإنَّ كُلًّا لَما لَيُوفِّيَنَّهُم﴾، [قال]:[١٢] فـ«ما» موصولة لا زائدةٌ، وإلّا لزِم دخول اللام على اللام. انتهى. وليس بشيء لأنّ امتناع دخول اللام على اللام إنّما هو لأمر لفظيٍّ وهو ثِقَل التّكرار،[١٣] والفاصل يزيله ولو كان زائدًا. ولهذا

---

(١) يعني أن الجملة تكون جواب القسم لا محل لها وتكون في محل رفع خبرًا، وفي هذا ظهور التناقض، وسيردّ عليه ابن هشام، ثم يردّ على ثعلب بأن جملتَيِ القسم والجواب قد يكون لهما محل.

(٢) هذا ردّ لقول ثعلب. وزاد هنا في ط: من الإعراب.

(٣) ط: ههنا.

(٤) ط: كجملتَيْ الشرط.

(٥) زاد هنا في ط: الجملة أعني.

(٦) ش وط: إنشاء.

(٧) ط: وبعد فعندي.

(٨) ط: مُلغَى.

(٩) زاد هنا في ط: الواحدة.

(١٠) شرح جمل الزجاجي ١: ١٨٢.

(١١) الآية ١١١ من سورة هود: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم. إنَّهُ بِما يَعمَلُونَ خَبيرٌ﴾. وعند صاحب المعجم: «لَمّا» خلافًا للنسخ المعتمدة ولِما استشهد به ابن هشام من قول ابن عصفور.

(١٢) تتمة مما عدا الأصل.

(١٣) ش: التكرير.

اكتُفِيَ بالألف فاصلة بين النونات في: اذهَبْنانِّ، وبَيْنَ الهمزتين في[١]: ﴿آأنذرتهم﴾، وإن كانت زائدة. وكان الجيّد أن يستدلّ بقوله تعالى[٢]: ﴿وإنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ﴾. فإن قيل: تَحتمل «مَنِ» الموصوفة،[٣] أي: لَفريقًا لَيُبَطِّئَنّ، قلنا: وكذا «ما» في الآية أي: لَقومٌ لَيُوَفِّيَنّهم. ثم إنه لا يقع صفةً إلّا ما يقع صلةً، فالاستدلال ثابت وإن قُدِّرت صفةً. فإن قيل: فما وجهه والجملة الأُولى إنشائية؟ قلتُ: جاز لأنّها غير مقصودة، وإنّما المقصود جملة الجواب وهي خبرية، ولم يُؤتَ بجملة القسم إلّا لمجرَّد التوكيد لا للتأسيس.

وأمّا الثاني فلأنّ الخبرَ الذي شرطُه احتمالُ الصدقِ والكذبِ الخبرُ الذي هو قَسِيم الإنشاء لا خبرُ المبتدأِ، للاتّفاق على أنّ أصله الإفراد واحتمالَ الصدق[٤] والكذب إنّما هو من صفات الكلام، وعلى جواز: أين زيدٌ؟ وكيف عمرٌو؟ وزعم ابن مالك أنّ السماع ورد بما منعَه ثعلبٌ،[٥] وهو قولُه تعالى[٦]: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَنُدخِلَنَّهُم في الصّالِحِينَ﴾، ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾، ﴿والَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهدِيَنَّهُم﴾، وقولُه:[٧]

٧٥٦ـ جَشَأَت، فقُلتُ: اللَّذْ خَشِيتِ لَيأتِيَنْ

انتهَى.[٨] وعندي لِما استدَلّ به تأويلٌ لطيف، وهو أنّ المبتدأ في ذلك كلّه[٩] ضُمِّنَ معنى الشرط، فخبرُه[١٠] منزَّلٌ مَنزلةَ الجواب، فإذا قُدِّر قبله قسَمٌ[١١] كان الجواب له، وكان خبرُ المبتدأِ المشبِهُ لجواب الشرط

---

(١) الآية ٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ علَيهِم أأَنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾. ط: أأنذَرتَهُم.

(٢) الآية ٧٢ من سورة النساء.

(٣) يعني أن مَن: نكرة موصوفة. ط: الموصوفية.

(٤) ط: واحتمالُ الصدق.

(٥) انظر التبيان ص ١٠٣٤ والدر المصون ٥: ٣٦٩.

(٦) الآيات: ٩ و ٥٨: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِنَ الجَنّةِ غُرَفًا﴾ و٦٩ من سورة العنكبوت: ﴿والَّذِينَ جاهَدُوا فِينا لَنَهدِيَنَّهُم سُبُلَنا، وإنَّ اللهَ لَمَعَ المُحسِنِينَ﴾.

(٧) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٤٥ عجزه مقحم في ط:

وإذا أتـاكِ فـلاتَ حِيـنَ مَـنـاصِ

وجشـأت أي: ارتفعـت واضطربـت. والفاعل مـراد به نفس الشـاعر. واللذ أي: الـذي. خ وب: «جَشِيتِ». والمناص: الهرب والخلاص.

(٨) سقطت من ط.

(٩) سقطت أيضًا من ط.

(١٠) فيما عدا الأصل وش: «وخبره». وكذا كان في الأصل ثم صحّح كما أثبتنا.

(١١) لا حاجة إلى هذا التقدير لأن القسم مقدّر هنا قبل الجواب، وإنما كان في المبتدأ معنى الشرط لأنه اسم موصول يفيد العموم ويقتضي الترتّب.

محذوفًا للاستغناء بجواب القسم المقدَّر قبله. ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط عن جواب الشرط المجرَّد من لام التوطئة قوله تعالى[1]: ﴿وإنْ لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ التقدير: واللهِ لَيَمَسَّنَّ لئن لم ينتهوا يَمَسَّنّ.[2]

تنبيه

وقع لمكّي وأبي البقاء وَهْمٌ في جملة الجواب فأعرباها إعرابًا يقتضي أنّ لها موضعًا، فأمّا مكّي[3] فقال في قوله تعالى:[4]﴿كَتَبَ علَى نَفسِهِ الرَّحْمةَ لَيَجمَعَنَّكُم﴾: إنّ «ليجمعنّكم»: بدل من: الرحمة. وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره ولكنّه زعم أنّ اللام بمعنى «أن» المصدريّةِ، وأنّ من ذلك[5]: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾ أي: أن يسجنوه، ولم يَثبت مجيء اللام مصدرية. وخلَّطَ[6] مكّي فأجاز البدلية[7] مع قوله: «إنّ اللام لام جواب القسم». والصواب أنّها لام الجواب وأنّها[8] منقطعة ممّا قبلها إن قُدِّر قسَم، أو متّصلة به اتصال الجواب بالقسم إن أُجريَ «بَدا» مُجرى «أقسَمَ»[9] كما أُجريَ «عَلِم» في قوله:[10]

٧٥٧ ـ ولَقَد عَلِمتُ لَتأتِيَنَّ منِيَّتي

وأمّا أبو البقاء[11] فإنّه قال [في]: ﴿لَما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكْمةٍ﴾ الآيةَ:[12] مَن فتح اللامَ ففي «ما»

---

(١) الآية ٧٣ من سورة المائدة: ﴿وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أليمٌ﴾. ط: «بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة نحو». وسقط «عن جواب الشرط» مما عدا الأصل، وكذلك كان في متن الأصل ثم ألحق به، وليس «ليمسّنّ» في ق.

(٢) ط: «إن لم ينتهوا يمسَس». وذكر الشمنّي في المنصف ٢: ١٣٣: «لَيَمَسَّنَّ». وانظر حاشية الدسوقي ٢: ٦٣. وأرى أن الصواب: واللهِ إن لم ينتهوا لَيَمَسَّنَّ.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١: ٢٥٨.

(٤) الآية ١٢ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ: لِمَن ما في السَّماواتِ والأرضِ؟ قُلْ: للهِ كَتَبَ علَى نَفْسِهِ الرَّحْمةَ، لَيَجمَعَنَّكُم إلَى يَومِ القِيامةِ لا رَيبَ فِيهِ﴾. ط: «كَتَبَ رَبُّكُم علَى نَفسِه الرَّحْمةَ لَيَجمَعَنَّكُم». وهو تلفيق بين الآية المتقدمة والآية ٥٤ من تلك السورة.

(٥) الآية ٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. وانظر البحر المحيط ٤: ٨٢.

(٦) ط: وخلَطَ.

(٧) يعني: في آية الأنعام.

(٨) يعني: في آيتي الأنعام ويوسف. فالجملة منقطعة عن الرحمة وعن الفاعل المقدّر للفعل: بدا.

(٩) ط: أُقسِمُ.

(١٠) مضى تحت الرقم ٧٥٠.

(١١) التبيان ص ٤٨٣.

(١٢) الآية ٨١ من سورة آل عمران: ﴿وإذ أخذَ اللهُ مِيثاقَ النَّبِيِّينَ: لَما آتَيتُكُم مِن كِتابٍ وحِكمةٍ، ثُمَّ جاءَكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِما مَعَكُم، لَتُؤمِنُنَّ بِهِ ولَتَنصُرُنَّهُ﴾. وما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل.

وجهان: أحدُهما: أنّها موصولة مبتدأٌ والخبرُ إمّا: «مِن كتابٍ» أي: لَلَّذي آتيتُكُمُوه مِن الكتاب، أو ﴿لَتُؤمِنُنَّ بِهِ﴾ واللام جواب القسَم لأنّ أخذ الميثاق قسَم، و﴿جاءكُم﴾ عطف على «آتيتكم». والأصلُ: ثم جاءكم به، فحُذِف عائد «ما»، أو الأصلُ: «مُصدِّقٌ له» ثمّ ناب الظاهر عن المضمر، أو العائدُ ضمير «استقرّ» الذي تعلّقت به: معَ. والثاني: أنّها شرطية واللام موطِّئة وموضعُ «ما» نصبٌ بـ «آتيتُ»، والمفعول الثاني ضمير المخاطب،[1] و«مِن كتابٍ» مثلُ «مِن آيةٍ» في[2]: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾. انتَهى ملخّصًا وفيه أُمور:

أحدُها: أنّ إجازتَه كونَ «مِن كتابٍ» خبرًا فيه الإخبارُ عن الموصول/ ١٦٦ قبل كمال الصِّلة،[3] لأنّ «ثُمّ جاءكم» عطف على الصلة.

الثاني: أنّ تجويزَه كونَ «لَتُؤمنُنّ» خبرًا مع تقديره إيّاه جوابًا لأخذ الميثاق يقتضي أنّ له موضعًا وأنّه لا موضع له. وإنّما كان حقُّه أن يقدّرَه جوابًا لقسَم محذوف ويقدِّرَ الجملتين خبرًا. وقد يقال: إنّما أراد بقوله: «اللام جواب القسَم لأن أخذ الميثاق قسَم» أراد[4] أنّ أخْذَ الميثاقِ دالٌّ على جملة قسَم مقدَّرة ومجموعَ الجملتين[5] الخبرُ، وإنّما سمَّى «لَتؤمنُنّ» خبرًا لأنّه الدالُّ على المعنى[6] المقصود بالأصالة لا أنّه وحده هو الخبر بالحقيقة وأنّه لا قسَمَ[7] مقدّرٌ بل «أخَذَ اللهُ مِيثاقَ النّبيِّين» هو جملة القسَم. وقد يقال: لو أراد هذا لم يُحصِّلِ[8] الدليلُ فيما ذَكر،[9] للاتفاق على أنّ وجود المضارع مفتتَحًا بلام مفتوحة مختتَمًا بنون مؤكِّدة دليلٌ قاطع على القسَم، وإن لم يُذكر معه أخذُ الميثاق أو نحوُه.

والثالث: أنّ تجويزه كونَ العائد ضميرَ «استقرّ» يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معًا، فإنّه عائد إلى الموصول.[10] والرابع: أنّه جوّز حذف العائد المجرور مع أنّ الموصول غير مجرور. فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانيةِ فيكون كقوله:[11]

٧٥٨ـ ولَوَ انَّ ما عالَجتُ لِينَ فؤادِها، فقَسا، استُلِينَ بِهِ لَلانَ الجَندَلُ

(١) يعني: المخاطبين.

(٢) الآية ١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثلِها﴾.

(٣) ط: صلته.

(٤) هذا الفعل المكرر ليس في خ وب وط، والقول قبله سقط من ش أيضًا.

(٥) ط: ومجموعُ الجملتين.

(٦) سقطت من ط.

(٧) عند صاحب المعجم: لِـ «أقسم».

(٨) ش: «لم ينحصر». ب وط: لم يحصر.

(٩) ط: فيما ذكره.

(١٠) يعني: إلى الموصول قبله والمضمر في: استقرّ، فهو يعود إذًا إلى شيئين. وهذا ما يَرد على أبي البقاء، لا أن الضمير يعود إلى موصول واحد مكرّر كما ذكر محشّي ط. فهذا أمر متفق عليه.

(١١) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٦٧. وعند المحشّي: «ولَو أنّ». وأعالج لين الفؤاد أي: أُليِّنُه.

قلنا: قد جوّز على هذا الوجه عودَ «به» المذكورةِ إلى الرسول[١] لا إلى: ما. والخامس: أنّه سمّى ضمير «آتيتُكُم» مفعولًا ثانيا، وإنما هو أوّل.[٢]

مسألة

زعم الأخفش في قوله:[٣]

٧٥٩ ـ إذا قالَ: قَدْنِي، قلتُ: بِاللهِ حَلفةً لِتُغنِيَ عَنّي ذا إنائكَ أجمَعا

أن «لِتُغنيَ» جواب القسَم. وكذا قال في[٤]: ﴿ولِتَصغَى إلَيهِ أفئِدةُ الَّذِينَ لا يُؤمِنُونَ بِالآخِرةِ﴾ لأنّ قبله: ﴿وكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾ الآيةَ، وليس فيه ما يكون «ولِتَصغى» معطوفًا عليه.[٥] والصواب خلافُ قوله لأنّ الجواب لا يكون إلّا جملة ولامَ «كي» وما بعدها في تأويل المفرد، وأمّا ما استدلّ به فمتعلَّق اللام فيه محذوف أي: لَتشرَبَنّ لِتُغنيَ عنّي، وفعلنا ذلك لِتَصغَى.

٥

الجملة الخامسة: **الواقعة جوابًا لشرطٍ** غيرِ جازم مطلقًا، أو جازمٍ ولم يقترن[٦] بالفاء ولا بـ «إذا» الفُجائية. فالأوّل: جواب «لَو ولَولا ولَمّا وكيفَ»، والثاني: نحوُ: إن تَقمْ أقمْ، وإن قمتَ قمتُ. أمّا الأوّل[٧] فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمّا الثاني فلأنّ المحكومَ لموضعه بالجزم الفعلُ لا الجملةُ بأسرها.

٦

الجملة السادسة: **الواقعةُ صلةً** لاسمٍ أو حرفٍ:

فالأوّل: نحوُ: جاء الّذي قام أبوه. فالّذي: في موضع رفع والصلة لا محلّ لها. وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا: «إنّ الموصول وصلتَه في موضع كذا» محتَجًّا بأنهما ككلمة واحدة.

---

(١) زاد هنا في ط: ع.

(٢) يجوز في مفعولي «آتى» العكسُ كما ذكر العكبري إذا لم يلتبس المعنى. ط: هو مفعول أول.

(٣) مضى تحت الرقم ٣٧٩. وانظر معاني القرآن ص ٣٣٤ ومجالس ثعلب ص ٥٣٨ وشرح الشواهد ص ١٩٠. ط: قالَ باللهِ.

(٤) الآيتان ١١٢ و١١٣ من سورة الأنعام: ﴿وكَذلِكَ جَعَلْنا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَياطِينَ الإنسِ والجِنِّ، يُوحِي بَعضُهُم إلَى بَعضٍ زُخرُفَ القَولِ غُرُورًا ـ ولَو شاءَ رَبُّكَ ما فَعَلُوهُ. فذَرْهُم وما يَفتَرُونَ ـ ولِتَصغَى إلَيهِ أفئِدةُ الّذِينَ لا يُؤمِنُونَ بِالآخِرةِ، ولِيَرضَوهُ ولِيَقتَرِفُوا ما هُم مُقتَرِفُونَ﴾.

(٥) كذا، والجار والمجرور في «لتَصغَى» معطوفان على «غُرورًا» في الآية الأولى في محل نصب بالعطف، وتقديرُ فعل محذوف هنا هو من الربا في الإعراب. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٥٠٨.

(٦) يعني: لم يقترن الجواب. ط: ولم تقترن.

(٧) أي: فعل الجواب في الأول من المثالين الأخيرين.

والحقُّ ما قدّمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: لِيَقمْ أيُّهم في الدار، ولَأُكرِمَنَّ[١] أيَّهم عندك، وامررْ بأيِّهم هو أفضل، وفي التنزيل[٢]: ﴿رَبَّنا، أرِنا اللَّذَينِ أضَلّانا﴾، وقُرئ:[٣] ﴿أيَّهُم أشَدُّ﴾ بالنصب، ورُوي:[٤]

٧٦٠ ـ فسَلِّمْ علَى أيِّهِم أفضَلُ

بالخفض، وقال الطائيُّ:[٥]

٧٦١ ـ فحَسْبِيَ مِن ذِي عِندَهُم ما كَفانِيا

وقال العُقَيليُّ:[٦]

٧٦٢ ـ نَحنُ الَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّباحا

وقال الهُذَلِيُّ:[٧]

٧٦٣ ـ هُمُ اللّاؤُونَ فَكُّوا الغُلَّ عَنِّي

والثاني نحو: أعجبني أنْ قمتَ أو ما قمتَ، إذا قلنا بحرفية «ما» المصدريةِ. وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا، لأن الموصول حرف فلا إعراب له لا لفظًا ولا محلًّا. وأمّا قول أبي البقاء في:[٨] ﴿بِما كانُوا يَكذِبُونَ﴾:[٩] إنّ «ما» مصدريّة وصلتَها «يكذبون»، وحُكمُه مع ذلك بأن «يكذبون» في موضع نصب خبرًا لـ«كان»، فظاهره متناقض، ولعلّ مراده أنّ المصدر إنّما يَنسبك من «ما» و«يَكذبون»

(١) ط: لألزمنّ.
(٢) الآية ٢٩ من سورة فصلت.
(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهم أشَدُّ علَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾.
(٤) مضى تحت الرقم ١٢٤.
(٥) عجز بيت لمنظور بن سحيم في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٢٥٠ وصدره:

فإمّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم

وذي أي: الذي.
(٦) البيت من مشطور الرجز للأعلم أبي حرب العُقيلي في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٢٥٣. وأُقحم بعده البيت الثاني في ط.خ وق: صَباحا.
(٧) صدر بيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٢٥٥ عجزه:

بِمَرْوِ الشّاهِجانِ، وهُم جَناحِي

والغلّ: القيد. ومرو الشاهجان: أشهر مدن خراسان وقصبتها. ط: «بمَروَ». والجناح: العون والنصير.
(٨) الآية ١٠ من سورة البقرة: ﴿في قُلُوبِهِم مَرَضٌ، فزادَهُمُ اللهُ مَرَضًا، ولَهُم عَذابٌ أليمٌ بِما كانُوا يَكذِبُونَ﴾.
(٩) التبيان ص ٢٧.

لا منها ومِن «كان» بناء على قول أبي العبّاس/ ١٦٧ وأبي بكر وأبي عليّ وأبي الفتح وآخَرين: إنّ «كان» الناقصةَ لا مصدر لها.[1]

٧

الجملة السابعة: **التابعةُ لِما لا مَحَلَّ له**. نحو: قام زيدٌ ولم يقم عَمرٌو، إذا قدَّرتَ الواو عاطفةً لا واوَ الحال.

(١) انظر البحر المحيط ١: ٦٠.

الجُمل التي لها محلٌّ من الإعراب

وهي أيضًا سبعٌ:

١

الجملة الأُولى: **الواقعة خبرًا** وموضعُها رفعٌ في بابَيِ: المبتدأِ[١] و«إنّ»، ونصبٌ في بابَي: كانَ وكادَ. واختُلف في نحو: زيدٌ اضرِبْه، وعمرٌو هل جاءك؟ فقيل: «محلّ الجملة التي بعد المبتدأ رفعٌ على الخبرية»، وهو الصحيح.[٢] وقيل: «نصبٌ بقول مُضمر هو الخبر» بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا، وقد مرَّ إبطالُه.

٢

الجملة الثانية: **الواقعة حالًا** وموضعُها نصب نحو[٣]: ﴿ولا تَمنُنْ تَستكثِرُ﴾، ونحو: ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى﴾، ﴿قالُوا: أنُؤمِنُ لَكَ واتَّبَعَكَ الأرذَلُونَ﴾؟ ومنه: ﴿وما يأتِيهِم مِن ذِكرٍ مِن رَبِّهِم مُحدَثٍ إلّا استَمَعُوهُ [وهُم يَلعَبُونَ] ﴾. فجملة استمعوه: حال من مفعول «يأتيهم» أو من فاعله. وقُرئ «مُحدَثًا» لأن الذِّكر مختصّ بصفته مع أنه قد سُبق بالنفي، فالحالان [أي: مُحدَثًا واستَمعُوه] على الأوّل مثلُهما[٤] في قولك: ما لقيَ الزيدَينِ عمرٌو مُصعِدًا إلّا مُنحدِرَينِ، وعلى الثاني[٥] مثلُهما في قولك: ما لقيَ الزيدَين عمرٌو راكبًا إلّا ضاحكًا. وأمّا «وهُم يَلعَبُونَ» فحالٌ من فاعل «استَمعُوه» والحالان[٦] متداخلتان، و﴿لاهِيةً﴾: حال من فاعل «يَلعبُون» وهذا من التداخل أيضًا، أو من فاعل «استَمعُوه» فيكون من التعدُّد لا من التداخُل.

ومن مُثُلِ الحاليّة أيضًا قولُه عليه الصلاةُ والسلام[٧]: «أقرَبُ ما يَكُونُ العَبدُ مِن رَبِّهِ وهُوَ ساجِدٌ»، وهو من أقوى الأدلّة على أن انتصاب «قائمًا» في: «ضربي زيدًا قائمًا»، على الحال لا على أنّه خبر لـ «كان»

---

(١) ط: بابيْ المبتدأ.

(٢) نعم على أن يقال: في محل رفع سدّت مسدّ الخبر. ط: صحيح.

(٣) الآيات: ٦ من سورة المدثر و٤٣ من سورة النساء و١١١ من سورة الشعراء و٢و٣ من سورة الأنبياء: ﴿وما يأتِيهِم مِن ذِكرٍ مِن رَبِّهِم مُحدَثٍ إلّا استَمَعُوهُ وهُم يَلعَبُونَ، لاهِيةً قُلُوبُهُم﴾، وما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل.

(٤) ما بين معقوفين هو تتمة من ش وط. وزاد هنا في ط أيضًا: وهو أن يكون استمعوه: حالًا من مفعول: يأتِيهِم.

(٥) زاد هنا كذلك في ط: وهو أن يكون استمعوه: حالًا من فاعل: يأتِيهِم.

(٦) في الأصل: فالحالان.

(٧) الحديث ١١١١ في صحيح مسلم.

محذوفةً،(١) إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولُكَ:(٢) ما تكلَّم فلانٌ إلّا قال خيرًا، كما تقول: ما تكلّم إلّا قائلًا خيرا ـ وهو استثناء مفرَّغ من أحوال عامّة محذوفة ـ وقولُ الفرزدق:(٣)

٧٦٤ ـ بأيدِي رِجالٍ، لَم يَشِيمُوا سُيُوفَهُم ... ولَم تَكثُرِ القَتلَى بِها، حِينَ سُلَّتِ

لأنّ تقدير العطف مُفسِد للمعنى، وقولُ كعب رضي الله عنه:(٤)

٧٦٥ ـ صافٍ بأبطَحَ، أضحَى وهْوَ مَشمُولُ

وأضحَى: تامّةٌ.

٣

الجملة الثالثة: **الواقعةُ مفعولًا**(٥) ومحلّها النصب إن لم تَنُب عن الفاعل،(٦) وهذه النيابة مختصّة بباب القول، نحو(٧): ﴿ثُمَّ يُقالُ: هذا الَّذِي كُنتُم بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾، لِما قدّمنا(٨) من أنّ الجملة التي يُراد بها لفظها تتنزَّل منزلةَ الأسماء المفردة. قيل: وتقع أيضًا في الجملة المقرونة بمعلِّق نحو: عُلِم أقام زيد؟ وأجاز هؤلاء(٩) وقوع هذه فاعلًا وحملوا عليه(١٠): ﴿وتَبَيَّنَ لَكُم كَيفَ فَعَلنا بِهِم﴾؟ ﴿أوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أهلَكْنا﴾؟ ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾. والصوابُ خلافُ ذلك، وعلى قول هولاء فيُزاد(١١) في الجُمل التي

(١) هنا كان: فعل تامّ لا يحتاج إلى خبر، فقائمًا حال من فاعل الفعل المقدر: كان. وكذلك جملة هو ساجد: حال من: العبد. وما ذكره المحشّي هنا عن الدماميني من جواز اقتران خبر الأفعال الناقصة بالواو هو بحث آخر لأن المصنّف يذكر هنا خبر المبتدأ لا خبر: كان.

(٢) العطف على: «قولُه»، وكذلك: قولُ وقولُ.

(٣) مضى تحت الرقم ٦٧٢.

(٤) عجز بيت في ديوانه ص ٧ يصف الخمرة صدره:

شُجَّت بذي شَبَمٍ، مِن ماءِ مَحنِيةٍ

وشجت: مُزجت. والشبم: البرد. والمحنية: منعطف الوادي. والأبطح: المسيل الواسع فيه حصى دقيق. والمشمول: الذي أصابته ريح الشمال.

(٥) أي: مفعولًا بها لا «به» كما جاء في ط، والمراد: موقعَ الاسم المفعول به.

(٦) ط: عن فاعل.

(٧) الآية ١٧ من سورة المطفّفين.

(٨) ط: لما قدمناه.

(٩) هم الفراء وهشام وثعلب وبعض الكوفيين.

(١٠) الآيات: ٤٥ من سورة إبراهيم و٢٦ من سورة السجدة: ﴿أوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِنَ القُرُونِ، يَمشُونَ في مَساكِنِهِم﴾؟ و٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾.

(١١) ش: فتزاد.

لها محلٌّ الجملةُ الواقعة فاعلًا. فإن قلتَ: وينبَغي زيادتها، على ما قدَّمتَ اختيارَه(١) من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلَّق بالاستفهام فقط، نحوُ: ظَهَرَ لي أقامَ زيدٌ؟ قلتُ: إنما اخترتُ(٢) ذلك على أن المسند إليه مضافٌ محذوف(٣) لا الجملةُ. وتقع الجملة مفعولًا في ثلاثة أبواب:(٤)

أحدُها:(٥) باب الحكاية بالقولِ أو مُرادفِه. فالأوّل: نحو:(٦)﴿قالَ: إنِّي عَبدُ اللهِ﴾. وهل هي مفعولٌ به، أو مفعول(٧) مطلَقٌ نوعِيٌّ كالقُرفُصاء في: «قعدَ القُرفُصاءَ» إذ هي دالّة على نوع خاصّ من القول؟ فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غرَّ الأكثرين أنّهم ظنّوا أنّ تعلُّق الجملة بالقول كتعلُّقها بـ «عَلِم» في: عَلمتُ لَزيدٌ منطلق، وليس كذلك لأنّ الجملةَ نفسُ القول، والعِلمُ غيرُ المعلوم، فافترقا. انتهَى. والصواب قول الجمهور، إذ يصحُّ أن يُخبَرَ عن الجملة بأنها مقولةٌ كما يُخبر عن «زيد» مِن «ضربتُ زيدًا» بأنه / ١٦٨ مضروب، بخلاف «القُرفُصاء» في المثال فلا يصحّ أن يُخبر عنها بأنها مقعودةٌ لأنها نفس القُعود. وأمّا تسمية النحويّين الكلامَ قولًا فكتسميتهم إيّاه لفظًا، وإنّما الحقيقة أنّه مقول وملفوظ.

والثاني:(٨) نوعان: ما معه حرف التفسير كقولِه:(٩)

٧٦٦ـ وتَرمِينَنِي بالطَّرفِ، أي: أنتَ مُذنِبٌ وتَقلِينَنِي، لكِنَّ إيّاكِ لا أقلِي

وقولِك: «كتبتُ إليه أنِ افعلْ» إذا لم تقدِّر باء الجرّ ـ والجملة في هذا النوع مفسِّرةٌ للفعل(١٠) فلا موضع لها ـ وما ليس معه حرف التفسير نحوُ(١١): ﴿ووَصَّى بِها إبراهِيمُ بَنِيهِ ويَعقُوبُ: يا بَنِيَّ، إنَّ اللهَ اصطَفَى لَكُمُ

(١) ش: إجازته.

(٢) ط: أجزت.

(٣) يعني أن نحو «ظهر لي أقام زيد»؟ تقديرُه «ظهر لي جوابُ أقام زيد»؟ فالفاعل في الحقيقة هو المضاف «جواب»، ولمّا حذف المضاف حل المضاف إليه محله في الإعراب.

(٤) أي: تتحقق هذه الحال للجملة في الأبواب الثلاثة إجمالًا لا في كل واحد منها كما سترى في التفصيل بعد.

(٥) هذا هو الباب الأول من الثلاثة.

(٦) الآية ٣٠ من سورة مريم: ﴿قالَ: إنِّي عَبدُ اللهِ، آتانِيَ الكِتابَ وجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾. والصواب أن جملة «إني عبد الله» هي في الآية ابتدائيةٌ في القول الذي هو في محلّ نصب مفعول به ويضم ما في الآيتين ٣١ و٣٢، وليست وحدها صاحبة المحلّ كما زعم ابن هشام. وكذلك حال كثير مما يلي إن كان كلامًا كاملًا.

(٧) سقط «به أو مفعول» من ط.

(٨) أي: المرادف للقول.

(٩) مضى تحت الرقم ١٢٢. والجملة بعدَ أي: مفسّرة للجملة قبلها كما ذكر المصنّف قبل، لا للفعل «ترمينني» كما زعم المحشّي.

(١٠) أي: هي في المثال مبيّنة لمفعول الفعل، لا لمعناه كما فهم المحشّي، تَصرِفُه إلى معنًى معيّن بعد أن كان محتمِلًا لأُمور كثيرة. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٦٨. وكذلك حكم الجمل من القول في الآيات التالية من حيث المعنى لكنها في محل نصب.

(١١) الآية ١٣٢ من سورة البقرة: ﴿ووَصَّى بِها إبراهِيمُ بَنِيهِ ويَعقُوبُ: يا بَنِيَّ، إنَّ اللهَ اصطَفَى لَكُمُ الدِّينَ. فلا تَمُوتُنَّ إلّا وأنتُم مُسلِمُونَ﴾. ش: وما ليس معه حرف تفسير نحو.

الدِّينَ﴾، ونحوُ[١]: ﴿ونادَى نُوحٌ ابنَهُ وكانَ في مَعزِلٍ: يا بُنَيَّ اركَبْ مَعَنا﴾، وقراءةِ بعضهم[٢]: ﴿فدَعا رَبَّهُ: إنِّي مَغلُوبٌ﴾ بكسر الهمزة، وقولِه:[٣]

٧٦٧ـ رَجْلانِ مِن مَكّةَ أخبَرانا: إنّا رأَينا رَجُلًا عُرْيانا

رُوي بكسر «إنَّ».[٤] فهذه الجُمل في محلّ نصب اتّفاقًا،[٥] ثم قال البصريّون: النصب بقول مقدَّر، وقال الكوفيّون: بالفعل المذكور. ويشهد للبصريّين التصريحُ بالقول في نحوِ[٦]: ﴿ونادَى نُوحٌ رَبَّهُ فقالَ: رَبِّ، إنَّ ابنِي مِن أهلِي﴾، ونحوِ[٧]: ﴿إذْ نادَى رَبَّهُ نِداءً خَفِيًّا، قالَ: رَبِّ، إنِّي وَهَنَ العَظمُ مِنِّي﴾.

وقولُ أبي البقاء في قوله تعالى:[٨]﴿يُوصِيكُمُ اللهُ في أولادِكُم: لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَينِ﴾:[٩] إنّ الجملة الثانية في موضع نصب[١٠] بـ «يُوصِي»، قال: «لأنّ المعنى: يفرض لكم أو يشرع لكم في أمر أولادكم»، إنّما[١١] يصحّ هذا على قول الكوفيّين. وقال الزمخشري:[١٢] «إنّ الجملة الأُولى إجمالٌ والثانيةَ تفصيلٌ لها». وهذا يقتضي أنّها عنده مفسِّرةٌ لا محلّ لها.[١٣] وهو الظاهر.

تنبيهات:

الأوّل: من الجمل المَحكيّة ما قد يَخفى، فمِن ذلك في المَحكيّة بعد القول[١٤]﴿فحَقَّ علَينا قَولُ رَبِّنا:

---

(١) الآية ٤٢ من سورة هود: ﴿ونادَى نُوحٌ ابنَهُ، وكانَ في مَعزِلٍ: يا بُنَيَّ، اركَبْ مَعَنا ولا تَكُنْ مَعَ الكافِرِينَ﴾.

(٢) الآية ١٠ من سورة القمر: ﴿فدَعا رَبَّهُ أنِّي مَغلُوبٌ. فانتَصِرْ﴾.

(٣) البيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٦: ٢٥٨. ورجْلان أي: رجُلان. وتسكين الجيم بالتخفيف لغة. وجملة إنّا رأينا: في محل نصب مفعولين ثان وثالث، والمفعول الأول هو المتصل بالفعل: أخبر.

(٤) ط: إنّ. وهي الصواب.

(٥) وما في الرجز هي في محل نصب مفعولين ثان وثالث للفعل: أخبر.

(٦) الآية ٤٥ من سورة هود.

(٧) الآيتان ٣ و٤ من سورة مريم.

(٨) الآية ١١ من سورة النساء.

(٩) التبيان ص ٣٣٤.

(١٠) يعني أنها ابتدائية في المفعول الثاني، والأوّل هو ضمير المخاطَبين. أمّا النصب بـ «يوصي» مطلقًا كما ذكر المحشّي فيَرد عليه الضمير المتصل بالفعل الذي لا يتعدّى إلى مفعولين. والوجهُ أن هذه الجملة استئنافية بيانية لمضمون التوصية قبلها. المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٢٦٥.

(١١) الجملة هنا خبر للمبتدأ «قولُ» في أول الفقرة. وما جاء عند المحشّي: «وإنما» فإنه يفسد المراد.

(١٢) الكشاف ١: ٣١٨.

(١٣) ط: ولا محل لها.

(١٤) الآية ٣١ من سورة الصافات. والآية كلها في محل رفع مبتدأ مؤخر على الحكاية، والخبر محذوف يتعلق به الجار والمجرور: من ذا. ط: فمن ذلك المحكيةُ بعد القول.

إنّا لَذائقُونَ﴾، والأصلُ: إنّكم لذائقون عذابي، ثمّ عَدلَ إلى التكلُّم[١] لأنهم تكلّموا بذلك عن أنفسهم كما قال:[٢]

٧٦٨ـ أَلَم تَـرَ أَنِّـي يَـومَ جَـوِّ سُـوَيقَـةٍ بَـكَـيـتُ، فنـادَتـنِـي هُنَـيـدةُ: مـا لِيـا؟

والأصـلُ: مـا لـكَ؟ ومنه فـي المَحكيّـة بعد ما فيـه معنى القـول[٣]﴿أم لَكُـم كِتابٌ فِيـهِ تَدرُسُـونَ: إنَّ لَكُم فِيـهِ لَمـا تَخَيَّـرُونَ﴾؟ أي: تدرسـون فيـه هـذا اللّفـظَ، أو تدرسـون فيـه قولَنا هذا الـكلامَ. وذلـك إمّا على أن يكونـوا خُوطبـوا بذلـك فـي الكتـاب علـى زعمهـم، أوِ الأصـلُ: إنّ لهـم لَما يتخيّـرون، ثـمّ عَـدلَ إلى الخطـاب عنـد مواجهتهم.

وقد قيل في قوله تعالى:[٤]﴿يَدعُو: لَمَن ضَرُّهُ أقرَبُ مِن نَفعِهِ﴾: إنّ «يَدعُو» في معنى: يقولُ،[٥] مثلَها في قول عنترة:[٦]

٧٦٩ـ يَدعُـونَ: عَنـتَـرُ، والرِّمـاحُ كأَنَّـهـا أشـطـانُ بِـئـرٍ، فـي لَـبـانِ الأدهَـمِ

فيمن رواه: «عنترُ» بالضم على النداء، وإنّ «مَن» مبتدأٌ و﴿لَبِئسَ المَـولَـى﴾ خبرُه وما بينهما جملةٌ اسمية صلة، وجملةُ «مَن» وخبرِها محكية بـ «يَدعُو» أي: إنّ الكافر يقول ذلك في[٧] القيامة. وقيل: «مَن» مبتدأ حُذف خبره أي: إلـٰهُه، وإنّ ذلك حكاية لِما يقوله[٨] في الدنيا. وعلى هذا فالأصل: يقول: الوثنُ إلـٰهُه، ثم عُبِّر[٩] عن الوثن بـ «مَن ضرُّه أقربُ من نفعه» تشنيعًا على الكافر.

الثاني:[١٠] قد يقع بعد القول ما يَحتمل الحكاية وغيرَها نحو: أتقولُ موسَى في الدارِ؟ فلك أن تقدِّر «موسى» مفعولًا أوّلَ و«في الدار» مفعولًا ثانيًا على إجراء القول مُجرى الظنّ، ولك أن تقدِّرهما مبتدأً وخبرًا على الحكاية كما في قوله تعالى: ﴿أم يَقُولُونَ:[١١] إنَّ إبراهِيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ﴾ الآيَةَ؟ ألا ترى

(١) في حاشية الأمير والكشاف: المتكلّم.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢: ٣٦٠. وجو سويقة: موضع. وهنيدة هي عمة الفرزدق. وجملة ما ليا: في محل نصب مفعول به ثان.

(٣) الآيتان ٣٧ و٣٨ من سورة القلم.

(٤) الآية ١٣ من سورة الحج: ﴿يَدعُو لَمَن ضَرُّهُ أقرَبُ مِن نَفعِهِ. لَبِئسَ المَولَى! ولَبِئسَ العَشِيرُ﴾!

(٥) في الأصل: «أن يقول». ط: مثلُها.

(٦) البيت في ديوانه ص ٢٤. والأشطان: حبال البئر، جمع شَطَن. واللبان الصدر. والأدهم اسم فرس عنترة.

(٧) زاد هنا في ط: يوم.

(٨) ط: يقول.

(٩) خ وط: ثم عَبَّرَ.

(١٠) أي: التنبيه الثاني.

(١١) كذا بياء الغائبين في الأصل والنسخ ما عدا ب وم، تحقيقًا لكون الجملة التالية محكية بالقول لا مفعولًا به، ولم يتنبّه ابن هشام ولا المحشّون لذلك وفيهم صاحب المعجم، وهي قراءة نافع وآخرين، وإجراء القول مُجرى الظن يقتضي أن تكون بضمير الخطاب كما =

أنّ القول قد استوفى شروط إجرائه مُجرى الظنّ، ومع هذا جِيء بالجملة بعده محكيّةً؟

الثالث:[١] قد يقع بعد القول جملة محكيّة ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: أوّلُ قولي «إنّي أحمَدُ اللهَ» إذا كسرتَ «إنَّ» لأنّ المعنى: أوّلُ قولي/ ١٦٩ هذا اللفظُ. فالجملة خبرٌ لا مفعول، خلافًا لأبي عليٍّ[٢] زعم أنّها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر فقدَّر «موجودٌ أو ثابتٌ»، وهذا المقدّر يُستغنَى عنه بل هو مفسِدٌ للمعنى، لأنّ أوّلَ[٣] «إنّي أحمَدُ اللهَ» باعتبار الكلمات «إنَّ»، وباعتبار الحروف الهمزةُ،[٤] فيفيد الكلامُ على تقديره الإخبارَ بأنّ ذلك الأوّلَ ثابت ويقتضي بمفهومه أنّ بقيّة الكلام غيرُ ثابتٍ، اللّهمّ إلّا أن يُقدِّر[٥] «أوّلُ» زائدًا، والبصريّون لا يجيزونه. وتبعَ الزمخشريُّ[٦] أبا عليّ في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما. فإنْ فتحتَ[٧] فالمعنى «حمدُ اللهِ».[٨] يعني: بأيّ عبارة كانت.

الرابع:[٩] قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكيّة، وهي نوعان: محكيّةٌ بقول آخَرَ محذوفٍ كقولِهِ تعالى[١٠]: ﴿فماذا تأمُرُونَ﴾؟ بعدَ ﴿قالَ المَلأُ مِن قَومِ فِرعَونَ: إنَّ هذا لَساحِرٌ عَلِيمٌ﴾، لأنّ قولهم تمّ عند قوله: ﴿مِن أرضِكُم﴾،[١١] ثمّ التقدير: فقال فرعونُ، بدليل ﴿قالُوا: أرجِئْهُ[١٢] وأخاهُ﴾، وقولِ الشاعر:[١٣]

= في ب وم وط. وما أثبتناه عن الأصل والنسخ هو المراد وهو خلافُ ما ادّعاه ابن هشام بعدُ فيها من شروط الجمهور، وإنما يصح على لغة بني سُليم لأنهم يُجرون القول مُجرى الظن مطلقًا كما ذكر الدماميني في الورقة ٢٤٢، وهو يحقق ما أثبتناه. والآية هي ذات الرقم ١٤٠ من سورة البقرة: ﴿أم تَقُولُونَ: إنَّ إبراهِيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ ويَعقُوبَ والأسباطَ كانُوا هُودًا أو نَصارَى﴾؟

(١) أي: التنبيه الثالث.

(٢) زاد هنا في ط: الفارسي.

(٣) زاد هنا المحشّي: «قولي» خلافًا لنسخه المعتمدة. وهو مفسد للمعنى، وكذلك جَعلُ «أولُ قولي» ضمن القوسين في المتن كما فعل المحشّي وغيره هو مخلّ بالمراد.

(٤) يعني همزة: إنّي.

(٥) ط: يُقَدَّر.

(٦) الكشاف ١: ٥٤٢.

(٧) زاد هنا في ط: همزة إنَّ.

(٨) يعني: أوّلُ قولي حمدُ اللهِ.

(٩) أي: التنبيه الرابع.

(١٠) الآيات ١٠٩ ـ ١١١ من سورة الأعراف: ﴿قالَ المَلأُ مِن قَومِ فِرعَونَ: إنَّ هذا لَساحِرٌ عَلِيمٌ، يُرِيدُ أن يُخرِجَكُم مِن أرضِكُم. فماذا تأمُرُونَ؟ قالُوا: أرجِهْ وأخاهُ، وأرسِلْ في المَدائنِ حاشِرِينَ﴾، وما بعدُ هو منها في المواضع الثلاثة. وليس «كقوله... وأخاه» في ش.

(١١) في الأصل وش: «تمّ عند: بِسِحرِهِ». وهو من النسخة المنقولة عن المصنف، وهو غير صواب لأنه من الآية ٣٥ من سورة الشعراء، ثم أجرى التعديل كما جاء في النسخ المتأخرة. انظر حاشية الدماميني الورقة ٢٤٢ وحاشية الدسوقي ٢: ٧٠.

(١٢) عند صاحب المعجم خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين: أرجِهْ.

(١٣) البيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٢٦٧. وضنكيْ أي: ضَنكيٌّ، يعني المنسوب إلى الضنك للمبالغة =

٧٧٠ـ قالَت لَـهُ، وهْـوَ بِعَيـشٍ ضَنـكِـيْ لا تُـكـثِـري لَـومِـي، وخَـلِّـي عَنـكِ

التقدير: قالت له: أتذكرُ قولكَ لي إذ ألومُك في الإسراف في الإنفاق: لا تُكثري لومي؟ فحَذفَ[1] المَحكيّة بالمذكور وأثبتَ المَحكيّة بالمحذوف.

وغيرُ محكيّة وهي نوعان: دالّةٌ على المَحكيّة كقولك: قال زيدٌ لعمرٍو في حاتمٍ «أتظنُّونَ[2] حاتمًا بخيلًا»؟ فحذف المقول[3] وهو «حاتمٌ بخيلٌ» مدلولًا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه ـ[4] وليس من ذلك قوله تعالى[5]: ﴿قالَ مُوسَى: أَتَقُولُونَ لِلحَقِّ لَمّا جاءَكُم أَسِحرٌ هذا﴾؟ وإن كان الأصل ـ والله أعلم ـ أتقولون للحق لمّا جاءكم: هذا سحرٌ؟ [أسحرٌ هذا]؟[6]. ثم حُذفت مقالتُهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار لأنّ جملة الإنكار هنا محكيّةٌ بالقول الأوّل،[7] وإن لم تكن محكيّةً بالثاني ـ[8] وغيرُ دالّة عليه[9] نحو: ﴿ولا يَحزُنْكَ قَولُهُم. إنَّ العِزّةَ للهِ جَمِيعًا﴾،[10] وقد مرّ البحث فيها.[11]

الخامس:[12] قد يوصَل بالمَحكيّة غيرُ محكيّ، وهو الذي يسمّيه المحدِّثون مُدرَجًا، ومنه[13]: ﴿وكَذلِكَ يَفعَلُونَ﴾ بعد حكاية قولها.[14] وهذه الجملة ونحوُها مستأنَفة لا يقدَّر لها قول.

البـاب الثانـي مـن الأبـواب التـي تقع فيهـا الجملة مفعـولًا: بابُ «ظـنَّ وأعلـمَ»، فإنّها تقـع مفعولًا

= في المعنى، وهو الشِّدّة والضيق، حذفت الياء الثانية منه للتخفيف. وفيما عدا الأصل: ضَنكِ.

(١) زاد هنا بين السطرين في الأصل: الجملة.

(٢) يعني: أتظنّون أيها القائلون وعمرٌو منكم: حاتمٌ بخيلٌ؟ خ وب وش وط: أتظنّ؟

(٣) أي: مقول المخاطَبين تلك الجملة. والإنكار هو لقولهم المحذوف. ب: المفعول.

(٤) يعني: من كلامك على لسان زيد دون كلامهم.

(٥) الآية ٧٧ من سورة يونس.

(٦) تتمة يقتضيها السياق. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٧٠.

(٧) أي: قال.

(٨) أي: تقولون. وهنا ينتهي الاعتراض الذي أوله: وليس. ط: بالقول الثاني.

(٩) كذا، وعلّق عليه المحشّي ما ذكره الدسوقي بما زاده فسادًا. والصواب: «عليها» أي: وغيرُ دالّة على المحكية، عطفًا على: دالّةٌ على المحكية. والله أعلم.

(١٠) الآية ٦٥ من سورة يونس.

(١١) الآية مضت في الجملة الاستئنافية في الورقة ١٥٥. وفي الأصل: فيهما.

(١٢) أي: التنبيه الخامس. وهو ليس في ش ومتن خ وب، ثم أُلحق بهما. وذكر الشمنّي في المنصف ٢: ١٣٥ أنه وارد في بعض النسخ دون بعض أيضًا.

(١٣) الآية ٣٤ من سورة النمل: ﴿قالَتْ: «إنَّ المُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرْيةً أفسَدُوها، وجَعَلُوا أعِزّةَ أهلِها أذِلّةً». وكَذلِكَ يَفعَلُونَ﴾.

(١٤) أي: قول ملكة سبأ.

ثانيًا لـ «ظنَّ» وثالثًا لـ «أعلمَ»، وذلك لأنّ[1] أصلَهما الخبر، ووقوعُه جملةً سائغٌ[2] كما مرّ.[3] وقد اجتمع وقوع خبرَي «كان وإنّ» والثاني من مفعولي باب «ظنّ» جملةً في قول أبي ذؤيب:[4]

٧٧١ ـ فإن تَزعُمِينِي كُنتُ أجهَلُ فِيكُمُ فإنِّي شَرَيتُ الحِلمَ بَعدَكِ بالجَهلِ

الباب الثالث:[5] باب التعليق، وذلك غير مختصّ بباب «ظنّ» بل هو جائز في كل فعل قلبيٍّ. ولهذا انقسمت هذه[6] الجملة إلى ثلاثة أقسام:

أحدُها: أن تكون في موضع مفعول مقيَّدٍ بالجارِّ نحو[7]: ﴿أوَلَم يَتفَكَّرُوا: ما بِصاحِبِهِم مِن جِنَّةٍ﴾؟ ﴿فلْيَنظُرْ: أيُّها أزكَى طَعامًا﴾؟ ﴿يَسألُونَ: أيّانَ يَومُ الدِّينِ﴾؟ لأنّه يقال: «فكَّرتُ[8] فيه وسألتُ عنه ونظرتُ فيه»، ولكنّها عُلِّقتْ ههنا[9] بالاستفهام[10] عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيثُ المعنى طالِبةٌ له على معنى ذلك الحرف. وزعم ابن عُصفور[11] أنه لا يعلَّق فعلٌ غيرُ «علمَ وظنَّ» حتّى يضمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجمل[12] سادّةً مَسَدَّ مفعولَين.[13] واختُلف في قوله تعالى[14]: ﴿إذْ يُلقُونَ أقلامَهُم: أيُّهُم يَكفُلُ مَريَمَ﴾؟ فقيل:[15] التقدير: ينظرون: أيُّهم يكفل مريم؟ وقيل: يتعرّفون، وقيل: يقولون. فالجملة على التقدير الأوّل ممّا نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرَّح أي: غيرِ المقيَّد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتّةَ.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المسرَّح نحو: عرفتُ: مَن أبوك؟ وذلك لأنّك تقول: «عرفتُ

(١) سقطت من ط.

(٢) ن: شائع.

(٣) انظر أول الجملة الواقعة مفعولًا.

(٤) البيت في ديوان الهذليين ١: ٣٦.

(٥) هو آخر الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولًا.

(٦) سقطت من ط.

(٧) الآيات: ١٨٤ من سورة الأعراف و١٩ من سورة الكهف و١٢ من سورة الذاريات.

(٨) ط: تفكرت.

(٩) أي: علقت الأفعال عن العمل في اللفظ كما سيذكر. وسقط «ههنا» من ط.

(١٠) كذا، وفيه اكتفاء لأن الآية الأولى فيها التعليق بالنفي لا بالاستفهام.

(١١) المقرب ١: ١١٩.

(١٢) ش: فتكون الجمل.

(١٣) كذا أيضًا، وجملة الاستفهام في الآية الثالثة هي في محل نصب مقول وهو مفعول به واحد. ط: المفعولين.

(١٤) الآية ٤٤ من سورة آل عمران.

(١٥) كذا كذلك، والتقديرات الثلاثة هنا تقتضي جملًا ثلاثًا هي المقدّرة لا تضمينًا للفعل في الآيات الكريمة.

زيدًا». وكذا «علمتُ: مَن أبوك»؟ إذا أردتَ «عَلِم» التي[1] بمعنى: عَرَف. ومنه قول بعضهم:[2]/ ١٧٠ «أما تَرى: أيُّ بَرقٍ ههُنا»؟ لأنّ «رأى» البصريّةَ وسائرَ أفعال الحواسّ إنّما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلّا «سَمِعَ» المعلَّقةَ باسم عين نحو: سمعتُ زيدًا يقرأ ـ فقيل: «سَمِع» متعدِّيةٌ لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال ـ فإن عُلِّقت بمسموع فمتعدِّيةٌ لواحد اتفاقًا نحو: ﴿يَومَ يَسمَعُونَ الصَّيحةَ[3]﴾. وليس من الباب[4]: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ﴾ خلافًا ليُونس،[5] لأنّ «نَنزِع» ليس بفعل قلبيٍّ، بل «أيُّ» موصولةٌ لا استفهاميّةٌ، وهي المفعول وضَمّتُها بناء لا إعراب، و«أشدُّ» خبر لـ«هو» محذوفًا والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولَين نحو[6]: ﴿ولَتَعلَمُنَّ: أَيُّنا أَشَدُّ عَذابًا﴾؟ ﴿لِنَعلَمَ: أَيُّ الحِزبَينِ أحصَى﴾؟ ومنه: ﴿وسَيَعلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا: أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾؟ لأنّ «أيًّا» مفعول مطلق لـ«يَنقلبون» لا مفعول به للعِلم[7] لأنّ الاستفهامَ لا يعمل فيه ما قبله، ومجموعَ الجملة الفعليّة في محلّ نصب بفعل العِلم. وممّا يُوهَّمون[8] في إنشاده وإعرابه:[9]

٧٧٢ ـ سَتَعلَمُ لَيلَى: أيَّ دَينٍ تَدايَنَت؟ وأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقاضِي غَرِيمُها؟

والصواب فيه نصبُ «أيّ» الأولى على حدّ انتصابها في «أيَّ مُنقَلَبٍ»؟ إلّا أنّها مفعول به لا مفعول مطلق،[10] ورفعُ «أيّ» الثانيةِ مبتدأً وما بعدها الخبرُ، والعِلمُ معلَّقٌ عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختُلف في نحو: عرفتُ زيدًا مَن هو؟ فقيل: «جملة الاستفهام حال»، ورُدَّ بأنّ الجمل الإنشائيّة لا تكون حالًا، وقيل: «مفعولٌ ثانٍ على تضمين عَرَفَ معنى: عَلِم»، ورُدَّ بأنّ التضمين لا ينقاس[11] وهذا التركيب مَقيس، وقيل: «بدلٌ من المنصوب»، ثمّ اختُلف فقيل: بدلُ اشتمال، وقيل: بدلُ كلّ، والأصل:

---

(١) سقطت من ش وط.

(٢) روى هذه العبارة سيبويه في الكتاب ١: ٢٣٦، وجُعلت في الأصل وط شطرًا من الشعر.

(٣) الآية ٤٢ من سورة ق. وزاد هنا في ط: ﴿بالحَقِّ﴾.

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣٩٧.

(٦) الآيات: ٧١ من سورة طه و١٢ من سورة الكهف: ﴿ثُمَّ بَعَثْناهُم لِنَعلَمَ: أَيُّ الحِزبَينِ أحصَى لِما لَبِثُوا أَمَدًا﴾؟ و٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٧) ط: ليعلم.

(٨) في الأصل: «توهموا». ط: يوهَمون.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٧٠.

(١٠) بل المفعول المطلق جائز إذا كان دَين اسم مصدر للمبالغة بمعنى: تَدايُن. وانظر الورقة ٢١٤.

(١١) بل هو ينقاس عند البيانيين وبعض النحاة. انظر حاشية الأمير ٢: ٦٥.

عرفت شأنَ زيد. وعلى القول بأنّ «عَرَف» بمعنى «عَلِم» فهل يقال: إنّ الفعل معلَّق أم لا؟[١] قال جماعة من المَغاربة: إذا قلتَ: «علمتُ زيدًا لَأبوه قائمٌ، أو ما أبوه قائمٌ»، فالعامل معلَّق عن الجملة وهو عامل في محلِّها النصبَ على أنّها مفعولٌ ثانٍ. وخالف في ذلك بعضهم لأنّ الجملة حكمُها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب[٢] وألّا يؤثّر العامل في لفظها، وإن لم يوجد معلِّق، وذلك نحو: علمتُ زيدًا أبوه قائمٌ.

واضطرب في ذلك كلام الزمخشريِّ فقال في قوله تعالى:[٣] ﴿لِيَبلُوَكُم: أيُّكُم أحسَنُ عَمَلًا﴾؟ في سورة هُود:[٤] إنّما جاز تعليق فعل البلوَى لِما في الاختبار من معنى العِلم لأنّه طريق إليه فهو ملابس له، كما تقول: انظرْ: أيُّهم أحسنُ وجهًا؟ واستمِعْ:[٥] أيُّهم أحسنُ صوتًا؟ لأنّ النظر والاستماع من طرق العلم انتهَى. ولم أقف على تعليق النظر البصريّ والاستماع إلّا من جهته.[٦] وقال في تفسير الآية في سورة المُلك[٧]: ولا يُسمّى هذا تعليقًا وإنّما التعليق أن يُوقَع[٨] بعد العامل ما يسدّ مَسَدَّ منصوبيه جميعًا كـ«علمتُ أيُّهما عمرو»؟ ألا ترى أنّه لا يفترق الحال[٩] بعد تقدّم أحد المنصوبَين بين مجيءِ ما لَه الصدرُ وغيرِه؟ ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في: علمتُ زيدًا مُنطلقًا، وعلمتُ: أزيدٌ مُنطلقٌ؟

تنبيه

فائدةُ الحكم على محلِّ الجملة في التعليق بالنصب ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: عرَفتُ: مَن زيدٌ؟ وغيرَ ذلك من أموره. واستدلَّ ابنُ عُصفور بقول كُثيِّر:[١٠]

٧٧٣ـ وما كُنتُ أدرِي قَبلَ عَزّةَ: ما البُكا؟ ولا مُوجِعاتِ القَلبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

بنصب «مُوجِعات». ولكَ أن تدَّعيَ أنّ «البُكا» مفعولٌ وأنّ «ما» زائدةٌ، أو أنّ الأصل: ولا أدري مُوجعاتِ، فيكونَ من عطف الجُمل، أو أنّ الواو للحال و«مُوجِعات» اسمُ: لا، أي: وما كنتُ أدري

(١) كذا، باستعمال «هل» في الاستفهام كاستعمال الهمزة.

(٢) أي: لأن الفعل قبلها عمل في المفعول الأول.

(٣) الآية ٧: ﴿وهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ في سِتَّةِ أيّامٍ، وكانَ عَرشُهُ علَى الماءِ، لِيَبلُوَكُم: أيُّكُم أحسَنُ عَمَلًا﴾؟ والجملة الاستفهامية في محل نصب مفعول به ثان. المفصل ص ٧٩٥.

(٤) الكشاف ٢: ٩١.

(٥) ق وب: واسمع.

(٦) للرضي قول في ذلك التعليق. انظر حاشية الأمير ٢: ٦٦.

(٧) يعني الآية ٢: ﴿الَّذِي خَلَقَ المَوتَ والحَياةَ، لِيَبلُوَكُم: أيُّكُم أحسَنُ عَمَلًا؟ وهُوَ العَزيزُ الغَفُورُ﴾.

(٨) في الأصل: توقع.

(٩) الحال أي: الشأن والأمر. ش: لا تفترق الحال.

(١٠) البيت في ديوانه ص ٥٤. وانظر شرح التصريح ١: ٣٤٧. وفي الأصل: «ولا مُوجِعاتُ ِ» وفوقهما: معًا.

قبل عزة، والحالةُ[1] أنّه لا موجعاتِ للقلب موجودةٌ: ما البكا؟[2] ورأيتُ بخطّ الإمام بهاء الدين ابن النحّاس[3] رحمه الله[4]: أقمتُ مُدّةً أقولُ: القياسُ جواز العطف على محلِّ الجملة المعلّق عنها بالنصب، ثمّ رأيته منصوصًا[5]. انتهى. ومِمّن نصَّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقّف فيه مع قولهم: إنّ المعلَّق/ ١٧١ عامل في المحلّ.

٤

الجملة الرابعة: **المضاف إليها** ومحلُّها الجرُّ، ولا يضاف إلى الجملة إلّا ثمانية:

أحدُها: أسماء الزمان ظروفًا كانت أو أسماءً نحو[6]: ﴿والسَّلامُ علَيَّ يَومَ وُلِدتُ﴾ ونحو: ﴿وأنذِرِ النّاسَ يَومَ يأتِيهِمُ العَذابُ﴾ ونحو: ﴿لِيُنذِرَ يَومَ التَّلاقِ، يَومَ هُم بارِزُونَ﴾ ونحو: ﴿هذا يَومُ لا يَنطِقُونَ﴾. ألا ترى أنَّ اليومَ ظرفٌ في الأُولى ومفعولٌ ثانٍ في الثانية وبدلٌ منه في الثالثة وخبرٌ في الرابعة؟ ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا لـ «يَخفَى» في قوله[7] تعالى: ﴿لا يَخفَى علَى اللهِ مِنهُم شَيءٌ﴾.

ومِن أسماء الزمان ثلاثةٌ إضافتُها إلى الجملة واجبة: «إذْ» باتّفاقٍ و«إذا» عند الجُمهور و«لَمّا» عند مَن قال باسميّتها. وزعم سيبويه[8] أنّ اسم الزمان المُبهم إن كان مستقبلًا فهو كـ «إذا» في اختصاصه بالجمل الفعليّة، وإن كان ماضيًا فهو كـ «إذْ» في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: «آتِيكَ زمنَ يَقدَمُ[9] الحاجُّ» ولا يجوز «زمنَ الحاجُّ قادمٌ»، وتقول: «أتَيتُكَ زمنَ قَدِمَ الحاجُّ وزمنَ الحاجُّ قادمٌ». ورُدّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعليّة بقولِه تعالى: «يَومَ هُم بارِزُونَ» وبقولِ الشاعر:[10]

٧٧٤ـ وكُنْ لِي شَفِيعًا يَومَ لا ذُو شَفاعةٍ … بِمُغنٍ فَتِيلًا عَن سَوادِ بنِ قارِبِ

(١) ط: والحال.

(٢) ط: ما البكاء.

(٣) محمد بن إبراهيم الجلبي كان شيخ أبي حيّان وتوفي سنة ٦٩٨.

(٤) زاد هنا في ط: تعالى.

(٥) زاد هنا في ط أيضًا: عليه.

(٦) الآيات: ٣٣ من سورة مريم و٤٤ من سورة إبراهيم و١٥ و١٦ من سورة غافر: ﴿يُلقِي الرُّوحَ مِن أمرِهِ علَى مَن يَشاءُ مِن عِبادِهِ لِيُنذِرَ يَومَ التَّلاقِ، يَومَ هُم بارِزُونَ، لا يَخفَى علَى اللهِ مِنهُم شَيءٌ﴾ ـ وما بعد الآيات هو منها ـ و٧٧ من سورة المرسلات.

(٧) ط: من قوله.

(٨) انظر الكتاب ١: ٥٤.

(٩) ط: يَقدُمُ.

(١٠) البيت لسواد بن قارب في شرح أبيات المغني ٦: ٢٧٤. والفتيل: ما يكون في شقّ النواة، يُضرب به المثل في القلة.

وأجاب ابن عُصفور[1] عن الآية بأنّه إنّما يُشترَط حملُ الزمان[2] المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفًا، وهو[3] في الآية بدلٌ من المفعول به لا ظرفٌ. ولا يتأتّى[4] هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أنّ يوم القيامة لمّا كان محقّق الوقوع جُعل كالماضي فحُمل على «إذْ» لا على «إذا»، على حدّ[5]: ﴿ونُفِخَ في الصُّورِ﴾.

الثاني: حيثُ، وتختصّ بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتُها إلى الجملة لازمةٌ، ولا يُشترط لذلك كونُها ظرفًا. وزعَم المَهدَويُّ شارح الدُّرَيدِيّة ـ وليس بالمَهدَويّ[6] المفسِّرِ المُقرئ ـ أنّ «حيثُ» في قوله:[7]

٧٧٥ ـ ثُمَّتَ راحَ في المُلَبِّينَ إلَى حَيثُ تَحَجَّى المأزِمانِ ومِنَى

لَمّا خرجتْ عن الظرفية بدخول «إلى» عليها خرجتْ عن الإضافة إلى الجُمل وصارت الجملة بعدها صفةً لها، وتكلّفَ تقدير رابط لها وهو «فيه»، وليس بشيء لِما قدّمنا في أسماء الزمان.

الثالث: آيةٌ بمعنى علامةٍ، فإنّها تضاف جوازًا إلى الجملة الفعليّة المتصرِّف فعلُها مُثبَتًا أو مَنفيًّا بـ «ما» كقوله:[8]

٧٧٦ ـ بِآيةِ تُقدِمُونَ الخَيلَ شُعثًا

وقوله:[9]

---

(١) انظر شرح الكافية الشافية ص ٩٤٥.

(٢) ط: «يَشتَرِط حملَ الزمان» وعلّق عليه المحشّي بأن الفاعل: سيبويه.

(٣) ط: وهي.

(٤) هذا قول ابن هشام. ش: ولا يأتي.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة الكهف.

(٦) هو أحمد بن عمّار نحوي مفسّر توفي سنة ٤٤٠. طبقات المفسرين ١: ٦٥.

(٧) البيت لابن دريد في شرح المقصورة ص ٨٢. وراح: سار بعد الزوال. والملبّي: من يردّد: لبّيك اللهمّ لبّيك. وتحجّى: أقام وثبت. والمأزمان: جبلان بين المزدلفة وعَرَفة. ومنى: مكان رمي الجِمار في الحجّ.

(٨) صدر بيت للأعشى في الكتاب ١: ٤٦٠ عجزه في ب وط:

كأنّ على سَنابِكِها مُداما

وتقدمون أي: تدفعون إلى الأمام للقاء. ط: «يُقدمون». والشعث: جمع أشعث. وهو المغبرّ الشعر ملبّده. والسنابك: جمع سُنبك. وهو مقدم الحافر. والمدام: الخمرة.

(٩) عجز بيت لعمرو بن شأس في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨١ صدره مقحم في ط:

أَلِكْني إلى قَومِي السَّلامَ رِسالةً

وألكني أي: بلّغ عنّي. والعزل: جمع أعزل. وهو من لا سلاح معه.

٧٧٧ ـ بِآيـةِ مـا كـانُـوا ضِعـافًـا ولا عُـزلا

هذا قول سيبويه،[١] وزعم أبو الفتح أنّها إنّما تضاف إلى المفرد[٢] نحو[٣]: ﴿آيةَ مُلكِهِ أن يأتِيَكُمُ التّابُوتُ﴾ وقال: الأصل: بآيةِ ما تُقدمون[٤] أي: بآية إقدامِكم، كما قال:[٥]

٧٧٨ ـ بِآيـةِ مـا يُـحِبُّـونَ الـطَّـعـامـا

انتهى،[٦] وفيه حذفُ موصولٍ حرفيٍّ غيرِ «أنْ» وبقاءُ صلته، ثُمّ هو غير مُتأَتٍّ في قوله:

بِـآيـةِ مـا كـانُـوا ضِـعـافًـا ولا عُـزلا[٧]

الرابعُ: «ذُو» في قولهم: «اذهبْ بِذِي تَسلمُ»،[٨] والباء في ذلك ظرفيّةٌ و«ذي» صفةٌ لزمن محذوف،[٩] ثمّ قال الأكثرون: هي بمعنى «صاحب» فالموصوف[١٠] نكرة، أي: اذهبْ في وقتٍ صاحبِ سلامة أي: في وقتٍ هو مَظِنّة السّلامة. وقيل: بمعنى «الّذي» فالموصوف معرفةٌ والجملة صلة فلا محلَّ لها، والأصل اذهبْ في الوقت الذي تَسلم فيه. ويُضعِفه[١١] أنّ استعمال «ذي» موصولةً مختصٌّ بطيِّئ ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنّ الغالب عليها في لغتهم البناءُ ولم يُسمع هنا إلّا الإعرابُ، وأنّ حذف العائد المجرور هو والموصولُ[١٢] بحرفٍ متّحِدِ المعنى[١٣] مشروطٌ باتحاد المتعلَّق نحو[١٤]: ﴿ويَشرَبُ

(١) الكتاب ١: ٤٦٠.

(٢) ب وط: للمفرد.

(٣) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة: ﴿وقالَ لَهُم نَبِيُّهُم: إنَّ آيَةَ مُلكِهِ أنْ يأتِيَكُمُ التّابُوتُ، فِيهِ سَكِينَةٌ مِن رَبِّـكُم، وبَقِيَّةٌ مِمّا تَرَكَ آلُ مُوسَى وآلُ هارُونَ، تَحمِلُهُ المَلائكةُ﴾. ط: آيةُ.

(٤) ط: ما يقدمون.

(٥) عجز بيت ليزيد بن عمرو يهجو تميمًا في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٥ وصدره مقحم في ط:

ألا مَــن مُـبـلِـغٌ عَـنِّـي تَـمِـيـمًـا

(٦) سقطت من ط فقط، وزعم المحشّي أنها ساقطة من معظم ما رجع هو إليه.

(٧) ط: عُزلًا.

(٨) ط: تسلمَ.

(٩) الأولى أن الباء للمصاحبة والتعلق بحال محذوفة عن المخاطَب.

(١٠) ش: فالموصول.

(١١) ط: ويُضَعِّفُه.

(١٢) ط: والموصوف.

(١٣) يريد: متّحد المعنى واللفظ.

(١٤) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون: ﴿وقالَ المَلأُ مِن قَومِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وكَذَّبُوا بِلِقاءِ الآخِرةِ وأتْرَفناهُم في الحَياةِ الدُّنيا: ما هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم، يأكُلُ مِمّا تأكُلُونَ مِنهُ ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبُونَ﴾. والمتعلَّق: العامل الذي يتعلّق به الجار والمجرور يجب أن يكون أيضًا متّحد اللفظ والمعنى.

مِمّا تَشرَبُونَ﴾، والمتعلّق هنا[١] مختلِف، وأنّ هذا العائد لم يُذكر في وقت، وبهذا الأخير يضعُف قول الأخفش[٢] / ١٧٢ في: ﴿يا أيُّها النّاسُ﴾: إنّ «أيًّا» موصولةٌ، والناسُ: خبرٌ لمحذوف، والجملة صلة وعائدٌ أيْ: يا مَن همُ الناس. على أنّه قد حُذف العائد حذفًا لازمًا في نحو:[٣]

٧٧٩ ـ ولا سِيَّـما يَـومٌ

فيمَـن رفـع أيْ: لا مثـلَ[٤] الـذي هـو يـومٌ، ولـم يُسـمع في نظائـره ذكـرُ العائـد، ولكنّـه نادر فلا يَحسـن الحمـل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ ورَيثٌ،[٥] فإنّهما تضافان[٦] جوازًا إلى الجملة الفعليّة الّتي فعلها متصرِّف، ويُشترط كونه مثبتًا، بخلافه مع: آيةِ. فأمّا[٧] «لَدُنْ» فهي اسم لمبدأ الغاية زمانيّةً كانت أو مكانيّةً، ومن شواهدها قولُه:[٨]

٧٨٠ ـ لَزِمْنـا، لَـدُن سالَمتُمُـونا، وِفـاقَكُـم ... فـلا يَـكُ مِـنـكُـم لِلـخِـلافِ جُـنُـوحُ

وأمّا «رَيثٌ» فهي مصدرُ: راثَ، إذا أبطأ، وعُوملتْ مُعاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة كما عوملت المصادر مُعاملة أسماء الزمان في التوقيت كقولك: جئتُكَ صلاةَ العصر. قال:[٩]

٧٨١ ـ خَلِيلَـيَّ، رِفقًـا رَيثَ أقضِـي لُبـانةً ... مِنَ الـعَـرَصـاتِ المُـذكِـراتِ عُـهُـودا

وزعم ابن مالك في «كافيته»[١٠] وشرحِها أنّ الفعل بعدهما على إضمار: أنْ، والأوّل[١١] قوله في «التسهيل» وشرحِه. وقد يُعذر في «ريثٍ»[١٢] لأنّها ليست زمانًا بخلاف: لدنْ، وقد يُجاب[١٣] بأنّها لَمّا كانت

(١) أي: في المثال المذكور. والمتعلّق أي: المتعلّق به، وهو: تسلم.

(٢) معاني القرآن ص ٣٧.

(٣) مضى تحت الرقم ٢٤٢.

(٤) ش: ولا مثل.

(٥) ط: ريثَ.

(٦) ط: يضافان.

(٧) ط: أمّا.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٦. والجنوح: الميل.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٧. واللبانة: الحاجة الملحّة في النفس. والعرصات: الساحات أمام الديار.

(١٠) هي أرجوزة في النحو اسمها «الكافية الشافية» شرحها بنفسه ولخّص منها ألفيته المشهورة. انظر منه ص ٩٤٨ و٢٦٥٧.

(١١) أي: الإضافة إلى جملة. وانظر شرح التسهيل ٣: ٢٥٣ و٢٥٩.

(١٢) ط: ريثَ.

(١٣) أي: عن: لدن.

لمبدأ الغايات مطلقًا لم تخلُص للوقت، وفي «الغُرّة»[١] لابن الدهّان أنّ سيبويه لا يرى بجواز إضافتها[٢] إلى الجملة، ولهذا قال في قوله:[٣]

٧٨٢ ـ مِـــن لَـــدُ شَـــولًا

: إنّ تقديره: «مِن لَدُ أن كانَت شَولًا»،[٤] ولم يقدِّر: من لَدُ كانت.

والسابع والثامن: «قولٌ وقائلٌ» كقولِه:[٥]

٧٨٣ ـ قَـولُ «يـا لَلرِّجـالِ» يُنـهِـضُ مِنّـا مُـسـرِعِـيـنَ الـكُـهُـولَ والشُّـبّـانـا

وقوله:[٦]

٧٨٤ ـ وأجَبتُ قائلَ «كَيفَ أنتَ»؟ بـ«صالِحٌ» حَـتّـى مَـلِـلـتُ ومَـلَّـنِـي عُـوّادِي

٥

الجملـة الخامسـة:[٧] **الواقعـةُ بعـد الفـاء** أو «إذا» جوابًـا لشـرط جـازم لأنّها لـم تُصدَّر بمفـرد يَقبل الجـزم لفظًـا كمـا فـي قولكَ: إن تقـمْ أقـمْ، أو محلًّا كما فـي قولـكَ: إن جئتَنـي أكرمتُكَ. مِثـال المقرونة بالفـاء[٨]: ﴿مَـن يُضلِـلِ اللهُ فلا هـادِيَ لَـهُ ويَذَرُهُم﴾، ولِهذا قُـرِئَ بجزم «يَـذَرْ» عطفًا على المحـلّ، ومِثال المقرونـة بـ«إذا»[٩]: ﴿وإن تُصِبهُم سَـيِّئةٌ بِما قَدَّمَـت أيدِيهِم إذا هُم يَقنَطُونَ﴾. والفـاء المقدَّرة كالموجودة كقوله:[١٠]

٧٨٥ ـ مَـن يَفـعَـلِ الحَسَنـاتِ اللهُ يَشـكُـرُهـا

---

(١) هو شرح لكتاب «اللُّمع» لابن جني. كشف الظنون ص ١٥٦٢.

(٢) أي: لا يقول بجواز إضافتها. ط: لا يرى جواز إضافتها.

(٣) قسيم بيت من مشطور الرجز في الكتاب ١: ١٣٤ يصف النوق. وتتمته: «فـإلَى اتّـلائـهـا». والشول: جمع شائلة. وهي التي جفّ لبنها. والاتّلاء: اتّباع الولد. ط: إتْلائها.

(٤) انظر شرح التسهيل ٢: ٢٥٧.

(٥) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٨. ط: قولُ وقائلُ كقوله.

(٦) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٢٨٩. وصالح أي: أنا صالحٌ. ط: بصالحٍ حَتَّى مَلَلتُ.

(٧) ط: والجملة الخامسة.

(٨) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف. وجملة يذرُهم: معطوفة على الجملة التي بعد الفاء في محل جزم بالعطف، ويترتب مضمونها على الشرط في المعنى، أي: أن الإهمال سببه الإضلال أيضًا. الإعراب المنهجي ٢: ٦٩٨.

(٩) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(١٠) مضى تحت الرقم ٨٥.

ومنه عند المبرّد نحوُ: إن قمتَ أقومُ،(١) وقولُ زُهير:(٢)

٧٨٦ ـ وإن أتـــاهُ خَـلِيـلٌ يَـومَ مَسـألـةٍ يَـقُـولُ: لا غـائـبٌ مـالِـي ولا حَـرِمُ

وهـو(٣) أحـد الوجهيـن عنـد سـيبويه،(٤) والوجه الآخَـر أنّه علـى التقديم والتأخيـر فيكون دليـلَ الجواب لا عينَـه، وحينئـذ فـلا يُجـزم مـا عُطف عليـه، ويجـوز أن يفسِّـر ناصبًـا لِما قبـل الأداة، نحـو:(٥) زيـدًا إن أتانـي أكرمُـه. ومنـع المبـرّد تقدير التقديـم محتجًّا بأنّ الشـيء إذا حلّ في موضعـه لا يُنوَى بـه غيره، وإلّا لجاز: ضـرب غلامُـه زيدًا.

وإذا خلا الجواب الذي لم يُجزَم لفظُه من الفاء و«إذا» نحو: إن قام زيد قام عمرٌو، فمحلّ الجزم محكوم به للفعل لا للجملة. وكذا القول في(٦) الشرط، قيل: ولهذا جاز نحوُ «إن قام ويقعدا(٧) أخواك» على إعمال الأوّل،(٨) ولو كان محلُّ الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمُل.

تنبيه

قـرأ غيـرُ أبـي عمـرٍو(٩): ﴿لَـولا أخَّرتَنِـي إلَـى أجَـلٍ قَرِيـبٍ فأصَّـدَّقَ وأكُـنْ﴾ بالجـزم، فقيـل: عطـفٌ علـى مـا قبلـه علـى تقديـر إسـقاطِ الفـاء وجـزم: أصَّـدَّق ـ / ١٧٣ ويُسـمَّى العطـفَ علـى المعنـى، ويقـال لـه فـي غيـر القـرآن: العطـفُ علـى التوهُّـم ـ وقيـل: عطـفٌ علـى محـلّ الفـاء ومـا بعدهـا [وهـو «أصَّـدَّق»، ومحلُّـه الجـزم لأنّـه جـواب التحضيـض،(١٠) ويُجـزم بــ «إن» مقـدَّرةً]،(١١)

(١) التقدير: فأقومُ. وانظر المقتضب ٢: ٦٩.

(٢) البيت في ديوانه ص ١٥٣. والخليل: المختلُّ الحالِ من الفقر. والمسألة: السؤال لفقر وحاجة. ط: «مَسبعةٍ» و«مَسغبةٍ». والحرم: المحرَّم.

(٣) ب وط: وهذا.

(٤) الكتاب ١: ٤٣٦.

(٥) زاد هنا في الأصل: إن.

(٦) زاد هنا في ط: فعل.

(٧) ق: ويقعد.

(٨) يعني: على أن يكون أخوا: فاعل: قام. ولو أُعمل الثاني لقيل: ويقعدْ.

(٩) الآية ١٠ من سورة المنافقين: ﴿رَبِّ، لَولا أخَّرتَنِي إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصّالِحِينَ﴾.

(١٠) كذا، ولا يجوز هنا التحضيض ولا العَرض، فهنا لولا: للتمنّي والدعاء.

(١١) تتمة من خ وإحدى نسخ الظاهرية، وقال الدسوقي عنها: «وفي بعض النسخ». وعندي أن المصدر المؤوّل بعد الفاء في محل رفع مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أن أصّدّق كائنٌ، والجملة الاسمية هذه جواب شرط مقدر بعد التمني والدعاء، أي: إن أخّرتني فتصدُّقي كائن، وهي في محل جزم جوابًا لهذا الشرط المقدّر لاقترانها بالفاء، والفعل أكن: معطوف على محلّها مجزوم بالعطف، والجملة: معطوفة أيضًا لا محل لها من الإعراب لأن فعلها مجزوم. انظر المجلد ٥ من الإعراب المنهجي للقرآن الكريم. وهذا خلاف ما اضطرب فيه المفسرون والمعربون بالتوهُّم والمعنى، والحمد لله ربّ العالمين.

وإنّه كالعطف في:[١] «مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ ويَذَرْهُم» بالجزم. وعلى هذا فيُضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: «أو جوابَ[٢] طلب»، ولا تُقيَّد هذه المسألة بالفاء لأنّهم أنشدوا على ذلك قولَه:[٣]

٧٨٧ ـ فأبلُوني بَلِيَّتكُم، لَعَلّي أُصالِحُكُم، وأستَدرِجْ نَوَيّا

وقال أبو عليّ: عَطفَ[٤] «أستدرجْ» على محلّ الفاء الداخلة في التقدير على «لعلّ»[٥] وما بعدها. قلتُ: فكان هذا هنا بمنزلة:[٦]

مَن يَفعَلِ الحَسناتِ اللهُ يَشكُرُها

في باب الشرط. وبعدُ فالتحقيق أنّ العطف في الباب من العطف على المعنى، لأنّ المنصوب[٧] بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محلّ الجزم؟ وسأُوضح ذلك في[٨] أقسام العطف.

٦

الجملة السادسة: **التابعةُ لِمُفرَدٍ**، وهي ثلاثة أنواع:

أحدُها: المنعوت بها فهي في موضع رفعٍ في نحو[٩]: ﴿مِن قَبلِ أن يأتِيَ يومٌ لا بَيعٌ فِيهِ﴾، ونصبٍ

---

(١) الآية مضت منذ قليل. ط: كالعطف على.

(٢) العطف بالنصب على الظرف «بعدَ»، والتقدير: الواقعةُ بعدَ الفاء أو إذا، أو جوابَ طلب. وهو من عطف المنصوب كالحال على الظرف. يعني: أو الواقعةُ جوابَ طلب مقترنةً بالفاء أوْ لا. وفي الأصل وط: «أو جوابُ طلب»، وزعم المحشّي أن العطف على: جوابًا لشرط جازم. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٧٨.

(٣) البيت لأبي دواد في ديوانه ص ٣٥٠ وشرح أبيات المغني ٦: ٢٩٢، نُكِبَ في ديار المخاطَبين فهو يطالبهم بالتعويض عن نكبته. وأبلوني أي: أعطوني. والبلية هنا: العطاء والإحسان، أي: أحسنوا إليّ إحسانكم بالعِوَض الكريم. ونويّ أي: نوايَ، والمعنى: نيّتي التي أتوجّه إليها. والأصل: نواي، قلبت الألف ياء وأدغمت في الياء على لغة هذيل. ولهذا نُسب البيت أيضًا إلى رجل من هذيل. وأستدرج نويًّا أي: أتركهم وأذهب عنكم برضا. ط: نَوَيًّا.

(٤) الحجة ٤: ١١٠. وأولى من هذا وغيره أن يكون تسكين الفعل بحذف الضمة تخفيفًا في المنفصل كما يخفَّف في المتصل نحو: أُذْن وفَخْذ. وعلى ذلك قراءات لأبي عمرو مشهورة.

(٥) ط: لعلّي.

(٦) مضى قبل شاهدين. ط: فكأنّ هذا هنا بمنزلة.

(٧) يعني الفعل «أصّدّق» المنصوب مع «أن» المصدرية. والوجه عندي كما ذكرت قبل قليل أن المصدر المؤوّل في محل رفع مبتدأ خبره محذوف والتقدير: إن تؤخّرني فتصدّقي حاصلٌ، والجملة في محل جزم جواب الشرط المقدر بعد: لولا أخّرتني، وفعل أكن: معطوف على محل تلك الجملة مجزوم بالعطف. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٩٦٣.

(٨) ط: وسأوضّح ذلك في باب.

(٩) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، أنفِقُوا مِمّا رَزَقْناكُم مِن قَبلِ أنْ يأتِيَ يَومٌ، لا بَيعٌ فِيهِ ولا خُلّةٌ ولا شَفاعةٌ﴾. ط: في موضع رفع نحو.

في نحو[١]: ﴿واتَّقُوا يَومًا تُرجَعُونَ فِيهِ﴾، وجَرٌّ في نحو[٢]: ﴿رَبَّنا، إنَّكَ جامِعُ النّاسِ لِيَومٍ لا رَيبَ فِيهِ﴾. ومن مُثُل المنصوبةِ المحلِّ[٣]: ﴿رَبَّنا، أنزِلْ علَينا مائدةً مِنَ السَّماءِ تَكُونُ لَنا عِيدًا﴾، ﴿خُذْ مِن أموالِهِم صَدَقةً تُطَهِّرُهُم﴾ الآيةَ ـ فجملةُ «تكونُ لنا عيدًا» صفةٌ لـ«مائدةً»، وجملةُ ﴿تُطَهِّرُهُم وتُزَكِّيهِم بِها﴾[٤] صفةٌ لـ«صدقةً»، ويَحتمل أنّ الأُولى حال من ضمير «مائدة» المستتر في «منَ السّماء» على تقديره صفةً لها لا متعلّقًا بـ«أنزلْ»، أو من «مائدة» على هذا التقدير لأنّها قد وُصفت، وأنّ الثانية حال من ضمير «خذْ»ـ ونحوُ[٥]: ﴿فهَبْ لِي مِن لَدُنكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ أي: وليًّا وارثًا. وذلك فيمن رفع «يرثُ»، وأمّا مَن جزمه[٦] فهو جواب للدُّعاء. ومثلُ ذلك[٧]: ﴿فأرسِلْهُ مَعِيَ رِدْأً يُصَدِّقُنِي﴾ قُرِئَ برفع «يُصدِّق» وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف نحو: زيدٌ منطلقٌ وأبوه ذاهبٌ، إن قَدّرتَ الواو عاطفةً على الخبر. فلو قدّرتَ العطف على الجملة فلا موضع[٨]، أو قَدّرتَ الواو واوَ الحال فلا تبعيّة والمحلّ نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى:[٩]﴿أَلَم تَرَ أنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرّةً﴾؟: الأصل:[١٠] فهي تصبحُ، والضمير للقصّة و«تصبحُ» خبرُه، أو «تصبحُ» بمعنى: أصبحتْ، وهو معطوف على «أنزلَ» فلا محلّ له إذًا. انتهَى. وفيه إشكالان: أحدُهما: أنّه لا مُحوِجَ في الظاهر لتقدير ضمير القصّة، والثاني: تقديره الفعلَ المعطوف على الفعل[١١] المخبَر به لا محلّ له.

وجواب الأوّل: أنّه[١٢] قدّر الكلام مستأنفًا، والنحويّون يقدِّرون في مثل ذلك مبتدأً كما قالوا في «وتشربُ اللبنَ» فيمَن رفع: إنّ التقديرَ: وأنتَ تشربُ اللبنَ ـ وذلك إمّا لقصدهم إيضاح الاستئناف أو لأنّه

---

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة: ﴿واتَّقُوا يَومًا تُرجَعُونَ فِيهِ إلَى اللهِ﴾.

(٢) الآية ٩ من سورة آل عمران.

(٣) الآيتان: ١١٤ من سورة المائدة و١٠٣ من سورة التوبة: ﴿خُذْ مِن أموالِهِم صَدَقةً، تُطَهِّرُهُم وتُزَكِّيهِم بِها﴾.

(٤) كذا بزيادة الجملة الثانية مع الواو، وهي في محل نصب بالعطف لا صفة، إلّا إذا أراد الإعراب الحُكمي لا الحقيقي. خ: «تطهرهم بها وتزكيهم». وليس «بِها» في ط.

(٥) الآيتان ٥ و٦ من سورة مريم.

(٦) ش وط: جزم.

(٧) الآية ٣٤ من سورة القصص. والمثليّة هنا هي في الجزم والرفع.

(٨) زاد هنا في ط: لها.

(٩) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(١٠) التبيان ص ٩٧٤.

(١١) يعني: جملة الفعل المعطوف على جملة الفعل.

(١٢) زاد هنا في ط: قد يكون.

لا يُستأنف إلّا على هذا التقدير، وإلّا للزم[١] العطفُ الذي هو مقتضى الظاهر ـ وجواب الثاني: أنّ الفاء نَزّلَتِ الجملتين[٢] منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتُفِيَ فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتَي الشرط والجزاء الواقعتَين خبرًا، والمحلّ لذلك المجموع، وأمّا كلّ منهما فجزء الخبر فلا محلّ له. فافهمْه فإنّه بديع. ويجب على هذا أن يُدَّعى أنّ الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو «زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيَغضبُ» قد أُخلصتْ لمعنى السببيّة وأُخرجت عن العطف،[٣] كما أنّ الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو «أحسَنَ إليك فلانٌ. فأحسِنْ إليه»، ويكون ذِكر أبي البقاء للعطف تجوُّزًا أو سهوًا.

وممّا يلتحق[٤] بهذا البحث أنّه إذا قيل: قال زيد: «عبدُ الله منطلقٌ وعمرٌو مقيمٌ» فليست الجملة الأولى في محلّ نصبٍ والثانيةُ/ ١٧٤ تابعةٌ لها بل الجملتان معًا في موضع نصبٍ، ولا محلّ لواحدة منهما لأنّ المَقول مجموعُهما وكلٌّ منهما جزء للمقول، كما أنّ جزأَيِ الجملة الواحدة لا محلّ لواحد منهما باعتبار القول. فتأمّلْه.

الثالث: المُبدَلة كقوله تعالى[٥]: ﴿ما يُقالُ لَكَ إلّا ما قَد قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبلِكَ، إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغفِرةٍ وذُو عِقابٍ أَلِيمٍ﴾. فـ«إنّ» وما عملتْ فيه بدلٌ من «ما» وصلتِها، وجاز إسناد «يقال» إلى الجملة كما جاز في: ﴿وإذا قِيلَ: إنَّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ[٦]﴾. هذا كلُّه إن كان المعنى: ما يقول اللهُ لك إلّا ما قد قال.[٧] فأمّا إن كان المعنى: ما يقول لك كفّارُ قومك من الكلمات المؤذية إلّا مثلَ ما قد قال الكفّار الماضون لأنبيائهم ـ وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري ـ[٨] فالجملة استئناف. ومن ذلك[٩]: ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى﴾ ثمّ قال الله تعالى: ﴿هَل هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم؟ أفتأتُونَ السِّحرَ﴾؟ قال

---

(١) أي: إن لم يقدّر المبتدأ «أنت» لزمه. ط: لزم.

(٢) يعني: في الآية الكريمة.

(٣) بل هي للعطف والسببية معًا، بخلافِ لفاء جواب الشرط ولفاء الاستئناف في: فأحسِنْ.

(٤) ط: يُلحق.

(٥) الآية ٤٣ من سورة فصلت. والبدل هو من «ما» وحدها، والمراد به المقول لا القول نفسه.

(٦) الآية ٣٢ من سورة الجاثية: ﴿وإذا قِيلَ: إنَّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ والسّاعةُ لا رَيبَ فِيها. قُلتُم: ما نَدرِي: ما السّاعةُ؟ إنْ نَظُنُّ إلّا ظَنًّا، وما نَحنُ بِمُستَيقِنِينَ﴾ لا ٣١ كما جاء في ط. وزاد هنا في ط «والسّاعةُ لا رَيبَ فِيها»، وزعم المحشّي أن جملة إن وعد الله حق: في محل رفع نائب فاعل، مع أن ابن هشام ذكر قبل قليل أن الحكم في مثل هذا هو للجملتين معًا، والأولى لا محل لها. خ وب: «كما جاء في...».

(٧) كذا في الأصل والنسخ. ط: قيل.

(٨) الكشاف ٣: ٧٣.

(٩) الآية ٣ من سورة الأنبياء: ﴿وأَسَرُّوا النَّجوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، هَل هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم؟ أفتأتُونَ السِّحرَ، وأَنتُم تُبصِرُونَ﴾؟ وما يلي بعدُ هو منها.

الزمخشريّ:[١] «هذا» في موضع نصب بدلًا من «النَّجوَى» ويَحتمل التفسيرَ.[٢] وقال ابن جنّي[٣] في قوله:[٤]

٧٨٨ ـ إلَى اللهِ أشكُو بالمَدِينةِ حاجةً وبالشّامِ أُخرَى، كَيفَ تَلتَقِيانِ؟

: فجملة الاستفهام[٥] بدلٌ من «حاجةً وأُخرَى» أي: إلى الله أشكو حاجتَينِ[٦] تعذُّرَ التقائهما.

٧

الجملة السابعة: الجملة[٧] **التابعة لجملة لها محلٌّ**، ويقع ذلك في بابَيِ النَّسَق والبدل[٨] خاصّةً.

فالأوّل: نحو: زيدٌ قام أبوه وقعد أخوه، إذا لم تقدِّرِ الواو للحال ولا قدّرتَ العطف على الجملة الكبرى.

والثاني: شرطُه كون الثانية أوفَى من الأُولى بتأدية المعنى المراد نحو: ﴿واتَّقُوا الَّذِي أمَدَّكُم بِما تَعلَمُونَ، أمَدَّكُم بِأنعامٍ و[٩]بَنِينَ وجَنّاتٍ وعُيُونٍ﴾ ـ فإنّ دلالة الثانية على نِعَمِ اللهِ مُفَصَّلةٌ بخلاف الأُولى ـ وقولِه:[١٠]

٧٨٩ ـ أقُولُ لَهُ: ارحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِندَنا

فإنّ دلالة الثانية على ما أراده، من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأُولى.

قيل: ومِن ذلك قولُه:[١١]

٧٩٠ ـ ذَكَرتُكِ، والخَطِّيُّ يَخطِرُ بَينَنا وقَد نَهِلَتْ مِنّا المُثَقَّفةُ السُّمرُ

---

(١) الكشاف ٣: ١٠٢. والمراد هو القول كله.

(٢) خ وب: وتحتمل التفسير.

(٣) المحتسب ١: ١٦٥.

(٤) مضى تحت الرقم ٣٧٢. خ وب وط: يلتقيان.

(٥) ط: جملة الاستفهام.

(٦) ط: حاجتيّ.

(٧) سقطت من ط.

(٨) لم يذكر التوكيد هنا لأن الجملة في التوكيد اللفظي لا محل لها من الإعراب. ط: بابَيْ النسق والبدل.

(٩) الآيات ١٣٢ ـ ١٣٤ من سورة الشعراء. ط «بأنعامٍ». والجملة البدلية هنا هي ممّا لا محل له صلة الموصول، والبحث عند المصنّف هنا في الجمل التي لها محل. وكذلك جملة «لا تقيمنّ» في البيت التالي هي بدل من جملة ابتدائية في القول. فتأمّل.

(١٠) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٠ وعجزه مقحم في ط:

وإلّا فَكُنْ في السِّرِّ والجَهرِ مُسلِما

(١١) البيت لأبي العطاء السندي في شرح الحماسة ص ٥٦. ط: يَخطَرُ.

فإنّـه أبـدل «وقـد نهلت»[1] مـن قوله: «والخطـيّ يخطر بيننـا» بدلَ اشـتمال. انتهَـى. وليس متعيِّنًـا لجواز كونـه مـن بـاب النَّسـق علـى أن تقدَّر الـواو للعطـف، ويجـوز أن تقـدَّر واوَ الحـال وتكونَ الجملـة حالًا إمّـا مِـن فاعـل «ذكرتك» علـى المذهب الصحيـح في جواز تـرادُف الأحـوال، وإمّا مِن فاعـل[2] «يخطر» فتكـونَ الحـالان متداخلتين، والرابـطُ على هذا الـواوُ وإعادةُ صاحب الحـال بمعناه، فإنّ المثقّفة السـمر هـي الرماح.

ومـن غريـب هـذا البـاب قولُـك: قلـتُ لهـم: «قومُـوا أوّلُكـم وآخِرُكـم». زعـم ابـن مالـك[3] أنّ التقديـر: لِيَقُـمْ أوّلُكـم وآخِرُكـم، وأنّـه مـن باب بـدل الجملةِ مـن الجملة لا المفـردِ من المفـرد، كما قال فـي العطـف فـي نحـو[4]: ﴿اسـكُنْ أنـتَ وزَوجُـكَ﴾، و﴿لا نُخلِفُـهُ نَحـنُ ولا أنـتَ﴾، و﴿لا تُضـارَّ والِدةٌ بوَلَدِهـا ولا مَولُـودٌ لَـهُ بِوَلَدِهِ﴾.

تنبيه

هذا[5] الذي ذكرتُه من انحصار الجُمل التي لها محلٌّ في سبعٍ جارٍ على ما قرّروا، والحقُّ أنّها تِسعٌ، والذي أهملوه الجملةُ **المُستثناةُ** والجملةُ **المُسندُ إليها**.

أمّا الأُولى فنحو[6]: ﴿لستَ عليهِم بِمُسَيطِرٍ، إلّا مَن تَوَلَّى وكَفَرَ فيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾. قال ابن خروف:[7] «مَن» مبتدأٌ و«يعذّبه الله» الخبرُ، والجملةُ في موضع نصب على الاستثناء المنقطع.[8] وقال الفرّاء[9] في قراءة

(١) كذا، والبدل ممتنع هنا لوجود الواو قبل الجملة، وما اعتذر به الشمنّي في المنصف ٢: ١٤٢ وما نقله المحشّي عنه من أن الواو داخلة في البدل مع الجملة مردودٌ بجزم ابن هشام أن الجملة هي المسند والمسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف.

(٢) ط: عن فاعل.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٧٢.

(٤) الآيات: ٣٥ من سورة البقرة ـ وزاد آخرَها في ط ﴿الجَنّةَ﴾ ـ و٥٨ من سورة طه: ﴿فاجعَلْ بَينَنا وبَينَكَ مَوعِدًا، لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ، مَكانًا سُوًى﴾ ـ وزاد أخرَها أيضًا في ط «مكانًا سُوًى» ـ و٢٣٣ من سورة البقرة.

(٥) في حاشية ق: «هذا التنبيه يقع فيه اختلاف كثير بين النسخ، وكلها صحيح». وقد جاء في خ بين السطرين وفي الحاشية: «من هنا إلى قوله: حكم الجمل بعد النكرات، ليس هو في نسخة ابن المصنّف التي قرئت عليه، والذي وُجد في النسخة التي قرئت على ابن المصنّف: تنبيه: زعم الفرّاء... لا تفسدوا في الأرض: انتهى». وهو في أسطر كثيرة فيها خروم واضطراب، تستغرق ما يملأ صفحة من النسخة نفسها، وفيه خلاف كثير، أذكر منه ما يفيد النص في التعليقات القادمة، إن شاء الله. وأول ذلك افتقادُ التعبير عن هذا الانحصار مع المزيد فيه وورودُ الآية الأولى بعد الثانية.

(٦) الآيات ٢٢ ـ ٢٤ من سورة الغاشية. وزاد آخرَها في ط: ﴿العَذابَ الأكبَرَ﴾.

(٧) انظر شواهد التوضيح ص ٤٢.

(٨) زاد في حاشية خ: ودخلت الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط.

(٩) انظر شواهد التوضيح أيضًا ص ٤٣.

بعضهم[1]: ﴿فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾: إنّ «قليلٌ» مبتدأٌ حُذف خبره، أي: لم يَشربوا.[2] وقال جماعة في[3]﴿إلّا امرأتُكَ﴾ بالرفع: إنَّه مبتدأ والجملة بعده خبرٌ.[4] وليس مِن ذلك نحوُ: ما مرَرت بأحد إلّا زيدٌ خيرٌ منه، لأنّ الاستثناء مفرَّغ والجملة[5] حالٌ من «أحد» باتفاقٍ، أو صفةٌ له عند أبي الحسن.[6] وكلٌّ منهما قد مضى ذكره. وكذلك الجملة في[7]: ﴿إلّا إنَّهُم/ ١٧٥ لَيأكُلُونَ الطَّعامَ﴾ فإنّها[8] حال، وفي نحو: ما علمتُ زيدًا إلّا يفعلُ الخيرَ، فإنّها مفعول.[9] وكلُّ ذلك قد ذُكر.

وأمّا الثانية فنحوُ[10]: ﴿سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم﴾ الآيَةَ إذا أُعرِب «سواءٌ» خبرًا و«أنذرتَهُم» مبتدأً، ونحوُ[11]: «تَسمَعُ بالمُعَيدِيْ خيرٌ مِن أن تَراه» إذا لم يُقدَّر[12] الأصل «أن تَسمعَ» بل قُدِّر[13] «تَسمعُ» قائمًا مَقام السماع، كما أنّ الجملة بعد الظرف في نحو[14]: ﴿ويَومَ تُسَيَّرُ الجِبالُ﴾ وفي نحو «أأنذرتهم» في تأويل المصدر وإن لم يكن معها[15] حرفٌ سابك.

---

(١) أي: ابن مسعود وآخرين، لا مسعود وغيره كما جاء في ط. والآية هي ذات الرقم ٢٤٩ من سورة البقرة: ﴿قالَ: إنَّ اللهَ مُبتَلِيكُم بِنَهَرٍ. فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنِّي، إلّا مَنِ اغتَرَفَ غُرفةً بِيَدِهِ. فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلًا مِنهُم﴾.

(٢) زاد في حاشية خ: وإن المستثنى الجملة.

(٣) الآية ٨١ من سورة هود: ﴿فأسْرِ بأهلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيلِ، ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلّا امرأتَكَ. إنَّهُ مُصِيبُها ما أصابَهُم﴾.

(٤) زاد هنا في الأصل أسطر عن الجملة المستثناة، ثم ضُرب عليه. وهذا تفسير ما ذكره الشمنّي في المنصف ٢: ١٤٢ من أن التنبيه يقع في بعض النسخ بعبارات مخالفة. ولكن المحشّي زعم أن بعض ذلك من زيادات النسّاخ مع أنه نقل ما ذكره الشمنّي. وفي حاشية خ: والاستثناء من جملة: فأسر بأهلك، في قراءتَي النصب والرفع. وعلى هذا فتزاد الجملةُ المستثناةُ في الجمل التي لها محلّ.

(٥) زاد هنا في ش وب وط: هنا.

(٦) خ وط: الأخفش.

(٧) الآية ٢٠ من سورة الفرقان: ﴿وما أرسَلْنا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلِينَ إلّا إنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ ويَمشُونَ في الأسواقِ﴾.

(٨) في الأصل وبعض النسخ: «فإنه» هنا وفيما بعد.

(٩) أي: مفعول به ثان.

(١٠) الآية ٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾.

(١١) مضى المثل في الورقة ١١٢. فجملة تسمع: في محل رفع مبتدأ، وكذلك جملة: أنذرتَهم. ط: تسمعُ بالمعيديِّ.

(١٢) ط: لم تقدر.

(١٣) ط: بل يقدّر.

(١٤) عند صاحب المعجم خلافًا للنسخ: «ويَومَ نُسَيِّرُ الجِبالَ». والآية هي ذات الرقم ٤٧ من سورة الكهف: ﴿ويَومَ نُسَيِّرُ الجِبالَ وتَرَى الأرضَ بارِزةً، وحَشَرْناهُم فلَم نُغادِرْ مِنهُم أحَدًا﴾.

(١٥) خ وق وط: معهما.

واختُلف في الفاعل ونائبه: هل يكونان جملة [أم لا]؟(١) فالمشهور المنع مطلقًا، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا نحو: يعجبني قامَ زيدٌ، وفصّل الفرّاء وجماعة ونَسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبيًّا ووُجد معلّق عن العمل نحو «ظهرَ لي أقامَ زيدٌ»؟ صحّ وإلّا فلا، وحملوا عليه(٢): ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾ ومنعوا «يُعجبُني يقومُ زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجّا بقوله:(٣)

٧٩١ـ وما راعَنِي إلّا يَسِيرُ بِشُرطَةٍ

ومنع الأكثرون ذلك كلَّه وأوّلوا ما ورد ممّا يوهمه، [فقالوا: في «بَدا» ضميرُ البَداء، و«تَسمعُ ويَسيرُ» على إضمار «أنْ»].(٤) وأمّا قولُه تعالى(٥): ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا في الأرضِ﴾ وقولُه عليه الصلاة والسلام: «لا حَولَ ولا قُوّةَ إلّا باللهِ: كَنزٌ مِن كُنُوزِ الجَنّةِ» وقولُ العرب: «زعمُوا: مُطيّةُ الكذِبِ» فليس من باب الإسناد إلى الجملة لِما بيّنّاه(٦) في غير هذا الموضع.

---

(١) تتمة من حاشية خ وب وش.

(٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف. وزاد آخرَها في ط: ﴿حَتّى حِينٍ﴾.

(٣) صدر بيت لمعاوية بن خليل النصري في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٤ وعجزه:

وعَهدِي بِهِ قَيناً، يَفُشُّ بِكِيرِ

ويفش: ينفخ.

(٤) ما بين معقوفين تتمة من حاشية خ، وما بقي من الفقرة فيه تقديم وتأخير واختلاف تعبير في الأصل، اعتمدنا فيه ما في خ وق وب.

(٥) الآية ١١ من سورة البقرة: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا في الأرضِ. قالُوا: إنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ﴾.

(٦) انظر الورقة ١٦٣.

حُكم الجُمل بعد النكرات وبعد المعارف[١]

يقول المُعرِبون على سبيل التقريب: «الجُملُ بعد النكرات صفاتٌ وبعد المعارف أحوالٌ». وشرحُ المسألة مستوفاةً أن يُقال:[٢] الجُمل الخبريّة التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة مَحضة فهي صفةٌ لها، أو بمعرفة مَحضة فهي حالٌ عنها، أو بغير المَحضة منهما فهي محتمِلةٌ لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضِي وانتفاء المانع.[٣]

مثال النوع الأوّل ـ وهو الواقع صفةً لا غيرُ لوقوعه بعد النكرات المَحضة ـ[٤]: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ علَينا كِتابًا نَقرَؤُهُ﴾، ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَومًا اللهُ مُهلِكُهُم أو مُعَذِّبُهُم﴾؟ ﴿مِن قَبلِ أن يأتِيَ يَومٌ لا بَيعٌ فِيهِ﴾، ومنه: ﴿حَتَّى إذا أتَيا أهلَ قَريةٍ استَطعَما أهلَها﴾. وإنما أُعيد ذكر الأهل لأنه لو قيل: «استطعماهُم» مع أن المراد وصف القرية لزم خلوُّ الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: «استطعماها» كان مَجازًا. ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن نقدِّر[٥] الجملة جوابًا لـ «إذا» لأنّ تكرار الظاهر يَعرَى حينئذ عن هذا المعنى، وأيضًا فلأنّ الجواب في قصّة الغُلام[٦]: ﴿قالَ﴾ لا ﴿فقَتَلَهُ﴾ لأنّ الماضي[٧] المقرون بالفاء لا يكون جوابًا، فليكن ﴿قالَ﴾ في هذه[٨] أيضًا جوابًا.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالًا لا غيرُ لوقوعه بعد المعارف المَحضة ـ[٩]: ﴿ولا تَمنُنْ تَستَكثِرُ﴾، ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى﴾.

---

(١) ط: بعد المعارف وبعد النكرات.

(٢) زاد هنا في ب: إنّ.

(٣) المقتضي: صحة عمل العامل في صاحب الحال. والمانع: ما يمنع الحال أو الصفة.

(٤) زاد هنا في ط: «قوله تعالى». والآيات هي: ٩٣ من سورة الإسراء: ﴿أو تَرقَى في السَّماءِ، ولَن نُؤمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ علَينا كِتابًا نَقرَؤُهُ﴾ و١٦٤ من سورة الأعراف و٢٥٤ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، أنفِقُوا مِمّا رَزَقْناكُم مِن قَبلِ أنْ يأتِيَ يَومٌ، لا بَيعٌ فِيهِ ولا خُلَّةٌ ولا شَفاعةٌ﴾ و٧٧ من سورة الكهف: ﴿حَتَّى إذا أتَيا أهلَ قَريةٍ استَطعَما أهلَها فأبَوا أن يُضَيِّفُوهُما، فوَجَدا فِيها جِدارًا يُرِيدُ أن يَنقَضَّ فأقامَهُ، قالَ: لَو شِئتَ لَاتَّخَذتَ علَيهِ أجرًا﴾.

(٥) ط: تقدِّر.

(٦) يعني قول الله تعالى في الآية ٧٤ من سورة الكهف أيضًا: ﴿حَتَّى إذا لَقِيا غُلامًا فقَتَلَهُ قالَ: أقَتَلتَ نَفسًا زَكِيَّةً بِغَيرِ نَفسٍ؟ لَقَد جِئتَ شَيئًا نُكرًا﴾.

(٧) ط: في قصة الغلام قال أقتلت لا قوله فقتلته لأن.

(٨) يعني التي فيها ذكر القرية. وزاد هنا في ط «الآية» وسقط منها: جوابًا.

(٩) الآيتان: ٦ من سورة المدثر و٤٣ من سورة النساء.

ومثال النوع الثالث ـ وهو المحتمِل لهما بَعْد النكرة ـ[١]: ﴿وهذا ذِكرٌ مُبارَكٌ أنزَلْناهُ﴾، فلك أن تقدِّر الجملة صفةً للنكرة ـ وهو الظاهر ـ ولك أن تقدِّرها حالًا عنها[٢] لأنها قد تخصّصت بالوصف، وذلك يقرّبها من المعرفة حتّى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة فقال[٣] في قوله تعالى:[٤]﴿فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ استَحَقَّ علَيهِمُ الأَولَيانِ﴾: إنّ «الأَوليانِ» صفة لـ «آخَران» لوصفه بـ «يقومان». ولك أن تقدِّرها[٥] حالًا عن المعرفة[٦] وهو الضمير في «مباركٌ». إلّا أنه قد يَضعف من حيثُ المعنى وجها الحال:[٧] أمّا الأوّل فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال كما وقعتْ الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في[٨]: ﴿وهذا بَعلِي شَيخًا﴾، وأمّا الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال. وتقول: «ما فيها أحدٌ يقرأُ»، فيجوز الوجهان أيضًا لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع ـ وهو المحتمِل لهما بعد المعرفة ـ[٩]: ﴿كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أسفارًا﴾، فإنّ المعرَّف الجنسي يقرُب في المعنى من النكرة فيصحّ تقدير «يَحمل» حالًا أو وصفًا. / ١٧٦ ومثلُه[١٠]: ﴿وآيَةٌ لَهُمُ اللَّيلُ نَسلَخُ مِنهُ النَّهارَ﴾، وقولُه:[١١]

٧٩٢ ـ ولَقَـد أمُـرُّ علَـى اللَّئيـمِ، يَسُـبُّـنِي

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود:

أحدُها: كون الجملة خبريّةً. واحترزتُ بذلك من نحو «هذا عبدٌ بِعتُكَهُ» تريد بالجملة الإنشاءَ، و«هذا عبدِي بِعتُكَهُ» كذلك. فإن الجملتين مستأنفتان لأن الإنشاء لا يكون نعتًا ولا حالًا، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلّا عند مَن منع تعدُّد الخبر مطلقًا ـ وهو اختيار ابن عُصفور ـ[١٢] وعند مَن منع تعدُّده مختلِفًا

(١) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء.

(٢) ط: منها.

(٣) معاني القرآن ١: ٢٦٦.

(٤) الآية ١٠٧ من سورة المائدة: ﴿فإن عُثِرَ علَى أَنَّهُما استَحَقّا إثمًا فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ استَحَقَّ علَيهِمُ الأَوْلَيانِ﴾.

(٥) يعني جملة: أنزلناه.

(٦) ط: من المعرفة.

(٧) هما الحال من «ذكر» والحال من الضمير في: مبارك.

(٨) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٩) الآية ٥ من سورة الجمعة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُمَّ لَم يَحمِلُوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أسفارًا﴾.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة يس.

(١١) مضى تحت الرقم ١٥١.

(١٢) شرح جمل الزجاجي ١: ٣٥٩.

بالإفراد والجملة ـ وهو أبو عليّ ـ[1] وعند مَن منع وقوع الإنشاء خبرًا. وهم طائفة من الكوفيّين.

ومن الجُمل ما يَحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة منها قوله تعالى[2]: ﴿قالَ رَجُلانِ مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أنعَمَ اللهُ علَيهِما﴾. فإن جملة «أنعم الله عليهما» تَحتمل الدعاءَ فتكون معترضة والإخبارَ فتكون صفة ثانية، ويَضعف من حيثُ المعنى أن تكون حالًا ولا يَضعف في الصناعة لوصفها بالظرف.[3]

ومنها قوله تعالى[4]: ﴿أو جاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾، فذهب الجمهور إلى أن «حصرت صدورهم» جملة خبرية، ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الأخفش:[5] هي حال من فاعل «جاء» على إضمار «قد». ويؤيّده قراءةُ الحسن: «حَصِرةً صُدُورُهُم». وقال آخَرون: هي صفة لئلّا يُحتاج إلى إضمار «قد»، ثم اختلفوا فقيل: الموصوف منصوبٌ محذوف أي: قومًا حصِرتْ صدورُهم. ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى. وقيل: مخفوضٌ مذكور وهم ﴿قَومٍ﴾ المتقدِّمُ ذكرُهم فلا إضمار البتّةَ، وما بينهما اعتراض. ويؤيّده أنه قُرئ بإسقاط «أو». وعلى ذلك يكون[6] «جاؤوكم» صفة لـ «قوم»، ويكون «حصرت» صفة ثانية، وقيل: بدلُ اشتمال من «جاؤوكم» لأن المجيء مشتمل على الحَصَر. وفيه بُعد لأن الحَصَر من صفة الجائين. وقال أبو العبّاس المبرِّد:[7] الجملة إنشائية معناها الدعاءُ مثلَ[8]: ﴿غُلَّتْ أيدِيهِم﴾ فهي مستأنفة.[9] ورُدّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجّه.

ومن ذلك قوله تعالى[10]: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خاصّةً﴾. فإنه يجوز تقدير[11] «لا»

---

(١) انظر كتاب الشعر ١: ٢٤٢.

(٢) الآية ٢٣ من سورة المائدة: ﴿قالَ رَجُلانِ، مِنَ الَّذِينَ يَخافُونَ أنعَمَ اللهُ علَيهِما: ادخُلُوا علَيهِمُ البابَ. فإذا دَخَلتُمُوهُ فإنَّكُم غالِبُونَ﴾.

(٣) يعني الجار والمجرور: من الذين.

(٤) الآية ٩٠ من سورة النساء: ﴿إلّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إلَى قَومٍ بَينَكُم وبَينَهُم مِيثاقٌ أو جاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم أنْ يُقاتِلُوكُم أو يُقاتِلُوا قَومَهُم﴾.

(٥) انظر معاني القرآن ١: ٢٠٨ والدر المصون ٢: ٤١١.

(٦) ط: فيكون.

(٧) المقتضب ١: ٢٣٤ خلافًا لما ذكره محشّي ط.

(٨) الآية ٦٤ من سورة المائدة: ﴿وقالَتِ اليَهُودُ: يَدُ اللهِ مَغلُولةٌ. غُلَّتْ أيدِيهِم ولُعِنُوا بِما قالُوا﴾.

(٩) كذا، والصواب أن الجملة اعتراضية لأن آخر الآية الكريمة متمّم لأولها في الإعراب، وهذه الجملة اعتراض بينهما. المفصل ص ٣١٤ـ٣١٥.

(١٠) الآية ٢٥ من سورة الأنفال.

(١١) ط: يجوز أن تقدر.

ناهيةً ونافيةً، وعلى الأوّل فهي معمولة[١] لقول محذوف هو الصفة أي: فتنةً مقولًا فيها ذلك، ويرجّحه أنّ توكيد الفعل بالنون بعد «لا» الناهية قياسٌ نحو[٢]: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا﴾، وعلى الثاني فهي صفة لـ «فتنة»، ويرجّحه سلامتُه من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيتُها للاستغناء عنها. وخرج بذلك جملةُ الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول ـ فإنها لا يُستغنَى عنها، بمعنى أنّ معقوليّة القول متوقّفة عليها ـ وأشباهُ ذلك.

القيد الثالث: وجود المُقتضِي.[٣] واحترزتُ بذلك عن نحو «فعلُوه» من قوله تعالى[٤]: ﴿وكُلُّ شَيءٍ فَعَلُوهُ في الزُّبُرِ﴾. فإنه صفة لـ «كلّ» أو لـ «شيء»، ولا يصحّ أن يكون حالًا من «كلّ» مع جواز الوجهين في نحو «أكرمْ كلَّ رجل جاءك» لعَدَم ما يعمل في الحال، ولا يكون خبرًا لأنهم لم يفعلوا كلَّ شيء. ونظيره قولُه تعالى[٥]: ﴿لَولا كِتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ﴾ يتعيّن كون «سبق» صفةً ثانيةً لا حالًا من الكتاب لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يُذكر[٦] بعد «لولا» كما لا يُذكر الخبر، ولا يكون خبرًا لِما أشرنا إليه. ولا يُنقض الأوّل بقولهم[٧]: «لولا رأسُك مدهونًا» ولا الثاني بقول الزبيررضي الله عنه:[٨]

٧٩٣ ـ ولَـولا بَـنُـوهـا حَـولَـهـا لَـخَـبَـطـتُـهـا

لنُدورهما. وأمّا قول ابن الشجري في[٩] ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم﴾: إنّ «عليكم» خبرٌ،[١٠] فمردودٌ بل هو متعلّق بالمبتدأِ والخبرُ محذوف.

القيـد الرابـع: انتفـاء المانـع. والمانـع أربعـة أنـواع: أحدُهـا: مـا يمنـع حاليـةً كانـت متعيّنـة لـولا

(١) ط: مقولة.
(٢) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا عَمّا يَعمَلُ الظّالِمُونَ﴾.
(٣) المقتضِي هو العامل في صاحب الحال.
(٤) الآية ٥٢ من سورة القمر.
(٥) الآية ٦٨ من سورة الأنفال: ﴿ولَولا كِتابٌ مِنَ اللهِ سَبَقَ لَمَسَّكُم فِيما أَخَذتُم عَذابٌ عَظِيمٌ﴾.
(٦) خ وب: لا تذكر.
(٧) ش وط: بقوله.
(٨) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٠٩ عجزه:
كَـخَـبْـطـةِ عُـصـفُـورٍ، ولَـم أتَـلَـعـثَـمِ
(٩) الآية ١٠ من سورة النور: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم ورَحمتُهُ وأنَّ اللهَ تَوّابٌ حَكِيمٌ﴾.
(١٠) الأمالي ٢: ٢١١.

وجودُه، ويتعيّن حينئذ الاستئنافُ نحو: زارني زيدٌ. سأكافئه، أو لن أنسى/ ١٧٧ له ذلك. فإن الجملة بعد المعرفة المَحضة حالٌ ولكنّ السين و«لن» مانعان، لأن الحالية لا تُصدَّر بدليل استقبال. وأمّا قولُ بعضهم في:[١] ﴿وقالَ: إنِّي ذاهِبٌ إلَى رَبِّي، سَيَهدِينِ﴾: إنّ «سيهدينِ» حالٌ كما تقول: سأذهب مَهديًّا، فسهوٌ.[٢] والثاني. ما يمنع وصفيةً كانت متعيّنة لولا وجودُ المانع ويمتنع فيه الاستئناف لأنّ المعنى على تقييد المتقدِّم، فتتعيّن[٣] الحالية بعد أن كانت ممتنعة. وذلك نحو[٤]: ﴿وعَسَى أن تَكرَهُوا شَيئًا وهُوَ خَيرٌ لَكُم، وعَسَى أن تُحِبُّوا شَيئًا وهُوَ شَرٌّ لَكُم﴾، ﴿أو كالَّذِي مَرَّ على قَريَةٍ وهِيَ خاوِيةٌ﴾، وقولِه:[٥]

٧٩٤ ـ مَضَى زَمَنٌ، والنّاسُ يَستَشفِعُونَ بِي

والمُعارِض فيهنّ الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافًا للزمخشري ومَن وافقه. والثالث: ما يمنعهما معًا نحو[٦]: ﴿وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ﴾. وقد مضى البحث فيها.[٧] والرابع: ما يمنع أحدَهما دون الآخَر ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو: ما جاءني أحدٌ إلّا قال خيرًا. فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلّا» محتملة للوصفية والحالية، فلمّا[٨] جاءت «إلّا» امتنعَتِ الوصفية. ومثلُه[٩]: ﴿وما أهلَكْنا مِن قَريةٍ إلّا لَها مُنذِرُونَ﴾.

وأمّا ﴿وما أهلَكْنا مِن قَريةٍ إلّا ولَها كِتابٌ مَعلُومٌ﴾ فللوصفية مانعان: الواوُ وإلّا. ولم يرَ الزمخشري[١٠] وأبو البقاء واحدًا منهما مانعًا، وكلام النحويّين بخلاف ذلك. قال الأخفش:[١١]

---

(١) الآية ٩٩ من سورة الصافات.

(٢) بل الحال جائزة، وهي حال مقدّرة.

(٣) ط: فيتعيّن.

(٤) الآيتان: ٢١٦ و٢٥٩ من سورة البقرة: ﴿أو كالَّذِي مَرَّ علَى قَريةٍ، وهِيَ خاوِيةٌ علَى عُرُوشِها، قالَ: أنَّى يُحيِي هذِهِ اللهُ بَعدَ مَوتِها﴾؟

(٥) صدر بيت لقيس بن الملوّح في ديوانه ص ١١٤ وعجزه مقحم في ط:

فهَل لِي إلَى لَيلَى الغَداةَ شَفِيعُ؟

(٦) الآيات ٦ ـ ٨ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكَواكِبِ وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلَى المَلَإِ الأعلَى﴾.

(٧) انظر الورقة ١٥٥. خ وب: فيهما.

(٨) ط: ولمّا.

(٩) الآيتان: ٢٠٨ من سورة الشعراء و٤ من سورة الحِجر.

(١٠) انظر الكشاف ٢: ١٧٨.

(١١) انظر البحر المحيط ٥: ٣٦٢.

لا تَفصل «إلّا» بين الموصوف وصفته. فإن قلتَ: «ما جاءني رجلٌ إلّا راكبٌ»، فالتقدير: إلّا رجلٌ راكبٌ ـ يعني أن راكبًا صفة لبدل محذوف ـ قال: وفيه قُبح لجعلك الصفة كالاسم. يعني: في إيلائك إيّاها العاملَ. وقال الفارسي:[1] لا يجوز «ما مررتُ بأحدٍ إلّا قائمٍ». فإن قلت: «إلّا قائمًا» جاز. ومثل ذلك قولُه:[2]

٧٩٥ ـ وقائلةٍ، تَخشَى علَيَّ: أظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرحالُهُ وجَعائلُهْ

فإن جملة «تخشى عليّ» حال من الضمير في «قائلةٍ»، ولا يجوز أن تكون[3] صفة لها لأنّ اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل.[4]

(١) الحجة ٥: ٢٢٥.

(٢) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥١ من قصيدة بائية والقافية فيه: «مَذاهِبُهْ». ويودي به: يهلكه. والجعائل: ما يدفعه المرء إلى غيره ليغزو عنه، جمع جَعالة.

(٣) ط: يكون.

(٤) كذا، وذكر أبو حيّان في تذكرته أنه جائز بقلة وشذوذ إذا وصف اسم الفاعل ـ انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣١٤ ـ والبيت هذا شاهده بالإضافة إلى الآيات: ٢٥ من سورة هود و٤٩ من سورة الحج و٥٠ و٥١ من سورة الذاريات و٢ من سورة نوح. فالحكم هذا عندي جائز في الشعر والنثر قبل وصف اسم الفاعل وبعده، خلافًا لمن منعه أو قيّده بالقبل أو البعد أو بالقلة والشذوذ، وغاب عنه ما في هذه الآيات الكريمة وكلام العرب شعرًا ونثرًا. وزاد هنا في ط: والله أعلم.

الباب الثالث من الكتاب

في ذكر أحكامِ ما يُشبه الجُملة وهو الظرف والجارّ والمجرور

الباب الثالث من الكتاب

في ذكر أحكامِ ما يُشبه الجُملة وهو الظرف والجارّ والمجرور[1]

ذِكر حُكمهما[2] في التعلُّق

لا بد من تعلُّقهما[3] بالفعل أو ما يُشبهه أو ما أُوِّل بما يُشبهه أو ما يُشير إلى معناه. فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا قُدِّر كما سيأتي.[4] وزعم الكوفيّون وابنا طاهرٍ وخروفٍ أنه لا تقدير[5] في نحو: زيدٌ عندَك وعمرٌو في الدار،[6] ثم اختلفوا فقال ابنا طاهرٍ وخروفٍ:[7] «الناصب المبتدأ»، وزعما أنه يرفع الخبرَ إذا كان عينَه نحو «زيدٌ أخوك» وينصبه إذا كان غيرَه وأنّ ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمرٌ معنوي وهو كونهما مخالِفَين[8] للمبتدأ. ولا معوَّل على هذين المذهبين.

١ و٢ ـ مثال **التعلّق بالفعل وبشِبهه** قولُه تعالى[9]: ﴿أنعَمتَ علَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِم﴾، وقولُ ابن دُريد:[10]:

٧٩٦ ـ واشـتَـعَـلَ الـمُـبيَـضُّ في مُسوَدِّهِ   مِثـلَ اشتِعـالِ النّـارِ في جَـزلِ الغَـضَـى

---

(١) أضاف ابن هشام إلى شبه الجملة الصفةَ الصريحة مع «ألِ» الاسميةِ الموصولة. يعني ما دخلتْ عليه «أل» هذه من اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة ولم يَذكر لها تعلّقًا، نحو: الضارب والمضروب والحَسَن. شرح قطر الندى ص ١١١ و١٠٢. وكونُ «أل» هذه اسمًا موصولًا وهي مع الصفة شِبهُ جملة مردودٌ. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل ص ١١٦ ـ ١١٧ و٢٧٢.

(٢) في الأصل: وذكر حكمها.

(٣) يعني الظرف والجار والمجرور، فجَعل الجار والمجرور كالاسم الواحد لأن النحاة يرون التعلق هو للجار وحده ـ وهو مذهب ابن هشام ـ أو للمجرور وحده، فيقولون أحيانًا: الجار والمجرور متعلّقٌ. ثم هم يرون أن الجار والمجرور هما شِبه جملة أيضًا كما سترى في كثير من قول ابن هشام بعد. وانظر إعراب الجمل ص ٢٧٢.

(٤) ذكر خمسة أنواع مما يُعلّق به، سيفصّل بيانها بعد قليل.

(٥) المراد أن شبه الجملة هي الخبر.

(٦) والمراد أن شبه الجملة هي الخبر للمبتدأ في المثالين.

(٧) أي: ابن طاهر وابن خروف وتقدمت ترجمتهما من قبل.

(٨) أي: كون الظرف والجار والمجرور غير المبتدأ في المعنى كالخبر الحقيقي في مثل: زيد أخوك.

(٩) الآيتان ٦ و٧ من سورة الفاتحة: ﴿اهدِنا الصِّراطَ المُستَقِيمَ، صِراطَ الَّذِينَ أنعَمتَ علَيهِم غَيرِ المَغضُوبِ علَيهِم ولا الضّالِّينَ﴾. ط: وبما يشبهه قوله تعالى.

(١٠) البيت في مقصورته ص ٢٠. والمبيضّ: الشيب. والجزل: الغليظ. والغضى: نوع من الشجر سريع الاحتراق. ط: الغَضا.

وقد تُقدَّر «في» الأُولى متعلِّقةً بـ «المبيضّ» فيكون تعلّق[1] الجارَّين بالاسم ولكنّ تعلُّق الثاني بالاشتعال يرجِّح تعلُّق الأوّل بفعله لأنه أتمّ لمعنى التشبيه. وقد يجوز تعلُّق «في» الثانيةِ بكون محذوف حالًا من «النّار»، ويُبعده أنّ الأصل عدم الحذف.

٣ ـ ومثال **التعلّق بما أُوِّل بمُشبهِ الفعل** قولُه تعالى: ﴿وهُوَ الَّذِي في السَّماءِ إلٰـهٌ[2]﴾ أي: وهو الذي هو إلٰـهٌ في السماء. فـ «في» متعلّقة بـ «إلٰـهٌ»، وهو اسمٌ غيرُ/ ١٧٨ صفة[3] بدليل أنه يوصف فتقول: «إلٰـهٌ واحدٌ»، ولا يوصف به لا يقال: شيءٌ إلٰـهٌ. وإنما صحّ التعلّق به لتأوُّله بمعبود. وإلٰـهٌ: خبر لـ «هُوَ» محذوفًا، ولا يجوز تقديرُ «إلٰـهٌ» مبتدأً مخبرًا عنه بالظرف أو فاعلًا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقديرُ الظرف صلة و«إلٰـهٌ»[4] بدلًا من الضمير المستتر فيه وتقدير ﴿وفي الأرضِ إلٰـهٌ﴾ معطوفًا كذلك لتضمُّنه الإبدالَ من ضمير العائد مرّتين[5] وفيه بُعد حتى قيل بامتناعه، ولأنّ الحمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلُّصَ به من محذور ـ فأمّا أن يكون هو مُوقعًا فيما يُحْوِجُ[6] إلى تأويلين فلا ـ ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون «وفي الأرضِ إلٰـهٌ» مبتدأً وخبرًا لئلّا يلزم فسادُ المعنى[7] إنِ استُؤنف، وخلوُّ الصلة[8] من عائد إن عُطف.

ومن ذلك أيضا قولُه:[9]

٧٩٧ ـ وإنَّ لِسانِي شُهدةٌ، يُشتَفَى بِها ... وهُوَّ عَلَى مَن صَبَّهُ اللهُ عَلقَمُ

---

(١) ش: تعليق.

(٢) الآية ٨٤ من سورة الزخرف، وما بعدُ هو منها. وزاد هنا في ط: ﴿وفي الأرضِ إلٰـهٌ﴾.

(٣) يعني: في الاستعمال العامّ. وإلّا فالكلمة هذه أصلها مشتق على وزن: فِعال، بمعنى اسم المفعول للمبالغة من مصدر: أَلِهَ، أي: عُبِدَ، ثم عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة، كما هو الشأن في: كِتاب وبِساط وسِراط، ثم رجع في الآية الكريمة إلى معناه الأصلي.

(٤) يعني أن التقدير: وهو الذي يكون هو في السماء إلٰـهٌ. ط: إلٰـهٍ.

(٥) أي: في مكان واحد من الآية الكريمة. يعني أن هو: بدل من فاعل يكون، وإلٰـهٌ: بدل من «هو» أو فاعل: يكون. لا في مكانين متواليين كما زعم محشّي ط.

(٦) ط: يحتاج.

(٧) يفسد المعنى للدلالة على تعدد الألوهية.

(٨) في حاشية الأصل عن نسخة: الصفة.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣١٨. والشهدة: القطعة من العسل بشمعه. وتشديد واو «هوّ» لغة لبعض العرب. والعلقم: نبات كريه الطعم.

أصله: علقمٌ عليه.[١] فـ «على»[٢] المحذوفةُ متعلِّقة بـ «صبّه»، والمذكورةُ متعلِّقة بـ «عَلقم» لتأوُّله بـ «صَعب أو شاقّ أو شَديد». ومن هنا كان الحذف شاذًّا لاختلاف متعلَّقَي جارّ الموصول وجارّ العائد.

٤ ـ ومثال **التعلُّق بما فيه رائحتُه** قولُه:[٣]

٧٩٨ ـ أنـا أبُـو الـمِـنـهـالِ بَـعـضَ الأحيـانْ

وقولُه:[٤]

٧٩٩ ـ أنـا ابـنُ ماويّـةَ إذْ جَـدَّ الـنَّـقُـرْ

فتعلُّقُ[٥] «بعضَ وإذ» بالاسمَين العَلَمَين لا لتأوّلهما باسم يُشبه الفعل، بل لِما فيهما من معنى قولك: الشجاعُ أو الجوادُ. وتقول: «فلانٌ حاتِمٌ في قومه»، فتعلَّق الظرف بما في «حاتِم» من معنى الجُود.

ومن هنا رُدّ على الكسائي[٦] في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغَّر بقول[٧] بعضهم: «أظنُّني مُرتحِلًا وسُوَيْئرًا[٨] فَرسخًا»، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال «فَعِيل» بقوله:[٩]

٨٠٠ ـ حَتّـى شَـآهـا كَـلِيـلٌ مَـوهِـنًـا عَـمِـلٌ

وذلك أن «فرسخًا» ظرف مكان و«مَوهنًا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به. ويوضّح كونَ الموهن ليس مفعولًا به أنّ كليلًا من: كَلّ، وفعله لا يَتعدّى،[١٠] واعتُذِر عن سيبويه بأن

(١) يعني أن أصل التركيب: وهو على مَن صبّه الله عليه علقم.

(٢) أي: عليه.

(٣) البيت من مشطور الرجز لعُيينة بن المهلّب في شرح أبيات المغني ٦: ٣١٨. وقوله: «ما فيه رائحة الفعل» يعني: ما يُشير إلى معنى الفعل.

(٤) البيت من مشطور الرجز أيضًا لفدكي بن أعبد في شرح أبيات المغني ٦: ٣٢١. وماوية: أُمّه. والنقْر: صوتٌ تسكّن به الفرس عند اشتداد المعارك، ونقلت حركة الراء إلى القاف في الوقف على القافية. ط: الـنُّـقُـرْ.

(٥) ش: «فيُعلّق». ط: فتُعلّق.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٠٤٢.

(٧) الجار والمجرور: متعلقان في الموضعين بالمصدر: استدلال. والإعمال هنا هو نصب المفعول به، وفرسخًا: ظرف مكان لا مفعول به، وكذلك موهنًا: ظرف زمان لا مفعول به. وفرق بين الظرف والمفعول به في نوع العمل.

(٨) سويئر: مصغر اسم الفاعل سائر من مصدر: سارَ. ويجوز فيه: سُوَيِّر. وزعم المحشّي أنه تصغير: سارٍ.

(٩) صدر بيت لساعدة بن جؤية الهذلي في ديوان الهذليين ١: ١٩٨ يصف جماعة من بقر الوحش وعجزه:

بـاتَـتْ طِـرابًـا، وبـاتَ الـلّـيـلُ لَـم يَـنَـمِ

وشآها أي: شاقها للنشاط. والكليل: البرق الضعيف من بعيد. والموهن: منتصف الليل. والعمل: الكثير الحركة. والطراب: المتهيجة بالنشاط، جمع طَرِبة. ولم ينم أي: مترعًا بلمعان البرق وانطلاق البقر. وانظر الكتاب ١: ٥٨.

(١٠) ط: «لا يُعدّى». وسقط هنا ورقة من خ.

كليلًا بمعنى مُكِلّ، وكأنّ البرقَ يُكِلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبتَ يومَكَ»، أو بأنه إنما استَشهد به على أن فاعلًا يُعدَل إلى: فَعِيل، للمبالغة، ولم يَستدلَّ به على الإعمال. وهذا أقربُ فإنّ في الأوّل حملَ الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة.

وقال ابن مالك في قول الشاعر:[1]

٨٠١ ـ ونِعمَ مَن هُوَ في سِرٍّ وإعلانِ!

: يجوز كون «مَن» موصولةً فاعلةً بـ«نِعمَ»، وهوَ: مبتدأٌ خبرُه «هوَ» أُخرى مقدَّرة،[2] وفي: متعلّقةٌ بالمقدّرة لأن فيها معنى الفعل، أيِ: الذي هو مشهور. انتهى. والأَولى أن يكون المعنى: هو ملازم لحالة واحدة في سرّ وإعلان. وقدّر أبو عليّ[3] «مَن» هذه تمييزًا والفاعلُ مستتر.

وقد أُجيز في قوله تعالى[4]: ﴿وهُوَ اللهُ في السَّماواتِ وفي الأرضِ﴾ تعلُّقُه باسم الله ـ تعالى ـ وإن كان عَلَمًا، على معنى: وهو المَعبود أو وهو المسمَّى بهذا الاسم، وأجيز تعلُّقُه بـ ﴿يَعلَمُ﴾ وبـ ﴿سِرَّكُم﴾ و﴿جَهرَكُم﴾، وبخبرٍ محذوف قدّره الزمخشري بـ «عالِمٌ».[5] ورُدَّ الثاني بأن فيه تقديمَ معمول المصدر وتنازُعَ عاملين في متقدِّم، وليس بشيء لأن المصدر هنا ليس مقدَّرًا بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نحوُ[6]: ﴿بِالمُؤمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾، والظرفُ متعلّق بأحد الوصفين قطعًا فكذا هنا. ورَدّ أبو حيّان[7] الثالثَ بأن «في» لا تدلّ على «عالِم» ونحوِه من الأكوان الخاصّة، وكذلك[8] رَدّ على تقديرهم في[9]﴿فطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾: مُستقبِلاتٍ لعدّتهنّ. وليس بشيء لأن الدليل ما جرى في [آخِر][10] الكلام من ذكر العِلم فإن بعده/ ١٧٩ «يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهرَكُم» وليس الدليلُ حرفَ الجرّ، ويقال له: إذا كنتَ تُجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدمِ ما يسدّ مَسدَّه فكيف تمنعه مع وجود ما يسدّ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلَق لوجوب الحذف لا لجوازه.

---

(١) مضى تحت الرقم ٦١٢. وانظر شرح الكافية الشافية ص ١١٠٩.

(٢) الأَولى أن المحذوف مبتدأ والظاهر خبره كما في: على أيُّهم أفضلُ. وفي: متعلقة بالخبر.

(٣) انظر كتاب الشعر ص ٣٨١.

(٤) الآية ٣ من سورة الأنعام: ﴿وهُوَ اللهُ في السَّماواتِ وفي الأرضِ، يَعلَمُ سِرَّكُم وجَهرَكُم ويَعلَمُ ما تَكسِبُونَ﴾، وما بعدُ هو منها في المواضع الثلاثة.

(٥) الكشاف ١: ٤٩٥.

(٦) الآية ١٢٨ من سورة التوبة: ﴿لَقَد جاءَكُم رَسُولٌ مِن أنفُسِكُم، عَزِيزٌ علَيهِ ما عَنِتُّم حَرِيصٌ عَلَيكُم بِالمُؤمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾.

(٧) البحر المحيط: ٤: ٧٣.

(٨) البحر المحيط ٨: ٢٨١. ط: وكذا.

(٩) الآية ١ من سورة الطلاق: ﴿إذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾.

(١٠) تتمة من ن.

٥ ـ ومثال التعلُّق بالمحذوف[١]: ﴿وإلَى ثَمُودَ أخاهُم صالِحًا﴾ بتقدير «وأرسَلْنا»،[٢] ولم يتقدّم ذِكر الإرسال ولكنْ ذِكر النبيّ والمُرسَل إليهم يدلّ على ذلك، ومثلُه[٣]: ﴿في تِسع آياتٍ إلَى فِرعَونَ﴾، فـ«في وإلى» متعلقان بـ«اذهبْ»[٤] محذوفًا،[٥]﴿وبالوالِدَينِ إحسانًا﴾ أي: وأحسِنوا بالوالدَينِ إحسانًا مثلَ[٦]: ﴿وقَد أحسَنَ بي﴾، أو ووصَّيناهم[٧] بالوالدَينِ إحسانًا مثلَ[٨]: ﴿ووَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ حُسنًا﴾، ومنه باءُ البَسمَلة.[٩]

هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟

مَن زعم أنه[١٠] لا يدلّ على الحَدَث منع من ذلك ـ وهم المبرّد فالفارسي فابن جنّي فالجُرجاني فابن بَرهان ثمّ الشَّلَوبينُ ـ[١١] والصحيحُ أنها كلَّها دالّة عليه إلّا: ليسَ.[١٢] واستُدِلّ لِمُثبِتِي[١٣] التعلُّق بقوله تعالى[١٤]: ﴿أكانَ لِلنّاسِ عَجَبًا أنْ أوحَينا﴾؟ فإنّ اللام لا تتعلّق بـ«عَجبًا» لأنه مَصدر مؤخّر، ولا بـ«أوحَينا» لفساد المعنى ولأنه صلة لـ«أنْ» ـ وقد مضى عن قريب أنّ المصدر الذي ليس في تقدير حرفٍ موصول وصلتِه[١٥] لا يمتنع التقديم عليه ـ ويجوز أيضًا أن تكون متعلّقة بمحذوف هو

(١) الآية ٧٣ من سورة الأعراف. وقد تقدم ذكر الإرسال في الآية ٥٩ فلا تقدير هنا. انظر المفصل ص ٥٧١ و٥٧٣ ـ ٥٧٤.

(٢) الأولى أن الجار والمجرور: معطوفان على «إلى قوم» في الآية ٥٩، ولا حاجة إلى الربا في الإعراب.

(٣) الآية ١٢ من سورة النمل: ﴿وأدخِلْ يَدَكَ في جَيبِكَ تَخرُجْ بَيضاءَ مِن غَيرِ سُوءٍ، في تِسعِ آياتٍ إلَى فِرعَونَ وقَومِهِ﴾. وليست «في» عند صاحب المعجم مع إيراد ابن هشام «في وإلى» بعد.

(٤) يعني: تعلُّق «إلى»، أمّا «في» فتتعلّق بحال محذوفة عن فعل: اذهب. وعدم التقدير بالربا الإعرابي أولى، وفي: للتبعيض بمعنى «من» تتعلق بحال ثانية محذوفة عن: يدك، لئلّا تكون الآيات عشرًا، وإلى: تتعلق بحال محذوفة عن «تسع». المفصل ص ١٣٧٧.

(٥) الآية ٣٦ من سورة النساء: ﴿واعبُدُوا اللهَ ولا تُشرِكُوا بِهِ شَيئًا، وبِالوالِدَينِ إحسانًا﴾.

(٦) الآية ١٠٠ من سورة يوسف.

(٧) ط: أو وصيناهم.

(٨) الآية ٨ من سورة العنكبوت.

(٩) البسملة أي: قولك: بسمِ الله الرحمن الرحيم.

(١٠) يعني أن الفعل الناقص.

(١١) انظر المقتضب ٤: ٨٧ وشرح التسهيل ١: ٣٣٨ والتوطئة للشلوبين ص ٢٢٤ والكتاب ١: ٢٦٤.

(١٢) ذكر الرضيّ أن «ليس» تدل على الحدث أيضًا وهو الانتفاء. شرح الكافية ٢ ٢٩٠.

(١٣) ب: «لمثبت». وزاد هنا في ش وط: ذلك.

(١٤) الآية ٢ من سورة يونس: ﴿أكانَ لِلنّاسِ عَجَبًا أن أوحَينا إلَى رَجُلٍ مِنهُم أن أنذِرِ النّاسَ﴾؟

(١٥) ط: «ولا صلته». ق وب: «ليس في التقدير حرفَ موصول وصلتَه».

حالٌ مـن «عَجبًـا» على حـدّ قوله:[١]

٨٠٢ ـ لِـمَـيّـــةَ مُـوحِـشًـــا طَـلَـــلُ

هل يتعلّقان بالفعل الجامد؟[٢]

زعم الفارسي في قوله:[٣]

٨٠٣ ـ ونِـعمَ مَزكأُ مَـن ضـاقَت مَذاهِبُـهُ! ونِـعــمَ مَـن هُـوَ فـي سِـرٍّ وإعــلانِ!

أنّ مَن: نكرة تامّة تمييز لفاعل «نِعمَ» مستترًا كما قال هو[٤] وطائفة في «ما» من نحو:[٥]﴿فنِعِمّا هِيَ﴾! وأنّ الظرف[٦] متعلّق بـ «نِعمَ»، وزعم ابن مالك[٧] أنها موصولةٌ فاعلٌ وأنّ هُوَ: مبتدأ خبرُه «هُوَ» أُخرى مقدّرة على حدّ:[٨]

٨٠٤ ـ وشِعرِي شِـعرِي

وأنّ الظرف متعلّق بـ «هُوَ» المحذوفة لتضمُّنها معنى الفعل، أي: ونِعم الذي هو باقٍ على ودّه في سرّه وإعلانه! وأنّ المخصوص محذوف أي: بِشرُ بن مروان. وعندي أن يقدَّر المخصوص «هُوَ»[٩] لتقدُّم ذِكر «بِشرٍ» في البيت قبله وهو:[١٠]

وكَـيـــفَ أرهَـــبُ أمْـــرًا أو أُراعُ بِـهِ، وقَـد زَكَـأْتُ إلَـى بِـشـرِ بـنِ مَـروانِ؟

فيبقى التقدير حينئذ: مَن[١١] هُوَ هُوَ هُوَ!

---

(١) مضى تحت الرقم ١٣٢. وزاد آخرَه في ق وب: «قديم». وهو في بيت من الوافر تمامه:

لِـمَيّـــةَ مُـوحِـشًـــا طَـــلَلٌ قَدِيـمُ عَـفـــاهُ كُـــلُّ أسـحَمَ مُستَدِيــمُ

وهو لكثير عزة في ديوانه ص ٥٣٦. وانظر شرح التصريح على التوضيح ١: ٥٨٤.

(٢) هذا العنوان مع ما تحته سقط من ب وش.

(٣) مضى تحت الرقم ٦١٢. والشاهد في الشطر الثاني. وانظر كتاب الشعر ص ٣٨١.

(٤) الحجة ٢: ٣٩٩.

(٥) الآية ٢٧١ من سورة البقرة: ﴿إنْ تُبدُوا الصَّدَقاتِ فنِعِمّا هِيَ﴾!

(٦) يعني حرف الجر: في.

(٧) شرح الكافية الشافية ص ١١٠٩.

(٨) مضى تحت الرقم ٦١٣.

(٩) كذا، وهذا التقدير يكون في الشطر الأوّل وحده فلا يرد في الثاني، لأنه معطوف على الأول فالتقدير في الثاني فقط: مَن هو هو.

(١٠) زكأت: لجأت. وفي الأصل: رَكَنتُ.

(١١) سقطت من ق وط، وقد ذكرنا وجه الصواب فيما زعمه ابن هشام من الربا الإعرابي.

هل يتعلّقان بأحرُف المعاني؟

المشهور منعُ ذلك مطلقًا وقيل بجوازه مطلقًا،[١] وفصّل بعضهم فقال: «إن كان[٢] نائبًا عن فعل حُذف جازَ ذلك على سبيل النيابة[٣] لا الأصالة، وإلّا فلا». وهو قول أبي عليّ وأبي الفتح[٤] زعما في نحو «يا لَزَيدٍ» أنّ اللام متعلِّقة بـ «يا»، بل قالا في «يا عبدَ الله»: إنّ النصب بـ «يا». وهو نظير قولهما في قوله:[٥]

٨٠٥ ـ أبـا خُـراشـةَ، أمّـا أنـتَ ذا نَـفَـرٍ

: إنّ «ما» الزائدةَ هي الرافعةُ الناصبةُ لا «كان» المحذوفةُ. وأمّا الّذين قالوا بالجواز مطلقًا فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله عنه:[٦]

٨٠٦ ـ وما سُعادُ، غَداةَ البَينِ إذ رَحَلُوا، إلّا أغَنُّ غَضِيضُ الطَّرفِ مَكحُولُ

: غداةَ البين: ظرفٌ للنفي، أي: انتفى كونُها في هذا الوقت إلّا كأغنَّ.

وقال ابن الحاجب في:[٧] ﴿ولَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ إذْ ظَلَمتُم﴾: إذ: بدل من اليوم، واليومَ: إمّا ظرفٌ للنفع المنفيّ وإمّا لِما في «لن» من معنى النفي، أي: انتفى في هذا اليوم النفعُ. فالمنفيّ نفعٌ مُطلق، وعلى الأوّل نفعٌ مقيَّدٌ بـ «اليومَ». وقال أيضًا: إذا قلتَ: «ما ضربتُه للتأديب» فإن قصدتَ نفيَ ضربٍ معلَّلٍ بالتأديب/ ١٨٠ فاللام متعلّقة بالفعلِ [المنفيِّ][٨] والمنفيُّ ضربٌ مخصوص، وللتأديب:[٩] تعليل للضرب المنفيّ، وإن قصدتَ نفيَ الضرب على كلّ حال فاللام متعلّقة بالنفيِ والتعليلُ له، أي: أنّ انتفاء الضرب كان لأجل التأديب لأنه قد يؤدَّب بعضُ الناس بترك الضرب. ومثله في التعلّق بحرف النفي: ما أكرمتُ المسيءَ لتأديبه، وما أهنتُ المحسنَ لمكافأته، إذ لو عُلّق هنا[١٠] بالفعل

---

(١) الخلاف شكليّ كما سترى بعدُ.

(٢) أي: حرف المعنى.

(٣) ط: على طريق النيابة.

(٤) كتاب الشعر ص ٦٢ والخصائص ٢: ٣٤١ وشرح الجمل ٢: ١٠٩.

(٥) مضى تحت الرقم ٤٤.

(٦) البيت في ديوانه ص ٦. والغداة: الصباح. والأغن: ظبي في صوته غنة. وغضيض الطرف: فاتر النظر.

(٧) الآية ٣٩ من سورة الزخرف: ﴿ولَن يَنفَعَكُمُ اليَومَ ـ إذ ظَلَمتُم ـ أنَّكُم في العَذابِ مُشتَرِكُونَ﴾ والأمالي ١: ٤١ و١٢٣ ـ ١٢٤.

(٨) تتمة من ن.

(٩) في الأصل: والتأديب.

(١٠) ط: «هذا». وسقط «إذ» من ب. وزعمُ فساد المعنى حين التعليق بالفعل مردود، لأن المعنى يكون: إكرام المسيء لأجل تأديبه مَنفيّ، ومضمونه كمضمون التعليق بالحرف، أي: انتفى إكرام المسيء لأجل تأديبه.

فسد المعنى المراد. ومن ذلك قوله تعالى[١]: ﴿ما أنتَ بِنِعْمةِ رَبِّكَ بِمَجنُونٍ﴾ الباءُ[٢] متعلّقة بالنفي، إذ لو عُلّقتْ بـ «مَجنون» لأفاد نفيَ جنونٍ خاصّ، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله ـ تعالى ـ وليس في الوجود جنونٌ هو نعمة ولا المراد نفيُ جنون خاصّ. انتهَى ملخصًا، وهو كلام بديع.[٣] إلّا أنّ جُمهور النحويّين لا يوافقون على صحّة التعلُّق بالحروف،[٤] فينبغي على قولهم أن يقدَّر أنّ التعلُّق بفعلٍ دلّ عليه النافي، أي: انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرتُ في شرحي لقصيدة كعب[٥] أنّ المختار تعلّقُ الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمّنه البيت. وذلك على أنّ الأصل: وما كسُعادَ إلّا ظبيٌ أغنُّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة لئلّا يكون الظرف متقدّمًا في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه. وهذا الوجه هو اختيار ابن عَمرونٍ. وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعملَ في الحال في نحو قوله:[٦]

٨٠٧ ـ كأنَّ قُلُوبَ الطَّيرِ، رَطبًا ويابِسًا لَدَى وَكرِها، العُنّابُ والحَشَفُ البالِي

مع أنّ الحال شبيهةٌ بالمفعول به فعمله[٧] في الظرف أجدرُ. فإن قلتَ: لا يلزم من صحّة إعمال المذكورِ[٨] إعمال المقدَّر لأنه أضعف، قلتُ: قد قالوا: «زيدٌ زُهَيرٌ شِعرًا وحاتِمٌ جُودًا»، وقيل في المنصوب فيهما:[٩] إنه حال، أو تمييز وهو الظاهر. وأيًّا كان فالحُجّة قائمة به. وقد جاء أبلغُ من ذلك، وهو إعماله في حالَينِ، وذلك في قوله:[١٠]

٨٠٨ ـ تُعَيِّرُنا أنَّنا عالةٌ، ونَحنُ صَعالِيكَ أنتُم مُلُوكا

إذ المعنى: تُعيّرُنا أنّنا فقراءُ، ونحن في حال صَعلَكَتِنا مِثلُكم في حال مُلكِكم. فإن قلتَ: قد أوجبتَ في بيت

(١) الآية ٢ من سورة القلم.
(٢) يعني الباء في: بنعمة.
(٣) بل يَرِدُ عليه أن الجنون في أيّام الفتن هو نعمة. وينتهي هنا الخرم في خ.
(٤) ط: بالحرف.
(٥) زاد هنا في ط: «رضي الله ـ تعالى ـ عنه». وانظر شرح بانت سعاد ص ١١.
(٦) مضى تحت الرقم ٤٠١.
(٧) في الأصل: «شبيه بالمفعول به فيعمل» أي: فأن يعمل.
(٨) زاد هنا في ط: صحة.
(٩) في الأصل: منهما.
(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٢٩. والعالة: المحتاجون إلى غيرهم، جمع عائل. والصعاليك: جمع صُعلوك. وهو الفقير. والتفسير للبيت جيد لا إشكال فيه لولا تمشكل ابن هشام وأمثاله. ط: في الحالين وذلك في قوله.

كعب رضي الله عنه[١] أن يكون من عكس التشبيه لئلّا تتقدّم[٢] الحال على عاملها المعنوي.[٣] فما الذي سوّغ تقدُّم «صعاليك» هنا عليه؟ قلتُ: سوّغه الّذي سوّغ تقدُّمَ «بُسرًا» في «هذا بُسرًا أطيبُ منه رُطَبًا»، وإن كان معمولُ اسم التفضيل لا يتقدّم عليه في نحو «هو[٤] أكفؤُهم ناصرًا»، وهو خشية اختلاط المعنى. إلّا أنّ هذا مطّرد ثَمَّ لِقوّة التفضيل، ونادرٌ هنا لضعف حرف التشبيه.

وهذا الذي ذكرتُه في البيت أجودُ ما قيل فيه، وفيه قولان آخَران: أحدُهما ذكره السخاوي في كتاب «سِفر السعادة»،[٥] وهو أنّ «عالة» من: عالني الشيء إذا أثقلني، وملوكًا: مفعول أي: أنّا[٦] نُثقِلُ الملوك بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم[٧] أي: مثلُكم في هذا الأمر. فالإخبار هنا مثلُه في[٨]: ﴿وأزواجُهُ أُمَّهاتُهُم﴾، والثاني قاله الحريري[٩] وقد سُئل عن البيت، وهو أنّ التقدير: أنّا[١٠] عالةٌ صعاليكَ [مُلوكًا][١١] نحن وأنتم. وقد خُطِّئ في ذلك وقيل: إنه كلام لا معنى له.

وليس كذلك بل هو متّجه على بُعد فيه،[١٢] وهو أن يكون صعاليكَ: مفعولَ عالة، أي: أنّا نعول صعاليكَ.[١٣] ويكون نحن: توكيدًا لضمير «عالة»، وأنتم: توكيد لضمير مستتر في «صعاليك»،[١٤] وحصل

---

(١) ط: كعب بن زهير.

(٢) فيما عدا ب: يتقدم.

(٣) كذا، والصواب: لئلّا يتقدّم الظرف على عامله المعنوي، وإن كانت الحال وشِبه الجملة من واد واحد.

(٤) ط: لهو.

(٥) هو شرح المفصل للزمخشري اسمه: سفر السعادة وسفير الإفادة. كشف الظنون ص ٩٩١.

(٦) ط: أننا.

(٧) وصعاليك: حال من «نحن» قدّمت على «أنتم» وعاملها المعنوي، أي: نحن كأنتم صعاليكَ مُلوكًا.

(٨) الآية ٦ من سورة الأحزاب: ﴿النَّبِيُّ أَولَى بِالمُؤمِنِينَ مِن أنفُسِهِم، وأزواجُهُ أُمَّهاتُهُم﴾.

(٩) انظر شرح أبيات المغني ٦: ٣٢٩.

(١٠) ط: «إنا» هنا وفيما بعد.

(١١) زيادة في عبارة الحريري قيل: إنها صفة لصعاليك. انظر شرح أبيات المغني ٦: ٣٣١. والقول مردود، والأولى أن التقدير: نُثقِلُ الملوكَ أنتم ونحن في حالة الصعلكة. وفي ذلك تقديم المعطوف وحرف العطف على المعطوف عليه للضرورة.

(١٢) البعدُ هو عطف توكيد على آخر مع اختلاف المتبوع. حاشية الدسوقي ٢: ٩٣.

(١٣) التقدير: نُطعِمُ نحن [توكيدًا للضمير في «عالة» لا لضمير «عالة»] صعاليكَ هم أنتم في حال ملككم. فالواو زائدة لوصل التوكيد بمؤكَّده المضمر في: عالة، وليست مُقَدَّمة كما زعم الدسوقي والمحشّي. فملوكًا كما ذكرنا: حال من الضمير «أنتم» لا من ضمير: عالة.

(١٤) التقدير: نُطعِمُ نحن صعاليكَ هم أنتم في حال ملككم. والحال هنا تستوجب تأخير الواو كما ذكر الدسوقي، أي: نحن صعاليكَ وأنتم ملوكًا. وهو يقتضي أن أنتم: معطوف على الضمير في صعاليك وليس توكيدًا له.

في البيت تقديم وتأخير للضرورة،[١] ولم يتعرّض لقوله: «ملوكا»، وكأنه عنده حال من ضمير: عالة. والأَولى على قوله أن يكون صعاليك: حالًا من محذوف/ ١٨١ أي: نعولُكم صعاليكَ، ويكون الحالان بمنزلتهما في: لقيته مُصعِدًا مُنحدِرًا ـ فإنهم نصّوا على أنه يكون الأوّل للثاني والثاني للأوّل[٢] لأنّ فصلًا أسهل من فصلين ـ ويكون أنتم: توكيدًا للمحذوف[٣] لا لضمير «صعاليك» لأنه ضمير غَيبة. وإنّما جوّزناه أوّلًا لأنّ الصعاليك هم المخاطَبون فيُحتمل كونُه راعَى المعنى.[٤]

ذِكرُ ما لا يتعلّق من حروف الجرّ

يُستثنَى من قولنا: «لا بدّ لحرف الجرّ من متعلَّق» ستةُ أُمور:

أحدُها: الحرف الزائد كالباء و«مِن» في[٥]: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾! ﴿هَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ﴾؟ وذلك لأن معنى التعلُّق الارتباطُ المعنويّ، والأصل أن أفعالًا قصُرت عن الوصول إلى الأسماء فأُعينت على ذلك بحروف الجرّ، والزائدُ إنما دخل في الكلام تقويةً له وتوكيدًا ولم يدخل للربط. وقولُ الحَوفي: «إنّ الباء في:[٦]﴿أَلَيسَ اللهُ بأَحكَمِ الحاكِمِينَ﴾؟ متعلِّقةٌ» وهَمُ.[٧] نعم يصحّ في اللام المُقوِّية أن يقال: إنها متعلِّقة بالعامل المُقوَّى نحو[٨]: ﴿مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم﴾ و﴿فَعّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ و﴿إِنْ كُنتُم لِلرُّؤيا تعبُرُونَ﴾ لأنّ التحقيق أنها ليست زائدةً مَحضة[٩] لِما تُخُيِّلَ في العامل من الضعف الذي نزّله منزلة القاصر، ولا مُعدِّيةً مَحضة لاطّراد صحّة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتَين.[١٠]

---

(١) التقديم هو جعل الواو قبل «نحن» وحقها قبل: أنتم، والتأخير هو الفصل بين «عالة» ومفعوله: صعاليك.

(٢) أي: نعول نحن صعاليكَ أنتم. وهذا يقتضي أن يكون اللفظ: وأنتم.

(٣) يعني مفعول الفعل المقدر: نعولكم.

(٤) زاد هنا في ن: والله أعلم.

(٥) الآيتان: ٤٣ من سورة الرعد و٣ من سورة فاطر: ﴿هَل مِن خالِقٍ غَيرُ اللهِ يَرزُقُكُم مِنَ السَّماءِ والأرضِ﴾؟ والحرف الزائد عند النحاة هو بدل من تكرار الجملة التي هو فيها للتوكيد، فإن كان في الجملة زائدان فهي مكررة مرتين أيضًا.

(٦) الآية ٨ من سورة التين.

(٧) قول الحوفي سبقه إليه خلف في مقدمته النحوية. ط: وهْمٌ.

(٨) الآيات: ٩١ من سورة البقرة: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: آمِنُوا بِما أنزَلَ اللهُ، قالُوا: نُؤمِنُ بِما أُنزِلَ علَينا. ويَكفُرُونَ بِما وَراءهُ وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم﴾ و١٠٧ من سورة هود: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعّالٌ لِما يُرِيدُ﴾ و٤٣ من سورة يوسف: ﴿يا أَيُّها المَلأُ، أفتُونِي في رُؤيايَ، إن كُنتُم لِلرُّؤيا تَعبُرُونَ﴾.

(٩) زاد هنا في ط: بل.

(١٠) يضاف إلى الأمور الستة التي ذكرها ابن هشام فيما لا يتعلق: أن الجار والمجرور لا يعلقان أيضًا إذا نابا عن الفاعل أو كانا تابعين في عطف أو بدل أو توكيد، أو في محل نصب على الاستثناء. وكذلك حكم الظرف. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٢ ـ ٣٤٤. وفيما عدا الأصل ون: منزلتين.

الثاني: «لعلّ» في لغة عُقيل لأنّها بمنزلة الحرف الزائد - ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء[١] بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية -؟ قال:[٢]

٨٠٩ - لَعَلَّ أبِي المِغوارِ مِنكَ قَرِيبُ

ولأنّها لم تدخل لتوصيل عامل بل لإفادة معنى التوقُّع كما دخلت «ليتَ» لإفادة[٣] التمنّي، ثم إنهم جرّوا بها مَنبَهةً على أن الأصل في الحروف المختصّة بالاسم أن تعمل الإعراب المختصّ[٤] به كحروف الجرّ.

الثالث: «لَولا» فيمَن قال: «لَولايَ ولَولاكَ ولَولاهُ»، على قول سيبويه: «إنّ لَولا: جارّةٌ للضمير». فانها أيضًا بمنزلة «لعلّ» في أنّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء، فإنّ[٥] «لَولا» الامتناعيةَ تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أنّ «لَولا» غيرُ جارّة وأنّ الضمير بعدها مرفوعٌ ولكنّهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع كما عكسوا في قولهم: ما أنا كأنتَ. وهذا كقوله في «عسايَ». ويردّهما أنّ نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبَت في الكلام في المنفصل،[٦] وإنّما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كونِ المنوب عنه منفصلًا وتوافقِهما في الإعراب وكونِ ذلك في الضرورة كقوله:[٧]

٨١٠ - ألّا يُجاوِرَنا إلّاكِ دَيّارُ

وعليه خرّج أبو الفتح قولَه:[٨]

٨١١ - نَحنُ بِغَرسِ الوَدِيِّ أعلَمُنا ... مِنّا بِرَكضِ الجِيادِ في السُّدَفِ

فادّعى أن «نا» مرفوع[٩] مؤكِّد للضمير في «أعلمُ» وهو نائب عن «نحن»[١٠] ليتخلّص بذلك من الجمعِ بين

---

(١) ومجرور الحرف غير الزائد هو في محل نصب لأنه كالمفعول فيه. ط: «على الابتداء».

(٢) مضى تحت الرقم ٥٢٥.

(٣) زاد هنا في ط: معنى.

(٤) تحتها في الأصل بقلم آخر: أي: الجرّ.

(٥) ط: وإن.

(٦) ط: إنما ثبتت في المنفصل.

(٧) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٣٣ وصدره:

وما نُبالي، إذا ما كُنتِ جارَتَنا،

وديّار أي: أحد.

(٨) البيت لسعد القرقرة في شرح أبيات المغني ٦: ٣٣٦. والوديّ: صغار النخل. والسدف: الظلمات، جمع سُدفة.

(٩) يعني أن الضمير المتصل في «أعلمنا» في محل رفع، وهو نائب عن الضمير المستتر في: أعلم.

(١٠) أي: المستتر في: أعلم.

إضافة «أفعَل» وكونِه بـ«مِن». وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتّى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: «رُبَّ» في نحو: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقِيتُه أو لقِيتُ، لأن مجرورها مفعولٌ في الثاني، ومبتدأٌ في الأوّل أو مفعول على حدّ: زيدًا ضربتُه، ويقدَّر الناصب بعد المجرور[١] لا قبل الجارّ لأنّ «رُبّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلتْ في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل لا لتعدية عاملٍ. هذا قول الرمّاني وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعَدٍّ. فإن قالوا: «إنها عدَّتِ العاملَ المذكورَ» فخطأٌ لأنه يتعدَّى بنفسه ولاستيفائه معمولَه في المثال الأوّل، وإن قالوا: «عدّت/ ١٨٢ محذوفًا تقديره: حصَلَ أو نحوُه»، كما صرّح[٢] جماعة ففيه تقدير ما[٣] معنى الكلام مُستغنٍ عنه ولم يُلفَظ به في وقت.

الخامس: كافُ التشبيه، قاله الأخفش وابن عُصفور مستدلَّين بأنه إذا قيل: «زيدٌ كعمرٍو»[٤] فإنْ كان المتعلَّق «استقرّ» فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف نحو «في» مِن نحو[٥]: زيدٌ في الدارِ، وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف ـ وهو «أشبَهَ» ـ فهو متعدٍّ بنفسه[٦] لا بالحرف. والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعةِ في موضع الخبرِ ونحوِه تدلّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء، وهو خَلا وعَدا وحاشا، إذا خفضْنَ فإنهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلْن عليه كما أنّ «إلّا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الّذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم. ولو صحّ أن يقال: «إنها متعلّقة» لصحّ ذلك في: إلّا. وإنما خُفض بهنّ المستثنى ولم يُنصب كالمستثنى بـ«إلّا» لئلّا يزول الفرق بينهنّ أفعالًا وأحرُفًا.

حُكمهما بعد المَعارف والنكرات

حُكمهما بعدهما[٧] حُكم الجُمل، فهما صفتان في نحو: رأيتُ طائرًا فوق غُصن أو على غُصن، لأنهما بعد نكرة مَحضة، وحالان في نحو: رأيتُ الهلالَ بين السّحاب أو في الأُفُق، لأنهما بعد مَعرفة مَحضة، ومحتمِلان[٨] في نحو: يُعجبُني الزهرُ في أكمامه والثمرُ على أغصانه، لأن المُعرَّف الجنسي كالنكرة، وفي نحو:[٩] هذا ثمرٌ يانعٌ على أغصانه، لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة.

---

(١) زاد هنا في ط: به.

(٢) زاد هنا أيضًا في ط: به.

(٣) ط: لما.

(٤) ط: كعمرٍو.

(٥) سقطت من ط.

(٦) يعني أن الفعل «أشبهَ» لا «أشبهُ» كما زعم المحشّي يتعدّى إلى المفعول به. في الأصل: في نفسه.

(٧) يعني: بعد المعارف والنكرات.

(٨) زاد هنا في ط: لهما.

(٩) يعني: ومحتمِلان أيضًا في نحو.

حُكم المرفوع بعدهما

إذا وقع بعدهما مرفوع فإنْ تقدّمهما نفيٌ أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحبُ خبرٍ أو حالٍ،(١) نحو: ما في الدار أحدٌ، و أفي الدار زيدٌ، ومررتُ برجل معه صقرٌ، وجاء الّذي في الدار أبوه، وزيدٌ عندك أخوه، ومررتُ بزيد عليه جُبّةٌ، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب: أحدُها: أنّ الأرجح كونُه مبتدأً مُخبَرًا عنه بالظرف أو المجرور ويجوز كونه فاعلًا، والثاني: أن الأرجح كونُه فاعلًا ـ واختاره ابن مالك وتوجيهُه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير ـ والثالث: أنه يجب كونه فاعلًا. نقله ابن هشام(٢) عن الأكثرين.

وحيثُ أُعرب فاعلًا فهل عاملُه الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور لنيابتِهما عن «استقرّ» وقربِهما من الفعل لاعتمادهما؟ فيه خلافٌ والمذهب المختار الثاني بدليلين:(٣) أحدُهما امتناع تقديم الحال(٤) في نحو: زيدٌ في الدار جالسًا، ولو كان العامل الفعلَ لم يمتنع، ولقوله:(٥)

٨١٢ ـ فـإنَّ فُـؤادِي عِنـدَكِ الـدَّهـرَ أجـمَـعُ

فأكّد الضميرَ المستتر في الظرف، والضميرُ لا يستتر إلّا في عامله، ولا يصحّ أن يكون توكيدًا لضميرٍ محذوف(٦) مع الاستقرار لأنّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا لِاسمِ «إنَّ» على محلِّه من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحلِّ قد زال.(٧) واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف. وهذا تناقضٌ، فإنّ الضمير لا يستكنّ إلّا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو: في الدار أو عندك زيدٌ، فالجمهورُ يوجبون الابتداءَ والأخفشُ والكوفيّون يُجيزون الوجهين لأنّ الاعتماد عندهم ليس بشرط. وكذا(٨) يُجيزون في نحو «قائمٌ زيدٌ» أن يكون قائمٌ:(٩) مبتدأً، وزيدٌ: فاعلًا، وغيرُهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

---

(١) ط: حالٌ.

(٢) هو ابن هشام الخضراوي.

(٣) ط: لدليلين.

(٤) أي: على الجار والمجرور.

(٥) هذا هو الدليل الثاني، عطفًا على تقدير: أحدُهما امتناع والثاني كائن لقوله. والشاهد عجز بيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١١٨ وصدره في ن وحاشية الأصل:

فـإن يَـكُ جُـثـمـانِـي بـأرضٍ سِـواكُـمُ

ط: بأرضٍ.

(٦) ش: توكيد الضمير محذوفًا.

(٧) يعني أن الطالب للمحل هو الابتداء زال بدخول: إنّ.

(٨) ط: ولذا.

(٩) سقطت من ط. واسم الفاعل عند الكوفيين هو فعل دائم.

تنبيهات:

١ ـ يَحتمل[١] قولُ/ ١٨٣ المتنبّي يذكرُ دار المحبوب:[٢]

٨١٣ ـ ظِلْتُ بِها تَنطَوِي علَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ، فَوقَ خِلبِها يَدُها

أن تكون اليد فيه[٣] فاعلة بـ «نَضيجة» أو بالظرف أو بالابتداء، والأوّل أبلغُ لأنّه أشدّ للحرارة. والخِلب: زيادةُ الكبِد أو حِجابُ القلب أو ما بين الكبِد والقلب. وأضاف اليد إلى الكبِد للملابسة بينهما لأنهما[٤] في الشخص.

٢ ـ ولا خلاف في تعيُّن الابتداء في نحو: في داره زيدٌ، لئلّا يعود الضمير على مؤخَّر[٥] لفظًا ورتبة. فإن قلتَ: «في داره قيامُ زيد» لم يُجِزها الكوفيّون البتّةَ،[٦] أمّا على الفاعليّة فلِما قدّمنا، وأمّا على الابتدائية فلأنّ الضمير لم يعُد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحِقُّ للتقديم إنّما هو المبتدأ. وأجازها[٧] البصريّون على أن يكون المرفوع مبتدأً لا فاعلًا لِقولِهم:[٨] في أكفانه دَرَجُ الميِّتِ، وقولِه:[٩]

٨١٤ ـ بِمَسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أو نَجاتُهُ

وإذا كان الاسم في نيّة التقديم كان ما هو مِن تمامه كذلك.

٣ ـ والأرجح تعيُّنُ الابتدائية في نحو: هل أفضلُ منك زيدٌ؟ لأنّ اسم التفضيل لا يرفع الفاعلَ الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

٤ ـ ومن المُشكِل قولُه:[١٠]

---

(١) ط: الأول يحتمل.

(٢) البيت في ديوانه ١: ٢٩٤ وعجزه ليس في متن ش وهو ملحق بالحاشية. وظِلت: بقيتُ، أصله: ظَلِلْتُ، حذفت منه اللام الأولى للتخفيف ونقلت حركتها إلى ما قبلها. ط: «ظَلتُ». وفي ب بالكسر والفتح. وتنطوي: تنحني.

(٣) ش: «أن اليد فيه» لا «إن» كما زعم المحشّي.

(٤) خ وق وب: «بأنهما». ط: فإنهما.

(٥) ط: متأخّر.

(٦) لئلّا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

(٧) ط: وأجازه.

(٨) ط: كقولهم.

(٩) شطر بيت في شرح أبيات المغني ٦: ٣٤١. والمسعى: السعي في العمل. والهلك: الهلاك.

(١٠) مضى تحت الرقم ٤٠٢، وأقحم عجزه في ط وهو في حاشية الأصل:

إذا الدّاعِي المُثَوِّبُ قالَ: يا لا

٨١٥ ـ فخَيرٌ نَحنُ عِندَ النّاسِ مِنكُم

لأنّ قوله «نحن» إن قُدِّر فاعلًا لزم إعمالُ الوصف غيرَ معتمِد ولم يثبُت، وعملُ «أفعَل» في الظاهر في غير مسألة الكُحل وهو ضعيف، وإن قُدِّر مبتدأً لزم الفصل به وهو أجنبيٌّ بين «أفعَل» و«مِن»، وخرّجه أبو عليٍّ وتبعه ابن خروف على أنّ الوصف خبرٌ لـ«نحنُ» محذوفةً، وقدّر[1] «نحن» المذكورة توكيدًا للضمير في: أفعَل.

ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف

وهو ثمانية:

أحدُها: أن يقعا صفةً نحو[2]: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ﴾.

الثاني: أن يقعا حالًا نحو[3]: ﴿فخَرَجَ علَى قَومِهِ في زِينَتِهِ﴾. وأمّا قولُه سبحانه وتعالى[4]: ﴿فلَمّا رآهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ﴾ فزعم ابن عطيّة[5] أنّ «مُستقِرًّا» هو المتعلَّق الذي يقدَّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء[6] وغيرُه من أنّ هذا الاستقرار معناه عدمُ التحرُّك لا مُطلَقُ الوجود والحصول، فهو كون خاصٌّ.

الثالث: أن يقعا صلةً نحو[7]: ﴿ولَهُ مَن في السَّماواتِ والأرضِ، ومَن عِندَهُ لا يَستكبِرُونَ﴾.

والرابع:[8] أن يقعا خبرًا نحو: زيدٌ عندَكَ أو في الدار. وربّما ظهر في الضرورة، كقوله:[9]

٨١٦ ـ لَكَ العِزُّ، إن مَولاكَ عَزَّ، وإن يَهُنْ ... فأنتَ لَدَى بُحبُوحةِ الهُونِ كائنُ

وفي شرح ابن يعيش:[10] [أنّ متعلّق] الظرفِ الواقعِ خبرًا صرّح ابن جنّي بجواز إظهاره،[11] وعندي أنّه إذا

(١) ط: وقدّرت.

(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ ورَعدٌ وبَرقٌ﴾. والشاهد تعلق مِن بصفة: صيّب.

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص. وفي زينته: متعلقان بحال من ضمير الفاعل.

(٤) الآية ٤٠ من سورة النمل: ﴿فلَمّا رآهُ مُستَقِرًّا عِندَهُ قالَ: هذا مِن فَضلِ رَبِّي، لِيَبلُوَنِي﴾.

(٥) المحرر الوجيز ٤: ٢٦١.

(٦) التبيان ص ١٠٠٩.

(٧) الآية ١٩ من سورة الأنبياء.

(٨) سقطت الواو من ط.

(٩) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٦: ٣٤٢. والبحبوحة: الوسط. والهون: الهوان. ويجوز أن «كائن» اسم فاعل من مصدر «كان» الناقصة وهو خبر المبتدأ «أنت»، واسمه ضمير المخاطب وخبره محذوف يتعلق به: لدى.

(١٠) شرح المفصل ١: ٩٠. وما بين معقوفين ليس فيه وهو تتمة من ق وفي ط بدون: أنّ.

(١١) قال الشمنّي في المنصف: «هكذا وقع في نسخة المصنّف، وينبغي أن يقال: إظهار متعلَّقه». وهو مبني على سقوط ما بين معقوفين من النص في نسخته المنقولة عن إخراجة للمغني قديمة غير مصحّحة بزيادات المؤلف.

حُذف ونقل ضميرُه إلى الظرف لم يجز إظهارُه، لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا. فأمّا إن ذكرتَه أوّلًا فقلتَ: «زيدٌ استقرَّ عندَك» فلا يمنع منه مانع.[١] انتهَى، وهو غريب.

الخامس: أن يرفعا الإسمَ الظاهر نحو[٢]: ﴿أفي اللهِ شَكٌّ﴾؟ ونحو: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ﴾، ونحو: أعِندَك زيدٌ؟

والسادس: أن يُستعمل المتعلَّق محذوفًا في مَثَل أو شِبهه، كقولِهم لمن ذكر أمرًا قد تقادمَ عهدُه: «حينئذٍ، الآنَ»، أصله: كان ذلك حينئذٍ، واستمِعِ[٣] الآنَ، وقولِهم للمُعْرِس:[٤] «بالرِّفاء والبنِينَ»، بإضمار: أعرَستَ.

والسابع: أن يكون المتعلَّق محذوفًا على شريطة التفسير نحو: أيَومَ الجُمعة صُمتَ فيه؟ ونحو: بزيدٍ مررتُ به، عند من أجازه مستدلًّا بقراءة بعضهم[٥]: ﴿ولِلظّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم﴾. والأكثرون يوجبون/ ١٨٤ في ذلك[٦] إسقاطَ الجارِّ وأن يُرفعَ الاسم بالابتداء أو يُنْصبَ بإضمار «جاوزتُ» أو نحوِه. وبالوجهين[٧] قُرئ في الآية، والنصبُ قراءة الجماعة، ويرجِّحها العطف على الجملة الفعلية. وهل الأَولى أن يقدَّر المحذوف مضارعًا أي: «ويُعذِّبُ» لمناسَبة ﴿يُدْخِلُ﴾، أو ماضيًا أي: «وعَذَّبَ» لمناسَبة المفسِّر؟ فيه نظر،[٨] والرفعُ بالابتداء، وأمّا القراءة بالجرّ[٩] فمِن توكيد الحرف بإعادته داخلًا على ضميرِ ما دخل عليه المؤكَّد مثل: إنّ زيدًا إنّه فاضلٌ، ولا يكون الجارُّ والمجرور توكيدًا للجارّ والمجرور لأنّ الضمير لا يؤكِّد الظاهر لأنّ الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلًا من

(١) هنا ينتهي قول ابن يعيش، والحكمُ بالغرابة هو قول ابن هشام لا قول الشمني كما زعم المحشّي. ط: مانع منه.

(٢) الآيتان: ١٠ من سورة إبراهيم و١٩ من سورة البقرة، والشاهد في الثانية ظلماتٌ: فاعل لمعنى الاستقرار ضمن «فيه»، لا ما استعرضه المحشّي من وجوه لا صلة لها بالمسألة.

(٣) ط: واسمع.

(٤) المعرس: المتزوج. والرفاء: الالتئام. وهذا ممّا يقال في الجاهلية. انظر مجمع الأمثال ١: ١٠٠. والباء: للمصاحبة تتعلق بحال محذوفة عن الفاعل، لا بالفعل المحذوف كما هو ظاهر كلام المصنف.

(٥) الآية ٣١ من سورة الإنسان: ﴿يُدخِلُ مَن يَشاءُ في رَحْمتِهِ، والظّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم عَذابًا أَلِيمًا﴾، وما بعدُ هو منها. يعني تقدير: وأعدّ للظالمين. وزاد آخرَها في ط وحاشية ش: عَذابًا أَلِيمًا.

(٦) يعني المثال الثاني المذكور قبل. ط: في مثل ذلك.

(٧) يعني: بالرفع «والظّالِمُونَ» مبتدأ خبره الجملة بعده، وبالنصب: «والظّالِمِينَ» مفعول به لفعل: يعذّبُ.

(٨) فيه نظر أي: تردّدٌ بين الاحتمالين لوجود ما يناسب كلًّا منهما في السياق. وفيه نظر: جملةٌ في محل رفع خبر للمبتدأ المضمّن في الاستفهام قبلها على الحكاية، وأُقحمت واو في متن الأصل قبلها. وما منعه المصنّف بعدُ من توكيد الجار والمجرور والبدل منهما هو جائز عند بعض النحويين كما ذكر ابن هشام نفسه. والرفع: معطوف على «النصبُ».

(٩) أي: قراءة: وللظالمين.

الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرَد. وأمّا في الاشتغال فيقدَّر بحسَب المفسِّر، فيقدَّر الفعلُ في نحو: أيومَ الجمعة تعتكفُ(١) فيه؟ والوصفُ في نحو: أيومَ الجمعة أنت معتكفٌ فيه؟ والحقُّ عندي أنّه لا يترجّح تقديره اسمًا ولا فعلًا بل بحسَب المعنى كما سأبيّنه:

كيفيّة تقديره باعتبار المعنى

أمّا في القسَم فتقديره: أُقسِمُ، وأمّا في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو: يومَ الجمعة صمتُ فيه. واعلمْ أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنّه يجب ألّا يقدَّر مثلَ المذكور(٢) إذا حصل به(٣) مانع صِناعيٌّ كما في: زيدًا مررتُ به، أو معنويٌّ كما في: زيدًا ضربتُ أخاه، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأوّل تعديَ القاصر بنفسه، وفي الثاني خلافَ الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد فوجب أن يقدَّر «جاوزتُ» في الأوّل و«أهنتُ» في الثاني. وليس المانعان(٤) مع كلّ متعدٍّ بالحرف ولا مع كلّ سببيّ. ألا ترى أنه لا مانع في نحو: زيدًا شكرتُ له، لأنّ «شكَر» يتعدّى بالجارّ وبنفسه، وكذلك مسألة(٥) الظرف نحو: يومَ الجمعة صمتُ فيه، لأنّ العامل لا يتعدّى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنّه يتعدّى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: زيدًا أهنتُ أخاه، لأنّ إهانة أخيه إهانةٌ له بخلاف الضرب؟(٦)

وأمّا في المَثَل فيقدَّر بحسَب المعنى، وأمّا في البواقي نحو: زيدٌ في الدار، فيقدَّر كونًا مطلقًا ـ وهو كائنٌ أو مستقرٌّ ـ أو مضارعَهما(٧) إن أُريد الحال أو الاستقبال نحو: الصومُ اليومَ أو في اليوم، والجزاءُ غدًا / ١٨٥ أو في الغد، ويقدَّر «كانَ أو استقرَّ» أو وصفَهما(٨) إن أريد المُضيُّ. هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدًا قائمًا»: إنّ التقدير «إذ كان(٩)» إن أُريد المُضيُّ، أو «إذا كان» إن أُريد(١٠) المستقبلُ، ولا فرق.(١١) وإذا جهلتَ المعنى فقدِّرِ الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلِّها، وإن كانت حقيقته

(١) التقدير: «أنعتكف يومَ الجمعة»؟ وفي التالي: أمعتكفٌ يومَ الجمعة؟

(٢) يعني ألّا يقدَّر الواجبُ الحذف مثلَ المذكور. ط: مثلُ المذكور.

(٣) أغفل ذكر الخامس والسادس من الأنواع المذكورة قبل قليل لأن التقدير فيهما يكون بحسب المعنى.

(٤) يعني المانعين الصناعي والمعنوي. وفي حاشية ش هنا نصٌّ وقف النسخة سنة إحدى عشرة وألف.

(٥) سقطت من ش وط. وما منعه المصنِّف هنا هو جائز، تقول: صمتُ يومَ الجمعة صمتُ فيه.

(٦) هنا ينتهي الاستفهام الاستدلالي، وتقطيع النص عند المحشّي يفسد المراد.

(٧) العطف على: «كونًا»، أي: يقدَّر المتعلَّقُ مضارعَهما. ط: مضارعُهما.

(٨) العطف على محل «كان أو استقر» من النصب على الحالية. ط: أو وصفُهما.

(٩) زاد هنا في ن: قائمًا.

(١٠) زاد هنا في ط: به.

(١١) يعني: الحكمُ هو نفسه في هذا المثال والأنواع الخمسة المتقدمة قبل.

لحال. وقال الزمخشريُّ في:(١)﴿أفأنتَ تُنقِذُ مَن في النّارِ﴾؟: «إنّهم جُعلوا في النار الآنَ لتحقُّق الموعود به». ولا يلزم ما ذكره لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغُ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاصّ كـ «قائمٌ وجالسٌ» إلّا لِدليل،(٢) ويكون الحذف حينئذٍ جائزًا لا واجبًا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.(٣) وتوهَّمَ جماعة امتناعَ حذف الكون الخاصّ، ويبطله أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدمِ وجود معمول، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف، مع أنّه إمّا أن يكون هو الدليل أو مقوِّيًا للدليل؟ واشتراطُ النحويّين(٤) الكونَ المطلق إنّما هو لوجوب الحذف لا لجوازه.

وممّا يتخرّج على ذلك(٥) قولُهم: مَن لي بِكذا؟ أي: مَن يتكفَّلُ لي به؟ وقولُه تعالى(٦): ﴿فطَلِّقُوهُنَّ لِعِدّتِهِنَّ﴾ أي: مُستقبِلاتٍ لعِدّتهنّ. كذا فسّره جماعة من السّلف، وعليه عوّل الزمخشريُّ، وردّه أبو حيّانَ(٧) توهُّمًا منه أنّ الخاصّ لا يُحذَف، وقال:(٨) الصوابُ أن اللّام للتوقيت وأنّ الأصل: لاستقبال عِدّتهنّ، فحُذف المضافُ. انتهَى. وقد بيّنّا فساد تلك الشُّبهه.(٩) وممّا يتخرّج على التعلُّق بالكون الخاصّ قولُه تعالى(١٠): ﴿الحُرُّ بالحُرِّ والعَبدُ بِالعَبدِ والأُنثَى بِالأُنثَى﴾، التقدير: مَقتولٌ أو يُقتَل، لا كائنٌ، اللّهم إلّا أن تقدِّر مع ذلك مُضافَين أي: قتلُ الحُرِّ كائنٌ بقتلِ الحُرِّ، وفيه تكلُّف تقدير ثلاثة: الكونُ والمضافان،(١١) بل تقدير خمسة لأنّ كلًّا من المصدرين لا بدَّ له من فاعل. وممّا يُبعد ذلك أيضًا أنّك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدِّره مع المبتدأ إلّا بعد تمام الكلام، وإنّما حُسنُ الحذف أن يُعلم عند موضع تقديره نحو(١٢): ﴿واسألِ [القَريةَ]﴾. ونظير هذه الآية(١٣) قولُه

---

(١) الآية ١٩ من سورة الزمر: ﴿أفمَن حَقَّ علَيهِ كَلِمةُ العَذابِ أفأنتَ تُنقِذُ مَن في النّارِ﴾؟ وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٢) نحو قولك: «في دمشق» جوابًا لمن سألك: أين تُقيم اليوم؟

(٣) وكل منهما يسمّى لغوًا.

(٤) يعني: فيما تقدم من الأحكام.

(٥) أي: تقدير الكون الخاصّ لدليل.

(٦) الآية ١ من سورة الطلاق: ﴿إذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فطَلِّقُوهُنَّ لِعِدّتِهِنَّ﴾.

(٧) انظر الكشاف ٣: ٢٣٩ والبحر المحيط ٨: ٢٨١.

(٨) زاد هنا في ق وب: إنّ.

(٩) يعني: في الكلام على التعلق بما فيه رائحة الفعل.

(١٠) الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(١١) المضافان هما «قتلُ وقتلِ»، وأقحم المحشّي في التقدير باء بعد الواو.

(١٢) الآية ٨٢ من سورة يوسف. وليست «القرية» في الأصل.

(١٣) يعني آية البقرة.

تعالـى[(١)]: ﴿أَنَّ النَّفـسَ بالنَّفـسِ﴾ الآيـةَ، أي: أَنّ النفـسَ مَقتولةٌ بالنفس والعيـنَ[(٢)] مَفقـوءةٌ بالعين والأنفَ مَجـدوعٌ بالأنـف والأُذُنَ مَصلومـةٌ بـالأُذُن والسِّـنَّ مَقلوعـةٌ بالسـنِّ. هذا هو الأحسـنُ، وكذلـك الأرجح فـي قولـه تعالـى[(٣)]: ﴿الشَّـمسُ والقَمَرُ بِحُسـبانٍ﴾ أن يقدَّر: يَجريـانِ.[(٤)] فإن قـدَّرتَ الكونَ قـدَّرتَ مضافًا أي: جَرَيـانُ الشـمس والقمـر كائنٌ بحُسـبان.

وقـال ابـن مالـك في قولـه تعالـى:[(٥)] ﴿قُـل: لا يَعلَمُ مَـن فـي السَّـماواتِ والأرضِ الغَيـبَ إلّا اللهُ﴾: إنّ الظـرف[(٦)] ليـس متعلّقًا بالاسـتقرار لاسـتلزامه إمّا الجمعَ بيـن الحقيقة والمجاز فـإنّ الظرفيّة المسـتفادة من «فـي» حقيقـةٌ بالنسـبة إلـى غيـر الله ـ سـبحانه وتعالـى ـ ومجـازٌ بالنسـبة إليـه ـ تعالـى ـ وإمّا حمـلَ[(٧)] قراءة السـبعة علـى لغـة مرجوحـة،[(٨)] وهـي إبـدال المسـتثنى المنقطِـع كمـا زعـم الزمخشـريّ،[(٩)] فإنّـه زعـم أنّ الاسـتثناء منقطـعٌ. والمخلِّـص مـن هذيـن المحذورَين أن تقـدِّر:[(١٠)] قـلْ: لا يعلم مـن يُذكر في السـماوات والأرض. ومَـن جـوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمـة واحدة، واحتجَّ بقولِهم[(١١)]: «القلمُ أحد اللِّسـانَينِ» ونحـوِه، لـم يَحتـج إلى ذلـك. وفي الآية وجـهٌ آخَر، وهو أن تقـدِّر «مَن» مفعـولًا به، و«الغَيـبَ» بدلُ اشـتمال و«اللهُ» فاعلٌ والاسـتثناءُ مفرَّغ.[(١٢)]

تعيين موضع التقدير

الأصـل أن يقـدَّر مُقدَّمًـا عليهمـا كسـائر العوامـل مع معمولاتهـا، وقد يعـرِض ما يقتضـي ترجيح تقديـره مؤخَّـرًا ومـا يقتضي إيجابَـه. فـالأوّل[(١٣)] نحو: في الـدار زيـدٌ، لأنّ المحذوف هـو الخبر وأصله

(١) الآية ٤٥ من سورة المائدة: ﴿وكَتَبْنا علَيهِم فِيها أنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ، والعَينَ بِالعَينِ، والأنفَ بِالأنفِ، والأُذُنَ بِالأُذُنِ، والسِّنَّ بِالسِّنِّ، والجُرُوحَ قِصاصٌ﴾.

(٢) عند صاحب المعجم: «والعينُ»، وكذلك ما عُطف عليه.

(٣) الآية ٥ من سورة الرحمن.

(٤) تقدير الفعل يعني أن التعلق بحال محذوفة عن الفاعل لأن الباء للمصاحبة.

(٥) الآية ٦٥ من سورة النمل.

(٦) أي: الجار والمجرور: في السماوات.

(٧) ط: حملُ.

(٨) هي لغة بني تميم يقولون: ما في الدار أحد إلّا سيفٌ.

(٩) الكشاف ٢: ٤٥٨.

(١٠) خ وب وط: «يقدر» هنا وفيما بعد.

(١١) مجمع الأمثال ٢: ١٣٠.

(١٢) هذا آخر قول ابن مالك. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٠١. وتقطيع الكلام كما جاء عند المحشّي مخلّ بالمراد.

(١٣) أي: الترجيح. لكنه سيرجح التقديم في التنبيه التالي.

أن يتأخَّر عن المبتدأ، والثاني نحو: إنّ في الدار زيدًا، لأنّ «إنّ» لا يليها مرفوعُها. ويلزم مَن قدّر المتعلَّق فعلًا أن يقدِّره مؤخَّرًا في جميع المسائل، لأنّ الخبر إذا كان/ ١٨٦ فعلًا لا يتقدَّم على المبتدأ.

تنبيه

ردَّ جماعة منهم ابنُ مالك على مَن قدَّر الفعل بنحو قولِه تعالى[١]: ﴿إذا لَهُم مَكرٌ﴾، وقولِك: أمّا في الدارِ فزيدٌ، لأنّ «إذا» الفجائيّة لا يليها الفعل، و«أمّا» لا يقع بعدها فعل إلّا مقرونًا بحرف الشرط نحو[٢]: ﴿فأمّا إن كانَ مِنَ المُقَرَّبينَ﴾. وهذا على ما بيّنّاه[٣] غيرُ وارد لأنّ الفعل يقدّر مؤخَّرًا.

(١) الآية ٢١ من سورة يونس: ﴿وإذا أذَقنا النّاسَ رَحمةً مِن بَعدِ ضَرّاءَ مَسَّتهُم إذا لَهُم مَكرٌ في آياتِنا﴾. وزاد في ط آخرَها: في آياتِنا.

(٢) الآيتان ٨٨ و٨٩ من سورة الواقعة: ﴿فأمّا إن كانَ مِنَ المُقَرَّبينَ فرَوحٌ ورَيحانٌ وجَنّةُ نَعِيمٍ﴾.

(٣) يعني ما ذكره قبل أسطر من ورود ما يقتضي ترجيح تقدير المؤخر أو إيجابه.

الباب الرابع منِ الكتاب

في ذكر أحكام يكثر دورها

ويقبُح بالمُعرِب جهلُها وعدمُ معرفتها على وجهها فمِن ذلك:

الباب الرابع من الكتاب
في ذكر أحكام يكثر دورها

ما يُعرف به المبتدأ مِنَ الخبر

يجب الحكم بابتدائيّة المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرِفتَين تساوتْ رتبتُهما نحو: اللهُ ربُّنا،[1] أو اختلفتْ نحو: زيدٌ الفاضلُ والفاضلُ زيدٌ. هذا هو المشهور، [وقيل: يجوز][2] تقديرُ كلٍّ منهما مبتدأً وخبرًا مُطلقًا. وقيل: «المشتقُّ خبر وإن تقدَّمَ نحو: القائمُ زيدٌ». والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرفَ كـ «زيدٌ» في المثال، أو كان هو المعلومَ عند المخاطَب كأن يقولَ: مَنِ القائمُ؟[3] فتقولَ: زيدٌ القائمُ. فإن عَلِمَهما وجَهِلَ النِّسبة[4] فالمقدَّم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتَين صالحتَين للابتداء بهما، نحو: أفضلُ منك أفضلُ منّي.

والثالثة:[5] أن يكونا مختلفَين تعريفًا وتنكيرًا والأوّل هو المَعرفة، كـ «زيدٌ قائمٌ»، وأمّا[6] إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يسوِّغ الابتداءَ به[7] فهو خبر اتفاقًا، نحو: خَزٌّ ثوبُكَ،[8] وذهبٌ خاتَمُكَ، وإن كان له[9] مسوّغ فكذلك عند الجُمهور، وأمّا سيبويه فيجعلُه المبتدأ،[10] نحو: كم مالُك؟ وخيرٌ منك زيدٌ، وحسبُنا اللهُ. ووجهُه أنّ الأصل عدم التقديم والتأخير وأنّهما شبيهان بمعرفتَين تأخّر الأخصُّ منهما،[11]

---

(١) المضاف إلى الضمير معرفة كالاسم العلم، وليس في المثال تساوي الرتبتين لأن لفظ الجلالة أعرفُ المعارف، وقد يكون الخبر أعرف من المبتدأ كما في الآيات: ٨٩ من سورة الأعراف و٤٠ من الحج و٣٠ من فصلت ١٥ من الشورى.

(٢) تتمة مما عدا الأصل.

(٣) الأعرف هنا عند السائل هو: القائم، وهما عند المسؤول سواء.

(٤) النسبة هي العلاقة بين المبتدأ والخبر.

(٥) سقطت الواو من ط.

(٦) ش: فأمّا.

(٧) ش: «الابتدائية». والمسوّغ ما يوجب التقديم كاسم الاستفهام واسم التفضيل مثلًا.

(٨) الخز: الحرير.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) الكتاب ١: ٢٧٨.

(١١) هذا يخالف ما رجح تقديره مؤخرًا قبل قليل.

نحو: الفاضلُ أنت. ويَتَّجهُ(١) عندي جواز الوجهين إعمالًا للدليلَين،(٢) ويشهد لابتدائيّةِ النكرة قولُه تعالى(٣): ﴿فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ﴾، ﴿إنَّ أوَّلَ بَيتٍ وُضِعَ لِلنّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ وقولُهم: إنّ قريبًا منك زيدٌ، وقولُهم: «بِحَسْبِك زيدٌ»، والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب، ولخبريّتِها قولُهم: ما جاءت حاجتُك؟ بالرفع والأصل: ما حاجتُك؟ فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأً، ولولا هذا التقدير لم يدخل إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله. وأمّا من نصب فالأصل: ما هي حاجتُك؟(٤) بمعنى: أيُّ حاجة هي حاجتُك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر فيه. ونظيره أن تقول: زيدٌ هو الفاضلُ، وتقدِّر «هو» مبتدأً ثانيًا لا فصلًا ولا تابعًا، فيجوزَ لك حينئذ أن تُدخِلَ عليه «كان» فتقولَ: زيدٌ كان الفاضلَ.

ويجب الحكم بابتدائيّة المؤخَّر في نحو: أبو حنيفةَ أبو يوسفَ، و:(٥)

٨١٨ ـ بَـنُونا بَـنُو أبنـائـنـا،

رَعيًا للمعنى، ويَضعف أن تقدِّر الأوّل مبتدأً بناء على أنّه من التشبيه المعكوس للمبالغة، لأنّ ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول، اللّهمّ إلّا أن يقتضي المَقام المبالغةَ.(٦)

ما يُعرَف به الاسم من الخبر

اعلم أنّ لهما ثلاثَ حالات:

إحداهـا: أن يكونا معرفتَين، فإن كان المخاطَب يعلم أحدهما دُون الآخَر فالمعلوم الاسمُ والمجهول الخبرُ، فيقال: «كان زيدٌ أخا عمرٍو» لِمَن علم زيدًا وجهل أُخُوَّته لعمرو، و«كان أخو عمرٍو زيدًا» لِمَن يعلم أخا عمرو(٧) ويجهل أنّ اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرَفَ فالمختار جعله الاسمَ، فتقول: «كان زيدٌ القائمَ»، لِمَن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرَف كلًّا منهما بقلبه ولم يعلم أنّ أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلًا «كان القائمُ زيدًا»، وإن لم

---

(١) هذا التوجيه يخالف ما ذكره في التحقيق قبل.

(٢) الدليلان: دليل الجمهور ودليل سيبويه.

(٣) المراد بالابتداء هنا ما كان أصله المبتدأ، والآيتان هما: ٦٢ من سورة الأنفال: ﴿وإن يُرِيدُوا أن يَخدَعُوكَ فإنَّ حَسْبَكَ اللهُ. هُوَ الَّذِي أيَّدَكَ بِنَصرِهِ وبِالمُؤمِنِينَ﴾ و٩٦ من سورة آل عمران، وزاد أخرَها في ط: ﴿مُبارَكًا﴾.

(٤) في هذه المسألة ورود «هي» مرّتين، مما خطّأه أوصياء العربية المعاصرون لنا بجهلهم.

(٥) قسيم بيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٧ تتمته:

وبَـنـاتُـنـا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

وأبو يوسف في المثال المتقدم هو تلميذ أبي حنيفة، فأبو حنيفة أعرف وهو المشبّه به.

(٦) زاد هنا في ط: والله أعلم.

(٧) ط: أخًا لعمرو.

يكـن أحدُهمـا أعرفَ فأنـت مخيَّرٌ نحـو: كان زيدٌ أخا عمـرٍو، وكان أخو عمـرٍو زيدًا.

ويُستثنى من مختلفَي الرتبة نحوُ «هذا»، فإنّه يتعيَّن للاسميّة لِمكان التنبيه المتَّصل/ ١٨٧ به، فيقال: كان هذا أخاك، وكان هذا زيدًا، إلّا مع الضمير فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ وتُدخِل التنبيه عليه فتقول: ها أنا ذا.(١) ولا يتأتّى ذلك في باب الناسخ لأنّ الضمير متّصل بالعامل فلا يتأتّى دخول التنبيه عليه. على أنّه سُمِع قليلًا في باب المبتدأ: هذا أنا. واعلم أنّهم حكموا لـ «أنّ وأن»(٢) المقدَّرتين بمصدر معرَّف بحكم الضمير لأنّه لا يوصف كما أنّ الضمير كذلك، فلهذا قرأتِ السبعة(٣): ﴿ما كانَ حُجّتَهُم إلّا أن قالُوا﴾، ﴿فما كانَ جَوابَ قَومِهِ إلّا أن قالُوا﴾. والرفعُ ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عمّا دونه في التعريف، [مثاله: زيدٌ أنا].(٤)

الحالة الثانية: أن يكونا نكرتَين، فإن كان لكلٍّ منهما مُسوِّغٌ للإخبار عنها فأنت مخيَّر فيما تَجعَلُه منهما الاسمَ وما تجعله الخبرَ، فتقول: كان خيرٌ من زيد شرًّا من عمرٍو،(٥) أو تَعكسُ، وإن كان المسوِّغ لإحداهما فقط جعلتَها(٦) الاسمَ نحو: كان خيرٌ من زيد امرأةً.

الحالة الثالثة: أن يكونا مختلفَين، فتجعلَ المعرفةِ الاسمَ والنكرة الخبرَ نحو: كان زيدٌ قائمًا، ولا تَعكسَ(٧) إلّا في الضرورة كقولِه:(٨)

٨١٩ ـ ولا يَـكُ مَـوقِـفٌ مِـنـكِ الـوَداعـا

وقولِه:(٩)

---

(١) الضمير هنا أعرف من اسم الإشارة فلا يحتاج إلى تنبيه.

(٢) وكذلك حكم سائر الحروف المصدرية أيضًا. ط: لأنْ وأنّ.

(٣) الآيتان: ٢٥ من سورة الجاثية: ﴿وإذا تُتلَى علَيهِم آياتُنا بيِّناتٍ ما كانَ حُجّتَهُم إلّا أن قالُوا: ائتُوا بِآبائنا، إن كُنتُم صادِقِينَ﴾ و٥٦ من سورة النمل: ﴿فما كانَ جَوابَ قَومِهِ إلّا أن قالُوا: أخرِجُوا آلَ لُوطٍ مِن قَريَتِكُم. إنَّهُم أُناسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾.

(٤) تتمة من ش ون، وزعم المحشّي أنها من زيادات الناسخ.

(٥) ط: «عمرٍو» بتنوين الواو الزائدة هنا وفي كثير من المواضع.

(٦) أي: جعلت تلك الإحدى.

(٧) ط: ولا يُعكس.

(٨) عجز بيت للقطامي في ديوانه ص ٣١ وشرح أبيات المغني ٦: ٣٤٦ صدره مقحم في ط:

قِـفِـي قَـبـلَ الـتَّـفَـرُّقِ، يـا ضُـبـاعـا

وضباعا: منادًى مرخّم أصله: ضباعة. وفي الشاهد نظر لأن الاسم موصوف بالجار والمجرور فهو متخصّص وليس نكرة محضة، والخبر معرفة محضة لأن «أل» فيه هي نائبة عن ضمير المتكلم، أي: وداعي. وقد يكون في التركيب هنا قلب للمبالغة.

(٩) عجز بيت لحسان في ديوانه ص ٨ يصف الخمرة وصدره مقحم في ط:

كـأنَّ خَـبِـيـئـةً مِـن بَـيـتِ رأسٍ =

٨٢٠ - يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

وأمّا قراءةُ ابن عامر[١]: ﴿أَوَلَم تَكُن لَهُم آيَةٌ أن يَعلَمَهُ﴾؟ بتأنيث «تَكن»[٢] ورفع «آيةٌ» فإن قدَّرتَ «تَكن» تامّةً فاللام متعلِّقة بها و«آيةٌ» فاعلها و«أن يعلمه» بدلٌ من «آيةٌ» أو خبر لمحذوف أي: هي أن يعلَمه، وإن قدّرتَها ناقصةً فاسمها ضمير القصّة[٣] و«أن يعلَمه» مبتدأ و«آيةٌ» خبره، والجملة خبر: كان، أو «آيةٌ» اسمها و«لهم» خبرها و«أن يعلَمه» بدلٌ أو خبر لمحذوف. وأمّا تجويز الزجّاج كون «آيةٌ» اسمَها و«أن يعلَمه» خبرَها فردُّوه لِما ذكرنا، واعتُذر له بأنّ النكرة قد تخصَّصَت بـ «لهم».

ما يُعرف به الفاعل من المفعول

وأكثرُ ما يَشتبه ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا[٤] والآخر اسمًا تامًّا، وطريق معرفة ذلك أن تَجعل في موضع التامّ إن كان مرفوعًا ضميرَ المتكلِّم المرفوعَ وإن كان منصوبًا ضميرَه المنصوبَ، وتُبدلَ من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمِه، فإن صحّت المسألة بعد ذلك فهي صحيحةٌ قبله، وإلّا فهي فاسدة. فلا يجوز: أَعجَبَ زيدٌ ما كرِهَ عمرٌو، إن أوقعتَ «ما» على ما لا يعقل، لأنّه لا يجوز: أعجبتُ الثوبَ، ويجوز[٥] النصب لأنّه يجوز: أعجبني الثوبُ. فإن أوقعت «ما» على أنواعِ مَن يعقل جاز لأنّه يجوز: أعجبتُ النساءَ. وإن كان الاسمُ الناقص «مَن» أو «الذي» جاز الوجهان أيضًا.[٦]

فُروع

تقول: «أمكَنَ المسافرَ السفرُ»، بنصب[٧] «المسافر»، لأنّك تقول: أمكنني السفرُ، ولا تقول: أمكنتُ السفرَ.[٨] وتقول: ما دعا زيدًا إلى الخروج؟ وما كَرِهَ زيدٌ من الخروج؟ بنصب «زيدًا»[٩] في الأُولى مفعولًا والفاعلُ ضمير «ما» مستترًا، وبرفعه في الثانية فاعلًا والمفعولُ ضمير «ما» محذوفًا، لأنّك تقول: ما دعاني

= والخبيئة: الخمرة المحفوظة مدّة لتتخمّر. وبيت رأس: اسم مكان في الأردنّ. وقد يكون في التركيب هنا قلب للمبالغة أيضًا.

(١) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء: ﴿أَوَلَم يَكُن لَهُم آيَةً أن يَعلَمَهُ عُلَماءُ بَني إسرائيلَ﴾؟ وجعل صاحب المعجم الضبط في المتن بالنصب خلافًا للنسخ المعتمدة ولما ذكر المصنّف.

(٢) كذا، والأفعال لا تُذكّر ولا تُؤنّث، والمراد اتصال الفعل بالتاء التي تدل على تأنيث اسمه أو فاعله.

(٣) يعني ضمير الشأن، أي: هي.

(٤) الاسم الناقص هنا هو ما يحتاج إلى صلة أو صفة.

(٥) بل يجب.

(٦) سقطت من خ وق وب وأُلحقت بين السطرين في خ.

(٧) في الأصل: تنصب.

(٨) بل يجوز أن تقول: أمكنتُ السفرَ من قيادي.

(٩) في الأصل: «تنصب زيدًا». ط: بنصب زيد.

إلى الخروج؟ وما كرهتُ منه؟ ويمتنع العكس لأنّه لا يجوز: دعوتُ الثوبَ إلى الخروج، وكرهَ[١] مِن الخروج. وتقول: زِيدَ في رِزق عمرٍو عشرون دينارًا، برفع العشرين لا غيرُ، فإن قدّمتَ عمرًا فقلت: عمرٌو زِيدَ في رزقه عشرون، جاز رفع العشرين ونصبُه، وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير فيجب توحيده[٢] مع المثنّى والمجموعِ،[٣] ويجب ذِكر الجارّ والمجرور[٤] لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعل متحمّل للضمير فيبرز في التثنية والجمع[٥] ولا يجب ذكر الجارّ والمجرور.

ما افترق فيه عطف البيان والبدل[٦]/ ١٨٨

وذلك ثمانية أُمور:

أحدُها: أن العطف لا يكون مضمَرًا ولا تابعًا لمضمَر، لأنّه في الجوامد نظير النعت[٧] في المشتقّ، وأمّا إجازةُ الزمخشريِّ في[٨]: ﴿أنِ اعبُدُوا اللهَ﴾ أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى: ﴿إلّا ما أمَرتَنِي بِهِ﴾ فقد مضى ردُّه.[٩] نعمْ أجاز الكسائيُّ أن يُنعت الضمير بنعت مدح أو ذمٍّ أو ترحُّم. فالأوّلُ نحوَ[١٠]: ﴿لا إلٰهَ إلّا هُوَ الرَّحمنُ الرَّحِيمُ﴾، ونحو: ﴿قُلْ: إنَّ رَبِّي يَقذِفُ بِالحَقِّ عَلّامُ الغُيُوبِ﴾، وقولِهم: اللّهمَّ، صلِّ عليه الرَّؤوفِ الرحيمِ،[١١] والثاني نحوُ: مررتُ به الخبيثِ، والثالثُ نحوُ قولِه:[١٢]

٨٢١ ـ فلا تَلُمْهُ، أن يَنامَ، البائسا

---

(١) يعني: كره الثوب. وفوقه في ب: «صوابه: وكرهني». يعني أن الجملة تصبح: كرهني الثوب من الخروج. انظر المنصف ٢: ١٥٨. قلت: ويجوز في المجاز ما ذكره ابن هشام، بجعل الثوب كارهًا كثرة الخروج به.

(٢) يعني: إسناده إلى مفرد.

(٣) أي: إذا كان المبتدأ مثنًّى نحو: العَمرانِ، وإذا كان المبتدأ جمعًا نحو: العَمرونَ.

(٤) يعني: مع إضافة المجرور إلى ضمير يناسب المبتدأ.

(٥) أي: يظهر الضمير في التثنية والجمع فيقال: زِيدا وزِيدوا.

(٦) ذكر الرضيّ أنه لم يتبيّن له فرق جليّ بينهما، وأن عطف البيان هو البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه. انظر شرح الكافية ١: ٣٣٧ والمنصف ٢: ١٥٨.

(٧) في حاشية ب: يعني: في كونه موصوفًا ومخصِّصًا.

(٨) الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿ما قُلتُ لَهُم إلّا ما أمَرتَنِي بِهِ أنِ اعبُدُوا اللهَ رَبِّي ورَبَّكُم﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر الكشاف ١: ٤٩٣.

(٩) مضى في الكلام على «أن» المفسّرة.

(١٠) الآيتان: ١٦٣ من سورة البقرة و٤٨ من سورة سبأ وفيها علّامُ: عطف بيان للفاعل المضمر في: يقذف.

(١١) الرؤوف والرحيم: صفتان للضمير في: عليه.

(١٢) بيت من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٦: ٣٥١. والبائس: صفة للضمير المتصل في: تلمه.

وقال الزمخشريُّ في[1]﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيتَ الحَرامَ﴾: إنّ «البيت الحرام» عطفُ بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح. فعلى هذا[2] لا يمتنع مثلُ ذلك في عطف البيان على قول الكسائيّ.

وأمّا البدل فيكون تابعًا للمُضمَر بالاتفاق نحو[3]: ﴿ونَرِثُهُ ما يَقُولُ﴾، ﴿وما أنسانِيهُ إلّا الشَّيطانُ أن أذكُرَهُ﴾. وإنّما امتنع[4] الزمخشريّ من تجويز كون[5]: ﴿أنِ اعبُدُوا اللهَ﴾ بدلًا من الهاء في «بِهِ» توهُّمًا منه أنّ ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول وقد مضى ردُّه.[6] وأجاز النحويّون[7] أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمر كـ «رأيتُه إيّاهُ» أو لظاهر كـ «رأيت زيدًا إيّاهُ»، وخالفهم ابن مالك فقال:[8] إنّ الثانيَ لم يُسمع، وإنّ الصواب في الأوّل قول الكوفيّين: إنّه توكيد كما في: قمتَ أنتَ.

الثاني: أنّ البيان[9] لا يخالف متبوعَه في تعريفه وتنكيره، وأمّا قول الزمخشريّ: إنّ[10]: ﴿مَقامُ إبراهِيمَ﴾ عطفُ بيان[11] على ﴿آياتٌ بَيِّناتٌ﴾ فسهوٌ. وكذا قال في:[12] ﴿إنّما أعِظُكُم بِواحِدةٍ أن تَقُومُوا﴾: إنّ «أن تقوموا» عطفُ بيان على «واحدة». ولا يَختَلفون[13] في جواز ذلك في البدل نحو[14]: ﴿إلَى صِراطٍ مُستَقِيمٍ صِراطِ اللهِ﴾ ونحو: ﴿بِالنّاصِيةِ ناصِيةٍ كاذِبةٍ﴾.

الثالث: أنّه لا يكون جملةً بخلاف البدل نحو[15]: ﴿ما يُقالُ لَكَ إلّا ما قَد قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبلِكَ، إنَّ رَبَّكَ

---

(١) الآية ٩٧ من سورة المائدة: ﴿جَعَلَ اللهُ الكَعْبَةَ البَيتَ الحَرامَ قِيامًا لِلنّاسِ﴾. وانظر الكشاف ١: ٤٨٥.

(٢) أي: ما قاله الزمخشري هنا.

(٣) الآيتان: ٨٠ من سورة مريم: ﴿ونَرِثُهُ ما يَقُولُ ويأتِينا فَردًا﴾ و٦٣ من سورة الكهف.

(٤) زاد هنا في الأصل: عند.

(٥) الآية ١١٧ من سورة المائدة وقد مضت منذ قليل.

(٦) في الكلام على «أن» المفسّرة.

(٧) بل هم بعض النحويين. ش: وقد أجاز النحويون.

(٨) انظر التسهيل ص ١٧٢.

(٩) يعني عطف البيان.

(١٠) الآيتان ٩٦ و٩٧ من سورة آل عمران: ﴿فِيهِ آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهِيمَ﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر الكشاف ١: ٣٣٧.

(١١) سقطت من ب وق وط هنا وفيما بعد.

(١٢) الآية ٤٦ من سورة سبأ: ﴿قُل: إنّما أعِظُكُم بِواحِدةٍ أن تَقُومُوا للهِ مَثنَى وفُرادَى، ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا: ما بِصاحِبِكُم مِن جِنّةٍ، إنْ هُوَ إلّا نَذِيرٌ لَكُم بَينَ يَدَي عَذابٍ شَدِيدٍ﴾ والكشاف ٣: ٥٦٥.

(١٣) ط: ولا يُختلف.

(١٤) الآيات: ٥٢ و٥٣ من سورة الشورى و١٥ و١٦ من سورة العلق.

(١٥) الآية ٤٣ من سورة فصلت. وجملة إنّ: بدل من: ما.

لَذُو مَغفِرةٍ وذُو عِقابٍ أَليمٍ﴾، ونحو[١]: ﴿وأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا، هَل هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم﴾؟ وهو أصحُّ الأقوال في: عرفتُ زيدًا أبو مَن هو؟ وقال:[٢]

٨٢٢ـ لَقَد أذهَلَتْنِي أُمُّ عَمرٍو بِكِلمةٍ، أَتَصبِرُ يَومَ البَينِ أم لَستَ تَصبِرُ؟

والرابع:[٣] أنّه لا يكون تابعًا لجملة بخلاف البدل نحو[٤]: ﴿اتَّبِعُوا المُرسَلِينَ، اتَّبِعُوا مَن لا يَسأَلُكُم أجرًا﴾، ونحو: ﴿أَمَدَّكُم بِما تَعلَمُونَ، أَمَدَّكُم بِأنعامٍ وبَنِينَ﴾، وقولِه:[٥]

٨٢٣ـ أقُولُ لَهُ: ارحَلْ، لا تُقِيمَنَّ عِندَنا

الخامس: أنّه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى[٦]: ﴿ومَن يَفعَلْ ذلِكَ يَلقَ أثامًا، يُضاعَفْ لَهُ العَذابُ﴾.

السادس: أنّه لا يكون بلفظ الأوّل، ويجوز ذلك في البدل بشرط أن يكون مع الثاني زيادةُ بيان كقراءة يعقوب[٧]: ﴿وتَرَى كُلَّ أُمّةٍ جاثِيةً، كُلَّ أُمّةٍ تُدْعَى إلَى كِتابِها﴾، بنصب «كلَّ» الثانية، فإنّها قد اتّصل بها ذِكر سبب الجثوّ، وكقول الحماسيّ:[٨]

٨٢٤ـ رُوَيدَ، بَنِي شَيبانَ، بَعضَ وَعِيدِكُم تُلاقُوا غَدًا خَيلِي علَى سَفَوانِ

تُلاقُوا جِيادًا، لا تَحِيدُ عَنِ الوَغَى، إذا ما غَدَت فِي المأزِقِ المُتَدانِي

تُلاقُوهُمُ، فتَعرِفُوا: كَيفَ صَبرُهُم علَى ما جَنَت فِيهِم يَدُ الحَدَثانِ؟

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء. وجملة الاستفهام بدل من النجوى.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣. وسقطت الواو قبل الفعل من الأصل. والبين: الفراق. وعجز البيت كله، لا الجملة الأولى وحدها كما ذكر المحشّي والأمير، بدلٌ على الحكاية من «كلمة» للبيان والتوكيد فهو في محل جر بالبدلية.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) الآيات ٢٠ و٢١ من سورة يس و١٣٢ و١٣٣ من سورة الشعراء.

(٥) مضى تحت الرقم ٧٨٩، وأقحم عجزه في ط.

(٦) الآيتان ٦٨ و٦٩ من سورة الفرقان، وزاد آخرَها في ط: «يَومَ القِيامةِ». والجملة الأخيرة هي أيضًا بدل من جواب الشرط للبيان والتوكيد لا محل لها من الإعراب بالبدلية.

(٧) الآية ١٢٨ من سورة الجاثية: ﴿وتَرَى كُلَّ أُمّةٍ جاثِيةً، كُلُّ أُمّةٍ تُدْعَى إلَى كِتابِها﴾.

(٨) الأبيات لوذّاك بن ثميل في شرح الحماسة ص ١٢٧ يهدد بني شيبان. وخيلي أي: فرسانها. والخيل: اسم جمع واحده خائل، على صيغة فاعل من الخُيَلاء مثل: طير وطائر وقَوم وقائم. وسفوان: مكان ستكون فيه المعركة. والجياد: جمع جواد. وتحيد: تميل وتنصرف. والوغى: الحرب. والمأزق: المكان الضيّق. والحدثان: الحوادث الشديدة. وزعم الدسوقي في حاشيته ٢: ١٠٦ أن الجملتين في البيتين الثاني والثالث هما بدل من الجملة في البيت الأول، والصواب أن الثانية بدل من الأولى والثالثة بدل من الثانية.

وهذا الفرق إنّما هو[١] على ما ذهب إليه ابنُ الطَّراوة من أنّ عطف البيان لا يكون من لفظ الأوّل، وتبعه على ذلك ابنُ مالك وابنه، وحجّتُهم أنّ الشيء لا يبيَّن بنفسه.[٢] وفيه نظر من أوجُه: أحدُها: أنّه يقتضي/ ١٨٩ أنّ البدل ليس مبيِّنًا للمبدَل منه، وليس كذلك ولهذا منع سيبويهِ:[٣] بيَ المِسكينِ وبِكَ المِسكينِ، دُون: بِهِ المِسكينِ ـ وإنّما يفارق البدلُ عطفَ البيان في أنّه بمنزلة جملة استُؤنفت للتبيين، والعطفُ يتبيّنُ[٤] بالمفرد المَحض ـ والثاني: أنّ اللفظ المكرَّرَ إذا اتّصل به ما لم يتّصل بالأوّل كما قدّمنا اتّجه كون الثاني بيانًا بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهَين في نحو قولك:[٥]

٨٢٥ ـ يـا زَيـدُ، زَيـدَ اليَعمَـلاتِ الذُّبَّـلِ

و:[٦]

٨٢٦ ـ يـا تَيـمُ، تَـيمَ عَـدِيٍّ،

إذا ضممتَ المنادى فيهما، والثالث: أنّ البيان يُتصوَّر مع كون المكرَّر مجرَّدًا، وذلك في مثل قولك: يا زيدُ زيدٌ، إذا قلتَه وبحضرتك اثنان اسمُ كلٍّ منهما زيدٌ، فإنّك لَـمّا[٧] تَذكرِ الأوّلَ يتوهّمْ كلٌّ منهما أنّه المقصود، فإذا كرّرتَه تكرّر خطابُك لأحدهما وإقبالُك عليه فظهر المراد. وعلى هذا يتخرّج قولُ النحويّين في قول رؤبة:[٨]

٨٢٧ ـ لَـقـائلٌ: يـا نَصـرُ، نَصـرٌ نَصـرا

: إنّ الثاني والثالث عطفانِ[٩] على اللفظ وعلى المحلّ. وخرّجه هؤلاء على التوكيد اللفظيّ فيهما أو في

---

(١) يعني أنه مبنيّ. والفرق يراد به السادس.

(٢) عند المحشّي: «لا يبيّن نفسَه». وقد جعل الجملة كذلك دون ضبط للفعل، وهو أسلوب شنيع تكرر مئات المرات عنده.

(٣) زاد هنا عند المحشّي تبعًا للناشرين: «مررتُ»! وانظر الكتاب ٢: ٧١.

(٤) ط: تبيين.

(٥) البيت من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٧ وشرح أبيات المغني ٧: ١٠، وهو يقوله في غزوة مؤتة يخاطب به أمير الغزوة. والوجهان هما في «زيدَ» الثاني و«تيم» الثاني في الشاهد الآخر: بدل من المنادى المرفوع وعطف بيان له. وفي خ «يا زيد» بالضم والفتح معًا. واليعملة: الناقة القوية على العمل. والذبّل: الضامرات من كثرة السير. ط: في نحو قوله.

(٦) قسيم بيت لجرير في ديوانه ص ٢٨٥ تتمته:

لا أبـا لَـكُمُ لا يُـوقِـعَـنَّكُـمُ فـي سَـوءةٍ عُـمَـرُ

وفي خ «يا تيم» بالضم والفتح معًا. والسوءة: الشرّ والبلاء. وعمر هو ابن لجأ من بني تيم.

(٧) كذا باستخدام «لمّا» قبل مضارعين مجزومين كما ضُبط في خ فقط، على جعل «لمّا» مثل: متَى. وفي ط وضع الناشرون «حين» مكان «لمّا» دون ضبط الفعلين لأنه كما قالوا: ليس هذا موضعها.

(٨) البيت من مشطور الرجز مضى تحت الرقم ٧٢٧.

(٩) يعني: لبيان الأول.

الأوّل فقط، فالثاني إمّا مَصدرٌ دُعائيّ مثلَ: سَقيًا لكَ، أو مفعول[١] به بتقدير: عليكَ،[٢] على أنّ المراد إغراء نصر بن سيّار بحاجبٍ له اسمه نَصر، على ما نقل أبو عُبيدة. وقيل: لو قُدِّرَ أحدهما[٣] توكيدًا لَضُمّا بغير تنوينٍ كالمؤكَّد.

السابع: أنّه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل بخلاف البدل. ولهذا امتنع البدل وتعيّنَ البيانُ في نحو:[٤] يا زيدُ الحارثُ، وفي نحو: «يا سعيدُ كُرزٌ» بالرفع، أو «كُرزًا» بالنصب بخلاف: «يا سعيدُ كُرزُ» بالضمّ فإنه بالعكس،[٥] وفي نحو: أنا الضاربُ الرجلِ[٦] زيدٍ، وفي نحو: زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ أو النساءِ والرجالِ، وفي نحو: يا أيّها الرجلُ غلامَ زيدٍ، وفي نحو: أيُّ الرجلينِ زيدٍ وعمرٍو جاءك؟ وفي نحو: جاءني كلا أخوَيك زيدٍ وعمرٍو.

الثامن: أنّه ليس في التقدير من جملة أُخرى بخلاف البدل. ولهذا امتنع أيضًا البدل وتعيّن البيان في نحوِ قولك: هندٌ قام عمرٌو أخوها، ونحوِ: مررتُ برجلٍ قامَ عمرٌو أخوه، ونحوِ: زيدًا[٧] ضربتُ عمرًا أخاه.

ما افترق فيه اسمُ الفاعل والصفةُ[٨] المشبَّهة

وذلك أحدَ عشَرَ أمرًا:

أحدُها: أنّه يُصاغ من المتعدّي والقاصر كـ «ضارِب وقائم ومُستخرِج ومُستكبِر»، وهي لا تُصاغ إلّا من القاصر كـ «حَسَن وجَمِيل».

الثاني: أنّه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلّا للحاضر، أي: الماضي المتّصلِ بالزمن الحاضر.

الثالث: أنّه لا يكون إلّا مُجاريًا للمضارع في حركاته وسكونه،[٩] كـ «ضارِب ويَضرِب، ومُنطلِق ويَنطلِق»، ومنه: يَقُوْم وقائمٌ، لأنّ الأصل «يَقْوُمُ» بسكون القاف وضمّ الواو ثمّ نَقلوا، وأمّا توافقُ أعيانِ الحركات فغيرُ معتبَرٍ بدليل: ذاهِب ويَذهَب وقاتِل ويَقتُل. ولهذا قال ابن الخشّاب: «هو وزنٌ عَروضيّ لا

---

(١) ش: متأوّل.

(٢) عليك: اسم فعلِ أمرٍ للالتماس.

(٣) كذا بخط المصنف كما قال الشمنّي في المنصف ٢: ١٦١. والصواب: «قُدّرا» كما جاء في نسخة على قول الشمنّي وغيره.

(٤) يعني أن الأمثلة الواردة من غير المعكوس لا يصح فيها البدل بإحلال الثواني مكان الأوائل.

(٥) أي: هو بدل بعكس عطف البيان هنا فقط، بخلاف ما يلي من الأمثلة هو لعطف البيان لا للبدل.

(٦) ش: الرجلَ.

(٧) ط: زيدٌ.

(٨) ط: والصفةِ.

(٩) ط: وسكناته.

تصريفيّ».[١] وهي تكون مُجاريةً له كـ «مُنطلِقِ اللسانِ ومُطمَئِنِّ النفسِ وطاهِرِ العِرضِ»، وغيرَ مجارية ـ وهو الغالب ـ نحو: ظَرِيف وجَمِيل. وقولُ جماعة: «إنّها لا تكون إلّا غيرَ مُجارية» مردودٌ باتّفاقهم على أنّ منها قولَه:[٢]

٨٢٨ ـ مِـن صَـدِيـقٍ، أو أخِـي ثِـقَـةٍ أو عَـدُوٍّ، شـاحِـطٍ دارا/ ١٩٠

الرابع: أنّ منصوبه يجوز أن يتقدّم عليه نحو: زيدٌ عَمرًا ضاربٌ، ولا يجوز: زيدٌ وجهَه[٣] حَسَنٌ.

الخامس: أنّ معموله يكون سببيًّا[٤] وأجنبيًّا، نحو: زيدٌ ضاربٌ غلامَه و[ضاربٌ][٥] عَمرًا، ولا يكون معمولها إلّا سببيًّا تقول: زيدٌ حسنٌ وجهَه أو الوجهَ، ويمتنع: زيدٌ حسنٌ عَمرًا.

السادس: أنّه لا يُخالف فعلَه في العمل وهي تُخالفه، فإنّها تنصب مع قصور فعلها، تقول: زيدٌ حسَنٌ وجهَه، ويمتنع: زيدٌ حسُنَ وجهَه، بالنصب خلافًا لبعضهم. فأمّا الحديثُ[٦] «أنّ امرأةً كانَت تُهَراقُ الدِّماءَ» فالدماء: تمييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أنّ الأصل «تُهَرِيقُ»[٧] ثم قُلبَتِ الكسرة فتحةً والياءُ ألفًا، كقولهم: جاراةٌ وناصاةٌ وبقَى. وهذا مردود لأنّ شرط ذلك تَحَرُّكُ الياء[٨] كـ «جارِيَة وناصِيَة وبقِيَ».

السابع: أنّه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا: أنا زيدًا ضارِبُه، وهذا ضارِبُ زيدٍ وعَمرًا، بخفض «زيد» ونصب «عَمرو»[٩] بإضمار فعلٍ أو وصفٍ منوَّن. وأمّا العطف على محلّ المخفوض فمُمتنِع عند من شرط وجود المُحْرِز[١٠] كما سيأتي. ولا يجوز: مَرَرتُ برجلٍ حسَنِ الوجهِ والفعلَ، بخفض «الوجه» ونصب «الفعل»، ولا: مررتُ برجل وجهَه حسَنِه، بنصب «الوجه» وخفض الصفة، لأنّها لا تعمل محذوفةً ولأنّ معمولها لا يتقدّمها، وما لا يعملُ لا يفسِّر عاملًا.

---

(١) أي: في الميزان العروضي لا التصريفي.

(٢) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠١. والشاحط: البعيد، صفة مشبهة هنا، والمراد: بعيدةٍ دارُه.

(٣) ش: وجهُه.

(٤) السببي ما كان متصلًا بضمير صاحب الصفة لفظًا أو معنى.

(٥) تتمة من ب، وما زعمه الدسوقي في حاشيته ٢: ١٠٨ من أن العبارة مثال واحد مردود.

(٦) الحديث ١٩٩ في الموطأ. و«تُهَراقُ» هو مضارع «هُرِيقَتْ» لا «هراق» كما زعم المحشّي.

(٧) عند المحشّي: تُهَرَيقُ.

(٨) هذا الشرط ليس واجبًا عند ابن مالك.

(٩) ن: عمرًا.

(١٠) المحرز هو الطالب لذلك المحلّ، واسم الفاعل هنا ليس كذلك لأنه لا يعمل وهو غير منوّن ولا معرّف بـ «أل». كذا، ولكن يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل.

الثامن: أنّه لا يقبُح حذفُ موصوف اسم الفاعل وإضافتُه إلى مضافٍ إلى ضميره، نحو: مررتُ بقاتلِ أبيه، ويقبح: مررتُ بحسَنِ وجهِه.

التاسع: أنّه يُفصَل[١] مرفوعُه ومنصوبُه كـ «زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوه عَمرًا»، ويمتنع عند الجمهور «زيدٌ حسَنٌ في الحرب وجهُه»، رَفَعتَ أو نَصَبتَ.

العاشر: أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يُتبَعُ معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخّرو المَغاربة. ويُشكِل عليهم الحديث في صفة الدجّال: «أعْوَرُ عَينِهِ اليُمنَى».[٢]

الحاديْ عشَرَ: أنّه يجوز إتباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المُحْرِز، ويَحتَمل أن يكون منه[٣]: ﴿جاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ﴾، ولا يجوز: هو حسَنُ الوجهِ والبدنَ، بجرّ الوجه ونصب البدن، خلافًا للفرّاء أجاز: هو قوِيُّ الرِّجلِ واليدُ، برفع المعطوف. وأجاز البغداديّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله:[٤]

٨٢٩ـ فظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنضِجٍ   صَفيفَ شِواءٍ، أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

القدير: المطبوخ في القِدر، وهو عندهم عطف على: صفيف، وخُرِّج على أن الأصل: أو طابخِ قديرٍ، ثمّ حُذِف المضاف وأُبقِيَ جرُّ المضاف إليه كقراءة بعضهم[٥]: ﴿واللهُ يُريدُ الآخِرةِ﴾ بالخفض، أو أنّه عطفٌ على «صفيف» ولكن خُفض على الجوار، أو على توهّم أن الصفيف مجرورٌ بالإضافة كما قال:[٦]

٨٣٠ـ ولا سابِقٍ شَيئًا،

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا[٧]

اعلم أنّهما[٨] اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة. فأوجُه الاتفاق: أنّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأمّا أوجُه الافتراق:

---

(١) أي: عن اسم الفاعل.

(٢) اللفظ هو في الحديث ٣٤٤١ من صحيح البخاري، ورواية صحيح مسلم هي خلاف ما زعمه المحشّي.

(٣) الآية ٩٦ من سورة الأنعام: ﴿فالِقُ الإصباحِ وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمرَ حُسبانًا﴾. وزاد أولَّها واو في ط.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٦. ط: «ما بينَ». والصفيف: المصفوف. ب: «صَفيفٌ» هنا وفيما بعد. والبابان أي: باب اسم الفاعل وباب الصفة المشبهة.

(٥) الآية ٦٧ من سورة الأنفال. وزاد في ط آخرَها لفظ الجلالة.

(٦) مضى تحت الرقم ١٤٣، وأقحم آخرَه في خ وط: إذا كانَ جائيا.

(٧) زاد هنا في ط: فيه.

(٨) زاد هنا في ط أيضًا: قد.

الثامن: أنّه لا يقبُح حذفُ موصوف اسم الفاعَلَ وإضافتُه إلى مضافٍ إلى ضميره، نحو: مررتُ بقاتلِ أبيه، ويقبح: مررتُ بحسَنِ وجهِه.

التاسع: أنّه يُفصَل[١] مرفوعُه ومنصوبُه كـ «زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوه عَمرًا»، ويمتنع عند الجمهور «زيدٌ حسَنٌ في الحرب وجهُه»، رَفَعتَ أو نَصَبتَ.

العاشر: أنّه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يُتبَعُ معمولها بصفة، قاله الزجّاج ومتأخّرو المَغاربة. ويُشكِل عليهم الحديث في صفة الدجّال: «أعْوَرُ عَينِهِ اليُمنَى».[٢]

الحاديْ عشَرَ: أنّه يجوز إتباع مجروره على المحلّ عند من لا يشترط المُحْرِز، ويَحتَمل أن يكون منه[٣]: ﴿جاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ﴾، ولا يجوز: هو حسَنُ الوجهِ والبدنَ، بجرّ الوجه ونصب البدن، خلافًا للفرّاء أجاز: هو قوِيُّ الرِّجلِ واليدُ، برفع المعطوف. وأجاز البغداديّون إتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله:[٤]

٨٢٩ـ فظَلَّ طُهاةُ اللَّحمِ مِن بَينِ مُنضِجٍ   صَفِيفَ شِواءٍ، أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

القدير: المطبوخ في القِدر، وهو عندهم عطف على: صفيف، وخُرِّج على أن الأصل: أو طابخِ قديرٍ، ثمّ حُذِف المضاف وأُبقِيَ جرُّ المضاف إليه كقراءة بعضهم[٥]: ﴿واللهُ يُريدُ الآخِرةِ﴾ بالخفض، أو أنّه عطفٌ على «صفيف» ولكن خُفض على الجوار، أو على توهّم أن الصفيف مجرورٌ بالإضافة كما قال:[٦]

٨٣٠ـ ولا سابِقٍ شَيئًا،

ما افترق فيه الحال والتمييز وما اجتمعا[٧]

اعلم أنّهما[٨] اجتمعا في خمسة أمور وافترقا في سبعة. فأوجُه الاتفاق: أنّهما اسمان نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان للإبهام. وأمّا أوجُه الافتراق:

---

(١) أي: عن اسم الفاعل.

(٢) اللفظ هو في الحديث ٣٤٤١ من صحيح البخاري، ورواية صحيح مسلم هي خلاف ما زعمه المحشّي.

(٣) الآية ٩٦ من سورة الأنعام: ﴿فالِقُ الإصباحِ وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمرَ حُسبانًا﴾. وزاد أولَّها واو في ط.

(٤) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٦. ط: «ما بينَ». والصفيف: المصفوف. ب: «ضَفيف» هنا وفيما بعد. والبابان أي: باب اسم الفاعل وباب الصفة المشبهة.

(٥) الآية ٦٧ من سورة الأنفال. وزاد في ط آخرَها لفظ الجلالة.

(٦) مضى تحت الرقم ١٤٣، وأقحم آخرَه في خ وط: إذا كانَ جائيا.

(٧) زاد هنا في ط: فيه.

(٨) زاد هنا في ط أيضًا: قد.

فأحدُها: أنّ الحال تكون[١] جملةً كـ «جاءَ زيدٌ يضحك» وظرفًا نحو «رأيتُ[٢] الهلالَ بينَ السّحاب»، وجارًّا ومجرورًا نحو[٣]: ﴿فخَرَجَ علَى قَومِهِ في زِينتِهِ﴾، والتمييزُ لا يكون إلّا اسمًا.

والثاني: أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها كقوله تعالى[٤]: ﴿ولا تَمشِ في الأرضِ مَرَحًا﴾، ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى﴾ الآيَةَ، وقال:[٥]

٨٣١ـ إنَّما المَيْتُ مَن يَعِيشُ كَئيبًا، كاسِفًا بالُهُ، قَلِيلَ الرَّجاءِ

بخلاف التمييز.

والثالث: أنّ الحالَ مُبيِّنةٌ للهيئات والتمييزَ[٦] مُبَيِّنٌ للذّوات.

والرابع: أن الحال تتعدّد كقوله:[٧]

٨٣٢ـ علَيَّ، إذا ما زُرتُ لَيلَى بِخُفْيةٍ، زِيارةُ بَيتِ اللهِ رَجْلانَ حافِيا/ ١٩١

بخلاف التمييز، ولذلك كان خطأً قولُ بعضهم في:[٨]

٨٣٣ـ تَبارَكَ رَحمانًا رَحِيمًا، ومَوئلا

: «إنّهما تمييزان». والصوابُ أنّ «رحمانًا» بإضمار[٩] «أخُصُّ أو أمدحُ»، ورحيمًا: حال منه لا نعت له، لأنّ الحقّ قولُ الأعلَم[١٠] وابن مالك: «إنّ الرحمن ليس بصفة بل علَمٌ».[١١] وبهذا أيضًا يَبطُل كونُه تمييزًا وقولُ قوم: «إنّه حال».

---

(١) ب وش وط: يكون.

(٢) ش: وظرفًا كرأيتُ.

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص.

(٤) الآيتان: ٣٧ من سورة الإسراء و٤٣ من سورة النساء.

(٥) البيت لعدي بن الرعلاء في شرح أبيات المغني ٧: ١٦، وسقط عجزه من ش.

(٦) ط: والتمييزُ.

(٧) البيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٢٤٠.

(٨) عجز بيت من الشاطبية صدره:

بَدأتُ بـ «باسمِ اللهِ» نَظمِيَ أوَّلا

اختلف في صرف «رحمان». انظر تفسير الآلوسي ١: ١١١ وما سيلي هنا بعد. والراجح عندي هنا هو الصرف، وكونه حالًا أُولى أصحّ لئلّا يُتوهَّم وجود رحمانٍ آخر.

(٩) أي: منصوب بإضمار فعل.

(١٠) انظر البحر ١: ١٦.

(١١) في هذا الحكم نظر، إذ لو كان علمًا مثل لفظ الجلالة لنودي: يا الرَّحمنُ، كما يقال: يا أللهُ ويا اللهُ.

وأمّا قولُ الزمَخشريِّ:(١) إذا قلتَ «اللهُ رحمنٌ» أتصرفُه أم لا؟(٢) وقولُ ابن الحاجب:(٣) «إنّه اختُلف في صرفِه»، فخارِجٌ عن كلام العربِ من وجهين: لأنّه لم يستعمل صفة ولا مجرّدًا من «أل»، وإنّما حُذِفتْ في البيت(٤) للضرورة. وينبني على علميّته أنّه في البَسمَلة ونحوِها بدلٌ لا نعتٌ، وأنّ «الرحيمَ» بعدَه نعت له لا نعتٌ لاسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ إذ لا يتقدّم البدل على النعت، وأنّ السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره:(٥) «لِمَ قُدِّم الرحمن معَ أنّ عادتهم تقديمُ غيرِ الأبلغ كقولهم: عالِمٌ نِحريرٌ وجوادٌ فيّاضٌ»؟ غيرُ متّجهٍ.(٦) وممّا يوضِح لك أنّه غير صفة مجيئُه كثيرًا غيرَ تابع نحو(٧): ﴿الرَّحمنُ عَلَّمَ القُرآنَ﴾، ﴿قُلِ: ادعُوا اللهَ أوِ ادعُوا الرَّحمنَ﴾، ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ: «اسجُدُوا لِلرَّحمنِ» قالُوا: وما الرَّحمنُ﴾؟

والخامس: أنّ الحال تتقدّم على عاملها إذا كان فعلًا متصرّفًا أو وصفًا يُشبهه نحو(٨): ﴿خاشِعًا أبصارُهُم يَخرُجُونَ﴾، وقولِه:(٩)

٨٣٤ـ نَجَوتِ، وهذا تَحمِلِينَ طَلِيقُ

أي: وهذا طليقٌ محمولًا لكِ. ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح. فأمّا استدلال ابن مالك على الجواز بقولِه:(١٠)

٨٣٥ـ رَدَدتُ بِمِثلِ السِّيدِ، نَهدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ، إذا عِطفاهُ ماءً تَحَلَّبا

وقولِه:(١١)

---

(١) الكشاف ١: ٣٥.

(٢) يعني: إذا صُرف فمؤنثه: رحمانة، وإن لم يصرف فمؤنّثه: رحمَى.

(٣) شرح الكافية ٢: ٦٠.

(٤) يعني حذف «أل» في بيت الشاطبية.

(٥) الكشاف ١: ٣٧.

(٦) أي: لا يتجه هذا السؤال لأن «الرحمن» ليس صفة فيكون في ذلك الترتيب المذكور.

(٧) الآيات: ١ و٢ من سورة الرحمن و١١٠ من سورة الإسراء و٦٠ من سورة الفرقان.

(٨) الآية ٧ من سورة القمر. ط: «خُشَّعًا»، وزاد في آخرها: ﴿مِنَ الأجداثِ﴾.

(٩) عجز بيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠ وصدره:

عَدَسْ، ما لِعَبّادٍ علَيكِ إمارةٌ

وعدس: كلمة لزجر البغال. وعبّاد: ابن زياد بن أبيه أمير خراسان. والإمارة: الحكم.

(١٠) البيت لربيعة بن مقروم في شرح أبيات المغني ٧: ٢١ يفتخر بردّ هجوم الأعداء. والسِّيد: الذئب في شراسته. والنهد: الضخم العالي. والمقلّص: الطويل القوائم. ط: «مُقَلَّصٍ». والكميش: الجادّ في الجري. والعِطف: الجانب. وأراد بالماء العرَق. وتحلّب: سال. وانظر شرح الكافية الشافية ص ٧٧٧ـ ٧٧٨.

(١١) البيت لحسان بن ثابت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٥. وقرّ: اطمأنّ. والمثري: الغنيّ. ويُعنى: يهتمُّ. ش: «ولَم يُغنَ».

٨٣٦ـ إذا المَرءُ عَينًا قَرَّ بالعَيشِ مُثرِيًا، ولَم يُعنَ بالإحسانِ، كانَ مُذَمَّما

فسهوٌ، لأن «عِطفاه والمرءُ» مرفوعان بمحذوف يفسّره المذكور، والناصبَ للتمييز هو المحذوف. وأمّا قولُه:(١)

٨٣٧ـ وما ارعَوَيتُ، وشَيبًا رأسِيَ اشتَعَلا

وقولُه:(٢)

٨٣٨ـ أنَفسًا تَطِيبُ بِنَيلِ المُنَى وداعِي المَنُونِ يُنادِي جِهارا؟

فضرورتان.

والسادس:(٣) أنّ حقَّ الحال الاشتقاقُ وحقَّ التمييز الجمودُ، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدةً نحو: هذا مالُكَ ذَهَبًا،(٤) ﴿وتَنحِتُونَ الجِبالَ بُيُوتًا﴾، ويقع التمييز مشتَقًّا نحو: لِلهِ دَرُّه فارسًا! وقولِك: كرُم زيدٌ ضيفًا! إذا أردتَ الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيفَ احتمل الحالَ والتمييزَ، والأحسنُ عند قصد التمييز إدخالُ «مِن» عليه. واختُلف في المنصوب بعد «حبّذا»(٥) فقال الأخفشُ والفارسيُّ والرَّبَعي: حالٌ مُطلقًا، وأبو عَمرِو بنُ العلاء:(٦) تمييزٌ مُطلقًا. وقيل: الجامد تمييز والمشتقُّ حال. وقيل: الجامدُ تمييزٌ والمشتقُّ إن أريد تقييدُ المدحِ به كقوله:(٧)

٨٣٩ ـ يا حَبَّذا المالُ مَبذُولًا، بِلا سَرَفٍ!

فحالٌ، وإلّا فتمييز نحو: حَبّذا راكبًا زيدٌ!

والسابع: أنّ الحال تكون مؤكِّدةً لعاملها نحو(٨): ﴿وَلَّى مُدبِرًا﴾، ﴿فتبَسَّمَ ضاحِكًا﴾، ﴿ولا تَعثَوا في

(١) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٥ صدره:

ضَيَّعتُ حَزمِيَ في إبعادِيَ الأمَلا

(٢) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٢٦. والمنى: ما يُتمنَّى. والمنون: الموت.

(٣) سقطت الواو من ط هنا وفيما بعد من التقسيم.

(٤) الآية ٧٤ من سورة الأعراف: ﴿وبَوَّأَكُم في الأرضِ، تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِها قُصُورًا، وتَنحِتُونَ الجِبالَ بُيُوتًا﴾.

(٥) يعني: نحو: حبّذا راكبًا زيدٌ! وحبّذا زيدٌ راكبًا!

(٦) انظر همع الهوامع ٥: ٤٩. ط: بنِ العلاء.

(٧) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦ عجزه:

في أوجُهِ البِرِّ إسرارًا وإعلانا

(٨) الآيات: ١٠ من سورة النمل: ﴿وألقِ عَصاكَ. فلَمّا رآها تَهتَزُّ كأنّها جانٌّ وَلّى مُدبِرًا ولَم يُعَقِّبْ﴾ و١٩ من سورة النمل: ﴿فتبَسَّمَ ضاحِكًا مِن قَولِها﴾ و٦٠ من سورة البقرة.

الأرضِ مُفسِدِينَ﴾، ولا يقع التمييز كذلك. فأمّا:[١]﴿إنَّ عِدّةَ الشُّهُورِ عِندَ اللهِ اثنا عَشَرَ شَهرًا﴾ فشهرًا: مؤكِّدٌ لِما فُهِم من «إنَّ عِدّةَ الشُّهُورِ»، وأمّا[٢] بالنسبة إلى عامله ـ وهو اثنا عشَرَ ـ فمُبيِّن. وأمّا إجازةُ[٣] المبرِّد ومَن وافقه[٤]: نِعمَ الرجلُ رجلًا زيدٌ! فمردودٌ.[٥] وأمّا قوله:[٦]

٨٤٠ ـ تَزَوَّدْ مِثلَ زادِ أبِيكَ فِينا، فنِعمَ الزّادُ زادُ أبِيكَ! زادا

فالصحيح أنّ «زادا» معمولٌ لـ «تزوَّدْ» إمّا مفعولٌ مطلق إن أُريد به التزوّدُ، أو مفعولٌ به[٧] إن أُريد به الشيءُ الذي يَتزوّده من أفعال البرّ، وعليهما فـ «مِثلَ» نعتٌ له تقدَّم فصار حالًا. وأمّا قوله:[٨]

٨٤١ ـ نِعمَ الفَتاةُ فَتاةً هِندُ، لَو بَذَلَت رَدَّ التَّحِيّةِ، نُطقًا أو بإيماءِ!

ففتاةً: حال مؤكِّدة.

أقسام الحال

تنقسم باعتبارات: / ١٩٢

١ ـ الأوّل: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: مُنتقِلةٌ ـ وهو الغالب ـ ومُلازِمةٌ، وذلك[٩] واجب في ثلاث مسائل: إحداها: الجامدةُ غير المؤوَّلة بالمُشتقّ نحو: هذا مالُكَ ذَهبًا، وهذه جُبّتُكَ خَزًّا، بخلاف نحو: بعتُه[١٠] يدًا بيدٍ. فإنّه بمعنى: متقابضَينِ، وهو وصف مُنتقِل. وإنّما لم تُؤوَّل في الأوّل[١١] لأنّها مستعمَلةٌ في معناها الوضعيّ، بخلافها في الثاني. وكثيرٌ يتوهّم أنّ الحال الجامدة لا

(١) الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٢) أي: أمّا شهرًا.

(٣) انظر شرح الكافية الشافية ص ١١٠٦. ش: «وأمّا ما أجازه». ط: وأمّا ما اختاره.

(٤) زاد هنا في ط: مِن.

(٥) كذا بالتذكير خبرًا للمؤنث «إجازة»، وهو جائز وصحيح للإضافة إلى مذكّر هو «المبرّد». وقد اضطرب المحشّون في التعليق والتوجيه واختيار ما جاء مخالفًا في بعض النسخ.

(٦) البيت لجرير في ديوانه ص ١٣٥.

(٧) ط: أو مفعولًا به.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٩. والإيماء: الإشارة بيد أو بغيرها.

(٩) أي: لزوم الحال لصاحبها.

(١٠) النحاة يرون أن بيد: متعلقان بصفة محذوفة لـ «يدًا»، فالحال إذًا موطّئة من الاعتبار الثاني وجمودها جائز، وليس المثال من مسألتنا. والأولى أن يكون التقدير: اليدُ كائنةٌ بيد، والجملة حالية. وفي الأصل: بعه.

(١١) يعني المثالين في الأوّل. ط: وإنما لم يؤوّل في الأوّل.

تكون إلّا مؤوّلةً بالمشتقّ، وليس كذلك. الثانية: المؤكِّدة نحو[١]: ﴿وَلَّى مُدبِرًا﴾. قالوا: «ومنه: ﴿وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا﴾[٢] لأنّ الحقّ لا يكون إلّا مصدِّقًا». والصواب أنّه يكون مصدِّقًا ومكذِّبًا وغيرَهما. نعمْ إذا قيل: «هو الحقّ صادقًا» فهي مؤكِّدة. والثالثة:[٣] التي دلَّ عاملُها على تجدُّد صاحبها، نحو[٤]: ﴿وخُلِقَ الإنسانُ ضَعِيفًا﴾، ونحو: خَلقَ اللهُ الزَّرافةَ يدَيها أطولَ مِن رجلَيها. الحال: أطولَ، ويديها: بدل بعض. قال ابن مالك بدر الدّين: «ومنه: ﴿وهُوَ الَّذِي أنزَلَ إلَيكُمُ الكِتابَ مُفَصَّلًا﴾».[٥] وهذا سهو منه لأنّ الكتاب قديم.[٦] وتقع المُلازِمة في غير ذلك بالسماع، ومنه[٧]: ﴿قائمًا بِالقِسطِ﴾ إذا أُعرِب حالًا. وقولُ جماعة: «إنّها مؤكِّدة» وهَمٌ[٨] لأنّ معناها غيرُ مستفاد ممّا قبلها.

٢ ـ الثاني: انقسامها بحسَب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مَقصودةٌ ـ وهو[٩] الغالب ـ وموطِّئةٌ وهي الجامدة الموصوفة نحو[١٠]: ﴿فتَمَثَّلَ لَها بَشَرًا سَوِيًّا﴾. فإنّما ذُكر «بَشرًا» توطئةً لِذِكر: سَوِيًّا، وتقول: جاءني زيدٌ رجلًا مُحسنًا.

٣ ـ الثالث: انقسامها بحسَب الزمان إلى ثلاثة: مُقارِنةٌ ـ وهو الغالب ـ نحو[١١]: ﴿وهذا بَعلِي شَيخًا﴾، ومُقدَّرةٌ وهي المُستقبَلة كـ «مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائدًا به غدًا»، أي: مُقدِّرًا ذلك ـ ومنه[١٢]: ﴿ادخُلُوها خالِدِينَ﴾، ﴿لَتَدخُلُنَّ المَسجِدَ الحَرامَ، إن شاءَ اللهُ، آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُم ومُقَصِّرِينَ﴾ ـ ومَحكيّةٌ[١٣] وهي الماضية نحو: جاء زيدٌ أمسِ راكبًا.[١٤]

---

(١) الآية ١٠ من سورة النمل وقد مضت منذ قليل. والمراد أن التولية لا تكون إلّا مع الإدبار، فالحال ملازمة.

(٢) الآية ٩١ من سورة البقرة. وليست الواو في ط ولا «وهو» في خ، فالآية هي ٣١ من سورة فاطر.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٥) الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

(٦) نعم الكتاب قديم لكن ما أُنزل منه كان مفصّلًا، وقول بدر الدين لا إشكال فيه، وما ذكره المحشّي من الأقوال لا طائل تحته.

(٧) الآية ١٨ من سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلـٰهَ إلّا هُوَ، والمَلائكةُ وأُولُو العِلمِ، قائمًا بِالقِسطِ﴾.

(٨) ط: وهْم.

(٩) في الأصل: وهي.

(١٠) الآية ١٧ من سورة مريم: ﴿فأرسَلْنا إلَيها رُوحَنا، فتَمَثَّلَ لَها بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

(١١) الآية ٧٢ من سورة هود.

(١٢) الآيتان: ٧٢ من سورة الزمر ـ ب وط: «فادخُلُوها» من الآية ٧٣ ـ و٢٧ من سورة الفتح، والشاهد فيه هو «محلقّين» لا آمنين. انظر المفصل ص ١٨١٦.

(١٣) ط: ومحكيةَ.

(١٤) كذا هنا وفي كثير من كتب النحو، وزمن المجيء والركوب هنا واحد، فالحال مُقارنة في الماضي لا وقت التكلم. والصواب الاستشهاد بالجملة الأخيرة من قوله تعالى: ﴿اليَومَ أكمَلتُ لَكُم دِينَكُم، وأتمَمْتُ علَيكُم نِعمَتِي، ورَضِيتُ لَكُمُ الإسلامَ دِينًا﴾. انظر الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ٢: ١٢.

٤ ـ والرابعُ:[(١)] انقسامُها بحسَب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مُبيِّنةٌ ـ وهو[(٢)] الغالب، وتُسمَّى مؤسِّسةً أيضًا ـ ومُؤكِّدةٌ وهي التي يستفاد معناها بدُونِها،[(٣)] وهي ثلاثة: مؤكِّدَةٌ لعاملها نحو[(٤)]: ﴿وَلَّى مُدبِرًا﴾، ومؤكِّدةٌ[(٥)] لصاحبها نحو: جاء القوم طُرًّا، ونحو[(٦)]: ﴿لَآمَنَ مَن في الأرضِ كُلُّهُم جَمِيعًا﴾، ومؤكِّدةٌ لمضمون الجملة نحو:[(٧)] زيدٌ أبوك عَطوفًا.[(٨)] وأهمل النحويّون المؤكِّدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولده[(٩)] بتلك الأمثلة للمؤكِّدة لعاملها، وهو سهو.[(١٠)]

وممّا يُشكل قولُهم في نحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ: «إنّ الجملة الاسميّة حالٌ»، مع أنّها لا تنحلّ إلى مُفرَد، ولا تُبيِّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي[(١١)] مؤكّدة، فقال ابن جنّي: «تأويلها: جاء زيدٌ طالعةً الشمسُ عند مجيئه». يعني: فهي كالحال والنعت السببيَّين[(١٢)] كـ«مررتُ بالدار قائمًا سُكّانُها، وبرجلٍ قائمٍ غِلمانُه». وقال ابن عَمرُونٍ: هي مؤوَّلة بقولك: «مُبكِّرًا» ونحوِه. وقال صدر الأفاضل[(١٣)] تلميذُ الزمخشريّ: «إنّما الجملة مفعول معه»، وأثبتَ مجيءَ المفعول معه جملةً، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى:[(١٤)] ﴿والبَحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبْعةُ أبحُرٍ﴾ في قراءة مَن رفعَ «البحرُ»: هو كقولِه:[(١٥)]

---

(١) سقطت الواو من ط.

(٢) خ وق وب: وهي.

(٣) ط: وبدونَها.

(٤) الآية ١٠ من سورة النمل.

(٥) سقطت الواو من ط هنا وفيما بعد.

(٦) الآية ٩٩ من سورة يونس: ﴿ولَو شاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن في الأرضِ كُلُّهُم جَمِيعًا﴾.

(٧) زاد هنا في خ: جاء.

(٨) التقدير: أعرفه عطوفًا. فالعامل وصاحب الحال مقدران. والأَولى أن عطوفًا حال من الضمير المستتر في «أبو» من الأُبوَّة، وهو العامل في الحال لأنه بمعنى المشتق.

(٩) التسهيل ص ١١٢ وشرحه ٢: ٣٥٧ وشرح الألفية للمرادي ١: ٣٧٢.

(١٠) هما ذكرا الأمثلة الثلاثة والسهو هو في الأخيرين، بل يصح الأخير بالتأكيد للأبوّة.

(١١) الصواب أنها تبين هيئة الفاعل، والتقدير: مصادفًا طلوع الشمس. وزاد هنا في ط: حال.

(١٢) ط: السببين.

(١٣) أبو محمد القاسم بن حسين الخوارزمي من علماء الأدب والنحو توفي في النصف الأول من القرن السابع. تحفة الأدباء ص ٨٢ والبغية ٢: ٢٥٢.

(١٤) الآية ٢٧ من سورة لقمان: ﴿ولَو أنَّ ما في الأرضِ مِن شَجَرةٍ أقلامٌ، والبَحرُ يَمُدُّهُ مِن بَعدِهِ سَبعةُ أبحُرٍ، ما نَفِدَتْ كَلِماتُ اللهِ﴾ والكشاف ٢: ٥١٩.

(١٥) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٥٣ عجزه:

بِمُنجَرِدٍ، قَيدِ الأوابِدِ هَيكَلِ

وأغدو: أذهب باكرًا. والوكنات: الأعشاش، جمع وكنة. والمنجرد: الفرس القصير الشعر. والأوابد: الوحوش، جمع =

٨٤٢ ـ وقَـد أغـتَـدِي، والطَّـيـرُ في وُكُـنـاتِـهـا

وجِئتُ والجيشُ مُصطَفٌّ، ونحوِهما من الأحوال التي حُكمُها حُكمُ الظروف، فلذلك[١] عَرِيَت عن ضميرِ ذي الحال. ويجوز أن يقدَّر: وبحرُها، أي: وبحرُ الأرض.

إعراب أسماءِ الشرط[٢] والاستفهام ونحوِها[٣]

اعلـمْ أنّهـا إن دخـل عليهـا جـارٌّ أو مضـاف فمحلُّهـا الجرُّ نحـو[٤]: ﴿عَـمَّ يَتَسـاءَلُونَ﴾؟ ونحـو: صبيحةَ أيِّ يـومٍ سـفرُك؟ وغـلامُ مَـن جـاءَك؟ وإلّا فإن وقعـتْ على زمانٍ نحـو[٥]: ﴿أَيّـانَ يُبعَثُـونَ﴾؟ أو مـكانٍ نحـو[٦]: ﴿فأيـنَ تَذهَبُـونَ﴾؟ أو حَدَثٍ نحـو[٧]: ﴿أيَّ مُنقَلَـبٍ يَنقَلِبُـونَ﴾؟ فهي منصوبـة مفعولًا فيه ومفعـولًا مطلقًـا، وإلّا فـإن وقـع بعدها اسمٌ نكرة نحـو: مَن أبٌ لَـك؟ فهي مُبتـدأةٌ، أو اسـمٌ معرفة نحو: مَـن زيـدٌ؟ فهـي خبـر أو مبتـدأ علـى الخلاف السـابق ـ ولا يقـع هـذان النوعان في أسـماء الشـرط ـ وإلّا فـإن وقـع بعدهـا فعـلٌ قاصـر فهـي مُبتدأةٌ نحـو: مَن قـام؟ ونحو: مـن يقمْ أقـمْ معـه ـ والأصـحُّ أنّ الخبر فعـلُ الشـرط[٨] لا فعـلُ الجـواب ـ[٩]/ ١٩٣ وإن وقع بعدهـا فعل متعدٍّ فـإن كان واقعًا عليها فهـي مفعولةٌ [بـه] نحـو[١٠]: ﴿فـأيَّ آيـاتِ اللهِ تُنكِـرُونَ﴾؟ ونحـو: ﴿أيًّا مـا تَدْعُـوا﴾، ونحو: ﴿مَـن يُضلِلِ اللهُ فـلا هادِيَ لَـهُ﴾، وإن كان واقعًـا علـى ضميرهـا نحـو: مَن رأيتَـه؟ أو متعلِّقِهـا[١١] نحو: مَـن رأيتَ أخاه؟ فهـي مبتدأة أو منصوبـة بمحـذوف مقـدَّر بعدها يفسِّـره المذكور.

= آبد. والهيكل: الضخم.

(١) زعم المحشّي أن هذه الجملة زادها ابن هشام على كلام الزمخشري لأنها ليست في سياق مطبوعة الكشاف، والواقع أن لنسخ الكشاف عددًا كثيرًا وبينها خلاف أكثر. وانظر البحر المحيط ٧: ١٩١ ـ ١٩٢.

(٢) ق وب: أسماء الشروط.

(٣) نحوها أي: «كم» الخبرية.

(٤) الآية ١ من سورة النبأ.

(٥) الآية ٢١ من سورة النحل: ﴿أمواتٌ غيرُ أحياءٍ، وما يَشعُرُونَ: أيّانَ يُبعَثُونَ﴾؟

(٦) الآيتان ٢٥ و٢٦ من سورة التكوير: ﴿وما هُوَ بِقَولِ شَيطانٍ رَجِيمٍ. فأينَ تَذهَبُونَ﴾؟

(٧) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء: ﴿وسَيَعلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا: أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾؟

(٨) انظر المنصف ٢: ١٦٧. وعندي أن الخبر هو جملتا الشرط والجواب معًا في محل رفع. انظر إعراب الجمل وأشباه الجمل.

(٩) كذا، والمراد: جملة الجواب لا فعل الجواب. وكذلك ما سيرد في التنبيه بعد.

(١٠) الآيات: ٨١ من سورة غافر: ﴿ويُرِيكُم آياتِهِ. فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾؟ و١١٠ من سورة الإسراء: ﴿أيًّا ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى﴾ و١٨٦ من سورة الأعراف. وما بين معقوفين تتمة من خ وق وب. ط: مفعول به نحو.

(١١) يعني ما اتصل بضمير يعود على أحد تلك الأسماء.

تنبيه

وإذا وقع اسم الشرط مبتدأً فهل خبره فعلُ الشرط وحده لأنّه اسم تامٌّ وفعل الشرط مشتمِل على ضميره، فقولُك: «مَن يَقمْ» لو لم يكن فيه معنى الشرط[١] بمنزلة قولك: كُلٌّ مِن الناس يَقومُ، أو فعلُ الجواب لأن الفائدة به تمّت ولِالتزامهم عودَ ضمير منه إليه على الأصحّ ولأنّ نظيره هو الخبر في قولك: «الذي يأتيني فله درهمٌ»، أو مجموعُهما لأنّ قولك: «مَن يقمْ أقمْ معه» بمنزلة قولك: «كلٌّ من الناس إن يقمْ أقمْ معه»؟[٢] والصحيح الأوّل، وإنّما توقّفَتِ الفائدة على الجواب مِن حيثُ التعليقُ[٣] فقط لا مِن حيثُ الخبريّةُ.

مُسَوِّغات الابتداء بالنكرة

لم يُعوِّلِ المتقدِّمون في ضابط ذلك إلّا على حصول الفائدة، ورأى المتأخِّرون أنّه ليس كلّ أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبّعوها، فمِن مُقِلٍّ مُخِلٍّ ومِن مُكثِرٍ موردٍ ما لا يصلح أو معدِّدٍ لأُمور متداخلة، والذي يظهر لي أنّها منحصرة في عشَرة أُمور:

١ ـ أحدُها: أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا أو معنًى. فالأوّل نحو[٤]: ﴿وأجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾، ﴿ولَعَبدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ﴾، وقولِك: رجلٌ صالحٌ جاءني. ومن ذلك قولُهم[٥]: «ضعيفٌ عاذَ بقَرمَلةٍ»، إذ الأصل: رجلٌ ضعيفٌ، فالمبتدأ في الحقيقة[٦] المحذوفُ وهو موصوف. والنحويّون يقولون: «يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة أو خلَفًا من موصوف». والصواب ما بيّنتُ، وليست كلّ صفة تُحصِّلُ الفائدة. فلو قلتَ: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجُز. والثاني: نحو قولِهم: «السَّمْنُ مَنَوانِ بِدِرهمٍ»، أي: مَنَوانِ منه بدرهم، وقولِهم[٧]: «شَرٌّ أهَرَّ ذا نابٍ»! و:[٨]

---

(١) زاد هنا المحشّي تبعًا للناشرين «لكان» توهّمًا أن العبارة ناقصة، ولا حاجة إلى ذلك لأن «بمنزلة» متعلقان بالخبر المحذوف للمبتدأ: قول، وحُذف جواب «لو» لدلالة الجملة الاسمية عليه.

(٢) هنا فقط تكون علامة الاستفهام بـ«هل»، وهو استفهام واحد له فروع. فوضع المحشّي الإشارات مع النقاط في غير هذا المكان مكرّرًا خطأً في الفهم والبيان والتبيين وربّا في النشر.

(٣) ط: التعلّق.

(٤) الآيتان: ٢ من سورة الأنعام: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِن طِينٍ، ثُمَّ قَضَى أجَلًا وأجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ. ثُمَّ أنتُم تَمتَرُونَ﴾ و٢٢١ من سورة البقرة: ﴿ولَعَبدٌ مُؤمِنٌ خَيرٌ مِن مُشرِكٍ ولَو أعجَبَكُم﴾.

(٥) مثل يُضرب للضعيف التجأ إلى من هو أضعف. مجمع الأمثال ١: ٣٧٠. والقرملة: شجرة لا تستر.

(٦) زاد هنا في ط: هو.

(٧) مثل يُضرب للشرِّ العظيم يهيج الناس. وأهرّ: سبب الهرير. وذو الناب: الكلب. مجمع الأمثال ١: ٢٨٥.

(٨) قسيم بيت لمؤرّج السلمي في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠ يخاطب نفسه متشكّيًا، وتتمته:

وقَـد أرَى وأبِـيَّ، مـا لَـكَ ذُو الـمَجـازِ بِـدارِ =

٨٤٣ ـ قَــدَرٌ أحَـــلَّكَ ذا المَجــازِ،

إذ المعنى: شرٌّ أيُّ شرٍّ! وقَدَرٌ لا يُغالَب. والثالث نحو: رُجَيلٌ[1] جاءني، لأنّه في معنى: رجلٌ صغيرٌ، وقولِهم: ما أحسَنَ زيدًا! لأنّه في معنى: شيءٌ عظيمٌ حسَّنَ زيدًا. وليس في هذين النوعين صفة مقدَّرة فيكونا[2] مِن القِسم الثاني.[3]

٢ ـ والثاني: أن تكون عاملةً إمّا رفعًا نحو: قائمٌ الزيدانِ، عند من أجازه، أو نصبًا نحو[4]: «أمرٌ بِمَعرُوفٍ صَدَقةٌ»، وأفضلُ منك جاءني، إذ الظرف منصوب المحلّ بالمصدر والوصف، أو جرًّا نحو: غلامُ امرأةٍ جاءني، و«خَمسُ صَلَواتٍ كَتَبَهُنَّ اللهُ[5]». وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرةً كما مثّلنا، أو معرفةً والمضافُ ممّا لا يتعرّف بالإضافة نحو: مِثلُك لا يبخل وغيرُك لا يجود. وأمّا ما عدا ذلك فإنّ المضاف إليه فيه معرفةٌ لا نكرة.

٣ ـ والثالث: العطفُ بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه ممّا يَسوغُ الابتداءُ به نحو[6]: ﴿طاعةٌ وقَولٌ مَعرُوفٌ﴾ أي: أمثَلُ من غيرهما، ونحو[7]: ﴿قَولٌ مَعرُوفٌ ومَغفِرةٌ خَيرٌ مِن صَدَقةٍ يَتبَعُها أذًى﴾. وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط منهم ابن مالك،[8] وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله:[9]

٨٤٤ ـ عِندِي اصطِبارٌ، وشَكوَى عِندَ قاتِلَتِي ... فَــهَــل بـأعـجَــبَ مِن هـذا امـرُؤٌ سَمِعا؟

= والبيت كله ملحق بمتن الأصل بقلم آخر. وذو المجاز: اسم موضع لسُوق عَرَفة. وأبيّ: قسَمٌ بآبائه، على وزن: فَعِيٍّ، والأصل: أبِينَ، جمع على حدّ المنقوص بحذف لامه، حذفت النون للإضافة وأُدغمت ياء الجمع في ياء المتكلم. انظر الجمل في النحو للخليل ص ٢٤٢ وكتاب الشعر للفارسي ص ١١٦. وما زعمه المحشّي نقلًا عن حاشية الأمير ٢: ٩٣ من أن الياء الأُولى أصلها واو «أبَوٌ» مردودٌ لأنها في الأصل متحركة بعد فتح لا تقلب ياء مكسورة في مثل هذا الموقع، وإنما تقلب ألفًا كالمقصور: أبايَ مثل: عصايَ وشذايَ وقُوايَ، وقد تُقلب الألف ياء ساكنة على لغة هُذيل وتُدغم: أبَيَّ مثل: عصَيَّ وشذَيَّ وقُوَيَّ.

(١) فوقه في الأصل بقلم آخر: بالتصغير.

(٢) خ وش وط: «فيكونان»، وفسّره الدسوقي في حاشيته ٢: ١١٥ بقوله: حتى يكونان. كذا.

(٣) يعني النكرة الموصوفة في التقدير.

(٤) الحديث ٢٣٧٦ في صحيح مسلم، وأغفل المحشّي ذلك.

(٥) الحديث ٢٢٦٩٣ في مسند أحمد. وزاد هنا في ش وط: تعالى.

(٦) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٧) الآية ٢٦٣ من سورة البقرة، وفي الاستشهاد بها نظر لأن المعطوف مغفرة: مرفوع بالعطف لا بالابتداء، والابتداء بـ «قول» إنما ساغ بوصفه فلا مجال لذكر المعطوف هنا إلّا إذا جعلنا الإعراب حُكميًّا لا حقيقيًّا. وقد يقال: إن العطف أشرك الاثنين في الحكم وجعلهما كالشيء واحد، فكان المسوّغ مشتركًا. المنصف ٢: ١٦٩.

(٨) شرح الكافية الشافية ص ٣٦٤.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٢ وشرح التسهيل ١: ٢٩١ ـ ٢٩٢، والشاهد هو: شكوى.

إذ يُحتمل أنّ الواو هنا للحال، وسيأتي أنّ ذلك مسوِّغ، وإن سُلِّمَ العطف فثمّ صفةٌ مقدَّرة يقتضيها المَقام، أي: وشكوَى عظيمةٌ. على أنّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كلّه، فإن الخبر هنا ظرف مختَصٌّ[1] وهذا بمجرّده مسوِّغ كما قدّمنا،[2] وكأنّه توهّم أن التسويغ مشروط بتقدّمه على النكرة، وقد أسلفنا[3] أن التقديم إنّما كان لدفع توهّم الصفة، وإنّما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه وهو ما قدّمناه من الصفة المقدّرة أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخُّرُ الظرف كما في قوله تعالى[4]: ﴿وأَجَلٌ مُسَمًّى عِندَهُ﴾.

فإن قلت: لعلّ الواو للعطف ولا صفةَ مقدّرةٌ ويكونُ[5] العطف هو المسوِّغ. قلتُ: لا يَسوغ ذلك لأن المسوِّغ عطفُ النكرة، والمعطوف في البيت الجملة/ ١٩٤ لا النكرة. فإن قيل: يُحتمل أنّ الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثلهما[6] فيكونُ من عطف المفردات. قلنا: يلزم العطف على معمولَي عاملَين[7]، إذ الاصطبارُ معمول للابتداء والظرفُ معمول للاستقرار. فإن قيل: قَدِّرْ لكلٍّ من الظرفين استقرارًا واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين. قلنا: الاستقرار الأوّل خبر، وهو معمول للمبتدأ نفسه عند سيبويه واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولَي عاملَين.

٤ ـ والرابع: أن يكون خبرها ظرفًا أو مجرورًا، قال ابن مالك: أو جملة، نحو[8]: ﴿ولَدَينا مَزِيدٌ﴾، و﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتابٌ﴾، وقصَدَكَ غلامُه رجلٌ. وشرط الخبر فيهنّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارٍ رجلٌ» لم يجز لأنّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك. قالوا: والتقديمُ، فلا يجوز: رجلٌ في الدار. وأقول: إنّما وجب التقديم هنا لدفع توهُّم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أنّ له مدخلًا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذاك[9] موضعها.

٥ ـ والخامس: أن تكون عامّةً، إمّا بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها نحو: ما رجلٌ في الدار، وهل رجلٌ في الدار؟ و﴿أَإِلَـٰهٌ مَعَ اللهِ﴾؟[10] وفي «شرح منظومة ابن الحاجب[11] له»: أنّ

---

(١) يعني: عند قاتلتي.

(٢) كذا، وإنما سيرد بعد.

(٣) كذا أيضًا، وإنما سيرد بعدُ في الأمر الرابع.

(٤) الآية ٢ في سورة الأنعام وقد مضت منذ قليل.

(٥) ط: فيكون.

(٦) ط: مثليهما.

(٧) زاد هنا في ط: مختلفين.

(٨) الآيتان: ٣٥ من سورة ق و٣٨ من سورة الرعد.

(٩) خ وق: وذلك.

(١٠) الآية ٦٠ من سورة النمل.

(١١) هي الوافية منظومة لمقدّمته: الكافية. وانظر شرح الكافية ١: ٨٩. ق وب: المنظومة لابن الحاجب.

الاستفهام المسوِّغ للابتداء هو الهمزة المعادَلة بـ «أم» نحو: أرَجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ كما مثّل به في «الكافية». وليس كما قال.

٦ ـ السادس: أن يكون[١] مرادًا بها صاحبُ الحقيقة من حيث هي نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، وتمرةٌ خيرٌ من جرادة.

٧ ـ السابع: أن تكون[٢] في معنى الفعل، وهذا شامل لِنحو: عَجَبٌ لِزيدٍ! وضبطوه بأن يُراد بها التعجّبُ، ولِنحو[٣]: ﴿سَلامٌ عَلَى آلِ ياسِينَ﴾ و﴿وَيلٌ لِلمُطَفِّفِينَ﴾، وضبطوه بأن يُراد بها الدعاءُ، ولِنحو: قائمٌ الزيدان، عند من جوّزها. وعلى هذا ففي نحو «ما قائمٌ الزيدانِ» مسوِّغان[٤] كما في قوله تعالى[٥]: ﴿وعِندَنا كِتابٌ حَفِيظٌ﴾ مسوِّغانِ.[٦]

وأمّا منعُ الجمهور لنحو «قائمٌ الزيدانِ» فليس لأنّه لا مسوّغ فيه للابتداء، بل إمّا لفوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدُّم النفي أو الاستفهام. وهذا أظهرُ لوجهين: أحدُهما: أنّه لا يكفي مُطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو «زيدٌ قائمٌ أبوه» كونُ «قائمٌ» مبتدأً،[٧] وإن وجد الاعتماد على المخبَر عنه، والثاني: أنّ اشتراط الاعتمادِ وكونِ الوصف[٨] بمعنى الحال أو الاستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب لا لمُطلق العمل،[٩] بدليلين: أحدُهما: أنّه يصحّ «زيدٌ قائمٌ أبواه[١٠] أمسِ»، والثاني: أنّهم لم يشترطوا لصحّة نحو «أقائمٌ الزيدانِ»؟ كونَ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

٨ ـ والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خَوارق العادة نحو: شجرةٌ سجدتْ وبقرةٌ تكلّمتْ. إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير مُعتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة بخلاف نحوِ: رجلٌ مات، ونحوِه.

٩ ـ والتاسع: أن تقع بعد «إذا» الفجائيّةِ نحو: خرجتُ فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب، إذ لا توجب العادةُ ألّا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجل.

---

(١) ط: والسادس أن تكون.

(٢) ش: أن يكون.

(٣) الآيتان: ١٣٠ من سورة الصافات: ﴿سَلامٌ عَلَى إلْ ياسِينَ﴾ ـ وعند صاحب المعجم: «إل ياسين» خلافًا للنسخ المعتمدة ـ و١ من سورة المطففين. وفي الأصل: «وكنحو» هنا وفيما بعد.

(٤) بل ثلاثة: الاعتماد على النفي والنكرة بمعنى الفعل والعاملة عمله. حاشية الدسوقي ٢: ١١٧.

(٥) الآية ٤ من سورة ق.

(٦) هما الظرف المختص والنكرة الموصوفة.

(٧) ط: مبتدأ.

(٨) ط: وكونَ الوصف.

(٩) في الأصل: لا مطلق العمل.

(١٠) ط: أبوه.

١٠ ـ والعاشر: أن تقع في أوّل جملةٍ حاليّةٍ كقوله:[١]

٨٤٥ ـ سَرَينا، ونَجمٌ قَد أضاءَ، فمُذ بَدا   مُحَيّاكِ أخفَى ضَوءُهُ كُلَّ شارِقِ

وعلّة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها. ومن ذلك قوله:[٢]

٨٤٦ ـ الذِّئبُ يَطرُقُها في الدَّهرِ واحِدةً   وكُلَّ يَومٍ تَراني مُديةٌ بِيَدي

وبهذا يُعلم أن اشتراط النحويّين وقوعَ النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.[٣]

ونظير هذا الموضع قولُ ابن عُصفور في «شرح الجُمل»:[٤] تُكسر «إنّ» إذا وقعت بعد واو الحال. وإنّما الضابط أن تقع في أوّل جملة حالية، بدليل قوله تعالى[٥]: ﴿وما أرسَلْنا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلِينَ إلّا إنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ﴾. ومن روى: «مُديةً» بالنصب فمفعولٌ لحال[٦] محذوفة، أي: حاملًا أو ممسكًا، ولا يحسن أن يكون بدلًا من الياء. ومثّل ابن مالك بقولِه تعالى[٧]: ﴿وطائفةٌ/ ١٩٥ قَد أهَمَّتهُم أنفُسُهُم﴾ وقولِ الشاعر:[٨]

٨٤٧ ـ عَرَضنا فسَلَّمْنا، فسَلَّمَ كارِهًا   علَينا، وتَبريحٌ مِنَ الوَجدِ خانِقُهْ

ولا دليل فيهما لأنّ النكرة موصوفة بصفة مذكورةٍ في البيت ومقدّرةٍ في الآية، أي: وطائفةٌ من غيركم، بدليل: ﴿يَغشَى طائفةً مِنكُم﴾.

وممّا ذكروا من المسوِّغات أن تكون النكرة محصورةً نحو: إنّما في الدار رجلٌ،[٩] أو للتفصيل نحو: الناسُ رَجُلانِ رَجُلٌ أكرمتُه ورَجُلٌ أهنتُه، وقولِه:[١٠]

٨٤٨ ـ فأقبَلتُ زَحفًا علَى الرُّكبتَينِ،   فثَوبٌ نَسِيتُ، وثَوبٌ أجُرْ

---

(١) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٣. وسرينا أي: سرنا ليلًا. والمحيّا: الوجه. ط: «مُحَيّاكَ». والشارق: النجم.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٣. والمدية: السكين.

(٣) يضاف إلى الأُمور العشرة المسوِّغة اثنان هما: ورود النكرة بعد فاء جواب الشرط والنكرة التي معها تمييز. وذكروا النكرة بعد «لولا»، ويقدَّر لها وصف محذوف.

(٤) في ١: ٤٦٠.

(٥) الآية ٢٠ من سورة الفرقان. وفيها الحصر وهو موجب لكسر الهمزة.

(٦) ق: بحال.

(٧) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أنزَلَ علَيكُم مِن بَعدِ الغَمِّ أمَنَةً نُعاسًا يَغشَى طائفةً مِنكُم، وطائفةٌ قَد أهَمَّتهُم أنفُسُهُم﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر شرح شواهد التوضيح ص ٤٥.

(٨) البيت لابن الدمينة في ديوانه ص ٥٣.

(٩) أصحّ منه: إنّما قائم طفل.

(١٠) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٦. وحذفت الراء الثانية من «أجر» للقافية وجوبًا. وعند المحشّي: أجُرّ.

وقولِهم[١]: «شهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهرٌ مَرعَى»، أو بعد فاء الجزاء نحو[٢]: «إن مضى عَيرٌ فعَيرٌ في الرِّباطِ». وفيهنّ نظر: أمّا الأُولى فلأنّ الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنّما»، وأمّا الثانيةُ فلاحتمال «رَجُلٌ» الأوّلِ[٣] للبدليّةِ[٤] كقوله:[٥]

٨٤٩ـ وكُنتُ كَذِي رِجلَينِ: رِجلٍ صَحِيحةٍ ... ورِجلٍ، رَمَى فِيها الزَّمانُ فشَلَّتِ

ويُسمَّى بدلَ التفصيل، ولاحتمال «شهرٌ» الأوّلِ للخبريّةِ[٦] والتقديرُ: أشهرُ الأرضِ المَمطورةِ[٧] شهرٌ ذو ثرًى، أي: ذو تُرابٍ ندٍ، وشهرٌ تَرَى فيه الزرع، وشهرٌ ذو مرعًى، ولاحتمال «نسيتُ وأجُرّ» للوصفيّة والخبرُ محذوف، أي: فمِن أثوابي[٨] ثوبٌ نسيتُه ومنها ثوبٌ أجرُّه، ويَحتمل أنهما خبران وثَمَّ صفتان مقدّرتان، أي: فثوبٌ لي نسيتُه وثوبٌ لي أجرُّه، وإنّما نسي ثوبه لشَغل قلبه بها كما قال:[٩]

لَعُوبٍ تُنَسِّينِي، إذا قُمتُ، سِربالِي

وإنما جرَّ الآخَرَ ليُعفِّيَ الأثرَ على القافة[١٠] ولهذا زحف على ركبتَيه.

وأمّا الثالثةُ فلأنّ المعنى: فعَيرٌ آخَرُ، ثمّ حُذفَتِ الصفةُ. ورأيت في كلام محمّد بن حَبيبَ[١١] ـ وحَبيبُ ممنوع من الصرف لأنه اسم أُمّه ـ: قال يونسُ: قال رُؤبةُ: «المطرُ شهرٌ ثَرَى» إلى آخره. وهذا دليلٌ على أنّه خبر، ولا بدّ من تقدير مضاف قبل المبتدأ[١٢] لتصِحّ الخبريّة عن الزمان.[١٣]

---

(١) العطف أيضًا بالجرّ على محلّ المثال المضاف إليه «الناس رجلان». وعند المحشّي: «وقولُه». والقول بعدُ هو لرؤبة يذكر أشهر الربيع. وفي ش وط زيادة الرابع: «وشهرٌ استوَى»، أي: ورابع تكون فيه الثمار. انظر مجمع الأمثال ١: ٣٧٠. والرواية بعدم تنوين «ثرى ومرعى» للمزاوجة في السجع، ولكن المحشّي أثبت التنوين في ذلك.

(٢) مجمع الأمثال ١: ٢٥. والعير: الحمار.

(٣) يعني الأول مما هو في العبارة الثانية التي للتفصيل.

(٤) زاد هنا في ط: والثاني عطف عليه.

(٥) البيت لكثيّر عزّة في ديوانه ص ٥٥.

(٦) ط: الخبرية.

(٧) ط: الممطورةُ.

(٨) ط: فمنها.

(٩) أي: امرؤ القيس في ديوانه ص ٣٠، وهو عجز بيت صدره:

ومِثلِكِ بَيضاءِ العَوارِضِ، طَفْلةٍ

والعوارض: ما يبدو من الأسنان، جمع عارضة. والطفلة: الفتيّة الناعمة. وما أورده ابن هشام هنا هو لبيان معنى الشاهد قبلَ المتقدم فليس شاهدًا نحويًّا.

(١٠) يعفّي: يخفي. والقافة: الذين يتتبعون الأثر، جمع قائف. خ وط: عن القافة.

(١١) هو أبو جعفر عالم باللغة والشعر والأخبار توفي سنة ٢٤٥. البغية ١: ٧٣.

(١٢) يعني أن التقدير: زمانُ المطر.

(١٣) العبارة مضطربة بخلاف في النسخ وط، ومن ذلك: ليصحّح الخبر عنه بالزمان.

أقسام العطف[1]

وهي ثلاثة:

١ ـ أحدُها: العطف على اللفظ ـ وهو الأصل ـ نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ» بالخفض، وشرطه: إمكان توجُّه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني مِن امرأةٍ ولا زيد» إلّا الرفعُ عطفًا على الموضع لأنّ «مِن» الزائدةَ لا تعمل في المعارف. وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحلِّ جميعًا نحو: «ما زيدٌ قائمًا لكنْ ـ أو بل ـ قاعدٌ»[2] لأنّ في العطف على اللفظ إعمالَ «ما» في الموجَب، وفي العطف على المحلّ اعتبارَ الابتداء مع زواله بدخول الناسخ،[3] والصواب الرفع على إضمار مبتدأ.

٢ ـ والثاني: العطف على المحلِّ نحو: «ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا» بالنصب، وله عند المحقِّقين ثلاثة شروط: أحدُها: إمكان ظهور ذلك المحلّ[4] في الفصيح. ألا ترى أنّه يجوز في «ليس زيدٌ بقائمٍ وما جاءني من امرأةٍ» أن تُسقِط الباءَ فتنصبَ و«مِن» فترفعَ، وعلى هذا فلا يجوز «مررتُ بزيدٍ وعمرًا»، خلافًا لابن جنّي لأنّه لا يجوز «مررتُ زيدًا»، وأمّا قوله:[5]

٨٥٠ ـ تَـمُـرُّونَ الـدِّيــارَ، ولَـم تَـعُــوجُــوا

فضرورةٌ. ولا تختصّ مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدًا كما مثّلنا، بدليل قوله:[6]

٨٥١ ـ فإن لَم تَجِدْ مِن دُونِ عَدنانَ والِدًا ... ودُونَ مَعَدٍّ فلْتَزَعْكَ العَواذِلُ

وأجاز الفارسي في قوله تعالى[7]: ﴿وأُتبِعُوا في هذِهِ الدُّنيا لَعْنَةً ويَومَ القِيامةِ﴾ أن يكون «يومَ القِيامة»[8] عطفًا على محلِّ «هذِهِ»[9].

---

(١) ما ذكر بعدُ على أنه ممنوع يخرَّج أكثره بأنه من الثواني التي يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأوائل.

(٢) في الأصل: «قاعدًا»، والمراد به ما لا يجوز فيه العطف بالنصب. والامتناع المذكور مبنيٌّ على وجوب عطف الجمل لا المفردات، وعندي أن بل ولكنْ تعطفان المفرد مع مراعاة معنى الاستدراك والإضراب فيهما.

(٣) يعني: ما.

(٤) قد يتعذر ظهوره مع «رُبّ» في نحو: ربّ امرأةٍ صالحةٍ لقيت ورجلًا صالحًا. ط: إمكان ظهوره.

(٥) مضى تحت الرقم ١٥٢.

(٦) البيت للبيد في ديوانه ص ٢٥٥. وتزعك أي: تزجرك. وفي الأصل: «فلترْعك» أي: تُخِفك وتردعك عما أنت فيه. والعواذل: الزواجر من الدهر، جمع عاذلة. والشاهد فيه أن «من» ليست زائدة وعُطف على محل: من دون.

(٧) الآية ٦٠ من سورة هود.

(٨) ط: ويومَ القيامة.

(٩) إنما يجوز العطف على: «في هذه» لأن الجار والمجرور محلّهما النصب عند النحاة. فلعل أبا علي أراد ذلك وهو جيّد. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٨٢٠. وزاد هنا في ط: لأن محله النصب.

الثاني: أن يكون الموضع بحقّ الأصالة، فلا يجوز: هذا ضاربٌ زيدًا وأخِيهِ، [خِلافًا للبغداديين] [(١)] لأنّ الوصف المستوفيَ لشروط العمل الأصلُ إعمالُه لا إضافتُه لالتحاقِه بالفعل، وأجازه البغداديُّون تمسُّكًا بقوله:[(٢)]

٨٥٢ـ مُـنـضِـج صَفِيفَ شِـواءٍ، أو قَدِيـرٍ مُعَجَّـلِ/ ١٩٦

وقد مرّ جوابه. والثالث: وجود المُحرِز أي: الطالبِ لذلك المحلّ، وانبنَى[(٣)] على هذا امتناعُ مسائل:

إحداها: إنّ زيدًا وعمرٌو قائمانِ، وذلك لأنّ الطالب لرفع زيد هو الابتداءُ والابتداءُ هو التجرّد، والتجرّدُ قد زال بدخول: إنّ.

والثانية:[(٤)] إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو، إذا قدَّرتَ[(٥)] عمرًا معطوفًا على المحلّ لا مبتدأً، وأجاز هذه[(٦)] بعض البصريّين لأنّهم لم يشترطوا المُحرِز، وإنّما منعوا الأُولى لمانع آخَرَ وهو توارد عاملين «إنّ» والابتداءِ على معمول واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيّون لأنّهم لا يشترطون المُحرِز، ولأنّ «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولكن شَرَطَ الفَرّاءُ[(٧)] لصحّة الرفع قبل مجيء الخبر خفاءَ إعراب الاسم لئلّا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائيُّ، كما أنّه ليس بشرطٍ بالاتفاق في سائر مواضع العطف على المحلّ.[(٨)] وحُجّتُهما قولُه تعالى[(٩)]: ﴿إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هادُوا والصّابِئُونَ﴾ الآيَةَ، وقولُهم: إنّك وزيدٌ ذاهبان.

وأُجيب عن الآية بأمرين: أحدُهما: أنّ خبر «إنّ» محذوف، أي: مأجورون أو آمِنون أو فَرِحون، والصابئون: مبتدأ وما بعده الخبر، ويشهد له قولُه:[(١٠)]

٨٥٣ـ خَلِيلَيَّ، هَل طِبٌّ؟ فإنِّي وأنتُما، وإن لَم تَبُوحا بالهَوَى، دَنِفانِ

ويُضعِّفه أنّه حُذِفَ[(١١)] من الأوّل لدلالة الثاني، وإنّما الكثير العكس، والثاني: أنّ الخبر المذكور

---

(١) تتمة من ن وبعض النسخ.

(٢) مضى تحت الرقم ٨٢٩.

(٣) ط: وابتنى.

(٤) يعني المسألة الثانية.

(٥) أي: قدرته معطوفًا على محلّ: زيدًا. ط: قدمت.

(٦) أجازها المصنّف في آخر الكتاب.

(٧) معاني القرآن ١: ٢٩٠.

(٨) في الأصل والنسخ وط: «اللفظ». وضُرب عليه في الأصل وسُجّل تحته: المحلّ.

(٩) الآية ٦٩ من سورة المائدة: ﴿إنَّ الَّذِينَ آمَنُوا والَّذِينَ هادُوا والصّابِئُونَ والنَّصارَى مَن آمَنَ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ وعَمِلَ صالِحًا فلا خَوفٌ علَيهِم ولا هُم يَحزَنُونَ﴾.

(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٤٢. والطب: الدواء. والدنف: المريض المُزمن في مرضه.

(١١) ط: حَذْفٌ.

لـ «إنّ» وخبر «الصّابئون» محذوفٌ، أي: كذلك، ويشهد له قولُه:[١]

٨٥٤ ـ فمَن يَكُ أمسَى بالمَدِينةِ رَحلُهُ ... فإنِّي، وقَيّارٌ، بِها لَغَرِيبُ

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتّى يقدَّم، نحو: لقائمٌ زيدٌ، ويضعِّفه تقدُّم الجملة[٢] المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها، وعن المثالِ بأمرين: أحدُهما: أنّه عطفٌ على توهّم عدم ذكر «إنّ»، والثاني: أنّه تابع لمبتدأٍ محذوف، أي: إنّكَ أنت وزيدٌ ذاهبان. وعليهما خُرّج قولُهم: إنّهم أجمَعُون ذاهبون.

المسألة الثالثة: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرًا، بالنصب.

المسألة الرابعة: أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرٌو،[٣] بالرفع، أو: وعمرًا، بالنصب،[٤] منعَهما الحُذّاق لأنّ الاسم المُشبِه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ «أل» أو منوَّنًا أو مضافًا،[٥] وأجازهما قوم تمسُّكًا بظاهر قولِه تعالى[٦]: ﴿وجاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسَ﴾، وقولِ الشاعر:[٧]

٨٥٥ ـ فلَم تَخْلُ مِن تَمهِيدِ مَجدٍ وسُودَدا

وأُجيب بأنّ ذلك على إضمار عامل يدلّ عليه المذكور، أي: وجعلَ الشمسَ ومَهَّدتَ سُودَدًا، أو يكون «سُودَدا» مفعولًا معه. ويشهد للتقدير في الآية أنّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرّد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضِّح لك مُضِيَّه قولُه تعالى[٨]: ﴿ومِن رَحْمتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيلَ والنَّهارَ لِتَسكُنُوا فِيهِ﴾ الآيَةَ.

وجوَّز الزمخشريُّ كونَ «الشمس» معطوفًا على محلِّ «الليل»، وزَعَم مع ذلك أنّ الجعل مراد به فعلٌ مستمرٌّ في الأزمنة لا الزمنِ الماضي[٩] بخصوصيّته، مع نصِّه في[١٠]: ﴿مالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾ على أنّه إذا حُمل

---

(١) البيت لضابئ البرجمي في شرح أبيات المغني ٧: ٤٣ وقيار: اسم فرسه.

(٢) في الأصل وط: تقديم الجملة.

(٣) ط: وعمروٌ.

(٤) النصب بإضافة المصدر إلى مفعوله، والرفع بإضافته إلى فاعله.

(٥) أي: إلى غير ذلك المعمول.

(٦) الآية ٩٦ من سورة الأنعام: ﴿فالِقُ الإصباحِ وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا﴾. ط: «وجاعِلِ» وزاد آخرَها: ﴿والقَمَرَ حُسبانًا﴾. أما صاحب المعجم فأثبت الآية: «وجاعِلُ الليلَ» ثم علق على ذلك بما يبيّن خطأه.

(٧) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٧: ٤٦ صدره:

هَوِيتَ ثَناءً مُستَطابًا مُجَدَّدا

ش: «فلا تخلُ». ط: وسُوددًا.

(٨) الآية ٧٣ من سورة القصص.

(٩) ط: «لا في الزمن الماضي». وانظر الكشاف ١: ٥١٨.

(١٠) الآيات ٢ ـ ٤ من سورة الفاتحة: ﴿الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ مالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾ والكشاف ١: ٤٥.

على الزمن المستمرّ كان بمنزلته إذا حُمِل على الماضي في أنّ إضافته مَحضةٌ. وأمّا قوله:[١]

٨٥٦ ـ قَـد كُنتُ دايَنـتُ بِهـا حَسّـانـا مَـخـافـةَ الإفـلاسِ والـلَّـيـانـا

فيجوز أن يكون «اللَّيان»[٢] مفعولًا معه وأن يكون معطوفًا على «مخافة» على حذف مضاف، أي: ومخافةَ اللَّيانِ، ولو لم يقدَّر المضاف لم يصحّ[٣] لأنّ الليان فعلٌ لغير المتكلّم، إذ المراد أنه داينَ[٤] حسّان من خشية إفلاس غيره ومَطلِه، ولا بدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل.[٥] ومن الغريب قول أبي حيّانَ:[٦] «إنّ مِن شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظٌ وموضعٌ»، فجَعَلَ صورة المسألة شرطًا لها، ثمّ إنّه أسقط الشرط الأوّلَ[٧] الذي ذكرناه، / ١٩٧ ولا بدّ منه.

٣ ـ والثالث:[٨] العطف على التوهُّم نحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، بالخفض على توهّم دخول الباء في الخبر. وشرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهَّم، وشرط حُسنِه كثرة دخوله هناك. ولهذا حَسُنَ قولُ زهير:[٩]

٨٥٧ ـ بَدا لِيَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيئًا، إذا كانَ جائيا

وقولُ الآخَر:[١٠]

٨٥٨ ـ ما الحازِمُ الشَّهمُ مِقدامًا ولا بَطَلٍ إن لَم يَكُن لِلهَوى بالحَقِّ غَلّابا

ولم يحسُن قولُ الآخَر:[١١]

٨٥٩ ـ وما كُنتُ ذا نَيرَبٍ فِيهِمُ، ولا مُنمِشٍ فِيهِمُ مُنمِلِ

لِقِلّة دخول الباء على خبر «كانَ»، بخلاف خبرَي[١٢] «ليسَ وما». والنَّيرب: النميمة. والمُنمِل: الكثير

---

(١) البيتان من مشطور الرجز لزياد العنبري في شرح أبيات المغني ٧: ٤٦. والليان: المماطلة. ط: واللِّيّانا.

(٢) ط: اللليانا.

(٣) أي: عطف الليان على مخافة. ط: «لأن الليل». وسقطت بقية الفقرة من ش.

(٤) في الأصل: المراد به داينتُ.

(٥) سقط «ولو لم... في الفاعل» من ق وب.

(٦) البحر المحيط ٤: ١٨٧.

(٧) تحته في الأصل بخط آخر: هو إمكان ظهور ذلك المحلّ في الفصيح.

(٨) أي من أقسام العطف.

(٩) مضى تحت الرقم ١٤٣.

(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٤٧. والشهم: الجلد الذكي الفؤاد.

(١١) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٥٠. خ: «فِيهِمِ» في الموضعين. وهي لغة لبعض العرب.

(١٢) ش: خبر.

النميمة. والمُنمِش: المُفسدُ ذاتَ البين. وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا، وفي المنصوب اسمًا وفعلًا وفي المركَّبات.(١)

فأمّا المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويهِ في قراءة غير أبي عمرٍو(٢): ﴿لَولا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ﴾. فإنّ معنى «لولا أخَّرتني فأَصَّدَّقَ» ومعنى «إن أخَّرتني أَصَّدَّقْ»(٣) واحدٌ. وقال السِّيرافيّ والفارسيّ:(٤) هو عطف على محلِّ «فأصَّدَّقَ» كقول الجميع في قراءة الأخوَين(٥): ﴿مَن يُضلِلِ اللهُ فلا هادِيَ لَهُ ويَذَرْهُم﴾ بالجزم. ويردُّه أنّهما يسلِّمان أنّ الجزم في نحو: «ائتِنِي أُكرِمْكَ» بإضمار الشرط، فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لأنّ ما بعد الفاء منصوب بـ«أنْ» مضمرةً، و«أنْ» والفعلُ في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهَّمٍ ممّا تقدّم. فكيف تكون الفاء مع ذلك(٦) في موضع الجزم، وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدر؟ ويأتي القولانِ في قول الهُذَليِّ:(٧)

٨٦٠ ـ فأبلُوني بَلِيَّتكُم، لَعَلِّي أُصالِحُكُم، وأستَدرِجْ نَوَيّا

أي: نَوايَ. وكذلك اختُلف في نحو: «قام القومُ غيرَ زيدٍ وعمرًا»(٨) بالنصب. والصواب أنّه على التوهّم، وأنّه مذهب سيبويه لقوله:(٩) لأنّ «غيرَ زيدٍ» في موضع «إلّا زيدًا» ومعناه، فشبّهوه بقولهم:(١٠)

٨٦١ ـ فلَسنا بالجِبالِ، ولا الحَدِيدا

---

(١) المركَّبات: الجار والمجرور.

(٢) الآية ١٠ من سورة المنافقين: ﴿وأنفِقُوا مِمّا رَزَقْناكُم، مِن قَبلِ أن يأتِيَ أحَدَكُمُ المَوتُ، فيَقُولَ: رَبِّ، لَولا أخَّرتَني إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ فأَصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصّالِحِينَ﴾. وقد عرضنا لها من قبل.

(٣) ط: أصّدّق.

(٤) انظر الحجة ٦: ٢٩٣. وقد ذكرنا وجه الصواب قبل في الورقة ١٧٣. فارجع إليه فيما تقدم.

(٥) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف. والأخوان هما حمزة والكسائي. وقراءة حفص: ﴿ويذرُهم﴾.

(٦) ب: بعد ذلك.

(٧) مضى تحت الرقم ٧٨٧. وعند المحشّي: «أُصالِحْكُم». وهو خلاف ما جاء فيها قبل وما أورده المصنّف للاستشهاد، وهو عطف المجزوم «أستدرجْ» على مرفوع: أصالحُ.

(٨) ط: وعمرٌوا.

(٩) الكتاب ١: ٤٥٢.

(١٠) عجز بيت لعقيبة بن هبيرة في شرح أبيات المغني ٧: ٥٣ يخاطب معاوية رضي الله عنه. وأُقحم صدره في ط:

مُعاوِيَ، إنّنا بَشَرٌ، فأسجِحْ

وأسجح أي: ارفق والطف. ن: «ولا الحَدِيدِ». وسيبويه لم يقل: «شبهوه بقوله» ولم يذكر التشبيه، وإنما قال: «حملوه على الموضع كما قال». انظر الكتاب ١: ٣٧٥. فهو يريد «على المحلّ»، وعلى هذا فتعقّبُ ابن هشام مَن استنبط منه العطف على المحلّ مردودٌ. وكذلك ما نسبه ابن هشام إلى سيبويه من عطف «عمرًا» على التوهم.

وقد استنبَطَ مَن ضعُف فهمُه مِن إنشاده هذا البيتَ هنا أنّه يراه عطفًا على المحلّ، ولو أراد ذلك لم يقل: إنّهم شبّهوه به.

رَجَعَ القول إلى المجزوم، وقال به الفارسي[١] في قراءة قُنبُلٍ[٢]: ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِي ويَصبِرْ فإنَّ اللهَ﴾ بإثبات الياء في «يتّقي» وجَزم «يصبرْ»، فزعَم أنّ «مَن» موصولةٌ. فلهذا ثبَتتْ ياء «يتّقي»، وإنّما[٣] ضُمِّنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر، وإنّما جُزِم «يصبرْ» على معنى: مَن.[٤] وقيل: بل وُصِلَ[٥] «يصبرْ» بنيّة الوقف كقراءة نافع[٦]: ﴿ومَحيايْ ومَماتِي﴾ بسكون ياء «مَحيايْ» وصلًا. وقيل: بل سُكِّن لتوالي الحركات في كلمتين، كما في[٧]: ﴿يأمُرْكُم﴾ و﴿يُشعِرْكُم﴾. وقيل: «مَن» شرطيّة وهذه الياء إشباعٌ ولام الفعل حُذفت للجازم، أو هذه الياء لام الفعل واكتُفِيَ بحذف الحركة المقدَّرة.[٨]

وأمّا المرفوع فقال سيبويه:[٩] واعلمْ أنّ ناسًا من العرب يَغلطون فيقولون: «إنّهم أجمعون[١٠] ذاهبون، وإنّك وزيدٌ ذاهبانِ»، وذلك على أنّ معناه معنى الابتداء، فيُرى[١١] أنّه قال: «هُم»، كما قال:

٨٦٢ـ لَستُ مُدرِكَ ما مَضى البيتَ[١٢]

انتهَى. ومرادُه بالغلَط ما عبّر عنه غيره بالتوهُّم، وذلك ظاهر من[١٣] كلامه، ويُوضِّحه إنشادُه البيتَ. وتوهَّمَ ابن مالك[١٤] أنّه أراد بالغلط الخطأَ، فاعترض عليه بأنّا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع أن نُثبت شيئًا نادرًا لإمكان أن يُقال في كلِّ نادر: إنَّ قائلَه غَلِط.

---

(١) الحجة ٤: ٤٤٨. وسقط «به» من ق وب.

(٢) الآية ٩٠ من سورة يوسف: ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِ ويَصبِرْ فإنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أجرَ المُحسِنينَ﴾. وفي الأصل وط: يتّق.

(٣) ط: وأنها.

(٤) يعني الشرطية. ط: على توهّم معنى مَن.

(٥) ط: وَصَلَ.

(٦) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ: إنَّ صَلاتِي ونُسُكِي ومَحْيايَ ومَماتِي للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾.

(٧) الآيات: ١٦٨ و١٦٩ من سورة البقرة: ﴿ولا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيطانِ. إنَّهُ لَكُم عَدُوٌّ مُبِينٌ. إنَّما يأمُرُكُم بِالسُّوءِ والفَحشاءِ وأنْ تَقُولُوا علَى اللهِ ما لا تَعلَمُونَ﴾ و١٠٩ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ: إنَّما الآياتُ عِندَ اللهِ، وما يُشعِرُكُم أنَّها إذا جاءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾؟

(٨) وهذه لغة لبعض العرب.

(٩) الكتاب ١: ٢٩٠.

(١٠) ط: أجمعين.

(١١) أي: يَظنّ المتكلّم.

(١٢) مضى البيت تحت الرقم ١٤٣. والمراد أن في الشطر الثاني: «ولا سابقٌ» أي: ولا أنا سابقٌ، لأن المسائل هنا عن الرفع، لا: «ولا سابقٍ» كما زعم المحشّي، وزاد أولَه: بَدا لِيَ أنّي.

(١٣) سقطت من ط.

(١٤) شرح التسهيل ٢: ٥٢.

وأمّا المنصوب اسمًا فقال الزمخشري[١] في قوله تعالى:[٢] ﴿ومِن وَراءِ إسحاقَ يَعقُوبَ﴾ فيمَن فتح الباء: كأنّه قيل: ووهبْنا له إسحاقَ ومِن وراء إسحاق يعقوبَ، على طريقة قوله:[٣]

٨٦٣ ـ مَشائيمُ، لَيسُوا مُصلِحِينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها/ ١٩٨

انتَهى. وقيل: هو[٤] على إضمار «وَهَبْنا»، أي: ومِن وراء إسحاق وَهَبْنا يعقوبَ، بدليل «فبَشَّرْناها» لأن البِشارة من الله ـ تعالى ـ بالشيء في معنى الهِبة. وقيل: هو مجرور عطفًا على ﴿بإسحاق﴾،[٥] أو منصوب عطفًا على محلّه. ويردُّ الأوّلَ أنّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كـ «مرَرتُ بزيدٍ واليومَ عمرٍو».[٦] وقال بعضهم في قوله تعالى[٧]: ﴿وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ﴾: إنّه عطف على معنى: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا﴾، وهو: إنّا خلقْنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء،[٨] كما قال تعالى[٩]: ﴿ولَقَد زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِمَصابِيحَ وجَعَلْناها رُجُومًا﴾، ويَحتَمل أن يكون مفعولًا لأجله أو مفعولًا مطلقًا. وعليهما فالعامل محذوف، أي: وحِفظًا من كلّ شيطان زيّنّاها بالكواكب، أو وحفظناها حِفظًا.[١٠]

وأمّا المنصوب فِعلًا فكقراءة بعضهم[١١]: ﴿وَدُّوا لَو تُدهِنُ فيُدهِنُوا﴾ حملًا على معنى: ودُّوا أن تُدهِنَ. وقيل في قراءة حفص:[١٢] ﴿لَعَلّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ فأطَّلِعَ﴾ بالنصب:

---

(١) الكشاف ٢: ١٠٦.

(٢) الآية ٧١ من سورة هود: ﴿فبَشَّرْناها بإسحاقَ ومِن وَراءِ إسحاقَ يَعقُوبَ﴾.

(٣) البيت للأخوص اليربوعي في شرح أبيات المغني ٧: ٥٦. ومشائيم: جمع مشؤوم. والناعب: الصارخ. وغراب: فاعل لمحذوف هو بدل من: ناعب، أي: ناعبٍ غُرابُها.

(٤) سقطت من ش.

(٥) أي: على: إسحاق.

(٦) ط: عمرو.

(٧) الآيتان ٦ و٧ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزينةٍ الكَواكِبِ وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ﴾، وما بعدُ هو منهما. وقد عرضنا لهذه المسألة بتوجيه صالح من قبل. وانظر ما يلي بعدُ في التعليقة ١٠.

(٨) فيكون عطف «حفظًا» على: زينة.

(٩) الآية ٥ من سورة الملك: ﴿ولَقَد زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِمَصابِيحَ، وجَعَلْناها رُجُومًا لِلشَّياطِينِ، وأعتَدْنا لَهُم عَذابَ السَّعِيرِ﴾.

(١٠) الأولى أن حفظًا: معطوف على محل «بزينة» منصوب بالعطف. المفصل ص ١٥٩١.

(١١) الأولى أن الفعل منصوب بـ «أن» مضمرة والمصدر المؤوّل معطوف على نظيره قبل. والآية هي ذات الرقم ٩ من سورة القلم: ﴿وَدُّوا لَو تُدهِنُ فيُدهِنُونَ﴾.

(١٢) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة غافر: ﴿وقالَ فِرعَونُ: يا هامانُ، ابنِ لِي صَرحًا، لَعَلّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ، فأطَّلِعَ إلَى إلَهِ مُوسَى. وإنّي لَأظُنُّهُ كاذِبًا﴾.

إنّه عطف على معنى «لعلّي أبلغُ» وهو «لعلّي أن أبلغَ». فإنّ خبر «لعلّ» يقترن بـ «أن» كثيرًا[1] نحو[2]: «فلَعَلَّ بَعضَكُم أن يَكُونَ ألحَنَ بِحُجّتِهِ مِن بَعضٍ». ويَحتمل أنّه عطف على الأسباب على حدّ:[3]

٨٦٤ ـ لَلُبسُ عَباءَةٍ، وتَقَرَّ عَيني

ومع هذين الاحتمالين فيندفع قول الكوفيّ: إنّ في[4] هذه القراءة حُجّةً على جواز النصب في جواب الترجّي حملًا له على التمنّي.

وأمّا في المركّبات[5] فقد قيل في قوله تعالى:[6]﴿ومِن آياتِهِ أن يُرسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ ولِيُذِيقَكُم﴾: إنّه على تقدير: ليُبشّرَكم وليُذيقَكم. ويَحتمل أنّ التقدير: وليُذيقَكم وليكونَ كذا وكذا أرسلَها. وقيل في قوله تعالى:[7] ﴿أو كالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾: إنّه على معنى: أرأيتَ كالّذي حاجَّ[8] أو كالّذي مرَّ؟ ويجوز أن يكون على إضمار فعل أي: «أوْ أرأيتَ[9] مثلَ الّذي»؟ فحُذِف لدلالة[10] ﴿أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ﴾؟ عليه لأنّ كليهما تعجيبٌ.[11] وهذا التأويل هنا وفيما تقدّم أولى، لأنّ إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى. وقيل: الكاف زائدةٌ أي: ألَم ترَ إلى الّذي حاجَّ[12] أوِ الّذي مرّ؟ وقيل: الكاف اسمٌ بمعنى «مِثل» معطوف على: الّذي أي: ألَم تنظر إلى الّذي حاجّ أو إلى مِثلِ الّذي مرّ؟

---

(١) كذا، والمعروف أن ذلك كثير في الشعر وقليل في النثر.

(٢) لفظ الحديث هو في الحديث ٦٩٦٧ من صحيح البخاري، لا ما أحال عليه المحشّي. وزاد هنا في ط: الحديث.

(٣) مضى تحت الرقم ٤٧٣. خ وب ون: ولُبسُ عَباءةٍ.

(٤) سقطت من ش وط.

(٥) المركّبات: الجار والمجرور. والمراد عطفهما في النصب على المعنى.

(٦) الآية ٤٦ من سورة الروم: ﴿ومِن آياتِهِ أن يُرسِلَ الرِّياحَ مُبَشِّراتٍ ولِيُذِيقَكُم مِن رَحْمتِهِ﴾. والجار والمجرور «ليذيق» معطوفان على «مبشرات» في محل نصب بالعطف ولا يعلقان، لأن شبه الجملة تُعطف على الحال وهما من واد واحد، وليس العطف على التوهُّم خلافًا لأبي حيان ومن تابعه. المفصل ص ١٤٧٨.

(٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.

(٨) فوقها في الأصل وخ بقلم آخر: إبراهيم.

(٩) ط: أوَرأيت.

(١٠) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة: ﴿أَلَم تَرَ إِلَى الَّذِي حاجَّ إبراهِيمَ في رَبِّهِ أنْ آتاهُ اللهُ المُلكَ﴾؟

(١١) ط: تعجّب.

(١٢) يعني أن الكاف: حرف جر زائدٌ للتوكيد، والذي: معطوف على نظيره في الآية قبله مجرور بالعطف تقديرًا وفي محل جر لفظًا بالكاف. المفصل ص ١٤٢. زاد هنا في ط: إبراهيم.

تنبيه

من العطف على المعنى، على قول البصريّين، نحوُ: لَألزَمَنَّكَ أو تَقضيَني[١] حقّي، إذ النصب عندهم بإضمار: أن، و«أن» والفعلُ في تأويل مصدرٍ معطوفٍ على مصدر متوهَّم، أي: لَيكونَنَّ لزومٌ منّي أو قضاءٌ منك لحقّي. ومنه[٢]: ﴿تُقاتِلُونَهُم أو يُسلِمُوا﴾ في قراءة أُبَيٍّ بحذف النون ـ وأمّا قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ «تقاتلونهم» أو على القطع بتقدير: أو هم يُسلِمُون ـ[٣] ومثله: ما تأتينا فتُحَدِّثَنا، بالنصب أي: ما يكون منك إتيانٌ فحديثٌ. ومعنى هذا نفيُ الإتيان فينتفي الحديثُ أي: ما تأتينا فكيفَ تحدِّثُنا؟ أو نفيُ الحديث فقط حتّى كأنّه قيل: ما تأتينا محدِّثًا أي: بل غيرَ محدِّث. وعلى المعنى الأوّل جاء قوله سبحانه[٤]: ﴿لا يُقضَى علَيهِم فيَمُوتُوا﴾ أي: فكيف يموتون؟ ويمتنع أن يكون على الثاني[٥] إذ يمتنع أن يُقضَى عليهم ولا يموتون.

ويجوز رفعه[٦] فيكونُ إمّا عطفًا على «تأتينا» فيكونُ كلٌّ منهما[٧] داخلًا عليه حرفُ النفي، أو على القطع[٨] فيكونُ موجَبًا. وذلك واضح في نحو: ما تأتينا فتجهلُ أمرَنا، ولم تقرأْ فتَنسَى، لأنّ المراد إثبات جهلِه ونسيانِه، ولأنّه لو عُطف لجُزم «تَنسَى»، وفي قوله:[٩]

٨٦٥ ـ غيرَ أنّا لَم يأتِنا بِيَقِينٍ فنُرَجِّي، ونُكثِرُ التّأمِيلا

إذ المعنى: أنّه لم يأتِ باليقين فنحن نرجو خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عمّا أتى به. ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه لأنّه يصير منفيًّا على حِدَتِه[١٠] كالأوّل إذا جُزم، ومنفيًّا على الجمع[١١] إذا نُصب، وإنّما المراد إثباته.

---

(١) أو: بمعنى: إلّا. وفي الأصل: أو لتقضيني.

(٢) الآية ١٦ من سورة الفتح: ﴿سَتُدعَونَ إلَى قَومٍ أُولِي بأسٍ شَدِيدٍ، تُقاتِلُونَهُم أو يُسلِمُونَ﴾. والمعنى: تقاتلونهم إلّا أن يسلموا. وهذا يعني عدم وجوب الطلب قبل: أو.

(٣) فالجملة الكبرى: هم يسلمون: معطوفة على جملة: تقاتلونهم. وليس المراد هو الاستئناف كما زعم الدماميني والمحشّي.

(٤) الآية ٣٦ من سورة فاطر: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا لَهُم نارُ جَهَنَّمَ، لا يُقضَى علَيهِم فيَمُوتُوا ولا يُخَفَّفُ عَنهُم مِن عَذابِها﴾. وزاد هنا في ط «وتعالى»، وأُقحم في الأصل وخ بدون عطف.

(٥) يعني إثبات القضاء عليهم مع نفي الموت، أي: يقضى عليهم غيرَ أموات. انظر الدر المصون ٩: ٢٣٤.

(٦) يعني الفعل الثاني في المثال السابق.

(٧) أي: كل من الفعلين.

(٨) فالجملة الكبرى أنت تحدثنا: معطوفة على جملة: ما تأتينا. أي: ما تأتينا فأنت تحدّثنا، وليس المراد هو الاستئناف كما زعم الدماميني والمحشّي أيضًا.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٥٩. واليقين: الخبر الحق.

(١٠) على حدته أي: بالعطف دون مصاحبة للفعل السابق، أي: انتفى الإتيان بخبر يقين فانتفى ترجّينا. وتقدير «لم» كما فعل المحشّي مردود.

(١١) يعني: الجمع والمصاحبة بين انتفاء الإتيان بيقين وبين ترجّينا.

وأمّا إجازتهم ذلك[١] في المثال السابق فمُشكلة لأنّ الحديث لا يمكن مع عدم الإتيان. وقد يوجَّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل فأنت تحدِّثنا الآن عوضًا عن ذلك. وللاستئناف وجه آخر وهو أن / ١٩٩ يكون على معنى السببيةِ، وانتفاءِ الثاني لانتفاء الأوّل وهو أحد وجهَي النصب،[٢] وهو قليل وعليه قوله:[٣]

٨٦٦ ـ فلَقَـد تَـرَكـتِ صَبِيّـةً مَرحُـومـةً، لَـم تَـدرِ: مـا جَـزَعٌ علَيـكِ؟ فتَجزَعُ

أي: لو عرَفَتِ الجزَعَ لجَزِعتْ، ولكنّها لم تعرفه فلم تجزع. وقرأ عيسى بن عُمر: «فيَمُوتُونَ» عطفًا على «يُقضَى»، وأجاز ابن خَروف فيه الاستئناف على معنى السببيّة كما قدَّمنا في البيت.

وقرأ السبعةُ[٤]: ﴿ولا يُؤذَنُ لَهُم فيَعتَذِرُونَ﴾، وقد كان النصب[٥] ممكنًا مثلَه في «فيموتوا»، ولكن عُدِل عنه لتتناسبَ الفواصل.[٦] والمشهور في توجيهه أنّه لم يُقصد إلى معنى السببيّة بل إلى مُجَرّد العطف على الفعل وإدخالِه معه في سلك النفي، لأنّ المراد بـ«لا يُؤذن لهم» نفيُ الإذن في الاعتذار وقد نُهوا عنه في قوله تعالى[٧]: ﴿لا تَعتَذِرُوا اليومَ﴾، فلا يتأتّى العذر منهم بعد ذلك.

وزعم ابن مالك بدرُ الدين[٨] أنّه مستأنف بتقدير: فهم يَعتذرونَ، وهو مُشكل على مذهب الجماعة[٩] لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: ما تُؤذينا فنُحِبُّك، بالرفع. ولصحّةِ الاستئناف يُحمَل[١٠] ثبوت الاعتذار مع مجيء «لا تعتذروا اليوم» على اختلاف المواقف كما جاء[١١]: ﴿فيومَئِذٍ لا يُسألُ عَن ذَنبِهِ إنسٌ ولا جانٌّ﴾، ﴿وقِفُوهُم إنَّهُم مَسؤُولُونَ﴾، وإليه ذهب ابن الحاجب،[١٢] فيكون بمنزلة: ما تأتينا فتجهلُ أُمورَنا.[١٣] ويردُّه أن الفاء غيرَ العاطفة للسببيّة،[١٤] ولا يتسبَّب الاعتذار

(١) أي: القطع على تقدير: ما تأتينا فأنت تحدِّثنا!

(٢) ط: وجهيْ النصب.

(٣) البيت لمُوَيلك المزموم في شرح أبيات المغني ٧: ٥٩ وهو يرثي زوجته. والاستئناف هنا يتضمن معنى السببية لنفي الجزع.

(٤) الآيتان ٣٥ و٣٦ من سورة المرسلات: ﴿هذا يَومُ لا يَنطِقُونَ ولا يُؤذَنُ لَهُم فيَعتَذِرُونَ﴾.

(٥) يعني بـ«أن» مضمرةً بعد الفاء.

(٦) خ وط: لتناسب الفواصل.

(٧) الآية ٧ من سورة التحريم: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ كَفَرُوا، لا تَعتَذِرُوا اليَومَ. إنَّما تُجزَونَ ما كُنتُم تَعمَلُونَ﴾.

(٨) هو ابن ابن مالك. انظر شرح التسهيل ٤: ٣١.

(٩) يعني: القائلين بنفي الإذن والاعتذار.

(١٠) في الأصل: وصحة الاستئناف بحمل.

(١١) الآيتان: ٣٩ من سورة الرحمن و٣٤ من سورة الصافات.

(١٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٣٠.

(١٣) ش: أمرنا.

(١٤) أي: الاستئنافية تكون للسببية كما هنا، والعاطفة تكون للسببية ولغير ذلك. حاشية الدسوقي ٢: ١٢٧.

في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخَر. وقد صُحِّح[١] الاستئناف بوجه آخرَ يكون الاعتذار معه منفيًّا، وهو ما قدّمناه ونقلناه عن ابن خروف من أنّ المستأنَف قد يكون منفيًّا[٢] على معنى السببيّة. وقد صرَّحَ به هنا الأعلمُ [الشَّنتمَري]،[٣] وأنّه في المعنى مثل[٤]: ﴿لا يُقضَى علَيهِم فيَمُوتُوا﴾، وردَّه ابن عُصفور بأنّ الإذن في الاعتذار قد يحصل ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم فإنّه يتسبَّبُ عنه الموت جَزمًا. وردَّ عليه ابن الضائع بأنّ النصب على معنى السببيّة في «ما تأتينا فتُحدِّثَنا» جائز بإجماع، مع أنّه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث. والذي أقول أنّ مجيء الرفع[٥] بهذا المعنى قليل جدًّا فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

تنبيه

«لا تأكلْ سَمكًا وتَشربْ لبنًا» إن جزمتَ[٦] فالعطفُ على اللفظ والنهيُ عن كلٍّ منهما، وإن نصبتَ فالعطفُ عند البصريّين على المعنى والنهيُ عند الجميع عن الجمع، أي: لا يكن منك أكلُ سمكٍ معَ شرب لبن، وإن رفعتَ فالمشهور أنّه نهيٌ عن الأول وإباحةٌ للثاني، وأنّ المعنى: ولك شربُ اللبن. وتوجيهُه أنّه مستأنَفٌ فلم يتوجَّه إليه حرف النهي. وقال بدر الدين[٧]: إنّ معناه كمعنى وجه النصب ولكنّه على تقدير: لا تأكُلِ السمكَ وأنت تشربُ اللبنَ. انتهَى. وكأنّه[٨] قدَّر الواو للحال، وفيه بُعدٌ لدخولها في اللفظ على المضارع المُثبَت، ثمَّ هو مخالف لقولهم إذ جعلوا لكلٍّ من أوجُه الإعراب معنًى.

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانيّون[٩] وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب «التسهيل»، وابن عُصفور في

---

(١) ط: وقد صح.

(٢) سقطت من ط.

(٣) تتمة من خ وق وب.

(٤) الآية ٣٦ من سورة فاطر وقد مضت منذ قليل.

(٥) المصدر المؤوّل في محل رفع خبر المبتدأ: الذي. ط: إنَ مجيء الرفع.

(٦) أي: الفعل الثاني.

(٧) انظر شرح التسهيل ٤: ٣٦. والمذكور هو ابن ابن مالك. وزاد هنا في ط: ابن مالك.

(٨) كذا قال ابن هشام، وابن ابن مالك نص على أن الواو للحال، فلا حاجة إلى الظن. والراجح أن ابن هشام نقل المسألة من قولٍ آخر ولم يرجع إلى شرح التسهيل، وهو دأبه في كثير من أقواله في المغني. ثم إن واو الحال لا تباشر الفعل المضارع كما ذكر المصنّف، فالأولى هو القطع، أي: وأنت تشرب اللبن.

(٩) منعوه في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وأجازوه في التي لها محل.

«شرح الإيضاح»(١) ونقله عن الأكثرين. وأجازه الصفّار(٢) وجماعة مستدِلّين بقوله تعالى(٣): ﴿وبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ في سورة البقرة ﴿وبَشِّرِ المُؤمِنِينَ﴾(٤) في سورة الصفّ. قال أبو حيّانَ:(٥) وأجاز سيبويه: جاءني زيدٌ ومَن عمرٌو؟(٦) العاقلانِ، على أن يكون «العاقلانِ» خبرًا لمحذوف، ويؤيِّدُه قولُه:(٧)

٨٦٧ـ وإنَّ شِفائي عَبْرةٌ مُهَراقةٌ وهَل عِندَ رَسمٍ دارِسٍ مِن مُعَوَّلِ؟

وقولُه:(٨)

٨٦٨ـ تُناغِي غَزالًا، عِندَ بابِ ابنِ عامِرٍ وكَحِّلْ مآقِيْكَ الحِسانَ بإثْمِدِ

واستدلّ الصفّار بهذا البيت وبقوله:(٩)/ ٢٠٠

٨٦٩ـ وقائلةٍ: خَولانُ، فانكِحْ فَتاتَهُم

فإنّ تقديره عند سيبويهِ: هذه خَولانُ.

وأقول: أمّا آيةُ البقرة فقال الزمخشريُّ: ليس المعتمَد(١٠) بالعطف الأمرَ حتّى يُطلَب له مُشاكِل، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيدٌ يعاقَبُ بالقيد وبَشِّرْ فُلانًا بالإطلاق»، وجوَّزَ عطفه على: اتَّقُوا. وأتمُّ من كلامه في الجواب الأوّل أن يقال: «المعتمَد بالعطف جملة

(١) لابن عصفور ثلاثة شروح على «الإيضاح العضدي» لأبي علي الفارسي هي: الكبير والأوسط والصغير. انظر ابن عصفور والتصريف ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) زاد هنا في ط: بالفاء تلميذ ابن عصفور.

(٣) يعني الآية ٢٥ ـ وزاد آخرَها في ط: ﴿وعَمِلُوا الصّالِحاتِ﴾ ـ والعطف الذي ذكره المصنّف هو على عقاب الكافرين في الشرط وجوابه من الآية ٢٤: ﴿فإن لَم تَفعَلُوا﴾، لا على ﴿أُعِدَّت لِلكافِرِينَ﴾ كما ذكر الدسوقي ولا على جواب الشرط كما سيذكر المصنّف. ط: وإن لم.

(٤) يعني الآية ١٣. والعطف هو على الآية ١١: ﴿تُؤمِنُونَ باللهِ﴾ وفيها معنى الأمر، لا على ﴿نَصرٌ مِنَ اللهِ﴾ كما ذكر الدسوقي.

(٥) البحر المحيط ١: ٢٥٣ و٨: ١١١. وفيما نقله ابن هشام عن أبي حيّان هنا زيادات وافتئات.

(٦) في المنصف ٢: ١٧٧: «ومن أبوك»؟ ثم ذكر الشمنّي مثل ما أثبتنا.

(٧) مضى تحت الرقم ٦٥٦. والاستفهام في الشطر الثاني هو للنفي.

(٨) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧٣ يهجو قيس بن الخطيم، وسنذكر روايته فيه بعد. والمناغاة هنا وصف للمخاطَب، لا لامرأة تكلم صبيًّا كما زعم الدسوقي نقلًا عن المنصف ٢: ١٧٦ عن الصحاح (نغي). والمآقي: جمع المؤقي. وهو مجرى الدمع أي: طرف العين من جانب الأنف. ويقال فيه: المُؤق والمُوق والمأْق والماق والمَقة. وسُكّنت الياء في الشعر على لغة لبعض العرب. ط: «أماقيك». والأماقي جمع الأمْق مثل أهْل بمعنى المؤق والمأق ذكره يونس في كتاب اللغات. انظر التاج (أمق). وعلى هذا فالأماقي في الجمع هو مثل الأهالي بزيادة الياء كما جاءت في «المؤقِي»، وليس جمعَ المُؤق كما زعم المحشّي، لأن المؤق جمعه أمآقٌ. والإثمد: الكحل.

(٩) مضى تحت الرقم ٢٩٩. ط: وقوله.

(١٠) ط: «المتعمّد» هنا وفيما بعد. وانظر الكشاف ١: ١٩٦.

الثواب كما ذُكر»، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنّه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنّاتٌ فبشِّرْهم بذلك. وأمّا الجواب الثاني:[١] ففيه نظر لأنّه لا يصحّ أن يكون جوابًا للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمِثل القرآن، ويجاب بأنّه قد عُلِم أنّهم غير المؤمنين فكأنّه قيل: «فإن لم يَفعلوا فبشّر غيرَهم بالجنّات». ومعنى هذا: فبشّرْ هؤلاء المعانِدين بأنّه لا حظّ لهم في الجنّة.[٢]

وقال في آية «الصفّ»:[٣] إن العطف على «تُؤمِنُونَ»[٤] لأنّه بمعنى: آمِنوا، ولا يقدح في ذلك[٥] أنّ المخاطَب بـ «تُؤمِنُون» المؤمنون وبـ «بشِّر» النبيُّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ ولا أن يقال في «تُؤمِنُون»: إنّه تفسيرٌ للتجارة لا طلَبٌ، وإنّ «يغفرْ لكُم» جوابُ الاستفهام تنزيلًا لسبب السبب منزلة السبب كما مرّ في بحث الجُمل المفسِّرة لأنّ تخالُف الفاعلَين لا يقدح، تقول: «قُوموا واقعدْ يا زيدُ»، ولأنّ «تُؤمِنُون» لا يتعيَّنُ للتفسير. سلَّمنا ولكن يَحتمل أنّه تفسير مع كونه أمرًا، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتّجِروا تجارة تُنجيكم من عذاب أليم، كما كان[٦]: ﴿فهَل أنتُم مُنتَهُونَ﴾؟ في معنى: انتهوا، أو بأن يكون تفسيرًا في المعنى دون الصناعة لأنّ الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذي يَتحصَّل من المفسَّرة،[٧] تقول[٨]: «هل أدلُّكَ على سبب نجاتكَ؟[٩] آمِنْ بالله»، كما تقول: «هو أن تؤمن بالله». وحينئذ فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير. وقال السكّاكي: الأمران[١٠] معطوفان على «قُلْ» مقدَّرةً قبلَ «يا أيُّها» وحذفُ القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف تقديره في الأُولى «فأنذِر» وفي الثانية «فأبشر»[١١] كما قال الزمخشريُّ في:[١٢] ﴿واهجُرْنِي مَلِيًّا﴾: إنّ التقدير: فاحذرْني واهجرْني لدلالة «لَأرجُمَنَّكَ» على التهديد.

---

(١) يعني العطف على: ﴿اتَّقُوا﴾ في الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٢) ط: من الجنة.

(٣) الكشاف ٣: ٢٢٨.

(٤) في الآية ١١.

(٥) انظر البحر المحيط ٨: ٢٦٤.

(٦) الآية ٩١ من سورة المائدة: ﴿إنَّما يُريدُ الشَّيطانُ أن يُوقِعَ بَينَكُمُ العَداوةَ والبَغضاءَ في الخَمرِ والمَيسِرِ، ويَصُدَّكُم عَن ذِكرِ اللهِ وعَنِ الصَّلاةِ. فهَل أنتُم مُنتَهُونَ﴾؟

(٧) ط: المفسَّرة.

(٨) ط: يقول.

(٩) ش: تجارتك.

(١٠) تحته في الأصل بقلم آخر: «أي: وبشّر وبشّر». يعني ما في سورة البقرة وسورة الصف. وانظر مفتاح العلوم ص ٢٥٩ ـ ٢٦١.

(١١) يعني بالأول آية سورة البقرة، وبالثاني آية سورة الصف.

(١٢) الآية ٤٦ من سورة مريم: ﴿قالَ: أراغِبٌ أنتَ عَن آلِهَتِي؟ يا إبراهِيمُ. لَئِن لَم تَنتَهِ لَأرجُمَنَّكَ. واهجُرْنِي مَلِيًّا﴾. والكشاف ٢: ٢٨١.

وأمّا:(١)

٨٧٠ ـ فهَـل عِنـدَ رَسـمٍ دارِسٍ؟

فـ«هَل» فيه نافيةٌ مثلَها في(٢): ﴿هَل يُهلَكُ إلّا القَومُ الظّالِمُونَ﴾؟ وأمّا «هذه خَولانُ» فمعناه: تَنبّهْ(٣) لِخَولانَ، أو الفاء لمجرّد السببيّة مثلَها في جواب الشرط. وإذ(٤) قد استدلّا بذلك فهلّا استدلّا بقوله تعالى(٥): ﴿إنّا أعطَيناكَ الكَوثَرَ. فصَلِّ لِرَبِّكَ وانحَرْ﴾، ونحوُه في التنزيل كثيرٌ. وأمّا:(٦)

٨٧١ ـ وكَحِّـلْ مـآقِـيْـكَ

فيَتوقَّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفًا على أمرٍ مقدَّر(٧) يدلّ عليه المعنى، أي: فافعلْ كذا وكحِّل، كما قِيل(٨) في «واهجُرني مَلِيًّا». وأمّا ما نقله أبو حيّانَ عن سيبويه فغلَطٌ(٩) عليه، وإنّما قال: واعلم أنّه لا يجوز «مَن عبدُ الله؟ وهذا زيدٌ الرجلَينِ الصالحَينِ»، رفعتَ أو نصبتَ لأنّك لا تُثنِي إلّا على من أثبتَّه وعلمتَه، ولا يجوز أن تخلِطَ مَن تَعلم ومَن لا تَعلم فتجعلَهما بمنزلة واحدة.(١٠) وقال الصفّار: «لـمّا منعها سيبويهِ من جهة النعت عُلم أنّ زوال النعت يصحِّحها»، فتَصرَّفَ أبو حيّان في كلام الصفّار فوهَمَ فيه. ولا حجّةَ فيما ذكر الصفّار إذ قد يكون للشيء مانعانِ ويُقتَصَرُ على ذكر أحدهما لأنّه الذي اقتضاه المَقام.(١١)

---

(١) مضى تحت الرقم ٦٥٦ برواية: «وهَل» كما هنا في ط، وزاد آخرَه فيها: مِن مُعَوَّلِ.

(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنعام. وفي الأصل وب وش وط: «فهَل» من الآية ٣٥ في سورة الأحقاف لا ٥٣ كما زعم صاحب المعجم. ط: مثلُها في.

(٣) التنبيه تفسير لاسم الإشارة وهو يعني أن التعبير إنشائي.

(٤) سقطت الواو الاستئنافية من ط، وإذ: ظرفية زمانية للسببية تتعلق بالفعل بعد: هلّا، والفاء: حرف زائد لشَبه «إذ» بالشرط في الترتب. والفاعل بعدُ مراد به الصفّار والجماعة. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٢٩.

(٥) الآيتان ١ و٢ من سورة الكوثر.

(٦) مضى تحت الرقم ٨٦٨. ط: «أماقيك». وسقط «وأمّا» من ش.

(٧) هذا هو الصواب لأن صدر البيت في ديوان حسّان هو:

فنـاغِ، لَـدَى الأبـوابِ، حُـورًا نَـواعِـمًـا

وجملة كحّل: معطوفة على جملة: ناغِ. والمناغاة أمر للمهجوّ، وهي المخاطبة بما هو محبوب وتكون للأطفال.

(٨) في الأصل: «ما قيل»، وقد جُعل بقلم آخر: مآقيك. وانظر الكشاف ٢: ٢٨١.

(٩) أي: فكذِبٌ. والمراد نقل قول سيبويه: «جاءني زيد ومَن عمرو العاقلان»؟ انظر الكتاب ١: ٢٤٧ والبحر ١: ٢٥٣ و٨: ١١١. فما أورده أبو حيّان هو إجازة سيبويه لعبارة بخلاف ما ذكره هنا ابن هشام عنه عن الصفار وفيه الإنكار لعبارة أُخرى، وهذا يعني الافتئات على أبي حيّان للمغالطة والتسفيه بالباطل. ثم المعروف أن نسخ الكتاب كانت متعدّدة ومختلفة جدًّا، والمثالان مختلفا الدلالة كما ذكرنا، فلا يجوز الاتهام بالكذب والبهتان في شيء من ذلك. أما ما أورده المحشّي من أقوال وأقوال فليس في صميم هذا الموضع، وهو الدارس لذلك في كتابات خاصة به!

(١٠) خ وب: بمنزلة واحد.

(١١) زاد هنا في ط: والله أعلم.

عطف الاسميّة على الفعليّة وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال: أحدُها: الجوازُ مطلقًا، وهو المفهوم من قول النحويّين في باب الاشتغال في مثل «قامَ زيدٌ وعمرٌو[١] أكرمتُه»: إنّ نصب عمرو[٢] أرجح لأنّ تَناسُبَ الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. والثاني: المنعُ مطلقًا، حُكي عن ابن جِنّي أنّه قال في قوله:[٣]/ ٢٠١

٨٧٢ـ عـاضَـهـا اللهُ غُـلامًـا، بَـعـدَ مـا شـابَـتِ الأصـداغُ والـضِّـرسُ نَـقِـدْ

: «إنّ الضرس: فاعلٌ بمحذوف يفسِّره المذكور وليس بمبتدأٍ». ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلّا إن قال: أُقدِّرُ الواو للاستئناف. والثالث لأبي عليٍّ: أنّه يجوز في الواو فقط. نقله عنه أبو الفتح في «سرّ الصناعة»،[٤] وبنى عليه منعَ كونِ الفاء في «خرجتُ فإذا الأسدُ حاضرٌ» عاطفةً.[٥]

وأضعفُ الثلاثة القولُ الثاني، وقد لَهِج به الرازيُّ في «تفسيره»[٦] وذكر في كتابه في «مناقب الشافعي» ـ رحمه الله ـ أنّ مَجلِسًا جمعَه وجماعةً من الحنفية وأنّهم زعموا أنّ قولَ الشافعيّ: «يَحِلُّ أكلُ متروكِ التسمية» مردودٌ بقوله تعالى[٧]: ﴿ولا تأكُلُوا مِمّا لَم يُذكَرِ اسمُ اللهِ علَيهِ، وإنَّهُ لَفِسقٌ﴾. قال:[٨] فقلت لهم: لا دليلَ فيها بل هي حُجّة للشافعيّ، وذلك لأنّ الواو ليست للعطف لتَخالُفِ الجملتَين بالاسميّة والفعليّة، ولا للاستئناف لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكونَ جملة الحال مقيِّدةً[٩] للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فِسقًا. ومفهومه: جواز الأكل إذا لم يكن فِسقًا. والفسق قد فسَّرَه الله [تعالى][١٠] بقوله: ﴿أو فِسقًا أُهِلَّ لِغَيرِ اللهِ بِهِ﴾. فالمعنى: لا تأكلوا منه إذا سُمِّيَ عليه

(١) في الأصل وط: «وعمرًا» لا «وعمروًا» كما زعم المحشّي.

(٢) ط: وعمرًا.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٦٥. وعاضها أي: ردّ عليها وعوّضها بعد فقد أولادها. والأصداغ: جمع صُدغ. وهو الشَّعر فوق جانب الوجه. ونقد: تكسَّر وتآكل. ش: «نفد». وانظر الخصائص ٢: ٧٣. ب: وأنه قال في قوله.

(٤) انظر سر صناعة الإعراب ص ٢٦٣.

(٥) بل هي عاطفة للترتيب والتعقيب والسببية.

(٦) مفاتيح الغيب ١٣: ١٧٧.

(٧) الآية ١٢١ من سورة الأنعام.

(٨) ط: فقال.

(٩) وقد تفيد المعنى الموجب للنهي نحو: أكرمْ محمدًا وهو أخوك. وقد كُشطت النقطة الثانية من القاف في الأصل لتصير الكلمة: مفيدة.

(١٠) تتمة من خ وب وش وط. والآية هي ذات الرقم ١٤٥ من سورة الأنعام.

غيرُ الله. ومفهومه: كلُوا منه إذا لم يُسَمَّ عليه غيرُ الله. انتهَى ملخَّصًا موضَّحًا، ولو أبطَل العطفَ بتخالُف الجملتين[١] بالإنشاء والخبر لكان صوابًا.

العطف على معمولَي عاملَين
وقولُهم: «على عاملَين»[٢] فيه تجوُّزٌ

أجمعوا على جواز العطف على معمولَي عاملٍ واحد، نحو «إنّ زيدًا ذاهبٌ وعمرًا جالسٌ»، وعلى معمولات عامل نحو «أعلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا وأبو بكرٍ خالدًا سعيدًا منطلقًا»، وعلى منع العطف على معمولِي[٣] أكثر من عاملين نحو «إنَّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرٍو[٤] وأخاك غلامُه بكرٍ».

وأمّا معمولا عاملَين فإن لم يكن أحدُهما جارًّا فقال ابن مالك: «هو ممتنِع إجماعًا نحو: كان آكِلًا طعامَك عمرٌو وتمرَك بكرٌ» ـ وليس كذلك بل نقل الفارسيُّ[٥] الجوازَ مطلقًا عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفشَ ـ[٦] وإن كان أحدهما جارًّا فإن كان الجارُّ مؤخَّرًا[٧] نحو «زيدٌ في الدارِ والحُجرةِ عمرٌو، أو وعمرٌو[٨] الحُجرةِ» فنقل المهدويُّ أنّه ممتنِعٌ إجماعًا ـ وليس كذلك بل هو جائزٌ عند مَن ذكرنا ـ[٩] وإن كان الجارُّ مُقدَّمًا نحو «في الدارِ زيدٌ والحُجرةِ عمرٌو»[١٠] فالمشهور عن سيبويه المنعُ وبه[١١] قال المبرّد وابن السرّاج وهشام، وعن الأخفش الإجازةُ وبه[١٢] قال الكسائيُّ والفرّاء والزجّاج، وفصَّل قومٌ منهم الأعلمُ فقالوا: إن وَلِيَ المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز لأنّه كذا سُمع ولأنّ فيه تعادُلَ[١٣] المتعاطِفات، وإلّا امتنع نحوُ: في الدارِ زيدٌ وعمرٌو الحُجرةِ.

---

(١) كذا، وهو قول فيه نظر لا يجوز اعتماده. انظر حاشية الأمير ٢: ١٠١. ط: لتخالف الجملتين.

(٢) يريد قولهم: العطف على عاملين. والعبارة هي جزء من العنوان خلافًا لما جاء عند المحشّي تبعًا للناشرين.

(٣) أي: معمولات. وفي الأصل: «معمول». ط: معمولَيْ.

(٤) عند المحشّي: «لعمرٍو» بجعل التنوين للواو هنا وفي كثير من المواضع. وفي الأصل: عمرو.

(٥) حاشية الدسوقي ٢: ١٣١.

(٦) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٤١.

(٧) يعني: في الجملة الأولى.

(٨) ط: أو عمروٌ.

(٩) أي: الأخفش والفارسي.

(١٠) انظر الهمع ٣: ٢٢٣.

(١١) أي: بقول المنع.

(١٢) أي: بقول الإجازة.

(١٣) التعادل: التوافق في الترتيب. ط: تعادلت.

وقد جاءت مواضع يدلّ ظاهرُها على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى[١]: ﴿إنَّ في السَّماواتِ والأرضِ لَآياتٍ لِلمُؤمِنينَ، وفي خَلقِكُم وما يَبُثُّ مِن دابّةٍ آياتٌ لِقَومٍ يُوقِنُونَ واختِلافِ اللَّيلِ والنَّهارِ وما أنزَلَ اللهُ مِنَ السَّماءِ مِن رِزقٍ فأحيا بِهِ الأرضَ بَعدَ مَوتِها وتَصريفِ الرِّياحِ، آياتٌ لِقَومٍ يَعقِلونَ﴾، «آياتٍ» الأُولى منصوبةٌ إجماعًا لأنّها اسم «إنّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوانِ[٢] بالنصب والباقون بالرفع، وقد استُدلّ بالقراءتين[٣] في «آيات» الثالثةِ على المسألة. أمّا الرفعُ فعلى نيابة الواو مَنابَ الابتداء[٤] و«في»،[٥] وأمّا النصب فعلى نيابتها مناب: إنَّ وفي.

وأُجيب بثلاثة أوجُهٍ: أحدُها: أنّ «في» مقدَّرةٌ فالعمل لها، ويؤيّده أنّ في حرف عبد الله[٦] التصريحَ بـ«في»، وعلى هذا الواوُ نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء أو: إنّ. الثاني:[٧] أنّ انتصابَ «آيات»/ ٢٠٢ على التوكيد للأُولى ورفعَها على تقدير مبتدأ أي: هي آياتٌ، وعليهما فليست «في» مقدَّرةً. الثالث:[٨] يَخُصُّ قراءة النصب وهو أنّه على إضمار «إنّ وفي» ذَكَرَه الشاطبي وغيره، وإضمار «إنّ» بعيدٌ.

ومِمّا يُشكل على مذهب سيبويه قولُه:[٩]

٨٧٣ ـ هَوِّنْ علَيكَ، فإنَّ الأُمُورَ ... بِكَفِّ الإلَهِ مَقادِيرُها

فلَيسَ بِآتِيكَ مَنهِيُّها ... ولا قاصِرٍ عَنكَ مأمُورُها[١٠]

لأنّ «قاصرٍ» عطفٌ على مجرور الباء،[١١] فإن كان «مأمورُها» عطفًا على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولَي عاملَين،[١٢] وإن كان فاعلًا بـ«قاصرٍ» لزم عدم الارتباط بالمُخبَر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منهيُّها بقاصرٍ عنك مأمورُها. وقد أُجيب بالثاني وأنّه[١٣] لمّا كان الضمير في «مأمورها» عائدًا

---

(١) الآيات ٣ ـ ٥ من سورة الجاثية.

(٢) هما حمزة والكسائي.

(٣) أي: قراءة الأخوين والباقين.

(٤) هو العامل في: آياتٌ. والمراد بالواو حرف العطف قبل: اختلاف.

(٥) أي: وفي اختلافِ الليل.

(٦) يعني قراءة عبد الله بن مسعود.

(٧) ط: والثاني.

(٨) ط: والثالث.

(٩) مضى أولهما تحت الرقم ٢٥٧. وجعله المحشّي مدوّرًا هكذا: الأمو رَ.

(١٠) ط: ولا قاصرٌ.

(١١) ط: عُطِفَ على مجرور بالباء.

(١٢) بل العطف لمعمولين على معمولين لعامل واحد لأن الباء حرف جر زائدٌ، وقاصرٍ: منصوب محلًّا بالعطف على خبر: ليس.

(١٣) ط: وقد أجيب عن الثاني بأنه.

على «الأُمورَ» كان كالعائد على المنهيّات لدخلوها في: الأمور.

واعلمْ أنّ الزمخشريّ ممّن منع العطف المذكور، ولهذا اتّجَهَ له أن يسأل في قوله تعالى[١]: ﴿والشَّمسِ وضُحاها والقَمَرِ إذا تَلاها﴾ الآياتِ، فقال:[٢] فإن قلتَ: نصبُ «إذا» مُعضِل لأنك إن جعلت الواواتِ[٣] عاطفةً وقعتَ في العطف على عاملَين - يعني أنّ «إذا» عطفٌ على «إذا» المنصوبةِ بـ«أُقسِمُ»،[٤] والمخفوضاتِ عطفٌ على «الشمسِ» المخفوضةِ بواو القسم - قال: وإن جعلتَهنّ للقسَم وقعتَ فيما اتّفق الخليل وسيبويه على استكراهه - يعني أنّهما استكرها ذلك لئلّا يحتاج كلُّ قسم إلى جوابٍ يخصُّه - ثمّ أجاب بأن فعل القسَم لمّا كان لا يُذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنّها هي الناصبةُ الخافضة، فكان العطف على معمولَي عامل. قال ابن الحاجب:[٥] «وهذه قوّة منه واستنباط لمعنًى دقيق»، ثمّ اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿فلا أُقسِمُ بِالخُنَّسِ الجَوارِ[٦] الكُنَّسِ واللَّيلِ إذا عَسعَسَ والصُّبحِ إذا تَنَفَّسَ﴾. فإنّ الجارَّ هنا الباء، وقد صُرِّح معه بفعل القسم فلا تتنزَّل الباء[٧] منزلة الناصبة الخافضة. انتهى.

وبعدُ فالحقُّ جواز العطف على معمولَي عاملين في نحو: في الدار زيدٌ والحُجرةِ عمرٌو، ولا إشكال حينئذ في الآية. وأخذ ابن الخبّاز جواب الزمخشري فجعله قولًا مستقِلًّا فقال في كتاب النهاية: «وقيل: إذا كان أحد العاملَين محذوفًا فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو[٨]: ﴿واللَّيلِ إذا يَغشَى والنَّهارِ إذا تَجَلَّى﴾». وما أظنّه وقفَ في ذلك على كلامِ غيرِ الزمخشريّ. فينبغي له أن يقيِّد الحذف بالوجوب.[٩]

---

(١) الآيات ١ ـ ٩ من سورة الشمس: ﴿والشَّمسِ وضُحاها، والقَمَرِ إذا تَلاها، والنَّهارِ إذا جَلّاها، واللَّيلِ إذا يَغشاها، والسَّماءِ وما بَناها، والأرضِ وما طَحاها، ونَفْسٍ وما سَوّاها، فألهَمَها فُجُورَها وتَقْواها، قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾.

(٢) الكشاف ٣: ٢٤٠.

(٣) يعني: في الآيات ٢ ـ ٧ لا الآيات ١ ـ ٨ كما زعم المحشّي.

(٤) النصب بهذا الفعل هو المشكل، والصواب أن «إذا» منصوبة بحال محذوفة عن الاسم قبلها، وقد طاح الإشكال.

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ١٥٤.

(٦) الآيات ١٥ ـ ١٨ من سورة التكوير. ب وط: «الجواري». وانظر تعليقنا على نصب «إذا» قبل.

(٧) ط: فلا تنزل الباء.

(٨) الآيتان ١ و٢ من سورة الليل.

(٩) يعني أن يقول: محذوفًا وجوبًا.

المواضع التي يعود فيها الضمير على ما تأخَّرَ[١] لفظًا ورُتبة

وهي سبعة:

١ ـ أحدُها: أن يكون الضميرُ[٢] مرفوعًا بـ«نِعمَ أو بئسَ» ولا يُفسَّر إلّا بالتمييز نحو: نِعمَ رجلًا زيدٌ! وبِئسَ رجلًا عمرٌو![٣] ويَلتَحِقُ بهما «فَعُلَ» الذي يُراد به المدحُ والذمُّ نحو[٤]: ﴿ساءَ مَثَلًا القَومُ﴾! و﴿كَبُرَتْ كَلِمةً تَخرُجُ﴾! وظَرُفَ رجلًا زيدٌ! وعن الفرّاء والكسائيّ[٥] أنّ المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل. ويردُّه «نِعمَ رجلًا كانَ[٦] زيدٌ»! ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنّه[٧] قد يُحذفُ نحو[٨]: ﴿بِئسَ لِلظّالِمينَ بَدَلًا﴾!

٢ ـ والثاني:[٩] أن يكون مرفوعًا بأوّل المتنازعَين المُعمَلِ ثانيهما نحو قوله:[١٠]

٨٧٤ ـ جَفَوني ولَم أجفُ الأخِلّاءَ، إنَّني   لِغَيرِ جَميلٍ مِن خَليليَ مُهمِلُ

والكوفيّون يمنعون[١١] ذلك، فقال الكسائيّ: «يُحذف الفاعل»،[١٢] وقال الفرّاء: «يُضمَر ويؤخَّر عن المفسِّر».[١٣] فإن استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو: قامَ وقعد أخواك، فهو عنده فاعلٌ بهما.

٣ ـ والثالث:[١٤] أن يكون مُخبَرًا عنه فيفسِّرَه خبرُه/ ٢٠٣ نحو[١٥]: ﴿إنْ هِيَ إلّا حَياتُنا الدُّنيا﴾. قال

---

(١) ط: يعود الضمير فيها على متأخر.

(٢) أي: الفاعل.

(٣) ط: عمروٌ.

(٤) الآيتان: ١٧٧ من سورة الأعراف: ﴿ساءَ مَثَلًا القَومُ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا وأنفُسَهُم كانُوا يَظلِمُونَ﴾! و٥ من سورة الكهف: ﴿كَبُرَتْ كَلِمةً تَخرُجُ مِن أفواهِهِم! إن يَقُولُونَ إلّا كَذِبًا﴾.

(٥) الارتشاف ص ٩٤٥ و٢٠٤٨. والمراد بالمخصوص هو ما يجعله النحاة مخصوصًا في تلك العبارات.

(٦) الأولى هنا أن كان: زائدة.

(٧) المصدر المؤول معطوف على فاعل: يردّ.

(٨) الآية ٥٠ من سورة الكهف: ﴿أفتَتَّخِذُونَهُ وذُرِّيَّتَهُ أولِياءَ مِن دُونِي، وهُم لَكُم عَدُوٌّ؟ بِئسَ لِلظّالِمِينَ بَدَلًا﴾!

(٩) سقطت الواو من ش وط.

(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٦٨.

(١١) زاد هنا في ط: من.

(١٢) يعني أن فاعل الأوّل محذوف، والواو: حرف دالّ عليه.

(١٣) التقدير: جفاني ولم أجفُ الأخلّاءَ هم. الهمع ٥: ١٤٠.

(١٤) سقطت الواو أيضًا من ش وط.

(١٥) الآية ٣٦ من سورة المؤمنين: ﴿إن هِيَ إلّا حَياتُنا الدُّنيا، نَمُوتُ ونَحيا، وما نَحنُ بِمَبعُوثِينَ﴾، وفي تفسيرها ورد قول الزمخشري لا في تفسير الآية ٢٩ من سورة الأنعام كما زعم صاحب المعجم.

الزمخشريّ: هذا ضمير[١] لا يُعلم ما يُعنَى به إلّا بما يتلوه،[٢] وأصله «إنِ الحياةُ إلّا حياتُنا الدُّنيا»، ثمّ وُضع «هي» موضعَ «الحياة» لأنّ الخبر يدلُّ عليها ويبيّنها. قال: ومنه:

٨٧٥ـ هِيَ النَّفسُ تَحمِلُ ما حُمِّلَتْ[٣]

و«هي العربُ[٤] تقول ما شاءت». قال ابن مالك:[٥] وهذا من جيّد كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس وهي العرب[٦]» ضعفٌ لإمكان جعل «النفس والعرب» بَدَلين، و«تَحمل وتَقول» خبرَين. وفي كلام ابن مالك أيضًا ضعفٌ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون «هي» ضميرَ القِصّة.[٧] فإن أراد الزمخشريّ أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لا أنّه متعيِّن فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

٤ ـ الرابع: ضمير الشأن والقِصّة نحو[٨]: ﴿قُل: هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾، ونحو: ﴿فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والكوفيُّ يسمّيه ضميرَ المجهول. وهذا الضّمير مُخالِف للقياس من خمسة أوجُه: أحدُها: عودُه على ما بعده لزومًا، إذ لا يجوز للجملة المفسِّرة له أن تتقدَّم هي ولا شيءٌ منها عليه. وقد غلِطَ يوسفُ بن السِّيرافيّ[٩] إذ قال في قوله:[١٠]

٨٧٦ـ أسَكرانُ كانَ ابنُ المَراغةِ، إذ هَجا تَمِيمًا بِجَوِّ الشّامِ، أم مُتَساكِرُ؟

فيمَن رفع «سكرانُ وابنُ المراغة»: إنّ «كان» شأنيّةٌ، وابنُ المراغة سكرانُ: مبتدأ وخبر، والجملة خبر: «كان». والصواب: أنّ «كان» زائدةٌ، والأشهر في إنشاده نصبُ «سَكران» ورفعُ «ابن المَراغة»، فارتفاع

---

(١) الكشاف ٢: ٣٦٢. ط: هذا الضمير.

(٢) في الأصل: ما يتلوه.

(٣) كذا في الأصل والنسخ وط وكثير من المراجع ينقل بعضها عن بعض على أنه شطر من بحر المتقارب، وهو صدر بيت من بحر الطويل لعلي بن الجهم في ديوانه ص ١٧٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٦٨، وصوابه في معجم الشعراء ص ٤٤ وطبقات الشعراء ص ٩٨:

هِيَ النَّفسُ ما حَمَّلتَها تَتَحَمَّلُ وللدَّهرِ أيّامٌ، تَجُورُ وتَعدِلُ

ومع هذا جعل المحشّي بالجهل صدر البيت كما هو من المتقارب مع العجز من البحر الطويل، ثم روى في الحاشية عن الزمخشري ما لايكون من الشعر أبدًا! انظر الكشاف ٣: ١٨٧.

(٤) التقدير في هذا: «العرب العرب» بدون: هي.

(٥) شرح التسهيل ١: ١٦٣.

(٦) زاد هنا في ش: تقول ما شاءت.

(٧) يعني ضمير الشأن كما سيلي بعد.

(٨) الآيتان: ١ من سورة الإخلاص و٩٧ من سورة الأنبياء: ﴿واقترَبَ الوَعدُ الحَقُّ، فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الَّذِينَ كَفَرُوا: يا وَيلَنا. قَد كُنّا في غَفْلةٍ مِن هذا، بَل كُنّا ظالِمِينَ﴾ لا ٩٥ كما جاء في ط.

(٩) هو أبو محمد يوسف بن الحسن إمام في اللغة والنحو توفي سنة ٣٨٥. تحفة الأديب ص ٤٦٦ والبغية ٢: ٣٥٥. وقول ابن هشام هو من الارتشاف ص ٩٤٧.

(١٠) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٤٨١. والمراغة لقب أُمّ جرير.

«مُتساكِر» على أنه خبر لـ «هو» محذوفًا، ويروى بالعكس فاسم «كان» مستتِر فيها. والثاني: أنّ مفسِّرَه لا يكون إلّا جملةً ولا يشاركه في هذا ضمير. وأجاز الكوفيّون والأخفش تفسيره بمفردٍ له[1] مرفوعٍ، نحو: كان[2] قائمًا زيدٌ، وظننتُه قائمًا عمرٌو. وهذا إن سُمع خُرِّج على أنّ المرفوعَ مبتدأٌ، واسمَ «كان» وضميرَ[3] «ظننتُه» راجعان إليه لأنّه في نيّة التقديم،[4] ويجوز كون المرفوع بعد «كان» اسمًا لها. وأجاز الكوفيون: إنّه قامَ وإنّه ضُربَ، على حذفِ المرفوع والتفسيرِ[5] بالفعل مبنيًّا للفاعل أو للمفعول. وفيه فسادان: التفسيرُ بالمفرد وحذفُ مرفوع الفعل. والثالث: أنّه لا يُتبَع بتابع، فلا يؤكَّد ولا يُعطف عليه ولا يُبدل منه، والرابع: أنّه لا يَعمل[6] فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه، والخامس: أنّه مُلازِم للإفراد، فلا يُثنّى ولا يُجمع وإن فُسِّر بحديثَين أو أحاديثَ.

وإذا تقرَّرَ هذا عُلم أنّه لا ينبغي الحملُ عليه إذا أمكن غيرُه. ومِن ثَمَّ ضعُف قولُ الزمخشريّ في[7] ﴿إنَّهُ يَراكُم﴾: إنّ اسمَ «إنّ» ضميرُ الشأن ـ والأَولى كونُه ضميرَ الشيطان، ويؤيِّده أنّه قُرِئ «وقَبيلَهُ» بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطَف عليه ـ وقولُ كثيرٍ من النحويّين: «إنّ اسم أن المفتوحةِ المخفّفةِ ضميرُ شأن». والأَولى أن يُعادَ[8] على غيره[9] إذا أمكن، ويؤيّده قول سيبويه في[10]: ﴿أنْ يا إبراهِيمُ قَد صَدَّقتَ الرُّؤيا﴾: إنّ تقديره: أنّكَ، وفي: «كتبتُ إليه أنْ لا تفعل»:[11] إنّه يُجزمُ على النهي وينصبُ على معنى «لئلّا» ويُرفع على: أنّكَ.[12]

---

(١) كذا. وانظر الارتشاف ص ٩٤٧. وتفسير ضمير الشأن بمفرد ورد في كلام العرب غير مرة، ومنه قول الهذلي:

فما هُوَ إلّا أن أراها فُجاءة فأُبهَتَ، لا عُرفٌ لَدَيَّ ولا نُكرُ

وانظر سمط اللآلي ص ٤٠٠.

(٢) اسم كان: ضمير الشأن.

(٣) ط: واسمُ كان وضميرُ.

(٤) خ: رتبة التقديم.

(٥) خ وط: والتفسيرُ.

(٦) ط: ولا يُعمل.

(٧) الآية ٢٧ من سورة الأعراف: ﴿إنَّهُ يَراكُم هُوَ وقَبيلُهُ مِن حَيثُ لا تَرَونَهُم﴾، وزاد آخرَها في ط: هُوَ وقَبيلُهُ. وانظر الكشاف ٢: ٥٤٥.

(٨) يعني اسم «أن» المخففةِ ولا يُجعلَ ضمير الشأن.

(٩) أي: على غير ضمير الشأن.

(١٠) الآيتان ١٠٤ و١٠٥ من سورة الصافات: ﴿وناديناهُ: أنْ يا إبراهِيمُ، قَد صَدَّقتَ الرُّؤيا. إنّا كَذلِكَ نَجزي المُحسِنينَ﴾. لا ١٠٣ و١٠٤ كما جاء في ط. وانظر الكتاب ١: ٤٨٠.

(١١) خ وط: لا يفعل.

(١٢) ط: «أنه». وفي الحاشية استغراب: أنك.

٥ ـ الخامس: أن يُجَرَّ بـ «رُبَّ»[١]، وحكمه حكم ضمير «نِعمَ وبئسَ» في وجوب كون مفسِّره تمييزًا وكونه هو مُفرَدًا. قال:[٢]

٨٧٧ ـ رُبَّـهُ فِتيـةً دَعَـوتُ إلَـى مـا   يُـورِثُ الْمَجـدَ دائبًـا، فأجابُـوا

ولكنّه يلزم أيضًا التذكيرَ[٣] فيقال: «رُبَّهُ امرأةً»، لا رُبَّها، ويقال: نِعمَتِ امرأةً هِندُ! وأجاز الكوفيّون مُطابقتَه للتميز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع. وعندي أنّ الزمخشريّ يفسّر الضمير[٤] بالتمييز في غير بابَي «نِعمَ ورُبَّ»، وذلك أنّه قال في[٥]: ﴿فَسَوّاهُنَّ سَبعَ سَمَاواتٍ﴾: الضميرُ في «فسوّاهنّ» ضميرٌ/ ٢٠٤ مُبهم و«سبع سماوات» تفسيرُه كقولهم: رُبَّهُ رجلًا. وقيل: راجع إلى السماءِ والسماءُ في معنى الجنس، وقيل: جمعُ سَماءةٍ. والوجه العربيّ هو الأول. انتهَى. وتُؤُوِّلَ على أنّ مرادَه أنّ «سبع سماوات»بدلٌ، وظاهر تشبيهه بـ «رُبَّهُ رجلًا» يأباهُ.

٦ ـ السادس: أن يكون مُبدَلًا منه الظاهرُ المفسِّر له كـ «ضربتُه زيدًا». قال ابن عُصفور:[٦] «أجازه الأخفش ومنعه سيبويه»، وقال ابن كَيسانَ:[٧] «هو جائزٌ بإجماع»، نقله عنه ابن مالك. وممّا خرّجوا على ذلك قولُهم: اللّهمَّ صلِّ عليهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ ـ وقال الكسائيّ:[٨] «هو نعتٌ»، والجماعة يأبون نعت الضمير ـ وقولُه:[٩]

٨٧٨ ـ فـلا تَـلُـمْـهُ، أن يَـنـامَ، الـبـائـسـا

وقال سيبويه:[١٠] هو بإضمار «أذمُّ» ـ[١١] وقولُهم: قاما أخواكَ وقاموا إخوتُكَ وقُمْنَ نِسوتُكَ. وقيل: على التقديم والتأخير. وقيل: الألف والواو والنون أحرفٌ كالتاء في «قامتْ هندُ». وهو المُختار.

---

(١) أُقحم هنا في ط: مفسّرًا بتمييز.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٧١. ط: وقال.

(٣) ط: التذكيرُ.

(٤) ش: وعَدّ الزمخشري تفسير الضمير.

(٥) الآية ٢٩ من سورة البقرة: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم ما في الأرضِ جَمِيعًا، ثُمَّ استَوَى إلَى السَّماءِ فَسَوّاهُنَّ سَبعَ سَماواتٍ. وهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ﴾ والكشاف ١: ٢٠٩. وزاد هنا في ط «تفسير»، وزعم المحشّي أن المزيد: تفسيره.

(٦) شرح الجمل ٢: ١٢.

(٧) انظر شرح الجمل ٢: ١٢.

(٨) انظر ما مضى في الورقة ١٨٨ والهمع ٥: ١٧٥.

(٩) بيت من مشطور الرجز مضى تحت الرقم ٨٢١ وقد زعم المحشي أنه بيت من الشعر وأقحم صدره قبله في ط تبعًا للناشرين.

(١٠) كذا، وانظر الكتاب ١: ٢٥٥.

(١١) الأولى: أرحمُ.

٧ ـ والسابع: أن يكون متّصلًا بفاعل مقدّم ومفسِّرُه مفعول مؤخَّر كـ «ضَرَبَ غلامُه زيدًا»(١) أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبدالله الطُّوالُ(٢) من الكوفيّين، ومن شواهده قولُ حسّان:(٣)

٨٧٩ـ ولَو أنَّ مَجدًا أخلَدَ الدَّهرَ واحِدًا، مِنَ النّاسِ، أبقَى مَجدُهُ الدَّهرَ مُطعِما

وقولُه:(٤)

٨٨٠ـ كَسا حِلمُهُ ذا الحِلمِ أثوابَ سُودَدٍ ورَقَّى نَداهُ ذا النَّدى في ذُرا المَجدِ

والجُمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديمَ المفعول نحو(٥): ﴿وإذِ ابتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ﴾، ويمتنع بالإجماع نحوُ: «صاحبُها في الدار»، لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحوُ: ضربَ غلامُها عبدَ هند، لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول. ولا خلاف في جوازِ نحوِ:(٦) ضربَ غلامَه زيدٌ.

وقال الزمخشريّ في:(٧)﴿لا يَحسِبَنَّ الَّذِينَ يَفرَحونَ بِما أتَوا﴾ الآيةَ، في قراءة أبي عمرٍو ﴿فلا يَحسِبُنَّهُم﴾ بالغَيبة وضمِّ آخِر الفعل: إنّ الفعل(٨) مُسندٌ لـ «الّذين يفرحون» واقعًا على ضميرهم محذوفًا، والأصل: لا يَحسِبَنَّهمُ الّذين يفرحون بمفازة، أي: لا يَحسِبَنَّ أنفُسَهمُ الّذين يفرحون فائزين، و«فلا يَحسِبُنَّهُم» توكيد. وكذا قال في قراءة هشام:(٩)﴿ولا يَحسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا في سَبِيلِ اللهِ أمواتًا﴾ بالغَيبة: «إنّ التقدير: ولا يَحسَبَنَّهم، والذين: فاعل».

وردَّهُ أبو حيّانَ(١٠) باستلزامه عودَ الضمير على المؤخَّر ـ وهذا غريب جدًّا، فإنّ هذا المؤخّر مقدّمٌ

(١) أي: ضرب غلامُ زيدٍ سيّدَه زيدًا.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عبد الله نحوي كوفي من أصحاب الكسائي توفي سنة ٢٤٣. تحفة الأديب ص ٥٦٤ وبغية الوعاة ١: ٥٠. وانظر الخصائص ١: ٢٩٤ والارتشاف ص ٩٤٣.

(٣) البيت في ديوانه ص ٤٥٤.

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٧٥. ط: سُؤدِدٍ.

(٥) الآية ١٢٤ من سورة البقرة: ﴿وإذِ ابتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فأتَمَّهُنَّ﴾.

(٦) في الأصل: في جوازه نحو.

(٧) الآية ١٨٨ من سورة آل عمران: ﴿لا تَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَفرَحُونَ بِما أتَوا ويُحِبُّونَ أنْ يُحمَدُوا بِما لَم يَفعَلُوا، فلا تَحسَبَنَّهُم بِمَفازةٍ مِنَ العَذابِ، ولَهُم عَذابٌ ألِيمٌ﴾، وما بعدُ هو منها. وضَبط السينَ في المتن صاحب المعجم بالفتح هنا وفيما بعدُ من القراءة، وجعل الآية هنا بالتاء أيضًا للخطاب مع ترجيحه في الحاشية أن تكون بالياء وبخلاف النسخ المعتمدة وما ذكر المصنّف بعد. وانظر الكشاف ١: ٣٦٤.

(٨) يعني الفعل الذي في أول الآية.

(٩) الآية ١٦٩ من سورة آل عمران. والمعنى: لا يحسبَنَّ أنفسَهم. وجعل صاحب المعجم نقل أبي حيان تفسير الزمخشري بالخطاب: «ولا تحسبنّهم الذين قتلوا أمواتًا» كما جاء في مطبوعة البحر خطأ دون تنبّه، وهو صاحب معجم القراءات القرآنية. وانظر الكشاف ١: ٣٦١.

(١٠) البحر المحيط ٣: ١١٢.

الرُّتبةِ -[1] ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررتُ برجل ذاهبةٍ فرسُه مكسورًا سرجُها»، فقال: تقديم الحال[2] هنا على عاملها وهو «ذاهبة» ممتنع لأنّ فيه تقديم الضمير على مفسِّره. ولا شكَّ[3] أنّه لو قُدِّم لكان كقولك: غلامَه ضربَ زيدٌ. ووقع لابن مالك سهوٌ في هذا المثال[4] من وجه غير هذا، وهو أنّه منع من التقديم لكون العامل صفةً، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف.

ومن الغريب أنّ أبا حيّانَ[5] صاحبَ هذه المقالة وقع له أنّه منعَ عودَ الضمير على[6] ما تقدّم لفظًا، وأجاز عودَه إلى ما تأخَّرَ لفظًا ورتبةً. أمّا الأوّل: فإنّه منع في قوله تعالى[7]: ﴿وما عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ﴾ كونَ «ما» شرطية لأنّ «تودُّ» حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابًا لكونه مرفوعًا، فيكون في نيّة التقديم فيكون حينئذ الضمير في ﴿بَينَهُ﴾ عائدًا على ما تأخّر لفظًا ورتبة. وهذا عجيب فإنّ الضمير[8] الآن عائدٌ على متقدِّم[9] لفظًا، ولو قُدِّم «تودُّ» لغُيِّر التركيب، ويلزمه أن يمنع: ضرب زيدًا غلامُه، لأنّ زيدًا في نيّة التأخير. وقد استشعر[10] ورود ذلك وفَرَقَ[11] بينهما بما لا مُعوَّل عليه. وأمّا الثاني: فإنّه قال في قوله تعالى[12]: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾: إنّ فاعل «بَدا» عائد على السَّجن[13] المفهوم من «ليسجُنُنّه».[14]

(١) ط: مقدم في الرتبة.

(٢) يعني: إذا قدِّمت الحال: مكسورًا سرجُها. وانظر الارتشاف ص ١٥٨٣.

(٣) هذا ردّ ابن هشام لقول أبي حيّان.

(٤) أي: مثال الفرس. وانظر التسهيل ص ١١٠ والارتشاف ص ١٥٨٣.

(٥) البحر المحيط ٢: ٣٠.

(٦) ط: إلى.

(٧) الآية ٣٠ من سورة آل عمران: ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ ما عَمِلَتْ مِن خَيرٍ مُحضَرًا، وما عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أنَّ بَينَها وبَينَهُ أمَدًا بَعِيدًا﴾، وما بعدُ هو منها.

(٨) ط: لأن الضمير.

(٩) ط: على ما تقدم.

(١٠) أي: أبو حيان.

(١١) يعني: بين الفعل وفاعله من جهة وبين الشرط وجوابه من جهة ثانية. ط: وفرّق.

(١٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾. والبحر المحيط ٦: ٢٧٤.

(١٣) ط: السِّجن.

(١٤) كذا، وهو تصحيف وافتئات وتحامل من ابن هشام على أبي حيّان، ولم يتنبّه له المحشّون، وعبارة أبي حيان هي: «والَّذي أذهبُ إليه أنَّ الفاعلَ ضميرٌ يَعودُ على السّجن المفهوم مِن قوله: لَيُسجَنَنَّ». البحر ٦: ٢٧٤. والقول الذي ذكره أبو حيّان هو من الآية ٣٢ في سورة يوسف متقدم على الآية ٣٥، وفيه عود الضمير على متقدّم خلاف ما زعم ابن هشام والمحشّون جميعًا حتى صاحب المعجم. وقريب من ذلك أكثر ما اعترض به ابن هشام على أبي حيان في هذا الكتاب: فليحرَّر. والحمد لله.

شرح حال الضمير المسمَّى فصلًا وعِمادًا

والكلام فيه/ ٢٠٥ في أربع مسائل:

الأُولى: في شروطه وهي ستّة، وذلك أنّه يُشترط فيما قبله أمرانِ: أحدُهما: كونه مبتدأً في الحال أو في الأصل، نحو[١]: ﴿وأُولئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ﴾، ﴿وإنّا لَنحنُ الصّافُّونَ﴾ الآيَةَ، ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ علَيهِم﴾، ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيرًا﴾، ﴿إن تَرَنِ أنا أقَلَّ مِنكَ مالًا﴾. وأجاز الأخفش وقوعَه بين الحال وصاحبها، كـ «جاء زيد هو ضاحكًا»، وجعل منه[٢]: ﴿هؤُلاءِ بَناتِي هُنَّ أطهَرَ لَكُم﴾ فيمَن نصب «أطهرَ»، ولَحَّنَ أبو عمرٍو مَن قرأ بذلك، وقد خُرِّجت على أنّ «هؤلاء بناتي» جملةٌ، و«هنّ» إمّا توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتدأ و«لكُم» الخبر. وعليهما فـ «أطهرَ» حال ـ وفيهما نظر. أمّا الأوّل: فلأنّ «بناتي» جامدٌ غير مؤوَّل بالمشتقّ[٣] فلا يتحمَّل ضميرًا عند البصريّين، وأمّا الثاني: فلأنّ الحال لا تتقدّم على عاملها الظرفيّ عند أكثرهم ـ والثاني: كونُه معرفةً كما مثّلنا، وأجاز الفرّاء وهشام ومَن تابعهما من الكوفيّين[٤] كونه نكرةً نحو: ما ظننتُ أحدًا هو القائمَ، وكان رجلٌ هو القائمَ، وحملوا عليه[٥]: ﴿أن تَكُونَ أُمّةٌ هِيَ أربَى مِن أُمّةٍ﴾ فقدّروا «أربَى» منصوبًا.

ويُشترط فيما بعده أمرانِ: كونُه خبرًا لمبتدأ في الحال أو في الأصل، وكونُه معرفةً أو كالمعرفة في أنّه لا يقبل «أل» كما تقدّم في «خَيرًا وأقَلَّ»، وشرطُ الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثّلنا. وخالف في ذلك الجُرجانيّ[٦] فألحقَ المضارع بالاسم لتشابُهِهما وجعل منه نحو[٧]: ﴿إنَّهُ هُوَ يُبدِئُ ويُعِيدُ﴾ وهو عند غيره

---

(١) الآيات: ٥ من سورة البقرة ـ وغابت من أولها واو العطف في ط بجهل الناشرين حتى صاحب المعجم فصارت الآية هي ١٥٧ من سورة الأعراف ـ و١٦٥ من سورة الصافات و١١٧ من سورة المائدة و٢٠ من سورة المزمل: ﴿وما تُقَدِّموا لأنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيرًا﴾ و٣٩ و٤٠ من سورة الكهف: ﴿إن تَرَنِ أنا أقَلَّ مِنكَ مالًا ووَلَدًا فعَسَى رَبِّي أن يُؤتِيَنِ خَيرًا مِن جَنَّتِكَ﴾. ط: «إن تَرَني» وزاد المحشّي آخرَها: ووَلَدًا.

(٢) الآية ٧٨ من سورة هود. وانظر معاني القرآن ١: ٣٨٦. وعند صاحب المعجم: «أطهَرُ» خلاف النسخ المعتمدة وما نصّ عليه ابن هشام.

(٣) كذا، والصواب أنه يؤوّل بمشتق كما ذكر ابن عصفور، أي: مولوداتي، تقول: مررتُ بنساءٍ بناتٍ لفلان، أي: مولودات له. بل إن كلمة «بنتٌ» هي في الأصل مشتق من مصدر «بُنِيَ» أي: البناء، لأن الأبوين يبنيان ولدهما بعون الله وجهودهما، فلفظه هو «بَنَيٌ» على صيغة «فَعَلٌ» بمعنى اسم المفعول مثل: وَلَد وعَدَد وجَبَل وسَلَب، نُقل إلى صيغة «فِعْل» للتأنيث مثل: بِئر ورِيح ودِرع وحِجر، فصار بلفظ «بِنيٌ»، وأبدلت الياء تاء مبسوطة: بِنت ـ انظر التصريف المشترك ص ٥٦ ـ فعودته إلى أصله الاشتقاقي مع تحمّله الضميرَ في الآية الكريمة أمر يسير، يدفع قول ابن هشام وما اعتمد عليه من قول البصريين.

(٤) الارتشاف ص ٩٥٢.

(٥) الآية ٩٢ من سورة النحل: ﴿تَتَّخِذُونَ أيمانَكُم دَخَلًا بَينَكُم، أن تَكُونَ أُمّةٌ هِيَ أربَى مِن أُمّةٍ﴾.

(٦) انظر الإتقان في علوم القرآن ٢: ٣٤٠.

(٧) الآية ١٣ من سورة البروج. وسقط «نحو» من ط.

توكيدٌ أو مبتدأٌ،(١) وتبع الجُرجانيَّ أبو البقاء فأجاز الفصل في(٢): ﴿ومَكرُ أُولئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾، وابنُ الخبّاز فقال في «شرح الإيضاح»: لا فرق بين كون امتناع «أل» لعارض كـ «أفعل مِن» والمضافِ كـ: «مِثلك،(٣) وغُلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع. [انتهَى].(٤) وتمثيلُه بـ «غُلام زيد» مردودٌ لأنه معرفة. وقد يقال: إنه يلزمه ذلك مع الماضي. وهو قول السُّهَيليّ قال في قوله تعالى:(٥) ﴿وأَنَّهُ هُوَ أضحَكَ وأبكَى، وأَنَّهُ هُوَ أماتَ وأحيا، وأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوجَينِ﴾: إنّما(٦) أُتِـيَ بضمير الفصل في الأوَّلَينِ(٧) دون الثالث لأنّ بعض الجهّال قد يُثبتُ هذه الأفعال(٨) لغير الله كقول نُمرودَ: «أنا أُحيِي وأُمِيتُ»، وأمّا الثّالث فلم يَدَّعِهِ أحد من الناس. انتهَى. وقد يُستدلُّ لقول الجُرجانيّ بقوله تعالى(٩): ﴿ويَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ الَّذِي أُنزِلَ إلَيكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ ويَهدِي﴾، فعَطَفَ «يَهدِي» على الحقِّ الواقعِ خبرًا بعد الفصل.(١٠)

ويُشترط له في نفسه أمرانِ: أحدُهما: أن يكونَ بصيغة المرفوع فيَمتنِعَ: زيدٌ إيّاه الفاضلُ، وأنت إيّاكَ العالِـمُ. وأمّا «إنّك إيّاكَ الفاضلُ» فجائزٌ على البدل عند البصريّين، وعلى التوكيد عند الكوفيّين. والثاني: أن يطابق ما قبلَه، فلا يجوزَ: كنتَ هو الفاضلَ. فأمّا قول جرير بن الخَطَفَى:(١١)

٨٨١ ـ وكـائِـن بالأبـاطِـحِ مِـن صَـدِيـقٍ ... يَـرانِـي، لَـو أُصِبـتُ، هُوَ المُصـابـا!

---

(١) عند المحشّي: «وهو عنده غير توكيدٍ أو مبتدأ» مع تعليقات تدل على الجهل المطبق.

(٢) الآية ١٠ من سورة فاطر والتبيان ص ١٠٧٣.

(٣) ق: كذلك.

(٤) تتمة مما عدا الأصل. وقوله «وتمثيله. . . مع الماضي» ورد متأخرًا في الأصل وش بعد نهاية هذه الفقرة، ولم يرد في ط. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥) الآيات ٤٣ ـ ٤٥ من سورة النجم. وزاد آخرَها في ط: ﴿الذَّكَرَ والأُنثَى﴾.

(٦) ط: وإنما.

(٧) أي: الآيتين الأُولى والثانية.

(٨) يعني التي في الآيتين.

(٩) الآية ٦ من سورة سبأ: ﴿ويَرَى الَّذِينَ أُوتُوا العِلمَ الَّذِي أُنزِلَ إلَيكَ مِن رَبِّكَ هُوَ الحَقَّ، ويَهدِي إلَى صِراطِ العَزِيزِ الحَمِيدِ﴾.

(١٠) زاد هنا في ط: «انتهى»، أقحمه الناشرون ثم حاروا في توجيهه. ويعني بقوله «خبرًا» أن «الحقَّ» هو في هذه القراءة مفعول ثان للفعل «يرى» بعد ضمير الفصل، وأصله الخبر في قراءة ابن أبي عبلة «الحَقُّ»، فعطفُه عليه يعني أنه هو كالخبر جاء بعد ضمير الفصل. وهذا الاستدلال فيه نظر لأن المعطوف على الخبر ليس كالخبر في الحكم، وهو من الثواني التي يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأوائل. انظر المنصف ٢: ١٨٤.

(١١) البيت في ديوانه ص ١٧. والأباطح: جمع أبطح. وهو الوادي فيه بعض الحصى. والخطفَى: لقب جدّ جرير الشاعر، وذكر الدسوقي في حاشيته ٢: ١٣٩ أن أكثر نسخ المغني جاء الضبط فيها «ابن الخطفى» بإثبات همزة الوصل فيكون «جرير» منوّنًا لأن هناك قولًا ضعيفًا يشترط لحذف الهمزة وعدم التنوين أن يكون ما بعد «بن» أبًا للعلم لا جدًّا. وعند المحشّي: الخطفيّ.

وكان قياسُه: «يراني أنا»، مثلَ[١]: ﴿إن تَرَنِ أنا أقَلَّ﴾ فقيل: ليس[٢] فصلًا وإنّما هو توكيد للفاعل،[٣] وقيل: بل هو فصل، فقيل: لـمّا كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتّى كان إذا أصيب كأنّ صديقَه[٤] قد أُصيب جَعل[٥] ضمير الصديق بمنزلة ضمير نفسِه[٦] لأنّه نفسُه في المعنى. وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي: يرى مُصابي، والمُصاب حينئذ مصدر كقولهم: جَبَرَ اللهُ مُصابَك أي مُصيبتَك، أي: يَرَى مُصابي هو المُصابَ[٧] العظيم. ومِثلُه في حذف الصفة[٨]: ﴿الآنَ جِئتَ بِالحَقِّ﴾ أي: الواضحِ - وإلّا لكفروا بمفهوم الظرف - ﴿فلا نُقِيمُ لَهُم يَومَ القِيامةِ وَزنًا﴾[٩] أي: نافعًا، لأنّ أعمالهم تُوزَن بدليل[١٠]: ﴿ومَن خَفَّت مَوازِينُهُ﴾ الآيةَ. وأجازوا: سِيرَ بزيدٍ سَيرٌ، بتقدير الصفة أي: واحدٌ. وإلّا لم يُفِد.

وزعم ابن الحاجب أنّ الإنشاد:[١١] «لَو أُصِيبَ» بإسناد الفعل إلى ضمير الصديق، وأنّ «هُوَ» توكيدٌ له أو لضمير «يَرَى». قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مُصابًا إذا أصابتني/ ٢٠٦ مُصيبة. انتهَى. وعلى ما قَدَّمناه من تقدير الصفة لا يتّجِهُ الاعتراض. ويُروى: «يَراهُ» أي: يَرَى نفسَه، و«تَراهُ» بالخطاب ولا إشكال حينئذ ولا تقدير، والمُصاب حينئذ مفعول[١٢] لا مصدر. ولم يطّلع على هاتين الروايتين بعضُهم فقال: لو أنّه[١٣] قال: «يَراهُ» لكان حسنًا، أي: يرى الصديقُ نفسَه مصابًا إذا أُصِبتُ.[١٤]

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أُمور: أحدُها: لفظيٌّ وهو الإعلام من أوّل الأمر بأنّ ما بعده

---

(١) الآية ٤٠ من سورة الكهف وقد مضت منذ قليل. ط: «إن ترنِي» وزاد آخرَها: ﴿مِنكَ﴾.

(٢) زاد هنا في ط: هو.

(٣) أي: في بيت جرير، يعني فاعل: يرى.

(٤) زاد هنا في ط أيضًا: هو.

(٥) ط: فجعل.

(٦) في الأصل وط: ضميره.

(٧) خ وق: المصابُ.

(٨) الآية ٧١ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: الآنَ جِئتَ بِالحَقِّ﴾.

(٩) الآية ١٠٥ من سورة الكهف: ﴿أُولئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ رَبِّهِم ولِقائِهِ، فحَبِطَتْ أعمالُهُم فلا نُقِيمُ لَهُم يَومَ القِيامةِ وَزنًا﴾، وهي شاهد أيضًا على حذف الصفة المذكورة بعدُ فوجب خطأ الاعتراض قبلها كما ترى، لا شاهد على دلالة الظرف هنا كما توهّم المحشّي.

(١٠) الآية ٩ من سورة الأعراف: ﴿ومَن خَفَّتْ مَوازِينُهُ فأُولئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أنفُسَهُم بِما كانُوا بِآياتِنا يَظلِمُونَ﴾. ن: لأن أفعالهم توزن بدليل.

(١١) الأمالي ٣: ١٣٨.

(١٢) أي: هو على صيغة اسم المفعول.

(١٣) ط: ولو أنه.

(١٤) ب: أُصيبَ.

خبرٌ لا تابع. ولهذا سُمِّي فصلًا لأنه فَصَل بين الخبر والتابع، وعمادًا لأنّه يَعتمِد عليه معنى الكلام. وأكثر النحويّين يقتصر على ذكر هذه الفائدة.[١] وذِكرُ التابع أَولى من ذِكر أكثرهم الصفةَ لوقوع الفصل في نحو[٢]: ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ علَيهِم﴾، والضمائرُ لا تُوصف. والثاني: معنويٌّ وهو التوكيد، ذكره جماعة وبنَوا عليه أنّه لا يجامِع التوكيدَ، فلا يقال: زيدٌ نفسُه هو الفاضلُ. وعلى ذلك سمّاه بعض الكوفيّين دِعامة[٣] لأنّه يُدعَم به الكلام أي: يقوّى ويؤكَّد. والثالث: معنويّ أيضًا وهو الاختصاص، وكثير من البيانيّين يقتصر عليه. وذكر الزمخشريّ الثلاثةَ في تفسير[٤]: ﴿وأُولئكَ هُمُ المُفلِحُونَ﴾، فقال: فائدتُه الدلالةُ على أنّ الوارد بعده خبر لا صفةٌ، والتوكيدُ، وإيجابُ أنّ فائدةَ المسند ثابتةٌ للمسند إليه دون غيره.

المسألة الثالثة في محلِّه: زعم البصريّون أنّه لا محلّ له، ثُمّ قال أكثرهم: «إنّه حرفٌ»، فلا إشكال، وقال الخليل: «اسمٌ»،[٥] ونظيرُه على هذا القول أسماءُ الأفعال فيمن يراها غيرَ معمولة لشيء، و«ألِ» الموصولةُ.[٦] وقال الكوفيّون: «له محلٌّ»، ثمّ قال الكسائيّ: محلّه بِحَسَب[٧] ما بعده، وقال الفرّاء: «بِحَسَب ما قبله». فمحلُّه بين المبتدأ والخبر رفعٌ، وبين معمولَي «ظنّ» نصبٌ، وبين معمولَي «كان» رفعٌ عند الفرّاء ونصبٌ عند الكسائيّ، وبين معمولي «إنّ» بالعكس.

المسألة الرابعة: فيما يَحتمِلُ مِن الأوجُه. يَحتمل في نحوِ[٨]: ﴿كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ علَيهِم﴾ ونحوِ: ﴿إن كُنّا نَحنُ الغالِبِينَ﴾ الفصليّةَ والتوكيدَ دُون الابتداء، لانتصاب ما بعده، وفي نحوِ[٩]: ﴿وإنّا لَنَحنُ الصّافُّونَ﴾ ونحوِ: «زيدٌ هو العالمُ وإنّ عمرًا هو الفاضلُ» الفصليّةَ والابتداءَ دُون التوكيد، لدخول اللام في الأُولى ولكون ما قبله ظاهرًا في الثانية والثالثة ولا يؤكَّد الظاهر بالمضمر لأنّه ضعيف والظاهرَ قويٌّ - ووَهَمَ أبو البقاء فأجاز في[١٠]: ﴿إنَّ شانِئَكَ هُوَ الأبتَرُ﴾ التوكيدَ، وقد يُريد أنّه توكيد لضمير مستتر في «شانئك» لا

(١) أي: الإعلام أن ما بعده خبر لا تابع.

(٢) الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿فلَمّا تَوَفَّيتَنِي كُنتَ أنتَ الرَّقِيبَ علَيهِم. وأنتَ علَى كُلِّ شَيءٍ شَهِيدٌ﴾.

(٣) خ وق وب: «دَعامة». والدَّعامة: الشرط.

(٤) الآية ١٥ من سورة البقرة: ﴿أُولئِكَ علَى هُدًى مِن رَبِّهِم وأُولئِكَ هُمُ المُفلِحُونَ﴾ والكشاف ١: ١١٢.

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي ٢: ٦٥.

(٦) يعني: الموصولة الحرفية.

(٧) انظر الارتشاف ص ٩٥٨.

(٨) الآيتان: ١١٧ من سورة المائدة وقد مضت منذ قليل و١١٣ من سورة الأعراف: ﴿وجاءَ السَّحَرةُ فِرعَونَ، قالُوا: إنَّ لَنا لَأَجرًا إن كُنّا نَحنُ الغالِبِينَ﴾.

(٩) الآية ١٦٥ من سورة الصافات.

(١٠) الآية ٤ من سورة الكوثر والتبيان ص ١٣٠٦.

لنفس: شانئَك ـ ويَحتمل الثلاثة في نحو: أنتَ أنتَ الفاضلُ ونحو[١]: ﴿إنَّكَ أنتَ عَلّامُ الغُيُوبِ﴾. ومَن أجاز إبدال الضمير مِن الظاهر أجاز في نحو «إنَّ زيدًا هو الفاضلُ» البدليّةَ، ووَهَمَ أبو البقاء فأجازَ في[٢]: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيرًا﴾ كونَه بدلًا من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب:[٣] قد جرّبتُك فكنتَ أنتَ أنتَ، الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قدّرتَ الأوّلَ فصلًا أو توكيدًا لقلتَ: أنتَ إيّاك. والضميرُ في قوله تعالى[٤]: ﴿أن تَكُونَ أُمّةٌ هِيَ أربَى مِن أُمّةٍ﴾ مبتدأٌ لأنّ ظهورَ ما قبله[٥] يمنع التوكيد وتنكيرَه[٦] يمنع الفصل. وفي الحديث[٧]: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ علَى الفِطْرةِ حَتَّى يَكُونَ أبَواهُ هُما اللَّذانِ يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ» إن قُدِّر في «يكونَ» ضميرٌ لـ «كلّ» فأبواه: مبتدأ، وقولُه[٨] «هما» إمّا مبتدأٌ ثانٍ وخبره «اللّذان» والجملةُ خبر: أبواه، وإمّا فصلٌ وإمّا بدلٌ من «أبواه» إذا أجزنا إبدال الضمير من الظاهر و«اللّذان» خبر: أبواه، وإن قُدِّر «يكونَ» خاليًا من الضمير فأبواه: اسم «يكونَ» وهما: مبتدأ أو فصل أو بدل، وعلى الأوّل فـ «اللّذان» بالألف، وعلى الأخيرَين [هو][٩] بالياء.

رَوابط الجملة بما هي خبرٌ عنه/ ٢٠٧

وهي عَشَرة:

١ ـ أحدُها: الضميرُ وهو الأصل. ولهذا يُربَط به مذكورًا كـ «زيدٌ ضربتُه»، ومحذوفًا مرفوعًا نحوُ[١٠]: ﴿إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾ إذا قُدّر:[١١] لَهُما ساحرانِ، ومنصوبًا كقراءةِ ابن عامر في سورة الحديد[١٢]: ﴿وكُلٌّ

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة المائدة.

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل: ﴿وما تُقَدِّموا لِأنفُسِكُم مِن خَيرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللهِ هُوَ خَيرًا وأعظَمَ أجرًا﴾ والتبيان ص ١٢٤٨ والدر المصون ٦: ٤١٠.

(٣) في ١: ٣٨٢.

(٤) الآية ٩٢ من سورة النحل وقد مضت منذ قليل.

(٥) يعني: أُمّة. وهو اسم ظاهر لا يؤكّده الضمير.

(٦) ط: وتنكيرُه.

(٧) الحديث مضى في فصل: حتّى.

(٨) ط: وقول.

(٩) تتمة من خ وق. ب: هما.

(١٠) الآية ٦٣ من سورة طه. ط: إنَّ.

(١١) ط: إن قُدّر.

(١٢) الآية ١٠: ﴿لا يَستَوِي مِنكُم مَن أنفَقَ مِن قَبلِ الفَتحِ وقاتَلَ. أُولئِكَ أعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذِينَ أنفَقُوا مِن بَعدُ وقاتَلُوا، وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنَى، واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. وحذف الضمير العائد على المبتدأ «كلّ» في قراءة ابن عامر منعه البصريون وأجازه بعض الكوفيين، وهو في الشعر كثير وفي النثر قليل. حاشية الدسوقي ٢: ١٤١.

وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾، ولم يقرأ بذلك في سورة «النساء» بل قرأ بنصب «كُلّ» كالجماعة لأنّ قبله جملةً فعليّة وهي[١]: ﴿فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ﴾ فساوَى بين الجُملتين في الفعليّة، بل بين الجُمَل لأنّ بعده: ﴿وفَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ﴾ ـ وهذا ممّا أغفلوه، أعني الترجيحَ باعتبار ما يُعطف على الجملة، فإنّهم ذكروا رُجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال في نحو «قام زيدٌ وعمرًا أكرمتُه» للتناسُب، ولم يذكروا مثلَ ذلك في نحوِ «زيدٌ ضربتُه وأكرمتُ عمرًا»، ولا فرقَ بينهما ـ وقولِ أبي النجم:[٢]

٨٨٢ ـ كُــلُّهُ لَــم أصــنَــعِ

ولـو نَصَـبَ[٣] علـى التوكيد لم يصـحّ لأنّ «ذنبًا» نكـرة، أو علـى المفعوليّة[٤] كان فاسـدًا معنًى لِمـا بيّنّا[٥] فـي فصـل «كُلّ»، وضعيفًـا صناعـةً لأنّ حـقّ «كلٍّ» المتصلـةِ بالضميـر ألّا تُستعمل إلّا توكيـدًا أو مبتـدأً نحـو[٦]: ﴿إنَّ الأمـرَ كُلَّــهُ للهِ﴾ قُـرِئَ بالنصـب والرفع، وقـراءةِ جماعـةٍ[٧]: ﴿أفحُكـمُ الجاهِلِيّـةِ يَبغُونَ﴾؟ بالرفـع، ومجـرورًا[٨] نحـو: السـمنُ مَنَـوانِ بِدرهـمٍ أي: منـه، وقـولِ امـرأة: «زَوجِـي المَسُّ مَـسُّ أرنَبْ، والرِّيـحُ[٩] رِيـحُ زَرنَـبْ» إذا لم نقـل: إنّ «أل» نائبةٌ عـن الضمير، وقولِه تعالـى[١٠]: ﴿ولَمَن صَبَـرَ وغَفَرَ إنَّ ذلِـكَ لَمِـن عَـزمِ الأُمُـورِ﴾ أي: إنّ ذلك منه.

لا بدَّ[١١] من هذا التقدير سواءٌ أقدّرنا اللام للابتداء و«مَن» موصولةً أو شرطيّة، أم قدّرنا[١٢] اللام

---

(١) الآية ٩٥: ﴿لا يَستوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرُ أولِي الضَّرَرِ والمُجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بِأموالِهِم وأنفُسِهِم. فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ بِأموالِهِم وأنفُسِهِم علَى القاعِدِينَ دَرَجةً، وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنَى، وفَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ علَى القاعِدِينَ أجرًا عَظِيمًا﴾، وما بعدُ هو منها.

(٢) مضى تحت الرقم ٣٦٥. وقولِ: معطوف على «قراءةِ» لا على «كقراءة ابن عامر»، وتقطيع الكلام عند المحشّي يفسد المراد، ومثل ذلك عنده بالمئات.

(٣) ط: «نُصِبَ». وزاد هنا: كلّ.

(٤) يعني أنه مفعول به للفعل بعده.

(٥) ط: لما بيناه.

(٦) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران. ط: «كُلَّهُ» خلافًا لما ذكر ابن هشام.

(٧) الآية ٥٠ من سورة المائدة. ق: «الجماعة». والعطف بالجرّ على «قراءةِ» أيضًا، لا على «كقراءة ابن عامر» كما زعم المحشّي.

(٨) العطف بالنصب على: «مرفوعًا»، لا بتقدير ما زعم المحشّي: ويأتي. . .

(٩) الأَولى في القول أن المراد: مسُّه مسُّ أرنبٍ وريحُه. والزرنب: الطِّيب. والقول في الحديث ٤٨٩٣ من صحيح البخاري، و١٨٩٩ من صحيح مسلم، وترتيب أُمّ زرع فيه بين القائلات أنها الثامنة لا الحادية عشرة كما زعم المحشّي، وجُعل قولها في الأصل وخ من الشعر، وهو جائز لا إشكال فيه إذا كان من منهوك البسيط وفيه الخزم بزيادة «زوجي» أوّلَه. ب ون وط: أرنبٍ. . . زرنبٍ.

(١٠) الآية ٤٣ من سورة الشورى.

(١١) ط: ولا بد.

(١٢) في الأصل وط: أو قدرنا.

موطِّئةً[١] و«مَن» شرطيّةً. أمّا على الأوّل فلأنّ الجملة خبرٌ،[٢] وأمّا على الثاني[٣] فلأنّه لا بدّ في جوابِ اسمِ الشرطِ المرتفعِ بالابتداء مِن أن يشتمل على ضميره، سواءٌ أقلنا:[٤] إنّه الخبر، أم إنّ[٥] الخبر، فعل الشرط ـ وهو الصحيح ـ وأمّا على[٦] الثالث فلأنّها جوابُ القسَم في اللفظ وجوابُ الشرط في المعنى. وقولُ أبي البقاء[٧] والحَوفي: «إنّ الجملة جواب الشرط» مردودٌ لأنّها اسميّة، وقولُهما: «إنّها على إضمار الفاء» مردودٌ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة.

تنبيه

قد[٨] يوجد الضمير في اللفظ ولا يَحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل: إحداها: أن يكون معطوفًا بغير الواو نحو: «زيدٌ قامَ عمرٌو فهو» أو «ثمّ هو»، والثانية: أن يُعاد العامل نحو: زيدٌ قام عمرٌو وقامَ هو، والثالثة: أن يكون بدلًا نحو: حُسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو. فـ«هو»: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على «الجاريةُ»، وهو في التقدير كأنّه من جملة أُخرى، وقياس قول مَن جعلَ العامل في البدل نفسَ العامل في المُبدل منه أن تصحّ المسألةُ. ونحوُ ذلك مسألةُ الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو: زيدٌ ضربتُ عمرًا وأباه، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثمّ ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلتَ «أخاه»[٩] ونحوَه من «عمرٍو» لم يجوزا على ما مرَّ من الاختلاف في عامل البدل، فإن قدّرته بيانًا جاز باتّفاق.[١٠] ويجوز باتّفاق:[١١] زيدٌ ضربتُ رجلًا يحبُّه، رفعتَ «زيدًا» أو نصبتَه، لأنّ الصفة والموصوف كالشيء الواحد.

---

(١) زاد هنا في ط: للقسم.

(٢) ط: خَبَرَ.

(٣) زعم المحشّي أن الدماميني استشكل هذا لفقد الفاء الرابطة للجواب في الجملة الاسمية، وأحال على حاشية الشمنّي، وهذا بهتان شنيع لأن الدماميني ذكر عن ابن هشام أنه لم يَجزم بما يثير هذه المسألة عنده، وإنما أورد ذلك في بحثه للضمير العائد، ثم نسبه إلى أبي البقاء والحوفي ورده مرتين. انظر حاشية الدماميني ٢٦٧ وحاشية الدسوقي ٢: ١٤٢. وإذا كانت مَن: شرطية فيجب أن تكون اللام موطئة والجملة الاسمية هي جواب القسم دلت على جملة جواب الشرط كما ذكر ابن هشام، والتقدير: فإنّ ذلك لمن عزم الأمور. انظر الدر المصون ٩: ٥٦٣.

(٤) سقطت همزة التسوية من خ وط.

(٥) في الأصل وط: أو إن.

(٦) سقطت من ش.

(٧) التبيان ص ١١٣٥.

(٨) ط: وقد.

(٩) الإبدال في هذا جائز وعطف البيان والوصف.

(١٠) زاد هنا في ط: «أو بدلًا لم يجز». وهذا الاتفاق عند بعضهم بعد حذف حرف العطف، وبعض يخالفهم لأن العمل في البدل عنده هو غير العامل في المبدل منه، فيكون عنده البدل وعطف البيان في حكم واحد.

(١١) ط: جاز باتفاق أو بدلًا لم يجز ويجوز بالاتفاق.

٢ ـ الثاني: الإشارةُ نحو(١): ﴿والَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا واستَكبَرُوا عَنها أُولئكَ أصحابُ النّارِ﴾، ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ لا نُكَلِّفُ نَفسًا إلّا وُسعَها أُولئكَ أصحابُ الجَنّةِ﴾، ﴿إنَّ السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئكَ كانَ عَنهُ مَسؤُولًا﴾، ويَحتمله(٢): ﴿ولِباسُ التَّقْوَى ذلِكَ خَيرٌ﴾. وخصّ ابن الحاجّ(٣) المسألةَ بكون المبتدأِ موصولًا أو موصوفًا والإشارةِ إشارةَ البعيد،(٤) فيمتنع نحو: «زيدٌ قام هذا» لِمانعَين، و«زيدٌ قام ذلك» لِمانع. والحُجّة عليه في الآية الثالثة، ولا حُجّة(٥) في الرابعة لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلًا أو بيانًا. وجوّز الفارسيُّ كونه صفةً،(٦)/ ٢٠٨ وتبِعه جماعةٌ منهم أبو البقاء، وردَّه الحَوفي بأنّ الصفة لا تكون أعرفَ من الموصوف.

٣ ـ الثالث: إعادةُ المبتدأِ بلفظه، وأكثرُ وقوع ذلك في مَقام التهويل والتفخيم نحو(٧): ﴿الحاقّةُ ما الحاقّةُ﴾؟ ﴿وأصحابُ اليَمِينِ ما أصحابُ اليَمِينِ﴾؟ وقال:(٨)

٨٨٣ ـ لا أرَى المَوتَ يَسبِقُ المَوتَ شَيءٌ ... نَغَّصَ المَوتُ ذا الغِنَى والفَقِيرا

٤ ـ والرابع: إعادتُه بمعناه نحو: زيدٌ جاءني أبو عبدِ الله، إذا كان «أبو عبدِ الله» كُنية له. أجازه أبو الحسن مستدلًّا بنحو قوله تعالى(٩): ﴿والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتابِ وأقامُوا الصَّلاةَ إنّا لا نُضِيعُ أجرَ المُصلِحِينَ﴾،(١٠) وأُجيب بمنع كون «الّذين» مبتدأً بل هو(١١) مجرورٌ بالعطف على: ﴿الَّذِينَ(١٢) يَتَّقُونَ﴾، ولئن سُلِّم فالرابط(١٣) العمومُ لأنّ «المُصلحين» أعمُّ من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف

---

(١) الآيات: ٣٦ و٤٢ من سورة الأعراف و٣٦ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأعراف: ﴿يا بَنِي آدَمَ، قَد أنزَلْنا علَيكُم لِباسًا يُوارِي سَوءاتِكُم ورِيشًا، ولِباسُ التَّقوَى ذلِكَ خَيرٌ﴾.

(٣) ن: ابن الحاجب.

(٤) انظر المقرب ١: ٨٣ وشرح جمل الزجاجي ١: ٣٤٥ والارتشاف ص ١١١٦. وفي الأصل: إشارة للبعيد.

(٥) زاد هنا في ط: عليه.

(٦) انظر الحجّة ٤: ١٢ والتبيان ص ٥٦٢ والبحر المحيط ٤: ٢٨٣.

(٧) الآيات: ١ و٢ من سورة الحاقة و٢٧ من سورة الواقعة.

(٨) البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ٦٥. وفي ب وحاشيتي خ وق: «يُشبِهُ» بدلًا من: يسبق.

(٩) الآيتان ١٦٩ و١٧٠ من سورة الأعراف: ﴿والدّارُ الآخِرةُ خَيرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ ـ أفلا تَعقِلُونَ ـ؟ والَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالكِتابِ وأقامُوا الصَّلاةَ إنّا لا نُضِيعُ أجرَ المُصلِحِينَ﴾، وما بعدُ هو منهما. والرابط هو ذكر «المصلحين» لأنه بمعنى «الذين» الثاني والجملة الكبرى إنّا :خبر له، أي: لا نضيع أجرهم.

(١٠) انظر الدر المصون ٣: ٣٦٨.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) من الآية ١٦٩ من سورة الأعراف أيضًا. وعند صاحب المعجم «لِلَّذِينَ» خلافًا للنسخ المعتمدة ومراد المصنِّف.

(١٣) كذا بجعل الجملة جوابًا للشرط مقترنة بالفاء لا للقسم المحذوف، وهو مذهب الفرّاء. و«سلّم» يعني أن الذين: مبتدأ.

أي: منهم. وقال الحَوفي: الخبر محذوف أي: مأجورون، والجملةُ دليلُه.[١]

٥ ـ والخامس: عمومٌ يشمل المبتدأ نحو: زيدٌ نِعمَ الرجلُ! وقولِه:[٢]

٨٨٤ ـ فأمّا الصَّبرُ عَنها فلا صَبرا

كذا قالوا. ويلزمهم أن يُجيزوا: زيدٌ ماتَ الناسُ، وعمرٌو كلُّ الناسِ يَموتون، وخالدٌ لا رجلَ في الدار. وأمّا[٣] المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدأِ بمعناه، بناءً[٤] على قول أبي الحسن في صحّة تلك المسألة، وعلى القول بأنّ «أل» في فاعلَي «نِعمَ وبئسَ» للعهد لا للجنس، وأمّا البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مُرادًا، إذ المراد أنّه لا صبر له عنها لا أنّه لا صبر له[٥] عن شيء.

٦ ـ والسادس: أن يُعطف بفاء السببية جملةٌ ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس نحو[٦]: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصبِحُ الأَرضُ مُخضَرَّةً﴾؟ وقولِه:[٧]

٨٨٥ ـ وإنسانُ عَيني يَحسُرُ الماءُ تارةً   فيَبدُو، وتاراتٍ يَجُمُّ فيَغرَقُ

كذا قالوا. والبيت محتمِل لأن يكون أصله: يحسرُ الماءُ عنه أي: ينكشفُ عنه، وفي المسألة تحقيق تقدّم في موضعه.[٨]

٧ ـ والسابع: العطفُ بالواو، أجازه هشامٌ وحدَه،[٩] نحو: زيدٌ قامتْ هندٌ وأكرمَها، ونحو: زيدٌ قامَ وقعدتْ هندٌ، بناه[١٠] على أنّ الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء. وإنّما الواو للجمع في المفردات لا في الجُمل، بدليل جواز: هذانِ قائمٌ وقاعدٌ، دون: هذانِ يقومُ ويقعدُ.[١١]

---

(١) يعني أن الجملة الأخيرة من الآية نفسها هي دليل الخبر المحذوف.

(٢) قسيم بيت لابن ميادة في ديوانه ص ١٣٤ تتمته:

ألا لَيتَ شِعري: هَل إلَى أُمِّ جَحدَرٍ   سَبِيلٌ؟

(٣) المراد بالمثال «زيد نعم الرجل» على أن «أل» هي جنسية. وسقطت الواو من ط. ب: فأمّا.

(٤) سقطت من ط.

(٥) ط: لأنه لا صبر له.

(٦) الآية ٦٣ من سورة الحج. وهي شاهد العكس لأن الجملة المعطوف عليها فيها الضمير العائد على لفظ الجلالة، والجملة المعطوفة خالية منه.

(٧) البيت لذي الرمة في ديوانه ص٣٤١. وإنسان العين: ناظرها. والماء: ماؤه أي: دمعه. فالضمير هنا حاضر لا كما توهّم ابن هشام وقدّر لأن «أل» نائبة عنه. ويجم: يكثر.

(٨) انظر الجملة التابعة لمفرد.

(٩) الهمع ١: ٣٧٤.

(١٠) ط: بناء.

(١١) ط: وقعد.

٨ـ والثامن: شرطٌ يشتمل على ضميرٍ مدلولٌ[١] على جوابه بالخبر، نحو: زيد يقومُ عمرٌو[٢] إن قامَ.

٩ ـ والتاسع: «ألِ» النائبةُ عن الضمير، وهو قول الكوفيّين وطائفة من البصريّين، ومنه[٣]: ﴿وأمّا مَن خافَ مَقامَ رَبِّهِ ونَهَى النَّفسَ عَنِ الهَوَى فإنَّ الجَنَّةَ هِيَ المأوَى﴾ الأصل: مأواه. وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

١٠ ـ والعاشر: كونُ الجملة[٤] نفسَ المبتدأِ في المعنى نحو: هِجِّيرَى أبي بكرٍ: لا إلـٰـهَ إلّا اللهُ.[٥] ومِن هذا أخبارُ ضمير الشأن والقِصّة نحو[٦]: ﴿قُلْ: هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾، ونحو: ﴿فإذا هِيَ شاخِصةٌ أبصارُ الّذِينَ كَفَرُوا﴾.

تنبيه

الرابطُ في قوله تعالى[٧]: ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم ويَذَرُونَ أزواجًا يَتَربَّصْنَ﴾[٨] إمّا النونُ على أنّ الأصل: وأزواجُ الّذين، وإمّا كلمةُ «هم» مخفوضةً محذوفة هي وما أُضيفت[٩] إليه على التدريج، وتقديرهما إمّا قبل: يتربّصنَ أي: أزواجُهُم[١٠] يتربّصن، وهو قول الأخفش، وإمّا بعده أي: يتربّصنَ بعدَهم، وهو قول الفرّاء. وقال الكسائيّ وتبعه ابن مالك:[١١] الأصلُ «يتربّصُ أزواجُهم»، ثمّ جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدّم ذِكرهنّ، فامتنع ذِكر الضمير لأنّ النون لا تضاف لكونها ضميرًا، وحصل الربط بالضمير القائم مَقام الظاهرِ/ ٢٠٩ المضافِ للضمير.

---

(١) ط: مدلولٍ.

(٢) الرابط هو الضمير في الشرط. ط: «عمروٌ» هنا وفي كثير من المواضع.

(٣) الآيتان ٤٠ و٤١ من سورة النازعات.

(٤) في حاشية الدسوقي ٢: ١٤٥: كون الخبر.

(٥) عبارة التوحيد هي هنا على الحكاية أي: هي بحكم المفرد لا بحكم الجملة بخلاف ما في الآيتين التاليتين، كما ذكر ابن هشام نفسه مرارًا. وانظر شرح الألفية للمرادي ١: ٤٧٧. والهجّيرى: العادة والدأب. والنص كله هو من الحديث الشريف في الكامل للمبرد ٢: ١٣٦، وغفل عن ذلك المحشّون والناشرون. وانظر أيضًا عقود الزبرجد ٢: ٤٤٣.

(٦) الآيتان: ١ من سورة الإخلاص و٩٧ من سورة الأنبياء.

(٧) الآية ٢٣٤، من سورة البقرة: ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم ويَذَرُونَ أزواجًا يَتَربَّصْنَ بِأنفُسِهِنَّ أربَعَةَ أشهُرٍ وعَشْرًا﴾، والأولى فيها أن التقدير «يتربَّصن بعدهم» كما ذكر عن الفرّاء والصواب أنه قول الأخفش، وحذف القيد كثير. انظر التذييل والتكميل ٤: ٣٠ والمفصل ص ١٢٤ ـ ١٢٥. وقوله «النون» يعني فاعل: يتربص.

(٨) وضعُ فاصلة هنا كما فعل المحشّي يقطع المبتدأ عن خبره.

(٩) ب وط: وما أُضيف.

(١٠) أي: زوجاتهم. فالضمير هو لـ«الذين» لا «في أزواجًا» كما زعم المحشّي. والقول هو للمبرد لا للأخفش. انظر الدر المصون ١: ٥٧٦ ـ ٥٧٧.

(١١) أصل القول هو للزجاج. انظر البحر ٢: ١٦١ و٢٢٢ والدر المصون ١: ٥٧٦ ـ ٥٧٧ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١: ٣١٥.

الأشياء التي تحتاج إلى الرابط

وهي أحدَ عشَرَ:

١ ـ أحدُها: الجملةُ الـمُخبَرُ بها، وقد مضت.(١) ومِن ثَمَّ كان مردودًا قولُ ابن الطَّراوة في «لولا زيدٌ لَأكرمتُكَ»:(٢) إنّ «لَأكرمتُكَ» هو الخبر، وقولُ ابن عطيّة في:(٣)﴿فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ لَأملأَنَّ جَهَنَّمَ﴾: إنّ «لَأملأنّ» خبرُ «الحقّ» الأوّلِ فيمن قرأه بالرفع،(٤) وقولُه: «إنّ التقدير:(٥) أنْ أملأَ» مردودٌ لأنّ «أنْ» تُصيِّرُ الجملة مفردًا وجوابَ القسَم(٦) لا يكون مفردًا، بل الخبر فيهما(٧) محذوف أي: لولا زيدٌ موجودٌ، والحقُّ قسَمي، كما في: لَعَمرُكَ لَأفعلنّ.

٢ ـ الثاني: الجملةُ الموصوف بها، ولا يربطها إلّا الضميرُ إمّا مذكورًا نحو(٨): ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ علَينا كِتابًا نَقرَؤُهُ﴾، أو مقدَّرًا إمّا مرفوعًا كقوله:(٩)

٨٨٦ ـ إن يَقتُلُوكَ فإنَّ قَتلَكَ لَم يَكُن عارًا علَيكَ، ورُبَّ قَتلٍ عارُ

أي: هو عارٌ، أو منصوبًا كقوله:(١٠)

٨٨٧ ـ وما شَيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ

أي: حميتَه، أو مجرورًا نحو(١١): ﴿واتَّقُوا يَومًا لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ شَيئًا ولا يُقبَلُ مِنها شَفاعةٌ ولا يُؤخَذُ مِنها عَدلٌ ولا هُم يُنصَرُونَ﴾ فإنّه على تقدير «فيه» أربعَ(١٢) مرّات. وقرأ الأعمش(١٣):

---

(١) انظر الورقة ٢٠٧.

(٢) الجنى الداني ص ٦٠١.

(٣) الآيتان ٨٤ و٨٥ من سورة ص: ﴿قالَ: فالحَقُّ والحَقَّ أقُولُ لَأملأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ ومِمَّن تَبِعَكَ مِنهُم أجمَعِينَ﴾ لا ٨٥ فقط كما ذكر المحشي تبعًا للناشرين، وزاد آخرَها في الأصل: «مِنَ الجِنّةِ» وليست «جهنّم» في ط.

(٤) المحرر الوجيز ٤: ٥٨٦.

(٥) كذا، بإسقاط ما يفسد الحكم. فقد قال ابن عطية: فأمّا الأول فرفع بالابتداء وخبره في قوله «لأملأنّ» لأن المعنى: أن أملأ. ولم يذكر القسم في ذلك.

(٦) العطف على محل «أنْ». وعند المحشّي: «وجوابُ القسم» مع تقطيع العبارة لتضييع المراد.

(٧) أي: في المثال والآيتين. وما ذكره من الخبر فيهما هو من المفردات لا من الجمل المخبر بها.

(٨) الآية ٩٣ من سورة الإسراء: ﴿أو تَرقَى في السَّماءِ، ولَن نُؤمِنَ لِرُقِيِّكَ حَتَّى تُنَزِّلَ علَينا كِتابًا نَقرَؤُهُ﴾.

(٩) مضى تحت الرقم ٣٠. ولا حاجة إلى التقدير، وعار: خبر وهو مبالغة اسم الفاعل فيه الضمير المستتر.

(١٠) عجز بيت لجرير في ديوانه ص ٩٩ صدره في حاشية الأصل:

أبَحتَ حِمَى تِهامةَ بَعدَ نَجدِ

(١١) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(١٢) فوقها في الأصل عن نسخة: ثلاث.

(١٣) الآية ١٧ من سورة الروم: ﴿فسُبحانَ اللهِ حِينَ تُمسُونَ وحِينَ تُصبِحُونَ﴾. وجعل القراءة صاحب المعجم: «حِينَ» في =

﴿فسُبحانَ اللهِ حِينًا تُمسُونَ وحِينًا تُصبِحُونَ﴾ على تقدير «فيه» مرّتين.

وهل حُذف الجارّ والمجرور معًا أو حُذف الجارّ وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال:(١)

٨٨٨ـ ويَومًا شَهِدناهُ سُلَيمًا وعامِرًا

أي: شهدنا فيه، ثم حُذف منصوبًا؟(٢) قولانِ: الأوّل عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن الشجريّ(٣): قال الكسائيّ: لا يجوز أن يكون المحذوف إلّا الهاءَ أي: أنّ(٤) الجارّ حُذف أوّلًا ثمّ حُذف الضمير. وقال آخَرُ: لا يكون المحذوف إلّا «فيه». وقال أكثر النحويّين منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمرانِ. والأقيسُ عندي الأوّل. انتهَى. وهو مخالفٌ لِما نقل غيره. وزعم أبو حيّانَ(٥) أنّ الأَولى ألّا يقدَّرَ في الآية الأُولى ضمير، بل يقدَّرَ أنّ الأصل: يومًا يومَ لا تَجزي، فأُبدِل(٦) «يومَ» الثاني من الأوّل ثمّ حُذف المضافُ. ولا يُعلم أنّ مضافًا إلى جملة حُذف،(٧) ثمّ إنِ ادّعى أنّ الجملة باقية على محلّها من الجرّ فشاذٌّ،(٨) أو أنّها أُنيبتْ عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولًا في مثل هذا الموضع.

= الموضعين، خلافًا للنسخ المعتمدة ومع أنه نص على التنوين في تعليقه. ط: وقراءة الأعمش.

(١) صدر بيت لرجل من بني عامر عجزه مقحم في متن الأصل:

قَليلًا، سِوَى الطَّعنِ النِّهالِ، نَوافِلُهْ

والضمير المذكور في محل نصب على شِبه المفعولية في البيت. وسليمًا: مفعول به للفعل قبله. وقليلًا: صفة لـ «يومًا» وهي صفة سببية. وسوى: مستثنى من: نوافل مقدّم منقطع. والنهال: العطاش، جمع ناهل، صفة مجازية للطعن. يريد الرماح العطاش إلى الدماء. ونوافل: فاعل الصفة المشبّهة: قليلًا. وهي الغنائم.

(٢) أي: ثمّ حُذف الضمير مرتين بعد الفعلين في الآية الكريمة بعد حذف حرف الجر، لا في البيت كما قال المحشّي. وقطع الكلام هنا يقطع الخبر عن مبتدئه ويضيع مراد المصنف. والضمير في البيت متصل معناه بالفعل وهو في محل نصب على شِبه المفعولية كما ذكرنا. وكذلك إعراب الضميرين في الآية الكريمة بعد حذف حرفَي الجر. وانظر الكتاب ١: ٩٠ والبحر ١: ١٨٩ وأمالي ابن الشجري ١: ٦ ـ ٧ و١٨٦.

(٣) في ١: ٦ ـ ٧ وآخره: الأوّل.

(٤) ط: إنّ.

(٥) لم يقل أبو حيان هذا ولم يزعمه، وإنما أجازه على مذهب الكوفيين بإبقاء المضاف إليه على جره في المحل بعد حذف المضاف، فابن هشام يتقوّل على أبي حيان هنا كما هو دأبه في كثير من المسائل التي أثارها عليه. انظر البحر المحيط ١: ١٨٩ ـ ١٩٠ وحاشية الدسوقي ٢: ١٤٦.

(٦) ش وط: بإبدال.

(٧) هذا القول ذكر مضمونه أبو حيان عن البصريين ليرد عليه، ولم يدّع ما افترضه ابن هشام بعدُ مغفِلًا ما ذكره أبو حيان وموهمًا أنه هو رأيه يردّ به على أبي حيان. انظر البحر ١: ٣٠٧.

(٨) إنما يكون الشذوذ إذا لم يكن المحذوف مما تلًا للمذكور، وهو خلاف ما يتكلم عليه ابن هشام هنا.

٣ـ الثالث: الجملةُ الموصولُ بها الأسماءُ، ولا يربطها غالبًا إلّا الضمير إمّا مذكورًا نحو[(١)]: ﴿الَّذِينَ يُؤمِنُونَ﴾، ونحو: ﴿وما عَمِلَتهُ أيدِيهِم﴾، ﴿وفِيها ما تَشتَهِيهِ الأنفُسُ﴾، ونحو: ﴿يأكُلُ مِمّا تأكُلُونَ مِنهُ﴾، وإمّا مُقدَّرًا نحو[(٢)]: ﴿أيُّهُم أشَدُّ﴾ ونحو: ﴿وما عَمِلَت أيدِيهِم﴾، ﴿وفِيها ما تَشتَهِي الأنفُسُ﴾ ونحو: ﴿ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبُونَ﴾. والحذف من الصلة أقوى منه منَ[(٣)] الصفة، ومن الصفة أقوى منه منَ الخبر، وقد يربطها ظاهرٌ يخلُف الضميرَ كقوله:[(٤)]

٨٨٩ـ فيا رَبَّ لَيلَى، أنتَ في كُلِّ مَوطِنٍ ... وأنتَ الَّذِي في رَحمَةِ اللهِ أطمَعُ

وهو قليل.[(٥)] قالوا: «وتقديره: وأنتَ الذي في رحمته». وقد كان يمكنهم أن يقدِّروا: في رحمتِكَ، كقوله:[(٦)]

٨٩٠ـ وأنتَ الَّذِي أخلَفتَنِي ما وَعَدتَنِي

وكأنّهم كرهوا بناء قليل على قليل، إذ الغالبُ: أنت الذي فعلَ، وقولُهم: «فعلتَ» قليلٌ ولكنّه مع هذا مَقيس. وأمّا «أنتَ الّذي قامَ زيدٌ» فقليلٌ غيرُ مَقيس. وعلى هذا فقولُ الزمخشريّ في قوله تعالى:[(٧)] ﴿الحَمدُ للهِ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ، ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِم يَعدِلُونَ﴾: «إنّه يجوز كونُ العطف بـ«ثُمَّ» على الجملة الفعليّة» ضعيفٌ لأنّه يلزمه أن يكونَ من هذا القليل، فيكونَ الأصل: كَفَرُوا به، لأنّ المعطوف على الصلة صلةٌ فلا بدّ من/ ٢١٠ رابط. وأمّا إذا قُدِّر العطف على «الحمدُ للهِ» وما بعدَه فلا إشكال.

٤ـ الرابع: الواقعةُ حالًا ورابطها إمّا الواوُ والضميرُ نحو[(٨)]: ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى﴾، أوِ الواوُ

---

(١) الآيات: ٣ من سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ﴾ و٣٥ من سورة يس: ﴿لِيأكُلُوا مِن ثَمَرِهِ وما عَمِلَتهُ أيدِيهِم﴾ و٧١ من سورة الزخرف و٣٣ من سورة المؤمنون.

(٢) الآيات: ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ عَلَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾ و٣٥ من سورة يس أيضًا و٧١ من سورة الزخرف أيضًا و٣٣ من سورة المؤمنون كذلك، والثلاث مضت أبعاضها منذ قليل.

(٣) في الأصل وط «في» هنا وفيما بعد.

(٤) مضى تحت الرقم ٣٧٨.

(٥) سقطت الجملة مع الواو من ش.

(٦) صدر بيت لأُميمة صاحبة ابن الدمينة في ديوانه ص ٤٣ عجزه:

وأشمَتَّ بِي مَن كانَ فِيكَ يَلُومُ

(٧) الآية ١ من سورة الأنعام والكشاف ١ : ٤٩٤.

(٨) الآية ٤٣ من سورة النساء.

فقط نحو[١]: ﴿لَئِن أَكَلَهُ الذِّئبُ ونَحنُ عُصْبةٌ﴾، ونحو: جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ، أو الضميرُ فقط نحو[٢]: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدَّةٌ﴾ ـ وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية[٣] أنّه لا بدَّ من تقدير الضمير، أي: طالعةٌ وقتَ مجيئه، وزعم الزمخشريُّ في الثالثة[٤] أنّها شاذّة نادرة. وليس كذلك لورودها في مواضع من التنزيل نحو[٥]: ﴿اهبِطُوا بَعضُكُم لِبَعضٍ عَدُوٌّ﴾، ﴿فنَبَذُوهُ وَراءَ ظُهُورِهِم[٦]﴾، ﴿كأَنَّهُم لا يَعلَمُونَ﴾،[٧]﴿واللهُ يَحكُمُ لا مُعَقِّبَ لِحُكمِهِ﴾، ﴿وما أَرسَلْنا قَبلَكَ مِنَ المُرسَلِينَ إلّا إنَّهُم لَيأكُلُونَ الطَّعامَ﴾، ﴿ويَومَ القِيامةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدَّةٌ﴾ ـ وقد يخلو منهما لفظًا فيُقدَّرُ الضميرُ نحو: مَرَرت بالبُرِّ قَفيزٌ بِدرهمٍ، أوِ الواوُ كقوله يصفُ غائصًا لطلب اللؤلؤ انتصف النهارُ وهو غائص وصاحبُه لا يدري: ما حاله؟:[٨]

٨٩١ ـ نَصَفَ النَّهارُ، الماءُ غامِرُهُ   ورَفِيقُهُ بالغَيبِ، لا يَدرِي

٥ ـ الخامس: المفسِّرةُ لعاملِ الاسم المشتغَل عنه نحو: زيدًا ضربتُه أو ضربتُ أخاه أو عمرًا وأخاه أو عمرًا أخاه، إذا قدّرتَ الأخ بيانًا ـ فإن قدّرته بدلًا لم يصحّ نصبُ الاسم على الاشتغال ولا رفعُه على الابتداء، وكذلك لو عُطِف[٩] بغير الواو ـ وقولُه تعالى[١٠]: ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا فتَعسًا لَهُم﴾ الّذين: مبتدأ، وتعسًا: مصدر لفعل محذوف وهو الخبر،[١١] ولا يكون «الذين» منصوبًا بمحذوف يفسّره «تعسًا» كما تقول: زيدًا ضربًا إيّاه، وكذا لا يجوز: زيدًا جَدعًا له، ولا: عمرًا سَقيًا له، خلافًا لجماعة منهم أبو حيّانَ[١٢] لأنّ اللام

---

(١) الآية ١٤ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: لَئِن أكَلَهُ الذِّئبُ، ونَحنُ عُصْبةٌ، إنّا إذًا لَخاسِرُونَ﴾.

(٢) الآية ٦٠ من سورة الزمر.

(٣) أي: في اقتران الحالية بالواو وحدها. والأولى أنّ التقدير: مصادفًا طلوعَ الشمس.

(٤) يعني الاسمية الحالية بدون واو. انظر المفصل ص ٦٤.

(٥) الآية ٣٦ من سورة البقرة.

(٦) مزج ابن هشام هنا بين بعضَي آيتين هما: ١٨٧ من سورة آل عمران: ﴿وإذ أخَذَ اللهُ مِيثاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنّاسِ ولا تَكتُمُونَهُ، فنَبَذُوهُ وَراءَ ظُهُورِهِم واشتَرَوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا. فبِئسَ ما يَشتَرُونَ﴾! و١٠١ من سورة البقرة: ﴿ولَمّا جاءَهُم رَسُولٌ مِن عِندِ اللهِ مُصَدِّقٌ لِما مَعَهُم نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ كِتابَ اللهِ وَراءَ ظُهُورِهِم، كأَنَّهُم لا يَعلَمُونَ﴾. وقدّم صاحب المعجم الآية الثانية منهما على الأولى خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين فأفسد سياق نص ابن هشام، وفي الأصل: ونبذوه.

(٧) الآيات: ٤١ من سورة الرعد و٢٠ من سورة الفرقان و٦٠ من سورة الزمر.

(٨) البيت للمسيّب بن علس في ديوانه ص ٦١٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٨٨.

(٩) ق وط: وكذا لو عطفتَ.

(١٠) الآية ٨ من سورة محمد.

(١١) يعني أن الجملة هي الخبر لا الفعل وحده. وسقطت الواو قبل الجملة من الأصل وط.

(١٢) انظر البحر ٨: ٧٦.

متعلِّقة بمحذوف لا بالمصدر لأنّه لا يتعدّى بالحرف، وليست لام التقوية لأنّها لازمةٌ ولامَ التقوية[1] غيرُ لازمة.

وقولُه تعالى: ﴿سَلْ بَنِي إسرائيلَ: كَم آتيناهُم مِن آيةٍ[2]﴾؟ إن قدّرتَ[3] «مِن» زائدةً فـ «كم» مبتدأ أو مفعول لـ «آتينا» مقدّرًا بعده، وإن قدّرتها بيانًا لـ «كَم» كما هي بيان لـ «ما» في[4]: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ﴾ لم يجُز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ إلى «كم»، وإنّما هي مفعول ثانٍ مقدَّمٌ مثل: أعِشرينَ دِرهمًا أعطيتُك؟ وجوّز الزمخشريّ في «كم» الخبريةَ والاستفهاميةَ،[5] ولم يذكر النحويّون أنّ «كم» الخبريةَ تُعلِّق العامل عن العمل،[6] وجوّز بعضهم زيادة «مِن» كما قدّمنا. وإنّما تزاد بعد الاستفهام بـ «هل» خاصّةً، وقد يكون تجويزُه ذلك على قول مَن لا يشترط كونَ الكلام غيرَ موجَب مطلقًا، أو على قول مَن يشترطه في غير باب التمييز ويرى أنّها في «رِطلٌ من زيت، وخاتمٌ من حديد» زائدةٌ لا مبيِّنة للجنس.

٦ و٧ ـ السادس والسابع: بدلا البعضِ والاشتمالِ، ولا يربطهما إلّا الضمير ملفوظًا به نحو[7]: ﴿ثُمَّ عَمُوا وصَمُّوا كَثِيرٌ مِنهُم﴾، ﴿يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فيهِ﴾، أو مقدّرًا نحو[8]: ﴿مَنِ استَطاعَ﴾ أي: منهم، ونحو: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ النّارِ﴾ أي: فيه. وقيل: إنّ «أل» خَلَفٌ عن الضمير، أي: نارِه، كقول الأعشى:[9]

٨٩٢ ـ لَقَد كانَ في حَولٍ ثَواءٍ ثَوَيْتُه تَقَضّي لُباناتٍ، ويَسأَمُ سائمُ

أي: ثَوَيتُه فيه. فالهاءُ في[10] «ثَوَيتُه» مفعول مطلق وهي ضمير الثَّواء لأنّ الجملة صفته، والهاءُ رابطُ

---

(١) ط: ولامُ التقوية.

(٢) الآية ٢١١ من سورة البقرة. وزاد هنا في ط: ﴿بَيِّنَةٍ﴾.

(٣) ط: قُدِّرت.

(٤) الآية ١٠٦ من سورة البقرة: ﴿ما نَنسَخْ مِن آيةٍ أو نُنسِها نأتِ بِخَيرٍ مِنها أو مِثلِها﴾.

(٥) الكشاف ١: ٢٦٨.

(٦) ابن هشام يخالف هذا. انظر ما ذكره في باب «كم» وفي الباب الخامس والنوع الثاني عشر من الجهة السادسة.

(٧) الآيتان: ٧١ من سورة المائدة و٢١٧ من سورة البقرة. وسقط «به» من الأصل وط.

(٨) الآيات: ٩٧ من سورة آل عمران: ﴿ولِلهِ علَى النّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إلَيهِ سَبِيلًا﴾، وزاد آخرَها في ط: «إلَيهِ سَبِيلًا» و٤ و٥ من سورة البروج: ﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ، النّارِ ذاتِ الوَقُودِ﴾ وليست «النار» في ط.

(٩) البيت في ديوانه ص ١٧٧. والحول: العام. والثواء: الإقامة. ط: «ثويتَه» هنا وفيما بعد. واللبانة: الحاجة في الصدر. ط: «وقول الأعشى» مع نصب «يسام» ورفعه.

(١٠) في الأصل وط: من.

الصفة والضميرُ المقدَّر[١] رابطٌ للبدل ـ وهو ثَواءٍ ـ بالمُبدل منه وهو: حول. وزعم ابن سِيدَهْ[٢] أنّه يجوز كون الهاء من «ثَوَيتُه» للحَول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء[٣] لخلوِّ الصفة حينئذ من ضمير الموصوف. ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجبَ، في نحو قولك: «مررتُ بثلاثةٍ زيدٌ وعمرٌو»، القطعُ بتقدير «منهم» لأنّه لو أُتبِعَ لكان بدلَ بعض من غير ضمير.

تنبيه/ ٢١١

إنّما لم يَحتج بدلُ الكلّ إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج إلى رابط لذلك.

٨ ـ الثامن: معمول الصفة المشبَّهة، ولا يربطه أيضًا إلّا الضمير إمّا ملفوظًا به نحو «زيدٌ حسَنٌ وجهُه أو وجهًا منه»، أو مقدّرًا نحو «زيدٌ حسَنٌ وجهًا» أي: منه. واختُلف في نحو «زيدٌ حسَنٌ الوجهُ» بالرفع فقيل: التقدير: «منه»، وقيل: «أل» خَلَفٌ عن الضمير. وقال تعالى[٤]: ﴿وإنَّ لِلمُتَّقِينَ لَحُسنَ مآبٍ، جَنّاتِ عَدنٍ مُفَتَّحةً لَهُمُ الأبوابُ﴾ جنّاتِ: بدلٌ أو بيان، والثاني منعه[٥] البصريّون لأنّه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في النكرات،[٦] وقولُ الزمخشري: «إنّه معرفة لأنّ عَدْنًا علَمٌ على الإقامة بدليل[٧]: ﴿جَنّاتِ عَدنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحمنُ عِبادَهُ بِالغَيبِ﴾» لو صحَّ[٨] تعيَّنت البدليّة بالاتفاق إذ لا تُبيِّنُ المعرفةُ النكرةَ،[٩] ولكنّ قولَه[١٠] ممنوع، وإنّما «عَدْن» مصدر «عَدَنَ» فهو نكرة، و«الّتي» في الآية بدلٌ لا نعتٌ، ومفتَّحةً: حالٌ من جنّات لاختصاصها بالإضافة، أو صفةٌ لها لا صفةٌ لـ «حُسن» لأنّه مُذكَّر ولأنّ البدل لا يتقدّم على النعت. والأبواب: مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه، أو بدلٌ من ضمير مستتر، والأوّل أَولى لضعف مثلِ: مررتُ بامرأةٍ

---

(١) يعني الضمير المتصل في الجار والمجرور المقدّرَين: فيه.

(٢) انظر شرح أبيات المغني ٧: ٧٠. وأصل ذلك القول هو لابن السِّيد البطلْيوسي.

(٣) هذا ردّ ابن السِّيد على قول شيخه ابن سيدهْ، وليس هو من قول ابن سيدهْ كما ذكر المحشّي. انظر شرح أبيات المغني ٧: ٧٠ والمنصف ٢: ١٩٢. وإنكار ابن هشام هنا مردود لأن الضمير في الصفة يكفي، ولا إشكال لأن المحذوف هو مدلول عليه بلفظ المذكور، أي: ثويتُه. والله أعلم.

(٤) الآيتان ٤٩ و٥٠ من سورة ص.

(٥) في الأصل وش: يمنعه.

(٦) أي: لا تكون النكرة عطف بيان.

(٧) الآية ٦١ من سورة مريم والكشاف ٣: ١٨. وليس «بالغيب» في ط.

(٨) أي: لو صح ما في قول الزمخشري من أن «عدن» اسم علَم.

(٩) ش: النكرة بالمعرفة.

(١٠) ط: ولكن قولُه.

حسنةِ الوجهُ. وعليهما فلا بدَّ من تقدير أنّ الأصل: الأبوابُ منها، أو أبوابُها ونابت «أل» عن الضمير. وهذا البدل بدل بعضٍ لا اشتمالٍ خلافًا للزمخشريّ.

٩ ـ التاسع: جوابُ اسمِ الشرط المرفوعِ بالابتداء، ولا يربطه أيضًا إلّا الضمير إمّا مذكورًا نحو[١]: ﴿فمَن يَكفُرْ بَعدُ مِنكُم فإنِّي أُعَذِّبُهُ﴾، أو مقدَّرًا أو مَنُوبًا عنه نحو[٢]: ﴿فمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ﴾ أي: منه، أوِ الأصلُ: في حَجِّه.[٣] وأمّا قولُه تعالى[٤]: ﴿بَلَى مَن أوفَى بِعَهدِهِ واتَّقَى فإنَّ اللهَ يُحِبُّ المُتَّقِينَ﴾، ﴿ومَن يَتَوَلَّ اللهَ ورَسُولَهُ والَّذِينَ آمَنُوا فإنَّ حِزبَ اللهِ هُمُ الغالِبُونَ﴾، وقولُ الشاعر:[٥]

٨٩٣ ـ فمَن تَكُنِ الحَضارةُ أعجَبَتْهُ فأيُّ رِجالِ بادِيةٍ تَرانا!

فقال الزمخشريّ في الآية الأُولى:[٦] إنّ الرابط عموم «المتّقين». والظاهرُ أنّه لا عموم فيها وأنّ «المتّقين» مُساوُونَ لمن تقدّم ذكره، وإنّما الجوابُ في الآيتين والبيتِ محذوفٌ، وتقديره في الآية الأولى «يُحبَّه[٧] اللهُ»، وفي الثانية «يَغلبْ»، وفي البيت: فلَسنا على صفتِه.[٨]

١٠ ـ العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما إمّا بعاطفٍ كما في: قامَ وقعدا[٩] أخواك، أو عَمَلِ أوّلِهما في ثانيهما نحو[١٠]: ﴿وأنَّهُ كانَ يَقُولُ سَفِيهُنا علَى اللهِ شَطَطًا﴾، ﴿وأنَّهُم ظَنُّوا كما ظَنَنتُم أن لَن

---

(١) الآية ١١٥ من سورة المائدة: ﴿فمَن يَكفُرْ بَعدُ مِنكُم فإنِّي أُعذِّبُهُ عَذابًا لا أُعَذِّبُهُ أحَدًا مِنَ العالَمِينَ﴾.

(٢) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٣) الضمير في التفسير الأوّل مقدّر، وفي التفسير الثاني نابت عنه: أل. والجار والمجرور منه: متعلقان أيضًا بالخبر المحذوف لـ «لا»، وليسا صفة لـ «جدال» كما زعم المحشّي لئلّا يكون اسم «لا» مطوّلًا فيجبَ نصبه.

(٤) الآيتان: ٧٦ من سورة آل عمران و٥٦ من سورة المائدة.

(٥) البيت للقطامي في ديوانه ص ٥٨. والحضارة: حياة المدن. وعند المحشّي تبعًا للناشرين: «فأيَّ» بالنصب خلافًا لما في الأصل والنسخ. والبادية: بلاد البدو.

(٦) الكشاف ١: ٣٣٠.

(٧) ط: «يحبُّه».

(٨) كذا، وهو قول الزمخشري ـ انظر شرح أبيات المغني ٧: ٩٥ ـ وما ذكره المحشّي في التفسير والإعراب للبيت لا علاقة له بلفظ الجواب، والصواب أن التقدير: فلا يَغترَّ بالحَضارة، لأنّك ترى حالَنا العجيبة دليلًا علَى شرف البداوة. يعني: فأيُّ رجالِ بدوٍ نحن، إذا حصّلتَ الرجال! والمعنى: أيُّ أناسٍ نحن في الشرف والفضائل، وإن كنا من أهل البدو! والمراد التمدُّح والتعجّب. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٥٢.

(٩) هذا على إعمال الأول وهو قول الكوفيين كما في خ وق وب، وفي الأصل: «قاما وقعد» على إعمال الثاني وهو قول البصريين. وعند المحشّي: «قامَ وقعد» ولا وجه له، ويخطّئه ما يلي بعد.

(١٠) الآيتان: ٤ و٧ من سورة الجن. وفيهما أن الفعلين «كان وظنّ» عملا في جملة «يقول» وكما ظننتم.

يَبعَثَ اللهُ أحَدًا﴾، أو كونِ ثانيهما جوابًا للأوّل إمّا جوابيّةَ الشرط نحو[١]: ﴿تعالَوا يَستَغفِرْ لَكُم رَسُولُ اللهِ﴾ ونحو: ﴿آتُونِي أُفرِغْ علَيهِ قِطرًا﴾، أو جوابيّةَ السؤال نحو[٢]: ﴿يَستَفتُونَكَ قُلِ: اللهُ يُفتِيكُم في الكَلالَةِ﴾ أو نحوِ[٣] ذلك من أوجه الارتباط. ولا يجوز: قامَ قعدَ زيد. ولذلك بطَل قولُ الكوفيّين: «إنّ من التنازع قولَ امرِئِ القيس:[٤]

٨٩٤ ـ كَفانِـي، ولَـم أطلُـبْ، قَلِيـلٌ مِـنَ المالِ

وإنّه حُجَّة على رُجْحانِ[٥] اختيارِ إعمالِ الأوّلِ، لأنّ الشاعر فصيحٌ وقد ارتكبَه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتركَ إعمال الثاني مع تمكّنه منه وسلامته من الحذف». والصواب أنّه ليس من التنازع في شيء لاختلاف مطلوبَيِ العاملَين،[٦] فإنّ «كفانِي» طالبٌ للقليل، و«أطلبْ» طالبٌ للمُلك محذوفًا للدليل،[٧] وليس طالبًا[٨] للقليل لئلّا يلزم فسادُ المعنى، وذلك لأنّ التنازع يوجب تقدير قوله «ولم أطلبْ» معطوفًا على «كفانِي»، وحينئذٍ يلزم كونُه مُثبَتًا لأنّه حينئذٍ داخلٌ في حيّز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات فيكونُ قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله:

ولَـــو أنَّـمـــا أسعَـــى لِأدنَـــى مَـعِـيـشَـــةٍ

وإنّما لم يجُز أن يقدَّر مستأنَفًا لأنّه لا ارتباط حينئذ بينه وبين «كفانِي» فلا تنازع/ ٢١٢ بينهما.

فإن قلتَ: إنّما يجوز[٩] التنازع على تقدير الواو للحال، فإنّك إذا قلتَ: لو دعوتُه لأجابني غيرَ مُتوانٍ، أفادت «لو» انتفاء الدعاءِ والإجابةِ دُون انتفاء عدم التواني، حتّى يلزمُ إثبات التواني. قلتُ: أجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في «شرح المفصَّل» ووجَّه[١٠] به قول الفارسيّ[١١] والكوفيّين: «إنّ البيت من التنازع وإعمال الأوّل». وفيه نظر لأنّ المعنى حينئذ: لو ثَبَتَ أنّي أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أنّي

(١) الآيتان: ٥ من سورة المنافقون و٩٦ من سورة الكهف، والشرط مقدّر فيهما لجزم: يستغفرْ وأُفرِغْ.

(٢) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٣) العطف على: كونِ.

(٤) مضى تحت الرقم ٤٥٩.

(٥) ط: رَجَحان.

(٦) ط: مطلوبَيْ العاملين.

(٧) الدليل هو ما جاء في البيت التالي.

(٨) في الأصل: طلبًا.

(٩) شن: «إنما جوّز». ط: لِمِ لا يجوز؟

(١٠) انظر الإيضاح في شرح المفصل ١: ١٦٩ ـ ١٧٠. ط: ووجَّه.

(١١) في الإيضاح له ص ٦٧.

غير طالب له. فيكون انتفاءُ[١] كفايةِ القليل المقيَّدةِ بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له، فيتوقّف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضًا بطَل قول بعضهم في:[٢] ﴿فلَمّا تَبَيَّنَ لَهُ قالَ: أعلَمُ أنَّ اللهَ علَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾: «إنّ فاعل «تبيّن» ضميرٌ راجع إلى المصدر المفهوم من «أنّ» وصلتِها بناء على أنّ «تبيّن وأعلمُ» قد تنازعاه كما في: ضربني وضربت زيدًا»، إذ لا ارتباط بين: تبيّنَ وأعلمُ. على أنّه لو صحّ لم يحسُن حمل التنزيل عليه لضعفِ الإضمار قبل الذّكر في باب التنازع، حتّى إنّ الكوفيّين لا يجيزونه البتّةَ، وضعفِ حذف مفعول العامل الثاني إذا أُهمل كـ«ضربني وضربتُ زيدٌ»، حتّى إنّ البصريّين لا يُجيزونه إلّا في الضرورة. والصواب: أنّ مفعول «أطلب» المُلك محذوفًا كما قدّمنا، وأنّ فاعل «تبيّنَ» ضمير مستتِر إمّا للمصدر أي: فلمّا تبيّنَ له تبيُّنٌ، كما قالوا في[٣] ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ﴾، أو لشيءٍ دلَّ عليه الكلام أي: فلمّا تبيّنَ له الأمرُ أو ما أشكلَ عليه. ونظيره: إذا كان غدًا فائتِني[٤] أي: إذا كان هو أي: ما نحن عليه من سلامة.

١١ ـ الحاديْ عَشَرَ: ألفاظُ التوكيدِ الأُوَلُ، وإنّما يربطها الضمير الملفوظ به نحو: جاء زيدٌ نفسُه والزيدان كِلاهما والقومُ كلُّهم. ومِن ثَمَّ كان مردودًا قولُ الهَرَويِّ في «الذخائر»:[٥] تقول: «جاء القومُ جميعًا» على الحال و«جميعٌ» على التوكيد، وقولُ بعض من عاصرَنا[٦] في قوله تعالى:[٧] ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم ما في الأرضِ جَمِيعًا﴾: إنَّ «جميعًا» توكيدٌ لـ «ما» ـ ولو كان كذا[٨] لقيل: «جميعَهُ». ثمَّ التوكيدُ بـ «جميع» قليل فلا يُحمل عليه التنزيل، والصواب أنّه حال ـ وقولُ الفرّاء والزمخشريّ في قراءة بعضهم:[٩] ﴿إنّا كُلًّا فِيها﴾: إنّ «كلًّا» توكيد. والصوابُ[١٠] أنّها بدلٌ، وإبدالُ الظاهرِ من ضمير الحاضر بدلَ

---

(١) استشكل المحشّون عبارة ابن هشام ينقل بعضهم عن بعض ورأوا وجوب حذف «انتفاء» ليصح المراد، ثم استنتجوا أن الحذف يجعل العبارة غير مستقيمة.

(٢) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة والكشاف ١: ٢٩٥.

(٣) الآية ٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾.

(٤) ط: فأتني.

(٥) هو كتاب له نحوي كبير جمع منه ما تفرّق فيه من معاني الأدوات في كتابه: الأزهية. كشف الظنون ص ١ و٨٢٢.

(٦) المراد هنا هو ابن عقيل شارح الألفية وأحد تلاميذ أبي حيان الفضلاء توفي ٧٦٩. ط: عاصرناه.

(٧) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

(٨) ط: هذا.

(٩) الآية ٤٨ من سورة غافر: ﴿قالَ الَّذِينَ استكبَرُوا: إنّا كُلٌّ فِيها. إنَّ اللهَ قَد حَكَمَ بَينَ العِبادِ﴾ ومعاني القرآن ٣: ١٠ والكشاف ٣: ٥٦.

(١٠) القول هو لأبي حيانَ في البحر المحيط ٧: ٤٦٩.

كلٌّ جائزٌ إذا كان مفيدًا للإحاطة نحو: قمتُم ثلاثتُكم، وبدلُ الكلّ لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كلّ» أن تلي العوامل إذا لم تتّصل بالضمير نحو: جاءني كلُّ القوم. فيجوز مجيئُها بدلًا بخلاف «جاءني كلُّهم» فلا يجوز إلّا في الضرورة. فهذا أحسنُ ما قيل في هذه القراءة، وخرّجها ابن مالك[1] على أنّ «كلًّا» حال، وفيه ضعفان: تنكيرُ «كلٍّ» بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى، وهو نادر كقول بعضهم: مرَرتُ بِهم كُلًّا، أي: جميعًا، وتقديمُ الحال على عاملها الظرفيِّ.

واحترزتُ بذكر «الأُوَل» عن «أجمَع» وأخواته، فإنّها إنّما يؤكَّد بها بعد «كلّ» نحو[2]: ﴿فسَجَدَ المَلائكَةُ كُلُّهُم أجمَعُونَ﴾.

الأُمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي أحدَ عشَرَ:[3]

١ ـ أحدُها: التعريفُ نحو: غُلامُ زيدٍ.[4]

٢ ـ الثاني: التخصيصُ نحو: غُلامُ امرأةٍ. والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإنّ «غُلامَ رجلٍ» أخصُّ من «غُلامٍ» ولكنّه لم يتميّز بعينه كما يتميّز: غُلامُ زيدٍ.

٣ ـ الثالث: التخفيف كـ «ضاربُ زيدٍ وضاربا عمرٍو وضاربُو بكرٍ»، إذا أردت الحال أو الاستقبال. فإنّ الأصل فيهنّ أن يعملْنَ النصبَ، ولكنِ الخفضُ أخفُّ منه إذ لا تنوينَ معه ولا نونَ. ويدلُّ على أنّ هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولُك: «الضاربا زيدٍ والضاربُو زيدٍ»، ولا يُجمع[5] على الاسم تعريفان، وقولُه تعالى[6]: ﴿هَديًا بالِغَ الكَعْبةِ﴾، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُه تعالى[7]: ﴿ثانِيَ عِطفِهِ﴾ وقولُ أبي كبير[8]:

---

(١) شرح التسهيل ٣: ٢٤٤ و٢٩٢. وانظر في تضعيفه البحر المحيط ٧: ٤٩٦.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الحِجر.

(٣) في الأصل وش: «وهي عشرة». وسيورد ابن هشام هنا في التفصيل أحد عشر أمرًا لا عشرة.

(٤) في الأصل: «زيد غلام» مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٥) ط: ولا يجتمع.

(٦) الآية ٩٥ من سورة المائدة لا البقرة كما جاء في ط: ﴿يا أيُّها الّذِينَ آمَنُوا، لا تَقتُلُوا الصَّيدَ وأنتُم حُرُمٌ، ومَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فجَزاءٌ مِثلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحكُمُ بِهِ ذَوا عَدلٍ مِنكُم، هَدْيًا بالِغَ الكَعْبةِ﴾.

(٧) الآيتان ٨ و٩ من سورة الحج: ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يُجادِلُ في اللهِ بِغَيرِ عِلمٍ ولا هُدًى ولا كِتابٍ مُنِيرٍ، ثانِيَ عِطفِهِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللهِ، لَهُ في الدُّنيا خِزيٌ، ونُذِيقُهُ يَومَ القِيامةِ عَذابَ الحَرِيقِ﴾ لا ٩ و١٠ كما جاء في ط أيضًا.

(٨) صدر بيت في ديوان الهذليين ٢: ٩٢ يصف نشاط أحد أصحابه، وعجز البيت هو:

سُهُدًا، إذا ما نامَ لَيلُ الهَوجَلِ

=

٨٩٥ ـ فأتَت بِهِ حُوشَ الفُؤادِ مُبَطَّنَا/ ٢١٣

ولا تَنتصب[١] المعرفة على الحال، وقولُ جرير:[٢]

٨٩٦ ـ يا رُبَّ غابِطِنا لَو كانَ يَطلُبُكُم

ولا تدخل «رُبَّ» على المعارف.

وفي «التُّحفة»[٣] أنّ ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تُفيد إلّا تخفيفًا»، فقال: بل تُفيد أيضًا التخصيصَ.[٤] فإنّ «ضاربَ زيدٍ» أخصُّ من: ضاربٍ. وهذا سهوٌ، فإنّ «ضاربَ زيدٍ» أصلُه «ضاربٌ زيدًا» بالنصب وليس أصله «ضاربًا» فقط، والتخصيص[٥] حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة. فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضةٌ تفيد التعريف والتخصيص لأنّها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صحَّ وصف اسم الله ـ تعالى ـ بـ[٦]﴿مالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾.

قال الزمخشريُّ:[٧] أُرِيدَ باسم الفاعل هنا إمّا الماضي كقولك: «هو مالكُ عبدِه[٨] أمسِ»، أي: ملكَ الأمورَ[٩] يومَ الدين، على حدّ[١٠]: ﴿ونادَى أصحابُ النّارِ﴾. ولهذا قرأ أبو حنيفةَ:[١١] «مَلَكَ يومَ الدِّينِ»، وإمّا الزمانُ المستمرّ كقولك: «هو مالكُ العبيدِ». فإنّه بمنزلة قولك: مَولَى العبيدِ. انتهى

= والحوش: الذكيّ. والمبطّن: الضامر البطن. والسهد: الذي يسهر كثيرًا. ونام ليل الإنسان أي: نام هو فيه. والهوجل: الأحمق. وزاد هنا في الأصل وط: الهذلي.

(١) خ وب وط: ولا تُنصب.

(٢) صدر بيت في ديوانه ص ٥٩٥ عجزه في حاشية الأصل ومقحم في ط:

لاقَى مُباعَدةً، مِنكُم، وحِرمانا

وغابطنا أي: من يغبطني ويظنّ مجاراتكم لي في المحبة. ط: «غابِطَنا». ويطلبكم أي: بالمحبة مثلي.

(٣) هو التحفة الوافية بشرح الكافية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي النحوي الطائي. كشف الظنون ص ١٣٧٠.

(٤) كذا أيضًا في الهمع ٤: ٢٧١، وفي شرح الكافية الشافية ص ٩١٠ خلافُ ذلك.

(٥) ط: فالتخصيص.

(٦) الآيات ٢ ـ ٤ من سورة الفاتحة: ﴿الحَمدُ لِلهِ رَبِّ العالَمِينَ، الرَّحمنِ الرَّحِيم، مالِكِ يَومِ الدِّينِ﴾.

(٧) الكشاف ١: ٤٦.

(٨) ط: عبيده.

(٩) ط: مالك الأمور.

(١٠) الآية ٥٠ من سورة الأعراف﴿ونادَى أصحابُ النّارِ أصحابَ الجَنّةِ: أن أَفِيضُوا علَينا مِنَ الماءِ أو مِمّا رَزَقَكُمُ اللهُ. قالُوا: إنَّ اللهَ حَرَّمَهُما علَى الكافِرِينَ﴾. وعند صاحب المعجم: ﴿أصحابُ الجَنّةِ﴾ خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين وهو من الآية ٤٤ في السورة: ﴿ونادَى أصحابُ الجَنّةِ أصحابَ النّارِ: أن قَد وَجَدْنا ما وَعَدَنا رَبُّنا حَقًّا. فهَل وَجَدتُم ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقًّا﴾؟

(١١) هي عند صاحب المعجم: «مالِكِ يَومِ الدِّينِ» مع تحشية تشعر بالاضطراب.

ملخّصًا. وهو حسَن، ولكنّه[1] نقضَ هذا المعنى الثانيَ عندما تكلّم على قوله تعالى[2]: ﴿وجاعِلُ اللَّيلِ سَكَنًا والشَّمسِ والقَمَرِ﴾، فقال:[3] قُرئ بجرّ «الشّمس والقمر» عطفًا على «اللّيل»، وبنصبهما بإضمار «جعلَ» أو عطفًا على محلِّ «اللّيل» لأنّ اسم الفاعل هنا ليس في معنى المُضِيِّ فتكونَ إضافته حقيقيّة، بل هو دالٌّ على جعلٍ مستمرّ في الأزمنة المختلفة، ومثلُه[4]: ﴿فالِقُ الحَبِّ والنَّوَى﴾ و﴿فالِقُ الإصباحِ﴾ كما تقول: «زيد قادرٌ عالمٌ»، ولا تقصد زمانًا دون زمان. انتهى. وحاصله: أنّ إضافة الوصف إنّما تكون حقيقيّة إذا كان بمعنى الماضي وأنّه إذا كان لإفادة حدث مستمرّ في الأزمنة كانت إضافته غير حقيقيّة وكان عاملًا. وليس الأمر كذلك.

٤ ـ الرابع: إزالةُ القُبحِ أو التجوُّزِ كـ «مررتُ بالرجلِ الحسَنِ الوجهِ». فإنّ «الوجه» إن رُفع قَبُحَ[5] الكلام لخلوِّ الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف، وإن نُصب حصل التجوُّز بإجرائك الوصفَ القاصر مُجرَى المُتعدِّي.

٥ ـ الخامس: تذكيرُ المؤنّث كقوله:[6]

٨٩٧ـ إنارةُ العَقلِ مَكسُوفٌ بِطَوعِ هَوًى ... وَعَقلُ عاصِي الهَوَى يَزدادُ تَنوِيرا

قيل:[7] ويَحتمل أن يكون منه[8]: ﴿إنَّ رَحْمةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ المُحسِنِينَ﴾، ويُبعِدُه[9]: ﴿لَعَلَّ السّاعةَ قَرِيبٌ﴾، فذكَّر الوصفَ حيثُ لا إضافةَ، ولكن ذكرَ الفرّاءُ أنّهم التزموا التذكير في «قريب» إذا لم يُرِدْ[10] قُربُ النسَبِ، قصدًا للفرق. وأمّا قول الجوهري:[11] «إنّ التذكير لكون التأنيث مجازيًّا» فوَهْمٌ لوجوب التأنيث في نحو: الشمسُ طالعةٌ والموعظةُ نافعةٌ، وإنّما يفترق حكم المجازيِّ والحقيقيِّ الظاهرين لا المُضمَرَين.

---

(١) ط: إلّا أنه.

(٢) الآية ٩٦ من سورة الأنعام: ﴿فالِقُ الإصباحِ وجَعَلَ اللَّيلَ سَكَنًا والشَّمسَ والقَمرَ حُسبانًا﴾.

(٣) الكشاف ١: ٥١٨.

(٤) الآيتان ٩٥ و٩٦ من سورة الأنعام: ﴿إنَّ اللهَ فالِقُ الحَبِّ والنَّوَى، يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ومُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ. ذلِكُمُ اللهُ. فأنّى تُؤفَكُونَ؟ فالِقُ الإصباحِ﴾.

(٥) الأولى أن أل: نائبة عن ضمير الغائب، فالضمير حاضر في المعنى ولا قبحَ. ط: قُبْحُ.

(٦) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٠١.

(٧) سقط الفعل من ط.

(٨) الآية ٥٦ من سورة الأعراف.

(٩) الآية ١٧ من سورة الشورى.

(١٠) ط: لم يُرَدْ.

(١١) الصحاح(قرب).

٦ ـ السادس: تأنيثُ المذكَّر كقولهم: قُطِعَتْ بعضُ أصابعِه. وقُرِئَ[١]: ﴿تَلتَقِطْهُ بَعضُ السَّيّارةِ﴾. ويَحتمل أن يكون منه[٢]: ﴿فلَهُ عَشْرُ أمثالِها﴾، ﴿وكُنتُم علَى شَفا حُفْرةٍ مِنَ النّارِ فأنقَذَكُم مِنها﴾ أي: من الشَّفا، ويَحتمل أنّ الضمير لـ «النّار»،[٣] وأنّ الأصل: فله عشْرُ حسناتٍ أمثالِها، فالمعدودُ في الحقيقة الموصوفُ المحذوف وهو مؤنَّث. وقال:[٤]

٨٩٨ ـ طُولُ اللَّيالِي أسرَعَت في نَقضِي ... نَقَضْنَ كُلِّي، ونَقَضْنَ بَعضِي

وقال:[٥]

٨٩٩ ـ وما حُبُّ الدِّيارِ شَغَفْنَ قَلبِي

وأنشد سيبويه:[٦]

٩٠٠ ـ وتَشرَقُ بالقَولِ الّذي قَد أذَعتَهُ ... كَما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

وإلى هذا البيت يشير ابن حزمٍ الظاهريُّ في قوله:[٧]

تَجَنَّبْ صَديقًا مِثلَ «ما»، واحذَرِ الَّذي ... يَكُونُ كَـ «عَمرٍو» بَينَ عُربٍ وأعجُمِ

فإنَّ صَدِيقَ السَّوءِ يُزرِي، وشاهِدِي: ... كَما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

/ ٢١٤ ومرادُه بـ «ما» الكنايةُ عن الرجل الناقص كنقص «ما» الموصولةِ، وبـ «عمرٍو»[٨] الكنايةُ عن الرجل المُتزيِّد الآخِذِ ما ليس له كأخذِ «عمرٍو» الواوَ في الخطّ.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحيةُ المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز: أَمةُ زيدٍ جاءَ، ولا غلامُ هندٍ ذهبَتْ. ومِن ثَمَّ ردَّ ابن مالك في «التوضيح»[٩] قولَ أبي الفتح في توجيه[١٠] قراءة أبي

(١) الآية ١٠ من سورة يوسف: ﴿قالَ قائلٌ مِنهُم: لا تَقتُلُوا يُوسُفَ، وألقُوهُ في غَيابةِ الجُبِّ، يَلتَقِطْهُ بَعضُ السَّيّارةِ. إن كُنتُم فاعِلِينَ﴾.

(٢) الآيتان: ١٦٠ من سورة الأعراف: ﴿مَن جاءَ بِالحَسَنةِ فلَهُ عَشْرُ أمثالِها﴾ و١٠٣ من سورة آل عمران.

(٣) زاد هنا في ط: وفيه بُعدٌ لأنّهم ما كانوا في النّار حتى يُنقَذوا منها.

(٤) بيتان من مشطور الرجز للأغلب العجلي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٠٢. وضبط البيت الثاني مضطرب في الأصل والنسخ. وعند المحشّي: نَقَضُ كلّي ونَقَضْن.

(٥) صدر بيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ١٧٠ وعجزه مقحم في ط:

ولكِن حُبُّ مَن سَكَنَ الدِّيارا

(٦) البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٣ والكتاب ١: ٢٥. وتشرق: تغَصّ.

(٧) البيتان في شرح أبيات المغني ٧: ١٠٨. ط: السُّوءِ.

(٨) ط: «عمرٍو» بجعل التنوين للواو هنا وفي كثير من المواضع.

(٩) شرح شواهد التوضيح والتصحيح ص ٨٥. وهو شرح لمشكل إعراب «الجامع الصحيح» للإمام البخاري. كشف الظنون ص ٥٥٢.

(١٠) ط: توجيهه.

العاليـة[١] ﴿لا تَنفَـعُ نَفسًـا إيمانُها﴾ بتأنيـث الفعل:[٢] «إنّه من بـاب: قُطِعَتْ بعضُ أصابعـه»، لأنّ المضاف لـو سـقط هنا لقيـل: نفسًـا لا تَنفـعُ»، بتقديـم المفعول ليرجـع إليـه الضمير المسـتتر المرفـوع الذي ناب عـن الإيمـان فـي الفاعليّـة. ويلـزم مـن ذلك تعـدّي فعـل المضمـر[٣] المتصـل إلـى ظاهره نحـو قولك: زيـدًا[٤] ظلـمَ، تريـد أنّه ظلم نفسَـه، وذلـك لا يجوز.

٧ ـ السابع: الظرفيّةُ، نحو[٥]: ﴿تُؤتِي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ﴾ وقولِه:[٦]

٩٠١ ـ أنـا أبُـو الـمِـنـهـال بَـعـضَ الأحـيـانْ

وقال المتنبّي:[٧]

٩٠٢ ـ أيَّ يَـومٍ سَـرَرتَـنِـي بِوِصـالٍ، لَـم تَسُـؤْنِـي ثَـلاثـةً بِـصُـدُودِ؟

و«أيّ» في البيت استفهاميّةٌ يُراد بها النفيُ، لا شرطيّةٌ لأنّه لو قيل مكانَ ذلك: «إن سررتَني» انعكس المعنى. لا يُقال: «يدلّ على أنّها شرطيّة أنّ الجملة المَنفيّة إن استُؤنفت ولم تُربط بالأُولى فسَد المعنى»، لأنّا نقول: الربط حاصل بتقديرها صفةً لـ «وصال»، والرابط محذوف أي: لم تَرُعني بعده، ثم حُذفا دُفعةً أو على التدريج، أو حالًا من تاء المخاطَب والرابط فاعلُها[٨] وهي حال مقدَّرة، أو معطوفةً بفاء محذوفة فلا موضعَ لها،[٩] أي: ما سررتَني[١٠] غيرَ مقدِّر أنك تروعني. ومن روى: «ثلاثةٌ» بالرفع فالحاليّةُ ممتنعةٌ لعدم الرابط.[١١]

٨ ـ الثامـن: المصدريّـةُ نحـو[١٢]: ﴿وسَيَعلَمُ الَّذيـنَ ظَلَمُوا: أيَّ مُنقَلَـبٍ يَنقَلِبُونَ﴾؟ فـ «أيَّ» مفعول

---

(١) الآيـة ١٥٨ مـن سـورة الأنعـام: ﴿يَـومَ يأتِـي بَعـضُ آيـاتِ رَبِّـكَ لا يَنفَـعُ نَفسًـا إيمانُها، لَـم تَكُنْ آمنَـتْ مِن قَبـلُ أو كَسَـبَتْ في إيمانِهـا خَيرًا﴾.

(٢) المحتسب ١: ٣٣٦ و٢: ٥٥. والفعل لا يؤنث ولا يذكر، وإنما دخلت عليه التاء للدلالة على إسناده إلى مؤنث. ثم إن التعبير عن شيء من الكلام المقدّس بأنه سقط هو منكر وشنيع.

(٣) ط: الضمير.

(٤) ط: زيدٌ.

(٥) الآيتان ٢٤ و٢٥ من سورة إبراهيم: ﴿أَلَم تَرَ: كَيفَ ضَرَبَ اللهُ مَثَلًا كَلِمةً طَيِّبةً كَشَجَرةٍ طَيِّبةٍ، أصلُها ثابتٌ وفَرعُها في السَّماءِ، تُؤتِي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ بِإذنِ رَبِّها﴾؟

(٦) مضى تحت الرقم ٧٩٨.

(٧) مضى تحت الرقم ١٢٥. وذكرُ ابن هشام بعدُ «لم ترعني وتروعني» سهو يقتضي البيان.

(٨) أي: ضمير الفاعل في «تسؤني» لا في «سررتني» كما زعم المحشّي، وقد ذكر عن ابن الحاجب بعدُ ما يثبت خطأه وزعمه.

(٩) كذا، وهو وهَم من المصنّف لم يتنبّه له المحشّون، والجملة معطوفة على جملة «سررتني» بالفاء كما قال في محل جر بالعطف.

(١٠) هذا تفسير للحالية. ش: إن سررتني.

(١١) بل يجوز أن يقدر الرابط: منكَ.

(١٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

مطلق ناصبه «يَنقلبون» و«يَعلم» معلَّقة عن العمل بالاستفهام. وقال:(١)

٩٠٣ ـ سَتَعلَمُ لَيلَى: أيَّ دَينٍ تَدايَنَت؟ وأيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقاضِي غَرِيمُها؟

«أيّ» الأُولى واجبةُ النصب بما بعدها كما في الآية، إلّا أنّها هنا مفعولٌ به، كقولك: «تداينتُ مالًا»، لا مفعول مطلق(٢) لأنّها لم تُضف لمصدر، والثانيةُ واجبةُ الرفع بالابتداء مثلَها في(٣): ﴿لِنَعلَمَ: أيُّ الحِزبَينِ أحصَى﴾؟ ﴿ولَتَعلَمُنَّ: أيُّنا أشَدُّ عَذابًا﴾؟

٩ ـ والتاسع:(٤) وجوبُ التصدُّر، ولهذا وجبَ تقديم المبتدأِ في نحو: غلامُ مَن عندَكَ؟ والخبرِ في نحو: صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُك؟ والمفعولِ في نحو: غلامَ أيِّهم أكرمتَ؟ و«مِن» ومجرورِها في نحو: مِن غُلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ؟ ووجبَ الرفع في نحو: علمتُ أبو مَن زيدٌ؟ وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء:(٥)

علَيكَ بأربابِ الصُّدُورِ، فمَن غَدا مُضافًا لِأربابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرا

وإيّاكَ أن تَرضَى صَحابةَ ناقِصٍ فتَنحَطَّ قَدرًا مِن عُلاكَ، وتُحقَرا

فرَفعُ «أبُو مَن»، ثُمَّ خَفضُ «مُزَمَّلٍ» يُبَيِّنُ قَولِي، مُغرِيًا ومُحَذِّرا(٦)

والإشارة بقوله: «ثمّ خفضُ مزمّل» إلى قول امرئ القيس:(٧)

٩٠٤ ـ كَأنَّ أبانًا في عَرانِينِ وَبلِهِ كَبِيرُ أُناسٍ فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ

وذلك لأنّ(٨) مُزَمَّلًا صفةٌ لـ «كبيرُ» فكان حقّه الرفعَ ولكنّهُ خُفِضَ لمجاورته للمخفوض.

١٠ ـ والعاشر: الإعرابُ نحو: «هذهِ خمسةَ عشَرُ(٩) زيدٍ» فيمن أعربَه، والأكثرُ البناءُ.(١٠)

١١ ـ والحاديْ عشَرَ: البناءُ، وذلك في ثلاثة أبواب:

---

(١) مضى تحت الرقم ٧٧٢.

(٢) بل المفعولية المطلقة هنا واجبة لأن فعل «تداينَ» لازم غير متعدّ، والإضافة هي إلى اسم مصدر لأن «دين» اسم مصدر: دايَنَ.

(٣) الآيتان: ١٢ من سورة الكهف: ﴿ثُمَّ بَعَثْناهُم، لِنَعلَمَ: أيُّ الحِزبَينِ أحصَى لِما لَبِثُوا أمَدًا﴾؟ و٧١ من سورة طه.

(٤) سقطت واو العطف من ط هنا وفي كثير من المواضع.

(٥) هو أمين الدين المحلّي العروضي، والأبيات في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١١١.

(٦) ط: ومحذّرًا.

(٧) البيت في ديوانه ص ٢٥. وأبان وثبير: جبلان. والعرانين: جمع عِرنين. وهو مقدم الأنف. والبجاد: كساء مخطط.

(٨) ط: أن.

(٩) هذا مذهب البصريين، وفي الأصل وط: «خمسةُ عشرٍ» وهو مذهب الكوفيين كما تقول: ابنُ عِرسِ زيدٍ. انظر شرح الكافية ٣: ٣٠٧ والإنصاف المسألة ٤٢.

(١٠) سقطت هذه الفقرة من ش وجُعلت في ب قبل «الباب الثاني» فيما بعدُ وأوّلها: والحادي عشر.

أحدُها: أن يكون المضاف مُبهَمًا كـ «غَير ومِثل ودُون [وبَينَ][(١)]». وقد استُدلّ على ذلك بأُمور منها قوله تعالى[(٢)]: ﴿وحِيلَ بَينَهُم وبَينَ ما يَشتَهُونَ﴾، ﴿ومِنّا دُونَ ذلِكَ﴾. قاله الأخفش،[(٣)] وخُولف وأُجيب عن الأوّل بأنّ نائب الفاعل ضميرُ المصدر، أي: وحِيل هو أي الحَولُ، كما في/ ٢١٥ قوله:[(٤)]

٩٠٥ ـ وقالَت: مَتَى يُبخَل عليكَ ويُعتَلَلْ يَسُؤْكَ، وإن يُكشَفْ غَرامُكَ تَدرَبِ

أي: ويُعتلل هو، أي: الاعتلالُ ـ ولا بدَّ عندي من تقدير «عليكَ» مدلولًا عليها بالمذكورة وتكون حالًا من المُضمَر[(٥)] ليَتقيّد بها فتُفيدَ ما لم يُفِده الفعل ـ وعن الثاني[(٦)] بأنّه على حذف الموصوف أي: ومنّا قومٌ دُونَ ذلك، كقولهم: مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ، أي: منّا فريقٌ ظعنَ ومنّا فريقٌ أقامَ. ومنها قولُه تعالى[(٧)]: ﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَينَكُم﴾ فيمَن فتَحَ «بينًا». قاله الأخفش، ويؤيّده قراءة الرفع. وقيل: بين: ظرفٌ والفاعل ضميرٌ مستتر راجع إلى مصدر الفعل أي: لقد وقعَ التقطُّع، أو إلى «الوصل» لأنّ ﴿وما نَرَى مَعَكُم شُفَعاءَكُم﴾ يدلُّ على التهاجُر وهو يستلزم عدم التواصُل، أو إلى ﴿ما كُنتُم تَزعُمُونَ﴾ على أنّ الفعلَين تنازعاه.[(٨)] ويؤيِّد التأويلَ قولُه:[(٩)]

٩٠٦ ـ أهُمُّ بأمرِ الحَزمِ، لَو أستَطِيعُهُ، وقَد حِيلَ بَينَ العَيرِ والنَّزَوانِ

بفتح «بين» مع إضافته لمُعرَب.

ومنها قولُه تعالى[(١٠)]: ﴿إنَّهُ لَحَقٌّ مِثلَما أنَّكُم تَنطِقُونَ﴾ فيمَن فتح «مِثلًا»، وقراءةُ بعض السلف[(١١)]:

---

(١) زيادة يقتضيها الموضوع وسيذكرها المصنّف بعد.

(٢) الآيتان: ٥٤ من سورة سبأ و١١ من سورة الجن: ﴿وأنّا مِنّا الصّالِحُونَ ومِنّا دُونَ ذلِكَ، كُنّا طَرائقَ قِدَدًا﴾.

(٣) انظر البحر المحيط ٧: ٢٩٤.

(٤) البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٨٣. ويُعتلّ أي: يُعتذر. وتدرب: يصبح لك دُربة وعادة.

(٥) أي: من المصدر المقدّر. فالجار والمجرور المقدران «عليك» متعلقان بحال منه وهما قيد له، وما ذكره المحشّي عن «أوضح المسالك» هو صفة لنكرة ولا يصحّ هنا. ثم إن المصدر المقدر معرف بـ«أل» العهدية لا يحتاج إلى قيد، والأولى أن الظرف الوارد في الشواهد هو في محل رفع نائب فاعل، ولا حاجة إلى الربا في الإعراب.

(٦) العطف على: عن الأوّل.

(٧) الآية ٩٤ من سورة الأنعام: ﴿لَقَد جِئتُمُونا فُرادَى كَما خَلَقْناكُم أوَّلَ مَرّةٍ، وتَركتُم ما خَوَّلْناكُم وَراءَ ظُهُورِكُم، وما نَرَى مَعَكُم شُفَعاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمتُم أنَّهُم فِيكُم شُرَكاءُ. لَقَد تَقَطَّعَ بَينَكُم، وضَلَّ عَنكُم ما كُنتُم تَزعُمُونَ﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين.

(٨) يعني أن الاسم الموصول «ما» تنازع فيه الفعلان: تقطّع وضلّ. سقطت بقية الفقرة من ش.

(٩) البيت لصخر أخي الخنساء في شرح أبيات المغني ٧: ١١٦. وفي الأصل: «أهِمُّ». ولو: للتمنّي. والعير: الحمار. والنزوان: الوثوب على الأتان للجماع. يريد أن ما عزم عليه تحول دونه الموانع. خ: ويؤيد أحد التأويلين قوله.

(١٠) الآية ٢٣ من سورة الذاريات. والمراد أن «مثل»: صفة حقّ، وما: نكرة موصوفة. والصواب أن مثل: مفعول مطلق لـ «حقّ» نائب عن مصدره ومضاف إلى المصدر المؤول، وما: زائدة لتوكيد المصدر بعدها.

(١١) الآيتان ٨٨ و٨٩ من سورة هود: ﴿إن أُرِيدُ إلّا الإصلاحَ ما استَطَعتُ، وما تَوفِيقِي إلّا بِاللهِ. علَيهِ تَوَكَّلتُ، وإلَيهِ أُنِيبُ. ويا قَومِ، =

﴿أن يُصِيبَكُم مِثلَ ما أصابَ﴾ بالفتح، وقولُ الفرزدق:[١]

٩٠٧ ـ وإذ مـا مِـثلَــهُم بَشَــرُ

وزعم ابن مالك[٢] أنّ ذلك لا يكون في «مِثل» لمخالفتها للمُبهَمات، فإنّها تُثنّى وتُجمع كقوله تعالى[٣]: ﴿إلّا أُمَمٌ أمثالُكُم﴾، وقولِ الشاعر:[٤]

٩٠٨ ـ والشَّـرُّ بالـشَّـرِّ، عِـنـدَ اللهِ مِـثـلانِ

وزعم أنّ «حقًّا» اسمُ فاعل مِن: حَقَّ يَحِقُّ، وأصله «حاقٌّ» فقُصر، كما قيل: «بَرٌّ وشَرٌّ[٥] ونَمٌّ»، ففيه ضمير مستتر، و«مِثلَ» حالٌ منه، وأنّ فاعل «يُصيبَكم» ضميرُه ـ تعالى ـ لتَقَدُّمِه في[٦] ﴿وما تَوفِيقِي إلّا بِاللهِ﴾ و«مِثلَ» مصدر.[٧] وأمّا بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة.

ومنها قولُه:[٨]

٩٠٩ ـ لَم يَمنَعِ الشُّربَ مِنها غَيرَ أن نَطَقَت حَـمـامـةٌ فـي غُـصُـونٍ ذاتِ أوقـالِ

فـ«غيرَ» فاعلٌ لـ«يَمنع»[٩] وقد جاء مفتوحًا، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك لأنَّ قولهم: «غَيرانِ وأغيارٌ» ليس بعربيٍّ.[١٠] ولو كان المضاف غيرَ مُبهَمٍ لم يُبْنَ، وأمّا قولُ الجُرجانيِّ وموافقِيه: إنّ «غُلامِي ونحوَه مبنيٌّ» فمردودٌ، ويَلزمُهم[١١] بناءُ «غلامك وغلامه» ولا قائل بذلك.

البـاب الثانـي: أن يكـون المضاف زمانًـا مُبهمًا والمضـاف إليه «إذ» نحـو[١٢]: ﴿ومِن خِـزيِ يَومَئِذٍ﴾

= لا يَجرِمَنَّكُم شِقاقِي أن يُصِيبَكُم مِثلُ ما أصابَ قَومَ نُوحٍ أو قَومَ هُودٍ أو قَومَ صالِحٍ. وما قَومُ لُوطٍ مِنكُم بِبَعِيدٍ﴾.

(١) مضى تحت الرقم ١٢٧. وزاد قبله في ط: إذ هُـم قُـرَيـشٌ.

(٢) انظر شرح الكافية الشافية ص ٩٢٢.

(٣) الآية ٣٨ من سورة الأنعام: ﴿وما مِن دابّةٍ في الأرضِ ولا طائرٍ يَطِيرُ بِجَناحَيهِ إلّا أُمَمٌ أمثالُكُم﴾.

(٤) مضى تحت الرقم ٨٥.

(٥) في الأصل وب وط: «وسَرّ» بالسين، وزعم المحشّي أنه أثبته «شَرّ» كما في أكثر النسخ، فكذّب نفسه. وأصل الكلمات: بارٌّ وشارٌّ ونامٌّ.

(٦) الآية ٨٨ من سورة هود قبلَ التي مضى ذكرها منذ قليل.

(٧) يعني أنه منصوب نائب عن المصدر، أي: يصيبَكم إصابةً مثلَ.

(٨) مضى تحت الرقم ٢٨٦. ومنها أي: من شواهد بناء ما أُضيف إلى مبنيّ.

(٩) في الأصل: بيمنع.

(١٠) يعني أنه من المولّد، لا أنه غير فصيح كما زعم المحشّي.

(١١) ط: ويلزم.

(١٢) الآيتان: ٦٦ من سورة هود: ﴿فلَمّا جاءَ أمرُنا نَجَّينا صالِحًا والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ بِرَحمةٍ مِنّا ومِن خِزيِ يَومِئذٍ﴾ و١١ من سورة =

و﴿مِن عَذابِ يَومَئِذٍ﴾ يُقرأ أن بجرّ «يَوم» وفتحه.

الثالث: أن يكون زمانًا مُبهمًا والمضاف إليه فعلٌ مبنيٌّ، بناءً أصليًّا كان البناءُ كقوله:(١)

٩١٠ـ علَى حِينَ عاتَبتُ المَشِيبَ، علَى الصِّبا   وقُلتُ: أَلَمّا أصحُ والشَّيبُ وازِعُ؟

أو بناءً عارضًا كقوله:(٢)

٩١١ـ لَأجتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلبِي تَحَلُّمًا   علَى حِينَ يَستَصبِينَ كُلَّ حَلِيمِ

رُويا بالفتح، وهو أرجحُ من الإعراب عند ابن مالك،(٣) ومرجوحٌ عند ابن عُصفور.(٤)

فإن كان المضاف إليه فعلًا مُعرَبًا أو جملةً اسميّةً فقال البصريّون: «يجب الإعراب»، والصحيح جوازُ البناء ومنه قراءةُ نافع(٥): ﴿هذا يَومَ يَنفَعُ الصّادِقِينَ﴾ بفتح «يومَ» وقراءةُ غير أبي عمرٍو وابنِ كثير(٦): ﴿يَومَ لا تَملِكُ نَفسٌ﴾ بالفتح، وقال:(٧)

٩١٢ـ إذا قُلتُ: «هذا حِينَ أسلُو» يَهِيجُنِي   نَسِيمُ الصَّبا مِن حَيثُ يَطَّلِعُ الفَجرُ

وقال آخر:(٨)

٩١٣ـ أَلَم تَعلَمِي، يا عَمرَكِ اللهَ، أنَّنِي   كَرِيمٌ علَى حِينَ الكِرامُ قَلِيلُ / ٢١٦

وأنِّيَ لا أخزَى، إذا قِيلَ: «مُملِقٌ   سَخِيٌّ»، وأخزَى أن يُقالَ: بَخِيلُ؟

رُويا بالفتح.

= المعارج: ﴿يَوَدُّ المُجرِمُ لَو يَفتَدِي مِن عَذابِ يَومِئِذٍ بِبَنِيهِ﴾. وفي المتن عند صاحب المعجم كسر الميم في الموضعين خلافًا للنسخ المعتمدة ولما استشهد به المصنّف.

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١١٠. وفي الأصل: «حينٍ» وفوقه: «معًا». والصبا: الميل إلى الهوى. والوازع: الزاجر.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٢٥. والتحلم: تكلُّف الحِلم. ويستصبين أي: يغرين بالميل إلى الهوى.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٢٥٥.

(٤) المقرب ١: ٢٩٠.

(٥) الآية ١١٩ من سورة المائدة: ﴿قالَ اللهُ: هذا يَومُ يَنفَعُ الصّادِقِينَ صِدقُهُم﴾.

(٦) الآيتان ١٨ و١٩ من سورة الانفطار: ﴿ثُمَّ ما أدراكَ ما يومُ الدِّينِ، يَومَ لا تَملِكُ نَفسٌ لِنَفسٍ شَيئًا، والأمرُ يَومَئِذٍ لِلهِ﴾؟ لا ١٩ فقط كما جاء في ط.

(٧) البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧. والصبا: الريح من الشرق.

(٨) البيتان لمبشّر بن هذيل في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٢٦. وعمرَكَ اللهَ أي: أسأل اللهَ تعميرَكِ. ط: «اللهُ». والمملق: الفقير.

[تنبيه][١]

ويُحكى أنّ ابن الأخضر سُئل بحضرة ابن الأبرش[٢] عن وجه النصب في قول النابغة:[٣]

٩١٤ ـ أتـانِـي، أبَيتَ اللَّعـنَ، أنَّـكَ لُمتَنِـي وتِــلــك الَّـتِـي تَستَـكُّ مِنـهـا المَسـامِعُ
مَقــالةَ أنْ قَــد قُلـــتَ: «سَـــوفَ أنالُــهُ» وذلِـــكَ مِـــن تِـلـقــاءِ مِثـلِـــكَ رائـــعُ

فقال:[٤]

ولا تَصحَـبِ الأردَى، فتَـردَى مَـعَ الـرَّدِي

فقيل له: «الجوابُ»؟[٥] فقال ابنُ الأبرش: «قد أجابَ». يريد أنّه[٦] لـمّا أُضيف إلى المبنيّ اكتسب منه البناء فهو مفتوح لا منصوبٌ، ومحلُّه الرفع[٧] بدلًا من «أنّك لمتَني». وقد رُوي بالرفع. وهذا الجواب عندي غير جيّد لعدم إبهام المضاف، ولو صحّ لصحّ البناء في نحو «غلامِك وفرسِه» ونحوِ هذا ممّا لا قائل به، وقد مضى أنّ ابن مالك منع البناء في «مِثل» مع إبهامها لكونها تُثنّى وتجمع. فما ظنّك بهذا؟ وإنّما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار «أعني»، أو على المصدريّة.

وفي البيت إشكالٌ لو سأل السائل عنه لكان أَولى، وهو إضافة «مقالةَ» إلى «أن قد قلتَ»،[٨] فإنّه في التقدير: مقالةَ قولِكَ، ولا يضاف الشيء إلى نفسه. وجوابه أنّ الأصلَ «مقالةٌ»، فحُذف التنوين للضرورة[٩] لا للإضافة، و«أنْ» وصلتَها[١٠] بدلٌ من «مقالة» أو من «أنّك لمتَني» أو خبرٌ لمحذوف. وقد يكون الشاعر إنما قال[١١]: «مقالةً

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقد يبدأ التنبيه عند ابن هشام بالواو.

(٢) ابن الأخضر هو علي بن عبد الرحمن الإشبيلي لغوي نحوي توفي سنة ٥١٤. تحفة الأديب ص٨٠ وبغية الوعاة ٢: ١٧٤. وابن الأبرش هو أبو القاسم خلف بن يوسف الأندلسي لغوي مشارك في الفقه والفرائض والحديث توفي سنة ٥٣٢. تحفة الأديب ص ٨٠ أيضًا وبغية الوعاة ١: ٥٥٧.

(٣) البيتان في ديوانه ص ١٦١.

(٤) هذا هنا فيه إجابة للسؤال قبله وليس شاهدًا نحويًّا. وهو عجز بيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٠٧ وصدره:

إذا كُنـــتَ فـــي قَـــومٍ فصــاحِـــبْ خِيـــارَهُـــم

(٥) ط: الجوابَ.

(٦) يعني أن «مقالة».

(٧) ط: ومحل الرفع.

(٨) ط: «قلتُ» مع تفسيره بضمير الخطاب.

(٩) كذا، وحذفُ الهمزة مع نقل حركتها إلى الساكن قبلها كما سيذكر المنصف بعدُ هو لغة فصيحة، وليس من الضرورة بتقدير ثلاث حركات للتاء كما زعم المحشّي، فهو أولى من ضرورة حذف التنوين.

(١٠) ط: وصلتُها.

(١١) ط: قاله.

ان» بإثباتِ التنوين ونقلِ حركة الهمزة،[١] فأنشده الناس بتحقيقها[٢] فاضطُرّوا إلى حذف التنوين. ويُروى: «مَلامةً»، وهو مصدر لـ«لمتَني» المذكورةِ أو لأُخرى محذوفة.

الأُمور التي لا يكون الفعل معها إلّا قاصرًا

وهي عشرون:

أحدُها: كونُه على «فَعُلَ» بالضمّ كـ «ظَرُفَ وشَرُفَ» لأنّه وقفٌ على أفعال السَّجايا وما أشبهَها ممّا يقوم بفاعله ولا يتجاوزه. ولهذا يتحوّل المتعدّي قاصرًا إذا حُوِّل وزنُه إلى «فَعُلَ» لغرض المبالغة والتعجّب نحو: ضَرُب الرجلُ! وفهُمَ! بمعنى: ما أضرَبَه! وما أفهَمَه![٣] وسُمع: «رحُبَتْكمُ الطاعةُ، وإنّ بِشرًا طَلُعَ اليَمنَ»، ولا ثالث لهما ووجهُهُما أنّهما ضُمِّنا معنى: وَسِعَ وبَلَغَ.[٤]

الثاني والثالث: كونُه على «فَعَلَ» بالفتح أو «فَعِلَ» بالكسر[٥] ووصفُهما على: فَعِيل، نحو: ذَلَّ وقَوِيَ.

والرابع:[٦] كونُه على «أفعَلَ» بمعنى: صار ذا كذا، نحو: أغَدَّ البعيرُ، وأحصَدَ الزرعُ، إذا صارا ذوَي غُدّةٍ وحصادٍ.

والخامس: كونُه على «افعَلَلَّ» كـ «اقشَعَرَّ واشمَأزَّ».

والسادس: كونُه على «افوَعَلَّ» كـ «اكوَهَدَّ الفرخُ» إذا ارتعدَ.

والسابع: كونُه على «افعَنلَلَ» بأصالة اللّامَين[٧] كـ «احرَنجَمَ» بمعنى: اجتمعَ.

الثامن: كونُه على «افعَنلَلَ» بزيادة إحدى اللّامَين[٨] كـ «اقعَنسَسَ الجَملُ» إذا أبى أن ينقاد.

والتاسع: كونُه على «افعَنلَى» كـ «احرَنبَى الدّيكُ» إذا انتفشَ. وشذّ قولُه:[٩]

٩١٥ ـ قَد جَعَلَ النُّعاسُ يَغرَنـدِينِي ... أطـرُدُهُ عَنِّي، ويَسرَنـدِينِي

(١) يعني: بعد حذف الهمزة.

(٢) أي: بلفظ همزة القطع. وفسّر المحشي ذلك بما يدلّ على الجهل الفاضح.

(٣) ط: وأفهمه.

(٤) أي: صار كل منهما متعدّيًا إلى مفعول واحد، لا إلى مفعولين كما زعم المحشّي. وهي لغة بني هُذيل.

(٥) ط: بكسر.

(٦) سقطت الواو من ط هنا وفي كثير من المواضع.

(٧) أي: ما يقابل اللامين من الميزان الصرفي. يعني الجيم والميم من: احرنجَمَ.

(٨) ط: أحد اللامين.

(٩) بيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ١٣١. والنعاس: الفتور وقرب النوم.

ولا ثالثَ لهما. و«يَغرَندِيني» بالغين المُعجَمة: يَعلوني ويَغلبني، وبمعناه: يَسرنديني.

العاشر: كونُه على «استَفعَلَ» وهو دالٌّ على التحوُّل كـ «استحجَرَ الطِّينُ»، وقولِهم: إنَّ البُغاثَ بأرضِنا يَستَنسِرُ.(١)

الحاديْ عشَرَ: كونُه على وزن «انفَعَلَ» نحو: انطلَقَ وانكسَرَ.

الثانيْ عشَرَ: كونُه مُطاوِعًا لمتعدٍّ إلى واحد نحو: كَسرتُه فانكَسَرَ، وأزعَجتُه فانزَعَجَ. فإن قلتَ: قد مضى عدُّ «انفَعَلَ»، قلتُ: نعم، لكن تلك علامة لفظيّة وهذه معنويّة، وأيضًا فالمطاوع لا يلزم وزنَ «انفَعَلَ»،(٢) تقول: ضاعفتُ الحِسابَ فتَضاعفَ،(٣) وعَلّمتُه فتَعلّمَ، وثَلَمتُه فتَثَلّمَ.(٤) وأصله: أنّ المطاوِع ينقُص عن المطاوَع درجةً، كـ «ألبستُه/ ٢١٧ الثوبَ فلَبِسَه، وأقمتُه فقامَ». وزعم ابن برّيّ أن الفعل ومُطاوِعَه قد يتّفقان في التعدّي لاثنين نحو: استخبَرتُه الخبرَ فأخبَرَني الخبرَ، واستفهَمتُه الحديثَ فأفهمَني الحديثَ، واستعطَيتُه دِرهمًا فأعطاني دِرهمًا، وفي التعدّي لواحد نحو: استفتَيتُه فأفتاني، واستنصَحتُه فنَصحَني. والصواب ما قدّمتُه لك وهو قول النحويّين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة، بل من باب الطلب والإجابة. وإنّما حقيقة المطاوَعة أن يدلَّ أحد الفعلَين على تأثير ويدلَّ الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

والثالثَ(٥) عشَرَ: أن يكون رُباعيًّا مَزيدًا فيه نحو: تَدَحرَجَ واحرَنجَمَ واقشَعَرَّ واطمَأَنَّ.

الرابعَ عشَرَ: أن يُضمَّن معنى فِعلٍ قاصر نحو قولِه تعالى(٦): ﴿ولا تَعْدُ عَيناكَ عَنهُم﴾، ﴿فلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِهِ﴾، ﴿أذاعُو بِهِ﴾، ﴿وأصلِحْ لِي في ذُرِّيَّتِي﴾، ﴿لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى المَلأِ الأعلَى﴾ وقولِهم:(٧) «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ» وقولِه:(٨)

---

(١) هذا مَثل يُضرب لمن يعزّ وهو ضعيف ذليل، وهو شطر بيت من البحر الكامل. والبغاث: ضعاف الطير. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٣٢.

(٢) خ وق: الفعل.

(٣) ط: ضاعفت الحسناتِ فتضاعفت.

(٤) ط: ثلّمته فتثلّم.

(٥) سقطت الواو من ط.

(٦) الآيات: ٢٨ من سورة الكهف: ﴿واصبِرْ نَفسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم بِالغَداةِ والعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجهَهُ، ولا تَعْدُ عَيناكَ عَنهُم﴾ و٦٣ من سورة النور: ﴿فلْيَحذَرِ الَّذِينَ يُخالِفُونَ عَن أمرِهِ أن تُصِيبَهُم فِتنَةٌ، أو يُصِيبَهُم عَذابٌ أَلِيمٌ﴾ و٨٣ من سورة النساء: ﴿وإذا جاءَهُم أمرٌ مِنَ الأمنِ أوِ الخَوفِ أذاعُوا بِهِ﴾و ١٥ من سورة الأحقاف: ﴿قالَ: رَبِّ، أَوزِعْنِيَ أن أشكُرَ نِعمَتَكَ الَّتِي أنعَمتَ عَلَيَّ وعلَى والِدَيَّ وأن أعمَلَ صالِحًا تَرضاهُ، وأصلِحْ لِي في ذُرِّيَّتِي﴾ و٦ ـ ٨ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينَةٍ الكَواكِبِ وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إِلَى المَلأِ الأعلَى﴾.

(٧) كذا، وهو من الحديث الشريف ٦٨٩ في البخاري.

(٨) قسيم بيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤١٥ يصف ناقته، وتتمته في حاشية الأصل: =

٩١٦ ـ يَجـرَحْ فـي عَراقِيبِهـا نَصلِـي

فإنّهـا ضُمِّنـتْ معنـى: ولا تَنْـبُ، ويَخرجُـون، وتَحدَّثـوا، وبـارِكْ، ولا يُصغُـون، واسـتجابَ، ويَعِـثْ أو يُفسِدْ.[١]

والستّة الباقية: أن يدلَّ على سجيّة كـ «لَؤُمَ وجَبُن وشَجُع»، أو على عَرَض كـ «فَرِحَ وبَطِر وأشِر وحَزِن وكَسِل»، أو على نظافةٍ: كـ «طَهُرَ ووَضُؤ»، أو دنَسٍ كـ «نَجِسَ ورَجِس وأجنَب»، أو على لون كـ «احمَرَّ واخضَرَّ وأدِمَ[٢] واحمارَّ واسوادَّ»، أو حِليةٍ: كـ «دَعِجَ وكَحِلَ وشَنِبَ وسَمِنَ وهَزِلَ».[٣]

تنبيه

في «فَصيح» ثعلبٍ في باب المشدَّد: فلانٌ يَتعهّدُ ضَيعتَه.[٤] قال ابن دُرُستُوَيهِ:[٥] «ولا يجوز عنده»[٦] يَتعاهَدُ «لأنّه لا يكون عند أصحابه إلّا من اثنين ولا يكون متعدِّيًا». ويردُّه قولُه:[٧]

٩١٧ ـ تَـجـاوَزتُ أحـراسًـا إلَـيـهـا ومَـعـشَـرًا

وأجـاز الخليـل «يَتعاهَـدُ»،[٨] وهـو قليـل. وسـأل الحكـمُ بـن قَنبَـرٍ[٩] أبا زيـدٍ عنهـا فمنعها، وسـأل يونسَ فأجازهـا، فجمـعَ بينهمـا وكان عنـده سِـتّةٌ مـن فُصحـاء العـرب فسُـئلوا[١٠] فامتنعـوا مِـن «يَتعاهَـدُ»، فقال يُونـس: «يـا أبـا زيد، كـم مِن عِلمٍ اسـتفدناه كنـتَ[١١] سـببَه»! ونقل ابـن عُصفور[١٢] عـن ابن السِّـيد أنّه قال فـي قول أبـي ذؤيـب:[١٣]

= وإن تَعتَـذِرْ بالمَحـلِ مِـن ذِي ضُـرُوعِـهـا إلَى الضَّيـفِ

وذو ضروعها: لبنها. والعراقيب: جمع عُرقوب. وهو الرُّكبة في رِجلها.

(١) ب: يعيثُ أو يفسدُ.

(٢) ب: «وخضَرَ وأدُمَ». ط: «وأدَمَ». وفي خ الكسر والضم معًا.

(٣) هذا الفعل ليس مما فيه حِلية، وهو أقرب إلى العَرَض. وشنب أي: تحزّز سِنّه.

(٤) ب: صنعته.

(٥) انظر تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه ص ٣٨٩.

(٦) أي: عند ثعلب.

(٧) مضى تحت الرقم ٤٧٢.

(٨) ورد هذا في عدة مواضع من كتاب العين للخليل، خلافًا لما زعمه المحشّي.

(٩) هو الحكم الخُضري من قيس عيلان شاعر خبيث اللسان توفي سنة ١٥٠. معجم الأدباء ٤: ١٢٨. ب: قُنبُر.

(١٠) زاد هنا في ط: عنها.

(١١) زاد هنا في ط أيضًا: أنتَ.

(١٢) شرح جمل الزجاجي ٢: ٤٠٦.

(١٣) مضى تحت الرقم ٦٩٨.

٩١٨ ـ بَينا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوغِهِ يَوماً أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلفَعُ

: «إنّ مَن رواه بجرّ التعانُق مخطئٌ، لأنّ تَفاعَلَ لا يتعدّى»، ثمّ ردّ عليه بأنّه إن كان قبل دخول التاء متعدّيًا إلى اثنين فإنّه يبقى بعد دخولها متعدّيًا إلى واحد، نحو: عاطيتُه الدراهمَ وتعاطَينا الدراهمَ، وإن كان متعدّيًا إلى واحد فإنّه يصير قاصرًا نحو: تضاربَ زيدٌ وعمرٌو، إلّا قليلًا نحو: جاوزتُ زيدًا وتجاوزتُه وعانقتُه وتعانقتُه. انتهى. وإنّما ذكر ابن السِّيد أنّ «تعانَقَ» لا يتعدّى ولم يذكر أنّ «تَفاعَلَ»[1] لا يكون متعدّيًا، وأيضًا فلم يخُصَّ الردّ برواية الجرّ ولا معنى لذلك.[2]

الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدُها: همزةُ «أفعَلَ» نحو[3]: ﴿أذهَبتُم طَيِّباتِكُم﴾، ﴿رَبَّنا أَمَتَّنا اثنتَينِ وأحيَيتَنا اثنتَينِ﴾، ﴿واللهُ أنبَتَكُم مِنَ الأرضِ نَباتًا ثُمَّ يُعِيدُكُم فيها ويُخرِجُكُم إخراجًا﴾، وقد يُنقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة إلى التعدّي إلى اثنين نحو: ألبستُ زيدًا ثوبًا وأعطيتُه دينارًا، ولم يُنقل متعدّ إلى اثنين بالهمزة إلى التعدّي إلى ثلاثة إلّا في: رأى وعَلِمَ، وقاسَه الأخفش في أخواتها[4] الثلاثة القلبيّة نحو: ظَنَّ وحَسِبَ وزَعَمَ[5]. وقيل: النقل بالهمزة كلّه سماعيّ، وقيل: قياسيّ في القاصر والمتعدّي إلى واحد. والحقّ أنّه قياسيّ في القاصر سماعيّ في غيره، وهو ظاهر مذهب سيبويه.[6]

والثاني:[7] أَلِفُ المُفاعَلة. تقول في «جلسَ زيدٌ ومشَى وسارَ»: / ٢١٨ جالستُ زيدًا وماشَيتُه وسايَرتُه.

والثالث: صوغُه على «فَعَلتُ» بالفتح «أفعُلُ» بالضمّ لإفادة الغَلَبة. تقول: «كَرَمتُ زيدًا» بالفتح أي: غلبتُه في الكرَم.

---

(١) بل هذا هو الذي ذكرَه ابن السِّيد بلفظه وذكرَ خطأَ الجرّ أيضًا. ومسألة التخطئة هي في رواية «تعانُق» على أنّ الصواب هو: تعنُّق. انظر شرح الجمل ٢: ٤٠٦.

(٢) يعني أن ابن السِّيد ما أراد رواية الجرّ، فلا معنى لتخصيصه بالبحث، وإنما أراد خطأ تعدية «تعانُق» إلى المفعول به. قلت: الشاعر هُذلي، ولهُذيل لغة خاصة بتعدية اللازم كما مرّ بنا من قبل، فلامجال للتخطئة ولا للشذوذ كما زعم المحشُّون.

(٣) الآيات: ٢٠ من سورة الأحقاف: ﴿أذهَبتُم طَيِّباتِكُم في حَياتِكُمُ الدُّنيا، واستَمتَعتُم بِها﴾ و١١ من سورة غافر و١٧ و١٨ من سورة نوح.

(٤) أي: أخوات: رأى وعلم. ط: «أخواتهما». وجاز ذكر «أخواتها» بالجمع هنا والضمير هو لاثنين لأن الاثنين جماعة.

(٥) زاد في الارتشاف ص ٢١٣٣: ووَجد وخال.

(٦) انظر الارتشاف ص ٢٠٩٣.

(٧) سقطت الواو من ط هنا وفيما قد يلي بعد.

الرابع: صوغه على «استفعَلَ» للطلب أو النِّسبة إلى الشيء كـ «استخرجتُ المالَ واستحسنتُ زيدًا واستقبحتُ الظلمَ»، وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين نحو: استكتبتُه الكتابَ واستغفرتُ اللهَ الذنبَ. وإنّما جاز: «استغفرتُ اللهَ من الذنبِ» لتضمّنه معنى: استَتَبتُ،[1] ولو استُعمل على أصله لم يجُز فيه ذلك. وهذا قول ابن الطَّراوة وابن عُصفور، وأمّا قول أكثرهم: إنّ «استغفرَ» من باب «اختارَ»[2] فمردودٌ.

والخامس: تضعيف العين. تقول في «فَرِحَ زيدٌ»: فرّحتُه. ومنه[3]: ﴿قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾، ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُم﴾. وزعم أبو عليّ[4] أنّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية لقولِهم: «سِرتُ زيدًا» وقولِه:[5]

٩١٩ ـ فأوَّلُ راضٍ سُنّةً مَن يَسِيرُها

وفيه نظر لأنّ «سِرتُه» قليلٌ و«سَيَّرتُه» كثيرٌ، بل قيل: إنه لا يجوز «سِرتُه» وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُّعًا.[6] وقد اجتمعَتِ التعدية بالهمزةِ[7] والتضعيفِ في قوله تعالى[8]: ﴿نَزَّلَ عليكَ الكِتابَ بِالحَقِّ مُصَدِّقًا لِما بَينَ يَدَيهِ وأنزَلَ التَّوراةَ والإنجِيلَ مِن قَبلُ هُدًى لِلنّاسِ﴾، وزعم الزمخشريّ أنّ بين التعديتين فرقًا فقال:[9] لمّا نُزِّل القرآنُ منجَّمًا والكتابان جُملةً[10] جيء بـ «نزّل» في الأوّل و«أنزل» في الثاني. وإنّما قال هو في خُطبة الكشّاف:[11] «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامًا مؤلَّفًا منظَّمًا ونزّله بحسَب المصالح مُنجَّمًا»، لأنّه أراد بالأوّل إنزالَه[12] من اللوح المحفوظ إلى السماء الدُّنيا ـ وهو الإنزال المذكور في[13]:

---

(١) أي: طلبت التوبة من الذنب.

(٢) أي: سماعي لا يقاس عليه، وهو ممّا يتعدّى إلى الثاني بنفسه أو بالحرف.

(٣) الآيتان: ٩ من سورة الشمس و٢٢ من سورة يونس: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُم في البَرِّ والبَحرِ﴾.

(٤) انظر شرح الملوكي في التصريف ص ٧٠. والمراد هو: يسيّر.

(٥) عجز بيت لخالد بن زهير في شرح أبيات المغني ٧: ١٣٤ يخاطب أبا ذؤيب في إفساد النساء الفاجرات على أصحابهن، وصدره:

فلا تَجزَعَنْ مِن سِيرةٍ، أنتَ سِرتَها

والسيرة: الطريقة في العمل.

(٦) بل الصواب أن الضمير الأول في البيت ها: في محل نصب مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل، ويحمل على ذلك الضمير الثاني.

(٧) في الأصل والنسخ وط: «بالباء»، وفي حواشي النسخ تصويب كما أثبتنا. وانظر المنصف ٢: ١٩٩.

(٨) الآيتان ٣ و٤ من سورة آل عمران، وزاد آخرَها في ط: ﴿وأنزَلَ الفُرقانَ﴾.

(٩) الكشاف ١: ٣٠٩. وقول الزمخشري هنا وفيما بعدُ هو كلام على مسألتين معيّنتين، والواقع عمومًا أنّ التعدية بالتضعيف تكون للتكرار والمبالغة نحو: أعلَمَ وعَلَّمَ وأدخَلَ ودَخَّلَ.

(١٠) زاد هنا في ط: واحدة.

(١١) الكشاف ١: ٢.

(١٢) ش وط: أنزله.

(١٣) الآيتان: ١ من سورة القدر و١٨٥ من سورة البقرة.

﴿إنّا أنزَلناهُ في لَيلةِ القَدْرِ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿شَهرُ رَمَضانَ الَّذي أُنزِلَ فيهِ القُرآنُ﴾. وأمّا قولُ القفّال:[١] «إنّ المعنى: الذي أُنزل في وجوب صومه أو الذي أُنزل في شأنه» فتكلُّفٌ لا داعي إليه ـ وبالثاني تَنزيلَه من السماء الدُّنيا إلى رسول الله ﷺ نُجومًا، في ثلاث وعشرين سنة.

ويُشكِل على الزمخشريّ قولُه تعالى[٢]: ﴿وقالَ الَّذينَ كَفَرُوا: لَولا نُزِّلَ عليهِ القُرآنُ جُمْلةً واحِدةً﴾ فقرن «نُزِّل»[٣] بـ «جُملة واحدة»، وقولُه تعالى: ﴿وقَد نَزَّلَ عليكُم في الكِتابِ أن إذا سَمِعتُم آياتِ اللهِ يُكفَرُ بِها﴾، وذلك إشارة إلى قوله تعالى[٤]: ﴿وإذا رأيتَ الَّذينَ يَخُوضُونَ في آياتِنا﴾ الآيةَ، وهي آيةٌ واحدة.

والنقل بالتضعيف سماعيّ في القاصر كما مثّلنا وفي المتعدّي لواحد، نحو: علّمتُه الحسابَ وفهّمتُه المسألَةَ، ولم يُسمع في المتعدّي لاثنين، وزعم الحريريّ أنّه يجوز في «علّم» المتعدّيةِ لاثنين أن تُنقل[٥] بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهرُ قول سيبويه أنّه سماعيّ مُطلقًا، وقيل: قياسيٌّ في القاصر والمتعدّي[٦] إلى واحد.

السادس: التضمينُ. فلذلك عُدِّي «رَحُبَ وطَلَعَ» إلى مفعول[٧] لـمّا تضمّنا معنى: وَسِعَ وبَلَغَ. وقالوا: فَرِقتُ زيدًا و﴿سَفِهَ نَفسَهُ﴾،[٨] لتضمّنهما معنى: خافَ وامتهنَ أو أهلكَ. ويختصّ التضمين عن غيره من المعدِّيات بأنّه قد يَنقل الفعل[٩] أكثرَ من درجة، ولذلك عُدِّي «أَلَوتُ» بقصْر الهمزة[١٠] بمعنى «قصّرتُ» إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا. وذلك في قولهم: «لا آلُوكَ نُصحًا ولا آلُوكَ جُهدًا»، لمّا ضُمّن معنى: لا أمنعُكَ، ومنه قوله تعالى[١١]: ﴿لا يألُونَكُم خَبالًا﴾، وعُدِّي «أخبرَ وخَبَّرَ وحَدَّثَ وأنبأَ ونَبّأَ» إلى ثلاثة لمّا

(١) هو أبو بكر محمد بن علي الشاشي فقيه محدّث مفسّر لغوي شافعي معروف باسم القفّال الكبير توفي سنة ٣٦٥. طبقات المفسرين ٢: ١٩٦. وانظر التقييد الكبير للبسيلي ص ٤٤٤.

(٢) الآيتان: ٣٢ من سورة الفرقان ـ وجعل آخرَها صاحبُ المعجم من الآية ٢٢ ـ و١٤٠ من سورة النساء: ﴿وقَد نَزَّلَ عليكُم في الكِتابِ أنْ إذا سَمِعتُم آياتِ اللهِ يُكفَرُ بِها ويُستَهزأُ بِها فلا تَقعُدُوا مَعَهُم حَتّى يَخُوضُوا في حَدِيثٍ غَيرِهِ﴾.

(٣) ط: نَزّل.

(٤) الآية ٦٨ من سورة الأنعام: ﴿وإذا رأيتَ الَّذينَ يَخُوضُونَ في آياتِنا فأعرِضْ عَنهُم حَتّى يَخُوضُوا في حَديثٍ غَيرِهِ﴾.

(٥) ط: يُنقل.

(٦) في الأصل: «لا المتعدي». خ: للقاصر والمتعدي.

(٧) كذا، وتعدية هذين الفعلين وأمثالهما هي لغة لبني هُذيل كما ذكرنا قبل لا للتضمين. وزاد هنا في خ وق وب ون «واحد»، وضُرب عليه في خ.

(٨) الآية ١٣٠ من سورة البقرة: ﴿ومَن يَرغَبُ عَن مِلّةِ إبراهِيمَ إلّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾؟ ط: سفهِ.

(٩) زاد هنا في خ وق وب وط: «إلى»، وضُرب عليه في خ.

(١٠) أي: بهمزة دُون مدّ.

(١١) الآية ١١٨ من سورة آل عمران: ﴿يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا، لا تَتَّخِذُوا بِطانةً مِن دُونِكُم لا يألُونَكُم خَبالًا﴾.

ضُمِّنَتْ معنى «أعلَمَ وأرَى»، بعد ما كانت مُتعدِّية إلى واحد بنفسها وإلى آخرَ بالجارّ نحو[1]: ﴿أنبِئْهُم بأسمائِهِم فلَمّا أنبأَهُم بأسمائِهِم﴾، ﴿نَبِّئُونِي بِعِلمٍ﴾.

السابع: إسقاطُ الجارِّ توسُّعًا كنحوِ[2]: ﴿ولكِن لا تُواعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ أي: على سرٍّ أي: نكاحٍ، ﴿أعَجِلتُم أمرَ رَبِّكُم﴾ أي: عن أمره؟ ﴿واقعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرصَدٍ﴾ أي: عليه ـ وقولُ الزجّاج:[3] «إنّه ظرفٌ»/ ٢١٩ ردّه الفارسيّ بأنّه مختصّ بالمكان الذي يُرصَد فيه فليس مُبهَمًا ـ وقولِه:[4]

٩٢٠ ـ كَمـا عَسَـلَ الطَّـرِيقَ الثَّعلَـبُ

أي: في الطريق. وقولُ ابن الطَّراوة:[5] «إنّه ظرف» مردودٌ أيضًا بأنّه غير مُبهَم، وقولُه: «إنّه اسم لكل ما يَقبل الاستطراقَ، فهو مُبهم لصلاحيته لكل موضع» منازَعٌ فيه، بل هو اسم لِما هو مُستطرَق.

ولا يُحذف الجارُّ قياسًا إلّا مِن[6] «أنّ وأنْ»، وأهمل النحويّون هنا ذِكر «كي» مع تجويزهم في نحو: جئتُ كي تُكرِمَني، أن تكون «كي» مصدريّةً واللامُ مقدّرةً، والمعنى: لِأن تُكرِمَني،[7] وأجازوا أيضًا كونَها تعليليةً و«أن» مُضمرةً بعدها. ولا يُحذف مع «كي» إلّا لامُ العلّة لأنّها لا يدخل عليها جارٌّ غيرُها بخلاف أُختَيها. قال الله تعالى[8]: ﴿وبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ أنَّ لَهُم جَنّاتٍ﴾، ﴿شَهِدَ اللهُ أنَّهُ لا إلٰـهَ إلّا هُوَ﴾ أي: بأنّ لهم وبأنّه، ﴿وتَرغَبُونَ أن تَنكِحُوهُنَّ﴾ أي: في أن أو عن أن[9]، على خلاف في ذلك بين المفسّرين. وممّا يحتملهما قولُه:[10]

٩٢١ ـ ويَرغَـبُ أن يَبنِـيْ المَعالِـيَ خـالِـدٌ ويَـرغَـبُ أن يَـرضَـى صَنِـيعَ الألائـم

---

(١) الآيتان: ٣٣ من سورة البقرة: ﴿قالَ: يا آدَمُ، أنبِئْهُم بِأسمائِهِم. فلَمّا أنبأَهُم بِأسمائِهِم قالَ: ألَم أقُل لَكُم: إنِّي أعلَمُ غَيبَ السَّماواتِ والأرضِ وأعلَمُ ما تُبدُونَ وما كُنتُم تَكتُمُونَ﴾ و١٤٣ من سورة الأنعام: ﴿قُلْ: آلذَّكَرَينِ حَرَّمَ أمِ الأُنثَيَينِ أمْ ما اشتَمَلَتْ علَيهِ أرحامُ الأُنثَيَينِ؟ نَبِّئُونِي بِعِلمٍ، إن كُنتُم صادِقِينَ﴾. وفي الأصل: «كنحو» ثم حكّت الكاف. ط: نبّئوني.

(٢) الآيات: ٢٣٥ من سورة البقرة و١٥٠ من سورة الأعراف و٥ من سورة التوبة.

(٣) أي: عن «كلّ». وانظر معاني القرآن ٢: ٤٣٠.

(٤) مضى تحت الرقم ٢. وهو عجز البيت أقحم المحشّي تمامه، وأسقط من أول العجز «فِيهِ» فأفسد البيت.

(٥) انظر شرح التصريح ١: ٤٦٨.

(٦) ط: إلّا مع.

(٧) خ: «لتكرمني». ط: كي تكرمني.

(٨) الآيات: ٢٥ من سورة البقرة و١٨ من سورة آل عمران و١٢٧ من سورة النساء. ط: قال تعالى.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٣٦. وتسكين «ينبي» وهو منصوب لغة لبعض العرب للتخفيف. والصنيع: الفعل القبيح. والألائم: جمع ألأم. وهو اللئيم الدنيء.

أنشده ابن السِّيد. فإن قُدِّر «في» أوّلًا و«عن» ثانيًا[١] فمدحٌ، وإن عُكِسَ[٢] فذمٌّ، ولا يجوز أن يُقدَّر فيهما معًا «في» أو «عن» للتناقض.

ومحلّ «أنّ وأنْ» وصلتِهما بعد حذف الجارّ نصبٌ عند الخليل وأكثرِ النحويّين حملًا على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حُذف منه، وجوّز سيبويه[٣] أن يكون المحلّ جرًّا فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان: «إنّه جرٌّ» لكان[٤] قولًا قويًّا وله نظائر نحو قولهم: لاهِ أبوكَ![٥] وأمّا نقل جماعة منهم ابن مالك أنّ الخليل يرى أنّ الموضع جرٌّ وأنّ سيبويه يرى أنّه نصب فسهوٌ.[٦] وممّا يَشهد لمدّعي الجرّ قولُه تعالى[٧]: ﴿وأنَّ المَساجِدَ لِلهِ. فلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَدًا﴾، ﴿وإنَّ[٨] هذِهِ

(١) يعني الشطر الأول والشطر الثاني.

(٢) ط: عَكَسَ.

(٣) الكتاب ٢: ٤٦٥.

(٤) ق وب: كان.

(٥) يعني: لِلهِ درُّ أبيك! وهنا ينتهي قول سيبويه.

(٦) انظر شرح شذور الذهب للجَوجَري ٢: ٥٦٦.

(٧) الآية ١٨ من سورة الجن.

(٨) هذا هو الصواب في الاستشهاد، والآية هي ذات الرقم ٥٢ من سورة المؤمنون لا ٥٣ كما جاء في ط. وقد راجعتُ عشرات النسخ الخطية والمطبوعات والحواشي، فكان في المخطوطات إهمال ضبط الهمزة عدا ن كان فيها: «وأنّ» وعدا حاشية الدماميني كان فيها: «وإنّ» وهو الصواب، وكان في المطبوعات عدا مطبوعة الكويت: «وأنّ»، وذكر الناشرون أن ابن هشام لفّق بين آيتين كريمتين أُولاهما هذه والثانية ذات الرقم ٩٢ من سورة الأنبياء: ﴿إنَّ هذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدةً، وأنا رَبُّكُم. فاعبُدُونِ﴾، ذكروا آية سورة المؤمنون بفتح همزة «أنّ» أيضًا مع أن هذا ليس له أصل في التلاوة، وزعم صاحب المعجم أن فتح الهمزة قراءة نافع والحسن وآخرين وآخرين، ونسبها إلى سيبويه في كتابه أيضًا، فأوهمني أنها مسندة، ثم أثبتَها في متن المغني بخلاف ذلك، وعلّق على الحواشي فيه وفي المعجم بمعلومات وأعاريب وإحالات على المصادر محشوّة بالاضطراب والأوهام والتضليل، وادّعى أن ما ذكره المصنّف لا يجوز الاستشهاد به إلّا على الفتح. انظر مطبوعة الكويت ٥: ٦٩٩ ومعجم القراءات القرآنية ٦: ٥٣ ـ ٥٤ و١٨١ ـ ١٨٢.

وأصل هذه المسألة للخليل. قال سيبويه: وسألتُ الخليل عن قوله جلّ ذِكره: ﴿وإنَّ هذِهِ أُمَّتُكُم أُمّةً واحِدةً، وأنا رَبُّكُم. فاتَّقُونِ﴾، فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولِأن هذه أُمّتُكم أُمّةً واحدةً وأنا ربكم فاتّقونِ. . . وقال أيضًا: ﴿وأنَّ المَساجِدَ لِلهِ فَلا تَدْعُوا مَعَ اللهِ أحَدًا﴾ بمنزلة﴿وإنَّ هذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدَةً﴾، والمعنى: ولِأنّ هذه أمّتكم فاتّقونِ، ولِأنّ المساجدَ لِلهِ فلا تدْعُوا معَ اللهِ أحَدًا. الكتاب ٣: ١٢٦ ـ ١٢٧. وانظر شرح السِّيرافي للكتاب ٣: ٣٤٥ والمقاصد الشافية للشاطبي ٣: ١٤٩.

والآية الثانية هي ذات الرقم ٥٢ من سورة المؤمنون كما ذكرتُ قبلُ، ومعنى السببية بـ «إنّ» فيها مثل ما في آية سورة الجنّ بـ «أنّ» قبلها، وقد فسّر ذلك سيبويه وغيره ببيان كاف لكنّهم لم يتمّموا الآية، وفسّروا «إنّ» بـ «أنّ» كما ترى، وكأنّ أصحابنا لا يعلمون جواز مخالفة لفظ المفسِّر لفظَ المفسَّر عند العلماء، وغاب عنهم كون «إنّ» للسببية مثل «أنّ» في كلام العرب، فالتبس الأمر على ابن هشام بما في الآية ٩٢ من سورة الأنبياء، فجعلها بفتح همزة «أنّ» وختمها بـ «فاعبُدُونِ»، ثمّ صحّح العبارة في النسخة التي قرأها ابنه عليه: «وإنَّ... فاتَّقُونِ». وقد اضطربت فيها أوهام جمهور النُّسّاخ والشُّرّاح والمُحشّين والناشرين خلال =

أُمّتُكُم أُمّةً واحِدةً وأنا رَبُّكُم فاتَّقُونِ[١]﴾ أصلُهما: لا تَدْعُوا مع الله أحدًا لِأنّ المساجدَ لله، وفاعبدونِ لِأنّ هذه أُمّتُكم[٢]. ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أن»[٣] وصلتَها، لا تقول: أنّك فاضلٌ عرفتُ. وقولُه:[٤]

٩٢٢ ـ وما زُرتُ لَيلَى أن تَكُونَ حَبِيبةً إلَيَّ، ولا دَينٍ بِها أنا طالِبُهْ

روَوه بخفض «دَين» عطفًا على محلّ «أن تكونَ» إذ أصلُه: لِأن تكُونَ، وقد يجاب بأنّه عطف على توهّم دخول اللام، وقد يُعترَض بأنّ الحمل على العطف على المحلّ أظهرُ من الحمل على العطف على التوهّم، ويجاب بأنّ القواعد لا تَثبُت بالمُحتمِلات.

وهنا مُعَدٍّ ثامنٌ ذكره الكوفيّون، وهو تحويل حركة العين. يقال: «كَسِيَ زيدٌ» بوزن: فَرِحَ، فيكون قاصرًا. قال:[٥]

٩٢٣ ـ وأن يَعرَينَ، إن كَسِيَ الجَوارِي، فتَنبُوْ العَينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

فإذا فُتِحَتِ السينُ كان[٦] بمعنى: سَترَ وغطّى، وتعدَّى إلى واحد، كقوله:[٧]

٩٢٤ ـ وأركَبُ فِي الرَّوعِ خَيفانةً كَسا وَجهَها سَعَفٌ مُنتَشِرْ

أو بمعنى: أعطَى كُسوةً ـ وهو الغالب ـ فيتعدّى لاثنين[٨] نحو: كَسَوتُ زيدًا جُبّةً. قالوا: وكذلك

= ستة قرون ونيّف، فلم يحرّرها واحد منهم، بل لقد زعم صاحب المعجم ما يضلل الباحثين كما قلتُ قبل.

(١) في النسخ والمطبوعات: «فاعبُدُونِ»، وفي متن خ، وهي مقابَلة بنسخة مقروءة على ابن المصنّف، أن هذا في نسخة، وفي الحاشية تصويب كما أثبتنا مصحَّحًا عليه. وكذلك ما جاء في ب وم وحاشية الدسوقي. وقد جعلها صاحب المعجم كذلك تقحّمًا وخلافًا لِما بين يديه من المخطوطات والمطبوعات والحواشي دون أن يوضّح ذلك.

(٢) سقطت من ط، وزاد هنا في ق وب ومطبوعة الكويت: «أُمّة»، وزاد المحشّي أيضًا: «واحدة» مع تعليقة فيها الوهم كذلك.

(٣) يريد: أنْ أو أنّ. ط: أنّ.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ١: ٩٣. والرواية: «وما زُرتُ سَلمَى» وهو أحد جبلي طيئ. يعني أنه لم يزر هذا الجبل لقصد سكانه ولا لدَين له عند أحدهم، بل لمدح من قصد منهم، وهو عبد المطلب بن عبد الله المخزومي. انظر شرح أبيات المغني ٧: ١٣٦.

(٥) البيت لأبي خالد القناني أو لغيره في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٣٨ يذكر خشيته على بناته. وتسكين الفعل «تنبو» مع أنه منصوب لغة لبعض العرب للتخفيف. والكرم: الأصالة في النسب وهو هنا وصف بالمصدر للبنات عُبِّر به عن اسم الذات لتوكيد المبالغة. خ وق: «كُرمٍ». والعجاف: جمع عجفاء. وهي المرأة الهزيلة.

(٦) يعني: في المثال: كَسِيَ، فيصير: كَسا. وفي الأصل: «صار». ط: فإذا فتحتَ السين.

(٧) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٧. والخيفانة: الجرادة استعارها لفرسه. والسعف يكون للنخل استعاره لشعر ناصية الفرس.

(٨) ب: «فيُعدّى لاثنين». ط: إلى اثنين.

«شَتِرَتْ عينُه» بكسر التاء قاصرٌ بمعنى: انقلب جفنُها، و«شَتَرَ اللهُ عينَه» بفتحها مُتعدٍّ بمعنى: قَلَبَها. وهذا عندنا من باب المطاوَعة، يقال: شَتَرَه فشَتِرَ، كما يقال: ثَرَمَه فثَرِمَ وثَلَمَه فثَلِمَ. ومنه: كَسَوتُه الثوبَ فكَسِيَه، ومنه البيتُ[1] ولكن حُذف فيه المفعول.[2]

---

(١) يعني البيت الأول.

(٢) يريد المفعول به وهو: أثوابًا.

الباب الخامس من الكتاب

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرِب من جهتها

الباب الخامس من الكتاب

في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرِب من جهتها

وهي عشرٌ:[1]

الجهة الأُولى: **أن يُراعِيَ ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يُراعِيَ المعنى**، وكثيرًا ما تَزِلُّ الأقدام[2] بسبب ذلك، وأوّل واجب على المُعرِب أن يفهم معنى / **٢٢٠** ما يُعرِبُه مُفردًا ومُركَّبًا،[3] ولهذا لا يجوز إعراب فَواتح السُّوَر على القول بأنّها من المتشابِه الذي استأثر الله ـ تعالى ـ بعلمه. ولقد حُكي لي أنّ بعض مَشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيتَ المفصَّل:[4]

٩٢٥ ـ لا يُبْعِدِ اللهُ التَّلَبُّبَ والـغـاراتِ، إذْ قالَ الخَمِيسُ: نَعَمْ

فقال: «نَعَمْ: حرفُ جواب»، ثُمّ طلبا محلَّ الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذٍ حُسن لغة كِنانة في «نَعَم» الجوابيةِ، وهي «نَعِم» بكسر العين. وإنّما «نَعَمْ» هنا واحدُ الأنعام، وهو خبر لمحذوف أي: هذه نَعَمٌ، وهو محلُّ الشاهد.

وسألني أبو حيّانَ، وقد عَرَضَ اجتماعُنا:[5] عَلامَ عُطِف «بحَقَلَّد» من قول زُهَير:[6]

٩٢٦ ـ تَقِيٌّ نَقِيٌّ، لَم يُكَثِّرْ غَنِيمةً بِنَهْكَةِ ذِي قُربَى، ولا بِحَقَلَّدِ؟

فقلتُ: حتّى أعرفَ: ما الحَقَلَّد؟[7] فنظرناه فإذا هو السَّيِّئُ الخُلُقِ،[8] فقلتُ: «هو معطوف على

---

(١) في الأصل وط: عشرة.

(٢) هذا الكناية عن الخطأ.

(٣) ط: أو مركبًا.

(٤) البيت للمرقّش الأكبر في شرح أبيات المغني ٧: ١٤٢ والمفصل ص ٢٥. والتلبُّب: التحزُّم بالسلاح. ب وش: «إذا قال». والخميس: الجيش.

(٥) الحقّ أن ابن هشام كان هنا تلميذًا لأبي حيّان ويقرأ عليه ولم يكن اجتماعهما عارضًا كما زعم، ولكنه يريد إنكار ما كا ن له من تلك التلمذة ليسوّغ ما كان بينهما من خلاف في مسألة بيانية وما جاء في كتابه هذا من العقوق والتعقّب والنقد له بالبهتان. سامحه الله.

(٦) البيت في ديوانه ص ١٣٤. والنهكة: الظلم والانتقاص.

(٧) في حاشية خ: «معنى بحقلد» مصحّحًا عليها.

(٨) ط: سيء الخلق.

شيء متوهَّم، إذِ المعنى: ليس بِمُكَثِّرٍ غنيمةً»،[١] فاستعظمَ ذلك.

وقال الشَّلَوبِينُ: حُكِي لي أنّ نحويًّا من كِبار طلبة الجَزُولي سُئل عن إعراب «كَلالةً» من قوله تعالى[٢]: ﴿وإن كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالةً﴾، فقال: أخبروني: ما الكَلالة؟ فقالوا[٣]: الوَرَثةُ إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا ولا ابنٌ فما سَفَل، فقال: فهي إذًا تمييز. وتوجيهُ قولِه أن يكون الأصلُ: «وإن كان رجل يَرِثُه كلالةٌ»، ثُمّ حُذِف الفاعل وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثُمّ جيء بـ«كلالة» تمييزًا. ولقد أصاب هذا النحويّ في سؤاله وأخطأ في جوابه. فإنّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرَض الذي حُذِف لأجله، وتراجعٌ عمّا بُنِيتِ الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل: «ضُرِب أخوك رجلًا». وأمّا قراءة من قرأ[٤]: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ﴾ بفتح الباء فالذي سوّغ فيها أن يُذكَر الفاعل بعدما حُذِف أنّه إنّما ذُكِر في جملة أُخرى غيرِ الّتي حُذِف فيها.[٥] وكإعراب هذا المعرِب «كلالةً» تمييزًا قولُ بعضهم في هذا البيت:[٦]

٩٢٧ ـ يَبسُطُ لِلأضيافِ وَجهًا رَحبا بَسطَ ذِراعَيهِ لِعَظمٍ كَلبا

: إنَّ الأصل: «كَما بَسَطَ كَلبٌ ذِراعَيه»، ثمّ جيء بالمصدر وأُسنِد للمفعول فرُفِع، ثمّ أُضيف إليه،[٧] ثمّ جيء بالفاعل تمييزًا.

والصواب في الآية أنّ «كَلالة» بتقدير مضاف، أي: ذا كلالةٍ، وهو إمّا حالٌ من ضمير «يُورَث» فـ«كانَ» ناقصةٌ و«يُورَث» خبر أو تامّةٌ فـ«يُورَث» صفة، وإمّا خبرٌ فـ«يُورَث» صفة. ومَن فسّر الكلالة بالميّت الذي لم يَترك ولدًا ولا والدًا فهي أيضًا حال أو خبر ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومَن فسّرها بالقرابة فهي

---

(١) أَولى من هذا التوهّم مع الربا في التفسير والإعراب والاستعظام أن يكون عطف الجار والمجرور على «بِنهكة» في محل نصب بالعطف ولا يعلقان، والباء: للتجريد، وحقلّد: صفة مشبّهة بمعنى المصدر للمبالغة. بل لقد قيل: الحقلّد هو الإثم والحقد والعداوة، أي: هو مصدر. انظر تهذيب اللغة ٥: ١٩٨. أمّا الاستعظام إذا صح حصوله فعلًا حينذاك فهو إكرام من الشيخ وتشجيع لتلميذه، وإن كان الأمر لا يستوجب ذلك.

(٢) الآية ١٢ من سورة النساء: ﴿وإن كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلالةً أوِ امرأةٌ، ولَهُ أخٌ أو أُختٌ، فلِكُلِّ واحِدٍ مِنهُما السُّدُسُ﴾. وزاد آخرَها في ط: أوِ امرأةٌ.

(٣) زاد هنا في ط وفي خ عن نسخة: له.

(٤) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة النور: ﴿في بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أن تُرفَعَ ويُذكَرَ فِيها اسمُهُ يُسبِّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ، رِجالٌ لا تُلهِيهِم تِجارةٌ ولا بَيعٌ عَن ذِكرِ اللهِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ﴾.

(٥) في ط وفي الأصل مقحمًا بين الكلمتين: منها.

(٦) كذا، وهما بيتان من مشطور الرجز للقعقاع اليشكري في تهذيب اللغة ٤: ٢٥٦. وانظر شرح أبيات المغني ٧: ١٥١.

(٧) يعني أن «بسط» مفعول مطلق مصدرٌ مبنيٌّ للفاعل مضاف إلى مفعوله «ذراعي» لفظًا على أنه فاعل بقلب التركيب مبالغة لا إلى «ذراعيه» كما ذكر المحشّي، وهو في محل رفع ومضاف أيضًا لا مرفوع كما ذكر المصنّف.

مفعول لأجله. وأمّا البيت فتخريجه على القلب، وأصله: كَما بَسَطَ ذِراعاه كَلبًا، ثم جيء بالمصدر وأُضيف للفاعل[١] المقلوب عن المفعول،[٢] وانتصب «كلبا» على المفعول المقلوب عن الفاعل.

وها أنا مُوردٌ بعون الله ـ تعالى ـ[٣] أمثلةً، متَى بُنِي فيها على ظاهر اللفظ ولم يُنظَر في مُوجِب المعنى حصل الفساد. وبعض هذه الأمثلة وقع للمُعرِبينَ فيه الوَهْمُ[٤] بهذا السبب، وسترى ذلك مُعيَّنًا.

فأحدُها: قوله تعالى[٥]: ﴿أَصَلَواتُكَ تأمُرُكَ أَنْ نَترُكَ ما يَعبُدُ آباؤُنا أو أَنْ نَفعَلَ في أموالِنا ما نَشاءُ﴾؟ فإنّه يتبادر إلى الذهن عطفُ «أَنْ نَفعَلَ» على «أَنْ نَترُكَ»، وذلك باطل لأنّه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون،[٦] وإنّما هو عطفٌ على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى: أن نتركَ أن نفعلَ. نعم مَن قرأ «تَفعَلَ» و«تَشاءُ» بالتاء لا بالنون فالعطف على «أَنْ نَترُكَ»،[٧] ومُوجِب الوَهْم المذكور أنّ المُعرِب يرَى «أنْ» والفعلَ مرّتين وبينهما حرف العطف. ونظيرُ هذا سواءً أن يَتوهّم[٨] في قوله:[٩]/ **٢٢١**

٩٢٨ ـ لَن، ما رأيتُ أبا يَزِيدَ مُقاتِلًا، أَدَعَ القِتالَ، وأَشهَدَ الهَيجاءَ

أنّ الفعلَين متعاطِفان حين يرى فعلَين مضارعَين منصوبَين. وقد بيَّنتُ في فصل «لـمّا»[١٠] أنَّ ذلك خطأ، وأنّ «أدَعَ» منصوب بـ «لن»، و«أشهَدَ»[١١] معطوف على: القِتال.

الثاني: قولُه تعالى[١٢]: ﴿وإنِّي خِفتُ المَوالِيَ مِن وَرائي﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «مِن» بـ«خِفتُ» وهو فاسد في المعنى، والصواب تعلُّقه بـ«الموالي» لِما فيه من معنى الوِلاية أي: خِفتُ وِلايتَهم من

(١) هو «ذراعي» لا «ذراعاه» كما ذكر المحشّي.

(٢) يعني أن «بسط» هو مصدر للفعل المبني للمعلوم أُضيف إلى فاعله المقلوب عن المفعول به للمبالغة فهو مرفوع في المعنى ومضاف. وهذا خلاف ما ذكره الدسوقي في حاشيته ٢: ١٦٧.

(٣) ليست الجملة في ط.

(٤) ط: «وهمٌ». خ: فيها الوهم.

(٥) الآية ٨٧ من سورة هود، لا «أصلاتك» كما جاء في مطبوعة دمشق ص ٨٦٧.

(٦) ما أنكره هو وغيره جائز بدليل قراءة: «ما تَشاءُ» كما سيذكر بعدُ، ويكون التقدير فيه: أن نفعل ما نشاء بتنفيذ أمرك. انظر المفصل ص ٨٣١.

(٧) ط: تترك.

(٨) أي: المُعرِب. ط: يُتوهَّم.

(٩) مضى تحت الرقم ٥١٦.

(١٠) انظر الورقة ١١٤.

(١١) كذا، والصواب أن الفعل منصوب بـ «أن» مضمرة، والمصدر المؤوّل من «أن أشهد» هو المعطوف، والجملة: صلة الحرف المصدري لا محل لها من الإعراب.

(١٢) الآية ٥ من سورة مريم لا ٤ كما جاء في ط.

بعدي وسوءَ خلافتهم، أو بمحذوف هو حالٌ من «المَوالي» أو مضافٌ إليهم[١] أي: كائنين من ورائي أو فعلَ الموالي من ورائي. وأمّا من قرأ «خَفَّتِ»،[٢] بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء، فـ«مِن» متعلّقة بالفعل المذكور.

الثالث: قوله تعالى[٣]: ﴿ولا تَسأمُوا أن تَكتُبُوهُ صَغيرًا أو كَبيرًا إلَى أجَلِهِ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «إلى» بـ«تكتبوه»، وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدَّين، وإنّما هو حال[٤] أي: مستقرًّا في الذِّمّة إلى أجله. ونظيرُه قولُه تعالى[٥]: ﴿فأماتَهُ اللهُ مِائَةَ عامٍ﴾. فإنّ المتبادِر انتصابُ «مِائَة» بـ«أماتَهُ»، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوَضعي، لأنّ الإماتة سَلبُ الحياة وهي لا تمتدّ.[٦] والصواب أن يُضمَّن «أماتَهُ»: ألبَثَهُ. فكأنّه قيل: «فألبَثَهُ اللهُ بالموت مِائَةَ عام»، وحينئذٍ يتعلّق به الظرف بما فيه من المعنى العارِض له بالتضمين أي: معنى اللَّبث لا معنى الإلباث، لأنّه كـ«الإماته» في عدم الامتداد. فلو صحّ ذلك[٧] لعلّقناه بما فيه من معناه الوَضعي، ويصير هذا التعلّق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قالَ: لَبِثتُ يَومًا أو بَعضَ يَومٍ. قالَ: بَل لَبِثتَ مِائَةَ عامٍ﴾. وفائدة التضمين أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتَين. يَدلُّك على ذلك أسماءُ الشرط والاستفهام. ونظيرُه أيضًا قولُه عليه الصلاة والسلام[٨]: «كُلُّ مَولُودٍ يُولَدُ علَى الفِطرةِ، حَتَّى يَكونَ أبَواهُ هُما اللَّذانِ يُهَوِّدانِهِ ويُنَصِّرانِهِ»، لا يجوز أن تُعلَّق[٩] «حتّى» بـ«يُولَد» لأنّ الولادة لا تستمرُّ إلى هذه الغاية، بل الذي يستمرّ إليها كونُه على الفِطرة. فالصواب تعلُّقها[١٠] بما تعلَّقت به «علَى»، وأنّ «علَى» متعلّقة بكائن محذوف منصوبٍ على الحال من الضمير في «يُولَد»، و«يُولَد» خبرُ: كلُّ[١١].

---

(١) كذا، وذكره ما في الموالي من معنى الموالاة ينكر التقديرين المذكورين لأنه يقتضي التعلق بـ«الموالي» مباشرة. ثم إنّ الخوف قلّ أن يتعدّى بـ«مِن»، ولمّا أكثرت العامّة استخدامه توهّمت الخاصّة أنه الأصل، وصار في كثير من المعاجم الحديثة والتعبير المعاصر كالأصل. ط: أو مضافٍ إليهم.

(٢) هذه القراءة تقتضي عدم نصب: المَوالِي.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة.

(٤) أي: حال ثانية بعد الحال الأولى وما عطف عليها: صغيرًا أو كبيرًا.

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة: ﴿أو كالَّذِي مَرَّ علَى قَريَةٍ وهِيَ خاوِيَةٌ علَى عُرُوشِها، قالَ: أنَّى يُحيِي هذِهِ اللهُ بَعدَ مَوتِها؟ فأماتَهُ اللهُ مِائَةَ عامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ، قالَ: كَم لَبِثتَ؟ قالَ: لَبِثتُ يَومًا أو بَعضَ يَومٍ. قالَ: بَل لَبِثتَ مِائَةَ عامٍ﴾، وما بعدُ هو منها. وزاد آخرَها في ط: ثُمَّ بَعَثَهُ.

(٦) بل الإماتة هنا هي مع السلب للحياة جعلٌ مستمرّ إلى قدر ولا حاجة إلى التضمين.

(٧) أي: تعلقه بالفعل لِما فيه من معنى: الإلباث.

(٨) الحديث مضى في فصل: حتّى.

(٩) ط: يعلق.

(١٠) ط: تعليقها.

(١١) زاد هنا في ش وط: مولود.

الرابع: قول الشاعر:[١]

٩٢٩ـ تَرَكتِ بِنا لَوحًا، ولَو شِئتِ جادَنا بُعَيدَ الكَرى ثَلجٌ بِكِرمانَ ناصِحُ

فإنّ المتبادِر تعليق[٢] «بُعَيد الكرى» بـ «جادَ»، والصواب تعليقه بما في «ثلج» من معنى: بارِد،[٣] إذِ المرادُ وصفُها بأنّ رِيقَها يوجَد عَقِيبَ الكرى[٤] باردًا، فما الظنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنّه يتمنّى أن تجود له به بُعَيد الكرى دون ما عداه من الأوقات. واللَّوحُ بفتح اللام: العطَش.

الخامس: قوله تعالى[٥]: ﴿فلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «مَعَ» بـ«بَلَغَ». قال الزمخشري:[٦] «أي: فلمّا بلغ أن يَسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه» قال: ولا يتعلَّق «مَعَ» بـ«بَلَغَ» لاقتضائه أنّهما بلغا معًا حدَّ السعي، ولا بـ «السعي» لأنّ صلة المصدر لا تتقدَّم عليه. وإنّما هي متعلِّقة بمحذوف على أن يكون بيانًا، كأنّه قيل: فلمّا بلغ الحدَّ الذي يقدر فيه على السعي. فقيل: مع مَن؟ فقيل: معَ أعطف الناس عليه وهو أبوه، أي: إنّه لم تَستحكم قوّتُه[٧] بحيث يَسعى مع غيرِ مُشفِق.

السادس: قوله تعالى[٨]: ﴿اللهُ أعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسالتَهُ﴾. فإنّ المتبادِر أنّ «حَيثُ» ظرف مكان لأنّه المعروف في استعمالها، ويردُّه أنّ المراد أنّه ـ تعالى ـ يَعلمُ المكانَ المستحِقَّ[٩] للرسالة لا أنّ علمَه في المكان، فهو مفعول به لا مفعول فيه، وحينئذٍ فلا ينتصب[١٠] بـ«أعلم» إلّا على قول بعضهم بشرط تأويله بـ «عالِمٌ»، والصواب انتصابه بـ «يَعلمُ» / ٢٢٢ محذوفًا دلّ عليه «أعلمُ».

السابع: قوله تعالى[١١]: ﴿فخُذْ أربَعةً مِنَ الطَّيرِ فصُرْهُنَّ إلَيكَ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «إلى» بـ «صُرْهُنَّ»،

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ص ١٠٠. وجادنا أي: أكرمنا. والكرى: النوم. وكرمان: بلد يدوم ثلجُه. والناصح: الناصع.

(٢) ط: تعلّق.

(٣) في هذا مجاز بالتجريد البياني.

(٤) ط: عقب الكرى.

(٥) الآية ١٠٢ من سورة الصافات: ﴿فلَمّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعيَ قالَ: يا بُنَيَّ، إنّي أرَى في المَنامِ أنّي أذبَحُكَ. فانظُرْ: ماذا تَرَى﴾؟

(٦) الكشاف ٢: ٦٠٧.

(٧) كذا، ولا حاجة إلى التقديرات الرِّبَوية المطوّلة لأن: مع: يتعلق بالمصدر «السعي» وإن تقدم عليه، وهو مصدر صريح غير مؤوّل. انظر المفصل ص ١٦٠٥. وكذلك كثير مما يعرضه ابن هشام في هذا الموضوع. ط: لم يستحكم قوته.

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام.

(٩) ط: المُستحَقّ.

(١٠) ط: وحينئذ لا ينتصب.

(١١) الآية ٢٦٠ من سورة البقرة.

وهذا لا يصحُّ[١] إذا فُسِّر «صُرْهُنَّ» بـ «قَطِّعْهُنَّ»، وإنّما تعلُّقه[٢] بـ«خُذْ»، وأمّا إن فُسِّر بـ«أمِلْهُنَّ» فالتعلّق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف أي: «إلى نفسِكَ» لأنّه لا يتعدّى فعل المضمَر المتَّصل إلى ضميره المتَّصل إلّا في باب «ظنَّ»[٣] نحو[٤]: ﴿أن رآهُ استغنَى﴾، ﴿فلا يَحسِبُنَّهُم بِمَفازةٍ﴾ فيمَن ضمَّ الباء، ويجب تقدير هذا المضاف في نحوِ[٥]: ﴿وهُزِّي إلَيكِ بِجِذعِ النَّخْلةِ﴾، ﴿واضمُمْ إلَيكَ جَناحَكَ مِنَ الرَّهبِ﴾، ﴿أمسِكْ علَيكَ زَوجَكَ﴾، وقولِه:[٦]

٩٣٠ ـ هَــوِّن عـلَـيــكَ، فــإنَّ الأُمُــورَ   بِـكَــفِّ الإلَــهِ مَـقــادِيـــرُها

وقولِه:[٧]

٩٣١ ـ دَعْ عَنكَ نَهبًا، صِيحَ فِي حَجَراتِهِ

قولُه «حَجَراته» بفتحتين أي: نواحِيه.[٨]

وقولُ ابن عُصفور: «إنّ عَن وعلَى في ذلك اسمان كما في قوله:[٩]

٩٣٢ ـ غَـدَتْ مِـن علَيـهِ، بَعـدَمـا تَـمَّ ظِمـؤُهـا

وقولِه:[١٠]

٩٣٣ ـ فلَـقَــد أَرانِـي لِـلـرِّمــاحِ دَرِيـئـةً،   مِــن عَــن يَـمِـيـنِـي مَــرّةً وأمــامِـي»

---

(١) بل يصح لأن الفعل تعدّى إلى الضمير المتصل فليس متعديًا إلى الكاف بهذا التعلق كما زعم ابن هشام بعدُ، ولا حاجة أيضًا إلى تقدير مضاف محذوف، وكذلك ما يرد بعدُ من الشواهد لهذه المسألة.

(٢) ط: تعلَّقُه.

(٣) ذكرنا غير مرّة ما يستدرك على هذا. فليراجع في مظانّه.

(٤) الآيتان: ٦ و٧ من سورة العلق: ﴿كَلّا إنَّ الإنسانَ لَيَطغَى، أن رآهُ استغنَى﴾ و١٨٨ من سورة آل عمران: ﴿لا تَحسَبَنَّ الَّذِينَ يَفرَحُونَ بِما أتَوا ويُحِبُّونَ أنْ يُحمَدُوا بِما لَم يَفعَلُوا، فلا تَحسَبَنَّهُم بِمَفازةٍ مِنَ العَذابِ. ولَهُم عَذابٌ ألِيمٌ﴾. وعند صاحب المعجم: فلا يَحسَبُنَّهُم.

(٥) الآيات: ٢٥ من سورة مريم و٣٢ من سورة القصص و٣٧ من سورة الأحزاب. وإنما يجب تقدير المضاف المذكور إذا لم يكن للفعل مفعول ظاهر، والشواهد المذكورة من الآيات والشعر هنا غالبيّتها قد اكتفت بمفعولاتها، فاعتراض ابن هشام وكثير من النحاة هنا مردود إذ ليس للأفعال هذه تعدٍّ بالمضمر المتصل إلى ضميره المتصل، وهي لم تتعدّ إلى ضمير المخاطب. انظر المفصل ص ١٤١٩ و١٥٢٠ والدر المصون ٧: ٢٤٢ ـ ٢٤٤.

(٦) مضى تحت الرقم ٢٥٧، وجعل المحشّي البيت مدوّرًا: الأُمُـو رَ.

(٧) مضى تحت الرقم ٢٦٧.

(٨) سقط التفسير من خ وب.

(٩) مضى تحت الرقم ٢٥٦. وأُقحم عجزه في ط.

(١٠) مضى تحت الرقم ٢٦٥. وعند المحشّي: أراني. . . وشِمالِي.

دفعًا للمحذور المذكور[١] وهْمٌ، لأنّ معنى «علَى» الاسميةِ: فوقَ، ومعنى «عَنِ» الاسميةِ: جانِبٌ، ولا يتأتّيان هنا، ولأنّ ذلك لا يتأتّى مع «إلَى»[٢] لأنّها لا تكون اسمًا.

الثامن: قوله تعالى[٣]: ﴿يَحسَبُهُمُ الجاهِلُ أغنِياءَ مِنَ التَّعَفُّفِ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «مِن» بـ«أغنياء» لمجاورته له، ويُفسِده أنّهم متى ظنَّهم ظانٌّ قد استغنَوا من تعفُّفهم عَلِم أنّهم[٤] فقراءُ من المال، فلا يكون جاهلًا بحالهم، وإنّما هي متعلِّقة بـ«يَحسَب» وهي للتعليل.[٥]

التاسع: قوله تعالى[٦]: ﴿أَلَم تَرَ إلَى المَلَأِ مِن بَنِي إسرائيلَ مِن بَعدِ مُوسَى إذ قالُوا﴾؟ فإنّ المتبادِر تعلُّق «إذ» بفعل الرُّؤية، ويُفسِده أنّه لم ينتهِ علمُه أو نظرُه إليهم في ذلك الوقت، وإنّما العامل مضاف محذوف، أي: أَلَم ترَ إلى قصَّتهم أو خبرهم؟ إذ التعجُّب إنّما هو من ذلك لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى[٧]: ﴿فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنِّي، إلّا مَن اغتَرَفَ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد لاقتضائه أنّ مَن اغترف غُرفة بيده ليس منه، وليس كذلك بل ذلك مباحٌ لهم، وإنّما هو مستثنًى منَ الأُولى، ووهَمَ أبو البقاء[٨] في تجويزه كونَه مستثنًى من الثانية. وإنّما سَهُل الفصلُ بالجملة الثانية لأنّها مفهومة من الأُولى المفصولة، لأنّه إذا ذَكَر أنّ الشارب ليس منه اقتضى بمفهومِه[٩] أنّ مَن لم يطعمْه منه، فكان الفصل به كَلا فصلٍ.

الحاديْ عشَرَ: قوله تعالى[١٠]: ﴿فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ﴾. فإنّ المتبادِر تعلُّق «إلَى»

---

(١) سقطت من ط. ووهم: خبر المبتدأ: «قولُ»، وينتهي القول بآخر البيت الثاني لا بما قبل «وهم» كما زعم المحشّي.

(٢) يعني: في الآيات المتقدمة التي فيها: إلى.

(٣) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة: ﴿يَحسَبُهُمُ الجاهِلُ أغنِياءَ مِنَ التَّعفُّفِ، تَعرِفُهُم بِسِيماهُم، لا يَسأَلُونَ النّاسَ إلحافًا﴾.

(٤) ط: على أنهم.

(٥) أي: للسببية.

(٦) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة: ﴿أَلَم تَرَ إلَى المَلَأِ مِن بَنِي إسرائيلَ مِن بَعدِ مُوسَى، إذ قالُوا لِنَبِيٍّ لَهُمُ: ابعَثْ لَنا مَلِكًا، نُقاتِلْ في سَبِيلِ اللهِ﴾. وما سيذكره المصنّف فيه وهم أيضًا لأن «إذ» بدل من «من بعد» للبيان والتوكيد في محل نصب بالبدلية ولا يعلق، والمتعلق بقصتهم بل بحال محذوفة عنهم: من بني ومن بعد. انظر الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ١: ٥١٨.

(٧) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة: ﴿قالَ: إنَّ اللهَ مُبتَلِيكُم بِنَهَرٍ. فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنِّي، إلّا مَنِ اغتَرَفَ غُرفةً بِيَدِهِ. فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلًا مِنهُم﴾. وزاد آخرَها في ش وط: غُرفةً.

(٨) التبيان ص ١٩٩. وما سيذكره ابن هشام في هذه المسألة هو لأبي حيان في البحر ٢: ٢٦٥ جاء هنا مختصرًا.

(٩) ط: مفهومُه.

(١٠) الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم، وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾.

بـ «اغسِلوا»، وقد ردَّه بعضهم بأنّ ما قبل الغاية لا بدّ أن يتكرّر قبل الوصول إليها،[١] تقول: «ضربتُه إلى أن مات» ويمتنع «قتلتُه إلى أن مات»، وغَسلُ اليدِ لا يتكرّر قبل الوصول إلى المِرفق، لأنّ اليد شاملة لرؤوسِ الأنامل والمناكبِ وما بينهما. قالَ: والصواب[٢] تعلُّق «إلَى» بـ«أسقِطُوا» محذوفًا، ويُستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغَسل، لأنّ الإسقاط قام الإجماع على أنّه ليس من الأنامل، بل من المناكب وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنّ ما بعد «إلَى» يكون غيرَ داخل بخلاف «حتّى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلًا في المأمور بغَسله.

وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشرع اسم للأكُفّ فقط بدليل آية السرقة،[٣] وأنه قد صحَّ[٤] الخبر باقتصاره ـ عليه الصلاة والسلام ـ[٥] في التيمُّم على مسح الكفَّين، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي في آية التيمُّم. قال: / ٢٢٣ وعلى هذا فـ «إلَى» غايةٌ للغَسل لا للإسقاط. قلتُ: وهذا إن[٦] سُلِّم فلا بُدَّ من تقدير محذوف أيضًا أي: ومُدُّوا الغَسل إلى المرافق، إذ لا يكون غَسلُ ما وراء الكفِّ غايةً لغَسل الكفِّ.

الثانيْ عشَرَ: قول ابن دُرَيد:[٧]

٩٣٤ ـ إنّ امـرَأ القَيـسِ جَرَى إلَـى مَـدَى فـاعــتـاقَــهُ حِــمــامُــهُ دُونَ الــمَـدَى

فإنّ المتبادِر تعلُّق «إلَى» بـ«جرَى»، ولو كان كذا[٨] لكان الجريُ قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: «فاعتاقَهُ حِمامُه[٩] دُونَ الـمَدَى»، وإنّما «إلَى مدى» متعلِّق بكونٍ خاصٍّ منصوب على الحال أي: طالبًا[١٠] إلى مدى. ونظيره قوله أيضًا يصف الحاجَّ:[١١]

٩٣٥ ـ يَـنـوِي الَّتِـي فَضَّـلَهـا رَبُّ العُـلا، لَـمّـا دَحـا تُـربَـتَـهـا، عـلَـى الـبُـنَـى

---

(١) زاد هنا في حاشية ن عن نسخة: تقول: سرتُ إلى الصباح.

(٢) ق وط: فالصواب.

(٣) يعني الآية ٣٨ من سورة المائدة: ﴿والسّارِقُ والسّارِقةُ فاقطَعُوا أيدِيَهُما جَزاءً بِما كَسَبا نَكالًا مِنَ اللهِ. واللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾.

(٤) ط: وقد صح.

(٥) ط: صلى الله عليه وسلم.

(٦) ط: وهذا وإن.

(٧) شرح المقصورة ص ٣٤. واعتاق: منع. والحِمام: الموت. ويجوز أن يكون جرى بمعنى: أراد الجريَ، فلا إشكال فيما ذكر المصنّف.

(٨) ط: كذلك.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) يعني: متوجّهًا.

(١١) شرح المقصورة ص ٥٤. والتي أي: مكة المكرّمة. والبنى: جمع بنية. ط: البُنَى.

فإنّ قوله: «على البُنى» متعلّق بأبعدِ الفعلين وهو «فضل»، لا بأقربهما وهو «دَحا» بمعنى «بَسَطَ» لفساد المعنى.

الثالثَ عشَرَ: ما حكاه بعضُهم من أنّه سمع شيخًا يُعرِب لتلميذه «قَيِّمًا» من قوله تعالى[١]: ﴿ولَم يَجعَل لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا﴾ صفةً لـ«عِوَجًا»، قال: فقلتُ له: يا هذا، كيف يكون العِوَج قَيِّمًا؟ وتَرَحَّمتُ على مَن وقف من القُرّاء على ألف التنوين في «عِوَجًا» وقفة لطيفة دفعًا لهذا الوهْم.[٢] وإنّما «قَيِّمًا» حالٌ إمّا مِن اسم محذوف هو وعاملُه أي: أنزله قَيِّمًا، وإمّا مِن ﴿الكِتابَ﴾، وجملةُ النفي معطوفةٌ على الأوّل ومعترضةٌ على الثاني ـ قالوا: ولا تكون معطوفةً لئلّا يلزم العطفُ على الصلة قبل كمالها ـ وإمّا مِن الضمير المجرور باللام[٣] إذا أُعيد إلى «الكتاب» لا إلى مجرور «على»، أو جملةُ النفي و«قَيِّمًا» حالان من «الكتابَ» على أن الحال تتعدَّد.[٤] وقياسُ قول الفارسي في الخبر: «إنّه لا يتعدَّد مختلِفًا بالإفراد والجملة» أن يكون الحال كذلك ـ لا يقال: قد صحَّ ذلك في النعت نحو[٥]: ﴿وهذا ذِكرٌ مُبارَكٌ أنزَلْناهُ﴾. بل قد ثبَتَ في الحال في نحو[٦]: ﴿لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى﴾، ثمّ قال سبحانه: ﴿ولا جُنُبًا﴾، لأنّ الحال بالخبر أشبهُ. ومِن ثَمّ اختُلِف في تعدُّدهما واتُّفِق على تعدُّد النعت ـ وأمّا «جُنُبًا»[٧] فعطف على الحال لا حالٌ. وقيل: المنفيّة حالٌ و«قَيِّمًا» بدلٌ منها عكس:[٨] عرفتُ زيدًا أبو مَن هو؟

الرابعَ عشَرَ: قول بعضهم في ﴿أحوَى﴾: إنّه صفة لـ ﴿غُثاءً﴾.[٩] وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل[١٠] إذا فُسِّر الأحوى بالأسوَد من الجَفاف[١١] واليُبس، وأمّا إذا فُسِّر بالأسوَد من شِدَّة الخُضرة لكثرة

---

(١) الآيتان ١ و٢ من سورة الكهف: ﴿الحَمدُ للهِ الَّذِي أنزَلَ على عَبدِهِ الكِتابَ، ولَم يَجعَلْ لَهُ عِوَجًا، قَيِّمًا لِيُنذِرَ بأسًا شَدِيدًا مِن لَدُنهُ، ويُبَشِّرَ المُؤمِنِينَ الَّذِينَ يَعمَلُونَ الصّالِحاتِ أنَّ لَهُم أجرًا حَسَنًا﴾.

(٢) خ وش وط: التوهّم.

(٣) يعني: من «له».

(٤) ط: يتعدد.

(٥) الآية ٥٠ من سورة الأنبياء.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النساء: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، لا تَقرَبُوا الصَّلاةَ وأنتُم سُكارَى حَتَّى تَعلَمُوا ما تَقُولُونَ، ولا جُنُبًا﴾.

(٧) ش: «وأمّا سكارى». وكذلك كان في الأصل ثم ضُرب على «سكارى» وسُجّل فوقه: جُنُبًا.

(٨) ط: عكسُ.

(٩) الآيتان ٤ و٥ من سورة الأعلى: ﴿والَّذِي أخرَجَ المَرعَى، فجَعَلَهُ غُثاءً أحوَى﴾.

(١٠) يعني: بل هو صحيح.

(١١) ط: الجِفاف.

الرِّيّ كما فُسِّر ﴿مُدْهامَّتانِ﴾[(١)] فجعلُه صفةً لـ«غُثاء» كجعلِ «قَيِّمًا» صفةً لـ«عِوَجًا».[(٢)] وإنّما الواجب أن يكون[(٣)] حالًا من ﴿المَرعَى﴾ وأُخِّر لتناسُب الفَواصل.

الخامسَ عشَرَ: قول بعضهم في قوله تعالى:[(٤)] ﴿فأخرَجْنا بِهِ نَباتَ كُلِّ شَيءٍ، فأخرَجْنا مِنهُ خَضِرًا، نُخرِجُ مِنهُ حَبًّا مُتَراكِبًا، ومِنَ النَّخلِ مِن طَلعِها قِنوانٌ دانِيَةٌ، وجَنّاتٌ مِن أعنابٍ﴾ فيمَن رفع «جَنّاتٌ»: إنّه عطفٌ على «قِنوانٌ». وهذا يقتضي أنّ جنّاتِ الأعناب تخرج من طلع النخل، وإنّما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جَنّاتٌ، أو ولهم جَنّاتٌ. ونظيرُه قراءةُ مَن قرأ[(٥)]: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿يُطافُ علَيهِم بِكأسٍ مِن مَعِينٍ﴾[(٦)] أي: ولهم حُورٌ. وأمّا قراءة السبعة «وجَنّاتٍ» بالنصب فبالعطف على «نَباتَ كُلِّ شَيءٍ»، وهو من باب[(٧)]: ﴿ومَلائكتِهِ. . . وجِبرِيلَ ومِيكالَ﴾.

السادسَ عشَرَ: قول ابن السِّيد في قوله تعالى:[(٨)] ﴿مَنِ استَطاعَ إلَيهِ سَبِيلًا﴾: إنّ «مَن» فاعلٌ بالمصدر. ويَردُّه أنّ المعنى حينئذٍ: وللهِ على النّاس أن يحُجَّ المستطيعُ، فيلزَمَ تأثيمُ جميعِ النّاس إذا تخلَّف مستطيعٌ عن الحجّ، وفيه مع فساد المعنى ضَعفٌ من جهة / ٢٢٤ الصناعة، لأنّ الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌّ، حتّى قيل: إنّه ضرورةٌ كقوله:[(٩)]

٩٣٦ـ أفنَى تِلادِي وما جَمَّعتُ مِن نَشَبٍ ... قَرعُ القَواقِيزِ أفواهُ الأبارِيقِ

---

(١) في الآيات ٦٢ ـ ٦٤ من سورة الرحمن: ﴿ومِن دُونِهِما جَنّتانِ ـ فبِأيِّ آلاءِ رَبِّكُما تُكَذِّبانِ ـ؟ مُدْهامَّتانِ﴾. والمراد تفسيرهما بسَوداوَين من شِدّة الخضرة.

(٢) يعني: في الوهم.

(٣) ط: تكون.

(٤) الآية ٩٩ من سورة الأنعام.

(٥) في الآيات ١٧ ـ ٢٣ من سورة الواقعة: ﴿يَطُوفُ علَيهِم وِلدانٌ مُخَلَّدُونَ بِأكوابٍ وأبارِيقَ وكأسٍ مِن مَعِينٍ، لا يُصَدَّعُونَ عَنها ولا يُنزِفُونَ، وفاكِهةٍ مِمّا يَتَخَيَّرُونَ، ولَحمِ طَيرٍ مِمّا يَشتَهُونَ، وحُورٌ عِينٌ، كأمثالِ اللُّؤلُؤِ المَكنُونِ﴾.

(٦) كذا بسبق قلم، وهي الآية ٤٥ من سورة الصافات، والصواب أن يورد الآية ١٧ من سورة الواقعة كما جاء في نسخة الظاهرية ذات الرقم ١٦٥٤، وفيها يكون «حور» معطوفًا على: ولدان. انظر المفصل ص ١٨٩٦.

(٧) الآية ٩٨ من سورة البقرة: ﴿مَن كانَ عَدُوًّا للهِ ومَلائكَتِهِ ورُسُلِهِ وجِبرِيلَ ومِيكالَ فإنَّ اللهَ عَدُوٌّ لِلكافِرِينَ﴾. ولم يَرِد «ورسله» في الأصل والنسخ لأن المصنف أراد التمثيل بالعبارة المشهورة، ولكن صاحب المعجم أقحم ذلك.

(٨) الآية ٩٧ من سورة آل عمران: ﴿ولله علَى النّاسِ حِجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إلَيهِ سَبِيلًا﴾.

(٩) البيت للأقيشر الأسدي في شرح أبيات المغني ٧: ١٥٧. والتلاد: المال القديم. والنشب: ما يملك من العقار. والقواقيز: الكؤوس الصغيرة، جمع قاقوزة. وفي الأصل: «القَوازيز» كذا هنا وفيما بعد، وهو جمع قازوزة. والأباريق: أواني الخمرة جمع إبريق.

فيمَن رواه برفع «أفواهُ». والحقُّ جواز ذلك في النثر إلّا أنّه قليل، ودليل جوازه[١] هذا البيتُ، فإنّه رُوي بالرفع مع التمكُّن من النصب وهي الرواية الأُخرى، وذلك على أنّ «القَواقيز» الفاعلُ و«الأفواه» مفعولٌ، وصحّ الوجهان لأنّ كلًّا منهما قارعٌ ومقروع. ومِن مجيئه في النثر الحديثُ[٢]: «وحَجُّ البَيتِ مَنِ استَطاعَ إلَيهِ سَبيلًا»، ولا يأتي[٣] فيه ذلك الإشكال لأنّه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس. والمشهور في «مَن» في الآية أنّها بدل من «الناس» بدلَ بعض، وجوّز الكسائيّ كونَها مبتدأً. فإن كانت موصولةً فخبرها محذوف، أو شرطيةً فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما: مَن استطاع فلْيَحُجَّ. وعليهنَّ[٤] فالعُموم مخصَّص إمّا بالبدل أو بالجملة.

السابعَ عشَرَ: قول الزمخشري في قوله تعالى:[٥] ﴿يا وَيلَتا، أعَجَزتُ أن أكُونَ مِثلَ هذا الغُرابِ، فأُوارِيَ سَوءَةَ أخِي﴾؟: إنّ انتصاب «أُوارِيَ» في جواب الاستفهام.[٦] ووجه فساده أنّ جواب الشيء مسبَّبٌ عنه، والمواراةُ لا تتسبَّب عن العجز، وإنّما انتصابه بالعطف على «أكُونَ». ومِن هنا امتنع نصب «تُصبِحُ» في قوله تعالى[٧]: ﴿ألَم تَرَ أنَّ اللهَ أنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فتُصبِحُ الأرضُ مُخضَرّةً﴾؟ لأنّ إصباح الأرض مخضرّةً لا يتسبَّب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسِه. وقيل: إنّما لم يَنتصب[٨] لأنّ «ألَم تَرَ» في معنى: قد رأيتَ أي: إنّه استفهام تقرير مثلَ[٩]: ﴿ألَم نَشرَحْ﴾؟ وقيل: النصب جائز[١٠] كما في قوله تعالى[١١]: ﴿أفلَم يَسِيرُوا فِي الأرضِ، فتَكُونَ لَهُم قُلُوبٌ﴾؟ ولكن قُصِد[١٢] هنا إلى العطف على «أنزلَ» على تأويل «تُصبِحُ» بـ«أصبَحَت». والصواب القول الأوّل، وليس «ألَم تَرَ» مثلَ: «أفلَم يَسِيرُوا» لِما بيَّنّا.[١٣]

---

(١) ط: ودليل الجواز.

(٢) الحديث ٢٤٩٧ في شعب الإيمان، وهو من حديث أبي الدرداء عن النبي ﷺ، لا مما ذكره المحشّي من قول رجل من البادية وفيه «أنّ علينا حَجًّ».

(٣) ب وط: ولا يتأتّى.

(٤) أي: على كون «مَن» بدلًا أو مبتدأ موصولة أو شرطية.

(٥) الآية ٣١ من سورة المائدة، والقول هو على لسان قابيل بن آدم.

(٦) الكشاف ١: ٤٥٧.

(٧) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٨) في الأصل: «لم تنتصب». ط: لم يُنصب.

(٩) الآية ١ من سورة الشرح: ﴿ألَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟ ط: استفهام تقريري مثل.

(١٠) يعني: في آية الحج.

(١١) الآية ٤٦ من سورة الحج: ﴿أفلَم يَسِيرُوا في الأرضِ، فتَكُونَ لَهُم قُلُوبٌ يَعقِلُونَ بِها أوآذانٌ يَسمَعُونَ بِها﴾؟

(١٢) يعني: في آية الحج. ط: قَصَدَ.

(١٣) ط: لما بيناه.

الثامنَ عشَرَ: قول بعضهم في:(١)﴿فلَولا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللهِ قُرباناً آلِهةً﴾: إنّ الأصل: اتَّخذوهم قربانًا، وإنّ الضمير و«قربانًا» مفعولان، و«آلهةً» بدل من «قربانًا». وقال الزمخشريّ: «إنّ ذلك فاسد في المعنى، وإنّ الصواب أنّ «آلهةً» هو المفعول الثاني وأنّ «قربانًا» حال»،(٢) ولم يُبيِّن وجه فساد المعنى. ووجهُه أنّهم إذا ذُمُّوا على اتّخاذهم قربانًا من دون الله اقتضى مفهومُه الحثَّ على أن يتَّخِذوا اللهَ ـ سبحانه ـ قُربانًا، كما أنّك إذا قلتَ: «أتتَّخذ فلانًا معلِّمًا دُوني»؟ كنتَ آمِرًا له أن يتّخذَك معلِّمًا(٣) دُونه، والله ـ تعالى ـ يُتقرَّب إليه بغيره، ولا يُتقرَّب به إلى غيره سبحانه.

التاسعَ عشَرَ: قول المبرِّد في قوله تعالى:(٤) ﴿أو جاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم﴾: إنّ(٥) «حَصِرَتْ صُدُورُهُم» جملةٌ دعائيّة. وردَّه الفارسيّ بأنّه لا يُدعى عليهم بأن تَحصَر(٦) صدورُهم عن قتال قومهم. ولك أن تُجيب بأنّ المراد الدعاءُ عليهم(٧) بأن يُسلَبوا أهليّة القتال حتّى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا البتّةَ.

مُتَمِّمُ العِشرين:(٨) قول أبي الحسن في قوله تعالى:(٩) ﴿ولَبِثُوا فِي كَهفِهِم ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ﴾ فيمن نوَّن «مِائَةٍ»: إنّه يجوز كون «سِنِينَ» منصوبًا بدلًا من «ثَلاث»، أو مجرورًا بدلًا من «مِائَة». والثاني مردود، فإنّه إذا أُقيم مَقام «مِائَة» فسَد المعنى.(١٠)

الحادي والعِشرون: قول المبرِّد في[قوله تعالى]:(١١)﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾: إنّ اسم الله ـ تعالى ـ بدلٌ من «آلهة». ويردُّه أنّ البدل في باب الاستثناء مستثنًى مُوجَبٌ له الحُكمُ. أمّا الأوّل فلأنّ الاستثناء إخراجٌ و«ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ» مُفيدٌ لإخراج «زيد»، وأمّا الثاني فلأنّه كُلَّما صدقَ «ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ» صدقَ

---

(١) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف. وسقط «في» من ط ومتن الأصل ثم ألحق بمتنه.

(٢) الكشاف ٣: ١٢٤. والصواب أن قربانًا: مفعول به ثان، وآلهة: بدل للبيان والتوكيد. المفصل ص ١٧٨٤. والحال هنا ليس فيها الضمير العائد على صاحبها. انظر حاشية ابن المنيّر على الكشاف ٣: ٥٢٦.

(٣) دونه أي: دون فلان. وزاد هنا في ط: له.

(٤) الآية ٩٠ من سورة النساء: ﴿أو جاؤُوكُم، حَصِرَتْ صُدُورُهُم، أنْ يُقاتِلُوكُم أو يُقاتِلُوا قَومَهُم﴾.

(٥) زاد هنا في ط «جملة». وليس «إن حصرت صدورهم» في خ. وانظر في الدر المصون ٢: ٤١١ قول المبرد والردّ عليه.

(٦) ط: تُحصَر.

(٧) ط: بالدعاء عليهم.

(٨) ط: المتمم العشرين.

(٩) الآية ٢٥ من سورة الكهف: ﴿ولَبِثُوا في كَهفِهِم ثَلاثَمِائَةٍ سِنِينَ وازدادُوا تِسعًا﴾ ومعاني القرآن ص ٣٩٥.

(١٠) هذا على نيّة طرح المبدل منه فيكون المعنى: لبثوا ثلاث سنين. فإذا كان على ملاحظة المبدل منه يصير المعنى: ثلاثمائة سنوات. ولا إشكال. ب: أُقيم مُقام مائة فسد المعنى.

(١١) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء والمقتضب ٤: ٤٠٨. وما بين معقوفين تتمة من ن.

«قامَ/ ٢٢٥ زيدٌ»، واسم الله ـ تعالى ـ هنا ليس بمستثنًى ولا موجَبٍ[(١)]. أمّا الأوّل فلأنّ الجمع المنكَّر لا عموم له فيُستثنَى منه، ولأنّ المعنى حينئذ: لو كان فيهما آلهةٌ مُستثنًى عنهم[(٢)] اللهُ لفَسَدَتا، وذلك يقتضي أنّه لو كان فيهما آلهةٌ فيهم اللهُ لم تَفسُدا،[(٣)] وإنّما المراد أنّ الفساد يترتّب على تقدير التعدُّد مُطلقًا، وأمّا أنّه ليس بمُوجَب له الحكمُ فلأنّه لو قيل: «لو كان فيهما اللهُ لفَسَدَتا» لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه:[(٤)] «لو كانَ معنا رجلٌ إلّا زيدٌ لغُلِبنا» لأنّ «رجلًا» ليس بعامٍّ فيُستثنى منه، ولأنّه لو قيل: «لو كانَ معنا جماعةٌ مُستثنًى عنهم زيدٌ لغُلِبنا» اقتضى أنّه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يُغلَبوا. وهذا وإن كان معنًى صحيحًا إلّا أنّ المراد[(٥)] إنّما هو أنّ زيدًا وحدَه كافٍ. فإن قيل: لا نسلِّم أنّ الجمعَ في الآية والمفردَ في المثال غيرُ عامَّين لأنّهما واقعان في سياق «لو» وهي للامتناع، والامتناع انتفاء، قلتُ: لو صحّ ذلك لصحّ أن يقال: «لو كان فيهما من أحدٍ»، و«لو جاءني ديّارٌ»، و«لو جاءني فأكرمَه، بالنصبِ، لكانَ كذا»[(٦)] واللازمُ ممتنعٌ.

الثاني والعِشرون: قول أبي الحسن الأخفش في «كلَّمتُه فاهُ إلى فِيَّ»: إنّ انتصاب «فاه» على إسقاط الخافض، أي: «من فيه». وردَّه المبرِّد فقال: إنّما يتكلَّم الإنسان مِن فِي نفسِه لا مِن فِي غيرِه.[(٧)] وقد يكون أبو الحسن إنّما قال ذلك[(٨)] في «كلَّمني فاه إلى فِيَّ»، أو قاله في ذلك[(٩)] وحمله على القلب لفَهمِ المعنى، فلا يرِد عليه سؤال أبي العبّاس. فلْنَعدِل إلى مثالٍ غيرِ هذا. حُكِي عن اليزيديّ أنّه قال في قول العَرجيّ:[(١٠)]

---

(١) ب: «ولا موجبٌ». ط: ولا مُوجبٌ له الحكم.

(٢) ط: «منهم» هنا وفيما بعد أيضًا.

(٣) ب وط: لم يفسدا.

(٤) الكتاب ١: ٣٧٠.

(٥) أي: مراد المتكلم بعبارة سيبويه، ومثل ذلك التركيب المختلّ بالاستثناء كثير في مصنَّفات العلماء بعبارات مختلفة. قيل: خبر المبتدأ وهو «ذا» محذوف، والتقدير: «ليس مرادًا، والمرادُ» بدليل الاستثناء بعدُ، والجملة بينهما حالية، وقيل وقال. انظر حاشيتي الدماميني ٢٧٦ والدسوقي ٢: ١٧٥ وما نقله المحشّي. ولكن العبارات المختلفة التي ترد في مثل هذا السياق تصحّ فيها الحالية المذكورة ولا تستقيم مع هذا التقدير الرَّبويّ، والصواب هو حذف «إلّا أنه» وما يقع موقعه في ذلك لأنه مخلّ بالتركيب، أو هو مراد بإيراده التوكيدُ المعنوي لِما بعده من الخبر الحقيقي للمبتدأ، لا الدلالة المعنوية على خبر محذوف فهو لا محل له من الإعراب كما يرد لفظ «اللّهمّ» كذلك أحيانًا. والله أعلم بالصواب.

(٦) ههنا ثلاث جمل شرطية، وهذه الجملة هي جواب للشروط الثلاثة معًا، انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٧٥ وإعراب الجمل ص ١١٠. ش وط: لكان كذا وكذا.

(٧) ش: من فم نفسه لا من فم غيره.

(٨) يعني أن الأخفش ذكر نزع الخافض في العبارة التالية، والتقدير: مِن فيه إلى فيَّ، أما العبارة المتقدّمة قبل فتقديرها عنده: من فيَّ إلى فِيه، ثم قلبَ ضميريِ المتكلم والمخاطب. حاشية الدسوقي ٢: ١٧٥.

(٩) أي: قال هذا التقدير في ذلك المثال. وسقط «إنما قال... في ذلك» من ش ومن متن الأصل وق ثم أُلحق بحاشية الأصل.

(١٠) كذا، والبيت للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ص ٩١ وشرح أبيات المغني ٧: ١٥٨. وظلوم: اسم امرأة. خ وق: =

٩٣٧ ـ أظَلُومُ، إنَّ مُصابَكُم رَجُلًا رَدَّ السَّلامَ تَحِيَّةً، ظُلمُ

:[1] إنّ الصواب «رجلٌ» بالرفع خبرًا لـ«إنّ». وعلى هذا الإعراب يفسُد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصَّل له[2] معنى البتّةَ،[3] وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب. رَوَوا عن أبي عُثمان المازنيّ أنّ بعض أهل الذِّمّة بذَل له مِائَةَ دينار على أن يُقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدّة احتياج، فلامَه تلميذُه المبرِّدُ، فأجابه بأنّ الكتاب مشتمِل على ثلاثِمِائَةٍ وكذا وكذا آيةً[4] من كتاب الله ـ تعالى ـ فلا ينبغي تمكينُ ذِمِّيّ مِن قراءتها. ثمّ قُدِر[5] أن غَنّت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب «رجل» ورفعه، وأصرَّت الجارية على النصب وزعمت أنها قرأته على أبي عُثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلمّا حضر أوجب النصبَ، وشرَحَه بأنّ «مُصابكم» بمعنى: إصابتكم، و«رجلًا» مفعولُه، و«ظُلْمُ» الخبرُ. ولهذا لا يتمُّ المعنى بدُونه. قال: فأخذ اليزيديّ في مُعارضتي، فقلت له: هو كقولكَ: «إنّ ضربَكَ[6] زيدًا ظلمٌ»، فاستحسنه الواثق، ثمّ أمر له بألف دينار وردَّه مُكرَمًا،[7] فقال للمبرِّد: تركْنا لِلهِ مِائَةَ دينارٍ فعوَّضَنا ألفًا.

الجهة الثانية: أن يُراعيَ المُعرِب[8] معنًى صحيحًا ولا ينظرَ في صحَّته في الصناعة، وها أنا موردٌ لك أمثلةً من ذلك:

أحدُها: قول بعضهم في:[9] ﴿وثَمُودًا فما أبقَى﴾: إنّ «ثَمُودًا» مفعول مُقدَّم. وهذا ممتنِع لأنّ «ما» النافيةَ لها الصدرُ،[10] فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على «عادًا»، أو

= «أهدَى السَّلام تحيَّةً»، وزعم المحشّي أن الرواية «أهدى التحية» كذا، فأفسد البيت.

(١) انظر معجم الأدباء: ٧: ١١١.

(٢) سقطت من ط.

(٣) بل يصح المعنى على أن المصاب رجلٌ، وظلم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو.

(٤) خ وب وط: «وكذا كذا آية». وضُرب على «كذا» في خ.

(٥) ط: قُدِّر.

(٦) هذا القياس هو مع الفارق لأن «ضربك» ليس له احتمالات مثل: مصابكم. . . ظلم.

(٧) ط: مكرَّمًا.

(٨) ط: العرب.

(٩) الآيتان ٥٠ و٥١ من سورة النجم: ﴿وأنّهُ أهلَكَ عادًا الأولَى، وثَمُودَ فما أبقَى﴾. وعند صاحب المعجم: «وثَمُودَا» بدون تنوين مع إيراده «ثمودًا» في الشرح والحاشية بالتنوين.

(١٠) خ: «لأن لما النافية لها الصدر». وعند المحشّي تبعًا للناشرين: لأن لما النافية الصدر.

هو بتقدير: «وأهلَكَ ثَمُودًا».(١) وإنّما جاء:(٢)

٩٣٨ ـ ونَحنُ عَن فَضلِكَ ما استَغنَينا

لأنّه شِعر، مع أنّ المعمول ظرف. وأمّا قراءة عمرِو بنِ فائد(٣): ﴿مِن شَرٍّ ما خَلَقَ﴾ بتنوين «شَرٍّ»، فـ«ما» بدل من «شَرٍّ» بتقدير مضاف أي: مِن شَرٍّ(٤) شَرِّ ما خَلَقَ،(٥) وحُذِف الثاني لدلالة الأوّل.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى:(٦) ﴿إنَّ الَّذِينَ / ٢٢٦ كَفَرُوا يُنادَونَ: لَمَقتُ اللهِ أكبَرُ مِن مَقتِكُم أنفُسَكُم، إذ تُدعَونَ إلى الإيمانِ فتكفُرُونَ﴾: إنّها ظرف للمقت الأوّل أو للثاني.(٧) وكلاهما ممنوع. أمّا امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى،(٨) لأنّهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقتَ وإنّما يمقتونها في الآخرة، ونظيرُه قول مَن زعم في(٩)﴿يَومَ تَجِدُ﴾ أنّه ظرف لـ﴿يُحَذِّرُكُم﴾. حكاه مكّيّ، قال(١٠): «وفيه نظر». والصواب الجزمُ بأنّه خطأ لأنّ التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولًا به لـ«يُحَذِّرُكُم» كما في(١١): ﴿وأنذِرهُم يَومَ الآزِفَةِ﴾ لأنّ «يُحَذِّر» قد استوفى مفعولَيه، وإنّما هو نصبٌ بمحذوف تقديره: اذكُروا أو احذَرُوا. وأمّا امتناع تعليقه بالأوّل(١٢) ـ وهو رأي جماعة

(١) عند المحشّي: عادًا.

(٢) مضى تحت الرقم ١٤٦. والظرف هو الجار والمجرور.

(٣) الآيتان ١ و٢ من سورة الفلق: ﴿قُل: أعُوذُ بِرَبِّ الفَلَقِ، مِن شَرِّ ما خَلَقَ﴾. وفي الأصل والنسخ ما عدا ق ون وب وفي الدماميني والدسوقي أيضًا: «ومِن» بزيادة ابن هشام الواو سهوًا، وغفل عن ذلك الدماميني والمحشّون عدا الشمنّي ٢: ٢٠٦، والدسوقي ٢: ١٧٦ فقال: «الأَولى حذف الواو من هنا ومن التقدير إذ الآية: مِن شرّ ما خلق، بدون واو». وكان عليه أن يقول «والصواب»، إذ ليس في مثل هذا ما هو أولى.

(٤) في الأصل وبعض النسخ وط: «ومن شرّ» بزيادة الواو أيضًا، ولم يحذفها صاحب المعجم كذلك.

(٥) هذا هو توجيه أبي حيان في البحر ٨: ٥٣٠. ويعني أن «من شر» في هذه القراءة يعلّقان أيضًا بالفعل «أعوذ» لا بالفعل بعدهما «خلق»، و«ما» هي اسم موصول في محل جر مضاف إليه والمضاف هو المحذوف «شرِّ»، وليست نافية حتى يقال: إنهما مقدَّمان عليها. وقد زعم المحشّي أن ما: بدل من «شرّ» دون تعيين، والصواب أن البدل هو «شرِّ» الثاني المحذوف، حلّ محله المضاف إليه ظاهرًا. فالإعراب للمقدر لا للظاهر.

(٦) الآية ١٠ من سورة غافر.

(٧) خ وق وط: أو الثاني.

(٨) كذا، فالمُعرِب هنا يراعي الصناعة ولا ينظر في المعنى، وهو خلاف ما ذكر المصنف في هذه الجهة الثانية.

(٩) الآية ٣٠ من سورة آل عمران: ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ ما عَمِلَتْ مِن خَيرٍ مُحضَرًا، وما عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أنَّ بَينَها وبَينَهُ أمَدًا بَعِيدًا. ويُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفسَهُ. واللهُ رَؤُوفٌ بِالعِبادِ﴾.

(١٠) مشكل إعراب القرآن ١: ١٣٤.

(١١) الآية ١٨ من سورة غافر.

(١٢) بل يجوز ذلك التعلق بـ«مَقتُ»، ويجوز الفصل بأشباه الجمل فيما لا يجوز لغيرها. انظر المفصل ص ١١٦٢.

منهم الزمخشريّ ـ[١] فلاستلزامه الفصلَ بين المصدر ومعموله بالأجنبيّ. ولهذا قالوا في قوله:[٢]

٩٣٩ ـ وهُنَّ وُقُوفٌ، يَنتَظِرنَ قَضاءَهُ بِضاحِي عَذاةٍ أمرَهُ، وهْوَ ضامِزُ

: إنّ الباء متعلّقة بـ«قَضاءه»[٣] لا بـ«وُقُوفٌ» ولا بـ«يَنتَظِرنَ»[٤] لئلّا يُفصَل بين «قَضاءه» و«أمرَه» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجريّ[٥] وغيره «أمرَه» معمولًا لـ«قضى» محذوفًا لوجود ما يَعمل.

ونظيرُ ما لزم الزمخشريَّ هنا[٦] ما لزمَه إذ علّق[٧]: ﴿يومَ تُبلَى السَّرائرُ﴾ بالرَّجع من قوله تعالى: ﴿إنَّهُ عَلَى رَجعِهِ لَقادِرٌ﴾، وإذ علّق «أيّامًا» بالصِّيام من قوله تعالى[٨]: ﴿كُتِبَ عليكُمُ الصِّيامُ، كَما كُتِبَ علَى الَّذِينَ مِن قَبلِكُم، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ، أيّامًا﴾. فإنّ في الأوّل[٩] الفصلَ بخبر «إنّ» وهو «لَقادر»، وفي الثاني الفصلَ بمعمول «كُتِبَ» وهو «كَما كُتِبَ». فإن قيل: لعلّه يقدّر «كَما كُتِب» صفةً للصيام فلا يكون متعلِّقًا بـ«كُتِبَ». قلنا: يلزمُ محذورٌ آخر وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معمولُه.[١٠] ونظيرُ اللازم له على هذا التقدير ما لَزِمَه إذ قال في قوله تعالى:[١١] ﴿وصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وكُفرٌ بِهِ والـمَسجِدِ الحَرامِ﴾: إنّ «المسجد» عطف على «سبيل الله». فإنّه[١٢] حينئذٍ من جملة معمول المصدر، وقد عَطَفَ «كُفر» على المصدر قبل مجيئه.[١٣]

والصواب أنّ الظروف الثلاثة متعلِّقة بمحذوف، أي: مقتُكم إذ تُدعَون، وصُوموا أيّامًا، ويَرجِعه يومَ تُبلَى السرائرُ. ولا ينتصب «يومَ» بـ«قادرٌ» لأنّ قدرته ـ تعالى ـ لا تتقيَّد بذلك اليوم ولا بغيره. ونظيرُه في التعلُّق بمحذوف[١٤]: ﴿يَومَ يَرَونَ المَلائكةَ لا بُشرَى يَومَئِذٍ لِلمُجرِمِينَ﴾. ألا تَرى أنّ اليوم لو عُلِّق بـ«بُشرَى»

---

(١) الكشاف ٤: ١٥٨.

(٢) البيت للشماخ في ديوانه ص ١٧٧ يصف أُتن الوحش وفحلها. والضاحي: ما ظهر من الأرض للشمس. والعذاة: الأرض الطيبة التربة. خ وق وب وط: «غَداةٍ». والغداة: ما بين الفجر وطلوع الشمس. والضامز: الساكت عن النهيق. ق: طامز.

(٣) ط: بقضائه.

(٤) الظاهر أن الثلاثة بينها تنازع في ذلك التعلق، ويجوز أن يكون للأول وللثاني أيضًا.

(٥) الأمالي ١: ١٩١.

(٦) يعني: في آية غافر.

(٧) الآيتان ٨ و٩ من سورة الطارق: ﴿إنَّهُ علَى رَجعِهِ لَقادِرٌ، يَومَ تُبلَى السَّرائرُ﴾ والكشاف ٣: ٣٢٩.

(٨) الآيتان ١٨٣ و١٨٤ من سورة البقرة والكشاف ١: ٢٥٥. وزاد صاحب المعجم آخرَها: ﴿مَعدُوداتٍ﴾.

(٩) ش وط: الأولى.

(١٠) في الأصل وق: بمعموله.

(١١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ الشَّهرِ الحَرامِ قِتالٍ فِيهِ. قُلْ: قِتالٌ فِيهِ كَبِيرٌ، وصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللهِ وكُفرٌ بِهِ والمَسجِدِ الحَرامِ وإخراجُ أهلِهِ مِنهُ أكبَرُ عِندَ اللهِ﴾ والكشاف ١: ٢٧١.

(١٢) ط: وإنه.

(١٣) أي: قبل مجيء المعطوف وهو من جملة معمول المصدر.

(١٤) الآية ٢٢ من سورة الفرقان.

لم يصحَّ من وجهين: أنّه مصدر وأنه اسم لـ«لا»؟[١] وأمّا ﴿ألا يَومَ يأتِيهِم لَيسَ مَصرُوفًا عَنهُم﴾[٢] فعلى الخلاف في جواز تقدُّم منصوب «ليس» عليها. والصواب أنّ خفض «المسجد» بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف، ومجموع الجارِّ والمجرور عطفٌ على «به»، ولا يكون خفض «المسجد» بالعطف على الهاء، لأنّه لا يُعطَف على الضمير المخفوض إلّا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قولُ المتنبّي:[٣]

٩٤٠ـ وفاؤُكُما كالرَّبعِ، أشجاهُ طاسِمُهْ، بأن تُسعِدا، والدَّمعُ أشفاهُ ساجِمُهْ

وقد سأل أبو الفتح المتنبِّيَ عنه فأعربَ «وفاؤكما كالربع» مبتدأً وخبرَه، وعلّق الباء بـ«وفاؤكما»، فقال له:[٤] كيف تُخبِر عن اسمٍ لم يَتِمَّ؟ فأنشده قولَ الشاعر:[٥]

٩٤١ ـ لَسنا كَمَن جَعَلَت، إيادٍ، دارَها تَكريتَ، تَمنَعُ حَبَّها أن يُحصَدا

أي: أنّ[٦] «إياد» بدل مِن «مَن» قبلَ مجيء معمول «جَعَلَت» وهو «دارَها». والصواب تعليق[٧] «دارها» و«بأن تُسعِدا» بمحذوف أي: جَعَلَتْ ووَفَيتُما.[٨] ومعنى البيت: وفاؤكما ـ يا صاحبَيَّ ـ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبّة إنّما يُسْلِيني إذا كان بدمع ساجِم أي: هامِل، كما أنّ الربع إنّما يكون أبعثَ على الحزن إذا كان دارسًا.

الثالث: تعليق جماعة الظروفَ مِن قوله تعالى[٩]: ﴿لا عاصِمَ اليَومَ مِن أَمرِ اللهِ﴾، ﴿لا تَثرِيبَ عَلَيكُمُ اليَومَ﴾، / ٢٢٧ ومِن قوله عليه الصلاة والسلام[١٠]: «لا مانِعَ لِما أعطَيتَ، ولا مُعطِيَ لِما مَنَعتَ» باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريِّين لأنّ اسم «لا» حينئذٍ مُطوَّلٌ، فيجب نصبُه وتنوينُه،

---

(١) في حاشية ن: «ولها الصدر كإنّ»، أي: لا يتقدم عليها معمول ما بعدها. وكذلك ما ذكر قبلُ من كون بشرى مصدرًا لا يتقدم معموله عليه. وفي الوجهين هذين نظر هنا لأن شبه الجملة يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

(٢) الآية ٨ من سورة هود.

(٣) البيت في ديوانه ٢: ٢٣٢. وأشجاه: أكثره تحزينًا. والطاسم: الدارس. وتسعد: تعين. وأشفى: أكثر شفاء.

(٤) الخصائص ٢: ٤٠٣. وانظر أمالي ابن الشجري ١: ١٩٣.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ص ٥٦.

(٦) ط: إنّ.

(٧) التعليق هنا يعني أن «دار» مفعول به أول للفعل المقدر، والفعل المذكور في البيت كاللازم لا مفعول له.

(٨) أي: ووفاؤكما. ذكرَ الجملة والمراد المصدر بدلالة ما قبلُ في البيت، وهي تفسير له. والأَولى تعليق الجار والمجرور بالكاف لما فيها من معنى التشبيه ولا إشكال.

(٩) الآيتان: ٤٣ من سورة هود و٩٢ من سورة يوسف.

(١٠) مضى الحديث الشريف في الورقة ١٥٩.

وإنّما التعليق في ذلك بمحذوف إلّا عند البغداديّين، وقد مضى.[١]

الرابع وهو عكسُ ذلك: تعليقُ بعضهم الظرفَ من قوله تعالى[٢]: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم﴾ بمحذوف هو الخبر[٣] أي: كائنٌ عليكم. وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنّما هو متعلّق بالمذكور وهو الفضل، لأنّ خبر المبتدأ بعد «لَولا» واجب الحذف. ولهذا لُحِّنَ المعرِّيُّ في قوله:[٤]

٩٤٢ - فلَولا الغِمدُ يُمسِكُهُ لَسالا

الخامس: قول بعضهم في:[٥]﴿ومِن ذُرِّيّتِنا أُمّةً مُسلِمةً لَكَ﴾: إنّ الظرف كان صفة لـ«أُمّة» ثمّ قُدِّم عليها فانتصب على الحال. وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو عليّ لا يجيزه بالظرف، فما الظنُّ بالحال التي هي شبيهةٌ بالمفعول به؟[٦] ومثله قول أبي حيّان في:[٧]﴿فاذكُرُوا اللهَ كَذِكرِكُم آباءَكُم أو أَشَدَّ ذِكرًا﴾: إنّ أشدّ حال كان في الأصل صفة لـ«ذكرًا».

السادس: قول الحَوفيّ: إنّ الباء من قوله تعالى[٨]: ﴿فناظِرةٌ بِمَ يَرجِعُ المُرسَلُونَ﴾؟ متعلّقةٌ بـ«ناظِرة».[٩] ويردُّه أنّ الاستفهام له الصدر، ومثله قول ابن عطيّة في:[١٠]﴿قاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤفَكُونَ﴾: إنّ «أنّى» ظرفٌ لـ«قاتَلَهُمُ اللهُ». وأيضًا فيلزم كون «يُؤفَكُون» لا موقعَ لها[١١] حينئذٍ. والصواب تعلّقهما[١٢] بما بعدهما، ونظيرهما قولُ المفسّرين في:[١٣]﴿ثُمَّ إذا دَعاكُم دَعْوةً مِنَ الأرضِ إذا أنتُم تَخرُجُونَ﴾: إنّ المعنى: إذا أنتم

---

(١) انظر التفصيل في الورقة ١٥٩.

(٢) الآية ٣٨ من سورة النساء: ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ علَيكُم ورَحمَتُهُ لاتَّبَعتُمُ الشَّيطانَ إلّا قَلِيلًا﴾. وزاد آخرَها في ط: ﴿ورَحمتُهُ﴾.

(٣) سقط «هو الخبر» من ط ومتني الأصل وخ ثم أُلحق بهما.

(٤) الشاهد مضى تحت الرقم ٤٩٥.

(٥) الآية ١٢٨ من سورة البقرة: ﴿رَبَّنا، واجعَلْنا مُسلِمَينِ لَكَ ومِن ذُرِّيَّتِنا أُمّةً مُسلِمةً لَكَ﴾. والظرف أي: من ذرّيّة.

(٦) كذا، بل الحال والظرف من واد واحد ويشتركان في بعض الأحكام.

(٧) الآية ٢٠٠ من سورة البقرة والبحر المحيط ٢: ١٠٤. ولأبي حيان وهو إمام نحوي أكبر من ابن هشام وأبي علي أن يخالف ما جرى عليه بعض النحاة بحكم اجتهادي. والأَولى أن أشد: معطوف على الكاف بعد: ذِكر.

(٨) الآية ٣٥ من سورة النمل.

(٩) انظر الدر المصون ٥: ٣١٣.

(١٠) الآية ٣٠ من سورة التوبة والمحرر الوجيز ٦: ٤٦٦.

(١١) أي: لا محل لذكرها ولا وجه له. حاشية الدسوقي ٢: ١٧٨. والصواب أن الجملة مع الظرف «أنّى» تفيد عموم أحوال الكافرين حيثما توجّهوا إلى الباطل. وجملة يؤفكون: في محل جر مضاف إليه، لأن «أنّى» هنا ظرف مضاف مجرد عن الاستفهام والشرط. انظر الإيضاح في شرح سقط الزند ص ٩٦٢.

(١٢) يعني كلًّا من الباء وأنّى. وفي الأصل: «تعلقها» هنا وفيما بعد من الموضعين.

(١٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

تخرجون من الأرض، فعلّقوا ما قبل «إذا»[١] بما بعدها - حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب «الوقف والابتداء»، وهذا لا يصحُّ في العربية - وقولُ بعضهم في:[٢]﴿مَلعُونِينَ، أينَما ثُقِفُوا أُخِذُوا﴾: إنّ «مَلعُونِينَ» حال من معمول «ثُقِفُوا» أو «أُخِذُوا». ويردُّه أنّ الشرط له الصدر، والصواب أنّه منصوب على الذمِّ، وأمّا قولُ أبي البقاء:[٣] «إنّه حال من فاعل: ﴿يُجاوِرُونَكَ﴾» فمردودٌ، لأنّ الصحيح أنّه لا يُستثنى بأداة واحدة دون عطفِ شيئان، وقولُ آخَرَ في:[٤]﴿وكانُوا فِيهِ مِنَ الزّاهِدِينَ﴾: إنّ «في» متعلّقة بـ «زاهدين» المذكور. وهذا ممتنِع إذا قدَّرتَ «أل» موصولةً - وهو الظاهر - لأنّ معمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب حينئذٍ تعلُّقها بـ«أعنِي» محذوفةً أو بـ«زاهِدِينَ» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به «من الزاهدين»، وأمّا إن قدَّرتَ «أل» للتعريف فواضح.

السابع: قول بعضهم في بيت المتنبِّي يخاطب الشَّيب:[٥]

٩٤٣ - ابـعَـدْ، بَعِـدتَ بَياضًـا لا بَياضَ لَهُ، لَأنـتَ أسـوَدُ فـي عَـينِـي، مِـنَ الظُّـلَـمِ

: إن «مِن» متعلّقة بـ«أسوَدُ». وهذا يقتضي كونَه اسمَ تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أنّ «مِن الظُّلَم» صفة لـ«أسوَدُ» أي: أسودُ كائنٌ من جملة الظُّلَم. وكذا قوله:[٦]

٩٤٤ - يَـلقـاكَ، مُـرتَدِيًـا بأحـمَـرَ مِن دَمٍ ذَهَـبَـت بِـخُـضـرَتِهِ الطُّـلَـى والأكبُـدُ

«مِن دم» إمّا تعليلٌ أي: أحمرَ من أجل التباسه بالدّم، أو صفةٌ كأنّ السيف لكثرة التباسه بالدّم صار دمًا.

الثامن: قول بعضهم في «سَقيًا لكَ»: إنّ اللام متعلّقة بـ «سَقيًا». ولو كان كذا لقيل: سَقيًا إيّاكَ، فإنّ «سقَى» يتعدّى بنفسه. فإن قيل: اللام للتقوية مثلَ[٧]: ﴿مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم﴾ فلام التقوية لا تلزم. ومِن هنا امتنع

(١) يعني تعليق «من الأرض» بـما بعد «إذا» الثانية. والظاهر أن المراد تقدير جار ومجرور «من الأرض» لدلالة ما قبلُ عليهما. انظر المنصف ٢: ٢٠٨. وما سيذكره المصنف من عدم صحة في العربية مردود بجواز ذلك في أشباه الجمل.

(٢) الآيتان ٦٠ و٦١ من سورة الأحزاب: ﴿ثُمَّ لا يُجاوِرُونَكَ فِيها إلّا قَلِيلًا، مَلعُونِينَ أينَما ثُقِفُوا أُخِذُوا وقُتِّلُوا تَقتِيلًا﴾.

(٣) التبيان ص ١٠٦٠. وما ذكره المصنّف من المنع مردود بأنه يجوز قول أبي البقاء إذ الحال والظرف لهما ذلك بعد «إلّا» هنا كما قال الأخفش دون سائر المعمولات.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف. وما منعه ابن هشام هنا مرود. انظر المفصل ص ٨٥٧.

(٥) البيت في ديوانه ٢: ٣١٠ وشرحه للواحدي ١: ٥٣. وابعد وبعدت هنا مراد بهما الدعاء بالفناء. والمتنبي يمضي مع الكوفيين، وهم يجيزون التفضيل في الألوان. وقول ابن هشام مردود.

(٦) البيت في ديوانه ٢: ٢١٧ يمدح فارسًا محاربًا. ومرتديًا أي: متقلّدًا. والخضرة: لون السيف الصقيل. والطلى: جمع طُلية. وهي صفحة العنق. يريد دماء الأعناق والأكباد. والمتنبي كما ذكرنا يمضي مع الكوفيين، وهم يجيزون التفضيل في الألوان.

(٧) الآية ٩١ من سورة البقرة: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: آمِنُوا بِما أنزَلَ اللهُ. قالُوا: نُؤمِنُ بِما أُنزِلَ علَينا. ويَكفُرُونَ بِما وَراءهُ وهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا لِما مَعَهُم﴾.

في:[١]﴿والَّذِينَ كَفَرُوا فتَعسًا لَهُم﴾ كونُ «الّذين» نصبًا على الاشتغال، لأنّ «لهم» ليس متعلِّقًا بالمصدر.

التاسع: قول الزمخشريّ في:[٢] ﴿ومِن آياتِهِ مَنامُكُم بِاللَّيلِ والنَّهارِ وابتِغاؤُكُم مِن فَضلِهِ﴾: إنّه من اللفّ والنشر، وإنّ / ٢٢٨ المعنى: مَنامُكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار. وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولًا للابتغاء، مع تقديمِه عليه وعطفِه[٣] على معمول «مَنامُكم» وهو «بالليل»، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح كلام؟[٤] والصواب أن يُحمَل على أنّ المَنامَ في الزمانين والابتغاءَ فيهما.

وزعم عصريٌّ[٥] في تفسير له على سورتَي «البقرة وآل عمران»[٦] في قوله تعالى[٧]: ﴿يَجعَلُونَ أصابِعَهُم فِي آذانِهِم مِنَ الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوتِ﴾ أنّ «مِن» متعلّقة بـ«حَذَرَ» أو بالموت. وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضًا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحاملُه على ذلك أنّه لو علّقه بـ«يجعلون» ـ وهو في موضع المفعول له ـ لزم تعدُّد المفعول له من غير عطف إذا كان[٨] «حَذَرَ المَوتِ» مفعولًا له. وقد أُجيب بأنّ الأوّلَ تعليل للجعل مُطلقًا، والثانيَ تعليل له مُقيَّدًا بالأوّل، والمُطلق والمُقيَّد غَيرانِ، فالمُعلَّل متعدِّد في المعنى وإن اتَّحد في اللفظ.

العاشر: قول بعضهم في:[٩]﴿فقَلِيلًا ما يُؤمِنُونَ﴾: إنّ «ما» بمعنى «مَن». ولو كان كذلك لرُفع «قليل» على أنّه خبر.

والحاديْ عشَرَ:[١٠] قول بعضهم في:[١١]﴿وما هُوَ بِمُزَحزِحِهِ مِنَ العَذابِ أن يُعَمَّرَ﴾: إنّ «هُو» ضمير الشأن و«أن يُعَمَّر» مبتدأٌ و«بمُزحزِحه» خبرٌ. ولو كان كذلك لم تدخل[١٢] «الباء» في الخبر، ونظيره قولُ

---

(١) الآية ٨ من سورة محمد.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الروم. وانظر البحر المحيط ٧: ١٦٧ والكشاف ٢: ٥٠٦.

(٣) ط: وعطفَه.

(٤) ط: «أفصح الكلام». وسقطت بقية الفقرة من الأصل وط هنا وجاءت باختلال قبل: العاشر.

(٥) يعني ابن عقيل شارح الألفية وهو من تلاميذ أبي حيّان.

(٦) ط: سورتَيْ البقرة وآل عمران.

(٧) الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٨) ب وط: إذ كان.

(٩) الآية ٨٨ من سورة البقرة: ﴿وقالُوا: «قُلُوبُنا غُلْفٌ». بَل لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفرِهِم، فقَلِيلًا ما يُؤمِنُونَ﴾. والقول هو لقتادة. انظر الدر المصون ١: ٢٩٦.

(١٠) سقطت الواو من ط هنا وفيما بعد.

(١١) الآية ٩٦ من سورة البقرة: ﴿يَوَدُّ أحَدُهُم لَو يُعَمَّرُ ألفَ سَنَةٍ. وما هُوَ بِمُزَحزِحِهِ مِنَ العَذابِ أن يُعَمَّرَ﴾. والقول للفارسي في المسائل الحلبيات.

(١٢) ش وط: لم يدخل.

آخَرَ في حديث بدء الوحي[١] «ما أنا بِقارِئٍ»: إنّ «ما» استفهامية مفعولة لـ«قارئ». ودخولُ الباء في الخبر يأبى ذلك.

والثانيْ عشَرَ: قول الزمخشريّ في:[٢]﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكُكُمُ الـمَوتُ﴾ فيمَن رفع «يُدرِكُ»: إنّه يجوز كون الشرط متَّصلًا بما قبله، أي: ﴿ولا تُظلَمُونَ فَتِيلًا﴾ أينَما تكُونوا. يعني: فيكون الجواب محذوفًا مدلولًا عليه بما قبله، ثمّ يُبتدأ[٣] بـ ﴿يُدرِكُكُمُ[٤] الـمَوتُ، ولَو كُنتُم في بُرُوجٍ مُشَيَّدةٍ﴾. وهذا مردود بأنّ سيبويه وغيرَه من الأئمّة نصُّوا على أنّه لا يُحذَف الجواب إلّا وفعل الشرط ماضٍ، تقول: أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ، ولا تقول: «أنتَ ظالمٌ إن تفعلْ» إلّا في الشِّعر. وأمّا قولُ أبي بكر في كتاب «الأصول»:[٥] إنّه يقال: «آتِيكَ إن تأتِنِي» فنقلَه من كُتب الكوفيّين، وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على أن المتقدِّم هو الجواب، وهو خطأ عند أصحابنا لأنّ الشرط له الصدر.

الثالثَ عشَرَ:[٦] قول بعضهم في:[٧]﴿بِالأخسَرِينَ أعمالًا﴾: إنّ أعمالًا: مفعول به. وردَّه ابن خروف بأنّ «خَسِرَ» لا يتعدَّى كنقيضه[٨] «رَبِحَ»، ووافقه الصفّار مستدِلًّا بقوله تعالى[٩]: ﴿كَرّةٌ خاسِرةٌ﴾، إذ لم يُرَدْ أنّها خَسِرتْ شيئًا. وثلاثتُهم ساهون لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأنّ «خَسِرَ» متعدٍّ. ففي التنزيل[١٠]: ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أنفُسَهُم﴾، ﴿خَسِرَ الدُّنيا والآخِرةَ﴾، وأمّا «خاسِرةٌ» فكأنّه على النَّسَب أي: ذاتُ خُسرٍ،[١١] و«رَبِحَ» أيضًا يتعدَّى فيُقال: «رَبِحَ دينارًا». وقال سيبويه:[١٢] «أعمالًا» مشبَّهٌ بالمفعول به. ويردُّه أنّ

---

(١) الحديث ٢٥٢ في صحيح مسلم.

(٢) الآيتان ٧٧ و٧٨ من سورة النساء: ﴿قُلْ: مَتاعُ الدُّنيا قَلِيلٌ، والآخِرةُ خَيرٌ لِمَنِ اتَّقَى، ولا تُظلَمُونَ فَتِيلًا. أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ، ولَو كُنتُم في بُرُوجٍ مُشَيَّدةٍ﴾، وما بعدُ هو منها في الموضعين. وانظر الكشاف ١: ٤١٠.

(٣) ن وط: «ثم يبتدئ». والباء التالية ليست فيما عدا ب. والزمخشري جعل «أينما» ظرفًا لـ«لا تُظلم»، وجملةَ يدرككم: استئنافية، وذكر قبل ذلك وجهًا آخر بتقدير الجواب، وما زعمه ابن هشام هنا ثم تعقبه هو تلفيق بين القولين.

(٤) جعل صاحب المعجم القراءة هنا: «يُدرِكُّم» بالإدغام، فالمضارع مجزوم خلافًا لِما في النسخ ولما ذكر ابن هشام.

(٥) في ٢: ١٨٩. والكتاب هو لابن السرّاج.

(٦) هذه الفقرة كلها ليست في ش ومتن خ، وقد أُلحقت بحاشية خ مصحَّحًا عليها.

(٧) الآية ١٠٣ من سورة الكهف: ﴿قُلْ: هَل نُنَبِّئُكُم بِالأخسَرِينَ أعمالًا﴾؟ واسم التفضيل هنا بمعنى اسم الفاعل للمبالغة فلا إشكال.

(٨) خ وق وب: كنَقَصَ و.

(٩) الآية ١٢ من سورة النازعات: ﴿قالُوا: تِلكَ إذًا كَرّةٌ خاسِرةٌ﴾.

(١٠) الآيتان: ١٢ من سورة الأنعام وتتمتها: ﴿فهُم لا يُؤمِنُونَ﴾ و١١ من سورة الحج: ﴿وإن أصابَتهُ فِتنةٌ انقَلَبَ علَى وَجهِهِ، خَسِرَ الدُّنيا والآخِرةَ. ذلِكَ هُوَ الخُسرانُ المُبِينُ﴾.

(١١) ب: ذات خَسَر.

(١٢) الكتاب ١: ١٠٣.

اسم التفضيل لا يشبَّه باسم الفاعل، لأنّه لا تلحقه علامات الفروع إلّا بشرط،[١] والصواب أنّها تمييز.[٢]

الجهة الثالثة: أن يُخرِّج[٣] على ما لم يثبُت في العربية، وذلك إنّما يقع عن جهل أو غفلة. فلنذكرْ منه أمثلة:

أحدُها: قول أبي عُبيدة في:[٤]﴿كَما أخرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيتِكَ بِالحَقِّ﴾: إنّ الكاف حرف قسَم، وإنّ المعنى: الأنفالُ للهِ والرسول والذي أخرَجَكَ. وقد شنَّع ابن الشجريّ على مكّيّ[٥] في حكايته هذا القول وسكوته عنه، قال: ولو أنّ قائلًا / ٢٢٩ قال: «كاللهِ لأفعلَنَّ» لاستحقَّ أن يُبصَق في وجهه. ويُبطِل هذه المقالةَ[٦] أربعةُ أُمور: أنّ الكاف لم تَجئ بمعنى واو القسَم وإطلاقُ «ما» على الله ـ سبحانه وتعالى ـ وربطُ الموصول بالظاهر وهو فاعل «أخرَج»، وبابُ ذلك الشعرُ كقوله:[٧]

٩٤٥ ـ وأنتَ الّذي في رَحْمةِ اللهِ أطمَعُ

ووصلُه بأوّل السورة مع تباعد ما بينهما. وقد يُجاب عن الثاني بأنّه قد جاء نحو[٨]: ﴿والسَّماءِ وما بَناها﴾، وعنه[٩] أنّه قال: الجوابُ ﴿يُجادِلُونَكَ﴾.[١٠] ويردُّه عدم توكيده.

وفي الآية أقوالٌ أُخَرُ ثانيها: أنّ الكاف مبتدأ وخبَرُه ﴿فاتَّقُوا اللهَ﴾،[١١] ويُفسِده اقترانه بالفاء وخلوُّه من رابط وتباعدُ ما بينهما، وثالثها: أنّها نعتُ مصدرٍ محذوف أي: يجادلونك في الحقّ الذي هو

(١) يعني أن اسم التفضيل لا يلحقه التأنيث والتثنية والجمع إلّا إذا لم يكن معه «مِن» لا «مَن» كما ذكر المحشّي.

(٢) ط: أنه تمييز.

(٣) أي: المُعرِب. وفي خ وب بفتح راء الفعل وكسرها معًا.

(٤) الآيات ١ ـ ٦ من سورة الأنفال: ﴿يَسألُونَكَ عَنِ الأنفالِ. قُلِ: الأنفالُ لِلهِ والرَّسُولِ. فاتَّقُوا اللهَ وأصلِحُوا ذاتَ بَينِكُم وأطِيعُوا اللهَ ورَسُولَهُ، إن كُنتُم مُؤمِنِينَ... ورزقٌ كَرِيمٌ، كَما أخرَجَكَ رَبُّكَ مِن بَيتِكَ بِالحَقِّ، وإنَّ فَرِيقًا مِنَ المُؤمِنِينَ لَكارِهُونَ، يُجادِلُونَكَ في الحَقِّ بَعدَ ما تَبَيَّنَ﴾. وانظر مجاز القرآن ١: ٣٤٠. ط: «ورزقٌ كَريمًا». والمخلّص ممّا أورده ابن هشام هنا وغيره من المفسّرين والمعربين أن التقدير: يسألونك سؤال استشكال مثل استشكال بعضهم إخراجَك. وهو يقارب الوجه الخامس في المعنى مما سيلي بعد. فالكاف: اسم في محل نصب مفعول مطلق نائب عن مصدر: يسأل، وجملة قل: اعتراضية مع المقول بين الفعل والمفعول المطلق. انظر الإعراب المنهجي للقرآن الكريم ٢: ٧٢٧.

(٥) انظر مشكل إعراب القرآن ١: ٣٤٠ وأمالي ابن الشجري ٣: ١٨٣.

(٦) يعني مقالة أبي عبيدة.

(٧) مضى تحت الرقم ٣٧٨.

(٨) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٩) أي: عن الاعتراض الرابع.

(١٠) في الآية ٦ من سورة الأنفال.

(١١) الآية ١ من سورة الأنفال.

إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها ـ وهو أقرب ممّا قبله ـ أنّها نعتُ مصدر أيضًا، ولكنّ التقدير: قلِ: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم[1] ثبوتًا مثلَ ثبوت إخراج ربِّك إيّاك من بيتك وهم كارهون، وخامسها ـ وهو أقرب من الرابع ـ أنّها نعتٌ لـ«حقًّا» أي: أولئك هم المؤمنون حقًّا كما أخرجك، والذي سهَّل هذا تقاربُهما ووصف الإخراج بالحقِّ في الآية، وسادسها ـ وهو أقرب من الخامس ـ أنّها خبر لمحذوف أي: هذه الحال كحال إخراجك أي: إنّ حالهم في كراهيةِ ما رأيتَ من تنفيلك الغُزاةَ[2] مثلُ حالهم في كراهيةِ خروجك[3] للحرب. وفي الآية أقوال أُخَرُ منتشرة.

المثال الثاني: قول ابن مِهران[4] في كتاب «الشواذّ» فيمَن قرأ: ﴿إنَّ البَقَرَ تَّشابَهَت﴾[5] بتشديد التاء: إنّ العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أوَّل الماضي، وأنشد:[6]

٩٤٦ ـ تَتَقَطَّعَت بِي دُونَكَ الأسبابُ

ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة، وإنّما أصل القراءة[7]: «إنّ البَقَرَة» بتاء الوحدة، ثم أُدغِمت في تاء «تَشابَهَت»، فهو إدغام من كلمتين.

الثالث: قول بعضهم في: ﴿وما لَنا ألّا نُقاتِلَ﴾؟[8]: إنّ الأصل: وما لنا وألّا نُقاتلَ؟ أي: مالنا وتركَ القتال؟ كما تقول: ما لَكَ وزيدًا؟ ولم يثبُت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرابع: قول محمَّد بن مسعود بن[9] الزكيّ في كتابه «البديع» ـ وهو كتاب خالف فيه أقوال

---

(١) في الأصل وط: مع كراهتهم.

(٢) يعني إعطاء بعض الغُزاة أكثر من بعض.

(٣) زاد هنا في ط: من بيتك. .

(٤) هو أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني توفي سنة ٣٨١. غاية النهاية ١: ٤٩.

(٥) الآية ٧٠ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: ادْعُ لَنا رَبَّكَ، يُبيِّنْ لَنا ما هِيَ؟ إنَّ البَقَرَ تَشابَهَ علَينا، وإنّا إن شاءَ اللهُ لَمُهتَدُونَ﴾.

(٦) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٧٥ صدره:

طَلَبٌ لِعُرفِكَ، يا بنَ يَحيَى، بَعدَما

قلت: لعل الشاعر أبدل ألف «ما» تاء كما قيل: : «وبعدِمَت»، وعندما وصل اللفظ بين الشطرين ظُنّت هذه التاء مزيدة. وزعم المحشّي ظنَّهم أن وزن تقطّعت: فعللت.

(٧) فوقها في الأصل: هذه.

(٨) الآية ٢٤٦ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: وما لَنا ألّا نُقاتِلَ في سَبِيلِ اللهِ، وقَد أُخرِجْنا مِن دِيارِنا وأبنائِنا﴾؟ وزاد آخرَها في ط: في سَبِيلِ اللهِ.

(٩) سقطت من ش وط.

النحويّين في أُمور كثيرة ـ: إنّ «الّذي وأن» المصدرية يتقارضان، فتقع[١] «الّذي» مصدريةً كقوله:[٢]

٩٤٧ ـ أتَقرَحُ أكبادُ المُحِبِّينَ كالّذي ... أرَى كَبِدِي، مِن حُبِّ مَيّةَ، تَقرَحُ؟

وتقع «أنْ» بمعنى «الّذي» كقولهم: «زيدٌ أعقلُ من أن يَكذبَ» أي: من الّذي يكذب. انتهى. فأمّا وقوع «الذي» مصدريةً فقال به يُونس والفرّاء والفارسيّ وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه[٣]: ﴿ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ﴾، ﴿وخُضتُم كالَّذِي خاضُوا﴾، وأمّا عكسُه فلم أعرف قائلًا به،[٤] والذي جَرّأه عليه إشكالُ هذا الكلام. فإنّ ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلّ من يتنبَّه لإشكالها، وظهر لي فيها[٥] توجيهان:

أحدُهما: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيُؤوَّل «أنْ» والفعل بالمصدر، ويُؤوَّل المصدر بالوصف، فيَؤول إلى المعنى الذي أراده، ولكن بوجهٍ تقبله العلماء.[٦] ألا ترى أنّه قيل في قوله تعالى:[٧] ﴿وما
/ ٢٣٠ كانَ هذا القُرآنُ أن يُفترَى﴾: إنّ التقدير: ما كان افتراءً، ومعنى هذا: ما كان مُفترًى؟ وقال أبو الحسن في قوله تعالى:[٨] ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا﴾: إنّ المعنى: ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول، أي: يعودون للمَقول فيهنّ لفظُ الظِّهار. وذلك هو الموافق لقول جُمهور العلماء: إنّ العَود الموجِب للكفّارة العَودُ إلى المرأة[٩] لا العودُ إلى القول نفسه، كما يقول أهل الظاهر. وبعدُ فهذا الوجه[١٠] عندي ضعيف لأنّ التفضيل على الناقص لا فضل فيه كقوله:[١١]

إذا أنتَ فَضَّلتَ امرأً ذا بَراعةٍ ... علَى ناقِصٍ كانَ المَدِيحُ مِنَ النَّقصِ

---

(١) ط: فيقع.

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٤٧. وفي الأصل: في حُبِّ.

(٣) الآيات: ٢٢ و٢٣ من سورة الشورى: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ في رَوضاتِ الجَنّاتِ لَهُم ما يَشاؤُونَ عِندَ رَبِّهِم. ذلِكَ هُوَ الفَضلُ الكَبِيرُ، ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ﴾ و٦٩ من سورة التوبة: ﴿فاستَمتَعتُم بِخَلاقِكُم كَما استَمتَعَ الَّذِينَ مِن قَبلِكُم بِخَلاقِهِم، وخُضتُم كالَّذِي خاضُوا﴾.

(٤) ط: فلم أعرف له قائلًا.

(٥) سقطت من ق وب وط.

(٦) في الأصل: بتوجيه يقبله العلماء.

(٧) الآية ٣٧ من سورة يونس.

(٨) الآية ٣ من سورة المجادلة: ﴿والَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِن نِسائِهِم، ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا، فَتَحرِيرُ رَقَبةٍ مِن قَبلِ أن يَتَماسّا﴾ ومعاني القرآن للأخفش ٤: ٢٧.

(٩) ق وب: للمرأة.

(١٠) يعني توجيه ابن الزكي للمثال الذي فيه الكذب.

(١١) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٧٨ وهو لتأييد ضعف قول ابن الزكي، وليس شاهدًا نحويًّا في مغني اللبيب.

التوجيه الثاني: أنّ «أعقلُ» ضُمِّنَ معنى «أبعدُ»، فمعنى المثال: زيدٌ أبعدُ الناس مِن الكذب، لفضله، من غيره. فـ«مِن» المذكورةُ ليست الجارّة للمفضول، بل متعلّقة بـ«أفعل» لِما ضُمِّنه[١] من معنى البُعد، لا لِما فيه[٢] من المعنى الوضعي، والمفضَّل عليه متروك أبدًا مع «أفعَل» هذا لقصد التعميم. ولولا خشية الإسهاب لأوردتُ لك أمثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجَب العُجاب.

الجهة الرابعة: أن يُخرِّجَ على الأُمور البعيدة والأوجُه الضعيفة، ويتركَ الوجه القريب والقويَّ. فإن كان لم يظهر له إلّا ذاك[٣] فله عُذر، وإن ذَكَر الجميع فإن قصد بيان المحتمَل أو تدريب الطالب فحسنٌ، إلّا في ألفاظ التنزيل فلا يجوز أن يُخرِّج إلّا على ما يغلِب على الظنّ إرادتُه، فإن لم يغلِب شيء فليَذكرِ الأوجُهَ المحتمَلة من غير تعسُّف، وإن أراد مجرَّد الإغرابِ[٤] على الناس وتكثيرِ الأوجُه فصعبٌ شديد. وسأضرب لك أمثلة ممّا خرَّجوه على الأمور المستبعَدة لتجتنِبها[٥] وأمثالَها:

أحدُها: قول جماعة في[٦]﴿وقِيلِهِ﴾: إنّه عطفٌ على لفظ ﴿السّاعةِ﴾ فيمَن خفض، وعلى محلِّها فيمَن نصب مع ما بينهما من التباعد، وأبعدُ منه قول أبي عمرٍو في قوله تعالى:[٧] ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ﴾: إنّ خبرَه ﴿أُولئِكَ يُنادَونَ مِن مَكانٍ بَعِيدٍ﴾، وأبعدُ من هذا قولُ الكوفيِّين والزجّاج في قوله تعالى:[٨] ﴿ص. والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ﴾: إنّ جوابه ﴿إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ﴾، وقولُ بعضهم في:[٩]﴿ثُمَّ آتينا مُوسَى الكِتابَ﴾: إنّه عطفٌ على ﴿ووَهَبْنا لَهُ إسحاقَ﴾، وقولُ الزمخشريّ في:[١٠]﴿وكُلُّ أمرٍ مُستقِرٌّ﴾ فيمَن جرَّ مُستقِرًّا:[١١] إنّ كُلًّا عطفٌ

---

(١) انظر تصريف الأسماء والأفعال ص ١٦٨. ط: تضمنه.

(٢) ط: لا ما فيه.

(٣) ط: ذلك.

(٤) ش: مجرد الإعراب.

(٥) خ: لتتجنّبها.

(٦) الآيات ٨٥ـ ٨٨ من سورة الزخرف: ﴿وعِندَهُ عِلمُ السّاعةِ وإلَيهِ تُرجَعُونَ... وقِيلِهِ: يا رَبِّ، إنَّ هؤُلاءِ قَومٌ لا يُؤمِنُونَ﴾. وما ذكره هنا هو أقرب الوجوه.

(٧) الآيات ٤١ ـ ٤٤ من سورة فصلت: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ لَمّا جاءَهُم... أُولئِكَ يُنادَونَ مِن مَكانٍ بَعِيدٍ﴾.

(٨) الآيات ١ ـ ٦٤ من سورة ص: ﴿ص والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ. بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ... هذا فَوجٌ مُقتَحِمٌ مَعَكُم لا مَرحَبًا بِهِم. إنَّهُم صالُو النّارِ. قالُوا: بَل أنتُم لا مَرحَبًا بِكُم. أنتُم قَدَّمتُمُوهُ لَنا. فبِئسَ القَرارُ!... إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أهلِ النّارِ﴾ ومعاني القرآن للزجاج ٤: ٣١٩.

(٩) الآيات ٨٤ـ ١٥٤ من سورة الأنعام: ﴿ووَهَبْنا لَهُ إسحاقَ ويَعقُوبَ كُلًّا هَدَينا... ثُمَّ آتينا مُوسَى الكِتابَ تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنَ وتَفصِيلًا لِكُلِّ شَيءٍ وهُدًى ورَحْمةً، لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ﴾.

(١٠) الآيات ١ ـ ٣ من سورة القمر: ﴿اقتَرَبَتِ السّاعةُ وانشَقَّ القَمَرُ ـ وإن يَرَوا آيةً يُعرِضُوا ويَقُولُوا: سِحرٌ مُستَمِرٌّ. وكَذَّبُوا واتَّبَعُوا أهْواءَهُم ـ وكُلُّ أمرٍ مُستَقِرٌّ﴾ والكشاف ٣: ١٨٢.

(١١) ط: مستقرّ.

على «السّاعةُ» في ﴿اقتربَتِ السّاعةُ﴾،[١] وأبعدُ منه قولُه [في][٢]﴿وفِي مُوسَى إذ أرسَلْناهُ﴾: إنّه عطفٌ على ﴿وفِي الأرضِ آياتٌ﴾، وأبعدُ من هذا قولُه في:[٣]﴿فاستَفتِهِم: ألِرَبِّكَ البَناتُ﴾؟: إنّه عطفٌ على ﴿فاستَفتِهِم: أهُم أشَدُّ خَلقًا﴾؟ قال: هو معطوف على مثله في أوّل السورة، وإن تباعدتْ بينهما[٤] المسافة. انتهى.

والصواب خلافُ ذلك كلِّه، فأمّا «وَقِيلِهِ» فيمَن خفضَ فقِيل: الواو للقسَم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشريّ،[٥] وأمّا مَن نصبَ فقِيل: عطفٌ على ﴿سِرَّهُم﴾،[٦] أو على مفعولٍ محذوف معمول لـ﴿يَكتُبُونَ﴾ أو لـ ﴿يَعلَمُونَ﴾[٧] أي: يكتبون ذلك أو يعلمون الحقَّ، أو إنّه[٨] مصدر لـ«قالَ» محذوفًا، أو نصبٌ على إسقاط حرف القسَم، واختاره الزمخشريّ.

وأمّا «إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ» فقيل: «الَّذِينَ» بدلٌ من «الَّذِينَ» في ﴿إنَّ الَّذِينَ يُلحِدُونَ﴾، والخبرُ ﴿لا يَخفَونَ﴾، واختاره الزمخشريّ.[٩] وقيل: مبتدأٌ[١٠] خبره مذكور ولكن حُذِف رابطُه. ثمّ اختُلِف في تعيينه، فقيل: هو ﴿ما يُقالُ لَكَ﴾ أي: في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمّا جاءَهُم﴾ أي: كفروا به، وقيل: ﴿لا يأتِيهِ الباطِلُ﴾ أي: لا يأتيه منهم. وهو بعيد لأنّ الظاهر أنّ «لا يأتيه» من جملة خبرِ ﴿إنَّهُ﴾.[١١]

وأمّا «ص، وَالقُرآنِ» الآيَةَ، فقيل: الجواب محذوفٌ أي: إنّه لمُعجِزٌ، بدليل الثناء عليه بقوله[١٢]:

---

(١) ليس «في اقتربت الساعة» في ش، لا «اقتربت الساعة» وحده كما قال المحشّي، وقولُه «سقط» للتعبير عما فيه لفظ من القرآن الكريم أو الحديث الشريف أو الأسماء الحُسنى والمقدّسات ـ وهو كثير في عباراته وأمثاله ـ زلل فاحشٌ منكرٌ.

(٢) الآيات ٢٠ ـ ٣٨ من سورة الذاريات: ﴿وفي الأرضِ آياتٌ لِلمُوقِنِينَ، وفي أنفُسِكُم. . . وفي مُوسَى إذ أرسَلْناهُ إلَى فِرعَونَ بِسُلطانٍ مُبِينٍ﴾ والكشاف ٣: ١٧٠. وما بين معقوفين تتمة من ق وط.

(٣) الآيات ١١ ـ ١٤٩ من سورة الصافات: ﴿فاستَفتِهِم: أهُم أشَدُّ خَلقًا أم مَن خَلَقْنا؟ إنّا خَلَقْناهُم مِن طِينٍ لازِبٍ. . . فاستَفتِهِم: ألِرَبِّكَ البَناتُ ولَهُمُ البَنُونُ﴾؟ والكشاف ٢: ٦١٢.

(٤) ط: بينها.

(٥) الكشاف ٣: ١٠٥. خ وب ون: وأجازه الزمخشري.

(٦) الآية ٨٠ من سورة الزخرف: ﴿أم يَحسَبُونَ أنّا لا نَسمَعُ سِرَّهُم ونَجواهُم؟ بَلَى، ورُسُلُنا لَدَيهِم يَكتُبُونَ﴾.

(٧) الآية ٨٦ من سورة الزخرف: ﴿ولا يَملِكُ الَّذِينَ يَدعُونَ مِن دُونِهِ الشَّفاعةَ إلّا مَن شَهِدَ بِالحَقِّ، وهُم يَعلَمُونَ﴾.

(٨) ط: أو أنه.

(٩) الكشاف ٣: ٧٢.

(١٠) كذا، يريد ما في الآيات ٤٠ ـ ٤٤ من سورة فصلت وقد مضت منذ قليل، وهو: ﴿إنَّ الَّذِينَ يُلحِدُونَ في آياتِنا لا يَخفَونَ علَينا... إنَّهُ بِما تَعمَلُونَ بَصِيرٌ. إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ لَمّا جاءَهُم ـ وإنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ لا يأتِيهِ الباطِلُ مِن بَينِ يَدَيهِ ولا مِن خَلفِهِ، تَنزِيلٌ مِن حَكِيمٍ حَمِيدٍ ـ ما يُقالُ لَكَ إلّا ما قَد قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبلِكَ. إنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغفِرةٍ وذُو عِقابٍ ألِيمٍ﴾، يعني أن «الّذين» الثاني هو اسم «إنّ»، عُبّر عنه بالمبتدأ لأن أصله الابتداء قبل دخول «إنّ» عليه، فالخبر المذكور بعدُ هو خبر «إنّ» أيضًا، ولم ينبّه المحشّون على ذلك.

(١١) يعني: ﴿وإنَّهُ لَكِتابٌ عَزِيزٌ﴾ لا ﴿إنَّهُ بما تَعمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ كما زعم صاحب المعجم.

(١٢) يريد ما بين الآيات ١ ـ ٦٤ من سورة ص وقد مضت منذ قليل، وهو: ﴿كَم أهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ فنادَوا، ولاتَ حِينَ مَناصٍ! =

﴿ذِي الذِّكرِ﴾ أو: إنّك لمن المُرسَلِين، / ٢٣١ بدليل: ﴿وعَجِبُوا أن جاءَهم مُنذِرٌ مِنهُم﴾، أو: ما الأمرُ كما زعموا، بدليل: ﴿وقالَ الكافِرُونَ: هذا ساحِرٌ كَذّابٌ﴾، وقيل: مذكورٌ، فقال الأخفش:[١] ﴿إنْ كُلٌّ إلّا كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾، وقال الفرّاء وثعلب: «ص» لأنّ معناه:[٢] صَدَقَ اللهُ.[٣] ويَردُّه أنّ الجواب لا يتقدّم، فإن أريد أنّه دليل الجواب فقريبٌ، وقيل: ﴿كَم أهلَكنا﴾! الآيَةَ، وحُذِفتِ اللّام[٤] للطُّول.

وأمّا «ثُمَّ آتَينا» فعطفٌ على ﴿ذلِكُم وَصّاكُم بِهِ﴾،[٥] وثمّ: لترتيب الإخبار لا لترتيب الزمان أي: ثمّ أُخبِرُكُم بأنّا آتَينا مُوسَى الكِتابَ. وأمّا «وكُلُّ أمرٍ مُستَقِرٌّ» فمبتدأ حُذِفَ خبره أي: وكلُّ أمرٍ مستقرٌّ عند الله واقعٌ، أو ذُكِرَ وهو ﴿حِكْمَةٌ بالِغةٌ﴾[٦] وما بينهما اعتراض، وقولُ بعضهم: «الخبرُ مُستقِرّ، وخُفِض على الجوار» حملٌ على ما لم يثبُت في الخبر.[٧] وأمّا «وفِي مُوسَى»[٨] فعطفٌ على «فيها» مِن: ﴿وتَرَكْنا فِيها آيَةً[٩]﴾.

الثاني: قول بعضهم في: ﴿فلا جُناحَ علَيهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِما﴾:[١٠] إنّ الوقف على «فلا جُناح»، وإنّ ما بعده إغراءٌ ليُفيد صريحًا مطلوبيّةَ التطوُّفِ بالصَّفا والمَرْوة. ويردُّه أنّ إغراء الغائب ضعيفٌ، كقول بعضهم وقد بلغه أنّ إنسانًا تَهدَّده:[١١] «عليهِ رَجُلًا لَيسَني» أي: لِيلزمْ رجُلًا غيري. والذي فسَّرتْ

= وعَجِبُوا أن جاءَهُم مُنذِرٌ مِنهُم، وقالَ الكافِرُونَ: هذا ساحِرٌ كَذّابٌ. . . إنْ كُلٌّ إلّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فحَقَّ عِقابِ﴾. ط: لقوله.

(١) معاني القرآن ص ٤٥٢.

(٢) ط: معناها.

(٣) ليس لفظ الجلالة في ط. وانظر البحر المحيط ٧: ٣٨ والدر المصون ٥: ٥٢٠.

(٤) يعني اللام التي هي واقعة في جواب القسم، والتقدير: لَكَمْ!

(٥) يريد ما بين الآيات ٨٤ ـ ١٥٤ من سورة الأنعام وقد مضت منذ قليل، ومنها هنا: ﴿ذلِكُم وَصّاكُم بِهِ، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ، ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ، تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنَ وتَفصِيلًا لِكُلِّ شَيءٍ وهُدًى ورَحْمةً، لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ﴾.

(٦) يريد ما في الآيات ٣ ـ ٥ من سورة القمر وقد مضت منذ قليل، وهو: ﴿وكُلُّ أمرٍ مُستَقِرٌّ، ولَقَد جاءَهُم مِنَ الأنباءِ ما فِيهِ مُزدَجَرٌ، حِكْمةٌ بالِغةٌ فما تُغنِي النُّذُرُ﴾.

(٧) يعني أن الجرّ على الجوار لا يُعرف في خبر المبتدأ، وهذا الردّ هو لأبي حيان. البحر ٨: ١٧٤.

(٨) يريد ما في الآيات ٢٠ ـ ٣٨ من سورة الذاريات وقد مضت منذ قليل، ومنها هنا: ﴿وتَرَكْنا فِيها آيةً لِلَّذِينَ يَخافُونَ العَذابَ الأليمَ، وفي مُوسَى إذ أرسَلْناهُ إلَى فِرعَونَ بِسُلطانٍ مُبِينٍ﴾.

(٩) زاد هنا في ط: ﴿لِلَّذِينَ يَخافُون العَذابَ الأليمَ﴾.

(١٠) الآية ١٥٨ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الصَّفا والمَرْوةَ مِن شَعائرِ اللهِ. فمَن حَجَّ البَيتَ أوِ اعتَمَرَ فلا جُناحَ علَيهِ أن يَطَّوَّفَ بِهِما. ومَن تَطَوَّعَ خَيرًا فإنَّ اللهَ شاكِرٌ عَلِيمٌ﴾.

(١١) خ: يهدّده.

به عائشةُ رضي الله عنها[١] خلافُ ذلك،[٢] وقصَّتُها مع عُروةَ بنِ الزُّبَير - رضي الله عنه -[٣] في ذلك مسطورةٌ في «صحيح البخاري»،[٤] ثمّ الإيجاب لا يتوقَّف على كون «علَيهِ» إغراءً، بل كلمة «علَى» تقتضي ذلك مُطلقًا. وأمّا قولُ بعضهم في:[٥]﴿قُلْ: تَعالَوا، أتلُ ما حَرَّمَ رَبُّكُم علَيكُم ألّا تُشرِكُوا بِهِ شَيئًا﴾: إنّ الوقف قبل «علَيكُم»، وإنّ «علَيكُم» إغراءٌ فحسنٌ، وبه يُتخلَّص من إشكالٍ ظاهر في الآية مُحوِجٍ للتأويل.[٦]

الثالث: قول بعضهم في:[٧]﴿إنَّما يُرِيدُ اللهُ لِيُذهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ. أهلَ البَيتِ﴾: إنّ «أهل» منصوب على الاختصاص. وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب، مثل: «بِكَ - اللهَ - نرجو الفضلَ». وإنّما الأكثر أن يقع بعد ضمير التكلُّم كالحديث[٨]: «نَحنُ - مَعاشِرَ الأنبياءِ - لا نُورَثُ». والصواب أنّه[٩] منادًى.

الرابع: قول الزمخشريّ في:[١٠]﴿فلا تَجعَلُوا للهِ أندادًا﴾: إنّه يجوز كونُ «تَجعَلُوا» منصوبًا في جواب الترجِّي - أعني: ﴿لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾ على حدِّ النصب في قراءة حفص[١١]﴿فأطَّلِعَ﴾ - وهذا لا يُجيزُه بصريٌّ، ويتأوَّلون قراءةَ حفصٍ إمّا على أنّه[١٢] جوابٌ للأمر، وهو ﴿ابنِ لِي صَرحًا﴾، أو على العطف على ﴿الأسبابَ﴾ على حدِّ قوله:[١٣]

---

(١) زاد هنا في خ: وعن أبيها.

(٢) ط: خلافَ ذلك.

(٣) ط: رضي الله تعالى عنهم.

(٤) الحديث ١٦٩٨ وفيه أن الأنصار كانوا يتحرّجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة فأنزل الله - تعالى - الآية بوجوب ذلك الطواف في الحجّ والعُمرة.

(٥) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٦) يعني أن في حمل المعنى على الإغراء تخلُّصًا من الإشكال المُحْوِج إلى التأويل بأن «لا» زائدة وليست نافية. انظر حاشية الدسوقي ٢: ١٨٥.

(٧) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. ويُذهب عنكم أي: يُجَنِّبكم.

(٨) الحديث مضى قبل في بحث الجملة الاعتراضية.

(٩) أي: أنّ «أهلَ».

(١٠) الآيتان ٢١ و٢٢ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها النّاسُ، اعبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم والَّذِينَ مِن قَبلِكُم، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأرضَ فِراشًا والسَّماءَ بِناءً، وأنزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً، فأخرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَراتِ رِزقًا لَكُم. فلا تَجعَلُوا لِلهِ أندادًا وأنتُم تَعلَمُونَ﴾ والكشاف ١: ١٨٢.

(١١) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة غافر: ﴿وقالَ فِرعَونُ: يا هامانُ، ابنِ لِي صَرحًا، لَعَلِّي أبلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّماواتِ، فأطَّلِعَ إلَى إلـٰهِ مُوسَى. وإنِّي لَأظُنُّهُ كاذِبًا﴾.

(١٢) أي: أن نصب الفعل المضارع: أطَّلِعَ.

(١٣) مضى تحت الرقم ٤٧٣.

٩٤٨ ـ ولُبسُ عَباءةٍ، وتَقَرَّ عَيني

أو على معنى ما يقع موقعَ ﴿أبلُغُ﴾، وهو «أنْ أبلُغَ»[1] على حدِّ قوله:[2]

٩٤٩ ـ ولا سابِقٍ شَيئًا

ثمّ إن ثبَتَ قولُ الفرّاء:[3] «إنّ جواب الترجّي منصوبٌ كجواب التمنّي» فهو قليل. فكيف تُخرَّج عليه القراءةُ المجمَعُ عليها؟[4] وهذا كتخريجه[5] قولَه تعالى[6]: ﴿قُل: لا يَعلَمُ مَن في السّماواتِ والأرضِ، الغَيبَ إلّا اللهُ﴾ على أنّ الاستثناء منقطع، وأنّه جاء على البدل الواقع في اللغة التميميّة، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكِرمانيّ في:[7]﴿ومَن يَرغَبُ عَن مِلّةِ إبراهِيمَ إلّا مَن سَفِهَ نَفسَهُ﴾ ؟: إنّ «مَن» نصبٌ على الاستثناء و«نفسَه» توكيدٌ،[8] فحَمَلَ قراءة السبعة على النصب في مثل: «ما قام أحدٌ إلّا زيدٌ»،[9] كما حمل الزمخشريّ قراءتهم على البدل في [مثل][10]: «ما فيها أحدٌ إلّا حِمارًا».[11] وإنّما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين. ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في[12]: ﴿ولَم يَكُن لَهُم شُهَداءُ إلّا أنفُسُهُم﴾، وأنّ أكثرهم قرأ به في[13]: ﴿ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾، وأنّه لم يقرأ أحدٌ بالبدل في[14]: ﴿وما لِأحَدٍ عِندَهُ مِن نِعمةٍ تُجزَى، إلّا ابتِغاءَ وَجهِ رَبِّهِ الأعلَى﴾، لأنّه منقطع؟ وقد قيل: إنّ بعضهم قرأ به في[15]: ﴿ما

(١) ط: أنّ أبلغ.

(٢) مضى أيضًا تحت الرقم ١٤٣.

(٣) معاني القرآن ٣: ٩.

(٤) ط: نخرّج عليه القراءةَ المجمَعَ عليها.

(٥) أي: النصب في جواب الترجّي كتخريج الزمخشري نفسه.

(٦) الآية ٦٥ من سورة النمل. والكشاف ٢: ٤٥٨.

(٧) الآية ١٣٠ من سورة البقرة. والكرماني هو محمود بن حمزة نحوي مفسّر توفي بعد القرن الخامس. بغية الوعاة ٢: ٢٧٧.

(٨) أي: توكيد لـ«مَن».

(٩) كذا في الكشاف. وزيد: بدل من: أحد. ط: زيدًا.

(١٠) تتمة من خ وب وط، وسقط «في» من ط.

(١١) في الأصل وط: حمار.

(١٢) الآية ٦ من سورة النور: ﴿والّذِينَ يَرمُونَ أزواجَهُم، ولَم يَكُن لَهُم شُهَداءُ إلّا أنفُسُهُم، فشَهادةُ أحَدِهِم أربَعُ شَهاداتٍ بِاللهِ إنّهُ لَمِنَ الصّادِقِينَ﴾.

(١٣) الآية ٦٦ من سورة النساء: ﴿ولَو أنّا كَتَبْنا علَيهِم أنِ اقتُلُوا أنفُسَكُم، أوِ اخرُجُوا مِن دِيارِكُم، ما فَعَلُوهُ إلّا قَلِيلٌ مِنهُم﴾.

(١٤) الآيتان ١٩ و٢٠ من سورة الليل. ويعني بالبدل قراءة «إلّا ابتِغاءُ» على البدل من محل «نعمة». وكذا جاءت قراءة يحيى بن وثّاب خلافًا لِلجماعة ولِما زعم ابن هشام.

(١٥) الآية ١٥٧ من سورة النساء. ط: اتّباعُ الظَّنِّ.

لَهُم بِهِ مِن عِلمٍ إلّا اتِّباعُ الظَّنِّ﴾، وإجماعُ الجماعة على خلافه. ونظيرُ / ٢٣٢ حملِ الكِرماني النفسَ[١] على التوكيد في موضع لم يَحسُن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى:[٢] ﴿والـمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأنفُسِهِنَّ﴾: إنّ الباء زائدة و«أنفسهنّ» توكيدٌ للنون. وإنّما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتَّصِل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصِل نحو: قمتُم أنتم أنفسُكم.

الخامس: قول بعضهم في:[٣]﴿لِتَستَوُوا علَى ظُهُورِهِ﴾: إنّ اللامَ للأمر والفعلَ[٤] مجزوم. والصواب أنّها لام العلّة، والفعلَ منصوب لضعف أمر المخاطَب باللام كقوله:[٥]

٩٥٠ ـ لِتَقُمْ أنتَ، يا ابنَ خَيرِ قُرَيشٍ، فَلِتَقضِي حَوائجَ المُسلِمِينا

السادس: قولُ الخطيب[٦] التبريزيّ في قراءة يحيى بن يَعمرَ:[٧]﴿تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنُ﴾ بالرفع: إنّ أصله «أحسَنُوا»، فحَذف[٨] الواو اجتزاءً عنها بالضمّة كما قال:[٩]

٩٥١ ـ إذا ما شاءُ ضَرُّوا مَن أرادُوا، ولا يأْلُو لَهُم أحَدٌ ضِرارا

واجتماعُ حذفِ الواو وإطلاقِ[١٠] «الَّذِي» على الجماعة كقوله:[١١]

٩٥٢ ـ وإنَّ الَّذِي حانَت بِفَلجٍ دِماؤهُم

ليس بالسهل، والأَولى قولُ الجماعة: إنّه بتقدير مبتدأٍ أي: هو أحسنُ. وقد جاءت منه مواضعُ حتّى إنّ أهل الكوفة يقيسونه، والاتّفاقُ على أنه قياس مع «أيّ» كقوله:[١٢]

---

(١) يعني ما في الآية ١٣٠ من سورة البقرة وقد مضت منذ قليل.

(٢) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة لا النساء كما جاء في ط: ﴿والمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأنفُسِهِنّ ثَلاثةَ قُرُوءٍ﴾.

(٣) الآيتان ١٢ و١٣ من سورة الزخرف: ﴿وجَعَلَ لَكُم مِنَ الفُلكِ والأنعامِ ما تَركَبُونَ، لِتَستَوُوا علَى ظُهُورِهِ، ثُمَّ تَذكُرُوا نِعمَةَ رَبِّكُم إذا استَوَيتُم علَيهِ﴾.

(٤) ط: «والفعلُ» في الموضعين.

(٥) مضى تحت الرقم ٤١٤. ق: «فلِتقضِ». ب: فلِتقضِنْ.

(٦) سقطت من ط والنسخ ومتن الأصل ثم أُقحمت في المتن.

(٧) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام: ﴿ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَمامًا علَى الَّذِي أحسَنَ وتَفصِيلًا لِكُلِّ شَيءٍ وهُدًى ورَحمةً، لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ﴾. ويحيى بن يعمر نحوي بصري توفّي سنة ٩٠. طبقات القراء ٢: ٣٨١.

(٨) ط: فحُذفت.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٧٨. ويألو: يستطيع. ط: ولا يألوهُمُ.

(١٠) ط: وإطلاقُ.

(١١) مضى تحت الرقم ٣٤٦.

(١٢) مضى تحت الرقم ١٢٤.

٩٥٣ ـ فسَلِّمْ علَى أيُّهُم أفضَلُ

وأمّا قولُ بعضهم في قراءة ابن مُحَيصِن:[١] ﴿لِمَن أرادَ أن يُتِمُّ الرَّضاعةَ﴾: إنّ الأصل: «أن يُتِمُّوا» بالجمع، فحسنٌ لأنّ الجمع على معنى «مَن» مثل[٢]: ﴿ومِنهُم مَن يَستَمِعُونَ﴾، ولكن أظهرُ منه قولُ الجماعة: إنّه[٣] جاء على إهمال «أن» الناصبةِ حملًا على أُختها «ما» المصدريةِ.

السابع: قول بعضهم في قوله تعالى:[٤] ﴿وإن تَصبِرُوا وتَتَّقُوا لا يَضُرُّكُم كَيدُهُم شَيئًا﴾ فيمَن قرأ بتشديد الراء وضمِّها: إنّه على حدِّ قوله:[٥]

٩٥٤ ـ إنَّكَ إن يُصرَعِ أخُوكَ تُصرَعُ

فخرَّج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلّا في الشعر، والصواب أنّه مجزوم وأنّ الضمّة إتباع كالضمّة في قولِك: لم يَشُدُّ ولم يَرُدُّ، وقولِه تعالى[٦]: ﴿علَيكُم أنفُسَكُم، لا يَضُرُّكُم مَن ضَلَّ إذا اهتَدَيتُم﴾ إذا قُدِّر «لا يضرُّكم» جوابًا لاسم الفعل. فإنْ قُدِّر استئنافًا فالضمّة إعراب. بل قد امتنع الزمخشريّ من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مُضيِّ فعل الشرط، فقال في قوله تعالى:[٧] ﴿وما عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ﴾: لا يجوز أن تكون «ما» شرطية لرفع «تودُّ». هذا مع تصريحه في «المفصَّل»[٨] بجواز الوجهين في نحو: «إن قام زيد أقومُ»، ولكنّه لـمّا رأى الرفع مرجوحًا لم يستسهل تخريج القراءة المتَّفق عليها عليه.

يُوضِح[٩] لك هذا أنّه جوَّز ذلك في قراءة شاذّة مع كون فعل الشرط مضارعًا ـ وذلك على تأويله بالماضي ـ فقال: قُرِئ[١٠]: ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكُكُمُ المَوتُ﴾ برفع «يدركُ»، فقيل: هو على حذف الفاء.

---

(١) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة: ﴿والوالِداتُ يُرضِعْنَ أولادَهُنَّ حَولَينِ كامِلَينِ لِمَن أرادَ أنْ يُتِمَّ الرَّضاعةَ﴾.

(٢) الآية ٤٢ من سورة يونس: ﴿ومِنهُم مَن يَستَمِعُونَ إلَيكَ. أفأنتَ تُسمِعُ الصُّمَّ، ولَو كانُوا لا يَعقِلُونَ﴾؟

(٣) زاد هنا في ط: قد.

(٤) الآية ١٢ من سورة آل عمران.

(٥) بيت من مشطور الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ١٨٠. وقول المصنف: «على حد» يعني على قياس، فالفعل عند بعض المذكورين هو غير مجزوم أصله «يَضْرُرُ» بضمتين، نقلت حركة الراء الأولى إلى الضاد وأدغمت الراء في الثانية.

(٦) الآية ١٠٥ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، علَيكُم أنفُسَكُم. لا يَضُرُّكُم مَن ضَلَّ، إذا اهتَدَيتُم﴾. ط: وقولُه تعالى.

(٧) الآية ١٣٠ من سورة آل عمران: ﴿يَومَ تَجِدُ كُلُّ نَفسٍ ما عَمِلَت مِن خَيرٍ مُحضَرًا، وما عَمِلَت مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَو أنَّ بَينَها وبَينَهُ أمَدًا بَعِيدًا﴾ والكشاف ١: ٣١٨.

(٨) ص ٢٥٠.

(٩) ط: يوضِّح.

(١٠) الآيتان ٧٧ و٧٨ من سورة النساء لا ٧٨ فقط كما ذكر صاحب المعجم: ﴿ولا تُظلَمُون فَتِيلًا. أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ، ولَو كُنتُم في بُرُوجٍ مُشَيَّدةٍ﴾، وما بعدُ هو منهما، والكشاف ١: ٤١٠.

ويجوز أن يقال: إنّه محمول على ما يقع موقعَه ـ وهو «أينَما كُنتُم» ـ كما حُمل:[١]

٩٥٥ ـ ولا ناعِبٍ

على ما يقع موقع «ليسوا مُصلِحِين»، وهو «ليسوا بمُصلحين». وقد يَرى كثير من الناس قولَ الزمخشريّ في هذه المواضع مُتناقضًا، والصوابُ ما بيَّنتُ لك. قال: ويجوز أن يتَّصل بقوله: ﴿ولا تُظلَمُونَ﴾. انتهَى، وقد مضى ردُّه.[٢]

الثامن: قول ابن حَبيبٍ: إنّ[٣] ﴿بِسمِ اللهِ﴾ خبرٌ و﴿الحَمدُ﴾ مبتدأٌ و﴿لِلهِ﴾ حالٌ. والصواب أنّ الحَمدُ للهِ: مبتدأٌ وخبرٌ، وبِسمِ اللهِ: على ما تقدَّم في إعرابها.

والتاسع:[٤] قول بعضهم: «إنّ أصل «بِسم» كسرُ السين أو ضمُّها على لغة من قال: سِمٌ أو سُمٌ، ثمّ سُكِّنَت / ٢٣٣ السينُ لئلّا يتوالى كَسَرات أو لئلّا يَخرجوا من كسرٍ إلى ضمٍّ». والأَولى قول الجماعة: إنّ السكون أصل، وهي لغة الأكثرين وهم الذين يبتدئون «اسمًا» بهمزة الوصل.

والعاشر: قول بعضهم في:[٥]﴿الرَّحِيمِ﴾ من البسملة: إنّه وصْلٌ[٦] بنيَّة الوقف، فالتقى ساكنان: الميمُ ولامُ ﴿الْحَمدُ﴾، فكُسِرَت الميم لالتقائهما. وممَّن جوَّز ذلك ابن عطيّة،[٧] ونظير هذا قول جماعة منهم المبرِّد: إنّ حركةَ راءِ «أكبَر»[٨] من قول المؤذِّن: «اللهُ أكبَر اللهُ أكبَر» فتحةٌ، وإنّه وصْلٌ[٩] بنيّة الوقف. ثمّ اختلفوا فقيل: هي حركة الساكنين، وإنّما لم يكسروا حفظًا لتفخيم اللام، كما في[١٠]: ﴿الٓمٓ اللهُ﴾. وقيل: هي حركة الهمزة نُقِلت. وكلُّ هذا خروج عن الظاهر لغير داعٍ، والصواب أنّ كسرة الميم[١١] إعرابية، وأنّ

---

(١) مضى تحت الرقم ٨٦٣.

(٢) انظر الورقة ٢٢٧.

(٣) يعني: في البسملة. والمراد هو الآيتان ١ و٢ من سورة الفاتحة تليان بعدُ. والقائل هو يونس بن حبيب.

(٤) سقطت الواو من ط هنا وفيما بعد.

(٥) الآيتان ١ و٢ من سورة الفاتحة: ﴿بِسمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ، الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِينَ﴾. وإنه أي: إن كسر الميم. والفقرة هذه مع الحادي عشر ليست في متن خ، وأُلحقت بالحاشية على أنها من الأَصل.

(٦) ط: «وُصِلَ» وعلق عليه المحشّي بقوله: «وصله مع ما بعده». كذا تعبير المحشّين المعاصرين، وزعمَ أن الساكنين هما الميم وهمزة أل، مع أن المصنف ذكر بعدُ ما يجهّله حقًّا.

(٧) المحرر الوجيز ١: ٩٣.

(٨) يعني في الجملة الأولى من عبارة المؤذن. والساكنان المذكوران هما الراءُ ولامُ التعريف في لفظ الجلالة، لا الراء وألفُ الوصل كما زعم المحشّي، مع أن المصنف ذكر بعدُ ما يجهّله أيضًا.

(٩) ط: وصَلَ.

(١٠) الآيتان ١ و٢ من سورة آل عمران: ﴿الٓمٓ اللهُ لا إلـٰهَ إلّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾. ط: ألم.

(١١) يعني ميم: الرحيم.

حركة الراء ضمّةٌ إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرْج فتُنقَلَ حركتُها [إلّا في نُدور].(١)

الحاديْ عشَرَ: قول جماعة(٢) في قوله تعالى:(٣)﴿تَبيَّنَتِ الجِنُّ أنْ لَو كانُوا يَعلَمُونَ الغَيبَ ما لَبِثُوا فِي العَذابِ الـمُهِينِ﴾: إنّ فيه حذْفَ مُضافَينِ، والمعنى: عَلِمَتْ ضعفاءُ الجنِّ أن لو كان رؤساؤهم. وهذا معنًى حسنٌ، إلّا أنّ فيه دعوى حذفِ مضافَين لم يظهرِ الدليل عليهما، والأَولى أنّ «تَبيَّن» بمعنى: وَضَحَ، و«أن» وصِلتَها(٤) بدلُ اشتمال من «الجنّ» أي: وَضَحَ للناس أنّ الجنَّ لو كانوا، إلى آخره.(٥)

الثانـيْ عشَرَ: قـول بعضهم فـي:(٦) ﴿عَينًا فِيهـا تُسَـمَّى﴾: إنّ الوقف(٧) هنـا أي: عينًا مُسـمّاةً معروفةً، وإنّ ﴿سَلسَبِيلًا﴾: جملـةٌ أمريّـة، أي: اسـأل طريقًـا(٨) موصلـةً إليهـا. ودُون هـذا في البُعـد قولُ آخَـرَ: إنّه عَلَـمٌ مركّـب كـ«تأبّـطَ شَـرًّا». والأظهـرُ أنّه اسـم مفرد مبالغـةٌ في السَّلسـال، كمـا أنّ السَّلسـال مبالغةٌ في السَّـلِس.(٩) ثـمّ يَحتمـل أنّـه نكـرة، ويَحتمـل أنّـه(١٠) عَلَـمٌ منقـول وصُـرِف لأنّه اسـم لِمـاء، وتقـدُّمُ ذِكر «العيـن» لا يوجـب تأنيثَـه، كمـا تقـول: «هـذه واسِـطٌ»(١١) بالصـرف، ويَبعـد أن يقـال: صُرِفَ للتناسـب كـ﴿قَوارِيـرًا﴾،(١٢) لاتّفاقهـم علـى صرفِه.(١٣)

الثالثَ عشَرَ: قول مكّيٍّ وغيرِه في قوله تعالى:(١٤) ﴿ولا تَمُدَّنَّ عَينَيكَ إلَى ما مَتَّعْنا بِهِ أزواجًا مِنهُم زَهْرَةَ

---

(١) تتمة من خ ون ونقلها المحشّي عن الحواشي.

(٢) ط: قول الجماعة.

(٣) الآية ١٤ من سورة سبأ: ﴿فلَمّا خَرَّ تَبيَّنَتِ الجِنُّ أنْ لَو كانُوا يَعلَمُونَ الغَيبَ ما لَبِثُوا في العَذابِ المُهِينِ﴾.

(٤) ب وط: وصلتُها.

(٥) ابن هشام هنا يلفق بين تفسيري أبي حيان وابن حاجب، وزعم المحشي أنه لأبي حيان وحده. انظر الأمالي ١: ٤٧٢ والبحر ٧: ٢٦٧. ط: إلخ.

(٦) الآية ١٨ من سورة الإنسان: ﴿عَينًا فِيها تُسَمَّى سَلسَبِيلًا﴾، وما بعدُ هو منها.

(٧) زاد هنا في ط: على «تُسَمَّى».

(٨) ط: سل سبيلًا.

(٩) ط: السَّلْس.

(١٠) في الأصل: وأنه.

(١١) واسط: اسم بلد.

(١٢) الآية ١٥ من سورة الإنسان: ﴿ويُطافُ علَيهِم بِآنِيةٍ مِن فِضّةٍ وأكوابٍ كانَتْ قَوارِيرَ﴾.

(١٣) يعني «سلسبيلًا». وإنما انفرد طلحة بمنع الصرف. انظر البحر المحيط ٨: ٣٩٨. وزعمَ صاحب المعجم أن المراد هو «قواريرا» وأطال في التحشية بما لا صلة له بقول ابن هشام.

(١٤) الآية ١٣١ من سورة طه: ﴿ولا تَمُدَّنَّ عَينَيكَ إلَى ما مَتَّعْنا بِهِ أزواجًا مِنهُم زَهْرةَ الحَياةِ الدُّنيا، لِنَفتِنَهُم فِيهِ. ورِزقُ رَبِّكَ خَيرٌ وأبقَى﴾ ومشكل إعراب القرآن ٢: ٧٨.

الحَياةِ الدُّنيا﴾: إنّ «زهرة» حالٌ مِن الهاء[1] أو مِن «ما»، وإنّ التنوين حُذِف للساكنين مثل قوله:[2]

٩٥٦ ـ ولا ذاكِـــــرَ اللهَ إلّا قَـــلِـــيـــلا

وإنّ جرَّ «الحَياة» على أنّه بدل من «ما». والصوابُ أنّ زهرة: مفعول بتقدير «جَعلْنا لهم» أو «آتيناهم» ودليلُ ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير «أذُمُّ» لأنّ المَقام يقتضيه، أو بتقدير «أعني» بيانًا لـ«ما» أو للضمير، أو بدلٌ من «أزواج» إمّا بتقدير «ذَوِي زهرة»، أو على أنّهم جُعلوا نفسَ الزهرة مجازًا للمبالغة.

وقال الفرّاء:[3] هو تمييز لـ«ما» أو للهاء. وهذا على مذهب الكوفيّين في تعريف التمييز. وقيل: بدلٌ من «ما» ـ ورُدَّ بأنّ ﴿لِنَفتِنَهُم﴾ من صلة «متَّعْنا» فيلزم الفصلُ بين أبعاض الصلة بأجنبيّ، وبأنّ الموصول لا يُتبَع قبل كمال صلتِه، وبأنّه لا يقال: «مررتُ بزيدٍ أخاكَ» على البدل لأنّ العامل في الـمُبدَل منه لا يتوجَّه إليه بنفسه[4] ـ وقيل: «من الهاء». وفيه ما ذُكِر وزيادةُ الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناءً على أنّ الـمُبدَل منه في نيّة الطرح، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مرّ أنّ الزمخشريّ منع في[5]: ﴿أنِ اعبُدُوا اللهَ﴾ أن يكون بدلًا من الهاء في ﴿أمَرتَنِي بِهِ﴾، ورددناه عليه. ولو لزِم إعطاءُ مَنْويِّ الطرحِ حُكمَ المطروح لزِم إعطاءُ مَنْويِّ التأخيرِ حُكمَ المؤخَّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زيدًا غلامُه»، ويَردُّ ذلك قولُه تعالى[6]: ﴿وإذِ ابتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ﴾ والإجماعُ على جوازه يُثبِتُهُ.[7]

وقد يكون الموضع لا يَتخرَّج إلّا على وجهٍ مَرجوح، فلا حَرَجَ على مخرِّجه كقراءة ابن عامر وعاصم[8]: ﴿وكَذلِكَ نُجِّي / ٢٣٤ المُؤمِنِينَ﴾، فقيل: الفعل ماضٍ مبنيٌّ للمفعول. وفيه ضعفٌ من جهات: إسكان آخِر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنّه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده. وقيل: مضارعٌ أصلُه «نُنْجِي» بسكون ثانيه. وفيه ضعفٌ لأنّ النون عند الجيم تُخفى

---

(١) زاد هنا في ط: «في به» لا «به» فقط كما زعم المحشّي.

(٢) عجز بيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤ وصدره:

فـألـفَـيـتُـهُ غَـيـرَ مُسـتَـعـتِـبٍ

(٣) ما جاء في معاني القرآن ٢: ١٩٦ هو قول له، وليس كلّ ما قال حتى يشكّك المحشّي فيما ذكر المصنّف وقد ورد عنه ذلك. انظر الدر المصون ٨: ١٢٣.

(٤) يعني أن العامل في «زيد» لا يتوجّه إلى «أخا» بنفسه بل بالباء.

(٥) الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿ما قُلتُ لَهُم إلّا ما أمَرتَنِي بِهِ، أنِ اعبُدُوا اللهَ رَبِّي ورَبَّكُم﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر الكشاف ١: ٤٩٢.

(٦) الآية ١٢٤ من سورة البقرة: ﴿وإذِ ابتَلَى إبراهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِماتٍ فأتَمَّهُنَّ﴾.

(٧) سقط «على جوازه» من خ. وصحّفت الجملة التي بعده في الأصل والنسخ وط عدا خ على أنها عنوان: «تنبيه» مع أن ورود الواو بعدها نادر عند ابن هشام، ولم يتنبّه لذلك المحشّون والناشرون لانشغالهم بالجهالة. والحمد لله رب العالمين.

(٨) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء: ﴿فاستَجَبْنا لَهُ ونَجَّيناهُ مِنَ الغَمِّ. وكَذلِكَ نُنجِي المُؤمِنِينَ﴾.

ولا تُدغَم. وقد زعم قوم أنّها أُدغِمت فيها قليلًا، وأنْ منه: أُترُجٌّ[١] وإجّاصةٌ وإجّانةٌ. وقيل: مضارعٌ، وأصله «نُنَجِّي» بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثمّ حُذِفت «النون» الثانية. ويُضعِفُه[٢] أنّه لا يجوز في مضارع «نَبّأتُ ونَقَّبتُ ونَزَّلتُ» ونحوهنّ إذا ابتدأتَ بالنون أن تحذف النون الثانية إلّا في شُذوذ،[٣] كقراءة بعضهم[٤]: ﴿ونُزِّلُ المَلائكةَ تنزيلًا﴾.

الجهة الخامسة: أن يَترُك بعضَ ما يَحتمله اللفظ من الأوجُه الظاهرة. فلْنُورِدْ[٥] مسائلَ من ذلك ليتمرَّن بها الطالبُ مرتَّبةً على الأبواب ليسهل كشفُها:

باب المبتدأ

مسألة: يجوز في الضمير المنفصِل من نحو[٦]: ﴿إِنَّكَ أنتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ ثلاثةُ أوجُه: الفصلُ وهو أرجحها، والابتداءُ وهو أضعفها ويختصُّ بلغة تميم، والتوكيدُ.

مسألة:[٧] يجوز في الاسم المفتتَح به من قولك:[٨] «هذا أكرمتُه» الابتداءُ والمفعوليةُ، ومثلُه: كم رجلٍ لقيتُه! ومَن أكرمتَه؟ لكنْ في هاتين يقدَّر الفعل مؤخَّرًا، ومثلُهما: رُبَّ رجلٍ صالحٍ لقيتُه.

مسألة: يجوز في المرفوع من نحو[٩]: ﴿أَفِي اللهِ شَكٌّ﴾؟ و«ما في الدارِ زيدٌ» الابتدائيةُ والفاعليةُ،[١٠] وهي أرجح لأنّ الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثلُه كَلِمتا[١١]: ﴿غُرَفٌ﴾ في سورة الزُّمَر، لأنّ الظرف

---

(١) الأترجّ والإجّاص: نوعان من الفاكهة. والإجّانة: حوض تُغسل فيه الثياب. وأنْ: مخففة من «أنّ» واسمها ضمير الشأن. وعند المحشّي: أنّ منه أُترُجّ.

(٢) ط: ويُضَعِّفُه.

(٣) في الأصل: في نُدور.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الفرقان: ﴿ويومَ تَشَقَّقُ السَّماءُ بِالغَمامِ، ونُزِّلَ المَلائكةُ تَنزيلًا﴾. وعند صاحب المعجم: «ونُزِّلَ» خلافًا للنسخ ولمراد المصنّف، مع تعليقه بأن أصله «نُنَزِّلُ» وأن الملائكة نصب به.

(٥) ما سيورده المصنّف هنا هو أشبه بمسائل التمرين لتدريب الطلّاب واختبارهم. ط: ولنورد.

(٦) الآية ١٢٧ من سورة البقرة، جعل آخرها صاحب المعجم «العَلِيمُ الحَكِيمُ» في المتن وزعم أنها الآية ١٢٧ وفي الحاشية على أنها الآية ٢٣ من تلك السورة.

(٧) سقطت هذه المسألة بما فيها من ق.

(٨) ط: من نحو قوله.

(٩) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(١٠) أي: هو فاعل للاستقرار في شِبه الجملة قبله، ويقال له أيضًا: الظرف.

(١١) الآية ٢٠ من سورة الزُّمر: ﴿لكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوا رَبَّهُم لَهُم غُرَفٌ مِن فَوقِها غُرَفٌ مَبنِيَّةٌ، تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ، وَعْدَ اللهِ لا يُخلِفُ اللهُ المِيعادَ﴾. وليس «كلمتا... ومثله» في ق وب وش ومتنِي الأصل وخ، وهو ملحق بحاشيتيهما.

الأوَّل معتمِد على المُخبَر عنه، والثانيَ على الموصوف، إذِ الغُرَفُ الأُولى موصوفة بما بعدها، وكذلك[١] «نار» في قول الخنساء:[٢]

٩٥٧ ـ كـأنَّـهُ عَـلَـمٌ، فـي رأسِـهِ نـارُ

ومثلُه الاسمُ التالي للوصف في نحو: «زيدٌ قائمٌ أبوه» و«أقائمٌ زيدٌ»؟ لِما ذكرنا، ولأنّ الأب إذا قُدِّر[٣] فاعلًا كان خبرُ «زيدٌ» مفردًا ـ وهو الأصل في الخبر ـ ومثلُه: «ظُلُماتٌ» من قوله تعالى[٤]: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ فِيهِ ظُلُماتٌ﴾ لأنّ الأصل في الصفة الإفرادُ. فإن قلتَ: «أقائمٌ أنتَ»؟ فكذلك عند البصريِّين، وأوجبَ الكوفيُّون في الضمير[٥] الابتدائيّةَ، ووافقهم ابن الحاجب،[٦] ووَهِمَ إذ نقل في «أماليه»[٧] الإجماعَ على ذلك، وحُجَّتهم أنّ المضمَر المرتفعَ بالفعل[٨] لا يجاوره منفصلًا عنه، لا يقال: «قام أنا».

والجواب:[٩] أنّه إنّما انفصل مع الوصف لئلّا يُجهل معناه، لأنّه يكون معه مستتِرًا بخلافه مع الفعل فإنّه يكون بارزًا كـ«قمتُ» و«قُمتَ»،[١٠] ولأنّ طلبَ الوصف لمعموله دُون طلبِ الفعل فلذلك احتَمل معه الفصلَ، وأنّ[١١] المرفوع بالوصف سدَّ في اللفظ مَسَدَّ[١٢] واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل. وممّا يُقطَع به على بُطلان مذهبهم قولُه تعالى[١٣]: ﴿أراغِبٌ أنتَ عَن آلِهَتِي﴾؟ وقول الشاعر:[١٤]

---

(١) ط: وكذا.

(٢) عجز بيت في ديوانها ص ٢٧ تذكر أخاها صخرًا، وصدرُه:

وإنَّ صَـخـرًا لَـتـأتَـمُّ الـهُـداةُ بِـهِ

والعلم: الجبل. والنار: نار الضيافة توقد لهداية الضيوف.

(٣) ش: إذا قَدَّرناه.

(٤) الآية ١٩ من سورة البقرة: ﴿أو كَصَيِّبٍ مِنَ السَّماءِ، فِيهِ ظُلُماتٌ ورَعدٌ وبَرقٌ﴾. وزاد آخرَها في ط: ورَعدٌ.

(٥) ط: في ذلك.

(٦) الأمالي ٣: ٢٦ ـ ٢٧.

(٧) في ٣: ٢٦.

(٨) اسم الفاعل هو عند الكوفيين فعل دائم، فالضمير بعده هنا هو بعد فعل عندهم لا وصف. وقد غفل عن ذلك المحشّون.

(٩) ط: والواجب.

(١٠) ط: أو قمت.

(١١) العطف أيضًا على «أنه إنما». وفي الأصل وب وط: ولأنّ.

(١٢) ق: بالوصف في اللفظ مبتدأ.

(١٣) الآية ٤٦ من سورة مريم: ﴿قالَ: أراغِبٌ أنتَ عَن آلِهَتِي؟ يا إبراهِيمُ﴾. وزاد آخرَها في ط: يا إبراهِيمُ.

(١٤) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٨٥ وعجزه مقحم في ط:

إذا لَـم تَـكُـونـا لِـي علَـى مَـن أُقـاطِـعُ

ط: «بِعَهدِيَ».

٩٥٨ ـ خَلِيلَيَّ، ما وافٍ بِعَهْدَيَّ أنتُما

فإنّ القولَ بأنّ الضمير مبتدأٌ[١] كما زعم الزمخشريّ في الآية مُؤدٍّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقولَ بذلك[٢] في البيت مُؤدٍّ إلى الإخبار عن الاثنين[٣] بالواحد. ويجوز في نحو: «ما في الدار زيدٌ» وجهٌ ثالث عند ابن عُصفور[٤] ونقلَه عن أكثر البصريّين، وهو أن يكون المرفوع اسمًا لـ«ما» الحجازيةِ، والظرفُ في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدُّم الخبر ولو ظرفًا.

مسألة: يجوز في نحو «أخوه» من قولك: «زيدٌ ضُرِبَ في الدار أخوه» أن يكون فاعلًا بالظرف[٥] لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير «زيد» المقدَّر في «ضُرِبَ»، وأن يكون نائبًا عن فاعل «ضُرِبَ» على تقديره خاليًا من الضمير، وأن يكون مبتدأً خبرُه الظرف والجملةُ حال ـ والفرّاء والزمخشريّ يريان هذا الوجه شاذًّا رديئًا لخلوِّ الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويُوجِبان الفاعلية في نحو: جاء زيدٌ عليه جُبّةٌ.[٦] وليس كما زعما ـ والأوجُهُ الثلاثة في قوله / ٢٣٥ تعالى[٧]: ﴿وكأيِّن مِن نَبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾! قيل: وإذا قُرِئ بتشديد «قُتِّلَ»[٨] لزم ارتفاع «رِبِّيُّونَ» بالفعل. يعني: لأنّ التكثير[٩] لا ينصرف إلى الواحد. وليس بشيء لأنّ النبيّ هنا متعدِّدٌ لا واحدٌ بدليل «كأيِّن»، وإنّما أُفرِد الضمير بحسَب لفظها.[١٠]

مسألة: «زيدٌ نِعمَ الرجلُ»! يتعيَّن في «زيدٌ» الابتداءُ، و«نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! قيل: كذلك. وعليهما فالرابط العمومُ، أو إعادةُ المبتدأِ بمعناه على الخلاف في الألف واللام، أللجنس [هي][١١] أم للعهد؟ وقيل: يجوز أيضًا أن يكون خبرًا لمحذوف وجوبًا أي: الممدوحُ زيدٌ. وقال ابن عصفور:[١٢] يجوز

(١) سقطت من ط. وانظر الكشاف ٢: ٢٨١.

(٢) ط: والقولُ بذلك.

(٣) ط: عن المثنى.

(٤) شرح الجمل ١: ٥٩٥.

(٥) يعني الجار والمجرور.

(٦) أي: في الجملة هذه «عليه جبة» بتقدير أن جبة: فاعل بالظرف: عليه، لا في المثال السابق كما زعم المحشّي.

(٧) الآية ١٤٦ من سورة آل عمران: ﴿وكأيِّنْ مِن نَبِيٍّ قاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ، فما وَهَنُوا لِما أصابَهُم في سَبِيلِ اللهِ وما ضَعُفُوا وما استكانُوا! واللهُ يُحِبُّ الصّابِرينَ﴾. وعند صاحب المعجم: «قاتَلَ» خلافًا للنسخ، وزاد آخرَها: كَثِيرٌ.

(٨) ط: قُتِلَ.

(٩) يعني التكثير بتشديد التاء. ولا دخل لقول «كثيرٌ» في ذلك خلافًا لِما زعمه المحشّي.

(١٠) أي: لفظ كأيِّن.

(١١) تتمة من خ وب وط.

(١٢) المقرب ١: ٦٩ وشرح الجمل ١: ٦٠٥.

فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأً حُذِف خبره وجوبًا،[١] أي: زيدٌ الممدوحُ. ورُدَّ بأنّه لم يَسُدَّ شيءٌ مَسَدَّه.[٢]

مسألة: «حَبَّذا زيدٌ»! يَحتمل «زيدٌ»، على القول بأنّ «حَبَّ» فعلٌ و«ذا» فاعلٌ، أن يكون مبتدأً مخبَرًا عنه بـ«حَبَّذا» والرابطُ الإشارة، وأن يكون خبرًا لمحذوف، ويجوز على قولِ ابن عُصفور السابقِ أن يكون مبتدأً حُذِف خبره، ولم يقل به هنا لأنّه يرى أنّ «حَبَّذا» اسمٌ،[٣] وقيل: بدلٌ من «ذا». ويَردُّه أنّه لا يحلُّ بمحلِّ الأوَّل، وأنّه لا يجوز الاستغناء عنه. وقيل: عطفُ بيان. ويردُّه قولُه:[٤]

٩٥٩ ـ وحَبَّذا نَفَحاتٌ مِن يَمانِيَةٍ

ولا تُبيَّن المعرفةُ بالنكرة باتّفاق. وإذا قيل بأنّ[٥] «حَبَّذا» اسمٌ للمحبوب فهو مبتدأ و«زيدٌ» خبرٌ، أو بالعكس عند مَن يجيز[٦] في قولك: «زيدٌ الفاضلُ» وجهين، وإذا قيل بأنّ «حَبَّذا» كلَّه فعلٌ فـ«زيدٌ» فاعلٌ، وهذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله:[٧]

٩٦٠ ـ ألا حَبَّذا، لَوما الحَياءُ، ورُبَّما مَنَحتُ الهَوَى ما لَيسَ بالمُتَقارِبِ!

والفاعلُ لا يُحذَف.

مسألة: يجوز في نحو[٨]: ﴿فصَبرٌ جَمِيلٌ﴾ ابتدائيّةُ كلٍّ منهما[٩] وخبريّةُ الآخَرِ، أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثَلُ من غيره.

---

(١) سقطت من ط.

(٢) يعني مسدّ الخبر المحذوف.

(٣) انظر شرح الجمل ١: ٦١١.

(٤) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٥٩٦ عجزه مقحم في ب وط:

تأتِيكَ، مِن قِبَلِ الرَّيّانِ، أحيانا!

واليمانية تأتي من جهة اليمن، وهي الجنوبية. وفي الأصل: «يَمانِيّة». وهي لغة ضعيفة والرَّيّان: اسم جبل.

(٥) سقطت من ط.

(٦) خ: يجوّز.

(٧) البيت لمرداس بن همام الطائي في شرح أبيات المغني ٧: ١٨٨. وفاعل حبذا: الحبيبُ. والجملة الشرطية مع الجواب المحذوف حالية لا اعتراضية كما زعم المحشّي. ط: لولا.

(٨) الآية ١٨ من سورة يوسف.

(٩) في الأصل: «من» وفي الحاشية: المذكور والمحذوف.

باب «كان» وما جَرى مَجراها[١]

مسألة: يجوز في «كانَ» من نحوِ[٢]: ﴿إنَّ في ذلِكَ لَذِكرَى لِمَن كانَ لَهُ قَلبٌ﴾، ونحوِ: «زيدٌ كانَ له مالٌ» نُقصانُ «كانَ» وتمامُها وزيادتُها وهو أضعفها ـ قال ابن عصفور[٣]: بابُ زيادتها الشِّعرُ ـ والظرفُ[٤] متعلِّق بها على التّمام، وباستقرارٍ محذوفٍ مرفوعٍ على الزيادة، ومنصوبٍ على النُّقصان، إلّا إن قدَّرتَ الناقصة شأنِيّةً فالاستقرار مرفوع لأنّه خبر المبتدأ.[٥]

مسألة:[٦]﴿فانظُرْ: كَيفَ كانَ عاقِبَةُ مَكرِهِم﴾؟ تَحتمِل فيه[٧] «كانَ» الأوجهَ الثلاثة، إلّا أنّ الناقصة لا تكون شأنيّة لأجل الاستفهام ولتقدُّم الخبر، و«كيف» حالٌ على التّمام، وخبرٌ لـ«كان» على النُّقصان،[٨] وللمبتدأ على الزيادة.

مسألة:[٩] ﴿وما كانَ لِبَشَرٍ أن يُكَلِّمَهُ اللهُ إلّا وَحيًا، أو مِن وَراءِ حِجابٍ أو يُرسِلَ رَسولًا﴾ تَحتمِل «كانَ» الأوجهَ الثلاثة. فعلى الناقصةِ الخبرُ إمّا «لبشرٍ» و«وحيًا» استثناء مفرَّغ من الأحوال، فمعناه: مُوحِيًا أو مُوحًى،[١٠] و«أو مِن وراء حِجاب»[١١] بتقدير: أو مُوصِّلًا[١٢] ذلك من وراء حجاب، و«أو يُرسِل» بتقدير: أو إرسالًا أي: أو ذا إرسالٍ، وإمّا «وَحيًا»[١٣] والتفريغُ في الأخبار أي: ما كان تكليمُهم إلّا إيحاءً أو إيصالًا من وراء حجاب أو إرسالًا، وجُعل ذلك تكليمًا على حذف مضاف،[١٤] و«لبشرٍ» على هذا تَبيينٌ،[١٥] وعلى

---

(١) ب: «وما أُجرِي مُجراها»، وسقط هذا من ق.

(٢) الآية ٣٧ من سورة ق.

(٣) انظر شرح الجمل ١: ٤٠٨.

(٤) أي: الجار والمجرور: له.

(٥) الجملة الشرطية هنا في محل نصب مستثنًى منقطع.

(٦) الآية ٥١ من سورة النمل.

(٧) ط: يحتمل في.

(٨) ط: «لكان الناقصة». وللمبتدأ أي: وكيف: خبر للمبتدأ.

(٩) الآية ٥١ من سورة الشورى.

(١٠) عند المحشّي: «أو مُوحىً». وسقطت الواو بعدُ من خ وب.

(١١) ليست «أو» في الأصل وق. وانظر حاشية الدماميني ٢: ٢١٧.

(١٢) ق: «موصولًا». ب وط: مُوصَلًا.

(١٣) العطف على «لبشر» في عبارة المصنّف.

(١٤) أي: ذا وحي.

(١٥) يعني أن اللام: للتبيين، والتقدير: إرادتي ذلك كائنة لبشر. فالجملة: اعتراضية. ولا يجوز «أعني ذلك لبشر» خلافًا لما وهم المحشّي في النقل عن الدسوقي دُون بيان، ودُون ما نصّ عليه من عدم الجواز لأن «أعني» لا يتعدى باللام.

التّمام والزيادة فالتفريغُ في الأحوال المقدَّرة في الضمير المستتِر في «لبشرٍ».[١]

مسألة: «أينَ كانَ زيدٌ قائمًا»؟ تَحتمل[٢] الأوجُهَ الثلاثة، وعلى النُّقصان فالخبرُ إمّا «قائمًا» و«أينَ» ظرفٌ له أو «أينَ» فيتعلَّق[٣] بمحذوف و«قائمًا» حال، وعلى الزيادة والتَّمام فـ«قائمًا» حال و«أينَ» ظرفٌ له، ويجوز كونه ظرفًا لـ «كانَ» إن قُدِّرَت تامّةً.

مسألة: يجوز في نحو «زيدٌ عسَى أن يقومَ» نُقصانُ «عسَى» فاسمها مستترٌ، وتمامُها فـ«أن» والفعلُ مرفوعُ المحلِّ بها.[٤]

مسألة: يجوز الوجهانِ / ٢٣٦ في «عسَى أن يقومَ زيدٌ»، فعلى النُّقصان «زيدٌ» اسمها وفي «يقوم» ضميرُه، وعلى التّمام لا إضمارَ وكلُّ شيء في محلِّه. ويتعيَّن التّمام في نحو «عسَى أن يقومَ زيدٌ في الدار» و﴿عَسَى أن يَبعَثَكَ رَبُّكَ مَقامًا مَحمُودًا﴾[٥] لئلّا يلزم فصلُ صلة «أن» من معمولها بالأجنبيّ، وهو اسم: عسَى.

مسألة[٦]: ﴿وما رَبُّكَ بِغافِلٍ﴾ تَحتمل «ما» الحجازيةَ والتميميةَ، وأوجَب الفارسيّ[٧] والزمخشريّ الحجازيةَ ظنًّا أنّ المقتضِيَ[٨] لزيادة الباء نصبُ الخبر. وإنّما المقتضي نفيُه لامتناعِ الباء في«كان زيد قائمًا» وجوازِها في:[٩]

٩٦١ ـ لَم أكُنْ بِأعجَلِهِم

وفي: ما إنْ زيدٌ بقائمٍ.

مسألة: «لا رجلٌ ولا امرأةٌ في الدار» إن رفعتَ الاسمين فهما مبتدآنِ على الأرجح، أو اسمان

---

(١) التقدير في الأول: ما ثبت لبشر تكليم الله إلّا في حال كونه إيحاء أو إيصالًا أو إرسالًا، وفي الثاني: ما تكليم الله حاصل لبشر إلاَ... وما ذكره المحشّي مختلّ لا يفي بالمراد.

(٢) أي: كان. خ وط: يحتمل.

(٣) ط: فتتعلق.

(٤) ط: مرفوعٌ المحلِّ بها.

(٥) الآية ٧٩ من سورة الإسراء.

(٦) الآية ١٣٢ من سورة الأنعام: ﴿وما رَبُّكَ بِغافِلٍ عَمّا يَعمَلُونَ﴾.

(٧) انظر الإيضاح ١: ١١٠ والكشاف ٤: ٤٨٤.

(٨) ط: المقتضَيَ.

(٩) قسيم بيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٣ أقحمت تتمته في ط، وتمامه:

وإن مُدَّتِ الأيدِي إلَى الزّادِ لَم أكُنْ بِأعجَلِهِم، إذ أجشَعُ القَومِ أعجَلُ

لـ«لا» الحجازيةِ. فإن قلتَ: «لا زيدٌ ولا عمرٌو[١] في الدار» تعيَّن الأوَّل، لأنّ «لا» إنّما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجلٌ في الدار» تعيَّن الثاني، لأنّ «لا» إذا لم تتكرَّر يجب أن تعمل. ونحوُ[٢]: ﴿فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ﴾ إن فتحتَ الثلاثة فالظرف[٣] خبر للجميعِ عند سيبويه،[٤] ولواحدٍ عند غيره ويُقدَّر للآخَرين ظرفانِ لأنّ «لا» المركَّبةَ عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارَد عاملان على معمول[٥]، فكيف عواملُ؟ وإن رفعتَ الأوَّلَينِ فإن قدَّرتَ «لا» معهما حجازيةً تعيَّن عند الجميع إضمار خبرين إن قدَّرتَ «لا» الثانيةَ كالأُولى، وخبرًا واحدًا إن قدَّرتَها مؤكِّدةً لها وقدَّرتَ الرفع بالعطف. وإنّما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبرَيِ الحجازيةِ[٦] والتبرئةِ بالنصب والرفع، فلا يكون خبرٌ واحدٌ لهما، وإن قدَّرتَ الرفع بالابتداء فيهما على أنّهما مُهمَلتانِ قدَّرتَ عند غير سيبويه خبرًا واحدًا للأوَّلَين أو للثالث، كما تُقدِّر في «زيدٌ وعمرٌو قائمٌ» خبرًا للأوَّل أو للثاني،[٧] ولم يُحتَج لذلك عند سيبويه.

باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية: من ذلك نحو[٨]: ﴿ولا تُظلَمُونَ فَتِيلًا﴾، ﴿ولا تُظلَمُونَ نَقِيرًا﴾ أي: ظلمًا ما أو خيرًا[٩] أي: لا تُنقَصُونَهُ[١٠] مثلَ[١١]: ﴿ولَم تَظلِمْ مِنهُ شَيئًا﴾. ومن ذلك[١٢]: ﴿ثُمَّ لَم يَنقُصُوكُم شَيئًا﴾ أي: نَقصًا[١٣]

---

(١) عند المحشّي: ولا عمروٌ.

(٢) الآية ١٩٧ من سورة البقرة: ﴿الحَجُّ أشهُرٌ مَعلُوماتٌ. فمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ﴾.

(٣) يعني الجار والمجرور: في الحجّ.

(٤) الكتاب ١: ٣٤٥ و٣٤٩.

(٥) زاد هنا في ط: واحد.

(٦) عند المحشّي: لاختلاف خبرَيْ الحجازية.

(٧) في الأصل وق: أو الثاني.

(٨) الآيتان: ٧٧: ﴿قُلْ: مَتاعُ الدُّنيا قَلِيلٌ، والآخِرةُ خَيرٌ لِمَنِ اتَّقَى، ولا تُظلَمُونَ فَتِيلًا﴾ و١٢٤ من سورة النساء: ﴿ومَن يَعمَلْ مِنَ الصّالِحاتِ مِن ذَكَرٍ أو أُنثَى، وهُوَ مُؤمِنٌ، فأُولئِكَ يَدخُلُونَ الجَنّةَ ولا يُظلَمُونَ نَقِيرًا﴾. والثانية فيما عدا الأصل وخ وط: ولا يُظلَمُونَ.

(٩) زاد هنا في ط: ما.

(١٠) كذا بالخطاب تفسيرًا للآيتين. ب وط: لا يُنقصونه.

(١١) الآية ٣٣ من سورة الكهف: ﴿كِلتا الجَنّتَينِ آتَتْ أُكُلَها ولَم تَظلِمْ مِنهُ شَيئًا﴾.

(١٢) الآية ٤ من سورة التوبة: ﴿إلّا الَّذِينَ عاهَدتُم مِنَ المُشرِكِينَ ثُمَّ لَم يَنقُصُوكُم شَيئًا﴾.

(١٣) ش: نقصانًا.

أو خيرًا. وأمّا[1]: ﴿ولا تَضُرُّوهُ شَيئًا﴾ فمصدر لاستيفاء «ضَرَّ»[2] مفعولَه، وأمّا[3]: ﴿فمَن عُفِيَ لَهُ مِن أخِيهِ شَيءٌ﴾ فـ«شيء» قبل ارتفاعه مصدرٌ أيضًا لا مفعولٌ[4]، لأنّ «عفا» لا يتعدّى.[5]

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية: من ذلك: سِرتُ طويلًا أي: سَيرًا طويلًا، أو زمنًا طويلًا، أو سِرتُه طويلًا.[6] ومنه[7]: ﴿وأُزلِفَتِ الجَنّةُ لِلمُتَّقِينَ غَيرَ بَعِيدٍ﴾ أي: إزلافًا غيرَ بعيدٍ، أو زمنًا غيرَ بعيد، أو أُزلِفَتْهُ[8] الجنّةُ أي: الإزلافَ في حالة كونه غيرَ بعيد. إلّا أنّ هذه الحالَ مؤكِّدةٌ. وقد يُجعَل حالًا من الجنّة فالأصل: غيرَ بعيدةٍ، وهي أيضًا حال مؤكِّدة، ويكون التذكير على هذا مثلَه في[9]: ﴿لَعَلَّ السّاعةَ قَرِيبٌ﴾.

ما يحتمل المصدرية والحالية: جاءَ زيدٌ ركْضًا أي: يركُض ركضًا، أو عاملُه «جاءَ» على حدِّ «قَعدتُ جُلُوسًا»، أو التقدير: جاء راكِضًا ـ وهو قول سيبويه ـ ويؤيِّده قوله تعالى[10]: ﴿ائتِيا طَوعًا أو كَرهًا. قالَتا: أتَينا طائِعِينَ﴾، فجاءت الحال في موضع المصدرِ السابقِ ذكرُه.[11]

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله: من ذلك[12]: ﴿يُرِيكُمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا﴾ أي: فتَخافون خوفًا وتَطمعون طمعًا ـ وابن مالك[13] يمنع حذف عامل المصدر المؤكِّد إلّا فيما استُثنِيَ ـ[14] أو خائفِينَ وطامِعِينَ،[15] أو لأجل الخوف والطمع. فإن قلنا: «لا يُشترَط اتِّحاد فاعلَي / **٢٣٧** الفعلِ[16]

(١) الآية ٣٩ من سورة التوبة: ﴿إلّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُم عَذابًا ألِيمًا ويَستَبدِلْ قَومًا غَيرَكُم ولا تَضُرُّوهُ شَيئًا﴾.

(٢) كذا، والمراد: تضرّ.

(٣) الآية ١٧٨ من سورة البقرة: ﴿فمَن عُفِيَ لَهُ مِن أخِيهِ شَيءٌ فاتِّباعٌ بِالمَعرُوفِ وأداءٌ إلَيهِ بِإحسانٍ﴾.

(٤) زاد هنا في ط: به.

(٥) زعم المحشّي أنه يتعدّى إلى المفعول به، وزاد: ولكن بواسطة!

(٦) أي: السيرَ طويلًا.

(٧) الآية ٣١ من سورة ق.

(٨) ط: أزلَفَتْه.

(٩) الآية ١٧ من سورة الشورى: ﴿وما يُدرِيكَ: لَعَلَّ السّاعةَ قَرِيبٌ﴾؟ وفي الأصل: «على هذا بمنزلته في» وفوقه عن نسخة: «مثله». ط: مثلُه في.

(١٠) الآية ١١ من سورة فصلت: ﴿ثُمَّ استَوَى إلَى السَّماءِ وهِيَ دُخانٌ، فقالَ لَها ولِلأرضِ: ائتِيا طَوعًا أو كَرهًا. قالَتا: أتَينا طائِعِينَ﴾.

(١١) يعني: طوعًا أو كرهًا.

(١٢) الآية ١٢ من سورة الرعد: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا، ويُنشِئُ السَّحابَ الثِّقالَ﴾.

(١٣) شرح الكافية الشافية ص ٦٥٧.

(١٤) ط: استثنى.

(١٥) ط: أو طامعين.

(١٦) ط: فاعليْ الفعل.

والمصدر المعلِّل» ـ وهو اختيار ابن خروف ـ فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهُهُ أنّ «يُرِيكُم» بمعنى: يَجعلكم تَرون، والتعليلَ[1] باعتبار الرؤية لا الإراءة، أوِ الأصلُ: إخافةً وإطماعًا، وحُذِفَتِ الزوائدُ.[2]
وتقول: جاء زيدٌ رغبةً أي: يَرغب رغبةً أو مَجيءَ رغبةٍ أو راغبًا أو للرغبة. وابن مالك يمنع الأوّل لِما مرَّ، وابن الحاجب[3] يمنع الثاني لأنّه يؤدِّي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصحُّ في «ضربتُه يومَ الجمعة» أن يُقدَّر: ضَرْبَ يومِ الجمعةِ. قلتُ: وهو حذفٌ بلا دليل، إذ لم تدعُ إليه ضرورةٌ.

وقال المتنبِّي:[4]

٩٦٢ ـ أبلَـى الهَوَى أسَـفًا، يَـومَ النَّـوَى، بَدَنِي

والتقدير: آسَفُ[5] أسَفًا، ثمّ اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاءَ أسَفٍ، أو لأجل الأسَف. فمَن لم يشترطِ اتِّحاد الفاعل فلا إشكالَ، وأمّا مَن اشترطه فهو على إسقاط لام العلّة توسُّعًا كما في قوله تعالى[6]: ﴿تبغُونَها عِوَجًا﴾، أوِ الاِتِّحادُ موجودٌ تقديرًا إمّا على أنّ الفعل المعلَّل مطاوِعُ «أبلَى» محذوفًا أي: فبَلِيتُ أسَفًا ـ ولا يُقدَّر:[7] «فبَلِيَ بَدَني»، لأنّ الاختلاف حاصل إذِ الأسف فعلُ النفسِ لا البدنِ ـ أو لأنّ الهوَى لَمّا حصل[8] بتسبُّبه كان كأنّه قال: أبلَيتُ بالهوى بَدَني.

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه: نحوُ: أكرمتُكَ وزيدًا، يجوز كونُه عطفًا على المفعول به،[9] وكونُه مفعولًا معه. ونحوُ: أكرمتُكَ وهذا، يَحتملهما وكونَه[10] معطوفًا على الفاعل لحصول الفصل

---

(١) ط: والتعليلُ.

(٢) أي: حذفت الحروف الزوائد من المصدرين: إخافة وإطماع، فصار اللفظ اسمي مصدر: خوفًا وطمعًا، نابا عن المصدرين، لا ناب بعضها عن بعض كما ذكر المحشّي. ط: وحذف الزوائد.

(٣) الأمالي ٣: ١٢٩.

(٤) صدر بيت له في ديوانه ٢: ٤٣٣ وعجزه في حاشية الأصل ومقحم في ط:

وفَـرَّقَ الـهَـجـرُ بَـيـنَ الـجَـفـنِ والـوَسَـنِ

والأسف: أشد الحزن. والنوى: الفراق. والوسن: النوم.

(٥) أي: أنا، لا «الهوى» كما زعم المحشّي، وزاد: وجعل الهوى أسفًا مبالغة!

(٦) الآية ٩٩ من سورة آل عمران: ﴿قُلْ: يا أهلَ الكِتابِ، لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ مَن آمَنَ، تَبغُونَها عِوَجًا وأنتُم شُهَداءُ، وما اللهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعمَلُونَ﴾؟ وعند صاحب المعجم: «ويَبغونها» جعل الآية بالواو للكلام عن الغائب في الآية ١٩ من سورة هود خلافًا للنسخ ونقلًا عن الناشرين.

(٧) ب وط: ولا تقدر.

(٨) يعني: حصل الإبلاءُ. و«لأن» معطوفان على «على أنّ» لا على «إمّا على أنّ» كما ذكر الدسوقي والمحشّي.

(٩) سقطت من ط.

(١٠) ط: وكونُه.

بالمفعول. وقد أُجيز في «حَسْبُكَ وزيدًا دِرهمٌ» كونُ «زيدٍ»[١] مفعولًا معه وكونُه مفعولًا به بإضمار: يُحسِبُ ـ وهو الصحيح لأنّه لا يعمل في المفعول معه إلّا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ـ ويجوز جرُّه فقيل: بالعطف، وقيل: بإضمار «حَسْبُ» أُخرى ـ وهو الصواب ـ ورفعُه بتقدير «حَسْبُ» حُذِفت[٢] وخَلَفَها المضافُ إليه. ورَوَوا بالأوجُه الثلاثة قولَه:[٣]

٩٦٣ ـ إذا كانَتِ الهَيجاءُ، وانشَقَّتِ العَصا، فحَسْبُكَ والضَّحّاكُ سَيفٌ مُهَنَّدُ

باب الاستثناء

مسألة:[٤] يجوز في نحو «ما ضربتُ أحدًا إلّا زيدًا» كونُ «زيدًا»[٥] بدلًا من المستثنى [منه] ـ وهو أرجحُها ـ وكونُه منصوبًا على الاستثناء، وكونُ «إلّا» وما بعدها نعتًا، وهو أضعفُها. ومثلُه: «ليس زيدٌ شيئًا إلّا شيئًا لا يُعبَأُ به» فإن جئتَ بـ «ما» مكانَ «ليسَ» بَطَل كونُه بدلًا لأنّها لا تعمل في الموجَب.

مسألة:[٦] يجوز في نحو «قام القومُ حاشاكَ وحاشاهُ»[٧] كونُ الضمير منصوبًا، وكونُه مجرورًا. فإن قلتَ: «حاشايَ» تعيَّن الجرُّ، أو «حاشاني» تعيَّن النصبُ،[٨] وكذا القول في: خَلا وعَدا.

مسألة: يجوز في نحو «ما أحدٌ يقولُ ذلكَ إلّا زيدٌ» كونُ «زيدٌ» بدلًا من «أحد» ـ وهو المختار ـ وكونُه بدلًا من ضميره، وأن يُنصَب على الاستثناء. فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه. فإن قلتَ: «ما رأيتُ أحدًا يقولُ ذلكَ إلّا زيدٌ» فبالعكس.[٩] ومن مجيئه مرفوعًا قولُه:[١٠]

٩٦٤ ـ في لَيلةٍ، لا نَرَى بِها أحَدًا يَحكِي علَينا، إلّا كَواكِبُها

و«على» هنا بمعنى «عن»، أو ضُمِّن «يَحكي» معنى: يَنِمُّ أو يُشَنِّعُ.

(١) ط: زيدًا.

(٢) ط: فحذفت.

(٣) البيت منسوب إلى جرير. انظر شرح أبيات المغني ٧: ١٩١ وذيل الأمالي ص ١٤٠.

(٤) سقطت من متن الأصل وط ثم ألحقت بالأصل بقلم آخر. وباب الاستثناء مقحم بين المنصوبات المتشابهة.

(٥) ب وط: «زيد». وما بين معقوفين تتمة من ب.

(٦) سقطت المسألة كلها من متن الأصل، وألحقت بالحاشية بقلم آخر.

(٧) ط: أو حاشاه.

(٨) أي: تعين النصب بوجود نون الوقاية التي تلحق الفعل، وتعين الجر قبلُ لعدم النون.

(٩) أي: يرفع من وجه واحد هو الإبدال من الضمير، وينصب من وجهين: الاستثناء والإبدال من: أحدًا. ق: إلّا زيدًا فبالعكس.

(١٠) مضى تحت الرقم ٢٤٩.

ما يحتمل الحالية والتمييز:[١] من ذلك: «كَرُمَ زيدٌ ضيفًا» إن قُدِّر أنّ الضيف غيرُ «زيد» فهو تمييزٌ محوَّلٌ عن الفاعل يمتنع أن تُدخِل عليه «مِن»، وإن قُدِّر نفسَه[٢] احتمل الحالَ والتمييز. وعند قصد التمييز فالأحسن إدخالُ «مِن». ومن ذلك: «هذا خاتمُ حديدًا»، والأرجح التمييز للسلامة به من جمودِ الحال ولزومِها / ٢٣٨ أي: عدمِ انتقالها، ووقوعِها عن[٣] نكرة. وخيرٌ منهما الخفض بالإضافة.

من الحال ما يحتمل كونَه من الفاعل وكونَه من المفعول نحوُ: «ضربتُ زيدًا ضاحكًا»، ونحوُ[٤]: ﴿وقاتِلُوا الـمُشرِكِينَ كافّةً﴾. وتجويز الزمخشريّ الوجهين في[٥]: ﴿ادخُلُوا في السَّلمِ كافّةً﴾ وَهْمٌ، لأنّ «كافّة» مختصّ بمَن يعقل، ووَهْمُه في قوله تعالى[٦]: ﴿وما أرسَلْناكَ إلّا كافّةً لِلنّاسِ﴾، إذ قدَّر «كافّة» نعتًا لمصدر محذوف أي: إرسالةً كافّةً، أشدُّ لأنّه أضاف إلى استعماله فيما لا يَعقل إخراجَه عمّا التُزِم فيه من الحالية، ووَهْمُه في خُطبة «المفصَّل» إذ قال: «مُحيطٍ بكافّة الأبوابِ» أشدُّ[٧] وأشدُّ لإخراجه إيّاه عن النصب البتّةَ.

من الحال ما يحتمِل باعتبار عاملِه وجهَين نحو[٨]: ﴿وهذا بَعلِي شَيخًا﴾ يَحتمل أنّ عامله معنى التنبيه أو معنى الإشارة، وعلى الأوّل فيجوز: ها قائمًا ذا زيدٌ. قال:[٩]

٩٦٥ـ ها بَيِّنًا ذا صَرِيحُ النُّصحِ، فاصغَ لَهُ

وعلى الثاني يمتنع. وأمّا التقديم عليهما معًا فيمتنع على كلِّ تقدير.

من الحال ما يحتمل التعدُّدَ والتداخل نحو: «جاء زيدٌ راكبًا ضاحكًا». فالتعدُّد على أن يكون عاملُهما «جاء» وصاحبُهما «زيد»، والتداخل على أنّ الأُولى من «زيد» وعاملُها «جاء»، والثانيةَ من ضمير الأُولى

---

(١) هذا من باب المنصوبات المتشابهة لا من باب الاستثناء كما يوهم صنيع ابن هشام هنا. انظر الورقة ٢٣٦.

(٢) يعني: إن قُدِّر الضيف هو نفسُ زيد.

(٣) سقطت من ط.

(٤) الآية ٣٦ من سورة التوبة: ﴿وقاتِلُوا المُشرِكِينَ كافّةً كَما يُقاتِلُونَكُم كافّةً، واعلَمُوا أنّ اللهَ مَعَ المُتَّقِينَ﴾.

(٥) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، ادخُلُوا في السِّلمِ كافّةً، ولا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيطانِ. إنَّهُ لَكُم عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ والكشاف ١: ٢٦٨.

(٦) الآية ٢٨ من سورة سبأ: ﴿وما أرسَلْناكَ إلّا كافّةً لِلنّاسِ بَشِيرًا ونَذِيرًا، ولكِنَّ أكثَرَ النّاسِ لا يَعلَمُونَ﴾ والكشاف ٣: ٥٦٢.

(٧) انظر المفصل ص ٥. والوهم هنا هو لابن هشام ومن تابعه إذ أوجبوا النصب في «كافّة»، وقد جاء منها ما يخالف ذلك. انظر تعليقنا على «القسطاس» للزمخشري ص ٢٢ وتاج العروس (كفف). وفيما عدا الأصل وب: أشدّ.

(٨) الآية ٧٢ من سورة هود: ﴿قالَتْ: يا وَيلَتا! أألِدُ وأنا عَجُوزٌ وهذا بَعلِي شَيخًا﴾؟

(٩) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٩٣ عجزه مقحم في ط:

وطُـعْ، فـطـاعـةُ مُـهـدٍ نُـصـحَـهُ رَشَـدُ

واصغَ أي: مِل واستمع. ط: «فاصغِ». وطُع أي: أطِعْ. ط: وطِـعْ.

وهي العامل، وذلك واجب عند مَن مَنع تعدُّد الحال. وأمّا «لقيتُه مُصعِدًا مُنحَدِرًا» فمِن التعدُّدِ لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأُولى من المفعول، والثانية من الفاعل تقليلًا للفصل، ولا يُحمَل على العكس إلّا بدليل كقوله:(١)

٩٦٦ ـ خَرَجتُ بِها أمشِي، تَجُرُّ وَراءَنا

ومن الأوَّل قولُه:(٢)

٩٦٧ ـ عَهِدتُ سُعادَ ذاتَ هَوًى، مُعَنًّى فزِدتُ، وعادَ سُلوانًا هَواها

باب إعراب الفعل

مسألة: «ما تأتِينا فتُحَدِّثُنا» لك رفعُ «تحدِّث» على العطفِ فيكونُ شريكًا في النفي، أو الاستئنافِ فيكونُ مثبَتًا(٣) أي: فأنتَ تحدِّثُنا الآن بدلًا عن ذلك، ونصبُه بإضمار «أن» وله معنيانِ: نفيُ السبب فينتفي المسبَّبُ،(٤) ونفيُ الثاني فقط. فإن جئتَ بـ«لن» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمارُ «أن» والعطفُ، وللرفع وجهٌ وهو القطع،(٥) وإن جئتَ بـ«لم»(٦) فللنصب وجهٌ وهو إضمار «أن»، وللرفع وجهٌ وهو الاستئناف،(٧) ولك الجزمُ بالعطف. فإن قلت: «ما أنتَ آتٍ فتُحدِّثُنا» فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدُّم الفعل،(٨) وإنّما هو على القطع.

مسألة: «هل تأتِينِي فأُكرِمُكَ»؟ الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار. و«هل زيدٌ أخوكَ؟ فتُكرِمُه» لا يُرفَع(٩) على العطف بل على الاستئناف. و«هل لكَ التفاتٌ إليه فتُكرِمُه»؟ الرفع على الاستئناف، والنصب إمّا على الجواب أو على العطف على «التفات»،(١٠) وإضمارُ «أن» واجب على

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٩ عجزه في متني ش وط وحاشية الأصل:
عَلَى أَثَرَينا ذَيلَ مِرطٍ مُرَحَّلِ
والمرط: الكساء. والمرحل: ما كان عليه نقوش رِحال.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٩٥. ط: «ذاتَ هوىً». والمعنّى: من أهلكه الهوى وهو الشاعر. وعاد: صار. وفوقه في الأصل عن نسخة: «وزادَ». والسلوان: النسيان.

(٣) ط: فتكون مثبِتًا.

(٤) ط: المسبِّب.

(٥) يعني: بتقدير مبتدأ أي: فأنت تحدّثُنا. لا على الاستئناف المجرد كما فهم المحشّي.

(٦) أي: مكان: ما. وفي تعليقة المحشّي: فقلت لم تأتينا.

(٧) الاستئناف هنا بتقدير مبتدأ أيضًا. انظر شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١: ١٢٠.

(٨) بل العطف جائز للجملة على اسم الفاعل: آتٍ. انظر إعراب الجمل ص ٢٤١ ـ ٢٤٥.

(٩) في الأصل: «لا ترفع». ق وب: فنكرمه لا يرفع.

(١٠) ب: الالتفات.

الأوّل وجائز على الثاني. وكالمثال سواءً ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرّةً فنكُونَ﴾[١] إن سُلِّم كونُ «لو» للتمنِّي.

مسألة: «ليتَني أجِدُ مالًا فأُنفِقَ منه» الرفع على وجهين، والنصبُ على إضمار «أن». و«ليتَ لي مالًا فأُنفِقَ منه» يمتنع الرفع على العطف.[٢]

مسألة: «لِيَقُمْ زيدٌ فنُكرِمُـه» الرفع على القطع،[٣] والجزمُ بالعطف، والنصبُ على الإضمار.

مسألة: نحوُ: ﴿أفلَم يَسِيرُوا في الأرضِ، فيَنظُرُوا﴾؟[٤] يَحتمل الجزمَ بالعطف، والنصبَ على الإضمار مثلَ[٥]: ﴿أفلَم يَسِيرُوا في الأرضِ، فتكُونَ لَهُم قُلُوبٌ﴾؟ ونحوُ[٦]: ﴿وإن تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤتِكُم أُجُورَكُم﴾ يَحتمل «تتَّقوا» الجزمَ بالعطف / ٢٣٩ ـ وهو الراجح ـ والنصبَ بإضمار «أن» على حدِّ قوله:[٧]

٩٦٨ ـ ومَـن يَقتَـرِبْ مِنّـا ويَخضَـعَ نُـؤْوِهِ

باب الموصول

مسألة: يجوز في نحو «ماذا صنعتَ»؟ و«ماذا صنعتَه»؟ ما مضى شرحه.[٨] وقولُه تعالى[٩]: ﴿ماذا أجَبتُمُ المُرسَلِينَ﴾؟ ماذا: مفعول مطلق لا مفعولٌ به، لأنّ «أجاب» لا يتعدَّى إلى الثاني بنفسه[١٠] بل بالباء، وإسقاطَ الجارِّ[١١] ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأً وخبرًا، لأنّ التقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتُم به؟ ثمّ حُذِف العائد المجرور من غير شرط حذفِه. والأكثرُ في نحو: «مَن ذا لقيتَ»؟ كونُ «ذا» للإشارة خبرًا

---

(١) الآية ١٠٢ من سورة الشعراء: ﴿فلَو أنَّ لَنا كَرّةً، فنكُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ﴾.

(٢) كذا وقرره المحشّي، والصواب أن الرفع جائز على «كائن» خبر «ليت» المحذوف.

(٣) أي: أن الجملة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن، لا على الاستئناف كما ذكر الدسوقي والمحشّي.

(٤) الآية ١٠٩ من سورة يوسف: ﴿أفلَم يَسِيرُوا في الأرضِ فيَنظُرُوا: كَيفَ كانَ عاقِبةُ الَّذِينَ مِن قَبلِهِم؟ ولَدارُ الآخِرةِ خَيرٌ لِلَّذِينَ اتَّقَوا. أفلا يَعقِلُونَ﴾؟

(٥) الآية ٤٦ من سورة الحج: ﴿أفلَم يَسِيرُوا في الأرضِ، فتكُونَ لَهُم قُلُوبٌ يَعقِلُونَ بِها أو آذانٌ يَسمَعُونَ بِها؟ فإنَّها لا تَعمَى الأبصارُ، ولكِن تَعمَى القُلُوبُ الَّتِي في الصُّدُورِ﴾.

(٦) الآية ٣٦ من سورة محمد: ﴿إنَّما الحَياةُ الدُّنيا لَعِبٌ ولَهوٌ، وإن تُؤمِنُوا وتَتَّقُوا يُؤتِكُم أُجُورَكُم ولا يَسألْكُم أموالَكُم﴾.

(٧) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٧: ١٩٦ عجزه:

ولا يَخـشَ ظُـلمًـا، مـا أقـامَ، ولا هَـضمـا

ونؤويه أي: نلجئه ونحميه. وزعم المحشّي أنه يجوز جزم «يخضع» لولا الرواية. وهو وهَم يختل به وزن البيت.

(٨) انظر فصل «ماذا» في الورقة ١٢٣.

(٩) الآية ٦٥ من سورة القصص: ﴿ويَومَ يُنادِيهِم فيَقُولُ: ماذا أجَبتُمُ المُرسَلِينَ﴾؟

(١٠) بل يتعدى بنفسه إلى مفعول ثان لِما فيه من معنى الإخبار. انظر قول أبي ذُؤيب في شرح اختيارات المفضل: فأجبتها أمّا لجِسمي أنه.

(١١) ط: وإسقاطُ الجارِّ.

و«لقيتَ» جملةً حاليّةً،[1] ويقِلُّ كونُ «ذا» موصولةً و«لقيتَ» صلةً وبعضُهم لا يجيزه. ومِن الكثير[2]: ﴿مَن ذا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ﴾؟ إذ لا يدخُل موصول على موصول إلّا شاذًّا، كقراءة زيدِ بن عليٍّ[3]: ﴿والَّذِينَ مَن قَبلَكُم﴾ بفتح الميم واللام.[4]

مسألة: ﴿فاصدَعْ بِما تُؤمَرُ﴾[5] ما: مصدرية أي: بالأمرِ، أو موصولٌ[6] اسميٌّ أي: بالذي تُؤمَره، على حدِّ قولهم:[7]

٩٦٩ ـ أمَـرتُكَ الـخَـيرَ

وأمّا من قال: «أمَرتُكَ بِكَذا» ـ وهو الأكثر ـ فيُشكِل،[8] لأنّ شرطَ حذفِ العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضًا بمثله معنًى ومتعلَّقًا نحو[9]: ﴿ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبُونَ﴾ أي: منه. وقد يقال: إنّ «اصدَع» بمعنى: اؤْمُرْ. وأمّا: ﴿فما كانُوا لِيُؤمِنُوا بِما كَذَّبُوا﴾ في «الأعراف»[10] فيَحتمِل أن يكون الأصل: بِما كَذَّبُوه، فلا إشكالَ، أو بِما كَذَّبُوا به، ويؤيِّده التصريح به في سورة «يُونُس»،[11] وإنّما جاز مع الاختلاف في التعلُّق[12] لأنّ «ما كانُوا لِيُؤمِنُوا» بمنزلة «كَذَّبُوا» في المعنى، وأمّا: ﴿ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ﴾[13] فقيل: «الّذي» مصدريّة أي: ذلك تبشيرُ اللهِ، وقيل: الأصل «يُبَشِّرُ بِهِ»، ثمّ حُذِف الجارُّ توسُّعًا، فانتصب الضمير ثمّ حُذِف.

---

(١) ط: جملةٌ حاليةٌ.

(٢) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة: ﴿مَن ذا الَّذِي يَشفَعُ عِندَهُ إلّا بِإذنِهِ﴾؟

(٣) الآية ٢١ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها النّاسُ، اعبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم والَّذِينَ مِن قَبلِكُم، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾.

(٤) يعني نصب اللام من: قبل.

(٥) الآية ٩١ من سورة الحجر: ﴿فاصدَعْ بِما تُؤمَرُ، وأعرِضْ عَنِ المُشرِكِينَ﴾.

(٦) ط: أو بالأمر أي موصول.

(٧) مضى تحت الرقم ٥٩٧.

(٨) أي: فيشكل عليه تقدير الآية: بالذي تؤمره.

(٩) الآية ٣٣ من سورة المؤمنون: ﴿وقالَ المَلأُ مِن قَومِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وكَذَّبُوا بِلِقاءِ الآخِرةِ وأتْرَفناهُم في الحَياةِ الدُّنيا: ما هذا إلّا بَشَرٌ مِثلُكُم، يأكُلُ مِمّا تأكُلُونَ مِنهُ ويَشرَبُ مِمّا تَشرَبُونَ﴾.

(١٠) الآية ١٠١: ﴿ولَقَد جاءتهُم رُسُلُهُم بِالبَيِّناتِ، فما كانُوا لِيُؤمِنُوا بِما كَذَّبُوا مِن قَبلُ. كَذلِكَ يَطبَعُ اللهُ علَى قُلُوبِ الكافِرِينَ﴾.

(١١) الآية ٧٤: ﴿ثُمَّ بَعَثْنا مِن بَعدِهِ رُسُلًا إلَى قَومِهِم فجاؤُوهُم بِالبَيِّناتِ، فما كانُوا لِيُؤمِنُوا بِما كَذَّبُوا بِهِ مِن قَبلُ. كَذلِكَ نَطبَعُ علَى قُلُوبِ المُعتَدِينَ﴾.

(١٢) ط: مع اختلافه المتعلق.

(١٣) الآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة الشورى: ﴿والَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ في رَوضاتِ الجَنّاتِ، لَهُم ما يَشاؤُونَ عِندَ رَبِّهِم. ذلِكَ هُوَ الفَضلُ الكَبِيرُ. ذلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللهُ عِبادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ﴾.

مسألة: يجوز في نحو[١]: ﴿تَمامًا عَلَى الَّذِي أحسَنَ﴾ كونُ «الّذي» موصولًا اسميًّا، فيحتاجُ إلى تقدير عائد أي: زيادةً على العِلم الذي أحسَنَه، وكونُه موصولًا حرفيًّا فلا يحتاجُ لعائد أي: تمامًا على إحسانه، وكونُه نكرةً موصوفةً فلا يحتاجُ إلى صلة،[٢] ويكونُ «أحسَنَ» حينئذٍ اسمَ تفضيل لا فعلًا ماضيًا، وفتحتُه إعرابٌ لا بناء وهي علامة الجرِّ، وهذان الوجهان[٣] كوفيّان، وبعض البصريِّين يوافق على الثاني.

مسألة: نحوُ «أعجبَني ما صنعتَ» يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى الّذي، وكونُها نكرةً موصوفةً ـ وعليهما فالعائد محذوف ـ وكونُها مصدريّةً فلا عائدَ، ونحوُ[٤]: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ﴾ يَحتمل الموصولةَ والموصوفةَ دون المصدريّة لأنّ المعانيَ لا يُنفَق منها، وكذا ﴿ومِمّا رَزَقناهُم يُنفِقُونَ﴾.[٥] فإن ذهبتَ إلى تأويل «ما تُحِبُّونَ» و[٦] «ما رَزَقناهُم» بالحُبِّ والرِّزقِ، وتأويل هذين[٧] بالمحبوب والمرزوق فقد تعسَّفتَ عن غير مُحْوِجٍ إلى ذلك. وقال أبو حيّان:[٨] لم يثبُت مجيء «ما» نكرةً موصوفة، ولا دليلَ في «مررتُ بِما مُعجِبٍ لكَ» لاحتمال الزيادة،[٩] ولو ثبَت نحو: «سرَّني ما مُعجِبٌ لكَ» لثبَت ذلك. انتهى. ولا أعلمُهم[١٠] زادوا «ما» بعد «الباء» إلّا ومعناها السببيّةُ نحو[١١]: ﴿فبِما نَقضِهِم مِيثاقَهُم لَعَنّاهُم﴾، ﴿فبِما رَحمةٍ مِنَ اللهِ لِنتَ لَهُم﴾.

مسألة: إذا قلتَ «أعجبَني مَن جاءَك» احتمل كونَ[١٢] «مَن» موصولةً أو موصوفةً، وقد جُوِّزا في[١٣]: ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ﴾، وضَعَّف أبو البقاء الموصولةَ لأنّها[١٤] تتناول قومًا بأعيانهم والمعنى على الإبهام، وأُجيب بأنّها نَزَلَت في عبدِ الله بنِ أُبيٍّ وأصحابِه.

---

(١) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام: ﴿ثُمَّ آتَينا مُوسَى الكِتابَ تَمامًا عَلَى الَّذِي أحسَنَ، وتَفصِيلًا لِكُلِّ شَيءٍ وهُدًى ورَحمةً، لَعَلَّهُم بِلِقاءِ رَبِّهِم يُؤمِنُونَ﴾.

(٢) يعني أنه ليس اسمًا موصولًا ليكون له صلة.

(٣) أي: الوجهان الأخيران. وانظر البحر المحيط ٤: ٢٥٥.

(٤) الآية ٩٢ من سورة آل عمران: ﴿لَن تَنالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ، وما تُنفِقُوا مِن شَيءٍ فإنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾.

(٥) الآية ٣ من سورة البقرة: ﴿الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ، ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ، ومِمّا رَزَقناهُم يُنفِقُونَ﴾.

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) أي: الحب والرزق.

(٨) البحر المحيط ١: ١٨٠.

(٩) يعني: لاحتمال «ما» الزيادة.

(١٠) أي: لا أعلم العرب. وفي الأصل: فما أعلمهم.

(١١) الآيتان: ١٣ من سورة المائدة و١٥٩ من سورة آل عمران.

(١٢) أي: احتمل قولُك ذلك. ط: احتمل كونُ.

(١٣) الآية ٨ من سورة البقرة: ﴿ومِنَ النّاسِ مَن يَقُولُ: آمَنّا بِاللهِ وبِاليَومِ الآخِرِ. وما هُم بِمُؤمِنِينَ﴾. يعني: وجُوِّز الوجهان فيها.

(١٤) أي: لأن الموصولة. وانظر التبيان ص ٢٤.

باب التَّوابِع

مسألة: نحوُ[١]: ﴿آمَنّا بِرَبِّ العالَمِينَ، رَبِّ مُوسَى وهارُونَ﴾ يَحتمل بدلَ / ٢٤٠ الكُلِّ[٢]، وعطفَ البيان، ومثلُه[٣]: ﴿نَعبُدُ إلٰهَكَ وإلٰهَ آبائكَ، إبراهِيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ﴾، ﴿فانظُرْ: كَيفَ كانَ عاقِبةُ مَكرِهِم، أنّا دَمَّرْناهُم﴾؟ فيمَن فتَحَ الهمزة، ويَحتمل هذا تقديرَ مبتدأٍ أيضًا أي: هي أنّا دمَّرْناهم.

مسألة: نحو[٤]: ﴿سَبِّحِ اسمَ رَبِّكَ الأعلَى﴾ يجوز فيه كونُ «الأعلَى» صفةً للاسم أو صفة للربّ. وأمّا نحو: «جاءَني غُلامُ زيدٍ الظريفُ» فالصفة للمضاف، [ولا تكون للمضاف إليه][٥] إلّا بدليل، لأنّ المضاف إليه إنّما جِيء به لغرض التخصيص ولم يُؤت به لذاتِه، وعكسُه:[٦]

٩٧٠ ـ كُلُّ فَتًى يَتَّقِي فائزٌ

فالصفة للمضاف إليه، لأنّ المضاف إنّما جِيء به لقصد التعميم لا للحكم عليه. ولذلك ضَعُف قوله:[٧]

٩٧١ ـ وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخُوهُ، لَعَمرُ أبِيكَ، إلّا الفَرقَدانِ

مسألة: نحو: ﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ الَّذِينَ[٨]﴾، و«مَرِرتُ بالرجلِ الّذي فَعَلَ» يجوز في الموصول أن يكون تابعًا، أو بإضمار «أعني» أو «أمدحُ» أو «هو»، وعلى التبعيّة فهو نعت لا بدلٌ، إلّا إذا تعذّر، نحو: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ، الَّذي جَمَعَ[٩]﴾ لأنّ النكرة لا تُوصَف بالمعرفة.

---

(١) الآيتان ١٢١ و١٢٢ من سورة الأعراف: ﴿قالُوا: آمَنّا بِرَبِّ العالَمِينَ، رَبِّ مُوسَى وهارُونَ﴾.

(٢) زاد هنا في ط: من الكل.

(٣) الآيتان: ١٣٣ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: نَعبُدُ إلٰهَكَ وإلٰهَ آبائكَ، إبراهِيمَ وإسماعِيلَ وإسحاقَ إلٰهًا واحِدًا، ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ﴾ و٥١ من سورة النمل: ﴿فانظُرْ: كَيفَ كانَ عاقِبةُ مَكرِهِم، أنّا دَمَّرْناهُم وقَومَهُم أجمَعِينَ﴾؟

(٤) الآية ١ من سورة الأعلى.

(٥) زيادة من ط يقتضيها السياق. و«إلّا بدليل» مثبت في النسختين اللتين زعم المحشّي أنه غير مثبت فيهما.

(٦) شطر بيت من المتقارب لا يُعرف قائله ولا تتمته وفيه خرم، خلافًا لما زعم المحشّي من نفيه عن الشعر مع زيادة واو في أوّله وضبط «فتىً» كذا.

(٧) مضى تحت الرقم ١١٤.

(٨) الآيتان ٢ و٣ من سورة البقرة: ﴿ذٰلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ، هُدًى لِلمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ﴾. وزاد هنا في ط: يُؤمِنُونَ.

(٩) الآيتان ١ و٢ من سورة الهمزة: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ، الَّذي جَمَعَ مالًا وعَدَّدَهُ﴾. وزاد هنا في ط: مالًا.

باب حروف الجرّ

مسألة: نحوُ: «زيدٌ كعَمرٍو» تَحتمل[١] الكاف فيه عند المُعربِين الحرفيّةَ فتتعلّق باستقرار، وقيل: «لا تتعلّق»،[٢] والاسميّةَ فتكون مرفوعةَ المحلِّ، وما بعدها جرٌّ[٣] بالإضافة، ولا تقديرَ بالاتّفاق. ونحوُ: «جاء الّذي كزيدٍ» تتعيَّن[٤] الحرفيّةُ، لأنّ الوصل بالمتضايفَين ممتنِعٌ.

مسألة: «زيدٌ علَى السَّطحِ» تَحتمل[٥] «على» الوجهَين.[٦] وعليهما فهي متعلِّقة باستقرار محذوف.

مسألة: قيل في نحو[٧] ﴿والضُّحَى واللَّيلِ﴾: إنّ الواو الثانية[٨] تَحتمل العاطفةَ والقَسَميّةَ. والصواب الأوَّلُ، وإلاّ لاحتاج كُلٌّ إلى جواب.[٩] وممّا يُوضِحه الفاءُ في أوائل سورتَي: المُرسَلات[١٠] والنّازِعات.[١١]

باب في مسائل مُفرَدة

مسألة: نحوُ[١٢]: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ﴾ فيمَن فتح الباء يَحتمِل كونَ النائبِ[١٣] عن الفاعل الظرفَ[١٤] الأوّلَ ـ وهو الأَولى ـ أو الثانيَ أو الثالثَ، ونحوُ[١٥]: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخرَى﴾ النائبُ الظرفُ أوِ

(١) ط: يحتمل.

(٢) هذا يعني أنها حرف جر شبيهٌ بالزائد، وعمرو: مجرور لفظًا مرفوع محلًّا خبر.

(٣) ط: مجرور.

(٤) بل يجوز أن تكون الكاف اسمًا في محل رفع خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: هو. ط: يتعين.

(٥) ط: يحتمل.

(٦) أي: حرف الجر والظرف بمعنى: فوق.

(٧) الآيتان ١ و٢ من سورة الضحى: ﴿والضُّحَى، واللَّيلِ إذا سَجا﴾ لا ١ فقط كما جاء في ط.

(٨) سقطت من ق وب وش وط.

(٩) ط: «الجواب». وفي حاشية ن: فيحتاج إلى دعوى حذف جملة.

(١٠) يريد الآيات ١ ـ ٥ من هذه السورة: ﴿والمُرسَلاتِ عُرفًا، فالعاصِفاتِ عَصفًا...﴾. ط: سورتَيْ المرسلات.

(١١) يريد الآيات ١ ـ ٤ من هذه السورة: ﴿والنّازِعاتِ غَرقًا، والنّاشِطاتِ نَشطًا، والسّابِحاتِ سَبحًا، فالسّابِقاتِ سَبقًا﴾.

(١٢) الآية ٣٦ من سورة النور.

(١٣) ط: كونُ النائب.

(١٤) يعني الجار والمجرور.

(١٥) الآية ٦٨ من سورة الزمر: ﴿ونُفِخَ في الصُّورِ فصَعِقَ مَن في السَّماواتِ ومَن في الأرضِ إلّا مَن شاءَ اللهُ، ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخرَى فإذا هُم قِيامٌ يَنظُرُونَ﴾.

الوصفُ.[١] وفي هذا ضعفٌ لضعف قولهم:[٢] سِيرَ علَيه طَويلٌ.

مسألة: «تَجَلَّى الشمسُ» يَحتمِل كونَ[٣] «تَجلَّى» ماضيًا تُرِكَتِ التاء من آخره لمَجازية التأنيث، وكونَه مضارعًا أصله: «تَتَجَلَّى»، ثمّ حُذِفَت إحدى التاءين على حدِّ قوله تعالى[٤]: ﴿نارًا تَلَظَّى﴾، ولا يجوز في هذا كونُه[٥] ماضيًا، وإلّا لقيل: «تَلَظَّتْ» لأنّ التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرًا متَّصلًا.[٦] وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأوَّل يُعلَمُ فسادُ[٧] قول مَن استدلَّ على جواز نحو «قامَ هِندٌ» في الشعر بقوله:[٨]

٩٧٢ ـ تَمَنَّى ابنَتايَ أن يَعِيشَ أبُوهُما

لجواز أن يكون أصله: تَتَمَنَّى.

الجهة السادسة: ألّا يُراعِيَ الشروطَ[٩] المختلفة بحسَب الأبواب. فإنّ العرب يشترطون في بابٍ شيئًا، ويشترطون في آخرَ نقيضَ ذلك الشيء، على ما اقتضَته حكمةُ لغتهم وصحيحُ أقِيستهم،[١٠] فإذا لم يتأمَّلِ المُعرِبُ اختلطت عليه الأبواب والشرائط. فلنورِد أنواعًا من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوَهَمُ للمُعرِبين.

١ ـ النوع الأوَّل: اشتراطُهم الجمودَ لعطف البيان والاشتقاقَ للنعت، ومن الوَهَم في الأوَّل قول الزمخشريّ في:[١١] ﴿مَلِكِ النّاسِ، إلٰـهِ النّاسِ﴾: إنّهما عطفا بيانٍ. والصواب أنّهما نعتان، وقد يُجاب بأنّهما

(١) أي: أُخرى، وهو صفة لمحذوف: نفخة أُخرى. ووجه الضعف وجود «فيه» هو أولى بالنيابة عن الفاعل، وكذلك المثال الأخير لأن «عليه» أولى بالنيابة، ويكون لفظه: سير عليه سيرًا طويلًا. وكل هذا مردود بقوله تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخةٌ واحِدةٌ﴾ الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٢) خ وق وط: «كضعف قولهم». وفسّر في حاشية ن بأن فيه إنابة صفة المصدر عن الفاعل فيجتمع فيه مجازان.

(٣) ط: «كونُ» بالرفع هنا وما عطف عليه، خلافًا لِما وقع فيه المحشّي مرارًا وتكرارًا.

(٤) الآية ١٤ من سورة الليل: ﴿فأنذَرتُكُم نارًا تَلَظَّى﴾.

(٥) زاد هنا في ط: فعلًا.

(٦) يعني الضمير المستتر في الفعل.

(٧) ط: «تَعلم فسادَ». وزعم المحشّي أن في نسختين: «يُعلم». فكيف تصبح الجملة على ما زعم من نصب: فساد؟

(٨) صدر بيت للبيد في ديوانه ص ٢١٣ عجزه في ب وحاشية الأصل ومقحم في ط:

وهَلْ أنا إلّا مِن رَبِيعةَ أو مُضَرْ؟

والاحتجاج به فيه نظر لاحتمال كون الفعل مضارعًا كما ذكر بعد.

(٩) أي: ألاّ يراعي المُعرِبُ الشروطَ. والجهة الخامسة بدأت في الورقة ٢٣٤.

(١٠) ط: وصحيح أقيستهم.

(١١) الآيات ١ ـ ٣ من سورة الناس: ﴿قُل: أعُوذُ بِرَبِّ النّاسِ، مَلِكِ النّاسِ، إلٰـهِ النّاسِ﴾ والكشاف ٣: ٣٦٩.

جرَيا مَجرى الجوامد،[1] إذ يُستعمَلان غيرَ جاريَين على موصوف فتجري[2] عليهما الصفات، نحو قولنا: إلٰـهٌ واحدٌ ومَلِكٌ عظيمٌ. ومن الخطأ في الثاني قولُ كثير من النحويّين في نحو «مررتُ بهذا الرجلِ»: إنّ الرجل نعتٌ.[3] / ٢٤١ قال ابن مالك:[4] أكثرُ المتأخِّرين يقلِّد بعضُهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهُّمُهم أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك. فإنّه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقِّ، ولا يمتنع كونُ المنعوت أخصَّ[5] من النعت. وقد هُدِي ابن السِّيد إلى الحقِّ في المسألة، فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا، وكذا ابن جنِّي. انتهَى.

قلتُ: وكذا الزجّاجُ والسُّهيليُّ. قال السُّهيليّ: «وأمّا تسمية سيبويه[6] له نعتًا فتسامحٌ، كما سمّى التوكيد وعطف البيان صفةً».[7] وزعم ابن عُصفور[8] أنّ النحويّين أجازوا في ذلك الصفةَ والبيان، ثمّ استشكله بأنّ البيان أعرفُ من المبيَّن وهو جامد، والنعت دون المنعوت أو مساوٍ له وهو مشتقٌّ أو في تأويله. فكيف يَجتمع[9] في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا؟ وأجاب بأنّه إذا قُدِّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مؤوَّلٌ بقولك: «الحاضر» أو «المُشار إليه»، وإذا قُدِّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور فيساوي الإشارةَ بذلك، ويزيد عليها[10] بإفادته الجنسَ المعيَّن فكان أخصَّ. قال: وهذا معنى قول سيبويه. انتهَى.

وفيما قاله نظر، لأنّ الذي يؤوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه إنّما هو اسم الإشارة نفسُه إذا وقع نعتًا، كـ«مررتُ بزيدٍ هذا»، فأمّا نعتُ اسم الإشارةِ فليس ذلك معناه، وإنّما هو معنى ما قبله. فكيف يُجعل معنى ما قبله تفسيرًا له؟ وقال الزمخشريّ في: ﴿ذَٰلِكُمُ اللهُ[11]﴾: يجوز كون اسم الله ـ تعالى ـ صفةً للإشارة أو بيانًا، و«ربُّكم» الخبر. فجوَّز في الشيء الواحد البيانَ والصفةَ، وجوَّز كون العَلَمِ نعتًا وإنّما العَلَم يُنعَت ولا يُنعَت به، وجوَّز نعتَ الإشارة بما ليس معرَّفًا بلام الجنس، وذلك ممّا أجمعوا على بُطلانه.

---

(١) ش وط: أُجريا مُجرى الجوامد.

(٢) خ وط: وتجري.

(٣) زاد هنا في ب: ثم.

(٤) انظر شرح الكافية الشافية ص ١١٩٣.

(٥) ط: أخصّ.

(٦) يعني الاسم المعرف بعد: هذا. وانظر الكتاب ١: ٣٠٦ ـ ٣٠٧ و٣٧٨.

(٧) هنا ينتهي قول السهيلي لا بعد «قول سيبويه» كما جاء في ط.

(٨) شرح الجمل ١: ٣٢٣.

(٩) في الأصل: يجمع.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) الآية ١٣ من سورة فاطر: ﴿ذَٰلِكُمُ اللهُ رَبُّكُم لَهُ المُلكُ، والَّذِينَ تَدعُونَ مِن دُونِهِ ما يَملِكُونَ مِن قِطمِيرٍ﴾ والكشاف ٢: ٥٧٤. وزَعْمُ أن لفظ الجلالة هنا صفة أو بيان لاسم الإشارة فيه إحالة، ويلزمه نظرٌ لم يتنبّه له العلماء. وزاد هنا في ط: رَبُّكُم.

٢ ـ النوع الثاني: اشتراطُهم التعريفَ لعطف البيان ولنعت المعرفة، والتنكيرَ للحال والتمييز و«أفعَل مِن» ونعتِ النكرة. ومن الوَهَم في الأوّل قولُ جماعة في «صديد» من[1]: ﴿ماءٍ صَدِيدٍ﴾، وفي «طعام مَساكين» من[2]: ﴿كَفّارةٌ طَعامُ مَساكِينَ﴾ فيمَن نوَّنَ «كفّارة»: إنّهما عطفا بيانٍ ـ وهذا إنّما هو مُعترَض على قول البصريّين ومَن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلًا، وأمّا الكوفيّون فيرَون أنّ عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنكرات ـ وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة:[3]

٩٧٣ ـ مِنَ الرُّقشِ، في أنيابِها السُّمُ ناقِعُ

: إنّه نعت للسُّمّ. والصواب أنّه خبرٌ للسُّمّ، والظرفُ متعلِّق به أو خبرٌ ثانٍ.

وليس من ذلك قولُ الزمخشريّ في:[4]﴿شَدِيدِ العِقابِ﴾: «إنّه يجوز كونه صفةً لاسم الله[5] ـ تعالى ـ في أوائل سورة: المؤمن»،[6] وإن كان من باب الصفة المشبَّهة وإضافتُها لا تكون إلّا في تقدير الانفصال، ألا ترى أنّ «شديدِ العِقابِ» معناه: شديدٍ عِقابُه؟[7] ولهذا قالوا: كلُّ شيء إضافتُه غيرُ محضة فإنّه يجوز أن تصير إضافتُه محضةً إلّا الصفةَ المشبَّهة، لأنّه[8] جعَله على تقدير «أل»، وجعَل سببَ حذفها إرادةَ الازدواج. وأجاز وصفيّتَه أيضًا أبو البقاء،[9] لكن على أنّ «شديدًا» بمعنى مشدِّد، كما أنّ الأَذِينَ في معنى المؤذِّن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبَّهة إلى باب اسم الفاعل. والذي قدَّمه الزمخشريّ أنّه وجميعَ ما قبله أبدالٌ. أمّا أنّه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله وإن كانا[10] من باب اسم الفاعل لأنّ

---

(١) الآية ١٦ من سورة إبراهيم: ﴿مِن وَرائِهِ جَهَنَّمُ ويُسقَى مِن ماءٍ صَدِيدٍ﴾.

(٢) الآية ٩٥ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الّذِينَ آمَنُوا، لا تَقتُلُوا الصَّيدَ وأنتُم حُرُمٌ، ومَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّدًا فجَزاءٌ مِثلُ ما قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحكُمُ بِهِ ذَوا عَدلٍ مِنكُم هَدْيًا بالِغَ الكَعْبةِ، أو كَفّارةٌ طَعامُ مَساكِينَ، أو عَدلُ ذلِكَ صِيامًا﴾.

(٣) عجز بيت في ديوانه ص ١١٠ صدره:

فبِتُّ كأنّي ساوَرَتني ضَئيلةٌ

وساورت: واثبت. والضئيلة: الأفعى. والرقش: جمع رقشاء. وهي المنقّطة. والناقع: الثابت.

(٤) الآيتان ٢ و٣ من سورة غافر أو المؤمن: ﴿تَنزِيلُ الكِتابِ مِنَ اللهِ العَزِيزِ العَلِيمِ، غافِرِ الذَّنبِ وقابِلِ التَّوبِ شَدِيدِ العِقابِ﴾ لا الآيات ١ ـ ٣ كما جاء في ط. وانظر الكشاف ٣: ٤٣.

(٥) الوصف للفظ الجلالة لا لـ «من الله» كما زعم المحشّي.

(٦) هنا ينتهي قول الزمخشري، وعدم القوسين عند المحشّي يوهم الاتصال.

(٧) ط: شديدٌ عقابُه.

(٨) أي: لأن الزمخشري جعل التقدير: الشديدِ العقابِ. وهذا سبب النفي بـ «ليس» في أول الفقرة، ومتعلِّق بخبر: ليس المحذوف أيضًا.

(٩) التبيان ص ١١١٥.

(١٠) ط: وإن كان.

المراد بهما المستقبل، وأمّا البواقي فللتناسب. وردَّ على الزجّاج[١] في جعله «شديدِ العقاب» بدلًا وما قبله صفاتٍ، وقال: في جعله بدلًا وحدَه من بين الصفات نُبُوٌّ ظاهرٌ.

ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى:[٢] / ٢٤٤

٩٧٤ ـ ولَستَ بالأكثَرِ، مِنهُم، حَصًى

: إنّه يُبطِل قولَ النحويّين: لا تجتمع «أل» و«مِن» في اسم التفضيل. فجعلَ كلًّا من «أل» و«مِن» مُعتدًّا به جاريًا على ظاهره. والصواب أن تُقدَّر «أل» زائدةً، أو مُعرِّفةً و«مِن» متعلِّقةً بـ«أكثر» منكَّرًا محذوفًا مبدلًا من المذكور، أو بالمذكور على أنّها بمنزلتها في قولك: أنتَ منهم الفارسُ البطلُ، أي: أنتَ مِن بينهم. وقولُ بعضهم: «إنّها متعلِّقة بـلَيسَ» قد يُرَدُّ بأنّها لا تدلُّ على الحدَث عند مَن قال في أخواتها: «إنّها تدلُّ عليه»، ولأنّ فيه فصلًا بين «أفعَل» وتمييزه بالأجنبيّ. وقد يُجاب بأنّ الظرف يتعلّق بالوهْمِ وفي «ليس» رائحةُ قولك: «انتفَى»، وبأنّ فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله:[٣]

٩٧٥ ـ علَى أنَّنِي، بَعدَما [قَد] مَضى ثَلاثُونَ، لِلهَجرِ، حَولًا كَمِيلا

و«أفعَلُ» أقوى في العمل من «ثلاثون».

ومن الوهَم في الثاني قولُ مكّيّ في قراءة ابن أبي عَبلة:[٤] ﴿فإنَّهُ آثِمٌ قَلبَهُ﴾ بالنصب: إنّ «قلبَه» تمييز[٥] ـ والصواب أنّه مشبَّه بالمفعول به كـ«حَسَنٌ وَجهَهُ»، أو بدلٌ من اسم «إنّ» ـ وقولُ الخليل والأخفش والمازنيّ في إيّايَ وإيّاكَ وإيّاهُ:[٦] «إنّ إيّا: ضميرٌ أضيف إلى ضمير» ـ فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلّا للنكرات. وهو الإضافة ـ وقولُ بعضهم في:[٧] ﴿لا إلـٰهَ إلّا اللهُ﴾: إنّ اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ خبرُ «لا» التبرئةِ. ويردُّه أنّها لا تعمل إلّا في نكرة منفيّة، واسم الله ـ تعالى ـ معرفةٌ موجَبة.

---

(١) انظر الكشاف ٣: ٤٣.

(٢) صدر بيت من السريع في ديوانه ص ٩٤ عجزه مقحم في ط:

وإنّما العِزّةُ لِلكاثِرِ

والحصى: العدد. ط: «حَصِيّ». والكاثر: من غلب غيره بكثرة العدد. وفي حاشية ب عن بعض النسخ: «ومن الوهم في الثاني قول الجاحظ في بيت الأعشى»، وفي حاشية الفقرة التالية أيضًا: ومن ذلك قول مكي. وفي الأصل فراغ ورقتين برقميهما، فيهما فرخة كتب فيها بقلم آخر توجيهات الزمخشري لمسألة خبر «لا» التبرئةِ، وسيلي فيما بعدُ ذكر ابن هشام لشيء من ذلك.

(٣) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٣٦ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٠٣. وما بين معقوفين تتمة من ش وط.

(٤) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة: ﴿ولا تَكتُمُوا الشَّهادةَ. ومَن يَكتُمْها فإنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ. واللهُ بِما تَعمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ لا ٢٨٢ كما جاء في ط.

(٥) كذا، ومكيٌّ لم يقل هذا، وإنما نسب القول إلى أبي حاتم ووصفه بأنه بعيد لأن الاسم معرفة. انظر مشكل إعراب القرآن ١: ١٢١.

(٦) الهمع ١: ٢١٢.

(٧) في الآيتين ٣٥ من سورة الصافات و١٩ من سورة محمد.

نعم يصحُّ أن يقال: إنّه خبرُ لـ«لا» مع اسمها. فإنّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه،[١] زعم أنّ المركَّبةَ لا تعمل في الخبر، لضعفها بالتركيب[٢] أن تعمل فيما تباعد منها وهو الخبر. كذا قال ابن مالك،[٣] والذي عندي أنّ سيبويه يرى أنّ المركَّبة لا تعمل في الاسم أيضًا، لأنّ جزء الشيء لا يعمل فيه،[٤] وأمّا «لا رجلَ ظريفًا» بالنصب فإنه عند سيبويه مثل «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع. وكذا البحث في:[٥]﴿لا إلٰـهَ إلّا هُوَ﴾ للتعريف والإيجاب أيضًا، وفي «لا إلٰـهَ إلّا إلٰـهٌ واحدٌ» للإيجاب. وإذا قيل: «لا مستحِقًّا للعبادة إلّا إلٰـهٌ واحدٌ» أو «إلّا اللهُ» لم يتَّجهِ الاعتذارُ المتقدِّم، لأنّ «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر لعدم التركيب.

وزعمَ الأكثرون أنّ المرتفع بعد «إلّا» في ذلك كلِّه بدلٌ من محلِّ اسم «لا» كما في قولك: ما جاءني من أحدٍ إلّا زيدٌ. ويُشكِل على ذلك أنّ البدل لا يصلح هنا لحلوله محلَّ الأوّل، وقد يجاب بأنّه بدل من الاسم مع «لا»، فإنّهما كالشيء الواحد ويصحُّ أن يخلُفَهما، ولكن يُذكَر الخبرُ حينئذٍ فيقال: اللهُ موجودٌ.[٦] وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف. ولم يتكلَّم الزمخشريّ في «كشّافه» على المسألة اكتفاءً بتأليف مفردٍ له فيها، وزعم فيه أنّ الأصل «اللهُ إلٰـهٌ»، المعرفةُ مبتدأ والنكرةُ خبر على القاعدة، ثمّ قُدِّم الخبر، ثمّ أُدخِل النفيُ على الخبر والإيجابُ على المبتدأ، ورُكِّبت[٧] «لا» مع الخبر. فيقال له: فما تقول في نحو: «لا طالعًا جبلًا إلّا زيدٌ»؟ لِمَ انتصب خبر المبتدأ؟[٨] فإن قال: إنّ «لا» عاملة عمل «ليسَ» فذلك ممتنع لتقدُّم الخبر ولانتقاض النفي ولتعريف أحد الجزأين. فأمّا قوله: «يجب كون المعرفة المبتدأ» فقد مرَّ أنّ الإخبار عن النكرة المخصَّصة المقدَّمة بالمعرفة جائز نحو[٩]: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيۡتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾.

ومن ذلك قولُ الفارسيّ[١٠] في «مررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجلٍ»: إن «ما» مصدرية، وإنّها وصِلتَها صفةٌ لـ«رجل» ـ وتبعه على ذلك صاحب «الترشيح»،[١١] قال: ومثله قوله تعالى[١٢]: ﴿في أيِّ صُورةٍ ما شاءَ

---

(١) الكتاب ١: ٣٤٥ و٣٥٣. ط: وزعم.

(٢) زاد هنا في ش وط: عن.

(٣) كذا، وفي التسهيل ص ٥٧ وشرحه ٢: ٥٣ و٥٥ خلاف ذلك عند الجميع على الأصحّ.

(٤) كذا أيضًا، والمراد: في بعضه. والصواب أنّ سيبويه جعل «لا» هذه تعمل عمل «إنَّ». انظر الكتاب ١: ٣٤٥.

(٥) الآية ١٦٣ من سورة البقرة.

(٦) ش: إنه موجود.

(٧) لا حاجة إلى تقدير خبر هنا لأن البدل تابعٌ يكتفي بخبر المبدل منه. ش: ركب.

(٨) يعني: في نحو: لا طالعًا جبلًا إلّا زيدٌ، وقدّم فيه: طالعًا.

(٩) الآية ٩٦ من سورة آل عمران.

(١٠) كذا، والقول المذكور بعدُ هو لسيبويه في الكتاب ١: ٤٢٢.

(١١) الترشيح كتاب في النحو لأبي بكر خطّاب بن يوسف الماردي. بغية الوعاة ١: ٥٥٣ وشرح الألفية للمرادي ٢: ٥١١.

(١٢) الآيات ٦ ـ ٨ من سورة الانفطار: ﴿يـا أيُّها الإنسـانُ، ما غَـرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيـمِ الَّـذِي خَلَقَكَ فسَـوّاكَ فعَدَلَكَ، فـي أيِّ صُورةٍ =

رَكَّبَكَ﴾ أي: في أيِّ صورةٍ مَشِيئَتِهِ[١] أي: يشاؤها، وقولُ / ٢٤٥ أبي البقاء في قوله تعالى:[٢] ﴿تَعالَوا إلى كَلِمةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وبَيْنَكُم ألّا نَعبُدَ إلّا اللهَ﴾: إنّ «أنْ» وصِلتَها بدلٌ من «سواء»،[٣] وبدلُ الصفة صفةٌ، والحرفُ المصدري وصِلتُه في نحو ذلك معرفةٌ،[٤] فلا يقع صفةً للنكرة ـ وقولُ بعضهم في: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ، الَّذي جَمَعَ[٥]﴾: إنّ «الذي» صفةٌ.

والصوابُ أنّ «ما» في المثال شرطية حُذِف جوابها أي: فهو كذلك، والصفةَ[٦] الجملتان معًا،[٧] وأمّا الآيةُ الأُولى فقال أبو البقاء:[٨] «ما: شرطية أو زائدة»، وعليهما فالجملة صفة لـ«صورة» والعائد محذوف أي: عليها، وفي: متعلِّقة بـ«رَكَّبَك». انتهى[٩]. وكان حقُّه إذ علَّق «في» بـ«رَكَّبَك» وقال: «الجملة صفة» أن يقطع بأنّ «ما» زائدة، إذ لا يتعلَّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدَها صفة. والصواب أن يقال: إن قُدِّرَت «ما» زائدةً فالصفة جملة «شاء» وحدها، والتقدير: شاءها، وفي: متعلِّقة بـ«رَكَّبَك» أو باستقرار محذوفٍ هو حال من مفعوله، أو بـ﴿عَدَّلَكَ﴾[١٠] أي: وَضَعَك في صورةٍ أيِّ صورةٍ! وإن قُدِّرت[١١] شرطيةً فالصفة مجموع الجملتين،[١٢] والعائد محذوف أيضًا وتقديره: عليها، وتكون «في» حينئذٍ متعلِّقة بـ«عَدَّلَك» أي: عَدَّلَك في صورةٍ أيِّ صورةٍ! ثمّ استُؤنِف ما بعده. والصوابُ في الآية الثانية أنّها على تقدير مبتدأ، وفي الثالثة أنّ «الّذي» بدلٌ أو صفة مقطوعة بتقدير: هوَ أو أذمُّ أو أعني. هذا هو الصواب خلافًا لـمَن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقًا، ولـمَن أجازه بشرط وصفِ النكرة أوَّلًا بنكرة، وهو قول الأخفش،

= ما شاءَ رَكَّبَكَ﴾؟

(١) ط: مَشيئتُهُ.

(٢) الآية ٦٤ من سورة آل عمران: ﴿قُلْ: يا أهلَ الكِتابِ، تَعالَوا إلَى كَلِمةٍ سَواءٍ بَيْنَنا وبَيْنَكُم، ألّا نَعبُدَ إلّا اللهَ ولا نُشرِكَ بِهِ شَيئًا ولا يَتَّخِذَ بَعضُنا بَعضًا أربابًا مِن دُونِ اللهِ﴾ والتبيان ص ٢٦٩. وليس «قوله تعالى» في خ وق وط.

(٣) هنا ينتهي قول أبي البقاء، وعدم القطع يخلّ بذلك، وهو عند المحشّي كثير جدًّا لا يُحصى.

(٤) الأَولى أن المصدر المؤوّل بدل من «كلمة» وهي موصوفة شبه معرفة. انظر المفصل ص ١٩٥. وفي حاشية ب: أي: إذا كان فاعل الفعل ضميرًا.

(٥) الآيتان ١ و٢ من سورة الهمزة: ﴿وَيلٌ لِكُلِّ هُمَزةٍ لُمَزةٍ، الَّذي جَمَعَ مالًا وعَدَّدَهُ﴾. وزاد هنا في ط: مالًا وعَدَّدَهُ.

(٦) العطف على «ما». وجعلُ الآية الكريمة مثالًا لا يجوز. ب وط: والصفةُ.

(٧) يعني جملتيِ الشرط والجواب معًا، وهما في الاصطلاح جملة واحدة كما سيذكر المصنّف بعد قليل، يقال لها: جملة شرطية.

(٨) التبيان ص ١٢٧٤.

(٩) الصواب أن «أيّ» في الآية الكريمة موصولة، وما: زائدة، والجملة بعدها: صلة الموصول، والجار والمجرور متعلقان كما ذكر بالفعل: ركّب. المفصل ٢٠٩١. وزاد هنا في ط: كلامه.

(١٠) هذا من الآية ٧ في سورة الانفطار. ق: «عَدَلَكَ» بالتخفيف هنا وفيما بعد.

(١١) زاد هنا في ط: ما.

(١٢) يعني جملتيِ الشرط والجواب عنده.

زعم[١] أنّ ﴿الأولَيانِ﴾ صفةٌ لـ«آخرانِ» في: ﴿فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما﴾ الآيَةَ،[٢] لوصفهما بـ«يقومان»، وكذا قال بعضهم في قوله تعالى[٣]: ﴿إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ﴾ ﴿كُلَّ مُختالٍ فَخُورٍ، الَّذِينَ يَبخَلُونَ﴾.

ومن ذلك قولُ الزمخشري في:[٤] ﴿إنَّما أعِظُكُم بِواحِدَةٍ، أن تَقُومُوا للهِ﴾: [إنّ][٥] «أن تقوموا» عطفُ بيانٍ على «واحدة»، وفي:[٦] ﴿مَقامُ إبراهِيمَ﴾: إنّه عطفُ بيانٍ على ﴿آياتٌ بَيِّناتٌ﴾، مع اتّفاق النحويّين على أنّ البيان والمبيَّن لا يتخالفان تعريفًا وتنكيرًا. وقد يكون عبَّر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما، ويؤيِّدُه قوله في:[٧] ﴿أسكِنُوهُنَّ مِن حَيثُ سَكَنتُم مِن وُجدِكُم﴾: إنّ «مِن وُجدِكم» عطفُ بيانٍ لقوله تعالى: «مِن حيثُ سكنتم» وتفسيرٌ له. قال: ومِن: تبعيضيةٌ حُذِف مبعَّضُها أي: أسكنوهنّ مكانًا من مسكنكم[٨] ممّا تطيقون. انتهَى. وإنّما يريد البدلَ لأنّ الخافض لا يعاد إلّا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمّي التوكيدَ صفةً وعطفَ البيان صفةً[٩] كما مرَّ.

٣ـ **النوع الثالث**: اشتراطُهم في بعضِ ما التعريفُ شرطُه تعريفًا خاصًّا كمنعِ الصرف، اشترطوا له تعريفَ العلمية أو شِبهَه كما في «أجمَع»، وكنعت الإشارة و«أيّ» في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريفُ فاعل[١٠]: نِعمَ وبِئسَ، لكنّها تكون مباشِرةً له أو لِما أُضيف إليه بخلاف ما تقدَّم، فشرطُها المباشَرةُ له.

---

(١) معاني القرآن ١: ٢٦٦.

(٢) الآية ١٠٧ من سورة المائدة: ﴿فإن عُثِرَ علَى أنَّهُما استَحَقّا إثمًا فآخَرانِ يَقُومانِ مَقامَهُما مِنَ الَّذِينَ استَحَقَّ علَيهِمُ الأَولَيانِ، فيُقسِمانِ بِاللهِ لَشَهادتُنا أحَقُّ مِن شَهادتِهما وما اعتَدَينا. إنّا إذًا لَمِنَ الظّالِمِينَ﴾.

(٣) كذا في الأصل والنسخ، وهو تلفيق لابن هشام بين الآيتين ٣٦ و٣٧ من سورة النساء: ﴿إنَّ اللهَ لا يُحِبُّ مَن كانَ مُختالًا فَخُورًا، الَّذِينَ يَبخَلُونَ ويأمُرُونَ النّاسَ بِالبُخلِ ويَكتُمُونَ ما آتاهُمُ اللهُ مِن فَضلِهِ. وأعتَدْنا لِلكافِرِينَ عَذابًا مُهِينًا﴾، وبين الآيتين ٢٣ و٢٤ من سورة الحديد: ﴿واللهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُختالٍ فَخُورٍ، الَّذِينَ يَبخَلُونَ ويأمُرُونَ النّاسَ بِالبُخلِ. ومَن يَتَوَلَّ فإنَّ اللهَ هُوَ الغَنِيُّ الحَمِيدُ﴾، وكذلك كان ما فعله السمين الحلبي في الدر المصون، ولم يتنبّه له المحشّون والناشرون واضطربوا في التعليق على ابن هشام، فأورد بعضُ الناشرين آيتي سورة الحديد في المتن وآيتي سورة النساء في الحاشية تعسّفًا، وصاحب المعجم أورد آيتي سورة الحديد في المتن والحاشية تعسّفًا أيضًا، ثم ذكر تعليق السمين بما فيه من الاضطراب، أمّا خ فصُحِّح فيها أول الشاهد هكذا: «والله» بقلم آخر، ثم أُلحق بالحاشية «أنّ» كذا. والحق أن ما ذكره ابن هشام من الإعراب هو قول ابن عطية وأبي حيان في آية سورة الحديد جريًا على مذهب الأخفش. انظر البحر المحيط ٨: ٢٢٤. والحمد لله رب العالمين.

(٤) الآية ٤٦ من سورة سبأ: ﴿قُلْ: إنَّما أعِظُكُم بِواحِدَةٍ، أن تَقُومُوا لِلهِ مَثنَى وفُرادَى، ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا: ما بِصاحِبِكُم مِن جِنَّةٍ، إنْ هُوَ إلّا نَذِيرٌ لَكُم بَينَ يَدَي عَذابٍ شَدِيدٍ﴾ والكشاف ٢: ٥٦٥.

(٥) تتمة من خ وب وط.

(٦) الآية ٩٧ من سورة آل عمران: ﴿فِيهِ آياتٌ بَيِّناتٌ مَقامُ إبراهِيمَ ومَن دَخَلَهُ كانَ آمِنًا﴾ والكشاف ١: ٣٣٧.

(٧) الآية ٦ من سورة الطلاق: ﴿أسكِنُوهُنَّ مِن حَيثُ سَكَنتُم مِن وُجدِكُم، ولا تُضارُّوهُنَّ لِتُضَيِّقُوا علَيهِنَّ﴾ والكشاف ٣: ٢٤٢.

(٨) ط: من مساكنكم.

(٩) انظر الكتاب ١: ٣٧٨ و٣٩٠.

(١٠) ط: فاعلَي.

ومن الوهَم في ذلك قولُ الزمخشريّ في قراءة ابن أبي عَبلة[١]: ﴿إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمَ أهلِ النّارِ﴾ بنصب التَّخاصُم:[٢] إنّه صفة للإشارة. وقد مضى أنّ جماعة من المحققِّين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاقَ،[٣] كما اشترطوا في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصُم أيضًا عطفَ بيان لأنّ البيان يُشبِه الصفة، فكما لا تُوصف الإشارة إلّا بما فيه «أل» كذلك ما يُعطف عليها.[٤] ولهذا منعَ أبو الفتح في[٥]: ﴿وهذا بَعلِي شَيخٌ﴾ في قراءة ابن مسعود برفع «شيخٌ» كونَ «بعلي» عطفَ [بيانٍ][٦] وأوجب كونه خبرًا، و«شيخٌ» إمّا خبرٌ ثان أو خبرٌ لمحذوف أو بدلٌ من «بعلي»، أو «بعلي» بدلٌ و«شيخٌ» الخبرُ. ونظيرُ / ٢٤٦ منعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابنِ السِّيد في كتاب «المسائل والأجوبة»[٧] وابنِ مالك في «التسهيل»[٨] كونَ عطف البيان تابعًا للمضمَر لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه[٩] «يا هذانِ زيدٌ وعمرٌو» على عطف البيان، وتبعه الزياديّ[١٠] فأجاز «مررتُ بهذين الطويلِ والقصيرِ» على البيان، وأجازه على البدل أيضًا، ولم يُجزه على النعت لأنّ نعت الإشارة لا يكون إلّا طِبقَها في اللفظ. وممَّن نصَّ على منع النعت في هذا[١١] سيبويه والمبرِّد والزجّاج،[١٢] وهو مقتضَى القياس، ومنعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

٤ ـ **النوع الرابع**: اشتراطُ الإبهامِ في بعض الألفاظ كظروف المكان، والاختصاصِ في بعضها كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهَم[١٣] في الأوّل قولُ الزمخشري في:[١٤] ﴿فاستَبَقُوا الصِّراطَ﴾، وفي: ﴿سَنُعِيدُها

(١) الآية ٦٤ من سورة ص. وليس «إنّ ذلكَ» في ط والكشاف ٣: ١٩.

(٢) ط: تخاصم.

(٣) ط: الاشتقاقُ.

(٤) أي: «على الإشارة». وقول المصنّف «كذلك» بعد «كما» هو من بديع البيان توكيد لفظي لا محل له من الإعراب.

(٥) الآية ٧٢ من سورة هود والمحتسب ١: ٣٢٤.

(٦) تتمة مما عدا الأصل.

(٧) الكتاب مطبوع بهذا الاسم لا كما ذكر المحشّي.

(٨) في ص ١٧٠. ط: وابنُ مالك في التسهيل.

(٩) الكتاب ١: ٣٠٧.

(١٠) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان النحوي اللغوي البصري توفي سنة ٢٤٩. البغية ٢: ٤١٤.

(١١) سقط «في هذا» من ق وب، وعُلِّم عليه في خ أنه زائد.

(١٢) انظر الارتشاف ص ٩٢٢.

(١٣) ط: «ومن الوهْم» هنا وفي مواضع.

(١٤) الآيتان: ٦٦ من سورة يس: ﴿ولَو نَشاءُ لَطَمَسْنا علَى أعيُنِهِم فاستَبَقُوا الصِّراطَ، فأنّى يُبصِرُونَ﴾؟ و٢١ من سورة طه: ﴿قالَ: خُذْها ولا تَخَفْ. سَنُعِيدُها سِيرَتَها الأُولَى﴾. وسيرة: مفعول به ثان ومضاف. المفصل ص ١١٥٥.

سِيرَتَها الأُولَى﴾، وقولُ ابنِ الطَّراوة في قوله:[١]

٩٧٦ - كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعلَبُ

وقولُ جماعةٍ في «دخلتُ الدارَ أو المسجدَ أو السوقَ»: إنّ هذه المنصوباتِ ظروف. وإنّما يكون ظرفًا مكانيًّا ما كان مُبهمًا، ويُعرَف بكونِه صالحًا لكلِّ بُقعة كـ«مَكانٍ وناحيةٍ وجِهةٍ وجانبٍ وأمامٍ وخَلفٍ».[٢] والصواب أنّ هذه المواضعَ[٣] على إسقاط الجارِّ توسُّعًا، والجارُّ المقدَّر «إلى» في: سَنُعِيدُها سِيرَتَها الأُولى، و«في» في البيت، و«في» أو «إلى» في الباقي، ويُحتمَل أنّ «استبقُوا» ضُمِّن معنى «تَبادَروا»، وقد أُجيز الوجهان في[٤]: ﴿فاستَبِقُوا الخَيراتِ﴾، ويَحتمِل «سيرتها» أن يكون بدلًا من ضمير المفعول بدلَ اشتمال، أي: سنعيدها طريقتَها.

ومن ذلك قولُ الزجّاج في:[٥] ﴿واقعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرصَدٍ﴾: «إنّ كُلًّا ظرف». وردّه أبو عليٍّ في «الأغفال»[٦] بما ذكرنا، وأجاب أبو حيّان[٧] بأنّ «اقعُدوا» ليس على حقيقته، بل معناه: ارصُدُوهُم[٨]، ويصِحُّ: ارصُدُوهم كُلَّ مَرصَد، فكذا يصِحُّ: قعدتُ كلَّ مَرصَد. قال: ويجوز «قعدتُ مجلسَ زيدٍ» كما يجوز: قعدتُ مقعدَه. انتهى. وهذا مخالف لكلامهم، إذِ اشترطوا توافُقَ مادّتَي الظرف[٩] وعاملِه، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرقُ أنّ انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصًّا، فينبغي ألّا

---

(١) مضى تحت الرقم ٢. وأقحم صدره في ط.

(٢) ط: وأمامَ وخلفَ.

(٣) أي: في الشواهد والأمثلة التامّة المذكورة قبل.

(٤) الآية ١٤٨ من سورة البقرة: ﴿ولِكُلٍّ وِجْهةٌ هُوَ مُوَلِّيها. فاستَبِقُوا الخَيراتِ﴾.

(٥) الآية ٥ من سورة التوبة: ﴿فإذا انسَلَخَ الأشهُرُ الحُرُمُ فاقتُلُوا المُشرِكِينَ حَيثُ وجَدتُمُوهُم، وخُذُوهُم واحصُرُوهُم واقعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرصَدٍ﴾ ومعاني القرآن ٢: ٤٣٠.

(٦) الأغفال كتاب جمع فيه الفارسي مسائل من المعاني استدركها على الزجّاج. كشف الظنون ص ٨١.

(٧) في البحر المحيط ٥: ٣٧٣ «يَصِحّ انتصابُه على الظرف لأنَّ قولَه: «وَاقْعُدُوا لَهُمْ» لَيسَ مَعناه حَقِيقَةَ القُعودِ، بَل المَعنى: ارصُدُوهُم في كُلِّ مَكانٍ يُرصَدُ فِيه. ولمّا كانَ بِهذا المَعنَى جازَ قِياسًا أن يُحذَفَ مِنهُ «في» كما قَالَ: وقد قعدوا منها كُلَّ مَقعَدِ. فمتَى كانَ العامِلُ فِي الظَّرفِ المُختَصِّ عامِلًا مِن لَفظِهِ أو مِن مَعناهُ، جازَ أنْ يَصِلَ إلَيهِ بِغَيرِ واسِطةِ: في، فَيَجُوزُ جَلَستُ مَجلِسَ زيدٍ، وقَعَدتُ مَجلِسَ زيدٍ، تُرِيدُ في مَجلِسِ زيدٍ. فكَما يَتَعَدَّى الفِعلُ إلَى المَصدَرِ مِن غَيرِ لَفظِهِ إذا كانَ بِمَعناه فكَذلِكَ إلى الظَّرفِ. وكلّ: ظرف مكان ومضاف». وقد تصرّف ابن هشام في التعبير بما فيه من التقعيد والتفسير، وأسقط منه ما جعله يسوّغ له تعقُّبه تعسّفًا وبهتانًا. ولم يتنبه لذلك المحشّون فلم ينبّهوا عليه مع كثرة التعليقات الرَّبَوية الفضفاضة الفارغة. ثم لأبي حيّان أن يخالفَ الشرط الذي اعتمده ابن هشام هنا ويفسرَ مذهبه بالأدلة الكافية.

(٨) زاد هنا المحشّي: «كل مرصد»، وزعم أن الزيادة هي في العبارة القادمة لا هنا.

(٩) ط: مادّتيْ الظرف.

يُتجاوَز به محلُّ السماع. وأمّا نحوُ «قعدتُ جلوسًا» فلا دافع له من القياس. وقيل: التقدير:(١) على كلِّ مَرصَد، فحُذِفتْ «على» كما قال:(٢)

٩٧٧ ـ وأُخفِي الَّذِي لَولا الأُسَى لَقَضانِي

أي: لقضَى علَيّ. وقياسُ الزجّاج أن يقول في(٣): ﴿لَأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المُستَقِيمَ﴾ مثلَ قوله في «واقعُدُوا لَهُم كُلَّ مَرصَدٍ»، والصوابُ في الموضعين أنّهما على تقدير «على»، كقولهم: «ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرَ والبطنَ» فيمَن نصبهما، أو أنّ «لَأقعدَنَّ» و«اقعدُوا» ضُمِّنا معنى: لَألزَمَنَّ والزَمُوا.(٤)

ومن الوهَم في الثاني قولُ الحَوفي في:(٥) ﴿ظُلُماتٌ بَعضُها فَوقَ بَعضٍ﴾: إنّ «بعضُها فوقَ بعضٍ» جملة مخبَرٌ بها عن «ظُلُمات». و«ظُلُمات» غيرُ مختصٍّ، فالصواب(٦) قول الجماعة: إنّه خبرٌ لمحذوف، أي: تلك ظلماتٌ ـ نَعَم إن قُدِّر أنّ المعنى: ظُلُماتٌ أيُّ ظُلُماتٍ! بمعنى: ظُلُماتٌ عِظامٌ أو مُتكاثِفةٌ، وتُرِكَتِ الصفةُ لدلالة المَقام عليها كما قال:(٧)

٩٧٨ ـ لَهُ حاجِبٌ عَن كُلِّ أمرٍ يَشِينُهُ!

صحَّ ـ وقولُ الفارسيّ في:(٨) ﴿ورَهبانِيّةً ابتَدَعُوها﴾: إنّه من باب: زيدًا ضربتُه. واعترضه ابن الشجريّ(٩) بأنّ المنصوب في هذا الباب شرطُه أن يكون مختصًّا ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمشهورُ أنّه عطفٌ على ما قبله، وابتدعوها: صفةٌ، ولا بدَّ من تقدير مضاف أي: وحُبَّ رَهبانِيّةٍ ـ / ٢٤٧ وإنّما لم يحمِل أبو عليٍّ الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأنّ ما يبتدعونه لا يخلقُه الله، عزَّ وجلَّ.

---

(١) زاد هنا في ط: اقعدوا لهم.

(٢) مضى تحت الرقم ٢٤٦. ط: الأَسى.

(٣) الآية ١٦ من سورة الأعراف: ﴿قالَ: فبِما أغوَيتَنِي لَأقعُدَنَّ لَهُم صِراطَكَ المُستَقِيمَ﴾.

(٤) انظر البحر ٤: ٢٧٥.

(٥) الآية ٤٠ من سورة النور: ﴿أو كَظُلُماتٍ في بَحرٍ لُجِّيٍّ، يَغشاهُ مَوجٌ مِن فَوقِهِ مَوجٌ مِن فَوقِهِ سَحابٌ، ظُلُماتٌ بَعضُها فَوقَ بَعضٍ﴾.

(٦) في الأصل: والصواب.

(٧) صدر بيت لمروان بن أبي حفصة في شرح أبيات المغني ٧: ٢٠٥ عجزه:

وليسَ لَهُ عَن طالِبِ العُرفِ حاجِبُ

والحاجب: المانع العجيب. خ وب وط: «في كلّ». ويَشين: يَعيب. وضبطه المحشّي بضم الياء الأولى خلاف ما ضبطه في المتن. والعرف: عمل الخير.

(٨) الآية ٢٧ من سورة الحديد: ﴿وقَفَّينا بِعِيسَى بنِ مَريَمَ وآتَيناهُ الإنجِيلَ، وجَعَلْنا في قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رأفةً ورَحمةً ورَهبانِيّةً ابتَدَعُوها، ما كَتَبْناها علَيهِم إلّا ابتِغاءَ رِضوانِ اللهِ، فما رَعَوها حَقَّ رِعايَتِها﴾ والإيضاح ١: ٣١.

(٩) الأمالي ١: ٣٣٦.

وقد يُتخيَّل[١] ورودُ اعتراض ابن الشجريّ على أبي البقاء[٢] في تجويزه في:[٣] ﴿وأُخرَى تُحِبُّونَها﴾ كونَه[٤] كـ «زيدًا ضربتُه»، ويجاب[٥] بأنّ الأصل: وَصِفةٌ أُخرَى، ويجوز كونُ «تحبُّونها» صفةً، والخبرُ إمّا ﴿نَصرٌ﴾ وإمّا محذوف، أي: ولكم نعمةٌ أُخرَى، ونصرٌ: بدل أو خبر لمحذوف ـ[٦] وقولُ ابن مالك بدر الدين[٧] في قول الحماسيّ:[٨]

٩٧٩ ـ فـارِسًـا مـا غـادَرُوهُ مُلحَمًـا

:[٩] إنّه من[١٠] الاشتغال كقول أبي عليٍّ في الآية. والظاهر أنّه نصبٌ على المدح لِما قدَّمنا، و«ما» في البيت زائدة. ولهذا أمكن أن يَدَّعي أنّه من[١١] الاشتغال.

٥ ـ النوع الخامس: اشتراطُ الإضمارِ[١٢] في بعض المعمولات والإظهارِ في بعضٍ.

فمِن الأوَّل مجرورُ «لَولا» ومجرورُ «وَحْد» ولا يَختصّان بضميرِ خطاب ولا غيرِه، تقول: لولايَ ولولاكَ ولولاهُ، ووَحْدِي ووَحْدَكَ ووَحْدَهُ، ومجرورُ: لَبَّي وسَعدَي وحَنانَي، ويُشترَط لهنَّ ضمير الخطاب، وشذَّ نحوُ قولِه:[١٣]

---

(١) كذا، والعبارة ناقصة لا تصل نفسها بما قبلها من مسألة الاشتغال، ويجب إضافة ما يسدّدها بعد هذا الفعل مثل: هنا.

(٢) التبيان ص ١٢٢٠.

(٣) الآيتان ١٢ و١٣ من سورة الصف: ﴿يَغفِرْ لَكُم ذُنُوبَكُم ويُدخِلْكُم جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ ومَساكِنَ طَيِّبَةً في جَنّاتِ عَدنٍ ـ ذلِكَ الفَوزُ العَظِيمُ ـ وأُخرَى تُحِبُّونَها، نَصرٌ مِنَ اللهِ وفَتحٌ قَرِيبٌ. وبَشِّرِ المُؤمِنِينَ﴾ لا ١٢ فقط كما جاء في ط، وما بعدُ هو منهما.

(٤) ط: «كونُه». وسقطت كاف التشبيه من خ وق.

(٥) أي: يُردّ على هذا التخيّل.

(٦) العطف هنا أيضًا على «قول الحوفي» كما أن «قول الفارسي» كذلك، لكن تقطيع العبارات عند المحشّي أفسد المراد. وسقطت بقية الفقرة من ق وب وش.

(٧) شرح الألفية ص ٩٣.

(٨) صدر بيت لامرأة من بني الحارث بن كعب في شرح أبيات المغني ٧: ٢٠٦ عجزه:

غَـيـرَ زُمَّـيـلٍ، ولا نِـكـسٍ وَكِـلْ!

والملحم: من صار طُعمة للوحوش. والزمّيل الضعيف. والنكس: المقصّر في المروءة. والوكل: المعتمد على غيره. والنفي في مثل هذا السياق في العربية يفيد إثبات عكس الصفات المذكورة مؤكّدة بحقّ، وهو ما لم يتنبّه له كثير من العلماء.

(٩) زاد هنا في ط: باب.

(١٠) الزيادة هنا للتعظيم والتفخيم يعني: فارسًا أيَّ فارس! أجازت الاشتغال كما ذكر المصنّف في «ظلمات»، وما نقله المحشّي عن الدسوقي من النفي بـ «ما» ليس له صلة بما ذكره المصنّف هنا، بل إنّ تقدير النفي يفسد المعنى أيضًا.

(١١) زاد هنا في ط أيضًا: باب.

(١٢) عند المحشّي: «اشتراطهم الإضمارَ»، مع إيراده من نسخة: «اشتراط» دون التنبّه إلى فساد العبارة بذلك.

(١٣) قسيم بيت تمامه في شرح أبيات المغني ٧: ٢٠٧: =

٩٨٠ ـ فيا لَبَّيْ إذا هَدَرْتُ لَهُم

وقولِ آخَر:(١)

٩٨١ ـ لَقُلتُ: «لَبَّيهِ» لِمَن يَدعُونِي

كما شذَّت إضافتُها إلى الظاهر في قوله:(٢)

٩٨٢ ـ فلَبَّى، فلَبَّيْ يَدَي مِسْوَرِ

ومن ذلك مرفوع خبر(٣) «كادَ» وأخواتِها إلّا «عسَى»، تقول:(٤) كاد زيدٌ يموتُ، ولا تقول: يموتُ أبوه، ويجوز: عسَى زيدٌ أن يقومَ(٥) أبوه، فيَرفع السببيَّ،(٦) ولا يجوز رفعُه الأجنبيَّ نحو: عسى زيدٌ أن يقومَ عمرٌو عنده، ومِن ذلك مرفوعُ اسمِ التفضيلِ(٧) في غير مسألة الكُحل، وهذا(٨) شرطه مع الإضمارِ الاستتارُ، وكذا مرفوع نحو: قُم وأقومُ وتقومُ ونقومُ، ومن الثاني(٩) تأكيدُ الاسمِ المظهَر(١٠) والنعتُ والمنعوتُ وعطفُ البيان والمبيَّنُ(١١).

= دَعَونِي، فيا لَبَّيْ إذا هَدَرتُ لَهُم شَقاشِقُ أقوامٍ، فأسكتَها هَدرِي

وهو من البحر الطويل في عروضه خللٌ على «مُفْتَعِلُنْ»، وأقحم المحشّي في المتن «دعوني» أولَه خلافًا للنسخ. ويا: حرف تنبيه. ولبَّيْ أي: لبَّيَّ، حذفت الياء الثانية للتخفيف. وعند المحشّي أيضًا: «فيا لبّيَّ إذ هَدَرَتْ» تبعًا للناشرين وخلافًا لِما في النسخ مع إيراده في تعليقه الروايةَ الصحيحة عن البغدادي واستنكارها بتأمّلْ. وهدرتُ: صوَّتُّ. والشقاشق: جمع شِقشِقة. وهي الصراخ العنيف. وأسكتها أي: قضى عليها.

(١) بيت من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ٢٠٨.

(٢) عجز بيت لأعرابي من بني أسد في شرح أبيات المغني ٧: ٢٠٩ صدره:

دَعَوتُ لِما نابَنِي مِسْوَرًا

ونابني أي: أصابني. ومسور: اسم رجل. ولبَّى: أجاب وأغاث. ولبَّيْ أي: دعاءً منّي بتلبية بعد تلبية لمسور نفسه. وسقط «في قوله» من ط.

(٣) أي: ضمير ما يُسند إليه فعل الخبر. وسقط أوّل هذه العبارة حتى «عنده»من ش وق.

(٤) ب وط: فتقول.

(٥) زاد هنا في ط: أو يقوم.

(٦) أي: فيرفع الفعلُ في خبر «عسى» الفاعلَ السببيَّ، وهو المتصل بضمير يعود على اسمها.

(٧) في الأصل: «وممّا لا يرفع إلّا الضميرَ اسمُ التفضيل». ط: «ومن ذلك مرفوعُ اسمُ التفضيل» كذا. ومسألة الكُحل نحو: «ما رأيت رجلًا أحسنَ في عينه الكُحلُ منه في عينِ زيدٍ». وأسقط المحشّي: «في عين» مع الضمير المتصل قبل.

(٨) يعني اسم التفضيل في غير مسألة الكحل.

(٩) أي: اشتراط الاسم الظاهر. وفي الأصل وش: توكيد الاسم.

(١٠) يعني أن الاسم المظهر لا يؤكَّد إلّا بمظهر، وكذلك النعت والمنعوت والمبيَّن وعطف البيان لا يكون إلّا بالمظهر.

(١١) زاد هنا في الأصل بقلم آخر: والتمييز.

ومن الوهَم في الأوّل[١] قولُ بعضهم في «لَولاي وموسَى»: إنّ «موسى» مُحتمِلُ الجرّ[٢] ـ وهذا خطأ لأنّه لا يُعطَف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ، ولأنّ «لَولا» لا تجرُّ الظاهر، فلو أُعيدَت لم تعمل الجرَّ. فكيف ولم تُعَد؟ وهذه مسألة يحاجَى بها فيقال: ضميرٌ مجرور لا يصحُّ أن يُعطَف عليه اسمٌ مجرورٌ، أعدتَ الجارَّ أم لم تُعِدهُ. وقولي «مجرورٌ»،[٣] لأنّه يصحُّ أن تَعطف عليه اسمًا مرفوعًا، لأنّ «لَولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائدُ لا يَقدَح في كون الاسم مجرَّدًا من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبهَ الزائدَ ـ[٤] وقولُ جماعةٍ في قول هُدبةَ:[٥]

٩٨٣ ـ عَسَى الكَربُ الَّذي أمسَيتُ فِيهِ يَكُونُ وَراءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

: إنّ «فرَجٌ»[٦] اسم: كان. والصواب أنّه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبرُ: كان، واسمها ضمير: الكرب، وأمّا قولُه:[٧]

٩٨٤ ـ وقَد جَعَلتُ إذا ما قُمتُ يُثقِلُني ثَوبِي، فأنهَضُ نَهضَ الشّارِبِ الثَّمِلِ

فـ «ثوبي»: بدلُ اشتمال من تاء «جعلتُ»، لا فاعلُ: يُثقلني.[٨]

ومن الوهَم في الثاني[٩] قولُ أبي البقاء في[١٠]: ﴿إنَّ شانِئَكَ هُوَ الأبتَرُ﴾: إنّه يجوز كونُ «هو» توكيدًا، وقد مضى، وقولُ الزمخشريّ في قوله تعالى:[١١] ﴿ما قُلتُ لَهُم إلّا ما أمَرتَنِي بِهِ، أنِ اعبُدُوا اللهَ﴾ إذا قُدِّرتْ[١٢]

---

(١) يعني اشتراط المضمر في المعمول.

(٢) خ وط: يحتمل الجر.

(٣) يعني: في قوله «اسم مجرور»، لا في قوله «يحتمل الجرّ» كما زعم المحشّي بناء على ما جاء عنده في المتن.

(٤) العطف على «قولُ بعضهم». وسقطت بقية الفقرة من ق.

(٥) مضى تحت الرقم ٢٧٢. ط: أمسَيتَ.

(٦) ط: فرجًا.

(٧) البيت لعمرو بن أحمر من مقطوعة رائية في ديوانه ص ١٨٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٢١٣. والرواية: «الشّارِبِ السَّكِرِ». ويثقل: يُجهد.

(٨) يعني أن فاعل «يثقل»: ضمير يعود على ضمير المتكلم دلّ عليه البدل المذكور قبل. وهو مرود لكون الفاعل والمفعول ضميرين لشخص واحد. والأَولى أن خبر «جعل» هو الجملة الشرطية كلها، وفيها ضمير المتكلم المقصود.

(٩) يعني اشتراط الإظهار في المعمول. وبعض ما يورده المصنف هنا من الوهَم فيه نظر لأن التوابع هي من الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

(١٠) الآية ٣ من سورة الكوثر والتبيان ص ١٣٠٦.

(١١) الآية ١١٧ من سورة المائدة والكشاف ١: ٤٩٣. وليس لفظ الجلالة في ط.

(١٢) ب: قدّرتَ.

«أن» مصدريةً: «إنّها[١] وصِلتَها عطفُ بيان على الهاء»، وقولُ النحويّين في نحو: ﴿اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ[٢]﴾: «إنّ العطف على الضمير المستتِر». وقد ردّ ذلك ابن مالك[٣] وجعله من عطف الجُمل، والأصل: ولْتَسكُنْ زوجُك، وكذا قال في:[٤]﴿لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ﴾: «إنّ التقدير: ولا تُخلِفُه أنتَ»، لأنّ مرفوعَ فعل الأمر لا يكون ظاهرًا، ومرفوعَ الفعل[٥] المضارع ذي / ٢٤٨ النون لا يكون غيرَ ضمير المتكلِّم، وجوَّز في قوله:[٦]

٩٨٥ ـ نُطَوِّفُ ما نُطَوِّفُ، ثُمّ نأوِي ذَوُو الأموالِ مِنّا والعَدِيمُ
إلَى حُفَرٍ، أسافِلُهُنَّ جُوفٌ وأعلاهُنَّ صُفّاحٌ مُقِيمُ

كونَ[٧] «ذوو» فاعلًا بفعل غَيبة محذوف، أي: «يأوي ذوُو الأموال»، وكونَه وما بعدَه توكيدًا على حدِّ: ضُرِبَ زيدٌ الظَّهرُ والبطنُ.

تنبيه[٨]

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمَر بشرطِ استتارِه، وهو: نِعمَ وبِئسَ، تقول: نِعمَ الرجلانِ الزيدانِ! ونِعمَ رجلين الزيدانِ! ولا يقال: «نِعْما»[٩] إلّا في لُغَيّة،[١٠] أو بشرطِ إفراده وتذكيره وهو «رُبَّ» في الأصحّ.

٦ ـ **النوع السادس: اشتراطُ المفردِ[١١] في بعض المعمولات والجملِ في بعضٍ.**

فمن الأوّل الفاعلُ ونائبه، وهو الصحيح ـ فأمّا[١٢]: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم، مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ، لَيَسجُنُنَّهُ﴾، ﴿وإذا

---

(١) ط: «وأن» وعند المحشي: «أنها»، وجَعل فيها الشرط «إذا» وما بعده من قول الزمخشري أيضًا.

(٢) الآية ٣٥ من سورة البقرة. وزاد هنا في ط: الجَنّةَ.

(٣) شرح التسهيل ٣: ٣٧١.

(٤) الآية ٥٨ من سورة طه: ﴿فاجعَلْ بَينَنا وبَينَكَ مَوعِدًا، لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ، مَكانًا سُوًى﴾ وشرح التسهيل ٣: ٣٧٢.

(٥) ط: ومرفوعُ الفعل.

(٦) البيتان لبرج بن مُسهر الطائي في شرح أبيات المغني ٧: ٣١٥. والعديم: من لا يملك شيئًا. والجوف: جمع جوفاء. والصفّاح: اسم جنس جمعي واحدته صفّاحة. وهي الحجارة العريضة. وجوّز أي: ابن مالك. ط: «وجُوِّز في قوله».

(٧) ط: «كونُ» بالرفع هو وما عطف عليه. والأولى أن يكون ذوو: بدلًا من الفاعل للبيان والتفصيل.

(٨) سقط هذا التنبيه مع ما تحته من ش، وفي نسخة: مسألة.

(٩) يعني: في المثالين المتقدمين، لا في الثاني فقط كما زعم المحشّي. ط: نعمّا.

(١٠) يعني لغة: أكلوني البراغيث.

(١١) ط: «اشتراطهم المفردَ». وأثبت المحشّي «اشتراطهم» ولم يتنبّه لما بعده.

(١٢) الآيتان: ٣٥ من سورة يوسف: ﴿ثُمَّ بَدا لَهُم، مِن بَعدِ ما رأَوُا الآياتِ، لَيَسجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ و١١ من سورة البقرة: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا في الأرضِ. قالُوا: إنَّما نَحنُ مُصلِحُونَ﴾.

قِيلَ لَهُم: لا تُفسِدُوا فِي الأرضِ﴾، فقد مرَّ البحث فيهما ـ ومن الثاني خبرُ «أنّ» المفتوحةِ[١] إذا خُفِّفَت، وخبرُ القول المحكيِّ نحو: «قولي لا إلٰـهَ إلّا اللهُ» ـ وخَرجَ بذكر المحكيِّ قولُك: «قَولي حقٌّ» ـ وكذلك خبرُ ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى[٢]: ﴿ومَن يَكتُمْها فإنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ﴾ إذا قُدِّر ضميرُ «إنّه» للشأن لزِم كونُ «آثمٌ» خبرًا مقدَّمًا، و«قلبُه» مبتدأً مؤخَّرًا، وإذا قُدِّر راجعًا إلى اسم الشرط جاز ذلك وأن يكون «آثمٌ» الخبرَ و«قلبه» فاعلٌ به، وخبرُ أفعال المقاربة، ومن الوَهَم قولُ بعضهم في: ﴿فطَفِقَ مَسحًا[٣]﴾: إنّ «مسحًا» خبرُ: طَفِقَ، والصوابُ أنّه مصدرٌ لخبر محذوف أي: يَمسحُ مسحًا، وجوابُ الشرط[٤] وجوابُ القسمِ.

ومن الوهَم قولُ الكسائيّ وأبي حاتم في نحو:[٥]﴿يَحلِفُونَ بِاللهِ لَكُم لِيُرضُوكُم﴾: إنّ اللام وما بعدها جوابٌ ـ وقد مرّ البحث في ذلك ـ[٦] وقولُ بدرِ الدين بنِ ابنِ مالك[٧] في قوله تعالى:[٨]﴿أفمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ، فرآهُ حَسَنًا﴾: إنّ جواب الشرط محذوف، وإنّ تقديره: ذهبَت نفسُك عليهم حسْرةً، بدليل: ﴿فلا تَذهَبْ نَفسُكَ علَيهِم حَسَراتٍ﴾، أو كمَن هداهُ اللهُ بدليل: ﴿فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشاءُ[٩]﴾. والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كونُ «مَن» موصولةً. وقد يُتوهَّم أنّ مثلَ هذا قولُ صاحب «اللوامح» وهو أبو الفضل الرازيّ.[١٠] فإنّه قال في قوله تعالى:[١١]﴿أم مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ﴾؟: لا بدَّ من إضمار جملة معادِلة، والتقدير: كمَن لا يَخلُق؟[١٢] انتهى. وإنّما هذا مبنيٌّ على تسمية جماعة ـ منهم الزمخشريُّ في «مفصَّله»[١٣] ـ الظرفَ من نحو «زيدٌ في الدار» جملةً ظرفية،[١٤]

---

(١) عند المحشّي: «خبرَ أنّ المفتوحةَ» مع عطفه «خبر» التالي بالرفع.

(٢) الآية ٢٨٣ من سورة البقرة: ﴿ولا تَكتُمُوا الشَّهادةَ. ومَن يَكتُمْها فإنَّهُ آثِمٌ قَلبُهُ﴾.

(٣) الآية ٣٣ من سورة ص: ﴿رُدُّوها علَيَّ. فطَفِقَ مَسحًا بِالسُّوقِ والأعناقِ﴾. وزاد هنا في ط: بِالسُّوقِ والأعناقِ.

(٤) العطف على «خبرُ ضمير الشأن» أيضًا لا على «خبر أفعال المقاربة» كما زعم المحشّي لأنه معطوف كذلك.

(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة: ﴿يَحلِفُونَ بِاللهِ لَكُم لِيُرضُوكُم، واللهُ ورَسُولُهُ أحَقُّ أن يُرضُوهُ. إن كانُوا مُؤمِنِينَ﴾.

(٦) انظر ما مضى في لام الجرّ.

(٧) فيما عدا الأصل: بدر الدين بن مالك.

(٨) الآية ٨ من سورة فاطر: ﴿أفمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فرَآهُ حَسَنًا؟ فإنَّ اللهَ يُضِلُّ مَن يَشاءُ ويَهدِي مَن يَشاءُ. فلا تَذهَبْ نَفسُكَ علَيهِم حَسَراتٍ﴾، وما بعدُ في الموضعين هو منها.

(٩) زاد هنا في ق وط: ﴿ويَهدِي مَن يَشاءُ﴾.

(١٠) هو عبد الرحمن بن أحمد الإمام العجلي المقرئ المحدّث النحوي توفي سنة ٤٥٤، وكتابه المذكور هو في القراءات الشاذّة. تحفة الأديب ص ٣٤٦ وبغية الوعاة ٢: ٧٥ وهدية العارفين ٢: ٧٣.

(١١) الآية ٦٠ من سورة النمل.

(١٢) كذا، والمقدّر هنا ليس جملة بخلاف ما سيرد بعد من تمثيل الزمخشري. انظر البحر المحيط ٧: ٨٩.

(١٣) المفصل ص ١٣.

(١٤) نعم العبارة المذكورة هي جملة ظرفية عند الزمخشري و«زيد» هو فاعل فيها بفعل «استقرّ» المحذوف والمنتقلِ الضميرُ منه =

لكونِه عندهم خَلَفًا عن جملة مقدَّرة. ولا يُعتذَر بمثل هذا عن[1] ابن مالك، فإنّ الظرف لا يكون جوابًا، وإن قلنا: إنّه جملة.

٧ ـ **النوع السابع: اشتراطُ الجملة الفعليةِ** في بعض المواضع والاسميةِ في بعضٍ، ومن الأوّل جملةُ الشروط[2] غيرَ «لولا»، وجملةُ جواب: لو ولولا [ولوما]،[3] والجملتان بعد «لـمّا»، والجملُ التاليةُ أحرفَ التحضيض، وجملةُ أخبار أفعال المقاربة، وخبرُ «أنَّ» المفتوحةِ بعد «لو» عند الزمخشريّ ومتابعِيه نحو[4]: ﴿ولَو أَنَّهُم آمَنُوا﴾، ومن الثاني الجملةُ بعد «إذا» الفجائيةِ و«لَيتَما» على الصحيح فيهما.

ومن الوَهَم في الأوّل أن يقول مَن لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيّين في نحو:[5] ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ﴾، ﴿وإن أحَدٌ مِنَ الـمُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾، و﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾: إنّ المرفوع مبتدأ. وذلك خطأ لأنّه خلاف قول من اعتَمد عليهم،[6] فإنّما قاله سهوًا.[7] وأمّا إذا قال ذلك الأخفشُ أو الكوفيّ فلا يُعدُّ ذلك الإعراب خطأً، لأنّ هذا مذهبٌ ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة. نعم، الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعلٍ كما يقول الجمهور، وأجاز / **٢٤٩** الكوفيّون وجهًا ثالثًا. وهو أن يكون فاعلًا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدِلّين على جواز ذلك بنحو قول الزبّاء:[8]

٩٨٦ ـ ما لِلجِمالِ مَشيُها وَئِيدا؟

فيمَن رفع «مشيُها». وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذِف خبره وبقي معمول الخبر أي: مشيُها يكون[9] وئيدًا، أو يُوجَد وئيدًا، ولا يكون بدلَ بعضٍ من الضمير المستتِر في الظرف،[10] كما كان فيمَن جرَّه بدلَ اشتمال

= إلى شِبه الجملة: في الدار، ولا يجوز لابن هشام أن يَستدل بها على «كمن لا يخلق» إذ ليس فيه شيء من ذلك، وبدر الدين لم يزعم في التقدير الثاني أنه جملة وابن هشام يتقوّل عليه، فلا يجوز أن يقال: إنه جملة.

(١) جاز هنا حذف «ابنِ» لدلالة ما قبلُ عليه، وبدر الدين يقال له أيضًا: ابن مالك.

(٢) ط: جملة الشرط.

(٣) تتمة من ش وط.

(٤) الآية ١٠٣ من سورة البقرة: ﴿ولَو أَنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ. لَو كانُوا يَعلَمُونَ﴾.

(٥) الآيات: ١٢٨ من سورة النساء: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ مِن بَعلِها نُشُوزًا أو إعراضًا فلا جُناحَ علَيهِما أن يُصلِحا بَينَهُما صُلحًا﴾ و٦ من سورة التوبة: ﴿وإن أَحَدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ فأَجِرْهُ﴾ و١ من سورة الانشقاق، وسقطت واو العطف قبلها من ط.

(٦) ط: من اعتُمد عليهم.

(٧) في الأصل: سهو.

(٨) بيت من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ٢١٦. ومشيُ: فاعل «وئيدا» عندهم مقدّم عليه.

(٩) الأولى أنه: كائنٌ.

(١٠) يعني الجار والمجرور: للجمال. والضمير مستتر في ذلك لاعتماده على الاستفهام، لا في متعلَّقه كما زعم المحشّي.

من الجِمال لأنّه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أُبدِل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدلِ بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنّه لا ضمير فيه راجع إلى الـمُبدَل منه.

ومن ذلك قولُ بعضهم في بيت الكتاب:[1]

٩٨٧ ـ وقَلَّما وِصالٌ علَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

: إنّ «وصالٌ» مبتدأ، والصواب أنّه فاعل بـ«يدومُ» محذوفًا مفسَّرًا بالمذكور، وقولُ آخَرَ في نحو «آتِيكَ يومَ زيدًا تلقاهُ»: إنّه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء. وذلك خطأ عند سيبويه، لأنّ الزمن المبهَم المستقبَل يُحمَل على[2] «إذا» في أنّه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأمّا قوله تعالى[3]: ﴿يَومَ هُم بارِزُونَ﴾ فقد مضى أنّ الزمن هنا محمول على «إذ» لا على «إذا»، وأنّه لتحقُّقه نُزِّل منزِلةَ الماضي. وأمّا جواب ابن عُصفور عن سيبويه بأنّه إنّما يُوجِب ذلك في الظروف واليوم هنا بدل من المفعول به، وهو ﴿يَومَ التَّلاقِ﴾ في قوله تعالى: ﴿لِيُنذِرَ يَومَ التَّلاقِ﴾ فمردودٌ، وإنّما ذلك[4] في اسم الزمان ظرفًا كان أو غيرَه،[5] ثمّ هذا الجواب لا يتأتّى له في قوله:[6]

٩٨٨ ـ وكُن لِي شَفِيعًا يَومَ لا ذُو شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلًا عَن سَوادِ بنِ قارِبِ

ومن الوهَم أيضًا قولُ بعضهم في قوله تعالى:[7] ﴿فَمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا أو بِهِ أذًى مِن رأسِهِ﴾ بعدما جَزَمَ بأنّ «مَن» شرطية: إنّه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفةً على «كان» وما بعدها، ويردُّه أنّ جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها[8] ـ على أنّه لو قدَّر «مَن» موصولة لم يصحَّ قولُه أيضًا، لأنّ الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة اسمية،[9] لعدم شَبهِه حينئذٍ باسم

---

(١) مضى تحت الرقم ٥٧٣، وسقط «وقلّما» من ط. والصواب في هذا الشاهد أن المصدر المؤوّل من «ما» وما بعدها في محل رفع فاعل، واالجملة الاسمية هي صلة المصدر. انظر إعراب الجمل ص ١٢٤.

(٢) زاد هنا في الأصل سهوًا: كما.

(٣) الآيتان ١٥ و١٦ من سورة غافر: ﴿يُلقِي الرُّوحَ مِن أمرِهِ علَى مَن يَشاءُ مِن عِبادِه، لِيُنذِرَ يَومَ التَّلاقِ، يَومَ هُم بارِزُونَ لا يَخفَى علَى اللهِ مِنهُم شَيءٌ﴾، وما بعدُ هو منهما في الموضعين التاليين.

(٤) يعني قول سيبويه.

(٥) انظر الكتاب ١: ٤٦١.

(٦) مضى تحت الرقم ٧٧٤.

(٧) الآية ١٩٦ من سورة البقرة: ﴿فَمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا أو بِهِ أذًى مِن رأسِهِ ففِدْيةٌ مِن صِيامٍ أو صَدَقةٍ أو نُسُكٍ﴾.

(٨) الجملة المعطوفة هنا هي من الثواني يجوز فيها ما لا يجوز في الأوائل.

(٩) يعني ما في الآية: «فِديةٌ مِن صيامٍ»، وهو جواب الشرط لا يصح كونه خبرًا لـ «مَن» الموصولة لأنه عُطفَ على الصلة جملة اسمية «به أذًى»، فبالنظر إلى المعطوفة تكون الجملة المعطوف عليها كالاسمية لا تجيز دخول الفاء على الخبر. انظر البحر المحيط ٢: ٧٥ وحاشية الدسوقي ٢: ٢١٧. وهذا تحكّم لا مسوّغ له، ما دامت الصلة فعلية.

الشـرط ـ وقـولُ ابن طاهـر في قولـه:[١]

٩٨٩ ـ فـإنْ لا مـالَ أُعطِيـهِ فـإنِّي صَـدِيـقٌ مِـن غُـدُوٍّ أو رَواحِ

وقولُ آخَرين في قول الشاعر:[٢]

٩٩٠ ـ ونُبِّئـتُ لَيلَـى أرسَـلَت بِشَفـاعةٍ إلَـيَّ، فـهَـلّا نَفـسُ لَيلَـى شَفِيعُهـا

: إنّ ما بعد «إنْ[٣] وهَلّا» جملةٌ اسمية نابت عن الجملة الفعلية. والصواب أنّ التقدير في الأوّل: فإن أكنْ، وفي الثاني:[٤] فهلّا كان أي: الأمرُ والشأن، والجملةُ الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قولُ جماعة منهمُ الزمخشريّ في:[٥] ﴿ولَو أَنَّهُم آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِن عِندِ اللهِ خَيرٌ﴾: إنّ الجملة الاسمية جواب: لَو ـ والأَولى أن يقدَّر الجواب محذوفًا أي: لكانَ خيرًا لهم،[٦] أو أن يُقدَّرَ[٧] «لَو» بمنزلة «ليتَ» في إفادة التمنّي، فلا تحتاجَ إلى جواب ـ[٨] ومن ذلك قولُ جماعة منهمُ ابنُ مالك في قوله تعالى:[٩] ﴿فلَمّا نَجّاهُم إلَى البَرِّ فمِنهُم مُقتَصِدٌ﴾: إنّ الجملة جواب: لـمّا.[١٠] والظاهر أنّ الجواب جملة فعلية محذوفة أي: انقَسموا قِسمينِ، فمنهم مقتصدٌ ومنهم غيرُ ذلك. ويؤيِّد هذا أنّ جواب «لـمّا» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهَم في الثاني تجويزُ كثير من النحويّين الاشتغالَ في نحو: «خرجتُ فإذا زيدٌ يَضربُهُ عمرٌو». ومِن العجب أنّ ابن الحاجب أجاز ذلك في «كافيته»،[١١] مع قوله فيها في بحث الظروف:[١٢] وقد تكون

---

(١) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٢٢٣. ومِن: للظرفية الزمانية بمعنى: في. والغدوّ: الذهاب صباحًا. والرواح يكون مساء.

(٢) مضى تحت الرقم ١١٧.

(٣) كذا ردًّا على ابن طاهر مع أن ابن طاهر لم يقل ما نسبه إليه ابن هشام بعدُ، وإنما تأوّل المسألة في البيت الثاني على ما ادّعاه ابن هشام لنفسه، أعني تقدير «كان»، وهو يقتضي تقدير «أكنْ» في البيت الأول، خلافًا لِما زعمه ابن هشام في الجمع بين قولَي ابن طاهر والآخَرين، ولِما اضطرب فيه المحشّي. انظر الجنى الداني ص ٦١٣. ط: ما بعد: إن لا.

(٤) ط: في الأولى فإن أكن وفي الثانية.

(٥) الآية ١٠٣ من سورة البقرة لا ٦٤٣ كما جاء في ط. وانظر الكشاف ١: ٢٣١.

(٦) بلِ الأَولى أن الجملة الاسمية هي تفسيرية للجواب المحذوف، ويقدر الفعل من لفظ المذكور في الآية، أي: لَأُثِيبوا. المفصل ص ٥٠.

(٧) في الأصل: تقدر.

(٨) جعلُ «لو» للتمنّي يقتضي أن الجملة الاسمية الثانية استئنافية، ويختلّ بذلك معنى الآية الكريمة.

(٩) الآية ٣٢ من سورة لقمان وشرح الكافية ص ١٦٤٦.

(١٠) نعم الجملة الاسمية هي الجواب والفاء رابطة للشرط، جاز هذا في «لمّا» لأنها ليست أصلًا في الشرط، وإذا كان مثله جائزًا في الشرط عامّة فهو مع «لمّا» أحق وأولى. انظر المفصل ص ١٤٩٣.

(١١) كذا، وانظر الكافية ص ١٧ و٢٢. والمراد بالاشتغال هنا أن تنصب «زيدًا» بفعل دلّ عليه ما بعده.

(١٢) الكافية ص ٣٧.

للمفاجأة فيلزمُ المبتدأُ بعدها. وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتَما زيدًا أضربُهُ» أن يكون انتصاب «زيدًا» على الاشتغال، / **٢٥٠** كالنصب في «إنّما زيدًا أضربُه». والصواب أنّ انتصابه بـ«ليتَ»، لأنّه لم يُسمَع نحو: «ليتَما قام زيدٌ» كما سُمِع: إنّما قامَ زيدٌ.

تنبيه

اعترض الرازيّ على الزمخشريّ في قوله في:[1] ﴿والَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ اللهِ أُولئِكَ هُمُ الخاسِرُونَ﴾: إنّ الجملة معطوفة على ﴿ويُنَجِّي اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوا﴾، بأنّ[2] الاسمية لا تُعطَف على الفعلية، وقد مرَّ أنّ تخالُف الجملتَين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف. وقال بعض المتأخِّرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى[3]: ﴿مِنهُم مَن كَلَّمَ اللهُ﴾ أنّه يجوز[4] كون الجملة الاسمية بدلًا من ﴿فَضَّلنا بَعضَهُم عَلى بَعضٍ﴾: هذا[5] مردود لأنّ الاسمية لا تُبدَل من الفعلية. انتهَى. ولم يقم دليل على امتناع ذلك.

٨ ـ **النوع الثامن: اشتراطُهم في بعض الجمل الخبريةَ** وفي بعضها الإنشائيةَ. فالأوَّل كثير، كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرًا لـ«كان» أو خبرًا لـ «إنّ»[6] أو لضمير الشأن ـ قيل: أو خبرًا للمبتدأ أو جوابًا للقسَم غير الاستعطافي ـ ومن الثاني جواب القسَم الاستعطافي كقولِه:[7]

٩٩١ ـ بِرَبِّكَ، هَل ضَمَمتَ إلَيكَ رَيّا

---

(١) الآيات ٦١ ـ ٦٣ من سورة الزمر: ﴿ويُنَجِّي اللهُ الَّذِينَ اتَّقَوا بِمَفازتِهِم، لا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ ولا هُم يَحزَنُونَ ـ اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيءٍ، وهُوَ عَلَى كُلِّ شَيءٍ وَكِيلٌ، لَهُ مَقالِيدُ السَّماواتِ والأرضِ ـ والَّذِينَ كَفَرُوا بِآياتِ اللهِ أُولئِكَ هُمُ الخاسِرُونَ﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر الكشاف ٣: ٣٨ ومفاتيح الغيب ٢٧: ١٣. وعند المحشّي: في قوله تعالى.

(٢) هذا هو اعتراض الرازي على حكم الزمخشري، ووضع نقطتين قبله يوهم أنه قول لغيره. .

(٣) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة: ﴿تلكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنا بَعضَهُم علَى بَعضٍ، مِنهُم مَن كَلَّمَ اللهُ، ورَفَعَ بَعضَهُم دَرَجاتٍ﴾، وما بعدُ هو منها. وانظر التبيان ص ٢٠١ والدر المصون ١: ٦٠١.

(٤) كذا بكون المصدر المؤول في محل نصب مفعولًا به للمصدر «تجويز». فكيف التجويز للتجويز في المعنى؟ فلعل المصدر المؤوّل هو بدل من: تجويز. خ وط: إنه يجوز.

(٥) هذا هو قول بعض المتأخرين.

(٦) ط: لأنّ.

(٧) صدر بيت لمجنون ليلى في ديوانه ص ٢٨٦ عجزه:

قُبَيلَ الصُّبحِ، أو قَبَّلتَ فاها؟

وريّا: اسم امرأة. ش وط: ليلَى.

وقولِه:(١)

٩٩٢ ـ بِعَيشِكِ، يا سَلمَى، ارحَمِي ذا صَبابةٍ

وما ورد على خلاف ما ذُكِر مؤوَّلٌ.(٢)

فمن الأوّل قولُه:(٣)

٩٩٣ ـ وإنِّي لَرامٍ نَظْرةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي، وإن شَطَّت نَواها، أَزُورُها

وتخريجُه على إضمار القول أي: قِبَلَ الّتي أقولُ: لعلِّي، أو على أنّ الصلة «أزورُها» وخبرُ «لَعَلَّ» محذوف والجملة معترضة أي: لعلِّي أفعلُ ذلك،(٤) وقولُه:(٥)

٩٤٤ ـ جاؤُوا بِمَذقٍ، هَل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ؟

وقولُه:(٦)

٩٩٥ ـ فإنَّما أنتَ أخٌ لا نَعدَمُهْ

وتخريجُهما على إضمار القول أي: أخٌ مَقولٌ فيه: لا جَعَلَنا اللهُ نَعدَمُه، وبِمَذقٍ مَقولٍ عند رؤيتِه ذلك، وقولُ أبي الدَّرداء رضي الله عنه: «وَجَدتُ النّاسَ اخبُرْ تَقْلِهِ»(٧) أي: صادفتُ الناسَ مقولًا فيهم ذلك، وقولُه:(٨)

٩٩٦ ـ وكُونِي بِالمَكارِمِ ذَكِّرِينِي ودَلِّي دَلَّ ماجِدةٍ صَناعِ

والجملة في هذا مؤوَّلة بالجملة الخبرية أي: وكُونِي تُذكِّرِينِي،(٩) مثلَ قوله تعالى(١٠): ﴿قُل: مَن

(١) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٣ عجزه في حاشية الأصل ومقحم في ط:

أَبَى غَيرَ ما يُرضِيكِ في السِّرِّ والجَهرِ

والصبابة: رقة الشوق. وأبى: كره.

(٢) ط: فمؤول.

(٣) ابن هشام يذكر هنا المخالف في الأوّل من الجمل الخبرية، أما الثاني فلا خلاف فيه. ولذلك لم يذكر فيه شيئًا. والشاهد مضى تحت الرقم ٧٢١. ش وط: وإنّي لَراجٍ.

(٤) هذه هي الجملة المعترضة، ووضع علامتي اعتراض بين «العلّي» و«أزورها» هو جهل بمراد المصنّف.

(٥) مضى تحت الرقم ٤٤٩. ط: «وقولِه» بالكسر هنا وما عطف عليه. ط: قَطْ.

(٦) بيت من مشطور الرجز لأبي محمد الحَذلمي في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٢٢٦. ولا نعدمه أي: نواصله. فالجملة خبرية لا إنشائية وهي صفة على الصواب. ط: «لا نَعدِمُه» هنا وفيما بعد.

(٧) انظر شرح أحاديث شرح الكافية ص ١٤٨. وتقلي أي: تكره وتُبغض. ط: تَقلُـه.

(٨) البيت لرجل من بني نهشل في شرح أبيات المغني ٧: ٢٢٧. والجمل الإنشائية الثواني في الشواهد الشعرية كل منها سدّت مسدّ الخبر أو الصفة، ولا حاجة إلى التقديرات الربوية في الإعراب.

(٩) في هذا حذف ابن هشام نون الإعراب قبل نون الوقاية للتخفيف. ط: تذكرينني.

(١٠) الآية ٧٥ من سورة مريم.

كانَ فِي الضَّلالَـةِ فلْيَمدُدْ لَهُ الرَّحمـنُ مَدًّا﴾ أي: فيَمُـدُّ، وقولُه:(١)

٩٩٧ ـ إنَّ الَّـذِيـنَ قَتَـلتُـم أمسِ سَيِّـدَهُـم ... لا تَـحسِبُـوا لَـيـلَـهُـم عَن لَيلِكُـم ناما

وقولُه:(٢)

٩٩٨ ـ إنِّـي إذا مـا القَـومُ كـانُـوا أنجِيَـهْ ... واضـطَـرَبَ القَـومُ اضطِـرابَ الأرشِيَـهْ

هُنَـاكَ أوصِينِـي، ولا تُـوصِـي بِيَـهْ

وينبغـي أن يُستثنى مـن منعِ ذلك في خبرَي «إنَّ» وضميرِ الشـأن خبـرُ «أنَّ» المفتوحـة إذا خُفِّفت، فإنّه يجـوز أن يكـون جملـة دعائيـة كقولِـه تعالـى(٣): ﴿والخامِسـةُ أنْ غَضِـبَ اللهُ علَيها﴾ في قـراءة مَن قـرأ «أنْ» بالتخفيـف و«غَضِـبَ» بالفعـل و«اللهُ» فاعل، وقولِهـم: «أما أنْ جَـزاكَ اللهُ خيـرًا» فيمَن فتح الهمـزة.(٤) وإذا لـم يُلتـزم قـولُ الجمهـور(٥) فـي وجوب كـون اسـم «أنْ» هـذه ضميرَ شـأنٍ فلا اسـتثناء بالنسـبة إلى ضمير الشـأن، إذ يمكـن أن يقـدَّر: والخامسـةُ أنّها وأمـا أنّك. وأمّـا(٦): ﴿نُودِيَ أن بُـورِكَ مَن في النّـارِ﴾ فيجوز كونُ «أن» تفسيريةً(٧).

ومـن الوَهَـم في هـذا الباب قـولُ بعضهم في قولـه تعالى:(٨)﴿وانظُـرْ إلَى العِظـامِ، كَيفَ نَنشُـرُها﴾؟: إنّ جملـة الاسـتفهام حـال مـن العِظـام ـ والصـوابُ أنّ «كيـف» وحدها حال مـن مفعول «نَنشُـر» / ٢٥١ وأنّ الجملـة بـدل مـن: العِظـام. ولا يلزم من جواز كـون الحال المفردة اسـتفهامًا جوازُ ذلـك في الجملة لأنّ الحـال كالخبـر، وقـد جـاز بالاتفاق نحو «كيـفَ زيـدٌ»؟ واختُلِف في نحـوِ «زيدٌ كيف هُـو» ـ؟ وقولُ آخَريـن:(٩) إنّ جملـة الاسـتفهام حـال فـي نحـو «عرفـتُ زيـدًا أبـو مَن هـو»؟ وقـد مـرَّ. واعلَـم أنَّ النظرَ

---

(١) البيت لمنقذ بن خنيس في شرح أبيات مغني اللبيب ٧: ٢٢٩. ط: لا تحسَبوا.

(٢) الرجز لسحيم بن وثيل في شرح أبيات المغني ٧: ٢٣١. والأنجية المتناجون بالسّر، جمع نجيّ. والأرشية حبال الدلاء في البئر، جمع رِشاء. وبيه أي: بي. والهاء: زائدة للسكت.

(٣) الآيتان ٨ و٩ من سورة النور: ﴿ويَدْرأُ عَنها العَذابَ أن تَشهَدَ أربَعَ شَهاداتٍ بِاللهِ إنَّهُ لَمِنَ الكاذِبِينَ، والخامِسةَ أنَّ غَضَبَ اللهِ علَيها إن كانَ مِنَ الصّادِقِينَ﴾. وعند صاحب المعجم: «والخامسةَ» بالفتح مع أنه خطأ في الحاشية غيره ممن لم يتنبّه للصواب.

(٤) يعني همزة: أن.

(٥) ط: لم نلتزم قولَ الجمهور.

(٦) الآية ٨ من سورة النمل: ﴿فلَمّا جاءَها نُودِيَ أنْ بُورِكَ مَن في النّارِ ومَن حَولَها﴾.

(٧) كذا، والصواب زيادة «فيه» أو «فيها» هنا.

(٨) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة: ﴿فانظُرْ إلَى طَعامِكَ وشَرابِكَ لَم يَتَسَنَّهْ، وانظُرْ إلَى حِمارِكَ، ولِنَجعَلَكَ آيَةً لِلنّاسِ، وانظُرْ إلَى العِظامِ كَيفَ نُنشِزُها﴾؟ والتبيان ص ٢١٠. وعند صاحب المعجم: «نُنشِزُها» في المتن هنا وفيما بعد.

(٩) ط: «وقولِ آخرين» مع ذكر المحشّي أن العطف على: قولُ بعضهم.

البصَريَّ يُعلِّق فعلُه كالنظر القَلبي. قال تعالى[١]: ﴿فلْيَنظُرْ: أيُّها أزكَى طَعامًا﴾؟ كما قال سبحانه[٢]: ﴿انظُرْ: كَيفَ فَضَّلْنا بَعضَهُم علَى بَعضٍ﴾؟ ومن ذلك قولُ الأمين المَحَلِّي[٣] فيما رأيتُ بخطّه: إنّ الجملة التي بعد الواو من قوله:[٤]

٩٩٩ ـ اطلُبْ، ولا تَضجَرَ مِن مَطلَبِ

حاليةٌ، وإنّ «لا» ناهية. والصواب أنّ «الواو» للعطف، ثمّ الأصحُّ أنّ الفتحة إعرابٌ، مثلَها في «لا تأكُلِ السَّمَكَ وتَشرَبَ اللَّبَنَ» لا بناءٌ لأجل نونِ توكيد خفيفةٍ محذوفةٍ.

٩ ـ النوع[٥] التاسع: اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصَف ولبعضها ألّا يُوصَف. فمن الأوّل مجرورُ «رُبَّ» إذا كان ظاهرًا، و«أيُّ» في النداء، و«الجمّاء» في قولهم: «جاؤُوا الجَمّاءَ الغَفِيرَ»، وما وُطِّئ به من خبر أو صفة أو حال نحو: زيدٌ رجلٌ صالحٌ ومَرَرتُ بزيدٍ الرجلِ الصالحِ، ومنه[٦]: ﴿بَل أنتُم قَومٌ تُفتَنُونَ﴾، ﴿ولَقَد ضَرَبْنا لِلنّاسِ فِي هذا القُرآنِ﴾[٧] إلى قوله تعالى: ﴿قُرآنًا عَرَبِيًّا﴾، وقولُ الشاعر:[٨]

١٠٠٠ ـ أأكرَمُ مِن لَيلَى علَيَّ، فتَبتَغِيْ ... بِهِ الجاهَ، أم كُنتُ امرأً لا أُطِيعُها؟

ومِن[٩] ثَمَّ أبطَلَ أبو عليٍّ[١٠] كونَ الظرفِ من قول الأعشى:[١١]

١٠٠١ ـ رُبَّ رِفدٍ هَرَقتَهُ ذلِكَ اليَو ... مَ وأسرَى، مِن مَعشَرٍ أقيالِ

---

(١) الآية ١٩ من سورة الكهف. والنظر هنا بصري وقلبي بالذوق والتقدير.

(٢) الآية ٢١ من سورة الإسراء. ط: وقال سبحانه.

(٣) هو أبو بكر أمين الدين محمد بن علي نحوي مصري وشاعر توفي سنة ٧٧٣. البغية ١: ١٩٢.

(٤) مضى تحت الرقم ٧٤٤. وكون الجملة حالية هنا جائز على مذهب الفرّاء. وقد جعلها صاحب المعجم اعتراضية في ط خلافًا لما ذكر المصنّف.

(٥) سقطت من خ وب.

(٦) الآية ٤٧ من سورة النمل: ﴿قالَ: طائرُكُم عِندَ اللهِ. بَل أنتُم قَومٌ تُفتَنُونَ﴾.

(٧) الآيتان ٥٧ و٥٨ من سورة الروم: ﴿ولَقَد ضَرَبْنا لِلنّاسِ في هذا القُرآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُم يَتَذَكَّرُونَ، قُرآنًا عَرَبِيًّا غَيرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُم يَتَّقُونَ﴾.

(٨) البيت لقيس بن الملوّح في ديوانه ص ١٩٥. وتبتغي: تطلب. وسكون الياء في المنصوب مثل هذا جائز في الشعر والنثر، لا ضرورة كما زعم المحشّي. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٢٢٠.

(٩) سقطت بقية الفقرة من ق وب وش.

(١٠) في الإيضاح العضدي ص ٢٥٢. والصواب أن «أسرى» هو من الثواني يُغتفر فيها ما لا يُغتفر في الأوائل فلا إشكال.

(١١) البيت في ديوانه ص ١٦٩. والرفد: القدح الضخم. وهرقته أي: أرقته، استعاره لإراقة الدماء. وفي الأصل: «هَرَقتُه». والأقيال: جمع قَيْل، مخفّف قَيِّل. وهو السيّد.

معلَّقًا[١] بـ «أسرَى»، لئلّا يَخلو ما عُطِف[٢] على مجرور «رُبَّ» من صفة. قال: «وأمّا قوله:[٣]

١٠٠٢ ـ فيا رُبَّ يَومٍ قَد لَهَوتُ ولَيلةٍ بآنِسةٍ، كأنّها خَطُّ تِمثالِ

فعلى أنّ صفة الثاني محذوفةٌ مدلولٌ عليها بصفة الأوّل، ولا يتأتّى ذلك هنا».[٤] وقد يجوز ذلك هنا لأنّ الإراقة إتلافٌ، فقد تُجعَل دليلًا عليه.[٥]

ومن الثاني فاعلا: نِعمَ وبِئسَ، والأسماءُ المتوغِّلةُ في شَبه الحرف إلّا «مَن وما» النكرتين فإنّهما يوصفان نحو: مررتُ بِمَن مُعجِبٍ لكَ وبِما مُعجِبٍ لكَ ـ وألحَق بهما الأخفش أيًّا نحو: «مررتُ بأيٍّ مُعجِبٍ لكَ»! وهو قويٌّ في القياس لأنّها مُعرَبة ـ ومن ذلك الضميرُ، وجوَّز الكسائيّ[٦] نعتَه إن كان لغائب والنعتُ لغير التوضيح نحو[٧]: ﴿قُلْ: إنَّ رَبِّي يَقذِفُ بِالحَقِّ عَلّامُ الغُيوبِ﴾، ونحو: ﴿لا إلٰهَ إلّا هُوَ الرَّحمنُ الرَّحِيمُ﴾، فقدَّر علّامًا[٨] نعتًا للضمير المستتِر في: يَقذِفُ[٩]، و«الرَّحمنُ الرَّحيمُ» نعتَين لـ«هوَ»، وأجاز غيرُ الفارسيِّ وابنِ السرّاج نعتَ فاعلَي «نِعمَ وبِئس» تمسُّكًا بقوله:[١٠]

١٠٠٣ ـ نِعمَ الفَتى المُرِّيُّ أنتَ، إذا هُمُ حَضَروا لَدَى الحُجُراتِ نارَ المَوقِدِ!

وحمله الفارسيُّ وابن السرّاج[١١] على البدل. وقال ابن مالك:[١٢] يمتنع نعتُه إذا قُصِد بالنعت التخصيصُ مع إقامة الفاعل مَقام الجنس، لأنّ تخصيصه حينئذٍ منافٍ لذلك القصد، فأمّا إذا تُؤوِّل بالجامع لأكمل الخِصال فلا مانع من نعته حينئذٍ، لإمكان أن يُنوَى في النعت ما نُوِي في المنعوت، وعلى هذا يُحمَل البيتُ.

---

(١) خ وط: متعلِّقًا.

(٢) المعطوف هو من الثواني أيضًا يجوز فيه ما لايجوز في الأوائل، بل إن المجرور بـ«رُبّ» يجوز ألّا يوصف كما في البيت التالي. فكيف بالمعطوف عليه؟

(٣) مضى تحت الرقم ٢٢٣. والصواب أن يوم: مجرور لفظًا منصوب محلًّا متعلق بالفعل بعده والجملة فعلية، ولا حاجة إلى تقدير مبتدأ مرفوع وخبر وصفة ثانية وعائد مرّتين «فيه وفيها»، وهو من الربا الفاحش في الإعراب. وفي الأصل: فأمّا قوله.

(٤) أي: في بيت الأعشى الأوّل. وهذا آخر قول أبي علي، سيخالفه ابن هشام.

(٥) أي: على الإتلاف. وعند المحشّي: «عليها»، مع أنه ذكر ذلك على الصواب قبلُ.

(٦) انظر التسهيل ص ١٧٠.

(٧) الآيتان: ٤٨ من سورة سبأ و١٦٣ من سورة البقرة.

(٨) ط: علّامَ.

(٩) زاد هنا في ط: بالحقِّ.

(١٠) البيت لزهير في ديوانه ص ٢٧٥. وهم أي: الضيوف.

(١١) الأصول ١: ١٢٠.

(١٢) شرح التسهيل ٣: ١٠.

انتهَى. وقال الزمخشريّ وأبو البقاء في: ﴿وكَم أهلَكْنا قَبلَهُم مِن قَرنٍ، هُم أحسَنُ[١]﴾!: إنّ الجملة بعد «كَم» صفة لها. والصواب أنّها صفة لـ«قَرنٍ»، وجُمِعَ الضمير حملًا على معناه كما جُمِعَ وصفُ «جميع» في: ﴿وإن كُلٌّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَينا مُحضَرُونَ﴾.[٢]

١٠ ـ **النوع العاشر: تخصيصُهم / ٢٥٢ جوازَ وصف بعض الأسماء بمكانٍ دونَ آخَر**، كالعامل من وصفٍ ومصدرٍ فإنّه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده، وكالموصول فإنّه لا يُوصَف قبل تمام الصلة[٣] ويوصف بعد تمامها، وتعميمُهم الجوازَ في البعض وذلك هو الغالب.

ومن الوَهَم في الأوّل قولُ بعضهم في قول الحطيئة:[٤]

١٠٠٤ ـ أزمَعتُ يأسًا مُبِينًا مِن نَوالِكُمُ ... ولَن تَرَى طارِدًا لِلحُرِّ كاليـاسِ

: إنّ «مِن» متعلِّقة بـ«يأسًا». والصواب أنَّ تعلُّقها بـ«يئستُ» محذوفًا لأنّ المصدر لا يُوصَف قبل أن يأتي معمولُه. وقال أبو البقاء في:[٥]﴿ولا آمِّينَ البَيتَ الحَرامَ يَبتَغُونَ فَضلًا﴾: لا يكون «يَبتغُونَ» نعتًا لـ«آمِّين» لأنّ اسم الفاعل إذا وُصِف لم يعمل في الاختيار، بل هو حالٌ من: آمِّين.[٦] انتهَى. وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل.

١١ ـ **النوع الحاديْ عشَرَ:[٧] إجازتُهم في بعض أخبار النواسخ أن يتَّصل بالناسخ**، نحو: كان قائمًا زيدٌ، ومنعُ ذلك في البعض نحو: إنّ زيدًا قائمٌ. ومن الوَهَم في هذا قولُ المبرِّد[٨] في قولهم: «إنَّ مِن أفضلِهم كانَ زيدًا»: إنّه لا يجب أن يُحمَل على زيادة «كان» كما قال سيبويه،[٩] بل يجوز أن تُقدَّر «كان» ناقصةً واسمُها ضمير «زيد»، لأنّه متقدِّم رتبةً إذ هو اسم «إنّ»، و«من أفضلهم» خبر «كان»، و«كان» ومعمولاها خبر «إنَّ». فلزمه تقديمُ خبر «إنّ» على اسمها مع أنّه ليس ظرفًا ولا مجرورًا، وهذا لا يُجيزه أحد.

---

(١) الآية ٧٤ من سورة مريم: ﴿وكَم أهلَكْنا قَبلَهُم مِن قَرنٍ، هُم أحسَنُ أثاثًا ورِئْيًا﴾! والكشاف ٢: ٢٩٨ والتبيان ص ٨٧٩. والمراد بالجملة هو ما بعد: قرن، لا ما بعد: كم. وزاد هنا في ط: ﴿أثاثًا﴾.

(٢) الآية ٣٢ من سورة يس.

(٣) يريد بالوصف الحالَ. ط: صلته.

(٤) البيت في ديوانه ص ٥٣. وأزمعت أي: قصدت. والمبين: البيّن. والنوال: العطاء. ويجوز التعلق بالمصدر «يأسًا» لأن أشباه الجمل يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها. واحتجاج ابن هشام هنا مردود.

(٥) الآية ٢ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، لا تُحِلُّوا شَعائرَ اللهِ ولا الشَّهرَ الحَرامَ ولا الهَدْيَ ولا القَلائدَ، ولا آمِّينَ البَيتَ الحَرامَ يَبتَغُونَ فَضْلًا مِن رَبِّهِم ورِضْوانًا﴾والتبيان ص ٤١٦.

(٦) كذا، والحالية هي من الضمير المستتر في «آمّين» لا من «آمّين» نفسه. المفصل ص ٣٦٤.

(٧) ط: الحاديَ عشَرَ.

(٨) انظر التذييل والتكميل ٤: ٢١٣.

(٩) الكتاب ١: ٢٨٩.

١٢ ـ **النوع الثانيْ عشَرَ:[1] إيجابُهم لبعض معمولات الفعلِ وشِبهه أن يتقدَّم**، كالاستفهام والشرط و«كمِ» الخبريةِ نحو[2]: ﴿فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرُونَ﴾؟ ﴿وسَيَعلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا: أيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾؟ و﴿أيَّما الأجَلَينِ قَضَيتُ﴾. ولهذا وجب تقدير[3] ضمير الشأن في قوله:[4]

١٠٠٥ ـ إنَّ مَـن يَـدخُـلِ الكَنِيسةَ يَـومًـا ··· يَـلْـقَ فِـيـهـا جـآذِرًا وظِـبـاءَ

ولبعضها أن يتأخَّر إمّا لذاته كالفاعل ونائبه ومُشبِهه،[5] أو لضعف الفعل كمفعول التعجُّب نحو: «ما أحسنَ زيدًا»! أو لعارض معنويّ أو لفظيّ، وذلك كالمفعولِ في نحو: «ضَرَبَ موسَى عيسَى» ـ فإنّ تقديمَه يُوهِم أنّه مبتدأ وأنّ الفعل مسند إلى ضميره ـ وكالمفعولِ الذي هو «أيٌّ» الموصولةُ نحو: «سأُكرِمُ أيَّهم[6] جاءني»، كأنّهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيٍّ» الشرطيةِ والاستفهامية، والمفعولِ الّذي هو «أنّ» وصلتُها نحو: «عرفتُ أنَّكَ فاضلٌ»، كرهوا الابتداء بـ«أنَّ» المفتوحة، لئلّا يلتبس بـ «أنَّ» التي بمعنى «لعلَّ»، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجبُ تأخُّرُه إذا كان «أنَّ» وصلتَها نحو[7]: ﴿وآيَةٌ لَهُم أنّا حَمَلنا ذُرِّيتَهُم﴾ فأن يجبَ تأخُّرُ المفعول الذي أصله التأخير نحو[8]: ﴿ولا تَخافُونَ أنَّكُم أشرَكتُم﴾ أحقُّ وأَولى، وكمفعولِ عاملٍ اقترن بلام الابتداء أو القسَم أو حرف الاستثناء أو «ما» النافية أو «لا» في جواب قسَم.[9]

ومن الوهَم في الأوَّل قولُ ابن عُصفور في:[10]﴿أوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أهلَكْنا﴾؟: إنّ «كم» فاعلُ: يَهدِ. فإن قلتَ: خرَّجَه على لغة حكاها الأخفش، هي أنّ بعض العرب لا يلتزم صدريةَ «كمِ» الخبريةِ. قلتُ: قد اعترَف برداءتها، فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة. والصواب أن الفاعل مستتِرٌ راجع إلى الله ـ سبحانه[11] ـ أي: أوَلَم يُبيِّنِ اللهُ لَهُم؟ أو إلى الهُدى، والأوَّل قول أبي البقاء، والثاني قول الزجّاج. وقال

---

(١) ط: الثانيَ عشَرَ.

(٢) الآيات: ٨١ من سورة غافر و٢٢٧ من سورة الشعراء و٢٨ من سورة القصص. وسقطت واو العطف بين الآيتين مما عدا الأصل.

(٣) فيما عدا الأصل: ولهذا قُدِّر.

(٤) مضى تحت الرقم ٤٩.

(٥) ط: ومُشَبَّهه.

(٦) ط: أَيُّهم.

(٧) الآية ٤١ من سورة يس: ﴿وآيَةٌ لَهُم أنّا حَمَلْنا ذُرِّيَتَهُم في الفُلْكِ المَشحُونِ﴾.

(٨) الآية ٨١ من سورة الأنعام: ﴿وكَيفَ أخافُ ما أشرَكتُم، ولا تَخافُونَ أنَّكُم أشرَكتُم بِاللهِ ما لَم يُنَزِّلْ بِهِ علَيكُم سُلطانًا﴾؟

(٩) ش: القسم.

(١٠) الآية ٢٦ من سورة السجدة: ﴿أوَلَم يَهدِ لَهُم كَم أهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِنَ القُرُونِ، يَمشُونَ في مَساكِنِهِم﴾؟ والصواب ما سيذكره الزمخشري من أن الفاعل في محل رفع وهو جملة: كم أهلكنا، أي: كثرةُ إهلاكنا. انظر المفصل ص ١١٨٤.

(١١) زاد هنا في ط: وتعالى.

الزمخشريّ:[١] «الفاعل الجملةُ». وقد مرَّ أنَّ الفاعلَ لا يكون جملةً، و«كم» مفعولُ «أهلكنا» والجملةَ[٢] مفعول «يَهدِ» وهو معلَّق عنها، و«كمِ» الخبريةَ / **٢٣٥** تُعلِّق خلافًا لأكثرهم.

ومن الوَهَم في الثاني قولُ بعضهم في بيت الكتاب:[٣]

١٠٠٦ ـ وقَـلَّـمـا وِصالٌ، علَـى طُـولِ الصُّـدُودِ، يَـدُومُ

: إنّ «وصال» فاعلٌ مُقدّمٌ،[٤] وفي بيت الكتاب أيضًا:[٥]

١٠٠٧ ـ أظَبْـيٌ كـانَ أُمَّـكَ أم حِمـارُ؟

: إنّ «ظبي» اسم: كان ـ والصواب أنّ «وصال» فاعلٌ بـ «يدومُ»[٦] محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، وأنّ «ظبي» اسمٌ لـ «كان» محذوفةً مفسَّرة بـ«كان» المذكورةِ أو مبتدأٌ. والأوَّل أَولى لأنّ همزة الاستفهام بالجُمل الفعلية أَولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه. وقول سيبويه:[٧] «إنّه أخبَرَ[٨] عن النكرة بالمعرفة» واضحٌ على الأوَّل لأنّ ظبيًا المذكور اسمُ «كان»[٩] وخبرَه «أُمّك»،[١٠] وأمّا على الثاني فخبر «ظبي» إنّما هو الجملة والجمل نكرات،[١١] ولكن يكون محلُّ الاستشهاد قولَه:[١٢] «كان أُمّك» على أنّ ضمير النكرة عنده نكرة لا على أنّ الاسم مقدَّم ـ[١٣] وقولُ بعضهم في قوله تعالى:[١٤] ﴿إنَّ

(١) انظر التبيان ص ٩٠٧ ومعاني القرآن ٣: ٢١١ والكشاف ٢: ٥٣٧.

(٢) ط: «والجملةُ» بالرفع هنا وما يتبعه.

(٣) مضى تحت الرقم ٥٧٣.

(٤) خ وب: «تقدم». ط: بيدوم.

(٥) عجز بيت لثروان بن فزارة في شرح أبيات المغني ٧: ٢٤١ صدره:

فـإنَّـكَ لا تُـبـالِـي بَـعـدَ حَـولٍ:

ش: «أُمُّكَ».

(٦) ط: فاعلٌ بـ«يدوم».

(٧) الكتاب ١: ٢٣.

(٨) ط: خبرٌ.

(٩) أي: المحذوفة. والصواب على قول البصريين في التنازع أنّ «أُمّك» خبر المذكورة، وأنّ الجملة الثانية تفسيرية، حذف خبرها لدلالة اللفظ عليه.

(١٠) ط: أمُّك.

(١١) هذا قول جمهور النحاة، والصواب أنه إذا كان المسند إليه نكرة فالجملة نكرة كما سيرد في قول المصنّف، وإذا كان معرفة فالجملة معرفة.

(١٢) ط: قولُه.

(١٣) هنا ينتهي الاعتراض الذي بدأ بعد الشاهد الأخير. وبقية الفقرة جاءت في ش بعد الكلام على صدر البيت التالي.

(١٤) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

السَّمعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أُولئكَ كانَ عَنهُ مَسؤُولًا﴾: إنّ «عنه» مرفوع المحلّ بـ«مسؤولًا». والصواب أنّ اسم «كان» ضميرُ المكلَّف وإن لم يَجرِ له ذكر، وأنّ المرفوع بـ«مسؤولًا» مستتِر فيه راجع إليه أيضًا، وأنّ «عنه» في موضع نصب.(١)

وقولُ بعضهم(٢) في قوله:(٣)

١٠٠٨ـ آلَيتَ حَبَّ العِراقِ، الدَّهرَ، أطعَمُهُ

: إنّه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه(٤) ـ وذلك مردود لأنّ «أطعمُه» بتقدير: لا أطعمُه ـ وقولُ الفرّاء في: ﴿وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم(٥)﴾ فيمَن خفَّف «إنْ»:(٦) «إنّه أيضًا من باب الاشتغال»، مع قوله: إنّ اللام بمعنى «إلّا» و«إنْ» نافيةٌ.(٧) ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلّا» فيما قبلها. على أنّ هنا مانعًا آخرَ وهو لام القسَم، وأمّا قوله تعالى(٨): ﴿ويقُولُ الإنسانُ: أإذا ما مِتُّ لَسَوفَ أُخرَجُ حَيًّا﴾؟ إنّ(٩) «إذا» ظرف لـ«أُخرَج»، والحَقُّ جوازُ(١٠) تقديم الظرف على لام القسم لتوسُّعهم في الظرف، ومنه قولُه:(١١)

---

(١) يعني أن الجار والمجرور شِبه جملة مفعول فيه متعلق باسم المفعول: مسؤولًا، لا مفعول ثان كما زعم المحشّي والدسوقي، لأن الفعل «سأل» إنما يتعدى إلى اثنين إذا كان للطلب لا للحساب والاستفسار عن عمل.

(٢) العطف أيضًا على «قولُ بعضهم في بيت الكتاب» لا على «قول بعضهم الأخير» كما زعم محشّي ط.

(٣) مضى تحت الرقم ١٤٨. وعجزه في حاشية الأصل.

(٤) الكتاب ٢: ٦٢.

(٥) الآية ١١١ من سورة هود: ﴿وإنَّ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُم رَبُّكَ أعمالَهُم. إنَّهُ بِما يَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾. وفي معاني القرآن ٢: ٢٩ ـ ٣٠: «وأمّا الّذين خفَّفوا (إن) فإنهم نصبوا كلًّا بـ«ليوفّينّهم»، وقالوا: كأنّا قلنا: وإن ليوفّينّهم كُلًّا. وهو وجه لا أشتهيه لأن اللام [يعني اللام التي في: لمّا] إنَّما يقع الفعل الّذي بعدها على شيء قبله. فلو رفعتَ «كلّ» لصلح ذلكَ كما يصلح أن تقول: إنْ زيد لقائم، ولا يصلح أن تقول: إنْ زيدًا لأضربُ، لأن تأويلها كقولك: ما زيدًا إلّا أضربُ. فهذا خطأ فِي(إلّا) وفي اللام». فالفرّاء ينكر القول لغيره ويخطّئه من وجهين خلافًا لتوهيم ابن هشام له وافتئاته عليه وقد نقله من تفسير القرطبي ٩: ١٠٤ دون تحقيق. ثم إن الفرّاء لم يذكر في ذلك ما يشير إلى الاشتغال حتى يخطّئه النحاة، بل ذكر أن الفعل بعد: «لمّا» ناصب لـ«كلًّا» على تقديم المفعول، وبيّن وجه الخطأ فيه. ويجوز فيما ذكر أن تكون لمّا: مركّبة من اللام و«مِن وما»، وأنّ فيما بعد «لمّا» محذوفًا دلّ عليه المذكور، وهي وما بعدها: بدل ممّا قبلها للبيان والتوكيد. فإذا أصررتَ على الاشتغال يكون البيان والتوكيد أيضًا بالمذكور لما قبل «لمّا»، أي: وإنْ ربَّكَ ليوفّيهم كلًّا أعمالَهم لممّا والله ليوفينّهم ربُّكَ أعمالهم. والله أعلم بالصواب. وزاد هنا في ش وط: ﴿رَبُّكَ أعمالَهُم﴾.

(٦) ط: إنّ.

(٧) هنا ينتهي قول الفرّاء، وعدم وضع نقطة عند المحشّي يوهم غير ذلك.

(٨) الآية ٦٦ من سورة مريم. ب: «مُتُّ» بضم الميم هنا وفيما بعد.

(٩) كذا بحذف الفاء في جواب: أمّا. ط: فإنّ.

(١٠) ق وط: وإنما جاز.

(١١) مضى تحت الرقم ٢٦٩. ط: لِبانِ ثَديِ أُمّ.

١٠٠٩ ـ رَضِيعَـي لَبـانٍ ثَـديَ أُمٍّ، تَحالَفا بـأسـحَـمَ داجٍ عَـوضُ لا نَـتَـفَـرَّقُ

أي: لا نتفرَّق أبدًا، و«لا» النافيةُ لها الصدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف أي: أإذا ما مِتُّ أُبعَثُ لَسوفَ أُخرَجُ؟

١٣ ـ النوع الثالثَ عشَرَ: منعُهم من حذفِ بعض الكلمات وإيجابُهم حذفَ بعضِها. فمن الأوّل الفاعلُ ونائبُه، والجارُّ الباقي عملُه إلّا في مواضعَ[١] نحو قولهم: اللهِ لأفعلَنَّ وبكم درهمٍ اشتريتَ؟ أي: واللهِ وبكم مِن درهمٍ؟ ومن الثاني أحدُ معمولَي: لاتَ.

ومِن الوَهَم في الأوّل قولُ ابن مالك[٢] في أفعال الاستثناء نحو: «قامُوا ليس زيدًا أو لا يكون زيدًا أو ما خلا زيدًا»:[٣] إنّ مرفوعَهنّ محذوف، وهو كلمة «بعض» مضافةٍ[٤] إلى ضمير مَن تقدَّم ـ والصواب أنّه مضمَر عائد إمّا على البعض المفهوم من الجمع السابق، كما عاد الضمير من قوله تعالى[٥]: ﴿فإن كُنَّ نِساءً﴾ على البنات المفهومةِ من الأولاد في ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أولادِكُم﴾، وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي: لا يكون هو أي: القائمُ زيدًا. كما جاء «لا يَزنِي الزّانِي حِينَ يَزنِي وهُوَ مُؤمِنٌ، ولا يَشرَبُ الخَمرَ حِينَ يَشرَبُها وهُوَ مُؤمِنٌ»،[٦] وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس ولا يكون». تقول: «قامُوا خَلا زيدًا» أي: جانَبَ هو أي: قيامُهم زيدًا ـ ومِن ذلك قولُ كثير من المُعرِبين والمفسِّرين في فواتح السُّور: إنّه يجوز كونُها في موضع جرٍّ بإسقاط حرف القسم. وهذا مردود / ٢٥٤ بأنّ ذلك مختصٌّ عند البصريّين باسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ وبأنّه لا أجوبةَ للقسَم في سورة: البقرة وآلِ عِمرانَ ويُونُسَ وهودٍ ونحوِهنّ، ولا يصحُّ أن يقال: قَدِّر ﴿ذلِكَ الكِتابُ﴾[٧] في «البقرة»، و﴿اللهُ لا إلٰـهَ إلّا هُوَ﴾[٨] في «آل عِمران» جوابًا، وحُذِفت اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله:[٩]

١٠١٠ ـ ورَبِّ السَّماواتِ العُلا وبُرُوجِها والَارضِ ومـا فِيهـا، الـمُقَـدَّرُ كـائـنُ

---

(١) يريد: موضعين للجارّ، فعبر عن المثنى بالجمع لأن المثنى هو جمع في الحقيقة.

(٢) التسهيل ص ١٠٦.

(٣) ط: ولا يكون زيدًا وما خلا زيدًا.

(٤) يعني: بعضُهم. ب وط: «مضافةً». وانظر شرح الكافية الشافية ص ٧٢٠.

(٥) الآية ١١ من سورة النساء: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ في أولادِكُم لِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَينِ. فإنْ كُنَّ نِساءً فَوقَ اثنتَينِ فلَهُنَّ ثُلُثا ما تَرَكَ﴾، وما بعدُ هو منها قبل.

(٦) الحديث مضى قبل في الورقة ٤٤. والتقدير للفاعل في الموضعين: هو.

(٧) الآيتان ١ و٢: ﴿الم. ذلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَّقِينَ﴾.

(٨) الآيتان ١ و٢ أيضًا: ﴿الم. اللهُ لا إلَهَ إلّا هُوَ الحَيُّ القَيُّومُ﴾.

(٩) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٤٦. وحُذفت همزة القطع من «الأرض» ونقلت حركتها إلى اللام قبلها.

وقولِ ابن مسعود[١]: «وَاللهِ الَّذِي لا إِلَـهَ غَيرُهُ، هذا مَقامُ الَّذِي أُنزِلَت عليهِ سُورةُ البَقَرةِ»، لأنّ ذلك على قلّته مخصوصٌ باستطالة القسَم.

ومن الوَهَم في الثاني قولُ ابن عُصفور في قوله:[٢]

١٠١١ ـ حَنَّتْ نَوارُ، ولاتَ هَنّا حَنَّتِ

: إنّ «هَنّا» اسم «لاتَ» و«حنَّت» خبرها بتقدير مضاف أي: «وقتَ حنَّت».[٣] فاقتضى إعرابه الجمعَ بين معموليها، وإخراجَ «هَنّا» عن الظرفية، وإعمالَ «لاتَ» في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان ـ وهو الجملة النائبة عن المضاف ـ[٤] وحذْفَ المضاف إلى جملة.[٥] والأَولى قولُ الفارسي:[٦] إنّ «لات» مُهملةٌ و«هَنّا» خبرٌ مقدَّم، و«حَنَّت» مبتدأٌ مؤخَّر بتقدير «أنْ» مثلَ: تَسمَعَ بالـمُعَيدِيْ خَيرٌ من أن تَراهُ.[٧]

١٤ ـ **النوع الرابعَ عشَرَ: تجويزُهم في الشعر** ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير وقد أُفرِد بالتصنيف، وعكسُه وهو غريب جدًّا، وذلك بدلا الغلطِ والنسيانِ، زعم بعض القدماء أنّه لا يجوز في الشعر، لأنّه يقع غالبًا عن تروٍّ وفِكْر.

١٥ ـ **النوع الخامسَ عشَرَ: اشتراطُهم وجودَ الرابط** في بعض المواضع وفقدَه في بعضٍ. فالأوّل قد مضى مشروحًا،[٨] والثاني: الجملةُ المضاف إليها نحو: يومَ قام زيدٌ ـ فأمّا قولُه:[٩]

١٠١٢ ـ وتَسخُنُ لَيلةَ لا يَستَطِيعُ نِباحًا بِها الكَلبُ إلّا هَرِيرا

وقولُه:[١٠]

---

(١) لفظ القول في الحديث ١٧٤٧ من صحيح البخاري، يذكر فيه مكان رمي حُصيّات جمرة العقبة، لا ما زعمه المحشّي من روايات ومصدر.

(٢) صدر بيت من الكامل لشبيب بن جُعيل في شرح أبيات المغني ٧: ٢٤٧، واسم لات: الوقتُ. وزعم المحشّي أن الصدر بيت أوّل وحده متوهّمًا أنه من مشطور الرجز، وأقحم العجز بعده:

وبَدا الَّذي كانَت نَوارُ أَجَنَّتِ

على أنه بيت ثان.

(٣) كذا، وانظر المقرب ١: ١٠٥.

(٤) يعني جملة: حنّت.

(٥) ط: إلى الجملة.

(٦) انظر الخزانة ٢: ١٥٦.

(٧) هذا مَثلٌ مضى في الورقة ١١٢.

(٨) انظر الورقة ٢٠٩.

(٩) البيت للأعشى في ديوانه ص ٨٦ وهو من المتقارب لا من الكامل المرفّل كما زعم الدسوقي. ط: نُباحًا. . . هَرِيرًا.

(١٠) البيت للنابغة الجعدي والرواية في ديوانه ص ١٧٨: مَضَت مِائَةٌ.

١٠١٣ ـ مَضَت سَنةٌ، لِعامِ وُلِدتُ فِيهِ، وعَشرٌ بَعدَ ذاكَ وحِجَّتانِ

فنادرٌ.[١] وهذا الحُكم خَفيَ على أكثر النحويين، والصوابُ في مثل قولك: «أعجبَنِي يومٌ وُلِدتُ فيه» بتنوينِ اليوم وجعلِ الجملة[٢] بعده صفةً له ـ وكذلك «أجمَعُ»[٣] وما تصرَّف[٤] منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكَّد، وأمّا قولهم: «جاء القومُ بأجمُعِهم» فهو بضمِّ الميم لا بفتحها، وهو جمعٌ لقولك: «جَمْعٌ» على حدِّ قولهم: فَلْسٌ وأفلُسٌ، والمعنى: جاؤوا بجَماعتهم. ولو كان توكيدًا لكانت الباء فيه زائدة مِثلَها في قوله:[٥]

١٠١٤ ـ هذا، وَجَدِّكُم، الصَّغارُ بِعَينِهِ

فكان يصحُّ إسقاطها.

١٦ ـ **النوع السادسَ عشَرَ: اشتراطُهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطَع** عن الإضافة كـ«قَبلُ وبعدُ وغيرُ»، ولبناء بعضها أن تكون مضافةً، وذلك «أيُّ» الموصولةُ فإنّها لا تُبنَى إلّا إذا أُضيفت وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا نحو[٦]: ﴿أيُّهُم أشَدُّ﴾. ومن الوَهَم في ذلك قولُ ابن الطَّراوة: «هُم أشَدُّ: مبتدأٌ وخبر، وأيُّ: مبنيّةٌ مقطوعة عن الإضافة». وهذا مخالفٌ لرسم الـمُصحف ولإجماع النحويّين.

الجهة السابعة: أن يَحمِلَ كلامًا على شيء، ويشهدَ استعمالٌ آخَرُ في نظير ذلك الموضع بخلافه،[٧] وله أمثلة:

أحدُها: قولُ الزمخشري في:[٨]﴿مُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ﴾: إنّه عطف على ﴿فالِقُ الحَبِّ والنَّوَى﴾، ولم يجعله معطوفًا على ﴿يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ﴾ لأنّ عطف الاسم على الاسم أولى،

---

(١) أي: فشيء نادر.

(٢) ط: تنوينُ اليوم وجعلُ الجملة.

(٣) الجملة معطوفة على جملة: «الثاني الجملةُ المضاف إليها» بدليل الاعتراض، لا على «والثاني» كما توهم عبارة المحشّي. وما تصرف منه أي: جُمَعُ وجَمعاءُ وأجمَعُون.

(٤) ط: وما يتصرّف.

(٥) صدر بيت لضمرة بن ضمرة في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦٥ عجزه:

لا أُمَّ لِي، إن كانَ ذاكَ، ولا أبُ

(٦) الآية ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أيُّهُم أشَدُّ على الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾.

(٧) الحكم في مثل هذا ليس قاطعًا، وإنما يكون السياق في كل آية هو الحكم الفصل.

(٨) الآية ٩٥ من سورة الأنعام: ﴿إنَّ اللهَ فالِقُ الحَبِّ والنَّوَى، يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ ومُخرِجُ المَيِّتِ مِنَ الحَيِّ. ذلِكُمُ اللهُ. فأنّى تُؤفَكُونَ﴾؟ وما بعدُ هو منها، والكشاف ١: ٥١٨. وعند صاحب المعجم: «ومُخرِجُ المَيِّتِ»، والعطف في الأصل والنسخ وفي الإعراب هو للجملة بدون ذكر الواو.

ولكن مجيءُ قوله تعالى[١]: ﴿يُخرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ، ويُخرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾ بالفعل / ٢٥٥ فيهما يدلُّ على خلاف ذلك.

الثاني: قولُ مكّيّ وغيرِه في قوله تعالى:[٢] ﴿ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثَلًا؟ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾: إنّ جملة «يُضِلُّ» صفة لـ«مثلًا» أو مستأنفة. والصواب الثاني لقوله ـ تعالى ـ في سورة المدَّثِّر[٣]: ﴿ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثَلًا؟ كَذلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ﴾.

الثالث: قولُ بعضهم في:[٤]﴿ذلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ﴾: إنّ الوَقف هنا[٥]، ويَبتدِئُ ﴿فِيهِ هُدًى﴾. ويدلُّ على خلاف ذلك قولُه تعالى في سورة «السجدة»: ﴿[٦] تَنزِيلُ الكِتابِ لا رَيبَ فِيهِ مِن رَبِّ العالَمِينَ﴾.

الرابع: قولُ بعضهم في:[٧]﴿ولَمَن صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلِكَ لَمِن عَزمِ الأُمُورِ﴾: إنّ الرابط الإشارةُ، وإنّ الصابر والغافر جُعِلا من عزم الأُمور مبالغةً. والصواب أنّ الإشارة للصبر والغفران بدليل[٨]: ﴿وإن تَصبِرُوا وتَتَّقُوا فإنَّ ذلِكَ مِن عَزمِ الأُمُورِ﴾، ولم يَقل: إنّكم.

الخامس: قولُهم في:[٩] ﴿أينَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ﴾؟: إنّ التقدير: تزعمونهم شركاءَ. والأَولى أن يُقدَّر: تزعمون[١٠] أنّهم شركاء، بدليل[١١]: ﴿وما نَرى مَعَكُم شُفَعاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمتُم أَنَّهُم فِيكُم شُرَكاءُ﴾، ولأنّ الغالب على «زعم» ألّا تقع[١٢] على المفعولين صريحًا بل على «أنّ» وصلتِها،[١٣] ولم تقع في التنزيل

---

(١) الآية ٣١ من سورة يونس.

(٢) الآية ٢٦ من سورة البقرة: ﴿فأمّا الَّذِينَ آمَنُوا فيَعلَمُونَ أنَّهُ الحَقُّ مِن رَبِّهِم، وأمّا الَّذِينَ كَفَرُوا فيَقُولُونَ: ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثَلًا؟ يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا ويَهدِي بِهِ كَثِيرًا، وما يُضِلُّ بِهِ إلّا الفاسِقِينَ﴾.

(٣) الآية ٣١: ﴿لِيَستَيقِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ ويَزدادَ الَّذِينَ آمَنُوا إيمانًا ولا يَرتابَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ والمُؤمِنُونَ، ولِيَقُولَ الَّذِينَ في قُلُوبِهِم مَرَضٌ والكافِرُونَ: ماذا أرادَ اللهُ بِهذا مَثَلًا؟ كَذلِكَ يُضِلُّ اللهُ مَن يَشاءُ ويَهدِي مَن يَشاءُ﴾.

(٤) الآية ٢ من سورة البقرة وقد مضت منذ قليل.

(٥) زاد هنا في ط «على ريب»، وليس «إن الوقف هنا. . . لا ريب» في خ.

(٦) الآية ٢ وقد مضت منذ قليل أيضًا، وزاد هنا صاحب المعجم تبعًا للناشرين: «الم» فكان لديه آيتان لا واحدة.

(٧) الآية ٤٣ من سورة الشورى. ومَن: اسم موصول مبتدأ خبره جملة «إنّ» مع تقدير «منه» فيها. انظر المفصل ص ١٧٢١.

(٨) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران. وانظر البحر ٧: ٥٢٣.

(٩) الآية ٦٢ من سورة القصص: ﴿ويَومَ يُنادِيهِم فيَقُولُ: أينَ شُرَكائِيَ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ﴾؟

(١٠) علق المحشّي بقوله: «وعلى هذا التقدير حُذف المفعولان من تزعمون» لا المصدر المؤوّل. فاعجب مما ترى.

(١١) الآية ٩٤ من سورة الأنعام، والشركة فيها هي في المخاطبين لا في الأُلوهية. والفعل «زعم» هنا عمل في المصدر المؤوّل، لا في مفعولين غير صريحين هما «إنّ» كذا واسمُها وخبرها كما ادّعى المحشّي.

(١٢) ط: «يقع» هنا وفيما بعد.

(١٣) كذا، وهو كثير في كلام ابن هشام، و«أنّ» لا يكون لها صلة إذا لم تدخل عليها «ما» الكافة، وإنما يكون لها اسم وخبر.

إلّا كذلك.[١] ومثلُه في هذا[٢] «تعلَّمْ» كقوله:[٣]

١٠١٥ ـ تَعَلَّمْ، رَسُولَ اللهِ، أنَّكَ مُدرِكِي

ومِن القليلِ فيهما قولُه:[٤]

١٠١٦ ـ زَعَمَتْنِي شَيخًا، ولَستُ بِشَيخٍ

وقولُه:[٥]

١٠١٧ ـ تَعَلَّمْ شِفاءَ النَّفسِ قَهرَ عَدُوِّها

وعكسُهما في ذلك «هَبْ» بمعنى: ظُنَّ،[٦] فالغالب تعدِّيه إلى صريح المفعولين كقوله:[٧]

١٠١٨ ـ فقُلتُ: أجِرْنِي، أبا خالِدٍ، وإلّا فهَبْنِي امرأً هالِكا

ووقوعُه على «أنّ» وصلتِها نادرٌ، حتّى زعم الحريريّ أنّ قولَ الخواصّ: «هَبْ أنَّ زيدًا قائمٌ» لحنٌ،[٨] وذَهِل عن قولِ القائل: «هَبْ أنَّ أبانا كانَ حِمارًا»[٩] ونحوِه.

والسادس: قولُهم في:[١٠]﴿سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾: إنّ «لا يُؤمنون» مستأنفٌ أو خبرٌ لـ«إنّ» وما بينهما اعتراض. والأولى الأوّل بدليل[١١]: ﴿وسَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾.

---

(١) أي: عاملة في المصدر المؤوَّل لا في: إنّ واسمها وخبرها، كما زعم المحشّي أيضًا.

(٢) زاد هنا في ط: الحكم.

(٣) صدر بيت لسالم بن دارة في شرح أبيات المغني ٧: ٢٥٨ يعتذر للنبي ﷺ وعجزه:

وأنَّ وَعِيدًا مِنكَ كالأخذِ باليَدِ

وتعلمْ: فعل أمر معناه الالتماس.

(٤) صدر بيت لأوس الحنفي في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦٠ عجزه:

إنَّما الشَّيخُ مَن يَدِبُّ دَبِيبا

(٥) صدر بيت لزياد بن سيّار في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦١ عجزه:

فبالِغْ بلُطفٍ في التَّحَيُّلِ والمَكرِ

والفعل هنا نصب مفعولين صريحين بدون «أنّ» لا بدون «أنْ» كما زعم المحشّي كذلك.

(٦) هذا فعل أمر من: ظنّ يظنّ.

(٧) البيت لعبد الله بن همّام في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦٢.

(٨) درة الغواص ص ٣٣. وفيها الحكم الذي ذكره ابن هشام للحريري لا مناقض له كما زعم المحشّي أيضًا.

(٩) ش: أن أبانا حمار.

(١٠) الآية ٦ من سورة البقرة: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَواءٌ علَيهِم أأنذَرتَهُم أم لَم تُنذِرْهُم لا يُؤمِنُونَ﴾. وسقطت واو العطف قبل «السادس» من ط.

(١١) الآية ١٠ من سورة يس.

السابع: قولُهم في نحو:[١]﴿وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ﴾، ﴿وما اللهُ بِغافِلٍ﴾: إنّ المجرور في موضع نصبٍ أو رفعٍ على الحجازية والتميمية. والصواب الأوّل لأنّ الخبر[٢] لم يجئ في التنزيل مجرَّدًا من «الباء» إلّا وهو منصوب نحو[٣]: ﴿ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾، ﴿ما هذا بَشَرًا﴾.

الثامن: قولُ بعضهم في:[٤]﴿ولَئِن سألتَهُم: مَن خَلَقَهُم؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾: إنّ اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ مبتدأٌ أو فاعلٌ أي: اللهُ خلقَهم أو خلقَهم اللهُ. والصواب الحمل على الثاني بدليل[٥]: ﴿ولَئِن سألتَهُم: مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ؟ لَيَقُولُنَّ: خَلَقَهُنَّ العَزِيزُ العَلِيمُ﴾.

التاسع:[٦] قولُ أبي البقاء في قوله تعالى:[٧]﴿أفمَن أسَّسَ بُنيانَهُ علَى تَقوَى﴾؟: إنّ الظرف[٨] حالٌ أي: على قَصدَيْ تَقوَى [ورِضوانٍ]،[٩] أو مفعولٌ:[١٠] أسَّسَ. وهذا الوجه الذي أخّره[١١] هو المعتمَد عليه عندي لتعيُّنه في[١٢]: ﴿لَمَسجِدٌ أُسِّسَ علَى التَّقوَى﴾.

تنبيه

وقد يَحتمِل الموضعُ أكثرَ من وجه ويوجد ما يرجِّح كُلًّا منها، فيُنظَرُ في أَولاها كقوله تعالى[١٣]: ﴿فاجعَلْ بَينَنا وبَينَكَ مَوعِدًا﴾. فإنّ الموعِد محتمِل للمصدر ويشهد له: ﴿لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ﴾، وللزمان

(١) الآيتان: ٤٦ من سورة فصلت: ﴿مَن عَمِلَ صالِحًا فلِنَفسِهِ، ومَن أساءَ فعلَيها، وما رَبُّكَ بِظَلّامٍ لِلعَبِيدِ﴾ و٧٤ من سورة البقرة: ﴿وما اللهُ بِغافِلٍ عَمّا تَعمَلُونَ﴾. وظلّام وغافل: في محل نصب خبر «ما»، وليس «بظلّام وبغافل» في محل نصب كما زعم المحشّي خلاف ما ذكر المصنف.

(٢) زاد هنا في ط: بعد «ما».

(٣) الآيتان: ٢ من سورة المجادلة: ﴿الَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِنكُم مِن نِسائِهِم ما هُنَّ أُمَّهاتِهِم، إنْ أُمَّهاتُهُم إلّا اللّائي وَلَدْنَهُم﴾ و٣١ من سورة يوسف: ﴿وقُلْنَ: حاشَ لِلهِ! ما هذا بَشَرًا. إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٤) الآية ٨٧ من سورة الزخرف.

(٥) الآية ٩ من سورة الزخرف.

(٦) هذا التاسع مع ما تحته ليس في ش.

(٧) الآية ١٠٩ من سورة التوبة: ﴿أفمَن أسَّسَ بُنيانَهُ عَلَى تَقوَى مِنَ اللهِ ورِضوانٍ خَيرٌ أم مَن أسَّسَ بُنيانَهُ علَى شَفا جُرُفٍ هارٍ فانهارَ بِهِ في نارِ جَهَنَّمَ﴾؟ والتبيان ص ٦٦١.

(٨) يعني الجار والمجرور: على تقوى.

(٩) فيما عدا ق: على قصد تقوى.

(١٠) أي: مفعول فيه لأنه شبه جملة.

(١١) سقط «الذي أخّره» من ط.

(١٢) الآية ١٠٨ من سورة التوبة: ﴿لَمَسجِدٌ أُسِّسَ علَى التَّقوَى مِن أوَّلِ يَومٍ أحَقُّ أن تَقُومَ فِيهِ﴾.

(١٣) الآية ٥٨ من سورة طه: ﴿فاجعَلْ بَينَنا وبَينَكَ مَوعِدًا لا نُخلِفُهُ نَحنُ ولا أنتَ، مَكانًا سُوًى﴾، وما بعدُ هو منها وكذلك: مكانًا سُوًى.

ويشهد له[١]: ﴿قالَ: مَوعِدُكُم يَومُ الزِّينةِ﴾، وللمكان ويشهد له: ﴿مَكانًا سُوًى﴾.[٢] وإذا أُعرِب «مكانًا» بدلًا منه[٣] لا ظرفًا لـ«نُخلِفُه» تعيَّن ذلك.[٤]

الجهة الثامنة: أن يَحمِلَ الـمُعرِب على شيء، وفي ذلك الموضع ما يدفعه، وهذا أصعب من الّذي قبله وله أمثلة:

أحدُها: قولُ بعضهم في:[٥]﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾: إنَّها: «إنّ» واسمُها أي: إنّ القصةَ، وذان: مبتدأ. وهذا[٦] يدفعه رسمُ «إنّ» منفصلةً و«هذان» متّصلةً.

والثاني: / **٢٥٦** قولُ الأخفش وتبعه أبو البقاء في:[٧]﴿ولا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وهُم كُفّارٌ﴾: إنّ اللام للابتداء[٨] والّذين: مبتدأ والجملةُ بعده خبرُه. ويدفعه أنّ الرسم «ولا»، وذلك يقتضي أنّه مجرورٌ بالعطف على ﴿الَّذِينَ يَعمَلُونَ السَّيِّئاتِ﴾ لا مرفوعٌ بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أنّ مِن الواضح أنّ الميِّت على الكفر لا توبة له لفوات زمن التكليف. ويمكن أن يُدَّعى لهما أنّ الألف في «لا» زائدة كالألف في[٩]: ﴿لَأَاْذبَحَنَّهُ﴾ فإنّها زائدة في الرسم، وكذا[١٠]: ﴿لَأَاوضَعُوا﴾. والجواب أنّ هذه الجملة لم تُذكَر ليُفاد معناها بمجرَّده، بل لِيُسوَّى بينها وبين ما قبلها أي: إنّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين مَن

---

(١) الآية ٥٩ من سورة طه.

(٢) ب: سِوًى.

(٣) أي: من «موعدًا» فهو منصوب بالبدلية للبيان والتوكيد. وبذلك يكون قد اجتمع المكان والزمان. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١١٦٤. وهذا خلاف ما اضطرب فيه صاحب المعجم من العرض والنقل زاعمًا أن مراد المصنّف البدلية من محذوف، مع أن الضمير في «منه» يعود على مذكور وصريح بما ذكرنا.

(٤) أي: مكان الوعد.

(٥) الآية ٦٣ من سورة طه «إنْ هذانِ لَساحِرانِ».

(٦) يعني أن التقدير: إنّها ذان.

(٧) الآية ١٨ من سورة النساء: ﴿ولَيسَتِ التَّوبةُ لِلَّذِينَ يَعمَلُونَ السَّيِّئاتِ حَتَّى إذا حَضَرَ أحَدَهُمُ المَوتُ قالَ: «إنِّي تُبتُ الآنَ»، ولا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وهُم كُفّارٌ. أُولئِكَ أعتَدْنا لَهُم عَذابًا ألِيمًا﴾، وما بعدُ هو منها، والتبيان ص ٣٤٠ لا ٣٤ كما زعم المحشّي.

(٨) يعني أن اللفظ هو: ولَـلَّـذِينَ. وزعمُ ابن هشام العطف باطل لأن اللام الثانية ليست حرف جر ليجوز العطف.

(٩) الآيتان ٢٠ و٢١ من سورة النمل: ﴿وتَفَقَّدَ الطَّيرَ فقالَ: مالِيَ لا أرَى الهُدهُدَ، أم كانَ مِنَ الغائبِينَ؟ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذابًا شَدِيدًا أو لَأَذبَحَنَّهُ أو لَيأتِيَنِّي بِسُلطانٍ مُبِينٍ﴾. ط: لاأذبَحَنَّهُ.

(١٠) كذا جاء الرسم في الأصل وب خلافًا لما جاء في غيرهما وط: «لَأَوضَعُوا». وعند صاحب المعجم بزيادة واو وقبلها خلافًا للنسخ، وفي الحاشية عنده: «ولا أوضعوا خلالكم» بألف بعد: لا» كذا. والآية هي ذات الرقم ٤٧ من سورة التوبة: ﴿لَو خَرَجُوا فِيكُم ما زادُوكُم إلّا خَبالًا، ولَأَوضَعُوا خِلالَكُم يَبغُونَكُمُ الفِتنةَ، وفِيكُم سَمّاعُونَ لَهُم. واللهُ عَلِيمٌ بِالظّالِمِينَ﴾. ط: «لا أوضعوا». وزاد هنا في ط: في.

أخَّرها إلى حضور الموت وبين مَن مات على الكفر، كما نُفِيَ[١] الإثم عن المتأخِّر في[٢]: ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَومَينِ فلا إثمَ علَيهِ، ومَن تأخَّرَ فلا إثمَ علَيهِ﴾، مع أنّه حُكمَه معلوم لأنّه آخِذٌ بالعزيمة بخلاف المتعجِّل فإنّه آخِذٌ بالرُّخصة، على معنًى: يَستوي في عَدَمِ الإثم مَن يَتعجَّلُ ومَن لم يَتعجَّل. وحملُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غيرُ سديد.

والثالث: قولُ ابن الطَّراوة في:[٣] ﴿أَيُّهُم أَشَدُّ﴾: «هُم أشدُّ» مبتدأ وخبر، و«أيُّ» مضافة لمحذوف. ويدفعه رسم «أَيُّهُم» متَّصلةً، وأنَّ «أيًّا» إذا لم تُضَف أعرِبَت باتِّفاق.

والرابع: قولُ بعضهم في:[٤]﴿وإذا كالُوهُم أو وَزَنُوهُم يُخسِرُونَ﴾: إنّ «هُم» الأُولى ضميرُ رفع مؤكِّد للواو، والثانيةَ[٥] كذلك أو مبتدأٌ ما بعده[٦] خبرُه. والصواب أنّ «هُم» مفعول فيهما[٧] لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأنّ الحديث[٨] في الفعل لا في الفاعل، إذ المعنى: «إذا أخذوا من الناس استوفَوا وإذا أعطَوهم أخسروا»، وإذا جعلتَ الضمير للمطفِّفين صار معناه: إذا أخذوا استوفَوا وإذا تولَّوُا الكيلَ[٩] أو الوزنَ هم على الخصوص أخسَروا، وهو كلام متنافِر لأنّ الحديث في الفعل لا في المباشِر.

الخامس: قولُ مكّيّ[١٠] وغيرِه في قوله تعالى:[١١] ﴿ذلِكَ هُوَ الفَضلُ الكَبِيرُ، جَنّاتُ عَدنٍ يَدخُلُونَها﴾: «إنّ جنّات بدلٌ من الفضل». والأَولى أنّه مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب، على حدِّ «زيدًا ضربتُه».

السادس: قولُ كثير من النحويّين في قوله تعالى:[١٢] ﴿إنَّ عِبادِي لَيسَ لَكَ علَيهِم سُلطانٌ إلّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾: إنّه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقلّ.[١٣] والصواب أنّ المرادَ بالعباد المخلَصون لا عمومُ

---

(١) ط: كما نفى.

(٢) الآية ٢٠٣ من سورة البقرة.

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ علَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾.

(٤) الآية ٣ من سورة المطففين لا ٢ كما جاء في ط.

(٥) ط: والثانيةُ.

(٦) ط: وما بعده.

(٧) يعني أن الضميرين في محل نصب على شِبه المفعولية توسُّعًا، أو على نزع الخافض.

(٨) أي: المتحدَّث عنه.

(٩) ط: تولّوْا الكيل.

(١٠) ذكره مكيّ في مشكل إعراب القرآن ١: ٤٣٨ خلافًا لما نفاه المحشّي.

(١١) الآيتان ٣٢ و٣٣ من سورة فاطر.

(١٢) الآية ٤٢ من سورة الحِجر: ﴿إنَّ عِبادِي لَيسَ لَكَ علَيهِم سُلطانٌ إلّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغاوِينَ﴾.

(١٣) اضطرب المحشّون في توجيه هذه العبارة فوجّهوا واقترحوا، وهي واردة بكثرة في أقوال الفقهاء واللغويين دون تحفّظ. والظاهر أن مِن: تتعلق بالأكثر، ومتعلّق «استثناء» مفهوم بالسياق، أي: من الكلّ. فالمراد: استثناءٌ من =

المملوكين، وأنّ الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية «سُبحان»[١]: ﴿إنَّ عِبادِي لَيسَ لَكَ عليهِم سُلطانٌ، وكَفى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾! ونظيرُه المثال الآتي.[٢]

المثال[٣] السابع: قولُ الزمخشري في: ﴿ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ، إلّا امرأتُكَ﴾:[٤] إنّ مَن نصب قَدَّر الاستثناء مِن ﴿فأسْرِ بأهلِكَ﴾، ومَن رفع قدَّره مِن: ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ. ويُرَدُّ باستلزامه[٥] تناقضَ القراءتين. فإنّ المرأة تكون مَسْرِيًّا بها على قراءة الرفع وغيرَ مَسْرِيٍّ[٦] بها على قراءة[٧] النصب، وفيه[٨] نظر لأنّ إخراجها من جملة النهي لا يدلُّ على أنّها مَسْرِيٌّ بها[٩] بل على أنّها معهم، وقد رُوي أنّها تبعتْهم وأنّها التفتتْ فرأتِ العذابَ فصاحت فأصابها حَجر فقتلها.

وبعدُ، فقولُ الزمخشريّ في الآية خلافُ الظاهر، وقد سبقه غيرُه إليه، والذي حملهم على ذلك أنّ النصب قراءةُ الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من «أحد» كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التَزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مستدلًّا بقوله تعالى[١٠]: ﴿إنّا كُلَّ شَيءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ﴾. فإنّ النصب فيها عند سيبويه[١١] على حدّ / ٢٥٧ قولهم: «زيدًا ضربتُه»، ولم يرَ خوفَ إلباس المفسِّر[١٢] بالصفة

= الكلِّ الأكثرَ من الأقلّ. والله أعلم بالصواب.

(١) يعني السورة التي أولها هذا اللفظ، وهي سورة الإسراء. والآية هي ذات الرقم ٦٥ ليس فيها استثناء. والسقوط مراد به عدم الوجود، وذكره في النصوص المقدّسة منكر غير جائز، وقد تكرّر في هذا الكتاب.

(٢) أي: في قول ابن الحاجب بعد قليل.

(٣) سقطت من ط.

(٤) الآية ٨١ من سورة هود: ﴿فأسْرِ بأهلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيلِ، ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ إلّا امرأتَكَ. إنَّهُ مُصِيبُها ما أصابَهُم﴾، وما بعدُ هو منها قبلُ. وجعلَ صاحب المعجم مكانَها الآية ٤٢ من سورة الحِجر، وأورد بعدها ما ذكره ابن هشام عن آية هود، مع تعليق المحشّي على ذلك بكلامٍ مطوّل لا صلة له به وذِكرِ أنه الآية ٨١ من سورة هود. وانظر الكشاف ٢: ١٠٩.

(٥) يعني أن قول الزمخشري مردود بهذا التناقض، والردّ هو لابن الحاجب أشار إليه ابن هشام في آخر الفقرة الماضية. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٢٣٠ والإيضاح في شرح المفصل ١: ٣٦٦.

(٦) كذا هنا وفيما قبل وبعد بفتح الميم والياء المشدّدة خلافًا للفظ الفعل المذكور في الآية الكريمة، وقد أنكر ابن هشام مثل هذا على أبي حيان من قبل. ط: «مُسرى» هنا وفيما قبل وبعد أيضًا، وهو اسم مفعول من الثلاثي المزيد فيه همزة، لا من الرباعي كما ذكر المحشّي.

(٧) سقط حتى «بل» من ش.

(٨) أي: في ردّ ابن الشجري على الزمخشري.

(٩) عند المحشّي: مُسرَىً بها.

(١٠) الآية ٤٩ من سورة القمر.

(١١) الكتاب ١: ٧٤.

(١٢) يعني الفعل «خلق».

مرجَّحًا كما رآه بعض المتأخِّرين، وذلك لأنّه يرى في نحو «خِفتُ» بالكسر، و«طُلتُ» بالضم أنّه محتمِل لفِعلَي الفاعل[١] والمفعول، ولا خلاف أنّ نحو «تُضارُّ» محتمِل لهما وأنّ نحو «مُختار» محتمِل لوصفِهما، وكذلك نحوُ «مُشترِيٌّ»[٢] في النسب. وقال الزجّاج في:[٣]﴿فما زالَت تِلكَ دَعْواهُم﴾: «إنّ النحويّين يجيزون كون الأوَّل اسمًا والثاني خبرًا والعكسَ».[٤] وممَّن ذكر الجواز فيهما الزمخشريُّ.[٥] قال ابن الحاجِّ:[٦] وكذا نحو «ضَربَ مُوسَى عيسَى» كلٌّ من الاسمين محتمِل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعليةَ الأوَّل إنّما هو بعض المتأخِّرين، والإلباس واقع في العربية بدليل أسماء الأجناس والمشترَكات. انتهَى.

والذي أجزِم به أنّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأنّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر[٧] على القراءتين بدليل سقوط «ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ» في قراءة ابن مسعود، وأنّ الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية الحِجر،[٨] ولأنّ المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا[٩] أهلُ بيته وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيِّده ما جاء في ابن نوح عليه السلام[١٠]: ﴿يا نُوحُ، إنَّهُ لَيسَ مِن أهلِكَ، إنَّهُ عَمَلٌ غَيرُ صالِحٍ﴾. ووجهُ الرفع[١١] أنّه على الابتداء وما بعده الخبرُ والمستثنَى الجملةُ، ونظيره[١٢]: ﴿لَستَ علَيهِم بِمُسَيطِرٍ، إلّا مَن تَوَلَّى وكَفَرَ فيُعَذِّبُهُ اللهُ﴾. واختار أبو شامةَ ما اخترتُه من أنّ الاستثناء منقطع، ولكنّه قال: «وجاء النصبُ على اللغة الحجازية والرفعُ على التميمية». وهذا يدلُّ على أنّه جعل الاستثناء من جملة النهي، وما قدَّمتُه أَولى لِضعف اللغة التميمية ولِما قدَّمتُ من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود. حكاها[١٣] أبو عُبيدة وغيره.

---

(١) ط: لفاعلَيْ الفاعل.

(٢) مُشتَرِيٌّ منسوب إلى اسم الفاعل «مُشتَرِي» بحذف الياء للتخفيف وإلى اسم المفعول «مُشتَرَى» بحذف الألف وكسر الراء.

(٣) الآية ١٥ من سورة الأنبياء: ﴿فما زالَتْ تِلكَ دَعْواهُم حَتَّى جَعَلْناهُم حَصِيدًا خامِدِينَ﴾ ومعاني القرآن ٣: ٣٨٦.

(٤) ب: وبالعكس.

(٥) الكشاف ٢: ٣٢٣.

(٦) انظر الهمع ٢: ٢٥٩.

(٧) يعني جملة النهي كما سيذكر بعد. وذِكر السقوط بعدُ منكَر.

(٨) أي: الآية ٦٥: ﴿فأسْرِ بِأهلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيلِ واتَّبِعْ أدبارَهُم، ولا يَلتَفِتْ مِنكُم أحَدٌ، وامضُوا حَيثُ تُؤمَرُونَ﴾.

(٩) أُلحق هنا في حاشية الأصل: أن يكونوا من.

(١٠) الآية ٦٣ من سورة هود. وليس «يا نوح» في خ وق وب.

(١١) يعني: في قصة امرأة لوط.

(١٢) الآيات ٢٢ ـ ٢٤ من سورة الغاشية.

(١٣) أي: قراءة ابن مسعود. وانظر مجاز القرآن ١: ٥٢.

الجهة التاسعة: ألّا يتأمّل عند ورود[1] الـمُشتبِهات، ولذلك أمثلة:

أحدُها:[2] زيدٌ أحصَى ذِهنًا وعمرٌو أحصَى مالًا. فإنّ الأوَّلَ على أنّ «أحصَى» اسم تفضيل[3] والمنصوبَ[4] تمييز مثلَ: «أحسَنُ وجهًا»، والثانيَ على أنّ «أحصَى» فعلٌ ماضٍ والمنصوبَ مفعول مثلَ[5]: ﴿وأحصَى كُلَّ شَيءٍ عَدَدًا﴾. ومن الوَهَم[6] قولُ بعضهم في:[7]﴿أحصَى لِما لَبِثُوا أمَدًا﴾: إنّه من الأوّل. فإنّ الأمد ليس مُحصِيًا بل مُحصًى،[8] وشرطُ التمييز المنصوب بعد «أفعَل» كونُه فاعلًا في المعنى، كـ«زيدٌ أكثرُ مالًا»[9] بخلاف: مالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ.[10]

الثاني: نحو «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ» فإنّ الثاني خبر أو صفة للخبر، ونحو «زيدٌ رجلٌ صالحٌ» فإنّ الثاني صفة لا غيرُ، لأنّ الأوّل[11] لا يكون خبرًا على انفراده لعدم الفائدة، ومثلهما: زيدٌ عالمٌ يفعل الخيرَ، وزيدٌ رجلٌ يفعلُ الخيرَ. وزعم الفارسيّ أنّ الخبر لا يتعدَّد مختلِفًا بالإفراد والجملة، فيتعيَّن عنده كون الجملة الفعلية صفةً فيهما، والمشهور[12] الجواز كما أنّ ذلك جائز في الصفات، وعليه قولُ بعضهم في:[13]﴿فإذا هُم فَرِيقانِ يَختَصِمُونَ﴾: إنّ «يَختصمون» خبرٌ ثان أو صفةٌ، ويَحتمل الحالية أيضًا، أي: فإذا هم مفترقون مختصمين. وأوجب الفارسيّ في[14]: ﴿كُونُوا قِرَدةً خاسِئِينَ﴾ كونَ «خاسِئِين» خبرًا ثانيًا،[15] لأنّ جمع المذكَّر السالم لا يكون صفة لِما لا يَعقل.

الثالث: رأيتُ زيدًا فقيهًا ورأيتُ الهلالَ طالعًا. فإنّ «رأى» في الأوَّل عِلميّة وفقيهًا: مفعول ثانٍ،[16]

(١) ط: عند وجود.

(٢) زاد هنا في ط: نحو.

(٣) يعني أنه أذكى وأفطن. فالذهن هو الفاعل في المعنى. كما سيذكر بعد.

(٤) ط: «والمنصوبُ» هنا وفيما بعد.

(٥) الآية ٢٨ من سورة الجن: ﴿وأحاطَ بِما لَدَيهِم وأحصَى كُلَّ شَيءٍ عَدَدًا﴾.

(٦) ط: «الوهْم» هنا وفيما بعد.

(٧) الآية ١٢ من سورة الكهف: ﴿ثُمَّ بَعَثْناهُم لِنَعلَمَ: أيُّ الحِزبَينِ أحصَى لِما لَبِثُوا أمَدًا﴾؟

(٨) عند المحشّي: مُحصَىً.

(٩) فاعل الكثرة في المعنى هنا هو: مالًا.

(١٠) فاعل الكثرة في اللفظ والمعنى هنا: مالُ زيد، لا مطلق المال خلافَ ما زعمه المحشّي. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٢٣٠.

(١١) أي: رجل.

(١٢) زاد هنا في ط: فيهما.

(١٣) الآية ٤٥ من سورة النمل: ﴿ولَقَد أرسَلْنا إلَى ثَمُودَ أخاهُم صالِحًا أنِ اعبُدُوا اللهَ، فإذا هُم فَرِيقانِ يَختَصِمُونَ﴾.

(١٤) الآية ١٦٦ من سورة الأعراف.

(١٥) كذا، وانظر الخصائص ٢: ١٥٩.

(١٦) سقط «وفقيهًا مفعول ثان» من ط.

وفي الثاني بصريّة وطالعًا: حالٌ. وتقول: «تركتُ زيدًا عالِمًا». فإن فسَّرتَ «تركتُ» بـ«صَيَّرتُ» فـ«عالِمًا» مفعول ثانٍ أو بـ«خَلَّفتُ» فحالٌ. وإذا حُمِل قوله تعالى[١]: ﴿وتَرَكَهُم في ظُلُماتٍ لا يُبصِرُونَ﴾ على الأوّل فالظرف[٢] ولا يُبصرون: مفعول ثانٍ تكرَّر[٣] كما يتكرَّر الخبر، أو الظرف مفعول ثانٍ والجملة بعده حال أو / ٢٥٨ بالعكس، وإن حُمِل على الثاني فحالان.

الرابع: اغتَرَفتُ غرْفةً،[٤] إنْ فتحتَ الغَين فمفعول مطلق، أو ضممتَها فمفعول به. ومثلُهما: حسَوتُ حَسْوةً وحُسْوةً.[٥]

الجهة العاشرة: أن يُخرَّج على خلاف الأصل[٦] أو على خلاف الظاهر لغير مُقتضٍ، كقولِ مكّيّ في: ﴿لا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم﴾ الآيةَ:[٧] إنّ الكاف[٨] نعت لمصدر[٩] أي: إبطالًا كالّذي ـ ويلزمه أن يُقدِّر: إبطالًا كإبطال إنفاقِ الّذي يُنفِق. والوجه أن يكون ﴿كالَّذِي﴾ حالًا من الواو أي: لا تُبطِلوا صدقاتِكم مُشبِهين الّذي يُنفِق. فهذا الوجه لا حذفَ فيه ـ وقولِ بعض العصريِّين[١٠] في قول ابن الحاجب:[١١] «الكلمةُ لفظٌ»: أصله «الكلمةُ هي لفظٌ». ومثلُه قولُ ابن عصفور في «شرح الجمل»:[١٢] إنّه يجوز في «زيدٌ هو الفاضلُ» أن يُحذَف،[١٣] مع قولِه وقولِ غيره: «إنّه لا يجوز حذف العائد في نحو: جاء الّذي هو في الدار، لأنّه لا دليل

(١) الآية ١٧ من سورة البقرة: ﴿مَثَلُهُم كَمَثَلِ الَّذِي استَوقَدَ نارًا، فلَمّا أضاءتْ ما حَولَهُ ذَهَبَ اللهُ بِنُورِهِم، وتَرَكَهُم في ظُلُماتٍ لا يُبصِرُونَ﴾.

(٢) يعني الجار والمجرور: في ظلمات. وهو مفعول ثانٍ، والمكرَّر هو جملة: لا يُبصِرُونَ. فالمكرَّر واحد لا اثنان.

(٣) يعني أن جملة لا يبصرون: في محل نصب مفعول به ثان مكرر، لا مفعول آخر تكرّر كما زعم المحشّون.

(٤) هذا ما في الأصل والنسخ، وجعلَه صاحب المعجم تبعًا للناشرين ﴿اغتَرَفَ غُرفةً بِيَدِهِ﴾ من الآية ٢٤٩ في سورة البقرة: ﴿فلَمّا فَصَلَ طالُوتُ بِالجُنُودِ قالَ: إنَّ اللهَ مُبتَلِيكُم بِنَهَرٍ. فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنِّي، إلّا مَنِ اغتَرَفَ غُرفةً بِيَدِهِ﴾، ثم أطال في التحشية بما وجد ولم يجد عن الآية الكريمة.

(٥) ط: أو حسوة.

(٦) يعني: في الحذف وتقدير المحذوف.

(٧) أي: ذات الرقم ٢٦٤ من سورة البقرة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، لا تُبطِلُوا صَدَقاتِكُم بِالمَنِّ والأذَى كالَّذِي يُنفِقُ مالَهُ رِئاءَ النّاسِ، ولا يُؤمِنُ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ﴾، وما بعدُ هو منها. وزاد آخرَها في ط: ﴿بالمَنِّ والأذَى كالَّذِي﴾. وانظر مشكل إعراب القرآن ١: ١١١.

(٨) زاد هنا في ش: في كالّذي.

(٩) زاد هنا في ط: محذوف.

(١٠) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن الأكفاني توفي سنة ٧٤٩. الدرر الكامنة ٣: ٢٧٩. وانظر للقول التالي شرح الكافية ١: ٢.

(١١) الكافية ص ١١.

(١٢) في ٢: ٦٥.

(١٣) يعني حذف الضمير العائد: هو. انظر شرح الجمل لابن عصفور ١: ١٨٣ و٢: ٦٥.

حينئذٍ على المحذوف»، وردُّه على مَن قال في بيت الفرزدق:[١]

١٠١٩ ـ وإذ مـــا مِـــثْـلَـهُـــم بَـشَـــرُ

: إنّ «بشر» مبتدأٌ و«مثلَهم» نعتٌ لمكانٍ[٢] محذوفٍ خبرُه، أي: «وإذ ما بشرٌ مكانًا مثلَ مكانِهم»، بأنّ[٣] مِثلًا لا يختصُّ بالمكان فلا دليل[٤] حينئذٍ.

وكقولِ الزمخشريّ في قوله:[٥]

١٠٢٠ ـ لا نَـسَـــبَ الـيَـــومَ ولا خُـلّـــةً

: إنّ النصب بإضمار فعل أي: ولا أرَى ـ وإنّما النصب مثلُه في: لا حولَ ولا قوّةَ ـ[٦] وقولِ الخليل في قوله:[٧]

١٠٢١ ـ ألا رَجُـــلًا، جَـــزاهُ اللهُ خَـيـــرًا؟

: إنّ التقدير: ألا تُرُونِي[٨] رجلًا؟ مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال،[٩] وهو أَولى من تقدير فعل غير مذكور. وقد يجاب عن هذا[١٠] بثلاثة أُمور: أحدُها: أنّ رجلًا نكرة، وشرطَ المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلًا للرفع بالابتداء. ويجاب بأنّ النكرة هنا موصوفة بقوله:

* يَـــدُلُّ عـلَـــى مُـحَـصِّـــلةٍ تَبِـيـــتُ *

الثاني: أنّ نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسِّرة بين الموصوف والصفة. ويجاب بأنّ ذلك جائز كقوله تعالى[١١]: ﴿إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ لَيسَ لَهُ وَلَدٌ﴾. الثالث: أنّ طلبَ رجلٍ هذه صفتُه أهمُّ من الدعاء له فكان الحمل عليه أَولى.[١٢]

---

(١) قسيم بيت مضى تحت الرقم ١٢٧. وأُقحمت تتمته في ط. وقد يكون التعبير فيه على اللغة المشهورة بقلب التركيب لتحقيق توكيد المبالغة في المعنى، أي: مثلهم أعظم من البشر، ونفي ذلك عن مثلهم يعني أن ذواتهم أعظم وأعظم.

(٢) أي: لظرفٍ متعلق بالخبر المحذوف، والتقدير: ما في مكانٍ مثلِ مكانهم بشرٌ.

(٣) الجار والمجرور متعلقان بالمصدر: ردّ.

(٤) أي: على المحذوف.

(٥) مضى تحت الرقم ٤١٣. وانظر قول الزمخشري في المفصل ص ١٠٤ ـ ١٠٥ وشرحه ٢: ١٠١.

(٦) هذا ردّ ابن هشام يعني أن النصب هو بالعطف على محلّ «حول»، لا على «حول» كما زعم المحشّي بعد ذكره الصواب.

(٧) صدر بيت مضى تحت الرقم ١١١. وسيَرِد عجزه بعد. وانظر قول الخليل في الكتاب ١: ٣٥٩.

(٨) حذفت نون الرفع هنا للتخفيف.

(٩) هذا ردّ ابن هشام أيضًا يعني أن التقدير: ألا جَزَى اللهُ رجلًا.

(١٠) أي: عن قول الخليل لردّ ما اقترحه المصنّف.

(١١) الآية ١٧٦ من سورة النساء: ﴿إِنِ امرُؤٌ هَلَكَ، لَيسَ لَهُ وَلَدٌ ولَهُ أُختٌ، فلَها نِصفُ ما تَرَكَ﴾ لا ٢٧٦ كما جاء في ط.

(١٢) هذا الردّ الثالث تركه ابن هشام دون اعتراض عليه.

وأمّا قول سيبويه في قوله:[١]

١٠٢٢ ـ آلَيتَ حَبَّ العِراقِ، الدَّهرَ، أطعَمُهُ

: إنّ أصله: «آلَيتَ[٢] على حَبِّ العراقِ»، مع إمكان جعله على الاشتغال ـ وهو قياس ـ[٣] بخلاف حذفِ الجارِّ، فجوابه[٤] أنّ «أطعَمُهُ» بتقدير: لا أطعَمُهُ، و«لا» النافيةُ في جواب القَسَم لها الصدر لحلولها محلَّ أدوات الصدر[٥] كـلام الابتداء و«ما» النافيةِ، وما له الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله، وما لا يعمل لا يفسِّر عاملًا، وإنّما قال في:[٦]﴿قُلِ: اللّهُمَّ فاطِرَ السَّماواتِ والأرضِ﴾: «إنّه على تقدير: يا»،[٧] ولم يجعله صفة على المحلِّ، لأنّ عنده أنّ اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ لـمّا اتّصل به الميمُ المعوِّضةُ عن حرف النداء أشبهَ الأصواتَ فلم يجز[٨] نعتُه. وإنّما قال في قوله:[٩]

١٠٢٣ ـ اعتـادَ قَلبَـكَ، مِن سَلمَـى، عَـوائـدُهُ ... وهـاجَ أحـزانَـكَ الـمَكنُـونةَ الطَّلَـلُ
رَبـعٌ قَـواءٌ، أذاعَ الـمُـعصِـراتُ بِـهِ ... وكُـلُّ حَيـرانَ سـارٍ، مـاؤُهُ خَضِـلُ

: «إنّ التقدير: هو ربعٌ»، ولم يجعله على البدل من الطَّلَل لأنّ الربع أكثرُ منه، فكيف يُبدَل الأكثرُ من الأقلِّ؟[١٠] ولئلّا يصير الشعر مَعِيبًا لِتعلُّق أحد البيتين بالآخَر، إذِ البدل تابع للمبدل منه ـ ويسمِّي ذلك علماءُ القوافي تضمينًا ـ ولأنّ أسماء الديار قد كثُر فيها أن تُحمل على عامل مُضمر، يقال: «ديارُ ميّة[١١] وديارُ الأحباب» رفعًا بإضمار «هي» ونصبًا بإضمار: اذكُرْ. فهذا موضعٌ أُلِف فيه الحذفُ.

---

(١) مضى تحت الرقم ١٤٨.

(٢) ط: آليتُ.

(٣) يعني الاشتغال، والتقدير: لا أطعمُ حبَّ العراق لا أطعُمه. حُذف حرف النفي بعد القسم جوازًا. وقد وهِم المحشّي وجعل التقدير بدون النفي فعكس المعنى. ط: قياسي.

(٤) أي: جواب الردّ على احتمال الاشتغال.

(٥) ط: أدوات الصدور.

(٦) الآية ٤٦ من سورة الزمر. والشاهد هو: فاطر. وانظر الكتاب ١: ٣١٠.

(٧) يعني: يا فاطر.

(٨) ق وب: ولم يجز.

(٩) البيتان لعمر بن أبي ربيعة في شرح أبيات المغني ٧: ٢٦٦. واعتاده أي: انتابه مرارًا. والعوائد: الذكريات، جمع عائدة. خ وب: «قَلبُكَ. . عَوائدَهُ». وهاج: أثار. والمكنونة: الخفية المستورة. والطلل: آثار الديار. والربع: الديار. والقواء: القفر. وأذاع به: فرّقه ومحا معالمه. والمعصرات: الرياح التي تُنزل المطر. والحيران الساري: السحاب يكون في الليل. والخضل: الكثير. وانظر الكتاب ١: ١٤٢.

(١٠) ليكن بدلَ كل من بعض للتفخيم.

(١١) وقد تكون على البدل من مذكور قبل. ط: دار مية.

وإنّما قال الأخفش في «ما أحسنَ زيدًا»!:[(١)] «إنّ / ٢٥٩ الخبر محذوف» بناءً على أنّ «ما» معرفةٌ موصولة أو نكرةٌ موصوفة وما بعدها صلةٌ أو صفة، مع أنّه إذا[(٢)] قَدَّر «ما» نكرة تامّة والجملةَ بعدها خبرًا كما قال سيبويه[(٣)] لم يحتج إلى تقدير خبر، لأنّه[(٤)] رأى أنّ «ما» التامّةَ غيرُ ثابتة أو غير فاشية، وحذفُ الخبر فاشٍ، فترجَّح عنده الحمل عليه.

وإنّما أجاز كثيرٌ من النحويّين في نحو قولك: «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! كونَ «زيدٌ» خبرًا لمحذوف، مع إمكان تقديره مبتدأً والجملةِ قبله خبرًا،[(٥)] لأنّ «نِعمَ وبئسَ» موضوعان للمدح والذمّ العامَّين، فناسب مَقامَهما الإطنابُ بتكثير الجمل. ولهذا يجيزون في نحو[(٦)]: ﴿هُدًى لِلمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤمِنُونَ﴾ أن يكون «الّذين» نصبًا بتقدير: أمدحُ، أو رفعًا بتقدير: هم، مع إمكان كونه صفةً تابعة. على أنّ التحقيقَ الجزم بأنّ المخصوص مبتدأٌ وما قبله خبرٌ، وهو اختيار ابن خروف وابن الباذِش، وهو ظاهر قول سيبويه[(٧)]: «وأمّا قولهم: نِعمَ الرجلُ عبدُ اللهِ! فهو بمنزلة: ذهبَ أخوهُ عبدُ الله»، مع قوله: «وإذا قال: عبدُ اللهِ نِعمَ الرجلُ! فهو بمنزلة: عبدُ اللهِ ذهبَ أخوهُ». فسوّى بين تأخير المخصوص وتقديمه.

والذي غرَّ أكثرَ النحويّين[(٨)] أنّه قال: «كأنّه قال: نِعمَ الرجلُ! فقيل له: مَن هو؟ فقال: عبدُ اللهِ». ويَرِدُ عليهم أنّه قال أيضًا: «وإذا قال: عبدُ الله، فكأنّه قيل له: ما شأنُه؟ فقال: نِعمَ الرجلُ»! فقال مثلَ ذلك مع تقدُّم المخصوص، وإنّما أراد أنّ تعلُّق المخصوص بالكلام تعلُّقٌ لازم، فلا تحصل الفائدة إلّا بالمجموع، قدَّمتَ أو أخرَّتَ. وجوّز ابن عُصفور في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأ حُذف خبره، ويردُّه أنّ الخبر لا يُحذف وجوبًا[(٩)] إلّا إن سدَّ شيء مسدَّه، وذلك وارد على الأخفش في: ما أحسنَ زيدًا!

وأمّا قول الزمخشري في قول الله عزَّ وجلَّ:[(١٠)] ﴿قُلْ: هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وشِفاءٌ، والَّذِينَ لا

(١) انظر الارتشاف ص ٢٠٦٥.

(٢) العبارة في الأصل غير واضحة.

(٣) الكتاب ١: ٣٧.

(٤) أي: الأخفش.

(٥) عند صاحب المعجم: والجملةُ قبله خبرًا.

(٦) الآيتان ٢ و٣ من سورة البقرة: ﴿ذلِكَ الكِتابُ لا رَيبَ فِيهِ هُدًى لِلمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤمِنُونَ بِالغَيبِ ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ ومِمّا رَزَقناهُم يُنفِقُونَ﴾.

(٧) القول التالي هو لسيبويه في الكتاب ١: ٣٠٠، لكن المحشّي قَطعه بنقطة عما قبله فظهر أنه لغيره.

(٨) كذا بذكر «أكثر النحويين»، والمذكور قبلُ: كثيرٌ من النحويين.

(٩) كذا أيضًا، وابن عصفور أجاز ذلك ولم يوجبه.

(١٠) الآية ٤٤ من سورة فصلت والكشاف ٣: ٧٣.

يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾: إنّه يجوز أن يكونَ تقديره: «هو في آذانهم وَقرٌ» فحُذف المبتدأ أو «في آذانهم منه وقرٌ»، والجملةُ خبر «الّذين»، مع إمكان أن يكون لا حذفَ فيه، فوجهُه أنّه لـمّا رأى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثًا في «القرآن»[1] قدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن أن يكون حديثًا في «القرآن» إلّا على ذلك ـ اللّهمَّ إلّا أن يُقدَّرَ عطف «الّذين» على «الّذين» و«وقرٌ» على «هُدًى»، فيلزمَ العطف على معمولَي عاملين، وسيبويه لا يجيزه، وعليه فيكون «في آذانهم» نعتًا لـ«وقرٌ» قُدِّم عليه فصار حالًا ـ وأمّا قول الفارسيّ[2] في «أوَّلُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ اللهَ» فيمَن كسر الهمزة: «إنّ الخبر محذوف تقديره: ثابتٌ» فقد خُولِف فيه وجُعِلت الجملة خبرًا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في «أصوله»،[3] وقال: «الكسر على الحكاية»، فتوهَّم الفارسيّ أنّه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدَّر الجملة منصوبةَ المحلِّ، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدَّره. وإنّما أراد أبو بكر أنّه حَكى[4] لنا اللفظ الذي يَفتتِحُ به قوله.

---

(١) يعني كلامًا عن القرآن الكريم.

(٢) كتاب الشعر ١: ٣٣١. والمراد بالجملة بعدُ هو جملة: إنَّ.

(٣) الأصول ١: ٢٧٢.

(٤) أي: قائلُ العبارة المذكورة.

خاتمة

وإذ قد انجرَّ بنا القولُ إلى ذكر الحذف، فلْنُوَجِّهِ القول إليه ـ فإنّه من المُهِمّات ـ فنقول:

ذكرُ شروطه(١)

وهي ثمانية:

١ ـ أحدُها: وجود دليل حاليٍّ كقولك لمَن رفع سوطًا: «زيدًا»، بإضمار «اضرِبْ»، ومنه(٢): ﴿قالُوا سَلامًا﴾ أي: سَلَّمْنا سلامًا، أو مقاليٍّ كقولك لمن قال: «مَن أضرِبُ»؟: زيدًا. ومنه(٣): ﴿وإذا قيلَ لهُم: ماذا أنزَلَ ربُّكُم﴾؟ ﴿قالُوا: خَيرًا﴾. وإنّما يُحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملةَ بأسرها كما مثَّلنا، أو أحدَ ركنَيها نحو(٤): ﴿قالَ: سَلامٌ، قَومٌ مُنكَرُونَ﴾، أي: «سلامٌ عليكم، أنتم / ٢٦٠ قومٌ مُنكَرون»، فحُذف خبرُ الأُولى ومبتدأُ الثانية، أو لفظًا(٥) يفيد معنًى فيها هي مبنيّة عليه نحو(٦): ﴿تاللهِ تَفتَأُ﴾ أي: لا تفتأُ. وأمّا إذا كان المحذوف فضلة فلا يُشترط لحذفه(٧) وجدانُ الدليل، ولكن يُشترط ألّا يكون في حذفه ضررٌ معنويٌّ، كما في قولك: ما ضربتُ إلّا زيدًا، أو صناعيٌّ، كما في قولِك: زيدٌ ضربتُهُ، وقولِك: ضربَني وضربتُهُ زيدٌ. وسيأتي شرحه.

ولاشتراط الدليل فيما تقدَّم امتنعَ حَذفُ الموصوف في نحو: «رأيتُ رجلًا أبيضَ» بخلاف(٨): «رأيتُ رجلًا كاتبًا»، وحَذفُ المضاف في نحو: «جاءني غلامُ زيدٍ» بخلاف نحو(٩): ﴿وجاءَ رَبُّكَ﴾،

---

(١) ط: ذكر شروط الحذف.

(٢) الآية ٦٩ من سورة هود: ﴿ولَقَد جاءتْ رُسُلُنا إبراهِيمَ بِالبُشرَى، قالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ. فما لَبِثَ أن جاءَ بِعِجلٍ حَنِيذٍ﴾.

(٣) مزج ابن هشام هنا سهوًا بين الآية ٣٠ من سورة النحل: ﴿وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: خَيرًا﴾ والآية ٢٤ من السورة نفسها: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: أساطِيرُ الأوَّلِينَ﴾.

(٤) الآيتان ٢٤ و٢٥ من سورة الذاريات: ﴿هَل أتاكَ حَدِيثُ ضَيفِ إبراهِيمَ المُكرَمِينَ، إذ دَخَلُوا علَيهِ، فقالُوا: سَلامًا. قالَ: سَلامٌ. قَومٌ مُنكَرُونَ﴾؟

(٥) العطف هنا هو بـ«أو» على «أحدَ» لا على «الجملةَ» كما ذكر المحشّي.

(٦) الآية ٧٥ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: تاللهِ تَفْتأُ تَذكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أو تَكُونَ مِنَ الهالِكِينَ﴾.

(٧) أي: لحذف ما هو فضلة كالمفاعيل فيما يلي. ووجدان الدليل هو شرط الجمهور ينكر هنا اشتراطه، وسيدافع عنه بعد فِقرتَين.

(٨) زاد هنا في ط: نحو.

(٩) الآيتان ٢١ و٢٢ من سورة الفجر: ﴿كَلّا إذا دُكَّتِ الأرضُ دَكًّا دَكًّا، وجاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.

وحَذفُ العائد في نحو: «جاء الّذي هو في الدار» بخلاف نحو[١]: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ﴾،[٢] وحذفُ المبتدأ إذا كان ضميرَ الشأن لأنّ ما بعده جملةٌ تامّة مستغنية عنه ـ ومن ثَمّ جاز حذفه في باب «إنّ» نحو: «إنّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ» لأنّ عدم المنصوب دليل عليه ـ وحذفُ الجارِّ في نحو: «رغبتُ في أن تفعلَ أو عن أن تفعلَ» بخلاف: عجبتُ من أن تفعلَ. وأمّا[٣]: ﴿وترغبُونَ أن تَنكِحُوهُنَّ﴾ فإنّما حُذِف الجارُّ فيها لقرينة، وإنّما اختلف العلماء في المقدَّر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة ـ وكانَ مردودًا قولُ أبي الفتح:[٤] إنّه يجوز «جلستُ زيدًا»، بتقدير مضاف أي: «جلوسَ زيدٍ» لاحتمال أنّ المقدَّر كلمة «إلى»، وقولُ جماعة: إنّ بني تميم لا يُثبِتون خبر «لا» التبرئةِ ـ وإنّما ذلك عند وجود الدليل، وأمّا نحوُ[٥]: «لا أحَدَ أغيَرُ مِنَ اللهِ»، وقولُك مبتدئًا من غير قرينة: «لا رجلَ يفعلُ كذا» فإثبات الخبر فيه إجماع ـ وقولُ الأكثرين: إنّ الخبر بعد «لولا» واجب الحذف.

وإنّما ذلك إذا كان كونًا مطلقًا، نحو: «لولا زيدٌ لكان كذا»، تريد[٦] «لولا زيدٌ موجودٌ» أو نحوَه، وأمّا الأكوان الخاصّة التي لا دليل عليها لو حُذِفت فواجبةُ الذكر نحوُ: «لولا زيدٌ سالَمَنا ما سَلِمَ»، وقولُه[٧] عليه الصلاة والسلام[٨]: «لَولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهدٍ بالإسلامِ لَأسَّستُ البَيتَ علَى قَواعِدِ إبراهِيمَ». وقال الجُمهور: لا يجوز «لا تَدنُ منَ الأسَدِ يأكلْكَ» بالجزم، لأنّ الشرط المقدَّر إن قُدِّر مُثبتًا أي: «فإن تدنُ»لم يناسب فعلَ النهي الذي جُعِل دليلًا عليه، وإن قُدِّر منفيًّا أي: «فإلّا تَدنُ»[٩] فسد المعنى، بخلاف «لا تَدنُ من الأسدِ تَسلمْ» فإنّ الشرط المقدَّر مَنفِيٌّ، وذلك صحيح في المعنى والصناعة.

ولكَ أن تُجيب عن الجمهورِ[١٠] بأنّ الخبر إذا كان مجهولًا وجب أن يُجعل نفسَ المُخبَر عنه عند

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعةٍ أَيُّهُم أَشَدُّ علَى الرَّحمنِ عِتِيًّا﴾.

(٢) سقط حتى «دليل عليه» من ش وق وب ثم أُلحق بحاشية ب.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة النساء: ﴿ويَستَفتُونَكَ في النِّساءِ. قُلِ: اللهُ يُفتِيكُم فِيهِنَّ، وما يُتلَى علَيكُم في الكِتابِ في يَتامَى النِّساءِ اللّاتِي لا تُؤتُونَهُنَّ ما كُتِبَ لَهُنَّ، وتَرغَبُونَ أنْ تَنكِحُوهُنَّ﴾.

(٤) انظر شرح التسهيل ٣: ٢٦٦. وجملة كان مردودًا: معطوفة على جملة: امتنع حذفُ الموصوف.

(٥) هذا القول من حديث شريف تحت الرقم ٤٦٣٤ في صحيح البخاري.

(٦) ط: يريد.

(٧) ط: ونحو قوله.

(٨) الحديث مضى في الورقة ١١١، وروايته في صحيح مسلم: «لَولا أنّ قَومَكِ... بِشِرك»، وورود «أنّ» فيه يبطل الاستشهاد به هنا كما سيذكر بعد.

(٩) عند صاحب المعجم: فإن لا تدن.

(١٠) يعني: تدافع عن الجمهور وتجيب الجماعةَ والأكثرين في زعمهم وجوب حذف الخبر بعد: لا ولولا، وفي إنكار: لا تدنُ، وليس بعد «لا» وحدها كما زعم المحشّي. وأسقط الناشرون «عن» لظنّهم إخلالها بالمعنى، فانعكس المراد.

الجميع في باب «لولا»، وعند تميم في باب «لا»، فيقال: «لولا قيامُ زيدٍ» و«لا قيامَ» أي: موجودٌ، ولا يقال: «لولا زيدٌ» ولا «لا رجلَ»، ويراد «قائمٌ» لئلّا يلزم المحذور المذكور، وأمّا «لَولا قَومُكِ حَدِيثُو عَهدٍ» فلَعلَّه ممّا يُروى بالمعنى،[1] وعن الكسائيِّ في إجازته الجزمَ بأنّه يُقدِّر الشرطَ[2] مُثبتًا مدلولًا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحًا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية. وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهومًا.

تنبيهان

أحدُهما: أنّ[3] دليل الحذف نوعان: أحدُهما: غيرُ صناعيّ، وينقسم إلى حاليٍّ ومقاليٍّ كما تقدَّم، والثاني: صناعيٌّ، وهذا يختصُّ بمعرفته النحويُّ[4] لأنّه إنّما عُرِف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في:[5]﴿لَأُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾: إنّ التقدير: «لأنا أُقسِمُ»، وذلك لأنّ فِعلَ الحال لا يُقسَم عليه[6] في قول البصريّين، وفي[7] / ٢٦١ «قمتُ وأصُكُّ عينَه»: إنّ التقدير: «وأنا أصُكُّ»، لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المُثبَت الخالي من «قد»، وفي «إنّها لَإبلٌ أم شاءٌ»: إنّ التقدير: «أم هي شاءٌ» لأنّ «أم» المنقطعة لا تعطِف إلّا الجُمل، وفي قوله:[8]

١٠٢٤ ـ إنَّ مَن لامَ فِي بَنِي بِنتِ حَسّا ... نَ أَلُمْهُ، وأعصِهِ فِي الخُطُوبِ

إنّ التقدير: إنّه أي: إنّ الشأنَ،[9] لأنّ اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثلُه قول المتنبّي:[10]

١٠٢٥ ـ وماكُنتُ مِمَّن يَدخُلُ العِشقُ قَلبَهُ ... ولكِنَّ مَن يُبصِرْ جُفُونَكِ يَعشَقِ

---

(١) كذا، وهو من سوء ظن النحاة في المحدِّثين، يدّعون عليهم الرواية بالمعنى لأنهم هم، أي: النحاة، لا يتحرّجون من القيام بها غالبًا في مصنّفاتهم. فهم يتهمون المحدّثين بما كثر عند شيوخ النحاة من سيبويه إلى عصرنا الحاضر. وعن الكسائي: معطوفان على: عن الجمهور.

(٢) ط: يُقدِّر الشرطُ. والعطف بعدُ هو أيضًا على «عن الجمهور» دون تقدير فعل كما زعم المحشّي.

(٣) ط: إنّ.

(٤) ط: النحويون.

(٥) الآية ١ من سورة القيامة: ﴿لا أُقسِمُ بِيَومِ القِيامةِ﴾. وزاد هنا في ط: «قوله تعالى». والقراءة المستشهَد بها هي بلام مفتوحة وبعدها همزة فقاف ساكنة كما قال الدسوقي في الحاشية ٢: ٢٣٨، أي: بعد اللام فعل مضارع كما سيقول ابن هشام لا بعد النفي كما جاء رسمه في خ وق وط: «لا أُقسِمُ» فاضطرب في تفسيره المحشّي صاحب المعجم. وفي الأصل: «لا أُقسِمُ» أيضًا ثم حُكّت الألف.

(٦) عليه أي: به.

(٧) يعني: «وكقولهم في» هنا وفيما بعد في المواضع الثلاثة. وتقطيع المحشّي مئات العبارات كما فعل هنا في المواضع الثلاثة التالية يفسد المراد.

(٨) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧. وحسّان: مِن تبابعة اليمن. والخطوب: جمع خَطب. وهو الأمر العظيم.

(٩) ط: إنه أي الشأنُ.

(١٠) مضى تحت الرقم ٥٤٢.

وفي:[١] ﴿ولكِنْ رَسُولَ اللهِ﴾: إنّ التقدير: ولكنْ[٢] كانَ رسولَ اللهِ، لأنّ ما بعد «لَكِن» ليس معطوفًا بها، لدخول الواو عليها، ولا بالواو لأنّه مُثبَت وما قبلها مَنفيٌّ، ولا يُعطف بالواو مفردٌ على مفرد إلّا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملةً صحَّ تخالُفُهما كما تقول: «ما قام زيدٌ وقام عمرٌو».

وزعمَ سيبويه في قوله:[٣]

١٠٢٦ ـ ولكِنْ مَتى يَسترفِدِ القَومُ أرفِدِ

أنّ التقدير: ولكنْ أنا، ووَجَّهُوه بأنّ «لكنْ» تُشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيانُ كونها داخلةً عليه أنّ «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدَّم عليه في الرُّتبة.[٤] وردَّه الفارسي بأنّ المشبِهَ للفعل[٥] هو «لكنّ» المشدَّدة لا المخفّفة، ولهذا لم تعمل المخفَّفة لعدم اختصاصها بالأسماء. وقيل: إنّما يُحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو لأنّها حينئذٍ تخلُص لمعناها وتخرج عن العطف.

التنبيه الثاني: شرط الدليل اللفظي أن يكون طِبقَ المحذوف، فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمرٌو» أي: «ضارب»، وتريد بـ«ضارب» المحذوفِ معنًى[٦] يخالف المذكور، بأن تُقدِّر أحدَهما[٧] بمعنى السَّفَر من قوله تعالى[٨]: ﴿وإذا ضَرَبتُم في الأرضِ﴾، والآخرَ بمعنى الإيلام المعروف. ومن هنا[٩] أجمعوا على جواز: «زيدٌ قائم وعمرٌو، وإنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو»، وعلى منعِ «ليتَ زيدًا قائمٌ وعمرٌو» وكذا في «لعلَّ» و«كأنَّ» لأنّ الخبر المذكور مُتَمَنًّى عنه أو مُتَرَجًّى[١٠] أو مُشَبَّهٌ به، والخبر المحذوف ليس كذلك لأنّه خبر المبتدأ.

(١) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب: ﴿ما كانَ مُحَمّدٌ أبا أحَدٍ مِن رِجالِكُم، ولكِنْ رَسُولَ اللهِ وخاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾. و«في» أي: كقولهم في. والعطف أيضًا على ما جاء قبل آية سورة القيامة.

(٢) بل لا حاجة إلى تقدير فعل هنا لأن العطف على خبر «كان» هو مع ملاحظة معنى الاستدراك بـ«لكن» وفيه النفي أيضًا. المفصل ص ١٥٢٢.

(٣) عجز بيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص٢٩ وصدره مقحم في ط:

ولَستُ بِحَلّالِ التِّلاعِ مَخافَةً

والتلاع: مجاري الماء من رؤوس الجبال، جمع تلعة. ويسترفد: يطلب العطاء. وانظر الكتاب ١: ٤٤٢.

(٤) في الأصل وط: في الرتبة عليه.

(٥) ط: المشبّه بالفعل.

(٦) ط: معنىً.

(٧) ط: يُقدر أحدُهما.

(٨) الآية ١٠١ من سورة النساء: ﴿وإذا ضَرَبتُم في الأرضِ فلَيسَ علَيكُم جُناحٌ أن تَقصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ﴾. وليس «في الأرض» في ط.

(٩) ط: ومن ثَمّ.

(١٠) كذا في الأصل والنسخ: «متمنًّى عنه أو مترجًّى». وهو ما جاء في خطّ المؤلف، وقد حُكّ «عنه» في ب للتصويب. انظر المنصف ٢: ٢٤٤. ط: متمنّىً أو مترجّىً.

فإن قلتَ: فكيف تصنع بقوله تعالى[١]: ﴿إنَّ اللهَ ومَلائكتَهُ يُصَلُّونَ علَى النَّبِيِّ﴾ في قراءة مَن رفع، وذلك محمول عند البصريّين على الحذف من الأوّل لدلالة الثاني أي: إنّ اللهَ يصلِّي وملائكتُه يصلُّون، وليس عطفًا على الموضع و«يصلُّون» خبرًا عنهما، لئلّا يتوارَد عاملان على معمول واحد، والصلاةُ المذكورةُ[٢] بمعنى الاستغفار والمحذوفةُ بمعنى الرحمة، وقال الفرّاء في قوله تعالى:[٣]﴿أيَحسَبُ الإنسانُ أن لَن نَجمَعَ عِظامَهُ؟ بَلَى قادِرِينَ﴾: إنّ التقدير: «بلى لِيَحسِبْنا[٤] قادِرين»، والحِسبانُ المذكور بمعنى الظنِّ والمحذوفُ بمعنى العِلم، إذ التردُّد في الإعادة كفرٌ فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب:[٥]

١٠٢٧ ـ لَـن تَـراهـا، ولَـو تـأمَّلـتَ، إلّا ولَـهـا فـي مَـفـارِقِ الـرّأسِ طِـيـبـا

: إنّ «تَرَى» المقدَّرةَ الناصبةَ لـ«طِيبا» قلبيةٌ لا بصريةٌ، لئلّا يقتضي كونَ الموصوفة مكشوفةَ الرأس، وإنّما تُمدَح النساء بالخَفَر والتصوُّن لا بالتبذُّل، مع أنّ «رأى» المذكورةَ بصريةٌ؟[٦]

قلتُ:[٧] الصواب عندي أنّ الصلاة لغةً بمعنًى[٨] واحدٍ وهو العطف، ثمّ العطفُ بالنسبة إلى الله ـ سبحانه وتعالى ـ الرحمةُ وإلى الملائكة الاستغفارُ وإلى الآدميّين دعاءُ / ٢٦٢ بعضهم لبعض، وأمّا قولُ الجماعة فبعيدٌ من جهات: إحداها: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمُه لِما فيه من الإلباس حتّى إنّ قومًا نفَوه، ثمّ المُثبتون له يقولون: متى عارَضَه غيرُه ممّا يخالف الأصلَ كالمَجاز قُدِّمَ عليه. الثانيةُ: أنّا لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الإسناد حقيقيًّا، والثالثةُ: أنّ الرحمةَ فِعلُها متعدٍّ والصلاةَ فعلُها قاصرٌ، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدِّي، والرابعةُ: أنّه لو قيل مكان «صلّى عليه»: «دعا عليه» انعكس المعنى، وحقُّ المترادفَين صحّةُ حلول كلٍّ منهما محلَّ الآخر.

وأمّا آية «القيامة» فالصواب فيها قول سيبويه:[٩] «إنّ قادرين: حال، أي: بلَى نجمعها قادرين»، لأنّ

(١) الآية ٥٦ من سورة الأحزاب: ﴿إنَّ اللهَ ومَلائكتَهُ يُصَلُّونَ علَى النَّبِيِّ. يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، صَلُّوا علَيهِ وسَلِّمُوا تَسلِيمًا﴾.

(٢) هذا في تقدير البصريين.

(٣) الآيتان ٣ و٤ من سورة القيامة: ﴿أيَحسَبُ الإنسانُ أن لَن نَجمَعَ عِظامَهُ؟ بَلَى قادِرِينَ علَى أن نُسَوِّيَ بَنانَهُ﴾ لا ٢ و٣ كما جاء في ط. وانظر ما في معاني القرآن ١: ١٥٦ خلافًا لما زعم المحشّي.

(٤) ط: لِيَحسَبْنا.

(٥) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٧٦. وانظر الكتاب ١: ١٤٤ والخصائص ٢: ٤٢٩.

(٦) هنا ينتهي الاستفهام بـ«كيف» في أول الفقرة. وتقطيع ما بينهما عند المحشّي مع فقدِ علامة الاستفهام مُفسد للمراد، ومثله مئات المرات عنده.

(٧) هذا جواب الشرط «فإن قلت»، وتقطيع العبارات وتوصيلها عند المحشّي ضيّعا ذلك، ومثله مئات المرات أيضًا عنده، ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم.

(٨) ط: بمعنىً.

(٩) الكتاب ١: ١٧٣.

فعل الجمع أقرب من فعل الحُسبان،[١] ولأنّ «بلَى» إيجاب للمنفيِّ وهو في الآية فعلُ الجمع، ولو سُلِّم قولُ الفرّاء فلا نُسلِّم[٢] أنّ الحُسبان في الآية ظَنٌّ بل اعتقادٌ وجزم، وذلك لإفراط كفرهم، وأمّا قولُ المُعرِب في البيت فمردودٌ، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل الـمَدَر تُخالف[٣] حالَ أهل الوَبَر، وحالُ أهل الوبَر مختلفة.[٤] وبهذا أجاب الزمخشريّ[٥] عن إرسال شُعيب ـ عليه السلام ـ[٦] ابنتَيه لسقي الماشية، قال:[٧] العاداتُ في مثل ذلك متباينةٌ، وأحوالُ العرَب خلافُ أحوال العجَم.

٢ ـ الشرط الثاني: ألّا يكونَ ما يُحذَف كالجُزء، فلا يُحذَفَ[٨] الفاعل ولا نائبُه ولا مُشبِهُه، وقد مضى الردُّ على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائيّ وهشام والسُّهيليّ في نحو «ضربَني وضربتُ زيدًا»: إنّ الفاعل محذوف لا مُضمَر. وقال ابن عطيّة في:[٩] ﴿بِئسَ مَثَلُ القومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾!: إنّ التقدير: بئس الـمَثَلُ مَثَلُ القوم! فإن أراد أن[١٠] الفاعل لفظ الـمَثَل محذوفًا فمردود، وإن أراد تفسيرَ المعنى وأنّ في «بئس» ضميرَ المَثَل مستتِرًا[١١] فأين تفسيره؟ وهذا لازمٌ للزمخشريّ فإنّه قال في تقديره:[١٢] «بئس مَثَلًا»! وقد نصَّ سيبويه على أنّ تمييز فاعل «نِعمَ وبئس» لا يُحذف.[١٣] والصواب أنّ «مَثَلُ القومِ» فاعلٌ، وحُذِف المخصوص أي: مَثَلُ هؤلاءِ، أو مضاف أي: مَثَلُ الذين كذبوا. ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو[١٤]: ﴿قالُوا: خَيرًا﴾، ويا عبدَ اللهِ، وزيدًا ضربتُه.

٣ ـ الثالث: ألّا يكون مؤكَّدًا، وهذا الشرط أوَّلُ مَن ذكره الأخفش، منع في نحو «الّذي رأيتُ زيدٌ»

---

(١) ط: «الحِسبان» هنا وفيما بعد.

(٢) ط: فلا يسلَّم.

(٣) ط: يخالف.

(٤) ط: مختلف.

(٥) الكشاف ٢: ٤٧٠.

(٦) ط: الصلاة والسلام.

(٧) ط: وقال.

(٨) ط: فلا يُحذفُ.

(٩) الآية ٥ من سورة الجمعة: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوراةَ ثُمَّ لَم يَحمِلُوها كَمَثَلِ الحِمارِ يَحمِلُ أسفارًا. بِئسَ مَثَلُ القَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِ اللهِ! واللهُ لا يَهدِي القَومَ الظّالِمِينَ﴾. وانظر المحرَّر الوجيز ٥: ٣٠٧.

(١٠) أُلحق هنا في الأصل: تفسير.

(١١) في الأصل وخ: «مستتر»، ثم صحّح في خ بقلم آخر كما أثبتنا.

(١٢) الكشاف ٣: ٢٢٩.

(١٣) الكتاب ١: ٣٠٠. ط: لا تُحذف.

(١٤) الآية ٣٠ من سورة النحل: ﴿وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: خَيرًا﴾.

أن يؤكَّد العائد المحذوف بقولك: «نفسَه»، لأنّ المؤكِّدَ مُرِيدٌ للطُّول والحاذِفَ مُرِيدٌ للاختصار، وتبعه الفارسيّ فردَّ في كتاب «الأغفال» قولَ الزجّاج في:[1]﴿إنْ هذانِ لَساحِرانِ﴾: «إنْ التقدير: إنْ هذان لهُما ساحران»، فقال:[2] الحذف والتوكيد باللام متنافيان. وتبعَ أبا عليٍّ أبو الفتح فقال في «الخصائص»:[3] لا يجوز «الّذي ضربتُ نفسَهُ زيدٌ»، كما لا يجوز إدغام نحو «اقعَنسَسَ» لِما فيهما جميعًا من نقض الغرض. وتبعهم ابنُ مالك فقال:[4] لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكِّد كـ«ضربتُ ضربًا»[5] لأنّ المقصود به تقويةُ عامله وتقريرُ معناه، والحذف منافٍ لذلك.

وهؤلاء كلُّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضًا، فإن سيبويه[6] سأل الخليل عن نحو «مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفُسهما»: كيف يُنطَق بالتوكيد؟ فأجابه بأنه يُرفع بتقدير: هما صاحباي أنفُسُهما، ويُنصب بتقدير: أعنِيهِما أنفُسَهما. ووافقهما على ذلك جماعة واستدلُّوا بقول العرب:[7]

١٠٢٨ ـ إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرتَحَلا

«وإنَّ مالًا / ٢٦٣ وإنَّ ولدًا»، فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكَّد بـ«إنّ». وفيه نظر، فإنّ المؤكَّد نِسبةُ الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر. وقال الصفّار: إنّما فرَّ الأخفش من حذف العائد في نحو «الّذي رأيتُهُ نفسَهُ زيدٌ» لأنّ المقتضيَ للحذف الطولُ، ولهذا لا يُحذَف في نحو «الذي هو قائمٌ زيدٌ»، فإذا فرُّوا من الطول فكيف يؤكِّدُون؟ وأمّا حذفُ الشيء لدليل وتوكيدُه فلا تنافيَ بينهما لأنّ المحذوف للدليل[8] كالثابت. ولبدر الدين بن مالك[9] مع والده في المسألة بحثٌ أجادَ فيه.

٤ ـ الرابع: ألّا يؤدِّيَ حذفه إلى اختصار المختصَر، فلا يُحذَفَ[10] اسم الفعل دون معموله لأنّه اختصار للفعل، وأمّا قول سيبويه في: زيدًا فاقتُلْهُ، وفي: شأنَكَ والحَجَّ، وقولِه:[11]

---

(١) الآية ٦٣ من سورة طه. وعند صاحب المعجم: «إنّ» هنا وفيما بعد تبعًا للناشرين وخلافًا للنسخ.

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه ٣: ٣٦٣ والحجة ٥: ٢٣٠.

(٣) في ١: ١٨٧.

(٤) شرح الكافية الشافية ص ٦٥٧.

(٥) ط: وضربًا.

(٦) الكتاب ٢: ٢٤٧.

(٧) مضى تحت الرقم ١٢٨ وجعله المحشّي من النثر مع تعليق مردود.

(٨) ط: لدليل.

(٩) شرح الألفية ص ١٠٤.

(١٠) ط: «فلا يحذفُ» بالرفع هنا وفي كثير من المواضع المشابهة.

(١١) بيت من مشطور الرجز لجارية من الأنصار في شرح أبيات المغني ٧: ٢٧٥. والمائح: من ينزل إلى البئر ليملأ دلاء الناس.

١٠٢٩ ـ يـا أيُّهـا المـائـحُ، دَلـوِي دُونَكـا

: «إنّ التقدير: عليكَ زيدًا، وعليكَ الحجَّ، ودونَكَ دَلوي»، فقالوا: إنّما أراد تفسيرَ المعنى لا الإعرابَ، وإنّما التقدير: خذْ دلوي، والزمْ زيدًا، والزمِ الحجَّ. ويجوز في «دلوي» أن يكون مبتدأً و«دونكَ» خبرَه.(١)

٥ ـ الخامس: ألّا يكونَ عاملًا ضعيفًا، فلا يُحذفَ الجارُّ والجازمُ والناصبُ للفعل إلّا في مواضع، قَوِيَت فيها الدلالة وكثُر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

٦ ـ والسادس:(٢) ألّا يكونَ عِوَضًا عن شيء، فلا تُحذَفَ(٣) «ما» في: أمّا أنتَ مُنطلقًا انطلقتُ، ولا كلمة «لا» من قولهم: افعلْ هذا إمّا لا، ولا التاء من: عِدة وإقامة واستِقامة. فأمّا قوله تعالى(٤): ﴿وإقامِ الصَّلاةِ﴾ فممّا يجب الوقوفُ عنده. ومِن هنا لم يُحذَف خبر «كان» لأنّه عِوَض أو كالعِوَض من مصدرها،(٥) ومِن ثَمّ لا يجتمعان. ومِن هنا قال ابن مالك:(٦) إنّ العرب لم تقدِّر أحرف النداء عوضًا(٧) من «أدعو وأنادي» لإجازتهم حذفَها.

٧ و٨ ـ السابع والثامن: ألّا يؤدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القويِّ. وللأمر الأوّل منع البصريّون حذف مفعول الثاني(٨) من نحو «ضربني وضربتُه زيدٌ» لئلّا يتسلَّط على «زيد» ثمّ يُقطَعَ عنه(٩) برفعه بالفعل الأوّل، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريّين أيضًا حذف المفعول في(١٠) «زيدٌ ضربتُه»، لأنّ في حذفه تسليطَ «ضرب» على العمل في «زيد» مع قطعِه عنه وإعمالِ الابتداء مع التمكُّن من إعمال الفعل، ثمّ حملوا على ذلك: زيدٌ ما ضربتُه أو هل ضربتَه؟ فمنعوا الحذف، وإن لم يؤدِّ إلى ذلك. وكذلك منعوا رفع «رأسها» في «أكلتُ السمكةَ حتّى رأسَها» إلّا أن يُذكَرَ الخبر، فتقولَ: «مأكولٌ»، ولاجتماعهما مع الإلباس منَعَ الجميعُ تقديم الخبر في نحو «زيدٌ قامَ»، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريّين وهشام تقديمُ معمول الخبر على المبتدأ في نحو «زيدٌ ضربَ عمرًا»

(١) ط: خبرُه.

(٢) سقطت الواو من ط.

(٣) خ وب وط: فلا يحذف.

(٤) الآية ٣٧ من سورة النور: ﴿رِجالٌ لا تُلهِيهِم تِجارةٌ ولا بَيعٌ عَن ذِكرِ اللهِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ﴾.

(٥) أي: مصدر الفعل «كان» لأن «كان زيد نائمًا» تقديره: حصل كونُ نوم زيد. قلت: الخبر هو فعل الكون في المعنى لا يحسن ذكره، وليس عوضًا منه، والمراد به في المثال هنا كون خاصّ مقيد بالنوم. وإنما يحذف الكون العامّ لأن شبه الجملة أو الجملة الخبرية دليل عليه.

(٦) شرح التسهيل ٣: ٣٨٥.

(٧) أي: بل هي بمعناهما.

(٨) أي: مفعول الفعل الثاني. ط: المفعول الثاني.

(٩) في الأصل: ويقطع عنه.

(١٠) زاد هنا في ط: نحو.

وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجازوا[١]: زيدًا أجلُهُ أحرَزَ.[٢]

وقال البصريّون في قوله:[٣]

١٠٣٠ ـ بِما كانَ إيّاهُم عَطِيّةُ عَوَّدا

: إنّ «عطيّةُ» مبتدأ وإيّاهم: مفعول «عوّد» والجملة خبرُ: كان، واسمها ضمير الشأن. وقد خَفِيت هذه النُّكتة على ابن عُصفور، فقال:[٤] هربوا من محذور ـ وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمها بمعمول خبرها ـ فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدَّم خبر المبتدأ. وقد بيَّنّا أنّ امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنًى مفقودٍ[٥] / ٢٦٤ في تقديم معموله، وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافيةِ في نحو: ما ضربتُ زيدًا. فإنّه لنفس العلّة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافيةِ[٦] حشوًا.

تنبيه

رُبَّما خُولِف مقتضَى هذين الشرطين[٧] أو أحدِهما في ضرورة أو قليل من الكلام. فالأوّل كقولِه:[٨]

١٠٣١ ـ وخالِدٌ يَحمَدُ ساداتُنا

وقولِه:[٩]

١٠٣٢ ـ كُلُّهُ لَم أصنَعِ

---

(١) زاد هنا في ط: في.

(٢) يعني: أجلُه أحرزه، أي: سبق إليه فمات، لا «أجلَه» كما ذكر المحشّي بعد أن أنكر النصب على غيره في المتن.

(٣) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٤ صدره:

قَنافِذُ هَدّاجُونَ خَلفَ جِحاشِهِم

والهدّاج: من يمشي مِشية الشيوخ. وعطية هو أبو جرير.

(٤) انظر شرح الجمل ١: ٣٦١ و٣٩٣.

(٥) المراد: تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.

(٦) زاد هنا في ط: فيه.

(٧) يعني الشرطين السابع والثامن.

(٨) صدر بيت للأسود بن يعفر في شرح أبيات المغني ٧: ٢٨٢ عجزه:

بالحَقِّ، لا يُحمَدُ بالباطِلِ

(٩) مضى تحت الرقم ٣٦٥. وفي الأصل: «كلَّه»، وفي الشاهدين هنا تهيئة الفعل للعمل وقطعه عنه مع حذف الضمير العائد.

وهو(١) في صيغ العموم(٢) أسهل، ومنه قراءة ابن عامر(٣): ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾.

والثاني كقوله:(٤)

١٠٣٣ ـ بِعُكاظَ، يُعشِي النّاظِريـ ـنَ، إذا هُمُ لَمَحُوا، شُعاعُهُ

فإنّ فيه تهيئةَ «لمحوا» للعمل في «شُعاعه» مع قطعه عن ذلك بإعمال «يُعشِي» فيه، وليس فيه إعمالُ ضعيفٍ دون قويٍّ. وذكر ابن مالك في قوله:(٥)

١٠٣٤ ـ عَمَمتَهُم بالنَّدَى، حَتَّى غُواتَهُمُ فكُنتَ مالِكَ ذِي غَيٍّ وذِي رَشَدِ

أنّه(٦) يُروى «غُواتهم» بالأوجه الثلاثة. فإن ثبَتَت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأوّل من الشذوذ،(٧) إذ لا ضرورة تمنع من الجرِّ والنصب، وقد رُوِيا.

بيانُ أنّه قد يُظَنُّ أنّ الشيء من باب الحذف وليس منه

جرت عادة النحويّين أن يقولوا: «يُحذَف المفعول اختصارًا واقتصارًا»، ويريدون بالاختصار الحذفَ لدليل وبالاقتصار الحذفَ(٨) لغير دليل، ويمثّلونه بنحوِ(٩): ﴿كُلُوا واشرَبُوا﴾ أي: أوقِعوا هذين الفعلين،(١٠) وقولِ العرب فيما يتعدّى إلى اثنين: «مَن يَسمَعْ يَخَلْ»(١١) أي: تكنْ منه خِيلةٌ.(١٢)

---

(١) ط: وقيل هو.

(٢) سقط «هو» من الأصل فكانت العبارة: ومن صيغ العموم.

(٣) الآية ١٠ من سورة الحديد: ﴿لا يَستَوِي مِنكُم مَن أنفَقَ مِن قَبلِ الفَتحِ وقاتَلَ. أُولئِكَ أعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذِينَ أنفَقُوا مِن بَعدُ وقاتَلُوا، وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنَى، واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، لا الآية ٩٥ من سورة النساء إذ لم يرد فيها الشاهد المذكور هنا، ولا فيما ذكر صاحب المعجم: وكُلٌّ.

(٤) البيت لعاتكة بنت عبد المطلب في شرح أبيات المغني ٧: ٢٨٣ تصف بريق السلاح. وعكاظ: سوق مشهورة. ش: يُغشِي.

(٥) مضى تحت الرقم ٢١٣. وانظر شرح التسهيل ٣: ١٦٧. وحتى: حرف اعتراض هنا. خ وط: غُواتُهُمُ.

(٦) ط: «إنّه» مع وضع المحشّي نقطتين بعد: الثلاثة.

(٧) يعني مخالفة الشرطين، بمنع الجر بعد «حتّى» وبحذف الخبر بعد المبتدأ: غواة. وفيما عدا ب وط: من الوارد من النوع الأول في الشذوذ.

(٨) أي: عدم الذكر بجعل المتعدّي كاللازم بالاقتصار على الفعل والفاعل. وهذا لئلّا يرد عليه اعتراض الدسوقي في حاشيته ٢: ٢٤٤.

(٩) الآية ١٨٧ من سورة البقرة: ﴿وكُلُوا واشرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الخَيطُ الأبيَضُ مِنَ الخَيطِ الأسوَدِ مِنَ الفَجرِ﴾ لا الآية ٦٠ كما ذكر صاحب المعجم لأن فيها بعد الفعلين: مِن رِزقِ اللهِ.

(١٠) هذا التفسير يعني أن الفعل المتعدّي جُعل هنا لازمًا اقتُصر عليه وعلى فاعله كما سيذكر بعد، فهو لا يحتاج إلى مفعول ولا إلى شِبه جملة. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٢٤٤.

(١١) مثل يضرب بمعنى: من يسمع أخبار الناس يظنّ المسموع صحيحًا ويتوهّم الباطل. انظر مجمع الأمثال ٢: ٣٠٠.

(١٢) الخيلة: الظنّ للمكروه.

والتحقيق أن يقال: إنّه تارة يتعلّقُ الغرضُ بالإعلام بمجرَّد وقوع الفعل من غير تعيين مَن أوقعَه أو مَن أُوقِع عليه، فيُجاءُ بمصدره مُسنَدًا إلى فعل كونٍ عامٍّ، فيقال: حَصَلَ حريقٌ أو نهبٌ، وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرَّد إيقاع الفاعل للفعل، فيُقتصرُ عليهما ولا يُذكَرُ المفعول ولا يُنوَى، إذ المنويُّ كالثابت، ولا يُسمّى محذوفًا لأنَّ الفعل يُنزَّل لهذا القصد منزلةَ ما لا مفعول له، ومنه[1]: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُحيِي ويُمِيتُ﴾، ﴿هَل يَستَوِي الَّذِينَ يَعلَمُونَ والَّذِينَ لا يَعلَمُونَ﴾؟ ﴿وكُلُوا واشرَبُوا ولا تُسرِفُوا﴾، ﴿وإذا رأَيتَ ثَمَّ﴾، إذ المعنى: ربّيَ الذي يفعل الإحياءَ والإماتةَ، وهل يستوي من يتّصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلمُ؟ وأوقِعوا الأكلَ والشربَ وذروا الإسرافَ، وإذا حصلتْ منك رؤيةٌ هُنالِكَ ـ ومنه على الأصحّ: ﴿ولَمّا وَرَدَ ماءَ مَديَنَ﴾ الآيةَ.[2] ألا ترى[3] أنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ إنّما رَحِمَهما إذ كانتا على صفة الذِّياد وقومُهما على السقي، لا لكون مَذُودِهما غنمًا ومَسقيِّهم إبلًا؟ وكذلك المقصودُ من قولهم:[4] ﴿لا نَسقِي﴾ السقيُ لا المَسقيُّ، ومَن لم يتأمّل قدَّر: يَسقون إبلَهم وتَذودان غنمَهما، ولا نَسقي غنمَنا ـ وتارةً يُقصَد إسناد الفعل إلى فاعله وتعليقه بمفعوله فيُذكَران نحو[5]: ﴿لا تأكُلُوا الرِّبا﴾، ﴿ولا تَقرَبُوا الزِّنَى﴾، وقولك: «ما أحسنَ زيدًا»! وهذا النوعُ الّذي[6] إذا لم يُذكَر مفعوله قيل: «محذوفٌ»، نحو[7]: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى﴾، وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه[8] فيحصل الجزمُ بوجوب تقديره نحو[9]: ﴿أهذا الَّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾؟ ﴿وكُلٌّ وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾،[10]

١٠٣٥ ـ وما شَيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ

---

(١) الآيات: ٢٥٨ من سورة البقرة و٩ من سورة الزمر و٣١ من سورة الأعراف و٢٠ من سورة الإنسان: ﴿وإذا رأيتَ ثَمَّ رأيتَ نَعِيمًا ومُلكًا كَبِيرًا﴾.

(٢) يريد الآية ٢٣ من سورة القصص: ﴿ولَمّا وَرَدَ ماءَ مَديَنَ وَجَدَ علَيهِ أُمَّةً مِنَ النّاسِ يَسقُونَ، ووَجَدَ مِن دُونِهِمُ امرأتَينِ تَذُودانِ. قالَ: ما خَطبُكُما؟ قالَتا: لا نَسقِي حَتّى يُصدِرَ الرِّعاءُ، وأبُونا شَيخٌ كَبِيرٌ﴾.

(٣) في الأصل: ألا يُرى.

(٤) كذا تعبيرًا بضمير جماعة الذكور عن الاثنتين. ط: قولهما.

(٥) الآيتان: ١٣٠ من سورة آل عمران و٣٢ من سورة الإسراء.

(٦) سقطت من ط.

(٧) الآية ٣ من سورة الضحى. والمراد هو الفعل الثاني. وفي مثل هذا يقدّر المحذوف.

(٨) أي: يتطلب ذكر المفعول به.

(٩) الآيتان: ٤١ من سورة الفرقان: ﴿وإذا رأَوكَ إنْ يَتَّخِذُونَكَ إلّا هُزُوًا: أهذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾؟ و١٠ من سورة الحديد: ﴿أُولَئِكَ أعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذِينَ أنفَقُوا مِن بَعدُ وقاتَلُوا، وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنَى﴾. والرفع قراءة ابن عامر، وجعلها صاحب المعجم هنا: وكُلًّا.

(١٠) مضى تحت الرقم ٨٨٧. وقد أقحم صدره في ط، وزاد هنا واو أيضًا.

بيانُ مَكان المُقدَّر

القياس أن يقدَّر الشيء في مكانه الأصليّ لئلّا يُخالَف الأصلُ[١] من وجهَي الحذفِ[٢] ووضع الشيء في غير محلِّه، فيجبَ[٣] أن يقدَّر المفسَّرُ في نحو: «زيدًا رأيتُه» / **٢٦٥** مقدَّمًا عليه،[٤] وجوَّز البيانيون تقديره مؤخَّرًا عنه وقالوا: «إنّه[٥] يفيد الاختصاص حينئذٍ». وليس كما توهَّموا، وإنّما يُرتكَب ذلك[٦] عند تعذُّر الأصل أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.[٧]

فالأوّل: نحو: أيَّهم[٨] رأيتَه؟ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو[٩]: ﴿وأمّا ثَمُودَ فهَدَيناهُم﴾ فيمَن نصب، إذ لا يلي «أمّا» فعلٌ. وكنّا قدَّمنا في نحو «في الدار زيدٌ» أنّ متعلَّق الظرف[١٠] يقدَّر مؤخَّرًا عن «زيد»، لأنّه في الحقيقة الخبرُ وأصلُ الخبر أن يتأخَّر عن المبتدأ، ثمّ ظهر لنا أنّه يُحتمل تقديره مقدَّمًا لمعارضة أصلٍ آخَر. وهو أنّه عاملٌ في الظرف، وأصل العامل أن يتقدَّم على المعمول، اللّهمَّ إلّا أن يقدَّر المتعلَّق فعلًا، فيجبَ[١١] التأخير لأنّ الخبر الفعليّ لا يتقدَّم على المبتدأ في مثل هذا. وإذا قلتَ: «إنّ خلْفَك زيدًا» وجب تأخير المتعلَّق فعلًا كان أو اسمًا، لأنّ مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها، وإذا قلتَ: «كان خلْفَك زيدٌ» جاز الوجهان ولو قدَّرتَه فعلًا، لأنّ خبر «كان» يتقدَّم مع كونه فعلًا على الصحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني: نحو متعلَّق باء البسملة الشريفة، فإنّ الزمخشريّ[١٢] قدَّره مؤخَّرًا عنها لأنّ قريشًا كانت تقول: «باسم اللّاتِ والعُزَّى نفعلُ كذا»، فيؤخِّرون أفعالهم عن ذكر ما اتَّخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتقديم،

---

(١) ط: يُخالِفَ الأصلَ.

(٢) ط: «وجهَيْ الحذفِ». وزعم المحشّي أنه كذا جاء في النسخ. ق: وجهين الحذف.

(٣) ط: فيجبُ.

(٤) يعني: على مفعوله، أي: على معمول المفسَّر.

(٥) في الأصل وط: لأنه.

(٦) يعني تأخير المفسِّر.

(٧) وكذلك هو رأي البيانيين، وإنما الخلاف عند فقد هذين الأمرين. فلا وجه لاعتراض ابن هشام هنا ولا توهّم لهم.

(٨) عند المحشّي: «أيُّهم» كذا بالضمّ، وتعقَّب مَن ضبطه بالفتح على أنه خطأ.

(٩) الآية ١٧ من سورة فصلت: ﴿وأمّا ثَمُودُ فهَدَيناهُم، فاستَحَبُّوا العَمَى علَى الهُدَى، فأخَذَتْهُم صاعِقةُ العَذابِ الهُونِ بِما كانُوا يَكسِبُونَ﴾.

(١٠) يعني الجار والمجرور: في الدار.

(١١) ط: فيجبُ. وهو الصواب

(١٢) الكشاف ١: ٢٢.

فوجب على الموحِّد أن يعتقد ذلك في اسم الله ـ تعالى ـ فإنّه الحقيق بذلك، ثمّ اعتَرض بـ[1]﴿اقرأْ بِاسمِ رَبِّكَ﴾، وأجاب بأنّها أوّل سورة أُنزِلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمَّ، وأجاب السكّاكيُّ[2] بتقديرها متعلِّقة بـ «اقرأ» الثاني، واعتَرضه بعض العصريِّين[3] باستلزامه الفصلَ بين المؤكَّد وتأكيده بمعمول المؤكِّد.[4]

وهذا سهو منه إذ لا توكيد هنا، بل أُمِرَ أوّلًا بإيجاد[5] القراءة وثانيًا بقراءة مقيَّدة. ونظيرُه: ﴿الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسانَ﴾، ومِثلُ هذا لا يسمِّيه أحد توكيدًا.[6] ثمّ هذا الإشكال لازم له على قوله: إنّ الباء متعلِّقة بـ «اقرأ» الأوّل، لأنّ تقييد الثاني إذا لم يَمنع[7] من كونه توكيدًا فكذا تقييدُ الأوّل. ثمّ لو سُلِّم[8] ففصلُ الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائزٌ باتّفاق، كـ «مررتُ برجلٍ عمرًا ضاربٍ»، فكذا في التوكيد. وقد جاء الفصل بين المؤكَّد والمؤكِّد في[9]: ﴿ولا يَحزَنَّ ويَرضَينَ بِما آتَيتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾، مع أنّهما مفردان والجُملُ أحمَلُ للفصل، وقال الراجز:[10]

١٠٣٦ ـ إذَا ظَلِلتُ الدَّهرَ أبكِي أجمَعا

تنبيه

ذكروا أنّه إذا اعترض شرطٌ على آخَر، نحو: «إن أكلْتِ إن شربْتِ فأنتِ طالقٌ» فإنّ الجوابَ المذكور للسابق منهما، وجوابَ الثاني[11] محذوف مدلول عليه بالشرط الأوّل وجوابِه كما قالوا في الجواب المتأخِّر عن القسَم والشرط، ولهذا قال محقِّقو الفقهاء في المثال المذكور: إنّها لا تَطلُق حتّى تقدِّمَ المؤخَّرَ وتؤخِّرَ المقدَّمَ.[12] وذلك لأنّ التقدير حينئذٍ: إن شربْتِ فإن أكلْتِ فأنتِ طالقٌ.

---

(١) الآيات ١ ـ ٣ من سورة العلق: ﴿اقرَأْ بِاسمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الإنسانَ مِن عَلَقٍ، اقرَأْ ورَبُّكَ الأكرَمُ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٢) مفتاح العلوم ص ٢٣٥. ط: وأجاب عنه السكاكي.

(٣) هو السمين الحلبي. انظر الدر المصون ١: ٥٥.

(٤) ط: المؤكَّد.

(٥) تُقرأ في الأصل أيضًا: باتخاذ.

(٦) بل هو توكيد معنوي لا نحوي.

(٧) ط: إذا مُنع.

(٨) في الأصل وخ: «ثم ولو سُلّم»، وحُكّت الواو في خ. وهذا يعني أن المصنّف كان وضعها ثم رجع عن ذلك.

(٩) الآية ٥١ من سورة الأحزاب: ﴿ذلِكَ أدنَى أن تَقَرَّ أعيُنُهُنَّ ولا يَحزَنَّ، ويَرضَينَ بِما آتَيتَهُنَّ﴾.

(١٠) البيت من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ٢٨٥. والأجمع: التامّ الكامل.

(١١) ط: وجوابُ الثاني.

(١٢) ط: حتى يقدَّم المؤخرُ ويؤخَّر المقدَّمُ.

وهذا كلُّه حسنٌ، ولكنّهم جعلوا منه قولَه تعالى[١]: ﴿ولا يَنفَعُكُم نُصحِي، إن أَرَدتُ أن أنصَحَ لَكُم، إن كانَ اللهُ يُرِيدُ أن يُغوِيَكُم﴾. وفيه نظر، إذ لم يتوالَ شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قولِ الشاعر:[٢]

١٠٣٧ ـ إن تَستَغِيثُوا بِنا، إن تُذعَرُوا، تَجِدُوا مِنّا مَعاقِلَ عِزٍّ، زانَها كَرَمُ

وقولِ ابن دُريد:[٣]

١٠٣٨ ـ فإن عَثَرتُ بَعدَها، إن وَأَلَت نَفسِيَ مِن هاتا، فقُولا: لا لَعا/ ٢٦٦

إذِ الآيةُ الكريمة لم يُذكَر فيها جواب، وإنّما تقدَّم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأوَّل، فينبغي أن يقدَّرَ إلى جانبه، ويكونَ الأصل: إن أردتُ أن أنصحَ لكم فلا ينفعُكم نُصحي إن كان الله يريد أن يغويَكم. وأمّا أن يقدَّرَ الجواب بعدهما، ثم يقدَّرَ[٤] بعد ذلك مقدَّمًا إلى جانب الشرط الأوَّل، فلا وجه له.[٥]

بيانُ مِقدار المُقدَّر

ينبغي تقليلُه ما أمكن لتَقِلَّ مخالفةُ الأصل، ولذلك كان تقديرُ الأخفش[٦] «ضربي زيدًا قائمًا»: «ضَرْبُهُ قائمًا»[٧] أَولى من تقدير باقي البصريين: «حاصلٌ إذا كان أو إذ كان قائمًا»، لأنّه قَدَّر اثنين وقَدَّروا خمسة، ولأنّ التقدير من اللفظ أَولى، وكان تقديره[٨] في «أنتَ منِّي فَرسخانِ»: «بُعدُكَ[٩] مِنّي فَرسخانِ» أَولى من تقدير الفارسيّ: «أنتَ منّي ذو مَسافةِ فَرسخَينِ» لأنّه[١٠] قدَّر مضافًا لا يُحتاج معه إلى تقدير شيء آخَر يتعلَّق به الظرف، والفارسيَّ[١١] قدَّر شيئَين يُحتاج معهما إلى تقدير ثالث، وضعُفَ[١٢] قولُ بعضهم في:[١٣]﴿وأُشرِبُوا

(١) الآية ٣٤ من سورة هود.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٨٦. وتذعروا أي: تخافوا. والمعاقل: جمع معقل. وهو الملجأ الحصين.

(٣) البيت في شرح مقصورة ابن دريد ص ٣٣. ووألت أي: نجت. وهاتا أي: هذه. ولعًا: دعاء بالنجاة للعاثر.

(٤) عند المحشّي: «ثم يقدّرُ»، ومثله كثير جدًّا يكاد لا يُحصى.

(٥) زاد هنا في ط: «والله أعلم». وفي حاشية ب نص طويل عن محبّ الدين الفاسي الشريفي فيه أحوال دخول الشرط على مثله.

(٦) زاد هنا في الأصل وط: في.

(٧) لكن هذا التقدير لا يناسب الزمانين المذكورين بعد.

(٨) أي: تقدير الأخفش.

(٩) هذا يحتاج أن يكون التقدير: مسافةُ بُعدِك.

(١٠) أي: الأخفش.

(١١) ط: والفارسيُّ.

(١٢) ط: «وضُعِّف» في الموضعين.

(١٣) الآية ٩٣ من سورة البقرة. وليس «بكفرهم» في ط.

في ﴿قُلُوبِهِمُ العِجلَ بِكُفرِهِم﴾: إنّ التقدير: «حُبَّ عِبادةِ العجلِ»،[١] والأَولى تقدير «الحُبّ»[٢] فقط، وضعُفَ قولُ الفارسيّ ومَن وافقه في: ﴿واللّائي يَئِسْنَ﴾ الآيةَ:[٣] إنّ الأصل: «واللّائي لَم يَحِضْنَ فعِدّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهُرٍ»،[٤] والأَولى أن يكون الأصل: واللّائي[٥] لم يَحِضْنَ كذلك.

وكذا[٦] ينبغي أن يقدَّرَ في نحو «زيدٌ صنعَ بعمرٍو جميلًا وبخالدٍ سُوءًا، وبكرٌ» أي: كذلك، ولا يقدَّرَ عينُ المذكور تقليلًا للمحذوف، ولأنّ الأصل في الخبر الإفراد، ولأنّه لو صُرِّح بالخبر لم يَحسُن إعادةُ ذلك المتقدِّم لثِقَل التكرار. ولك ألّا تقدِّر في الآية شيئًا البتّةَ، وذلك بأن تَجعل الموصول معطوفًا على الموصول، فيكونَ الخبر المذكور لهما معًا. وكذا تصنع في نحو «زيدٌ في الدار وعمرٌو».[٧] ولا يتأتّى ذلك في المثال السابق،[٨] لأنّ إفراد فاعل الفعل يأباه. نعَم، لكَ أن تسلَم فيه من الحذف بأن تقدِّر العطف على ضمير الفعل[٩] لحصول الفصل بينهما.

فإن قلتَ: لو صحّ ما ذكرتَه في الآية والمِثال السابق لَصحَّ «زيدٌ قائمان وعمرٌو»، بتقدير: زيدٌ وعمرٌو قائمان. قلتُ: إن سُلِّم منعُه فلِقُبحِ اللفظ،[١٠] وهو مُنتَفٍ فيما نحن بصدده، ولكن يشهَد للجواز قولُه:[١١]

١٠٣٩ ـ ولَستُ مُقِرًّا لِلرِّجالِ ظُلامةً ... أبَى ذاكَ عَمِّي الأكرَمانِ وخالِيا

وقد جوَّزوا في «أنتَ أعلمُ وزيدٌ» كونَ زيد مبتدأً حُذِف خبره، وكونَه عطفًا على «أنت» فيكونُ[١٢] خبرًا عنهما.

بيانُ كيفيّة التقدير

إذا استدعَى الكلامُ تقديرَ أسماءٍ متضايفة، أو موصوفٍ وصفةٍ مضافةٍ أو جارٍّ ومجرورٍ مضمرٍ عائدٍ

---

(١) انظر البحر المحيط ١: ٣٠٨.

(٢) أي: «حُبَّ العِجل». وسقط «فقط» من ط.

(٣) يعني الآية ٤ من سورة الطلاق: ﴿واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِسائكُم إنِ ارتَبْتُم فعِدّتُهُنَّ ثَلاثةُ أشهُرٍ، واللّائِي لَمَ يَحِضْنَ وأُولاتُ الأحمالِ أجَلُهُنَّ أن يَضَعْنَ حَملَهُنَّ﴾. والمراد منها هنا ما يلي من حكم اللّائي لم يحضْن. وفي الأصل: واللّاءِ.

(٤) الإيضاح العضدي ١: ٤٥.

(٥) في الأصل: واللّاءِ.

(٦) ط: وكذلك.

(٧) ط: «وعمرٌ» في الموضعين.

(٨) أي: لا يتأتّى جعلُ الخبر جملة «صنع» نفسَها لزيد وبكر.

(٩) يعني عطف «بكر» على ضمير الفاعل المستتر في: صنع.

(١٠) أي: فمنعه هو لقبح اللفظ بالمثنى عن مفرد قبله ومفرد بعده.

(١١) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٢٨٩.

(١٢) يعني اسم التفضيل: أعلمُ.

على ما يَحتاج إلى الرابط، فلا يُقدَّرُ أنّ ذلك حُذِف دُفعةً واحدة بل على التدريج. فالأوَّل: نحو[١]: ﴿كالَّذِي يُغشَى علَيهِ﴾ أي:[٢] كدَوَرانِ عينِ الذي، والثاني: كقوله:[٣]

١٠٤٠ ـ إذا قامَتا تَضَوَّعَ المِسكُ مِنهُما نَسيمَ الصَّبا، جاءت بِرَيّا القَرَنفُلِ

أي: تضوُّعًا مثلَ تضوُّعِ نسيمِ الصَّبا، والثالث: كقوله تعالى[٤]: ﴿واتَّقُوا يَومًا لا تَجزِي نَفسٌ عَن نَفسٍ شَيئًا﴾ أي: «لا تَجزي فيه»، ثمّ حُذِفت «في» فصار: لا تَجزيه، ثمّ حُذِف[٥] الضمير منصوبًا لا مخفوضًا. هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنّهما حُذِفا دُفعةً. ونَقل ابن الشجريّ[٦] القولَ الأوَّل عن الكِسائيّ واختاره، قال: والثاني قولُ / ٢٦٧ نحويٍّ آخَرَ، وقال أكثرُ[٧] أهل العربية منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران. انتهَى. وهو نقلٌ غريب.

ينبغي أن يكونَ المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن[٨]

فيُقدَّرَ[٩] في «ضَربي زيدًا قائمًا»: ضربُه قائمًا. فإنّه من لفظ المبتدأ وأقلُّ تقديرًا، دُونَ[١٠] «إذ كان أو إذا كان»، ويُقدَّرَ «اضرِبْ» دُونَ «أهِنْ» في: زيدًا اضرِبْه. فإن منَع من تقدير المذكور معنًى أو صناعةٌ قُدِّرَ ما لا مانع له. فالأوَّل: نحو: «زيدًا اضرِبْ أخاه» يقدَّر فيه «أهِنْ» دُون «اضرِبْ»، فإن قلتَ: «زيدًا أهِنْ أخاه» قدَّرتَ «أهِنْ»، والثاني: نحو: «زيدًا امرُرْ به»، تُقدِّر فيه «جاوِزْ» دُون «امرُرْ» لأنّه لا يتعدّى بنفسه. نعَم، إن كان العامل ممّا يتعدّى تارةً بنفسه وتارةً بالجارّ، نحو «نَصَحَ» في قولك:[١١] «زيدًا نَصحتُ له» جاز أن يقدَّر «نصحتُ زيدًا»، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

وممّا لا يُقدَّر فيه مثلُ المذكور لمانع صناعيّ قولُه:[١٢]

---

(١) الآية ١٩ من سورة الأحزاب: ﴿فإذا جاءَ الخَوفُ رأيتَهُم يَنظُرُونَ إلَيكَ، تَدُورُ أعيُنُهُم كالَّذِي يُغشَى علَيهِ مِنَ المَوتِ﴾. وليس «عليه» عند صاحب المعجم خلافًا للنسخ المعتمدة وتبعًا للناشرين.

(٢) انظر الدر المصون ٥: ٤٠٨.

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤٥ يصف امرأتين. وتضوّع: انتشر. والصبا: ريح من الشرق لطيفة. والريا: الرائحة الطيبة.

(٤) الآية ٤٨ من سورة البقرة.

(٥) ش وط: ثم حذفتَ.

(٦) الأمالي الشجرية ١: ٦.

(٧) هذا فاعل قال، ووضع المحشّي نقطتين قبله أفسد المراد.

(٨) استعمل المصنّف هنا «مهما» حرفًا أو ظرف زمان خلاف ما ذكر في «مهما» قبلُ. والصواب أن يقول: ما أمكن.

(٩) ط: فيقدّرُ.

(١٠) يعني: «لا» هنا وفيما بعد.

(١١) في الأصل: فإنه إذا قيل.

(١٢) مضى تحت الرقم ١٠٢٩.

١٠٤١ ـ يـا أيُّهـا الـمـائـحُ، دَلْـوِي دُونَـكـا

إذا قُدِّر «دلوي» منصوبًا فالمقدَّر «خُذْ» لا «دُونَك» ـ وقد مضى ـ وقولُه:(١)

١٠٤٢ ـ وأضـرَبَ مِـنّـا بِالـسُّـيُـوفِ القَـوانِسـا

الناصبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمُ تفضيلٍ محذوفٌ،(٢) لأنّا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمَل فيه المقدَّر؟ وقولُك: «هذا مُعطِي زيدٍ(٣) أمسِ درهمًا»، التقدير: أعطاه، ولا يقدَّر اسمُ فاعل، لأنّك إنّما فررتَ بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرَّد من: أل.

وقال بعضهم في قوله تعالى:(٤) ﴿لَن نُؤثِرَكَ علَى ما جاءَنا مِنَ البيِّناتِ والَّذِي فَطَرَنا﴾: «إنّ الواو للقسَم». فعلى هذا دليلُ الجوابِ المحذوفِ جملةُ النفي السابقة، ويجب أن يقدَّر: والذي فطرَنا لا نؤثرُك، لأنّ القسَم لا يجاب بـ«لن» إلّا في الضرورة كقول أبي طالب:(٥)

١٠٤٣ ـ واللهِ، لَـن يَصِلُـوا إلَيـكَ بِجَمعِـهِـم حَـتَّـى أُوَسَّـدَ فـي الـتُّـرابِ دَفِـيـنـا(٦)

وقال الفارسيّ ومتابعوه في:(٧) ﴿واللّائِي لَم يَحِضْنَ﴾: التقدير: «فعِدّتُهنّ ثلاثةُ أشهُر». وهذا لا يحسُن وإن كان ممكنًا، لأنّه لو صُرِّح به اقتضتِ الفصاحةُ أن يقالَ: «كذلك»، ولا تعادَ(٨) الجملة الثانية.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً وكونه خبرًا فأيُّهما أَولى؟

قال الواسطي:(٩) الأَولى كونُ المحذوف المبتدأَ لأنّ الخبر مَحَطُّ الفائدة. وقال العبديّ:(١٠)

(١) عجز بيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٩٢ يذكر بطولة عدوّه وقومه، وصدره:

أكَـرَّ وأحـمَـى لِـلـحَـقِـيـقـةِ مِـنـهُـمُ

وقد أورد محشي ط البيت كله وعلق عليه بأنه شطر بيت.

(٢) ط: محذوفٍ.

(٣) أُقحمت ألف هنا في الأصل بقلم آخر.

(٤) الآية ٧٢ من سورة طه: ﴿قالُوا: لَن نُؤثِرَكَ علَى ما جاءَنا مِنَ البيِّناتِ والَّذِي فَطَرَنا. فاقضِ ما أنتَ قاضٍ. إنَّما تَقضِي هذِهِ الحَياةَ الدُّنيا﴾.

(٥) مضى تحت الرقم ٥٢٠.

(٦) بقية الفقرة ليست في ب وش.

(٧) الآية ٤ من سورة الطلاق: ﴿واللّائِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ مِن نِسائكُم إنِ ارتَبتُم فعِدّتُهُنَّ ثَلاثةُ أشهُرٍ، واللّائِي لَم يَحِضْنَ وأُولاتُ الأحمالِ أجَلُهُنَّ أن يَضَعْنَ حَملَهُنَّ﴾.

(٨) ط: ولا تعادُ.

(٩) هو أبو محمد القاسم بن القاسم نحوي لغوي أديب فاضل توفي في حلب سنة ٦٢٦. بغية الوعاة ٢: ٢٦٠.

(١٠) هذا ما جاء في ط أيضًا، وترجم المحشّي فيها للعيدي. ش: العُبيدي.

الأَولى كونُه الخبرَ لأنّ التجوُّز في آخِرِ الجملة[١] أسهل. نقل القولَين ابنُ إياز.[٢] ومثالُ المسألة[٣]: ﴿فصَبرٌ جَمِيلٌ﴾ أي: شأني صبرٌ جميلٌ، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره، ومثلُه[٤]: ﴿طاعةٌ مَعرُوفةٌ﴾ أي: الّذي يُطلَب منكم طاعةٌ معلومة لا يُرتاب فيها لا إيمانٌ باللسان لا يواطئه[٥] القلب، أو طاعتُكم طاعةٌ[٦] معروفةٌ أي: عُرِف أنّها بالقول دُون الفعل، أو طاعةٌ معروفةٌ أمثلُ بكم من هذه الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَض ما يوجب التعيينَ عُمِل به كما في «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! على القول بأنّهما جملتان، إذ لا يُحذف الخبر وجوبًا إلّا إذا سدَّ شيءٌ مسدَّه، ومثله «حبَّذا زيدٌ» إذا حُمِل على الحذف. وجزم كثير من النحويّين في نحوِ «عَمْرُكَ[٧] لَأفعَلَنَّ، وايمُنُ اللهِ[٨] لَأفعَلَنَّ» بأنّ المحذوف الخبرُ، وجوّز ابن عُصفور كونَه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه[٩] فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعيُّنه عنده لذلك، قال: والتقدير: إمّا قَسَمي ايمُنُ اللهِ أوِ ايمُنُ اللهِ قسَمٌ لي. انتهَى. ولو قدَّرتَ: «ايمُنُ اللهِ قسَمي» لم يمتنع إذِ المعرفةُ المتأخِّرة عن معرفة يجبُ كونها الخبرَ على الصحيح. / ٢٦٨

إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا والباقي فاعلًا وكونِه مبتدأً والباقي خبرًا فالثاني أَولى

لأنّ المبتدأ عينُ الخبر فالمحذوف عين الثابت، فيكون حذفًا[١٠] كَلا حذفٍ، فأمّا الفعل فإنّه غير الفاعل، اللّهمَّ إلّا أن يعتضِد الأوّلُ[١١] برواية أُخرى في ذلك الموضع، أو بموضعٍ آخَر يُشبِهُه، أو بموضع آتٍ على

(١) ط: التجوز أواخر الجملة.

(٢) جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر أوحد أهل زمانه في النحو والصرف وكثرة التعليل توفي سنة ٦٨١. تحفة الأديب ص ٨٥ والبغية ١: ٥٣٢.

(٣) الآية ١٨ من سورة يوسف: ﴿قالَ: بَل سَوَّلَتْ لَكُم أنفُسُكُم أمرًا. فصَبرٌ جَمِيلٌ، واللهُ المُستَعانُ علَى ما تَصِفُونَ﴾.

(٤) الآية ٥٣ من سورة النور: ﴿وأقسَمُوا بِاللهِ جَهدَ أَيمانِهِم لَئِن أمَرتَهُم لَيَخرُجُنَّ. قُلْ: لا تُقسِمُوا. طاعةٌ مَعرُوفةٌ. إنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِما تَعمَلُونَ﴾.

(٥) يواطئ: يوافق.

(٦) سقطت من ط.

(٧) ش: لعمرك.

(٨) ش: «وايم الله». وعند المحشّي: «وأَيمن الله» بألف محركة بالفتح هنا وفيما بعد وبين ذلك بهمزة قطع.

(٩) شرح الجمل ١: ٢٣٣. ش: لم يعيّنه.

(١٠) ط: الحذف.

(١١) أي: كون المحذوف فعلًا. وورود «اللّهمّ» في مثل هذا السياق هو توكيد لفظي لما بعده لا محل له من الإعراب.

طريقته. فالأوّل كقراءة شُعبةَ[١]: ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيها﴾ بفتح الباء، وكقراءة ابن كَثير[٢]: ﴿كَذلِكَ يُوحَى إلَيكَ وإلَى الَّذينَ مِن قَبلِكَ، اللهُ العَزيزُ الحَكِيمُ﴾ بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم[٣]: ﴿وكَذلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتلُ أولادِهِم، شُرَكاؤُهُم﴾ ببناء «زُيِّنَ» للمفعول ورفع القتل والشركاء، وكقوله:[٤]

١٠٤٤ ـ لِيُبْكَ يَزيدُ، ضارعٌ لِخُصُومةٍ

فيمَن رواه مبنيًّا للمفعول. فإنّ التقدير: يُسبِّحُه رجالٌ، ويُوحِيه اللهُ، وزَيَّنَه شُركاؤُهم، ويَبكيه ضارعٌ. ولا تُقدَّر هذه المرفوعات مبتدآتٍ حُذِفت أخبارها، لأنّ هذه الأسماء قد ثبتَت فاعليّتها في رواية مَن بنَى الفعل فيهنَّ للفاعل.

والثاني كقوله تعالى[٥]: ﴿ولَئن سألتَهُم: مَن خَلَقَهُم؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾، فلا يُقدَّر: «لَيَقُولُنَّ: اللهُ خلقَهم»، بل «خلقَهُمُ اللهُ» لمجيء ذلك في مُشبِهِ هذا الموضعِ، وهو[٦]: ﴿ولَئن سألتَهُم: مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ؟ لَيَقُولُنَّ: خَلَقَهُنَّ العَزيزُ العَلِيمُ﴾، وفي مواضعَ آتيةٍ على طريقته نحو[٧]: ﴿قالَت: مَن أنبأكَ هذا؟ قال: نَبّأنِي العَلِيمُ الخَبيرُ﴾، ﴿قالَ: مَن يُحيِي العِظامَ وَهِيَ رَمِيمٌ؟ قلْ: يُحيِيها الَّذِي أنشَأها﴾.

إذا دار الأمر بين كون المحذوف أوّلًا أو ثانيًا فكونُه ثانيًا أَولى

وفيه مسائل:

إحداها: نونُ الوقاية في نحو[٨]: ﴿أتُحاجُّونِي﴾ و﴿تأمُرُونِي﴾ فيمَن قرأ بنون واحدة، وهو[٩] قول

---

(١) الآيتان ٣٦ و٣٧ من سورة النور: ﴿في بُيُوتٍ أَذِنَ اللهُ أن تُرفَعَ ويُذكَرَ فِيها اسمُهُ يُسبِّحُ لَهُ فِيها بِالغُدُوِّ والآصالِ رِجالٌ لا تُلهِيهِم تِجارةٌ ولا بَيعٌ عَن ذِكرِ اللهِ وإقامِ الصَّلاةِ وإيتاءِ الزَّكاةِ﴾. وزاد المحشّي آخرَها: «بالغُدُوِّ والآصالِ» وليس «شُعبة» عنده.

(٢) الآية ٣ من سورة الشورى. والقراءة المشهورة: «يُوحِي»، وعند صاحب المعجم تبعًا للناشرين: وكَذلِكَ.

(٣) الآية ١٣٧ من سورة الأنعام: ﴿وكَذلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ المُشرِكِينَ قَتلَ أولادِهِم شُرَكاؤُهُم﴾. وزاد صاحب المعجم آخر الآية في التعليق على أولها ثم علق على أولها.

(٤) صدر بيت لنهشل بن حرّيّ في شرح أبيات المغني ٧: ٢٩٥ عجزه:

ومُختَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ

والضارع: الذليل. ط: «صارعٌ». والمختبط: من يطلب حاجة لا وسيلة لها. وتطيح: تُهلك.

(٥) الآية ٨٧ من سورة الزخرف.

(٦) الآية ٩ من سورة الزخرف. ط: في شبه هذا الموضع وهو.

(٧) الآيات: ٣ من سورة التحريم و٧٨ و٧٩ من سورة يس: ﴿وضَرَبَ لَنا مَثَلًا ونَسِيَ خَلْقَهُ، قالَ: مَن يُحيِي العِظامَ، وهِيَ رَمِيمٌ؟ قُلْ: يُحيِيها الَّذِي أنشأَها أوَّلَ مَرّةٍ، وهُوَ بِكُلِّ خَلقٍ عَلِيمٌ﴾.

(٨) الآيتان: ٨٠ من سورة الأنعام: ﴿وحاجَّهُ قَومُهُ. قالَ: أتُحاجُّونّي في اللهِ، وقَد هَدانِ﴾؟ لا ٨١ كما جاء في ط، و٦٤ من سورة الزمر: ﴿قُلْ: أفغَيرَ اللهِ تأمُرُونِّي أعبُدُ؟ أيُّها الجاهِلُونَ﴾. وأثبتَ الواو صاحب المعجم بالمدّ في الموضعين مع نون واحدة. فتأمّل.

(٩) يعني أن المحذوف نون الوقاية.

أبي العبّاس وأبي سعيد وأبي عليٍّ وأبي الفتح وأكثرِ المتأخِّرين، وقال سيبويه واختاره ابن مالك:[١] إنّ المحذوف الأُولى.

الثانية: نونُ الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله:[٢]

١٠٤٥ ـ يَسُـوءُ الـفـالِيـاتِ، إذا فَلَيـنِـي

هذا هو الصحيح. وفي «البسيط» أنّه مُجمَع عليه لأنّ نون الفاعل لا يليقُ بها الحذفُ، ولكن في «التسهيل»[٣] أنّ المحذوف الأُولى وأنّه مذهب سيبويه.

الثالثة: تاءُ الماضي مع تاء المضارع في نحو[٤]: ﴿نارًا تَلَظّى﴾، وقال أبو البقاء في قوله تعالى:[٥] ﴿فإن تَوَلَّوا فإنَّ اللهَ عَلِيمٌ بِالمُفسِدِينَ﴾: يَضعفُ كونُ «تَوَلَّوا» فعلًا مضارعًا، لأنّ حرف المضارَعة لا يُحذَف.[٦] انتهَى. وهذا فاسد لأنّ المحذوف الثانية. وهو قولُ الجمهور، والمخالفُ في ذلك هشامٌ الكوفيّ، ثمّ إنّ التنزيل مشتمِل على مواضعَ كثيرةٍ من ذلك لا شكَّ [فيها][٧] نحو: «نارًا تَلَظّى»، ﴿ولَقَد كُنتُم تَمَنَّونَ[٨]﴾.

الرابعة: نحوُ: مَقُول ومَبِيع، المحذوفُ منهما واو «مَفعُول»، والباقي عينُ الكلمة خلافًا للأخفش.

الخامسة: نحوُ: إقامة واستقامة، المحذوفُ منهما ألف الإفعال والاستِفعال، والباقي عينُ الكلمة خلافًا للأخفش أيضًا.[٩]

---

(١) انظر الكتاب ٢: ١٥٤ والمقتضب ١: ٢٥٢ والحجّة ٣: ٣٣٢ وشرح الكافية الشافية ص ٢٠٨ والكشف عن وجوه القراءات ١: ٤٣٦.

(٢) عجز بيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٨٠ وشرح أبيات المغني ٧: ٢٩٧ يصف الشيب في الرأس، وصدره في حاشية الأصل:

تَـراهُ كـالـثَّـغـامِ، يُعَـلُّ مِـسـكًـا

والثغام: نبت يبيضّ حين ييبس. ويعلّ: يسقى مرة بعد أُخرى. والفالية: من تُخرج القمل من الرأس. ونون الوقاية حذفت من «فليني» بعد نون الإناث.

(٣) التسهيل ص ٩٨.

(٤) الآية ١٤ من سورة الليل: ﴿فأنذَرتُكُم نارًا تَلَظّى﴾. وعلق عليها صاحب المعجم بالقول: تلظّى: هو الفعل الماضي. . .

(٥) الآية ٦٣ من سورة آل عمران والتبيان ص ٤٦٨.

(٦) ط: «حرف المضارة لا يحذف». كذا مع زعم المحشّي أن ما أثبته موافق لما جاء في نص العكبري.

(٧) تتمة مما عدا الأصل.

(٨) الآية ١٤٣ من سورة آل عمران: ﴿ولَقَد كُنتُم تَمَنَّونَ المَوتَ مِن قَبلِ أنْ تَلقَوهُ. فقَد رأَيتُمُوهُ وأنتُم تَنظُرُونَ﴾. وزاد هنا في ط: ﴿المَوتَ﴾.

(٩) سقطت من ط.

السادسة: نحوُ:(١)

١٠٤٦ ـ يـــا زَيــدَ زَيــدَ اليَعـمَــلاتِ

بفتحهما و:(٢)

١٠٤٧ ـ بَيــنَ ذِراعَــي وجَـبْـهــةِ الأسَــدِ

[وهذا هو الصحيح](٣) خلافًا للمبرِّد.

السابعة: نحو: زيدٌ وعمرٌو قائمٌ، ومذهبُ سيبويه أنَّ الحذف فيه من الأوَّل لسلامته(٤) من الفصل، ولأنّ فيه إعطاءَ الخبر للمجاوِر، مع أنّ مذهبه في نحو:(٥)

١٠٤٨ ـ يـــا زَيــدَ زَيــدَ اليَعـمَــلاتِ

أنّ الحذف من الثاني. قال ابن الحاجب:(٦) إنّما اعترُض بالمضاف الثاني بين المتضايفَين ليبقى المضافُ إليه المذكورُ في اللفظ عوضًا ممّا ذهب، وأمّا هنا(٧) فلو كان «قائمٌ» خبرًا عن الأوَّل لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض نحو: «زيدٌ قائمٌ وعمرٌو» من غير قبحٍ في ذلك. انتهَى. وقيل أيضًا: كلٌّ من المبتدأين عاملٌ في الخبر، فالأَولى إعمال الثاني لقربه. ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة / ٢٦٩ الإضافة.(٨)

تنبيه

الخلاف إنّما هو عند التردُّد، وإلّا فلا تردُّد في أنّ الحذف من الأوَّل في قولِه:(٩)

---

(١) قسيم بيت من مشطور الرجز مضى تحت الرقم ٨٢٥. وزاد آخرَه في ط تتمته صدره: «الذُّبَّلِ». وتاليه هو في حاشية الأصل. ط: «اليَعمُلاتِ».

(٢) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥ صدره:

يـــا مَـــن رأى عـــارِضًـــا، أُسَـــرُّ بِـــهِ

والعارض: السحاب يعترض في السماء. وذراعا الأسد وجبهته: نجوم في السماء.

(٣) تتمة من م وحاشية الدماميني وط. يعني أن المحذوف هو ما بعد المضاف الثاني، والمضاف إليه المذكور هو للمضاف الأول، وهذا مذهب سيبويه كما سيذكر بعدُ، وخالفه المبرّد فزعم أن الحذفَ هو بعدَ الأول.

(٤) سقط حتى «للمجاور» من ش.

(٥) مضى قبل قليل. ق وب: ولكن مذهبه في نحو.

(٦) شرح الكافية ٢: ٢٩٣.

(٧) أي: في المثال المذكور أوّلًا.

(٨) يعني ما جاء في المسألة السادسة.

(٩) البيت لعمرو بن امرئ القيس في شرح أبيات المغني ٧: ٢٩٩.

١٠٤٩ ـ نَحـنُ بِما عِندَنا، وأنـتَ بِما عِنـدَكَ راضٍ، والـرّأيُ مُـخـتَـلِـفُ

وقوله:[١]

١٠٥٠ ـ خَلِيلَـيَّ هَـل طِـبٌّ، فإنِّـي وأنتُمـا، وإن لَـم تَـبُـوحـا بـالـهَـوى، دَنِـفـانِ؟

ومن الثاني[٢] في قوله تعالى[٣]: ﴿قُلْ: لَئِنِ اجتَمَعَتِ الإنسُ والجِنُّ علَى أن يأتُوا بِمِثلِ هذا القُرآنِ لا يأتُونَ بِمِثلِهِ﴾، إذ لو كان الجواب للثاني لجُزِم، فقلنا بذلك[٤] في نحوِ: «إن أكلْتِ إن شربْتِ فأنتِ طالقٌ»، وفي[٥]: ﴿فأمّا إن كانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ فَرَوحٌ﴾، ونحوِ: ﴿ولَولا[٦] رِجالٌ مُؤمِنُونَ﴾، ثمّ قال تعالى: ﴿لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا﴾.

وانبنَى على ذلك في[٧] المثالِ أنّها لا تَطلُق حتّى تُؤخِّر المقدَّم وتُقدِّم[٨] المؤخَّرَ، إذ التقدير: إنْ أكلتِ فأنتِ طالقٌ إن شربتِ.[٩] وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرطُ الأوّل وجوابُه، كما أنّ الجواب من حيث المعنى في «أنتَ ظالمٌ إن فعلتَ» ما تقدَّم على الشرط، بل قال جماعة: إنّه الجواب في الصناعة أيضًا. ومن ذلك قوله:[١٠]

١٥١ ـ فـإنِّـي، وقَـيّـارٌ بِـهـا، لَـغَـرِيـبُ

وقـد تكلَّـف بعضُهـم فـي البيـت الأوّل، فزعـم أنّ «نحـن» للمعظِّـم نفسَـه وأنّ «راضٍ» خبـرٌ عنـه، ولا يُحفَـظ مثـلُ «نحـنُ قائـمٌ»، بل يجب فـي الخبـر المطابَقـة، نحـو[١١]: ﴿وإنّا لَنَحـنُ الصّافُّـونَ، وإنّـا لَنَحنُ

---

(١) مضى تحت الرقم ٨٥٣.

(٢) يعني أن الحذف من الشرط أي: جوابه وهو الثاني بعد القسم فيما يلي.

(٣) الآية ٨٨ من سورة الإسراء: ﴿قُلْ: لَئِنِ اجتَمَعَتِ الإنسُ والجِنُّ علَى أن يأتُوا بِمِثلِ هذا القُرآنِ لا يأتُونَ بِمِثلِهِ، ولَو كانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيرًا﴾.

(٤) أي: بجعل الجوابَ المذكور هو للأول كما في الآية الكريمة قبلُ، خلافًا لِما اضطرب فيه الدماميني في حاشيته ٣٠٣. وانظر المنصف ٢: ٢٥٥ وحاشية الدسوقي ٢: ٢٥٣.

(٥) الآيتان ٨٨ و٨٩ من سورة الواقعة: ﴿فأمّا إن كانَ مِنَ المُقَرَّبِينَ فَرَوحٌ ورَيحانٌ وجَنّةُ نَعِيمٍ﴾.

(٦) الآية ٢٥ من سورة الفتح: ﴿ولَولا رِجالٌ مُؤمِنُونَ ونِساءٌ مُؤمِناتٌ، لَم تَعلَمُوهُم، أن تَطَؤُوهُم فتُصِيبَكُم مِنهُم مَعَرّةٌ بِغَيرِ عِلمٍ، لِيُدخِلَ اللهُ في رَحْمتِهِ مَن يَشاءُ، لَو تَزَيَّلُوا لَعَذَّبْنا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابًا ألِيمًا﴾، وما بعدُ هو منها. وفي الأصل: «فلَولا». وسقط قبلها مما عدا الأصل وط «ونحو». والمراد أن الجواب هنا هو للشرط الأول: لولا.

(٧) سقطت من ط.

(٨) انظر ما مضى في بحث: بيان مكان التقدير. وعند المحشّي: حتى يوخّر المقدّم ويقدِّم.

(٩) يعني: إن شربت فإن أكلت فأنت طالق. وحذف الفاء عند المحشّي يفسد التعبير.

(١٠) مضى تحت الرقم ٨٥٤.

(١١) الآيتان ١٦٥ و١٦٦ من سورة الصافات.

﴿المُسَبِّحُونَ﴾، وأمّا[١] ﴿قالَ: ربِّ، ارجِعُونِ﴾ فأُفرِدَ ثمّ جُمِعَ فلأنّ[٢] غيرَ المبتدأِ والخبرِ لا يجب لهما من التطابُق ما يجب لهما.[٣]

ذكرُ أماكنَ من الحذف يتمرَّن بها المُعرِب

حذفُ الإسمِ المُضاف

﴿وجاءَ رَبُّكَ﴾،[٤]﴿فأتَى اللهُ بُنيانَهُم﴾ أي: أمرُه، لاستحالة الحقيقيّ. فأمّا ﴿ذَهَبَ اللهُ بِنورِهِم﴾[٥] فالباء للتعدية أي: أذهبَ اللهُ نورَهم. ومن ذلك[٦] ما نُسِب فيه حُكم شرعي إلى ذات، لأنّ الطلَب[٧] لا يتعلّق إلّا بالأفعال نحو[٨]: ﴿حُرِّمَت علَيكُم أُمَّهاتُكُم﴾ أي: استمتاعُهُنّ، ﴿حُرِّمَت علَيكُمُ المَيْتةُ﴾ أي: أكلُها، ﴿حَرَّمْنا علَيهِم طَيِّباتٍ﴾ أي: تناولَها لا أكلَها لِيَتناوَلَ[٩] شُرْبَ ألبان الإبل، ﴿حُرِّمَت ظُهُورُها﴾ أي: مَنافعُها لِيَتناوَلَ الرُّكوبَ والتحميلَ، ومثلُه: ﴿وأُحِلَّت لَكُمُ الأنعامُ﴾. ومن ذلك ما عُلِّق فيه الطلَب بما قد وقع نحو[١٠]: ﴿أَوفُوا بِالعُقُودِ﴾، ﴿وأَوفُوا بِعَهدِ اللهِ﴾. فإنّهما قولان قد وقعا فلا يُتصوَّر فيهما نقض ولا وفاء، وإنّما المراد الوفاءُ بمقتضاهما.

ومنه[١١]: ﴿فَذلِكُنَّ الَّذي لُمتُنَّنِي فِيهِ﴾ إذِ الذّواتُ لا يتعلّق بها لوم، والتقدير: في حبّه بدليل ﴿قَد شَغَفَها حُبًّا﴾، أو في مراودته بدليل ﴿تُراوِدُ فَتاها﴾، وهو أَولى لأنّه فِعلُها بخلاف الحبِّ، ﴿واسأَلِ القَرْيَةَ الَّتِي كُنّا

---

(١) الآيتان ٩٩ و١٠٠ من سورة المؤمنون: ﴿حَتَّى إذا جاءَ أحَدَهُمُ المَوتُ قالَ: رَبِّ، ارجِعُونِ، لَعَلِّي أعمَلُ صالِحًا فِيما تَرَكْتُ﴾.

(٢) هذا جواب «أمّا». وعند المحشّي: فأفرَدَ ثم جمع لأنّ.

(٣) أي: للمبتدأِ والخبرِ.

(٤) الآيتان: ٢٢ من سورة الفجر: ﴿وجاءَ رَبُّكَ والمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ و٢٦ من سورة النحل: ﴿فأتَى اللهُ بُنيانَهُم مِنَ القَواعِدِ، فخَرَّ علَيهِمُ السَّقفُ مِن فَوقِهِم﴾.

(٥) الآية ١٧ من سورة البقرة.

(٦) أي: حذف الاسم المضاف.

(٧) يعني الطلب في الحكم الشرعي. انظر المنصف ٢: ٢٥٥.

(٨) الآيات: ٢٣ من سورة النساء و٣ من سورة المائدة و١٦٠ من سورة النساء: ﴿فبِظُلمٍ مِنَ الَّذِينَ هادُوا حَرَّمْنا علَيهِم طَيِّباتٍ أُحِلَّتْ لَهُم﴾ و١٣٨ من سورة الأنعام: ﴿وقالُوا: هذِهِ أنعامٌ وحَرْثٌ حِجْرٌ لا يَطعَمُها إلّا مَن نَشاءُ، بِزَعمِهِم، وأنعامٌ حُرِّمَت ظُهُورُها﴾ و٣٠ من سورة الحج: ﴿وأُحِلَّتْ لَكُمُ الأنعامُ إلّا ما يُتلَى علَيكُم﴾.

(٩) أي: ليشمل الحكمُ.

(١٠) الآيتان: ١ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، أَوفُوا بِالعُقُودِ﴾ و٩١ من سورة النحل: ﴿وأَوفُوا بِعَهدِ اللهِ إذا عاهَدتُم، ولا تَنقُضُوا الأَيمانَ بَعدَ تَوكِيدِها، وقَد جَعَلتُمُ اللهَ علَيكُم كَفِيلًا﴾.

(١١) الآيات: ٣٢ و٣٠: ﴿وقالَ نِسوةٌ في المَدِينةِ: امرأةُ العَزِيزِ تُراوِدُ فَتاها عَن نَفسِهِ. قَد شَغَفَها حُبًّا﴾، ﴿قالَتْ: فذلِكُنَّ الَّذِي لُمتُنَّنِي فِيهِ﴾ و٨٢ من سورة يوسف و٨٤ من سورة الأعراف: ﴿وإلَى مَدْيَنَ أخاهُم شُعَيبًا. قالَ: يا قَومِ، اعبُدُوا اللهَ﴾ لا ٨٥ كما في ط، و٤٥ من سورة القصص: ﴿وما كُنتَ ثاوِيًا في أهلِ مَدْيَنَ، تَتلُو علَيهِم آياتِنا، ولكِنّا كُنّا مُرسِلِينَ﴾.

فِيها والعِيرَ الَّتِي أقبَلْنا فِيها﴾ أي: أهلَ القرية وأهلَ العِير، ﴿وإلَى مَديَنَ أخاهُم شُعَيبًا﴾ أي: وإلى أهلِ مَدينَ بدليل «أخاهم شُعيبًا»[1] وأنه قد جاء صريحًا[2]: ﴿وما كُنتَ ثاوِيًا في أهلِ مَديَنَ﴾ ـ وأمّا[3]: ﴿وكَم مِن قَرْيةٍ أهلَكْناها فجاءَها بأسُنا﴾! فقدَّر النحويّون الأهل بعد «مِن» و«أهلَكْنا» و«جاء»، وخالفهم الزمخشريّ في الأُولَيَين[4] لأنّ القرية تَهلِك،[5] ووافقهم في «فجاءها»[6] لأجلِ ﴿أو هُم قائلُونَ﴾ ـ ﴿إذًا لَأذَقناكَ ضِعفَ الحَياةِ وضِعفَ المَماتِ﴾[7] أي: ضعفَ عذابِ الحياةِ وضعفَ عذابِ المماتِ، ﴿لِمَن كانَ يَرجُو اللهَ﴾ أي: رحمتَه، ﴿يَخافُونَ رَبَّهُم﴾ أي: عذابَه بدليل ﴿ويَرجُونَ رَحْمتَهُ، ويَخافُونَ عَذابَهُ﴾، ﴿يُضاهُونَ قَولَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أي: يُضاهِي قولُهم قولَ الّذين كفروا.

وقال الأعشى:[8]

١٠٥٢ ـ ألَـم تَغتَـمِـضْ عَيـنـاكَ لَيلَـةَ أرمَـدا

[فحذف المضاف إلى «ليلة» والمضافةَ إليه[9] «ليلة»، وأقام صفته مَقامَه]،[10] أي: اغتماضَ ليلةِ رجلٍ أرمدَ، وعَكسه في[11] نيابةِ الزمان عن المصدر: «جِئتُكَ طُلُوعَ الشَّمسِ» أي: وقتَ طلوعها، فناب المصدر عن الزمان. وليس من ذلك: «جِئتُكَ مَقدَمَ الحاجِّ» خلافًا للزمخشريّ، بل المَقدَمُ اسمٌ لزمن القُدوم.

---

(١) ليس «شعيبًا» في ط.

(٢) ط: وقد ظهر في.

(٣) الآية ٣ من سورة الأعراف: ﴿وكَم مِن قَرْيةٍ أهلَكْناها، فجاءَها بأسُنا بَياتًا أو هُم قائلُونَ﴾!

(٤) يعني لفظتي «أهل» الأُوليين. انظر الكشاف ١: ٥٣٩. ط: الأوّلين.

(٥) في ط بالبناء للفاعل وللمفعول.

(٦) ط: فجاء.

(٧) الآيات: ٧٤ و٧٥ من سورة الإسراء: ﴿ولَولا أن ثَبَّتْناكَ لَقَد كِدتَ تَركَنُ إلَيهِم شَيئًا قَلِيلًا. إذًا لَأذَقْناكَ ضِعفَ الحَياةِ وضِعفَ المَماتِ، ثُمَّ لا تَجِدُ لَكَ علَينا نَصِيرًا﴾ و٢١ من سورة الأحزاب: ﴿لَقَد كانَ لَكُم في رَسُولِ اللهِ أُسْوةٌ حَسَنةٌ لِمَن كانَ يَرجُو اللهَ واليَومَ الآخِرَ، وذَكَرَ اللهَ كَثِيرًا﴾ و٥٠ من سورة النحل: ﴿يَخافُونَ رَبَّهُم مِن فَوقِهِم، ويَفعَلُونَ ما يُؤمَرُونَ﴾ و٥٧ من سورة الإسراء و٣٠ من سورة التوبة: ﴿وقالَتِ اليَهُودُ: عُزَيرٌ ابنُ اللهِ. وقالَتِ النَّصارَى: المَسِيحُ ابنُ اللهِ. ذلِكَ قَولُهُم بِأفواهِهِم، يُضاهِئُونَ قَولَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَبلُ. قاتَلَهُمُ اللهُ. أنَّى يُؤفَكُونَ﴾؟ ن وط: «يُضاهِئُونَ» بالهمز في المتن هنا وفيما بعد.

(٨) صدر بيت له في ديوانه ص ٤٥ عجزه:

وعـــادَكَ مـــا عـــادَ الـسَّـلِـيـــمَ الـمُـسَـهَّـــدا؟

والأرمد: من كان في عينيه ألم. وعادك أي: زارك في وقت المرض. والسليم: من لدغته الأفعى.

(٩) ط: والمضاف إليه.

(١٠) تتمة مما عدا الأصل.

(١١) كذا في الأصل و ن و ط وفي غيرها: «وعكس». وذكر الشمنّي في المنصف ٢: ٢٥٦ وغيرُه خلاف النسخ في ذلك.

تنبيه

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضافٍ يمكن تقديره مع أوّل الجزأين ومع / ٢٧٠ ثانيهما فتقديره مع الثاني أَولى نحو[١]: ﴿الحَجُّ أشهُرٌ﴾، ونحو: ﴿ولكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ﴾، فيكونُ التقدير: الحجُّ حجُّ أشهُرٍ، والبِرَّ[٢] بِرُّ مَن آمَنَ، أَولى من أن يُقدَّر: أشهرُ الحجِّ أشهرٌ، وذا البِرِّ مَن آمَنَ، لأنّك في الأوّل[٣] قدَّرتَ عند الحاجة إلى التقدير، ولأنّ الحذف من آخِرِ الجملة أَولى.

حذف المُضاف إليه

يكثُر في ياء المتكلِّم مضافًا إليها المنادى نحو[٤]: ﴿رَبِّ اغفِرْ لِي﴾، وفي الغايات نحو[٥]: ﴿لِلهِ الأمرُ مِن قَبلُ ومِن بَعدُ﴾ أي: من قبلِ الغَلَب ومن بعدِه، وفي: أيّ وكلّ وبعض، و«غيرٍ»[٦] بعد «ليس»، وربّما جاء في غيرهنّ نحو[٧]: ﴿فلا خَوفُ علَيهِم﴾ فيمَن ضمَّ ولم ينوِّن، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم. وسُمِع «سلامُ علَيكُم»[٨] فيَحتمل ذلك أي: سلامُ اللهِ، أو إضمارَ: أل.

حذف اسمين مضافَين

﴿فإنَّها مِن تَقوَى القُلُوبِ﴾[٩] أي: فإنّ تعظيمَها من أفعالِ ذَوِي تقوَى القلوب، ﴿قَبْضةً مِن أثَرِ الرَّسُولِ﴾ أي: مِن أثَرِ حافرِ فرسِ الرسولِ،[١٠]﴿كالَّذِي يُغشَى علَيهِ﴾ أي: كدَوَرانِ عينِ الّذي يُغشَى[١١]، وقال:[١٢]

---

(١) الآيتان: ١٩٧: ﴿الحَجُّ أشهُرٌ مَعلُوماتٌ. فمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الحَجَّ فلا رَفَثَ ولا فُسُوقَ ولا جِدالَ في الحَجِّ﴾ و١٧٧ من سورة البقرة: ﴿ولكِنَّ البِرَّ مَن آمَنَ بِاللهِ واليَومِ الآخِرِ والمَلائكةِ والكِتابِ والنَّبِيِّينَ﴾.

(٢) ط: والبرُّ.

(٣) يعني ما جاء في الآيتين المتقدمتين هنا. فالآية الأولى تحتاج إلى التقدير ـ في ط: أشهرُ الحجِّ أشهرُ ـ والحذف من الآخر أولى.

(٤) الآية ١٥١ من سورة الأعراف: ﴿قالَ: رَبِّ، اغفِرْ لِي ولِأخِي، وأدخِلْنا في رَحْمتِكَ، وأنتَ أرحَمُ الرّاحِمِينَ﴾.

(٥) الآية ٤ من سورة الروم.

(٦) سقط «وغير بعد ليس» من ش وب ون.

(٧) الآية ٣٨ من سورة البقرة: ﴿فإمّا يأتِيَنَّكُم مِنِّي هُدًى فمَن تَبِعَ هُدايَ فلا خَوفٌ علَيهِم ولا هُم يَحزَنُونَ﴾.

(٨) زعم صاحب المعجم أن هذه العبارة من آية كريمة واضطرب في توجيهها وأنكر على من خالف ذلك، وهي مما سُمع عن العرب وسترد كذلك بعدُ في بحث «حذف أل»، وقول المصنّف «وسُمِعَ» يَرُدّ زعم المحشّي.

(٩) الآيات: ٣٢ من سورة الحج: ﴿ومَن يُعَظِّمْ شَعائرَ اللهِ فإنَّها مِن تَقوَى القُلُوبِ﴾ والمحذوف فيها مضاف ومضافان في مكانين لا في مكان واحد، و٩٦ من سورة طه: ﴿قالَ: بَصُرتُ بِما لَم يَبصُرُوا بِهِ، فقَبَضتُ قَبْضةً مِن أثَرِ الرَّسُولِ فنَبَذتُها. وكَذلِكَ سَوَّلَتْ لِي نَفسِي﴾ و١٩ من سورة الأحزاب: ﴿فإذا جاءَ الخَوفُ رأيتَهُم يَنظُرُونَ إلَيكَ، تَدُورُ أعيُنُهُم كالَّذِي يُغشَى علَيهِ مِنَ المَوتِ﴾.

(١٠) يعني جبريل كما ذكر المفسّرون، والصواب أن الرسول هنا هو موسى ـ عليه السلام ـ لأن اليهود لا يقبلون هداية من جبريل. فكيف بهداية أثر حافر فرسه؟ انظر المفصل ص ١١٧٥.

(١١) سقطت من ط، ويحسن أن يكون بعدها هنا «عليه» ليتضح المراد.

(١٢) عجز بيت للكَلحبة العُرَني في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠٣ يصف قربه بالفرس من عدوّه في المعركة، وصدره: =

١٠٥٣ـ وقد جعلتني من حَزيمةَ إصبَعا

أي: ذا مَسافةِ إصبَعٍ.(١) ويَحتملُهُ «أنتَ منّي فَرسخانِ» أي: ذو مَسافة فَرسخَين، ويَحتمل أنه من تقدير مضاف أي: بُعدُك(٢) مِنّي فَرسخانِ. وبهذا المقدَّر يتعلّق «مِن»، وهو أولَى.(٣)

حذف ثلاثة مُتضايفات(٤)

﴿فكانَ قابَ قَوسَينِ(٥)﴾ أي: فكان مِقدارُ مَسافةِ قُربِه مثلَ قابٍ، فحُذِفت(٦) ثلاثةٌ من اسم «كان» وواحدٌ من خبرها. كذا قدَّره الزمخشريّ.

تنبيه

للقابِ مَعنيانِ: القَدْرُ،(٧) وما بينَ مَقبِض القوس وطَرَفِها.(٨) وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل: «هي على القلبِ،(٩) والتقديرُ: قابَيْ قوسٍ». ولو أُريدَ هذا لأغنى عنه ذكرُ القوس.(١٠)

حذف الموصول الاِسمي

ذهب الكوفيّون والأخفش إلى إجازته وتبعَهم ابن مالك،(١١) وشَرَطَ في بعض كتبه كونَه معطوفًا على

= فأدرَكَ إبقاءَ العَرادةِ ظَلْعُها

والإبقاء: ما تدّخره من القوّة والنشاط لوقت الحاجة. والعرادة: اسم الفرس. والظلع: العرَج. وحزيمة: اسم عدوّه. وفي الأصل: خَزيمة.

(١) سقطت بقية الفقرة من ش وب ون ومتن ط فقط، وزعم المحشّي أنها مقحمة من زيادة الناسخ في إحدى النسخ. وفي الأصل: ويحتمل.

(٢) ط: بُعدَك.

(٣) في خ وحاشية الأصل: فهو أولى.

(٤) ق وب وط: ثلاث متضايفات.

(٥) الآيتان ٨ و٩ من سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنا فتَدَلَّى، فكانَ قابَ قَوسَينِ أو أدنَى﴾. وزاد هنا في ط: أو أدنَى.

(٦) ش وط: مثل قاب قوسين فحذف.

(٧) يريد أن المعنى: فكان البعد بينهما قدرَ قوسين أي: مقدار قرب القوسين إحداهما من الأُخرى إذا تماسَّتا. وذلك على عادة العرب، كانوا إذا أراد الحليفان عقد الصفاء بينهما قرّبا قوسيهما حتى تتلاصقا، فتكونا كالقوس الواحدة. وقد رُوي أن جبريل عليه السلام دنا حينذاك من النبي ﷺ، وضمّه إلى نفسه، وجعل يمسح الغبار عن وجهه حتى أنعشه. المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٨٦٢.

(٨) ط: وطرفيها.

(٩) أي: القلب المكاني في التركيب للمبالغة في المعنى كما سيذكر هنا.

(١٠) يعني أن التقدير: «فكان قوسًا أو أدنى». والمراد قُرب القابَين أحدهما من الآخر في القوس الواحدة، فذِكر «قوسًا» يغني عن ذكر «قابيْ». فهو يرى أن المعنى هو على التفسير الأول، وقد استشكل بعض المحشّين عبارة ابن هشام مع دقّة التعبير فيها.

(١١) انظر التسهيل ص ٣٨ وشرح الكافية الشافية ص ٣١٣ والمساعد على التسهيل ١: ١٧٨.

موصول آخر، ومن حُجّتهم[١]: ﴿آمَنّا بِالَّذي أُنزِلَ إلَينا وأُنزِلَ إلَيكُم﴾، وقولُ حسّان:[٢]

١٠٥٤ ـ أمَن يَهجُو رَسُولَ اللهِ مِنكُم ويَمدَحُهُ ويَنصُرُهُ سَواءُ؟

وقولُ آخَرَ:[٣]

١٠٥٥ ـ ما الَّذي دأبُهُ احتِياطٌ وحَزمٌ وهَواهُ أطاعَ، يَستَوِيانِ

أي: والّذي أُنزِل، ومَن يَمدحُه، والّذي أطاعَ هواه.

حذف الصِّلة

يجوز قليلًا لدلالةِ صلةٍ أُخرى كقوله:[٤]

١٠٥٦ ـ وعِندَ الَّذي واللّاتِ عُدنَكَ إحْنةٌ علَيكَ، فلا يَغرُرْكَ كَيدُ العَوائدِ

أي: الّذي عادَك، أو دلالةِ غيرِها كقوله:[٥]

١٠٥٧ ـ نَحنُ الأُلَى، فاجمَعْ جُمُوعَكَ، ثُمَّ وَجِّهْهُم إلَينا

أي: نحن الأُلَى عُرِفُوا[٦]، وقال:[٧]

١٠٥٨ ـ بَعدَ اللَّتَيّا واللَّتَيّا والَّتي إذا عَلَتها أنفُسٌ تَرَدَّتِ

فقيل: يقدَّر مع «اللَّتيّا» فيهما[٨] نظيرُ الجملة الشرطية المذكورة. وقيل: يقدَّر «اللَّتيّا دَقَّت واللَّتيّا دَقَّت»،[٩]

---

(١) الآية ٤٦ من سورة العنكبوت: ﴿وقُولُوا: آمَنّا بِالَّذِي أُنزِلَ إلَينا وأُنزِلَ إلَيكُم، وإلـٰهُنا وإلـٰهُكُم واحِدٌ، ونَحنُ لَهُ مُسلِمُونَ﴾. وفي الأصل وش ون ونسخ أُخرى: «آمِنُوا بالَّذِي» صوَّبناه مما جاء في شرح التسهيل ١: ٢٣٥ ومما ذكر الدماميني في حاشيته ٣٠٤ والدسوقي في ٢: ٢٦٨. والسهو من المصنّف لا من النُّسّاخ كما زعم صاحب المعجم محتجًّا بأن في بعض النسخ: «وآمنوا» كذا بزيادة الواو أوّلًا. فالمصنّف لفّق بين آية العنكبوت والآية ٧٢ من سورة آل عمران: ﴿آمِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ علَى الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

(٢) البيت في ديوانه ص ٩.

(٣) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٠٩.

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣١٠. واللّات: اللواتي. وعُدنك أي: زُرنك وأنت مريض. والإحنة: الحقد. والعوائد: زائراتك وقت المرض. ويجوز في مثل هذه الشواهد زعم تنازع الأسماء الموصولة في الجُمل. وهو حكم غريب.

(٥) مضى تحت الرقم ١٣٤. ط: أو دلالةُ غيرِها كقوله.

(٦) زاد هنا في ط: «بالشجاعة»، وسقط مع بقية الفقرة من ق وب لا بقيةُ الفقرة وحدها كما زعم المحشّي.

(٧) البيتان من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ص ٢٧٤. واللّتيا في الموضعين: تصغير الّتي. يريد بهما الدواهي الصغيرة والكبيرة. وعلتها أي: صارت فيها. وتردّت أي: سقطت في الهلاك.

(٨) أي: في الموضعين من البيت. وفي الأصل: فيها.

(٩) أي: عظمت. وفي الأصل: «واللتيّا رقت» وسقط من ط، وزعم المحشّي أن الضمير في «علتها» هو للأسماء الموصولة الثلاثة خلافًا لِما ذكر المصنّف.

لأنّ التصغير يقتضي ذلك، وصلةُ الثالثةِ الجملةُ الشرطية. وقيل: يقدَّر مع «اللّتيّا» فيهما «عظُمت» لا «دقَّت»، وإنّه تصغيرُ تعظيمٍ كقوله:[1]

١٠٥٩ ـ دُوَيهِيَةٌ، تَصفَرُّ مِنها الأنامِلُ

حذف المَوصوف

[2]﴿وعِندَهُم قاصِراتُ الطَّرْفِ﴾ أي: حُورٌ قاصرات، ﴿وألَنّا لَهُ الحَدِيدَ، أنِ اعمَلْ سابِغاتٍ﴾ أي: دُروعًا سابغاتٍ، ﴿فلْيَضحَكُوا قَلِيلًا ولْيَبكُوا كَثِيرًا﴾ أي: ضَحِكًا قليلًا، وبُكاءً كثيرًا ـ كذا قيل، وفيه بحث سيأتي ـ ﴿وذلِكَ دِينُ القَيِّمةِ﴾ أي: دينُ المِلّةِ القيّمةِ، ﴿ولَدارُ الآخِرةِ خَيرٌ﴾ أي: ولدارُ الساعةِ الآخرةِ. قاله المبرِّد، وقال ابن الشجريّ: «الحياةِ الآخرةِ» بدليل[3]: ﴿وما الحَياةُ الدُّنيا إلّا مَتاعُ الغُرُورِ﴾. ومنه[4]: ﴿حَبَّ الحَصِيدِ﴾ أي: حبَّ النبتِ الحصيدِ.

وقال سُحَيمٌ:[5]

١٠٦٠ ـ أنا ابنُ جَلا وطَلّاعُ الثَّنايا

قيل: تقديره: أنا ابنُ رجلٍ جَلا الأمورَ، وقيل: «جَلا» عَلَمٌ مَحكيٌّ[6] على أنّه منقول، من نحو قولك: «زيدٌ جَلا» فيكون جملةً،[7] لا من قولك: «جَلا زيدٌ»، ونظيره قوله:[8]

١٠٦١ ـ نُبِّئتُ أخوالِي بَنِي يَزِيدُ ظُلْمًا علَينا لَهُمُ فَدِيدُ/ ٢٧١

فـ «يَزيدُ» منقولٌ من نحو قولك: «المالُ يَزيدُ»، لا من قولك: «يزيدُ المالُ»، وإلّا لأُعرِب غيرَ منصرفٍ،[9] فكان[10] يُفتَح لأنّه مضاف إليه.

(١) مضى تحت الرقم ٦٦. وإنه أي: اللّتيّا.

(٢) زاد هنا في ط: «قوله تعالى». والآيات هي: ٤٨ من سورة الصافات: ﴿وعِندَهُم قاصِراتُ الطَّرْفِ عِينٌ﴾ والآيتان ١٠ و١١ من سورة سبأ: ﴿ولَقَد آتَينا داوُدَ مِنّا فَضلًا: يا جِبالُ، أوِّبِي مَعَهُ والطَّيرَ، وألَنّا لَهُ الحَدِيدَ أنِ اعمَلْ سابِغاتٍ وقَدِّرْ في السَّردِ﴾ و٨٢ من سورة التوبة و٥ من سورة البينة و١٠٩ من سورة يوسف.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الحديد.

(٤) الآية ٩ من سورة ق: ﴿ونَزَّلْنا مِنَ السَّماءِ ماءً مُبارَكًا، فأنبَتْنا بِهِ جِنّاتٍ وحَبَّ الحَصِيدِ﴾.

(٥) مضى تحت الرقم ٢٨٩. ط: وطلّاعِ.

(٦) أي اسمٌ علم مثل: تغلب ويشكر.

(٧) يعني أنه ممنوع من الصرف، ولو كان منقولًا من الفعل وحده لنوّنه الشاعر لأنه على وزن من أوزان الأسماء. ش: فهو جملة.

(٨) بيتان من الرجز منسوبان إلى رؤبة. انظر شرح أبيات المغني ٧: ٣١٣. والفديد: الصوت العالي.

(٩) خ وق وب: لأعرب ومُنع الصرف.

(١٠) ش: وكان.

واختُلِف في المقدَّر مع الجملة[١] في نحو: «مِنّا ظَعَنَ ومِنّا أقامَ»،[٢] فأصحابُنا يقدِّرون موصوفًا أي: فريقٌ، والكوفيّون يقدِّرون موصولًا أي: الّذي أو مَن، وما قدَّرناه أقيسُ لأنّ اتِّصال الموصول بصلته أشدُّ من اتّصال الموصوف بصفته لتلازُمهما.[٣] ومِثله «ما مِنهما ماتَ حتّى لَقِيتُهُ»، نقدِّره بـ«أحدٌ» ويقدِّرونه بـ «مَن»، ﴿وإنْ مِن أهلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ﴾[٤] أي: إلّا إنسانٌ أو إلّا مَن.[٥] وحكى الفرّاء عن بعض قدمائهم[٦] أنّ الجملة القسَميّة لا تكون صلة، وردَّه بقوله تعالى[٧]: ﴿وإنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ﴾.

حذف الصِّفة

﴿يأخُذُ كُلَّ سَفِينةٍ غَصبًا﴾[٨] أي: صالحةٍ، بدليل أنّه قُرِئ كذلك وأنّ تَعييبَها لا يُخرجها عن كونها سفينةً، فلا فائدة فيه[٩] حينئذٍ، ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَيءٍ﴾ أي: سُلِّطَت عليه، بدليل: ﴿ما تَذَرُ مِن شَيءٍ أَتَت علَيهِ﴾ الآيَةَ، ﴿قالُوا: الآنَ جِئتَ بِالحَقِّ﴾، أي: الواضحِ، وإلّا لكان مفهومه كُفرًا، ﴿وما نُرِيهِم مِن آيةٍ إلّا هِيَ أكبَرُ مِن أُختِها﴾، وقال:[١٠]

١٠٦٢ ـ فلَم أُعطَ شَيئًا، ولَم أُمنَعِ

وقال:[١١]

---

(١) يعني الاسم الموصوف بجملة.

(٢) سقطت بقية الفقرة من ش ومتن الأصل ومع ما قبلها من ق وب، ثم ألحقت البقية بحاشية الأصل مصحَّحًا عليها.

(٣) يعني أن شِدّة تلازم الموصول بصلته تجعل حذف الموصوف أسهل من حذف الموصول لقلة ملازمته لصفته.

(٤) الآية ١٥٩ من سورة النساء: ﴿وإنْ مِن أهلِ الكِتابِ إلّا لَيُؤمِنَنَّ بِهِ قَبلَ مَوتِهِ، ويَومَ القِيامةِ يَكُونُ علَيهِم شَهِيدًا﴾.

(٥) كذا، وهو خطأ فاحش يعني أن من سيؤمن به هو وحده من أهل الكتاب، ولم يتنبّه له المحشّون. والصواب لِجعل المحذوف موصوفًا أن يكون التقدير: إن أحد من أهل الكتاب. انظر المفصل ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

(٦) يعني قدماء الكوفيّين.

(٧) الآية ٧٢ من سورة النساء: ﴿وإنَّ مِنكُم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ. فإنْ أصابَتكُم مُصِيبةٌ قالَ: قَد أنعَمَ اللهُ علَيَّ إذ لَم أكُنْ مَعَهُم شَهِيدًا﴾ ومعاني القرآن ١: ٢٥٢. والنحاة يزعمون أن جملتَي: أُقسِمُ وجوابِه ليبطئنّ هما معًا: صلة الموصول، والأولى تبعًا لأصول النحو أن صلة الموصول هي جملة القسَم، وجملة ليبطئنّ: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وفيها الضمير العائد.

(٨) الآيات: ٧٩ من سورة الكهف: ﴿أمّا السَّفِينةُ فكانَتْ لِمساكِينَ يَعمَلُونَ في البَحرِ فأرَدتُ أن أعِيبَها، وكانَ وَراءهُم مَلِكٌ يأخُذُ كُلَّ سَفِينةٍ غَصْبًا﴾ و٢٤ و٢٥ من سورة الأحقاف: ﴿بَل هُوَ ما استَعجَلتُم بِهِ، رِيحٌ فِيها عَذابٌ ألِيمٌ، تُدَمِّرُ كُلَّ شَيءٍ بِأمرِ رَبِّها﴾ و٤١ و٤٢ من سورة الذاريات: ﴿وفي عادٍ إذ أرسَلْنا علَيهِمُ الرِّيحَ العَقِيمَ، ما تَذَرُ مِن شَيءٍ أتَتْ علَيهِ إلّا جَعَلَتْهُ كالرَّمِيمِ﴾ و٧١ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: الآنَ جِئتَ بِالحَقِّ. فذَبَحُوها وما كادُوا يَفعَلُونَ﴾ و٤٨ من سورة الزخرف.

(٩) عند المحشّي: فيها.

(١٠) عجز بيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١٨٤ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٣ صدره مقحم في ق وب وط:

وقَد كُنتُ في الحَربِ ذا تُدرأٍ

والتدرأ: السلاح والقوّة لدفع العدو.

(١١) عجز بيت لعِمران بن حِطّان في ديوانه ص ١١٢ وشرح أبيات المغني ٧: ٣١٥ وصدره في ش وط: =

١٠٦٣ ـ ولَيسَت دارُنا هاتا بِدارِ

أي: من أُختِها السابقةِ، وبدارٍ طائلةٍ،[١] ولم أُعطَ شيئًا طائلًا، دفعًا للتناقض فيهنّ، ﴿قُلْ: يا أهلَ الكِتابِ، لَستُم علَى شَيءٍ﴾[٢] أي: نافعٍ، ﴿إن نَظُنُّ إلّا ظَنًّا﴾ أي: ضعيفًا.

حذف المَعطوف

ويجب أن يتبَعَه العاطفُ نحوُ[٣]: ﴿لا يَستَوِي مِنكُم مَن أنفَقَ مِن قَبلِ الفَتحِ وقاتَلَ﴾ أي: ومَن أنفقَ مِن بعدِه، دليل التقدير أنّ الاستواء إنّما يكون بين شيئين، ودليلُ المقدّر ﴿أُولئِكَ أعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذِينَ أنفقَوا مِن بَعدُ وقاتَلُوا﴾، ﴿لا نُفَرِّقُ بَينَ أحَدٍ مِن رُسُلِهِ﴾، ﴿والَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ ورُسُلِهِ، ولَم يُفَرِّقُوا بَينَ أحَدٍ مِنهُم﴾ أي: بينَ أحدٍ وأحدٍ[٤] ـ وقيل: «أحدٍ» فيهما ليس بمعنى «واحدٍ» مِثلَه[٥] في ﴿قُلْ: هُوَ اللهُ أحَدٌ﴾، بل هو الموضوع للعموم، وهمزتُه أصلية لا مُبدلة من الواو، فلا تقدير. ورُدَّ بأنّه يقتضي حينئذٍ أنّ المعرَّض بهم ـ وهم الكافرون ـ فرَّقوا بين كلِّ الرسل، وإنّما فرَّقوا بين محمَّد ـ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلام ـ وبين غيره في النبوّة. وفي لزوم هذا[٦] نظرٌ، والذي يظهر لي وجهُ التقدير،[٧] وأنّ المقدَّر: بين أحدٍ وبين الله، بدليل[٨] ﴿ويُرِيدُونَ أن يُفَرِّقُوا بَينَ اللهِ ورُسُلِهِ﴾ ـ ونحوُ[٩]: ﴿سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ أي: والبردَ ـ وقد يكون اكتفى[١٠] عن هذا بقوله ـ سبحانه وتعالى

= ولَيسَ لِعَيشِنا هذا مَهاهُ

والمهاه: الحُسن. والدار أي: الدنيا.

(١) الطائلة: النافعة لإقامة. وفي تفسير المصنف تقديم وتأخير من اللف والنشر المشوّش.

(٢) الآيتان: ٦٨ من سورة المائدة: ﴿قُلْ: يا أهلَ الكِتابِ، لَستُم علَى شَيءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوراةَ والإنجِيلَ، وما أُنزِلَ إلَيكُم مِن رَبِّكُم﴾ و٣٢ من سورة الجاثية: ﴿وإذا قِيلَ: إنَّ وَعدَ اللهِ حَقٌّ والسّاعةُ لا رَيبَ فِيها. قُلتُم: ما نَدرِي: ما السّاعةُ؟ إنْ نَظُنُّ إلّا ظَنًّا، وما نَحنُ بِمُستَيقِنِينَ﴾.

(٣) الآيات: ١٠ من سورة الحديد: ﴿لا يَستَوِي مِنكُم مَن أنفَقَ مِن قَبلِ الفَتحِ وقاتَلَ. أُولئِكَ أعظَمُ دَرَجةً مِنَ الَّذِينَ أنفقُوا مِن بَعدُ وقاتَلُوا، وكُلًّا وَعَدَ اللهُ الحُسنَى، واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ وما بعدُ هو منها و٢٨٥ من سورة البقرة و١٥٢ من سورة النساء.

(٤) زاد هنا في ط: منهم.

(٥) أي: مثل «أحَدٌ» في الآية ١ من سورة الإخلاص، والهمزة في هذه الآية مبدلة من واو «وَحَد» ـ انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ٢١٦٧ ـ لا من واو «واحد» مع حذف ألفه كما زعم صاحب المعجم. ط: مثلُه.

(٦) أي: الردّ المذكور قبل.

(٧) التقدير المذكور فيه حذف العاطف والمعطوف والمضاف إليه. ط: لي في وجه التقدير.

(٨) الآية ١٤٩ من سورة النساء.

(٩) الآية ٨١ من سورة النحل، والعطف على «نحوُ» في أوّل الفقرة. والاعتراض هنا أوّله: وقيل.

(١٠) يعني عن تقدير الوقاية من البرد. ط: اكتُفِيَ.

ـ في أوّل السورة[١]: ﴿لَكُم فِيها دِفءٌ﴾ ـ[٢]﴿ولَهُ ما سَكَنَ﴾[٣] أي: وما تحرَّك، وإذا فُسِّر «سَكَنَ» بـ«استقرّ» لم يَحتَج إلى هذا[٤]، ﴿فإن أُحصِرتُم فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ﴾[٥] أي: فإن أُحصِرتُم فحَلَلتُم، ﴿فمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا أو بِهِ أذًى مِن رأسِهِ ففِدْيةٌ﴾ أي: فحَلَقَ ففِديةٌ، ﴿لا يَنفَعُ نَفسًا إيمانُها، لَم تَكُن آمَنَت مِن قَبلُ، أو كَسَبَت فِي إيمانِها خَيرًا﴾[٦] أي: إيمانُها وكسبُها.[٧] والآية من اللَّفِّ والنشر،[٨] وبهذا التقدير تندفع شُبهة المعتزلة كالزمخشريّ وغيره، إذ قالوا: سَوَّى الله ـ تعالى ـ بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به. وهذا التأويل[٩] ذكره ابن عطيّة وابن الحاجب.

ومن القليل حذفُ «أم» ومعطوفِها كقوله:[١٠]

١٠٦٤ ـ فمـا أدرِي: أرُشـدٌ طِلابُـها؟

أي: أم غَيٌّ؟ وقد مرَّ فيه بحث.[١١]

حذف المَعطوف عليه

﴿[١٢] اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ، فانفَجَرتْ﴾ أي: فضَرَبَ[١٣] فانفجَرَت. وزعم ابن عُصفور[١٤] أنّ الفاء في «فانفجرَت» هي فاء «فضَرَبَ»، وأن فاء «فانفجرت» حُذِفَت ليكون على المحذوف دليل

---

(١) الآية ٥ من سورة النحل.

(٢) تقطيع العبارة مع اضطراب علامات الترقيم عند المحشّي يضيع المراد من الشواهد والتعبير كله.

(٣) الآية ١٣ من سورة الأنعام: ﴿ولَهُ ما سَكَنَ في اللَّيلِ والنَّهارِ، وهُوَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾. وهذه الآية تابعة مع ما بعدها لآية: سرابيل، وزاد آخرَها في ط: في اللَّيلِ والنَّهارِ.

(٤) ط: لم يُحتج إلى هذا التقدير.

(٥) الآية ١٩٦ من سورة البقرة: ﴿وأتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرةَ، فإن أُحصِرتُم فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ، ولا تَحلِقُوا رُؤُوسَكُم حَتَّى يَبلُغَ الهَدْيُ مَحِلَّهُ. فمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا أو بِهِ أذًى مِن رأسِهِ فِفِدْيةٌ مِن صِيامٍ أو صَدَقةٍ أو نُسُكٍ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٦) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام.

(٧) ط: «إيمانِها وكسبِها» مع تعليق للمحشّي بعيد.

(٨) يعني الجمع بالإيجاز بين الإيمان والكسب في جملة «لا ينفع»، والتفصيل في الجملتين التاليتين.

(٩) أي: ما ذُكر من اللفّ والنشر في تفسير الآية لدفع شُبهة المعتزلة. وانظر المحرر ٥: ٤١٠ وأمالي ابن الحاجب ١: ١٣٤.

(١٠) مضى تحت الرقم ٤. ومراد المصنّف هنا أن حذف «أم» ومعطوفها قليل، لا أن حذف العطف مع غيره كثير كما زعم المحشّي.

(١١) ط: وقد مر البحث فيه.

(١٢) الآية ٦٠ من سورة البقرة: ﴿فقُلنا: اضرِبْ بِعَصاكَ الحَجَرَ. فانفَجَرَتْ مِنهُ اثنَتا عَشْرةَ عَينًا﴾. وزاد هنا ابن هشام «أن» أغفلناها لتصحّ التلاوة، ودخلت عليه من الآية ١٦ من سورة الأعراف، وهو تلفيق بين الآيتين نُبِّه عليه في مطبوعة دمشق ونَقَل عنها المحشّي.

(١٣) زاد هنا في ط: بها.

(١٤) شرح الجمل ١: ٢٥٠.

ببقاء بعضه، وليس بشيء لأنّ لفظ الفاءين واحدٌ. فكيف يحصل الدليل؟ وجوّز الزمخشريّ[١] ومَن تبعه أن تكون فاءَ الجواب أي: فإن ضربتَ فقد انفجرَتْ، ويردُّه أنّ ذلك يقتضي تقدُّم الانفجار على الضرب مثلَ[٢]: ﴿إن يَسرِق فقد سَرَقَ أخٌ لَهُ مِن قَبلُ﴾، إلّا إن قيل: المراد فقد حكَمنا بترتُّب الانفجار[٣] على ضربك. وقيل في:[٤]﴿أم حَسِبتُم أن تدخُلوا الجَنّةَ﴾؟: إنّ «أم» متّصلة، والتقدير: أعلمتُم أنّ الجنّةَ حُفَّت بالمَكارِه أم حسبتُم؟

حذف المُبدل منه/ ٢٧٢

قيل في:[٥]﴿ولا تَقولُوا لِما تَصِفُ ألسِنَتُكُمُ الكَذِبَ﴾، وفي: ﴿كَما أرسَلْنا فِيكُم رَسُولًا مِنكُم﴾: إنّ الكذبَ بدل من مفعولِ «تصفُ» المحذوفِ أي: لِما تصفُه، وكذلك في «رسولًا» بناءً على أنّ «ما» في «كَما» موصول اسميّ. ويردُّه أنّ فيه إطلاقَ «ما» على الواحد من أُولي العلم، والظاهرُ أنّ «ما» كافّة، وأظهرُ منه أنّها مصدريّة لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر. وقيل في «الكذب»: إنّه مفعولٌ إمّا لـ«تقولوا» والجملتان بعده بدلٌ منه أي: لا تقولوا الكذبَ لِما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحِلِّ أو الحُرمة، وإمّا لِمحذوف أي: فتقولون الكذب، وإمّا لـ «تصف» على أنّ «ما» مصدرية والجملتان محكيّتا القولِ أي: لا تُحلِّلوا وتُحرّموا[٦] بمجرَّد قولٍ[٧] تنطق به ألسنتكم. وقُرئ بالجرِّ بدلًا من «ما» على أنّها اسم، وبالرفع وضمِّ الكاف والذال جمعًا لكَذُوب صفةً للفاعل.[٨] وقد مرَّ أنّه قيل في «لا إلٰـهَ إلّا اللهُ»: إنّ اسم الله ـ تعالى ـ بدلٌ من ضمير الخبر المحذوف.[٩]

حذف المُؤكَّد وبقاء التوكيد[١٠]

قد مرَّ أنّ سيبويه والخليل أجازاه، وأنّ أبا الحسن ومَن تبعه منعوه.

---

(١) الكشاف ١: ٢١٨.

(٢) الآية ٧٧ من سورة يوسف. والمراد أن فعل الجواب ماض وفعل الشرط غير ماض لوروده بعد: إن.

(٣) خ: بترتيب الانفجار.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران: ﴿أم حَسِبتُم أنْ تَدخُلُوا الجَنّةَ، ولَمّا يَعلَمِ اللهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنكُم ويَعلَمَ الصّابِرِينَ﴾؟

(٥) الآيات: ١١٦ من سورة النحل: ﴿ولا تَقُولُوا، لِما تَصِفُ ألسِنَتُكُمُ الكَذِبَ: هذا حَلالٌ وهذا حَرامٌ﴾ و١٥٠ و١٥١ من سورة البقرة: ﴿ولِأُتِمَّ نِعْمَتِي علَيكُم ولَعَلَّكُم تَهتَدُونَ، كَما أرسَلْنا فِيكُم رَسُولًا مِنكُم يَتلُو علَيكُم آياتِنا﴾.

(٦) هذا الوجه أولى من غيره. انظر المفصل ص ١٠٢٣. وفي الأصل وش: ولا تحرموا.

(٧) في الأصل: لمجرد قول.

(٨) يعني: فاعل تصف، أي: ألسنةُ.

(٩) كذا، والمحذوف هنا الخبر، وهو مع الضمير المستتر فيه مقدّر كالحاضر فلا حذف.

(١٠) ط: توكيده.

حذف المُبتدأ

يكثر ذلك في جوابِ الاستفهام نحو[١]: ﴿وما أدراكَ: ما الحُطَمةُ؟ نارُ اللهِ﴾ أي: هي نارُ الله، ﴿وما أدراكَ: ما هِيَهْ؟ نارٌ حامِيةٌ﴾، ﴿ما أصحابُ اليَمِينِ؟ فِي سِدرٍ مَخضُودٍ﴾ الآيتين،[٢]﴿قُلْ: أفأُنبِّئُكُم[٣] بِشَرٍّ مِن ذلِكُمُ؟ النّارُ﴾، وبعدَ[٤] فاء الجواب، نحو[٥]: ﴿مَن عَمِلَ صالِحًا فلِنَفسِهِ، ومَن أساءَ فعَلَيها﴾ أي: فعملُه لنفسِه، وإساءتُه عليها، ﴿وإن تُخالِطُوهُم فإخوانُكُم﴾ أي: فهُم إخوانُكم، ﴿فإن لَم يُصِبْها وابِلٌ فطَلٌّ﴾، ﴿وإن مَسَّهُ الشَّرُّ فيَؤُوس﴾، ﴿فإن لَم يَكُونا رَجُلَينِ فرَجُلٌ وامرَأتانِ﴾ أي: فالشاهدُ، وقرأ ابن مسعود: ﴿إن تُعَذِّبهُم فعِبادُكَ﴾، وبعدَ القول نحو[٦]: ﴿وقالُوا: أساطِيرُ الأوَّلِينَ﴾، ﴿إلّا قالُوا: ساحِرٌ أو مَجنُونٌ﴾، ﴿سَيَقُولُونَ: ثَلاثةٌ﴾ الآياتِ[٧]، ﴿بَل قالُوا: أضغاثُ أحلامٍ﴾، وبعدَ ما الخبرُ صفةٌ له في المعنى نحوُ[٨]: ﴿التّائبُونَ العابِدُونَ﴾، ونحوُ: ﴿صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ﴾.

ووقع في غير ذلك أيضًا نحو[٩]: ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي البِلادِ. مَتاعٌ قَلِيلٌ﴾، ﴿ولا تَقُولُوا:

---

(١) الآيات: ٥ و٦ من سورة الهمزة: ﴿وما أدراكَ: ما الحُطَمةُ؟ نارُ اللهِ المُوقَدةُ﴾ و١٠ و١١ من سورة القارعة و٢٧ و٢٨ من سورة الواقعة.

(٢) يعني الآية ٢٨ التي مضت و﴿في سَمُومٍ وحَمِيمٍ﴾ الآية ٤٢ من سورة الواقعة، أي: هم في سَموم. وجعل المحشّي الثانية آيتين هما ٤١ و٤٢ من السورة.

(٣) الآية ٧٢ من سورة الحج. وفي الأصل وخ وش: «هَل أُنبِّئُكُم»، وهو تلفيق لابن هشام بين آية الحج والآية ٦٠ من سورة المائدة: ﴿قُلْ: هَل أُنبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذلِكَ مَثُوبةً عِندَ اللهِ؟ مَن لَعَنَهُ اللهُ وغَضِبَ علَيهِ، وجَعَلَ مِنهُمُ القِرَدةَ والخَنازِيرَ وعَبَدَ الطّاغُوتَ﴾، والصواب من ق وب ونسخ أُخرى كما ذكر الشمنّي وغيره.

(٤) العطف هنا وفي نظائره التالية هو على: «في جواب»، وتقطيع صاحب المعجم العبارة ضيّع المراد. ومثل هذا كثير جدًّا جدًّا لا يمكن حصره.

(٥) الآيات: ١٥ من سورة الجاثية و٢٢٠ و٢٦٥ من سورة البقرة و٤٩ من سورة فصلت ـ وزاد آخرَها في ط: قَنُوطٌ ـ و٢٨٢ من سورة البقرة و١١٨ من سورة المائدة: ﴿إن تُعَذِّبهُم فإنَّهُم عِبادُكَ، وإن تَغفِرْ لَهُم فإنَّكَ أنتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾. والمحذوف في القراءة المذكورة ليس مبتدأ كما ذكر صاحب المعجم بل هو «إنّ» واسمها، أي «إنّهم» بدليل القراءة المشهورة. وابن هشام يعني بذلك أن اسم «إنّ» أصله المبتدأ فحكمه كالمبتدأ هنا. وكثيرًا ما يَتسمّح النحاة في مثل هذا.

(٦) الآيات: ٥ من سورة الفرقان و٥٢ من سورة الذاريات و٢٢ من سورة الكهف و٥ من سورة الأنبياء.

(٧) ط: «الآية». والمراد هو الآيات الثلاث التي مضت لا آية الكهف كما جاء في مطبوعة دمشق ص ٨٦٨ ومع ادعاء عدد الحذف كما زعم صاحب المعجم.

(٨) الآيات: ١١١ و١١٢ من سورة التوبة: ﴿فاستَبشِرُوا بِبَيعِكُمُ الَّذِي بايَعتُم بِهِ. وذلِكَ هُوَ الفَوزُ العَظِيمُ. التّائبُونَ العابِدُونَ الحامِدُونَ السّائحُونَ الرّاكِعُونَ السّاجِدُونَ الآمِرُونَ بِالمَعرُوفِ والنّاهُونَ عنِ المُنكَرِ والحافِظُونَ لِحُدودِ اللهِ﴾ و١٧ و١٨ من سورة البقرة: ﴿وتَرَكَهُم فِي ظُلُماتٍ لا يُبصِرُونَ. صُمٌّ بُكمٌ عُميٌ، فهُم لا يَرجِعُونَ﴾. والمحذوف هنا: «هُم» لا «فهُم» كما ذكر المحشّي.

(٩) الآيات: ١٩٦ و١٩٧ من سورة آل عمران، والتقدير: هو متاعٌ، و١٧١ من سورة النساء: ﴿إنَّما المَسِيحُ عِيسَى بنُ مَريَمَ رَسُولُ اللهِ وكَلِمتُهُ ألقاها إلَى مَريَمَ ورُوحٌ مِنهُ. فآمِنُوا بِاللهِ ورُسُلِهِ، ولا تَقُولُوا: ثَلاثةٌ﴾ أي: آلهتنا ثلاثة ـ وإيراده هذه الآية هنا =

ثَلاثةٌ﴾، ﴿لَم يَلبَثُوا إلّا ساعةً مِن نَهارٍ. بلاغٌ﴾ أي: هذا بلاغٌ، وقد صُرِّح به في ﴿هذا بَلاغٌ لِلنّاسِ﴾، ﴿سُورةٌ أنزَلْناها﴾ أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «بابُ كذا»، وسيبويه يُصرِّح به.

حذف الخبر

﴿وطَعامُ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ حِلٌّ لَكُم، وطَعامُكُم حِلٌّ لَهُم، والمُحصَناتُ مِنَ المُؤمِناتِ والمُحصَناتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ﴾[1] أي: حِلٌّ لكم، ﴿أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها﴾ أي: دائمٌ. وأمّا ﴿أأَنتُم[2] أعلَمُ أمِ اللهُ﴾؟ فلا حاجة إلى دعوى حذف[3] كما قيل لصحّة كون «أعلم» خبرًا عنهما.

وأمّا «أنتَ أعلمُ ومالُكَ» فمُشكِلٌ، لأنّه إن عُطف على «أنت» لزم كونُ «أعلمُ» خبرًا عنهما، أو على «أعلمُ» لزم كونُه شريكَه في الخبرية، أو على ضمير «أعلمُ» لزم أيضًا نسبةُ العلم إليه والعطفُ على الضمير المرفوع المتَّصل من غير توكيد ولا فصل وإعمالُ «أفعَلُ» في الظاهر، وإن قُدِّر مبتدأً حُذِف خبرُه لزم كونُ المحذوف «أعلمُ». والوجه فيه أنّ الأصل «بِمالِكَ»،[4] ثمّ أُنيبَتِ الواو مَناب الباء قصدًا للتشاكل اللفظي لا للاشتراك المعنوي، كما قُصِد بالعطف في نحو[5]: ﴿وأرجُلِكُم﴾ فيمَن خفض على القول بأنّ الخفض للجوار. ونظيرُه: «بِعتُ الشاءَ شاةً ودرهمًا»، والأصل: شاةً بدرهمٍ.[6]

وقالوا: «النّاسُ مَجزِيُّونَ بأعمالِهِم، إنْ خَيرٌ فخَيرٌ» أي: إن كان في عملهم خيرٌ،[7] فحُذِفَت

= سهو لأن الحذف فيها بعد القول وهو مما ذكره ابن هشام قبلُ، ورَدُّ السهو مردودٌ خلافًا لِما ادّعاه الشمنّي في المنصف ٢: ٢٥٩ والمحشّي ـ و٣٥ من سورة الأحقاف و٥٢ من سورة إبراهيم و١ من سورة النور: ﴿سُورةٌ أنزَلْناها وفَرَضْناها وأنزَلْنا فِيها آياتٍ بَيِّناتٍ، لَعَلَّكُم تَذَكَّرُونَ﴾. وأُلحق بحاشية الأصل قبل هذه الآيات قولُه تعالى: ﴿قُلْ: أفأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِن ذلِكُمُ؟ النّارُ﴾، وفيه التلفيق الذي مضى قبلُ.

(١) الآيتان: ٥ من سورة المائدة ـ وزاد آخرَها في ط: ﴿مِن قَبلِكُم﴾ ـ و٣٥ من سورة الرعد: ﴿مَثَلُ الجَنّةِ الَّتِي وُعِدَ المُتَّقُونَ، تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ، أُكُلُها دائمٌ وظِلُّها﴾.

(٢) الآية ١٤٠ من سورة البقرة. وفي الأصل: «أنتم». ب: آنتم.

(٣) ط: دعوى الحذف.

(٤) في هذا خلاف للأصول النحوية وكذلك ما نقله الدسوقي والمحشّي عن الرضيّ، والأولى أن التقدير: أنت أعلم بمالك، أنت ومالُك متلازمان، حُذف متعلّقُ الخبر الأوّل والمبتدأُ الثاني وخبرُه لدلالة السياق والمعنى عليها، والجملة الثانية حال من الضمير المستتر في: أعلم. والله أعلم بالصواب.

(٥) الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم، وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾.

(٦) أولى من هذا أن شاة ودرهمًا: حال من: الشاء، بمعنى: متلازمين، كما قيل في: بعته يدًا بيد وقرأته صفحةً فصفحة.

(٧) وجملة الجواب تقديرها: فجزاؤهم خيرٌ.

«كان» وخبرُها، وقال:[١]

١٠٦٥ ـ لَهْفِي عليكَ لِلَهْفةٍ مِن خائفٍ يَبغِي جِوارَكَ، حِينَ لَيسَ مُجِيرُ/ ٢٧٣

أي: ليس له، وقالوا[٢]: «مَن تأنَّى أصابَ أو كادَ، ومَنِ استعجَلَ أخطأَ أو كادَ»، وقالوا: «إنَّ مالًا وإنَّ ولَدًا»، وقال الأعشى:[٣]

١٠٦٦ ـ إنَّ مَحَلًّا، وإنَّ مُرتَحَلا

أي: إنّ لنا حُلولًا في الدنيا، وإنّ لنا ارتحالًا عنها. وقد مرَّ البحث في[٤]: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا ويَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ﴾، ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكرِ لَمّا جاءَهُم﴾[٥] مُستوفًى. وقال تعالى[٦]: ﴿قالُوا: لا ضَيرَ﴾ أي: علينا، ﴿ولَو تَرَى إذ فَزِعُوا، فلا فَوتَ﴾ أي: لهم، وقال الحَماسيّ:[٧]

١٠٦٧ ـ مَن صَدَّ عَن نِيرانِها فأنا ابنُ قَيسٍ، لا بَراحُ

وقد كثُر حذف خبر «لا» هذه، حتّى قيل: إنّه لا يُذكَر، وقال آخَر:[٨]

١٠٦٨ ـ إذا قِيلَ: «سِيرُوا، إنَّ لَيلَى لَعَلَّها» جَرَى دُونَ لَيلَى مائلُ القَرنِ أعضَبُ

أي: لعلَّها قريبةٌ.

ما يحتمل النوعين

يكثُر بعد الفاء نحو[٩]: ﴿فتَحرِيرُ رَقَبةٍ﴾، ﴿فعِدّةٌ مِن أيّامٍ أُخَرَ﴾، ﴿فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ﴾، ﴿فنَظِرةٌ إلَى مَيسَرةٍ﴾

---

(١) البيت للشمردل بن شريك في شرح أبيات المغني ٧: ٣١٦.

(٢) كذا، والقول حديث شريف هو ذو الرقم ٨٣٩٣ في فيض القدير. وانظر الحديث ٨٥٨ في المعجم الكبير.

(٣) مضى تحت الرقم ١٢٨، وأُقحم عجزه في ط، وفيها: مُرتَحلًا مَهَلًا.

(٤) الآية ٢٥ من سورة الحج، أي: نذيقُهُم من عذاب أليم. ولم يذكر ابن هشام مسألتها التي هنا في المغني قبل.

(٥) الآية ٤١ من سورة فصلت. وانظر الورقة ٢٢٨. ط: مستوفيً.

(٦) الآيتان: ٥٠ من سورة الشعراء و٥١ من سورة سبأ.

(٧) مضى تحت الرقم ٤٣٥.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٧: ٣٢٠. وجملة جرى: جواب الشرط: إذا. والمائل أي: المنحني. والأعضب: المكسور القرن. والمراد ثور صفته كذلك، يَتشاءم به العربي.

(٩) الآيات: ٣ من سورة المجادلة: ﴿والَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِن نِسائِهِم ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا فتَحرِيرُ رَقَبةٍ مِن قَبلِ أن يَتَماسّا. ذلِكُم تُوعَظُونَ بِهِ، واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ و١٨٤: ﴿فمَن كانَ مِنكُم مَرِيضًا أو علَى سَفَرٍ فعِدّةٌ مِن أيّامٍ أُخَرَ﴾، لا ١٨٥ كما ذكر المحشّي، و١٩٦: ﴿وأتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرةَ للهِ، فإنْ أُحصِرتُم فما استَيسَرَ مِنَ الهَدْيِ﴾ و٢٨٠ من سورة البقرة: ﴿وإنْ كانَ ذُو عُسْرةٍ فنَظِرةٌ إلَى مَيسَرةٍ﴾. والمراد بالفاء في الآيات هي الفاء الرابطة لجواب الشرط أو ما يشبهه من خبرِ الاسم الموصول، وهذا مما لم يتنبّه له المحشُّون. ثم إن تقدير المبتدأ في هذا أولى لأنه كثير الحذف لغير دليل لفظي.

أي: فالواجب كذا أو فعليه[١]، أو فعليكم كذا، ويأتي في غيره نحو[٢]: ﴿فصَبرٌ جَمِيلٌ﴾ أي: أمري أو أمثَل، ومِثلُه[٣]: ﴿طاعةٌ وقَولٌ مَعرُوفٌ﴾ أي: أمرُنا أو أمثَل. ويدلُّ للأوَّل قولُه:[٤]

١٠٦٩ ـ فقالَت: علَى اسمِ اللهِ، أمــرُكَ طـاعـةٌ

وقد مرَّ تجويز ابن عُصفور الوجهين في «لَعَمرُكَ لَأفعلَنَّ» و«ايمُنُ اللهِ لَأفعلَنَّ»، وغيرُه جزمَ بأنّ ذلك من حذفِ الخبر، وفي «نِعمَ الرجلُ زيدٌ»! وغيرُه جزم بأنّه إذا جُعِل على الحذف كان من حذفِ المبتدأِ.

حذف الفعل وحدَه

أو مع مُضمَرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو معهما

يَطَّرد حذفُه مفسَّرًا نحو[٥]: ﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المُشرِكِينَ استَجارَكَ﴾، ﴿إذا السَّماءُ انشَقَّتْ﴾، ﴿قُلْ: لَو أنتُم تَملِكُونَ﴾، والأصل: لو تَملِكُون تَملِكُون، فلمّا حُذِف الفعل انفصل الضمير ـ قاله الزمخشريُّ وأبو البقاء وأهل البيان ـ[٦] وعن البصريّين أنّه لا يجوز «لو زيدٌ قامَ» إلّا في الشِّعر أو النُّدُور نحو[٧]: «لَو ذاتُ سِوارٍ لَطَمَتْني» ـ وقيل: الأصل:[٨] لو كنتُم، فحُذِفت «كان» دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحُذِفا[٩] مثل: «التَمِسْ ولَو خاتَمًا مِن حَدِيدٍ»، وبقي التوكيد ـ ويكثر في جواب الاستفهام نحو[١٠]: ﴿لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾، أي: لَيقولُنَّ: خَلقَهنّ[١١] اللهُ،[١٢] ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم﴾؟ ﴿قالُوا: خَيرًا﴾. وأكثر من ذلك كلِّه حذفُ

---

(١) زاد هنا في ط: كذا.

(٢) الآية ١٨ من سورة يوسف. وغيره أي: غير ما بعد الفاء الرابطة.

(٣) الآية ٢١ من سورة محمد.

(٤) صدر بيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٩٠ عجزه:

وإن كُـنــتُ قَــد كُـلِّــفــتُ مــا لَــم أُعَــوَّدِ

(٥) الآيات: ٦ من سورة التوبة و١ من سورة الانشقاق و١٠٠ من سورة الإسراء: ﴿قُلْ: لَو أنتُم تَملِكُونَ خَزائنَ رَحمةِ رَبِّي إذًا لَأمسَكتُم خَشْيةَ الإنفاقِ. وكانَ الإنسانُ قَتُورًا﴾.

(٦) انظر الكشاف ٢: ٢٤٧ والتبيان ٨٣٣ والمفتاح ص ٢٢٤.

(٧) مضى في الورقة ١٠٩.

(٨) يعني في آية الإسراء التي مضت قبل قليل.

(٩) أي: كان واسمها. والحديث الشريف مضى من قبل في الورقة ١٠٩ أيضًا.

(١٠) الآية ٢٥ من سورة لقمان: ﴿ولَئِن سألتَهُم: مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾ لا الآية ٦١ من سورة العنكبوت: ﴿ولَئِن سألتَهُم: مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، وسَخَّرَ الشَّمسَ والقَمَرَ؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ. فأنَّى يُؤفَكُونَ﴾؟ كما وهم المحشّون وصاحب المعجم لأن في الثانية سؤالًا عن الخلق والتسخير والجوابَ هنا عن الخلق فقط.

(١١) في الأصل وب وط: خلقهم.

(١٢) لفق ابن هشام هنا بين الآية ٣٠ من سورة النحل: ﴿وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: خَيرًا﴾ والآية ٢٤ من السورة نفسها: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: أساطِيرُ الأوَّلِينَ﴾. انظر ما مضى في الورقة ٢٦٠. قلت: الظاهر أن ابن هشام =

القول نحو[١]: ﴿والمَلائكةُ يَدخُلُونَ علَيهِم مِن كُلِّ بابٍ: سَلامٌ علَيكُم﴾، حتّى قال أبو عليٍّ: حذفُ القول من حديث البحر،[٢] قُلْ ولا حَرَجَ.

ويأتي حذفُ الفعل في غير ذلك نحو[٣]: ﴿انتَهُوا، خَيرًا لَكُم﴾ أي: وائتُوا[٤] خيرًا، وقال الكسائيّ: يَكُنِ الإنتهاء خيرًا، وقال الفرّاء:[٥] الكلام جملةٌ واحدة، و«خيرًا» نعت لمصدر محذوف، أي: انتهاءً خيرًا، [٦]﴿والَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدّارَ والإيمانَ مِن قَبلِهِم﴾ أي: واعتقَدوا الإيمانَ من قبل هِجرتهم، وقال:[٧]

١٠٧٠ ـ عَلَفتُها تِبنًا وماءً بارِدًا

فقيل: التقدير: وسقَيتُها، وقيل: لا حذْفَ، بل ضَمَّن[٨] «علفتُها» معنى: أَنَلتُها وأعطَيتُها. وأُلزِموا[٩] صحّةَ نحوِ: «علفتُها ماءً باردًا وتِبنًا»، فالتزموه[١٠] محتجِّين بقول طرفة:[١١]

١٠٧١ ـ لَها سَبَبٌ، تَرعَى بِهِ الماءَ والشَّجَرْ؟

وقالوا[١٢]: «الحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ» بإضمار: أمدحُ، وفي التنزيل[١٣]: ﴿وامرأتُهُ حَمّالَةَ الحَطَبِ﴾

= استشهد بالآيتين والثانية قبل الأولى هكذا: ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: أساطِيرَ الأوَّلِينَ﴾ بنصب «أساطِيرَ»، ﴿وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: خَيرًا﴾، ثم حصل سبق بصرٍ منه أو من غيره بين «قالوا» و«قالوا» فكان النقص وما يبدو من التلفيق، والله أعلم بالصواب.

(١) الآيتان ٢٣ و٢٤ من سورة الرعد. والتقدير: يقولون.

(٢) أي: كثير جدًّا كالكلام المنقول من البحر فهو متسع لا يُحاط به. وانظر المسائل السفرية ص ٢٨.

(٣) الآية ١٧١ من سورة النساء: ﴿فآمِنُوا بِاللهِ ورُسُلِهِ، ولا تَقُولُوا: ثَلاثةٌ. انتَهُوا خَيرًا لَكُم﴾.

(٤) ط: وأتوا.

(٥) معاني القرآن ١: ٢٩٥ والدر المصون ٢: ٤٦٨.

(٦) الآية ٩ من سورة الحشر: ﴿والَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدّارَ والإيمانَ مِن قَبلِهِم يُحِبُّونَ مَن هاجَرَ إلَيهِم﴾.

(٧) صدر بيت من الرجز في شرح أبيات المغني ٧: ٣٢٣ في وصف الفرس، وعجزُه:

حَتّى شَتَت هَمّالَةً عَيناها

وشتت: دخلت في الشتاء. والهمّالة: التي يكثر سيلان دموعها.

(٨) ط: قيل ولا حذف بل ضُمِّن.

(٩) يعني القائلين بالتضمين، لا بالإضمار كما زعم المحشّي، أُلزموا صحة مثل هذا القول.

(١٠) أي: قبلوا ذلك. وزاد قبله في ن: «بالسويّة». ش: والتزموه.

(١١) عجز بيت في ديوانه ص ٤٧ صدره:

أَعَمرَو بنَ هندٍ، ما تَرَى رأيَ صِرمةٍ

ط: «ترى ما رأيَ»! والصرمة: القطعة من الإبل.

(١٢) أي: العرب.

(١٣) الآيتان ٤ و٥ من سورة المسد: ﴿وامرأتُهُ حَمّالَةَ الحَطَبِ في جِيدِها حَبلٌ مِن مَسَدٍ﴾.

بإضمار «أذُمُّ»، ونظائرُه كثيرة، وقالوا: «أمّا أنتَ مُنطَلِقًا انطلَقتُ» أي: لِأنْ كنتَ منطلِقًا انطلقتُ. وقالوا: «لا أُكلِّمُه ما أنّ حِراءً[1] مكانَهُ، وما أنّ في / ٢٧٤ السّماءِ نَجمًا»، أي: ما ثَبَتَ.[2] ويُروى «نَجمٌ» بالرفع فـ«أنَّ» فعلٌ ماضٍ بمعنى «عَرَض»، وأصله: عَنَّ.

حذف المفعول

يكثر بعدَ «لَو شئتَ»[3] نحو: ﴿فلَو شاءَ[4] لَهَداكُم﴾ أي: فلو شاء هدايتكم، وبعدَ نفي العلمِ ونحوِه نحوُ[5]: ﴿ألا إنَّهُم هُمُ السُّفَهاءُ، ولكِن لا يَعلَمُونَ﴾ أي: أنّهم سُفَهاءُ،[6] ﴿ونَحنُ أقرَبُ إلَيهِ مِنكُم، ولكِن لا تُبصِرُونَ﴾، وعائدًا[7] على الموصول نحو[8]: ﴿أهذا الَّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولًا﴾؟ وحذفُ عائد الموصوف دُونَ ذلك كقوله:[9]

١٠٧٢ ـ وما شَيءٌ حَمَيتَ بِمُستَباحِ

وعائدُ المُخبَرِ عنه دونَهما كقولِه:[10]

١٠٧٣ ـ علَيَّ ذَنبًا، كُلُّهُ لَم أصنَعِ

وقولِه:[11]

١٠٧٤ ـ فثَوبٌ نَسِيتُ، وثَوبٌ أجُرْ

وجاء في غير ذلك نحو[12]: ﴿فمَن لَم يَجِد فصِيامُ شَهرَينِ... فمَن لَم يَستَطِعْ فإطعامُ سِتِّينَ﴾ أي: فمَن لم يَجِدِ الرَّقبةَ، فمَن لم يستطِعِ الصومَ.

---

(١) حراء: جبل كان النبي ﷺ يتحنّث في غار منه قبل البعثة.

(٢) فالمصدر المؤول في محل رفع فاعل.

(٣) أي بعد فعل المشيئة مع: لو.

(٤) الآية ١٤٩ من سورة الأنعام. وزاد هنا في بعض المطبوعات: اللهُ.

(٥) الآيتان: ١٣ من سورة البقرة و٨٥ من سورة الواقعة.

(٦) المصدر المؤوّل سدّ مسدّ مفعولي: يعلم، لا تفسير لما بعد «ألا» كما جعله المحشّي: إنهم سفهاء.

(٧) العطف أيضًا على «بعدَ»، لا على جملة «يكثر بعد» كما زعم المحشّي أيضًا.

(٨) الآية ٤١ من سورة الفرقان.

(٩) مضى تحت الرقم ٨٨٧.

(١٠) مضى تحت الرقم ٣٦٥.

(١١) مضى تحت الرقم ٨٤٨. ونسيت أي: نسيته. ط: «لَبِستُ». وأجرْ أي: أجرُّه. والقافية مقيدة يجب فيها حذف التضعيف. وعند المحشّي: أجُرّ.

(١٢) الآية ٤ من سورة المجادلة، فهي آية واحدة فيها شاهدان بينهما﴿مُتَتابِعَينِ مِن قَبلِ أن يَتَماسّا﴾، وقد جَعلها صاحب المعجم آيتين من سورتين ثم خلّط في التحشية، وزاد آخرها: «مِسكينًا» تبعًا للناشرين. وانظر الآية ٩٢ من سورة النساء.

ومن غريبه حذفُ المَقول وبقاءُ القول نحو[1]: ﴿قالَ مُوسَى: أَتَقُولُونَ لِلحَقِّ لَمّا جاءَكُم﴾ أي: هو سحرٌ، بدليل: ﴿أَسِحرٌ هذا﴾؟ ويكثر حذفه في الفواصل نحو[2]: ﴿وما قَلَى﴾، ﴿ولا تَخشَى﴾، ويجوز حذف مفعولَي «أعطَى» نحو[3]: ﴿فأمّا مَن أعطَى﴾، وثانيهما فقط نحو[4]: ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ﴾، وأوَّلِهما فقط خلافًا للسُّهيليّ نحو[5]: ﴿حَتَّى يُعطُوا الجِزْيَةَ﴾.

حذف الحال

أكثرُ ما يَرِدُ ذلك إذا كان قولًا أغنَى عنه المَقولُ نحو[6]: ﴿والمَلائكةُ يَدخُلُونَ علَيهِم مِن كُلِّ بابٍ: سَلامٌ علَيكُم﴾ أي: قائلين ذلك، ومثلُه[7]: ﴿وإذ يَرفَعُ إبراهِيمُ القَواعِدَ مِنَ البَيتِ وإسماعِيلُ: رَبَّنا، تَقَبَّلْ مِنّا﴾، ويَحتمل أنّ الواو للحال وأنّ القول[8] المحذوف خبرٌ أي: وإسماعيلُ يقول، كما أنّ القول[9] حُذِف خبرًا للموصول في[10]: ﴿والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أولِياءَ: ما نَعبُدُهُم إلّا لِيُقَرِّبُونا﴾، ويَحتمل أنّ الخبر هنا ﴿إنَّ اللهَ يَحكُمُ بَينَهُم﴾، فالقول المحذوف نصبٌ على الحال، أو رفعٌ خبرًا أوَّلَ، أو لا موضعَ له لأنّه بدل من الصلة. هذا كلُّه إن كان «الذين» للكفارِ والعائدُ الواو، فإن كان[11] للمعبودِين عيسَى والملائكةِ والأصنامِ والعائدُ محذوف، أي: اتَّخذوهم، فالخبرُ[12] «إنَّ اللهَ يَحكُمُ» وجملةُ القول حالٌ أو بدلٌ.

---

(١) الآية ٧٧ من سورة يونس. وما بعدُ هو منها.

(٢) الآيتان: ٣ من سورة الضحى: ﴿ما وَدَّعَكَ رَبُّكَ وما قَلَى﴾ و٧٧ من سورة طه: ﴿فاضرِبْ لَهُم طَرِيقًا في البَحرِ يَبَسًا، لا تَخافُ دَرَكًا ولا تَخشَى﴾.

(٣) الآيات ٥ ـ ٧ من سورة الليل: ﴿فأمّا مَن أعطَى واتَّقَى وصَدَّقَ بِالحُسنَى فسَنُيَسِّرُهُ لِليُسرَى﴾.

(٤) الآية ٥ من سورة الضحى: ﴿ولَسَوفَ يُعطِيكَ رَبُّكَ فتَرضَى﴾.

(٥) الآية ٢٩ من سورة التوبة: ﴿قاتِلُوا الَّذِينَ لا يُؤمِنُونَ بِاللهِ ولا بِاليَومِ الآخِرِ، ولا يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ، ولا يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتابَ، حَتَّى يُعطُوا الجِزْيَةَ عَن يَدٍ وهُم صاغِرُونَ﴾.

(٦) الآيتان ٢٣ و٢٤ من سورة الرعد: ﴿جَنّاتُ عَدنٍ يَدخُلُونَها ومَن صَلَحَ مِن آبائِهِم وأزواجِهِم وذُرِّيّاتِهِم، والمَلائكةُ يَدخُلُونَ علَيهِم مِن كُلِّ بابٍ: سَلامٌ علَيكُم بِما صَبَرتُم. فنِعمَ عُقبَى الدّارِ﴾! وذِكر المصنّف القول قبلُ يعني به المشتق بمعنى اسم الفاعل نحو: قائلين.

(٧) الآية ١٢٧ من سورة البقرة.

(٨) أي: جملة القول يعني: يقول.

(٩) وهو مشتق يقدّر بما يناسب السياق فيما يلي.

(١٠) الآية ٣ من سورة الزمر: ﴿ألا لِلهِ الدِّينُ الخالِصُ، والَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَولِياءَ: «ما نَعبُدُهُم إلّا لِيُقَرِّبُونا إلَى اللهِ زُلفَى» إنَّ اللهَ يَحكُمُ بَينَهُم فِيما هُم فِيهِ يَختَلِفُونَ﴾، وما بعدُ هو منها.

(١١) أي: الذين.

(١٢) في الأصل: «والخبر». وزاد بعد «يحكم» في ط: بينهم.

حذف التمييز

نحو: «كم صُمتَ»؟ أي: كم يومًا؟[١] وقال تعالى[٢]: ﴿علَيها تِسْعةَ عَشَرَ﴾، ﴿إن يَكُن مِنكُم عِشرُونَ صابِرُونَ﴾، وهو شاذٌّ في باب: نِعمَ، نحو[٣]: «مَن تَوَضّأ يَومَ الجُمُعةِ فبِها ونِعمَتْ»! أي: فبالرُّخصة أخذَ، ونِعمَتْ رُخصةً!

حذف الاستثناء[٤]

وذلك بعد «إلّا وغير» المسبوقَين بـ«ليس». يقال[٥]: «قبضتُ عشَرةً ليس إلّا» أو «ليسَ غيرُ»، [وقد تقدَّم،[٦] وأجاز بعضهم ذلك [بعد «لم يكنْ»]، وليس بمسموع.

حذف حرف العطف

بابُه الشِّعرُ[٧] كقول الحُطيئة:[٨]

١٠٧٥ ـ إنَّ امـرأً، رَهطُـهُ بـالشّـامِ مَنـزِلُـهُ بِـرَمـلِ يَـبـرِيـنَ، جـارٌ شَـدَّ ما اغترَبـا!

أي: «ومنزلُه برملِ يَبرينَ»، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة. وحكى أبو زيدٍ:[٩] «أكلتُ خبزًا لَحمًا تمرًا»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن: أعطِهِ دِرهمًا دِرهمَينِ ثلاثةً، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويَحتمل البدلَ المذكور. وقد خُرِّج على ذلك آيات،

---

(١) زاد هنا في ش: «وقال تعالى: ﴿كَم تَرَكُوا مِن جَنّاتٍ﴾»! وأثبته المحشّي مدّعيًا أنه لازم هنا لتكون «كم» الخبريةُ مقابلة للاستفهامية قبلُ، مع ذكره أن جنّات للبيان. والآية هي ذات الرقم ٢٥ من سورة الدخان، وليس فيها حذف تمييز لأن «جنّات» مجرور أصله تمييز في المعنى، ومِن: للتبيين تتعلق بصفة محذوفة لـ«كم»، وذِكرُ «مِن» هنا واجب لئلّا يُتوهَّم أن الترك للجنّات وما بعدها كان مرارًا. وذلك لأنه فُصل بين «كم» والتمييز بفعل لم يستوف مفعولَه في الظاهر. انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٧٥٢.

(٢) الآيات: ٢٦ ـ ٣٠ من سورة المدّثّر: ﴿سأُصلِيهِ سَقَرَ. وما أدراكَ: ما سَقَرُ؟ لا تُبقِي ولا تَذَرُ، لَوّاحةٌ لِلبَشَرِ، علَيها تِسْعةَ عَشَرَ﴾ و٦٥ من سورة الأنفال: ﴿إن يَكُنْ مِنكُم عِشرُونَ صابِرُونَ يَغلِبُوا مِائتَينِ، وإن يَكُنْ مِنكُم مِائةٌ يَغلِبُوا ألفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُم قَومٌ لا يَفقَهُونَ﴾.

(٣) الحديث ٢٠١٧٤ في مسند أحمد.

(٤) يعني المستثنى. والصواب أن المحذوف فيما يلي ليس مستثنًى في الإعراب، وإنما هو بحسب موقعه من التركيب المذكور.

(٥) سقط «وذلك بعد... يقال» من الأصل وش ثم ألحق بمتن الأصل، وما بين معقوفين في الموضعين تتمة من خ وط.

(٦) بقية الفقرة ليست في ش وق ومتن ب، ثم أُلحق بالحاشية.

(٧) بل هو قياسي في النثر والشعر كما ذكر ابن مالك. وقد ورد كثيرًا في هذا الكتاب عند سرد الأقسام.

(٨) البيت في ديوانه ص ١٢٨. ويبرين: موضع باليمامة. ط: جارًا.

(٩) شرح التسهيل ٣: ٣٨٠.

إحداها[١]: ﴿وُجُوهٌ يَومَئِذٍ ناعِمةٌ﴾ أي: «ووُجوهٌ» عطفًا[٢] على ﴿وُجُوهٌ يَومَئِذٍ خاشِعةٌ﴾، والثانية[٣]: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإسلامُ﴾ فيمَن فتح الهمزة / ٢٧٥ أي: «وأنّ الدِّينَ» عطفًا على ﴿أَنَّهُ لا إلـٰهَ إلّا هُوَ﴾، ويبُعِّدُه[٤] أنّ فيه فصلًا بين المتعاطفَين المرفوعين بالمنصوب وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدلٌ من «أنّ» الأُولى وصلتِها أو من «القِسط»، أو معمولٌ لـ«الحَكِيم» على أنّ أصله الحاكِم ثمّ حُوِّل للمبالغة، والثالثة[٥]: ﴿ولا علَى الَّذِينَ إذا ما أَتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ: لا أَجِدُ﴾ أي: وقلتَ. وقيل: بل هو[٦] الجواب، و«تَوَلَّوا» جواب سؤال مقدَّر، كأنّه قيل: فما حالُهم إذ ذاكَ؟ وقيل: «تَوَلَّوا» حالٌ على إضمار «قد»، وأجاز الزمخشريّ أن يكون[٧] استئنافًا أي: إذا ما أَتَوكَ لتحملهم تولَّوا، ثمّ قُدِّر أنّه قيل: لِمَ تَوَلَّوا[٨] باكين؟ فقيل: ﴿قُلتَ: لا أَجِدُ ما أحمِلُكُم[٩]﴾، ثمّ وُسِّط بين الشرط والجزاء.

حذف فاء الجواب

هو مختصٌّ بالضرورة[١٠] كقوله:[١١]

١٠٧٦ ـ مَــن يَفعَلِ الحَسَـناتِ اللهُ يَـشكُـرُها

وقد مرَّ أنّ أبا الحسن خرَّج عليه[١٢]: ﴿إنْ تَرَكَ خَيرًا الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ﴾.

---

(١) الآيات ٢ ـ ١٠ من سورة الغاشية: ﴿وُجُوهٌ يَومَئِذٍ خاشِعةٌ عامِلةٌ ناصِبةٌ تَصلَى نارًا حامِيةً. . . وُجُوهٌ يَومَئِذٍ ناعِمةٌ لِسَعيِها راضِيةٌ في جَنّةٍ عالِيةٍ﴾.

(٢) ط: عطف.

(٣) الآيتان ١٨ و١٩ من سورة آل عمران: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لا إلـٰهَ إلّا هُوَ والمَلائكةُ وأُولُو العِلمِ قائمًا بِالقِسطِ، لا إلـٰهَ إلّا هُوَ العَزِيزُ الحَكِيمُ. إنَّ الدِّينَ عِندَ اللهِ الإسلامُ﴾، وما بعدُ هو من الأولى.

(٤) ط: ويُبعِده.

(٥) الآيتان ٩١ و٩٢ من سورة التوبة: ﴿لَيسَ علَى الضُّعفَاءِ ولا علَى المَرضَى ولا علَى الَّذِينَ لا يَجِدُونَ ما يُنفِقُونَ حَرَجٌ. . . ولا علَى الَّذِينَ إذا ما أَتَوكَ لِتَحمِلَهُم قُلتَ: «لا أَجِدُ ما أَحمِلُكُم علَيهِ» تَوَلَّوا وأَعيُنُهُم تَفِيضُ مِنَ الدَّمعِ حَزَنًا أَلّا يَجِدُوا ما يُنفِقُونَ﴾ وما بعدُ هو منهما. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(٦) يعني جملة: قلتَ.

(٧) الكشاف ٢: ٥٤. وزعم الاستئناف هنا هو على قول البيانيين، والصواب أن الجملة: اعتراضية بدليل قوله بعد: «ثم وسّط». وزاد هنا في ط: قلتَ.

(٨) ط: ثم تولوا.

(٩) زاد هنا في ط: عليه.

(١٠) بل هو جائز في الشعر والنثر، ولا سيما ما كان في جواب: إذا وأمّا.

(١١) مضى تحت الرقم ٨٥.

(١٢) الآية ١٨٠ من سورة البقرة: ﴿كُتِبَ علَيكُم، إذا حَضَرَ أَحَدَكُمُ المَوتُ إنْ تَرَكَ خَيرًا، الوَصِيّةُ لِلوالِدَينِ والأَقرَبِينَ بِالمَعرُوفِ حَقًّا علَى المُتَّقِينَ﴾ والتقدير عنده: فالوصيّةُ. وليس «للوالدين» عند صاحب المعجم.

حذف واو الحال

تقدَّم في قوله:(١)

١٠٧٧ ـ نَـصَـفَ الـنَّـهـارُ، الـمـاءُ غـامِـرُهُ

أي: انتصفَ النهارُ والحالُ أنّ الماءَ غامرُ هذا الغائصِ.

حذف «قد»

زعم البصريّون أنّ الفعل الماضي الواقعَ حالًا لا بدَّ معه من «قد» ظاهرةً نحو(٢): ﴿وما لَكُم ألّا تأكُلُوا مِمّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ علَيهِ، وقَد فَصَّلَ لَكُم﴾؟ أو مُضمرةً نحو(٣): ﴿أنُؤمِنُ لَكَ، واتَّبَعَكَ الأرذَلُونَ﴾؟ ﴿أو جاؤُوكُم، حَصِرَت صُدُورُهُم﴾، وخالفَهم الكوفيّون، واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرًا لـ «كانَ» كقولِه ـ عليه الصلاة والسلام ـ لبعض أصحابه(٤): «أليسَ قَد صَلَّيتَ مَعَنا»؟ وقولِ الشاعر:(٥)

١٠٧٨ ـ وكُنّا حَسِبنا كُلَّ بَيضاءَ شَحْمَةً ... عَشِيّةَ لاقَينا جُذامَ وحِمْيَرا

وخالفَهم البصريّون،(٦) وأجاز بعضهم «إنّ زيدًا لقام» على إضمار «قد».

وقال الجميع: حقُّ الماضي المُثبَتِ المُجابِ به القَسَمُ أن يُقرَن باللام و«قد» نحو(٧): ﴿تاللهِ لَقَد آثَرَكَ اللهُ علَينا﴾، وقيل في:(٨)﴿قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ﴾: إنّه جواب القَسَم(٩) على إضمار اللام و«قد» جميعًا للطُّول.(١٠) وقال:(١١)

١٠٧٩ ـ حَلَفتُ لَها بِاللهِ حَلفةَ فاجِرٍ ... لَناموا، فما إنْ مِن حَديثٍ ولا صالِي

---

(١) مضى تحت الرقم ٨٩١. وعند المحشّي: «النهارُ»، مع أن الضم هنا يخالف الاستشهاد بالبيت كما ذكر المحشّي بعد.

(٢) الآية ١١٩ من سورة الأنعام: ﴿وما لَكُم ألّا تأكُلُوا مِمّا ذُكِرَ اسمُ اللهِ علَيهِ، وقَد فَصَّلَ لَكُم ما حَرَّمَ علَيكُم﴾؟

(٣) الآيتان: ١١١ من سورة الشعراء و٩٠ من سورة النساء: ﴿أو جاؤُوكُم حَصِرَتْ صُدُورُهُم أنْ يُقاتِلُوكُم أو يُقاتِلُوا قَومَهُم﴾.

(٤) الحديث ٦٤٣٧ في صحيح البخاري. وليس: من أخوات: كانَ.

(٥) البيت لزفر بن الحارث في شرح أبيات المغني ٧: ٣٣١. وأُلحق بعده في حاشية الأصل ثلاثة أبيات هي تتمة لمعناه. ط: «جُذامًا وحِمْيَرًا.». وجذام وحِمْيَر: قبيلتان.

(٦) يعني: في خبر باب: كان.

(٧) الآية ٩١ من سورة يوسف.

(٨) الآيات ١ ـ ٤ من سورة البروج: ﴿والسَّماءِ ذاتِ البُرُوجِ واليَومِ المَوعُودِ وشاهِدٍ ومَشهُودٍ، قُتِلَ أصحابُ الأُخدُودِ﴾.

(٩) ط: للقسم.

(١٠) يعني: لطول الفصل بين القسم والجواب في الآيات.

(١١) مضى تحت الرقم ٣١٧. ط: «حِلفةً... ولا صالٍ». وإثبات الياء في مثل هذا واجب لفقد التنوين في القافية، وهو مما جهله المعاصرون من أوصياء العربية في الكتابة ونشر التراث.

فأضمر: قد. وأمّا[١]: ﴿ولَئِن أرسَلْنا رِيحًا، فرأَوهُ مُصفَرًّا، لَظَلُّوا مِن بَعدِهِ يَكفُرُونَ﴾ فزعَمَ قوم أنّه من ذلك، وهو سهوٌ لأنّ «ظلّوا» مستقبل، لأنّه مرتَّب على الشرط وسادٌّ مسدَّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد»، إذ المعنى: «لَيَظَلُّنَّ»، ولكنّ النون لا تدخل في الماضي.[٢]

حذف «لا» التبرئةِ

حكى الأخفش: «لا رجلَ وامرأةَ» بالفتح، وأصله «ولا امرأةَ» فحُذِفت «لا» وبقي البناء للتركيب بحاله.

حذف «لا» النافيةِ غيرِها[٣]

يَطَّرد ذلك في جواب القسَم إذا كان المنفيُّ مضارعًا نحو[٤]: ﴿تاللهِ تَفتأُ تَذكُرُ يُوسُفَ﴾، وقولِه:[٥]

١٠٨٠ ـ فقُلتُ: يَمِينُ اللهِ أبرَحُ قاعِدًا

ويقلُّ مع الماضي كقوله:[٦]

١٠٨١ ـ فإن شِئتِ آلَيتُ بَينَ المَقا ... مِ والرُّكنِ والحَجَرِ الأسوَدِ
نَسِيتُكِ ما دامَ عَقلِي مَعِي، ... أُمَدُّ بِهِ، أمَدَ السَّرمَدِ

ويُسهِّله تقدُّم «لا» على القسَم كقوله:[٧]

١٠٨٢ ـ فلا، واللهِ، نادَى الحَيُّ قَومِي

وسُمِع بدُون القسَم كقوله:[٨]

١٠٨٣ ـ وقَولِي، إذا ما أطلَقُوا عَن بَعِيرِهِم: ... يُلاقُونَهُ حَتَّى يَؤُوبَ المُنَخَّلُ/ ٢٧٦

---

(١) الآية ٥١ من سورة الروم، ورأوه أي: النباتَ. وأُقحم هنا بقلم آخر في متن الأصل: قوله تعالى.

(٢) ط: على الماضي.

(٣) أي: غير «لا» التبرئةِ. ط: «وغيرها». وانظر ما علّق به المحشّي من المطوّلات.

(٤) الآية ٨٥ من سورة يوسف: ﴿قالُوا: تاللهِ تَفْتأُ تَذكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أو تَكُونَ مِنَ الهالِكِينَ﴾.

(٥) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٦١ عجزه:

ولَو قَطَّعُوا رأسِي لَدَيكِ وأوصالِي

(٦) البيتان لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٢: ٤٩٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٣٣. وآليت: أقسمت. والمقام: مقام إبراهيم خ قرب الكعبة. وأُمَدّ: أُزاد وأُعان. وعند المحشّي: «أَمُدُّ». والأمد: المدّة الزمنية. والسرمد: الأبد.

(٧) صدر بيت للمتنخّل الهذلي في ديوان الهذليين ٢: ٢١ عجزه:

هُدُوءًا بالمَساءةِ والعِلاطِ

والمساءة: السوء. والعلاط: الذكر بالسوء.

(٨) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٦٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٣٧. وعودة المنخّل كناية عن الأبد.

وقد قيل به في[1]﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أن تَضِلُّوا﴾: أي: لِئَلّا،[2] وقيل: المحذوف مضاف أي: كراهةَ أن تَضِلُّوا.

حذف «ما» النافية

ذكرَ ابن مُعطٍ[3] ذلك في جواب القسَم، فقال في ألفيّته:[4]

وإن أتى الجوابُ مَنفِيًّا بـ«لا» أو «ما» كَقَولِي: والسَّما ما فَعَلا

فإنَّهُ يَجُوزُ حَذفُ الحَرفِ إذ أمِنُوا الإلباسَ، حالَ الحَذفِ[5]

قال ابن الخبّاز[6]: وما رأيتُ في كُتب النحو إلّا حذفَ «لا»، وقال لي شيخُنا: لا يجوز حذف «ما» لأنّ التصرُّف في «لا» أكثرُ من التصرُّف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك:[7]

١٠٨٤ ـ فواللهِ ما نِلتُم وما نِيلَ مِنكُمُ بِمُعتَدِلٍ وَفقٍ ولا مُتَقارِبِ

وقال: «أصله: ما ما نِلتُم»، ثمّ في بعض كتبه قَدَّر المحذوف «ما» النافيةَ،[8] وفي بعضها قدَّره «ما» الموصولةَ.[9]

حذف «ما» المصدريّة

قاله أبو الفتح في قوله:[10]

١٠٨٥ ـ بِآيةِ تُقدِمُونَ الخَيلَ شُعثًا

والصوابُ أنّ «آية» مضافةٌ إلى الجملة كما مرَّ، وعكسُه قول سيبويه في قوله:[11]

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء: ﴿وإن كانُوا إخوةً رِجالًا ونساءً فلِلذَّكَرِ مِثلُ حَظِّ الأُنثَيَين. يُبَيِّنُ اللهُ لَكُم أن تَضِلُّوا. واللهُ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ﴾.

(٢) المحذوف هنا هو اللام ولا.

(٣) في الأصل وق: ابن معطي.

(٤) هي الدرة الألفية في علم العربية.

(٥) ط: إن أُمِنَ الإلباسُ.

(٦) يعني: في شرح الألفية.

(٧) البيت لعبد الله بن رواحة في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٦. والمعتدل: العدل. والوَفق: الموافقة بين شيئين. وهو في عبارة المحشّي خلافًا لما في المتن: وِفق.

(٨) يعني أن المحذوف هو «ما» الأولى بعد القسم وقبل الموصولة.

(٩) فالمحذوف هو «ما» الثانية بعد الأولى.

(١٠) مضى تحت الرقم ٧٧٦. ويعني أن المحذوف «ما» المصدرية بعد: بآية.

(١١) مضى تحت الرقم ٧٧٨. وانظر الكتاب ١: ٤٦١.

١٠٨٦ ـ بِآيـةِ مـا تُـحِبُّـونَ الـطَّـعـامـا

: إنّ «ما» زائدة. والصوابُ أنّها مصدريّة.

حذف «كي» المصدريةِ

أجازه السِّيرافيّ في[1] نحو: «جئتُ لِتُكرِمَني»، وإنّما يقدِّر الجمهور هنا «أنْ» بعينها لأنّها أُمّ الباب، فهي أولى بالتجوُّز.

حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أنّ أحدًا أجازه، إلّا أنّ السُّهيليّ قال في قوله تعالى: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ﴾ الآيَةَ:[2] لا يتعلّق الاستثناء بـ ﴿فاعِلٌ﴾ إذ لم يُنهَ[3] عن أن يصل ﴿إلّا أن يَشاءَ اللهُ﴾ بقوله: «ذلِكَ»، ولا بالنهي لأنّك إذا قلتَ: «أنتَ مَنهِيٌّ عن أن تقومَ إلّا أن يشاءَ اللهُ فلستَ بمَنهيٍّ»[4] فقد سلَّطته[5] على أن يقومَ ويقولَ:[6] «شاءَ اللهُ ذلكَ». وتأويلُ ذلك[7] أنّ الأصل: إلّا قائلًا: «إلّا أن يشاء اللهُ»، وحذفُ القول كثير. انتهى، فتضمَّن كلامُه حذفَ أداة الاستثناء والمُستثنى جميعًا، والصواب أنّ الاستثناء مفرَّغ، وأنّ المستثنى مصدر أو حال [أي]:[8] إلّا قولًا مصحوبًا بـ «أن يشاء الله»، أو إلّا متلبِّسًا بـ «أن يشاء الله». وقد عُلِم أنّه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلّا مع حرف الاستثناء، فطُوِيَ ذكرُه[9] لذلك. وعليهما فالباء محذوفة من: أنْ. وقال بعضهم: يجوزُ أن يكون «أن يَشاءَ اللهُ» كلمةَ تأبيد أي: لا تقولَنّه أبدًا، كما قيل في ﴿وما يَكُونُ لَنا أن نَعُودَ فِيها إلّا أن

(١) سقطت من ط.

(٢) يعني الآيتين ٢٣ و ٢٤ من سورة الكهف: ﴿ولا تَقُولَنَّ لِشَيءٍ: «إنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَدًا»، إلّا أن يَشاءَ اللهُ﴾ توهّم ابن هشام أنهما آية واحدة، وما بعدُ هو منهما في الموضعين. وزاد في الآخر في ن وط: إنِّي فاعِلٌ.

(٣) أي: المخاطَبُ.

(٤) هنا تنتهي العبارة المقولة، وإنهاء صاحب المعجم إيّاها بعد لفظ الجلالة يفسد المراد ويدلّ على الجهالة. ولست بمنهيّ أي: فلم تُنهَ عنه، أيها المخاطب. والمراد بهذا هو المخاطبُ بالمثال لا المخاطبُ بقول السهيلي. وإلّا كان يقال: فلستَ بناهٍ.

(٥) يعني: الاستثناء.

(٦) أي: المخاطَب حين يكون منه قول عن شيء.

(٧) يعني: في الآية الكريمة.

(٨) تتمة مما عدا الأصل.

(٩) يعني ذكر «إلّا». ط: «فطَوى ذكرَه». والصواب مع تقدير الباء ان المصدر المؤول من «أنْ» وما بعدها في محل نصب بنزع الخافض باء الملابسة: إلّا ملتبسًا بعبارة مشيئة الله، أي: معلّقًا ما تريده بقضائه وقدره. فـ«إلّا»: استثنائية للحصر. ومن هذا أطلق العلماء لفظ الاستثناء على ذكر المشيئة. والمراد في المعنى هو التعليق بها والتقييد لِما هو ممكن، أوالتحقيق والتقرير لِما هو واقع لا محالة. وقد صار لها استعمالات محدثة، كالدعاء والاستفهام والتهديد والتهكم. . . وذلك بحسب أحوال المتكلمين. المفصل ص ١٠٩٠.

يَشاءَ اللهُ[١]﴾، لأنّ عَودَهُم في مِلَّتِهم ممّا لا يشاؤه الله سبحانه وتعالى.

وجوّز الزمخشريّ أن يكون المعنى:[٢] ولا تقولَنّ ذلك إلّا أن يشاء الله أن تقولَه بأن يأذَنَ لكَ فيه. ولِما قاله مُبَعِّدٌ[٣] وهو أنّ ذلك معلوم في كلّ أمر ونهي، ومُبطِلٌ وهو أنّه يقتضي النهي عن قول: «إنّي فاعِلٌ ذلِكَ غَدًا» مُطلقًا. وبهذا يُرَدُّ أيضًا قولُ مَن زعم أنّ الاستثناء منقطع، وقولُ مَن زعم أنّ «إلّا أن يَشاءَ اللهُ» كنايةٌ عن التأبيد.

حذف لام التوطئةِ

﴿وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾،[٤]﴿وإن أطَعتُمُوهُم إنَّكُم لَمُشرِكُونَ﴾، ﴿وإن لَم تَغفِرْ لَنا وتَرحَمْنا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخاسِرينَ﴾، بخلاف: ﴿وإلّا تَغفِرْ لِي وتَرحَمْنِي أكُنْ مِنَ الخاسِرِينَ﴾.

حذف الجارّ[٥]

يكثر ويطّرد مع «أنْ وأنَّ» نحو[٦]: ﴿يَمُنُّونَ عليكَ أنْ أسلَمُوا﴾ أي: بأنْ، ومثلُه/ ٢٧٧: ﴿بَلِ اللهُ يَمُنُّ علَيكُم أنْ هَداكُم﴾، ﴿والَّذي أطمَعُ أنْ يَغفِرَ لِي﴾، ﴿ونَطمَعُ أنْ يُدخِلَنا رَبُّنا﴾، ﴿وأنَّ المَساجِدَ للهِ﴾ أي: ولِأنّ[٧]، ﴿أيَعِدُكُم أنَّكُم إذا مِتُّم﴾ أي: بأنّكم،[٨] وجاء في غيرهما نحو[٩]: ﴿قَدَّرناهُ مَنازِلَ﴾ أي: قدّرنا له، ﴿ويَبغُونَها عِوَجًا﴾ أي: يبغون لها، ﴿إنَّما ذلِكُمُ الشَّيطانُ يُخَوِّفُ أولِياءَهُ﴾ أي: يُخوِّفُكم بأوليائه،

---

(١) الآية ٨٩ من سورة الأعراف: ﴿قَدِ افترَينا علَى اللهِ كَذِبًا، إن عُدْنا في مِلَّتِكُم بَعدَ إذْ نَجّانا اللهُ مِنها. وما يكُونُ لَنا أن نَعُودَ فِيها إلّا أن يَشاءَ اللهُ رَبُّنا. وَسِعَ رَبُّنا كُلَّ شَيءٍ عِلمًا﴾. وزاد هنا في ش وط: رَبُّنا.

(٢) الكشاف ٢: ٢٥٦.

(٣) ب وط: مُبْعِد.

(٤) الآيات: ٧٣ من سورة المائدة: ﴿وما مِن إلٰـهٍ إلّا إلٰـهٌ واحِدٌ، وإن لَم يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنهُم عَذابٌ أليمٌ﴾ ـ وزاد آخرَها في ط: الَّذِينَ كَفَرُوا ـ و١٢١ من سورة الأنعام و٢٣ من سورة الأعراف و٤٧ من سورة هود.

(٥) هذا مذهب الكوفيين، ومذهب البصريين هو أن العامل ينصب المصدر المؤوّل وإن كان لازمًا وينصب الضمير بالاتساع.

(٦) ط: «أنَّ وأنْ نحو». والآيات هي: ١٧ من سورة الحجرات: ﴿يَمُنُّونَ علَيكَ أن أسلَمُوا. قُلْ: لا تَمُنُّوا علَيَّ إسلامَكُم، بَلِ اللهُ يَمُنُّ علَيكُم أن هَداكُم لِلإيمانِ، إن كُنتُم صادِقِينَ﴾ و٨٢ من سورة الشعراء: ﴿والَّذِي أطمَعُ أن يَغفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَومَ الدِّينِ﴾ و٨٤ من سورة المائدة: ﴿ما لَنا لا نُؤمِنُ باللهِ وما جاءَنا مِنَ الحَقِّ ونَطمَعُ أن يُدخِلَنا رَبُّنا مَعَ القَومِ الصّالِحِينَ﴾؟ و١٨ من سورة الجن و٣٥ من سورة المؤمنون: ﴿أيَعِدُكُم أنَّكُم إذا مِتُّم، وكُنتُم تُرابًا وعِظامًا، أنَّكُم مُخرَجُونَ﴾؟

(٧) زاد هنا في ط: المساجد لله.

(٨) كذا، ولا حاجة إلى تقدير الباء لأن الفعل «يَعِدُ» يتعدّى إلى مفعولين، والاستشهاد بهذه الآية فيه نظر.

(٩) الآيات: ٣٩ من سورة يس: ﴿والقَمَرَ قَدَّرْناهُ مَنازِلَ حَتّى عادَ كالعُرجُونِ القَدِيمِ﴾ و٤٥ من سورة الأعراف: ﴿الَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللهِ، ويَبغُونَها عِوَجًا، وهُم بالآخِرةِ كافِرُونَ﴾ و١٧٥ من سورة آل عمران: ﴿إنَّما ذلِكُمُ الشَّيطانُ، يُخَوِّفُ أولياءَهُ. فلا تَخافُوهُم وخافُونِ، إنْ كُنتُم مُؤمِنِينَ﴾.

وقد يُحذَف مع بقاء الجرِّ كقولِ رؤبةَ[١] وقيل[٢] له: «كيفَ أصبحتَ»؟: «خَيرٍ. عافاكَ اللهُ»، وقولِهم: «بِكَم درهمٍ اشتريتَ»؟ ويقال في القسَم: اللهِ[٣] لأفعَلَنَّ.

حذف «أنِ» الناصبةِ

هو مطَّرِد في مواضعَ معروفة، وشاذٌّ في غيرها نحو: خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَكَ، ومُرْهُ يَحفِرَها، ولا بُدَّ مِن تَتبُّعِها. وقال [به] سيبويه في قوله:[٤]

١٠٨٧ـ ونَهنَهتُ نَفسِي بَعدَما كِدتُ أفعَلَهْ

وقال المبرِّد:[٥] الأصل «أفعلُها»، ثمّ حَذَف الألفَ ونَقل حركةَ الهاء[٦] إلى ما قبلها. وهذا[٧] أولى من قول سيبويه لأنّه أضمر «أن» في موضعٍ حقُّها ألّا تدخُل فيه صريحًا ـ وهو خبر: كاد ـ واعتدَّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفِع الفعل بعد إضمار «أن» سَهُلَ الأمرُ، ومع ذلك فلا ينقاس.[٨] ومنه[٩]: ﴿قُلْ: أفغَيرَ اللهِ تأمُرُونِّي أعبُدُ﴾؟ ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرقَ﴾، و«تَسمَعُ بالمُعَيدِيْ[١٠] خَيرٌ مِن أن تَراهُ»، وهو الأشهَر في رواية[١١] بيت طرفة:[١٢]

١٠٨٨ـ ألا أيُّهذا الزّاجِرِي، أحضُرُ الوَغَى ... وأن أشهَدَ اللَّذّاتِ، هَل أنتَ مُخلِدِي؟

وقُرِئ «أعبُدَ» بالنصب كما رُوِي «أحضُرَ» كذلك. وانتصابُ «غيرَ» في الآية على القراءتين لا يكون

---

(١) جُعل القول التالي اعتراضًا في ط.

(٢) ط: «وقد قيل». ويكون الجرّ مقدّرًا أيضًا في نحو: لا بدّ أن ولا محالةَ أن ولا جرمَ أنّ...

(٣) ط: أَللهِ.

(٤) عجز بيت لعامر بن جُوَين في شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٧ وهو يذكر غنيمة غير كريمة، وصدره:

فلَم أرَ مِثلَها خُباسَةَ واحِدٍ

والخباسة: الغنيمة. ونهنهت أي: منعت. وأفعله أي: أفعل ذلك. وانظر الكتاب ١: ١٥٥. وما بين معقوفين تتمة مما عدا الأصل.

(٥) روى المبرد هذا القول عن المازني عن الزيادي عن الفرّاء. شرح أبيات المغني ٧: ٣٤٨.

(٦) ط: ثم حُذفتِ الألفُ ونُقلت حركةُ الهاء.

(٧) ضُرب على «وهذا» في الأصل وأُلحق بالحاشية: ويُجاب بأن تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبَت حذفه [أولَى]. انظر الورقة ٢٧٩ آخرَ: حذف نون التوكيد.

(٨) ط: لا ينقاس.

(٩) الآيتان: ٦٤ من سورة الزمر: ﴿قُلْ: أفغَيرَ اللهِ تأمُرُونِّي أعبُدُ؟ أيُّها الجاهِلُونَ﴾ ـ وجعلها صاحب المعجم آيتين ـ و٢٤ من سورة الروم: ﴿ومِن آياتِهِ يُرِيكُمُ البَرقَ خَوفًا وطَمَعًا، ويُنَزِّلُ مِنَ السَّماءِ ماءً، فيُحيِي بِهِ الأرضَ بَعدَ مَوتِها﴾.

(١٠) مضى في الورقة ١١٢. ط: بالمعيديّ.

(١١) سقطت من ط.

(١٢) مضى تحت الرقم ٧١٤.

بـ «أعبُد» لأنّ الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل[1] بـ «تأمرونّي»، وأن أعبدَ: بدلٌ منه بدلَ اشتمالٍ،[2] أي: تأمرونّي بغير اللهِ عبادتِه.

حذف لام الطلب

هو مطَّرِد عند بعضهم في نحو: «قُلْ له: لِيَفعلْ»،[3] ومنه[4]: ﴿قُلْ لِعِبادِي الَّذِينَ آمَنُوا، يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾، ﴿وقُلْ لِعِبادِي، يَقُولُوا﴾، وقيل: هو جوابٌ لشرط محذوف أو جوابٌ للطلب. والحقُّ أنّ حذفَها مختصٌّ بالشِّعر كقوله:[5]

١٠٨٩ ـ مُحَمَّدُ، تَفْدِ نَفسَكَ كُلُّ نَفسٍ

حذف حرف النداء

نحو[6]: ﴿أيُّها الثَّقَلانِ﴾، ﴿يُوسُفُ، أعرِضْ عَن هذا﴾، ﴿أن أدُّوا إلَيَّ، عِبادَ اللهِ﴾، وشذَّ في اسمَي الجنس[7] والإشارة نحوَ:[8] أصبِحْ لَيلُ، وقولِه:[9]

١٠٩٠ ـ بِمِثلِكَ، هذا، لَوعةٌ وغَرامُ

ولَحَّن بعضهم المتنبِّيَ في قوله:[10]

١٠٩١ ـ هَذِي، بَرَزتِ لَنا، فهِجتِ رَسِيسا

---

(١) سقطت من ط.

(٢) ط: وأن أعبد بدلٌ اشتمالٍ منه.

(٣) يعني أن لام الأمر تحذف في مثل هذا. ط: يفعل.

(٤) الآيتان: ٣١ من سورة إبراهيم و٥٣ من سورة الإسراء: ﴿وقُلْ لِعِبادِي، يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أحسَنُ﴾.

(٥) مضى تحت الرقم ٤٠٩. وأُقحم عجزه في ط.

(٦) الآيات: ٣١ من سورة الرحمن: ﴿سَنَفرُغُ لَكُم، أيُّها الثَّقَلانِ﴾ و٢٩ من سورة يوسف و١٧ و١٨ من سورة الدخان: ﴿ولَقَد فَتَنّا قَبلَهُم قَومَ فِرعَونَ، وجاءَهُم رَسُولٌ كَرِيمٌ أن أدُّوا إلَيَّ ـ عِبادَ اللهِ ـ إنِّي لَكُم رَسُولٌ أمِينٌ﴾. ط: عِبادِ الله.

(٧) ط: في اسميْ الجنس.

(٨) ط: في نحو.

(٩) عجز بيت لذي الرُّمّة في ديوانه ص ٥٦٣ صدره:

إذا هَمَلَت عَينِي لَها قالَ صاحِبِي:

وهملت: تساقط دمعها. ولها أي: لرؤية الأطلال.

(١٠) صدر بيت في ديوانه ١: ٣٨٢ عجزه:

ثُمَّ انثَنَيتِ، وما شَفَيتِ نَسِيسا

والرسيس: أول الحب. ط: «رَسِيسًا». والنسيس: بقية الروح.

وأُجيب بأنّ «هذي» مفعول مطلق أي: برزتِ هذِي البَرزةَ،[١] وردَّه ابن مالك[٢] بأنّه لا يُشار إلى المصدر إلّا منعوتًا بالمصدر المُشار إليه كـ«ضربتُه ذلكَ الضّربَ»، ويردُّه بيتٌ أنشده هو، وهو قوله:[٣]

١٠٩٢ ـ يا عَمرُو، إنَّكَ قَد مَلِلتَ صَحابَتِي ... وصَحابَتِيكَ، إخالُ: ذاكَ قَلِيلُ

حذف همزة الاستفهام

قد ذُكِر في أوّل الباب الأوّل من هذا الكتاب.

حذف نون التوكيد

يجوز في نحو «لأفعلَنْ»[٤] في الضرورة كقوله:[٥]

١٠٩٣ ـ فلا، وأبِي، لَنأتِيَها جَمِيعًا ... ولَو كانَت بِها عَرَبٌ ورُومُ/ **٢٧٩**

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن نحو: «اضرِبَ الغلامَ» بفتح الباء، والأصل: «اضرِبَنْ»، وقولِه:[٦]

١٠٩٤ ـ لا تُهِينَ الفَقِيرَ، عَلَّكَ أنْ ... تَركَعَ يَومًا، والدَّهرُ قَد رَفَعَهْ

وإذا[٧] وُقِف عليها تاليةً ضمّةً أو كسرةً، ويُعادُ حينئذٍ[٨] ما كان حُذِف لأجلها[٩] فيقال في «اضرِبُنْ يا قومُ»:[١٠] «اضرِبُوا»، وفي «اضرِبِنْ يا هندُ»: «اضرِبِي». قيل: وحذفُها في غير ذلك ضرورةٌ كقوله:[١١]

---

(١) خ وط: هذه البرزة.

(٢) شرح التسهيل ٢: ١٨١ ـ ١٨٢.

(٣) البيت في شرح الكافية الشافية ص ٥٥٩ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٤ ـ ٣٥٥. وصحابتيك أي: صحبتي إياكَ. وإخال: أظنّ. وذاك أي: الملَلُ المذكور قبل، مبتدأ خبره: قليل، أي: يقلّ حصوله بين الأصحاب. والجملة الاسمية سدّت مسدّ مفعولي: إخال. فليس الفعل مُلغًى كما قيل، وإنما هو معلّق عن العمل بتقدير لام ابتداء محذوفة. وليس اسم الإشارة مفعولًا مطلقًا للفعل: إخال، كما ذهب المحشّون واضطربوا في التوجيه والتفسير.

(٤) عند المحشّي «لأفعلنّ» مع ذكره في الحاشية حذف النون الخفيفة.

(٥) البيت لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٣ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٦ يؤكّد قصد مؤتة للقاء المعتدين. وبعده فراغ ورقة في الأصل مع رقمها.

(٦) مضى تحت الرقم ٢٨١.

(٧) العطف على: إذا. يعني: ويجب حذفها أيضًا.

(٨) ط: أو كسرة حذفت ويعاد عندئذ.

(٩) يعني: لأجل ورودها بعد الواو والياء المحذوفتين في الوصل. فالعلة ما ذكرنا لا حذف النون كما زعم المحشّي.

(١٠) ط: يا قومِ.

(١١) البيت منسوب إلى طرفة بن العبد، وهو في ديوانه ص ١٥٥ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٥٨. والطارق: ما يأتي ليلًا. والقونس: ما بين الأذنين. والفرس: فرس العدوّ في الحرب. والمراد هنا هو الفارس نفسه.

١٠٩٥ ـ اضرِبَ عَنكَ الهُمُومَ طارِقَها ضَرْبَكَ بالسَّيفِ قَونَسَ الفَرَسِ

وقيل: ربّما جاء في النثر. وخرَّج بعضهم عليه قراءة مَن قرأ[١]: ﴿أَلَم نَشرَحَ﴾؟ بالفتح. وقيل: إنّ بعضهم[٢] ينصب بـ«لم» ويجزم بـ«لن». ولك أن تقولَ:[٣] «لعلّ المحذوفَ فيهما[٤] الشديدةُ»، فيُجابَ[٥] بأنّ تقليلَ الحذف والحملَ على ما ثبَت حذفُه أَولى.

حذف نونَي التثنية والجمع[٦]

تُحذَفان[٧] للإضافةِ نحو[٨]: ﴿تَبَّت يَدا أَبِي لَهَبٍ﴾ و﴿إِنّا مُرسِلُو النّاقةِ﴾، ولِشِبهِ الإضافة، نحو: «لا غلامَي لِزيدٍ» و«لا مُكرِمِي لِعَمرٍو» إذا لم تقدَّرِ اللامُ مقحمةً، ولِتقصيرِ الصلة[٩] نحو: «الضاربا زيدًا» و«الضاربو عمرًا»، ولِلّام الساكنة قليلًا نحو: ﴿لَذائقُو العَذابَ[١٠]﴾ فيمَن قرأه بالنصب، ولِلضرورة نحو قوله:[١١]

١٠٩٦ ـ هُما خُطَّتا: إمّا إسارٌ ومِنّةٌ وإمّا دَمٌ، والقَتلُ بالحُرِّ أجدَرُ

فيمَن رواه برفع «إسارٌ ومِنّةٌ[١٢]»، وأمّا من خفض فبالإضافة وفَصَل بين المتضايفين بـ«إمّا»[١٣] فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة. واختُلِف في قوله:[١٤]

---

(١) الآية الأولى من سورة الشرح: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟

(٢) أي: بعض العرب.

(٣) خ وق وب: ولعلّك تقول.

(٤) أي: في البيت والآية الكريمة.

(٥) ط: فيُجابُ.

(٦) سقط هذا العنوان مع ما تحته من ش وق ومتني الأصل وب ثم أُلحق على حاشية ب عن نسخة وبفرخة في الأصل مع التنبيه على إلحاق ذلك في موضعه. ط: نونيْ التثنية والجمع.

(٧) ط: يحذفان.

(٨) الآيتان: ١ من سورة المسد: ﴿تَبَّتْ يَدا أَبِي لَهَبٍ وتَبَّ﴾ و٢٧ من سورة القمر: ﴿إِنّا مُرسِلُو النّاقةِ فِتنَةً لَهُم. فارتَقِبْهُم واصطَبِرْ﴾.

(٩) يعني أن «أل» قبل اسم الفاعل هي كالموصول، والاسم صلة لها يقصَّر بحذف النون للتخفيف.

(١٠) الآية ٣٨ من سورة الصافات: ﴿إِنَّكُم لَذائقُو العَذابِ الأَليمِ﴾. وزاد هنا في ب: ﴿الأليمَ﴾، وعند صاحب المعجم: الأليمِ!

(١١) البيت لتأبط شرًّا في ديوانه ص ٨٧ وشرح أبيات المغني ٧: ٣٦٠. ط: إسارٌ ومِنّةٍ وإمّا دمٌ.

(١٢) كان على ابن هشام أن يقول: ودمٌ.

(١٣) يعني «إمّا» الأولى.

(١٤) عجز بيت لعمرو بن الأيهم في شرح أبيات المغني ٧: ٣٦٤ صدره:

رُبَّ قَومٍ عَرَندَسٍ ذِي طَلالٍ

والعرندس: الشديد العزيز. والطلال: الحال الحسنة.

١٠٩٧ ـ لا يَزالُونَ ضارِبِينَ القِبابِ

فقيل: الأصلُ «ضارِبِينَ ضارِبِي القبابِ»، وقيل: «لِلقبابِ»، كقوله:[(١)]

١٠٩٨ ـ أشارَت كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابِعُ

وقيل: أعربَ «ضارِبِينَ»[(٢)] إعرابَ «مَساكِينَ»، فنصبَه[(٣)] بالفتحة لا بالياء.

حذف التنوين

يُحذَف لُزومًا لِدخولِ «أل» نحو «الرَّجلُ»، ولِلإضافةِ نحو «غلامُكَ»، ولِشِبهِها[(٤)] نحو: «لا مالَ لِزيدٍ» إذا لم تقدَّر اللامُ مُقحمةً، فإن قُدِّرتْ فهو مضاف، ولِمانعِ الصرف نحو: فاطمةَ، ولِلوقفِ في غير النصب، ولِلاتِّصالِ بالضمير نحو «ضاربُكَ» فيمَن قال: إنّه غير مضاف ـ فأمّا قوله:[(٥)]

١٠٩٩ ـ أمُسلِمُنِي إلَى قَومِي شَراحِي؟

فضرورةٌ خلافًا لهشام، ثمّ[(٦)] هو نون وقايةٍ لا تنوينٌ كقوله:[(٧)]

١١٠٠ ـ ولَيسَ المُوافِينِي، لِيُرفَدَ، خائبًا

إذ لا يجتمع التنوين مع «أل» ـ ولِكونِ الاسم عَلَمًا موصوفًا بما اتَّصل به وأُضيف إلى عَلَمٍ من «ابن» و«ابنة» اتِّفاقًا، أو «بنت» عند قومٍ من العرب. فأمّا قوله:[(٨)]

١١٠١ ـ جارِيةٌ مِن قَيسٍ ابنِ ثَعلَبَهْ

فضرورةٌ.[(٩)]

ويُحذَف لالتقاء الساكنين قليلًا كقوله:[(١٠)]

١١٠٢ ـ فألفَيتُهُ غَيرَ مُستَعتِبٍ ولا ذاكِرَ اللهَ إلّا قَلِيلا

---

(١) مضى تحت الرقم ١.
(٢) في الأصل: «الضاربين» وكذلك «المساكين».
(٣) ط: وقيل ضاربين مُعرَب إعراب مَساكين فنصبُه.
(٤) سقط من ش وق ومتون الأصل وخ وب حتى «فهو مضاف» ثم ألحق بحاشيتي الأصل وخ.
(٥) مضى تحت الرقم ٦٤٨. ط: إلى قوم.
(٦) سقط من ش وق وب ومتن الأصل حتى «مع أل» ثم ألحق بحاشية الأصل.
(٧) مضى تحت الرقم ٦٤٩.
(٨) بيت من مشطور الرجز للأغلب العجلي في شرح أبيات المغني ٧: ٣٦٦.
(٩) فوقها في الأصل بقلم آخر: وقيل: ابن بدل.
(١٠) مضى تحت الرقم ٩٥٦. ط: «ولا ذاكِرِ اللهَ». وعند المحشّي: إلّا قليلًا.

وإنّما آثَرَ ذلك على حذفه للإضافة لإرادةِ تماثُلِ المتعاطفَينِ في التنكير. وقُرِئ[١]: ﴿قُلْ: هُوَ اللهُ أَحَدُ، اللهُ الصَّمَدُ﴾، ﴿ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارَ﴾ بتركِ تنوين «أحَد» و«سابِق» ونصبِ: النَّهار.

واختُلِف:[٢] لِمَ تُرِكَ تنوينُ «غَيرٍ» في نحو[٣]: «قبضتُ عَشَرةً ليسَ غيرُ»؟ فقيل: لأنّه مبنيٌّ كـ«قَبلُ وبعدُ»، وقيل: لنيّةِ الإضافة وإنّ الضمّة إعرابٌ و«غيرُ» متعيِّنةٌ[٤] لأنَّها اسمُ «ليس»، لا محتمِلةٌ لذلك وللخبرية. ويردُّه أنّ هذا التركيب مطَّرِد، ولا يُحذَف تنوينُ مضافٍ لغير مذكور باطِّراد إلّا إنْ أشبَهَ في اللفظ المضافَ نحو: «قَطَعَ اللهُ يَدَ ورِجلَ مَن قالَها»، فإنّ الأوّلَ مضاف إلى المذكور،[٥] والثانيَ لمجاورته له مع أنّه المضاف إليه في المعنى كأنّه مضاف إليه لفظًا.

حذف[٦] «أل»

تُحذَف للإضافة المعنوية وللنداء نحو: «يا رَحمنُ»، إلّا من اسمِ الله[٧] ـ تعالى ـ والجملِ المحكيّة،[٨] قيل: والاسمِ المشبَّهِ به[٩] نحو: «يا الخليفةُ هَيبةً»، وسُمِع «سَلامُ عليكُم» بغير تنوين، فقيل: على إضمار «أل». ويَحتمل عندي كونَه على تقدير المضاف إليه والأصل: «سلامُ اللهِ[١٠]». وقال الخليل في «ما يَحسُنُ بالرجُلِ خَيرٍ منكَ[١١] أن يفعلَ كذا»: هو[١٢] على نيّة «أل» في «خَير». ويردُّه أنّها[١٣] لا تجامع «مِن» الجارّةَ للمفضول. وقال الأخفش: «اللام[١٤] زائدة» ـ وليس هذا بقياس والتركيب قياسيّ ـ وقال ابن مالك:[١٥]

---

(١) الآيات: ١ و٢ من سورة الإخلاص: ﴿قُلْ: هُوَ اللهُ أَحَدٌ. اللهُ الصَّمَدُ﴾ و٤٠ من سورة يس: ﴿لا الشَّمسُ يَنبَغِي لَها أن تُدرِكَ القَمَرَ، ولا اللَّيلُ سابِقُ النَّهارِ، وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسبَحُونَ﴾.

(٢) سقطت هذه الفقرة من ق وش ومتني الأصل وب ثم ألحقت بالحاشيتين.

(٣) ط: التنوين في نحو.

(٤) ط: وغيرُ متعيِّنةٍ.

(٥) ط: للمذكور.

(٦) سقطت من ط.

(٧) يقال: «يا اللهُ» بهمزة الوصل، وعند المحشّي «يا أَللهُ». ويجوز القطع لكن ما ذكره ابن هشام مراد به الوصل فقط.

(٨) العطف على «اسم الله»، نحو: يا الصُّلحُ خيرٌ.

(٩) يعني الاسم الذي يشبَّه به غيره نحو «الخليفة» في المثال التالي. والتقدير: يا مِثْلَ الخليفةِ في الهيبة.

(١٠) زاد هنا في ط: عليكم.

(١١) ط: خير منك.

(١٢) انظر الكتاب ١: ٢٢٥. ط: وهو.

(١٣) يعني: أل.

(١٤) يعني الألف واللام، أي «أل» في: الرجل، لا اللام وحدها كما زعم المحشّي.

(١٥) شرح الكافية الشافية ص ١١٧٦.

«خير: بدل». وإبدالُ المشتقِّ ضعيف، فالأَولى[1] عندي أن يخرَّج على قوله:[2]

١١٠٣ ـ ولَقَـد أمُرُّ علَـى اللَّئيـمِ، يَسُبُّنِـي

حذف لام الجواب

وذلـك ثلاثـةٌ: حذفُ لام جـواب «لو» نحو[3]: ﴿لَو نَشـاءُ جَعَلْنـاهُ أُجاجًا﴾،[4] وحذفُ لام «لَقَد»[5] يحسـنُ مـع طـول الكلام نحـو[6]: ﴿قَد أفلَـحَ مَن زَكّاهـا﴾، وحـذفُ لام «لَأفعلَنَّ» يختـصُّ بالضـرورة كقول عامر بـن الطُّفَيل:[7]

١١٠٤ ـ وقَـتِيـــلِ مُــرّةَ أثــأرَنَّ، فـإنَّـهُ فِـــــرغٌ، وإنَّ أخــاكُـــمُ لَـــم يُـثــأرِ

حذف جُملة القسَم

كثيرٌ جدًّا، وهو لازم مع غير الباء[8] من حروف القسَم. وحيثُ قيل: «لَأفعلَنّ أو لَقَد فَعَل أو لَئن فَعَل»، ولم يَتقدَّم جملةُ قسَم، فثَمَّ جملةُ قسَمٍ مقدَّرة نحو[9]: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذابًا شَدِيدًا﴾ الآيَة، ﴿ولَقَد صَدَقَكُمُ اللهُ وَعدَهُ﴾، ﴿لَئن أُخرِجُوا لا يَخرُجُونَ مَعَهُم﴾. / ٢٨٠ واختُلِف في نحو: لَزيدٌ قائمٌ، ونحو: إنّ زيدًا قائمٌ أو لَقائمٌ، هل يجب كونُه جوابًا لقسَم أو لا؟

---

(١) ط: وأولى.

(٢) مضى تحت الرقم ١٥١. يعني أن أل: جنسية لا تفيد تعريفًا.

(٣) الآيات ٦٨ ـ ٧٠ من سورة الواقعة: ﴿أفرَأيتُمُ الماءَ الَّذِي تَشرَبُونَ أأنتُم أنزَلتُمُوهُ مِنَ المُزنِ أم نَحنُ المُنزِلُونَ؟ لَو نَشاءُ جَعَلناهُ أُجاجًا. فلَولا تَشكُرُونَ﴾.

(٤) جُعل الحذفان التاليان في الأصل والنسخ عنوانين متميّزين كما فعل المصنّف سهوًا، مع أنهما تتمة التفصيل لقوله: «ثلاثة». وليس «حذف... زكّاها» في ق.

(٥) يعني أن «لقد» في جواب القسم.

(٦) الآيات ٧ ـ ٩ من سورة الشمس: ﴿ونَفْسٍ وما سَوّاها، فألهَمَها فُجُورَها وتَقْواها، قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾. واللام المحذوفة هنا هي لام جواب القسم عند النحاة، فهم يرون أن المحذوفة قبل «قد» هي دائمًا لام القسم وإن لم يلفظ به كما سترى فيما تحت العنوان التالي، وهو قول ضعيف مرجوح.

(٧) البيت في ديوانه ص ٥٦ وشرح أبيات المغني ٨: ٣. والرواية في القافية هي: «لَم يُقصَدِ». وقتيل مرة هو أخو الشاعر قتله بنو مرّة. يقسم الشاعر به ليثأرنّ. وفي الأصل: «وقتيلَ». ط: «وقَتِيلُ ـَ». والفرغ: الهدْر لم يُثأر به. وأخاكم أي: سيّدكم. وفسّر المحشّي «أخاهم» دون روايته، ثم فسّر «لم يُقصَد» أيضًا دون رواية. ولم يُثأر أي: لم يؤخذ بثأره.

(٨) كذا، ويكثر حذف جملة القسم الاستعطافي أيضًا مع ورود الباء.

(٩) الآيات: ٢٠ و٢١ من سورة النمل: ﴿وتَفَقَّدَ الطَّيرَ فقالَ: ماليَ لا أرَى الهُدهُدَ، أم كانَ مِنَ الغائبينَ؟ لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذابًا شَدِيدًا، أو لَأذبَحَنَّهُ، أو لَيأتِيَنِّي بِسُلطانٍ مُبِينٍ﴾ ـ ويُقدَّر للجُمل الجوابية الثلاث هنا جملة قسم واحدةٌ لا ثلاث جمل كما زعم صاحب المعجم ـ و١٥٢ من سورة آل عمران ـ ولا حاجة إلى تقدير قسم في مثل هذا كما ذكرنا قبل ـ و١٢ من سورة الحشر.

حذف جواب القسَم

يجب إذا تقدَّم عليه أو اكتنَفَهُ ما يُغني عن الجواب. فالأوّل نحو: زيدٌ قائمٌ واللهِ، ومنه: إن جاءَني زيدٌ ـ واللهِ ـ أكرمتُه، والثاني نحو: زيدٌ ـ واللهِ ـ قائمٌ،[1] فإن قلتَ: «زيدٌ واللهِ إنّه قائمٌ أو لقائم» احتَمل كونَ المتأخِّر عنه خبرًا عن المتقدِّم عليه، واحتَمل كونَه جوابًا[2] وجملةُ القسَم وجوابُه[3] الخبرُ، ويجوز في غير ذلك نحو: ﴿والنّازعاتِ غَرقًا﴾ الآياتِ[4] أي: لَتُبعَثُنَّ، بدليل ما بعده، وهذا المقدَّر هو العاملُ في ﴿يومَ تَرجُفُ﴾، أو عاملُه «اذكرْ»، وقيل: الجواب ﴿إنَّ فِي ذلِكَ لَعِبرَةً﴾. وهو بعيدٌ لبُعده.

ومثلُه[5]: ﴿ق. والقُرآنِ المَجيدِ﴾ أي: لَيَهلِكُنَّ،[6] بدليل: ﴿كَم[7] أهلَكْنا﴾! أو إنَّكَ لَمُنذِرٌ، بدليل: ﴿بَل عَجِبُوا أن جاءَهُم مُنذِرٌ﴾، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفشُ: ﴿قَد عَلِمْنا﴾، وحُذِفتِ[8] اللام للطُّول مثلَ[9]: ﴿قَد أفلَحَ مَن زَكّاها﴾، ابنُ كَيسانَ[10]: ﴿ما يَلفِظُ مِن قَولٍ﴾ الآيَةَ، الكوفيّون: ﴿بَل عَجِبُوا﴾ والمعنى: لقد عَجِبُوا، بعضُهم: ﴿إنَّ فِي ذلِكَ لَذِكرَى﴾.

ومثلُه[11]: ﴿صَ. والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ﴾ أي: إنَّه لمُعجِزٌ، أو إنَّكَ لَمِنَ المُرسَلِين، أو ما الأمرُ كما يزعمون. وقيل: مذكورٌ، فقال الكوفيّون والزجّاجُ:[12]﴿إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ﴾، وفيه بُعد، الأخفشُ:[13]﴿إنْ كُلٌّ إلّا

---

(١) الصواب في الأمثلة المذكورة وما يشبهها عدم تقدير جواب لأنه وارد فيها.

(٢) ط: احتَمل كونُ المتأخر. . . واحتَمل كونُه جوابًا.

(٣) أي: جملتا القسم وجوابه. وعند المحشّي: وجوابِه.

(٤) الآيات ١ ـ ٢٦ من سورة النازعات: ﴿والنّازِعاتِ غَرْقًا، والنّاشِطاتِ نَشطًا، والسّابِحاتِ سَبحًا، فالسّابِقاتِ سَبقًا، فالمُدَبِّراتِ أمرًا، يَومَ تَرجُفُ الرّاجِفةُ. . . إنَّ في ذلِكَ لَعِبرَةً لِمَن يَخشَى﴾، وما بعدُ في الموضعين هو منها. وزاد آخرَها في ط: لِمَن يخشَى.

(٥) الآيات ١ ـ ٣٧ من سورة ق: ﴿ق. والقُرآنِ المَجِيدِ. بَل عَجِبُوا أن جاءَهُم مُنذِرٌ مِنهُم، فقالَ الكافِرُونَ: هذا شَيءٌ عَجِيبٌ... قَد عَلِمْنا ما تَنقُصُ الأرضُ مِنهُم وعِندَنا كِتابٌ حَفِيظٌ. . . ما يَلفِظُ مِن قَولٍ إلّا لَدَيهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ. . . وكَم أهلَكْنا قَبلَهُم مِن قَرنٍ، هُم أشَدُّ مِنهُم بَطشًا، فنَقَّبُوا في البِلادِ! هَل مِن مَحِيصٍ؟ إنَّ في ذلِكَ لَذِكرَى لِمَن كانَ لَهُ قَلبٌ أو ألقَى السَّمعَ وهُوَ شَهِيدٌ﴾، وما بعدُ هو منها ما عدا آية سورة الشمس.

(٦) انظر البحر ٨: ١٢٠. وفي الأصل بالياء والتاء بقلم آخر. ط: لَنُهلِكَنَّ.

(٧) هذا في الأصل والنسخ، وعند صاحب المعجم: «وكَم» خلافًا لما بين يديه من النسخ.

(٨) في الأصل: وحذف.

(٩) الآية ٩ من سورة الشمس.

(١٠) الآية ١٨ من سورة ق، والتالية هي ذات الرقم ٢ منها، والثالثة هي ذات الرقم ٣٧. ط: وابن كيسان.

(١١) الآيات ١ ـ ٦٤ من سورة ص: ﴿ص. والقُرآنِ ذِي الذِّكرِ. بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا في عِزَّةٍ وشِقاقٍ. . . كَم أهلَكْنا مِن قَبلِهِم مِن قَرنٍ فنادَوا، ولاتَ حِينَ مَناصٍ!. . . إنْ كُلٌّ إلّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فحَقَّ عِقابِ. . . إنَّ ذلِكَ لَحَقٌّ تَخاصُمُ أهلِ النّارِ﴾. وانظر البحر ٧: ٣٨٣.

(١٢) معاني القرآن ٤: ٣١٩.

(١٣) معاني القرآن ص ٤٥٢.

كَذَّبَ الرُّسُلَ﴾، الفرّاءُ[١] وثعلب: «صَ» لأنّ معناه:[٢] صَدَقَ اللهُ، ويردُّه أنّ الجواب لا يتقدَّم.[٣] وقيل: ﴿كَم أهلَكْنا﴾! وحُذِفَتِ اللام للطُّول.

حذف جملة الشرط

هو مطَّرِد بعدَ الطلب نحو[٤]: ﴿فاتَّبِعُونِي، يُحبِبْكُمُ اللهُ﴾ أي: فإن تَتَّبِعُونِي يُحبِبْكُم[٥]، ﴿فاتَّبِعْنِي، أهدِكَ﴾، ﴿رَبَّنا، أخِّرْنا إلَى أجَلٍ قَرِيبٍ، نُجِبْ دَعوَتَكَ ونَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾، وجاء بدونه نحو[٦]: ﴿إنَّ أرضِي واسِعةٌ. فإيّايَ فاعبُدُونِ﴾ أي: فإنْ لم يتأتَّ إخلاصُ العبادة لي في هذه البلدة فإيّاي فاعبدونِ في غيرها، ﴿أمِ اتَّخَذُوا مِن دَونِهِ أولِياءَ. فاللهُ هُوَ الوَلِيُّ﴾[٧] أي: إنْ أرادوا وليًّا[٨] بحقٍّ فاللهُ هو الوليّ، ﴿أو تَقُولُوا: «لَو أنّا أُنزِلَ علَينا الكِتابُ لَكُنّا أهدَى مِنهُم». فقَد جاءَكُم بَيِّنةٌ مِن رَبِّكُم وهُدًى ورَحمةٌ. فمَن أظلَمُ مِمَّن كَذَّبَ بِآياتِ اللهِ﴾؟[٩] أي: إن صدقتُم فيما كنتُم تعِدُون به من أنفسِكم فقد جاءكم بيِّنةٌ، وإن كَذَبتُم فلا أحدَ أكذَبُ منكم. فمَن أظلَمُ؟ وإنّما جُعِلتْ هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط،[١٠] وهي من حذفِها وحذفِ جملة الجواب، لأنّه قد ذُكِر في اللفظ جملةٌ قائمة مَقامَ الجواب، وذلك يسمَّى جوابًا تجوُّزًا كما سيأتي.

وجَعل منه الزمخشريّ[١١] وتبعه ابنُ مالك بدرُ الدين[١٢]: ﴿فلَم تَقتُلُوهُم﴾ أي: إنِ افتخرتُم بقتلِهم فلم تقتلوهم، ويردُّه أنّ الجواب المنفيَّ بـ«لم» لا تدخل عليه الفاء، وجعل منه أبو البقاء[١٣]: ﴿فذلِكَ الَّذِي يَدُعُّ اليَتِيمَ﴾ أي: إنْ أردتَ معرفتَه فذلك. وهو حسنٌ. وحذفُ جملة الشرط بدون الأداة كثيرٌ كقوله:[١٤]

---

(١) معاني القرآن ٢: ٣٩٧.

(٢) ط: لأن معناها.

(٣) بل يتقدم ما هو دليل عليه كما رأينا قبل قليل.

(٤) الآيات: ٣١ من سورة آل عمران: ﴿قُل: إن كُنتُم تُحِبُّونَ اللهَ فاتَّبِعُونِي، يُحبِبْكُمُ اللهُ﴾ و٤٣ من سورة مريم: ﴿يا أبَتِ، إنِّي قَد جاءَنِي مِنَ العِلمِ ما لَم يأتِكَ. فاتَّبِعْنِي، أهدِكَ صِراطًا سَوِيًّا﴾ و٤٤ من سورة إبراهيم.

(٥) زاد هنا في ط: اللهُ.

(٦) الآية ٥٦ من سورة العنكبوت. والشواهد القرآنية التالية هنا لا تحتاج إلى تلك التقديرات المحذوفات الربوية. انظر المفصل.

(٧) الآية ٩ من سورة الشورى.

(٨) في الأصل وخ: أولياء.

(٩) الآية ١٥٧ من سورة الأنعام

(١٠) أُلحق ههنا في حاشية الأصل: «ابن معط». وهو مما سيلي بعدُ بذكرعبارة له. ط: في حذف جملة الشرط فقط.

(١١) الكشاف ٢: ٩.

(١٢) الآية ١٧ من سورة الأنفال: ﴿فلَم تَقتُلُوهُم، ولكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم﴾.

(١٣) الآيتان ١ و٢ من سورة الماعون: ﴿أرَأيتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ؟ فذلِكَ الَّذِي يَدُعُّ اليَتِيمَ﴾ والتبيان ص ١٣٠٦.

(١٤) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ وشرح أبيات المغني ٨: ٥.

١١٠٥ ـ فطَلِّقْها، فلَستَ لَها بكُفْءٍ وإلّا يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

أي: وإلّا تُطلِّقْها.

حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدَّم عليه أو اكتنفه ما يدلُّ على الجواب. فالأوَّل نحوُ: هو ظالمٌ إن فعَلَ، والثاني نحوُ: هو إن فَعَلَ ظالمٌ،(١) ﴿وإنّا، إن شاءَ اللهُ، لَمُهتَدُونَ﴾، ومنه: واللهِ إن جاءَني زيدٌ لأُكرِمَنَّه.(٢) وقولُ ابن مُعطٍ:(٣)

اللَّفظُ، إن يُفِدْ، هُوَ الكَلامُ

إمّا من ذلك ففيه ضرورةٌ ـ وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا ـ وإمّا الجوابُ الجملةُ الاسمية وجملتا الشرط والجواب خبرٌ، ففيه ضرورة أيضًا، وهي حذف الفاء كقوله:(٤)

١١٠٦ ـ مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها

ووَهِمَ ابن الخبّاز إذ / ٢٨١ قطع بهذا الوجه.

ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو(٥): ﴿فإن استطَعتَ أن تبتَغِيَ نَفَقًا فِي الأرضِ﴾ الآيةَ أي: فافعلْ، ﴿ولَو أنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ﴾ الآيةَ أي: لَما آمنوا به، بدليل: ﴿وهُم يَكفُرُونَ بِالرَّحمنِ﴾،

---

(١) الآية ٧٠ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: ادعُ لَنا رَبَّكَ، يُبَيِّنْ لَنا ما هِيَ؟ إنَّ البَقَرَ تَشابَهَ علَينا، وإنّا إن شاءَ اللهُ لَمُهتَدُونَ﴾.

(٢) في الأصل وش: إن جاءني والله أكرمته.

(٣) انظر حاشية الصبان ١: ٦٨.

(٤) مضى تحت الرقم ٨٥.

(٥) الآيات: ٣٥ من سورة الأنعام: ﴿وإن كانَ كَبُرَ علَيكَ إعراضُهُم فإنِ استَطَعتَ أن تَبتَغِيَ نَفَقًا في الأرضِ أو سُلَّمًا في السَّماءِ فتَأتِيَهُم بِآيةٍ. ولَو شاءَ اللهُ لَجَمَعَهُم علَى الهُدَى﴾ و٣٠ و٣١ من سورة الرعد: ﴿وهُم يَكفُرُونَ بالرَّحمنِ. قُلْ: «هُوَ رَبِّي لا إلٰـهَ إلّا هُوَ، علَيهِ تَوَكَّلْتُ، وإلَيهِ مَتابِ». ولَو أنَّ قُرآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الجِبالُ أو قُطِّعَتْ بِهِ الأرضُ أو كُلِّمَ بِهِ المَوتَى. بَل للهِ الأمرُ جَمِيعًا﴾ و١ ـ ٥ من سورة التكاثر: ﴿ألهاكُمُ التَّكاثُرُ حَتَّى زُرتُمُ المَقابِرَ. كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ، ثُمَّ كَلّا سَوفَ تَعلَمُونَ. كَلّا لَو تَعلَمُونَ عِلمَ اليَقِينِ﴾ و٩١ من سورة آل عمران: ﴿إنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وماتُوا وهُم كُفّارٌ فلَن يُقبَلَ مِن أحَدِهِم مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا، ولَوِ افتَدَى بِهِ﴾ و٧٨ من سورة النساء: ﴿أينَما تَكُونُوا يُدرِكْكُمُ المَوتُ، ولَو كُنتُم في بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ و٤٥ و٤٦ من سورة يس: ﴿وإذا قِيلَ لَهُمُ: «اتَّقُوا ما بَينَ أيدِيكُم وما خَلفَكُم لَعَلَّكُم تُرحَمُونَ». وما تأتِيهِم مِن آيةٍ مِن آياتِ رَبِّهِم إلّا كانُوا عَنها مُعرِضِينَ﴾ و١٨ و١٩ من سورة يس: ﴿قالُوا: إنّا تَطَيَّرْنا بِكُم. لَئِن لَم تَنتَهُوا لَنَرجُمَنَّكُم ولَيَمَسَّنَّكُم مِنّا عَذابٌ ألِيمٌ. قالُوا: طائرُكُم مَعَكُم. أإن ذُكِّرتُم؟ بَل أنتُم قَومٌ مُسرِفُونَ﴾ و١٠٩ من سورة الكهف: ﴿قُلْ: لَو كانَ البَحرُ مِدادًا لِكَلِماتِ رَبِّي لَنَفِدَ البَحرُ قَبلَ أن تَنفَدَ كَلِماتُ رَبِّي، ولَو جِئنا بِمِثلِهِ مَدَدًا﴾ و١٢ من سورة السجدة: ﴿ولَو تَرَى إذِ المُجرِمُونَ ناكِسُو رُؤُوسِهِم عِندَ رَبِّهِم: رَبَّنا، أبصَرْنا وسَمِعْنا. فارجِعْنا، نَعمَلْ صالِحًا. إنّا مُوقِنُونَ﴾ و١٠ من سورة النور و١٠ من سورة الأحقاف: ﴿قُلْ: أرَأيتُم إن كانَ مِن عِندِ اللهِ وكَفَرتُم بِهِ، وشَهِدَ شاهِدٌ مِن بَنِي إسرائيلَ علَى مِثلِهِ فآمَنَ واستكبَرتُم؟ إنَّ اللهَ لا يَهدِي القَومَ الظّالِمِينَ﴾. والأولى أنّ «لو» في آيتي سورتي النساء والكهف هي للتعميم وانتهاء الغاية وليست شرطية.

والنحويّون يقدِّرون: لكان هذا القرآنَ،[1] وما قدَّرتُه أظهرُ، ﴿لَو تَعلَمُونَ عِلمَ اليَقِينِ﴾ أي: لارتَدَعتُم وما ألهاكُمُ التكاثُر، ﴿ولَو افتَدَى بِهِ﴾ أي: ما تُقبِّل منه، ﴿ولَو كُنتُم فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ﴾ أي: لأدرككُم، ﴿وإذا قِيلَ لَهُم: اتَّقُوا ما بَينَ أيدِيكُم وما خَلفَكُم لَعلَّكُم تُرحَمُونَ﴾ أي: أعرَضوا، بدليل ما بعده،[2] ﴿أإنْ ذُكِّرتُم﴾؟ أي: تَطَيَّرتُم، ﴿ولَو جِئنا بِمِثلِهِ مَدَدًا﴾ أي: لَنَفِدَ، ﴿ولَو تَرَى إذِ المُجرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِم﴾ أي: لرأيتَ أمرًا فظيعًا، ﴿ولَولا فَضلُ اللهِ عَلَيكُم ورَحمَتُه وأنَّ اللهَ تَوّابٌ حَكِيمٌ﴾[3] أي: لَهَلَكتُم، ﴿قُلْ: أرأيتُم إن كانَ مِن عِندِ اللهِ وكَفَرتُم بِهِ﴾؟ قال الزمخشريّ:[4] تقديره: ألستُم ظالمين؟ بدليل ﴿إنَّ اللهَ لا يَهدِي القَومَ الظّالِمِينَ﴾. ويردُّه[5] أنّ جملة الاستفهام لا تكون جوابًا إلّا بالفاء مؤخّرة عن الهمزة نحو: «إن جئتُكَ أفما تُحسِنُ إليّ»؟ ومقدَّمةً على غيرها[6] نحو: فهل تُحسِنُ إليّ؟

تنبيه

التحقيق أنّ مِن حذف الجواب مثلَ[7]: ﴿مَن كانَ يَرجُو لِقاءَ اللهِ فإنَّ أجَلَ اللهِ لَآتٍ﴾، لأنّ الجواب مسبَّب عن الشرط، وأجلَ الله آتٍ سواءٌ أوُجِدَ الرجاءُ أم لم يُوجد، وإنّما الأصل: فلْيبادِرِ العملَ[8] فإنّ أجل الله لآتٍ. ومثلُه[9]: ﴿وإن تَجهَرْ بِالقَولِ﴾ أي: فاعلم أنّه غنيٌّ عن جهرك ﴿فإنَّهُ يَعلَمُ السِّرَّ﴾، ﴿وإن يُكَذِّبُوكَ﴾ أي: فتَصَبَّرْ ﴿فقَد كُذِّبَت رُسُلٌ مِن قَبلِكَ﴾، ﴿إن يَمسَسْكُم قَرحٌ﴾ أي: فاصبِروا ﴿فقَد مَسَّ القَومَ قَرحٌ مِثلُهُ﴾، ﴿ومَن

---

(١) هذا ما في ب ون وم، وأُهمل الضبط في غيرها، والتقدير: لكان ذلك هذا القرآنَ. ط: القرآنُ.

(٢) يعني الآية ٤٦ من السورة.

(٣) ش: رَحِيمٌ.

(٤) الكشاف ٣: ١١٩.

(٥) كذا، وهو قول لأبي حيان في البحر ٨: ٥٧، نقله ابن هشام وفيه وهَم لأن مراد الزمخشري أن الجملة هي المفعول الثاني للفعل: رأيتم، وهي دليل الجواب المحذوف، والتقدير: أرأيتم حالَكم، إن كان من عند الله وكفرتم به أفلستم ظالمين؟ ألستم ظالمين؟ انظر المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٧٧٥.

(٦) يعني: غير الهمزة من أدوات الاستفهام.

(٧) يريد: حذف الجواب في المعنى، والجملة المرتبطة بالفاء هي الجواب في الإعراب، وهي تفيد السببية للجملة المقدرة وتقوم مقامها في الإعراب. والآية هي ذات الرقم ٥ من سورة العنكبوت. ط: مثلُ.

(٨) ط: «فليبادرْ العملَ»، وزعم المحشّي أنه كذلك في المخطوطات.

(٩) الآيات: ٧ من سورة طه: ﴿وإن تَجهَرْ بِالقَولِ فإنَّهُ يَعلَمُ السِّرَّ وأخفَى﴾ وما بعدُ هو منها وكذلك الشواهد التالية - وزاد في الأصل «وأخفى» - و٤ من سورة فاطر: ﴿وإن يُكَذِّبُوكَ فقَد كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبلِكَ﴾ و١٤٠ من سورة آل عمران: ﴿إن يَمسَسْكُم قَرحٌ فقَد مَسَّ القَومَ قَرحٌ مِثلُهُ﴾ و٢١ من سورة النور: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، لا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيطانِ. ومَن يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيطانِ فإنَّهُ يأمُرُ بِالفَحشاءِ والمُنكَرِ﴾ و٥٦ من سورة المائدة: ﴿ومَن يَتَوَلَّ اللهَ ورَسُولَهُ والَّذِينَ آمَنُوا فإنَّ حِزبَ اللهِ هُمُ الغالِبُونَ﴾ و٢٢٧ من سورة البقرة: ﴿وإن عَزَمُوا الطَّلاقَ فإنَّ اللهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ و٥٧ من سورة هود: ﴿فإن تَوَلَّوا فقَد أبلَغتُكُم ما أُرسِلتُ بِهِ إلَيكُم﴾. وتولّوا أي: تتولّوا.

يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيطانِ﴾ أي: يَفعلِ الفواحشَ والمنكراتِ ﴿فإنَّهُ يأمُرُ بالفَحشاءِ والمُنكَرِ﴾، ﴿ومَن يَتَوَلَّ اللهَ ورَسُولَهُ والَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي: يغلِبْ ﴿فإنَّ حِزبَ اللهِ هُمُ الغالِبُونَ﴾، ﴿وإن عَزَمُوا الطَّلاقَ﴾ أي: فلا تؤذُوهنّ[1] بقولٍ ولا فعلٍ، فإنّ الله يسمع ذلك ويعلمه، ﴿فإن تَوَلَّوا﴾ أي: فلا لومَ علَيّ ﴿فقد أبلَغتُكُم﴾.

حذف الكلام[2] بجملته

يقع ذلك باطِّراد في مواضع:

أحدُها: بعدَ حرف الجواب، يقال: «أقامَ زيدٌ»؟ فتقول: «نَعَم»، و«ألَم يقُمْ زيدٌ»؟ فتقول: «نَعَم» إن صدَّقتَ النفيَ، و«بلَى» إن أبطلتَه[3]. ومن ذلك قوله:[4]

١١٠٧ ـ قالُوا: أخِفتَ؟ فقُلتُ: إنَّ، وخِيفتِي   ما إن تَزالُ مَنُوطةً بِرَجائي

فإنّ «إنَّ» هنا[5] بمعنى: نَعَم. وأمّا قوله:[6]

١١٠٨ ـ ويَقُلنَ: شَيبٌ قَد عَلا   كَ، وقَد كَبِرتَ، فقُلتُ: إنَّهْ

فلا يلزَمُ كونَه[7] من ذلك خلافًا لأكثرهم، لجواز ألّا تكون الهاء للسكت، بل اسمًا لـ«إنَّ» على أنّها المؤكِّدة، والخبرُ محذوف أي: إنّه كذلك.

الثاني: بعد «نِعمَ وبئسَ» إذا حُذِف المخصوص وقيل: إنّ الكلام جملتان نحو: ﴿إنّا وَجَدْناهُ صابِرًا، نِعمَ العَبدُ[8]﴾!

الثالث:[9] بعد حروف النداء في مثل[10]: ﴿يا لَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ﴾ إذا قيل: إنّه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاءِ.

---

(١) ط: فلا تؤذوهم.

(٢) كذا، والمحذوف فيما سيورده المصنّف هو جمل أو مفرد وكل منهما بعض الكلام لا جملته، لأن من الكلام أيضًا ما ذكره من نحو: وإنْ وبلى ونعم وإنّ ويا وإمّا لا...

(٣) في حاشية ن: إن كذّبتَ النفي وأبطلته، وأثبتّ القيام لزيد كالمثال الأول.

(٤) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ٦. وبعد «إنّ» جملة محذوفة أي: خفتُ. فالمحذوف جملة واحدة لا كلام كما جاء في العنوان. وكذلك في الأمثلة المتقدمة قبل وما بعد، ثم هو اسم واحد فيما سيلي من النداء لا جملة. ومنوطة: معلقة. والرجاء: توقُّع الأمر المحبوب.

(٥) ط: فإنّ هنا.

(٦) مضى تحت الرقم ٥٠. وإذا كانت «إنّ» بمعنى: نعم، فالمحذوف: شيبٌ علاني وقد كبرتُ.

(٧) ط: كونُه.

(٨) الآية ٤٤ من سورة ص. وزاد هنا في ط: ﴿إنَّهُ أوّابٌ﴾.

(٩) ط: والثالث.

(١٠) الآيتان ٢٦ و٢٧ من سورة يس: ﴿قِيلَ: ادخُلِ الجَنّةَ. قالَ: يا لَيتَ قَومِي يَعلَمُونَ بِما غَفَرَ لِي رَبِّي وجَعَلَنِي مِنَ المُكرَمِينَ﴾.

الرابع: بعد «إنِ» الشرطية كقوله:(١)

١١٠٩ ـ قالَتْ بَناتُ العَمِّ: يا سَلمَى، وإنْ كانَ عَيِيًّا مُعدِمًا؟ قالَتْ: وإنْ

أي: وإن كان كذلك رضيتُه أيضًا.(٢)

الخامس: في قولهم: «افعَلْ هذا إمّا لا» أي: إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه [فافعلْه].(٣)

حذف أكثرَ من جملة في غير ما ذُكر

أنشد أبو الحسن:(٤)

١١١٠ ـ إن يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلالَ فلَو في سالِفِ الدَّهرِ والسِّنِينَ الخَوالِي

أي: إن كان عادتُكِ الدّلالَ فلو كان هذا فيما مضى لاحتَملناه منكِ. وقالوا في قوله تعالى:(٥) ﴿فقُلنا: اضرِبُوهُ بِبَعضِها. كَذلِكَ يُحيِي اللهُ المَوتَى﴾: إنّ تقديرَه:(٦) فضَربوه / ٢٨٢ فحَيِيَ فقُلنا: كذلك(٧)، وفي قوله تعالى:(٨) ﴿أنا أُنَبِّئُكُم بِتأوِيلِهِ. فأرسِلُونِ﴾ الآيَةَ: إنّ تقديره:(٩) فأرسِلُونِ إلى يُوسُفَ لِأستَعبِرَه الرُّؤيا،(١٠) فأرسَلوه فأتاه وقال له: يا ﴿يُوسُفُ﴾، وفي قوله تعالى: ﴿فقُلنا: اذهَبا إلَى القَومِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآياتِنا، فدَمَّرْناهُم(١١)﴾: إنّ تقديره: فأتَياهم فأبلَغاهمُ الرسالةَ(١٢) فكذّبوهما، فدمَّرناهم.

تنبيه

الحذف الذي يلزَم النحويَّ النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك كأن يجد(١٣) خبرًا بدون مبتدأٍ أو

---

(١) بيتان من مشطور الرجز منسوبان إلى رؤبة في ديوانه ص ١٨٦. والعييّ: العاجز. وفي الأصل وط: فقيرًا مُعدِمًا.

(٢) سقطت من ط.

(٣) تتمة من خ وق.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٠٧. ط: والسّنينِ.

(٥) الآية ٧٣ من سورة البقرة.

(٦) ط: إن التقدير.

(٧) زاد هنا في ط: يُحيِي اللهُ.

(٨) الآيتان ٤٥ و٤٦ من سورة يوسف: ﴿أنا أُنَبِّئُكُم بِتأوِيلِهِ. فأرسِلُونِ. يُوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ﴾، وما سيلي بعدُ هو من الثانية.

(٩) ط: «التقدير» هنا وفيما بعد.

(١٠) أي: أطلب منه تعبير رؤيا الملك.

(١١) الآية ٣٦ من سورة الفرقان. وزاد هنا في ط: ﴿تَدمِيرًا﴾.

(١٢) ط: فأبلغاهمْ الرسالة.

(١٣) ط: بأن يجد.

بالعكس، أو شرطًا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل نحوَ[١]: ﴿لَيَقُولُنَّ: اللهُ﴾، ونحوَ: ﴿قالُوا: خيرًا﴾، ونحوَ: خيرٍ،[٢] عافاكَ اللهُ. وأمّا قولهم في نحوِ:[٣]﴿سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾: إنّ التقدير: «والبردَ»، وفي[٤] نحوِ: ﴿وتِلكَ نِعْمةٌ تَمُنُّها عَلَيَّ أن عَبَّدتَ بَنِي إسرائيلَ﴾؟: إنّ التقدير: «ولمْ تُعَبِّدْني»، ففضولٌ في علم النحو،[٥] وإنّما ذلك للمفسِّر، وكذا قولهم: «يُحذَف الفاعل لعظَمتِه وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحوِ ذلك» فإنّه تطفُّلٌ منهم على صناعة البيان، ولم أذكرْ بعض ذلك في كتابي جريًا على عادتهم وأُنشِدُ[٦]:

وهَــل أنــا إلّا مِــن غَـزِيّــةَ، إن غَـوَتْ غَـوَيــتُ، وإن تَـرشُــدْ غَزِيّــةُ أرشُــدِ؟

بل لأنّي[٧] وضعتُ الكتابَ لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا. وأمّا قولهم في «راكبُ الناقة طَلِيحانِ»: «إنّه على حذف عاطف ومعطوف أي: والناقةُ» فلازمٌ لهم ليُطابِقَ الخبرُ الـمُخبَرَ عنه. وقيل: «هو على حذف مضاف أي: أحَدُ طليحَينِ».[٨] وهذا لا يتأتّى في نحو: غلامُ زيدٍ ضربتُهما.

---

(١) الآيتان: ٦١ من سورة العنكبوت: ﴿ولَئِن سألتَهُم: مَن خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ وسَخَّرَ الشَّمسَ والقَمَرَ؟ لَيَقُولُنَّ: اللهُ. فأنّى يُؤفَكُونَ﴾؟ و٣٠ من سورة النحل: ﴿وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوا: ماذا أنزَلَ رَبُّكُم؟ قالُوا: خَيرًا، لِلَّذِينَ أحسَنُوا في هذِهِ الدُّنيا حَسَنةٌ، ولَدارُ الآخِرةِ خَيرٌ. ولَنِعمَ دارُ المُتَّقِينَ﴾!

(٢) أي: أنا على خير.

(٣) الآيتان: ٨١ من سورة النحل: ﴿واللهُ جَعَلَ لَكُم مِمّا خَلَقَ ظِلالًا، وجَعَلَ لَكُم مِنَ الجِبالِ أكنانًا، وجَعَلَ لَكُم سَرابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ﴾ و٢٢ من سورة الشعراء.

(٤) سقطت من ط.

(٥) في المطبوعات: «في فنّ النحو». وأسقط المحشّي «فنّ وعلم» بدعوى أنه غير مثبت في المخطوطات. وقولهم أي: قول النحاة.

(٦) زاد هنا في ن: «في ذلك» وفي ط: «متمثّلًا». والبيت لدريد بن الصمّة في شرح أبيات المغني ٨: ٩. وغزيّة هي قبيلة الشاعر. ط: «غَزِيَّةَ». وجملة أُنشدُ: معطوفة على «جريًا» في محل نصب بالعطف، لا خبر لمبتدأ محذوف كما ذكر المحشّي، حيث أثبتَ: «وأنشِدَ» وخلّط في نقل عبارة الشمنّي بتصحيف «ممّن» و«يُنشد» كما يلي: فمن ويَنشر. ويجوز عطف الجملة على المصدر دون تقدير: أن.

(٧) بل: حرف عطف أيضًا على «جريًا» لتوكيد النفي المتقدّم وتحقيق التعليل والحصر فيما يلي. والجارّ والمجرور لأنّي: معطوفان كذلك وفي محل نصب بالعطف ولا يعلّقان. فزعمُ المحشّين أن الأوضح حذف «بل» مردود.

(٨) الطليح: التعِب المُعيي من السفر.

الباب السادس من الكتاب

في التحذير من أُمور اشتَهَرت بين المُعرِبين والصوابُ خلافها

الباب السادس من الكتاب

في التحذير من أُمور اشتَهَرت[1] بين المُعرِبين والصوابُ خلافها

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عِشرونَ موضعًا:

١ ـ أحدُها: قولهم في لَو: «إنّها[2] حرف امتناع لامتناع». وقد بيّنّا الصواب في ذلك في فصل «لَو»، وبسطنا القول فيه بما لم نُسبَق إليه.

٢ ـ والثاني:[3] قولهم في «إذا» غيرِ الفجائية: «إنّها ظرف لِما يُستقبَل من الزمان وفيه[4] معنى الشرط غالبًا»، وذلك مَعيبٌ من جهات: **إحداها**: أنّهم يذكرونه في كلِّ موضع، وإنّما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى المُعرب أن يبيِّن في كلِّ موضع: هل هي متضمِّنة لمعنى الشرط أو لا؟ وأحسنُ ممّا قالوه[5] أن يقال إذا أُريدَ تفسيرُها من حيث هي:[6] ظرفٌ مستقبَلٌ خافِضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه صالحٌ لغير ذلك. **والثانيةُ**: أنّ العبارة التي تُلقى للمتدرِّبين يُطلب فيها الإيجاز لتَخِفَّ على الألسنة إذِ الحاجةُ[7] داعية إلى تكريرها،[8] وكان أخصرَ من قولهم: «لِما يُستقبل من الزمان» أن يقولوا: «مستقبَل». **والثالثة**: أنّ المرادَ أنّها ظرف موضوع للمستقبَل، والعبارةَ[9] موهِمة أنّها محلٌّ للمستقبل كما تقول: «اليومَ ظرفٌ للسفر»، فإنّ الزمان قد يُجعَل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: «كتبتُه في يوم الخميس في عام كذا». فإنّ الثاني حال من الأوَّل، فهو ظرف له على الاتّساع، ولا يكون بدلًا منه إذ لا يُبدَل الأكثر من الأقلِّ على الأصحِّ. ولو قالوا: «ظرفٌ مستقبَلٌ» لسَلِمَ[10] من الإسهاب والإيهام المذكورَين. **والرابعة**: أنّ قولَهم: «غالبًا» راجع إلى

---

(١) جعله صاحب المعجم: «اشتُهِرت» بالبناء للمفعول مرّتين، والضمّ هو خطأ شائع منه وبين العوامّ من أوصياء العربية.

(٢) في الأصل: أنها.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) أي: وفي الظرف. ط: وفيها.

(٥) في الأصل وط: وأحسن ما قالوه.

(٦) أي: من حيث ذاتها بقطع النظر عن مواقعها. ق وب: «من حيث الجملة»، وفي حاشية ب ما أثبتاه عن نسخة.

(٧) في الأصل: إذا الحاجة.

(٨) ط: تكرارها.

(٩) ط: والعبارةُ.

(١٠) ط: لسلموا.

قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسِّرونه، وذلك يقتضي أنّ كونَه ظرفًا وكونَه للزمان وكونَه لِما يُستقبل[١] لا يتخلَّفْنَ، وقد بيَّنّا في بحث «إذا» أنّ الأمر بخلاف ذلك.

٣ ـ الثالث: قولُهم: «**النعتُ يتبع المنعوت في أربعةٍ من عَشَرة**»، وإنّما ذلك في النعت الحقيقيّ، فأمّا السببيّ فإنّما يتبع في اثنين من خمسة: واحدٍ من أوجُه الإعراب، وواحدٍ من التعريف والتنكير. / ٢٨٣ وأمّا الإفراد والتذكير وأضدادُهما فهو فيها كالفعل. تقول: مررتُ برجلَين قائمٍ أبواهما، وبرجال قائمٍ آباؤهم، وبرجلٍ قائمةٍ أُمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها. وإنّما يقول: «قائمَين أبواهما، وقائمِين آباؤهم» مَن يقول: أكلوني البراغيثُ. وفي التنزيل[٢]: ﴿رَبَّنا، أخرِجْنا مِن هذِهِ القَريةِ الظّالِمِ أهلُها﴾.

غيرَ أنّ الصفة الرافعة لجمعٍ[٣] يجوز فيها في الفصيح أن تُفرَد وأن تُكسَّر ـ وهو أرجحُ على الأصحِّ ـ كقوله:[٤]

١١١١ ـ بَكَرتُ علَيهِ بُكرةً، فوَجَدتُهُ ... قُعُودًا لَدَيهِ بالصَّرِيمِ عَواذِلُهْ

وصحَّ الاستشهاد بالبيت لأنّ هذا الحكم ثابت أيضًا للخبر والحال.

٤ ـ والرابع: قولهم في نحو:[٥]﴿وكُلا مِنها رَغَدًا﴾: إنّ «رَغَدًا» نعتُ مصدرٍ محذوف، ومثلُه: ﴿واذكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾، وقولُ ابن دُريد:[٦]

١١١٢ ـ واشتَعَلَ المُبيَضُّ فِي مُسوَدِّهِ ... مِثلَ اشتِعالِ النّارِ فِي جَزلِ الغَضَى

أي: أكْلًا رغَدًا، وذِكْرًا كثيرًا، واشتعالًا مثلَ اشتعال النار. قيل: ومذهب سيبويه[٧] والمحقِّقين خلافُ ذلك، وأنّ المنصوب حالٌ من ضمير مصدر الفعل والأصل: «فكُلاهُ»،[٨] و«اشتَعَلَهُ» أي: فكُلا الأكلَ، واشتعلَ الاشتعالَ.[٩] ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عليه طويلًا» ولا يقولون: «طويلٌ»، ولو كان نعتًا للمصدر

---

(١) ط: وكونه للمستقبل.

(٢) الآية ٧٥ من سورة النساء: ﴿وما لَكُم لا تُقاتِلُونَ في سَبِيلِ اللهِ، والمُستَضعَفِينَ مِنَ الرِّجالِ والنِّساءِ والوِلدانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: رَبَّنا، أخرِجْنا مِن هذِهِ القَريةِ الظّالِمِ أهلُها، واجعَلْ لَنا مِن لَدُنْكَ وَلِيًّا، واجعَلْ لَنا مِن لَدُنْكَ نَصِيرًا﴾؟

(٣) ش وط: للجمع.

(٤) البيت لزهير بن أبي سُلمى في ديوانه ص ١٤٠. ط: «قُعُودًا علَيهِ». والصريم: الصبح لأنه كالمقتطع من الليل.

(٥) الآيتان: ٣٥ من سورة البقرة: ﴿وقُلنا: يا آدَمُ، اسكُنْ أنتَ وزَوجُكَ الجَنّةَ، وكُلا مِنها رَغَدًا حَيثُ شِئتُما، ولا تَقرَبا هذِهِ الشَّجَرةَ فتَكُونا مِنَ الظّالِمِينَ﴾ ـ وزاد آخرَها في ط: حَيثُ شِئتُما ـ و٤١ من سورة آل عمران: ﴿قالَ: رَبِّ، اجعَلْ لِيَ آيةً. قالَ: آيَتُكَ ألّا تُكَلِّمَ النّاسَ ثَلاثةَ أيّامٍ إلّا رَمزًا. واذكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا، وسَبِّحْ بِالعَشِيِّ والإبكارِ﴾.

(٦) مضى تحت الرقم ٧٩٦. ط: الغضا.

(٧) الكتاب ١: ١٨٦.

(٨) أغفل ابن هشام هنا: «واذكُرْهُ» يعني: واذكرِ الذِّكرَ. ولم يتنبّه لذلك المحشّون.

(٩) ط: الاشتعالُ.

لجاز، وبدليل أنّه لا يُحذف الموصوف إلّا والصفة خاصّةٌ بجنسه، تقول: «رأيتُ كاتبًا»، ولا تقول: «رأيتُ طويلًا»، لأنّ الكتابة خاصّةٌ بجنس الإنسان بخلاف الطُّول.(١)

وعندي فيما احتجُّوا به نظرٌ: أمّا الأوّل فلجواز أنّ المانع من الرفع كراهيةُ اجتماعِ مجازَين: حذفُ الموصوف وتصييرُ الصفة مفعولًا على السَّعة. ولهذا يقولون: «دخلتُ الدارَ» بحذف «في» توسُّعًا، ومنعوا «دخلتُ الأمرَ» لأنّ تعلُّقَ الدخول بالمعاني مجازٌ، وإسقاطَ الخافض(٢) مجازٌ. ويُوضِحه(٣) أنّهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون: «سِيرَ عليه زمنٌ طويلٌ»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلًا» بالنصب لِما ذكرنا. وأمّا الثاني فلأنّ التحقيق أنّ حذف الموصوف إنّما يتوقَّف على وجدان الدليل لا على الاختصاص، بدليل(٤): ﴿وألَنّا لَهُ الحَدِيدَ، أنِ اعمَل سابِغاتٍ﴾ أي: دُروعًا سابغاتٍ. وممّا يقدح في قولهم مجيءُ نحو قولهم: «اشتمَلَ الصَّمّاءَ» أي: الشِّملةَ(٥) الصَّمّاءَ، والحاليةُ متعذِّرةٌ لتعريفه.(٦)

٥ ـ والخامس: قولُهم: «**الفاء جواب الشرط**»، والصواب أنْ يقال: «رابطةٌ لجواب الشرط»(٧). وإنّما جواب الشرط الجملةُ.

٦ ـ والسادس: قولهم: «**العطفُ على عاملَين**»، والصواب: العطفُ(٨) على معمولَي عاملَين.

٧ ـ والسابع: قولهم: «**بل: حرف إضراب**»، وصوابه:(٩) «حرفُ استدراكٍ وإضرابٍ». فإنّها بعد النفي والنهي بمنزلة «لكنْ» سواءً.

٨ ـ والثامن: قولهم في نحو «ائتِنِي(١٠) أُكرِمْكَ»: «**إنّ الفعل مجزوم في جواب الأمر**»، والصحيح أنّه

---

(١) ش وط: دون الطول.

(٢) ط: وإسقاطُ الخافض.

(٣) ط: وتوضيحه.

(٤) الآيتان ١٠ و١١ من سورة سبأ: ﴿ولَقَد آتَينا داوُدَ مِنّا فَضلًا: يا جِبالُ، أَوِّبي مَعَهُ والطَّيرَ. وأَلَـنّا لَهُ الحَدِيدَ: أنِ اعمَلْ سابِغاتٍ وقَدِّرْ في السَّردِ﴾.

(٥) ط: الشَّملة.

(٦) ش: متعذرةُ التعريف.

(٧) يعني: بجملة الشرط.

(٨) سقطت من ط.

(٩) ط: والصواب.

(١٠) عند المحشّي: «قولهم إِئتني» بالهمزتين. وضبطُ همزة الوصل بالكسر يقتضي إبدال الثانية ياء. إِيتني. ووصل الكلام يقتضي: قولهمُ اوتِنِي.

جوابٌ لشرط محذوف،[١] وقد يكونون[٢] إنّما أرادوا تقريب المسافة على المتعلِّمِين.

٩ ـ والتاسع: قولهم في المضارع في مثل: «يقومُ زيدٌ»: «**فعلٌ مضارع مرفوع لخلوِّه من الناصب والجازم**»،[٣] والصواب أن يُقال: «مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم». وهو قول البصريّين. وكأنّ حاملهم على ما فعلوا إرادةُ التقريب. وإلّا فما بالهم يبحثون على[٤] تصحيح قول البصريّين في ذلك، ثمّ إذا أعرَبوا أو عرَّبوا[٥] قالوا خلاف ذلك؟

١٠ ـ والعاشر: قولهم: «امتنعَ نحوُ سكرانَ من الصرف **للصفة والزيادة**، ونحوُ عثمانَ **للعَلَميّة والزيادة**»، وإنّما هذا قول الكوفيّين. فأمّا البصريّون فمذهبهم أنّ المانعَ الزيادةُ المُشبِهة لألفَيِ التأنيث.[٦] ولهذا قال الجُرجانيّ:[٧] «وينبغي أن تُعدَّ موانعُ الصرفِ ثمانيةً لا تسعةً». وإنما شُرِطت العَلَميّة أو الصِّفة لأنّ الشَّبَهَ[٨]/ ٢٨٤ لا يتقوَّم إلّا بأحدهما. ويلزَم الكوفيّين أن يمنعوا صرف[٩]: «عِفرِيت» عَلَمًا. فإن أجابوا بأنّ المعتبَر إنما[١٠] هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علّة الاختصاص، فلا يجدون مَصرِفًا[١١] عن التعليل بمشابهة ألفَيِ التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريّون.

١١ ـ والحاديْ عشَرَ: قولهم في نحو قوله تعالى:[١٢] ﴿فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ﴾: «**إنّ الواو نائبة عن: أو**». ولا يُعرَف ذلك في اللغة، وإنّما يقوله بعض ضعفاء المُعرِبين والمفسِّرين، وأمّا الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحُسَين الأصفهانيُّ[١٣] في كتابه المسمّى بـ«الرسالة المُعرِبة عن شرف الإعراب»:

---

(١) ط: مقدر.

(٢) في الأصل وبعض النسخ: «يكون» واسمه ضمير الشأن.

(٣) ط: من ناصب وجازم.

(٤) يعني: لأجل، أي: لأجل ترجيح قول البصريين. وفي الأصل «عن»، ثم جُعل بقلم آخر: على.

(٥) أي: جعلوا الطالب يُعرِب. يعني: علّموه الإعراب.

(٦) عند المحشّي: «لألفَيْ التأنيث» بتسكين ياء الإعراب هنا وفيما بعد.

(٧) انظر حاشية الصبان ١: ٣٤٣.

(٨) يعني شبه الاسم بالفعل.

(٩) زاد هنا في ط: نحو.

(١٠) سقطت من ط.

(١١) المصرف: ما يدفع ذلك الإلزام.

(١٢) الآية ٣ من سورة النساء: ﴿وإنْ خِفتُم ألّا تُقسِطُوا في اليَتامَى فانكِحُوا ما طابَ لَكُم مِنَ النِّساءِ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ، فإن خِفتُم ألّا تَعدِلُوا فواحِدةً﴾.

(١٣) أديب مؤرّخ وهو حمزة بن الحسن يتعصّب للفارسية توفي سنة ٣٦٠. إنباه الرواة ١: ٣٣٥.

القولُ بأنّ الواو فيها[١] بمعنى «أو» عجزٌ عن دَرَك الحقِّ.[٢] فاعلموا أنّ الأعداد التي تُجمع[٣] قِسمان: قِسمٌ يُؤتى به ليُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول نحو[٤]: ﴿ثَلاثةِ أيّامٍ فِي الحَجِّ وسَبعةٍ إذا رَجَعتُم. تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾، ﴿ثَلاثِينَ لَيلةً، وأتمَمناها بِعَشرٍ، فتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أربَعِينَ لَيلةً﴾، وقسمٌ يؤتى به لا ليُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وإنّما يُراد[٥] الانفراد لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة «فاطر». [٦] وقال: أي: منهم جماعةٌ ذَوُو جَناحَين جَناحَين،[٧] وجماعةٌ ذَوُو ثلاثةٍ ثلاثةٍ، وجماعة ذَوُو أربعةٍ أربعةٍ. فكلُّ جِنس[٨] مُفرَدٌ بعدد، وقال الشاعر:[٩]

١١١٣ ـ ولكِنَّما أهلِي بِوادٍ، أنِيسُهُ ذِئابٌ تَبَغَّى النّاسَ، مَثنَى ومَوحَدُ

ولم يقولوا: «ثُلاثُ وخماسُ» ويريدون ثمانيةً، كما قال تعالى: «ثَلاثةِ أيّامٍ فِي الحَجِّ، وسَبعةٍ إذا رَجَعتُم». وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملَها المتنبّي[١٠] في غير موضع التقسيم فقال:[١١]

١١١٤ ـ أُحادٌ أم سُداسٌ في أُحادِ لُيَيلَتُنا المَنُوطةُ بِالتَّنادِي؟

انتهى.[١٢]

وقال الزمخشريّ:[١٣] فإن قلتَ: الذي أُطلِق للناكح في الجمع أنَ يَجمع بين اثنتين أو ثلاثٍ أو أربعٍ،

---

(١) ط: القول فيها بأن الواو.

(٢) يعني إدراك الحق ومعرفته. ب وط: دَرْك الحق.

(٣) أي: يجمع بعضها مع بعض.

(٤) الآيتان: ١٩٦ من سورة البقرة: ﴿فمَن لَم يَجِدْ فصِيامُ ثَلاثةِ أيّامٍ في الحَجِّ وسَبْعةٍ إذا رَجَعتُم. تِلكَ عَشَرةٌ كامِلةٌ﴾ و١٤٢ من سورة الأعراف: ﴿وواعَدْنا مُوسَى ثَلاثِينَ لَيلةً وأتمَمْناها بِعَشْرٍ، فتَمَّ مِيقاتُ رَبِّهِ أربَعِينَ لَيلةً﴾.

(٥) زاد هنا في ط: به.

(٦) يعني الآية الأولى من تلك السورة: ﴿الحَمدُ للهِ فاطِرِ السَّماواتِ والأرضِ جاعِلِ المَلائكةِ رُسُلًا أُولِي أجنِحةٍ مَثنَى وثُلاثَ ورُباعَ، يَزِيدُ في الخَلقِ ما يَشاءُ﴾، وسيذكر تفسيرها في القول التالي. وقوله «كهذه الآية» يعني آية سورة النساء.

(٧) سقطت الكلمة الثانية من ط.

(٨) في الأصل: وكل جنس.

(٩) البيت لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١: ٢٣٧، وصدره سقط من متن الأصل ثم أُلحق بالحاشية. وتبغّى: تتبغّى أي: تطلب وتفترس. ومثنى وموحد هنا صفتان للذئاب بعد الوصف بالجملة، وهو خلاف ما منعه بعض النحاة. ولكن المحشّين اضطربوا في التفسير والإعراب، ولا سيّما صاحب المعجم. فقد جعل التفسير نصبًا على الحال من الناس، والإعراب صفة أو خبرًا لمحذوف.

(١٠) ط: المتنبّيّ.

(١١) مضى تحت الرقم ٦٣. وانظر تعليقنا على نقده هناك.

(١٢) سقطت من ط.

(١٣) الكشاف ١: ٣٧٥.

فما معنى التكرير في: مَثنَى وثُلاثَ ورُباع؟ قلتُ: الخِطاب للجميع، فوجب التكرير ليُصيبَ كلُّ ناكح يريد الجمعَ ما أراد[١] من العدد الذي أُطلِق له، كما تقول للجماعة: «اقتسِموا هذا المال، درهمين درهمين، وثلاثةً ثلاثةً، وأربعةً أربعةً»، ولو أفردتَ لم يكن له معنًى. فإن قلتَ: فلِمَ[٢] جاء العطف بالواو دُون: أو؟ قلتُ: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئتَ فيه بـ«أو» لأعلمتَ أنّه لا يسُوغ لهم أن يقتسموه إلّا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعضَ القِسمة على تثنية وبعضَها على تثليث وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القِسمة الذي دلَّت عليه الواو. وتحريره أنّ الواو دلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون مَن أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متَّفِقين فيها، محظورًا عليهم ما وراء ذلك. انتهَى.[٣]

وأبلغُ من هذه المقالة[٤] في الفساد قول مَن أثبتَ واو الثمانية، وجعل منها[٥]: ﴿سَبعةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم﴾، وقد مضى في باب الواو أنّ ذلك لا حقيقة له. واختُلِف فيها هنا فقيل: عاطفةٌ خبرًا[٦] هو جملةٌ على خبرٍ مفرد، والأصل: هم سبعةٌ وثامنُهم كلبُهم، وقيل: للاستئناف والوقفُ على «سَبعةٌ»، وإنّ في الكلام تقريرًا[٧] لكونهم سبعةً، وكأنّه لـمّا قيل: «سبعةٌ» قيل: «نَعَم، وثامنُهم كلبُهم» واتَّصل الكلامان. ونظيره: ﴿إنَّ المُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾ الآيَةَ،[٨] فإنّ ﴿وكَذلِكَ يَفعَلُونَ﴾ ليس من كلامها.[٩] ويؤيِّده أنّه قد جاء في المقالتَين الأُولَيَين ﴿رَجمًا بِالغَيبِ﴾، ولم يجئ مثلُه في هذه المقالة، فدلَّ على مخالفتها لهما فتكون صدقًا. ولا يُرَدُّ ذلك بقوله تعالى: ﴿ما يَعلَمُهُم إلّا قَلِيلٌ﴾، لأنّه يمكن أن يكون المرادُ: ما يعلم عدَّتَهم أو قصَّتَهم قبل أن نتلوَها عليك إلّا قليلٌ من أهل الكتاب الذين[١٠] عرَفوه من الكتب، وكلام الزمخشريّ[١١] يقتضي أنّ

---

(١) ط: ما أراده.

(٢) ش وط: لِمَ.

(٣) سقطت من ط.

(٤) أي: القول بأن الواو في الآية الكريمة بمعنى: أو.

(٥) الآية ٢٢ من سورة الكهف: ﴿سَيَقُولُونَ: «ثَلاثةٌ رابِعُهُم كَلبُهُم»، ويَقُولُونَ: «خَمْسَةٌ سادِسُهُم كَلبُهُم»، رَجمًا بِالغَيبِ. ويَقُولُونَ: سَبْعَةٌ وثامِنُهُم كَلبُهُم. قُلْ: رَبِّي أعلَمُ بِعِدَّتِهِم، ما يَعلَمُهُم إلّا قَلِيلٌ﴾، وما يلي بعدَ آية النمل هو من آية الكهف في الموضعين.

(٦) ط: عاطفةُ خبرٍ.

(٧) أي: تصديقًا وتحقيقًا. خ وط: «تقديرًا». وفسّر المحشّي التقدير بمعنى التقرير.

(٨) يعني الآية ٣٤ من سورة النمل: ﴿قالَتْ: «إنَّ المُلُوكَ إذا دَخَلُوا قَرْيةً أفسَدُوها وجَعَلُوا أعِزَّةَ أهلِها أذِلَّةً». وكَذلِكَ يَفعَلُونَ﴾، وما بعدُ هو منها. وزاد «أفسَدُوها» في ط بعد: قَريةً.

(٩) أي: من كلام ملكة سبأ.

(١٠) ط: الذي.

(١١) الكشاف ٢: ٢٥٥.

القليل هم الذين / ٢٨٥ قالوا: «سبعةٌ»، فيندفع الإشكال أيضًا، ولكنه خلافُ الظاهر.

وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الموصوف[1] بالصفة كـ «مررتُ برجُلٍ ومَعَه سيفٌ». فأمّا «الواو» الأُولى[2] فلا حقيقة لها وقد مرّ،[3] وأمّا واو الحال فأين عامل الحال إن قدّرت: هم ثلاثةٌ أو هؤلاء ثلاثةٌ؟ فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب[4]: ﴿وهذا بَعلِي شَيخًا﴾ قلنا: العامل المعنوي لا يُحذَف.

١٢ ـ الثانيْ عشَرَ: قولهم: «المؤنَّث المجازيّ **يجوز معه التذكير والتأنيث**»، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمُسنَد[5] إلى المؤنَّث المجازي وبكون المسند فعلًا أو شِبهَه وبكون المؤنَّث ظاهرًا، وذلك نحو: طلعَ الشمسُ ويطلعُ الشمسُ وأطالعٌ الشمسُ؟ ولا يجوز: «هذا الشمسُ ولا هو الشمسُ ولا الشمسُ هذا أو هو»، ولا يجوز في غير ضرورةٍ[6] «الشمسُ طلعَ»، خلافًا لابن كَيسانَ،[7] واحتجَّ بقوله:[8]

١١١٥ ـ ولا أرضَ أبقَلَ إبقالَها

قال: وليس بضرورة لتمكُّنه من أن يكون «أبقَلَتِ ابقالَها» بالنقل.[9] ورُدَّ بأنّا لا نُسلِّم أنّ هذا الشاعر ممّن لغتُه تخفيف الهمزة بنقل أو غيره.

١٣ ـ الثالثَ عشَرَ: قولهم: «**ينوب بعض حروف الجرِّ عن بعض**»، وهذا أيضًا ممّا يتداولونه ويستدلُّون به، وتصحيحُه بإدخال «قد» على قولهم «ينوب»، وحينئذٍ فيتعذّر[10] استدلالهم به، إذ كلُّ موضع ادَّعَوا فيه ذلك يقال لهم فيه: «لا نُسلِّم أنّ هذا ممّا وقعت فيه النيابة». ولو صحَّ قولُهم لجاز أن يقال: «مررتُ في

---

(١) ط: الاسم.

(٢) أي: واو الثمانية.

(٣) سقط «وقد مرّ» من ط.

(٤) الآية ٧٢ من سورة هود: ﴿قالَتْ: يا وَيلَتا! أألِدُ وأنا عَجُوزٌ، وهذا بَعلِي شَيخًا﴾؟

(٥) يعني: الفعل أو ما في معناه مسندًا إلى المؤنث المجازي.

(٦) ط: في غير ضرورة الشعر.

(٧) انظر الهمع ٦: ٦٥.

(٨) عجز بيت لعامر بن جُوَين في شرح أبيات المغني ٨: ١٧ صدره:

فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَها

والمزنة: السحابة. وودقت: أمطرت. وأبقل أي: أظهرَتِ البقل. وهو العشب.

(٩) أي: بحذف همزة «إبقال» ونقل حركتها إلى تاء التأنيث. وأغفل المحشّي ذكر حذف الهمزة.

(١٠) يعني أنه بتقدير «قد» يتعذر.

زيدٍ ودخلتُ من عمرٍو وكتبتُ إلى القلمِ». على أنّ البصريّين[١] ومَن تابعهم يرَون في الأماكن التي ادُّعِيت فيها النيابة أنّ الحرف باقٍ على معناه، وأنّ العامل ضُمِّن معنى عاملٍ يتعدّى بذلك الحرف، لأنّ التجوُّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

١٤ ـ الرابعَ عشَرَ: قولهم: «**إنّ النكرة إذا أُعيدتْ نكرةً كانت غيرَ الأُولى، وإذا أُعيدتْ معرفةً أو أُعيدَتِ المعرفةُ** معرفةً أو نكرةً كان الثاني عينَ الأوّل»، وحملوا على ذلك ما رُوي[٢]: «لَن يَغلِبَ عُسرٌ يُسرَينِ». قال الزجّاج: ذَكَر العُسر مع اللام،[٣] ثمّ ثنّى ذِكره[٤] فصار المعنى: إنّ مع العُسرِ يُسرَينِ. انتهَى. ويشهد للصورتين الأُولَيَين[٥] أنّك تقول: «اشتريتُ فرسًا، ثمّ بعتُ فرسًا» فيكون الثاني غيرَ الأوّل، ولو قلتَ: «ثمّ بعتُ الفرسَ» لكان الثاني عينَ الأوّل، وللرابع[٦] قولُ الحماسي:[٧]

١١١٦ ـ صَفَحْنا عَن بَنِي ذُهلٍ وقُلنا: القَومُ إخوانُ
عَسَى الأيّامُ أن يَرجِعْنَ قَومًا كالّذِي كانُوا

ويُشكِل على ذلك أُمورٌ ثلاثة: **أحدُها**: أنّ الظاهر في آية «أَلَم نَشرَحْ»[٨] أنّ الجملة الثانية تَكرار للجملة الأُولى، كما تقول: «إنّ لزيدٍ دارًا، إنّ لزيدٍ دارًا»، وعلى هذا فالثانية عينُ الأُولى، **والثاني**: أنّ ابن مسعود قال: «لَو كانَ العُسرُ فِي جُحرٍ لَطَلَبَهُ اليُسرُ حتّى يَدخُلَ عليه. إنّه لن يغلِب عُسرٌ يُسرَين»، مع أنّ الآية

---

(١) كذا هو المشهور. يعني أن نيابة بعض الحروف عن بعض هو مذهب الكوفيّين ـ والمراد هو حروف المعاني عامّة لاحروف الجر خاصة ـ وأن البصريّين لا يجيزونه بل يبقى لديهم كلٌّ لوظيفته الأصلية، فإذا ورد ما يوهم خلاف ذلك كان لديهم بتأويل للفظ، أو بتضمين الحدَث المرافق معنى حدَثٍ آخر يناسب السياق، أو بالشذوذ في الاستعمال، كما قيل في الجنى الداني ص ٤٦ والمغني ص ١١٨ ـ ١١٩ والبحر ١: ٣٩ ـ ٤١. والحقّ أن بعض البصريّين كانوا مع الكوفيّين، كيونس بن حبيب وأبي عُبيدة والأخفش والمبرّد والزجّاج. انظر مجاز القرآن ١: ١٤ ومعاني القرآن للأخفش ص ٢٠٥ ومعاني الزجاج ١: ٤٢١ ـ ٤٢٢ و٢: ٣٤٥ ـ ٣٥٥ والبحر ٤: ٣١٨ و٤٥٦ و٦: ٣٩٦ و٧: ٤٩٤.

(٢) الحديث ٣٩٥٠ في المستدرك.

(٣) ط: «الألف واللام». وانظر معاني القرآن ٥: ٣٤١.

(٤) يعني ما في الآيتين ٥ و٦ من سورة الشرح.

(٥) أي: إعادة النكرة نكرة أو معرفة بعد نكرة.

(٦) يعني القسم الرابع أي: إعادة المعرفة نكرة بعد معرفة كما في البيت الثاني. على أن في البيت الأول شاهدًا للثالث هو إعادة المعرفة معرفة «القوم» لأن أل: عهدية ذكرية، وقد غفل عن ذلك المحشّون.

(٧) البيتان للفِند الزِّمّانيّ في شرح أبيات المغني ٨: ١٨ وشرح الحماسة ص ٣٢. وصفحنا أي: عفونا. ويَرجعن أي: يُعِدن. ط: «يُرجِعْنَ». وقومًا أي: بني ذهل. وهو نكرة هنا بعد المعرفة في البيت قبلُ. وكانوا أي: كانوا عليه من سلامة الصدور. وفي الأصل: بانُوا.

(٨) يعني الآيتين المتحدث عنهما قبلُ من سورة الشرح، وهما ذواتا الرقمين ٥ و٦: ﴿فإنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا، إنَّ مَعَ العُسْرِ يُسْرًا﴾، لا الآية ٦ فقط كما جاء في ط.

في قراءته وفي مُصحفه[١] مرّةٌ واحدةٌ، فدلَّ على ما ادَّعيناه من التوكيد،[٢] وعلى أنّه لم يستفِد تكرُّرَ اليُسرِ من تكرُّره، بل[٣] من غير ذلك، كأن يكونَ فَهِمَه ممّا في التنكير من التفخيم، فتأوَّلَه بيُسر الدارَين.

والثالث: أنّ في التنزيل آياتٍ تَرُدُّ هذه الأحكام الأربعة،[٤] فيُشكِل على الأوّل قولُه تعالى[٥]: ﴿اللهُ الَّذي خَلَقَكُم مِن ضَعفٍ﴾ الآيةَ، ﴿وهُوَ الَّذي فِي السَّماءِ إلٰـهٌ وفِي الأرضِ إلٰـهٌ﴾، والإلٰـهُ[٦] واحدٌ ـ سبحانه وتعالى ـ وعلى الثاني قولُه تعالى[٧]: ﴿فلا جُناحَ علَيهِما أن يَصّالَحا بَينَهُما صُلحًا، والصُّلحُ خَيرٌ﴾، فإنَّ الصّلحَ الأوّل[٨] خاصٌّ وهو الصّلح بين الزوجين والثانيَ عامٌّ ـ ولهذا يُستدَلُّ[٩] بها على استحباب كلِّ صُلحٍ جائزٍ ـ ومثلُه[١٠]: ﴿زِدناهُم عَذابًا فَوقَ العَذابِ﴾، والشيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث[١١]: ﴿قُلِ: اللّهُمَّ مالِكَ المُلكِ، تُؤتِي المُلكَ مَن تَشاءُ﴾، فإنّ المُلكَ الأوّل عامٌّ والثانيَ خاصٌّ، ﴿هَل جَزاءُ الإحسانِ إلّا الإحسانُ﴾، فإنّ الأولَ العمل والثانيَ / ٢٨٦ الثواب، ﴿وكَتَبنا علَيهِم فِيها أنَّ النَّفسَ بِالنَّفسِ﴾، فإنَّ الأُولى القاتلة والثانيةَ المقتولة وكذا[١٢] بقيّةُ الآية، وعلى الرابع[١٣]: ﴿يَسألُكَ أهلُ الكِتابِ أن تُنَزِّلَ علَيهِم كِتابًا﴾، وقولُه:[١٤]

---

(١) خ وق وب: ومصحفه.

(٢) ط: التأكيد.

(٣) زاد هنا في ط: هو.

(٤) يعني أنواع إعادة النكرة والمعرفة.

(٥) الآيتان: ٥٤ من سورة الروم: ﴿اللهُ الَّذي خَلَقَكُم مِن ضَعفٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعدِ ضَعفٍ قُوّةً، ثُمَّ جَعَلَ مِن بَعدِ قُوّةٍ ضَعفًا وشَيبةً. يَخلُقُ ما يَشاءُ، وهُوَ العَليمُ القَديرُ﴾ ـ وزاد بعد «ضعف» في الأصل «ثُمَّ جَعَلَ» ـ و٨٤ من سورة الزخرف: ﴿وهُوَ الَّذي فِي السَّماءِ إلٰـهٌ وفي الأرضِ إلٰـهٌ، وهُوَ الحَكيمُ العَليمُ﴾.

(٦) زاد هنا في ق وب «إلٰـهٌ». ط: والله إلٰـهٌ.

(٧) الآية ١٢٨ من سورة النساء: ﴿وإنِ امرأةٌ خافَتْ مِن بَعلِها نُشُوزًا أو إعراضًا فلا جُناحَ علَيهِما أن يُصلِحا بَينَهُما صُلحًا. والصُّلحُ خَيرٌ﴾. وعند صاحب المعجم في المتن نقلًا عن الناشرين: «أن يُصلِحا» خلافًا للأصل والنسخ.

(٨) ط: فالصلح الأول.

(٩) ط: استدل.

(١٠) الآية ٨٨ من سورة النحل: ﴿الَّذينَ كَفَرُوا وصَدُّوا عَن سَبيلِ اللهِ زِدْناهُم عَذابًا فَوقَ العَذابِ بِما كانُوا يُفسِدُونَ﴾.

(١١) الآيات: ٢٦ من سورة آل عمران ـ وزاد قبلها في ط «قوله تعالى» وآخرَها: ﴿وتَنزِعُ المُلكَ مِمَّن تَشاءُ﴾ ـ و٦٠ من سورة الرحمن و٤٥ من سورة المائدة: ﴿وكَتَبْنا علَيهِم فِيها أنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ والعَينَ بِالعَينِ والأنفَ بِالأنفِ والأُذُنَ بِالأُذُنِ والسِّنَّ بِالسِّنِّ﴾. والآيتان الثانية والثالثة معطوفتان على الأولى عند المصنف بحرف في عطف محذوفين، ومثله كثير في هذا الكتاب.

(١٢) ط: وكذلك.

(١٣) الآية ١٥٣ من سورة النساء. وزاد آخرَها في ط: ﴿مِنَ السَّماءِ﴾.

(١٤) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٨: ٢٠، وهو منسوب إلى رجل من عاد وصدره:

بِلادٌ بِها كُنّا، وكُنّا مِنَ اهلِها

١١١٧ ـ إذِ النّـاسُ نـاسٌ، والزَّمـانُ زَمـانُ

فإنّ الثانيَ لو ساوَى الأوّلَ في مفهومه لم يكن في الإخبار [به][1] عنه فائدة، وإنّما هذا من باب قوله:[2]

١١١٨ ـ أنـا أبـو النَّجـمِ، وشِعـري شِعـرِي

أي: وشعري لم يتغيّر عن حالته. فإذا ادُّعِي أنّ القاعدة فيهنّ إنّما هي مستمرّة مع عدم القرينة، فأمّا إن وُجدت قرينةٌ فالتعويل عليها، سَهُل الأمر.

وفي «الكشّاف»:[3] فإن قلتَ: ما معنى «لن يَغلِب عُسرٌ يُسرَين»؟ قلتُ: هذا عملٌ[4] على الظاهر وبناءٌ على قوّة الرجاء، وأنّ وعدَ الله لا يُحمَل إلّا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقولَ[5] فيه أنّ الجملة الثانية تَحتمل[6] أن تكون تكريرًا للأُولى كتكرير[7]: ﴿وَيلٌ يَومَئِذٍ لِلمُكَذِّبِينَ﴾ لتقرير معناها في النفوس كتكرير المفرد في «جاءَ[8] زيدٌ زيدٌ»، وأن يكون[9] الأُولى عِدةً بأنّ العُسر مردوف بيُسر[10] لا مَحالة، والثاني[11] عِدةً مستأنفة بأنّ العُسر متبوع بيُسر[12]، فهما يُسران على تقدير الاستئناف، وإنّما كان العُسر واحدًا لأنّ اللام[13] إن كانت فيه للعهد في العُسر الذي كانوا فيه فهو هو لأنّ حكمه حكم «زيد» في قولك: «إنّ معَ زيدٍ مالًا إنّ معَ زيدٍ مالًا»، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلُّ أحد فهو هو أيضًا، وأمّا اليُسر فمنكّرٌ متناوِلٌ لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مستأنفًا فقد تناول بعضًا آخَر، ويكون الأوّل ما تيسّر لهم من الفتوح في زمنه ـ عليه الصلاة والسلام ـ والثاني ما تيسّر في أيّام الخلفاء، ويَحتمل أنّ المراد بهما يُسر الدنيا ويُسر الآخرة مثلَ[14]: ﴿هَل تَرَبَّصُونَ بِنا إلّا إحدَى الحُسنَيَينِ﴾، وهما الظفر والثواب؟ انتهَى ملخَّصًا.

---

(١) تتمة مما عدا الأصل.

(٢) مضى تحت الرقم ٦١٣.

(٣) في ٣: ٣٤٧.

(٤) ط: حمل.

(٥) ط: «والقولُ» وقطع المحشّي الكلام بنقطة قبله.

(٦) ط: يحتمل.

(٧) يعني الآيات ١٥ و١٩ و٢٤... من سورة المرسلات.

(٨) ط: وكتكرير المفرد في نحو جاءني.

(٩) أي: كلام الآية الأولى، وكذلك ما سيرد في كلام الثاني. ط: أن تكون.

(١٠) ط: «باليسر» هنا وفيما بعد.

(١١) ط: والثانية.

(١٢) زاد هنا في ط: لا محالة.

(١٣) يعني: أل.

(١٤) الآية ٥٢ من سورة التوبة.

وقال بعضهم: الحقُّ أنّ في تعريف الأوّل ما يوجب الاتّحاد[(١)] وفي التنكير يقع الاحتمال[(٢)] والقرينةُ تعيِّنُ. وبيانها هنا أنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ كان هو وأصحابه في عُسر الدنيا فوُسِّع عليهم[(٣)] بالفتوح والغنائم، ثمّ وُعِد ـ عليه الصلاة والسلام ـ بأنّ الآخرة خيرٌ له من الأُولى. فالتقدير: إنّ مع العُسر في الدنيا يُسرًا في الدنيا، وإنّ مع العُسر في الدنيا يُسرًا في الآخِرة، للقطع بأنّه لا عُسر عليه في الآخِرة، فتحقَّقْنا اتِّحادَ العُسر وتيقّنّا أنّ له يُسرًا في الدنيا ويُسرًا في الآخِرة.

١٥ ـ الخامسَ عشَرَ: قولهم: «**يجب أن يكون العامل في الحال هو العاملُ في صاحبها**»، وهذا مشهورٌ في كتبهم وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أُمور: أحدُها: قولك: «أعجبني وجهُ زيدٍ متبسِّمًا[(٤)] وصوتُه قارئًا»، فإن صاحبَ الحال معمول للمضاف أو لجارٍّ مقدَّرٍ، والحالَ[(٥)] منصوبة بالفعل. الثاني: قوله:[(٦)]

١١١٩ ـ لِمَيّـةَ مُوحِشًا طَلَلُ

فصاحبُ الحال[(٧)] عند سيبويه النكرةُ،[(٨)] وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيّون،[(٩)] والناصبُ للحال الاستقرارُ الذي تعلَّق به الظرف، والثالث[(١٠)]: ﴿وإنَّ هذِهِ أُمَّتُكُم أُمَّةً واحِدةً﴾، فإنّ أُمّة: حال من معمول «إنّ» وهو «أُمّتكم»، وناصبَ الحال[(١١)] حرف التنبيه أو اسم الإشارة. ومثلُه[(١٢)]: ﴿وأنَّ هذا صِراطِي مُستَقِيمًا﴾، وقال:[(١٣)]

١١٢٠ ـ ها بَيِّنًا ذا صَرِيحُ النُّصحِ، فاصغَ لَهُ

العاملُ حرف التنبيه.

---

(١) أي: اتحاد المعنى فيما يكرّر.

(٢) أي: احتمال الاتحاد أو التعدّد فيما يكرّر.

(٣) ط: فوسّع الله عليهم.

(٤) ط: مبتسمًا.

(٥) زعمُ أنّ المضاف إليه معمول للمضاف يردّه ما في الورقة ٢٨٨ من تمام العشرين. ط: والحالُ.

(٦) مضى تحت الرقم ١٣٢. ط: والثاني قوله.

(٧) ط: فإن صاحب الحال.

(٨) الكتاب ١: ٢٧٦.

(٩) انظر الخزانة ١: ٥٣٢.

(١٠) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون.

(١١) ط: وناصبُ الحال.

(١٢) الآية ١٥٣ من سورة الأنعام.

(١٣) مضى تحت الرقم ٩٦٥. وأُقحم عجزه في ط وجعل المحشّي «طُع» بفتح الطاء أيضًا.

ولك أن تقول: لا أُسلِّم[١] أنّ صاحبَ الحال «طلل»، بل ضميره المستتِر في الظرف لأنّ الحال حينئذٍ[٢] من المعرفة [المُتقدّمة في الظرف]،[٣] وأمّا جواب ابن خروف[٤] بأنّ الظرف إنّما يتحمّل الضمير إذا تأخّر عن المبتدأ فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح في:[٥]

١١٢١ ـ عـلَـيـكِ، ورَحْـمــةُ اللهِ، الـسَّــلامُ

: «إنّ الأَولى حملُه على العطف على ضمير الظرف[٦] لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه»، وقد اعتُرِض[٧]/ ٢٨٧ بأنّه تخلُّصٌ من ضرورة[٨] بأُخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يُعترَض بعدم الضمير.[٩] وجوابُه[١٠] أنّ عدم الفصل أسهلُ لوروده في النثر كـ«مررتُ برجلٍ سواءٍ والعَدَمُ»، حتّى قيل: إنه قياس. وأمّا جواب ابن مالك[١١] بأنّ الحمل على «طلل» أَولى لأنّه ظاهر فإنّما يصحُّ لو ساوى الظاهرُ المضمرَ[١٢] في التعريف، وأمّا البواقي فاتِّحادُ العامل فيها موجود تقديرًا،[١٣] إذِ المعنى: أُشيرُ إلى أُمّتكم، وإلى صراطي، وتنبَّهْ لصريح النصحِ بَيِّنًا، وأمّا مسألتا المضاف[١٤] إليه فصلاحية المضافِ فيهما للسقوط جَعَلَ[١٥] المضاف إليه كأنّه معمول للفعل. وعلى هذا فالشرط في المسألة اتِّحاد العامل تحقيقًا أو تقديرًا.

١٦ ـ السادسَ عشَرَ: قولهم: **يُغلَّب المؤنَّث على المذكَّر في مسألتين**: إحداهما: ضَبُعانِ في تثنية ضَبُعٍ للمؤنَّث وضِبْعانٍ للمذكَّر، إذ لم يقولوا: ضِبْعانانِ، والثانية: التأريخ، فإنهم أرَّخوا بالليالي دون الأيّام. ذكر ذلك الزجاجيّ[١٦] وجماعة، وهو سهو. فإنّ حقيقة التغليب أن يجتمعَ شيئانِ فيَجريَ حكمُ أحدهما

---

(١) يعني: في قول كثيّر عزّة. ط: لا نسلّم.

(٢) زاد هنا في ط: حال.

(٣) تتمة من خ.

(٤) انظر الخزانة ١: ١٩٢.

(٥) مضى تحت الرقم ٦٦٧. وانظر الخصائص ٢: ٣٨٦. وعند المحشّي: ورحمةِ اللهِ.

(٦) يعني الجار والمجرور.

(٧) زاد هنا في ط: عليه.

(٨) ط: عن ضرورة.

(٩) أي: بعدم الضمير في «عليك» لتقدمه على المبتدأ. ق: لعدم تقدّم الضمير.

(١٠) يعني جواب الاعتراض على أبي الفتح.

(١١) شرح التسهيل ٢: ٣٥٥.

(١٢) ط: الضمير.

(١٣) سقطت من ق وب.

(١٤) يعني: في وجه زيد وصوته. ش: مسألة المضاف.

(١٥) الفاعل يعود على: صلاحية. وجاز الإسناد إلى مذكر لإضافة «صلاحية» إلى مذكر هو: المضافِ.

(١٦) ش وط: «الجرجاني». وكذلك كان في الأصل فصوِّب كما أثبتنا.

على الآخَر. ولا يجتمعُ الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنّما أرَّخَتِ العرب بالليالي لسبقِها، إذ كانت أشهُرُهم قمرية، والقمر إنّما يطلع ليلًا، وإنّما المسألة الصحيحة قولك: «كتبتُه لثلاثٍ بين يومٍ وليلةٍ»، وضابطها أن يكون معنا عددٌ مميَّزٌ بمذكَّر ومؤنَّث كِلاهما[1] ممّا لا يَعقل، وفُصِلا من العدد بكلمة «بين»، قال:[2]

١١٢٢ ـ فطافَت ثلاثًا، بَينَ يَومٍ ولَيلةٍ

١٧ ـ السابعَ عشَرَ: قولهم في نحو:[3]﴿خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ﴾: «**إنّ السّماوات مفعول به**»، والصواب أنّه مفعول مطلق، لأنّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك:[4] «ضربتُ ضربًا»، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلّا مقيَّدًا بقولك «به»، كـ«ضربتُ زيدًا». وأنتَ لو قلتَ: «السماواتُ مفعولة»[5] كما تقول: «الضرب[6] مفعول» كان صحيحًا، ولو قلتَ: «السماوات مفعول به» كما تقول:[7] «زيد مفعول به» لم يصحَّ. وقد[8] يعارَض هذا بأنه[9] يُصاغ لنحو السماوات في المثال اسمُ مفعول تامٌّ، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختصٌّ بالمفعول به.

إيضاحٌ آخَر: المفعولُ به[10] ما كان موجودًا قبل الفعلِ الذي عَمِل فيه ثمّ أوقَع الفاعل به فعلًا، والمفعولُ المُطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلَ إيجاده،[11] والذي غرَّ أكثر النحويّين في هذه المسألة أنّهم يمثِّلون المفعول المطلق بأفعال العِباد، وهم إنّما يجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذّواتُ، فتوهَّموا أنّ المفعول

---

(١) ط: وكلاهما.

(٢) صدر بيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٨١ يصف بقرة وحشية فقدتْ ولدها، وعجزه:

فكانَ النَّكيرَ أن تُضِيفَ وتَجأرا

والنكير: الإنكار لما هي فيه. ط: «النكيرُ». وتضيف: تُشفق. وتجأر: تصوّت.

(٣) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت: ﴿خَلَقَ اللهُ السَّماواتِ والأرضَ بِالحَقِّ. إنَّ في ذلِكَ لَآيَةً لِلمُؤمِنِينَ﴾. ط: ﴿اللهُ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ﴾، وزعم المحشّي صاحب المعجم تكرّرَ مثل هذا التركيب في آيات كثيرة: ١ و٧٣ من سورة الأنعام و٣٦ من سورة التوبة و٧ من سورة هود. . .

(٤) ط: نحو قولك.

(٥) ط: مفعول.

(٦) في الأصل وخ: فالضرب.

(٧) ط: بها كما تقوم.

(٨) سقطت بقية الفقرة من الأصل وخ وق وب ثم ألحقت بحاشيتي الأصل وخ.

(٩) ط: بأن.

(١٠) ما ذكره ابن هشام هنا مردود بما لم يتنبّه له هو ومن أخذ عنه أو تابعه. فالخلق للسماوات والأرض بأمر الله يعني أنهما موجودان في التقدير قبل خلقهما كالمفعول به الذي تكلّم عليه المصنّف، ولا إشكال. ط: والمفعول به.

(١١) ط: فعلُ إيجاده.

المُطلق لا يكون إلّا حَدَثًا، ولو مثّلوا بأفعال الله ـ عزّ وجلّ ـ[١] لظهر لهم أنّه[٢] لا يختصُّ بذلك، لأنّ الله ـ تعالى ـ مُوجِد للأفعال وللذّوات[٣] جميعًا، لا مُوجِدَ لهما في الحقيقة سِواه سبحانه وتعالى. وممّن قال بهذا الذي ذكرتُه الجُرجانيّ وابن الحاجب في «أماليه»،[٤] وكذا البحث في: أنشأتُ كتابًا وعَمِل فلانٌ خيرًا، و﴿آمَنُوا وعَمِلُوا الصّالِحاتِ﴾.[٥]

وزعم ابن الحاجب في «شرح المفصَّل»[٦] وغيره أنّ المفعول المُطلق يكون جملة، وجعل من ذلك نحوَ: «قال زيدٌ: عمرٌو منطلقٌ»، وقد مضى ردُّه، وزعم أيضًا في: «أنبأتُ زيدًا عمرًا فاضلًا» أنّ الأوّل مفعول به والثانيَ والثالثَ مفعول مُطلق، لأنّهما نفس النَّبأ. قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمتُ زيدًا عمرًا فاضلًا» فإنّهما متعلَّقا العِلم لا نفسُه. وهذا خطأ، بل هما أيضًا مُنْبأٌ بهما لا نفسُ النّبأ، وهذا الذي قاله لم يقلْه أحد ولا يقتضيه النظر الصحيح.

١٨ ـ الثامنَ عشَرَ: قولهم: إنّ «كادَ»[٧] **إثباتُها نفيٌ ونفيُها إثباتٌ**، فإذا قيل: «كادَ يَفعلُ» فمعناه أنّه لم يفعلْه،[٨] وإذا قيل: «لم يكدْ يفعلُ» فمعناه أنّه فعلَه. دليلُ الأوّل[٩]: ﴿وإن كادُوا لَيَفتِنُونَكَ﴾، وقولُه:[١٠]

١١٢٣ ـ كـادَتِ النَّفــسُ أن تَـفِـيـضَ عـلَـيـهِ

ودليلُ الثاني[١١]: ﴿وما كادُوا يَفعَلُونَ﴾. وقد اشتَهَر[١٢] ذلك بينهم، حتّى جعله المعرِّيّ لُغزًا فقال:[١٣] / ٢٨٨

(١) ط: الله تعالى.

(٢) أي: المفعول المطلق.

(٣) ط: والذوات.

(٤) في ٢: ١٣٥. وانظر أسرار البلاغة ص ٣٦٩.

(٥) الآية ٢٥ من سورة البقرة.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ٢: ٥٣.

(٧) ط: قولهم في كاد.

(٨) ش وط: لم يفعل.

(٩) الآية ٧٣ من سورة الإسراء: ﴿وإن كادُوا لَيَفتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أوحَينا إلَيكَ، لِتَفتَرِيَ علَينا غَيرَهُ﴾. وزاد آخرَها في ط: ﴿عَنِ الَّذِي أوحَينا إلَيكَ﴾.

(١٠) صدر بيت لأبي زُبيد الطائي في الخزانة ٤: ٩٠ عجزه:

مُـــذ ثَـــوَى حَـشـــوَ رَيـــطـــةٍ وبُـــرُودِ

والنفس أي: نفس الشاعر. وتفيض: تذهب. وثوى أي: قام. والريطة: المُلاءة. والبرود: الثياب، جمع بُرد. يريد ما كُفن به.

(١١) الآية ٧١ من سورة البقرة. وسيرد بعدُ ما هو قبلُ فيها.

(١٢) ط: اشتُهِرَ.

(١٣) البيتان في الطراز في الألغاز ص ٤٥ والأشباه والنظائر ٢: ٦٥١ ـ ٦٥٢ مع الجواب عليهما. وجرهم وثمود: قبيلتان من العرب العاربة. ط: «وإن أثبَتَتْ». وقامت: حلت.

أَنَحْـوِيَّ هــذا العَصـرِ، مــا هِيَ لَـفْـظَـةٌ جَـرَت فــي لِسـانَـي جُرهُــم وثَـمُـودِ
إذا استُعمِلَت في صُــورةِ الجَحـدِ أثبَـتَـت وإن أُثبِـتَـت قــامَــت مَــقـامَ جُـحُـودِ؟

والصواب أنّ حكمها حكم سائر الأفعال في أنّ نفيَها نفيٌ وإثباتَها إثباتٌ، وبيانُه أنّ معناها المُقارَبة، ولا شكَّ أنّ معنى «كادَ يفعلُ»: قارَبَ الفعلَ، وأنّ معنى «ما كادَ يفعلُ»: ما قارَبَ الفعلَ. فخبرُها منفيٌّ دائمًا: أمّا إذا كانت منفيّة فواضح لأنّه إذا انتفت مُقارَبة الفعل انتفى عقلًا حصولُ ذلك الفعل، ودليله[1]: ﴿إذا أخرَجَ يَدَهُ لَم يَكَدْ يَراها﴾، ولهذا كان أبلغَ من أن يقال: «لم يرَها»، لأنّ مَن لم يرَ قد يُقارِبُ الرّؤية، وأمّا إذا كانت المُقارَبة مُثبتة فلأنّ الإخبار بقُرب الشيء يقتضي عُرفًا عَدمَ حصوله، وإلّا لكان الإخبار حينئذٍ بحصوله لا بمُقارَبة حصوله، إذ لا يَحسُن في العُرف أن يقال لمَن صلّى: «قارَبَ الصلاةَ»، وإن كان ما صلّى حتّى قارب الصلاة. ولا فرق فيما ذكرناه[2] بين «كادَ» و«يكادُ». فإن أُورِد على ذلك «وما كادُوا يَفعَلُونَ» مع أنّهم قد فعلوا ـ إذِ المرادُ بالفعل الذبحُ، وقد قال تعالى[3]: ﴿فذَبَحُوها﴾ ـ فالجواب أنّه إخبار عن حالهم في أوّل الأمر، فإنّهم كانوا أوّلًا بُعَداءَ من ذبحها، بدليل ما تُلِيَ[4] علينا من تعنُّتهم وتكرُّر سؤالهم. ولمّا كثُر استعمالُ مثل هذا فيمَن انتفت عنه مُقارَبة الفعل أوّلًا، ثُمَّ فَعَلَهُ[5] بعد ذلك، تَوهَّم مَن توهَّم أنّ هذا الفعل بعينه هو الدالُّ على حصول الفعل.[6] وليس كذلك، وإنّما فُهِم حصول الفعل من دليل آخر، كما فُهِم في الآية من قوله تعالى: «فذَبَحُوها».

١٩ ـ التاسعَ عشَرَ: قولهم في السِّين وسَوف: «حرفُ تنفيس»، والأحسنُ «حرفُ استقبال» لأنّه أوضح، ومعنى التنفيسِ التوسيعُ. فإنّ هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيّق ـ وهو الحال ـ إلى الزمن الواسع. وهو الاستقبال.

وهنا تنبيهان

أحدُهما: أنّ الزمخشريّ قال في:[7]﴿أُولئِكَ سَيَرحَمُهُمُ اللهُ﴾: إنّ السين مفيدةٌ وجودَ الرحمة لا مَحالة، فهي مؤكِّدة للوعد. واعترضه بعض الفُضلاء بأنّ وجود الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين،

---

(١) الآية ٤٠ من سورة النور.

(٢) ط: ما ذكرنا.

(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة: ﴿قالُوا: «الآنَ جِئتَ بِالحَقِّ»، فذَبَحُوها وما كادُوا يَفعَلُونَ﴾.

(٤) ط: ما يتلى.

(٥) ط: ثم فِعْلُه.

(٦) ط: حصول ذلك الفعل بعينه.

(٧) الآية ٧١ من سورة التوبة: ﴿والمُؤمِنُونَ والمُؤمِناتُ بَعضُهُم أَولِياءُ بَعضٍ، يأمُرُونَ بِالمَعرُوفِ ويَنهَونَ عَنِ المُنكَرِ، ويُقِيمُونَ الصَّلاةَ ويُؤتُونَ الزَّكاةَ، ويُطِيعُونَ اللهَ ورَسُولَهُ، أُولئِكَ سَيَرحَمُهُمُ اللهُ. إنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾. وانظر الكشاف ٢: ٤٨.

وبأنّ الوجوب المشارَ إليه بقوله: «لا مَحالة» لا إشعارَ للسين به، وأُجيب بأنّ السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخُّر، فإذا كان المَقام ليس مَقام تأخير[1] لكونه بِشارةً تمحَّضت لإفادة الوقوع، وبتحقيق الوقوع[2] يصل إلى درجة الوجوب.

الثاني: قال بعضهم في:[3] ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ﴾: السين للاستمرار لا للاستقبال مثلَ[4]: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهاءُ﴾، وإنّها[5] نَزلتْ بعد قولهم: ﴿ما وَلّاهُم [عَن قِبلَتِهِم]﴾ الآيَة، ولكن دخلَتِ السين إشعارًا بالاستمرار. انتهَى. والحقُّ أنّها للاستقبال[6]، وأنّ «يقولُ» بمعنى: يستمرُّ على القول، وذلك مستقبل. فهذا في المضارع نظير[7]: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، آمِنُوا﴾ في الأمر. هذا إن سُلِّم أنّ قولَهم سابقٌ على النزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشريّ. فإنّه سأل: ما الحِكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟

٢٠ ـ تمامُ العِشرين: قولهم في نحو: «جلستُ أمامَ زيدٍ»: «**إنّ زيدًا مخفوض بالظرف**»، والصوابُ أن يقال: مخفوض بالإضافة. فإنّه لا مَدخل في الخفض لخصوصيّةِ كونِ المضاف ظرفًا.

خاتمة

ينبغي للمُعرِب أن يتخيَّر من العبارات أوجَزَها وأجمَعَها للمعنى المراد، فيقولَ[8] في نحو ضُرِبَ: «فِعلٌ ماضٍ لم يُسَمَّ فاعلُه»، ولا يقولَ: «مَبنيٌّ لِما لم يُسمَّ فاعلُه» لطول ذلك وخفائه، وأن يقولَ[9] في المرفوع به: «نائبٌ عن الفاعل»، ولا يقولَ:[10] «مفعولُ ما لم يُسمَّ فاعلُه» لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: أُعطِيَ زَيدٌ دِينارًا. ألا ترى أنّه مفعول لـ«أُعطِيَ»، و«أُعطِيَ» لم يُسمَّ فاعلُه؟ وأمّا النائب عن الفاعل فلا يصدق إلّا على المرفوع.

---

(١) ط: تأخّر.

(٢) ط: وبتحقّق الوقوع.

(٣) الآية ٩١ من سورة النساء: ﴿سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أنْ يأمَنُوكُم ويأمَنُوا قَومَهُم، كُلَّما رُدُّوا إلَى الفِتْنَةِ أُرْكِسُوا فِيها﴾.

(٤) الآية ١٤٢ من سورة البقرة: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهاءُ مِنَ النّاسِ: ما وَلّاهُم عَن قِبلَتِهِمُ الَّتِي كانُوا علَيها﴾؟ وما بعدُ هو منها، وليس «عن قبلتهم» في النسخ. وانظر الكشاف ١: ١٩٨.

(٥) ط: فإنها.

(٦) زاد هنا في ط: نحو.

(٧) الآية ١٣٦ من سورة النساء: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، آمِنُوا بِاللهِ ورَسُولِهِ والكِتابِ الَّذِي نَزَّلَ علَى رَسُولِهِ والكِتابِ الَّذِي أنزَلَ مِن قَبلُ﴾.

(٨) ط: فيقولُ.

(٩) سقط «أن يقول» من ش.

(١٠) ط: ولا يقولُ.

وأن يقولَ / ٢٨٩ في «قد»: حرفٌ لتقليل زمن الماضي وحَدَثِ الآتي ولتحقيقِ حَدَثَيهما،[١] وفي «أمّا»: حرفُ شرطٍ وتفصيلٍ وتوكيد، وفي «لم»: حرفُ جزمٍ لنفي المضارع وقلبِه ماضيًا، ويزيدَ في «لَمّا» الجازمةِ: متَّصلًا نفيُه متوقَّعًا ثبوتُه، وفي الواو: «حرفُ عطفٍ لمجرَّد الجمع أو لمُطلق الجمع»، ولا يقولَ: للجمع المُطلَق، وفي «حتّى»: حرفُ عطفٍ للجمع والغاية، وفي «ثُمَّ»: حرفُ عطفٍ للترتيب والمُهلَة، وفي الفاء: حرفُ عطفٍ للترتيب والتعقيب. وإذا اختصرتَ فيهنَّ فقلْ: عاطفٌ ومعطوفٌ، وجازمٌ ومجزومٌ، وناصبٌ ومنصوبٌ،[٢] كما تقول: جارٌّ ومجرورٌ.

---

(١) في زعم تحقيق حدث المضارع دائمًا نظر. ط: «حدثهما».

(٢) كذا، ولم يَرِد فيما مضى ذكر الحرف الناصب، فلعله سقط قبل ولم يتنبه ابن هشام له. ط: وناصب ومنصوب وجازم ومجزوم.

الباب السابع من الكتاب

في كيفية الإعراب

الباب السابع من الكتاب

في كيفية الإعراب

والمخاطَبُ بمُعظم هذا الباب[١] المُبتدِئون

اعلَمْ أنّ اللفظ المعبَّر عنه إن كان حرفًا واحدًا عُبِّر عنه باسمه الخاصّ به أو المشترَك، فيقالُ في المتَّصل بالفعل من نحو «ضربتُ»: التاءُ فاعلٌ أو الضميرُ فاعلٌ، ولا يقالُ: «تُ» فاعلٌ، كما بلغني عن بعض المعلِّمين، إذ لا يكون اسمٌ[٢] هكذا. فأمّا الكاف الاسمية فإنّها ملازمة للإضافة، فاعتمدتْ على المضاف إليه. ولهذا إذا تكلَّمت على إعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله:[٣]

١١٢٤ ـ وما هَداكَ إلَى أرضٍ كَعالِمِها

: الكافُ فاعلٌ، ولا تقولُ: «كَ» فاعلٌ، لزوال ما تعتمد عليه. ويجوز، في نحو: مُ اللهِ وقِ نفسَكَ وشِ الثوبَ ولِ هذا الأمرَ، أن تنطقَ بلفظها فتقولَ: «مُ» مبتدأٌ ـ وذلك على القول بأنّها بعض ايمُن ـ[٤] وتقولَ: «قِ» فعلُ أمرٍ، لأنّ الحذف فيهنّ[٥] عارض فاعتُبِر فيهنَّ الأصلُ، وتقولَ:[٦] «الباء حرف جرٍّ، والواو حرف عطفٍ»، ولا تنطقَ بلفظهما.[٧]

وإن كان اللفظ على حرفين نُطِق به فقيل: «قد» حرفُ تحقيقٍ، و«هل» حرفُ استفهامٍ، و«نا» فاعلٌ أو مفعولٌ. والأحسن أن تعبِّر عنه بقولك: «الضمير»، لئلّا تنطق بالمتَّصل مستقلًّا، ولا يجوز أن يُنطقَ[٨] باسم

---

(١) سقطت من ط.

(٢) زاد هنا في ب وط: ظاهر.

(٣) صدر بيت لعمرو بن برّاقة في شرح أبيات المغني ٨: ٣٠ عجزه:

وما أعانَكَ في غُرمٍ كَغَرّامِ

والغرم: ما ينوب الإنسان من ضرر في ماله دون ذنب.

(٤) عند المحشّي: «اَيمن»، مع أنه جعلها في الحاشية بهمزة وصل: ايمن.

(٥) يعني في الاسم والأفعال: مُ وقِ وشِ ولِ، لا في الأفعال وحدها كما ذكر المحشّي.

(٦) ق: ويقول المتأخّرون.

(٧) وهذا وقع لأحد معاصرينا في إعراب القرآن الكريم فكان مع الجهل والأوهام والتخليط طامّة كبرى. نعوذ بالله من المفسدين للعلوم الإسلامية.

(٨) ط: أن تنطق.

شيء من ذلك كراهيةَ الإطالة.[١] وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيسُ من قولهم: الألف واللام. وقد استَعمل التعبيرَ بهما الخليلُ وسيبويه.[٢]

وإن كان أكثرَ من ذلك نُطق به أيضًا فقيل: سوفَ: حرف استقبال، وضَرَبَ: فعلٌ ماضٍ. و«ضَرَبَ» هذه[٣] اسمٌ ولهذا أُخبر عنها بقولك: «فعلٌ ماضٍ»، وإنّما فُتِحَت[٤] على الحكاية. يدلُّك على ما ذكرنا أنّ الفعل ما دلَّ على حدَث وزمان مُحصَّل[٥] و«ضَرَبَ» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأنّ الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل. وممّا يُوضِح[٦] لك ذلك أنّك تقول في «زيد» من «ضَرَبَ زيدٌ»: «زيدٌ» مرفوعٌ بـ«ضَرَبَ» أو فاعلٌ بـ«ضَرَبَ»، فتُدخِل الجارَّ عليه.[٧]

وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك لأنّ المعنى: بكلمةِ «ضَرَبَ». فقلتُ: فكيف[٨] وقع «ضَرَبَ» مضافًا إليه مع أنّه[٩] ليس باسم في زعمك؟ فإن قلتَ: فإذا كان اسمًا فكيف أخبرتَ عنه بأنّه فعلٌ؟ قلتُ: هو نظير الإخبار في قولك: زيد قائمٌ. ألا ترى أنّك أخبرتَ عن «زيد» باعتبار مُسمّاه لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أخبرتَ عن «ضَرَبَ» باعتبار مُسمّاه وهو «ضَرَبَ» الذي يدلُّ على الحدث والزمان، فهذا في أنّه لفظٌ مسمّاه لفظٌ كأسماء السُّوَر وأسماء حروف المعجم. ومن هنا قلتَ: حرفُ التعريف «أل»، فقطعتَ الهمزة. وذلك لأنّكَ لمّا نقلتَ اللفظ من الحرفيّة إلى الاسمية أجريتَ عليه[١٠] قياسَ همَزات الأسماء كما أنّكَ إذا سمَّيتَ بـ«إضرِبْ»[١١] قطعت همزته، وأمّا قول ابن مالك: «إنّ الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإنّ الذي يختصُّ به الاسم هو الإسناد المعنوي» فلا تحقيقَ فيه.[١٢]

وقال لي بعضهم: كيف تتوهَّم أنّ ابن مالك اشتبهَ عليه الأمرُ في الاسم والفعل / **٢٩٠** والحرف؟

---

(١) ش: لكراهية الإطالة.

(٢) الكتاب ٢: ٦٣ ـ ٦٤.

(٣) فيما عدا ب ون وم: هذا.

(٤) زاد هنا في ط: ضرب.

(٥) سقطت من ط.

(٦) ط: يُوضِّح.

(٧) أي: على الفعل المسمَّى «ضربَ».

(٨) ط: فقلت له وكيف.

(٩) زاد هنا في ط: في ذلك.

(١٠) في الأصل: عليها.

(١١) ط: اضرب.

(١٢) بل هو التحقيق عينه لأن الإسناد المعنوي لا يكون للأفعال أو الحروف إلّا إذا نقلت إلى الاسمية على الحكاية. فاعتراض ابن هشام مردود، وذِكره أبا حيان بعد هو افتتات وتعسف.

فقلتُ: فكيف توهَّمَ ابن مالك أنّ النحويّين كافّةً غَلِطوا في قولهم: إنّ الفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه، وإنّ الحرف لا يُخبر به ولا عنه؟ وممّن قلّد ابنَ مالك في هذا الوهْم أبو حيّان.

ولا بدَّ للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجهَ إعرابه كقوله:[١] مبتدأٌ، خبرٌ، فاعلٌ، مضافٌ إليه. وأمّا قول كثير من المُعرِبين: «مضافٌ أو موصولٌ أو اسمُ إشارة» فليس بشيء لأنّ هذه الأشياء لا تستحقُّ إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار في الكلام[٢] عليها على هذا القدر لا يُعلَم به موقعُها من الإعراب.

وإن كان المبحوث فيه مفعولًا عُيِّن نوعه فقيل: مفعول مُطلق أو مفعول به أو لأجله أو معه أو فيه. وجرى اصطلاحهم على أنّه إذا قيل: «مفعولٌ» وأُطلِق لم يُرَد إلّا المفعولُ به، لَمّا كان أكثرَ المفاعيل دَورًا في الكلام خفَّفوا اسمه. وإنّما كان حقُّ ذلك ألّا يصدقَ إلّا على المفعول المُطلق، ولكنّهم لا يُطلقون على ذلك اسمَ «المفعول» إلّا مقيَّدًا بقيد الإطلاق. وإن عُيِّن المفعول فيه فقيل: «ظرف زمان أو مكان» فحَسَنٌ، ولا بدَّ من بيان متعلَّقه كما في الجارِّ والمجرور الذي له متعلَّق، وإن كان المفعول به متعدِّدًا عيَّنتَ كلَّ واحد فقلتَ: مفعول أوّلُ أو ثانٍ أو ثالثٌ.

وينبغي أن يُعيِّنَ المُبتدِئُ[٣] نوع الفعل فيقولَ: فعلٌ ماضٍ أو فعلٌ مضارعٌ أو فعلُ أمرٍ، ويقولَ في نحو:[٤] ﴿تَلَظَّى﴾: فعلٌ مضارعٌ أصله «تَتَلَظَّى»، ويقولَ في الماضي: مبنيٌّ على الفتح، وفي الأمر: مبنيٌّ على[٥] ما يُجزَم به مضارعُه، وفي نحو:[٦] ﴿يَتَرَبَّصْنَ﴾: مبنيٌّ على السكون لاتّصاله بنون الإناث، وفي نحو:[٧] ﴿لَيُنبَذَنَّ﴾: مبنيٌّ على الفتح لمباشرته لنون التوكيد، ويقولَ في المضارع المعرَب: مرفوعٌ لحلوله محلَّ الاسم، ويقولَ: منصوبٌ بكذا أو بإضمار «أن»، أو مجزومٌ[٨] بكذا، ويُبيِّنَ علامة الرفع والنصب والجزم.

وإن كان الفعل ناقصًا نَصَّ عليه فقال مثلًا: كان: فعلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفع الاسم وينصب الخبر، وإن

---

(١) ط: كقولك.

(٢) سقط «في الكلام» من ط.

(٣) خ وط: «أن تعيِّن للمبتدئ» بالخطاب، ولذلك اختلفت النسخ في إعجام الأفعال المشابهة حتى آخر الفقرة عدا الفعل: يبيّن، وكان اضطراب لدى المحشّي في ذلك.

(٤) الآية ١٤ من سورة الليل: ﴿فأنذرتُكم نارًا تَلَظَّى﴾. وأغفل هذا صاحب المعجم إذ لم يجعل الشاهد من آية كريمة كما في الشاهد التالي.

(٥) سقطت من ط.

(٦) الآية ٢٢٨ من سورة البقرة: ﴿والمُطلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأنفُسِهِنّ ثَلاثةَ قُروءٍ﴾.

(٧) الآية ٤ من سورة الهمزة: ﴿كَلّا. لَيُنبَذَنَّ في الحُطَمَةِ﴾.

(٨) ط: ومجزوم.

كان المعرَب حالًّا في غير محلِّه عُيِّن ذلك، فقيل في «قائم» مثلًا من نحوِ «قائمٌ زيدٌ»: «خبرٌ مقدَّم»، لِيُعلَم أنّه فارقَ موضعَه الأصليّ، ولِيُتطلَّبَ مبتدؤه،(١) وفي نحوِ(٢): ﴿ولَو تَرَى إذ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا المَلائكةُ﴾: «الّذين: مفعولٌ مقدَّم»، لِيُتطلَّبَ فاعلُه، وإن كان الخبر مثلًا غير مقصود لذاته قيل: «خبرٌ موطِّئ»، لِيُعلَم أنّ المقصود ما بعده كقولِه تعالى(٣): ﴿بَل أنتُم قَومٌ تَجهَلُونَ﴾، وقولِه:(٤)

١١٢٥ ـ كَفَى بِجِسمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلٌ ... لَولا مُخاطَبَتِي إيّاكَ لَم تَرَنِي

ولهذا أُعيد الضمير بعدَ «قومٌ» و«رجلٌ» إلى ما قبلهما لا إليهما، ومثله الحال الموطّئة في نحو(٥): ﴿إنّا أنزَلْناهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا﴾.

وإن كان المبحوث فيه حرفًا بَيَّن نوعه ومعناه وعمله إن كان عاملًا، فقال مثلًا: إنّ: حرفُ توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر،(٦) لن: حرفُ نفيٍ ونصب واستقبال، أنْ: حرفٌ مصدريٌّ ينصب الفعل المضارع، لم: حرفُ نفيٍ يجزم المضارع ويقلبه(٧) ماضيًا. ثمّ بعد الكلام على المفردات يتكلّم على الجمل،(٨) ألَها محلٌّ(٩) أم لا؟

فصل

١ ـ **وأوّل ما يَحترِز** منه المُبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثةُ أُمور:

أحدُها: أن يَلتبس عليه الأصليّ بالزائد، ومثالُه أنّه إذا سمع أنّ «أل» من علامات الاسم، وأنّ أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأنّ تاء الخطاب من علامات الماضي، وأنّ الواو والفاء من أحرف العطف، وأنّ الباء واللام من أحرف الجرّ، وأن فِعلَ ما لم يُسمَّ فاعلُه مضموم الأوَّل، سَبَقَ(١٠) وهمُه إلى أنّ «ألفَيتُ وألهَيتُ»(١١) اسمان، وأنّ «أكرمتُ وتعلّمتُ» مضارعان، وأنّ «وَعظَ وفَسخَ» عاطفان ومعطوفان، وأنّ

(١) ط: مبتدأُه.

(٢) الآية ٥٠ من سورة الأنفال.

(٣) الآية ٥٥ من سورة النمل: ﴿أإنّكُم لَتأتُونَ الرِّجالَ شَهْوةً، مِن دُونِ النِّساءِ؟ بَل أنتُم قَومٌ تَجهَلُونَ﴾.

(٤) مضى تحت الرقم ١٦٩.

(٥) الآية ٢ من سورة يوسف: ﴿إنّا أنزَلْناهُ قُرآنًا عَرَبِيًّا، لَعَلَّكُم تَعقِلُونَ﴾. ط: أنا.

(٦) ط: تنصب الاسم وترفع الخبر.

(٧) ق وب: لجزم المضارع وقلبه.

(٨) ط: عن الجمل.

(٩) زاد هنا في ط: «من الإعراب». وزعم المحشّي أن المزيد: الإعراب.

(١٠) هذه الجملة جواب الشرط «إذا»، وزعم المحشّي أنها خبر: ومثاله. والصواب أن المصدر المؤول مع الجملة الشرطية هو الخبر.

(١١) ط: ألهبت.

نحو «بَيت وبَين ولَهو ولَعِب» كلٌّ منها جارٌّ ومجرور، وأنّ نحو «أُدحرِجُ» مبنيٌّ لِما لم / ٢٩١ يُسمَّ فاعلُه. وقد سمعتُ من يُعرِب[1]: ﴿ألهاكُمُ التَّكاثُرُ﴾ مبتدأً وخبرًا، ظنَّهما[2] مثلَ قولك: المنطلقُ زيدٌ. ونظير هذا الوهَم[3] قراءة كثير من العوامّ[4]: ﴿نارٌ حامِيةٌ﴾ ﴿الهاكُمُ﴾ بحذف الألف،[5] كما تُحذف في[6] أوّل السُّورة في الوصل فيقال[7]: ﴿لَخَبيرٌ﴾ ﴿القارِعةُ﴾.

وذَكَرَ لي رجلٌ عن كبير[8] من الفُقهاء ممَّن يُقرِئُ[9] عِلمَ العربية أنّه استَشكل قول الشريف الرضيّ:[10]

١١٢٦ ـ أتَبيتُ رَيّانَ الجُفُونِ مِنَ الكَرى ... وأبِيتَ مِنكَ بِلَيلةِ المَلسُوعِ؟

وقال: كيف ضَمَّ التاء من «تَبيتُ» وهي للمخاطَب لا للمتكلِّم، وفتَحَها من «أبِيتَ» وهو للمتكلِّم لا للمخاطَب؟ فبيَّنتُ للحاكي أنّ الفعلين مضارعان، وأنّ «التاء» فيهما لام الكلمة، وأنّ الخطابَ في الأوَّل مستفاد من تاء المضارعة، والتكلُّمَ في الثاني مستفاد من الهمزة، والأوَّلَ[11] مرفوع لحلوله محلَّ الاسم، والثانيَ منصوب بـ«أنْ» مضمرةً بعد «واو» المصاحبة على حدِّ قول الحُطيئة:[12]

١١٢٧ ـ ألَم أكُ جارَكُم، ويَكُونَ بَيني ... وبَينَكُمُ المَوَدّةُ والإخاءُ؟

---

(١) الآيتان ١ و٢ من سورة التكاثر: ﴿ألهاكُمُ التَّكاثُرُ، حَتَّى زُرتُمُ المَقابِرَ﴾.

(٢) ط: فظنهما.

(٣) ط: الوهْم.

(٤) الآيتان: ١١ من سورة القارعة وهي آخرها و١ من سورة التكاثر، يعني: ﴿نارٌ حامِيةٌ. ألهاكُمُ التَّكاثُرُ﴾. ط: «ألهْاكم»، وزاد آخرَها: «التَّكاثُرُ».

(٥) يعني حذفَ همزة القطع لظنها همزة وصل وتحريكَ التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين، لا نقل حركة الهمزة إلى التاء كما توهّم صاحب المعجم، وقد زعم أنه هو كذلك صواب عند الوصل خلافًا لما ذكر المصنّف. وإنما الصواب هو النقل إلى التنوين في الوصل كما ذكرنا فيحرَّك بالفتح، ويكون بالكسر في الآيتين التاليتن.

(٦) سقطت من ط.

(٧) الآيتان: ١١ من سورة العاديات وهي آخرها: ﴿إنَّ رَبَّهُم بِهِم يَومَئِذٍ لَخَبيرٌ﴾ و١ من سورة القارعة: ﴿القارِعةُ﴾.

(٨) ط: وذُكر لي عن رجل كبير.

(٩) ط: يقرأ.

(١٠) البيت في ديوانه ص ٦٥٢. خ وق وب وط: «المرتضى». وكذلك كان في الأصل ثم صحّح كما أثبتنا. والملسوع: من لسعته الأفعى.

(١١) ط: والأوّلُ.

(١٢) البيت في ديوانه ص ٢٦.

وحكَى العسكريّ[(١)] في كتاب «التصحيف»[(٢)] أنّه قيل لبعضهم: ما فَعَلَ أبوكَ بِحمارِه؟ فقال: «باعِهِ»،[(٣)] فقيل له: لِمَ قلتَ: «باعِهِ»؟ قال: فلِمَ قلتَ أنتَ: «بِحمارِهِ»؟ فقال: أنا جررتُه بالباء، فقال: فلِمَ باؤُكَ تَجرُّ[(٤)] وبائي لا تَجرُّ؟ ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخيّ في[(٥)]«أخبار النحويّين» أنّ رجلًا قال لسَمّاكٍ بالبصرة: بِكَم هذه السَّمكةُ؟ فقال: «بِدِرهمان»، فضحك الرجلُ، فقال السمّاك: أنتَ أحمقُ، سمعتُ سيبويهِ يقول: ثمنُها دِرهمانِ.

وقلتُ يومًا: ترِد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافًا للزمخشريّ، كقوله تعالى[(٦)]: ﴿ويَومَ القِيامةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا علَى اللهِ وُجُوهُهُم مُسوَدَّةٌ﴾، فقال بعض مَن حضر: هذه الواو في أوَّلها.[(٧)] وقلتُ يومًا: الفقهاءُ يلحنون في قولهم: «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى[(٨)]: ﴿فبايِعْهُنَّ﴾. وقال الطبريّ في قوله تعالى:[(٩)] ﴿أثُمَّ إذا ما وَقَعَ﴾: إنّ «ثُمَّ» بمعنى هنالك. وقال جماعة من المُعرِبين في قوله تعالى:[(١٠)] ﴿وكَذلِكَ نُجِّي المُؤمِنِينَ﴾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: «إنّ الفعل ماضٍ». ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا، و«المؤمنين» مرفوعًا. فإن قيل: سُكِّنَتِ الياء للتخفيف، كقوله:[(١١)]

١١٢٨ ـ هُوَ الخَلِيفةُ، فارضَوا ما رَضِي لَكُمُ

(١) الحسن بن عبد الله فقيه أديب توفي سنة ٢٨٣. إنباه الرواة ١: ٣١٣.

(٢) هو شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف. انظر منه ص ٢٠٢.

(٣) عند المحشّي: باعَهِ.

(٤) ط: تجر باؤك.

(٥) التاريخي هو أبو بكر محمد بن عبد الملك السرّاج البغدادي توفي أواخر القرن الثالث. تاريخ الإسلام ص ١٠٣٥. ط: في كتاب.

(٦) الآية ٦٠ من سورة الزمر.

(٧) يعني الواو التي في أول: وجوههم.

(٨) الآية ١٢ من سورة الممتحنة: ﴿فبايِعْهُنَّ واستَغفِرْ لَهُنَّ اللهَ. إنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(٩) الآية ٥١ من سورة يونس: ﴿قُلْ: أرَأيتُم، إن أتاكُم عَذابُهُ بَياتًا أو نَهارًا، ماذا يَستَعجِلُ مِنهُ المُجرِمُونَ؟ أثُمَّ إذا ما وَقَعَ آمَنتُم بِهِ﴾؟ وقد مضت في الكلام على «ثمّ»، وعلقنا عليها بما يلزم.

(١٠) الآية ٨٨ من سورة الأنبياء: ﴿فاستَجَبْنا لَهُ ونَجَّيناهُ مِنَ الغَمِّ. وكَذلِكَ نُنْجِي المُؤمِنِينَ﴾. وجعلها صاحب المعجم في المتن بنونين وتخفيف الجيم: نُنجِي.

(١١) صدر بيت لجرير في ديوانه ص ٣٩٠ عجزه:

مـاضِي العَزِيمةِ، ما في حُكمِهِ جَنَفُ

والجنف: الميل عن الحق.

وأُقِيم[١] ضمير المصدر مَقامَ الفاعل، قلنا: الإسكان ضرورةٌ، وإقامة غيرِ المفعول به[٢] مع وجوده مُمتنِعة، بل إقامة ضمير المصدر مُمتنِعة ولو كان وحده لأنّه مُبهَم.

وممّا يَشتبِهُ نحوُ «تَوَلَّوا» بعد الجازم والناصب، والقرائنُ تُبيِّنُ، فهو في نحو[٣]: ﴿فإن تَوَلَّوا فقُلْ: حَسبِيَ اللهُ﴾ ماضٍ، وفي[٤]: ﴿وإن تَوَلَّوا فإنّي أخافُ علَيكُم﴾، ﴿فإن تَوَلَّوا فإنّما علَيهِ ما حُمِّلَ وعلَيكُم ما حُمِّلتُم﴾ مضارعٌ. وقولُه تعالى: ﴿وتَعاوَنُوا علَى البرِّ والتَّقوى، ولا تَعاوَنُوا علَى الإثم والعُدوانِ﴾ الأوَّل أمرٌ، والثاني مضارعٌ لأنّ النهي لا يدخل على الأمر، و«تَلَظَّى» في[٥]: ﴿فأنذَرتُكُم نارًا تَلَظَّى﴾ مضارعٌ، وإلّا لقِيل: تَلَظَّت، وكذا «تَمَنَّى» من قوله:[٦]

١١٢٩ ـ تَمَنَّـى ابنَتـايَ أن يَعِيشَ أبُـوهُـمـا

ووهَم ابن مالك فجعله ماضيًا من باب:[٧]

١١٣٠ ـ ولا أرضَ أبقَــلَ إبقـالَـهـــا

وهذا حملٌ على الضرورة من غير ضرورة.

وممّـا يلتبس علـى المُبتـدِئ أن يقـول[٨] في نحـو: مـررتُ بقـاضٍ: «إنّ الكسـرة علامـة الجرّ». حتّـى إنّ بعضهـم يستشـكل قولـه تعالـى[٩]: ﴿لا يَنكِحُهـا إلّا زانٍ أو مُشـرِكٌ﴾، وقـد سـألني بعضهـم عـن ذلـك، فقـال: كيف عُطـف المرفـوعُ[١٠] على المجـرور؟ فقلـت: / ٢٩٢ «فهلّا استشـكلتَ ورودَ الفاعـل مجـرورًا»، وبيَّنـتُ لـه أنّ الأصـل «زانِـيٌ» بيـاء مضمومـة، ثـمّ حُذِفـت الضمّـة للاستـثقال،

---

(١) يعني: في الآية الكريمة.

(٢) زاد هنا في ط: مقامه.

(٣) الآية ١٢٩ من سورة التوبة: ﴿فإن تَوَلَّوا فقُلْ: حَسْبِيَ اللهُ لا إلـٰهَ إلّا هُوَ، علَيهِ تَوَكَّلتُ، وهُوَ رَبُّ العَرشِ العَظِيمِ﴾.

(٤) ط: «وفي نحو». والآيات هي: ٣ من سورة هود: ﴿وإن تَوَلَّوا فإنِّي أخافُ عَلَيكُم عذابَ يَومٍ كَبِيرٍ﴾ و٥٤ من سورة النور: ﴿قُلْ: أطِيعُوا اللهَ وأطِيعُوا الرَّسُولَ. فإن تَوَلَّوا فإنَّما علَيهِ ما حُمِّلَ وعلَيكُم ما حُمِّلتُم﴾ و٢ من سورة المائدة: ﴿وتَعاوَنُوا علَى البِرِّ والتَّقوَى، ولا تَعاوَنُوا علَى الإثمِ والعُدوانِ، واتَّقُوا اللهَ. إنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقابِ﴾.

(٥) الآية ١٤ من سورة الليل.

(٦) مضى تحت الرقم ٩٧٢.

(٧) مضى تحت الرقم ١١١٥. وانظر شرح التسهيل ٢: ١١١.

(٨) يعني: يقول المُعرِبُ.

(٩) الآية ٣ من سورة النور: ﴿الزّانِي لا يَنكِحُ إلّا زانِيةً أو مُشرِكةً، والزّانِيةُ لا يَنكِحُها إلّا زانٍ أو مُشرِكٌ. وحُرِّمَ ذلِكَ علَى المُؤمِنِينَ﴾.

(١٠) ب وط: عَطَفَ المرفوعَ.

فانحذفَتِ[1] «الياء» لالتقائها ساكنة هي والتنوين،[2] فيقالُ فيه: فاعلٌ وعلامة رفعه ضمّة مقدَّرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو «مررت بقاضٍ»: جارٌّ ومجرور، وعلامة جرِّه كسرةٌ مقدَّرة على الياء المحذوفة، وفي نحو:[3] ﴿والفَجرِ، ولَيالٍ﴾: والفجر: جارٌّ ومجرور، وليالٍ:[4] عاطفٌ ومعطوفٌ، وعلامة جرِّه فتحة مقدَّرة على الياء المحذوفة. وإنّما قُدِّرَتِ الفتحة مع خفَّتها لنيابتها عن الكسرة، ونائبُ الثقيل ثقيل، ولهذا حُذِفت الواو في «يَهَب» كما حُذِفت في «يَعِد»، ولم تُحذَف في «يَوجَل» لأنّ فتحته ليست نائبة عن الكسرة لأنّ ماضيه «وَجِل» بالكسر فقياس مضارعه الفتحُ، وماضيَهما «فَعَل» بالفتح، فقياس مضارعهما الكسر وقد جاء «يَعِد» على ذلك، وأمّا «يَهَب» فإنّ الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق. ومِن هنا أيضًا قال أبو الحسن في «يا غلاما»: «يا غلامَ» بحذف الألف، وإن كانت أخفَّ الحروف، لأنّ أصلها الياء.[5]

ومن ذلك أن يُبادِر في نحو: المُصطفَينَ والأعلَينَ، إلى الحكم بأنّه مثنًّى، والصواب أن ينظر أوّلًا في نونه، فإن وجدها مفتوحةً كما في قوله تعالى[6]: ﴿وإنَّهُم عِندَنا لَمِنَ المُصطَفَينَ الأخيارِ﴾ حكم بأنّه جمع، وفي الآية دليل ثانٍ وهو وصفه بالجمع، وثالثٌ وهو دخول «مِنِ» التبعيضيةِ عليه بعد «وإنّهم»، ومحالٌ أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف [بن قيس]:[7]

١١٣١ ـ تَحَلَّمْ عَنِ الأدنَينَ، واستَبقِ وُدَّهُم ولَن تَستَطِيعَ الحِلمَ حَتّى تَحَلَّما

ومن ذلك أن يعرِبَ الياء والكاف والهاء في نحو: غلامي أكرمني وغلامُك أكرمَك وغلامُه أكرمَه، إعرابًا واحدًا، أو يعكسَ الصواب.[8] فلْيُعلَمْ أنّهنَّ إذا اتَّصلْنَ بالفعل كُنَّ مفعولاتٍ، وإن اتَّصلْنَ بالاسم كُنَّ مضافًا إليهنَّ. ويُستثنى من الأوّل نحوُ: «أرأيتَكَ زيدًا ما صنع؟ وأبصِرْكَ زيدًا»،[9] فإنّ الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوعٌ لا محلَّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: ذلك وتلك وإيّاي وإيّاك وإيّاه، فإنّهنَّ أحرفُ تكلُّمٍ وخطاب وغَيبة، ونوعٌ هي فيه في محلِّ نصب، وذلك نحوُ: الضاربُكَ والضاربُهُ،

---

(١) ط: ثم حُذفت.

(٢) أنكر المحشّي وجود التنوين هنا وذكر ما يدل على الجهل العميق.

(٣) الآيتان ١ و ٢ من سورة الفجر. وزاد آخرَها في ط: ﴿عَشرٍ﴾.

(٤) ليال وزنه: فَعالٍ، لا فعالِل كما زعم المحشّي.

(٥) زعم المحشّي أن الأخفش إنما راعى خفة الألف ولم ينظر إلى الياء الثقيلة.

(٦) الآية ٤٧ من سورة ص.

(٧) ينسب البيت إلى حاتم أيضًا. انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٨: ٣٩. وما بين معقوفين تتمة من خ وق وط.

(٨) ط: أو بعكس الصواب.

(٩) انظر المقتضب ١: ٨ و١٨٠ و١٩٠ و١٩٣.

على قول سيبويه، لأنّه لا يضاف الوصف الذي بـ«أل» إلى عارٍ منها، ونحوُ قولهم: «لا عهدَ لي بألأَمَ قَفًا مِنهُ ولا أوضَعَهُ» بفتح العين. فالهاء في موضع نصبٍ كالهاء في: الضاربه. إلّا أنّ ذلك مفعول، وهذا مشبَّه بالمفعول لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول إجماعًا، وليست مضافًا إليها وإلّا لخُفض «أوضع» بالكسرة. وعلى ذلك فإذا قلتَ: «مررتُ برجلٍ أبيضِ الوجهِ لا أحمرَهُ»، فإن فتحتَ الراء فالهاء منصوبة المحلِّ، وإن كسرتها فهي[1] مجرورتُه. ومن ذلك قوله:[2]

١١٣٢ ـ فـإنَّ نِـكـاحَـهـا مَـطَـرٍ حَـرامُ

فيمَن رواه بجرِّ «مَطَر»، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايفَين.

تنبيه[3]

إذا قلتَ: «رُوَيدَكَ زيدًا» فإن قدَّرتَ «رويدًا» اسمَ فعل فالكاف[4] خطاب، وإن قدَّرتَه مصدرًا فهو[5] اسم مضاف إليه ومحلُّه الرفع لأنّه فاعل.[6]

٢ ـ الثاني:[7] أن يَجريَ لسانه إلى عبارة اعتادها فيَستعملَها في غير محلِّها، كأن يقول في «كنتُ وكانوا» في الناقصة: فعلٌ وفاعلٌ، لِما ألِف من قول ذلك في نحو: فعلتُ وفعلُوا. وأمّا تسمية الأقدمِين الاسم فاعلًا والخبر مفعولًا فإنه[8] اصطلاح غيرُ مألوف، وهو مَجازٌ كتسميتهم الصورةَ الجميلة دُميةً، والمبتدِئُ إنّما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يُعاب عليه.

٣ ـ والثالث:[9] أن يُعرِبَ شيئًا طالبًا لشيء، ويُهملَ[10] النظر في ذلك / **٢٩٣** المطلوب، كأن يُعرِبَ[11]

---

(١) أي: الهاء.

(٢) عجز بيت للأحوص في ديوانه ص ١٨٩ صدره:

فـإن يَـكُـنِ الـنِّـكـاحُ أحَـلَّ شَـيءٍ

ش: مطرٌ.

(٣) ن: تنبيهات.

(٤) زاد هنا في ط: حرف.

(٥) أي: الكاف لا المصدر كما زعم المحشّي.

(٦) يريد: في المعنى لا في الإعراب، خلافًا لما يوهمه قول المحشّي.

(٧) يعني: بعد الأول الذي مضى قبل، مما يحترز منه المبتدئ. ط: والثاني.

(٨) ط: فهو.

(٩) يعني: مما يحترز منه المبتدئ أيضًا.

(١٠) ط: «ويهملُ» بالضم.

(١١) في الأصل: كما يعرب.

فعلاً ولا يتطلَّبَ[1] فاعلَه، أو مبتدأً ولا يتعرَّضَ لخبره، بل ربَّما مرَّ به فأعربه بما لا يستحقُّه ونسي ما تقدَّم له.

فإن قلتَ: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وطائفةٌ قَد أَهَمَّتهُم أنفُسُهُم﴾ الآيةَ[2]: «قد أهمّتهم: صفةٌ لـ«طائفة»، و﴿يَظُنُّونَ﴾: صفةٌ أُخرى، أو حالٌ بمعنى: قد أهمَّتهم أنفسُهم ظانِّينَ، أو استئنافٌ على وجه البيان للجملة قبلها، و﴿يَقُولُونَ﴾: بدلٌ من: يَظُنُّونَ»، فكأنّه نسي المبتدأ، فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له؟ قلتُ: لعلَّه رأى أنّ خبره محذوف أي: ومعكم طائفةٌ صفتُهم كَيتَ وكَيتَ. والظاهرُ أنّ الجملة الأُولى خبر، وأنّ الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة صفةٌ مقدَّرة أي: وطائفة من غيركم، مثلَ: «السَّمنُ مَنَوانِ بِدِرهَم» أي: مَنَوانِ[3] منه، أو اعتمادُه[4] على واو الحال، كما جاء في الحديث[5]: «دَخَلَ[6] وبُرْمةٌ علَى النّارِ».

وسألتُ كثيرًا من الطَّلَبة عن إعراب «أحَقُّ ما سألَ العَبدُ مَولاهُ»، فيقولون: «مولاه: مفعول»، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنّه الخبرُ، والمفعولُ العائدُ المحذوف أي: سألَه. وعلى هذا فيقال: «أحَقُّ ما سألَ العَبدُ رَبُّهُ» بالرفع، وعكسُه[7]: «إنَّ مُصابَكَ المَولَى قَبِيحٌ» يَذهب الوهمُ فيه إلى أنّ المولى خبر، بناءً على أنّ المُصاب اسم مفعول. وإنّما هو مفعول، والمُصاب مصدر[8] بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده. ومن هنا أخطأ مَن قال في مجلس الواثق بالله في قوله:[9]

١١٣٣ ـ أظَلُـومُ، إنّ مُصـابَـكُـم رَجُـلًا، أهـدَى الـسَّـلامَ تَـحِـيّـةً، ظُـلـمُ

: إنّه برفع «رجلًا».[10] وقد مضتِ الحكايةُ.

---

(١) ط: «ولا يتطلبُ» برفع هذا وما عطف بعدُ.

(٢) أي: الآية ١٥٤ من سورة آل عمران: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ علَيكُم مِن بَعدِ الغَمِّ أَمَنَةً نُعاسًا يَغشَى طائفةً مِنكُم، وطائفةٌ قَد أهَمَّتهُم أنفُسُهُم، يَظُنُّونَ بِاللهِ غَيرَ الحَقِّ ظَنَّ الجاهِلِيّةِ، يَقُولُونَ: هَل لَنا مِنَ الأمرِ مِن شَيءٍ﴾؟ وما بعدُ هو منها في الموضعين، وغفل عن ذلك صاحب المعجم. وانظر الكشاف ١: ٣٥٥.

(٣) سقطت من ط.

(٤) أي: اعتماد المبتدأ النكرة.

(٥) نص الحديث الشريف في ذي الرقم ٥٠٩٧ من صحيح البخاري. والبرمة: القِدر. وما أورده المحشّي عن صحيح مسلم لا يُذكر هنا، إذ فيه تعبير بالمذكر لا المؤنث.

(٦) زاد هنا في ط: عليه الصلاة والسلام.

(٧) يعني أن العبارة التالية تُوهِم أن المولى خبر «إنّ»، والتقدير: إنّ من أصبتَه المولى، هذا قبيحٌ. قلت: بل ما تُوهِمه جائز وصحيح على أن ما: حرف مصدري لا اسم موصول. وقد جُعلت تلك العبارة شطرًا من الشعر في ط، وأنكر المحشّي ألّا يُتبع بتمامه.

(٨) أي: مصدر ميمي، والمولى مفعول به لاسم المصدر، والتقدير: إنّ إيذاءك المولى قبيحٌ.

(٩) مضى تحت الرقم ٩٣٧.

(١٠) ط: رجل.

تنبيه

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحدَه، فإذا اتّصل به شيء آخر تغيَّر إعرابه، فينبغي التحرُّز في ذلك.

من ذلك: ما أنتَ؟ وما شأْنُكَ؟ فإنّهما مبتدأ وخبر،[١] إذا لم تأتِ بعدهما بنحو قولك: «وزيدًا»؟[٢] فإن جئتَ به فـ«أنتَ» مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما تَصنعُ؟ أو ما تكونُ؟ فلمّا حُذِف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعُه بالفاعلية أو على أنّه اسمٌ لـ«كان»،[٣] و«شأنك» بتقدير: ما يكون؟ و«ما» فيهما في موضع نصب خبرًا لـ«كان»،[٤] أو مفعولًا لـ«تَصنعُ». ومثل ذلك: كيفَ أنتَ وزيدًا؟ إلّا أنّك إذا قدَّرتَ «تَصنعُ» كان «كيف» حالًا، إذ لا يقع[٥] مفعولًا به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحلِّ الذي يَحُلُّ فيه، وسألتُ طالبًا ما حقيقة «كان» إذا ذُكِرتْ في قولك: «ما أحسنَ زيدًا»! فقال: «زائدة»، بناءً منه على أنّ المثال المسؤول عنه «ما كانَ أحسنَ زيدًا»! وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال،[٦] فإنّها في هذا الموضع زائدة كما ذَكر، وليس لها اسم ولا خبر، لأنّها قد جرت مَجرى الحروف، كما أنّ «قلَّ» في «قلَّما يقومُ زيدٌ» لَمّا استُعمِلت استعمال «ما» النافيةِ[٧] لم تحتج لفاعل. هذا قول الفارسيّ والمحقِّقين، وعند أبي سعيد[٨] هي تامّة وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة واسمها ضمير «ما» والجملةُ بعدها خبرها. وإن ذُكِرتْ بعدَ فعل التعجُّب وجب الإتيان قبلها بـ «ما» المصدريةِ، وقيل[٩]: «ما أحسنَ ما كانَ زيدٌ»! وكانت:[١٠] تامّةٌ. وأجاز بعضهم نقصانَها[١١] على تقدير «ما» اسمًا موصولًا، وأن يُنصَب «زيد» على أنّه الخبر، أي: ما أحسنَ الذي كان زيدًا! ورُدَّ بأنّ «ما أحسنَ زيدًا» مُغنٍ عنه.

---

(١) زعم المحشّي أنّ ما: مبتدأ في الموضعين، وأنت وشأنك: مبتدآن.

(٢) المراد أن زيدًا: مفعول معه لفعل محذوف.

(٣) أي: تكون.

(٤) أي: «يكون» كما جاء في ط.

(٥) ط: لا تقع.

(٦) أي: طلبُ التفصيل في تركيب العبارة المسؤول عنها ليصح الجواب، لا طلبُ تفصيل الجواب كما توهّم المحشّي.

(٧) يعني أن «قلّما» بمعنى «ما» النافية، ولا يريد الكلام على حكم «ما» في «قلّما» كما زعم المحشّي، وقد أسقط «استعمال» من عبارة ابن هشام، وضبط «النافية» بالضم، فأفسد المراد كله.

(٨) هو السيرافي. انظر شرح الكتاب ٢: ٣٦٧ والإيضاح العضدي ص ٩٦ والارتشاف ص ١١٨٥. والكلام هنا هو على: كان.

(٩) زاد هنا في ق وب: في.

(١٠) أي: كلمةُ «كانت» ق وب وط: وكان.

(١١) ط: أنها ناقصة.

الباب الثامن من الكتاب

في ذكر أُمور كُلِّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة

الباب الثامن من الكتاب

في ذكر أُمور كُلِّيّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئيّة

وهي إحدى عشْرةَ قاعدةً:

القاعدة الأُولى

قد يُعطَى الشيءُ حُكمَ ما أشبَهَه في معناه أو في لفظه أو فيهما

١ ـ فأمّا الأوّل فله صُوَرٌ كثيرة:

إحداها: دخول الباء في خبر «أنّ» في قوله تعالى[١]: ﴿أوَلَم يَرَوا أنَّ / ٢٩٤ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، ولَم يَعْيَ بِخَلقِهِنَّ، بِقادِرٍ﴾؟ لأنّه في معنى: أوَليس اللهُ بقادرٍ؟ والذي سهَّل ذلك التقديرَ تباعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في[٢]: ﴿أوَلَم يَرَوا أنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ قادِرٌ علَى أن يَخلُقَ مِثلَهُم﴾؟ ومثلُه إدخال الباء في[٣]: ﴿كَفَى بِاللهِ شَهِيدًا﴾! لِما دَخَلَه من معنى: اكتَفِ بالله شهيدًا، بخلاف قولِه:[٤]

١١٣٤ ـ قَلِيــلٌ مِــنكَ يَـكـفِيــنِي

وفي قولِه:[٥]

١١٣٥ ـ سُــودُ المَحـاجِـرِ، لا يَـقـرأْنَ بالسُّـوَرِ

لِما دخله من معنى: لا يَتَقرَّبنَ بقراءة السُّور. ولهذا قال السُّهيليّ: لا يجوز أن تقول: «وَصَلَ إليَّ كتابُكَ فقرأتُ بِهِ»،[٦] على حدِّ قوله: «لا يَقرأنَ بالسُّوَرِ» لأنّه عارٍ عن معنى التقرُّب.

---

(١) الآية ٣٣ من سورة الأحقاف: ﴿أوَلَم يَرَوا أنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ، ولَم يَعْيَ بِخَلقِهِنَّ، بِقادِرٍ علَى أن يُحيِيَ المَوتَى﴾؟

(٢) الآيتان ٩٨ و٩٩ من سورة الإسراء: ﴿وقالُوا: أإذا كُنّا عِظامًا ورُفاتًا، أإنا لَمَبعُوثُونَ خَلقًا جَدِيدًا؟ أوَلَم يَرَوا أنَّ اللهَ الَّذِي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ قادِرٌ علَى أن يَخلُقَ مِثلَهُم﴾؟ وقوله: لهذا، أي: لِما كان من معنى «أوَليس» وللفصل بين «أنّ» وخبرها بالجملة المعطوفة، لا للفصل وحده كما ذكر المحشّون.

(٣) الآية ٤٣ من سورة الرعد.

(٤) مضى تحت الرقم ١٦١. وزاد آخرَه في ط: ولكنْ.

(٥) مضى تحت الرقم ٣١. والعطف على «في» ومحلّ الآية الكريمة الأخيرة.

(٦) انظر الخزانة ٣: ٦٦٧.

والثانية: جواز حذفِ خبر المبتدأ في نحو: «إنّ زيدًا قائمٌ وعمرٌو» اكتفاءً بخبر «إنّ» لَمّا كان «إنَّ زيدًا قائم» في معنى: زيدٌ قائمٌ. ولهذا لم يجُز «ليتَ زيدًا قائمٌ وعمرٌو».

والثالثة: جواز «أنا زيدًا غيرُ ضاربٍ» لَمّا كان في معنى: أنا زيدًا لا أضربُ. ولولا ذلك لم يجُز، إذ لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدَّم معمولُه لا تقول: «أنا زيدًا أوّلُ ضاربٍ» أو «مثلُ ضاربٍ». ودليل المسألة قولُه تعالى[١]: ﴿وهُوَ فِي الخِصامِ غَيرُ مُبِينٍ﴾، وقولُ الشاعر:[٢]

١١٣٦ ـ فَتًى، هُوَ حَقًّا غَيرُ مُلغٍ، تَوَلَّهُ ولا تَتَّخِذْ يَومًا سِواهُ خَلِيلا

وقولُه:[٣]

١١٣٧ ـ إنَّ امرَأً، خَصَّنِي عَمدًا مَوَدّتَهُ علَى التَّنائي، لَعِندِي غَيرُ مَكفُورِ

ويَحتمِل أن يكون منه[٤]: ﴿فذلِكَ يَومَئِذٍ يَومٌ عَسِيرٌ، علَى الكافِرِينَ غَيرُ يَسِيرٍ﴾، ويَحتمِل تعلُّقَ «على» بـ«عَسير»، أو بمحذوف هو نعت له أو حال من ضميره، ولو قلتَ: «جاءني غيرُ ضاربٍ زيدًا» لم يجُزِ التقديرُ،[٥] لأنّ النافيَ لا يحُلُّ هنا[٦] مكانَ «غير».

والرابعة: جواز «غيرُ قائمٍ الزيدانِ» لَمّا كان في معنى «ما قائمٌ الزيدانِ»، ولولا ذلك لم يجُز، لأنّ المبتدأ إمّا أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يُغني عن الخبر، ودليل المسألة قولُه:[٧]

١١٣٨ ـ غَيرُ لاهٍ عِداكَ، فاطَّرِحِ اللَّهْوَ، ولا تَغتَرِرْ بِعارِضِ سِلمِ

---

(١) الآية ١٨ من سورة الزخرف: ﴿أوَمَن يُنَشَّأُ في الحِليةِ، وهُوَ في الخِصامِ غَيرُ مُبِينٍ﴾؟ وفي الخصام: متعلقان بـ«مُبين» وهو ما أضيف إليه: غير.

(٢) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ٤٢. وفتًى: منصوب على الاشتغال بفعل محذوف: تولَّ. ط: «فتىّ». وحقًّا: مفعول به مقدّم لـ«مُلغ»، أي: لا يُلغي حقًّا. وتولّه أي: اتّخذه وليًّا.

(٣) البيت لأبي زُبيد الطائي في شرح أبيات المغني ٨: ٤٢. ط: «خَصّنِي يَومًا». وعند: متعلق بـ«مكفور».

(٤) الآيتان ٩ و١٠ من سورة المدّثّر. وفاعل «يحتمل» ضمير يعود على: قولُه تعالى في الآيتين التاليتين، تنازع فيه الفعلان يحتمل ويكون، فهو للأقرب، والمصدر المؤول من «أن يكون» في محل نصب مفعول به للفعل قبله. وكثيرًا ما وهِمَ الناشرون والقارئون في مثل هذا فأوجبوا بناء «يحتمل» للمجهول.

(٥) هذا ما في الأصل وش ون وفي باقي النسخ وط: «التقديم»، وذكر الشمنّي في المنصف ٢: ٢٧٥ أن «التقديرُ» هو الذي رآه بخط ابن هشام خلافًا لكثير من النسخ. فالتقديرُ أي: تقديرُ «غيرُ ضارب» بالفعل: لا أضربُ. وليس تقديرَ «غير ضارب زيدًا» في «اضرب زيدًا» كما سجّل المحشّي. والمراد بالنافي هنا «لا أضرب»، فهو لا يصلح أن يحل هنا محل: غير ضارب.

(٦) ط: هنا لا يحل.

(٧) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ٤٤. وعِدا: فاعل اسم الفاعل: لاهٍ، سدّ مسدّ الخبر. واطّرح أي: ألقِ واترك. والعارض: غير الدائم.

وهو أحسنُ ما قِيل في بيت أبي نُواس:[١]

١١٣٩ ـ غَيرُ مأسُوفٍ علَى زَمَنٍ، يَنقَضِي بالهَمِّ والحَزَنِ

والخامسة: إعطاؤهم «ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غدًا» حكمَ «ضاربٌ زيدًا» في التنكير لأنّه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بـ«رُبَّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضهم تقديم حال مجرورِهِ عليه نحو: «هذا مَلتُوتًا شاربُ السَّوِيقِ» كما يتقدَّم عليه حالُ منصوبِهِ، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أُريد المُضِيُّ لأنّه حينئذٍ ليس في معنى الناصب.[٢]

السادسة:[٣] وُقوع الاستثناء[٤] المفرَّغ في الإيجاب في نحو[٥]: ﴿وإنَّها لَكَبِيرةٌ إلّا علَى الخاشِعِينَ﴾، ﴿ويأبَى اللهُ إلّا أن يُتِمَّ نُورَهُ﴾ لَمّا كان المعنى: وإنّها لا تَسهُل إلّا على الخاشعين، ولا يريد الله إلّا أن يُتمَّ نوره.

السابعة: العطف بـ«ولا» بعد الإيجاب في نحو قوله:[٦]

١١٤٠ ـ أبَى اللهُ أن أسمُوْ بِأُمٍّ ولا أبِ

لَمّا كان معناه: قال اللهُ لي: لا تَسمُ بأُمٍّ ولا أبٍ.[٧]

الثامنة: زيادة «لا» في قوله تعالى[٨]: ﴿ما مَنَعَكَ ألّا تَسجُدَ﴾؟ قال ابنُ السِّيد:[٩] المانع من الشيء آمِرٌ للمَمنوع ألّا يفعلَ، فكأنّه قيل: ما الذي قال لك: لا تَسجدْ؟[١٠] يعني أن «لا» دخلتْ لِلَحْظِ[١١] هذا المعنى.

---

(١) مضى تحت الرقم ٢٨٨. ب وط: زمنٍ.

(٢) يعني: ضاربٌ زيدًا.

(٣) خ وط: والسادسة.

(٤) ط: وقع الاستثناء.

(٥) الآيتان: ٤٥ من سورة البقرة: ﴿واستَعِينُوا بِالصَّبرِ والصَّلاةِ. وإنَّها لَكَبِيرةٌ إلّا علَى الخاشِعِينَ﴾ و٣٢ من سورة التوبة: ﴿يُرِيدُونَ أن يُطفِئُوا نُورَ اللهِ بِأفواهِهِم، ويأبَى اللهُ إلّا أن يُتِمَّ نُورَهُ، ولَو كَرِهَ الكافِرُونَ﴾.

(٦) عجز بيت لعامر بن الطفيل في شرح أبيات المغني ٨: ٤٦ صدره:

فما سَوَّدَتني عامِرٌ عَن وِراثةٍ

وعامر اسم قبيلة الشاعر. وسقط «قوله» من ط. والصواب أن العطف بالواو، ولا: حرف نفي هنا وليس للعطف.

(٧) ط: ولا أبِ.

(٨) الآية ١٢ من سورة الأعراف: ﴿قالَ: ما مَنَعَكَ ألّا تَسجُدَ إذْ أمَرتُكَ﴾؟

(٩) انظر الأشباه والنظائر ١: ٤٧٣.

(١٠) عند المحشّي: لا يسجد.

(١١) سقط «يعني... المعنى» من ق وط. ب: «للحض» بالضاء بدلًا من الظاء.

والأقربُ عندي أن يقدَّر في الأوَّل:[١] لم يُرِدِ اللهُ لي، وفي الثاني: ما الذي أمرَكَ؟[٢] يُوضِحه في هذا أنّ الناهيةَ لا تصاحب الناصبة[٣] بخلاف النافية.

التاسعة: / ٢٩٥ تعدِّي «رَضِيَ» بـ«على» في قوله:[٤]

١١٤١ ـ إذا رَضِيَت علَيَّ بَنُو قُشَيرٍ

لَمّا كان «رَضِيَ عنه» بمعنى: أقبَلَ عليه بوجهِ وُدِّه. وقال الكسائيّ:[٥] إنّما جاز هذا حملًا على نقيضه، وهو: سَخِطَ.

العاشرة: رفعُ المستثنى على إبداله من الموجَب[٦] في قراءة بعضهم[٧]: ﴿فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلٌ﴾ لَمّا كان معناه: فلم يكونوا منه،[٨] بدليل ﴿فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي﴾. وقيل: «إلّا» وما بعدها صفةٌ، فقيل: إنّ الضمير يوصَف في هذا الباب، وقيل: مرادُهم بالصفة عطفُ البيان ـ وهذا لا يُخلِّص[٩] من الاعتراض إن كان[١٠] لازمًا لأنّ عطف البيان كالنعت فلا يَتبعُ الضميرَ ـ وقيل: «قليلٌ» مبتدأ حُذِف خبره أي: لم يشربوا.

الحاديةَ عشْرةَ: تذكير الإشارة في قوله تعالى[١١]: ﴿فذانِكَ بُرهانانِ﴾ مع أنّ المُشارَ إليه اليدُ والعصا، وهما مؤنَّثان، ولكنّ المبتدأ عينُ الخبر[١٢] في المعنى والبرهانُ مذكَّر. ومثلُه[١٣]: ﴿ثُمَّ لَم

---

(١) يعني ما جاء في بيت عامر بن الطفيل. فقد جمع ابن هشام هنا التعليق على المسألتين السابعة والثامنة لأن ما ذكره من تفسيرهما قبلُ يتضمن النهي.

(٢) هذا التقدير ليس فيه نهي كما جاء في قول ابن السِّيد، والقول التالي يوضحه. ط: يُوَضِّحُه.

(٣) يعني «أن» الناصبة.

(٤) مضى تحت الرقم ٢٤٨. وأُقحم عجزه في ط.

(٥) انظر الخصائص ٢: ٣١١.

(٦) ط: في الموجب.

(٧) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة: ﴿فلَمّا فَصَلَ طالُوتُ بِالجُنُودِ قالَ: إنَّ اللهَ مُبتَلِيكُم بِنَهَرٍ. فمَن شَرِبَ مِنهُ فلَيسَ مِنِّي، ومَن لَم يَطعَمْهُ فإنَّهُ مِنِّي، إلّا مَنِ اغترَفَ غُرفةً بِيَدِهِ. فشَرِبُوا مِنهُ إلّا قَلِيلًا مِنهُم﴾، وما بعدُ هو منها قبل.

(٨) أي: من طالوت.

(٩) ط: لا يَخلُص.

(١٠) أي: إن كان الاعتراض.

(١١) الآيات ٣٠ ـ ٣٢ من سورة القصص: ﴿أنْ يا مُوسَى، إنِّي أنا اللهُ رَبُّ العالَمِينَ، وأنْ ألقِ عَصاكَ. فلَمّا رآها تَهتَزُّ كأنَّها جانٌّ وَلَّى مُدبِرًا ولَم يُعَقِّبْ. يا مُوسَى، أقبِلْ ولا تَخَفْ، إنَّكَ مِنَ الآمِنِينَ. اسلُكْ يَدَكَ في جَيبِكَ، تَخرُجْ بَيضاءَ مِن غَيرِ سُوءٍ، واضمُمْ إلَيكَ جَناحَكَ مِنَ الرَّهْبِ. فذانِكَ بُرهانانِ مِن رَبِّكَ إلَى فِرعَونَ ومَلَئِهِ. إنَّهُم كانُوا قَومًا فاسِقِينَ﴾.

(١٢) يعني أن ما جاء من التذكير إنما كان للمطابقة في الآية بين الخبر والمبتدأ.

(١٣) الآيتان ٢٢ و٢٣ من سورة الأنعام: ﴿ويَومَ نَحشُرُهُم جَمِيعًا، ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أشرَكُوا: أينَ شُرَكاؤكُمُ الَّذِينَ كُنتُم تَزعُمُونَ؟ ثُمَّ لَم تَكُنْ فِتنَتَهُم إلّا أن قالُوا: واللهِ رَبِّنا ما كُنّا مُشرِكِينَ﴾. ط: بمشركين.

تَكُن فِتنَتُهُم إلّا أن قالُوا﴾ فيمَن نصب الفتنة وأنّث الفعل.[١]

الثانيةَ عشْرةَ: قولهم: «عَلمتُ: زيدٌ مَن هُوَ»؟ برفع «زيد» جوازًا،[٢] لأنّه نفسُ «مَن» في المعنى.

الثالثةَ عشْرةَ: قولهم: «إنَّ أحدًا لا يقولُ ذلكَ»، فأُوقِعَ «أحدًا»[٣] في الإثبات لأنّه نفسُ الضمير المستتِر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكأنَّ «أحدًا»[٤] كذلك، وقال:[٥]

١١٤٢ ـ فـي لَيلـةٍ لا نَـرى بِهـا أحَدًا ... يَـحـكِـي علَـيـنـا إلّا كَـواكِبُـهـا

فرَفَع «كواكبُها» بدلًا من ضمير «يَحكي» لأنّه راجع إلى «أحدًا»،[٦] وهو واقع في سياق غيرِ الإيجاب، فكأنَّ[٧] الضمير كذلك.

***

وهذا الباب[٨] واسع. ولقد حكى أبو عمرِو بنُ العلاء أنّه سمع شخصًا من أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ،[٩] أتَتهُ كِتابِي فاحتَقَرَها»، فقال له: كيفَ قلتَ: أتَته كتابي؟ فقال: أليس الكتابُ في معنى الصَّحِيفة؟ وقال أبو عُبيدةَ[١٠] لرُؤبةَ بنِ العجّاج لَمّا أنشَدَ:[١١]

١١٤٣ ـ فِيهـا خُـطُـوطٌ مِن سَـوادٍ وبَـلَـقْ ... كـأنَّـهُ فـي الـجِـلـدِ تَـولِيـعُ البَـهَـقْ

:إن أردتَ الخطوطَ فقل: «كأنّها»، أو السوادَ والبَلَقَ فقل: «كأنّهما»، فقال: أردتُ: كأنّ ذلك.[١٢] وَيلَكَ!

(١) كذا، والتأنيث والتذكير لا يكونان في الأفعال، والمراد إدخال التاء على الفعل في «تكن» لموافقة تأنيث: فتنة، ولاعتداد المصدر المؤول وحده في محل رفع اسم: كان، لا «إلّا أن قالوا» كما زعم المحشّي.

(٢) أي: على اعتداده مبتدأً، ومَن: في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ: هو، والجملة الصغرى خبر «زيد» خلافًا لما ذكر الدسوقي في حاشيته ٢: ٢٩٩، والجملة الكبرى سدت مسد مفعولي «علم»، فزيد: مرفوع حملًا على الاستفهام في «مَن» وله الصدارةُ.

(٣) كلمة «أحدًا» هذه تفيد العموم ولا ترد إلّا في سياق النفي، وجاز ورودها في سياق الإيجاب لأن ما يعود عليها في العبارة بعدُ هو في سياق النفي. ش وط: فأوقع أحد.

(٤) ط: فكان أحد.

(٥) مضى تحت الرقم ٢٤٩. وقوله: «كذلك» يعني أن «أحدًا» من العبارة المتقدمة في حُكم الضمير المذكور في سياق النفي.

(٦) ب وش وط: أحد.

(٧) ط: فكان.

(٨) يعني إعطاء الشيء حُكم ما أشبهه.

(٩) اللغوب: الأحمق. وانظر الخصائص ١: ٢٤٩.

(١٠) في الأصل: «أبو عبيد». وانظر شرح أبيات المغني ٨: ٤٧.

(١١) البيتان من مشطور الرجز في ديوانه ص ١٠٤ يصف البقر الوحشي. والبلق: بياض مع سواد. والتوليع: استطالة البهق. وهو كالبرص.

(١٢) انظر البحر ١: ٢٥١. وفي الأصل: «أردت كلّ ذلك». ط: أردت ذلك.

وقالوا:[١] «مررتُ بِرجلٍ أبي عشَرةٍ نفسُهُ، وبِقومٍ عرَبٍ كُلُّهم، وبِقاعٍ عَرفَجٍ كُلُّه» برفع التوكيد فيهنّ،[٢] فرفعوا الفاعلَ بالأسماء الجامدة وأكّدوه،[٣] لَـمّا لحظوا فيها [المعنى]،[٤] إذ كان العرب بمعنى الفُصحاء، والعَرفَج بمعنى الخَشِن، والأب بمعنى الوالد.

تنبيهان

الأوَّل: أنّه وقع في كلامهم أبلغُ[٥] ممّا ذكرنا[٦] من تنزيلهم لفظًا موجودًا منزلةَ لفظٍ آخَرَ لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللفظَ المعدوم الصالح للوجود منزلةَ الموجود[٧] كما في قوله:[٨]

١١٤٥ - بَدا لِيَ أنّي لَستُ مُدرِكَ ما مَضَى ... ولا سابِقٍ شَيئًا إذا كانَ جائيا

وقد مضَى ذلك.

والثاني: أنّه ليس بلازم أن يُعطَى الشيءُ حكمَ ما هو في معناه. ألا ترى أنّ المصدر قد لا يُعطى حكمَ «أنّ» و«أنْ»[٩] وصلتِهما وبالعكس؟[١٠] دليلُ الأوّل:[١١] أنّهم لم يُعطوه حكمَهما في جواز حذفِ الجارّ ولا في سدِّهما مسدَّ جُزأَيِ الإسناد، ثمّ إنّهم شرَّكُوا بين «أنَّ» و«أنْ» في هذه المسألة في باب «ظنَّ»، وخصُّوا «أنِ» الخفيفةَ[١٢] وصلتَها بسدِّهما[١٣] مسدَّهما في باب «عسَى»، وخصُّوا الشديدةَ بذلك في باب «لَو»، ودليلُ الثاني:[١٤] أنّهما لا يُعطَيان حكمَه في[١٥] النيابة عن ظرف الزمان، تقول:

(١) انظر الارتشاف ص ١٣٢١.

(٢) سقط «برفع االتوكيد فيهنّ» من خ وق.

(٣) بالأسماء: متعلقان بالفعل: رفع. وفي الأصل وخ: فرفعوا الفاعل وأكّدوه بالأسماء الجامدة.

(٤) تتمة من النسخ وط. والمعنى أي: معنى الاشتقاق.

(٥) أي: أبعد.

(٦) ط: ذُكر.

(٧) ط: بمنزلة الموجود.

(٨) مضى تحت الرقم ١٤٣.

(٩) ط: أنّ أو أنْ.

(١٠) يعني عدم إعطاء «أنّ وأنْ» حكمَ المصدر أيضًا، كما سترى في آخر الفقرة هذه.

(١١) أي: عدم إعطاء المصدر ذلك الحكم.

(١٢) ط: أنْ الخفيفةَ.

(١٣) يعني أن وصلتها. وعند المحشّي تأثرًا بالمنشورات: «بسدها» وفي الحاشية ما أثبتنا. ومسدهما أي: مسدّ جزأي الإسناد.

(١٤) أي: العكس، وهو عدم إعطائهما حكمَ المصدر في الظرفية كما سيلي في آخر الفقرة هذه، لا تعميم الحكم كما زعم المحشّي.

(١٥) زاد هنا في خ: باب.

«عجبتُ من قيامِك، وعجبتُ أن تقومَ وأنَّكَ قائمٌ»، ولا يجوز «عجبتُ قيامَك»[١] ـ وشذَّ قولُه:[٢]

١١٤٦ ـ فإيّاكَ إيّاكَ المِراءَ، فإنَّهُ ... إلَى الشَّرِّ دَعّاءٌ، ولِلشَّرِ جالِبُ

فأجرَى المصدرَ[٣] مُجرى «أنْ تَفعلَ»[٤] في حذف الجارِّ ـ وتقولُ: «حَسِبتُ أنّه قائمٌ» أو «أن قام»، ولا تقول: «حَسِبتُ قيامَه»[٥] حتّى تذكرَ الخبرَ، وتقول: «عسى أن تقومَ»، ويمتنع «عسى أنّك قائم»، ومثلُها[٦] في ذلك / ٢٩٦ «لعلَّ»، وتقولُ: «لو أنّكَ تقومُ»، ولا تقول: «لو أن تقومَ»، وتقول: «جئتكَ صلاةَ العصرِ»، ولا يجوز: «جئتكَ أن تصليَ العصرَ» خلافًا لابن جنّي والزمخشريّ.

٢ ـ **والثاني:**[٧] **وهو ما أُعطِي حكمَ الشيءِ المُشبِهِ له في لفظه دُون معناه،** وله[٨] صور كثيرة أيضًا:

إحداها: زيادة «إنْ» بعد «ما» المصدريةِ الظرفية وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»، لأنّهما بلفظ «ما» النافيةِ كقولِه:[٩]

١١٤٦ ـ ورَجِّ الفَتَى لِلخَيرِ ما إنْ رأيتَهُ، ... علَى السِّنِّ، خَيرًا لا يَزالُ يَزِيدُ

وقولِه:[١٠]

١١٤٧ ـ يُرَجِّي المَرءُ ما إنْ لا يَراهُ ... وتَعرِضُ دُونَ أدناهُ الخُطوبُ

فهذان محمولان على نحو قوله:[١١]

١١٤٨ ـ ما إن رأَيتُ ولا سَمِعتُ بِمِثلِهِ ... [كاليَومِ هانِئَ أينُقٍ جُربِ]

الثانية: دخول لام الابتداء على «ما» النافيةِ حملًا لها في اللفظ على «ما» الموصولةِ الواقعة مبتدأً كقوله:[١٢]

---

(١) يعني: بحذف الجار.

(٢) البيت للفضل بن عبد الرحمن في شرح أبيات المغني ٨: ٥٠.

(٣) العطف للجملة هو على المصدر: قولُه. ط: فأُجرِي المصدرُ.

(٤) خ وب وط: أن يفعل.

(٥) أي: مثل: أن قام.

(٦) يعني: مثل: عسى. خ: ومثله.

(٧) يعني: في القاعدة مما يعطَى الشيءُ حكمَ ما أشبهه.

(٨) سقطت الواو من الأصل وخ وب وأُقحمت في متن خ.

(٩) مضى تحت الرقم ٢٦.

(١٠) مضى تحت الرقم ٢٥.

(١١) البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٣٤ وشرح أبيات المغني ٨: ٥١ يصف الخنساء، وعجزه تتمة من النسخ وط. والهانئ: من يطلي البعير الأجرب بالقطران، عبّر بالمذكّر عن المؤنّث، أي: هانئة. والأينق: النوق جمع ناقة. والجرب: جمع جرباء.

(١٢) البيت للنابغة في ديوانه ص ١٣٩. واصطنعني أي: اجعلني صنيعة لك.

١١٤٩ـ لَما أغفَلتُ شُكرَكَ، فاصطَنِعني فكَيفَ، ومِن عَطائكَ جُلُّ مالِي؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: لَما تَصنعُه حسنٌ.

الثالثة: توكيد المضارع بالنون بعد «لا» النافيةِ حملًا لها في اللفظ على «لا» الناهيةِ نحو[1]: ﴿ادخُلُوا مَساكِنَكُم، لا يَحطِمَنَّكُم سُلَيمانُ وجُنُودُهُ﴾، ونحو: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خاصّةً﴾. فهذا[2] محمول في اللفظ على نحو[3]: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا﴾، ومَن أوَّلَهُما[4] على النهي لم يَحتج إلى هذا.

الرابعة: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى[5]: ﴿أسمِعْ بِهِم وأبصِرْ﴾! لَمّا كان «أحسِنْ بزيدٍ»! مُشبِهًا في اللفظ لقولك: امرُرْ بزيدٍ.

الخامسة: دخول لام الابتداء بعد «إنّ» التي بمعنى «نَعَم» لشَبَهها في اللفظ بـ«إنّ» المؤكِّدة، قاله بعضُهم في قراءة من قرأ[6]: ﴿إنَّ هذانِ لَساحِرانِ﴾، وقد مضى البحث فيها.

السادسة: قولهم: «اللّهُمَّ اغفِر لَنا، أيّتُها العِصابةُ» بضمِّ «أيّةُ» ورفع صفتها، كما يقال: «يا أيّتُها العِصابةُ»، وإنّما كان حقُّهما وجوبَ النصب كقولهم: «نَحنُ ـ العربَ ـ أقرَى النّاسِ للضَّيفِ»، ولكنّها لَمّا كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أُعطِيتْ حُكمَها وإن انتفى مُوجِب البناء. وأمّا «نحنُ العربَ» في المثال فإنّه لا يكون مُنادًى[7] لكونه بـ«أل»، فأُعطِيَ الحكمَ الذي يستحقُّه في نفسه، وأمّا نحو[8]: «نحنُ ـ مَعاشِرَ الأنبياءِ ـ لا نُورَثُ» فواجبُ النصب، سواءٌ اعتُبِر حاله أو حال[9] ما هو شبيه به،[10] وهو المُنادى.

---

(١) الآيتان: ١٨ من سورة النمل: ﴿حَتَّى إذا أتَوا علَى وادِ النَّملِ قالَتْ نَمْلَةٌ: يا أيُّها النَّملُ، ادخُلُوا مَساكِنَكُم، لا يَحطِمَنَّكُم سُلَيمانُ وجُنُودُهُ وهُم لا يَشعُرُونَ﴾ و٢٥ من سورة الأنفال: ﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خاصّةً، واعلَمُوا أنَّ اللهَ شَدِيدُ العِقابِ﴾.

(٢) أي: ما في الآيتين الكريمتين.

(٣) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم: ﴿ولا تَحسَبَنَّ اللهَ غافِلًا عَمّا يَعمَلُ الظّالِمُونَ﴾.

(٤) يعني الآيتين الأُولَيَين. ن وط: أوّلها.

(٥) يعني حذف فاعل «أبصِرْ» لدلالة «بهم» خلافًا لما ذكر المحشّي. والآية هي ذات الرقم ٣٨ من سورة مريم: ﴿أسمِعْ بِهِم وأبصِرْ يَومَ يأتُونَنا! لكِنِ الظّالِمُونَ اليَومَ في ضَلالٍ مُبِينٍ﴾.

(٦) الآية ٦٣ من سورة طه: ﴿قالُوا: إنْ هذانِ لَساحِرانِ، يُرِيدانِ أن يُخرِجاكُم مِن أرضِكُم بِسِحرِهِما ويَذهَبا بِطَرِيقَتِكُمُ المُثلَى﴾.

(٧) ط: مناديً.

(٨) الحديث مضى في الورقة ١٥٧.

(٩) ق وب: أم حال.

(١٠) ط: أو حال ما يُشبهه.

السابعة: بناء باب «حَذامِ»(١) في لغة الحجاز على الكسر تشبيهًا له بـ«نَزالِ ودَراكِ»،(٢) وذلك مشهور في المَعارف، وربَّما جاء في غيرها، وعليه وُجِّهَ قولُه:(٣)

١١٥٠ ـ يا لَيتَ حَظِّي مِن جَداكَ الصّافِي والفَضلِ أن تَترُكَنِي كَفافِ

والأصل: «كافًّا»(٤) فهو حال، أو «تَرْكَ كَفافٍ» فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله:(٥)

١١٥١ ـ جالَت لِتَصرَعَنِي، فقُلتُ لَها: اقصِرِي إنِّي امرُؤٌ، صَرعِي علَيكِ حَرامِ

وليس كذلك إذ ليس لِفعله فاعِلٌ أو فاعِلةٌ،(٦) فالأَولى قول الفارسيّ: إنّ أصله «حَرامِيٌّ» كقوله:(٧)

١١٥٢ ـ والدَّهرُ بالإنسانِ دَوّارِيُّ

ثمّ خَفَّف، ولو أقوَى(٨) لكان أَولى. وأمّا قوله:(٩)

١١٥٣ ـ طَلَبُوا صُلحَنا، ولاتَ أوانٍ فأجَبنا أن لَيسَ حِينَ بَقاءِ

فعِلّةُ بنائه(١٠) قطعُه عن الإضافة، ولكن(١١) عِلّةُ كسرِه وكونِه لم يَسلُك به(١٢) في الضمِّ مَسلَكَ «قبلُ وبعدُ» شَبَهُه(١٣) بـ«نَزالِ».

---

(١) يعني الاسم العلم المؤنث على وزن: فَعالِ.

(٢) ط: تشبيهًا لها بدراك ونزال.

(٣) البيتان من مشطور الرجز للعجاج في ديوانه ص ١٠٠. والجدا: العطاء. ب: «والفضلُ». وتتركني أي: تنصرف عني. وكفاف أي: أن تكفّ عنّي وأكفّ عنك.

(٤) ب: «فالأصل كفافًا».

(٥) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٠٢ في وصف ناقته. وجالت أي: اضطربت في دورانها. ق وط: «جاءت». وما أثبتناه هو ما جاء في نسخة ابن هشام. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٣٠٢ وأمالي ابن الشجري ١: ٢٧ ـ ٢٨. وتصرعني أي: تلقيني على الأرض. واقصري أي: كفّي عن هذا.

(٦) يعني لم يرد عن العرب: حارمٌ وحارمةٌ.

(٧) مضى تحت الرقم ١١. ودواريّ: منسوب إلى دوّار للمبالغة في المعنى. وكذلك يكون حراميٌّ للمبالغة في الحُرمة. وهذا فيه نظر إذ لو كان كما ذكر لكانت الرواية «حرامِي» بالياء لأن التخفيف يقتضي حذف الياء الثانية وبقاء الأولى.

(٨) يعني: لو قال: «حَرامُ» بمخالفة حركة الروي كما في الديوان.

(٩) مضى تحت الرقم ٤٥٧. ط: أوانِ.

(١٠) يعني بناء «أوان»، ومراد الشاعر القطعُ عن الإضافة والتقديرُ: ليس الأوانُ أوانَ صلح. ثم نوّن للضرورة كما ذكر ابن هشام في التعليق على الشاهد قبلُ. ط: «أوانِ»، وذكر المحشّي نقلًا عن الدسوقي ٢: ٣٠٢ أن الشاهد في: أوانٍ وبقاء، ثم رجّح المحشّي أن المراد هو الثاني. وأنت ترى أن كلام المصنّف هو على مفرد وأن الثاني مجرور بالإضافة، ولا إشكال فيه إذ المراد: «ليس الحينُ حينَ بقاءٍ» لا «حين بقاءٍ صلح» كما زعم المحشّي، فلا وجه للتوقف عنده.

(١١) ط: ولكنّ.

(١٢) ط: لم يُسلَك به.

(١٣) أي: في اللفظ. خ وب: شِبهه.

الثامنة: بناء «حاشا»(١) في: ﴿وقُلْنَ: حاشَ لِلهِ﴾(٢) لشَبهِها في اللفظ بـ«حاشا» الحرفية، والدليلُ على اسميتها قِراءةُ بعضهم: «حاشًا» بالتنوين، على إعرابها كما تقول: «تَنزيهًا لِله». وإنّما قلنا: / ٢٩٧ إنّها ليست حرفًا لدخولها على الحرف، ولا فعلًا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنّها فعلٌ حُذِف مفعوله أي: جانَبَ يوسفُ المَعصيةَ لأجل الله. وهذا التأويل لا يتأتّى في كلِّ موضع، يقال لك: أتفعلُ كذا؟ أو أفعلتَ كذا؟ فتقول: «حاشَى لِله».(٣) فإنّما هذه بمعنى: تبرّأتُ لِله براءةً من هذا الفعل. ومَن نوَّنَها أعربَها على إلغاء هذا الشَّبه كما أنّ بني تميم أعربوا باب «حَذامِ» لذلك.

التاسعة: قول بعض الصحابة رضي الله(٤) عنهم: «قَصَرْنا الصَّلاةَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أكثَرَ ما كُنّا قَطُّ وآمَنَهُ»، فأَوقَع «قطُّ» بعد «ما» المصدريةِ كما تقع بعد «ما» النافيةِ.

العاشرة: إعطاء الحرف حكمَ مُقارِبه في المخرَج حتّى أُدغِم فيه نحو(٥): ﴿خَلَق كُّلَّ شَيءٍ﴾، و﴿لَك قُّصُورًا﴾، وحتّى اجتمعا رَوِيَّينِ كقولِه:(٦)

١١٥٤ ـ بُنَيَّ، إنَّ البِرَّ شَيءٌ هَيِّنُ ... المَنطِقُ الطَّيِّبُ والطُّعَيِّمُ

وقولِ أبي جهل:(٧)

١١٥٥ ـ ما تَنقِمُ الحَربُ العَوانُ مِنِّي ... بازِلُ عامَينِ، حَديثٌ سِنِّي؟

لِمِثلِ هذا وَلَدَتني أُمِّي

وقولِ آخَر:(٨)

١١٥٦ ـ إذا رَكِبتُ فاجعَلُوني وَسَطا ... إنِّي كَبِيرٌ، لا أُطِيقُ العُنَّدا

---

(١) في الأصل وب: «حاشى». والأولى أن يكون: حاشَ.

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف: ﴿فلَمّا رأينَهُ أكبَرْنَهُ وقَطَّعْنَ أيدِيَهُنَّ، وقُلْنَ: حاشَ لِلهِ! ما هذا بَشَرًا، إنْ هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(٣) ط: حاشا لله.

(٤) زاد هنا في ط: «تعالى». وانظر الحديث ١٦٥٦ في صحيح البخاري وشواهد التوضيح ص ١٩٣.

(٥) الآيتان: ١٠١ من سورة الأنعام: ﴿بَدِيعُ السَّماواتِ والأرضِ. أنّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ، ولَم تَكُنْ لَهُ صاحِبةٌ؟ وخَلَقَ كُلَّ شَيءٍ، وهُوَ بِكُلِّ شَيءٍ عَلِيمٌ﴾ و١٠ من سورة الفرقان: ﴿تَبارَكَ الَّذِي إن شاءَ جَعَلَ لَكَ خَيرًا مِن ذلِكَ جَنّاتٍ تَجرِي مِن تَحتِها الأنهارُ، ويَجعَلْ لَكَ قُصُورًا﴾. والإدغام هو للقاف في الكاف وبالعكس في قراءة أبي عمرو ويعقوب، وقد أغفل صاحب المعجم الإدغام في الموضعين.

(٦) البيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٨: ٦٧. والطعيّم: تصغير: الطعام. والحرفان المتقاربان في المخرج هنا هما النون والميم.

(٧) مضى تحت الرقم ٦٢. والحرفان هما النون والميم أيضًا.

(٨) البيتان من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٨: ٦٩. والعنّد: جمع عاند. وهو الجمل يتجنّب الطريق السهل لنشاطه. وليس جمع عنود أيضًا كما زعم المحشّي. ب وش: «العَنَدا». والعَنَد: الجانب. والحرفان هما الطاء والدال.

ويُسمَّى ذلك إكفاءً.

٣ ـ والثالث: وهو ما أُعطي حكمَ الشيء لمُشابهته له لفظًا ومعنًى نحو اسمِ التفضيل و«أفعَل» في التعجُّب، فإنّهم منعوا «أفعَلَ» التفضيلِ أن يَرفع الظاهرَ لشَبَهه بـ«أفعَلَ» في التعجُّب وزْنًا وأصلًا وإفادةً للمبالغة،(١) وأجازوا تصغير «أفعَل» في التعجُّب لشَبَهه بـ«أفعَل» التفضيلِ فيما ذكرنا. قال:(٢)

١١٥٧ ـ يا ما أُمَيلِحَ غِزلانًا شَدَنَّ لَنا!

ولم يُسمع ذلك إلّا في «أحسَنَ وأملَحَ» ذكره الجوهري،(٣) ولكنّ النحويّين مع هذا قاسُوه، ولم يحكِ ابن مالك اقتياسَه إلّا عن ابن كَيسانَ، وليس كذلك. قال أبو بكرِ بنُ الأنباري: ولا يقال(٤) إلّا لِمَن صَغُر سِنُّه.

القاعدة الثانية

أنَّ الشيء يُعطَى حُكمَ الشيء إذا جاوره كقول بعضهم(٥): «هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ» بالجرِّ، والأكثرُ الرفعُ، وقال:(٦)

١١٥٨ ـ كَبِيرُ أُناسٍ، فِي بِجادٍ مُزَمَّلِ

وقيل به في:(٧)﴿وحُورٍ عِينٍ﴾ فيمَن جرَّهما، فإنّ العطف على ﴿وِلدانٌ مُخَلَّدُونَ﴾، لا على ﴿أكوابٍ وأبارِيقَ﴾، إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالحُور. وقيل: العطف على ﴿جَنّاتٍ﴾، وكأنّه قيل: المقرَّبون في جنّاتٍ وفاكهةٍ ولحمِ طيرٍ وحُورٍ، وقيل: على «أكوابٍ» باعتبار المعنى،(٨) إذ معنى ﴿يَطُوفُ علَيهِم وِلدانٌ

---

(١) في الأصل: وإفادة المبالغة.

(٢) صدر بيت للمجنون في ديوانه ص ١٣٠ ـ انظر شرح أبيات المغني ٨: ٧١ ـ وعجزه:

مِن هؤُلَيّائكُنَّ الضّالِ والسَّمُرِ!

وأُمَيلِح: تصغير: أملَح. ب ون وط: «أُمَيلَح». وشدنّ أي: قَوِين واستغنَين عن الأُمّ. وهؤليّاء: تصغير: هؤلاء. والضال والسمر: ضربان من الشجر.

(٣) الصحاح (ملح).

(٤) يعني: تصغير «أفعَل» في التعجّب قياسًا. وزاد هنا في ط: ذلك.

(٥) خرب: صفة لجُحر، وجاز جرّه لمجاورة: ضبٍّ.

(٦) مضى تحت الرقم ٩٠٤. وأُقحم صدره في ط.

(٧) يعني ما في الآيات ١١ ـ ٢٣ من سورة الواقعة: ﴿أُولئكَ المُقَرَّبُونَ في جَنّاتِ النَّعِيمِ... يَطُوفُ علَيهِم وِلدانٌ مُخَلَّدُونَ بِأكوابٍ وأبارِيقَ وكأسٍ مِن مَعِينٍ، لا يُصَدَّعُونَ عَنها ولا يُنزِفُونَ، وفاكِهةٍ مِمّا يَتَخَيَّرُونَ، ولَحمِ طَيرٍ مِمّا يَشتَهُونَ، وحُورٌ عِينٌ كأمثالِ اللُّؤلُؤِ المَكنُونِ﴾، والجر لمجاورة المجرور باللفظ قبل. وسيرد منها عدة ألفاظ بعدُ. وضبطَ صاحب المعجم الكلمتين بالرفع مع نص المصنّف: جرّهما.

(٨) انظر الكشاف ٣: ١٩٤.

مُخَلَّدُونَ بِأكوابٍ﴾: يَنعَمونَ[١] بأكواب. وقيل في[٢]﴿وأرجُلِكُم﴾ بالخفض: إنّه عطفٌ على ﴿أيدِيَكُم﴾ لا على ﴿رُؤُوسِكُم﴾، إذ الأرجل مغسولةٌ لا ممسوحةٌ، ولكنّه خُفض لمجاورة «رُؤُوسِكم».

والذي عليه المحقِّقون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلًا كما مثّلنا، وفي التوكيد نادرًا كقوله:[٣]

١١٥٩ ـ يا صاحِ، بَلِّغْ ذَوِي الزَّوجاتِ كُلِّهِمُ أن لَـيسَ وَصـلٌ، إذا انحَلَّـت عُـرا الذَّنَـبِ

ـ قال الفرّاء:[٤] أنشدَنيه أبو الجرّاح بخفض «كلِّهم»، فقلت له: هلّا قلتَ: «كُلَّهُمُ» ـ يعني: بالنصب ـ فقال: «هو خيرٌ من الذي قلتُه أنا»، ثمّ استنشدتُه إيّاه فأنشدَنيهِ بالخفض ـ ولا يكون في النَّسَق، لأنّ العاطف يمنع من التجاور. وقال الزمخشريّ:[٥] لَمّا كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة[٦] المغسولة، تُغسَل بصبِّ الماء عليها، كانت مَظِنّةَ الإسراف المذموم شرعًا، فعُطِفت على الممسوح لا لتُمسَح، ولكن ليُنبَّهَ على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها، وقيل: ﴿إلَى الكَعبَينِ﴾ فجيء بالغاية إماطةً لظنِّ مَن يظنُّ **٢٩٨ /** أنّها ممسوحة، لأنّ المسح لم تُضرَب له غايةٌ في الشريعة. انتهى.[٧]

تنبيه

أنكر السيرافيّ وابن جنّي[٨] الخفضَ على الجوار، وتأوّلا قولَهم: «خَرِبٍ» بالجرِّ على أنّه صفة لـ«ضبٍّ»، ثم قال السيرافيّ: الأصل «خَرِبٍ الجُحرُ منه» بتنوين «خَرِبٍ» ورفعِ «الجُحرُ»، ثمّ حُذِف الضمير [للعلم به]،[٩] وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضبّ وخُفِض «الجُحر»، كما تقول: «مررتُ برجلٍ حَسَنِ الوجهِ» بالإضافة والأصل: «حسنٍ الوجهُ منه»، ثمّ أُتِيَ بضمير «الجُحر» مكانَه لتقدُّم ذِكره فاستتَر. وقال ابن جنّي: الأصل «خربٍ جُحرُه»، ثمّ أُنِيب المضاف إليه عن المضاف فارتفعَ واستتَر. ويلزمهما استتار الضمير مع

---

(١) ش: يُنَعَّمُون.

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم، وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾، وما ورد بعدُ في الموضعين هو منها.

(٣) البيت لأبي الغريب البدوي في شرح أبيات المغني ٨: ٧٤. وصاح أي: صاحبي. وكلّ: توكيد «ذوي» جرّ لجواره: الزوجاتِ. والوصل: الجماع. والعرا: جمع عروة. وهي العُقَد. والذنَب: الذَّكَر من الرَّجل.

(٤) معاني القرآن ٢: ٧٥.

(٥) الكشاف ١: ٤٤٩.

(٦) سقطت من ط.

(٧) في حاشية الأصل: وفيه نظر إذ هو ضُربت له غاية في الشريعة.

(٨) انظر الارتشاف ص ١٩١٤ والخصائص ١: ١٩٢.

(٩) تتمة من النسخ وط. والمراد حذف الجار والمجرور «منه» بالتدريج لا الضمير وحده. ثم أضيف «خرب» إلى «الجحر» لبيان المعنى الحقيقي: خَرِبِ الجُحرِ، ثم جيء بضمير الضب النائبةِ عنه «أل» وأُسند إليه: خرب، ودخل عليه ضمير الجحر. وفي هذا ربا فاحش في التقدير والإعراب. وقول ابن جنّي أقرب إلى الصواب. وانظر حاشية الدسوقي ٢: ٣٠٤.

جريان الصفة على غير مَن هي له، وذلك لا يجوز عند البصريّين وإن أُمِن اللبس. وقولُ السيرافي: إنّ هذا مثلُ: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ»[١] مردودٌ، لأنّ ذلك[٢] إنّما يجوز في الوصف الثاني[٣] دون الأوّل على ما سيأتي.

ومن ذلك[٤] قولُهم: «هَنأَني ومَرَأَني»، والأصل «أمرَأَني»، وقولُهم: «هو رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون وسكون الجيم، والأصل: «نَجِسٌ» بفتحة فكسرة ـ كذا قالوا، وإنّما يتمُّ هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا «نَجِسٌ» بفتحة فكسرة، وحينئذٍ فيكون محلُّ الاستشهاد إنّما هو الالتزام للتناسب، وأمّا إذا لم يُلتزَم فهذا جائز بدون تقدُّم «رِجْس» إذ يقال: «فِعْل» بكسرة فسكون في كلِّ «فَعِل» بفتحة فكسرة، نحو: كَتِف ولَبِن ونَبِق ـ وقالُوا:[٥] «أخَذَهُ ما قَدُمَ وما حَدُثَ»، بضمِّ دال «حَدُث»، وقراءةُ جماعة[٦]: ﴿سَلاسِلًا وأغلالًا﴾ بصرف «سَلاسل»، وفي الحديث[٧]: «ارجِعنَ مأزُوراتٍ غَيرَ مأجُوراتٍ»، والأصل: «مَوزُورات» بالواو لأنّه من الوِزر، وقراءةُ أبي حيّة[٨]: ﴿يُؤقِنُونَ﴾ بالهمزة، وقولُه:[٩]

١١٦٠ ـ أحَبُّ المُؤقِدَينِ إلَيَّ مُؤسَى وجَعدةُ، إذ أضاءَهُما الوَقُودُ

بهمز «المؤقدَين» و«مؤسَى» على إعطاء الواو المجاوِرة للضمّة حُكمَ الواو المضمومة، فهُمِزت كما قيل في وُجُوه: «أُجُوه»، وفي وُقِّتَتْ[١٠]: ﴿أُقِّتَتْ﴾. ومن ذلك قولهم في صُوَّم: «صُيَّم»، حملًا على قولهم في عُصُوّ: عُصِيٌّ.[١١] وكان أبو عليٍّ يُنشد في مثل ذلك:[١٢]

* قَد يُؤخَذُ الجارُ بِجُرمِ الجارِ *

---

(١) كذا، ولم يرد مثل هذا فيما ذكر ابن هشام هنا، وإنما هو من تعقّب أبي حيان للسيرافي في الجرّ بالجوار. انظر الخزانة ٢: ٣٢٣ وشرح التسهيل ٣: ٣٧١.

(٢) يعني أن الوصف الجاري على غير من هو له لا يحتوي على ضميره ويرد في الثواني لا الأوائل. وفي الأصل وب: ذاك.

(٣) يعني المعطوف بـ«لا».

(٤) أي: إعطاء الشي حكم مجاوره. وهو هنا ما يسمّى بالمجانسة في اللفظ. وفي ط «لا يقولون هذا» مكان: لا يقولون هنا.

(٥) ط: «وقولهم»، وعلق عليه المحشّي بأقوال يردّها ما في تهذيب اللغة والصحاح واللسان والمحكم والتاج. . . وسائر المعاجم.

(٦) الآية ٤ من سورة الإنسان: ﴿إنّا أعتَدْنا لِلكافِرينَ سَلاسِلَ وأغلالًا وسَعِيرًا﴾.

(٧) انظر الحديث ١٥٧٨ في سنن ابن ماجه. وجعله المحشّي: ابن ماجة. ويجوز أن يكون الهمز هنا بالحمل على الفعل إذ يجوز أن يقال فيه «أُزِرتْ» بالهمز كما يقال: أُقّتت ومُؤَقّت.

(٨) الآية ٤ من سورة البقرة: ﴿والّذِينَ يُؤمِنُونَ بِما أُنزِلَ إلَيكَ وما أُنزِلَ مِن قَبلِكَ، وبِالآخِرةِ هُم يُوقِنُونَ﴾.

(٩) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٧ يمتدح ابنه موسى وابنته جعدة بإكرام الضيوف ليلًا. ط: المؤقَدين.

(١٠) الآية ١١ من سورة المرسلات: ﴿وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾.

(١١) ط «عِصِيّ».

(١٢) بيت من مشطور الرجز في شرح أبيات المغني ٨: ٨٠.

القاعدة الثالثة

قد يُشرِبون لفظًا معنَى لفظٍ فيعطونه حكمَه، ويسمَّى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تؤدِّي كلمة مؤدَّى كلمتَين. قال الزمخشريّ: ألا تَرَى[1] كيف رَجَعَ معنى[2]: ﴿ولا تَعْدُ عَيناكَ عَنهُم﴾ إلى قولك: ولا تقتَحِمْ عيناكَ مجاوِزتَين[3] إلى غيرهم،[4] ﴿ولا تأكُلُوا أموالَهُم إلَى أموالِكُم﴾ أي: ولا تضمُّوها إليها آكِلِينَ؟ انتهَى.

ومن مُثُل ذلك أيضًا قولُه تعالى[5]: ﴿الرَّفَثُ إلَى نِسائكُم﴾ ضُمِّن الرَّفَثُ معنى الإفضاء، فعُدِّي بـ «إلى» مثلَ[6]: ﴿وقَد أفضَى بَعضُكُم إلَى بَعضٍ﴾، وإنّما أصل الرَّفَث أن يتعدَّى بالباء، يقال: «أرفَثَ فلانٌ بامرأته»، وقولُه تعالى[7]: ﴿وما تَفعَلُوا مِن خَيرٍ فلَن تُكفَرُوهُ﴾ أي: فلن تُحرَمُوه، أي: فلن تُحرَمُوا ثوابَه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقولُه تعالى[8]: ﴿ولا تَعزِمُوا عُقْدةَ النِّكاحِ﴾ أي: لا تَنوُوا، ولهذا عُدِّي بنفسه لا بـ «على»، وقولُه تعالى[9]: ﴿لا يَسْمَعُونَ إلَى الـمَلأ الأعلَى﴾، أي: لا يُصغُون، وقولُهم:[10] «سَمِعَ اللهُ لِمَن حَمِدَهُ» أي: استجابَ، فعُدِّي «سمع» في الأوَّل بـ «إلى»، وفي الثاني بـ «اللام»، وإنّما أصله أن يتعدَّى بنفسه مثلَ[11]: ﴿يومَ يَسمَعُونَ الصَّيحةَ﴾، وقولُه تعالى[12]: ﴿واللهُ يَعلَمُ المُفسِدَ مِنَ المُصلِحِ﴾ أي: يَمِيزُ،[13] ولهذا عُدِّي بـ«مِن» لا بنفسه، وقولُه تعالى[14]: ﴿لِلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِسائِهِم﴾ أي: يَمتنعون من وطء نسائهم

---

(١) في الأصل: ألا يُرى.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الكهف: ﴿واصبِرْ نَفسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدعُونَ رَبَّهُم بِالغَداةِ والعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجهَهُ، ولا تَعْدُ عَيناكَ عَنهُم تُرِيدُ زِينَةَ الحَياةِ الدُّنيا﴾.

(٣) في الأصل: مجاوزين.

(٤) الآيـة ٢ من سـورة النسـاء: ﴿وآتُـوا اليَتامَى أموالَهُـم، ولا تَتَبَدَّلُـوا الخَبِيثَ بِالطَّيِّـبِ، ولا تأكُلُـوا أموالَهُم إلَى أموالِكُم. إنَّهُ كانَ حُوبًـا كَبِيرًا﴾.

(٥) الآية ١٨٧ من سورة البقرة: ﴿أُحِلَّ لَكُم لَيلَةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلَى نِسائكُم. هُنَّ لِباسٌ لَكُم وأنتُم لِباسٌ لَهُنَّ﴾.

(٦) الآية ٢١ من سورة النساء.

(٧) الآية ١١٥ من سورة آل عمران. ط: «وما يَفعلوا. . . فلن يُكفروه» بالياء هنا وفي الشرح أيضًا.

(٨) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة: ﴿ولا تَعزِمُوا عُقْدَةَ النِّكاحِ حَتَّى يَبلُغَ الكِتابُ أجَلَهُ﴾.

(٩) الآيات ٦ ـ ٨ من سورة الصافات: ﴿إنّا زَيَّنّا السَّماءَ الدُّنيا بِزِينةٍ الكَواكِبِ وحِفظًا مِن كُلِّ شَيطانٍ مارِدٍ. لا يَسَّمَّعُونَ إلَى المَلأِ الأعلَى، ويُقذَفُونَ مِن كُلِّ جانِبٍ﴾. وجعل صاحب المعجم اللفظ: «لا يَسَّمَّعُونَ» بتشديد السين والميم خلافًا للنسخ، ولنص المصنّف لفظ «سمع» مجرّدًا مع الاستشهاد بالآية التالية.

(١٠) مضى في الورقة ٢١٧.

(١١) الآية ٤٢ من سورة ق: ﴿يَومَ يَسمَعُونَ الصَّيحةَ بِالحَقِّ. ذلِكَ يَومُ الخُرُوجِ﴾.

(١٢) الآية ٢٢٠ من سورة البقرة. ط: المُفسِدِ.

(١٣) ق وب وط: يُميِّز.

(١٤) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة: ﴿لِلَّذِينَ يُؤلُونَ مِن نِسائهِم تَرَبُّصُ أربَعةِ أشهُرٍ﴾.

بالحَلفِ، فلهذا عُدِّي بـ«من». ولَمّا خَفِي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنّه لا يقال: «حَلَفَ مِن كذا» بل «حَلَفَ علَيه»، قال: «مِن» متعلِّقة بمعنى «لِلَّذِينَ» كما تقول: «لي منكَ مَبَرّةٌ». قال: / **٢٩٩** وأمّا قول الفقهاء: «آلَى مِن امرأتِه» فغلَطٌ، أوقعهم فيه عدمُ فهم التعلُّق[1] في الآية.

وقال أبو كبير الهُذَليّ:[2]

١١٦١ ـ حَمَلَت بِهِ في لَيلَةٍ مَزؤُودةً كُرهًا، وعَقدُ نِطاقِها لَم يُحلَلِ

وقال قبله:

مِمَّن حَمَلنَ بِهِ، وهُنَّ عَواقِدٌ حُبُكَ النِّطاقِ، فشَبَّ غَيرَ مُهَبَّلِ

مزؤُودةً أي: مذعورةً، ويُروى بالجرِّ صفةً لـ«ليلة» مثلَ[3]: ﴿واللَّيلِ إذا يَسرِي﴾، وبالنصب حالًا من المرأة، وليس بقويٍّ مع أنّه الحقيقة، لأنّ ذكر الليلة حينئذٍ لا كبيرَ فائدة فيه، والشاهد فيهما أنّه ضُمِّن[4] «حَمَل» معنى «عَلِق»، ولولا ذلك لعُدِّي بنفسه مثلَ[5]: ﴿حَمَلَتهُ أُمُّهُ كُرهًا﴾، وقال الفرزدق:[6]

١١٦٢ ـ كَيفَ تَرانِي قالِبًا مِجَنِّي؟ قَد قَتَلَ اللهُ زِيادًا عَنِّي

أي: صَرَفَه عنِّي بالقتل. وهو[7] كثيرٌ. قال أبو الفتح في كتاب «التّمام»:[8] أحسِبُ لو جُمِع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مِئِينَ أوراقًا.

القاعدة الرابعة

أنّهم يُغلِّبون على الشيء ما لغَيره لتناسُبٍ بينهما أو اختلاطٍ. فلهذا قالوا: «الأبَوَينِ»[9] في الأب والأُمّ،

---

(١) ط: المتعلَّق.

(٢) البيتان في ديوان الهذليين ٢: ٩٢. وحملت به أي: حبلت. ط: «مَزؤودةً كَرهًا». والنطاق: الثوب يُشدّ وسطه. والعواقد: جمع عاقدة. والحبك: جمع حِباك. وهو التكّة. والمهبّل: المترهّل باللحم والشحم.

(٣) الآية ٤ من سورة الفجر. وهذه قراءة نافع وآخرين. وجعل صاحب المعجم اللفظ «يَسرِ» خلافًا للنسخ.

(٤) ط: ضَمّن.

(٥) الآية ١٥ من سورة الأحقاف: ﴿ووَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ إحسانًا. حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا ووَضَعَتْهُ كُرْهًا﴾.

(٦) بيتان من مشطور الرجز في ديوانه ص ٨٨١ يذكر موت زياد بن أبيه وزوال ما كان يخافه الشاعر. وقد استلحق معاوية زيادًا بأبيه أبي سفيان، وزعم المحشّي أن زيادًا هو ابن معاوية بن أبي سفيان. والمجن: الترس.

(٧) يعني التضمين.

(٨) الكتاب مطبوع وهو عندي في حلب ـ فرّج الله الكروب عنها وعن أمثالها من ديار المسلمين ـ فتجب الإحالة عليه لا على الخصائص ٢: ٣١٠ كما ذكر المحشّي.

(٩) وقالوا أيضًا: الأُمَّين.

ومنه[١]: ﴿ولِأَبَوَيهِ لِكُلِّ واحِدٍ مِنهُما السُّدُسُ﴾، وفي الأب والخالة ومنه[٢]: ﴿ورَفَعَ أَبَوَيهِ [علَى العَرشِ] ﴾، و«المَشرِقَين والمَغرِبَين» ـ ومثله الخافِقانِ في المَشرق والمَغرب، وإنّما الخافق[٣] المَغرب، ثمّ إنّما سُمِّي خافقًا مجازًا، وإنّما هو مخفوقٌ فيه ـ و«القَمرَين» في الشمس والقمر. قال المتنبّي:[٤]

١١٦٣ ـ واستَقبَلَت قَمَرَ السَّماءِ بِوَجهِها فــأَرَتــنِــيَ الــقَــمَــرَيــنِ فـي وَقـتٍ مَعـا

أي: الشمسَ ـ وهو وجهها ـ وقمرَ السماء. وقال التّبريزيّ: يجوز أنّه أراد قمرًا وقمرًا،[٥] لأنّه لا يجتمع قمران في ليلة كما أنّه لا يجتمع[٦] الشمس والقمر. انتهَى. وما ذكرناه أمدَحُ، والقمران في العُرف الشمس والقمر. وقيل: إنّ منه قولَ الفرزدق:[٧]

١١٦٥ ـ أَخَـذنـا بـآفـاقِ السَّمـاءِ علَيكُـمُ لَــنــا قَــمَــراهــا والــنُّــجُـومُ الطَّـوالِـعُ

وقيل: إنّما أراد محمَّدًا والخليلَ ـ عليهما الصّلاةُ والسّلامُ ـ لأنّ نَسَبَه راجع إليهما بوجهٍ، وإنّ المراد بالنجوم الصحابةُ. وقالوا: «العُمَرَينِ» في أبي بكر وعُمرَ. وقيل: المراد عُمرُ بنُ الخَطّابِ وعُمرُ بنُ عبدِ العَزيزِ، فلا تغليب. ويَردُّه أنّه[٨] قيل لعُثمانَ رضي الله عنه: نسألُكَ سيرةَ العُمَرَينِ. قال: نعمْ. قال قتادة: «أعتَقَ العُمَرانِ فمَن بينَهما من الخُلفاءِ أُمَّهاتِ الأولادِ». وهذا المرادُ به عُمَرُ وعُمَرُ. وقالوا: «العَجّاجَينِ» في رُؤبةَ والعجّاج، و«المَروَتَينِ» في الصَّفا والمَروة.

ولأجل الاختلاط أُطلِقت «مَن» على ما لا يَعقل نحو[٩]: ﴿فمِنهُم مَن يَمشِي علَى بَطنِهِ، ومِنهُم مَن يَمشِي علَى رِجلَينِ، ومِنهُم مَن يَمشِي علَى أربَعٍ﴾، فإنّ الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلَّ دابّةٍ[١٠]﴾، وفي «مَن يَمشِي علَى رِجلَينِ» اختلاطٌ آخرُ في عبارة التفصيل، فإنّه يعمُّ الإنسان والطائر،

(١) الآية ١١ من سورة النساء.

(٢) الآية ١٠٠ من سورة يوسف. وما بين معقوفين تتمة من خ وق وط.

(٣) أي: المضطرِب للغياب.

(٤) البيت في ديوانه ١: ٤٢٥.

(٥) يعني وجهها وخيال القمر فيه.

(٦) ط: لا تجتمع.

(٧) البيت في ديوانه ص ٥١٩، وصدره ليس في متن الأصل بل ملحق بالحاشية.

(٨) ط: ويُرد بأنه.

(٩) الآية ٤٥ من سورة النور: ﴿واللهُ خَلَقَ كُلَّ دابّةٍ مِن ماءٍ، فمِنهُم مَن يَمشِي علَى بَطنِهِ ومِنهُم مَن يَمشِي علَى رِجلَينِ ومِنهُم مَن يَمشِي علَى أربَعٍ. يَخلُقُ اللهُ ما يَشاءُ. إنَّ اللهَ علَى كُلِّ شَيءٍ قَدِيرٌ﴾، وما يلي بعدُ هو منها. ط: في نحو.

(١٠) زاد هنا في ط: من ماء.

واسمُ المخاطَبِين[١] على الغائبين في قوله تعالى[٢]: ﴿اعبُدُوا رَبَّكُم الَّذِي خَلَقَكُم والَّذِينَ مِن قَبلِكُم، لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ﴾، لأنّ «لعلّ» متعلِّقة بـ«خلقكم» لا بـ«اعبدوا»، والمُذكَّرِين[٣] على المؤنَّث حتّى عُدَّت منهم في[٤]: ﴿وكانَت مِنَ القانِتِينَ﴾، والملائكةِ[٥] على إبليس حتّى استُثني منهم في[٦]: ﴿فسَجَدُوا إلّا إبلِيسَ﴾. قال الزمخشري:[٧] «والاستثناء متَّصلٌ لأنّه واحد[٨] بين أظهُرِ الألُوف من الملائكة، فغُلِّبوا عليه في: فسَجَدُوا، ثمّ استُثنيَ منهم استثناءَ أحدِهم»، ثمّ قال: ويجوز أن يكون مُنقطعًا.

ومن التغليب[٩]: ﴿أو لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنا﴾ بعدَ ﴿لَنُخرِجَنَّكَ - يا شُعَيبُ - والَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَريَتِنا﴾. فإنّه - عليه الصلاةُ والسلامُ - لم يكن في ملّتهم قطُّ بخلاف الذين آمنوا معه. ومثله[١٠]: ﴿جَعَلَ لَكُم مِن أنفُسِكُم أزواجًا، ومِنَ الأنعامِ أزواجًا، يَذرَؤُكُم فِيهِ﴾. فإنّ الخطاب فيه شامل للعُقلاء / ٣٠٠ والأنعام، فغُلِّب المخاطَبون والعاقلون على الغائبين والأنعام. ومعنى «يذرؤكم فيه»: يَبُثُّكم ويُكثِّرُكم في هذا التدبير، وهو أن جَعَلَ للناس وللأنعام أزواجًا حتّى حصل بينهم التوالُدُ، فجُعِل هذا التدبيرُ كالمَنبع والمَعدِن[١١] للبثِّ والتكثير. فلهذا جيء بـ«في» دون الباء، ونظيره[١٢]: ﴿ولَكُم فِي القِصاصِ حَياةٌ﴾. وزعم جماعة أنّ منه:[١٣] ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ونحوَ: ﴿بَل أنتُم قَومٌ تَجهَلُونَ﴾. وإنّما هذا من مراعاة المعنى، والأوّلُ من مراعاة اللفظ.[١٤]

---

(١) العطف على «مَن» في أول الفقرة، لا على «أطلقت من» كما زعم المحشّي.

(٢) الآية ٢١ من سورة البقرة. والضمير في «لعلكم تتقون» للمخاطبين، لا في «تتقون» كما ذكر المحشّي، مع أن المخلوقين هم من المخاطبين والغائبين. انظر الكشاف ١: ٩٢ - ٩٣.

(٣) العطف على «المخاطبين».

(٤) الآية ١٢ من سورة التحريم: ﴿ومَريَمَ بْنَةَ عِمرانَ الَّتِي أحصَنَتْ فَرْجَها فنَفَخْنا فِيهِ مِن رُوحِنا، وصَدَّقَتْ بِكَلِماتِ رَبِّها وكُتُبِهِ، وكانَتْ مِنَ القانِتِينَ﴾.

(٥) العطف أيضًا على «المخاطبين». ط: «والملائكةُ». وزعم المحشّي أن المراد هنا: وغُلِّب الملائكةُ.

(٦) الآية ٣٤ من سورة البقرة: ﴿وإذ قُلنا لِلمَلائكةِ: اسجُدُوا لِآدَمَ. فَسَجَدُوا إلّا إبلِيسَ أبَى واستكبَرَ وكانَ مِنَ الكافِرِينَ﴾.

(٧) الكشاف ١: ٢١٠.

(٨) زاد هنا في ط: من.

(٩) الآية ٨٨ من سورة الأعراف: ﴿قالَ المَلأُ الَّذِينَ استكبَرُوا مِن قَومِهِ: لَنُخرِجَنَّكَ - يا شُعَيبُ - والَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِن قَريَتِنا، أو لَتَعُودُنَّ في مِلَّتِنا. قالَ: أوَلَو كُنّا كارِهِينَ﴾؟ وما بعدُ هو منها.

(١٠) الآية ٥ من سورة الشورى.

(١١) ش: كالمعدن والمنبع.

(١٢) الآية ١٧٩ من سورة البقرة، فالقصاص منبع للحياة، ولذا عبر عن ذلك بـ«في» أيضًا.

(١٣) يعني: من التغليب. والآيتان هما: ١٠٤ من سورة البقرة و٥٥ من سورة النمل.

(١٤) يريد أن الآية الثانية كان فيها «تجهلون» للخطاب مراعاة للمعنى، والأولى كان فيها «آمنوا» للغَيبة مراعاة للفظ: الذين.

القاعدة الخامسة

أنّهم يعبِّرون بالفعل عن أُمور[١]:

أحدُها: وقوعُه، وهو الأصل.

والثاني: مُشارَفتُه نحو[٢]: ﴿وإذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فبَلَغْنَ أجَلَهُنَّ فأمسِكُوهُنَّ﴾ أي: فشارَفْنَ انقضاءَ العِدّة، ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم ويَذَرُونَ أزواجًا وَصِيَّةً لأزْواجِهِم﴾ أي: والّذين يُشارِفُون الموتَ وتَرْكَ الأزواج يُوصُون وصيّةً، ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً﴾ أي: لو شارَفُوا أن يتركوا. وقد مضت[٣] في فصل «لو» ونظائرُها. وممّا لم يتقدّم ذكرُه قولُه:[٤]

١١٦٥ ـ إلَى مَلِكٍ، كادَ الجِبالُ لِفَقدِهِ تَزُولُ، وزالَ الرّاسِياتُ مِنَ الصَّخرِ

الثالث: إرادتُه، وأكثرُ ما يكون ذلك بعد أداة الشرط نحو[٥]: ﴿فإذا قَرأتَ القُرآنَ فاستَعِذْ﴾، ﴿إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا﴾، ﴿إذا قَضَى أمرًا فإنَّما يَقُولُ لَهُ: كُنْ﴾، ﴿وإن حَكَمتَ فاحكُم بَينَهُم بِالقِسطِ﴾، ﴿وإن عاقَبتُم فعاقِبُوا بِمِثلِ ما عُوقِبتُم بِهِ﴾، ﴿إذا تَناجَيتُم فلا تَتَناجَوا بِالإثمِ والعُدوانِ﴾، ﴿إذا ناجَيتُمُ الرَّسُولَ فقَدِّمُوا﴾ الآيَةَ، ﴿إذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فطَلِّقُوهُنَّ لِعِدّتِهِنَّ﴾، وفي الصحيح[٦]: «إذا أتَى أحَدُكُمُ الجُمُعةَ فلْيَغتَسِلْ».

ومنه في غيره[٧]: ﴿فأخرَجْنا مَن كانَ فِيها مِنَ المُؤمِنِينَ، فما وَجَدْنا فِيها غَيرَ بَيتٍ مِنَ المُسلِمِينَ﴾ أي:

---

(١) زاد هنا في ط: كثيرة.

(٢) الآيات: ٢٣١: ﴿وإذا طَلَّقتُمُ النِّساءَ فبَلَغْنَ أجَلَهُنَّ فأمسِكُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ أو سَرِّحُوهُنَّ بِمَعرُوفٍ، ولا تُمسِكُوهُنَّ ضِرارًا لِتَعتَدُوا﴾ لا ٢٨١ كما جاء في ط، و٢٤٠ من سورة البقرة: ﴿والَّذِينَ يُتَوَفَّونَ مِنكُم ويَذَرُونَ أزواجًا وَصِيَّةً لِأزواجِهِم مَتاعًا إلَى الحَولِ﴾ و٩ من سورة النساء: ﴿ولْيَخشَ الَّذِينَ لَو تَرَكُوا مِن خَلفِهِم ذُرِّيَّةً ضِعافًا خافُوا علَيهِم، فلْيَتَّقُوا اللهَ ولْيَقُولُوا قَولًا سَدِيدًا﴾.

(٣) يعني هذه الآية الأخيرة، لا الآيات كما زعم صاحب المعجم.

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٧. والشاهد في قوله: زال أي: شارف الزوال. لا في «كاد» كما زعم المحشّي لأن هذا الفعل معناه الأصلي هو المقاربة. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٣٠٩.

(٥) الآيات: ٩٨ من سورة النحل: ﴿فإذا قَرأتَ القُرآنَ فاستَعِذْ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيمِ﴾ ـ زاد آخرَها في ط: ﴿باللهِ﴾ ـ و٦ من سورة المائدة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا قُمتُم إلَى الصَّلاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وأيدِيَكُم إلَى المَرافِقِ، وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُم، وأرجُلَكُم إلَى الكَعبَينِ﴾ و٤٧ من سورة آل عمران: ﴿اللهُ يَخلُقُ ما يَشاءُ، إذا قَضَى أمرًا فإنَّما يَقُولُ لَهُ: كُنْ. فيَكُونُ﴾ و٤٢ من سورة المائدة: ﴿وإن تُعرِضْ عَنهُم فلَن يَضُرُّوكَ شَيئًا! وإن حَكَمتَ فاحكُمْ بَينَهُم بِالقِسطِ. إنَّ اللهَ يُحِبُّ المُقسِطِينَ﴾ و١٢٦ من سورة النحل: ﴿وإن عاقَبتُم فعاقِبُوا بِمِثلِ ما عُوقِبتُم بِهِ، ولَئِن صَبَرتُم لَهُوَ خَيرٌ لِلصّابِرِينَ﴾ و٩ و١٢ من سورة المجادلة: ﴿يا أيُّها الَّذِينَ آمَنُوا، إذا تَناجَيتُم فلا تَتَناجَوا بِالإثمِ والعُدوانِ ومَعصِيةِ الرَّسُولِ، وتَناجَوا بِالبِرِّ والتَّقوَى، واتَّقُوا اللهَ الَّذِي إلَيهِ تُحشَرُونَ﴾، ﴿إذا ناجَيتُمُ الرَّسُولَ فقَدِّمُوا بَينَ يَدَي نَجْواكُم صَدَقةً. ذلِكَ خَيرٌ لَكُم وأطهَرُ﴾ و١ من سورة الطلاق.

(٦) نص الحديث ٥٧ في الموطأ لا فيما أحال عليه المحشّي.

(٧) أي: في غير الشرط. والآيات هي: ٣٥ و٣٦ من سورة الذاريات و١١ من سورة الأعراف.

فأردنا الإخراجَ، ﴿ولَقَد خَلَقْناكُم، ثُمَّ صَوَّرْناكُم، ثُمَّ قُلنا لِلمَلائكةِ: اسجُدُوا لآدَمَ﴾، لأنّ «ثمّ» للترتيب، ولا يمكن[١] هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمِل «خلقنا وصوّرنا» على إرادة الخلق والتصوير اتّجَهَ.[٢] وقيل: هما على حذف مضافَين أي: خلقْنا أباكم[٣] ثمّ صوَّرنا أباكم.[٤] ومثله[٥]: ﴿وكَم مِن قَرْيةٍ أهلَكْناها، فجاءَها بأسُنا﴾ أي: أردْنا إهلاكَها! ﴿ثُمَّ دَنا فتَدَلَّى﴾ أي: أراد الدنوَّ من محمَّد ﷺ، فتدلَّى: فتعلَّق في الهواء ـ وهذا أَولى مِن قول مَن ادَّعى القلبَ في هاتين الآيتين، وأنّ التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها! ثمّ تدلَّى فدَنا ـ وقال:[٦]

١١٦٦ ـ فـارَقَـنـا قَـبـلَ أن نُـفـارِقَـهُ لَـمّـا قَـضَـى مِـن جِـمـاعِـنـا وَطَـرا

أي: أراد فراقَنا. وفي كلامهم عكسُ هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده نحو[٧]: ﴿ويُرِيدُونَ أن يُفَرِّقُوا بَينَ اللهِ ورُسُلِهِ﴾، بدليل أنّه قوبل بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ولَم يُفَرِّقُوا بَينَ أحَدٍ مِنهُم﴾.

والرابع: القُدرة عليه نحو[٨]: ﴿وَعدًا علَينا. إنّا كُنّا فاعِلِينَ﴾ أي: قادرين على الإعادة. وأصل ذلك أنّ الفعل يتسبَّب عن الإرادة والقُدرة، وهم يُقيمون السببَ مَقامَ المسبَّب وبالعكس.[٩] فالأوّل نحو[١٠]: ﴿ونَبلُوَ أخبارَكُم﴾ أي: ونعلمَ أخباركم لأنّ الابتلاءَ الاختبارُ وبالاختبار يحصل العلم، وقولِه تعالى[١١]: ﴿هَل يَستَطِيعُ رَبُّكَ﴾؟ الآيةَ، في قراءة غيرِ الكسائيّ «يَستَطِيعُ» بالغَيبة و«ربُّك» بالرفع، معناه: هل يَفعل

(١) أي: الترتيبُ.

(٢) يعني: إذا حُمل كلّ من الفعلين على الإرادة صح المعنى. ب وط: لم يُشكِل.

(٣) أي: غير مصوَّر.

(٤) في الأصل وبعض النسخ: إيّاكم.

(٥) الآيات: ٤ من سورة الأعراف: ﴿وكَم مِن قَرْيةٍ أهلَكْناها، فجاءَها بأسُنا بَياتًا أو هُم قائلُونَ﴾! و٨ و٩ من سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنا فتَدَلَّى، فكانَ قابَ قَوسَينِ أو أدنَى﴾.

(٦) البيت من المنسرح للربيع بن ضبع الفزاري في شرح أبيات المغني ٨: ٩٠ يذكر الشباب الذي ولّى. والجماع هنا: الاجتماع والمخالطة. ق وب: مِن قبلِ أن.

(٧) الآيات ١٥٠ ـ ١٥٢ من سورة النساء: ﴿إنَّ الَّذِينَ يَكفُرُونَ بِاللهِ ورُسُلِهِ، ويُرِيدُونَ أنْ يُفَرِّقُوا بَينَ اللهِ ورُسُلِهِ، ويَقُولُونَ: نُؤمِنُ بِبَعضٍ ونَكفُرُ بِبَعضٍ، ويُرِيدُونَ أنْ يَتَّخِذُوا بَينَ ذلِكَ سَبِيلًا، أُولئِكَ هُمُ الكافِرُونَ حَقًّا وأعتَدْنا لِلكافِرِينَ عَذابًا مُهِينًا، والَّذِينَ آمَنُوا بِاللهِ ورُسُلِهِ، ولَم يُفَرِّقُوا بَينَ أحَدٍ مِنهُم، أُولئِكَ سَوفَ نُؤتِيهِم أُجُورَهُم. وكانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾.

(٨) الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء: ﴿كَما بَدَأْنا أوَّلَ خَلقٍ نُعِيدُهُ وَعدًا عَلَينا. إنّا كُنّا فاعِلِينَ﴾.

(٩) ط: «لا العكس»، كذا عند صاحب المعجم مع أن آخر هذه الفقرة يبيّن خطأه.

(١٠) الآية ٣١ من سورة محمد: ﴿ولَنَبلُوَنَّكُم حَتّى نَعلَمَ المُجاهِدِينَ مِنكُم والصّابِرِينَ ونَبلُوَ أخبارَكُم﴾.

(١١) الآية ١١٢ من سورة المائدة: ﴿إذْ قالَ الحَوارِيُّونَ: يا عِيسَى بنَ مَريَمَ، هَل يَستَطِيعُ رَبُّكَ أن يُنَزِّلَ علَينا مائدةً مِنَ السَّماءِ؟ قالَ: اتَّقُوا اللهَ، إن كُنتُم مُؤمِنِينَ﴾.

ربُّك؟ فعُبِّر[١] عن الفعل بالاستطاعة لأنّها شرطه، أي: هل يُنَزِّلُ علينا ربُّك مائدةً إن دعوتَه؟ ومثله[٢]: ﴿فظَنَّ أن لَن نَقدِرَ علَيهِ﴾ أي: لن نُؤاخذَه، فعُبِّر عن المؤاخذة بشرطها وهو القُدرة عليها. وأمّا قراءة الكسائيّ[٣] فتقديرها: هل تستطيع سؤالَ ربِّك؟ / ٣٠١ فحُذف المضاف، أو هل تطلبُ طاعةَ ربِّك في إنزال المائدة؟ أي: استجابتَه. ومن الثاني[٤]: ﴿فاتَّقُوا النّارَ﴾ أي: فاتَّقُوا العِنادَ الموجِبَ للنّار.

القاعدة السادسة

أنّهم يعبِّرون عن الماضي والآتي كما يعبِّرون عن الشيء الحاضر قصدًا لإحضاره في الذهن، حتّى كأنّه مُشاهَدٌ حالةَ الإخبار نحو[٥]: ﴿وإنَّ رَبَّكَ لَيَحكُمُ بَينَهُم يَومَ القِيامةِ﴾، لأنّ لام الابتداء للحال، ونحو[٦]: ﴿هذا مِن شِيعتِهِ، وهذا مِن عَدُوِّهِ﴾، إذ ليس المراد تقريبَ الرجلَين من النبيِّ ـ عليه الصّلاةُ والسّلامُ ـ[٧] كما تقول: «هذا كتابُكَ فخُذْهُ»، وإنّما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا فحُكِيت. ومثله[٨]: ﴿واللهُ الَّذِي أرسَلَ الرِّياحَ فتُثِيرُ سَحابًا﴾، قُصِد[٩] بقوله سبحانه[١٠]: «فتُثير» إحضارُ تلك الصورة البديعة الدالّة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب، تبدو أوَّلًا قِطَعًا ثمّ تَتَضامُّ[١١] متقلِّبةً بين أطوار حتّى تصير رُكامًا، ومنه[١٢]: ﴿ثُمَّ قالَ لَه: «كُنْ»، فيَكُونُ﴾ أي: فكانَ،[١٣]﴿ومَن يُشرِكْ باللهِ فكَأنَّما خَرَّ مِنَ السَّماءِ، فتَخطَفُهُ الطَّيرُ،

---

(١) ط: فعَبَّر.

(٢) الآية ٨٧ من سورة الأنبياء: ﴿وذا النُّونِ إذ ذَهَبَ مُغاضِبًا، فظَنَّ أن لَن نَقدِرَ علَيهِ، فنادَى في الظُّلُماتِ أن لا إلـٰهَ إلّا أنتَ، سُبحانَكَ! إنِّي كُنتُ مِنَ الظّالِمِينَ﴾.

(٣) قراءته هي: ﴿هَل تَّستَطِيعُ رَبَّكَ﴾؟ وقد غفل صاحب المعجم عن إدغام اللام في التاء.

(٤) الآيتان ٢٣ و٢٤ من سورة البقرة: ﴿وإن كُنتُم في رَيبٍ مِمّا نَزَّلْنا علَى عَبدِنا فأتُوا بِسُورةٍ مِن مِثلِهِ، وادعُوا شُهَداءَكُم مِن دُونِ اللهِ، إن كُنتُم صادِقِينَ. فإن لَم تَفعَلُوا ـ ولَن تَفعَلُوا ـ فاتَّقُوا النّارَ الَّتِي وَقُودُها النّاسُ والحِجارةُ، أُعِدَّتْ لِلكافِرِينَ﴾. والتقوى هنا مسبَّبة عن العناد.

(٥) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٦) الآية ١٥ من سورة القصص: ﴿ودَخَلَ المَدِينةَ علَى حِينِ غَفلةٍ مِن أهلِها، فوَجَدَ فِيها رَجُلَينِ يَقتَتِلانِ: هذا مِن شِيعتِهِ وهذا مِن عَدُوِّهِ﴾، وما بعدُ هو منها.

(٧) ط: ﷺ.

(٨) الآية ٩ من سورة فاطر: ﴿واللهُ الَّذِي أرسَلَ الرِّياحَ فتُثِيرُ سَحابًا، فسُقْناهُ إلَى بَلَدٍ مَيِّتٍ، فأحيَينا بِهِ الأرضَ بَعدَ مَوتِها. كَذلِكَ النُّشُورُ﴾.

(٩) ط: قَصَدَ.

(١٠) زاد هنا في خ وط: وتعالى.

(١١) ش: تنضامّ.

(١٢) الآية ٥٩ من سورة آل عمران: ﴿إنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِن تُرابٍ، ثُمَّ قالَ لَهُ: «كُنْ»، فيَكُونُ﴾.

(١٣) الآيات: ٣١ من سورة الحج و٥ و٦ من سورة القصص: ﴿ونُرِيدُ أن نَمُنَّ علَى الَّذِينَ استُضعِفُوا في الأرضِ، ونَجعَلَهُم أئمّةً =

أو تَهوِي بِهِ الرِّيحُ فِي مَكانٍ سَحِيقٍ﴾، ﴿ونُرِيدُ أن نَمُنَّ علَى الَّذِينَ استُضعِفُوا فِي الأرضِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ونُرِيَ فِرعَونَ وهامانَ﴾.

ومنه عند الجمهور[1]: ﴿وكَلبُهُم باسِطٌ ذِراعَيهِ بِالوَصِيدِ﴾ أي: يَبسُطُ ذراعَيه، بدليل: ﴿ونُقَلِّبُهُم﴾، ولم يَقل: «وقَلَّبناهُم»، وبهذا التقدير[2] يندفع قول الكسائيّ وهشام: إنّ اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل، ومثلُه[3]: ﴿واللهُ مُخرِجٌ ما كُنتُم تَكتُمُونَ﴾، إلّا أنّ هذا على حكاية حال كانت مستقبَلةً وقت التَّدارُؤ،[4] وفي الآية الأُولى حُكِيت الحالُ الماضية، ومثلُها قوله:[5]

١١٦٧ ـ جارِيةٌ فــي رَمَـضـانَ المـاضِـي تُـقَـطِّـعُ الـحَـدِيـثَ بـالإيـمـاضِ

ولولا حكايةُ الحال في قول حسّان:[6]

١١٦٨ ـ يُـغـشَـونَ حَتَّـى لا تَـهِـرُّ كِـلابُـهُـم

لم يَصحَّ الرفع لأنّه لا يُرفع إلّا وهو للحال، ومنه قوله تعالى[7]: ﴿حَتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[8].

القاعدة السابعة

أنّ اللفظَ قد يكون على تقدير، وذلك المقدَّرَ[9] على تقدير آخَر نحو[10]: ﴿وما كانَ هذا القُرآنُ أنْ يُفتَرَى مِن دُونِ اللهِ﴾ ـ فأنْ يُفتَرَى:[11] مؤوَّل بالافتراءِ، والافتراءُ مؤوَّل بمُفتَرًى ـ وقال:[12]

= ونَجعَلَهُمُ الوارِثِينَ، ونُمَكِّنَ لَهُم في الأرضِ، ونُرِيَ فِرعَونَ وهامانَ وجُنُودَهُما مِنهُم ما كانُوا يَحذَرُونَ﴾، وما بعدُ هو منهما.

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف: ﴿ونُقَلِّبُهُم ذاتَ اليَمِينِ وذاتَ الشِّمالِ، وكَلبُهُم باسِطٌ ذِراعَيهِ بِالوَصِيدِ. لَوِ اطَّلَعتَ علَيهِم لَوَلَّيتَ مِنهُم فِرارًا، ولَمُلِئتَ مِنهُم رُعبًا﴾، وما بعدُ هو منها.

(٢) يعني: تقدير: يبسط. وانظر همع الهوامع ٥: ٨١. ط: التقرير.

(٣) الآية ٧٢ من سورة البقرة: ﴿وإذ قَتَلتُم نَفسًا فادّارأْتُم فِيها. واللهُ مُخرِجٌ ما كُنتُم تَكتُمُونَ﴾.

(٤) أي: التدافع والتخاصم. ورُسِمَتِ الهمزة على ياء في الأصل وب لأن حركتها الكسر: «التدارُئِ» لا «التدارِئِ» كما زعم المحشّي.

(٥) بيتان من مجزوء الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٦. والإيماض: بريق العينين والإيماء بهما.

(٦) مضى تحت الرقم ٢١١.

(٧) الآية ٢١٤ من سورة البقرة: ﴿أم حَسِبتُم أنْ تَدخُلُوا الجَنَّةَ، ولَمّا يأتِكُم مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوا مِن قَبلِكُم؟ مَسَّتهُمُ البأساءُ والضَّرّاءُ وزُلزِلُوا، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ والَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصرُ اللهِ؟ ألا إنَّ نَصرَ اللهِ قَرِيبٌ﴾.

(٨) زاد هنا في ط: بالرفع.

(٩) ط: المقدّرُ.

(١٠) الآية ٣٧ من سورة يونس. وزاد هنا في ط: قوله تعالى.

(١١) ط: فإنّ يفترى.

(١٢) البيت هو مصراعان ملفّقان من بيتين لابن بيض في شرح أبيات المغني ٨: ٩٦ وهما: =

١١٧٠ـ لَعَمرُكَ، ما الفِتيانُ أن تَنبُتَ اللِّحَى ولكِنَّما الفِتيانُ كُلُّ فَتَى نَدِي

وقالوا: «عسَى زيدٌ أن يقومَ»، فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي: عسى أمرُ زيدٍ، أو عسى زيدٌ صاحبَ القيامِ، وقيل: «أن» زائدة. ويَردُّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عَمِلت، والزائدة[1] لا تعمل خلافًا لأبي الحسن، وأمّا قول أبي الفتح في بيت الحماسة:[2]

١١٧١ـ حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا مِن نُفُوسِهِمُ أو أن يَبِينَ جَمِيعًا، وهْوَ مُختارُ

: «يجوز كون أن: زائدةً» فلأنّ النصب هنا يكون بالعطف لا بـ«أن».[3]

وقيل في:[4]﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا﴾: إنّ «ما قالوا» بمعنى القَول، والقَولَ[5] بتأويل المَقول أي: يعودون للمَقولِ فيهنَّ لفظُ الظِّهار، وهنّ الزوجات. وقال أبو البقاء في:[6]﴿حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ﴾: يجوز عند أبي عليٍّ كونُ «ما» مصدريّةً، والمصدرِ في تأويل اسم المفعول. انتهَى. وهذا يقتضي أنّ غير أبي عليٍّ لا يجيز ذلك. وقال السِّيرافي:[7] إذا قيل: «قاموا ما خَلا زيدًا أو ما عَدا[8] زيدًا» فـ«ما» مصدريّة، وهي وصِلتُها حال، وفيه معنى الاستثناء. قال ابن مالك:[9] فوقعَتِ الحال معرفةً لتأوُّلها بالنكرة. انتهَى. والتأويل: خالِين عن زيدٍ ومُتجاوِزين زيدًا. وأمّا قولُ ابنِ خروف والشَّلَوبينِ: / ٣٠٢ «إنّ ما وصِلتَها نصبٌ على الاستثناء»[10] فغلطٌ،

= لَعَمرُكَ، ما الفِتيانُ أن تَنبُتَ اللِّحَى وتَعظُمَ أبدانُ الرِّجالِ مِنَ الهَبرِ
ولكِنَّما الفِتيانُ كُلُّ فَتَى نَدٍ صَبُورٍ علَى الآفاتِ في العُسرِ واليُسرِ

وأن تنبت اللّحى تقديره الأول: نباتَ اللّحى، والتقدير الثاني: نابِتِي اللّحى. والهبر: اللحم. و«نَدٍ» في صدر البيت الثاني بالتنوين وحذف الياء، لا: «نَدِي» كما جاء في القافية وكما أثبت المحشّي في الحاشية. والندي: السخي بالعطاء. ط: «فتيّ».

(١) للمحشّي هنا تعليقة لا يفهمها أحد.

(٢) البيت لعدي بن يزيد، لا عدي بن زيد كما زعم المحشّي، في المؤتلف والمختلف ص ١٢٨ في وصف حال الضيف عندهم. وانظر شرح الحماسة ص ٣٠١ وشرح أبيات المغني ٨: ٩٨. ويبين أي: يفارقهم. وجميعًا أي: مجتمعًا بشمله وماله كله. وعند المحشّي: «في نُفُوسِهِمُ... وَهُوَ مُختارُ» مع ذكره «مِن» عن البغدادي، وضم الهاء يفسد البيت.

(٣) هذا ردّ على أبي الحسن في زعم عمل الزائدة، لا على ما يُتوهّم من قول أبي الفتح كما زعم المحشّي.

(٤) الآية ٣ من سورة المجادلة: ﴿والَّذِينَ يُظاهِرُونَ مِن نِسائِهِم ثُمَّ يَعُودُونَ لِما قالُوا فتَحرِيرُ رَقَبةٍ مِن قَبلِ أن يَتَماسّا. ذلِكُم تُوعَظُونَ بِهِ، واللهُ بِما تَعمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٥) ط: والقولُ.

(٦) الآية ٩٢ من سورة آل عمران: ﴿لَن تَنالُوا البِرَّ حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا تُحِبُّونَ، وما تُنفِقُوا مِن شَيءٍ فإنَّ اللهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ والتبيان ص ٢٧٩.

(٧) انظر الجنى الداني ص٤٣٧.

(٨) ط: وما عدا.

(٩) شرح التسهيل ٢: ٢٧٨. وليس فيما يقدَّر معرفة.

(١٠) أي: أن المصدر المؤوّل هو مؤوّل بمعنى المشتق: خالين وعادين.

لأنّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما[١] لا بهما، والمنصوبَ على معنًى[٢] لا يليق ذلك المعنى بغيره.[٣]

القاعدة الثامنة

كثيرًا ما يُغتَفر في الثواني[٤] ما لا يُغتَفر في الأوائل. فمِن ذلك: «كُلُّ شاةٍ وسَخلَتِها بِدِرهَمٍ»،[٥]

١١٧٢ ـ وأيُّ فَتَى هَيجاءَ أنتَ وجارِها[٦]

ورُبَّ رَجُلٍ وأخِيهِ، و﴿إن نَشَأْ نُنَزِّلْ علَيهِم مِنَ السَّماءِ آيةً فظَلَّت﴾،[٧] ولا يجوز: كلُّ سَخلَتِها، ولا رُبَّ أخِيه، ولا أيُّ جارِها![٨] ولا يجوز: «إن يَقمْ زيدٌ قامَ عمرٌو» [في الأصحّ][٩] إلّا في الشِّعر كقوله:[١٠]

١١٧٣ ـ إن يَسمَعُوا سُبّةً طارُوا بِها فَرَحًا عَنِّي، وما يَسمَعُوا مِن صالِحٍ دَفَنُوا

إذ لا تضاف «كلّ» و«أيّ» إلى معرفة مفردة[١١] كما أنّ اسم التفضيل كذلك،[١٢] ولا تَجُرُّ «ربَّ» إلّا النّكراتِ، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا.

---

(١) أي: بزيد.

(٢) أي: معنًى نحوي في الإعراب وهو مفعولية «زيدًا» هنا للفعل قبله، لا على الاستثناء الإعرابي كما ذكر الشمنّي في المنصف ٢: ٢٨٢ والمحشّي. نعم المعنى في المسألة هو الاستثناء، لكن كلام ابن هشام هنا يقرّر الحكم بموقع زيد لا حكم الاستثناء.

(٣) أي: بغير ذلك المقصود، لا بغير «ما» وصلتها كما ذكر الدسوقي في الحاشية ٢: ٣١٢.

(٤) الثواني هي التوابع، والمراد به منها هنا ما كان من المعطوف أو البدل أو توكيد النكرة أو عطف البيان، والأوائل: ما يكون قبلها متبوعًا في سياق التعبير. ويضاف إلى الثواني عندي ما يكون من خلاف في جواب. وفي هذه القاعدة والتي بعدها ما يردّ كثيرًا من تعقّبات ابن هشام وتخطئته لأقوال وأحكام في هذا الكتاب.

(٥) السخلة: ما يولد من ولد الضأن والمعز.

(٦) صدر بيت في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٠ عجزه:

إذا ما رِجالٌ بالرِّجالِ استَقَلَّتِ!

لا «بالرحال» كما جاء في ص ٨٦٩ من مطبوعة دمشق. وهو من البحر الطويل، لا من الكامل بحذف الواو من أوله كما جاء في مطبوعة دمشق أيضًا ص ٧٧٢ وجعلها قبله من قول ابن هشام، وقد أقحم المحشّي واوًا قبله زيادة تأثرًا بذلك. والهيجاء: الحرب. وجارها أي: المجير منها. واستقلت أي: نهضت.

(٧) الآية ٤ من سورة الشعراء: ﴿إن نَشَأْ نُنَزِّلْ علَيهِم مِنَ السَّماءِ آيةً، فظَلَّتْ أعناقُهُم لَها خاضِعِينَ﴾.

(٨) ط: ولا أيّ جارها ولا ربّ أخيه.

(٩) تتمة من ق وب وط. وزعم المحشّي أن المزيد: على الأصحّ.

(١٠) البيت لقعنب بن أُمّ صاحب في شرح أبيات المغني ٨: ١٠١، وفيه جواب الشرط بالماضي مرتين مع أن فعل الشرط فيهما بالمضارع.

(١١) بل تضاف «كلّ» إلى ذلك إذا أريد استغراق أجزاء المفرد نحو: كل جوابك صحيح.

(١٢) بل يضاف أيضًا إلى ذلك نحو: أعسرُ كتابك آخره.

وقال الشاعر:[١]

١١٧٤ ـ إن تَركَبُوا فرُكُوبُ الخَيلِ عادَتُنا   أو تَنزِلُونَ فإنّا مَعشَرٌ نُزُلُ

فقال يونس:[٢] أراد: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسميّة على جملة الشرط. وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهُّم، قال: وكأنّه[٣] قال: أتركبون؟ فذلك عادتنا، أو تنزلون؟[٤] فنحن معروفون بذلك. ويقولون: «مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدَينِ»، ويمتنع «قائمَينِ لا قاعدٍ أبواه» على إعمالِ الثاني وربطِ الأوّل بالمعنى.[٥]

القاعدة التاسعة

أنهم يتّسعون في الظرف والمجرور[٦] ما لا يتّسعون في غيرهما. فلذلك فصلوا بهما الفعلَ الناقص من معموله نحو: «كان في الدار، أو عندك، زيدٌ جالسًا»، وفعلَ التعجُّب من المتعجَّب منه نحو: «ما أحسنَ في الهيجاءِ لقاءَ زيدٍ! وما أثبتَ عِندَ الحربِ زيدًا»! وبينَ الحرف الناسخ ومنسوخه نحو قوله:[٧]

١١٧٥ ـ فلا تَلحَنِي فِيها، فإنَّ بِحُبِّها   أخاكَ مُصابُ القَلبِ، جَمٌّ بَلابِلُهْ

وبينَ الاستفهام والقول الجاري مَجرى الظنِّ كقوله:[٨]

١١٧٦ ـ أبَعدَ بُعدٍ تَقُولُ الدّارَ جامِعةً   شَملِي بِهِم، أو دَوامُ البُعدِ مَحتُومُ؟

وبينَ المُضاف وحرف الجرِّ ومجرورهما، وبين «إذن ولن» ومنصوبهما نحو: «هذا غلامُ ـ واللهِ ـ زيدٍ، واشتريتُهُ بـ ـ واللهِ ـ دِرهمٍ»، وقوله:[٩]

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص١٤٩. وقد صحّ خلاف ما ذكره المصنّف في نحو قول النبي ﷺ: «مَن يَقُمْ لَيلةَ القَدْرِ إيمانًا واحتِسابًا غُفِرَ لَهُ ما تَقَدَّمَ مِن ذَنْبِهِ». صحيح البخاري ١: ١٦.

(٢) انظر الكتاب ١: ٢٨٠.

(٣) سقطت الواو من ط.

(٤) الصواب حمله على القاعدة المذكورة قبل، فالعطف هنا ـ وهو من الثواني ـ جاز للمرفوع على المجزوم، ثم يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية عند الأخفش والكوفيين، وقد ذكر المصنّف قبلُ عن يونس ما يؤيد ذلك.

(٥) يعني: الربط بمعنى الضمير العائد على «أبواه» بعدُ لا بالضمير المغتفر في الثواني كما ذكر المحشّي عن الدسوقي.

(٦) يعني: والجار والمجرور. وهذا التوسع في شبه الجملة هو مذهب الأخفش. انظر البحر ٢: ١٩. ثم قد يكون مع شِبه الجملة في هذا التقدم جملة وتوابع، كما سترى في القسَم وغيره.

(٧) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٥. ولا تلحني أي: لا تلمني. والجمّ: الكثير. والبلابل: الوساوس والهموم، جمع بلبلة.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٧ وسقط عجزه من النسخ وط، والمشهور في روايته: «أم تَقُولُ البُعدَ مَحتُوما». وتقول أي: تظنُّ.

(٩) صدر بيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٢ عجزه:

تُشِيبُ الطِّفلَ مِن قَبلِ المَشِيبِ

١١٧٧ ـ إذَن، وَاللهِ، نَـرمِـيَـهُـم بِحَـرب

وقولِه:[١]

١١٧٨ ـ لَن، ما رأيتُ أبا يَزيدَ مُقاتِلًا، أدَعَ القِتالَ، وأشهَدَ الهَيجاءَ

وقَدَّموهُما[٢] خبرَينِ على الاسم في باب «إنّ» نحو[٣]: ﴿إنَّ فِي ذلِكَ لَعِبْرَةً﴾، ومعمولَينِ للخبر في باب «ما» نحو: «ما في الدار زيدٌ جالسًا»، وقوله:[٤]

١١٧٩ ـ فما كُلَّ حِينٍ مَن تُواتِي مُواتِيا

فإن كان المعمول غيرَهما[٥] بَطَل عملُها كقولِه[٦]:

١١٨٠ ـ وما كُلَّ مَن وافَى مِنًى أنا عارِفُ

ومعمولَينِ لصلة «أل» نحو[٧]: ﴿وكانُوا فِيهِ مِنَ الزّاهِدِينَ﴾ في قولٍ، وعلى الفعل المنفيِّ بـ«ما» في نحو قولِه[٨]:

١١٨١ ـ ونَحنُ عَن فَضلِكَ ما استَغنَينا

قيل: وعلى «إنَّ» معمولًا لخبرها[٩] في نحوِ: «أمّا بَعدُ فإنّي أفعلُ كذا وكذا»، وقولِه:[١٠]

١١٨٢ ـ أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَومِيَ لَم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أكُلَّ يومٍ لَكَ ثَوبٌ»؟[١١]

---

(١) مضى تحت الرقم ٥١٦.

(٢) أي: الظرف والمجرور بحرف جر.

(٣) الآية ١٣ من سورة آل عمران: ﴿إنَّ في ذلِكَ لَعِبْرَةً لِأُولِي الأبصارِ﴾.

(٤) عجز بيت في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٨ صدره:

بأُهبةِ حَزمٍ لُذْ، وإن كُنتَ آمِنًا

والأُهبة: التهيّؤ والاستعداد. ولذ أي: تحصّن واحتمِ. وتواتي: تُطاوع وتوافق. وفي الأصل: «تُوافِي». ط: «تُؤاتِي مُؤاتيا».

(٥) أي: غير الظرف والمجرور بحرف.

(٦) عجز بيت لمزاحم بن الحارث في شرح أبيات المغني ٨: ١٠٩ صدره:

وقالُوا: تَعَرَّفْها المَنازِلَ مِن مِنًى

والمنازلَ أي: في المنازلِ.

(٧) الآية ٢٠ من سورة يوسف: ﴿وشَرَوهُ بِثَمَنٍ بَخسٍ دَراهِمَ مَعدُودةٍ، وكانُوا فِيهِ مِنَ الزّاهِدِينَ﴾.

(٨) مضى تحت الرقم ١٤٦.

(٩) أي: وقدّموا على «إنّ» معمولَ خبرها.

(١٠) مضى تحت الرقم ٤٤. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها، وهو في محل نصب بنزع الخافض، زعموا أنّ في ذلك تقديم الجار والمجرور على: لم تأكلهم.

(١١) يعني أن كلَّ: متعلق بالمستقرّ الجار والمجرور «لك» وهما عامل معنوي. والأَولى أنه متعلق أيضًا بالخبرِ المحذوف متعلَّقِ: لك.

وأقول: أمّا مسألة «أمّا» فاعلم أنّه إذا تلاها ظرفٌ ولم يَلِ الفاءَ ما يمتنع تقدُّمُ معموله عليه، نحو: «أمّا في الدارِ أو عندَكَ فزيدٌ جالسٌ»، جاز كونه معمولًا لـ«أمّا»، أو لِما بعد / ٣٠٣ الفاءِ، فإن تلا الفاءَ ما لا يتقدَّم عليه معمولُه، نحو:[1] «أمّا زيدًا أو اليومَ فإنّي ضاربٌ» فالعامل [فيه][2] عند المازنيّ «أمّا»، فتصحُّ مسألة الظرف فقط لأنّ الحروف لا تنصب المفعول به، وعند المبرِّد تجوز مسألةُ الظرف من وجهين، ومسألةُ المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتجّ بأنّ «أمّا» وُضِعت على أنّ ما بعد فاءِ جوابِها يتقدَّم بعضُه فاصلًا بينها وبين «أمّا»، وجوَّزه بعضهم في الظرف دون المفعول به. وأمّا قوله: «أمّا أنتَ ذا نفرٍ» فليس المعنى على تعلُّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلِّق تعلُّقَ المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير: ألهذا[3] فَخَرتَ علَيَّ؟ وأمّا المسألة الأخيرة فمَن أجاز «زيدٌ جالسًا في الدار»[4] لم يكن ذلك عنده مختصًّا بالظرف.[5]

القاعدة العاشرة

من فنون كلامهم القلبُ،[6] وأكثرُ وقوعِه في الشِّعر، كقولِ حسّان رضي الله عنه:[7]

١١٨٣ ـ كأنَّ سَبِيئَةً مِن بَيتِ رأسٍ يَكُونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ

فيمَن نصب المِزاج فجعل المعرفةَ الخبر والنكرةَ الاسم، وتأوَّله الفارسيّ على أنّ انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأَولى رفعُ المزاج ونصب العسَل ـ وقد رُوِي كذلك أيضًا ـ فارتفاع «ماء» بتقدير: وخالطَها ماءٌ، ويُروى برفعِهنّ على إضمار الشأن ـ وأمّا قولُ ابن أسَد:[8] «إنّ كان: زائدةٌ» فخطأٌ، لأنّها لا تزاد بلفظ المضارع بقياسٍ، ولا ضرورةَ تدعو إلى ذلك هنا ـ وقولِ رؤبة:[9]

١١٨٤ ـ ومَهمَهٍ مُغبَرّةٍ أرجاؤُهُ كأنَّ لَونَ أرضِهِ سَماؤُهُ

أي: كأنَّ لونَ سمائه لغُبْرتها لونُ أرضه، فعكسَ التشبيهَ مُبالغةً وحذفَ المضاف.

وقالَ:[10]

---

(١) انظر الجنى الداني ص ٤٢٦ ـ ٥٢٧ وحاشية الصبان ٤: ٩٨. ط: ما لا يتقدم معموله عليه نحو.

(٢) تتمة من خ وب وط.

(٣) الجار والمجرور فقط هنا: متعلقان بالفعل: فخر، لا «ألهذا» كله كما زعم المحشّي.

(٤) يعني تقدم الحال على العامل المعنوي، وهو المستقرّ: في الدار.

(٥) أي: يجوز في الحال أيضًا. ط: مختصًّا بالظرف عنده.

(٦) يعني القلب في التركيب والإعراب، وغالبًا ما يكون في ذلك القلب مبالغة كما سيذكر المصنّف بعد.

(٧) مضى تحت الرقم ٨٢٠.

(٨) الحسن بن أسد الفارقي نحوي ولغوي وشاعر توفي سنة ٤٨٧. البغية ١: ٥٠٠. وفي الخزانة ٤: ٤٠: قول ابن السِّيد.

(٩) بيتان من مشطور الرجز في ديوانه ص ٣. والمهمه: الصحراء الواسعة. والأرجاء: النواحي والجوانب، جمع رجًا.

(١٠) البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٧٨ وشرح أبيات المغني ٨: ١١٣. ط: «وقال آخر». ولاقيت أي: الفرسانَ. =

١١٨٥ ـ فإن أنتَ لاقيتَ فِي نَجدةٍ فلا تَتَهَيَّبْكَ أن تُقدِما

أي: فلا تَتَهَيَّبْها،[١] وقال ابن مُقبل:[٢]

١١٨٦ ـ ولا تَهَيَّبُنِي المَوماةُ أركَبُها إذا تَجاوَبَتِ الأصداءُ بالسَّحَرِ

أي: ولا أتَهَيَّبُها، وقال كعب:[٣]

١١٨٧ ـ [كأنَّ أوبَ ذِراعيها، إذا عَرِقَت]، وقد تَلَفَّعَ بالقُورِ العَساقِيلُ

القُور: جمع قارة، وهي الجبل الصغير، والعَساقيل: اسم لأوائل السَّراب ولا واحد له، والتلفُّع: الاشتمال، وقول عُروة بن الورد:[٤]

١١٨٨ ـ فَدَيتُ بِنَفسِهِ نَفسِي ومالِي وما آلُوكَ إلّا ما أُطِيقُ

وقول القطاميّ:[٥]

١١٨٩ ـ فلَمّا أن جَرَى سِمَنٌ عليها كَما طَيَّنتُ بالفَدَنِ السِّياعا

الفَدَن: القَصر. والسِّياع:[٦] الطِّين.

ومنه في الكلام: أدخلتُ القُلَنسُوةَ في رأسي، وعرضتُ الناقةَ على الحوضِ، وعرضتُها على الماء. قاله الجوهريُّ وجماعة منهم السكّاكيّ،[٧] والزمخشريُّ وجعل منه[٨]: ﴿ويَومَ يُعرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا علَى النّارِ﴾. وفي كتاب «التَّوسعة»[٩] ليعقوبَ بنِ إسحاقَ السِّكِّيتِ: إنّ «عرضتُ الحوضَ على الناقةِ» مقلوبٌ، وقال آخَر: «لا قلبَ في واحد منهما»،[١٠] واختاره أبو حيّانَ[١١] وردَّ على قول

= والنجدة: الشِّدّة.

(١) أي: لا تتهيّبِ الإقدام فيها. والفعل في الأصل هنا وفي البيت غير واضحٍ، وصوابُه من النسخ. وعند المحشّي: فلاتتهَيَّبْها.

(٢) البيت في ديوانه ص ٧٩. والموماة: الفلاة الموحشة. وأركبها أي: أركب فيها. والأصداء: جمع صدى. وهو ذَكَر البوم.

(٣) البيت في ديوانه ص ١٦، وما بين معقوفين تتمة من النسخ وط.

(٤) البيت في ديوانه ص ٢٧. ط: «وقال عروة بن الورد». وقلبُ التركيب هو في الشطر الأول، ومعنى الشطر الثاني: لا أقدر أن أمنعك الفداء بنفسي ومالي لأني مجبول على ذلك. وهذا خلاف ما زعمه الدسوقي.

(٥) البيت في ديوانه ص ٤٠ وشرح أبيات المغني ٨: ١٢١ يصف الناقة. ط: وقال القطامي.

(٦) سقطت الواو من ط.

(٧) انظر الصحاح (عرض) ومفتاح العلوم ص ٦١.

(٨) الآية ٢٠ من سورة الأحقاف: ﴿ويَومَ يُعرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا علَى النّارِ: أذهَبتُم طَيِّباتِكُم في حَياتِكُمُ الدُّنيا واستَمتَعتُم بِها. فاليَومَ تُجزَونَ عَذابَ الهُونِ بِما كُنتُم تَستكبِرُونَ في الأرضِ بِغَيرِ الحَقِّ وبِما كُنتُم تَفسُقُونَ﴾ والكشاف ٣: ١٢٢.

(٩) الكتاب هو التوسعة في كلام العرب. كشف الظنون ص ١٤٠٦.

(١٠) أي: في القولين المذكورين قبل.

(١١) البحر المحيط ٨: ٤٨.

الزمخشريّ في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبّي:[١]

١١٩٠ـ وعَذَلتُ أهلَ العِشقِ حَتَّى ذُقتُهُ فعَجِبتُ: كَيفَ يَمُوتُ مَن لا يَعشَقُ؟

أنّ أصله: كيف لا يموت مَن يَعشقُ؟ والصواب خلافُه، وأنّ المراد أنّه صار يرى أنْ لا سببَ للموت سِوى العشق. ويقال: «إذا طَلَعتِ الجَوزاءُ انتَصَبَ العُودُ فِي الحِرباءِ»[٢] أي: انتصبَ الحِرباءُ في العُود. وقال ثعلبٌ في قوله تعالى[٣] ﴿ثُمَّ فِي سِلسِلَةٍ ذَرعُها سَبعُونَ ذِراعًا فاسلُكُوهُ﴾: إنّ المعنى: اسلكُوا فيه سلسلةً.

وقيل: إنّ منه[٤]: ﴿وكَم مِن قَريةٍ أهلَكْناها، فجاءَها بأسُنا﴾! ﴿ثُمَّ دَنا فتَدَلَّى﴾، / ٣٠٤ وقد مضى تأويلُهما. ونقل الجوهري في: ﴿فكانَ قابَ قَوسَينِ﴾ أنّ أصله: قابَي قوسٍ، فقُلِبَ التثنيةُ والإفراد،[٥] وهو حسنٌ إن فُسِّر القاب بما بين مَقبِض القوس وسِيَتِه أي: طرفِه، وله طرفان[٦] فله قابانِ[٧]. ونظير هذا إنشادُ ابن الأعرابي:[٨]

١١٩١ـ إذا أحسَنَ ابنُ العَمِّ بَعدَ إساءةٍ فلَستُ لِشَرَّي فِعلِهِ بحَمُولِ

أي: فلستُ لشرِّ فِعلَيه.[٩] وإذا فُسِّر القاب بالقَدْر ـ ويؤيّده أنّه قُرِئ «قادَ وقِيدَ وقَدْرَ» ـ[١٠] فلا قلبَ. وممّا يُبعِدُ القلبَ[١١] أنّ المراد حينئذ أنّ مَسافةَ ما بينَ محمّد وجبريل ـ صلّى الله عليهما وسلّم ـ مِقدارُ قوسٍ إلّا مَقبِضَها.

---

(١) البيت في ديوانه ١: ٤٧٨. وعذلت أي: كنت ألوم. وانظر شرح ديوان المتنبي للواحدي ص ٣٨ لترى ما ذكره ابن هشام مع الردّ عليه.

(٢) الجوزاء: نجم يطلع مع الفجر في شدّة الحرّ.

(٣) الآية ٣٢ من سورة الحاقة. والقول بعدُ عند اللغويين أصله للفرّاء ـ انظر معاني القرآن ٣: ١٨٢ ـ وعند المفسرين هو لمقاتل بن سليمان. انظر تفسير القرطبي ١٨: ٢٧٢.

(٤) الآيات: ٤ من سورة الأعراف: ﴿وكَم مِن قَرْيةٍ أهلَكْناها فجاءَها بأسُنا بَياتًا أو هُم قائلُونَ﴾! و٨ و٩ من سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنا فتَدَلَّى، فكانَ قابَ قَوسَينِ أو أدنَى﴾، وما بعدُ منهما.

(٥) أي: جُعلَتِ التثنيةُ إفرادًا والإفرادُ تثنية للمبالغة. وانظر الصحاح (قوب). ط: قلبت التثنية بالإفراد.

(٦) الطرف: مكان ربط الوتر. والقوس تذكّر وتؤنّث. ط: وسيتها أي طرفها ولها طرفان.

(٧) زاد هنا في خ وق وب: «لا إذا فسّر بالقدر» وضُرب عليه في خ.

(٨) البيت في شرح أبيات المغني ٨: ١٢٣.

(٩) من هنا إلى «مقبضَها» ليس في ط وق وب ومتني الأصل وخ، وأُلحق بحاشيتهما مصحَّحًا عليه.

(١٠) انظر الكشاف ٤: ٤١٩ وتفسير القرطبي ١٧: ٩٠. والتفسير بالقدر يعني: فكان البعد بينهما قدرَ قوسين أي: مقدار قرب القوسين إحداهما من الأُخرى إذا تماسّتا. وذلك على عادة العرب، كانوا إذا أراد الحليفان عقد الصفاء بينهما قرّبا قوسيهما حتى تتلاصقا، فتكونا كالقوس الواحدة. وقد روي أن جبريل ﷺ دنا حينذاك من النبي ﷺ، وضمّه إلى نفسه، وجعل يمسح الغبار عن وجهه، حتى أنعشه. المفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٨٦٢.

(١١) أي: ذكرَ القلب لأن تفسيره يقتضي عدم ذكر «قوس» فيه. انظر ما مضى في «تنبيه» بعد «حذف ثلاثة متضايفات». خ: القولَ.

قيل: ومِن القلب: ﴿اذهَبْ بِكِتابِي هذا﴾ الآيةَ،[١] وأُجيب بأنّ المعنى: ثمّ تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم، ليكون ما يقولونه بمسمَع منكَ، فانظر: ماذا يَرجعون؟ وقيل في:[٢]﴿فعَمِيَت علَيكُم﴾: إنّ المعنى: فعَمِيتُم عنها، وفي:[٣]﴿حَقِيقٌ علَى أَلّا أَقُولَ﴾ الآيةَ، فيمَن جرَّ بِعلَى «أن» وصلتَها: «إنّ المعنى:[٤] حقيقٌ عليَّ»، بإدخالها[٥] على ياء المتكلِّم كما قرأ نافع، وقيل: ضُمِّن «حَقِيقٌ»[٦] معنى: حَريص، وفي:[٧]﴿ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبةِ﴾: إنّ المعنى: لَتنوءُ العُصبةُ بها أي: لَتنهضُ بها متثاقلةً. وقيل: الباء للتعدية كالهمزة،[٨] أي: لَتُنِيءُ العُصبةَ أي: تَجعلُها تنهض متثاقلةً.

القاعدةُ الحاديةَ عشْرةَ

مِن مُلَحِ كلامهم تقارُضُ اللفظَين في الأحكام، ولذلك أمثلة:

أحدُها: إعطاءُ «غَير» حُكمَ «إلّا»[٩] في الاستثناء بها نحو[١٠]: ﴿لا يَستَوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾ فيمَن نصب غيرًا،[١١] وإعطاءُ «إلّا» حُكمَ «غَير» في الوصف بها نحو[١٢]: ﴿لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾.

---

(١) يعني الآية ٢٨ من سورة النمل: ﴿اذهَبْ بِكِتابِي هذا فألقِهْ إلَيهِم، ثُمَّ تَوَلَّ عَنهُم فانظُرْ: ماذا يَرجِعُونَ﴾؟ وفيها تقديم وتأخير، والتقدير: فانظُرْ ماذا يَرجِعُونَ؟ ثُمَّ تَوَلَّ عَنهُم.

(٢) الآية ٢٨ من سورة هود ﴿قالَ: يا قَومِ، أرَأيتُم إن كُنتُ على بَيِّنةٍ مِن رَبِّي، وآتانِي رَحْمةً مِن عِندِهِ، فعُمِّيَتْ علَيكُم أنُلزِمُكُمُوها، وأنتُم لَها كارِهُونَ﴾؟ وعند صاحب المعجم في المتن: «فعُمِّيَت علَيكُم» وكذلك في مطبوعة دمشق ص ٨٦٩، وهذه القراءة لا تناسب قول المصنّف بعدُ بالتخفيف: «فعَمِيتم عنها». وفي متن ط: «عليهم»، وهو في الآيتين ٦٥ و٦٦ من سورة القصص: ﴿يَومَ يُنادِيهِم فيَقُولُ: ماذا أجَبتُمُ المُرسَلِينَ؟ فعَمِيَتْ علَيهِمُ الأنباءُ يَومَئذٍ، فهُم لا يَتَساءلُونَ﴾.

(٣) وعند صاحب المعجم: «فعُمِّيتُم عنها وفي». والآيتان التاليتان هما ذواتا الرقمين ١٠٤ و١٠٥ من سورة الأعراف: ﴿وقالَ مُوسَى: يا فِرعَونُ، إنِّي رَسولٌ مِن رَبِّ العالَمِينَ، حَقِيقٌ علَى ألّا أقُولَ علَى اللهِ إلّا الحَقَّ، قَد جِئتُكُم بِبَيِّنةٍ مِن رَبِّكُم. فأرسِلْ مَعِي بَنِي إسرائيلَ﴾. وزاد آخرَها في ط: علَى اللهِ.

(٤) عند المحشّي: «جرّ بعلى بعد أن وصلتها على أن المعنى». و«بعد» و«على» الثانية هنا مقحمتان فيما عدا الأصل وخ وب ون، ولم يتنبّه لذلك المحشّون فكان لهم أوهام وأوهام.

(٥) أي: بإدخال «على».

(٦) ليست في ط.

(٧) الآية ٧٦ من سورة القصص: ﴿وآتَيناهُ مِنَ الكُنُوزِ ما إنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبةِ أُولِي القُوّةِ﴾.

(٨) سقطت من ق وب.

(٩) كذا، والصواب: ما بعد إلّا. وقوله: «وإعطاء إلّا» صوابه: وإعطاء إلّا واسم بعدها.

(١٠) الآية ٩٥ من سورة النساء: ﴿لا يَستَوِي القاعِدُونَ مِنَ المُؤمِنِينَ غَيرُ أولِي الضَّرَرِ والمُجاهِدُونَ في سَبِيلِ اللهِ بِأموالِهِم وأنفُسِهِم. فَضَّلَ اللهُ المُجاهِدِينَ بِأموالِهِم وأنفُسِهِم علَى القاعِدِينَ دَرَجةً﴾.

(١١) ش وط: غير.

(١٢) الآيتان ٢١ و٢٢ من سورة الأنبياء: ﴿أمِ اتَّخَذُوا آلِهةً مِنَ الأرضِ هُم يُنشِرُونَ؟ لَو كانَ فِيهِما آلِهةٌ إلّا اللهُ لَفَسَدَتا﴾.

الثاني:(١) إعطاءُ «أنِ»(٢) المصدريّةِ حكمَ «ما» المصدريّةِ في الإهمال كقوله:(٣)

١١٩٢ ـ أنْ تَقرأانِ علَى أسماءَ، وَيحَكُما، مِنِّي السَّلامَ، وألّا تُشعِرا أحَدا

الشاهد في «أنِ» الأُولى، وليست مخفَّفةً من الثقيلة بدليل «أن» المعطوفةِ عليها، وإعمالُ «ما» حملًا على «أنْ» كما رُوي من قوله عليه الصّلاةُ والسّلامُ(٤): «كَما تَكُونُوا يُوَلَّى علَيكُم». ذكره ابن الحاجب،(٥) والمعروف في الرواية: «كَما تَكُونُونَ».

والثالث: إعطاءُ «إنِ» الشرطيةِ حكمَ «لَو» في الإهمال كما رُوي في الحديث(٦): «فإلّا تَراهُ فإنَّهُ يَراكَ»، وإعطاءُ «لَو» حكمَ «إنْ» في الجزم كقوله:(٧)

١١٩٣ ـ لَو يَشأْ طارَ بِهِ ذُو مَيعةٍ

ذكر الثانيَ ابنُ الشجري،(٨) وخرجَّه غيرُه على أنّه(٩) جاء على لغةِ مَن يقول: «شا يَشا»(١٠) بالألف، ثمّ أُبدِلت الألفُ همزةً على حدِّ قول بعضهم(١١): «العأْلَم» و«الخأْتَم» بالهمز، ويُؤيِّده(١٢) أنّه لا يجوز مجيء «إنِ» الشرطيةِ في هذا الموضع لأنّه إخبار عمّا مضى، فالمعنى: لو شاء. وبهذا يُقدَح أيضًا في تخريج الحديث السابق على ما ذُكِر ـ وهو تخريج ابن مالك ـ والظاهر أنّه يتخرَّج على إجراء المعتلِّ مُجرى الصحيح كقراءة قُنبُل(١٣): ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِي ويَصبِرْ فإنَّ اللهَ﴾ بإثبات ياء «يَتّقِي» وجزمِ: يَصبِرْ.

---

(١) ط: والثاني.

(٢) ط: «أنْ» هنا وفيما بعد في مواضع كثيرة جدًّا من المتن و الشرح والتعليق، هي ساكنة النون وكذلك «إنْ»، وتحرّك بالكسر لالتقاء الساكنين، لكن المحشّي غفل عن ذلك.

(٣) مضى تحت الرقم ٣٤. ط: تقرآن.

(٤) انظر نص الحديث ٦٤٠٦ في فيض القدير، لا فيما استعرضه المحشّي من قيل وقال. والأَولى في هذا الحديث الشريف أن الكاف اسم في محل رفع مبتدأ مضاف إلى المصدر المؤوّل، وتكونوا: فعل تام، حذفت منه نون الرفع للتخفيف وهو كثير في النثر والشعر، ونائب فاعل «يولّى» يعود على الكاف. والجملة: خبر.

(٥) شرح الكافية ٢: ٣٤٤.

(٦) الحديث ٣٧٤ في مسند أحمد. وقد حار المحشّي في معرفة هذا. انظر الجنى الدافي ص ٢٠٧.

(٧) مضى تحت الرقم ٤٨٨. وأقحم عجزه في ط وهو في حاشية الأصل. ط: طارَ بها.

(٨) انظر أمالي ابن الشجري ١: ١٨٧ والجنى الداني ص ٢٨٧.

(٩) ط: «وخرّجه على أنه» بإسقاط «غيره»، وذكر المحشّي أنه فتش عن التخريج في قول ابن الشجري فلم يره! ووجده عند ابن مالك ثم اضطرب في التحشية بعد. انظر شواهد التوضيح ص ١٩.

(١٠) ش: شاء يشاء.

(١١) ط: قولهم.

(١٢) أي: يؤيد قولَ ابن مالك كما ذكرتُ في تعليقة متقدمة وكما سيلي بعدُ، لا قولَ ابن الشجري كما زعم المحشّي بعبارات مطوّلة فاضحة. وفي الأصل وط: بالهمزة ويؤيده.

(١٣) الآية ٩٠ من سورة يوسف: ﴿إنَّهُ مَن يَتَّقِ ويَصبِرْ فإنَّ اللهَ لا يُضِيعُ أجرَ المُحسِنِينَ﴾.

الرابع:[١] إعطاءُ «إذا» حكمَ «متَى» في الجزم بها كقوله:[٢]

١١٩٤ ـ وإذا تُـصِـبْـكَ خَـصـاصـةٌ فـتَـجَـمَّـلِ

وإهمـالُ «متَـى» حمـلًا علـى «إذا»[٣] كقول عائشـة رضي الله عنهـا[٤]: «وإنَّـهُ مَتَى يَقُـومُ مَقامَكَ لا يُسـمِعُ النّاسَ».

والخامس: إعطاءُ «لمَ» حكمَ «لَن» في عمل النصب، ذَكَره بعضُهم مستشهِدًا بقراءة بعضِهم[٥]: ﴿أَلَم نَشرَحَ﴾ بفتح الحاء؟ ـ وفيه نظرٌ إذ لا تَحُلُّ «لَن» هنا، وإنّما يصحُّ أو يَحسنُ حملُ الشيء على ما يَحُلُّ محلَّه كما قدمنا ـ وقيل: أصله «نَشرَحَنْ»، ثمّ حُذِفَتِ النون الخفيفة وأُبقيَ الفتحُ[٦] دليلًا عليها ـ وفي هذا[٧] شذوذانِ: توكيدُ المنفيِّ بـ«لَم» مع أنّه كالفعل الماضي في المعنى، وحذفُ النون لغير مقتَضٍ مع أنّ المؤكّد لا يليق به الحذفُ ـ وإعطاءُ «لَن» حكمَ «لَم» في الجزم كقوله:[٨]

١١٩٥ ـ لَـن يَخِبِ الآنَ مِـن رَجـائـكَ مَـن حَـــرَّكَ مِـن دُونِ بـابِـكَ الـحَـلَقَـهْ/ ٣٠٥

الرواية بكسر الباء.[٩]

والسادس: إعطاءُ «ما» النافيةِ حكمَ «ليسَ» في الإعمال ـ وهو[١٠] لغة أهل الحجاز ـ نحو[١١]: ﴿ما هذا بَشَرًا﴾، وإعطاءُ «ليسَ» حكمَ «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ«إلّا» كقولهم: «ليسَ الطِّيبُ إلّا المِسكُ». وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاءُ «عسَى» حكمَ «لعلَّ» في العمل كقوله:[١٢]

١١٩٦ ـ يـا أبَـتـا، عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا

---

(١) ط: والرابع.

(٢) مضى تحت الرقم ١٤٢.

(٣) ش وط: حكمًا لها بحكم إذا.

(٤) الحديث ٦٨٧٣ في صحيح ابن حبان. وعند المحشّي: «وأنه» في المتن والحاشية.

(٥) الآية ١ من سورة الشرح: ﴿أَلَم نَشرَحْ لَكَ صَدرَكَ﴾؟

(٦) ط: وبقي الفتح.

(٧) أي: القول الأخير. وما بين خطّي اعتراض هو تعليق عليه بالاعتراض. فعبارة ابن هشام هنا فيها معاظلة كما ترى، ومثلها كثير في هذا الكتاب، وتقطيع الكلام فيما نَشر المحشّي يضيع المراد.

(٨) مضى تحت الرقم ٥٢٢.

(٩) حركت الباء بالكسر لالتقاء الساكنين: الباءِ ولامِ «الآن»، لا همزةِ الوصل كما زعم المحشّي.

(١٠) ط: وهي.

(١١) الآية ٣١ من سورة يوسف: ﴿فلَمّا رأينَهُ أكبَرْنَهُ وقَطَّعْنَ أيدِيَهُنَّ، وقُلْنَ: حاشَ لِلهِ! ما هذا بَشَرًا، إن هذا إلّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾.

(١٢) مضى تحت الرقم ٢٢١.

وإعطاءُ «لعلَّ» حكمَ «عسَى» في اقتران خبرها بـ«أن»، ومنه الحديث[١]: «فلَعَلَّ بَعضَكُم أن يَكُونَ ألحَنَ بِحُجَّتِهِ مِن بَعضٍ».

والثامن: إعطاءُ الفاعل إعرابَ المفعول وعكسُه عند أمْن اللَّبس كقولهم: «خَرَقَ الثَّوبُ المِسمارَ»، و«كَسَرَ الزَّجاجُ الحَجَرَ»، وقالَ:[٢]

١١٩٧ ـ قَد بَلَغَت نَجرانُ، أو بَلَغَت سَوءاتِهِم هَجَرُ

وسُمِعَ أيضًا نصبُهما كقوله:[٣]

١١٩٨ ـ قَد سالَمَ الحَيّاتِ مِنهُ القَدَما

في رواية مَن نَصَب: الحَيّات. وقيل: القَدَما: تثنيةٌ حُذِفت نونه للضرورة كقوله:[٤]

١١٩٩ ـ هُما خُطّتا، إمّا إسارٌ ومِنّةٌ

فيمَن رواه برفع «إسار» و«مِنّة»، وسُمِع أيضًا رفعُهما كقوله:[٥]

١٢٠٠ ـ إنَّ مَن صادَ عَقعَقًا لَمَشُومُ كَيفَ مَن صادَ عَقعَقانِ وبُومُ؟

التاسع: إعطاءُ «الحسَنِ الوَجهَ» حكمَ «الضاربِ الرجُلَ»[٦] في النصب، وإعطاءُ «الضاربِ الرجلِ» حكمَ «الحسَنِ الوَجهِ» في الجرّ.

العاشر:[٧] إعطاءُ «أفعَلَ» في التعجّب حكمَ «أفعَلِ»[٨] التفضيل في جواز التصغير، وإعطاءُ «أفعَلِ» التفضيل حكمَ «أفعَلَ» في التعجُّب، في أنّه لا يرفع الظاهرَ. وقد مرَّ ذلك.

ولو ذكرتُ أحرُفَ الجرِّ[٩] ودخولَ بعضها على بعض في معناه لجاء من ذلك أمثلةٌ كثيرة.

***

(١) الحديث مضى من قبل في الورقة ١٩٨.

(٢) البيت للأخطل في ديوانه ص ٢٠٨ وتتمته من أوله أُقحمت في ط: «مِثلُ القَنافِذِ هَدّاجُونَ» مع زيادة: «الشاعر» قبلُ. ونجران وهجر: بلدان. وفي الأصل: نَجرانَ.

(٣) بيت من مشطور الرجز لأبي حيان الفقعسي في شرح أبيات المغني ٨: ١٢٦.

(٤) مضى تحت الرقم ١٠٩٦. ط: «ومُنّةٌ» هنا وفيما بعد.

(٥) البيت في شرح أبيات مغني اللبيب ٨: ١٢٨. والعقعق: طائر مشؤوم كالغراب. وهو بفتح العينين لا بضمهما كما زعم المحشّي. ومشُوم: أصله «مَشْؤُومٌ» حذفت الهمزة بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ولم تحذف لالتقاء الساكنين كما زعم المحشّي أيضًا صاحبُ ما زعم أنه كتاب في التصريف، لأن هذا الزعم خرافيّ ولا يُعرف في نحو: مَسَلة ويَسَلُ وسَلُوا...

(٦) المراد تبادل الصفة المشبَّهة واسم الفاعل حكمي النصب والجرّ. وعند المحشّي: والتاسع إعطاء «الحسنُ الوجهَ» حكمَ «الضاربُ الرجلَ».

(٧) ط: والعاشر.

(٨) أُلحق فوقها في الأصل بقلم آخر: في.

(٩) وكذلك غير حروف الجر من سائر حروف المعاني.

وهذا آخِرُ ما تيسَّر إيرادُه في هذا التأليف. فأسألُ[١] اللهَ الذي مَنَّ عليّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام في شهر ذي القَعدةِ الحرامِ، ويَسَّرَ عليَّ إتمامَ ما ألحقتُ به من الزّوائد في شهر رجبِ الحرامِ،[٢] أن يُحرِّم وجهِي على النّار، وأن يتجاوز عمّا تحمَّلتُه من الأوزار، وأن يُوقِظني من رَقدة الغَفلة قبل الفَوت،[٣] وأن يَلطُفَ بي عند مُعالجة سكرات المَوت، وأن يفعلَ ذلك بأهلي وأحبّائي وجميع المسلمين، وأن يُهدِيَ أشرفَ صلَواتِه وأزكى تحيّاتِه إلى أشرف العالَمين وإمام العالِمين والعامِلين،[٤] محمَّدٍ نَبيِّ الرحمة، الكاشفِ في يوم المَحشر بشفاعته الغُمّةَ، وعلى أهلِه الهادِين، وأصحابِه الذين شادُوا لنا قَواعدَ الدِّين، وأن يُسلِّم تسليمًا كثيرًا إلى يومِ الدِّين. والحمدُ لِلهِ ربِّ العالَمِينَ.[٥]

* * *

ووافق الفراغُ من هذه النسخة المباركة في (كذا) يوم الأربعاء سادسِ شهر ربيع الآخرة (كذا) سنة ثمان وستّين وسبعِمِائَةٍ ـ أحسنَ اللهُ عاقبتَها ـ على يد العبد الفقير المعترف بالعجز والتقصير عمرَ ابنِ أحمدَ بنِ عمرَ الشهيرِ بالصفدي. وهو يسأل اللطيف الخبير السميع البصير أن يمنّ عليه في جميع أُموره وأحواله بالتيسير، وأن يغفر له ويرحمه ولوالدَيه ولذُرّيّته الكبيرِ منهم والصغير، ويغفر لمن سأل له الرحمة والمغفرة من المَلِك القدير ولجميع المسلمين. وصلّى الله على سيّدنا محمّدٍ وعلى آلِ محمّدٍ وعلى أصحابه وعلى أزواجه أُمّهات المؤمنين صلاةً دائمة بدوام ربّ العالمين.

---

(١) ط: وأسأل.

(٢) ط: رجبِ الحرام.

(٣) الفوت: مُضيّ الوقت قبل الموت.

(٤) ط: وإمام العالِمين العامِلين.

(٥) ليست هذه الجملة في ط. وفي حاشية الأصل: بلغ مقابلة.

الفهارس الفنّيّة

١ـ فهرس الآيات الكريمة

آل عمران

النساء

المائدة

الأنعام

الأنفال

التوبة

الأنبياء

الحج

المؤمنون

الحديد

المجادلة

الحشر

الممتحنة

الصف

الجمعة

المنافقون

التغابن

الغاشية

الفجر

البلد

الشمس

الليل

الضحى

الشرح

التين

العلق

القدر

البينة

الزلزلة

العاديات

القارعة

التكاثر

❊ ❊ ❊

٢ ـ فهرس أطراف الأحاديث الشريفة والأثر

***

٣ـ فهرس القوافي

ت

ج

ح

ر

ك

ل

ن

هـ

* * *

أنصاف الأبيات

الشطر	القائل	الصفحة
مِنلَدُ شَولً فإلى إتلائها		٥٢٣
ولا لِلِما بِهِم أبَدًا دَواءُ	مسلم بن معبد	٢٤٦، ٢٤٩، ٤٣٨
أعُوذُ باللهِ مِنَ العَقرابِ	العجاج	٤٥٩
[قَطاقَطا]، بَيضُكِ ثِنتا وبَيضِي مِائَتا		٢٨٦
بِمَسعاتِهِ هُلْكُ الفَتَى أو نَجاتُهُ		٥٤٤
مِن طَلَلٍ كالأتحَمِيِّ أنهَجا	العجاج	٤٥٩
أقائلُنَّ أحضِرُوا الشُّهُودا؟	رؤبة	٤٢١
تَرمِي بِكَفَّي كانَ مِن أرمَى البَشَرْ		٢٢٢
مِن كُلِّ كَوماءَ كَثِيراتِ الوَبَرْ		٢٦٥
إنِّي، وأسطارٍ سطرن سطرا		٤٩١
مَن يَفعَلِ الحَسَناتِ اللهُ يَشكُرُها		٣٠٧
كُلُّ فَتًى يَتَّقِي فائزٌ		٧٠٤
هَل رأيتَ الذِّئبَ قَطْ؟		٣١٨، ٧٢٥
كَأنِّي بِكَ تَنحَطُّ	الحريري	٢٥٩
يالَيتَ أيّامَ الصِّبا رَواجِعا	العجاج	٣٦١
سَقَتهُ الرَّواعِدُ مِن صَيِّفٍ	المثقب العبدي	٩٩
وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُختَرَقِنْ	رؤبة	٤٢٥، ٤٤٧
ولَم تَذُقْ، مِنَ البُقُولِ، الفُستُقا	أبو نخيل	٤٠١
واعَجَبا لِهذِهِ الفَلِيقَهْ	ابن قنان	٤٥٨
حَتَّى نَعلُهُ ألقاها		١٨٤
يا حَكَمُ الوارِثُ عَن عَبدِ المَلِكْ	رؤبة بن العجاج	٤٧
بِآيَةِ ما كانُوا ضِعافًا ولا عُزلا		٥٢١
في كُلِّ ما يَومٍ، وكُلِّ لَيلاهْ	دلم أبي زغيب	٨٣
يارُبَّ غابِطِنا لَو كانَ يَطلُبُكُم		٦٣٣
وصالِياتٍ كَكَما يُؤَثْفَينْ	خطام المجاشعي	٢٤٦
فأنزِلَنْ سَكِينةً علَينا	عامر بن الأكوع	٤٢١

* * *

٤. فهرس الأعلام

* * *

٥ ـ فهرس المحتويات

الباب الخامس من الكتاب

الفهارس الفنّيّة

نجز بعون الله وحمده تصحيحًا وفهرسة

يوم الجمعة ٢٥ صفر سنة ١٤٣٩

١٧ تشرين الثاني لعام ٢٠١٧